

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العدد الحادي والثلاثون

أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

صفر ١٤٤٤ هـ / أيلول ٢٠٢٢ م.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة أهل البيت عليه السلام

رئيس التحرير: أ.د. حميد عبد جواد محمد النجدي
مدير التحرير: أ.د. باقر جواد الزجاجي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. ماجد حمزة طعمة الخزاعي / مساعد رئيس الجامعة
أ.د. حسن حنتوش رشيد الحسنائي / كلية القانون
أ.د. صادق عبد المطلب عزيز الموسوي / كلية الآداب / قسم اللغة الانكليزية
أ.د. عادل خليل مهدي الزبيدي / كلية الآداب / قسم الصحافة
أ.د. عزيز جبر شلال الازير جوي / كلية القانون / العلوم السياسية
أ.د. حافظ إبراهيم محمود / كلية التقنيات الطبية والصحية
أ.د. حسن سعيد جاسم الأسدي / كلية طب الأسنان

مدقق اللغة الإنكليزية
د. محسن علي شريب

مدقق اللغة العربية
د. جعفر علي عاشور

كربلاء، شارع الحر، شارع الحر الصغير، جامعة أهل البيت عليه السلام

ص.ب: ٤٨٦، هاتف: ٩-٣٥١٢٥٧

Karbala, Al-Hurr street, P.O.Box: 486, Tel: 351257-9

info@abu.edu.iq, www.abu.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٨٥٤ لسنة ٢٠٠٥

ISSN 1819-2033

قواعد النشر في المجلة

ترحب مجلة أهل البيت عليه السلام بمساهمات الاساتذة والكتاب والباحثين في مجالات الفكر الإسلامي، والعلوم الإنسانية والإجتماعية مع الإهتمام بقضايا المشكلات الثقافية في العالم العربي والإسلامي، والتجديد والبناء الحضاري، وكذلك قضايا الإنماء التربوي والتعليمي.

يشترط في المادة المرسلة:

أن لا تكون قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

✓ أن تلتزم بقواعد البحث العلمي والأعراف الأكاديمية بتوثيق المصادر والمراجع، بذكر البيانات كاملة، مع تحقق الموضوعية والمنهجية والمعالجة العلمية، مع تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف بصورة دقيقة وكاملة.

✓ أن يراعي الباحث سلامة اللغة وحسن صياغتها.

✓ يقدم البحث من نسختين مطبوعة على الآلة الكاتبة والحاسوب ويرافقه ملخص في صفحة واحدة

مع تعريف بالباحث.

✓ تخضع المادة المرسلة للنشر لمراجعة المقيمين المتخصصين.

✓ لا تعاد المواد التي ترسل إلى المجلة ولا تسترد، نشرت أم لم تنشر. ولا تلتزم المجلة بإبداء أسباب عدم

النشر.

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان.

كربلاء المقدسة، شارع الحر، شارع الحر الصغير، جامعة أهل البيت عليه السلام

ص.ب: ٤٨٦، هاتف: ٣٥١٢٥٧٠٩

البريد الالكتروني: info@abu.edu.iq

الموقع الالكتروني للمجلة: http://abu.edu.iq/ahl-al-bayt-jurnal

محتويات العدد

- كلمة هيئة التحرير..... ٩
- المسؤولية الدولية الناتجة عن الاعتداء على الممتلكات الثقافية..... ١٠
م.د جواد كاظم عجيل
- دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقى: كربلاء إنموذجاً ٣٤
م.د محسن عبد الحسين مهدي الصخني
- المعتزلة وأثرهم في الفكر السياسي في التاريخ الاسلامي والمعاصر ٥٣
أ.م حيدر خضير مراد
- اثر ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية -دراسة تحليلية لآراء عينة
من منتسبي شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات- ٧٥
أ.م سحر عباس حسين
أ.م.د محمود فهد الدليمي
أ.د ميثاق هاتف الفتلاوي
- السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس
المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨ ١٠٦
د. روافد محمد علي الطيار
- دور الوسائل التوضيحية في نشاط المتنزهات (بحث تطبيقي في متنزه الزوراء
الوطني- بغداد)..... ١٢٩
أ.م عبد الأمير زوين

الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جُبَر الفهري
الموَحّدي بحتري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ) -دراسة موازنة- ١٤٨
أ.م.د هاشم جعفر قاسم
أ.م.د بشرى حنون محسن

جريمة العدوان بين اختصاص المحكمة الدولية الجنائية ومجلس الأمن -
دراسة تحليلية-..... ١٦٠
م.د ابوطالب هاشم الطالقاني

سعید بن جبیر ودوره في ثورة القراء (٥٨١ - ٥٨٤)..... ١٨٣
م.م خالد مرزة كاظم

قياس العلاقة بين الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي (دراسة مقارنة
لعدد من البنوك التجارية)..... ٢٠٠
م.م مؤيد محمد عبد
أ.د عباس كاظم جاسم

الاختصاص القضائي في ايقاع الجزاء على الادارة المتعاقدة (دراسة مقارنة)
..... ٢١٩
أ.م.د. رفاة كريم كربل
م.م. خضير عبد الحسين الخالدي

الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ
الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم..... ٢٤٥
م.د حسن محمد كاظم الجذيلي

دور الامن في التنمية الاقتصادية "العراق انموذجا"..... ٢٦٧
م.م عبير مرتضى حميد السعدي
م. حمد جاسم محمد

ضمان العقد والمسؤولية المدنية -دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة ما بين
الفقه الاسلامي والقانون المدني-..... ٢٨٥
د. صدام خزعل يحيى
احمد محمد صديق

الوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية وأثره على القيمة المصرفية -دراسة تطبيقية لعينة من العاملين مصرف بغداد التجاري- ٣٠٧

م. مصطفى سلام عبد الرضا

م.م قاسم حميد ناصر

م.م شهاب احمد صيوان

عقد الهاتف النقال مفهومه وأحكامه (دراسة مقارنة)..... ٣٢٥

م. حوراء علي حسين

م.م سندس قاسم محمد

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية) ٣٤١

محي عيسى كاظم الوزني

أ.د كاظم البطاط

أ.د توفيق عباس المسعودي

تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على كفاية رأس المال باستخدام أنموذج التمان (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٥ -٢٠١٧)..... ٣٦٤

أ.م.د زينب مكي محمد البناء

سيماء حسن محمد الشمري

ادارة تنوع المورد البشري ودورها في تحقيق الاداء العالي لعينة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة..... ٣٩١

م.م رياض حسين المرشدي

أ.م.د محمود فهد الدليمي

الحقوق السياسية في دولة الممالك (٦٤٨-٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)..... ٤٢٠

م.م فاتن كامل شاهين

استراتيجية الاقراض ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على التنمية في العراق ٤٤٧

م.م صالح مهدي عبادي

التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في معالجة مشكلة البطالة .. ٤٦٠

أ.م.د كمال كاظم جواد الشمري

عمار عبد الحسين شعلان

استخدام مؤشرات التدفق النقدي في تقييم اداء المصارف العراقية ٤٨٦

حسين شاكر عبدالله

أ.م.د عادل عباس عبد حسين

أ.م.د بلال نوري سعيد

مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

٥٠٨

أ.م.د علي احمد فارس الكعبي

ضياء محمد عبد الشريفي

قياس مدى تنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان -هيرفندال)

وأثره في عوائد المصرف ٥٣٨

قاسم محمد حمود

أ.م.د علي احمد فارس

استراتيجية تطوير الموارد البشرية ودورها في بناء المنظمة الذكية (بحث استطلاعي لآراء عينة من الادارات العليا في الجامعات والكليات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة)..... ٥٦٦

احمد سعيد صالح

أ. فؤاد حمودي العطار

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف

الشرق الأوسط أنموذجاً..... ٦٠٣

علي أكرم رزاق الاعرجي

أ.م.د مصطفى كاظمي نجف آبادي

أثر التسويق الابتكاري في تعزيز جودة الخدمة التأمينية -دراسة ميدانية على موظفي شركة التأمين العراقية في محافظات الفرات الاوسط (بابل، كربلاء، نجف)-..... ٦٢٩

م.م هنوه حسين احمد

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف

التجارية ٦٥١

م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل

سلوان جليل جنيعر

**قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية
باستخدام اسلوب (BIA) -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية
للمدة من ٢٠١٣-٢٠١٨-٢٠١٩..... ٦٧٤**

أ.د. حيدر يونس الموسوي

وفاء فاضل البكدي

السيولة المصرفية ودورها في تطوير القطاع المصرفي ٧٠٠

أ.م.د. سرمد عبد الجبار الخير الله

زينة ناظم حمادي

السياحة الدينية واسس استدامتها في محافظة كربلاء المقدسة..... ٧١٨

م.م. ناجحه هادي مهدي

القسم الإنكليزي

**الوحشية والوحشية المضادة: دراسة التوحش، البدائية، والشر المتأصل في
النفس البشرية في رواية جوزيف كونراد (قلب الظلام) مع الإشارة إلى الاستعمار
الأوروبي 8**

كلمة هيئة التحرير

الدراسات العليا

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بسحب الاعتراف عن عشرات الجامعات في ايران وتركيا ولبنان التي احتضنت عشرات الالاف من الطلبة العراقيين الذين اضطروا لمحدودية الدراسة العليا في الجامعات العراقية الى التوجه الى دول الجوار لإتمام دراساتهم العليا.

وكان يُفترض بالوزارة أن تأخذ التدابير اللازمة لاستيعاب المئات من خريجي الدراسات الاولى الذين اضطروا للدراسة خارج العراق على رغم التكاليف الباهضة والغربة عن الوطن.

والمعروف لدى الجميع محدودية امکانات في الجامعات العراقية الحكومية على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين، لذا نقترح على الوزارة فسح المجال أمام الجامعات الأهلية العراقية للقيام بهذه المهمة وذلك باستحداث الدراسات العليا في هذه الجامعات وفق معايير واسس علمية، وبذلك حققنا ما يصبوا اليه المئات من الخريجين الذين اجبروا على الدراسة خارج العراق، ولو فسح لهم المجال للدراسة داخل العراق لما أقدموا على الدراسة في الخارج.

نعلن عن هذا المقترح ونحن على ثقة ان الوزارة ستتجاوب معنا للأسباب الآتية:

أولاً: ليس هناك مانع قانوني يمنع الجامعات الأهلية باستحداث الدراسات العليا.

ثانياً: عملية الاستحداث ستتم حتماً تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو أفضل بكثير من قيام الطلبة بالدراسة خارج العراق بدون أي اشراف من قبل الوزارة.

ثالثاً: الأموال التي تصرف خارج العراق من قبل الدارسين، ستصرف في الداخل الأمر الذي سيساهم في تطوير المسيرة التعليمية في العراق.

رابعاً: هناك من الجامعات العراقية الأهلية التي تمتلك المؤهلات الموجبة لاستحداث الدراسات العليا بالكفاءة نفسها التي تملكها الجامعات العراقية الحكومية.

نذكر هذه الحقيقة على أمل أن تتلقى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا المقترح بعين الاعتبار بتشكيل لجنة من الوزارة للتحقق من استعدادات الجامعات الأهلية وقدرتها على القيام بهذه الأعباء ومن ثم اصدار قرار الاستحداث وفق المعايير الدولية.

المسؤولية الدولية الناتجة عن الاعتداء على الممتلكات الثقافية
International Responsibility Resulting from Attack on Cultural Property

Dr. Jawad Kazem Ajeel

م.د جواد كاظم عجيل^(١)

الملخص

تُشكل الممتلكات الثقافية والأثرية ميراثاً ثقافياً للبشرية جمعاء تسهم كل الشعوب في تكوينه، ونظراً لأهميتها لجميع الشعوب في العالم، حاول القانون الدولي حمايتها في حالة النزاع المسلح حيث تشمل الممتلكات الثقافية المحمية الآثار التاريخية والتحف الفنية والمباني والأماكن الدينية والأماكن الأثرية والمتاحف ودور الكتب والمكتبات ومخازن المحفوظات والمجموعات العلمية... إلخ.

ويهدف هذا البحث إلى بيان مكانة هذه الممتلكات الثقافية، والمسؤولية الدولية الناتجة عن انتهاك حرمة هذه الممتلكات؛ نظراً لما تمثله من أهمية في حياة الشعوب والأمم، حيث إنها تجسّد حضارتها وتعبّر عن هويتها وقيمتها الثقافية، فضلاً عن كونها تمثل إراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء. الكلمات المفتاحية: الممتلكات الثقافية، المسؤولية الدولية، المسؤولية الجنائية، التعويضات.

Abstract

Cultural and archaeological property constitutes the cultural heritage of all mankind, and all peoples contribute to its formation. Given its importance to all peoples in the world, international law has tried to protect it in the event of armed conflict. Protected cultural property includes historical monuments, artifacts, buildings, religious places, archaeological sites, museums, book houses, libraries, archives and collections. Scientific.... etc.

This research aims to clarify the status of this cultural property, and the international responsibility resulting from the violation of the sanctity of this

١ - جامعة أهل البيت - (عليه السلام) - كلية القانون.

property; Given the importance it represents in the lives of peoples and nations, as it embodies their civilization and expresses their identity and cultural value, as well as a common heritage for all humanity.

المقدمة

تعد المسؤولية نتيجة للحق بصفة عامة، فبدون المسؤولية لا تكون لقواعد القانون الدولي أي أهمية أو أثر؛ لأن كل نظام قانوني يفرض التزامات وحقوق لأشخاصه، وأي إهمال لتنفيذ هذه الالتزامات يترتب عليه تحمّل المسؤولية القانونية جزاء هذا الإهمال، وإلا فلا معنى لوجود هذا الالتزام. ولأهمية التراث الثقافي العالمي الذي يشكّل الجسور الباقية ما بين الأمم والشعوب، بصرف النظر عن تباينها في أنماط الحياة وأساليبها واختياراتها السياسية والاجتماعية.

وإنّ القانون الدولي قد خاطب المجتمع الدولي بأحكامه وتنظيمه من خلال قواعده التي تُنظّم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة الدولية. ولكي تستطيع تلك القاعدة القانونية ضبط المشكلات الناشئة مع تلك الظواهر، يلزم أن تكون المشكلات محددة وواضحة. إذ إنّ المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأنظمة القانونية المختلفة، هي أنّ الشخص القانوني الدولي متى ما تسبّب بتصرف صادر عنه في إلحاق ضرر بالغير، يلتزم بإصلاح ذلك الضرر أو تعويضه، فالمسؤولية الدولية تنشأ نتيجة الإخلال بأحد الواجبات الدولية، سواء تلك التي نشأت عن المعاهدة الدولية أم عن العرف الدولي، أم تلك التي تقررت بناءً على قواعد عامة في القانون الدولي، كامتناع الدولة عن تنفيذ حكم قضائي أو قرار دولي مُلزم، أو الإخلال بالالتزام الوارد في المادة (٢) الفقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلق بعدم جواز استخدام القوة، والتي نصّت على أن "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

تلك حالات تقيم المسؤولية المباشرة على الدولة عن تصرفاتها بسبب قيامها أو إحدى هيئاتها أو أشخاص يعملون نيابة عنها أو باسمها، بتصرف يمثل إخلالاً بواجب دولي. في المقابل هناك حالات قد تُثير مسؤولية الدولة بطريقة غير مباشرة عن تصرفات لم تصدر عنها، ولكن تتحمل مسؤولياتها لأسباب تستطرق إليها في قابل البحث.

إنّ الممتلكات الثقافية ذات الطابع العالمي مهدّدة بتدمير متزايد، لا بالأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضاً بالصراعات والحروب الدولية والأهلية التي تزيد من جسامه هذا التهديد، لذا فإنّ الحفاظ على هذه الممتلكات لا يقتصر دوره على الحماية الوطنية للدولة مالكة الموقع الأثري، وإنما تنشأ مسؤولية دولية عن ذلك، ومن ثمّ نجد أنّ المنظمات الدولية المتخصصة التي لعبت دوراً كبيراً في مراقبة الاعتداء على هذه الممتلكات الثقافية.

ولبيان المسؤولية الدولية عن انتهاك حرمة هذه الممتلكات الثقافية لا بد لنا من تقسيم بحثنا على ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن انتهاك حرمة الممتلكات الثقافية،

وفي المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية، وفي المطلب الثالث المسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار التي تلحق بانتهاك الممتلكات الثقافية. وقد أهيّنا البحث بخاتمةٍ تضمنت أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها الباحث.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن انتهاك حرمة الممتلكات الثقافية

لكي تنشأ المسؤولية الدولية لا بد من حصول ضرر يلحق بالممتلكات الثقافية العائدة لأحد أشخاص القانون الدولي؛ بسبب مخالفة الغير للالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب قواعد القانون الدولي. ونقسّم هذا المطلب على فرعين: نتناول في الفرع الأول تعريف المسؤولية الدولية، وفي الفرع الثاني أساس المسؤولية الدولية.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الدولية

المسؤولية في معناها العام: هي التبعة أو المؤاخدة وقد تكون أدبية أو جنائية أو مدنية^(٢). لذا تعرّف المسؤولية الدولية بأنها: نظام قانوني يكون بمقتضاه على الدولة التي تنتهك مصلحة مشروعة طبقاً للقانون الدولي، الالتزام بإصلاح ما ترتب على ذلك الفعل حيال الدولة التي ارتكب هذا الفعل ضدها أو ضد رعاياها^(٣).

ويتضح أنّ العنصر الأساس الأول للمسؤولية الدولية هو عدم مشروعية العمل، ويراد بالعمل غير المشروع، بأنه كل مخالفة للالتزام دولي تفرضه قاعدة من قواعد القانون الدولي، فإذا ما أخلّت مثلاً دولة ما بأحكام معاهدة، سبق لها أن تقيدت بها، فإنها تتحمل المسؤولية الدولية الناشئة عن هذا الإخلال، ومن ثمّ تلتزم بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من جراء هذا العمل^(٤).

وقد وردت عدة تعريفات للمسؤولية الدولية أيضاً في كتابات الكثير من كتّاب القانون الدولي، فقد عرفها الأستاذ بادفان (Basdevant) بأنها: نظام قانوني بمقتضاه تلتزم الدولة التي ينتسب إليها عمل غير مشروع في نظر القانون الدولي بتعويض الدولة التي وقع عليها ذلك العمل^(٥).

كما عرفها الأستاذ (Eglaton) بأنها: المبدأ الذي ينشئ التزاماً بالتعويض عن كل خرق للقانون الدولي تقترفه دولة مسؤولة ويسبب ضرراً^(٦).

٢- يُنظر: حسن عكوش، المسؤولية المدنية في القانون المدني الجديد، مطبوعات مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٧م، ص ١٠. ويُنظر: د. جابر إبراهيم الراوي، المسؤولية الدولية عن أضرار تلوث البيئة، (د. ن)، بغداد، ص ٢١. ويُنظر: د. عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، بغداد، ص ٥١٧.
٣- يُنظر: د. طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم المتحدة - قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م، ص ٨٦٩.
٤- يُنظر: عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، بغداد، د. ت، ص ٢٦٩.
٥- يُنظر: د. جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٢٩. ويُنظر: شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني دليل الأوساط الأكاديمية، منشورات الصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٤٢.
٦- يُنظر: رشاد عارف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، ج ١، ط ١، دار الفرقان، ص ٢٠.

أما قاموس مصطلحات القانون الدولي فقد عرّف المسؤولية الدولية بأنها: الالتزام المفروض بموجب القانون الدولي على الدول المسند إليها ارتكاب فعل أو امتناع مخالفاً لالتزاماتها الدولية أن تقدم تعويضاً إلى الدول المجنى عليها في شخصيتها أو من شخص أو أموال رعاياها^(٧).

ويُستخلص من التعريفات السابقة أنَّ هناك ثلاثة شروط تستوجب قيام المسؤولية الدولية، هي:

١- وقوع عمل غير مشروع دولي، أي مخالفاً لقواعد القانون الدولي العرفية أو الاتفاقيات المعمول بها.

٢- أن يكون هذا العمل منسوباً إلى إحدى الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٣- أن يترتب على هذا العمل ضرراً يقع على الدولة الأخرى.

أي في حالة إخلال أي دولة بشخص من أشخاص القانون الدولي العام بالتزاماتها الموقعة عليها في اتفاقية دولية فإنها ملزمة بالتعويض في حالة تسببها بالأضرار التي لحقت بالطرف الآخر بالاتفاقية.

وقد جاء في المادة (٩١) من البروتوكول الأول الإضائي لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تعريفاً للمسؤولية، جاء فيها: "على أن يُسأل طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات أو هذا الملحق البروتوكول عن دفع تعويض إذا اقتضت الحال ذلك، يكون مسؤولاً عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة".

كما جاء في البروتوكول الإضائي الثاني الملحق باتفاقية ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، بأنَّ المسؤولية الدولية تتحقق في حالة الاعتداء على الممتلكات الثقافية بالسلب أو النهب أو التدمير، بقوله: "لا يؤثر أي حكم في هذا البروتوكول يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك واجب تقديم تعويضات"^(٨).

أما المسؤولية الدولية في قانون النزاعات الدولية، فتعني التزام أي شخص قانوني بالمسؤولية عمّا يبدر من أفعال سواء منه أم من أشخاص تحت سلطته. وفي سياق قانون النزاعات المسلحة يشير مفهوم المسؤولية إلى تبعات الأفعال الآتية على الدولة:

١- مخالفة الأفراد من القوات المسلحة لقانون النزاعات المسلحة.

٢- عدم القيام بواجب نشر هذه القوانين بين أفراد القوات المسلحة.

٣- عدم القيام بواجب محاكمة الأفراد الذين اقترفوا مخالفات جسيمة ومعاقبتهم (تعد المخالفات الجسيمة جرائم حرب)^(٩).

وبهذا فإنَّ أي فرد من أفراد القوات المسلحة مسؤول عن المخالفات التي يقترفها بنفسه وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الأول الملحق عام ١٩٧٧ واتفاقية لاهاي ١٩٥٤ م. إذن فالمسؤولية الدولية تنشأ عند إخلال الشخص الدولي بالتزاماته التي يفرضها القانون الدولي وذلك حينما يرتكب عملاً غير مشروع في مواجهة شخص دولي آخر، وإذا ما ثبت ذلك فإنَّ الشخص المتضرر يكون محمّلاً في مواجهة مرتكب العمل غير المشروع في الحصول على التعويضات بما يؤدي إلى إصلاح ما لحقه من أضرار بطريقة كافية.

٧- ينظر: د. جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٢٨.

٨- ينظر: نص المادة ٣٨ من البروتوكول الإضائي الثاني لعام ١٩٩٩ م.

٩- ينظر: شريف عتلم، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

وقد تضمنت معاهدة السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى على إلزام ألمانيا وحلفائها بوصفها دولة معتدية بالتعويض عن الأضرار التي ألحقتها بدول الحلفاء وبرد ممتلكاتهم وحقوقهم التي تعرضت لإجراءات حربه أو إجراءات نزع الملكية أو إلزامها بالتعويض في حالة استحالة ردها وهذا ما تضمنته أيضاً معاهدة الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الثانية^(١٠).

وإن أي دولة عضو في الأمم المتحدة وموقعة على الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقوم عمداً بتدمير أو تمنع عمداً اتخاذ التدابير الملائمة لحظر ومنع ووقف ومعاقبة أي تدمير عمدي لممتلكات ثقافية ذات قيمة عظيمة بالنسبة للإنسانية، سواء أكان التراث مدرجاً في قائمة تحتفظ بها اليونسكو أم أي منظمة دولية ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي من أجل بسط ولايتها القضائية. وتتحقق المسؤولية الدولية تجاه الدول والأشخاص الذين يأمرهم بمهاجمة المباني ذات الطبيعة الثقافية أو التاريخية أو الاستيلاء عليها بدون ضرورة عسكرية ونهبها عنوة.

ويُفهم من المسؤولية الدولية أنَّ هناك ضرراً واقعاً على أحد أشخاص القانون الدولي ناتجاً عن مخالفة شخص قانوني دولي لالتزاماته الملقة على عاتقه بموجب قواعد القانون العرفي الدولي، حيث جاء في حكم محكمة العدل الدولية في ٢٦ يونيو ١٩٦٧م: "من مبادئ القانون الدولي أنَّ كل إخلال يقع من دولة بإحدى تعهداتها يستتبع التزامها بالتعويض الملائم، وإنَّ هذا التعويض أمر متلازم مع عدم القيام بالتعهد والالتزام به قائم من نفسه دون حاجة إلى أن يكون منصوباً عليه في الاتفاق الذي يحصل الإخلال به"^(١١).

وقد كلَّفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة (٧٧٩) في ٧/كانون الأول/١٩٥٣ في تقنين وتطوير قواعد المسؤولية الدولية، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، واستمر العمل بذلك لغاية ٩/آب/٢٠٠١، حيث عُد مشروع المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دولياً من قبل مقرر اللجنة^(١٢).

الفرع الثاني: أساس المسؤولية الدولية

إذا كانت المسؤولية الدولية تعتمد العمل غير المشروع رداً من الزمن، أي على ركن الخطأ، والذي يسمى في القانون الخاص (المسؤولية الخطئية)، إلا أنَّ الأمر لم يعد في الوقت الحاضر وأمام تطور المجتمع وحدوث تغيرات متعددة للعلوم والتكنولوجيا، أدت إلى ظهور مخاطر عديدة لم يكن بمقدور هذا الأساس التقليدي أن يكون سبباً للتعويض عن جميع الأضرار، فكان لا بد من ظهور أساس جديد يعتمد على الضرر وحده، وإن لم يكن هناك خطأ^(١٣).

١٠- ينظر: د. خليل عبد المحسن خليل، التعويضات في القانون الدولي وتطبيقها على العراق، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ص ١٠.

١١- ينظر: علي صادق أبو هيف، دراسة متعمقة في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د. ط)، ص ٢١٥.

١٢- ينظر: المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

١٣- ينظر: د. عبد الله عبد الأمير طه، المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الآبار المنتجة للنفط، مؤسسة حروف عراقية للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٦م، ص ٩٠.

ويُقصد بأساس المسؤولية، السبب الذي من أجله يضع القانون عبء تعويض الضرر الحاصل على عاتق شخص القانون الدولي. وقد قيل في الأساس القانوني للمسؤولية الدولية عدة نظريات يمكن إرجاعها إلى مجموعتين اتخذت من الخطأ أساساً لها، وهي النظريات الشخصية، والمجموعة الأخرى جعلت من الضرر هو الأساس فيها، وهي النظريات الموضوعية^(١٤).

أولاً- نظرية الخطأ كأساس للمسؤولية الدولية:

تُقيم هذه النظرية مسؤولية الدولة على أساس الخطأ وحده، ولهذا يمكن تسميتها بالنظرية الشخصية، والخطأ الذي تتناوله النظرية الشخصية يشمل الخطأ بنوعيه العمد والإهمال، في إطار المسؤولية التقصيرية. ومن أهم النظريات التي تناولت الخطأ، هي:

١- نظرية الخطأ الثابت:

تقوم فكرة نظرية الخطأ على الأفعال الصادرة من أشخاص القانون الدولي، والتي تعد خاطئة ومخالفة لقواعده، مما يُرتب عليهم المسؤولية الدولية الناتجة عن هذه الأفعال، كأن تقوم الدولة بالاعتداء في سلوك إيجابي أو سلبي على الإرث التاريخي الذي توفر له الحماية الدولية العامة أو الخاصة أو المعززة التي تنص عليها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، والبروتوكولات الملحق بها.

ولهذا يعرف الخطأ بأنه إخلال بالتزام قانوني، وهذا الالتزام دائماً بالتزام ببذل عناية، إذ يجب على الشخص اليقظة والتبصر، حتى لا يضر بالغير، فإذا انحرف بسلوكه عن ذلك، عُذَّ مخطئاً واستوجب المساءلة. ولقد اتجه مؤيدو فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية، إلى ابتداع نظرية سميت بـ (نظرية الخطأ الثابت)، فالخطأ لا يُفترض، وإنما هو خطأ ثابت، وكان من مؤيدي هذه النظرية الأستاذ (هنري مازوا)، وكذلك (كاندريه بيسون) في رسالته عام ١٩٢٧م، فقد أطلق اسم الخطأ في الحراسة، على الخطأ الثابت^(١٥). ويمثل ركن الخطأ الثابت عماد المسؤولية المدنية التقصيرية الناجمة عن الفعل الشخصي غير المشروع، وللخطأ ركنان أحدهما مادي يتمثل في التعدي، والثاني معنوي ويتمثل في الإدراك^(١٦). لذا يستلزم دعاء هذه النظرية توافر عناصرها، وهما: حدوث خطأ سواء كان سلوكاً إيجابياً أم سلبياً، وتحقق ضرر يلحق بالحقوق التي وقر القانون الدولي الحماية لها، وإنَّ هذا الخطأ يُنسب إلى شخص القانون الدولي، ولهذا فإنَّ الخطأ الثابت يقسم على نوعين، فقد يكون إيجابياً أو سلبياً، فالخطأ الإيجابي يتمثل في عمل قام به المسؤول، والخطأ السلبي يتمثل في الامتناع أو النكول عن القيام بعمل كان ينبغي القيام به.

٢- نظرية الخطأ المفترض:

يرى الفقهاء المناصرون لهذه النظرية، أن المسؤولية على هذه الأشياء، تقوم على أساس القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية (التي تتطلب وجود خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما) عندما يسأل الإنسان عن فعله

١٤- ينظر: د. حسن علي دنون، المبسوط في المسؤولية الدولية (المسؤولية عن فعل الغير)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ١،

٢٠٠٦م، ص ٢٢٨.

١٥- يُنظر: علي كاطع حاجم الحسن، مسؤولية الدولة المدنية عن جرائم الإرهاب، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة،

ط ١، ٢٠١٣م، ص ٢٣.

١٦- ينظر: د. حسن علي دنون، مصدر سابق، ص ١٤١.

الشخصي وعن الأشياء التي تحت حراسته، وعليه أن يتخذ التدابير الوقائية من ضررها، فإذا أهمل ذلك فإنه يعد مخطئاً ويتحمل مسؤولية الضرر الناشئ عنها^(١٧).

وقد تبلورت هذه النظرية في القانون الفرنسي القديم على يد الفقيه (دوما) الذي جعل الخطأ محوراً للمسؤولية؛ ذلك أنَّ الشخص الذي يتصرف دون خطأ لا يلتزم بتعويض الأضرار الناتجة عن هذا التصرف^(١٨).

ووفقاً لهذه النظرية تُسأل الدولة عن تعويض الأضرار الناشئة عن المشاريع النفطية على أساس نظرية الخطأ المفترض، وقد تناول المشرع الفرنسي هذه الفكرة ونصَّ عليها في المواد من (٣٨٠-٣٨٣) من القانون المدني الفرنسي^(١٩).

ثانياً- نظرية الضرر كأساس للمسؤولية الدولية:

إنَّ الضرر في القانون الدولي، يعد شرطاً أساسياً لقيام المسؤولية الدولية، إلّا أنَّ التطورات العلمية والتكنولوجية حَمَلَتْ معها نشاطات غير محظورة وفقاً للقانون الدولي، سَبَّبَتْ أضراراً أخرى للدول غير الدول التي تُنفذ فيها النشاط، فبرز بذلك مفهوم جديد للضرر في القانون الدولي.

وقد وردت تعاريف عديدة للضرر في الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢م، وذلك في المادة الأولى منها: (يقصد بتعبير الضرر بأنه الخسارة بالأرواح أو الإصابة الشخصية أو أي ضرر آخر بالصحة، أو الخسارة أو الضرر الذي يلحق بممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أو ممتلكات المنظمات الحكومية الدولية).

كما عُرِفَ الضرر بأنه: (المساس بحق أو بمصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي)^(٢٠). فقد يكون الضرر مباشراً كالاعتداء على حدود الدولة أو ثرواتها الطبيعية من قبل الدول المجاورة، أو يكون الضرر غير مباشر قد يمس رعاياها، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين. ويقسم الضرر على نوعين، ضرر مادي، وضرر معنوي^(٢١).

ويقصد بالضرر المادي، أنه (المساس بحق من الحقوق الشخصية المادية، أو بحقوق أحد رعاياه، يترتب عليه أثر ملموس ظاهر للعيان). كما يقصد بالضرر المعنوي، أنه (الأذى الذي يمس شرف أو اعتبار الشخص الدولي أو أحد رعاياه)^(٢٢).

ومن أهم النظريات التي لها أساس لتحمل المسؤولية الدولية، والمستقاة أصولها وأغلب أحكامها من القانون الخاص، نظرية المخاطر (تحمل التبعة)، ونظرية الضمان.

١٧- ينظر: د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوجيز في شرح القانون المدني، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧م، ص ٨٦٦.

١٨- ينظر: علي كاطع حاجم الحسن، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

١٩- كما نصت المادة (١٣٨٣) على أنَّ: "كل شخص يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يُحدثه لا بفعله فحسب، بل أيضاً بإهماله أو عدم تبصرته".

٢٠- ينظر: د. محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢م، ص ١١٣.

٢١- ينظر: السيد محمد السيد عمران، الأسس العامة في القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٢٧٦.

٢٢- ينظر: رشاد عارف يوسف، مبادئ القانون الدولي العام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٥م، ص ١٨٤.

١- نظرية المخاطر (تحمّل التبعة):

تعد هذه النظرية الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الموضوعية، والتي تستند كلياً على موضوعها أو محلها، أي على الضرر دون الحاجة إلى إثبات تحقق الخطأ^(٢٣). أي بمعنى أن يتم تعويض المضرور حتى ولو لم يرتكب المسؤول أي خطأ، فهذه المسؤولية تقوم على ركن الضرر والعلاقة السببية بين الضرر والنشاط، فكل عمل سبب ضرراً للغير، يلزم من تسبّب به بالتعويض، فالاعتداء على الممتلكات الثقافية من قبل الشخص الدولي يوجب أن تلزم الجهة المتسببة مسؤولية التعويض عنه.

وتُعد هذه النظرية من أنسب الوسائل القانونية الحديثة لتغطية معظم مضروري انتهاك الممتلكات الثقافية، ولكن يجب التركيز على ضرورة إثبات وقوع الضرر وارتباطه بالنشاط الإيجابي المولّد للضرر، أي إثبات العلاقة السببية بين الضرر والنشاط، حتى ولو كان النشاط سليماً ولا يوجد خطأ فيه^(٢٤). كما قد يصعب إثبات الخطأ من جانب المسؤول، لاسيما أن أكثر النشاطات التي يتولد عنها الأضرار، هي نشاطات مشروعة، ولا يمكن وصفها بالخطأ؛ لأنها تدور في إطار الحقوق والنظم القانونية، واللوائح المعمول بها^(٢٥).

٢- نظرية الضمان:

تُعد نظرية الضمان من أهم الأسس التي تقوم عليها المسؤولية عن فعل الغير، فنشاط الدولة كافل لكل ما يتسبب خطأ يصيب الغير من أضرار، ما دامت الدولة تملك حق الرقابة والتوجيه على كل من يعمل لديها من الموظفين والعاملين، وأعمالهم تدخل في كل الحدود التي ترسم ضمن نقاط المسؤولية الدولية. وهذه الفكرة هي التي تفسر الضمان وتبررها، فالكفالة هنا مصدرها نصوص في القانون الدولي، ومن ثم من حق المتضرر الرجوع إلى الدولة، طالما أن الضرر قد لحق به، وقد نادى بهذه النظرية الفقيه الفرنسي (Starck)، في رسالته عن المسؤولية كضمان وعقوبة خاصة، في أن لكل شخص في المجتمع، الحق في التصرف بحرية، ولكن ينبغي عليه في تصرفه هذا، أن يلتزم بالحدود التي تفرضها الأنظمة، ويحافظ على حقوق الآخرين، فإذا تصرف تصرفاً ضاراً، يكون قد أضر بحق الغير في أمنه واستقراره، ونتيجة لهذا الإخلال يوجب التعويض عليه^(٢٦).

وتستند هذه النظرية على مسؤولية الدولة في ضمان حق المجتمع في الأمن والاستقرار الدائمين، فإذا ما وقع أي فعل يهدد أمن وسلامة الأشخاص وأموالهم لسبب خارج إرادتهم، كان ذلك ضرراً يستوجب التعويض، وهنا تبرز لدينا عملية المفاضلة بين حق محدث الضرر في أن يباشر نشاطه، وحق المتضرر في أن يقع ثمة مساس بسلامته وأمواله، فإن أسفرت هذه المفاضلة عن الإخلال بحقه، وجب على فاعل الضرر تعويضه^(٢٧).

٢٣- ينظر: علي كاطع حاجم الحسن، مصدر سابق، ص ٤٩.

٢٤- ينظر: د. محمد فؤاد عبد الباسط، فكرة الخطأ أساس المسؤولية (المرفق الطبي العام)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ٧٧.

٢٥- ينظر: د. عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة (دراسة حول تأصيل قواعد المسؤولية المدنية عن أضرار تلوث البيئة)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٤م، ص ٢١٠.

٢٦- ينظر: د. موفق حمدان الشرعة، المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٤م، ص ١١٥.

٢٧- ينظر: د. محمد فتح الله، حق التعويض المدني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٢٦.

ويرى الباحث أنَّ الأساس القانوني للمسؤولية الدولية لانتهاك حرمة التراث الثقافي العالمي تقوم على نظرية العمل غير المشروع والذي عرّف بأنه مخالفة من جانب دولة لالتزام قانوني مفروض عليها بمقتضى إحدى قواعد القانون الدولي، ومن ثم لا صعوبة في تحديد مسؤولية الدولة عندما يكون النشاط غير مشروع، ولكن الصعوبة تكمن عندما يكون النشاط غير محظور في القانون الدولي، حيث وُجد بأنَّ هناك من الفقهاء من لا يميز بين النشاط المشروع، وبين النشاط غير المشروع، ما دام المعيار الثابت لديهم هو تحقق الضرر، فإذا ما تحقق الضرر أصبح النشاط غير مشروع^(٢٨)، وفق القانون الدولي العام، وليس القانون الداخلي، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدائمة في فتاها في ٤ / شباط / ١٩٣٢ م: (ليس للدولة أن تحتج بدستورها في مواجهة دولة أخرى؛ لكي تتخلص من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، أو تفرضها المعاهدات النافذة عليها)^(٢٩).

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية

تتحقق المسؤولية الجنائية الدولية إذا اقترَفَ المسؤول جريمة نصَّ عليها القانون الدولي، والجزاء أن يعاقب بعقوبة هذه الجريمة^(٣٠) وفقاً للنظام الأساس لأي محكمة دولية، وتتحقق هذه المسؤولية ابتداءً في حالة عجز الحكومات الوطنية عن محاكمة المجرمين الأشد خطورة والذين كانوا يرأسون أنظمة الحكم أو كبار قادة الجيش مما يتعذر معه محاكمتهم وفقاً للقانون الداخلي، وقبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ كانت هناك محاكم جنائية مؤقتة أنشئت من قِبل مجلس الأمن بناءً على ارتكاب جرائم اعتبرت الأشد خطورة في القانون الدولي وهي: "الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والحرب، والعدوان".

ومن هذه المحاكم المحكمة العسكرية في نورمبرج عام ١٩٤٥، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة عام ١٩٩٣، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام ١٩٩٤، وهذه المحاكم تُعد من المحاكم المؤقتة والتي تنتهي بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله. وهذا ما دعا المجتمع الدولي إلى تأسيس محكمة دولية دائمة وهي المحكمة الجنائية الدولية في روما سنة ١٩٩٨ م.

إنَّ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يُعدُّ جزءاً من التنظيم الدولي الذي دعت إليه الأمم المتحدة؛ تحقيقاً لأهداف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ ولإقامة قضاء جنائي دولي دائم، حيث كلفت لجنة القانون الدولي ١٩٤٧ واستمرت بالعمل حتى ١٩٩٦، وحققت اللجنة المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وكذلك اللجنة التحضيرية^(٣١).

وإنَّ مسودة نظام روما الأساس الذي عرض على المؤتمر الدبلوماسي في روما في ١٧/ تموز / ١٩٩٨ للتوقيع عليه، لتلافي العيوب التي طرأت على تشكيل المحاكم الجنائية الدولية الخاصة. وضماناً لتحقيق العدالة ومبدأ الاختصاص العالمي لقمع جرائم الحرب والعقاب عليها وهذا ما نصت عليه ديباجة نظام روما

٢٨- ينظر: د. سمير محمد فاضل، المسؤولية الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦ م، ص ٩٤.

٢٩- يُنظر: د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ١٣٩.

٣٠- ينظر: حسن عكوش، مصدر سابق، ص ١٠.

٣١- ينظر: د. محمود شريف بسيوني، مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي، القاهرة، (د. ن)، ٢٠٠٣ م، ص ٢٢٥.

الأساسي، إذ تذكر "إنَّ من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية".

وهكذا يمكن القول بأن القانون الدولي العام يقرر اختصاصاً عالمياً يتعقب الفاعلين لجرائم الحرب بغض النظر عن جنسيتهم أو أماكن ارتكاب جرائمهم، ويحول لجميع الدول الحق في القبض عليهم ومحاكمتهم أما في محاكمها أو تسليمهم إلى الدول التي تطلب تسليمهم سواء كانت الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص أم تلك التي ارتكبت فوق إقليمها، استناداً إلى المبدأ الشامل في القواعد العامة للقانون الجنائي^(٣٢).

لقد أصبح من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية النظر في جرائم التدمير والاستيلاء على الممتلكات الثقافية عنوةً دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك. وتعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العالمية أو الخيرية أو الآثار التاريخية^(٣٣)، كجرائم حرب. وسوف نبحث هذا المطلب في فرعين: نتناول في الفرع الأول المسؤولية الجنائية الدولية في الاتفاقيات ذات الطابع العام، وفي الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية في الاتفاقيات ذات الطابع الخاص.

الفرع الأول: المسؤولية الجنائية الدولية في الاتفاقيات ذات الطابع العام

أولاً- المسؤولية الجنائية الدولية وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩:

أشارت اتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها ١٩٧٧ إلى نوعين من الانتهاكات:

١- الانتهاكات التي توصف بأنها مخالفات جسيمة وتلزم الدول بمراقبة الأشخاص المرتكبين جنائياً.

٢- الانتهاكات التي تلتزم الدول بوقفها فقط.

وقد تضمنت اتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩ على قائمة بالانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات، إذ نصت المادة ٥٠ من الاتفاقية الأولى وهي مادة مشتركة في الاتفاقيات الأربع، وتقابلها المادة ٥١ من الاتفاقية الثانية، والمادة ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة، والمادة ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة^(٣٤).

واستناداً إلى الفقرة ٨٥/٥ من البروتوكول، تعد الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات ولهذا البروتوكول بمثابة جرائم حرب، وما نصّت عليه الفقرة التاسعة من المادة الثامنة من نظام روما ١٩٩٨، يُعد خطوة هامة وحاسمة في مجال تحديد طرائق جرائم الحرب تحديداً تفصيلياً وذلك بنصها صراحةً تعمد توجيه هجمات

٣٢- د. صلاح الدين عامر، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب، القانون الدولي الإنساني، منشورات الهلال الأحمر، القاهرة، ص ٤٧٥.

٣٣- ينظر: المحامي عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي، الحماية القانونية للآثار العربية، بحث منشور، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م، ص ١٣٩.

٣٤- إنَّ المخالفات الجسيمة التي تم الإشارة إليها في المواد أعلاه باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ تتضمن أحد الأفعال الآتية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقيات: "القتل، العمد، التعذيب، تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورة الحربية وبطريقة غير مشروعة وتعسفية". وقد عزّز هذا المبدأ، البند (د) من الفقرة (٤) من المادة (٨٥) من البروتوكول الأول الملحق ١٩٧٧ باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ حيث نص على أن تعد الأعمال الآتية انتهاكات جسيمة إذا اقترفت عن عمد: "شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب وتوفرت لها حماية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة". ينظر: د. صلاح الدين عامر، مصادر سابق، ص ٤٥٨.

ضد المباني المتخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية^(٣٥)، وهذه الأفعال أثناء النزاعات الدولية المسلحة تُعد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني الذي يوجب المسؤولية الدولية سواء أكانت المسؤولية مدنية أم جنائية^(٣٦).

أما النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي فقد نصت المادة (٣) المشتركة بين الاتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩ على الأفعال التي تُرتكب أثناء الاضطرابات والتوترات الداخلية كجرائم حرب.

ثانياً- المسؤولية الجنائية الدولية وفقاً للبروتوكول الثاني الملحق عام ١٩٩٩:

يُعد هذا البروتوكول مكملاً لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات الدولية المسلحة، إذ نص البروتوكول الثاني الملحق ١٩٩٩ في الفصل الرابع الخاص بالمسؤولية الجنائية والولاية القضائية بالمواد ١٥-١٦-١٧.... إلخ: "يكون أي شخص مرتكباً لجريمة بالمعنى المقصود في هذا البروتوكول إذا ما اقترف ذلك الشخص عمداً، أيّاً من الأفعال التالية:

- ١- استهداف ممتلكات ثقافية مشمولة بالحماية المعززة بالم هجوم.
- ٢- استخدام ممتلكات ثقافية مشمولة بحماية معززة أو استخدام جوارها المباشر في دعم العمل العسكري.
- ٣- إلحاق دمار واسع النطاق بممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية وهذا البروتوكول، أو الاستيلاء عليها.

٤- ارتكاب سرقة أو نهب أو اختلاس أو تخريب لممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية"^(٣٧). هذا مع التزام الدول الأطراف بهذا البروتوكول والاتفاقية باعتبار هذه الأفعال المشار إليها أعلاه جرائم تضمنها قانونها الداخلي وتعرض عقوبات مناسبة على مرتكبيها، مع إلزام الدول بمدى نطاق المسؤولية الجنائية الفردية على الأشخاص الذين ارتكبوا الفعل الجنائي بشكل مباشر، والولاية القضائية في المواد ١٥ و١٦ و١٧... إلخ، إذ عُدَّ أي شخص يرتكب جريمة بالمعنى المقصود في هذا البروتوكول واتفاقية لاهاي ١٩٥٤ إذا كان الفعل عمداً، قد ارتكب انتهاكاً بحق المسؤولية الجنائية، إضافة إلى ما يلحق هذا الفعل من مسؤولية مدنية.

وتتحقق الولاية القضائية للدول بموجب التشريعات الداخلية على الجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٥ من البروتوكول متى ما:

- ١- تُرتكب الجريمة على أراضي تلك الدول.
- ٢- كان الجرم المزعوم من قبل مواطني تلك الدولة.

٣٥- الهدف العسكري يعني أنه "أي شيء يسهم بحكم طبيعته أو موقعه أو غرضه أو استعماله إسهاماً فعلياً في العمل العسكري ويتيح تدميره أو الاستيلاء عليه أو إبطال مفعوله كلياً أو جزئياً في الظروف القائمة في حينه فائدة عسكرية أكيدة"، وهذا التعريف نصت عليه الفقرة ٦ من المادة ٢ من البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والاشراك الخداعية والنبائط الأخرى، ٣/حزيران/١٩٩٦م.

٣٦- ينظر: صلاح الدين عامر، مصدر سابق، ص ٤٦٠.

٣٧- ينظر: نص المادة ٢/١٥ من بروتوكول ١٩٩٩، وينظر: نص المادة ٢/١٧ من بروتوكول ١٩٩٩.

٣- إذا كان المجرم المزعوم موجوداً على أراضيها في ما يخص الفقرات الفرعية: "أ"، "ب"، "ج" من المادة (١٥) من البروتوكول، ويجب توفير الضمانات الكافية للمتهم بمحاكمة عادلة ومنصفة وفقاً للقانون الداخلي والقانون الدولي في كافة مراحل الإجراءات^(٣٨).

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية في الاتفاقيات ذات الطابع الخاص

قبل الدخول في ماهية الجرائم التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية باعتبارها جرائم وفقاً لنظام روما الأساس ١٩٩٨ لا بدّ من تعريف الضرورة العسكرية ومن ثمّ تحديد أوجهها.

حيث عرّف الأستاذ كواكو kwakwa الضرورة العسكرية، بأنها "القوة الضرورية التي يمارسها المقاتلون فقط لبلوغ أهدافهم العسكرية المشروعة"^(٣٩).

وتعني أوجه الضرورة العسكرية، الآتي:

١- إنّ الضرورة العسكرية لا تحددها نصوص القانون إنما تحددها الضرورة على أرض الواقع والعمليات العسكرية، ويُعد هدفاً عسكرياً تلك الأعيان التي بطبيعتها تساعد في العمل العسكري. أما الأهداف غير العسكرية^(٤٠) فتشمل الأعيان التي تخدم أغراضاً إنسانية أو سلمية كدور العبادة أو الثقافة والمستشفيات والمباني التي تأوي المدنيين بشرط عدم استخدامها في الأغراض العسكرية^(٤١). ويُعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ في ديباجة التعليمات الملحقة باتفاقية جنيف الرابعة "إن التعليمات تصطبغ وتهمين عليها روح الرغبة في تقليل شرور الحرب بقدر ما تسمح به الضرورة العسكرية"^(٤٢).

٢- تُعدّ الضرورة العسكرية مانعاً من الموانع المسؤولية الجنائية للجاني في حالة توافرها في جريمة تدمير الممتلكات الثقافية أو الاستيلاء عليها.

وإنّ الجرائم التي نص عليها نظام روما الأساس ١٩٩٨ والخاصة بالممتلكات الثقافية، هي كالآتي:

أولاً- مهاجمة المباني ذات الطبيعة الثقافية أو التاريخية:

حيث نصّ النظام على كون هذه الجريمة جريمة حرب، من خلال نصّه على "تعد جريمة تعمد هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة أن لا تكون أهدافاً عسكرية"^(٤٣). ومن خلال هذا التعريف نستنتج أنّ أركان هذه الجريمة، هي:

١- أن يوجّه مرتكب الجريمة أمر الهجوم.

٣٨- ينظر: أحمد الفتلاوي، الألغام الأرضية المضادة للأفراد، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠٠٢م، ص ٤٦.

٣٩- ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٨.

٤٠- الهدف المدني: ويشمل كل شيء لا يستخدم لأغراض عسكرية أي المدنيين والمنشآت المدنية بجميع أشكالها ووسائل النقل المدنية.

٤١- ينظر: د. أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني، مطبوعات بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة ICRC، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ١٧٨.

٤٢- ينظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، طبعة الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ص ٨١٣.

٤٣- نص المادة (٢/٨ - ب - ٩) من نظام روما الأساسي ١٩٩٨.

٢- أن يكون الهجوم متعمداً وموجّهاً ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، وضد الآثار التاريخية أو المستشفيات أو الأماكن التي يتجمع بها المرضى والجرحى والتي لم تكن تشكل أهدافاً عسكرية.

٣- أن يكون هناك نزاع دولي مسلح، وأن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الفعلية التي تثبت وجود هذا النزاع.

٤- القصد الجنائي:

إذ لا بدّ من أن تتجه إرادة الجاني إلى الهجوم على المباني المخصصة للعبادة، أي يكون القصد متوجّهاً على صفة الأعيان الثقافية، وهذا ما يلزم تحقق القصد الجنائي العام والخاص في الوقت نفسه، فالقصد الجنائي العام يعني: العلم والإرادة أي يعلم الجاني أنّ المباني هي محمية بموجب القانون الدولي وأنّ هناك حظراً دولياً على مهاجمتها، ورغم علمه بذلك يقوم بالهجوم المسلح ضدها ويدمرها. أما القصد الجنائي الخاص، فيعني: النية في الهجوم على هذه المباني بسبب الصفة الثابتة لها وهي إنّها من الأعيان الثقافية، وإنّ هذه الصفة هي الباعث على هذا الهجوم^(٤٤).

ومن خلال التدبر والتمعّن في نص المادة (٢/٨ - ب - ٩) من نظام روما الأساسي يتبين إنّها تجرم مهاجمة الأعيان المخصصة للأغراض الثقافية، ودور العبادة والأماكن الدينية والآثار التاريخية في كل الدول بوصفها ملكاً للبشرية كلها، بأن توضع فيها الأسلحة أو المطارات العسكرية أو تتواجد فيها قوات عسكرية بحيث تصبح مواقع عسكرية وليست مواقع ثقافية.

وإنّ إبرام معاهدة لاهاي لسنة ١٩٥٤ لحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاعات المسلحة، وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنّها تضمنت حماية لثلاثة أنواع من الأعيان الثقافية، وهي:

النوع الأول/ ويشمل الممتلكات المنقولة والثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الإنسانية والشعوب.
النوع الثاني/ المباني المخصصة بصفة رئيسية ومعلنة لحماية وعرض الممتلكات الثقافية مثل المتاحف والمكتبات ودار الكتب العام.

النوع الثالث/ مراكز الأبنية التذكارية.

وبهذا فإنّ هذه الجريمة تقوم متى ما شنّ الجاني هجوماً موجّهاً ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية مثل المساجد والكنائس، كما حدث في حرب البوسنة حيث هُدمت المساجد، وكذلك ما فعله الصهاينة في فلسطين بحرق المسجد الأقصى أو غيره من الأماكن المقدسة دون مراعاة لحقوق الإنسان واحترام للأماكن المقدسة.

ثانياً- تدمير الممتلكات الثقافية أو الاستيلاء عليها بدون ضرورة عسكرية:

إذ نصّ نظام روما الأساسي على هذه الجريمة بعدها جريمة حرب وذلك ضمن المادة (٢/٨ - ب - ١٣)، حيث وضع شروط وأركان تحقيق هذه الجريمة بصفتها جريمة حرب تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتستوجب المعاقبة الجنائية بموجبها، وهذه الشروط هي:

٤٤- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٧٩٨.

- ١- أن يدمر الجاني هذه الممتلكات بعد الاستيلاء عليها.
 - ٢- أن تكون هذه الممتلكات مملوكة بصورة عامة لطرف العدو، لا أن تكون مملوكة لأشخاص مدنيين.
 - ٣- أن تكون هذه الممتلكات مشمولة بالحماية الدولية أثناء النزاع المسلح.
 - ٤- أن يعلم الجاني بصفة الأعيان الثقافية.
 - ٥- ألا تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها.
 - ٦- أن يكون هناك نزاع دولي مسلح.
- وبهذا فإن تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها لا بد وأن يستند إلى ضرورات عسكرية، وعند عدم تحقق الضرورة العسكرية تنشأ المسؤولية الدولية ضد الجاني بعدها جريمة حرب، وبالإضافة إلى الشروط والأركان لا بد من توافر القصد الجنائي العام والخاص الذي سبق التعرض له لإدانة الجاني دولياً.
- وكذلك لا بد وجود الضرر كركن أساس لتحقيق المسؤولية المدنية استناداً إلى فكرة الخطأ أو فكرة تحمل التبعة، ويُشترط لتحقيق المسؤولية الجنائية أن تظهر الجريمة (الفكرة الآتية) إلى العالم الخارجي على شكل فعل أو شروع بارتكاب الفعل، غير أنه لا يُشترط لتحقيق المسؤولية الجنائية أن يتم تنفيذ الفعل الذي شُرِعَ بتنفيذه^(٤٥).

إذ يلزم لقيام المسؤولية الدولية أن ينتج عن الفعل غير المشروع ضرراً يصيب دولة ما، ويُشترط في هذا الضرر أن يكون مؤكداً ولا يكفي أن يكون محتملاً أو لا يقع، سواء أكان هذا الضرر الذي يصيب الدولة مادياً^(٤٦) كالاعتداء على الممتلكات الثقافية الثابتة أو المنقولة، أم معنوياً كتوجيه الإهانة لشعب ما من جراء تعمد وإصرار حيازة الآثار المنقولة وعدم استردادها إلى موطنها الأصلي وهذا ما يترك الملماً في نفوس أبناء ذلك الشعب، أو تكرار توجيه ضرر متعمد للتراث الثقافي الموروث لذلك الشعب على الرغم من حمايته دولياً.

والذي يهتمنا من خلال بحثنا هذا، هو قيام المسؤولية المدنية إلى جانب المسؤولية في الإطار الدولي وذلك لمعاقبة الفاعلين الذين ارتكبوا أفعالاً مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، أي اتفاقيات جنيف الأربعة ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها ١٩٧٧ والاتفاقيات الصادرة عن اليونسكو والتي تُعد الأساس القانوني بمسألة المجرمين ومعاقبتهم والحكم بالتعويض سواء عن أفعالهم غير المشروعة التي تصيب الأشخاص أم الأفعال غير المشروعة التي تصيب الأعيان أمام المحاكم الجنائية الدولية^(٤٧).

٤٥- يُنظر: المادة (٣٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٤٦- ينظر: د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥٣٩.

٤٧- المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة التي أنشئت للتحقيق ومحاكمة المجرمين في قضايا خاصة وفقاً للنظام الأساسي الذي شكلت من أجله والتي تنتهي مهامها بانتفاء الغرض الذي أنشئت من أجله: (أ- محكمة لينينج: التي أنشئت وفق المادة ٢٢٧ من معاهدات فرساي لعام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى لمحكمة الإمبراطور الماي غليوم الثاني أمام محكمة دولية لمساكنته. ب- المحكمة العسكرية الدولية نورمبرغ- طوكيو: والتي أنشئت بموجب اتفاقية لندن في آب/ ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمحكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية. ج- المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا: وقد أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن المرقم ٨٠٨ في ٢٢/شباط/ ١٩٩٣ لمحكمة المجرمين الذين ارتكبوا الفظائع أو المذابح التي صاحبت الصراعات المسلحة التي اندلعت بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. د- المحكمة الجنائية الدولية في رواندا: وأنشئت هذه المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن المرقم ٩٥٥ في ٨/ تشرين الثاني/ ١٩٩٤ لمحكمة مجرمي الحرب في الصراع العرقي في رواندا والمجازر البشعة التي ارتكبت والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء وذلك لانتهاك القانون الدولي الإنساني. هـ- المحكمة الجنائية الدولية في سرايونا: وهي محكمة خاصة تم تكوينها بدعم من مجلس الأمن الدولي استجابةً لطلب تقدمت به حكومة سربالون للنظر في جرائم الحرب التي دارت في سربالون للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢ م وقد

ثالثاً- جريمة النهب والاستيلاء عنوة:

إذ نصَّ نظام روما الأساسي على هذه الجريمة في المادة (٢/٨ - ب - ١٦)، وقد اشترط لتحقيق أركان هذه الجريمة ما يلي:

- ١- أن يقوم الجاني بحيازة ووضع اليد على الأعيان الثقافية.
 - ٢- أن يعتمد حرمان المالك الشرعي من صفة الأعيان الثقافية ويحتفظ بها لاستعماله الشخصي.
 - ٣- أن يكون الجاني على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح^(٤٨).
- ووفقاً لأركان هذه الجريمة فإن السلوك الإجرامي يتمثل بقيام الجاني بممارسة سلوك النهب والسلب لبلدة أو مكان مملوك للدولة المعادية في النزاع المسلح، وهذا ما فعله النظام السابق في العراق (نظام صدام حسين) عند اجتياحه لدولة الكويت في الثاني من شهر آب لسنة ١٩٩٠، حيث استولت القوات المسلحة العراقية على الأرشيف الوطني الكويتي والذي أعيد لاحقاً إلى الكويت^(٤٩).
- وبالإضافة إلى الأركان الثلاثة المذكورة آنفاً، لا بد من توافر القصد الجنائي وهو الركن المعنوي لتحقيق هذه الجريمة بنوعيه العام والخاص. فالقصد الجنائي العام هو: أن يكون الجاني على علم وإرادة بأنه يقوم بجريمة النهب والاستيلاء بقصد حرمان المالك من هذه الممتلكات ووضع اليد عليها واستعمالها بوصفه مالكاً لها. أما القصد الجنائي الخاص فهو: أن تكون للجاني نية الاختلاس والاستيلاء على الأعيان الثقافية.

العقوبات التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية:

نصّت المادة (٧٧) من نظام المحكمة الجنائية الدولية على العقوبات التي تصدرها هذه المحكمة ضد الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم الحرب، وهي:

- ١- السجن لعدد من السنوات لفترة أقصاها ٣٠ سنة.
- ٢- السجن المؤبد حيثما تكون هذه العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة بالشخص المدان.

وبالإضافة إلى هذه العقوبات فإن من حق المحكمة أن تأمر بالآتي:

- ١- فرض غرامة بموجب المعايير المنصوص عليها في القواعد الإجرائية والإثبات.
- ٢- مصادرة العائدات والممتلكات والأصول المتأتية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الجريمة، دون المساس بحقوق الأطراف الثلاثة الحسنة النية.

ولم تتم إحالة أي شكوى من قبل مجلس الأمن الدولي على المحكمة الجنائية الدولية ولم يقدم المدعي العام أي شكوى أمام هذه المحكمة تتعلق بانتهاك حرمة الممتلكات الثقافية لحد الآن، على العكس من محكمة يوغسلافيا السابقة حيث أقام المدعي العام أمام الدائرة الابتدائية الشكوى ضد المتهم (تيهوميير بلاسكيتش) حيث وجه المدعي العام في الدائرة الابتدائية الاتهام إلى المتهم أعلاه بارتكابه ٢٠ جريمة على

وجهت فيها التهم لرئيس ليبيريا السابق شاركس تايلور ولتمهين آخرين لدورهم في إشعال فتيل الحرب الأهلية في بلاده وفي سيراليون على السواء وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية).

٤٨- ينظر: د. محمود شريف بسيوني، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

٤٩- ينظر: د. عبد الفتاح بيومي، مصدر سابق، ص ٨٢١.

أساس المسؤولية الفردية ومسؤوليته كفائد أو رئيس بارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبانتهاك قوانين الحرب أو أعرافها، إضافة إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وهي الاضطهاد والهجمات غير المشروعة على المدنيين والأعيان المدنية والقتل العمد والتسبب في إحداث إصابات بالغة وتدمير الممتلكات ونهبها وتدمير المؤسسات المخصصة للعبادة أو التعليم، والمعاملة غير الإنسانية وأخذ الرهائن واستخدام الدروع البشرية. وقد أثبت المدعي العام أن المتهم (تيهوميير بلاسكيتش) قد خالف قوانين وأعراف الحرب المنصوص عليها في المادة الثالثة لاتفاقيات جنيف وهو التدمير غير المبرر والذي تقتضيه الضرورة العسكرية ومن ضمنها التدمير المتعمد للمؤسسات المخصصة للأغراض الدينية (مساجد ومراكز إسلامية) والمراكز التعليمية وإلحاق ضرراً فيها^(٥٠).

وقد أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها بتاريخ ٣/آذار/٢٠٠٠ بالحكم على المتهم بالسجن لمدة ٤٥ عام وقد طعن المتهم بقرار الدائرة الابتدائية أمام الدائرة الاستئنافية والتي قبلت بدورها بعض أسباب استئناف المحكوم عليه ورفضت البعض الآخر وأصدرت قرارها بتاريخ ٢٩/تموز/٢٠٠٤ بتخفيف الحكم إلى ٩ سنوات بدلاً من ٤٥ عاماً، ومن الطعون التي قبلتها الدائرة الاستئنافية التهمة (١٤) الخاصة بالتدمير المتعمد لبلدية بوسوفاكا المسلمة التي يقطنها المسلمون من سكان البوسنة. حيث كانت التهمة الموجهة ضد المتهم هي الهجوم المتعمد ضد الممتلكات الدينية أو التعليمية، وإن الدائرة الاستئنافية قد برأت المتهم من هذه التهمة، معللة حكمها بأن حكم الدائرة الابتدائية كان غامضاً وأخفق في تحديد الأدلة التي تثبت هذا التدمير في بوسوفاكا، كما إن الدائرة الابتدائية لم تناقش أو تحلل الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام، وبهذا فإن الدائرة الابتدائية لم تتوصل إلى نتيجة محددة، وفي ضوء ما تقدّم ترى الدائرة الاستئنافية إنه يتعين إسقاط الإدانة المصاغة بموجب التهمة الرابعة عشرة الواردة في عريضة الاتهام في ما يتعلق ببلدية بوسوفاكا^(٥١).

وبهذا فإن المبادئ التي جاء بها النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا الجنائية الدولية، هي^(٥٢):

- ١- يشترط وجود نزاع مسلح كي يتسنى تطبيق المواد (٢) و (٣) من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٢- أن يكون النزاع ذا طابع دولي، أي السيطرة الجزئية أو الشاملة لدولة ما على أراضي دولة أخرى.
- ٣- الهجوم غير المشروع على المدنيين أو على ممتلكاتهم، وتُعد الممتلكات الثقافية جزءاً من الأعيان المدنية إذا لم يكن هناك مبرر لضرورة عسكرية.

٤- تتجاوز المسؤولية الجنائية الفردية حسب المادة (١/٧) من النظام الأساسي للمحكمة نطاق ارتكاب الفرد للجريمة مادياً، بل يتحمل مسؤولية المخالفات التي ارتكبها آخرون؛ لأنه أمر أو خطط أو حرض أو قدّم العون بأي شكل من الأشكال، أو ساعد في التخطيط لتلك الجرائم أو الإعداد لها أو بتنفيذها.

٥٠- الشكوى مقيدة بسجل المحكمة بالرقم (LT-95-14-T). ينظر: شريف عتلم، مصدر سابق، ص ٣٣-٩٥.

٥١- ينظر: شريف عتلم، مصدر سابق، ص ٨٦.

٥٢- ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٦-٤٧.

المطلب الثالث: التعويض عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية

إنَّ جريمة انتهاك حرمة الممتلكات الثقافية تمثل بطبيعتها سلوكاً انسانياً خطيراً من شأنه أن يهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي، ويعرّض مصالح الدول للانتهاك، الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي إلى تحديد ذلك السلوك الإجرامي دولياً والمعاقبة عليه.

إلا أنَّ تحديد العقاب الذي يتناسب بشدّته مع خطورة الجريمة لا يكفي لردع الجاني، بل لا بدّ من محاكمته أمام هيئة قضائية مختصة (المحكمة الجنائية الدولية) لإيقاع العقاب عليه وفقاً للشكوى الجزائية التي تُحرّك من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بناءً على طلب يقدم لها.

إنَّ الجريمة الدولية قد لا يقتصر ضررها على تعكير أمن وسلامة المجتمع الدولي ومصالحه للخطر، بل قد تسبب أضراراً جسيمة للأفراد والأعيان المدنية ومنها الثقافية، سواء أكان هذا الضرر يتعلق بحياتهم أم بأموالهم أم بمشاعرهم... أم غير ذلك، مما يدفع المتضرر من الجريمة المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق به^(٥٣).

وإنَّ نظام المحكمة الجنائية الدولية قد أخذ بمبدأ الدعوى العامة، أي دعوى واحدة تتضمن في ذاتها دعوى جزائية ضد الجاني والمطالبة بمعاقبته جنائياً، وفي الوقت نفسه تدعو إلى إزالة الضرر الخاص الذي سببته الجريمة، سواء أكان الضرر مادياً أم معنوياً بدعوى مدنية بإلزام الجاني بدفع التعويض.

لذا فإنَّ التعويض ما هو إلّا: التزام القانون الدولي بوصفه أثراً لتحقيق المسؤولية الدولية، وهو بهذا التزام تبعي ونتيجة لارتكاب العمل غير المشروع^(٥٤).

ولمعرفة ماهية الضرر القابل للتعويض، لا بدّ لنا من تقسيم هذا المطلب على فرعين: نتناول في الفرع الأول: التعويض في المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية، وفي الفرع الثاني: التعويض وفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨.

الفرع الأول: التعويض في المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية

إنَّ النتيجة الرئيسة للمسؤولية الدولية هي التزام الدولة المسؤولة بتعويض الضرر الذي نشأ عن الفعل غير المشروع^(٥٥).

ويمكن تعريف التعويض في المسؤولية المدنية، بأنه ترتّب المسؤولية المدنية نتيجة الإضرار بمصلحة خاصة بالفرد وتقتصر على إلزام المسؤول عن إحداث الضرر ما سببه للغير من ضرر، ولمن وقع عليه الضرر وحده أن يطالب بالتعويض، وله أن يتنازل عن حقه، ويقدر التعويض بقدر الضرر الذي لحق بالمصلحة الخاصة، بصرف النظر عن نية الفاعل، وبهذا فإنَّ التعويض يعني أنه إصلاح ما لحقه من أضرار بطريقة كافية. ويتخذ التعويض في المسؤولية الدولية الصور الآتية:

٥٣- ينظر: د. سليم حرب، و عبد الأمير العكيلي، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الأول، العاتك لصناعة الكتاب، بغداد/القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ٢٠.

٥٤- ينظر: خليل عبد المحسن خليل، مصدر سابق، ص ١٠.

٥٥- ينظر: د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥٤٧.

أولاً- التعويض العيني:

يُعرّف التعويض العيني بأنه: إعادة الأمر إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل غير المشروع^(٥٦)، والحكم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل أن يرتكب المسؤول الخطأ الذي أدى إلى وقوع الضرر^(٥٧).

وهذا التعريف في القواعد العامة للقوانين المدنية لا يختلف عنه في المسؤولية الدولية، إذ يُعرّف التعويض العيني في المسؤولية الدولية بأنه: إصلاح الضرر بصورة كافية عن طريق إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول العمل غير المشروع^(٥٨). وهذا ما جاء في مشروع قانون المسؤولية الدولية الذي يقضي بأنه: "يحق للدولة المتضررة أن تحصل من الدولة التي أتت عملاً غير مشروع دولياً على جبر كامل الضرر في واحدة أو أكثر من الصورة الآتية: (الرد العيني أو التعويض المالي أو الترضية أو تأكيدات وضمائن بعدم التكرار)". ودائماً ما تلجأ الدول التي سُرقت ممتلكاتها الثقافية من موقعها الأصلي إلى استردادها عيناً، لِمَا تشكّله هذه الممتلكات من قيمة تاريخية أثرية لا تقوم بمال وإنما بإعادتها إلى موطنها الأصلي لأنها تُعد جزءاً لا يتجزأ من هويتها الثقافية.

ثانياً- التعويض المالي^(٥٩):

ويقدر التعويض بالنقد أي دفع مبلغ نقدي، ويلجأ إلى هذا النوع من التعويض عندما يكون التعويض العيني غير ممكن أو إنها لا تكفي لتُغطّي كامل الضرر.

وهذا هو الشكل الشائع للتعويض، ويتم تحديد مبلغ التعويض بالاتفاق بين أطراف النزاع أو عن طريق التحكيم أو القضاء الدولي وقد تلجأ الدول إلى المفاوضات بين الأطراف المعنية يعقبها اتفاق يبين مقدار ونوع التعويض^(٦٠).

ثالثاً- الترضية:

ويتقرر هذا النوع من التعويض عندما لا يترتب على العمل غير المشروع المسبب للمسؤولية الدولية أي ضرر مادي، وهي تسمى الترضية أي إرضاء الدولة التي صدر بحقها العمل غير المشروع سواء أكان على سلطتها أم موظفيها، وإبداء الأسف وتقديم الاعتذار لها بالطرق الدبلوماسية.

٥٦- ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٤٨.

٥٧- ينظر: د. سعدون العامري، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٥٨- وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية الدائمة بحكمها الصادر في قضية مصنع شوروze chorzow factory في سنة ١٩٢٧ حول مسألة الاختصاص، حيث أشارت إلى أنّ من مبادئ القانون الدولي "إنّ انتهاك الدولة لالتزاماتها يُرتّب عليها التزاماً بإصلاح الضرر بصورة كافية، وإنّ هذا الالتزام هو المكمل الضروري للإصلاح بتطبيق اتفاقية ما، ودون حاجة للنص عليه في نفس الاتفاقية"، وفي حكمها في ذات القضية سنة ١٩٢٧ أعلنت المنهج "إنّ المبدأ الذي استقر عليه العمل الدولي وعلى وجه الخصوص قرارات محاكم التحكيم القاضي بأنّ التعويض يلزم متى كان ذلك ممكناً بإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يُرتكب العمل غير المشروع، أو دفع مبلغ نقدي يعادل قيمة الإعادة العينية إذا لم تكن الإعادة ممكنة بالطرق الدبلوماسية، وإذا كانت هناك خسارة لا يغطيها التعويض أو ما يقابله فيحكم بأداء التعويض المالي عن هذه الخسارة"، وهذه المبادئ التي يجب الاستشهاد بها في تحديد مقدار التعويض الواجب أدائه والعمل المخالف للقانون الدولي، ولزيد من التفاصيل: ينظر: د. خليل عبد المحسن خليل، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

٥٩- ينظر: نص المادة (٢٠٩) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.

٦٠- ينظر: د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥٤٩.

الفرع الثاني: التعويض وفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨

نصّت المادة الخامسة والسبعون من نظام روما الأساسي على جبر الضرر الذي لحق المجنى عليهم، إذ أعطت المادة السابعة السلطة التقديرية إلى هيئة المحكمة الجنائية بأن تضع المحكمة المبادئ فيما يتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بالمجني عليهم أو فيما يخصهم بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار. وعلى هذا الأساس يجوز للمحكمة أن تحدد في حكمها عند الطلب أو مبادرة منها في الظروف الاستثنائية نطاق ومدى أي ضرر أو خسارة أو آذى يلحق بالمجني عليهم أو في ما يخصهم^(٦١)، ويجوز للمحكمة أن تصدر أمراً مباشراً ضد الشخص المدان بجبر الضرر^(٦٢).

إنّ ما ورد في نظام روما الأساسي من أحكام جبر الضرر والتعويض له ما يقابله في القوانين المدنية في أحكام المسؤولية المدنية التقصيرية، وذلك بأن كل تعدي يصيب الغير بأي ضرر يستوجب التعويض عن الضرر الذي سببته الجريمة وإنّ حق المتضرر المدعي بالحق المدني أن يرفع الدعوى أمام المحاكم الجزائية التي تنظر الدعوى الجزائية بناءً على طلب المتضرر. وهذا الحكم في القانون الوطني له ما يقابله ويعادله في نظام روما الأساسي، إذ نصت المادة (١/٧٥) على أنه "يجوز للمحكمة أن تحدد في حكمها عند الطلب..."، وقد حددت المادة (٩٤) من قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات كيفية تقديم الطلب، إذ أوجبت أن يكون الطلب خطياً أي تحريراً، ويودع لدى المسجل، ويتضمن الطلب التفاصيل الآتية:

- ١- هوية مقدم الطلب وعنوانه
- ٢- وصف الإصابة أو الخسارة أو الضرر.
- ٣- بيان مكان الحادث وتاريخه، والقيام قدر المستطاع بتحديد هوية الشخص أو الأشخاص الذين يعتقد الضحية أنهم مسؤولون عن الإصابة أو الضرر.
- ٤- وصف الأصول أو الممتلكات أو غيرها من الأشياء المادية عند المطالبة بردها.
- ٥- مطالبات التعويض.
- ٦- المطالبات المتعلقة بأشكال أخرى من الإنصاف.
- ٧- الإدلاء قدر المستطاع بأي مستندات مؤيدة ذات صلة بالموضوع بما فيها أسماء الشهود وعناوينهم. وتطلب المحكمة إلى المسجل في بداية المحاكمة بأي تدابير حماية أن يخطر بالطلب الشخص أو الأشخاص المذكورين فيه أو في التهم، وأن يخطر قدر المستطاع كل من يهمهم الأمر من أشخاص أو دول، ومن ثم تبليغهم بأي بيان يقدم بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧٥ لدى قلم المحكمة، كما بينت المادة ٩٥ الإجراءات التي تتخذها المحكمة وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥ من نظام روما الأساسي حيث أوجبت المحكمة إصدار حكم بحقهم وأن يخطر قدر الإمكان الضحايا وكل من يهمهم الأمر من أشخاص أو دول، ونتيجة الإخطار إذا قدم الضحية طلب جبر الضرر فإنه يبت في طلبه كما لو كان مقدماً بموجب القاعدة

٦١- ينظر: ينظر: الفقرة ١/٧٥ من نظام روما الأساسي.

٦٢- ينظر: الفقرة ٥٧/٢ من نظام روما الأساسي.

٩٤ (٦٣)، ويجب أن يتخذ المسجل التدبير كلها اللازمة للإعلان عن دعوى جبر الضرر المرفوعة أمام المحكمة (٦٤).

وبناءً على طلب الشخص المدان أو بمبادرة من المحكمة انتخاب خبراء مؤهلين لمساعدة المحكمة في تحديد مقدار الضرر أو الخسارة أو الإصابة التي لحقت بالضحايا، وتكليف الخبراء بتقديم التقرير المناسب لتقدير التعويض وفقاً للأدلة والإثبات مع مراعاة مختلف الخيارات المتعلقة بالأنواع المناسبة لجبر الضرر وطرائق جبره، وتدعو المحكمة كافة الأطراف الضحايا أو ممثليهم القانونيين أو الشخص المدان، فضلاً عن كل من يهمهم الأمر من أشخاص ودول لتقديم ملاحظاتهم بشأن تقارير الخبراء (٦٥)، وعلى المحكمة أن تحترم في جميع الأحوال حقوق الضحايا والشخص المدان (٦٦).

وبالتالي فمن حق الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الإضافي الملحق ١٩٧٧ والاتفاقيات المنبثقة عن اليونسكو في الحفاظ وصيانة وحماية الممتلكات الثقافية المشار إليها سلفاً، أن تحرك الدعاوى الجزائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الأشخاص والدول تنتهك الممتلكات الثقافية أو قامت بتدميرها، وإقامة الدعاوى المدنية أمام المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة ٧٥ من قواعد الإجراءات والإثبات (القاعدة ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧) والمطالبة بالتعويض بشقيهِ المادي والمعنوي (الأدبي).

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع المسؤولية الدولية الناتجة عن الاعتداء على الممتلكات الثقافية تبين لنا مدى الخطورة البالغة التي تلحق بالتراث الثقافي من جراء تزايد التدمير العمدي للممتلكات الثقافية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث وما يترتب عليها من أضرار فادحة في الأعيان والممتلكات الثقافية ومساس بمصالح الشعوب الحيوية وحقوق الإنسان وما يمثله ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتحتم على المجتمع الدولي ضرورة توفير الحماية اللازمة للممتلكات الثقافية والاهتمام بشكل أكثر جدية وصرامة.

هذا وقد أسفرَ البحث في هذا الموضوع عن جملة من الاستنتاجات والتوصيات، نوردُها من خلال الآتي:

أولاً- الاستنتاجات:

- ١- إنّ الممتلكات الثقافية جزء من التراث العالمي المشترك والمتمثل بالمواقع ذات الطابع التاريخي والأثري.
- ٢- إن الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة هي من مواضع القانون الدولي الإنساني الذي يُعد جزءاً من القانون الدولي العام؛ لما استقرّ عليه الفقه والعُرف الدولي، حيث يوفر الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة؛ كونها تُعد جزءاً مهماً من الأعيان والممتلكات المدنية.

٦٣- ينظر: نص الفقرة ٢ من القاعدة ٩٥ قواعد الإجراءات والإثبات.

٦٤- ينظر: نص الفقرة ١ من القاعدة ٩٦ قواعد الإجراءات والإثبات.

٦٥- ينظر: نص الفقرة ٢ من القاعدة ٩٧ قواعد الإجراءات والإثبات.

٦٦- ينظر: نص الفقرة ٣ من القاعدة ٩٧ قواعد الإجراءات والإثبات.

٣- إنَّ حماية الممتلكات الثقافية غالباً ما يتم تقريرها بدوافع ثقافية، فقد ذهب جانب من الفقه الدولي إلى اعتبارها من قبيل الجهود الدولية ذات الصبغة القانونية التي تتمتع بها مواقعها بمزايا خاصة، في حين عدّها البعض الآخر من قبيل الحماية الدولية العادية، ويرجح الباحث الاتجاه الأول كونه يوفر الحد الأدنى من الحماية الدولية.

٤- إنَّ أعمال التدمير المتعمّد للممتلكات الثقافية تُعد من أخطر صور جرائم الحرب، وقد بات من الضروري التعرّض لتأثير هذه الجريمة في العلاقات الدولية، إذ إنَّ الدول كانت تلجأ قديماً في علاقاتها الدولية إلى الحرب كوسيلة مشروعة لتحقيق أهدافها من خلال العمليات العسكرية، فلا يجوز استخدام القوة العسكرية إلّا في حالة الضرورة القصوى ويجب التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية ومنها الثقافية.

٥- إنَّ من أبرز ما قامت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد تأسيسها هو تشكيل منظمات متخصصة لحماية التراث العالمي، فقد تم التوقيع في لندن ١٩٤٥ على ميثاق منظمة التربية والعلم والفن (اليونسكو) والتي لعبت دوراً هاماً في التنظيم الدولي وإعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث الثقافي ومن أهمها اتفاقية حماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح في لاهاي عام ١٩٥٤.

٦- في مجال مكافحة انتهاك حرمة الممتلكات الثقافية تبين لنا أنَّ هذه الانتهاكات لا يمكن الحد منها إلّا بالتعاون الدولي والتصدي لمنع ارتكابها بعدة وسائل ومنها تحديد الموقع الأصلي للتراث العالمي وتوفير الحماية الدولية والإقليمية والوطنية عبر موثائق واتفاقيات إقليمية ثنائية من خلال المنظمات الإقليمية وإصدار التشريعات الوطنية الجنائية والمدنية التي تقاضي كل من تسوّل له نفسه انتهاك حرمة هذه الممتلكات.

٧- إنَّ المسؤولية الدولية تقوم تجاه الدولة التي ترتكب أعمالاً عدائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد الممتلكات الثقافية التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لدولة أخرى، حيث تلزم الدولة الأخرى بإصلاح كافة الأضرار التي تلحق بهذه الممتلكات من جراء الأعمال الانتقامية من خلال التعويض وإصلاح هذه الأضرار وإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو بدفع تعويض مادي في حالة استحالة التعويض العيني أو عن طريق الترضية (الاعتذار الدبلوماسي أو تنزيل العلم)، وفي حالة السرقة أو النقل غير المشروع إعادة هذه الآثار المنقولة إلى موقعها الأصلي.

ثانياً- التوصيات:

١- التأكيد على دور منظمة اليونسكو من خلال بذل الجهود لعقد مؤتمر دولي يتم من خلاله إعداد تعريف واضح للممتلكات الثقافية يشمل كل أنواع وأصناف التراث العالمي وما تضمنته الاتفاقيات الدولية الصادرة من اليونسكو من بنود، ووضعها في اتفاقية، وتتضمن هذه الاتفاقية كافة أنواع الحماية الدولية والإقليمية والوطنية.

٢- تكثيف الجهود الدولية من خلال منظمة اليونسكو وإبراز التعاون الدولي والتعريف بأهمية التراث العالمي والتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان الثقافية واجبة الحماية دولياً سواء أكانت حماية عامة أم خاصة.

- ٣- التأكيد على تعميم أوصاف التراث العالمي والامتناع تماماً عن اتخاذ أي وسيلة تُعرض الممتلكات الثقافية للتدمير والسرقة والنقل غير المشروع خاصة أثناء النزاعات المسلحة.
- ٤- المساعدة على إنشاء منظمات غير حكومية (منظمات مجتمع مدني) تتولى الرقابة على حماية التراث الثقافي والطبيعي وغير المادي.
- ٥- تشجيع المنظمات الإقليمية وحث الدول الأعضاء فيها على توقيع الاتفاقيات الثنائية لاسترداد الآثار والمخطوطات والتحف المسروقة والمنقولة إليها بصورة غير مشروعة؛ لإعادتها إلى موقعها الأصلي.
- ٦- حث الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو على تفعيل نشاط هذه المنظمة من خلال مؤتمرها العام والتشجيع على عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء مع دعوتها إلى تشريع نصوص قانونية في دساتيرها وقوانينها الوطنية تخص موضوع الحماية.
- ٧- على السلطات العراقية القيام بتحريك دولي دبلوماسي لإيضاح مدى الخطورة التي تتعرض لها المواقع الأثرية في العراق من قبل السراق والنقل غير المشروع للآثار العراقية وإشعار الشرطة الدولية (الانتربول) بتعميم أوصافها على كافة الدول؛ بغية المساعدة على إعادتها إلى موقعها الأصلي.
- ٨- على السلطات العراقية توفير الحماية الكافية للآثار والممتلكات الثقافية في البلد، والتي غالباً ما نرى الكثير منها خالية من أية حراسة أو حماية، وهي بتلك الحال تُعد بمثابة صيد سمين لأعداء الآثار من السراق والمجرمين.

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

أولاً- الكتب:

١. د. أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني، مطبوعات بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة ICRC، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٢. أحمد الفتلاوي، الألغام الأرضية المضادة للأفراد، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠٠٢م.
٣. د. جابر إبراهيم الراوي، المسؤولية الدولية عن أضرار تلوث البيئة، بغداد.
٤. حسن عكوش، المسؤولية المدنية في القانون المدني الجديد، مطبوعات مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٧م.
٥. د. حسن علي ذنون، المبسوط في المسؤولية الدولية (المسؤولية عن فعل الغير)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
٦. د. خليل عبد المحسن خليل، التعويضات في القانون الدولي وتطبيقاتها على العراق، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد.
٧. رشاد عارف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية- الإسرائيلية، ج١، ط١، دار الفرقان، (د. ت).
٨. رشاد عارف يوسف، مبادئ القانون الدولي العام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٥م.

٩. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، منشورات مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، ١٩٨١م.
١٠. د. سليم حربه، و عبد الأمير العكيلي، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الأول، العاتك لصناعة الكتاب، بغداد/القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨م.
١١. د. سمير محمد فاضل، المسؤولية الدولية الناتجة عن استخدام الطاقة النووية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
١٢. السيد محمد السيد عمران، الأسس العامة في القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٣. شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني دليل الأوساط الأكاديمية، منشورات الصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٤. د. صلاح الدين عامر، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب، القانون الدولي الإنساني، منشورات الهلال الأحمر، القاهرة.
١٥. د. طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم المتحدة - قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م.
١٦. د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوجيز في شرح القانون المدني، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧م.
١٧. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، طبعة الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، القاهرة.
١٨. د. عبد الله عبد الأمير طه، المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الآبار المنتجة للنفط، مؤسسة حروف عراقية للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٦م.
١٩. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، بغداد.
٢٠. د. علي صادق أبو هيف، دراسة متعمقة في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د. ط).
٢١. علي كاطع حاجم الحسن، مسؤولية الدولة المدنية عن جرائم الإرهاب، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، ط ١، ٢٠١٣م.
٢٢. د. محمد القاسمي، مبادئ القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠١٥م.
٢٣. د. محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢م.
٢٤. رشاد عارف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، ج ١، ط ١، دار الفرقان.
٢٥. د. محمد فتح الله، حق التعويض المدني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
٢٦. د. محمد فؤاد عبد الباسط، فكرة الخطأ أساس المسؤولية (المرفق الطبي العام)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
٢٧. د. محمود شريف بسيوني، مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٨. د. موفق حمدان الشرعة، المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة، أبحاث للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٤ م.
٢٩. نبيلة إسماعيل رسلان، التأمين ضد أخطار التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٣ م.

ثانياً- الرسائل والأطاريح:

- عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة (دراسة حول تأصيل قواعد المسؤولية المدنية عن أضرار تلوث البيئة)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٤ م.

ثالثاً- البحوث المنشورة:

- عبد الوهاب عبد الرزاق التحاوي، الحماية القانونية للآثار العربية، بحث منشور، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ م.

رابعاً- القوانين العراقية:

١. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.
٢. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقى: كربلاء، إنموذجاً

The role of governance in the development of the hotel sector: Karbala as a model

م.د محسن عبد الحسين مهدي الصخني^(١)

Mohsen Abdul-Hussein Mahdi Al-Sakhani

المخلص

تهدف الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقى في مدينة كربلاء. وتعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفى التحليلي من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم توزيع ٦٠ استمارة استقصاء على عينة عشوائية من المديرين بالفنادق الاولى والممتازة بكربلاء كان منها ٥٢ استمارة فقط صالحة للتحليل بنسبة قدرها ٨٦,١%. تم تحليل البيانات الواردة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار ٢٦ للوصول الى نتائج الدراسة. توصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير المؤسسات الفندقية العراقية، كما أنه في ظل الحوكمة تتم حركة الترقيات الادارية وفقاً للخبرة وبشفافية كاملة. بناء على النتائج المستخرجة تم وضع مجموعة من التوصيات أبرزها، توفير قواعد بيانات دورية وموثقة عن معدلات تطبيق الحوكمة للتحقق من مدى جدوى تطبيق تلك السياسة ودورها في تطوير الفندق.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، القطاع الفندقى، المؤسسات الفندقية، كربلاء.

Abstract

This study aims to determine the role of governance in the development of the hotel sector in the city of Karbala. The current study relies on the descriptive analytical approach in order to achieve the study's goal, 60 survey forms were distributed to a random sample of managers in Iraqi

١ - جامعة أهل البيت - /كلية العلوم الإسلامية.

hotels, of which only 52 were valid for analysis, at a rate of 94.1%. The incoming data was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), version 26, to arrive at the results of the study. The study concluded that there is a direct statistically significant correlation between the application of governance principles and the development of Iraqi hotel institutions, and that under governance, the movement of administrative promotions takes place according to experience and with complete transparency. Governance helps in facilitating administrative procedures and achieving the goals of the hotel. Based on the extracted results, a set of recommendations were developed, most notably, the need to provide periodic, regular and documented databases on the rates of governance implementation to verify the feasibility of implementing this policy and its role in the development of the hotel.

Keywords: governance, the hotel sector, hotel establishments, Karbala.

المقدمة

نشأت الحوكمة بعد أن عانت الدول من عدة أزمات مالية، وتعرّض بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، مما أدى إلى ضرورة وجود الحوكمة للتقليل من الانهيارات المالية والحوكمة بدورها عبارة عن مجموعة متكاملة من المعايير، والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة أولاً، وفي الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام^(٢).

ونظراً للتقلبات التي شهدتها أسواق المال في العديد من الدول العربية والتي أثرت سلباً على المستثمرين في تلك الأسواق وخاصة الصغار منهم، سارعت العديد من هيئات سوق المال والجهات الإشرافية في تلك الدول إلى إصدار لوائح لحوكمة الشركات بها، وطالبت الشركات المسجلة أسهمها بأسواقها المالية بتطبيقها^(٣). ومن هذا المنطلق فإن دراسة دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقي في المؤسسات الفندقية العراقية يشكل أمراً ضرورياً في الحفاظ على موارد القطاع الفندقي محاولة في تحسين إدارة الفنادق ومن ثم أدائها وقدرتها على تجاوز الأزمات المالية والتشغيلية.

مشكلة البحث:

تتباين حوكمة الشركات أهمية خاصة في المؤسسات الفندقية في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على إدارة الفنادق والمجتمع بأسره، وقد برزت أهمية الحوكمة الفندقية في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من المؤسسات الفندقية، فبات موضوع الحوكمة يشغل حيزاً مهماً في

٢- نعيمه يحياوي، حكيمة بوسلمه، دور الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ٨.

٣- د. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي (١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١٢)، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال، طرابلس، لبنان، ص ٢١.

كل مكان. وبالرغم من ذلك فإن مفهوم الحوكمة لا يزال مبهماً بعض الشيء لدى الكثير من الفئات في المجتمع^(٤).

إن عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الفندقية بالشكل المطلوب. في ظل ما يمتلكه العراق من إمكانيات وموارد إلا ان كل هذا لم يكن مستغلاً استغلالاً رشيداً مما جعل الدولة تولي اهتماماً بقطاع الفنادق لما له من أهمية في تنمية السياحة ويتجلى ذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة. تكمن مشكلة البحث في الاجابة عن الأسئلة التالية:

١. إلى أي مدى تطبق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الفندقية؟
٢. هل يساهم تطبيق الحوكمة في سيادة العدالة وضمان الحقوق داخل الفندق؟
٣. كيف تتم المحاسبة والمساءلة داخل الفنادق؟
٤. هل تتسم المعلومات الصادرة من الفنادق بالشفافية؟
٥. ما مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير القطاع الفندقية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى استكشاف دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقية لمدينة كربلاء في ضوء تشخيص علاقة الارتباط والأثر بين أبعاد كل منهما فضلاً عما يلي:

١. تحديد واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الفندقية.
٢. معرفة دور الحوكمة في تحقيق العدالة وضمان الحقوق داخل الفندق.
٣. تسليط الضوء على آليات المحاسبة والمساءلة داخل الفنادق.
٤. التحقق من مدى شفافية المعلومات الصادرة من الفنادق.
٥. القاء الضوء على مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير القطاع الفندقية.

أهمية البحث:

لقد احتل موضوع الحوكمة خلال السنوات الأخيرة مكان الصدارة لدى الإدارات الفندقية في الدول المختلفة نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بشركات فندقية كبيرة وأدت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة لدى هذه الفنادق ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وما لذلك من تداعيات سلبية مختلفة. لذا فإن تطبيق مفهوم الحوكمة سيؤدي إلى تحسين إدارة الفنادق ومن ثم أدائها وقدرتها على تجاوز الأزمات المالية والتشغيلية حيث تكمن أهمية حوكمة الفنادق في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والحد من المخاطر وجذب المستثمرين وتوطيد دعائم الاقتصاد^(٥). تتجلى أهمية البحث في بحث وتحليل تحديد دور الحوكمة في تطوير القطاع الفندقية في مدينة كربلاء ومردود ذلك على صناعة الضيافة بشكل عام و المؤسسات الفندقية العراقية على وجه الخصوص.

٤- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢؛ حميد الغاني الطائي، الإدارة المكتب الأمامي في الفنادق، ط١، دار زهران، الأردن، ٢٠١٣، ص ٤٥-٣٤١.
٥- عادل علي حسن، نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل جودة أداء واستقلالية المراجعين- بالتطبيق على قطاع الفنادق"، مجلة الفكر المحاسبي، مج ٢٠، عدد ١، ٢٠١٦، ص ١١٩١-١٢١٨.

فروض البحث:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقي.
- يوجد أثر بين تطبيق أبعاد الحوكمة في تطوير القطاع الفندقي.

حدود البحث:

تنقسم حدود البحث على:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية وتوزيع استمارات الاستبيان في الفترة بين ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ و ١ نوفمبر ٢٠٢١.
- الحدود المكانية: نظرا لصعوبة استقصاء جميع الفنادق العراقية نظرا لعنصر الوقت والتكلفة، لذا تم اختيار عينة منها.

الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة:

لقد أصبح لزاما على الدولة التي تطمح في نجاح مؤسساتها ومواكبة التغيرات الحاصلة أن تطبق ما يعرف بالحوكمة في تسيير مؤسساتها، من خلال تمكين الإدارة الرشيدة في مؤسساتها بغية إصلاحها والانتقال من التسيير الإداري التقليدي إلى التسيير الإداري الرشيد الذي يواكب التغيرات الحاصلة في العالم عن طريق وضع ميثاق الحكم الراشد الموجه لجميع المؤسسات الصغيرة والكبيرة الخاصة والمؤسسات المساهمة في البورصة والتي تصبو إلى ديمومة واستمرار نشاطها وفرض نفسها ضمن اقتصاد عصري تنافسي^(٦). وشملت هذه الإصلاحات المؤسسات الفندقية التي تعد في الوقت الحالي عصب السياحة ومطلباً ضرورياً من مطالب الحياة^(٧).

تعريف الحوكمة المؤسسية

"وصفت الحوكمة المؤسسية بأنها الأسلوب الذي يتم بمقتضاه تسيير الإدارة الفندقية والتحكم في قراراتها وتوجهاتها بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة، وتوفير الإطار الجيد لعملها في مناخ يتمتع بالشفافية، بما يساعدها على تحديد وتنفيذ الأهداف الأساسية وتحقيق أفضل مركز والعمل على خلق ميزة تنافسية وجودة في خدماتها سواء مالي واقتصادي للفنادق ككل"^(٨).

فنجاح الفندق كمؤسسة وكمشروع اقتصادي واجتماعي يتوقف على التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وفي اختبار العاملين ومدى كفاءتهم للعمل في هذا المجال، فالفنادق تعتمد على ما لديها من أيدي عاملة ماهرة وكفوءة ذات خبرة وممارسة لتسيير خططها التشغيلية، حيث أصبح العنصر البشري عنصراً هاماً

٦- السيد أحمد لطفي أمين، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٥-٣٤١.

٧- عمار فتحي موسى، معوقات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع السياحة والفندقة المصري: "مدخل القياس المقارن" وقائع أعمال المؤتمر الدولي: تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، ٢٠١٢، ص ٢٥١-٢٨٥.

٨- الغالية عموم، الحوكمة الفندقية في الجزائر دراسة حالة فندق التاسيلي بوقرلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٧.

من ضمن عناصر المنافسة والجودة الشاملة لإدارة الفنادق مما يكسبها ميزة تنافسية جديدة خاصة في ظل عصر المعلوماتية والعولمة^(٩).

عرفت حوكمة المؤسسات بأنها "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة والمساهمين وذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"^(١٠).

بتطبيق تعريف الحوكمة المؤسسية على الحوكمة الفندقية التي هي جزء منها هي: الإدارة الرشيدة للفندق تهدف لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي، بتوفير الإرشادات والمقترحات للمؤسسة. وبشكل آخر، "هي نظام لإدارة الفندق بغرض إحكام الرقابة عليه بما يحقق أهدافها ويتيح المؤسسات ووحدات الإنتاج وتقديم الخدمات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو العام، بحيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع بما فيها الفنادق".

مبادئ الحوكمة الفندقية

١. من أجل تشكيل نظام للحوكمة في المؤسسات الفندقية فإنه يجب اتباع مجموعة من المبادئ وهي^(١١):
 ١. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: وذلك بتبيين حقوق المساهمين وضمانها، وتحديد وظائف أصحاب المصالح بغرض استدامة الأعمال ورفع كفاءة الفنادق وينبغي تسهيل ممارسة حقوق المساهمين كتأمين أساليب ملكية التسجيل، نقل أو تحويل الأسهم، الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمؤسسة.
 ٢. المعاملة العادلة والمتكافئة لحملة الأسهم: ينبغي ضمان معاملة عادلة لجميع المساهمين في الفنادق، بما في ذلك الأقليات والأجانب وحملات الأسهم، والحصول على سبل انتصاف فعالة لضمان عدم انتهاك حقوقهم.
 ٣. دور أصحاب المصالح: وذلك بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يوضحها القانون، وأن تعمل على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق فرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات على أسس مالية متينة.
 ٤. الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الفندق من بينها الوضعية المالية، والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

9- Chen, C., & Chang, K. (2012). Diversification strategy and financial performance in the Taiwanese hotel industry. International Journal of Hospitality Management, 31, 1030-1032.

١٠ - أحمد عبد الرزاق هتوف، أهمية الإدارة الرشيدة للشركات في التنمية المستدامة، المؤتمر السنوي ١٢ حول: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ٨ - ١٠ سبتمبر القاهرة، ٢٠١٢.

١١ - منى حيدر عبد الجبار الطائي، (الحكمانية في المنظمات العامة، دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق) الصادرة عن المؤتمر السنوي حول: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، ٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠١٢.

٥. مسؤوليات مجلس الإدارة: وذلك بالتكفل بإتاحة الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسة كذلك المتابعة الفعلية للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تتم مساءلته من قبل المؤسسة والمساهمين.

٦. ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات: ينص هذا المبدأ على توفير الأسس اللازمة لتفعيل الحوكمة الفندقية من أجل رفع مستوى الشفافية، والعمل على توافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني بتحديد مسؤوليات الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة^(١٢).

أهمية الحوكمة المؤسسية في الفنادق

تتجلى أهمية الحوكمة المؤسسية بالنسب للمؤسسات الفندقية في مجموعة من النقاط كالآتي:

١. التركيز على تحسين الأداء وكفاءة والإنتاجية^(١٣)
٢. تطبيق مدخل أساسي فعال، للمواطن في تسليم الخدمة^(١٤).
٣. السعي من أجل زيادة رضا المستخدم.
٤. السعي نحو الانفتاح والشمولية في علاقة المؤسسة مع الأطراف المجتمعية والمواطن^(١٥).
٥. تمثل منظومة من الخصائص والممارسات الحديثة التي تمكن إدارة المؤسسة من الاستثمار الأفضل لمواردها بما يضمن لها الكفاءة والفعالية، والتي تعكس تطور الإدارة من إدارة تعتمد على الممارسات التقليدية إلى إدارة معاصرة تعتمد على الممارسات والآليات التي تمكنها من تحقيق أعلى لمتطلبات أفراد المجتمع المتزايدة في ظل تحولات البيئة المتسارعة.
٦. تزيد من المقدرات الإبداعية للمؤسسات التي تطمح للوصول إلى التفوق والنجاح في ظل البيئة التنافسية سريعة التغيير^(١٦).
٧. تؤدي إلى تقليل ديمومة وبقاء المؤسسة من خلال رسم التوجهات الإستراتيجية لخلق فرص تساهم في خلق وإضافة قيمة مضافة للمؤسسة.
٨. متابعة وتقييم الأخطاء والانحرافات عن الأهداف المحددة لضمان خدماتية أفضل وجودة أداء أعلى والقدرة على التغيير^(١٧).

١٢- نائل موسى محمود سرحان، مبادئ إدارة الفنادق، لا. طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٠٤.

١٣- دنيا طارق أحمد، اعتماد التحسين المستمر لرفع أداء الإدارات العليا في الفنادق العراقية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء فنادق الدرجة الممتازة، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤١ (١٥)، ٢٠١٨، ص ٣٠٢-٣١٥.

١٤- المومني الحميري، موفق عدنان عبد الجبار، أمين أحمد محبوب، هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق، أفكار حديثة ورؤية مستقبلية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٠٨.

١٥- حسام عيسى عبد الرحمن حمدان، أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية: دراسة ميدانية على سلسلة فنادق فئة الخمس نجوم في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص ٣٧.

١٦- مجدي عزام داود الحبش و مرزوق عايد القعيد، المزيج الترويجي وأثره على الأداء الفندقي، دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٦، ص ٣٢-٤٥.

١٧- رائد زياد غريبة، دور الاتصالات التسويقية في تحسين أداء الفنادق، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية إدارة الأعمال، جامعة عمان، ٢٠١٣.

دور الحوكمة الفندقية في تطوير القطاع الفندقية

يمكن تلخيص دور الحوكمة الفندقية في تطوير القطاع الفندقية فيما يلي:

١. تعمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الفندق وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين^(١٨).
 ٢. توفير الحماية الكافية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم التي لها علاقة بالفندق.
 ٣. رفع مستويات أداء الفنادق وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول^(١٩).
 ٤. تُعد الحوكمة الفندقية عنصراً مهماً في زيادة فعالية الفنادق، وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة وتشجيع الاستخدام الأمثل لمواردها^(٢٠).
 ٥. الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها المؤسسة الفندقية، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات^(٢١).
 ٦. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الفنادق.
- فالحوكمة الفندقية تزيد من قدرة الفنادق على اكتساب ميزة تنافسية وتقديم خدمات آمنة جديرة بالثقة ذات جودة عالية مقارنة بالفنادق التي تعمل في المجال نفسه، فهي لا تتحقق إلا من خلال الاستغلال الجيد للموارد والإمكانيات والقدرات والكفاءات مما يؤدي إلى خلق قيمة ومنفعة للعميل أكبر من القيم المقدمة من قبل المنافسين سواء في الجودة والسعر وتقديم الخدمة بسرعة والابتكار^(٢٢).

القطاع الفندقية في كربلاء

تؤدي المنشآت الفندقية الدور الرئيس في عمليات التنمية السياحية، إذ انها تُعد النشاط الرئيس المؤثر في السياحة العالمية كونها مقوِّماً مهماً من مقومات النشاط السياحي، إذ لا يمكن استغلال تلك المقومات من دون وجود منشآت فندقية رديفة، ومن ناحية أخرى فإن تطور أداء المنشآت الفندقية له الأثر المباشر في زيادة أعداد السائحين مما ينعكس مباشرة على الاداء الاقتصادي الكلي، كما تشكل المنشآت الفندقية

١٨- إبراهيم المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١١٣-

١١٤.

19- Ongori, J., Iravo, M., & Munene, C. (2013). Factors Affecting Performance of Hotels and Restaurants in Kenya: A Case of Kisii County. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4(12), 897- 928.

٢٠- الغالية عمومن، مرجع سبق ذكره، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٧.

٢١- مروان محمد أبو رحمة، وحمزة عبدالرزاق العلوان، وحمزة عبد الحليم درادكة، ومصطفى يوسف كافي، مبادئ ادارة الفنادق،

ط١، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص ١٧.

٢٢- عمار فتحي موسى، مرجع سبق ذكره " وقائع أعمال المؤتمر الدولي: تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، ٢٠١٢،

ص ٢٥١- ٢٨٥.

واجهت الخدمات السياحية التي تعكس حجم القدرات السياحية للبلد^(٢٣)، فكلما وجد السائح تقدماً في الخدمات الفندقية وتميزاً ملحوظاً أسهم ذلك في تحديد مدة إقامته التي ترتبط بالمواقع السياحية التي تتواجد فيها الفنادق المصنفة، أما المواقع السياحية التي لا تتوافر فيها الفنادق المصنفة والخدمات فإنها لا تدرج ضمن قائمة المواقع التي يزورها السائحون، الأمر الذي جعل المنشآت الفندقية في العصر الحالي تسعى إلى إثبات وجودها، من خلال تقديم أفضل مستوى من الخدمات، بحيث تفوق هذه الخدمات توقعات السياح ومتطلباتهم، فتقديم الأفضل هو المفتاح الأساس الذي تسعى من خلاله الفنادق إلى تحقيق التقدم والتميز على منافسيها^(٢٤).

اعتمدت معايير تصنيف الفنادق في مدينة كربلاء المقدسة حسب إمكانياتها، ودرجاتها، ومستوى رفاهيتها، وعدد نجومها، وأسعارها، وموقعها، وخدماتها وغير ذلك من المقاييس الأخرى كسعة الغرف، والديكورات، أو المفروشات، وتختلف عن تصنيفات الفنادق العالمية أقل منها بدرجة واحدة^(٢٥).

أ- فنادق الدرجة الممتازة: وهي فنادق ذات خمس نجوم، وتعد من أرقى أنواع الفنادق، وتقدم خدمات متكاملة للضيوف بأسعار مختلفة.

ب- فنادق الدرجة الأولى: وهي فنادق ذات أربع نجوم، وتعد من الفنادق الراقية التي تقدم أفخم الخدمات الفندقية، وتكون الأسعار فيها أقل من الفنادق الممتازة.

ت- فنادق الدرجة الثانية: وهي من الفنادق ذات ثلاث نجوم، وتعد من الفنادق الجيدة تكون فيها الخدمة الفندقية أقل درجة من السابقة لها.

ث- فنادق الدرجة الثالثة: وهي من الفنادق ذات نجمتين، مستوى الخدمة فيها متواضع، وأسعارها رخيصة ومحدودة الخدمات^(٢٦).

ج- فنادق الدرجة الرابعة: وهي من الفنادق ذات نجمة واحدة، والخدمات فيها مشتركة بين الزبائن.

ح- الفنادق الشعبية: وتكون فيها الأسعار مخفضة ومحدودة والخدمات فيها شبه معدومة^(٢٧).

جدول رقم (١): تصنيف عام للفنادق السياحية في مدينة كربلاء والنجم حسب تصنيفات هيئة

السياحة في العراق

الدرجة التصنيفية	عدد النجوم
الممتازة	خمس نجوم
فنادق الدرجة الأولى	أربع نجوم

٢٣- مروان محمد أبو رحمة، مرجع سبق ذكره دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤: ٢٠١٢. رياض كاظم سلمان الجميلي، مدينة كربلاء، ط ١، دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م، ص ١٢١-١٢٢.

٢٤- نائل موسى محمود سرحان، مرجع سبق ذكره، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

٢٥- علي حسين الخفاف الغفاري، دليل كربلاء السياحي بين التراث والمعاصرة، ط ١، مكتبة الحكمة، كربلاء، العراق، ٢٠١٢م، ص ١٦.

٢٦- ابراهيم عباس جاسم، تصنيف الفنادق وأثره في حركة الطلب على الإيواء الفندقي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٨، بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص ١١٣.

٢٧- رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ط ٢، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت- لبنان، ٢٠١٦، ص ٣٢٤.

فنادق الدرجة الثانية	ثلاث نجوم
فنادق الدرجة الثالثة	نجمتين
فنادق الدرجة الرابعة	نجمة واحدة

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المصدر^(٢٨).

عدد الفنادق في مدينة كربلاء المقدسة

بما أنَّ مدينة كربلاء المقدَّسة لها خصوصيتها وقداستها، وهي محط أنظار ملايين الزائرين فقد اقتضت الحاجة توفير أماكن للمبيت واستراحة السائحين، علماً أنَّ القطاع الفندقية كان ضعيفاً ومتواضعاً، وكانت المدينة لا تملك سوى فنادق قليلة، لا تلي رغبات ومتطلبات السائح من حيث الخدمة الفندقية، وبما أنَّ إنشاء الفنادق السياحية يُعَدُّ من الضروريات والأساسيات التي يحتاج إليها السائح في الإيواء، وكلما زاد عدد الزائرين، يشير ذلك إلى زيادة في عدد الفنادق، فقد شهدت المدينة تطوراً ملحوظاً في إنشاء الفنادق^(٢٩). شهد القطاع الفندقية في مدينة كربلاء المقدسة نمواً في أعداد الفنادق المتزايدة سنوياً بعد عام (٢٠٠٣م) إذ أعقب ذلك تطوراً ملموساً ونتيجة لذلك التطور اختلفت المعايير التصنيفية لكلِّ دولة عن الدول الأخرى، وذلك تبعاً لدرجة التطوُّر عندها في القطاع السياحي عموماً، والقطاع الفندقية على وجه الخصوص، ومن أجل إعطاء فكرة عن أعداد وتصنيف الفنادق في مدينة كربلاء المقدَّسة ندون الجدول (٢) الذي يوضح أعداد الفنادق خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩م) تبلغ (٤٨٢) فندقاً.

جدول (٢) الدرجات الفندقية وعدد الفنادق بكربلاء

درجة الفنادق	عدد الفنادق
الدرجة الممتازة	٤
الدرجة الأولى	١٤
الدرجة الثانية	١٦٤
الدرجة الثالثة	٨٩
الدرجة الرابعة	٢١١
المجموع	٤٨٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنتاجاً من بيانات هيئة السياحة، قسم سياحة كربلاء، البحث والتطوير، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤م.

٢٨- هيئة السياحة العراقية: استمارة تصنيف وإعادة تقييم الفنادق السياحية، ٢٠٢١/٨/٦م.

٢٩- عقيل عباس كاظم الشرفة: تطور السياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة خلال قرن من الزمن (١٩١٣-٢٠١٣م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياحية، ٢٠١٥م، ص ١١٨.

منهجية البحث

مجتمع الدراسة وعينته

استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية لتحديد عينة مجتمع الدراسة من المديرين بالفنادق الممتازة والاولى في مدينة كربلاء عينة الدراسة (أنظر الجدول رقم ٢)، حيث تعد العينة العشوائية افضل انواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل مجتمع الدراسة. تم استهداف ١٨ فندق من الفنادق الممتازة والاولى عينة الدراسة في مدينة كربلاء محل الدراسة من إجمالي مجتمع الدراسة.

أداة البحث الميداني

تم تصميم استمارة استقصاء شملت على البيانات الشخصية للعاملين متضمنة ثلاثة محاور حيث يحتوى المحور الأول على ٦ عناصر لتحديد مدى تطبيق الحوكمة بفنادق كربلاء، ويحتوى المحور الثانى على ٨ عناصر لدراسة اثر تطبيق الحوكمة في تطوير القطاع الفندقى. وإعتمد الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي بدرجات موافقة تتدرج من غير موافق بشدة حتي موافق بشدة ويوضح الجدول (٣) درجات الموافقة والمدى لكل درجة.

جدول ٣: مقياس الإجابة على فقرات الاستقصاء.

درجات الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥
المدى	١,٨٠ : ١	٢,٦٠ : ١,٨١	٣,٤٠ : ٢,٦١	٤,٢٠ : ٣,٤١	٥,٠٠ : ٤,٢١

• المدى (طول الفئة) = $\frac{5 - 1}{5} = 0,80$

ثبات الاستقصاء

يوضح الجدول (٤) معامل ألفا كرونباخ المستخدم في قياس ثبات الاستقصاء، حيث توضح النتائج أن قيمة ألفا ٠,٨٥١. وهو ما يشير الى ثبات الاستقصاء وصلاحيه الإعتماد عليه في الدراسة وثبات نتائجه إذا ما إستخدم مرة أخرى في الظروف نفسها.

جدول ٤: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستقصاء.

عدد العبارات	معامل ألفا
١٤	0.٨٥١

النتائج والمناقشة

أولاً: البيانات الديموجرافية للمديرين:

جدول (٥) تحليل البيانات الشخصية للمديرين

المتغير	التكرارات و النسب المئوية

الترتيب	%	ك		
١	١٠٠	٢٠٧	ذكر	١ - الجنس
٢		٠	أنثى	
١٠٠%		٢٠٧	المجموع	
٢	٣١,٩	٦٦	أقل من ٣٠	٢ - العمر
١	٤٤,٩	٩٣	٣٠-٤٠	
٣	٢٣,٢	٤٨	٤٠-٥٠	
٤	٠	٠	٥٠ فأكثر	
١٠٠%		٢٠٧	المجموع	
٢	٣٢,٤	٦٧	دبلوم عام	٣ - المؤهل الدراسي
١	٥٨,٩	١٢٢	جامعي	
٣	٨,٧	١٨	دراسات عليا	
١٠٠%		٢٠٧	المجموع	
٢	٣١,٤	٦٥	أقل من ٥	٤ - سنوات الخبرة
١	٤٢,٥	٨٨	٥ - ١٠	
٣	١٥,٥	٣٢	١٠-١٥	
٤	١٠,٦	٢٢	أكثر من ١٥	
١٠٠%		٢٠٧	المجموع	

يتضح من الجدول (٥) والذي يوضح توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس، ان جميع افراد عينة الدراسة هم من الذكور حيث جاءت نسبتهم ١٠٠%. يتضح من النتيجة أن جميع أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور ولا يوجد اناث تعمل في المجال الادارى بالفنادق عينة الدراسة. يتضح أيضا وفقا لمتغير العمر، ان معظم أفراد عينة الدراسة عينة الدراسة من فئة الشباب ٣٠ - ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٤٤,٩%، بينما بلغت نسبة أقل من ٣٠ عام ٣١,٩%. أخيرا، بينما بلغت نسبة من عمرهم ٤٠ - ٥٠ عام ٢٣,٢%. كما يتضح وفقا لمتغير المؤهل الدراسي، ان معظم أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل جامعي حيث بلغت نسبتهم ٥٨,٩%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دبلوم عام ٣٢,٤%. أخيرا، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا ٨,٧%. كما يوضح توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة، ان معظم افراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة ٥ - ١٠ سنوات حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٥%، بينما من ذوي الخبرة أقل من ٥ سنوات ٣١,٤% ثم أخيرا فئة من ذوي الخبرة أكثر من ١٥ سنة بلغت نسبتهم ١٠,٦%.

التحليل الوصفي لمحاوِر البحث:

جدول (٦): مدي تطبيق الحوكمة بفنادق كربلاء

الترتيب	المؤشرات الإحصائية		درجة التكرار و النسبة المئوية					الترتيب	البيان
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	5	4	3	2	1		
5	.994	2.04	3	19	31	84	70	ك	يوجد فهم في الادارة الفندقية
			1.4	9.2	15	40.6	33.8	%	لنظام الشكاوي لدى العاملين ويتيح ضمان الحقوق
3	.441	3.21	3	37	167	0	0	ك	الاجراءات الادارية تتبع الإطار القانوني
			1.4	17.9	80.7	0	0	%	والمؤسسي والتنظيمي للفندق
2	1.251	3.62	54	86	20	29	18	ك	تساوي الاجراءات الادارية بين جميع العاملين بالفندق
			26.1	41.5	9.7	14	8.7	%	
1	.609	3.77	0	175	22	5	5	ك	تتم حركة الترقيات الادارية وفقاً للخبرة وبشفافية كاملة
			0	84.5	10.6	2.4	2.4	%	
6	1.097	1.78	5	18	22	43	119	ك	يقوم موقع الفندق بتحديث المعلومات والارقام والاعلانات بشكل مستمر
			2.4	8.7	10.6	20.8	57.5	%	
4	.372	3.09	6	6	195	0	0	ك	يوجد تطبيق للحوكمة في فنادق الممتازة و الاولى
			2.9	2.9	94.2	0	0	%	
—	٠,٧٩٤	٢,٩٢	المتوسط الحسابي العام						

*ك= تكرارات

يتضح من النتائج في الجدول (٦) أن أفراد عينة الدراسة يوافقوا على عبارتين من عبارات محور مدي تطبيق الحوكمة بفنادق كربلاء، وهما

- "تتم حركة الترقيات الادارية وفقاً للخبرة وبشفافية كاملة" بمتوسط حسابي (٣,٧٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠٩).

- "تساوي الاجراءات الادارية بين جميع العاملين بالفندق" بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وانحراف معياري (١,٢٥١).
- يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة اجاباتهم محايدة على عبارتين من عبارات محور مدي تطبيق الحوكمة بفنادق كربلاء، وهما.
- "الاجراءات الادارية تتبع الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للفندق" بمتوسط حسابي (٣,٢١)، وانحراف معياري (٠,٤٤١).
- "يوجد تطبيق للحوكمة في فنادق الممتازة و الاولى" بمتوسط حسابي (٣,٠٩)، وانحراف معياري (٠,٣٧٢).
- يتضح من النتائج في الجدول (٦) أن أفراد عينة الدراسة لم يوافقوا على عبارتين من عبارات محور مدي تطبيق الحوكمة بفنادق كربلاء، وهما
- "يوجد فهم في الادارة الفندقية لنظام الشكاوي لدى العاملين ويتيح ضمان الحقوق" بمتوسط حسابي (٢,٠٤)، وانحراف معياري (٠,٩٩٤).
- "يقوم موقع الفندق بتحديث المعلومات والارقام والاعلانات بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (١,٧٨)، وانحراف معياري (١,٠٩٧).
- جدول (٧): اثر تطبيق الحوكمة في تطوير القطاع الفندقى.

الترتيب	المؤشرات الإحصائية		درجة التكرار و النسبة المئوية					الترتيب	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	5	4	3	2	1		
٣	.627	3.68	11	126	63	7	0	ك	تحقق الحوكمة للإدارة الفندقية اهدافها طويلة المدى
			5.3	60.9	30.4	3.4	0	%	
١	.599	4.02	39	133	35	0	0	ك	تساعد الحوكمة الاجراءات الإدارية على تحقيق اهداف الفندق
			18.8	64.3	16.9	0	0	%	
٨	.640	3.37	6	73	124	0	4	ك	تساعد الحوكمة على تحسين الاداء والكفاءة الانتاجية
			2.9	35.3	59.9	0	1.9	%	
٥	.780	3.55	30	60	110	7	0	ك	تسعى الحوكمة نحو الانفتاح والشمولية في العلاقات الفندقية مع الاطراف المعنية
			14.5	29	53.1	3.4	0	%	
٧	1.065	3.40	29	70	81	9	18	ك	تمكن المدراء من إدارة الازمة في حالة وجودها بالطرق القانونية والإدارية
			14	33.8	39.1	4.3	8.7	%	

٢	1.151	4.01	93	60	27	18	9	ك	تمكن المدراء من تحديد الاوليات للأهداف اللازم تحقيقها في الفندق
			44.9	29	13	8.7	4.3	%	
٦	1.281	3.42	44	68	55	10	30	ك	تمكن المدراء من تحديد المهارات التي يحتاجها العاملين لانجاز المهام في الفندق
			21.3	32.9	26.6	4.8	14.5	%	
٤	.856	3.62	11	136	40	10	10	ك	تشجع المدراء على تحمل مسؤولية ادخال تحسينات متنوعة داخل الفندق
			5.3	65.7	19.3	4.8	4.8	%	
—	٠,٨٧٥	٣,٦٣	المتوسط الحسابي العام						

*ك= تكرارات

- يتضح من النتائج بالجدول رقم ٧ أن أفراد عينة الدراسة يوافقوا على ست عبارات من عبارات محور اثر تطبيق الحوكمة في تطوير القطاع الفندقي وهي:
- "تساعد الحوكمة الاجراءات الإدارية على تحقيق اهداف الفندق" بمتوسط حسابي (٤,٠٢)، وانحراف معياري (٠,٥٩٩).
 - "تمكن المدراء من تحديد الاوليات للأهداف اللازم تحقيقها في الفندق" بمتوسط حسابي (٤,٠١)، وانحراف معياري (١,١٥١).
 - "تحقق الحوكمة للإدارة الفندقية اهدافها طويلة المدى" بمتوسط حسابي (٣,٦٨)، وانحراف معياري (٠,٦٢٧).
 - "تشجع المدراء على تحمل مسؤولية ادخال تحسينات متنوعة داخل الفندق" بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وانحراف معياري (٠,٨٥٦).
 - "تسعى الحوكمة نحو الانفتاح والشمولية في العلاقات الفندقية مع الاطراف المعنية" بمتوسط حسابي (٣,٥٥)، وانحراف معياري (٠,٧٨٠).
 - "تمكن المدراء من تحديد المهارات التي يحتاجها العاملون لانجاز المهام في الفندق" بمتوسط حسابي (٣,٤٢)، وانحراف معياري (١,٢٨١).
- يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة إجاباتهم كانت محايدة على ثلاث عبارات من عبارات محور اثر تطبيق الحوكمة في تطوير القطاع الفندقي، وهي
- "تمكن المدراء من إدارة الازمة في حالة وجودها بالطرق القانونية والإدارية." بمتوسط حسابي (٣,٤٠)، وانحراف معياري (١,٠٦٥).
 - "تساعد الحوكمة على تحسين الاداء والكفاءة الانتاجية" بمتوسط حسابي (٣,٣٧)، وانحراف معياري (٠,٦٤٠).

اختبار فروض البحث:

الفرض الأول:

❖ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقى.

جدول (٨): معامل ارتباط بيرسون بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقى.

البعد	الاحصاءات	تطوير القطاع الفندقى
تطبيق الحوكمة	معامل الارتباط	٠,٨٠٢**
	مستوى المعنوية	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٢٠٧

تشير النتائج الواردة في الجدول (٨) أن قيمة معامل الارتباط بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقى تساوي ٠,٨٠٢** وأن مستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهى أقل من ٠,٠٥ مما يؤكد على قبول الفرضية أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقى العراقي.

الفرض الثاني:

❖ يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لابعاد تطبيق الحوكمة على تطوير القطاع الفندقى

جدول (٨): أثر تطبيق أبعاد الحوكمة و تطوير القطاع الفندقى.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.985 ^a	.970	.970	.21535

a. Predictors: (Constant), النزاهة و الشفافية و العدالة والمساواة

لإختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد Linear Regression Model وذلك لقياس مدى معنوية تأثير كل من قدرة النزاهة و الشفافية و العدالة والمساواة كمتغيرات مستقلة على تطوير القطاع الفندقى عينة الدراسة كمتغير تابع وفيما يلي ملخصاً للنتائج التي تم التوصل إليها يتضح من جدول رقم (٨) أن ٩٧% من التغيرات في تطوير القطاع الفندقى كمتغير تابع يمكن إرجاعها للعوامل الثلاثة المستقلة (النزاهة و الشفافية و العدالة والمساواة) حيث بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ٩٧٠. مما يعني أن ٣% فقط من التغيرات في متغير تطوير القطاع الفندقى يرجع لعوامل أخرى بخلاف تلك العوامل.

الاستنتاجات العامة للبحث:

١. لا يوجد فهم في الادارة الفندقية لنظام الشكاوي لدى العاملين ويتيح ضمان الحقوق.
٢. لا تتمتع الفنادق العراقية بالنزاهة والشفافية الكافية. حيث لا يقوم موقع الفندق بتحديث المعلومات والارقام والاعلانات بشكل مستمر.
٣. تساعد الحوكمة الاجراءات الإدارية على تحقيق اهداف الفندق.

٤. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية بين تطبيق الحوكمة و تطوير القطاع الفندقي العراقي.
٥. تأثير كل من قدرة النزاهة و الشفافية و العدالة والمساواة كمتغيرات مستقلة على تطوير القطاع الفندقي.

التوصيات

١. قدّمت الدراسة عدة توصيات موجّهة لمديري الفنادق إذ توصي الدراسة بما يلي:
وضع هيكل تنظيمي لتطبيق الحوكمة الفندقية يضمن التعاون بين كلا من مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق التي تشمل كل من المدققين الداخليين و الخارجيين، والإدارة التنفيذية بالفندق "مديري الاقسام" لضمان تفعيل دور الحوكمة الفندقية بشكل جيد في كافة أقسام الفندق.
٢. إعادة هندسة الفنادق التي ترغب في تطبيق الحوكمة إداريا من خلال وضع اللوائح و النظم الحاكمة، ذلك بالإضافة إلى تشكيل مجالس الادارة وتحديد مهام و أدوار كل إدارة بالفندق مع وضع سياسة و آلية محددة لعملها.
٣. تعيين جهة محددة بالفندق لوضع سياسة تعتمد على مبدأ الشفافية والمحاسبة و الموضوعية من حيث تبادل المعلومات و استقلالية المدققين الداخليين و الخارجيين و الأخذ بآرائهم في الأخطاء التي وقعت فيها إدارة الفندق مسبقا
٤. يجب توفير قواعد بيانات دورية ومنتظمة وموثقة عن معدلات تطبيق الحوكمة للتحقق من مدى جدوى تطبيق تلك السياسة ودورها في تطوير الفندق.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

- إبراهيم المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، ١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١١٣-١١٤.
- ابراهيم عباس جاسم، تصنيف الفنادق وأثره في حركة الطلب على الإيواء الفندقي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٨، بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص ١١٣.
- أحمد عبد الرزاق هتوف، أهمية الإدارة الرشيدة للشركات في التنمية المستدامة، المؤتمر السنوي ١٢ حول: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ٨- ١٠ سبتمبر القاهرة، ٢٠١٢. ص ١١٩
- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢؛ حميد الغاني الطائي، الإدارة المكتب الأممي في الفنادق، ط ١، دار زهران، الأردن، ٢٠١٣، ص ٤٥-٣٤١.
- آمال كمال حسن البرزنجي، وسالم حميد سالم الجبوري، اعتماد نموذج لقياس رضا الزبون في الفنادق العراقية دراسة استطلاعية لآراء عينة من زائري فنادق الدرجة الممتازة والاولى في بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٦٥، بغداد، العراق، ٢٠٠٧، ص ٢٠٠.

- حسام عيسى عبد الرحمن حمدان، أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية: دراسة ميدانية على سلسلة فنادق فئة الخمس نجوم في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة كلية ادارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص ٣٧.
- دنيا طارق أحمد، اعتماد التحسين المستمر لرفع أداء الإدارات العليا في الفنادق العراقية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء فنادق الدرجة الممتازة، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤١ (١٥)، ٢٠١٨، ص ٣٠٢-٣١٥.
- رائد زياد غربية، دور الاتصالات التسويقية في تحسين أداء الفنادق، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية ادارة الأعمال، جامعة عمان، ٢٠١٣. ص ٧٦-٨١
- رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ط ٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ٢٠١٦، ص ٣٢٤.
- رياض كاظم سلمان الجميلي، مدينة كربلاء، ط ١، دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م، ص ١٢١-١٢٢.
- سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين، التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠. ص ٣٣-٣٦.
- السيد أحمد لطفي أمين، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٥-٣٤١.
- عادل علي حسن، نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل جودة أداء واستقلالية المراجعين- بالتطبيق على قطاع الفنادق"، مجلة الفكر المحاسبي، مج ٢٠ عدد ١، ٢٠١٦، ص ١١٩١-١٢١٨
- عبد القادر شلاي، وعبد القادر عوينان، مداخله بعنوان: الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع ٢٠٢٥ ضمن المحور الثالث: واقع السياحة في الجزائر وسبل ترفيقته، ضمن الملتقى العلمي الوطني: السياحة في الجزائر واقع وآفاق. يومي ١١ - ١٢ مايو ٢٠١٠، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة؛ الغالية عموماً، مصدر سابق، ص ٤٤.
- عقيل عباس كاظم الشرفة، تطور السياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة خلال قرن من الزمن (١٩١٣-٢٠١٣م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياحية، ٢٠١٥م، ص ١١٨.
- علي حسين الخفاف الغفاري، دليل كربلاء السياحي بين التراث والمعاصرة، ط ١، مكتبة الحكمة، كربلاء، العراق، ٢٠١٢م، ص ١٦.
- عمار فتحي موسى، معوقات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع السياحة والفندقة المصري: "مدخل القياس المقارن" وقائع أعمال المؤتمر الدولي: تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، ٢٠١٢، ص ٢٥١-٢٨٥.

- الغالية عمومن، الحوكمة الفندقية في الجزائر دراسة حالة فندق التاسيلي بورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٧.
- مثنى طه الحوري، نحو خطط رصينة لتنمية السياحة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠١٠، بغداد، العدد ٣١، ص ٢٢٧.
- مجدي عزام داود الحبش و مرزوق عايد القعيد، المزيج الترويجي وأثره على الأداء الفندقي، دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٦، ص ٣٢-٤٥.
- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي (١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١٢)، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال، طرابلس، لبنان، ص ٢١.
- مروان محمد أبو رحمة، وحمزة عبدالرزاق العلوان، وحمزة عبد الحليم درادكة، ومصطفى يوسف كافي، مبادئ ادارة الفنادق، ط١، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص ١٧.
- منى حيدر عبد الجبار الطائي، (الحكمانية في المنظمات العامة، دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جمهورية العراق) الصادرة عن المؤتمر السنوي حول: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، ٨- ١٠ سبتمبر ٢٠١٢. ص ٨٩-١١٢.
- المومني الحميري، موفق عدنان عبد الجبار، أمين أحمد محبوب، هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق، أفكار حديثة ورؤية مستقبلية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٠٨.
- نائل موسى محمود سرحان، مبادئ ادارة الفنادق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٠.
- نائل موسى محمود سرحان، مبادئ إدارة الفنادق، لا. طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٠٤.
- نعيمه يحياوي، حكيمه بوسلمه، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ٨.
- هيئة السياحة: استمارة تصنيف وإعادة تقييم الفنادق السياحية، ٦/٨/٢٠٢١م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Chen, C., & Chang, K. (2012). Diversification strategy and financial performance in the Taiwanese hotel industry. International Journal of Hospitality Management, 31, 1030-1032.
- Ongori, J., Iravo, M., & Munene, C. (2013). Factors Affecting Performance of Hotels and Restaurants in Kenya: A Case of Kisii County. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4(12), 897- 928.

المعتزلة وأثرهم في الفكر السياسي في التاريخ الاسلامي والمعاصر

AL- Mutazila and their effect in political thought in Islamic and contemporary history

أ.م حيدر خضير مراد^(١) Assist. Prof. Haider Kh. Murad

الملخص

يتمحور موضوع هذا البحث حول مدرسة المعتزلة وأثرها في الفكر السياسي في التاريخ الإسلامي والمعاصر، فقد أنتج رجال هذه المدرسة كثيراً من البحوث الكلامية التي تضم بين طياتها آراءً وأفكاراً سياسية متميزة تشكل رافداً مهماً من روافد الفكر السياسي الإسلامي، وقد عبّر رجال المعتزلة عن آرائهم في مختلف المسائل والقضايا السياسية التي كانت موضع جدل ونقاش في عصرهم، وكان لهم دور في نصيحة الخلفاء، وكانت آراؤهم وأفكارهم السياسية موجودة ضمن طيات آرائهم الكلامية، والتي شكلت جانباً مهماً من جوانب الفكر السياسي في التاريخ الإسلامي والمعاصر.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة، الفكر السياسي، العقيدة الإسلامية، الآراء الكلامية.

Abstract

The main topic of this research is about AL- Mutazila school and its impact on political thought in Islamic and contemporary history. The men of this school produced a lot of verbal research, which includes distinguished political ideas and opinions that constitute an important tributary of Islamic political thought, the AL- Mutazila men expressed their views on the various political issues that were research and discussed in their time. They played a role in the rulers' advice. Their views and political ideas were within the folds of their theology opinions Their heritage is an important source of political heritage in Islamic and contemporary history.

١- جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية.

لقد لعب الصراع السياسي دوراً كبيراً في تحديد المذاهب الدينية والكلامية في تاريخ الاسلام، ذلك أن معظم الفرق التي ظهرت في الاسلام يعود أصلها الى أسباب سياسية، لأن الاختلاف الذي وقع بين المسلمين في أمر الخلافة هو سبب تشتت المسلمين فرقاً وشيعاً، إذ ان الصراعات التي حدثت في عهد الخليفة عثمان بن عفان والتي انتهت باستشهاده، والحروب الداخلية التي حدثت في خلافة الامام علي ابن أبي طالب -عليه السلام-، نتج عنها ظهور عدة فرق كالخوارج والشيعة والمرجئة، وكانت هذه الفرق عبارة عن احزاب سياسية اصطبغت بصبغة دينية، أذ كل فرقة تسعى الى فرض آرائها وافكارها وان تكون لها قيادة الدولة الاسلامية، وفي خضم الصراعات العقائدية والسياسية بين الفرق الاسلامية، نشأت فرقة المعتزلة التي تعد من أهم الفرق الكلامية في تاريخ الفكر الاسلامي، والتي كان لها دور مهم في الدفاع عن العقيدة الإسلامية في مواجهة الفكر الاجنبي سلمياً خلال العصر العباسي، وقد تشكلت الرؤية السياسية عند المعتزلة استناداً الى الأصول الخمسة لمذهبهم الفكري، ويتمحور موضوع هذه الدراسة عن أثر هذه الفرقة في الفكر السياسي الاسلامي خلال التاريخ الاسلامي والمعاصر، فقد أنتج رجال مدرسة الاعتزال كثيراً من البحوث الكلامية التي تتناول عناصر مهمة في الفكر العقائدي الاسلامي والتي تمس جوانب مختلفة من المشاكل والمسائل ذات الطابع السياسي التي كانت تواجه الأمة الاسلامية خلال حقبة صدر الاسلام والتي تُعد رافداً مهماً من روافد التراث السياسي الاسلامي.

وينقسم هذا البحث على مبحثين نتناول في المبحث الأول أصل المعتزلة ونشأتهم وأهم الأسماء التي أطلقت على فرقة المعتزلة ثم نستعرض مبادئ مذهب الاعتزال واصله ودور المعتزلة في الدفاع عن العقيدة الاسلامية، أما المبحث الثاني فنسلط فيه الضوء على أثر هذه المدرسة في الفكر السياسي خلال التاريخ الاسلامي ومراحل التاريخ الحديث والمعاصر.

واهم الصعوبات التي واجهت أعداد هذا البحث، هي تناثر المعلومات التي تقدمها المصادر عن الآراء والافكار السياسية لرجال مدرسة الاعتزال فضلاً عن قلتها، حيث ان معظم الدراسات قد ركزت على الجانب الكلامي لهم والذي ضم في طياته آراءهم وافكارهم السياسية، لذلك حاولت استنباط واستنتاج افكارهم وآرائهم السياسية والتقاط شذراتها المتفرقة هنا وهناك من خلال بحوثهم الكلامية واستدلالاتهم العقلية وجمعها وتنظيمها في هذا البحث قدر المستطاع من أجل توضيح أثر هذه الفرقة الكلامية في الفكر السياسي الاسلامي، وبالتالي خرجت هذه الدراسة بالشكل المتواضع الذي وصلت اليه والذي أتمنى ان يحظى بالقبول، وبذلك أكون قد حققت بعض ما أصبوا اليه والله من وراء القصد.

واهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة كتاب مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الاشعري (ت ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م) وكتابي شرح الأصول الخمسة والمغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥ هـ/ ١٠٢٤ م) وكتاب المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية لأحمد شوقي العمرجي وكتاب الفكر السياسي عند المعتزلة لنجاح محسن وغيرها من المصادر والمراجع المهمة التي افادت محتوى البحث من عدة جوانب.

المبحث الأول: المعتزلة

- نشأة المعتزلة

نشأت هذه الفرقة الاسلامية في أواخر العصر الاموي، وازدهرت في عصر بني العباس^(٢)، وكان لها دور كبير في تاريخ الفكر الاسلامي طيلة القرنين الثاني والثالث للهجرة/ الثامن والتاسع للميلاد^(٣) ذلك لأن المشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية التي ألمت بالأمة الإسلامية.

كمصرع الخليفة عثمان بن عفان والحروب بين الامام علي بن أبي طالب -عليه السلام- ومخالفه وظهور الفرق الدينية أفرزت مشاكل معقدة عكف المسلمون على دراستها وتقليبها وابداء الرأي فيها، والتماس الحلول لها من القرآن الكريم والسنة النبوية كل حسب اجتهاده، فتشعبت الآراء وكثرت المناظرات والجدل بين الفرق، ومنها المعتزلة^(٤).

وفيما يتعلق بتحديد تاريخ ظهور حركة الاعتزال، فإن الغالبية العظمى من المؤرخين يكاد يتفقون على أنها نشأت بمفهومها العلمي الدقيق اعتباراً من بداية القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي^(٥) وبالتحديد بين سنة ١٠٠ - ١١٠ هـ / ٧١٩ - ٧٢٩ م^(٦)، كما أشار الى ذلك أحمد بن علي المقرئ^(٧) إذ أنه قرر ان المعتزلة ظهرت بعد المائة الاولى من الهجرة في زمن الحسن البصري (ت ١١٠ هـ / ٧٢٩ م)^(٨) وكان مكان ظهورهم هو البصرة، على أثر حادثة انفصال واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ)^(٩) عن حلقة أستاذه الحسن البصري، وتلك الحادثة كما يرويها أغلب المؤرخين: "دخل واحد على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم "وعيدية الخوارج"^(١٠)، وجماعة يُرجئون أصحاب الكبار والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان بل العمل على مذهبه ليس ركناً من الإيمان ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم "مرجئة الامة"^(١١)، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم

٢- العربي، مختار، المعتزلة ثورة العقل، ص ٢.

٣- الغراوي، نعيم دنيان، السياسة الداخلية في عهد الخليفة العباسي المأمون، ص ١٢٠.

٤- حسن، سهيلة مزبان، الحركة الفكرية في العراق (١٣٢ - ٢٤٧ هـ)، ص ٣٠٤.

٥- ينظر: المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مج ٢، ص ٤٨٧؛ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكري البغدادي (ت ٤١٣ هـ)، أوائل المقالات في المذاهب المختارات، ص ٤٠ - ٤١؛ البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي (ت ٤٢٩ هـ)، الفرق بين الفرق، ص ١٠٨.

٦- ينظر: المسعودي، مروج الذهب، مج ٢، ص ٤٨٧؛ المفيد، أوائل المقالات، ص ٤٠ - ٤٢؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٠٨؛ جار الله، زهدي حسن، المعتزلة، ص ١٢.

٧- المواقف والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٤، ص ١٨٣.

٨- أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١ - ١١٠ هـ) تابعي كان أمام أهل البصرة، واحد الفقهاء النساك. ينظر: ابن النديم، محمد بن اسحاق (ت ٣٨٥ هـ)، الفهرست، ص ٢٠٢.

٩- أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي المعروف بالغزال (٨٠ - ١٣١ هـ) مولى بني ضبة، رأس المعتزلة. ينظر ترجمته: ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٦، ص ٧.

١٠- هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -عليه السلام- في حرب صفين بعد ان كانوا معه ولم يرضوا بالتحكيم. ينظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت ٥٤٨ هـ)، الملل والنحل، ج ١، ص ٩٨ - ٩٩.

١١- المرجئة: جماعة من المسلمين يؤخرون العمل عن النية والعقد، ويعتقدون بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١١٦.

قام واعتزل الى اسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عَنَّا واصل فسمي هو وأصحابه معتزلة^(١٢).

وهكذا كانت هذه الحادثة هي السبب المباشر لظهور فرقة المعتزلة، التي تميزت عن الفرق الإسلامية الأخرى بمبادئها وأصولها وكان لها دور فلسفي وكلامي بعيد الأثر في الحياة الفكرية في الاسلام.

ولم يكن طريق المعتزلة سهلاً ميسوراً، بل أنهم مروا بظروف قاهرة جسيمة وتقلبت عليهم أحداث ضخمة، وصادفوا على مر تلك السنوات التي عاشوها ألواناً مختلفة من التعسف وضروباً متباينة من العيش فأحياناً تدبر عنهم الدنيا وتضطهدهم الدولة، وأحياناً تقبل عليهم الدنيا ويلتف حولهم الناس، ويحتضنهم الحكام ويقرّبونهم^(١٣)، لكنهم لم يشد أزهرهم ويقوى عضدهم الا في عصر بني العباس، وخاصة في عهد المأمون والمعتصم والواثق حيث تمكن المعتزلة من اثاره مسألة خلق القرآن للتشكيل بخصوصهم من الفقهاء والمحدثين المعارضين لتوجهاتهم الفكرية ومنهجهم العقلي^(١٤).

لكنهم تعرضوا لنكبة شديدة على يدي الخليفة المتوكل (ت ٢٤٧هـ) الذي انهى محنة خلق القرآن وناصر الفقهاء والمحدثين فسمي بـ "محيي السنة"^(١٥).

- أسماء المعتزلة

ليس اسم المعتزلة هو وحده الذي أطلق على هذه الفرقة^(١٦)، بل أن للمعتزلة أسماء أخرى كثيرة منها ما أطلقه مخالفوهم عليهم نكاية بهم، ومنها ما أطلقوه هم على أنفسهم، ومن هذه الأسماء:

١- أهل العدل والتوحيد:

روى المقبلي أن المعتزلة كانوا يطلقون على أنفسهم أسم أهل العدل والتوحيد^(١٧)، وكانت هذه التسمية من أحب الأسماء إليهم، وسموا أنفسهم الفرقة العدلية إذ العدل أهم أصولهم الخمسة، إذ يتضمن أغلب نظرياتهم فضلاً عن أن الأصول الثلاثة الأخيرة لازمة عنه^(١٨).

٢- أهل الحق:

ومن أبرز الأسماء التي سمي بها المعتزلة أنفسهم "أهل الحق" لأنهم كانوا يقولون بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، وأنهم على حق وغيرهم على باطل^(١٩)، فكانوا يعدون أنفسهم أهل الحق، والفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة^(٢٠).

١٢- الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤٥-٤٦.

١٣- بليغ، عبد الحكيم، أدب المعتزلة الى نهاية القرن الرابع الهجري، ص ١٥٢-١٥٣.

١٤- جبار الله، المعتزلة، ص ١٦٢؛ الحسني، هاشم معروف، الشيعة بين الأشاعة والمعتزلة، ص ١٦٢؛ باتون، ولتر ملفيل، أحمد بن حنبل والحنفة، ص ١٣١ وما بعدها.

١٥- العمرجي، أحمد شوقي، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، ص ٣٥، ٧٩؛ باتون، أحمد بن حنبل، ص ١٧٢-١٧٣؛ جبار الله، المعتزلة، ص ١٨٣-١٨٤.

١٦- صبحي، أحمد محمود، في علم الكلام، ج ١، ص ١٠٨.

١٧- المقبلي، الشيخ صالح اليماني (ت ١١٠٨هـ)، العلم الشامخ في أثار الحق على الآباء والمشايخ، ص ٣٠٠.

١٨- صبحي، في علم الكلام، ج ١، ص ١٠٨.

١٩- العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٢٤؛ جبار الله، المعتزلة، ص ٦.

٢٠- السبحاني، جعفر، بحث في الملل والنحل، ج ٣، ص ١٨٤.

٣- القدريّة:

يُعبّر عن المعتزلة في الكتب الكلامية بالقدريّة ^(٢١)، لقولهم بحرية الانسان أو قولهم أن قدر الانسان بيده ^(٢٢)، أو ربما من قولهم إن للإنسان قدراً، أي قوة، على أفعاله ^(٢٣)، والقدريّة فرقة سبقت المعتزلة وكان من رؤسائها الأوائل معبد الجهني ^(٢٤)، وغيلان الدمشقي ^(٢٥)، ولما ظهر المعتزلة أخذوا عن القدريّة قولها بنفي القدر فعلق بهم اسمها ولاسيما وأنهم يعتبرون غيلان الدمشقي واحداً منهم حتى ان كلاً من ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) والبغدادى (ت ٤٢٩ هـ) في كلامهما عن القدريّة و المعتزلة لا يفرقان بينهما بل يتحدثان عنهما وكأنهما فرقة واحدة ^(٢٦).

٤- الوعديّة:

من أسماء المعتزلة الوعديّة، سماهم به أحد المرجئة في شعر قاله في هجاء أبي هاشم الجبائي:
يعيب القول بالإرجاء حتى يرى بعض الرجاء من الجرائر
وأعظم من ذوي الأرجاء جرماً وعيدي أصر على الكبائر ^(٢٧)

واسم الوعديّة آت من قول المعتزلة بالوعد و الوعيد، وهذا القول أحد الأركان التي يقوم عليها الاعتزال، ومعناه: أن الله تعالى صادق في وعده ووعيده، وأنه لا يغفر الذنوب إلا من بعد التوبة ^(٢٨).

٥- الجهميّة:

يلقب المعتزلة بالجهميّة، و الجهميّة ^(٢٩) فرقة ظهرت قبل المعتزلة وقالت بالجبر وخلق القرآن ونفت الصفات، وأنكرت الرؤية السعيدة ^(٣٠)، فلما قام المعتزلة بعد ذلك أخذوا عن الجهميّة أقوالها في خلق القرآن، ونفي الصفات والرؤية، فأطلق عليهم أهل السنة اسم الجهميّة، وصاروا يعرفون به عندهم ^(٣١)، وهذا اللقب منحه لهم أحمد بن حنبل، فكلما يقول: قالت الجهميّة، أو يصف القائل بأنه جهمي يريد به المعتزلة لما وجد من موافقتهم الجهميّة في بعض المسائل ^(٣٢).

^{٢١} - م.ن، ج ٣، ص ١٨٤.

^{٢٢} - صبحي، في علم الكلام، ج ١، ص ١٠٨.

²³ - Macdonald, Duncan Black, Development of Muslim theology, Jurisprudence and constitutional theory, (Lahore: unit printing press, 1903), p. 128.

^{٢٤} - معبد بن خالد الجهني، أول من تكلم في القدر، اشترك في فتنه ابن الأشعث ضد الدولة الأموية. ينظر: الجبوري، نجاد عباس، القدريّة وتطورها في العصر الأموي، ص ١٣٤-١٣٥.

^{٢٥} - أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقي، كان مولى لعثمان بن عفان. ينظر ترجمته: ابن المرتضى، احمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ)، طبقات المعتزلة، ص ٢٥ وما بعدها.

^{٢٦} - ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، المعارف، ص ٢٠٧.

^{٢٧} - البغدادى، الفرق بين الفرق، ص ١٦٨؛ جار الله، المعتزلة، ص ٩- ١٠.

^{٢٨} - الخياط، عبد الرحيم بن محمد (ت بعد ٣٠٠ هـ)، الانتصار و الرد على ابن الروندي الملحد، ص ١٢٦؛ السبحاني، بحوث في الملل و النحل، ج ٣، ص ١٨٥.

^{٢٩} - عرفوا بالجهميّة نسبة الى رئيسهم الأول جهم بن صفوان (ت ١٢٨ هـ)، وهو من الجبرية الخالصة ظهرت بدعته بترمز و قتل

سالم بن أحوز في آخر ملك بني أمية. أنظر: الشهرستاني، الملل و النحل، ج ١، ص ٢٧.

^{٣٠} - الرؤية السعيدة: رؤية الله عزوجل.

^{٣١} - جار الله، المعتزلة، ص ٨.

^{٣٢} - السبحاني، بحوث في الملل والنحل، ج ٣، ص ١٨٦.

٦- الثنوية:

وهو قول أطلقه عليهم مخالفوهم، ولعل وجهه ما يترأى من بعضهم لقولهم الخير من الله و الشر من العبد (٣٣).

٧- النفاة أو المعطلة:

كما أطلق عليهم اسم "النفاة" و "المعطلة" وذلك لنفيهم صفات الباري وتعطيلها، ومن معاني التعطيل أيضاً، تعطيل ظواهر الكتاب و السنة عن المعاني التي تدل عليها (٣٤)، وهناك أسماء أخرى ذكرها خصومهم، مقتصرة على فرقة من فرقهم أو مشتقة من عقيدة ثانوية من عقائدهم (٣٥).

- مبادئ مذهب الاعتزال وأصوله

يقوم مذهب الاعتزال على أصول خمسة ذكرها الخياط المعتزلي بقوله: "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا اكملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي" (٣٦)، وهذه الأصول هي:

١- التوحيد

يعد هذا الاصل من أهم الأصول التي قام عليها هذا المذهب، وهم -أي المعتزلة- يعدون أنفسهم أشد الطوائف الاسلامية إيماناً بالتوحيد ودفاعاً عنه إزاء الديانات والمذاهب المشتركة التي تعتقد بوجود أكثر من إله واحد وذلك من خلال مناظراتهم، وكتبهم ورسائلهم المعقدة والواسعة التي ألفوها في هذا المجال للرد على أصحاب تلك العقائد والديانات (٣٧)، وقد ذهب المعتزلة الى القول بالتوحيد في صورة بالغة القوة على وفق مبدأ التنزيه والتجريد في الفكر الاسلامي (٣٨)، وهم يقصدون بالتوحيد نفي الصفات القديمة، والدفاع عن وحدانية الله عزوجل، فقالوا بوحدة الذات والصفات، أي أن ذات الله وصفاته شيء واحد وأنكروا ان يكون لله تعالى صفات غير ذاته (٣٩)، لأن ذلك يقتضي القول-حسب رأيهم- بالتعدد، وعلى هذا الأساس فقد

٣٣- السبحاني، بحوث في الملل والنحل، ج ٣، ص ١٨٤؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، هامش ص ٢٥.

٣٤- العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٢٥؛ جارالله، المعتزلة، ص ١٠.

٣٥- من هذه الأسماء:

- الحرقية: لقولهم الكفار لا يحرقون إلا مرة.
- المنفية: لقولهم بقاء الجنة والنار.
- الواقفية: لقولهم بالوقف في خلق القرآن.
- اللفظية: لقولهم ألفاظ القرآن مخلوقة.
- الوادية: لقولهم لا يدخل المؤمنون النار وإنما يردون عليها. ينظر: المقرئ، المواعظ والاعتبار، ج ٤، ص ١٦٩؛ جارالله،

المعتزلة، ص ٢؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٢٥.

٣٦- الخياط، الانتصار، ص ١٢٦ - ١٢٧.

٣٧- الربيعي، فالح، أثر المعتزلة على الأدب العربي، ص ٥.

٣٨- شاخث، جوزيف وكليفورد بوزورث، تراث الاسلام، ج ٢، ص ٤٨؛ عمارة، محمد، الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية، ص

٢٥١.

٣٩- العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٣٢.

خالفوا العقيدة التقليدية للسلف والقائلة بقدّم القرآن، فقالوا بخلقهم^(٤٠) لنفي وجود أي قديم سوى الذات الإلهية، ومقاومة لما كان النصارى يفشونه بين المسلمين، من القول بقدّم كلام الله، أثباتاً لألوهية المسيح الذي هو كلمة الله القديمة^(٤١).

كما أوّل المعتزلة الآيات القرآنية التي يفيد ظاهرها بأن الله تعالى يتجسد يوم القيامة^(٤٢)، ونفوا الرؤية نفي استحالة وحكموا بكفر من يقول بما^(٤٣).

٢- العدل

ويأتي هذا الأصل في الدرجة الثانية من الأهمية بعد التوحيد من حيث اهتمام المعتزلة به، وتوسعهم فيه، وكتابتهم للدراسات والبحوث المستفيضة حوله، صحيح أنهم يتفقون في هذا الأصل مع سائر الفرق الإسلامية، إلا أن هناك مسائل وموضوعات كثيرة ومتشعبة طرحوها حول أصل العدل كان لها أثر كبير في مجادلاتهم ومناظراتهم^(٤٤) ومن تلك المسائل مسألة القدر، وهل أن الإنسان مخير في أفعاله أم مجبر، فقالوا "بأن الله تعالى - ليس له في أفعال العباد المكتسبة صنع ولا تقدير، لا بإيجاد ولا بنفي"^(٤٥)، وأن الإنسان يمتلك الاختيار وحرية الإرادة في أفعاله، ذلك لأن القول بأن الإنسان مجبر في أفعاله يستلزم - حسب رأيهم - نسبة الظلم إلى الله، فما كان تعالى ليحاسب ويعاقب العبد على فعل شيء أجبره على فعله^(٤٦).

كما أن هذا الأصل ينطوي على بعد سياسي فالمعتزلة من خلال تأكيدها على مبدأ العدل الإلهي المرتبط بحرية الإرادة الإنسانية ترفض فكرة الجبر التي قال بها الحكام الأمويون من أجل تدعيم خلافتهم^(٤٧)، وبالتالي فإن هؤلاء الحكام يكونون مسؤولين عما يرتكبون من أفعال ظالمة وأعمال استبدادية منتهكة لمبادئ العدل العامة، فالعدل هو من أهم الدعائم الدولة الأخلاقية في نظر المعتزلة.

٣- الوعد والوعيد

وهذا الأصل متفرع من الأصل الثاني (العدل)، وهم لا يختلفون في تفسير هذا الأصل عن سائر فرق المسلمين، سوى أنهم ينفون الشفاعة^(٤٨) على اعتبار أنها تتنافى مع الوعد، لذلك فقد أولوا جميع الآيات التي ظاهرها إثبات الشفاعة، وتمسكوا بالآيات التي تُفيد نفيها^(٤٩)، وأما بالنسبة إلى مرتكب الكبيرة

٤٠- الأشعري، علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠ هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، ج ١، ص ٤٢؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص

٤٢.

٤١- صبحي، في علم الكلام، ج ١، ص ١٢٩ - ١٣٠؛ العمري، المعتزلة في بغداد، ص ٣٥.

٤٢- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٢٦.

٤٣- صبحي، في علم الكلام، ج ١، ص ١٢٥.

٤٤- الربيعي، أثر المعتزلة على الأدب العربي، ص ٥؛ صبحي، في علم الكلام، ج ١، ص ١٤١.

٤٥- البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٩٤؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤٣.

٤٦- مغنية، محمد جواد، فلسفات إسلامية، ص ٣٦٨؛ فتاح، عرفان عبد الحميد، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص

٢٦١.

٤٧- ينظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥ هـ)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ٨، ص ٤.

٤٨- الشفاعة: هي أن يتقدم الشافع إلى الله سبحانه ويطلب منه تخفيف العقاب والعفو عن الشخص الذي يستحق العقاب.

ينظر: الجواهري، حسن، الشفاعة ومفهومها الإسلامي، ص ٧٩.

٤٩- المسعودي، مروج الذهب، م ٢، ص ٢٠٥؛ جار الله، المعتزلة، ص ٥١ - ٥٢.

وحكمه الأخروي، فقد قرروا أنه مَخْلَدٌ في النار استناداً الى أصل الوعيد الإلهي، إلا أن عذابه أخف من عذاب المشرك أو الكافر نظراً إلى أنه يُعَد فاسقاً من وجهة نظرهم وليس بمشرك ولا كافر^(٥٠).

٤- المنزلة بين المنزلتين

هذا الاصل هو الذي ميّز المعتزلة عن غيرهم من الفرق، وهو الذي ارتبط بظهورهم ونشأتهم، إذ اتخذوا موقفاً وسطاً بين الخوارج والمرجئة، وبموجب هذا الاصل يكون صاحب الكبيرة فاسقاً، ولا يقال إنه مؤمن ولا كافر ولا منافق ولا مشرك^(٥١)، وهذا المبدأ هو الذي أشتهر في التاريخ كسبب للخلاف بين الحسن البصري وواصل بن عطاء، ذلك الخلاف الذي تبلورت على أثره مدرسة المعتزلة كمدرسة مستقلة^(٥٢)، كما ان هذا الأصل يعد من أكثر الاصول ارتباطاً بالفكر السياسي عند المعتزلة، وخاصة فيما يخص قضية الإمامة، فقد طبقوه وهم بصدد الاجابة عن التساؤلات التي أثّرت حول بني أمية، ولاسيما الحاكم الاموي الاول معاوية بن أبي سفيان فحكموا عليه بأنه فاسق من مرتكبي الكبائر^(٥٣).

وعندما بحث المعتزلة في الإمامة اعتبروا ان الفسق، أي ارتكاب الكبيرة، مما يخرج الإمام عن الأهلية للاستمرار في منصبه ويوجب خلعه من هذا المنصب، لأنه "قد ثبت بإجماع الصحابة أن الامام يجب ان يخلع بحدث يجري مجرى الفسق، لأنه لا خلاف بين الصحابة في ذلك"^(٥٤).

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هذا الحكم أتفق على وجوبه جميع المسلمين، إلا أن المعتزلة اختلفوا فيه عنهم في الارتفاع به من ناحية الوجوب الى مرتبة أصول الدين، ويرون وجوب استعمال السيف في تطبيق هذه الفريضة بالإضافة إلى الوسائل الأخرى^(٥٥)، قال الاشعري: "وأجمعت المعتزلة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة: باللسان، واليد، والسيف"^(٥٦).

وهو عندهم وثيق الصلة بالسياسة^(٥٧)، بل هناك من ذهب الى أنه ليس من أصول المعتزلة الخمسة، ما يمكن ان يعد مبدأ سياسياً إلا الأخير^(٥٨)، فهو يعد قمة العمل السياسي الذي يوجب الثورة على أي انحراف في المجتمع عن أصول العدل والتوحيد، سواء أكان هذا الانحراف من الإمام او من الرعية^(٥٩)، فههدف المعتزلة من تطبيق هذا الأصل هو "أن لا يضيع المعروف، ولا يقع المنكر"^(٦٠).

٥٠- الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤٣؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٤.

٥١- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥ هـ)، شرح الأصول الخمسة، ص ١٣٧-١٣٨.

٥٢- عمارة، محمد، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، ص ٦٥-٦٦.

٥٣- ينظر: القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٢، ق ٢، ص ٩٣؛ محسن، نجاح، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٥٧-٥٨.

٥٤- القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٢، ق ١، ص ٢٠٣.

٥٥- أمين، ضحى الاسلام، ج ٣، ص ٦٤؛ النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، ج ١، ص ٤٤٠.

٥٦- الأشعري، أبو الحسن علي بن أسماعيل (ت ٣٣٠ هـ)، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، ج ١، ص ٣١١.

٥٧- محسن، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٦٤.

٥٨- الرئيس، ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٧٩.

٥٩- محسن، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٦٤.

٦٠- القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤١.

هذا المبدأ هو الذي جعلهم يضطهدون مخالفيهم ويقسسون عليهم لاعتقادهم أنهم بمخالفتهم قد أتوا منكراً^(٦١)، وهو الذي جعل لهم موقفاً فعالاً في الدولة، وجعل لهم سلطاناً على الناس يوم أتيح لهم ذلك^(٦٢).

هذه هي الأصول الخمسة لمذهب الاعتزال وهي تمثل نسقاً متكاملاً لآراء المعتزلة ومعتقداتهم، كما أنها تعد ملجأهم وأصل مذهبهم على الرغم من اختلافهم في الفروع^(٦٣)، وأن الإيمان بهذه الأصول مجتمعة قد ميز المعتزلة كمدرسة فكرية عن سواهم من المذاهب والفرق والمدارس^(٦٤)، وقد تشكلت الرؤية السياسية عند المعتزلة استناداً الى هذه الأصول الخمسة لمذهبهم الفكري.

- دور المعتزلة في الدفاع عن العقيدة الاسلامية

تعد المعتزلة واحدة من أهم مدارس الفكر الكلامي التي ظهرت في الاسلام^(٦٥)، كان لها دور مؤثر في تطوير الفكر الديني والفلسفي، فهي التي أوجدت للأصول العقلية للعقائد الاسلامية، وجعلت للنزعة العقلية في الفكر الاسلامي مكانة مرموقة^(٦٦)، إذ كان المعتزلة رواد النظر العقلي في الاسلام^(٦٧)، حيث منحوا العقل سلطة مطلقة وجعلوه حكماً في كل الشؤون دينية كانت ام دنيوية.

فالعقل عند المعتزلة هو المرجع^(٦٨)، وله دور رئيسي في فهم الدين الاسلامي، لاسيما في العقائد ويقدمونه على النقل^(٦٩)، ولا يستطيع أحد أن ينكر أثر المعتزلة ودورهم الايجابي الفاعل في تحرير الفكر الاسلامي من حالة الجمود على النص، وأتباع الاساليب التقليدية في النقاش والحوار، والاكتفاء بالنصوص القرآنية والأحاديث وحدها في الرد على معارضي الفكر الاسلامي من مشككين، وزنادقة، وملاحدة^(٧٠)، وأصحاب الديانات والمعتقدات الأخرى الغريبة عن روح الدين الاسلامي ومبادئه، والذين كان المجتمع الاسلامي يعجب بهم في اثناء فترة الحكم العباسي نتيجة لاختلاط المجتمع الاسلامي بعناصر عديدة من الأمم والشعوب الأخرى التي حملت معها معتقداتها، ومبادئها وأفكارها، ونشاط حركة الترجمة من تراث تلك الأمم والشعوب، ولم يكن التفكير النصوسي وحده كافياً بأساليبه التقليدية، وبنزعة الميالة الى التهرب من

٦١- جارالله، المعتزلة، ص ٥٢-٥٣.

٦٢- العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٤٥.

٦٣- الملطي، محمد بن احمد بن عبد الرحمن (ت ٣٧٧ هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص ٤٢.

٦٤- عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية، ص ٤٤.

٦٥- لا يمكن الجزم بأن مدرسة المعتزلة هي أول مدرسة كلامية ظهرت في الاسلام، كما يعتقد جماعة من المؤرخين والباحثين الحديثين، بل أن هناك من يعتقد بأن أول مدرسة كلامية ظهرت على ساحة الفكر الكلامي الاسلامي هي مدرسة الشيعة الامامية، فقد نشأ علم الكلام واستقرت طرقه ومنهجها عند الامامية قبل غيرهم. ينظر: الجعفري، محمد رضا، الكلام عند الإمامية، نشأته، تطوره، وموقع الشيخ المفيد منه، ص ١٤٦.

٦٦- فتاح، دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية، ص ١٠٨.

٦٧- أسماعيل، محمود، الحركات السرية في الاسلام، ص ٩١.

٦٨- عليان، شوكت، العقل في الاسلام، ص ١٠٠؛ خشيم، علي فهمي، النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، ص ٨٥.

٦٩- البراق، عباس علي، دراسة في المنهج لعلم الكلام، ص ٦-٧.

٧٠- الزنادقة والملاحدين: وجهان لعملة واحدة، والزندقة كلمة تطلق على كل من يبغض الدين الاسلامي الخفيف وكل ما أتصل به من عرب وعروية، والزنديق هو من يروج افكاراً فاسدة بين المسلمين، وهو يطن الكفر ويظهر الأيمان. ينظر: خليل، نبيل، الفرق الاسلامية فكراً وشعراً، ص ٢٢٣.

الجدل والحوار، ومن الاستعانة بالأساليب العقلية والمنطقية، والفلسفية التي دخلت المجتمع الاسلامي من الثقافات والحضارات الأخرى، في هذه المواجهة^(٧١).

فالمنهج العقلي بعده أحد التيارات الفكرية في التاريخ الاسلامي كان لا بد من ظهوره، من أجل مجابهة التحديات الفكرية التي واجهها الاسلام^(٧٢)، وتاريخياً تحرك كل من الشيعة^(٧٣) والمعتزلة للنهوض بأعباء المهمة العلمية، مهمة الدفاع عن المعتقد الديني بما يناسب المرحلة، بينما ظل الآخرون يمثلون الاتجاه الأول (السلي، التقليدي)^(٧٤) في حالة شبه انغلاق، وهروب من المسؤولية، ومن رجال الشيعة والمعتزلة تركبت فئة "المتكلمين" الذين واجهوا بإصرار وجدارة حركة الإلحاد والزندقة، واشبعوا العقلية الجديدة، وحصنوا إطار العقيدة كله^(٧٥)، والفارق بين المعتزلة والشيعة، أن السلطة كانت تؤيد في ذلك العهد المعتزلة وتساندهم، وأما الشيعة فكانت السلطة ضدهم وتطاردهم وتحبس أنفاسهم، كما هو معروف في التاريخ، لذلك برزت تلك واختفت هذه في أكثر الأدوار^(٧٦)، ولا يصح بأي حال من الأحوال ان نقارن بين الشيعة وبين المعتزلة الذين عضدتهم السياسة ودعمت وجودهم ونشاطهم^(٧٧).

وتذكر الكتب التاريخية روايات عديدة عن جهاد المعتزلة في الدفاع عن الاسلام وفي نشر العقيدة الاسلامية من خلال استخدام نفس السلاح الفلسفي والمنطقي الذي كان يتسلح به أعداء الدين الاسلامي في تلك الفترة من الزنادقة والملحدون، فيقول ابن المرتضى عن واصل بن عطاء انه "ليس أحد أعلم منه بكلام غالبية الشيعة ومارقة الخوارج وكلام الزنادقة والدهرية"^(٧٨) والمرجئة وسائر المخالفين والرد عليهم^(٧٩)، ويقول الشيخ محمد زاهد الكوثري عن مدرستي البصرة وبغداد المعتزلية: "وكان لمتقدميهم فضل في الرد على النصارى واليهود والمجوس والصابئة وصنوف الزنادقة"^(٨٠)، ويقول المستشرق السويدي نيرج: "وأنا أميل الى

٧١- الربيعي، أثر المعتزلة على الأدب العربي، ص ٢-٣.

٧٢- السائح، أحمد عبد الرحيم، التقريب بين المذاهب الإسلامية الكلامية، ص ٤-٥.

٧٣- كان لأئمة أهل البيت -عليهم السلام- ولشييعتهم وتلامذتهم، أمثال هشام بن الحكم ومؤمن الطاق، ومحمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن، ووزارة بن أعين، وأبان بن تغلب، ومحمد بن عمر، والفضل بن شاذان وغيرهم من العشرات، جولات موفقة في الدفاع عن العقائد الإسلامية، سلكوا فيها طريقاً وسطاً بين المعتزلة والمحدثين وأنصارهم الأشاعرة. ينظر: الحسني، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، ص ١٢٨.

٧٤- الحنابلة وأهل الحديث.

٧٥- المظفر، محمود، مقدمة كتاب "الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد" للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، ص ٤.

٧٦- نعمة، عبد الله، هشام بن الحكم رائد الحركة الكلامية في الاسلام وأستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة، ص ٢٢.

٧٧- المظفر، مقدمة كتاب "الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد"، ص ١٣.

٧٨- الدهرية: طائفة من الاقدمين تذهب الى القول أن الطبيعة مستكفية بذاتها مستغنية عن خالق يوجدها، فجددوا الصانع المدبر للعالم، وزعموا ان العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه لا بصانع. ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١١١.

٧٩- ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٣٠.

٨٠- فتاح، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١١٠.

القول بأنه لم يكن في التاريخ أحد نجح نجاح النظام^(٨١) في أبطال كلام الثنوية^(٨٢) وإسقاطهم عن مركزهم وشأنهم في الشرق الأدنى^(٨٣).

وتذهب الى هذا القول أيضاً المستشرق الألمانية سوسنة ديفلد فلزر، إذ تقول: "وما خدمت به المعتزلة دين الاسلام أنها جادلت الثنوية وردت مقالاتهم ووطأت لأهل السنة الطريق الى إثبات عقيدتهم عند مجادلته للثنوية وغيرها من الفرق"^(٨٤).

وقد ألف رجال الاعتزال أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد^(٨٥) والعلاف^(٨٦) والنظام، كتباً في الرد على الملاحدة والزنادقة والدهرية والثنوية، لابل واشتركوا في مجادلات ونقاش عقلي مع أصحاب هذه المذاهب، فكان واصل بن عطاء يرسل البعثات التبشيرية الى أطراف الدولة المترامية لمجادلة أهل الأديان المختلفة وتبديد الشكوك التي كانوا يثيرونها ضد الدين الاسلامي^(٨٧)، وناظر عمرو بن عبيد جرير بن حازم الأزدي^(٨٨) السمني^(٨٩) في البصرة وقطعه^(٩٠) واشترك مع واصل بن عطاء في مناظرة بشار بن برد^(٩١)، وصالح بن عبد القدوس^(٩٢) وكلاهما من الثنوية ففقطعهما^(٩٣)، وحكى الاصفهاني^(٩٤) أن عبد الكريم بن أبي العوجاء^(٩٥) كان يفسد الأحداث بالبصرة، فقال له عمرو بن عبيد: قد بلغني أنك تخلو بالحدث من أحداثنا فتفسده وتستنزله وتدخله في دينك، فإن خرجت من مصرنا وإلا قممت فيك مقاماً أتي فيه على نفسك، فلحق بالكوفة، فدلّ عليه محمد بن سليمان^(٩٦) فقتله وصلبه بها.

٨١- ابراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو اسحاق النظام، مولى للزياديين، كان أحد أكبر رجالات المعتزلة، المساهمين بتأسيس مذهب الاعتزال، طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، توفي سنة ٢٢١هـ أو سنة ٢٣١هـ. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤٩.

٨٢- الثنوية: هم أصحاب الاثنين الأزرليين، يزعمون أن النور والظلمة أزيلان قديمان، وأنها يدبران العلم، أحدهما يدبر العالم والأخر يفسده. ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١١٩؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٢٠٦.

٨٣- نيرج، مقدمة كتاب الانتصار، ص ٥٨.

٨٤- فلزر، مقدمة كتاب طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص (ط).

٨٥- عمرو بن عبيد بن باب، مولى بني عقيل (٨٠-١٤٤هـ)، كان رفيق واصل بن عطاء وتزعم المعتزلة بعد وفاته. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ٣، ص ٤٦٠.

٨٦- محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدى العلاف (١٣٥-٢٣٥هـ)، مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة بالبصرة. ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٠٣؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، مج ٤، ص ٢٦٥.

٨٧- فتاح، دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية، ص ١١٠.

٨٨- جرير بن حازم بن زيد، من أجلة أهل البصرة ورفعاتهم، توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٩٨ وما بعدها.

٨٩- السمنية: فرقة دهريّة من الهند، نسبة الى "سومنا" بلدة بالهند، يقولون بقدوم العلم، وبإبطال النظر والاستدلال. ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٣٥.

٩٠- الخياط، الانتصار، ص ٥٧؛ جار الله، المعتزلة، ص ٣٩.

٩١- أبو معاذ بشار بن برد بن يرجوح العقيلي بالولاء الضيرير الشاعر المشهور توفي سنة ١٦٨هـ. أنظر: الاصفهاني، علي بن الحسين القرشي (ت ٣٥٦هـ)، الاغانى، ج ٣، ص ١٣٥ وما بعدها.

٩٢- صالح بن عبد القدوس البصري مولى الأزدي، أحمله المهدي بالزندقة وأمر بقتله فقتل وصلب سنة ١٦٧هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ٢، ص ٤٩٢-٤٩٣.

٩٣- الاصفهاني، الاغانى، ج ٣، ص ١٤٦-١٤٧؛ جار الله، المعتزلة، ص ٣٩.

٩٤- الاصفهاني، الاغانى، ج ٣، ص ١٤٧؛ فان أس، جوزيف، علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ج ١، ص ٦٢١.

٩٥- عبد الكريم بن أبي العوجاء، زنديق معثر. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ٤، ص ٣٨٦.

٩٦- محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله الهاشمي، أمير البصرة. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٦، ص ١٧٦.

ويروى أن أبا الهذيل العلاف كان من أشد رجال الاعتزال صلابة عود وقوة حجة، وكان من أكثرهم دأباً للرد على المعاندين ومناظرة المخالفين، فقد روي عنه أنه ألف ستين كتاباً يطل فيها حججهم، ويفند أقاويلهم^(٩٧)، وأنه ألزم الحجة يهودياً قدم الى البصرة فناظر طائفة من مشايخ المتكلمين فيها فقطعهم وأفحمهم^(٩٨)، وشهد له صالح بن عبد القدوس الزنديق الثنوي المشهور بالبراعة وقوة الحجة حينما نظره وقطعه، فقال في حقه:

أبا الهذيل جزاك الله من رجل فأنت حقاً لعمرى مفصل جدل^(٩٩)

وكان أبو الهذيل كثير المناظرة لخصومه من المجوس وغيرهم فيلزمهم الحجة بأقل الكلام^(١٠٠)، وبماثلة في هذا الأمر شيوخ المعتزلة الآخرين، مثل النظام وثمامة بن أشرس^(١٠١)، وبشر بن المعتمر^(١٠٢) والجاحظ^(١٠٣) وغيرهم^(١٠٤).

المبحث الثاني: أثر المعتزلة في الفكر السياسي في التاريخ الإسلامي والمعاصر

نشأ المعتزلة في وقت كان فيه المجتمع الاسلامي حديث العهد بالوقائع والاحداث التي حدثت بعد وفاة الرسول - ﷺ -، مثل قضية الخلافة والامامة والبيعة، والتي كانت تمثل أهم المشاكل التي تواجه المسلمين، فكان لها أثر كبير في تشكيل الفكر السياسي عند المعتزلة، وينبغي النظر الى المعتزلة على أنها فرقة دينية أولاً، ثم سياسية ثانياً، ذلك لأن أحد أصولهم الخمسة التي لا يستحق احد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بها هو: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" يعتبر مبدأ سياسياً^(١٠٥).

وهناك من يعتقد ان الخلاف السياسي حول مسألة الامامة كان له أثر كبير في نشأة المعتزلة وظهورها، لذلك برزت بعض الآراء تشير بصراحة الى ان البذور الاولى لهذه الجماعة كانت سياسية، منها ما يرويّه النوبختي: "من الفرق التي افرقت بعد ولاية علي، فرقة اعتزلت مع سعد بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وزيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله - ﷺ - فإن هؤلاء اعتزلوا عن علي بن ابي طالب - عليه السلام -، وامتنعوا عن محاربته والمحاربة معه بعد دخولهم

^{٩٧} - ينظر: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٤٤؛ بلع، أدب المعتزلة، ص ١٦٩ - ١٧٠.

^{٩٨} - المرتضى، علي بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ)، أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٨٨.

^{٩٩} - ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٤٧.

^{١٠٠} - ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٤٤؛ بلع، أدب المعتزلة، ص ١٧٠.

^{١٠١} - أبو معن ثمامة بن أشرس النميري، كان أوحده في العلم والأدب، جدلاً حاذقاً وشيخ المعتزلة في بغداد، توفي سنة ٢١٣ هـ.

ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٠٧؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٦٢.

^{١٠٢} - أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي، شيخ معتزلة بغداد، توفي سنة ٢١٠ هـ. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٧؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٥٢.

^{١٠٣} - أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثي المعروف بالجاحظ، توفي سنة ٢٥٥ هـ بالبصرة. ينظر: ابن خلكان، وفيات

الأعيان، م ٣، ص ٤٧٠ - ٤٧١.

^{١٠٤} - بلع، أدب المعتزلة، ص ١٧٠.

^{١٠٥} - ينظر: الخياط، الانتصار، ص ١٢٦ - ١٢٧؛ الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٧٩؛ العمري، المعتزلة في بغداد،

في بيعته والرضا به، فسموا المعتزلة، وصاروا أسلاف المعتزلة الى آخر الابد، وقالوا: لا يحل قتال علي ولا القتال معه، والاحنف بن قيس قالها لقومه: اعتزلوا الفتنة أصلح لكم" (١٠٦).

وهناك رواية أخرى تشير الى ان نشأت المعتزلة كانت من اتخاذها موقف الاعتزال عن الفرق السياسية المتنازعة حول الامامة، إذ اطلقت تسمية المعتزلة بعد ذلك على فئة أخرى من جماعة الامام الحسن بن علي -عليه السلام- معاوية بن أبي سفيان وسلم إليه الأمر، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وذلك بأنهم كانوا من أصحاب الامام علي بن ابي طالب -عليه السلام-، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة" (١٠٧).

ويتضح مما سبق ان السبب في نشأة المعتزلة -حسب هذه الرواية- هو عدم موافقتهم الحسن بن علي -عليه السلام- على تسليم الخلافة الى معاوية بن أبي سفيان، فرأوا الاعتزال عنه وعن باقي المسلمين والانقطاع الى العلم والعبادة، وأنهم كانوا ينتمون الى شيعة علي بن أبي طالب -عليه السلام- وذريته، ثم اعتزلوا عنهم. ويربط عبد القاهر البغدادي اعتزال واصل بن عطاء وقوله بالمنزلة بين المنزلتين بحركة الخواارج السياسية في البصرة، فيقول: "فلما ظهرت فتنة الازارقة بالبصرة والاهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة وزعم ان الفاسق في هذه الامة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلة الكفر والايمان" (١٠٨).

وعبر المعتزلة عن ارائهم السياسية في أغلب المسائل التي كانت موضع جدل ونقاش في عصرهم، فقال واصل بن عطاء في عثمان بن عفان وقاتليه وخاذليه: "أن أحد الفريقين فاسق لا محالة، وانه لا يعرف هل كان عثمان هو المخطئ أم قاتلوه وخاذلوه؟" (١٠٩)، وقال أبو الهذيل العلاف: "لا ندرى قتل عثمان ظلماً او مظلوماً" (١١٠)، وكذلك في الفريقين من اصحاب الجمل واصحاب صفين، قال واصل: "أن احدهما مخطئ لا بعينه" (١١١).

واستمر رجال مدرسة الاعتزال بعد واصل بن عطاء في التعبير عن ارائهم في هذه المسألة السياسية فيقول الخياط: "لقد علمنا أنهم ليسوا بمحققين جميعاً، وجائز أن تكون احدى الفرقتين محقة والأخرى مبطله، ولم يتبين لنا من الحق منهم ومن المبطل" (١١٢).

١٠٦- النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى (ت حوالي ٣١٠هـ)، فرق الشيعة، ص ٥٥؛ محسن، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٩.

١٠٧- الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص ٤١.

١٠٨- البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٩٨.

١٠٩- الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٧٩.

١١٠- الخياط، الانتصار، ص ٩٧؛ الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ٢، ص ١٤٣؛ جار الله، المعتزلة، ص ١٩.

١١١- البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٠٠؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٦٥؛ العرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٤.

١١٢- الانتصار، ص ٩٧-٩٨.

ومن جهة أخرى فأن ضرار بن عمرو، وابو الهذيل العلاف، ومعمر بن عباد السلمي قالوا في شأن المتقاتلين في معركة الجمل "نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطي، فنحن نتولى كل واحد من الفريقين على الانفراد" (١١٣)، وأما معاوية بن أبي سفيان فهم له مخطئون غير قائلين بإمامته (١١٤).

في حين ذهب النظام وبشر بن المعتمر الى صواب علي بن أبي طالب -عليه السلام- حروبه وخطأ من قاتله: طلحة والزبير وعائشة ومعاوية (١١٥).

بينما أعتقد القاضي عبد الجبار بأن عائشة وطلحة والزبير كانوا من المخطئين التأين (١١٦)، وذهب الى أن معاوية بن أبي سفيان أول من أظهر القول بالجبر، ليتخذ عذراً فيما يقوم به من أفعال، ويوهم المسلمين بأنه على حق وان الله قد جعله اماماً وولاه الأمر، وانتشر ذلك بين الخلفاء الامويين (١١٧)، وقد استثنى المعتزلة من هذا الحكم السابق في ملوك بني أمية، يزيد بن الوليد الملقب بالناقص وعمر بن عبد العزيز (١١٨).

وتكلم شيوخ الاعتزال في الامامة وشروطها، ففروا أنها تنعقد باختيار الأمة، وحجتهم في ذلك ان الله عزوجل لم ينص على رجل بعينه، ولا رسول الله -ﷺ-، ولا اجتماع المسلمون على رجل بعينه (١١٩).

وكان أكثرية المعتزلة يرى "ان الامام بعد رسول الله -ﷺ- أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي -عليه السلام-، ثم من اختارته الأمة، وعقدت له ممن تخلق بأخلاقهم وسار بسيرتهم" (١٢٠).

وقد ذهب بعض شيوخ المعتزلة الى: إن افضل الناس بعد الرسول -ﷺ- أبو بكر ثم عمر، ثم علي، ثم عثمان، في حين رأى البعض الآخر منهم ان افضل الناس بعد الرسول -ﷺ- علي ثم أبو بكر (١٢١).

والحقيقة ان المعتزلة لم يتقيدوا بشرط القرشية في الامامة، إنما اشترطوا فقط ان يكون الامام قائماً بالكتاب والسنة مؤمناً عادلاً (١٢٢)، ولكنهم يفضلون القرشي للإمامة عن غيره، يقول النوبختي: "قالت المعتزلة: إذا اجتمع قرشي ونبطي وهما قائمان بالكتاب والسنة ولينا القرشي" (١٢٣).

ويرى جمهور المعتزلة وجوب إقامة الامام (١٢٤)، ولكن بعض شيوخهم مال الى رأي النجدات من الخوارج بأن الإمامة غير واجب نصبها، ومن الذين ذهبوا الى عدم وجوب نصب الإمامة هشام بن عمر الفوطي (ت ٢٢٦ هـ)، اذ قال بأن الامامة لا تنعقد في أيام الفتنة واختلاف الناس، وانما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة (١٢٥).

١١٣- الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ٢، ص ١٤٥.

١١٤- الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ٢، ص ١٤٥؛ القاضي عبد الجبار بن أحمد (٤١٥ هـ)؛ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٤٣.

١١٥- النوبختي، فرق الشيعة، ص ٤.

١١٦- المغني، ج ٢٠، ق ٢، ص ٧٨.

١١٧- القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٨، ص ٤.

١١٨- القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٢٠، ق ٢، ص ١٥٠؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٥.

١١٩- النوبختي، فرق الشيعة، ص ١٠؛ ج ١٠؛ جار الله، المعتزلة، ص ١٩- ٢٠؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٦.

١٢٠- القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٥٨.

١٢١- الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ٢، ص ١٤٧؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٦.

١٢٢- النوبختي، فرق الشيعة، ص ١٠ - ١١.

١٢٣- المصدر نفسه، ص ١٠.

١٢٤- القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٢٠، ق ١، ص ٨٧ - ٩٨.

١٢٥- الشهرستاني، الملل والنحل، ج ٢، ص ٧٩؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٧.

في حين مال قسم اخر من المعتزلة في قضية الامامة الى آراء الشيعة^(١٢٦)، وقد مال بعض المعتزلة أيضاً الى رأي الزيدية من الشيعة القائل بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فيقول ابن حزم: "ذهبت طوائف من الخوارج، وطوائف من المعتزلة، وطوائف من المرجئة.. وجميع الرافضة من الشيعة الى انه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه، وذهبت طائفة من الخوارج وطائفة من المعتزلة، وطائفة من المرجئة، وجميع الزيدية من الشيعة، وجميع أهل السنة الى ان الإمامة جائزة لمن غيره أفضل منه" (١٢٧).

ومن شيوخ الاعتزال الذين جوزوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل متابعين للزيدية من الشيعة جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب^(١٢٨)، واذا كان قسم من شيوخ الاعتزال قد مال الى آراء الخوارج في الامامة، وقسم ثانٍ منهم قد ذهب الى آراء الشيعة فيها، فإن قسمًا ثالثاً قد ذهب في الامامة الى رأي أهل السنة ومن هؤلاء ابو علي الجبائي (ت ٢٩٥ هـ)، وابنه ابو هاشم (ت ٣٢١ هـ)، وهما زعيما معتزلة البصرة في عصرهما، وقالوا: إن الإمامة تكون بالاختيار، وإن الصحابة مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة^(١٢٩).

وأغلب الظن ان شيوخ المعتزلة كانوا يأملون من خلفاء بني العباس خيراً بعد إسقاطهم الدولة الاموية سنة ١٣٢ هـ / ٧٤٩ م، لذلك كانوا يوجهون إليهم النصيحة، ومما يدل على ذلك أن عمرو بن عبيد كان يعظ الخليفة أبو جعفر المنصور قائلاً: "إن هذا الأمر الذي أصبح في يدك لو بقي في يد غيرك ممن كان قبلك لم يصل إليك، فاحذر ليلة تمخض عن يوم لا ليله بعده"^(١٣٠)، وكثيراً ما كان ينهيه الى جور عماله وفسادهم، فيقول: "اتق الله فإن من وراء بابك نيراناً تأجج من الجور ما يعمل فيها بكتاب الله، ولا بسنة رسول الله"^(١٣١).

ومن المبادئ السياسية المهمة التي كان يعتقد بها شيوخ الاعتزال أن الامام اذا جار ولم يتجد معه النصيحة فإنه يجب على الناس الخروج عليه إذا توفر لهم الإمكان والقدرة^(١٣٢)، وقد خرج المعتزلة مع يزيد بن الوليد (ت ١٢٦ هـ) ضد الوليد بن يزيد لما ظهر فسقه وجوره^(١٣٣)، وناصروا محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب في خروجهما على أبي جعفر المنصور^(١٣٤).

وقد كان رأي شيوخ المعتزلة في الامامة ينعقد لصالح بني العباس وحدهم، فهذه الفرقة قد اعتبرت الأمة الإسلامية في فترة منذ مقتل عثمان بن عفان الى ان تولاهم العباسيون، وبالتالي كانت في عداوة مع الامويين^(١٣٥).

١٢٦- الشهرستاني، الملل والنحل، ج ٢، ص ٦٤؛ جار الله، المعتزلة، ص ٢٠٦.
١٢٧- ابن حزم الاندلسي، علي بن أحمد الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٤، ص ١٢٦؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٧.
١٢٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ج ٧، ص ١٦٢-١٦٣.
١٢٩- الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٨٩.
١٣٠- ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٣٧؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٦١؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٨.
١٣١- المرتضى، أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٧٤-١٧٥.
١٣٢- الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ٢، ص ١٥٧؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٨.
١٣٣- المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ١٧٦-١٧٧.
١٣٤- البلخي، أبو القاسم عبدالله بن أحمد (ت ٣١٩ هـ)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٧.
١٣٥- التوحيدي، فرق الشيعة، ص ٥-٦؛ ماجد، عبد المنعم، العصر العباسي الأول، ج ١، ص ٣٦٠؛ العمرجي، المعتزلة في بغداد، ص ٨٨.

ويرى المعتزلة ان من أهم الدعائم الاخلاقية التي تقوم عليها الدولة الإسلامية، مبدأ العدل فإن ضرورة السلطة السياسية ونصبها لا يكون إلا لتحقيق قيمة العدل^(١٣٦) يقول الجاحظ "ويتظالم الناس فيما بينهم بالشرة والحرص المركب في اخلافهم فلذلك احتاجوا الى الحكام"^(١٣٧). كما ان المعتزلة من خلال أصل العدل ينكرون فكرة الجبر التي قال بها الخلفاء الامويون لتدعيم سلطتهم^(١٣٨)، وأكدوا على مبدأ الشورى في الحكم وعدم الاستبداد بالرأي فالجاحظ بداية يهاجم معاوية من منطلق انه "استبد على بقية الشورى"^(١٣٩)، والزنجشري يحذر من الإقامة في بلد الحاكم المستبد الظالم^(١٤٠).

أما في التاريخ الحديث والمعاصر فمن الممكن القول انه لم يعد للمعتزلة أي وجود في أيامنا هذه كمدرسة دينية او مذهب اسلامي مستقل، ولكن هذا لا يعني اضمحلال الفكر المعتزلي نهائياً من عقول المسلمين، فقد ظهر بعض المفكرين العرب والمسلمين الذين لديهم ميول نحو المنهج العقلي الذي تميز به المعتزلة عندما رأوا ان الفكر الإسلامي يعاني من الجمود وبحاجة للتجديد وتحقيق النهضة الاسلامية، ولذلك ظهرت عدة محاولات للإصلاح والتنوير تقوم على أحياء فكر المعتزلة بعده تيار العقل في الفكر الإسلامي في مواجهة التردّي الذي تعيشه الأمة الإسلامية، وكرد فعل على تفشي ظاهرة التحجر والجمود في طرقات بعض التيارات الإسلامية المعاصرة، وفي هذا المجال نلاحظ ان تأثير الاعتزال كان واضحاً في مدرسة "المعتزلة الجديدة" التي ألفتها بعض أحرار الهنود من المسلمين، يقول المستشرق جولدتسيهر: "ان اتصال المسلمين الوثيق بالمدنية الغربية، ومساهماتهم في المظاهر العصرية للحياة الاجتماعية... قد أحدثت أثراً عميقاً في الطبقات الإسلامية المستنيرة، فبذلت جهودها للدفاع عن الاسلام والاشادة به... وهي لا تتردد في ان تنزع الى تحكيم العقل، وان تجعل النزعة العقلية غالبية عليها... وقد مال اشياح الماضي المتمسكون به الى تسمية هذه الجهود بالاعتزال الجديد، وتتجلى هذه الجهود فيما ينشره المعتزلة الجدد من المؤلفات الكثيرة والابحاث والكتب والمجلات الدينية والتاريخية باللغة الانجليزية او باللغات المحلية، وفيما أسسوه من جمعيات هامة حققت ما استحدثوه في الإسلام من تجديد وإصلاح"^(١٤١).

وقد رأى السيد أحمد خان^(١٤٢) أن بالهند نحو سبعين مليوناً من المسلمين فشا فيهم الفقر والجهل والبؤس، من تعلم منهم فتعليم ديني عقيم لا يفتح نظراً ولا يبعث حياة، وهم خاضعون لرجال دين لا يفهمون من الدين الا رسمه، فأستطاع ان يؤسس في الهند مدرسة فكرية قامت بحركة واسعة في التعليم ولاسيما في التربية، وأصبح من أعظم القائمين بها سيد أمير علي^(١٤٣)، وهذه المدرسة ترى أن الدين

١٣٦- محسن، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٢٠٩.

١٣٧- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ)، رسائل الجاحظ، رسالة كتمان السر وحفظ اللسان، ج ١، ص ١٦١-١٦٢.

١٣٨- القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٤٣.

١٣٩- الجاحظ، رسائل الجاحظ، رسالة في النابتة، ج ٢، ص ١٠؛ محسن، الفكر السياسي عند المعتزلة، ص ٢١١.

١٤٠- الزنجشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، اطواق الذهب في المواعظ والخطب، ص ٤١-٤٢.

١٤١- جولدتسيهر، أجناس، العقيدة والشرعية في الإسلام، ص ٢٨٩-٢٩٠.

١٤٢- السيد أحمد خان بن محمد متقي خان (١٨١٧-١٨٩٨ م) من أكبر رجال الاصلاح الاسلامي في القرن التاسع عشر الميلادي، ومؤسس جامعة عليكرة بالهند. لمزيد من التفاصيل عن سيرته ينظر: العمري، محمد صلاح الدين، المنتقى من مقالات (السير) سيد أحمد خان، ص ٩-١٨.

١٤٣- سيد أمير علي بن سعاد علي الهندي (١٨٤٩-١٩٢٨ م)، وهو مؤرخ ومن كبار المناضلين عن الاسلام في العصر الحديث. ينظر ترجمته: الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٢، ص ١٣-١٤.

الإسلامي الصحيح هو دين العقل، وأنه أقرب من غيره الى الاديان الى الطبيعة البشرية، ولكن لابد من التجديد في الدين وفي التعليم وفي المجتمع معاً وذلك بالرجوع الى القرآن الكريم والى تعاليم السلف التي تتفق مع العقل والطبيعة^(١٤٤).

من ناحية أخرى، نجد تأثير الاعتزال، وان لم يسمَّ باسم الاعتزال الجديد ماثلاً لدى عدد كبير من المفكرين، وفي طليعتهم الاستاذ الشيخ محمد عبده^(١٤٥)، ولقد حاول المصلح الناصر جمال الدين الأفغاني^(١٤٦) تحقيق نهضة اصلاحية شاملة في بلاد الشرق المسلم، وجعل المشاغل "الكلامية" تلتقي بأهداف الاهتمام السياسي، وقد أعجب به تلميذه وصديقه الشيخ محمد عبده ولكنه لم يحمل علم الاصلاح السياسي الى جانب الاصلاح الثقافي، إذ وجد ان عماد الاستقلال هو العلم، وأن لا استقلال لجاهل ولا مخرف، وآمن برسائله العلمية الدينية وتنكر للجمود في مختلف وجوهه^(١٤٧)، ويرى البعض ان هؤلاء المفكرين هم امتداد لمدرسة المعتزلة الجديدة التي ظهرت في الهند، والتي ارتكزت على احياء المنهج الاعتزالي في تناول الشريعة وتحكيم العقل في الشؤون الدينية^(١٤٨)، والراجح ان بعض هؤلاء المفكرين قد تأثروا بجوانب مهمة من الفكر السياسي المعتزلي الموجود ضمناً في طروحات المعتزلة الكلامية ومنهجها العقلي ولاسيما جمال الدين الافغاني الذي حاول تحقيق نهضة اصلاحية شاملة وجعل المشاغل الكلامية تلتقي بأهداف الاهتمام السياسي.

وخلاصة القول ان المعتزلة لم يعملوا على تأسيس دولة او كيان مستقل لهم كما كان ذلك بالنسبة للخوارج والشيعة، ولكنهم ساهموا بشكل كبير في الدفاع عن العقيدة الإسلامية ضد التيارات والعقائد التي كانت تهدف الى افسادها خلال العصر العباسي، وكان لهم رأي في أغلب القضايا والمسائل السياسية المعاصرين لها، وفي نصيحة الخلفاء وتوجيه الوعظ والارشاد لهم، وبذلك ساهموا بشكل مؤثر في اثراء الفكر السياسي الإسلامي بالكثير من الافكار والآراء السياسية المستنيرة التي كانت موجودة ضمن طيات آرائهم الكلامية، والتي كان لها اثر كبير في تشكل الفكر السياسي الاسلامي وتطوره خلال العصور اللاحقة.

وعلى الرغم من أن المعتزلة لم يعد لهم وجود في القرون الحديثة، وفي الفترة المعاصرة كمدرسة دينية او مذهب اسلامي مستقل الا أنه ظهر بعض المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين الذين تأثروا بالفكر الاعتزالي وبمنهج المعتزلة العقلي، ولاربع في أنهم قد تأثروا بجوانب هامة من الفكر السياسي الذي تضمنته طروحات المعتزلة الكلامية في محاولاتهم للإصلاح والتنوير والنهوض بالواقع الاسلامي المعاصر.

ونحن اليوم وفي عصرنا الراهن بحاجة ماسة الى عقلانية المعتزلة وافكارهم المستنيرة ذات الطبيعة المنطقية والناقدة، والتي تعطي للعقل أهمية كبيرة، وتدعو الى احترام حرية الفكر وتبني رؤية موضوعية عقلانية تجاه

^{١٤٤} - العوا، عادل، المعتزلة والفكر الحر، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

^{١٤٥} - محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) وهو عالم دين وفقه ومجدد اسلامي مصري. لمزيد من التفاصيل عن سيرته ينظر: الاعرجي، مؤيد باقر، الامام محمد عبده دراسة في آراءه الدينية والسياسية، ص ٤٠١ - ٤٠٣.

^{١٤٦} - جمال الدين محمد بن السيد صفدر الحسيني الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) من أبرز اعلام الفكر الإسلامي بالنسبة للتجديد، في القرن التاسع عشر. جولدسبير، أجناس، "مادة جمال الدين الافغاني"، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٠، ص ٣١٧٢ - ٣١٨٠.

^{١٤٧} - العوا، المعتزلة والفكر الحر، ص ٣٧٢.

^{١٤٨} - العبد، محمد وطارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث، ص ١٣٦ - ١٣٧.

الدين والتوفيق بين العقل والشرع، من أجل معالجة مشاكل واقعنا الاسلامي الراهن، ومحاربة الفكر الارهابي المتطرف الذي يمثل داعش وغيره من التنظيمات الارهابية الأخرى والتصدي للغزو الثقافي الغربي.

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا البحث ان مدرسة المعتزلة انتجت الكثير من البحوث الكلامية التي كانت ذات مضمون ديني عقائدي هدفها الدفاع عن العقيدة الإسلامية بالحجج والبراهين والادلة العقلية لكنها في جوهرها ذات طابع سياسي.

كما ان الاصول الخمسة لمدرسة الاعتزال لا تخلو من الابعاد السياسية فالمعتزلة مثلاً من خلال أصل العدل المرتبط بحرية الارادة الانسانية ترفض فكرة الجبر التي قال بها الحكام الامويون لتدعيم خلافتهم، وبالتالي فإن هؤلاء الحكام - في نظر المعتزلة - يكونون مسؤولين عما يرتكبون من افعال ظلمة واعمال استبدادية منتهكة لمبادئ العدل العامة، فالعدل هو من أهم الدعائم الدولة الاخلاقية.

ومن خلال أصل المنزل بين المنزلتين اتخذت المعتزلة موقفاً وسطاً بين الفرق الاسلامية المختلفة في تحديد اسم وحكم مرتكب الكبيرة، كما ان أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد مبدأ سياسياً، لذلك تشكلت الرؤية السياسية عند المعتزلة استناداً الى الأصول الخمسة لمذهبهم الفكري، وخلال فترة التاريخ الحديث والمعاصر ظهر بعض المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين الذين تأثروا بالفكر الاعتزالي وبمنهج المعتزلة العقلي، كما ان البعض منهم قد تأثر بجوانب هامة من الفكر السياسي الذي تضمنته طروحات المعتزلة الكلامية في محاولاتهم للإصلاح والتنوير والنهوض بواقع الأمة الإسلامية.

المصادر والمراجع

أ - المصادر الأولية

- الأشعري، أبو الحسن علي بن أسماعيل (ت ٣٣٠ هـ).
- ١- الإبانة عن أصول الديانة، ط ١ (بيروت: دار ابن زيدون، د. ت).
- ٢- مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، تح: محمد محيي الدين، ط ١ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٩ هـ).
- ٣- الأصفهاني، علي بن الحسين القرشي الأموي (ت ٣٥٦ هـ)، الأغاني، ط ١ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٧ هـ).
- ٤- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر التميمي (ت ٤٢٩ هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منهم، تح: محمد عثمان الخشت، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، د. ت).
- ٥- البلخي، أبو القاسم عبدالله بن أحمد (ت ٣١٩ هـ)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد سيد، (تونس: مطبعة الدار التونسية، ١٩٧٤ م).
- ٦- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ)، رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤ م).

- ٧- ابن حزم الاندلسي، علي بن أحمد الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: محمد ابراهيم وعبد الرحمن عميرة، ط ٢ (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٦م).
- ٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تح: بشار عواد معروف، ط ١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
- ٩- أبن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: أحسان علي، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م).
- ١٠- الخياط، عبد الرحيم بن محمد (ت بعد ٣٠٠ هـ)، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تح: نيرج، ط ٢ (بيروت: مطبعة أوراق شرقية، ١٤١٣ هـ).
- الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ).
- ١١- سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ).
- ١٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: شعيب الأرنؤوط، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م).
- ١٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، اطواق الذهب في المواعظ والخطب، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٨١٣م).
- ١٤- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أحمد حجازي ومحمد رضوان، (المنصورة: مكتبة الأيمان، ٢٠٠٦م).
- ١٥- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، تقديم: محمود المظفر، تحقيق: جمعية منتدى النشر، (النجف: مطبعة الآداب، ١٤٠٦هـ).
- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥ هـ).
- ١٦- شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين، تح: عبد الكريم عثمان، ط ٣ القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٦م).
- ١٧- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، تح: فؤاد سيد، (تونس: مطبعة الدار التونسية، ١٩٧٤م).
- ١٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: محمود محمد قاسم، مراجعة: ابراهيم مدكور، (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٣٨٢ هـ).
- ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ).
- ١٩- المعارف، تص: محمد أسماعيل، ط ١ (القاهرة: المطبعة الاسلامية ١٩٣٤م).
- ٢٠- عيون الأخبار، (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت).
- ٢١- المرتضى، علي بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ)، أمالي المرتضى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١ (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٤م).
- ٢٢- أبن المرتضى، أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ)، طبقات المعتزلة، تقديم: سوسنة ديفلد فلزر، ط ٢ (بيروت: دار المنتظر، ١٤٠٧ هـ).

- ٢٣- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٠م).
- ٢٤- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري (ت ٤١٣ هـ)، أوائل المقالات في المذاهب المختارات، تح: فضل الله الزنجاني، ط ٣ (النجف: المطبعة الحيدرية، ١٩٧٣م).
- ٢٥- المقبلي، الشيخ صالح اليماني (ت ١١٠٨ هـ)، العلم الشامخ في أئثار الحق على الآباء والمشايخ، (القاهرة: د. مط، ١٣٣١هـ).
- ٢٦- المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار صادر، ١٢٧٠هـ).
- ٢٧- الملطي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ٣٧٧ هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تح: محمد زاهد الكوثري، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٨م).
- ٢٨- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق الوراق (ت ٣٨٥ هـ)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، (طهران: مطبعة مهر، ١٩٧١م).
- ٢٩- النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى (ت حوالي ٣١٠ هـ)، فرق الشيعة، تصحيح: هلموت ريتز، (استانبول: مطبعة الدولة، ١٩٣١م).

ب - المراجع الثانوية

- ١- اسماعيل، محمود، الحركات السرية في الاسلام، ط ٥ (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧م).
- ٢- أمين، أحمد، ضحى الاسلام، ط ٧ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م).
- ٣- باتون، ولتر ملفيل، أحمد بن حنبل والمحنة، تر: عبد العزيز عبد الحق، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٨م).
- ٤- البراتي، عباس علي، دراسة في المنهج لعلم الكلام المقارن، مجلة رسالة التقريب، العدد ٤، (قم: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٤١٤هـ).
- ٥- بلبع، عبد الحكيم، أدب المعتزلة الى نهاية القرن الرابع الهجري، (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٩م).
- ٦- جار الله، زهدي حسن، المعتزلة، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٧م).
- ٧- الجبوري، نهاد عباس شهاب، القدريّة وتطورها في العصر الأموي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: مكتبة كلية الآداب، ٢٠٠٦م).
- ٨- الجعفري، محمد رضا، الكلام عند الإمامية، نشأته، تطوره، وموقع الشيخ المفيد منه، مجلة تراثنا، العددان ٣٠ و ٣١، مؤسسة آل البيت - عَلَيْهِ السَّلَام - لأحياء التراث، (قم: مطبعة مهر، ١٤١٣ هـ).
- ٩- الجواهري، حسن، الشفاعة ومفهومها الاسلامي، مجلة رسالة التقريب، العدد ٢٨، (قم: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، د. ت).
- جولدسيهر، أجناس.

- ١٠ - "مادة جمال الدين الافغاني"، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أحمد الشتاوي وآخرون، ط ١ (الامارات العربية المتحدة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٩٨ م).
- ١١ - العقيدة والشريعة في الإسلام، تر: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق، ط ٢ (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، د. ت).
- ١٢ - حسن، سهيلة مزبان، الحركة الفكرية في العراق (١٣٢ - ٢٤٧ هـ)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢ م).
- ١٣ - خشيم، علي فهمي، النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، (بيروت: مطبعة سميا، ١٩٦٧ م).
- ١٤ - خليل، نبيل، الفرق الاسلامية فكراً وشعراً، ط ١ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٩٠ م).
- ١٥ - الربيعي، فالح، أثر المعتزلة على الأدب العربي، مجلة رسالة التقريب، العدد ١٩ - ٢٠، (قم: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، د. ت).
- ١٦ - الرئيس، ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، (بيروت: دار الاضواء، ١٩٨٤ م).
- ١٧ - الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٦ (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٥ م).
- ١٨ - السناح، أحمد عبد الرحيم، التقريب بين المذاهب الإسلامية الكلامية، مجلة رسالة التقريب، العدد ٣ (قم: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٩٩٣ م).
- ١٩ - السبحاني، جعفر، بحوث في الملل و النحل، ط ٤ (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٤ هـ).
- ٢٠ - شاخ، جوزيف وكليفورد بوزورث، تراث الاسلام، ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي، ط ٣ (الكويت: مطابع الرسالة، ١٩٩٨ م).
- ٢١ - صبحي، أحمد محمود، في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين " المعتزلة"، ط ٤ (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢ م).
- ٢٢ - العبد، محمد وطارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث، ط ١ (برمنجهام: دار الأرقم، ١٩٨٧ م).
- ٢٣ - العربي، مختار، في علم الكلام - المعتزلة ثورة العقل، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١١٩٦، (القاهرة، ٢٠٠٥ م).
- ٢٤ - الاعرجي، مؤيد باقر، الامام محمد عبده دراسة في آراءه الدينية والسياسية، مجلة آداب الكوفة، (جامعة الكوفة، ٢٠١١ م)، مج ١، العدد ٩.
- ٢٥ - عليان، شوكت، العقل في الإسلام، مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد ٤، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨١ م).
- عمارة، محمد.
- ٢٦ - الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية، ط ٢ (بغداد: المؤسسة العربية، ١٩٨٤ م).
- ٢٧ - المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، ط ١ (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٧٢ م).
- ٢٨ - العمرجي، أحمد شوقي، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية من خلافة المأمون حتى وفاة المتوكل على الله من سنة (١٩٨ - ٢٤٧ هـ)، ط ١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠ م).

- ٢٩- العمري، محمد صلاح الدين، المنتقى من مقالات (السير) سيد أحمد خان، ط ١ (الهند: جامعة علي كره الإسلامية، ١٤٢٨هـ).
- ٣٠- العوا، عادل، المعتزلة والفكر الحر، ط ١ (دمشق: الأهالي للطباعة، د.ت).
- ٣١- الغراوي، نعيم دنيان عبيد، السياسة الداخلية في عهد الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: مكتبة كلية الآداب، ١٩٩٣م).
- ٣٢- فان أس، جوزيف، علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث للهجرة، تر: سالمه صالح، ط ١ (بغداد: منشورات الجمل، ٢٠٠٨م).
- ٣٣- فتاح، عرفان عبد الحميد، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ط ١ (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٧م).
- ٣٤- ماجد، عبد المنعم، العصر العباسي الأول (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣م).
- ٣٥- محسن، نجاح، الفكر السياسي عند المعتزلة، (القاهرة: دار المعارف، د. ت).
- ٣٦- مغنية، محمد جواد، فلسفات إسلامية، (بيروت: دار التعارف، ١٩٧٨م).
- ٣٧- النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط ٩ (القاهرة: دار المعارف، د. ت).
- ٣٨- نعمة، عبد الله، هشام بن الحكم رائد الحركة الكلامية في الاسلام وأستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة، ط ٢ (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٨٥م).

ثالثاً: المراجع الاجنبية

- Macdonald, Duncan Black.
39- Development of Muslim theology, Jurisprudence and constitutional theory,(Lahore:unit printing press,1903).

**اثر ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية -دراسة تحليلية لآراء
عينة من منتسبي شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات-**

*The effect of total quality management in strategic
flexibility -An analytical study of the opinions of a
sample of employees of Al Furat State Company for
Chemical and Pesticides Industries-*

أ.م. سحر عباس حسين^(١) Assistant prof. Sahar Abbas Hussein

أ.م.د. محمود فهد الدليمي^(٢)

DR. assistant prof. Mahmoud Fahd al-Dulaimi

أ.د. ميثاق هاتف الفتلاوي^(٣) DR. prof. Meithak Hatef Alfatlawy

الملخص

يهدف البحث بصورة اساسية الى تحديد اثر ادارة الجودة الشاملة بأبعادها الفرعية (القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، والتركيز على الزبون، والمعلومات والتحليل والتحسين، والتركيز على الموارد البشرية، وادارة لعملية، ونتائج الاعمال) في المرونة الاستراتيجية على مستوى عينة من منتسبي شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات بلغت (٢١٦) فرداً، انطلاقاً من مشكلة بحثية شخّصت بعدة تساؤلات تضمنت مدى ادراك متغيرات البحث والعلاقة بينهما، ولتجذير الاسس الفلسفية للبحث اعدت استبانة بالاعتماد على مقياس (Tari et al, 2007) لقياس ادارة الجودة الشاملة، ومقياس (Lin et al, 2014) لقياس المرونة الاستراتيجية، جرى التحقق من صدقها باستخدام اختبارات احصائية مناسبة، اذ يقوم البحث

١- كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

٣- كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

على فرضية رئيسية، تفرع عنها ٧ فرضيات فرعية، واستعان الباحثون ببرامج احصائية جاهزة لاختبار وتحليل هذه الفرضيات منها برنامج (spss) ونمذجة المعادلة الهيكلية، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من اهمها ان اهتمام ادارة الشركة بممارسات ادارة الجودة الشاملة، وتبني هذه الممارسات بشكل صحيح ومستمر، يقود الشركة لامتلاك مرونة استراتيجية تمكنها من التعامل مع التغيرات البيئية المستمرة. واوصى البحث بضرورة تعزيز ممارسات ادارة الجودة الشاملة في شركة الفرات العامة وتطبيقها وتوظيفها في عمليات الشركة بشكل صحيح بهدف زيادة قدرة الشركة على مواجهة التهديدات البيئية والتنافسية. الكلمات المفتاحية: ادارة الجودة الشاملة، ابعاد ادارة الجودة الشاملة، المرونة الاستراتيجية، نماذج المرونة الاستراتيجية.

Abstract

The main objective of the research is to determine the effect of total quality management by its sub-dimensions (leadership, strategic planning, customer focus, information, analysis and improvement, human resources focus, process management, and business results) in the strategic flexibility at the level of a sample of employees of Al Furat state Company for Chemical and Pesticides Industries amounted to (216) individuals, based on a research problem diagnosed by several questions, including the extent of awareness of research variables and their relationship, and to root philosophical foundations A questionnaire was prepared based on Tari et al, 2007 to measure total quality management, and Lin et al, 2014 to measure strategic flexibility.

Validity was verified using appropriate statistical tests. The research is based on a main hypothesis, of which 7 sub-hypotheses are subdivided, The researchers used ready statistical programs to test and analyze the hypotheses of the research, including the program (spss) and structural equation modeling. The research has reached a number of conclusions and recommendations, the most important of which is that the company's management interest in total quality management practices, and the adoption of these practices properly and continuously, leads the company to possess strategic flexibility to deal with ongoing environmental changes. The research recommended the need to strengthen the practices of total quality management in Al Furat state Company and its application and employment in the company's operations properly in order to increase the company's ability to face environmental and competitive threats.

Keywords: Total quality management, TQM dimensions, strategic flexibility, strategic flexibility models.

المبحث الاول:- منهجية البحث

تعد منهجية البحث كالخارطة التي يستدل عن طريقها مسار المتغيرات والكشف عن طبيعة تداخلاتها و العلاقات بينها، وقد حُصص هذا المبحث لعرض مسارات الدراسة ووضع الركيزة الاولى للجانب الميداني فيها، إذ يتضمن مشكلة البحث، والاهمية، والاهداف، والفرضيات، واهم الأدوات والوسائل التي اعتمدت لتحقيق توجهات الدراسة وكما يأتي:

اولاً: المشكلة

ارتفع مستوى الوعي تجاه إدارة الجودة الشاملة في العقود الأخيرة بشكل كبير، ووصل إلى ذروته ليصبح مجاًلاً راسخاً للأبحاث (Arumugam et al,2008:636)، إذ تستخدم العديد من الشركات في مختلف القطاعات فلسفة TQM لتحقيق نجاحها في جميع أنحاء العالم (Mosadeghrad,2014:544)، (Sit et al, 2009:958)؛ (Talib et al,2010:113)، بسبب المنافسة العالمية الشديدة، وزيادة وعي المستهلك بالجودة، ونقل التكنولوجيا السريع، وتحقيق موقع على مستوى عالمي. وحتى تستطيع الشركات العمل في بيئة تؤثر في ادائها وقدرتها التنافسية، ينبغي ان تتطور القدرة على الاستجابة لها عن طريق تعزيز مرونتها الاستراتيجية والتي يضفي وجودها مزيداً من النظرة الايجابية للتغيرات البيئية، وتطوير مواردها وامكانياتها بشكل يجعلها قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات والمخاطر المحتملة، ما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية.

ويمكن اختصار مشكلة البحث في تساؤل رئيس مفاده: هل لممارسات إدارة الجودة الشاملة دورٌ في تحقيق المرونة الاستراتيجية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما مستوى ممارسات ادارة الجودة الشاملة التي تتبناها الشركة قيد الدراسة؟
٢. ما مستوى المرونة الاستراتيجية التي تتمتع بها الشركة قيد الدراسة؟
٣. ما مستوى ارتباط وتأثير ممارسات إدارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة؟

ثانياً: الاهداف

ترمي الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يأتي:

١. التعرف على مستوى تبني ممارسات إدارة الجودة الشاملة لدى الشركة عينة الدراسة.
٢. الكشف عن مدى المرونة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة.
٣. التعرف على طبيعة العلاقة ونوعها التي تربط بين إدارة الجودة الشاملة والمرونة الاستراتيجية.

ثالثاً: الاهمية

تبرز اهمية الدراسة من أهمية متغيراتها، إذ يعد البحث الحالي طرحاً فكرياً يحاول الارتكاز على عنصر الحدائث في الطروحات ذي العلاقة بممارسات TQM والمرونة الاستراتيجية. إذ أكدت العديد من الدراسات على ضرورة امتلاك المنظمات للمرونة الاستراتيجية التي تعد مهمة لمواجهة تأثيرات البيئة الخارجية والداخلية (Fan et al,2012:712)، كما تبرز الأهمية العملية من تناول القطاع الصناعي، الذي يعد من القطاعات

المهمة لما له من تأثير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلد، فضلا عن تأثيره في الجوانب الاخرى.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينصب اهتمامه على ترجمة الوضع او الحدث الحالي، و يقوم بوصف خصائص الظاهرة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها، والظروف التي تحيط بها، كما يحدد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التي تؤثر في تلك الظاهرة (المغربي، ٢٠٠٩: ٩٥). فهو يعنى كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة او موقف او مجموعة من الافراد مع تسجيل دلالتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات اخرى ولفت النظر الى ابعادها المختلفة. (شفيق، ١٠٨: ١٩٩٨).

خامساً: فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بفرضية رئيسة واحدة وتنبثق عنها سبع فرضيات فرعية وكالاتي
الفرضية الرئيسة: H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية.

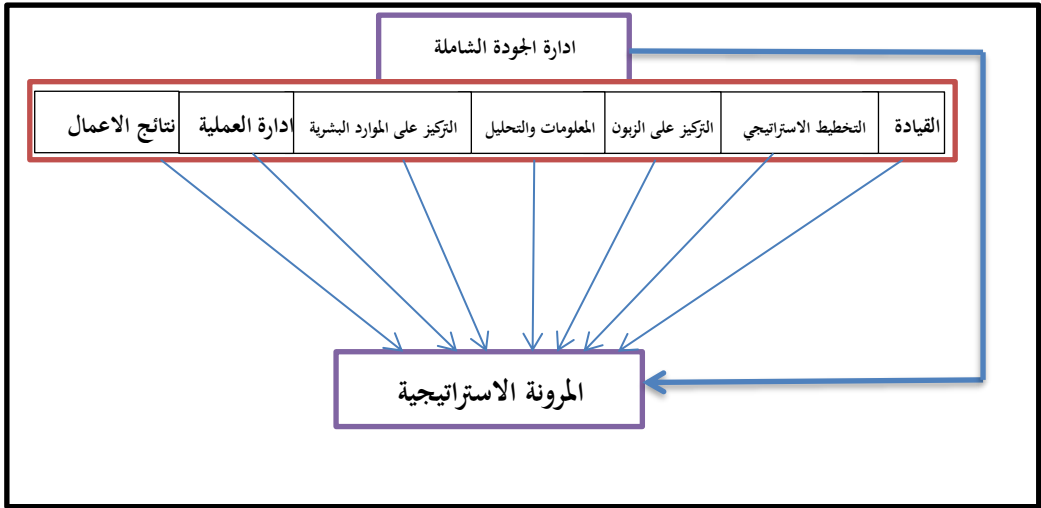
الفرضية الفرعية الاولى:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد القيادة في المرونة الاستراتيجية.
الفرضية الفرعية الثانية:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخطيط الاستراتيجي في المرونة الاستراتيجية.
الفرضية الفرعية الثالثة:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الزبون في المرونة الاستراتيجية.
الفرضية الفرعية الرابعة:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمعلومات والتحليل والتحسين في المرونة الاستراتيجية.

الفرضية الفرعية الخامسة:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الموارد في المرونة الاستراتيجية.
الفرضية الفرعية السادسة:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة العملية في المرونة الاستراتيجية.
الفرضية الفرعية السابعة:- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنتائج الاعمال في المرونة الاستراتيجية.

سادساً: مخطط البحث

يقدم مخطط الدراسة تصورا عن طبيعة العلاقات التي تربط بين المتغيرات وما ينتج من هذه العلاقات وما ينعكس عنها، في ضوء مشكلة الدراسة واهدافها تم تصميم المخطط الموضح في الشكل (١).

شكل (١) النموذج الفرضي للبحث



سابعاً: حدود البحث:

توزعت حدود البحث على ثلاثة جوانب هي:

- أ. الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمانية للبحث للمدة من ٢٠١٩/١/٣ ولغاية ٢٠١٩/٨/٣٠، إذ تضمنت هذه المدة اعداد الجانب النظري فضلاً عن الجانب الميداني للبحث.
- ب. الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة بشركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات.
- ج. الحدود الفكرية: تقف الحدود الفكرية للبحث عند محورين معرفيين هما ممارسات إدارة الجودة الشاملة والمرونة الاستراتيجية، وكلا منهما تمتد جذوره الفكرية الى حقل إدارة الجودة الشاملة والادارة الاستراتيجية على الترتيب.

ثامناً: ادوات الدراسة:

- ١- الجانب النظري: اعتمد الباحث على ما توافر من مصادر مكتبية وإلكترونية تمثلت بالكتب والدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث العلمية ذي العلاقة بمتغيرات البحث، الموجودة في المكتبات او على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
- ٢- الجانب الميداني: تمثل الاستبانة الاداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات بما يتعلق بمتغيرات البحث والتي تم تصميمها بشكل يعكس قدرتها على تشخيص متغيرات الدراسة وقياسها بالاعتماد على مقاييس جاهزة اذ تم الاعتماد على مقياس (Tari et al, 2007) لقياس ادارة الجودة الشاملة، ومقياس (Lin et al, 2014) لقياس المرونة الاستراتيجية، فضلاً عن عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص للاستفادة من آرائهم العلمية والحكم على صلاحية وانتماء فقرات

الاستبانة. وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور: - الاول تضمن معلومات شخصية تعريفية عن المستجيبين على فقرات الاستبانة، وتضمن المحوران الاخران مقاييس متغيرات البحث الرئيسة.

تاسعا: مجتمع البحث وعينته

- ١- مجتمع البحث: تمثل شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات مجتمع البحث.
- ٢- عينة البحث: تعرف عينة الدراسة انها جزء من المجتمع يلجأ اليه الباحث لدراسته، اذ تسحب العينة من المجتمع لغرض دراسة صفاته وخصائصه، لذا فقد تم اختيار عينة قصدية بلغت (٣٢٠) فردا وزعت عليهم استبانة الدراسة، استرجع منها (٢٢٤) استبانة، وبعد استبعاد (٨) استبانات غير صالحة، خضعت (٢١٦) استبانة للتحليل. وزعت الاستبانة على المدير العام ومعاونيه، والمديرين في مختلف المستويات الادارية، فضلا عن جزء من الموظفين الفنيين والاداريين في الشركة مجتمع الدراسة.

- ٣- وصف افراد العينة: يوضح الجدول (١) وصفا لعينة البحث حسب البيانات العامة وكما يأتي:

النوع الاجتماعي									
ذكر					انثى				
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
١٤٣	٠,٦٦	٧٣	٠,٣٤						
الفئة العمرية									
٢٩-٢٠		٣٩-٣٠		٤٩-٤٠		٥٩-٥٠		٦٠-فاكثر	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	٠,٠٢	٤٥	٠,٢١	١١٤	٠,٥٣	٤٦	٠,٢١	٦	٠,٠٣
المؤهل العلمي									
اعدادية		دبلوم		بكالوريوس		دبلوم عالي		ماجستير	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٤٧	٠,٢٢	٤٨	٠,٢٢	١٠٩	٠,٥١	٤	٠,٠٢	٥	٠,٠٢
٣	٠,٠١								
المنصب الوظيفي									
مدير عام		معاون مدير عام		مدير قسم		مدير شعبة		مسؤول وحدة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
-	-	٢	٠,٠١	١٩	٠,٠٩	٤٦	٠,٢١	٢٤	٠,١١
١٢٥	٠,٥٨								
عدد الدورات التدريبية المشترك بها									
لا يوجد		٣-١		٦-٤		٩-٧		١٠-فاكثر	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٢	٠,٠٥	٦٧	٠,٣١	٦٢	٠,٢٩	١٩	٠,٠٩	٥٦	٠,٢٦

المصدر: من اعداد الباحثين

من الجدول (١) نجد أنَّ نسبة الذكور كانت أعلى من نسبة الاناث ضمن أفراد العينة اذ شكلت نسبة الذكور (٦٦ %) في حين شكلت الاناث نسبة (٣٤ %)، وقد يعزى هذا الفارق باعتقاد الباحثين الى طبيعة عمل الشركة الذي يتسم بالخطورة نوعا ما كونها تنتج منتجات كيماوية ومبيدات ما ينتج عنه ابرة وغازات قد لا تحتملها النساء. كما ان اغلب افراد العينة تتراوح اعمارهم بين ٤٠-٤٩ سنة، بنسبة (٥٣ %) تلتها الفئة (٥٩-٥٠) بنسبة (٢١ %) ونجد ان نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس كانت

(٥٠%) ثم فئة حملة الدبلوم بنسبة (٢٢%)، وبعدها فئة الاعدادية بنسبة (٢١,٧%)، وهي نسب تشير إلى ان غالبية افراد العينة يمتلكون شهادات جامعية ومؤهلات علمية جيدة، ما يكون له تأثير في ادراك متغيرات الدراسة والقدرة على تشخيص العلاقات بينها، كما يتضح من الجدول (١) أن (٩٥%) من العينة كانوا قد اشتركوا في دورات تدريبية. ما يعني ان معظم افراد العينة لديهم تصور واضح عن ممارسات إدارة الجودة الشاملة، وهذا يدل على واقعية اجابات افراد العينة عن متغيرات الدراسة، ما يؤشر امكانية الاعتماد عليها.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المطلب الاول: ادارة الجودة الشاملة Total Quality Management

١ - مفهوم إدارة الجودة الشاملة

تعد ادارة الجودة الشاملة ("TQM" Total Quality Management) من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية التي حظيت باهتمام واسع من لدن المفكرين والباحثين، فقد ازدهرت في اواخر الثمانينات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتبنتها العديد من المنظمات، وبذلك تحولت من مفهوم بسيط الى مدخل شامل للعمليات (Slack & Lewis, 2008:266)، فهي نظام متكامل موجه نحو تحقيق حاجات الزبائن، واعطاء صلاحيات أكبر للموظفين تساعدهم في اتخاذ القرار، والتأكيد على التحسين المستمر لعمليات انتاج السلع والخدمات. وقد وصفت بأنها الموجه الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب (الترتوري، 2005:25). اذ تعرف ادارة الجودة الشاملة بأنها فلسفة إدارية تكاملية والمبادئ والأساليب والأدوات الرامية إلى التحسين المستمر لأداء المنتجات والعمليات والخدمات لبلوغ وتجاوز توقعات العميل وارضائه (Antony et al, 2002:551). وهي ثقافة تتضمن الالتزام الشامل بالجودة وتعبير عن موقف كل فرد يشترك في عملية التحسين المستمر للمنتجات والخدمات عن طريق الابداع في استخدام الطرائق العلمية. (Logothets, 1997:5)، او انها تمثل نهجا شاملا للإدارة يحاول الحفاظ على تحسين مستدام في الأداء الكلي للمنظمة (Alimohammadlou & Eslamloo, 2016:105). وتناولها اخرون بأنها عبارة عن نموذج لإدارة الجودة يعتمد على مشاركة المجتمع ككل، فهو يمثل أحدث مرحلة في تطور إدارة الجودة. (Zhang-bing et al, 2010:499). فعلى الرغم من أن إدارة الجودة الشاملة قد حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الإدارية، إلا أن هناك نقصاً في الاتفاق والوضوح عن مفهومها وتعريفاتها (roldan et al, 2012:183) اذ نجد ان هناك تبايناً في اراء الباحثين عن مفهوم ادارة الجودة الشاملة فقد اختلف الجميع في ماهيتها تبعاً الى الاساس الذي يرتكزون عليه، فهي مرة فلسفة ادارية واخرى ثقافة وقد تكون نهجاً وربما نموذج. وعليه يمكننا تعريف ادارة الجودة الشاملة بأنها مفهوم شامل يتضمن الممارسات والادوات والتقنيات ذات العلاقة بالجودة التي يتم تنظيمها في اطار متماسك، تستند الى التزام الادارة العليا والتكامل مع الاستراتيجية الكلية للمنظمة و التركيز على الموارد البشرية بهدف تحقيق التحسين المستمر في كل اجزاء وعمليات المنظمة وبما يضمن توليد قيمة لإرضاء الزبائن والاحتفاظ بهم.

٢- أهمية إدارة الجودة الشاملة

بدأت الشركات تهتم بشكل كبير بإدارة الجودة بعدها جزءاً لا يتجزأ من خطط أعمالهم الاستراتيجية (Kahreh et al, 2014: 600)، فهي تمثل العامل الأساس في تنفيذ التحسين والاستدامة في كل من شركات الخدمات والتصنيع (Alimohammadlou & Eslamlou, 2016: 106). وزيادة الحصة السوقية للشركات ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية. فالجودة مكون أساس وعامل نجاح لأي منظمة لزيادة الأداء المنظمي والإنتاجية وتحسين أداء الموظفين (Ozidal & Oyebamiji, 2018: 1)، (Ooi et al, 2007: 62-77) كما تعني الريادة والامتياز في عمل الأشياء وتحقيق أهداف ورغبات المستفيدين باستمرار (الطيب، ٢٠٠٧: ٥٧). وتبرز أهمية إدارة الجودة الشاملة في تقليل العيوب وتخفيض معدلات إعادة العمل وانخفاض مستويات المخزون، وخفض التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال، وزيادة الحصة السوقية والأرباح، وزيادة المرونة وزيادة رضا الموظفين و العملاء (Al-Shammari, 2013: 59)، (Mosadeghrad, 2006: 607)، فضلاً عن تحسين الاتصالات والتعاون بين الوحدات، و زيادة الابتكارات والتحسين المستمر (عبد الرزاق وعلي، ٢٠٠٨: ٢٣-٤٤).

٣- ابعاد إدارة الجودة الشاملة

لا يوجد إجماع كبير على ابعاد إدارة الجودة الشاملة TQM. وقد بذلت محاولات عدة لتوليف الأطر العلمية لقياس هذه الابعاد، وتم إجراء العديد من الأبحاث لدى عدد من الباحثين و الأكاديميين (Jitpaiboon & Rao, 2007)، وعلى أساس هذه الأبحاث، تم تطوير الغالبية العظمى من المفاهيم والأدوات والطرائق والعمليات الادارية والنظم الاستراتيجية للجودة (Rashid & Taibb, 2016: 1090)، وقد خلصت هذه الابحاث الى ان ممارسات إدارة الجودة الشاملة المدرجة في جائزة مالكولم بالدريج (Malcolm Baldrige National Quality Award MBNQA) مقبولة على نطاق واسع في المجتمعات الدولية كمعيار دولي للجودة (Jitpaiboon & Rao, 2007)، لذا سيتم اعتماد هذه الممارسات كابعاد لقياس إدارة الجودة الشاملة في هذا البحث انسجاماً مع دراسات (Ahire et al., 1995; Dean & Bowen, 1994; Juran, 1995; Prajogo & Sohal, 2003; 2004)، (Talib et al, 2010: 114-115)، إذ توظف معايير MBNQA سبعة بنى يمكن لأي منظمة استخدامها لتقييم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتنفيذها وكما يأتي:

أ- القيادة (التزام الإدارة العليا): يعد التزام الإدارة العليا (القيادة) وسيلة ضرورية وأساسية لأداء برامج الجودة الشاملة بنجاح. فالإدارة العليا مسؤولة عن تحديد أهداف الجودة و الاستراتيجيات والموارد اللازمة لتنفيذ برنامج إدارة الجودة الشاملة (Shahin, 2011: 106).

ب- التخطيط الاستراتيجي: هو العملية التي تحدد بها الإدارة العليا الأغراض والأهداف التنظيمية العامة وكيفية تحقيقها. فالتخطيط الاستراتيجي هو عملية مستمرة تتغير باستمرار لإيجاد ميزة تنافسية. (Mondy & Martocchio, 2016: 101).

ج- التركيز على الزبون: تشير الدراسات الحديثة إلى أن إدارة الجودة الشاملة لا يمكن أن توجد بدون التركيز على الزبائن. إذ يعد أكثر من مجرد إرسال استطلاعات للرأي. فهو جزء من عملية تؤدي إلى

تحسينات مستمرة في المنظمة تؤدي بدورها إلى رضا العملاء والاحتفاظ بهم. (Goetsch & Davis, 2014: 108).

د- المعلومات والتحليل والتحسين: يشتمل عنصر المعلومات والتحليل على مدى وصلاحيه تحليل وإدارة واستخدام البيانات والمعلومات لزيادة التميز في الجودة وتحسين الأداء التشغيلي والتنافسي. كما يغطي كفاية بيانات الشركة ومعلوماتها ونظام التحليل لدعم تحسين الشركة. (Coskun, 2002: 49).

هـ- التركيز على الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية من الاصول الأكثر أهمية وقيمة في أي منظمة، ومن ثم فإن الموارد البشرية عنصر أساس في التحول الناجح لإدارة الجودة الشاملة (Rokke, 2013: 17)، اذ يعد من الضروري أن تركز المنظمات على نظام التدريب والحوافز بما يؤثر في مشاركة الموظفين للتغلب على مشكلة المقاومة. (Sahoo & yadav, 2018: 546).

و- ادارة العملية: مجموعة من الأنشطة التي تخلق القيمة في شكل سلع وخدمات عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات (Heizer, 2017: 4) و تعني تطبيق نظام من العمليات داخل المنظمة وتحديد العمليات والتدخلات بينها وادارتها لتحقيق النتائج المرغوبة. (ISO9001:2008).

ز- نتائج الاعمال: يهتم هذا البعد بفحص أداء المنظمة في ضوء أهداف أعمالها الرئيسة المرتبطة برضا الزبون، و الاداء المالي والسوقي، والموارد البشرية، وأداء المجهزين والشركاء، الاداء التشغيلي، و الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية،(الطائي وعبد الهادي، 2019: 274) فضلا عن فحص مستويات نسبته إلى تلك التي تكون للمنافسين والمنظمات المماثلة الاخرى (Krajewski et. al., 2010: 221).

المطلب الثاني: المرونة الاستراتيجية

١ - مفهوم المرونة الاستراتيجية:

في بيئة شديدة التغيير والتغير، تحتاج المنظمات إلى أن تتمتع بالمرونة الاستراتيجية من أجل الاستجابة للمشكلات بسرعة. وتتمثل المرونة الاستراتيجية في قدرة المنظمة على تحديد التغيرات الرئيسة في البيئة الخارجية، وسرعة تحويل الموارد إلى مسارات عمل جديدة استجابة لتلك التغيرات، والادراك والتصرف بسرعة عندما يحين الوقت لوقف أو عكس الالتزامات المتعلقة بالموارد الحالية (Hagen et al, 2006: 195)، اذ تتطلب إيجاد التوازن الصحيح بين الالتزام بالموارد اللازمة لتنفيذ القرار وتجنب استثمار الأموال في المشاريع السيئة. (Shimizu & Hitt, 2004: 44)، تتيح المرونة الاستراتيجية درجة معينة من الاستقرار عن طريق الحفاظ على التوازن بين الاستراتيجيات التنظيمية والظروف المتغيرة (Jamieson, 2014: 29)، كما تعرف بأنها تطوير الخيارات الاستراتيجية البديلة التي يتم فيها تنفيذ الخيار الأكثر ملاءمة وفقاً لسمات التغير في بيئة الأعمال كما تم إدراكها وتقييمها من المنظمة (Combe. 2012: 1260). او هي القدرة على الاسراع بالتغيرات المقصودة والتكيف مع التغيرات البيئية من خلال التغيرات المستمرة في النشاطات الاستراتيجية الحالية، ونشر الأصول واستراتيجيات الاستثمار (Nadkarni & Narayanan, 2007: 245). وعلية يمكن تعريف المرونة الاستراتيجية بأنها مجموعة القدرات والمبادرات الاستراتيجية الاستباقية و

التفاعلية التي تمتلكها المنظمة والتي تزيد من قابليتها على مواجهة التغيرات البيئية المستمرة بما يضمن للمنظمة الابقاء على ميزتها التنافسية و حصتها السوقية الحالية أو تحسينهما.

٢- نماذج المرونة الاستراتيجية

يتم قياس المرونة الاستراتيجية عن طريق انواعها او مصادر الحصول عليها بَعْدَها مقاييس تؤثر المرونة الاستراتيجية (المعاضدي والطائي، 2011: 122)، فقد اشار (Carlsson 1989) الى ان المرونة تضم ثلاثة أنواع: المرونة التشغيلية (مرونة على المدى القصير في العمليات)، والمرونة التكتيكية: (مرونة متوسطة المدى في مستويات إنتاج مختلفة أو مجموعة واسعة من المنتجات)، والمرونة الاستراتيجية: (مرونة طويلة الأمد في كيفية وضع المنظمة نفسها في الأسواق المفضلة والفرص الجديدة) (Carlsson 1989: 189-197)، في حين حدد (Sethi & Sethi 1990) أحد عشر نوعاً من المرونة تمثلت ب: مناولة المواد، المرونة التشغيلية، مرونة الآلات، مرونة العملية، مرونة المنتج، مرونة التوسع، مرونة الحجم، مرونة التوجه، مرونة البرنامج، مرونة الانتاج، ومرونة السوق (Sethi & Sethi, 1990: 289). و يمكن ان يُعد هذا التصنيف تفصيلاً لأنواع المرونة التي قدمها (Carlsson, 1989). في حين يرى (Das & Elango 1995: 62-63) أنه يمكن تحقيق المرونة الاستراتيجية من المرونة الداخلية أو المرونة الخارجية. و حدد (Leeuw & Volberda, 1996: 130) نوعين رئيسيين من المرونة. الاول المرونة الموجهة نحو المنظمة والثاني هو المرونة الموجهة نحو الإدارة. بينما اقترح (Sanchez 1997: 72) أن المرونة الاستراتيجية تتضمن مرونة الموارد ومرونة التنسيق. اذ تشير المرونة في الموارد إلى "القدرة على تجميع الموارد المرنه باستخدامات متعددة" وتوسيع قاعدة الموارد (Wei et al, 2014: 835). كما يرى (Abbott & Banerji) انه من أجل تطوير قدرات استراتيجية مرنة تحتاج المنظمات إلى ثلاثة أنواع من المرونة هي: (أ) مرونة السوق، (ب) مرونة الإنتاج، (ج) والمرونة التنافسية، وهو ما اطلق عليه "نموذج المرونة الثلاثي" (Abbott & Banerji, 2003: 2).

من جانب اخر يرى (Li et al, 2008) انه عندما تتغير البيئة، غالباً ما تحدث فرص الأعمال الرئيسة، والشركات التي لديها قدرة أكبر للتعامل مع عدم اليقين تكون قادرة على اغتنام الفرص. وبالتالي، نحتاج إلى تطوير مفهوم القدرة على المرونة لشرح نطاق اختيار قدرة الشركة. وأشار الى مرونة القدرة بقدرة الشركة على دمج الموارد الداخلية والخارجية ونشرها بفعالية (Li et al, 2011: 258) من خلال استكشاف طرق لخلق المزيد من القيمة، والسعي بسرعة إلى إنشاء مناطق جديدة في بيئات غير مؤكدة لتحقيق فائدة استثنائية، واختيار استراتيجيات استباقية في مجالات أعمال جديدة للحصول على القدرة التنافسية. (Li et al, 2008: 227)، بحسب هذا التصنيف فان المرونة الاستراتيجية تضم مرونة الموارد التي تشير إلى القدرة على تجميع الموارد المرنه باستخدامات متعددة (Yi et al, 2014: 835)، ومرونة القدرات. ومن هذا المنطلق وتماشياً مع هدف البحث سيتم الاعتماد على هذا النموذج في قياس متغير المرونة الاستراتيجية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولا: اختبار مقاييس البحث

١. صدق اداة القياس:-

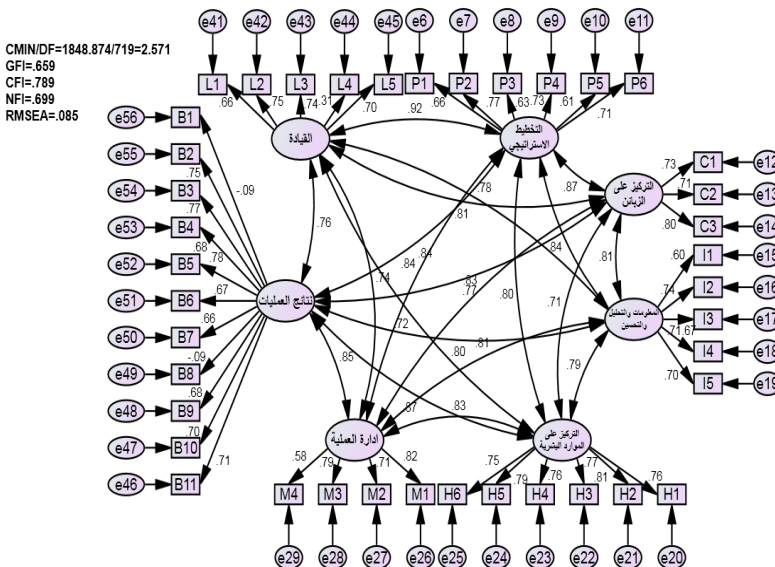
لغرض الوصول الى الدقة والموثوقية في اداة القياس اعتمد الباحث على ما اجاد به المحكمون الذين تم عرض الاستبانة بصورتها الاولى عليهم والذين هم متخصصون في علم الادارة بلغ عددهم (١٩) محكما علميا وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس، وفي ضوء الآراء التي ابداهها المحكمون قام الباحث بأجراء التعديلات التي اتفق عليها (50%) من المحكمين واعادة تصحيحها وصياغتها لتكون اكثر وضوحا.

٢. ثبات اداة قياس الدراسة:-

ان الغرض الرئيس لاستخدام الثبات هو لمعرفة مدى امكانية الحصول على النتائج نفسها من المقياس اذا تم توزيعه بمدد زمنية مختلفة. وسيتم استخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) للتحقق من الصدق البنائي التوكيدي للمقاييس المستخدمة في هذا البحث والثبات البنائي لاداة القياس (Cronbach Alpha). وكالاتي:

أ- الصدق البنائي التوكيدي لمقياس ادارة الجودة الشاملة:

عند مقارنة مؤشرات جودة المطابقة الظاهرة في الشكل (2) مع تلك الموجودة في الجدول (2) نجد عدم صدق الفقرات (B1,B8) لان قيمتها اقل من (0.40) وهي غير مقبولة احصائياً (Costello&)



(Osborne,2005). فضلا عن ان مؤشرات جودة المطابقة ظهرت ضمن مستويات منخفضة وليس ضمن حيز القبول او قريبة منه قياسا بالمؤشرات المحددة في الجدول (٢). ولهذا فان على الباحث حذف هذه الفقرات واعادة التحليل لرؤية مدى التغير في مؤشرات مطابقة النموذج.

شكل (2) الصديق البنائي التوكيدي لمقياس ممارسات ادارة الجودة الشاملة

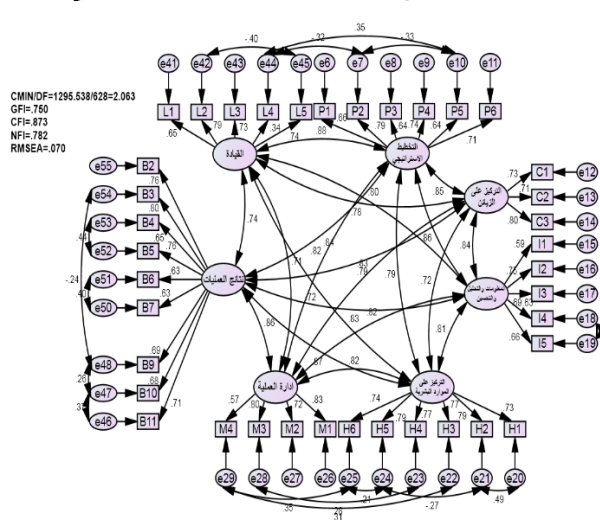
المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Amos, V.20

جدول (٢) مؤشرات جودة المطابقة

ت	المؤشرات	قاعدة جودة المطابقة
١-	X^2	$P < 0.05$
٢-	النسبة بين قيمة (X^2) ودرجات الحرية df	$1 < X^2/DF < 3$
٣-	حسن المطابقة (Goodness of Fit Index (GFI)	اكبر من 0.80
٤-	مؤشر المطابقة المعياري (Normed Fit Index (NFI)	اكبر من 0.90
٥-	مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index (CFI)	اكبر من 0.95
٦-	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي: (RMSEA)	اصغر من 0.05 مطابقة جيدة اصغر من 0.08 مطابقة مقبولة

Source: (Hair et al,2014),(Singh & Sharma,2016),(Byrne,2013)

وعند حذف الفقرتين (B1,B8)، واعادة التحليل، نجد ان مؤشرات جودة المطابقة الظاهرة في الشكل (3) عند مقارنتها مع تلك الموجودة في الجدول (2)، تبين أن الـ (38) فقرة تقيس بنية ممارسات ادارة الجودة الشاملة) التي تتكون من سبعة ابعاد اساسية (القيادة، التخطيط الاستراتيجي، التركيز على الزبائن، المعلومات والتحليل والتحسين، التركيز على الموارد البشرية، ادارة العملية، نتائج الاعمال).

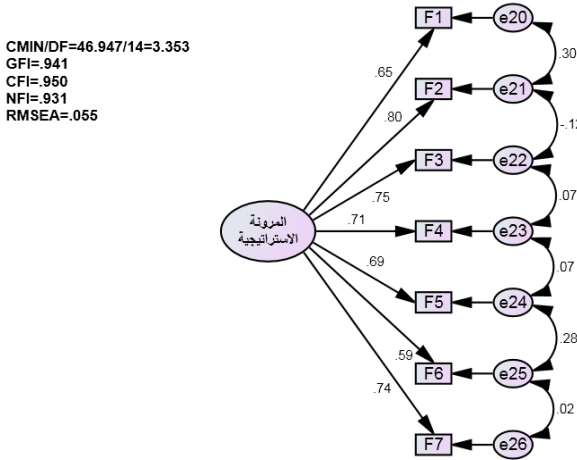


شكل (3) الصديق البنائي التوكيدي لمقياس ممارسات ادارة الجودة الشاملة بعد حذف B1,B8

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Amos, V.20

ب-الصدق البنائي التوكيدي لمقياس المرونة الاستراتيجية

تظهر مؤشرات جودة المطابقة الظاهرة في الشكل (4) صحة افتراض أن الـ (7) عبارات تقيس بنية المرونة الاستراتيجية (متغير احادي البعد). وباعتماد على الأوزان الانحدارية المعيارية الظاهرة على الاسهم التي تربط المتغيرات الكامنة مع كل فقرة من فقرات المقياس، والتي تعرف بمعاملات الصدق يمكن الحكم على صدق العبارات لان قيمتها اكبر من (0.40) وهي مقبولة احصائياً.



شكل (4) الصدق البنائي التوكيدي لمقياس المرونة الاستراتيجية

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Amos, V.20

٣. الثبات البنائي لأداة القياس:

للدلالة على ان الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، وللتثبت من صدقها استخدم الباحث اختبار الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) لقياس مدى التناسق في اجابات افراد العينة عن اسئلة المقياس. وعلى الرغم من عدم تحديد القيمة الواجب الحصول عليها في هذا الاختبار، الا ان الحصول على قيمة اكبر من (0.60) يعد مقبولا في العلوم الادارية والانسانية. اذ تبين ان معامل كرونباخ الفا لمتغير ادارة الجودة الشاملة كان (٠,٩٦) و لمتغير المرونة الاستراتيجية (٠,٨٨). اما ابعاد ادارة الجودة الشاملة فكانت كالآتي (القيادة ٠,٧٣، التخطيط الاستراتيجي ٠,٨٤، التركيز على الزبون ٠,٧٩، المعلومات والتحليل ٠,٨١، التركيز على الموارد البشرية ٠,٩٠، ادارة العملية ٠,٨٠، نتائج الاعمال ٠,٩٠). ما يدل على ان أداة الدراسة الحالية تتمتع بثبات عال ولها القدرة على تحقيق اغراض الدراسة لانها تتصف بالاتساق والثبات الداخلي.

ثانياً: الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

تتعلق هذه الفقرة بعرض نتائج التحليل الوصفي لاستجابات عينة البحث عن مدى توافر متغيرات البحث وابعاده في الشركة مجتمع الدراسة. اذ سيتم تحديد مستوى الاجابات في ضوء المتوسطات الحسابية عن طريق تحديد انتمائها لأي فئة على وفق الجدول (٣).

جدول (٣) تصنيف فئات الوسط الحسابي

ت	الفئات	المستوى
1	1 - 1.80	منخفض جداً
2	1.81 - 2.60	منخفض
3	2.61 - 3.40	معتدل
4	3.41 - 4.20	مرتفع
5	4.21 - 5.00	مرتفع جداً

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Dewberry, 2004: 25)

أ. ادارة الجودة الشاملة

تركز هذه الفقرة على الاجابة عن التساؤل (١) المطروح في مشكلة الدراسة اذ يظهر الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية والنسبية لإجابات عينة الدراسة عن ابعاد ادارة الجودة الشاملة.

١- يشير الجدول (٤) الى ان المتوسطات الحسابية لبعده القيادة تراوحت بين (٣,١٩ - ٤,٣٤) على مقياس ليكرت الخماسي، ضمن مستوى اجابة "معتدل - مرتفع جداً"، وتشير قيم المتوسطات المتقاربة، والتشتت المنخفض في استجابات افراد العينة الى توافر دور القيادة التي تشجع الموظفين على الالتزام بمتطلبات الجودة في مجال الاعمال التي يؤدونها.

المتوسطات الحسابية لبعده التخطيط الاستراتيجي كانت بين (٣,٥٩ - ٤,٠٩)، ما يشير الى المستوى المرتفع للتخطيط الاستراتيجي في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات محل الدراسة، اذ تشير هذه القيم الى وجود توجه لدى الشركة في دراسة ما يحتاجه الزبائن وبناء الخطط لتلبية ذلك باتباع استراتيجية واضحة الاهداف يدركها المدراء والموظفون.

اما بعد التركيز على الزبائن فقد تراوحت متوسطاته الحسابية بين (4.16 - 4.24) على مقياس ليكرت الخماسي، ضمن مستوى اجابة "مرتفع - مرتفع جداً"، وكانت الاهمية النسبية لهذا البعد مقارنة مع الابعاد الاخرى لمتغير ادارة الجودة الشاملة في التسلسل (1) ما يدل على ان ادارة الشركة لديها اهتمام بالزبائن لاعتقادها انهم اساس ارباحها، ولهذا فهي تعتمد معايير الجودة المطلوبة لتلبية احتياجات الزبائن، وتحقيق مستوى رضا لديهم عن منتجاتها.

فيما يتعلق ببعد المعلومات والتحليل والتحسين نجد ان المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (٣,٧٦ - ٤,٠٢)، ضمن مستوى اجابة (مرتفع). اذ تبين هذه النتائج ان الشركة تعتمد نظام معلومات يمكنها من

تحديد اسباب الهدر في الوقت والعمليات الداخلية و تعمل على تحسين عملياتها باستمرار عن طريق ادارة المعلومات وتشجيع الدراسة والتطوير وتشكيل فرق العمل من اجل دعم واسناد وظائف الجودة في الشركة. التركيز على الموارد البشرية: تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (٣,٥٠ - ٣,٩١) على مقياس ليكرت الخماسي، ضمن مستوى اجابة (مرتفع)، وكانت الاهمية الترتيبية لهذا البعد مقارنة مع الابعاد الاخرى لمتغير ممارسات ادارة الجودة الشاملة في التسلسل (7)، و تشير قيم المتوسطات الى ان الشركة تعتمد عمليات التدريب كأساس في بناء مهارات الافراد في تنفيذ الجودة المطلوبة في العمل، وتشجيع العمل الجماعي والتواصل الفعال مع جميع العاملين.

بلغ المعدل العام لبعد ادارة العملية (3.95) وانحراف معياري عام بلغ (0.834). اذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٣,٥٨ - ٤,١٢) على مقياس ليكرت الخماسي ضمن مستوى اجابة (مرتفع)، و تشير هذه النتائج الى اعتماد الشركة سياسة الرقابة والمتابعة لعمليات تحسين المنتجات فيها فضلا عن قيام الشركة بمنع وصول المنتجات المعيبة الى الزبائن بهدف عدم المساس بجودة منتجاتها المقدمة لهم.

نتائج الاعمال: تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (٣,٥٤ - ٤,٠) على مقياس ليكرت الخماسي، ضمن مستوى اجابة (مرتفع)، وكانت الاهمية الترتيبية لهذا البعد مقارنة مع الابعاد الاخرى لمتغير ادارة الجودة الشاملة في التسلسل (6)، تبين النتائج ان الشركة تقوم بمتابعة قياس مستوى رضا الزبائن وكذلك الموظفين والاستماع لشكاواهم، فضلا عن الاهتمام بآراء ومقترحات الزبائن، والموظفين، وتطوير السياسات للحد من مخاطر الصحة والسلامة، والاهتمام بمعرفة الارباح التي يوفرها الالتزام بمعايير الجودة.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية لإدارة الجودة

الشاملة

ت	القيادة العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
1	تدعم الإدارة العليا بنشاط برنامج إدارة الجودة	4.34	0.618	مرتفع جدا	.86	1
2	يُوصَل المديرون الالتزام بالجودة للعاملين.	4.07	0.714	مرتفع	.81	3
3	تشجع الادارة العليا العاملين للمساعدة في اجراء التحسين المستمر في الشركة	4.31	0.709	مرتفع جدا	.86	2
4	يُسمح للعاملين باتخاذ قراراتهم بأنفسهم.	3.19	1.063	معتدل	.64	5
5	توفر الادارة العليا المساعدة والدعم الكامل للموظفين من اجل أداء وانجاز المهام على مستوى عالٍ.	3.99	0.875	مرتفع	.80	4

المعدل العام	3.98	0.796	مرتفع	الثاني
التخطيط الاستراتيجي	المتوسط	الانحراف	مستوى	الاهمية
	الحسابي	المعياري	الاجابة	الترتيبية
1	٤,٠٩	٠,٧٥٣	مرتفع	٨٢.
تقوم الادارة العليا بصياغة رؤية ورسالة الشركة على وفق متطلبات ادارة الجودة الشاملة				
2	٤,٠٠	٠,٨٣٢	مرتفع	٨٠.
تقوم الادارة بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط استنادا الى البيانات المتعلقة بمتطلبات الزبائن وقدرات الشركة.				
3	٣,٩٠	٠,٨٣٠	مرتفع	٧٨.
ترسم الإدارة الأهداف للمديرين ولجميع العاملين وترشدهم لتحقيقها				
4	٣,٧٨	٠,٩٠٠	مرتفع	٧٦.
تقوم الإدارة بإيصال استراتيجيتها وأهدافها إلى جميع العاملين.				
5	٣,٥٩	١,٠١١	مرتفع	٧٢.
تشرك الإدارة العاملين في وضع أهدافها ورسم خططها.				
6	٣,٩٣	٠,٩٢٥	مرتفع	٧٩.
يتم تقييم النتائج المتحققة عن طريق مقارنتها بالخططة، من أجل إجراء التحسينات				
المعدل العام	٣,٨٩	٠,٨٧٥	مرتفع	الخامس
التركيز على الزبون	المتوسط	الانحراف	مستوى	الاهمية
	الحسابي	المعياري	الاجابة	الترتيبية
1	٤,١٦	٠,٨٠١	مرتفع	٨٣.
توفر ادارة الشركة وسائل اتصالات عديدة للاتصال بالزبائن				
2	4.20	0.794	مرتفع	٨٤.
تعد متطلبات الزبائن أساس الجودة المطلوبة				
3	٤,٢٤	٠,٧٥٩	مرتفع جدا	٨٥.
تدعم ادارة الشركة أنشطة تحسين رضا الزبائن				
المعدل العام	٤,٢٠	٠,٧٨٥	مرتفع	الاول
المعلومات والتحليل والتحسين				

ت	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
1	تهدف ممارسات الجودة إلى تحديد اسباب الهدر في الوقت والكلفة في العمليات الداخلية كافة	٤,٠٢	٠,٨٣٧	مرتفع	٨٠.	١
2	تشجع ادارة الشركة الدراسة والتطوير من اجل تحسين خدماتها وعملياتها باستمرار	٤,٠١	٠,٨٤٨	مرتفع	٨٠.	٢
3	تستخدم الشركة هياكل تنظيمية محددة (لجنة الجودة، فرق العمل) لدعم تحسين الجودة	٣,٩٠	٠,٨٥٩	مرتفع	٧٨.	٣
4	تتبنى الشركة سياسة دمج مجالات التحسين كافة	٣,٧٦	٠,٧٩٨	مرتفع	٧٥.	٥
5	تقوم الشركة بإدارة المعلومات بهدف دعم وتطوير تحسين الجودة	٣,٨٥	٠,٧١٧	مرتفع	٧٧.	٤
المعدل العام						
التركيز على الموارد البشرية						
ت	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
1	يتم تدريب الإدارة على مبادئ الجودة.	٣,٩٠	٠,٩١٥	مرتفع	٧٨.	٢
2	يتم تدريب العاملين على مبادئ الجودة.	٣,٧٧	٠,٩٦٠	مرتفع	٧٥.	٣
3	يتم تدريب العاملين على مهارات حل المشكلات.	٣,٥٦	٠,٩٨١	مرتفع	٧١.	٥
4	تشجع الشركة الموظفين على العمل الجماعي.	٣,٩١	٠,٩٤١	مرتفع	٧٨.	١
5	تستعمل الشركة ادوات معيارية لقياس وتقييم أداء العاملين بشكل دوري لدعم برامج الجودة.	٣,٧٦	٠,٩٠٧	مرتفع	٧٥.	٤
6	تستعمل الشركة نظام اتصالات متكامل افقياً وعمودياً بين جميع العاملين	٣,٥٠	٠,٩٦٩	مرتفع	٧٠.	٦

المعدل العام	٣,٧٣	٠,٩٤٦	مرتفع		السابع
ادارة العملية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
ت	العبارة				
1	تركز ادارة الشركة على الرقابة المستمرة وتحسين العمليات الرئيسية.	٤,٠٢	٠,٨٠٩	مرتفع	٨٠. ٣
2	تتبع الشركة سياسة منع المنتجات المعيبة من الوصول للزبائن.	٤,٠٨	٠,٨٨٧	مرتفع	٨٢. ٢
3	تبنى عمليات الشركة على مقاييس الجودة.	٤,١٢	٠,٧٥٢	مرتفع	٨٢. ١
4	تسمح الشركة للموظفين بمعرفة تقييم ادائهم.	٣,٥٨	٠,٨٩٠	مرتفع	٧٢. ٤
المعدل العام	٣,٩٥	٠,٨٣٤	مرتفع		الثالث
نتائج الاعمال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
ت	العبارة				
1	تم حذف الفقرة بناء على مخرجات التحليل العامل التوكيدي				
2	تشعر ادارة الشركة بوجود تحسن مستمر في رضا الزبائن سنويا	٣,٩٢	٠,٧٩٧	مرتفع	٧٨. ٤
3	تتبنى الشركة سياسة الباب المفتوح مع الزبائن لمعرفة شكاواهم واراائهم ومقترحاتهم	٤,٠٠	٠,٨٧٠	مرتفع	٨٠. ١
4	تمتلك الشركة قاعدة بيانات محدثة لجميع الموظفين، ويتم من خلالها معرفة وقياس مدى رضاهم	٣,٦٠	١,٠٥١	مرتفع	٧٢. ٨
5	تشعر ادارة الشركة بوجود تحسن مستمر في اداء الموظفين ورضاهم عن العمل سنويا	٣,٧٤	٠,٩٢٨	مرتفع	٧٥. ٧
6	يتم تطوير السياسات البيئية والصحية للحد من مخاطر الصحة والسلامة ومنعها.	٣,٩٩	٠,٧٨٦	مرتفع	٨٠. ٢

7	تتم ادارة الشركة بتطوير السياسات لحماية البيئة والمحافظة عليها	٣,٩٦	٠,٨٠٩	مرتفع	٧٩.	٣
8	تم حذف الفقرة بناء على مخرجات التحليل العامل التوكيدي					
9	تعد النتائج المالية للشركة جيدة	٣,٥٤	١,٠٥١	مرتفع	٧١.	٩
10	تبني الشركة لممارسات ادارة الجودة الشاملة زاد من ايراداتها	٣,٧١	٠,٩٢٠	مرتفع	٧٤.	٦
11	تطبيق ممارسات ادارة الجودة الشاملة حسن من انتاج وجودة منتجاتنا	٣,٨٥	٠,٩٠٨	مرتفع	٧٧.	٥
المعدل العام		٣,٨١	٠,٩٠٢	مرتفع		السادس

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.25
وعليه يمكن القول ان افراد عينة الدراسة يمتلكون تصورا واضحا، وادراكا عاليا عن ممارسات ادارة الجودة الشاملة. وان شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات (محل الدراسة) تبني ممارسات ادارة الجودة الشاملة بمستوى مرتفع.

ب-المرونة الاستراتيجية

تركز هذه الفقرة على الاجابة عن التساؤل (2) المطروح في مشكلة الدراسة، الذي ينص على: "ما مستوى المرونة الاستراتيجية التي تتمتع بها الشركة قيد الدراسة؟" عن طريق عرض نتائج اجابات عينة الدراسة عن هذا المتغير اذ يظهر الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية والنسبية لإجابات عينة الدراسة. اذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٣,٦٥ - 4.06) بمتوسط كلي مقداره (3.84) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير الى المستوى المرتفع لمتغير المرونة الاستراتيجية في الشركة محل الدراسة. اذ تشير قيم المتوسطات المقارنة، والتشتت المنخفض في استجابات افراد العينة الى تقارب وجهات نظر الافراد على فقرات هذا المتغير، ما يدل ان افراد العينة لديهم تصور واضح عن هذه الفقرات وهم يدركون ان الشركة تعمل على تكيف الاستراتيجية مع التغيرات في البيئة. وان الشركة تعتمد المرونة كسمة اساسية في عملها عن طريق استخدام البدائل والوسائل المختلفة من اجل تعديل أنشطة الاستثمار والتشغيل بما يتلاءم والتغيرات في البيئة الخارجية.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة والاهمية الترتيبية والنسبية لمتغير

المرونة الاستراتيجية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	الاهمية النسبية	الاهمية الترتيبية
1	يتم تكييف الاستراتيجيات دائماً وفقاً لتغيرات البيئة التي تواجه الشركة.	3.87	0.772	مرتفع	.77	4
2	تخضع تخصيصات الموارد للتعديل بالاعتماد على التغيرات البيئية.	3.65	0.875	مرتفع	.73	7
3	تعد المرونة هي السمة الرئيسة لاستراتيجية الشركة التنافسية.	3.89	0.825	مرتفع	.78	3
4	مرونة التصنيع معتمدة داخل شركتنا.	3.74	0.868	مرتفع	.75	6
5	هناك فرق واضح بين استراتيجياتنا التنافسية عن الشركات الأخرى.	3.91	0.827	مرتفع	.78	2
6	تستخدم الشركة أساليب تسويقية مختلفة لتحقيق أهدافها المنشودة.	4.06	0.867	مرتفع	.81	1
7	تخضع أنشطة التشغيل والاستثمار في الشركة الى التعديل استجابة للتغيرات البيئية الخارجية.	3.75	0.878	مرتفع	.75	5
	المعدل العام	3.84	0.844	مرتفع		

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.25

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

تهدف هذه الفقرة الى التعرف على مستوى التأثير بين المتغير المستقل: (ممارسات ادارة الجودة الشاملة) والمتغير المعتمد (المرونة الاستراتيجية). باستكشاف مستوى التأثير واتجاهاته بين متغيرات الدراسة وعلى مستوى التأثير المباشر، يختبر الباحث فرضيات التأثير المباشر بالاعتماد على النموذج الهيكلي (Structural Model) باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية بالاستعانة ببرنامج (Amos. V.20).

وتركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية الرئيسة التي تنص على:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لممارسات ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية.

فرضية الوجود H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لممارسات ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية.

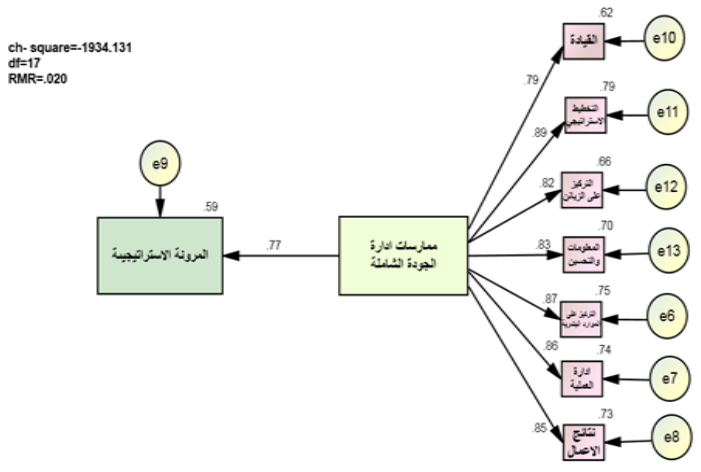
وللحصول على اجابة للسؤال (٣) المطروح في مشكلة الدراسة والذي ينص على "ما مستوى ارتباط وتأثير ممارسات ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة؟".

يبين الشكل (5) النموذج الهيكلي للدراسة الذي يوضح المتغير المستقل (ممارسات ادارة الجودة الشاملة)

والتأثير المعتمد (المرونة الاستراتيجية) إذ نلاحظ من مقاييس الملائمة الموجودة في الشكل (مربع كاي² χ^2 ،

وجذر متوسط مربعات البواقي (RMR)، أن النموذج الهيكلي للبحث ملائم لبيانات الدراسة إذ أن قيمة مربع كاي (χ^2) كانت غير معنوية وقد بلغت (131.1934-)، وهو مؤشر جيد لتطابق النموذج الهيكلي مع البيانات فضلاً عن نسبة جذر متوسط مربعات البواقي التي تبين أنها اقل من المعيار الخاص بها والبالغ (اقل من 0.08)، إذ بلغت النسبة ضمن النموذج المختبر (0.020)، اما الاسهم ذات الاتجاه الواحد من المتغيرات المستقلة إلى المتغير المعتمد فتمثل علاقة الارتباط اذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.77)، وتمثل القيمة الظاهرة أعلى متغير المرونة الاستراتيجية معامل التفسير (معامل التحديد (R^2))، التي تسمى بالمعاملات المعيارية (تستخدم لاختبار الفرضيات)، اذ يتبين أن متغير ممارسات إدارة الجودة الشاملة قادر على تفسير ما نسبته (59%) من التغيرات التي تطرأ على متغير المرونة الاستراتيجية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات، اما النسبة المتبقية والبالغة (41%) فتعود لإسهام متغيرات أخرى غير داخلية في أنموذج الدراسة الحالي.

كما يتضح من الجدول (٦) أن قيمة معامل الميل الحدي (β) بلغت (0.905). وهي تعني أن زيادة مستويات توافر ممارسات إدارة الجودة الشاملة بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية ستؤدي إلى زيادة مستويات المرونة الاستراتيجية بنسبة (90.5%) من وحدة انحراف معياري واحد، وبناء على محرجات النموذج الهيكلي لتأثير المتغير المستقل في المتغير الوسيط، لا تقبل فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لممارسات ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية". ويبين الجدول (٦) مسارات الانحدار وملخص تحليل الفرضية الرئيسة الرابعة إذ يتبين أن جميع تقديرات النموذج معنوية تحت مستوى ($P < .001$)، وكذلك جميع قيم النسبة الحرجة C.R. اكبر من (1.96) وهي تدل على معنوية التأثير. اذ تدعم هذه النتيجة ما توصلت اليه دراسة (Martínez et al, 2008)، بأن إدارة الجودة تعزز المرونة. وعليه يمكن القول بأن ممارسات ادارة الجودة الشاملة تسهم في زيادة المرونة الاستراتيجية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات.



شكل (٥) المسار الانحداري الخاص بالفرضية الرئيسة وفق اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Amos V.20

جدول (٦) تقديرات أنموذج التأثير لمتغير ممارسات إدارة الجودة الشاملة في متغير المرونة الاستراتيجية

			Estimate	S.E.	C.R.	P
المرونة الاستراتيجية	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	.905	.051	17.708	***
التركيز على الزبون	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	.981	.048	20.624	***
المعلومات والتحليل والتحسين	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	.937	.042	22.136	***
التركيز على الموارد البشرية	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	1.220	.048	25.531	***
إدارة العمليات	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	1.044	.042	25.055	***
نتائج الاعمال	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	.935	.039	23.809	***
القيادة	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	.822	.044	18.760	***
التخطيط الاستراتيجي	<---	ممارسات إدارة الجودة الشاملة	1.061	.038	28.160	***

Regression Weights (Group number1-Default model)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Amos V.20

رابعاً: اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية

اذ يمثل الشكل (٦) الأنموذج الهيكلي للدراسة الذي يوضح ابعاد المتغير المستقل (القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، والتركيز على الزبائن، والمعلومات والتحليل والتحسين، والتركيز على الموارد البشرية، وإدارة العملية، ونتائج الأعمال) والمتغير المعتمد (المرونة الاستراتيجية) ونلاحظ من مقاييس الملائمة الموجودة في الشكل (مربع كاي²، وجذر متوسط مربعات البواقي RMR) أن الأنموذج الهيكلي للدراسة الحالية ملائم لبيانات الدراسة إذ أن قيمة χ^2 كانت غير معنوية إذ بلغت (1167.819-) وهو مؤشر جيد لتطابق الأنموذج الهيكلي مع البيانات فضلاً عن نسبة جذر متوسط مربعات البواقي RMR التي تبين أنها اقل من المعيار الخاص بها البالغ (اقل من 08). إذ بلغت ضمن الأنموذج المختبر (0.000). وتمثل القيمة الظاهرة أعلى متغير المرونة الاستراتيجية معامل التفسير (معامل التحديد (R²)) التي تسمى بالمعاملات المعيارية (تستخدم لاختبار الفرضيات) اذ تبين ان أبعاد متغير ممارسات إدارة الجودة الشاملة قادرة على تفسير ما نسبته (68%) من التغيرات التي تطرأ على متغير المرونة الاستراتيجية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات

(محل الدراسة)، اما النسبة المتبقية والبالغة (32%) فتعود لإسهام متغيرات أخرى غير داخلية في أنموذج الدراسة الحالي.

و يمكن التطرق الى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة وكالاتي:

١- تنص الفرضية الفرعية الاولى على H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقيادة في المرونة الاستراتيجية.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقيادة في المرونة الاستراتيجية.

يتضح من الجدول (7) أن قيمة معامل الميل الحدي (β) بين بعد القيادة ومتغير المرونة الاستراتيجية بلغ ($\beta = 0.038, P > .05$). هي قيمة موجبة إلا أنها غير معنوية، لأن قيمة النسبة الحرجة (C.R.) بلغت (0.569)، وهي اقل من (1.96)، ونتيجة لمخرجات الأنموذج الهيكلي لتأثير بعد القيادة في متغير المرونة الاستراتيجية تقبل فرضية العدم لعدم وجود ما يثبت خطأها. اي انه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقيادة في المرونة الاستراتيجية.

٢- تنبأ الفرضية الفرعية الثانية بأنه: H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخطيط الاستراتيجي في المرونة الاستراتيجية.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخطيط الاستراتيجي في المرونة الاستراتيجية.

يعرض الشكل (٦) والجدول (7) نتائج تأثير بُعد التخطيط الاستراتيجي في متغير المرونة الاستراتيجية. إذ تعرض النتائج بأن تأثير بعد التخطيط الاستراتيجي بلغ ($\beta = -0.045, P > .05$) وهو تأثير سلبي وغير معنوي عند مستوى (0.01) و (0.05) فضلاً عن ان قيمة النسبة الحرجة C.R. بلغت (-0.610) وهي اقل من المعيار المحدد لقبولها والذي يجب أن يكون اكبر من (1.96 > C.R.)، ونتيجة لمخرجات الأنموذج الهيكلي لتأثير بُعد التخطيط الاستراتيجي في متغير المرونة الاستراتيجية نقبل بفرضية العدم لعدم وجود ما يثبت خطأها. اي انه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخطيط الاستراتيجي في المرونة الاستراتيجية.

٣- تنص الفرضية الفرعية الثالثة على انه- H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الزبائن في المرونة الاستراتيجية.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الزبائن في المرونة الاستراتيجية.

تعرض نتائج الجدول (٧) أن تأثير بُعد التركيز على الزبون بلغ ($\beta = -0.028, P > .05$) في المرونة الاستراتيجية، وهو تأثير سلبي وغير معنوي عند مستوى (0.01)، (0.05) فضلاً عن قيمة النسبة الحرجة C.R. التي بلغت (-0.482) وهي اقل من المعيار المحدد لقبولها والذي يجب ان يكون اكبر من (C.R. > 1.96)، ونتيجة لمخرجات الأنموذج الهيكلي لعلاقة التأثير بين بُعد التركيز على الزبون ومتغير المرونة الاستراتيجية تقبل فرضية العدم لعدم وجود ما يثبت خطأها. اي انه لا يوجد تأثير معنوي للتركيز على الزبائن في المرونة الاستراتيجية.

٤- تنبأ الفرضية الفرعية الرابعة بانه H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمعلومات والتحليل والتحسين في المرونة الاستراتيجية.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمعلومات والتحليل والتحسين في المرونة الاستراتيجية.

تعرض نتائج الجدول (٧) بأن تأثير بُعد المعلومات والتحليل والتحسين بلغ ($\beta = 0.148, P < .05$) في المرونة الاستراتيجية وهو تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى (0.05) فضلاً عن قيمة النسبة الحرجة C.R. التي بلغت (2.304) وهي أكبر من المعيار المحدد لقبولها البالغ (1.96 > C.R.)، ونتيجة لمخرجات النموذج الهيكلي لعلاقة التأثير بين بُعد المعلومات والتحليل والتحسين ومتغير المرونة الاستراتيجية لا تقبل فرضية العدم لعدم وجود ما يثبت صحتها ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمعلومات والتحليل والتحسين في المرونة الاستراتيجية". إذ تدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (Zhang, 2005) التي خلصت إلى أن هناك دوراً إيجابياً لنظم المعلومات في المرونة الاستراتيجية.

٥- تنص الفرضية الفرعية الخامسة على أنه -H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الموارد البشرية في المرونة الاستراتيجية.

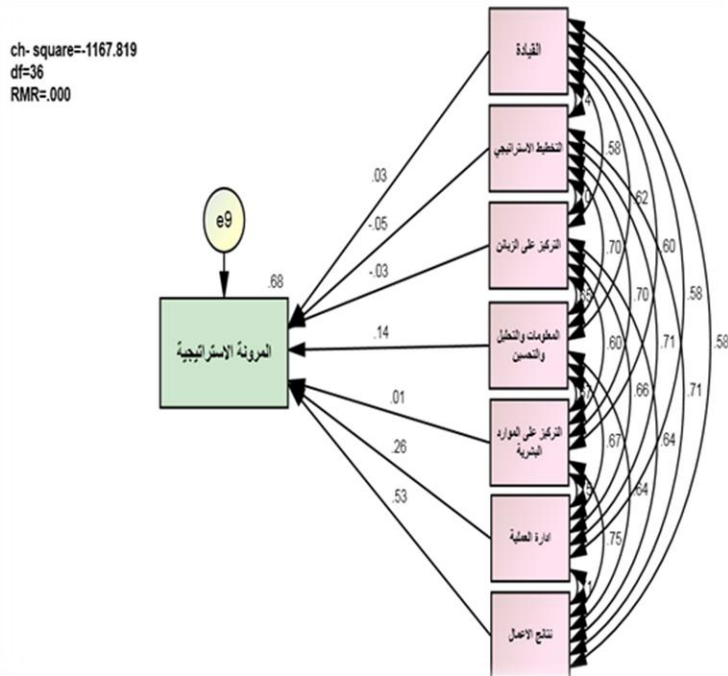
H1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الموارد البشرية في المرونة الاستراتيجية.
تعرض النتائج الواردة في الجدول (٧) أن تأثير بُعد التركيز على الموارد البشرية بلغ ($\beta = 0.010, P > .05$) وهو تأثير إيجابي إلا أنه غير معنوي إذ بلغت المعنوية (0.856) فضلاً عن قيمة النسبة الحرجة C.R. التي بلغت (0.181) وهي أقل من المعيار المحدد لقبولها البالغ (1.96 > C.R.)، ونتيجة لمخرجات النموذج الهيكلي للتأثير بين بُعد التركيز على الموارد البشرية ومتغير المرونة الاستراتيجية نقبل الفرضية العدمية لعدم وجود ما يثبت خطأها. أي أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتركيز على الموارد البشرية في المرونة الاستراتيجية.

٦- تنص الفرضية الفرعية السادسة على -H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة العملية في المرونة الاستراتيجية.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة العملية في المرونة الاستراتيجية.
تشير نتائج الجدول (٧) أن تأثير بُعد إدارة العملية بلغ ($\beta = 0.26, P < .01$) في المرونة الاستراتيجية وهو تأثير إيجابي ومعنوي إذ بلغت المعنوية (0.000) فضلاً عن قيمة النسبة الحرجة C.R. التي بلغت (3.854) وهي أعلى من المعيار المحدد لقبولها البالغ (1.96 > C.R.)، ونتيجة لمخرجات النموذج الهيكلي للتأثير بين بُعد إدارة العملية ومتغير المرونة الاستراتيجية، لا نقبل بفرضية العدم لعدم وجود ما يثبت صحتها ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة العملية في المرونة الاستراتيجية".
٧- تفترض الفرضية الفرعية السابعة أنه -H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنتائج الأعمال في المرونة الاستراتيجية.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنتائج الأعمال في المرونة الاستراتيجية.
تعرض نتائج الجدول (٧) بأن تأثير بُعد نتائج الأعمال بلغ ($\beta = 0.530, P < .01$) في المرونة الاستراتيجية وهو تأثير إيجابي ومعنوي إذ بلغت المعنوية (0.000) فضلاً عن قيمة النسبة الحرجة C.R. التي بلغت (7.998) وهي أعلى من المعيار المحدد لقبولها البالغ (1.96 > C.R.) وهذه النتيجة تعكس تأثير بُعد نتائج الأعمال في المرونة الاستراتيجية، ونتيجة لمخرجات النموذج الهيكلي للتأثير بين بُعد نتائج الأعمال ومتغير

المرونة الاستراتيجية، لا نقبل الفرضية العدمية لعدم وجود ما يثبت صحتها ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنتائج الاعمال في المرونة الاستراتيجية". وبناء عليه نجد أن المسارات التي حققت تأثيراً في المتغير المعتمد هي المسار بين المعلومات والتحليل والتحسين الى متغير المرونة الاستراتيجية ومسار إدارة العملية إلى متغير المرونة الاستراتيجية، ومسار نتائج الاعمال إلى متغير المرونة الاستراتيجية، في حين لم تحقق باقي المسارات أي تأثير معنوي وفي ضوء ما تقدم فأن هذه النتيجة تقدم دعماً جزئياً تجاه قبول الفرضيات الفرعية للبحث الحالي.



شكل (٦) المسار الانحداري الخاصة بالفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة وفق أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Amos V.20
جدول (٧)

تقديرات أنموذج التأثير لأبعاد متغير ممارسات إدارة الجودة الشاملة في متغير المرونة الاستراتيجية

			Estimate	S.E.	C.R.	P
المرونة الاستراتيجية	<---	القيادة	.038	.067	.569	.569
المرونة الاستراتيجية	<---	التخطيط الاستراتيجي	-.045	.073	-.610	.542
المرونة الاستراتيجية	<---	التركيز على الزبون	-.028	.058	-.482	.630
المرونة الاستراتيجية	<---	المعلومات والتحليل والتحسين	.148	.064	2.304	.021

			Estimate	S.E.	C.R.	P
المرونة الاستراتيجية	<---	التركيز على الموارد البشرية	.010	.058	.181	.856
المرونة الاستراتيجية	<---	إدارة العمليات	.26	.066	3.854	***
المرونة الاستراتيجية	<---	نتائج الاعمال	.530	.071	7.998	***

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Amos V.20

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يقدم هذا المبحث اهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات وتوصيات تعلق بالجانبين النظري والتطبيقي وكما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات

- ١- حاز متغير ممارسات ادارة الجودة الشاملة على مستوى اهمية مرتفع يعكس التصور الواضح والادراك العالي لأفراد عينة الدراسة عن ممارسات ادارة الجودة الشاملة، وهذا يؤكد اهمية هذه الممارسات ومدى توافرها في الشركة محل الدراسة وضمن مستوى مرتفع بحسب اجابات افراد العينة.
- ٢- حقق متغير المرونة الاستراتيجية مستوى اهمية مرتفع على مستوى شركة الفرات محل الدراسة، وهذا يؤكد على ان افراد العينة لديهم تصور واضح عن هذا المتغير وهم يدركون ان الشركة تعمل على تكييف الاستراتيجية مع التغيرات في البيئة. وان الشركة تعتمد المرونة كسمة اساسية في عملها عن طريق استخدام البدائل والوسائل المختلفة من اجل تعديل أنشطة الاستثمار والتشغيل بما يتلاءم والتغيرات في البيئة الخارجية.
- ٣- ان اهتمام ادارة الشركة (محل الدراسة) بممارسات ادارة الجودة الشاملة، وتبني هذه الممارسات بشكل صحيح ومستمر، يقود الشركة لامتلاك مرونة استراتيجية تمكنها من التعامل مع التغيرات البيئية المستمرة.
- ٤- ان اقتناع الادارة العليا والتزامها بتبني ثقافة ادارة الجودة الشاملة وصياغة الاستراتيجيات ورصد الموارد اللازمة للتنفيذ. وسياسات الرقابة والتحسين لممارسات TQM، يسهم بالتأثير معنويًا في المرونة الاستراتيجية للشركة. وهذا بدوره يعزز قدرة الشركة في مواجهة التغيرات البيئية المستمرة. استنبط هذا من وجود تأثير معنوي لممارسات ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية.
- ٥- اثبت الجانب التحليلي وجود تأثير لمتغير ادارة الجودة الشاملة في المرونة الاستراتيجية وبذلك ترفض الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية (٧، ٦، ٤) المنبثقة عنها.

ثانياً: التوصيات

- ١- تعزيز ممارسات ادارة الجودة الشاملة في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات وتطبيقها وتوظيفها في عمليات الشركة بشكل صحيح بهدف زيادة قدرة الشركة على مواجهة التهديدات

البيئية والتنافسية.

- ٢- تعزيز المرونة الاستراتيجية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات. لأهميتها ودورها في جعل الشركة قادرة على مواجهة التغيرات البيئية والتنافسية على المدى البعيد وبما ينعكس على الاداء التنظيمي ويحقق الاستدامة لأعمال الشركة. من الآتي:
 - أ- تكييف استراتيجيات ونشاطات الشركة بما يتلاءم والتغيرات البيئية والتنافسية التي تواجه الشركة.
 - ب- الاستغلال الامثل لموارد الشركة المتاحة وتوظيفها في المجالات المنتجة بما يحقق حاجات الزبائن.
 - ت- استخدام الاساليب التسويقية المختلفة للوصول الى الزبائن المحتملين والابقاء على الزبائن الحاليين.
 - ث- تعديل أنشطة الاستثمار في الشركة وتحسينها وفق التغيرات البيئية الخارجية.

ثالثاً: المقترحات

- ١- اختبار النموذج المقترح في هذه الدراسة على منظمات اخرى في صناعات مختلفة، كشركات الاتصالات الخلوية، وشركات النقل، او صناعة الاغذية...الخ.
- ٢- استخدام متغير المرونة الاستراتيجية كمتغير معدل في البحوث المستقبلية ومقارنة النتائج المتحصلة مع نتائج الدراسة الحالية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب

- ١- الترتوري، محمد عوض، (٢٠٠٥)، "ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلس السعودي للجودة، جده.
- ٢- شفيق، محمد (١٩٩٨)، ((البحث العلمي -الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية))، المكتب الجامعي الحديث.
- ٣- المغربي، كامل محمد، (٢٠٠٩)، ((اساليب البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية))، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ب-المجلات

- ١- الطيب، عبد الوهاب "الجودة في التعليم"، المجلة العلمية، جامعة الزعيم الازهري، العدد الاول، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠٠٧.
- ٢- عبد الرزاق، جنان صادق، و علي، سهامه عبد الغفور، (٢٠٠٨)، "تطبيق ادارة الجودة الشاملة لخدمات المعلومات الحوسبة في مكتبة الجامعة المستنصرية: وفق مؤشرات مواصفة الايزو ٩٠٠٠-٤٠٠٩"، المجلة العراقية للمعلومات، المجلد ٩، العدد ١-٢.
- ٣- المعاضيدي، معن والطائي، ايمن (٢٠١١) "اسهامات القيادة الاستراتيجية في تعزيز المرونة الاستراتيجية لمنظمات الاعمال"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد ٣٣، عدد ١٠٥.

A. Books

- 1- Byrne, B. M. (2013). "Structural equation modeling with AMOS: basic concepts, applications, and programming".3rd ed. Routledge, Taylor & Francis
- 2- Dewberry, C. (2004). Statistical methods for organizational research: theory and practice, Routledge,. London & New York
- 3- Goetsch,David L. Davis,Stanley,(2014) "Quality Management for Organizational Excellence: Introduction to Total Quality", 7th Edition, Pearson Education Limited,Edinburgh Gate.
- 4- Hair, J. F; Black, W. C; Babin, B. J; Anderson, R. E & Tatham, R. L, (2014),"Multivariate Data Analysis", 7th edition., Pearson Education Limited. United States of America.
- 5- Heizer,Jay. Render, Barry. & Munson, Chuck. (2017)."Operations Management; Sustainability And Supply Chain Management",12th Ed, Pearson Education, Inc.
- 6- Krajewski, LJ, Ritzman, LP & Malhotra, MK (2010)."Operations management: Processes and supply chains", Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, NJ
- 7- Mondy,R. Wayne & Martocchio,Joseph J.(2016)," "Human Resource Management", 14th edition, Pearson Education, Edinburgh Gate,Harlow, England.
- 8- Slack, N. & Lewis, M., (2008)."Operations Strategy", 2nd edition. Pearson Education.

B. Thesis & Dissertation

- 1- Al-Shammari, Reem,(2013),"Quality management (QM) implementation in the Kuwaiti Oil Industry, An empirical study and a proposed generic framework", PhD Thesis, Aston University.
- 2- COsKUN,SELSM.(2002),"Total Quality Management (TQM) IN The Turkish Public Sector: The Views Of Public Employees On Practices, Impacts and Problems For The Implementation Of TQM In Two Public Organizations", PhD Thesis, The Institute of Economics and Social Sciences, Bilkent University, Ankara.
- 3- Jamieson, Donna F. M.(2014)."Strategic Flexibility In Not-For-Profit Acute Care Hospitals", A Dissertation, PhD Thesis, In Nursing, The University of Wisconsin – Milwaukee.
- 4- Rokke,Connie Jean.(2013)."Challenges And Barriers Affecting The Success Of Total Quality Management", Master Thesis, Industrial Engineering and Management, North Dakota State University of Agriculture and Applied Science. Fargo, North Dakota.

C. Journals

- 1- Abbott, Ashok.& Banerji,Kunal. 2003. Strategic Flexibility and Firm Performance: The Case of US Based Transnational Corporations, Global Journal of Flexible Systems Management, Vol. 4, Nos. 1&2, 1-8.
- 2- Ahire, S. L., Golhar, D. Y., & Waller, M. A. (1996). Development and validation of TQM implementation constructs. Decision Sciences, 27(1), 23–56. doi:10.1111/j.1540-5915.1996.tb00842.x
- 3- Alimohammadlou,Moslem.& Eslamloo,Farzaneh.(2016),"Relationship between Total Quality Management, knowledge Transfer and knowledge Diffusion in the academic settings", 3rd International Conference on New Challenges in Management and Organization: Organization and Leadership, 2 May 2016, Dubai, UAE, Procedia - Social and Behavioral Sciences 230 (2016) 104 – 111
- 4- Antony, J., Leung, K., Knowles, G., & Gosh, S. (2002). Critical success factors of TQM implementation in Hong Kong industries. International Journal of Quality & Reliability Management, 19(5), 551-566
- 5- Carlsson, B. (1989). Flexibility and the theory of the firm. International Journal of Industrial Organizations, 7, 179-203.
- 6- Combe, I.A. (2012). 'Marketing and flexibility': debates past, present and future. European Journal of Marketing, 46, 1257–1267.
- 7- Costello, A. B., & Osborne, J. W. (2005). Best practices in exploratory factor analysis: Four recommendations for getting the most from your analysis. Practical Assessment, Research, & Evaluation, 10, 1-9
- 8- Das, T. K., & Elango, B. (1995). Managing strategic flexibility: Key to effective performance. Journal of General Management, 20(3), 60-75.
- 9- Dean, J. W., Jr., & Bowen, D. E. (1994). Management theory and total quality: Improving research and practice through theory development. The Academy of Management Review, 19(3), 392-418.
- 10- FAN,Zhigang. FAN, Dongmei.& SUN Yuan.(2012).Impact of Enterprise Strategic Flexibility on Innovation Performance: Based on Dual Perspective of Proactive and Reactive, IEEE, 978-1-4673-2945-3/12/\$31.00
- 11- Hagen A., Tootoonchi A., Siddiqi S. 2006: Managing the Barriers to Strategic Flexibility, in: Competition Forum 4 (1), 195-204.
- 12- Jitpaiboon,Thawatchai. & Rao,S. Subba (2007),"A meta-analysis of quality measures in manufacturing system", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 24 Iss 1, 78 - 102
- 13- Kahreh,Zahra Safari. Shirmohammadi,Alireza. Kahreh,Mohammad Safari,(2014)" Explanatory study towards analysis the relationship between Total Quality Management and Knowledge Management", 2nd World Conference On Business, Economics And Management –WCBEM 2013, Social and Behavioral Sciences 109, 600 – 604.
- 14- Leeuw,Acj De.&Volberda.Hw.(1996),"On The Concept Of Flexibility:A Dual

- Control Perspective", Omega. Int. J. Mang. Sci. Vol. 24, No. 2, 122-139
- 15- Li, Yuan; Su, Zhongfeng; Liu, Yi & Li, Mingfang, (2011), "Fast adaptation, strategic flexibility and entrepreneurial roles", Chinese Management Studies, Vol. 5 No. 3: 256-271.
 - 16- Li, Y. Liu, Y. Duan, Y. (2008) "Entrepreneurial orientation, strategic flexibilities and indigenous firm innovation in transitional China", International Journal of Technology Management, Vol. 41, No. 1/2: 223 – 245.
 - 17- Lin, Yaqing. Zhao, Shuming. & Li, Na. (2014) "A study of network-building HR practices for TMT, strategic flexibility and firm performance: the moderating role of environmental uncertainty", Nankai Business Review International Vol. 5 No. 1, 95-114.
 - 18- Martínez, A., Pérez, M., Vela, M.J., & de Luis, P. (2008). Telework adoption, change management, and firm performance. Journal of Organizational Change Management, 21(1), 7–31.
 - 19- Mosadegh Rad, Ali Mohammad. (2006). "The impact of organizational culture on the successful implementation of total quality management", The TQM Magazine Vol. 18 No. 6, 2006, 606-625.
 - 20- Nadkarni S., Narayanan V.K. "2007". "Strategic Schemas, Strategic Flexibility and Firm Performance – The Moderating Role of Industry Clockspeed", Strategic Management Journal 28 (3), 243-270.
 - 21- Ozdal, Macide Artac. & Oyebamiji, Bamise Faith. (2018), "Implementation of Total Quality Management and its Effect on Employees' Performance in a Teaching Hospital in Oyo State, Nigeria". Public H Open Acc 2018, 2(2).
 - 22- Prajogo, I.D. and Sohal, S.A. (2003). The relationship between TQM practices, quality performance, and innovation performance: an empirical examination. International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 20, No. 8, 901-918
 - 23- Rashid, F. & Taibb, C.A. (2016) Total Quality Management (TQM) Adoption in Bangladesh Ready- Made Garments (RMG) Industry: A Conceptual Model. American Journal of Industrial and Business Management, 6, 1085-1101.
 - 24- Roldan, Jose L. Antonio L. Leal-Rodriguez, Antonio G. Leal, (2012), "The influence of organisational culture on the Total Quality Management programme performance", Investigaciones Europeas de Direccion y Economia de la Empresa 18 (2012) 183-189. Published by Elsevier Espana.,
 - 25- Sahoo, S. & Yadav, S. (2018), "Total Quality Management in Indian Manufacturing SMEs", Manufacturing 21, 541-548.
 - 26- Sanchez, R. (1997). Preparing for an uncertain future. International Studies of Management and Organizations, 27(2), 71-94.
 - 27- Sethi, A. K., & Sethi, S. P. (1990). "Flexibility in manufacturing: A survey". International Journal of Flexible Manufacturing Systems, 2(4), 289-328.

- 28- Shahin, Arash.(2011),"An Investigation on the Influence of Total Quality Management on Financial Performance the Case of Boutan Industrial Corporation", International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 15.
- 29- Shimizu K., Hitt M.A. (2004)." Strategic Flexibility – Organizational preparedness to reverse ineffective strategic decisions", Academy of Management Executive 18 (4), 44-59.
- 30- Singh,Vedant.(2016),"Perceptions of emission reduction potential in air transport:a structural equation modeling approach", Environ Syst Decis 36:377–403.
- 31- Sit, W.-Y., Ooi, K.-B., Lin, B. and Chong, A.Y.-L. 2009. TQM and Customer satisfaction in Malaysia's service sector. Industrial Management and Data Systems. Vol.109, No.7, 957-975.
- 32- Talib, F. Rahman, Z.(2010),"Studying the impact of total quality management in service industries", Int. J. Productivity and Quality Management, Vol. 6, No. 2.
- 33- Talib F, Rahman Z, Qureshi MN. (2013). An empirical investigation of relationship between total quality management practices and quality performance in Indian service companies. Int J Qual Reliab Manag,30(3):280–318.
- 34- Tari JJ, Molina JF, Castejon JL.(2007) "The relationship between quality management practices and their effects on quality outcomes". European Journal of Operational Research 183, 483–501.
- 35- Wei, Z.,Yi, Y. and Guo, H. H. (2014), Organizational learning, ambidexterity, strategic flexibility, and new product development, Journal of Product Innovation Management, vol. 31, no. 4, 832–847.
- 36- Yi,Yaqun. Gu, Meng, & Wei, Zelong. (2017), Bottom-up learning, strategic flexibility and strategic change, Journal of Organizational Change Management Vol. 30 No. 2, 161-183.
- 37- Zhang, Michael J.(2005)."Information systems, strategic flexibility and firm performance: An empirical investigation", J. Eng. Technol. Manage. 22 (2005) 163–184
- 38- Zhang-bing, Li. Jian-xun, Liu. Yi-jiang, Zhao. B0, Gong.(2010),"Design and Implementation of a Total Quality Management System for Graduation Project", International Coriference on Educational and Information Technology (ICEIT 2010), IEEE.

**السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات
مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨**

*Legislative policy for local council elections according
to the provincial and district council elections law no.
(12) of 2018*

د. روافد محمد علي الطيار^(١) Dr. Rawafid M. Ali Al-Tayar

الملخص

المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام والحياة الانتخابية بصورة خاصة تعد من أهم المجالات التي يعتمد عليها لإعادة عملية البناء لأي مجتمع، حيث يتطلب الوضع بشكل عام إعادة تنظيمها وبنائها من أجل ضمان قيام حياة سياسية سليمة وبناء دولة عراقية على أسس ديمقراطية دستورية تصون حقوق الإنسان وتحترم المجتمع العراقي.

ومن أهم الامور التي تؤثر على مدى صحة وفعالية النظام الانتخابي هو السياسة التشريعية المتخذة من قبل الطبقة التشريعية في الدولة إبتداءً من شروط الترشيح ومروراً بطريقة توزيع المقاعد التمثيلية المحلية وانتهاءً بالآلية المتبعة لتوزيع المقاعد بين المرشحين، وعلى الناخب العراقي أن يعي دوره في هذه العملية السياسية خاصة على مستوى الاشتراك الفعال في إختيار من يمثله في المجالس المحلية وأن يكون مبنياً على أساس الشعور الوطني بضرورة المساهمة في بناء الوطن وأهمية الدور الذي يقوم به الفرد عند مشاركته في الانتخابات النيابية والمحلية واختيار الأشخاص المناسبين والصالحين للقيام بالمسؤوليات النيابية وتولي منصب تمثيلي في مجلس محلي نظراً لخطورة هذا المنصب لما يمارسه أعضاء المجالس المحلية من دور مهم ومؤثر.

الكلمات الافتتاحية: الانتخابات، مجالس المحافظات، سانت ليغو.

١ - جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية.

Abstract

Participation in political life in general and electoral life in particular is one of the most important areas upon which to rebuild the process of any society, where the situation in general requires reorganization and reconstruction in order to ensure the establishment of a healthy political life and the building of an Iraqi state on the foundations of a constitutional democracy that safeguards human rights and respects Iraqi society.

One of the most important things that affect the validity and effectiveness of the electoral system is the legislative policy adopted by the legislative class in the State, starting from the conditions of nomination and through the method of distribution of local representative seats and ending with the mechanisms used to allocate seats among candidates, and the Iraqi voter to be aware of his role in this political process, especially The level of effective participation in the selection of representatives in the local councils and be based on the national feeling of the need to contribute to the building of the country and the importance of the role played by the individual when participating in the parliamentary and local elections and the selection of appropriate people It is possible for those who are good to carry out parliamentary responsibilities and assume a representative position in a local council due to the "seriousness of this position because of the important and influential role of members of local councils.

Opening remarks: Elections - Provincial Councils - Saint Lego

مشكلة البحث:

إن مشاركة الشعب العراقي في تجارب انتخابية سابقة واستنادا إلى قوانين انتخابية سابقة نتج عنه نضج الوعي الانتخابي لدى المواطن العراقي وترتب عليه المطالبة بتطبيق أنظمة انتخابية مغايرة لما تم تطبيقه في التجربة الانتخابية السابقة، سبق وأن شرع مجلس النواب قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨، ثم جرى تعديله عدة مرات ابتداء من التعديل الاول بقانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨ والذي تضمن تخصيص مقاعد للمكونات التي تمثل الاقليات داخل العراق لغرض إفساح المجال للمكونات بالتمثيل في مجالس المحافظات وإيصال أصواتهم وعرض مشاكلهم وحقوقهم في هذه المجالس، وقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢ التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وعُدل الأخير بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٢ التعديل الثالث لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل والتعديل الرابع رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٢ والذي تضمن الاخذ بطريقة(سانت ليغو) لتوزيع المقاعد على القوائم الانتخابية، حيث صوت مجلس النواب بالأغلبية قبيل انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، على تعديل القانون الذي صار من شأنه أن يحفظ أصوات الكيانات الصغيرة ويحول دون أن تبتلعها الكتل الكبيرة كما حصل في الاقتراعات السابقة بحسب مؤيدين لـ"سانت ليغو". وعليه تم تعديل قانون الانتخابات بقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩،

ثم بعد ذلك تم تشريع قانون جديد لأنتخاب مجالس المحافظات رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ واليوم يصوت على التعديل الاول لهذا القانون مجلس النواب العراقي في ٢٢ تموز ٢٠١٩ والذي تم الاخذ بطريقة سانت ليغو ١,٩ وتحديد موعد الانتخابات المحلية بما فيها اجراء الانتخابات في محافظة كركوك، فهل وفق المشرع العراقي في إيجاد نظام انتخابي يتفق مع متطلبات الرأي العام العراقي ورغبة الكيانات السياسية ويحقق الاستقرار السياسي للعراق ويحافظ على تماسك نسيجه الاجتماعي؟

منهج البحث:

أعتمدنا في هذا البحث على الدراسة التحليلية الناقدة للتشريعات الانتخابية في العراق مع تسليط الضوء على قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية الحالي وتعديلاته، بالاضافة إلى مقارنتها بنصوص قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الملغي.

خطة البحث:

إنّ دراسة موضوع (السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨) والاحاطة بمجمل تفاصيله اقتضى تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لبحث شروط الترشيح للمجالس المحلية، وقسم على مطلبين تناول المطلب الاول شرط السن القانوني، إما المطلب الثاني فقد تناول شرط المؤهل العلمي، إما المبحث الثاني تناولنا فيه النظام الانتخابي، وكان ذلك ضمن مطلبين، خصص الاول لبيان النظام الانتخابي المعمول به، وإما الثاني تم تخصيصه لبيان تحديد المقاعد التمثيلية في الدائرة الانتخابية، إما في المبحث الثالث فقد تم دراسة آلية توزيع المقاعد بين المرشحين، وهو مقسم على مطلبين تناول الاول توزيع المقاعد استنادا الى طريقة سانت ليغو والثاني نظام الكوتا، ومن ثم اختتمنا البحث بجملة من النتائج والتوصيات نرجو مراعاتها من قبل المشرع العراقي في المستقبل القريب.

المبحث الأول: شروط الترشيح للمجالس المحلية

من أهم المبادئ الدستورية التي تحرص عادة "الدولة الديمقراطية على تطبيقها والالتزام بمضمونها في الحياة السياسية اعتماد مبدأ حرية الترشيح، وبموجبه يتم فتح باب المنافسة على مصراعيه للفوز بأصوات المصوتين أمام أكبر عدد من المرشحين لنيل مقاعد العضوية بالمجالس النيابية، لكن ذلك لا يعني بكل حال من الأحوال أن يخلو حق الترشيح من شروط قانونية تنظمه، ولا يخفى على المختصين بالقانون الدستوري لابد من توفر جملة من شروط الترشيح وتتمثل في الجنسية والسن القانوني وحسن السيرة وغيرها من الشروط، إلا إن بحثنا سيقصر على شرطين فقط وهما السن القانوني والمؤهل العلمي وهو ماتناوله مجلس النواب بالتعديلات الاخيرة لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية، وهو ماسنبحثه في المطلبين الاتيين:

المطلب الاول: السن القانوني

المطلب الثاني: المؤهل العلمي

المطلب الأول: السن القانوني

في العادة يحدد المشرع القانوني في كل دولة سناً معينة يشترط توفرها في الفرد حتى يستطيع التمثيل في المجالس المحلية إذا استوفى الشروط الأخرى^(٢) وبلغ السن المطلوبة للمشاركة السياسية قرينة على نضج المواطن وقدرته على إدراك الأمور العامة وممارسة حقوقه السياسية^(٣).

استناداً إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ فإنه يشترط في المرشح لعضوية المجالس:

"أولاً: ان يكون عراقياً كاملاً الاهلية اتم الثلاثين سنة من عمره عند الترشيح"^(٤).

إن المشرع العراقي اشترط أن يتم الثلاثين عام عند الترشيح، على اعتبار إن هذا السن هو العمر المناسب كي يكون المرشح مدركاً لأهمية الواجبات التي ستناط به، مقدراً لأهمية دوره في الوحدة المحلية والعبء الملقى على عاتقه من سكان الوحدة الادارية اللذين قاموا بأنتخابه، فالسلطات العديدة التي تناط بعضو المجلس المحلي تجعله بحاجة إلى الخبرة والدراية والكفاءة والحنكة السياسية في معالجة الامور وفي كل الظروف^(٥).

وهو محل أنتقاد من جانبين، فمن جانب كان يفضل أن يحدد أتمام الثلاثين في السنة التي تجري فيها الانتخابات كون إن هذا العمر يجب التمتع به عند تولي المنصب وليس عند الترشيح وخاصة هناك فترة زمنية بين الترشيح وبين يوم الانتخاب^(٦).

ومن جانب اخر فإن إشتراط إتمام الثلاثين عام يحرم فئة الشباب من هم في عمر العشرين من المشاركة في التمثيل المحلي وهم يمثلون فئة كبيرة من الشعب، وفي نظر القانون هم بالغو سن الرشد ويستطيع القيام بمختلف الاعمال والواجبات إضافة إلى إنه يحمل فكراً جديداً ونافعاً ومتطوراً يتماشى مع التطور في مجالات الحياة فما المانع من دمج نضج ورسانة وخبرة كبار العمر بتطور ونشاط صغار العمر؟

استمر المشرع العراقي على النهج ذاته في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة

٢٠١٨:

"يشترط في المرشح ان يكون:

أولاً:- عراقياً كاملاً الاهلية اتم (٣٠) الثلاثين من عمره في السنة التي تجري فيها الانتخابات"^(٧).

إلا إنه تراجع عن هذا العمر بالتعديلات الاخيرة التي صوت عليها مجلس النواب^(٨) تم تخفيض عمر الترشيح الى ٢٨ بعد ان كان ٣٠ سنة في كل الانتخابات السابقة.

٢- د.حسن البدرابي، الأحزاب السياسية والحريات العامة- دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة في ١- حرية تكوين الأحزاب ٢- حرية النشاط الحزبي ٣- حق تداول السلطة، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٧١٩.

٣- د.جورجي شفيق ساري، دراسات وبحوث حول الترشيح للمجالس النيابية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦٧.

٤- المادة (٥) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨ الملغى.

٥- د.حنان محمد القيسي، ألوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢.

٦- د.نعيم كاظم جبر، أحكام قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٢.

٧- المادة (٧) قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

٨- صوت مجلس النواب في جلسته الرابعة والثلاثين التي عقدت برئاسة السيد محمد الحلبوسي رئيس المجلس اليوم الاثنين ٢٠١٩/٧/٢٢ وبحضور ٢١٧ نائباً على قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والاقضية التابعة لها رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨. الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي في ٢٢ تموز/٢٠١٩، الرابط الالكتروني: ar.parliament.iq

ونرى إن هذا القيد غير المبرر على حرية ممارسة العمل السياسي يحرم فئة من الشباب الواعي سياسيا من ممارسة العمل السياسي، ففي فرنسا يسمح لمن بلغ (٢٥) من العمر الترشيح لرئاسة الجمهورية وهي من الدول العظمى ونحن نمنعه من تمثيلنا في المجالس المحلية.

المطلب الثاني: المؤهل العلمي

إن اشتراط الحصول على قدر معين من التعليم أمرٌ ضروريٌّ لعضوية المجالس المحلية، إذ يعهد إليه بمهام إدارية تنفيذية ورقابية مهمة^(٩).

علاوة على اطلاعه على التقارير والأبحاث وفحص الميزانيات ومراجعة الحساب الختامي وغير ذلك من الأمور التي لا يتصور قيام العضو الأمي بها على النحو المطلوب^(١٠).

حيث أشار إلى ذلك قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل: "أولاً: مجلس المحافظة: هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية."^(١١)

وبناء عليه اشترط المشرع العراقي في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الملغي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨^(١٢) حصول المرشح على شهادة الاعدادية أو ما يعادلها كحد أدنى:

"ثانياً: ان يكون حاصلاً على شهادة الاعدادية كحد ادنى او ما يعادلها."^(١٣)

على الرغم من التفات المشرع إلى المؤهل العلمي وإن كان بسيطاً، لما توفره الدراسة الاعدادية من قدر معقول من الثقافة العامة، إن لم نقل قدرأ بسيطاً من المعرفة مقارنة بالمهام الموكلة للنائب المحلي، ولذلك اشترط المشرع العراقي في قانون انتخابات مجالس المحافظات الحالي حصول المرشح على الشهادة الجامعية كحد أدنى".

"ثانياً:- حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها عند الترشيح"^(١٤).

من جهتنا فنحن نؤيد حصول النائب المحلي على الشهادة الجامعية الأولية بدلا من الشهادة الاعدادية فهو أمر فيه أستحسان كونه يزيد من ثقافة هذه النخبة وقدرتها على فهم القوانين وحسن تطبيقها.

المبحث الثاني: النظام الانتخابي

لابد قبل بدء البحث في العملية الانتخابية العراقية من تحديد النظام الانتخابي من حيث الدوائر الانتخابية واليات تقسيمها فيما إذا كانت المحافظة تعد بالكامل دائرة انتخابية أو تقسم على عدة دوائر

٩- ينظر د. حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان- دراسة مقارنة، بلا مكان نشر، ١٩٩٨، ص ٥٥.

١٠- ينظر د. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، بلا مكان طبع، ٢٠٠١، ص ٢٠٠. و د. حنان محمد القيسي، مصدر سابق، ص ١٢ وما بعدها.

١١- مادة ٢ من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ نشر في الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٩٥ في ٢٠٠٨/١٠/٣ والذي تم تعديله بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣.

١٢- نشر هذا القانون في الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٩١ في ٢٠٠٨/١٠/١٣.

١٣- المادة (٥) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨ الملغي.

١٤- المادة (٧) قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

انتخابية وإن تحديد تلك الدوائر يستتبعه تحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، حتى يتمكن المرشحون من معرفة المقاعد المتنافس عليها وهناك عدة معايير لتقسيم تلك الدوائر وتحديد عدد المقاعد منها العدد الإجمالي أي تحديد عدد محدد لكل دائرة انتخابية دون اختلاف والمعيار الآخر هو مراعاة الكثافة السكانية في تحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة^(١٥).

وعليه سنبحث النظام الانتخابي في مطلبين نتناول في المطلب الأول النظام الانتخابي المعمول به في العراق لعام ٢٠١٨ وسنخصص المطلب الثاني لدراسة عملية توزيع المقاعد النيابية في الدائرة الانتخابية.

المطلب الأول: النظام الانتخابي المعمول به في العراق لعام ٢٠١٨

أعتمد المشرع العراقي نظام الدائرة الانتخابية^(١٦) الواحدة بالنسبة للمحافظة استناداً الى نص المادة (٢٣-أولاً) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨^{(١٧)(١٨)} "تكون كل محافظة غير منتظمة في اقليم وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات".

وتشير المادة الثالثة منه إلى أهداف القانون "يهدف هذا القانون الى ما يأتي:-
أولاً:- مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجالس المحافظات والاقضية. ثانياً:- المساواة في المشاركة الانتخابية.

ثالثاً:- ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة الانتخابية.

رابعاً:- ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها.

خامساً:- توفير الحماية القانونية لمراحل وإجراءات العملية الانتخابية".

أي إن كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد استناداً لهذا القانون تعد دائرة انتخابية، وانتقد جانب من الفقه الدستوري^(١٩) جعل المحافظة بكاملها دائرة انتخابية واحدة، لأنه يمثل وفق رأي الكاتب غبناً واضحاً لسكان الاقضية والنواحي، حيث جعل المحافظة بأكملها دائرة انتخابية واحدة قد يحرم سكان الاقضية والنواحي من التمثيل في مجالس المحافظة، في حين لو قسمت المحافظة إلى دوائر انتخابية متعددة حسب الاقضية والنواحي، بحيث يكون كل قضاء وناحية دائرة انتخابية في انتخابات مجالس المحافظات سيضمن بشكل كبير تمثيل سكان الاقضية والنواحي في مجلس المحافظة، لاسيما إن مجلس المحافظة يكون مسؤولاً عن عموم المحافظة استناداً إلى قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨^(٢٠):

١٥- د.نعيم كاظم جبر، مصدر سابق، ص ٤٥.

١٦- عرف المشرع العراقي الدائرة الانتخابية في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ المعدل في المادة الاولى/ثامناً بإثماً:- كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد وفقاً لهذا القانون.

١٧- نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، السنة التاسعة والخمسون، العدد ٤٤٩٤ في ٤/٦/٢٠١٨.

١٨- تشير المادة الثانية من هذا القانون "يسري هذا القانون على انتخابات مجالس المحافظات والاقضية".

١٩- د.نعيم كاظم جبر، مصدر سابق، ص ٤٥.

٢٠- المادة الثانية /ثانياً من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

"أولاً: مجلس المحافظة: هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية".

وبناءً على هذه الولاية الممنوحة لمجلس المحافظة على عموم المحافظة مركز وأقضية ونواحي، فيكون من الأنسب أن يمثل جميع سكان المحافظة من مختلف مناطقها، فسكان كل منطقة أدرى باحتياجاتها ومشاكل أبنائها، وعدم تقسيم المحافظة إلى دوائر انتخابية متعددة حسب الاقضية والنواحي قد يؤدي إلى حصر العضوية المجلس بسكان مركز المحافظة أو بعض أقضيتها أو نواحيها دون الاقضية والنواحي الأخرى.

أما بالنسبة للدوائر الانتخابية في الاقضية والنواحي، فإن كل قضاء بحدوده الإدارية يعد دائرة انتخابية استناداً إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية:

"ثانياً:- يكون كل قضاء وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس الاقضية." (٢١) وبالتالي يكون كل قضاء بحدوده الإدارية الرسمية دائرة انتخابية.

أما بالنسبة لمجلس الناحية فقد تم إلغاء مجالس النواحي والابقاء على مجالس الاقضية استناداً الى نص المادة الاولى من التعديل الثالث لقانون المحافظات غير منتمية لأقليم رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ "ثانياً: المجالس:- مجلس المحافظة، مجلس القضاء.

ثالثاً:- المجلس: مجلس المحافظة. رابعاً- المجلس المحلي: مجلس القضاء."

وأيضاً نص المادة الثانية من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ " يسري هذا القانون على انتخابات مجالس المحافظات والاقضية".

ونحن من جهتنا نؤيد تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية وألغاء العمل بمجلس الناحية نظراً لما أصاب المجالس المحلية من ترحل في أعداد اعضائها وبدون وجود حاجة حقيقية لهم في تسيير أمور تلك المجالس، بالإضافة إلى إنه يثقل ميزانية الدولة بتكاليف مادية غير مبررة.

المطلب الثاني: تحديد المقاعد التمثيلية في الدائرة الانتخابية

لتحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، هناك عدة معايير لتقسيم تلك الدوائر وتحديد عدد المقاعد منها العدد الإجمالي أي تحديد عدد محدد لكل دائرة انتخابية دون اختلاف والمعيار الآخر هو مراعاة الكثافة السكانية في تحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة.

استناداً إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الملغى المادة (٢٤): "يتكون مجلس المحافظة من (٢٥) خمسة وعشرون مقعداً يضاف إليهم مقعد واحد لكل (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف نسمة لما زاد عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة وفقاً للبطاقة التمييزية والتي على أساسها تم وضع سجل الناخبين".

وعليه فإن المشرع العراقي أخذ بمعيار الكثافة السكانية لتحديد عدد مقاعد مجالس المحافظات، حيث حدد عدد مقاعد مجالس المحافظات ب(٢٥) مقعد كحد أدنى عن خمسمائة ألف نسمة، على اعتبار عدم

السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨ وجود محافظة يقل عدد سكانها عن خمسمائة ألف نسمة، و من ثم إضافة مقعد واحد لكل مائتي ألف نسمة من العدد المتبقي من سكان المحافظة.

وحسب احصائية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بلغ العدد الكلي لمقاعد مجالس المحافظات (٤٥٦) مقعداً ابتداءً من بغداد حيث يبلغ عدد مقاعد مجلس المحافظة (٦٢) مقعداً وانتهاءً بالمثنى حيث يبلغ عدد مقاعد مجلس المحافظة (٢٦) مقعداً.

أما بالنسبة لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية الحالي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ في البدء المشرع لم يشير الى عدد مقاعد مجالس المحافظات في متن القانون، حيث جاء متن القانون خالياً من تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية وهو أمر محل استغراب من المشرع العراقي وقد يكون السبب لعدم الاتفاق حول المعيار الافضل في تحديد المقاعد لكل دائرة انتخابية.

ومن ثم تم الاتفاق من قبل مجلس النواب العراقي في جلسته الرابعة والثلاثين التي عقدت برئاسة رئيس المجلس يوم الاثنين ٢٢ تموز ٢٠١٩ وبحضور ٢١٧ نائباً، على قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والاقضية التابعة لها رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، والمقدم من لجنتي الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والقانونية لغرض إجراء انتخابات حرة ومشاركة شرائح المجتمع كافة واستخدام أجهزة النتائج وتخفيض شرط العمر للمرشح وضمان توزيع عادل للمقاعد بين القوائم المتنافسة^(٢٢).

تضمن هذا التعديل تحديد عدد المقاعد وفق آلية جديدة وهي عشرة مقاعد لكل محافظة لكل مليون نسمة ويحدد مقعداً لكل مائتي ألف نسمة ما بعد المليون وبذلك اصبح عدد اعضاء مجالس المحافظات ٢٥٥ مقعداً بعد ان كانت ٤٥٦ مقعداً في مجالس المحافظات الحالية^(٢٣).

المحافظة	عدد السكان	عدد المقاعد حسب السكان	عدد مقاعد الرجال	عدد مقاعد النساء	عدد النساء عند اخذ نسبة ٢٥%	الملاحظات	عدد المقاعد الكلية	اصل القانون
الانبار	١,٨١٨,٣١٨	١٤	١٠	٤	٣,٥		١٤	٣٠
البصرة	٢,٩٨٥,٠٧٣	٢٠	١٥	٥	٥	مسيحي	٢١	٣٦
القادسية	١,٣٢٥,٠٣١	١٢	٩	٣	٣		١٢	٢٨
المثنى	٨٣٥,٧٩٧	١٠	٧	٣	٢,٥		١٠	٢٦
النجف	١,٥١٠,٣٣٨	١٣	١٠	٣	٣,٢٥		١٣	٢٩
بابل	٢,١١٩,٤٠٣	١٦	١٢	٤	٤		١٦	٣١
بغداد	٨,٣٤٠,٧١١	٤٧	٣٥	١٢	١١,٧٥	المسيحي + الصابني + الكورد الفيليين	٥٠	٦٢
ديالى	١,٦٨٠,٣٢٨	١٣	١٠	٣	٣,٢٥		١٣	٢٩
ذي قار	٢,١٥٠,٣٣٨	١٦	١٢	٤	٤		١٦	٣١
صلاح الدين	١,٦٣٧,٢٣٢	١٣	١٠	٣	٣,٢٥		١٣	٢٩
كربلاء	١,٢٥٠,٨٠٦	١١	٨	٣	٢,٧٥		١١	٢٧
كركوك	١,٦٣٩,٩٥٣	١٣	١٠	٣	٣,٢٥	للمسيح	١٤	---
ميسان	١,١٤١,٩٩٦	١١	٨	٣	٢,٧٥	الصابنة المندانيين	١٢	٢٧
نينوى	٣,٨٢٨,١٩٧	٢٤	١٨	٦	٦	المسيحي + الايزيدي + الشبك	٢٧	٤٢
واسط	١,٤١٥,٠٣٤	١٢	٩	٣	٣	الكورد الفيليين	١٣	٢٩
المجموع	٣٣,٦٧٨,٥٢٥	٢٤٥	١٨٣	٦٢	٦١,٢٥		٢٥٥	٤٥٦

٢٢- الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي في ٢٢ /تموز/ ٢٠١٩، الرابط الالكتروني: ar.parliament.iq
٢٣- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الرابط الالكتروني: http://www.ihc.iq

وبذلك فإن تعديل القانون سيخفض عدد أعضاء مجالس المحافظات في عموم العراق من ٤٥٦ عضواً إلى ٢٥٥، أي ما يقارب ٥٥% من أعضاء المجالس منه، لذا فإن هذا التعديل يكتسب أهمية كبيرة نظراً لما أصاب المجالس المحلية من تهرل في أعداد اعضائها لا حاجة حقيقية لهم في تسيير أمور تلك المجالس، إضافة إلى أنقال كاهل الدولة بمصاريف إضافية من رواتب لأعضاء المجالس المحلية وأمور أخرى.

أما مجالس الاقضية^(٢٤): "يتكون مجلس القضاء من (١٠) عشرة مقاعد يضاف إليها مقعداً واحداً لكل (٥٠٠٠٠) خمسين ألف نسمة حسب أحدث إحصائية معتمدة والتي على أساسها تم وضع سجل الناخبين".

أما في القانون الحالي فلم يتم الإشارة الى عدد أعضاء مجالس القضاء ولاحتي في تعديله لذلك الامر مازال مبهماً فيما يتعلق بأعداد مجالس الاقضية فهل أبقى الامر كما هو أم تم تقليص عدد أعضاء مجالس الاقضية كما هو الحال في مجالس المحافظات؟.

المبحث الثالث: الية توزيع المقاعد بين المرشحين

إن الهدف من مشاركة الكيانات السياسية في العملية الانتخابية هو الحصول على مقاعد نيابية، فبعد انتهاء عملية التصويت وعد فرز الاصوات تبدأ عملية توزيع المقاعد على المرشحين، وللبحث في هذا الجانب لا بد من البحث في آلية توزيع المقاعد على مرشحي كل دائرة وفق طريقة سانت ليغو وتأثير هذه الطريقة على النظام الحزبي في العراق ومن ثم نبحت في توزيع المقاعد على النساء (الكوتا النسائية) في المطالبين الاتيين:

المطلب الاول: توزيع المقاعد استنادا الى طريقة سانت ليغو
المطلب الثاني: نظام الكوتا

المطلب الاول: توزيع المقاعد استنادا الى طريقة سانت ليغو

استنادا إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الملغي فإن عملية توزيع المقاعد تقوم على فكرة القاسم الانتخابي والذي عرفه بأنه "وهو عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد في الدائرة الانتخابية ويتم التوصل إليه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة."^(٢٥)

وعليه فإن عملية توزيع المقاعد على القوائم تكون بعد تقسيم الاصوات الصحيحة للناخبين لكل دائرة انتخابية على عدد المقاعد المخصص للدائرة فإن ناتج القسمة يطلق عليه القاسم الانتخابي، بعد ذلك يقسم عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة ويقسم على القاسم الانتخابي فالعدد الصحيح من الناتج يساوي عدد المقاعد التي تحصل عليه كل قائمة.^(٢٦)

٢٤- المادة (٢٥) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.

٢٥- المادة ١ من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.

٢٦- المادة (١٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الملغي "أولاً- تجمع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة المفتوحة في الدائرة الانتخابية وتقسّم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة."

السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨
أما استناداً إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية الحالي فقد اتبع نظاماً مغايراً في توزيع المقاعد
النيابية وهو نظام (سانت ليغو).

نظام سانت ليغو (Sainte-Laguë method) ابتكر عام ١٩١٠، وهي يقلل من العيوب الناتجة عن
عدم التماثل بين عدد الأصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها، هذا العيب الذي تستفيد منه
الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة. وقد طبقت هذه الطريقة في صورتها الأولى في النرويج
والسويد عام ١٩٥١، إذ تستعمل الأعداد الفردية (١، ٣، ٥، ٧، ...) أما طريقة سانت ليغو المعدل
وهي صورة معدلة لطريقة سانت ليغو، وتطبق بهدف جعل عملية توزيع المقاعد أكثر عدلاً. وفيها يتم
تعديل القواسم لتصبح (١، ٤، ٥، ٧، ٩، ...) وتطبق هذه الطريقة حالياً في نيوزيلندا والنرويج والسويد
والبوسنة حالياً في العراق^(٢٧). أشار قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية إلى الأخذ بطريقة معدلة
لسانت ليغو بأعتماد الرقم ١٧، وهو يتجاوز ما هو معمول به دولياً (١، ٤) في المادة ١٢ - "أولاً: - تقسم
الأصوات الصحيحة لكل قائمة على الأعداد التسلسلية (١، ٧، ٣، ٥، ٧ ... الخ) وبعدد مقاعد الدائرة
الانتخابية ثم يجري البحث على أعلى رقم من نتائج القسمة ليعطى مقعداً وتكرر الحالة حتى يتم استنفاد
جميع مقاعد الدائرة الانتخابية".

إلا إن المشرع العراقي قام بتعديل طريقة سانت ليغو المعدلة قبل تطبيقها على أرض الواقع وجاء بطريقة
جديدة غير مطبقة في باقي الدول المتبعة لسانت ليغو وهي استخدام الرقم ١٩، وتعد براءة اختراع للمشرع
العراقي مبرراً لذلك لكون الطريقة السابقة تساعد على حصول الكتل الصغيرة على بعض المقاعد في نتائج
الانتخابات مما يزيد من تنوع التشكيلات الإدارية والبرلمانية وبالتالي حصول المزيد من الاحتدام والتطاحن
والتأخير في اتخاذ القرارات وحسم المواقف.

ومن التبريرات الأخرى للكتل الكبيرة أن تلك الطرق تجعل ثمن المقعد (ثمن المقعد هنا المقصود به: هو
عدد الأصوات الانتخابية التي تقابل ذلك المقعد) الذي نحصل عليه بتلك الطريقة عالياً جداً قياساً إلى
ثمان المقاعد التي تحصل عليها الكتل الصغيرة.^(٢٨)

نستدل بمثال توضيحي لكي نتعرف على الفارق ما بين طريقة (سانت ليغو) والطريقة المعدلة:
I. نفترض إن عدد مقاعد المجلس (٦) وتم الترشيح من قبل (٥) كيانات سياسية، تكون النتائج وفق
طريقة سانت ليغو الأصلية بالشكل الآتي:

الكيان	عدد الأصوات	القاسم ١	القاسم ٣	القاسم ٥	القاسم ٧	القاسم ٩	القاسم ١١	عدد المقاعد
أ	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠ (١)	٩٦٦٦ (٦)	٥٨٠٠	٤١٤٢	٣٢٢٢	٢٦٣٦	٢

^{٢٧} طريقة سانت ليغو، الموقع الإلكتروني: ويكيبيديا، الرابط الإلكتروني: [/ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)

^{٢٨} -مقالة منشورة على الانترنت بعنوان (سانت ليغو المعدلة (١،٩) وبراءة الاكتشاف العراقية) للباحث خالد حسين سلطان،
الموقع الإلكتروني: الحوار المتمدن، العدد: ٥٦٠١، تمت الزيارة في ٢٠١٧ / ٨ / ٤، الرابط الإلكتروني: www.ahewar.org.

ب	٢٧٠٠٠	(٢)	٢٧٠٠٠	٩٠٠٠	٥٤٠٠	٣٨٥٧	٣٠٠٠	٢٤٥٤	١
ج	٢٥٠٠٠	(٣)	٢٥٠٠٠	٨٣٠٠	٥٠٠٠	٣٥٧١	٢٧٧٧	٢٢٧٢	١
د	١٥٠٠٠	(٤)	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٤٢	١٦٦٦	١٣٦٣	١
هـ	١٣٠٠٠	(٥)	١٣٠٠٠	٤٣٣٣	٢٦٠٠	١٨٥٧	١٤٤٤	١١٨١	١

II. وفق طريقة (سانت ليغو) المعدلة ١,٧:

الكيان	عدد الأصوات	القاسم ١,٧	القاسم ٣	القاسم ٥	القاسم ٧	القاسم ٩	القاسم ١١	عدد المقاعد
أ	٢٩٠٠٠	(١) ١٧٠٥٨	(٤) ٩٦٦٦	٥٨٠٠	٤١٤٢	٣٢٢٢	٢٦٣٦	٢
ب	٢٧٠٠٠	(٢) ١٥٨٨٢	(٥) ٩٠٠٠	٥٤٠٠	٣٨٥٧	٣٠٠٠	٢٤٥٤	٢
ج	٢٥٠٠٠	(٣) ١٤٧٠٥	٨٣٣٣	٥٠٠٠	٣٥٧١	٢٧٧٧	٢٢٧٢	١
د	١٥٠٠٠	(٦) ٨٨٢٣	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٤٢	١٦٦٦	١٣٦٣	١
هـ	١٣٠٠٠	٧٦٤٧	٤٣٣٣	٢٦٠٠	١٨٥٧	١٤٤٤	١١٨١	-

III. وفق طريقة (سانت ليغو) المعدلة ١,٩:

الكيان	عدد الاصوات	القاسم ١,٩	القاسم ٣	القاسم ٥	القاسم ٧	القاسم ٩	القاسم ١١	عدد المقاعد
أ	٢٩٠٠٠	(١) ١٥٢٦٣	(٤) ٩٦٦٦	٥٨٠٠	٤١٤٢	٣٢٢٢	٢٦٣٦	٢
ب	٢٧٠٠٠	(٢) ١٤٢١٠	(٥) ٩٠٠٠	٥٤٠٠	٣٨٥٧	٣٠٠٠	٢٤٥٤	٢
ج	٢٥٠٠٠	(٣) ١٣١٥٧	(٦) ٨٣٣٣	٥٠٠٠	٣٥٧١	٢٧٧٧	٢٢٧٢	٢
د	١٥٠٠٠	٧٨٩٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٤٢	١٦٦٦	١٣٦٣	-
هـ	١٣٠٠٠	٦٨٤٢	٤٣٣٣	٢٦٠٠	١٨٥٧	١٤٤٤	١١٨١	-

من خلال المثال التوضيحي أعلاه الفرق بين طرق سانت ليغو بصيغها المختلفة يعتمد على العدد الذي يقسم عليه أولاً (١,٩ / ١,٧ / ١) ويمكن اختيار أي عدد آخر صعوداً أو نزولاً لاستحداث صيغة جديدة من طريقة سانت ليغو. الفصل الأساسي في الموضوع أن أي ازدياد في هذا العدد تكون الطريقة لصالح الكتل الكبيرة حيث تأخذ المقاعد بالتصاعد من أسفل الجدول إلى أعلاه، حيث وفق الطريقة الأولى حصلت أربعة كيانات سياسية على مقاعد داخل المجلس وزعت المقاعد عليها بحيث لم يحصل أي من الكيانات على أغلبية المقاعد، أما وفق الطرق المعدلة كانت النتائج متقاربة اقتصر العدد على ثلاثة كيانات سياسية ونصف المقاعد من حصة صاحب أكبر عدد من الأصوات، وفي هذا تعزيز للكيانات السياسية الكبيرة وتقليل لعدد الأحزاب داخل المجلس مما يترتب عليه قلة الخلافات داخل المجلس وممارسة هذه المجالس لعملها بشكل أفضل وعدم ضياع الأصوات والمقاعد بين الكيانات الصغيرة.

جاء هذا التعديل بين مؤيد ومعارض فالأحزاب الكبيرة داخل البرلمان تؤيده وبشدة كونه يصب في مصلحتهم ويزيد من قوتهم وثقلهم داخل البرلمان، بينما عارضت الأحزاب السياسية الصغيرة وأغلب المختصين السياسيين هذا التعديل لكونه يحرم الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد نيابية داخل البرلمان بشكل منفصل دون الاندماج مع الأحزاب الكبيرة، من جانب آخر في حالة استحواذ حزب أو أكثر على أغلب المقاعد النيابية والحكومة وفشل في إدارة البلد فإن عملية التغيير في الانتخابات تكون صعبة جداً وتحتاج إلى مشاركة إنتخابية كبيرة والعراق يعاني من مقاطعة إنتخابية كبيرة تجعل استمرار هذه الأحزاب في السلطة أمراً مسلماً به.

من وجهة نظري فإنني مؤيدة لتقليل عدد الأحزاب داخل البرلمان، فإحدى أسباب فشل العملية السياسية في العراق هو تعدد الأحزاب والتيارات، بينما نجد الدول الكبرى وذات نظام تمثيلي وسياسي ناجح هي التي تقوم على فكرة وجود حزبين أو تيارين في السلطة مع وجود حزب أو حزبين صغيرين معارضين لا أكثر، فمثلاً لو فرضنا وجود حزبين فقط في السلطة أحدهم يميني ذات اتجاهات دينية والآخر يساري ذات اتجاهات علمانية، ففي حالة حصول أحد الحزبين على أغلب المقاعد النيابية وتشكيل الحكومة، فهو أمام خيارين إما إنجاح العملية السياسية وبالتالي الحفاظ على مكانه في مجلس النواب والحكومة لدورة إنتخابية أخرى أو استبداله من قبل الشعب في الانتخابات بالحزب الآخر وبقيائه كحزب معارض.

بعد إنتهاء عملية توزيع المقاعد على القوائم الإنتخابية باتباع طريقة سانت ليغو يتم توزيع المقاعد التي فازت بها كل قائمة على مرشحيها، لا بد من الإشارة إلى إن قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ أخذ بنظام القائمة المنفردة والقائمة المفتوحة (٢٩).

٢٩- عرفت المادة (١) سادساً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية القائمة المفتوحة والقائمة المفردة بأنها: - القائمة المفتوحة "القائمة التي تحتوي على أسماء المرشحين المعلنة على ألا يزيد عدد المرشحين في القائمة على ضعف عدد المقاعد المخصصة للدائرة الإنتخابية ولا يقل عن أربعة ومقتضاها يمنح الناخب حق انتخاب من يراه دون التقيد بترتيب المرشح ضمن القائمة الواحدة. سابعاً: - القائمة المنفردة: - القائمة التي تتكون من مرشح واحد ومقتضاها يحق لفرد واحد أن يرشح بها نفسه للانتخابات على أن يكون مسجلاً لدى المفوضية".

ويكون مجموع الاصوات للقوائم المفتوحة يأتي من مصدرين، الاول أصوات الناخبين الممنوحة للقائمة والثاني أصوات الناخبين الذين صوتوا لأحد المرشحين في القائمة، وهذا ما أجازته القانون أستنادا للمادة (٩) من القانون^(٣٠).

بعد معرفة العدد الكلي للأصوات الصحيحة لكل قائمة يتم تقسم الاصوات الصحيحة على الاعداد التسلسلية (٣، ١، ٧، ٥، ٧... الخ) وتحدد الاعداد الفردية (٥، ٣، ...). حسب عدد المقاعد لكل دائرة^(٣١). وبعد توزيع المقاعد على القوائم يتم إعادة ترتيب مرشحي القائمة حسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها ومن ثم يتم توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين حسب التسلسل الجديد^(٣٢). وأيضا نضمت المادة (١٣) من القانون حالت تساوي الاصوات بين مرشحين أو قائمتين، ففي حالة تساوي الاصوات بين مرشحين من ذات القائمة فيتم اعتماد التسلسل الاصلي للحزب^(٣٣)، أما في حالة تساوي بين قائمتين فيتم اللجوء إلى القرعة^(٣٤).

المطلب الثاني: نظام الكوتا

يعود الأصل التاريخي لمفهوم نظام المحاصة أو الكوتا إلى مصطلح (الإجراء الإيجابي) AFFIRMATIVE ACTS والذي أستخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من سياسة التعويض للجماعات أو الفئات المهمشة أما من قبل السلطات الحاكمة أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص وقد كان في الأصل ناجما" عن حركة الحقوق المدنية ويتصل بالأقلية السوداء وقد أطلقه لأول مرة الرئيس الأمريكي (كنيدي سنة ١٩٦١) وتابعه الرئيس جونسون في برنامجه الذي كان يمثل جزء من الحرب على الفقر في بداية عام ١٩٦٥، فتم تطبيق نظام حصص نسبية (الكوتا) يلزم الجهات تخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها الذين ينتمون إلى أقليات أثنية، فطالبت به جماعات أخرى مثل الحركة النسائية، كما أنتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة من حقوقها^(٣٥).

٣٠- المادة ٩- من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية "يكون الترشيح وفقاً لنظام القائمة المفتوحة وبحق للناخب التصويت للقائمة أو للقائمة وأحد المرشحين كما يجوز الانتخاب الفردي".

٣١- المادة ١٢- أولاً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية "تقسم الاصوات الصحيحة لكل قائمة على الاعداد التسلسلية (١، ٧، ٥، ٣، ٧... الخ) وبعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يجري البحث على أعلى رقم من نتائج القسمة يعطى مقدماً وتكرر الحالة حتى يتم استنفاد جميع مقاعد الدائرة الانتخابية".

٣٢- المادة (١٢) ثانياً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية "توزع المقاعد على مرشحي القائمة وبعد ترتيب المرشحين استناداً لعدد الاصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الاصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على ان تكون امرأة بعد نهاية آل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال".

٣٣- المادة ١٣- أولاً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية:- اذا حصل مرشحان أو أكثر في القائمة الانتخابية نفسها على اصوات صحيحة متساوية وكان ترتيبهما الاخير ضمن الدائرة الانتخابية فيتم اعتماد التسلسل المعتمد من الحزب أو التنظيم السياسي في القائمة الانتخابية لتحديد الفائز بالمقعد الانتخابي.

٣٤- المادة ١٣/ ثانياً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية:- اذا حصلت قائمتان على ناتج قسمة متساوية يؤهلها للحصول على مقعد واحد وكان هذا المقعد الاخير في الدائرة الانتخابية فيتم اجراء القرعة للحصول على المقعد.

٣٥- لورانس غراهام وآخرون، السياسة والحكومة مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث، ترجمة عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان، جامعة الملك سعود، الرياض، بلا سنة طبع، ص. ٥٠، و د. ضياء عبد الله الجابر، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٦، الموقع الالكتروني، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الرابط الالكتروني: www.fcdrs.com

ويمكن استنادا لما سبق تعريف نظام المحاصة أو الكوتا التمثيلية وهي موضوع بحثنا بأنه تخصيص عدد من مقاعد المجالس التمثيلية الوطنية والإقليمية والمحلية للفئات التي تعد محرومة^(٣٦) من حقوقها السياسية، أي أن يكون لهذه الفئات حصة في عضوية السلطة التشريعية والتمثيلية على سبيل الوجوب والإلزام بحيث لا تكتسب هذه المجالس النيابية الصفة الدستورية والمشروعية ما لم يكن بين أعضائها عدد منهم^(٣٧).

واستنادا إلى قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ المعدل فقد أخذ المشرع العراقي بنظام المحاصة لفئتين: الأولى المكونات الدينية والتي تعد من الاقليات في العراق كالمسيح والايديين والصابئين^(٣٨) "أولاً:- تخصص المقاعد الآتية للمكونات المبينة ازاء كل مكون ضمن مقاعد مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم:-

أ. (٣) ثلاثة مقاعد للمسيحيين والصابئة المندائيين والكورد الفيليين لكل مكون مقعد واحد في بغداد.

ب. (٣) ثلاثة مقاعد لكل من المسيحيين والايديين والشبك لكل مكون مقعد واحد في نينوى.

ج. (١) مقعد واحد للمسيحيين في البصرة.

د. (١) مقعد واحد للكورد الفيليين في واسط.

هـ. (١) مقعد واحد للصابئة المندائيين في ميسان."

ويتم توزيع المقاعد على المرشحين في الدائرة الانتخابية بمنح المقعد للقائمة التي تحصل على أكثر عدد من الاصوات الصحيحة وبعد أن يعاد ترتيب تسلسل القائمة استنادا إلى عدد الاصوات الممنوحة للمرشحين يمنح المقعد للمرشح الذي حصل على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة ضمن القائمة^(٣٩)

وبذلك تعد هذه المقاعد مخصصة للأقليات في المجتمع العراقي وذلك للحفاظ على حقوق هذه الأقليات وضمان تمثيلها في مجالس المحافظات لضمان تمثيلهم فهم أدرى بمطالب تلك الفئات ومشاكلهم لذلك كان من الضروري تخصيص مقاعد لهم داخل مجالس المحافظات.

أما الفئة الثانية التي ذكرها المشرع العراقي هي النساء والذي أطلق عليها مصطلح (الكوتا النسائية) وهذا ما سنبحثه بشكل موسع من أكثر من جانب وكما يأتي:

- مبررات نظام الكوتا النسائية

- يمكن الرجوع لأكثر من مبرر أو سبب تساند تطبيق نظام الكوتا النسائية في المجالس المنتخبة وهي:
- العدالة، فعدد النساء في أي مجتمع يقترب من النصف إن لم يكن يزيد في بعض الحالات، ولذلك فإنه ليس من العدالة في شيء أن يحرم نصف المجتمع من التمثيل في المجالس النيابية على كافة مستوياتها.

^{٣٦}- د. بلقيس أبو أصعب، تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة: التجارب الدولية والعربية في تطبيق نظام الحصص (الكوتا) الموقع الإلكتروني، اللجنة الوطنية للمرأة، الرابط الإلكتروني: www.yemeni-women.org.ye

^{٣٧}- المادة ١٥- من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

^{٣٨}- المادة ١٥ / ثانياً من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ "يخصص المقعد للقائمة التي تحصل على أعلى الاصوات ويخصص للمرشح الذي يحصل على أعلى الاصوات في القائمة".

^{٣٩}- د. بلقيس أبو أصعب، مصدر سابق، الرابط الإلكتروني: www.yemeni-women.org.ye

• تمثيل المصالح، الذي ينطلق من تصور النظام السياسي بكونه ينقسم على جماعات ذات مصالح متباينة، وأن دور الهيئات النيابية هو إفساح المجال للتعبير عن هذه المصالح، وإيجاد السبل الخاصة للتوفيق بين هذه المصالح.

• إن تخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية يعطي أمودجاً للمشاركة السياسية الفعالة جدير بالإقتداء يكمن بدوره في زيادة المشاركة السياسية للنساء (٤٠).

وفي دراسة قيمة أعدها الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٩٢ حول ممارسة النساء للسلطة السياسية، وردت الإشارة إلى أن التشريع الداخلي لكافة الدول تقريباً يؤكد على حق المرأة في الترشيح والانتخاب، وبدون أي تمييز عن الرجل.

وقد اقترح نظام "المحاصة أو الكوتا" خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، في بكين عام ١٩٩٥، كآلية يمكن إستخدامها كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية وعزوفهن عن المشاركة في مراكز صنع القرار، وللمحد من الإقصاء وعدم تمثيلهن أو ضعف هذا التمثيل (٤١).

وبالرغم من ذلك فما تزال النساء يعانين من التفرقة والتمييز في غالبية المجتمعات للعديد من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى الدينية، ومن هنا كانت التوصية بتبني مفهوم التمييز الإيجابي والذي مؤداه أن تعطى النساء نوعاً من المساعدة المؤسسية - ضمن غيرها من.

وفي المغرب خصص للنساء في انتخابات ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ نسبة تصل إلى ١٠% من مقاعد البرلمان، أشارت إليه عائشة غلوم، التمثيل السياسي للمرأة بنظام الكوتا المغرب نموذجاً، ٢٠٠٦، الموقع الإلكتروني، مركز الدراسات، الرابط الإلكتروني: www.amanjordan.org

المساعدات - للتعويض عن التمييز الفعلي الذي يعانين منه، على أن يكون ذلك بصورة مؤقتة حتى يتم تحقيق التوازن العادل بينهن وبين الرجال (٤٢)

وقد طبق نظام الكوتا النسائية في العراق سنة ٢٠٠٥ في انتخابات مجلس النواب (٤٣) وفي مصر سنة ١٩٧٩ وفي فرنسا سنة ١٩٩٩.

- أشكال أنظمة الكوتا:

يطبق نظام الكوتا بأكثر من شكل لتخصيص نسبة للمرأة في التمثيل السياسي، وعلى وجه العموم هناك أربعة أنظمة رئيسة للكوتا وهي الكوتا الدستورية والكوتا القانونية للبرلمان والكوتا القانونية للمجالس المحلية والكوتا الحزبية:

٤٠ - مقالة بعنوان محاصة نسائية، الموقع الإلكتروني، ويكيبيديا، الرابط الإلكتروني: ar.wikipedia.org/wiki/rhgm

٤١ - ومن الدول التي أخذت نظام تخصيص الحصص (الكوتا) للنساء الأردن وفق النظام المعدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لسنة ٢٠٠٣ وذلك بتخصيص ستة مقاعد تخصص لأشغالها من قبل المرشحات الفاتزات في المملكة وفقاً لأحكام الفقرة ج من المادة ٤٥ من قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠١، أشار إليه صباح سيادي، تجربة المرأة الأردنية السياسية ونظام الكوتا، ٢٠٠٦، الموقع الإلكتروني، مركز الدراسات، الرابط الإلكتروني: www.amanjordan.org

٤٢ - د. بلقيس أبو أصعب، مصدر سابق، الرابط الإلكتروني: www.yemeni-women.org.ye

٤٣ - المادة (٤٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥:

"رابعاً- يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب."

١. الكوتا الدستورية:

وهو نظام تخصص بموجبه مقاعد للنساء في البرلمان وينص على ذلك في الوثيقة الدستورية للدولة ويأتي العراق^(٤٤) وفرنسا والأرجنتين ورواندا ضمن ١٤ دولة تأخذ بهذا النظام، وبه حققت رواندا أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان في العالم بنسبة (٤٨,٥%).

٢. الكوتا القانونية:

في هذه الحالة تحدد نسبة النساء في البرلمان بنص في قانون الانتخابات دون ذكرها في الوثيقة الدستورية للدولة، والدول الأربع عشرة التي تأخذ بنظام الكوتا الدستورية تقع ضمن ٣٢ دولة صدرت فيها قوانين تنص على تخصيص نسبة من المقاعد في البرلمان للنساء ومنها العراق وفرنسا.

٣. الكوتا القانونية في المجالس المحلية:

هذا النوع من الكوتا ينص عليه في الدستور أو بالقانون، بتخصيص عدد من المقاعد التمثيلية في المجالس المحلية، وهو مطبق في فرنسا حيث خصص نسبة النصف (٥٠%) للنساء في قوائم الأحزاب إذا كان عدد المقاعد ستة مقاعد أو أكثر، حيث تجري الانتخابات المحلية بنظام القوائم, à Loi tendant à favoriser l'égal accès des femmes et des homes" وهذا ما أشار إليه قانون تعزيز المساواة في الوصول للمرأة والرجل aux mandats électoraux "et fonctions électives إلى الولايات الانتخابية والوظائف الانتخابية الصادر عام ٢٠٠٠ في المادة (٤) منه والتي تشير إلى إن "كل قوائم تشمل ٥٠٪ للمرشحين لكل من الجنسين". و Sur chacune des listes, l'écart entre le nombre des candidats de chaque sexe ne peut être supérieur à un بين عدد المرشحين من كل جنس قد لا تتجاوز واحداً. Au sein de chaque groupe entier de six candidats dans l'ordre de présentation de la liste doit figurer un nombre égal de candidats de chaque sexe. « داخل كل مجموعة كاملة من ستة مرشحين من أجل عرض من قائمة وينبغي أن تشمل على عدد متساوي للمرشحين لكل من الجنسين »^(٤٥).

٤. نظام الحصص الحزبية:

وفق هذا النظام تلتزم الأحزاب بترشيح نسبة معينة في قوائمها من النساء وهو التزام اختياري دون تشريع في بعض الدول كإيطاليا والنرويج والزامي في الدول التي تجري فيها الانتخابات بنظام القوائم كألمانيا والسويد، ويعد العراق من الدول العربية التي أخذت بهذا النظام بالنسبة للقوائم الانتخابية بالإضافة إلى المغرب والجزائر وتونس^(٤٦).

44- CONSEIL CONSTITUTIONNEL: DECISIONS RENDUES,web site; www. Conseil-constitutionnel.fr/ decision/2000

^{٤٥} د. محيي الدين رجب البناص، الكوتا، الموقع الإلكتروني، المجلس القومي للمرأة، الرابط الإلكتروني: www.ncwegypt.com;

^{٤٦} Giovanni Sartori, Comparative Constitutional Engineering, new York university press, U.S.A.,

1997, p: 15, 181

وفي فرنسا تجري انتخابات الجمعية الوطنية بالنظام الفردي، لذا لا يلزم القانون الأحزاب بتخصيص نسبة للنساء ولكنه يوقع عقوبة مالية على الحزب الذي لا تمثل النساء فيه نصف عدد مرشحيه في الانتخابات العامة التي تجري بالنظام الفردي^(٤٧).

أشار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة ٤٩/ رابعا" إلى الكوتا الدستورية لمجلس النواب العراقي "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب".

-المعالجة التشريعية لنظام الكوتا النسائية:

إلا إنه لم يذكر في الدستور تحقيق نسبة مماثلة للنساء في المجالس المحلية لذلك نجد الاساس القانوني لهذه الكوتا في القوانين الانتخابية، فقد أشار قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية الحالي إلى الكوتا النسائية^(٤٨) "توزع المقاعد على مرشحي القائمة ويعاد ترتيب المرشحين استناداً لعدد الاصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الاصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على ان تكون امرأة بعد نهاية الثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال".

مع أن النسبة الربع المثبتة في القانون المذكور لا ترقى إلى النسبة التي حددها برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والقاضي بتحقيق نسبة لتمثيل النساء في أجهزة الدولة العليا لا تقل ٣٠% إلا أن قانون الانتخابات التمثيلية العراقية أوجد طفرة نوعية في مجال تمثيل النساء في المجالس النيابية والتمثيلية للدولة قياساً بنسبة تمثيلها في برلمانات الدول النامية وحتى المتطورة منها^(٤٩).

- موقف الفقه من نظام الكوتا النسائية

ثار الجدل بين المختصين بالقانون الدستوري بصدد نظام المحاصة أو الكوتا النسائية إلى اتجاهين الأول يعارض هذا النظام والثاني يؤيده ولكل فريق حججه وأسانيده التي تدعم وجهة النظر التي تبناها: الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الأكثر تأييداً ويرى أنصاره أن نظام الكوتا النسائية غير مقبول وذلك لأنه يخل بمبدأ المساواة الذي أقرته الدساتير والوثائق الدولية^(٥٠).

فإذا كان المشرع الدستوري العراقي قد آمن بمبدأ أن لا تقدم للمجتمع العراقي بدون المرأة العراقية واعتنق فكرة تكريم المرأة، حيث تظهر حالات إعلاء شأن المرأة في عدد كثير من النصوص الدستورية منها ما ورد في ديباجة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ حيث نصت على "نحن شعب العراق... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا... على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة... والاهتمام بالمرأة وحقوقها" إضافة إلى مبدأ

^{٤٧} - المادة ١٢ /ثانياً من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

^{٤٨} - فلاح إسماعيل حاجم، مبدأ المساواة ومهمة تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، الموقع الالكتروني، المركز التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة، ٢٠٠٦، الرابط الالكتروني: www.rezgar.com

^{٤٩} - د.حميد حنون خالد، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، كلية القانون، العدد الأول، المجلد العشرون، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

^{٥٠} - طارق حرب، المرأة العراقية في الدستور - الواقع والطموح، ٢٠٠٧، الموقع الالكتروني، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن، الرابط الالكتروني: www.siironline.org.

السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨ المساواة المقرر في المادة ١٤ "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية...".

إلا أن الدستور قد خالف مبدأ المساواة الذي ذكره عندما منح للنساء في المادة ٤٩ منه (كوتا) بحيث لا يكون مجلس النواب دستورياً ومؤهلاً للقيام بواجباته ما لم يتضمن نسبة ٢٥% من عدد أعضائه من النساء على الأقل^(٥١)

ومن جهة أخرى يرى معارضو الكوتا النسائية أن المشرع الدستوري إذا كان قد ضمن للمرأة نسبة تمثيل في المجالس النيابية فإنه لم يضمن الالتزام بمعايير الكفاية والخبرة والإخلاص للوطن والقدرة على خدمة البلاد عند اختيار أي مرشحة للبرلمان، وبالتالي فإن فرض هذه النسبة قد يؤدي إلى تراجع تدريجي في مستوى تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في العمل السياسي^(٥٢).

أما الاتجاه الثاني^(٥٣) فيرى أن اعتماد هذا النظام لمرحلة مؤقتة أقصاها خمسة عشر عاماً في الدول والمجتمعات التي ما تزال تتصف بأنها في مرحلة التحول والانتقال إلى الحداثة كدول العالم الثالث له أهميته في الإسراع بتحسين أوضاع المرأة سياسياً وإبراز وجودها في مواقع صنع القرار^(٥٤).

وإن نظام الكوتا النسائية يساهم في تعزيز وتفعيل دور المرأة في المجتمع بشكل عام وفي الحياة النيابية التمثيلية بشكل خاص من خلال إعداد كوادر نسائية متمكنة في مجال عمل البرلمان، لأن مجتمعات دول العالم الثالث مازالت تعاني من قصور في جانب الكوادر النسائية ولا سيما في المجالس النيابية^(٥٥).

وقد لاقى هذا الرأي تأييد المجتمع الدولي لذلك فقد دعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي (الكوتا) لصالح المرأة وذلك على اعتبار أن التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأقل حظاً لا يعد تمييزاً محضاً بحق الفئات الأخرى بقدر ما يساعد على الوصول إلى تحقيق المساواة والعدالة بين جميع فئات المجتمع.

ولقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة في قراره رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة ٣٠% والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساء وتوعيته للقيام بتغيير المواقف السلبية التمييزية ضد المرأة ودورها في صنع القرار وتبني آليات وإجراءات تمكنها من ذلك.

وقد أكد تقرير البعثة الدولية للانتخابات العراقية لمجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ تأييده لهذا النظام قائلاً "إنّ هذا التشريع يعد من بين التشريعات الأكثر تقدماً في العالم حيث أدى إلى حصول النساء على ٢٥% من مقاعد مجلس النواب"^(٥٦).

^{٥١} - المرأة والدستور العراقي، منشورات المركز الإعلامي، سلسلة دستورنا ٢، ص ١٦.

^{٥٢} - د. محيي الدين رجب البناص، الكوتا، الموقع الإلكتروني، المجلس القومي للمرأة، الرابط الإلكتروني: www.ncwegypt.com

وهند فايز أبو العنين، قانون الكوتا النسائية، ٢٠٠٨، الموقع الإلكتروني، موقع امان، الرابط الإلكتروني: www.awapp.org

^{٥٣} - الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم الكوتا، ٢٠٠٣، الموقع الإلكتروني، اللجنة الوطنية للمرأة، الرابط الإلكتروني: WWW.YEMENI-WOMEN.ORG.YE

^{٥٤} - ضياء عبد الله الجابر، مصدر سابق، الرابط الإلكتروني: www.fcdrs.com

^{٥٥} - ضياء عبد الله الجابر، مصدر سابق، الرابط الإلكتروني: www.fcdrs.com

^{٥٦} - د. أيمن محمد وحيد، أثر غياب الأمن السياسي على مشاركة المرأة، الموقع الإلكتروني، مركز الدراسات، الرابط الإلكتروني: www.amanjordan.org

ومن الناحية العملية أدى تطبيق نظام الكوتا في الدول إلى رفع نسبة النساء في البرلمانات، ففي المغرب ارتفعت النسبة من ١١% عام ١٩٩٥ إلى ١١% عام ٢٠٠٣ بحيث أصبحت هناك ٣٥ سيدة في البرلمان، وفي الأردن تضاعفت النسبة إلى ٢٥% للمدة ذاتها، وفي تونس ارتفعت النسبة من ٦,٨% إلى ١١,٥% (٥٧).

من وجهة نظرنا إن نظام الكوتا النسائية كان خطوة ضرورية ومهمة للعملية السياسية العراقية بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ كون ابتداء عهد سياسي انتخابي جديد وكون المجتمع العراقي انداك لم يتقبل وجود المرأة في السلطة السياسية والمجالس التمثيلية مع العلم إن النساء تشكل أكثر من نصف سكان العراق وبالتالي فهم يمثلون فئة كبيرة من المجتمع وهذه الفئة لديها مصالح ومتطلبات وحقوق تحتاج لمن يعبر عنها من داخل هذه الفئة.

أما اليوم وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عام على العملية السياسية في العراق فالسؤال الذي يطرح هل مازال المجتمع العراقي لا يتقبل وجود المرأة في مواقع صنع القرار، وهل مازالت المرأة بحاجة للكوتا للوصول للمجالس النيابية بغض النظر عن حقيقة كفاءتها وفعاليتها في العملية السياسية؟ اليوم وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً وهي فترة كافية لإثبات فكرة إن المرأة جزء أساسي من العملية السياسية لا يمكن أن تنجح بدون وجودها وهي تدور وجوداً وعدمها معها، إلا إن الامر الذي أصبح غير مقبول من الشارع العراقي هو وجود نساء غير كفوءات في العملية السياسية والكوتا هي السبب الوحيد لوجودها في عملية السياسية، لذلك نقترح على المشرع العراقي أن يراجع تشريعاته الانتخابية بما يضمن وجود كل شخص كفوء في العملية السياسية سواء كان رجلاً أم امرأة.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من دراسة موضوع (السياسة التشريعية لأنتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨) أصبح من الضروري أن نسجل أبرز النتائج والمقترحات:

أولاً: النتائج

- إن المشرع العراقي منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية يومنا الحالي قام بتشريع قانونين لأنتخاب المجالس المحلية وتم تعديلها لأكثر من مرة، ومع ذلك مازالت هذه التشريعات لا تحقق رضا الشارع العراقي، فقد أصاب المشرع في مواضع معينة مثل إلغاء مجالس النواحي وتقليص عدد أعضاء مجالس المحافظات، وأخفق في مواضع أخرى كانت محل رفض كبير من المختصين بالقانون والسياسة وحتى من الشارع العراقي مثل أتباع صيغة (سانت ليغو) لتوزيع المقاعد النيابية ونسبة تختلف عما هو معمول به دولياً.
- إن قيد العمر ب(٢٨) عام على حرية ممارسة العمل السياسي يحرم فئة من الشباب الواعي سياسياً من ممارسة العمل السياسي، ففي فرنسا يسمح لمن بلغ (٢٥) من العمر الترشيح لرئاسة الجمهورية وهي من الدول العظمى ونحن نمنعه من تمثيلنا في المجالس المحلية.

- إن حصول النائب المحلي على الشهادة الجامعية الأولية بدلا من الشهادة العددية أمر فيه استحسان كونه يزيد من ثقافة هذه النخبة وقدرتها على فهم القوانين وحسن تطبيقها.
- إلغاء مجالس النواحي والبقاء على مجالس الأقسضية استنادا إلى نص المادة الثانية من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ "يسري هذا القانون على انتخابات مجالس المحافظات والاقضية".
- وهو أمر محل ترحيب وتأيد نظرا لما أصاب المجالس المحلية من ترحل في أعداد أعضائها وبدون وجود حاجة حقيقية لهم في تسيير أمور تلك المجالس، بالإضافة إلى إنه يثقل ميزانية الدولة بتكاليف مادية غير مبررة.
- يترتب على التعديل الأخير لقانون انتخابات مجالس المحافظات تخفيض عدد أعضاء مجالس المحافظات في عموم العراق من ٤٥٦ عضواً إلى ٢٥٥، أي ما يقارب ٥٠% من أعضاء المجالس منه، لذا فإن هذا تعديل يكتسب أهمية كبيرة نظرا لما أصاب المجالس المحلية من ترحل في أعداد أعضائها لا حاجة حقيقية لهم في تسيير أمور تلك المجالس، إضافة إلى أثقال كاهل الدولة بمصاريف إضافية من رواتب لأعضاء المجالس المحلية وأمور أخرى.
- اتباع طريقة سانت ليغو بنسبة (١,٧) ومن ثم بنسبة (١,٩) في هذا تعزيز للكيانات السياسية الكبيرة وتقليل لعدد الأحزاب داخل المجلس مما يترتب عليه قلة الخلافات داخل المجلس وممارسة هذه المجالس لعملها بشكل أفضل وعدم ضياع الأصوات والمقاعد بين الكيانات الصغيرة.
- تحديد مقاعد للأقليات الدينية في المجتمع العراقي خطوة مهمة وضرورية وذلك للحفاظ على حقوق هذه الأقليات وضمان تمثيلها في مجالس المحافظات لضمان تمثيلهم فهم أدرى بمطالب تلك الفئات ومشاكلهم لذلك كان من الضروري تخصيص مقاعد لهم داخل مجالس المحافظات.
- إن تطبيق نظام الكوتا النسائية لتوزيع المقاعد النيابية أسفر عنه نتائج إيجابية في ممارسة الوظيفة التشريعية، إلا إنه اليوم وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً وهي فترة كافية لأثبتت فكرة إن المرأة جزء أساسي من العملية السياسية لا يمكن أن تنجح بدون وجودها وهي تدور وجودا وعدمها معها، إلا إن الأمر الذي أصبح غير مقبول من الشارع العراقي هو وجود نساء غير كفوءات في العملية السياسية والكوتا هي السبب الوحيد لوجودها في عملية السياسية.

ثانياً: الاقتراحات

- من خلال بحثنا في (السياسة التشريعية لانتخابات المجالس المحلية وفق قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لعام ٢٠١٨)، يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:
- من وجهة نظرنا إن كثرة إصدار قوانين انتخابية وكثرة تعديلها يضعف من ثقة المواطن العراقي بالممثل المحلي كونه يطمح من خلال كثرة التعديلات تحقيق مصالحه السياسية على حساب مصلحة المواطن، لدى نقترح على المشرع العراقي أن يعزز ثقة المواطن بالمشرع من خلال الاهتمام بإصدار تشريعات تصب في مصلحة المواطن والتقليل قدر الامكان من كثرة التعديلات التشريعية غير المبررة.

- يعاني العراق في الانتخابات البرلمانية والمحلية من عزوف انتخابي برفض فئة كبيرة من المجتمع من المشاركة بالعملية الانتخابية ورفعوا شعار (مقاطعون)، لذلك نقترح تعزيز ثقافة المشاركة الانتخابية لدى الناخب العراقي وتعزيز ثقافة أن الناخب هو صاحب القرار الحقيقي في تحديد من يمثلته ويمارس العملية السياسية بدلا عنه.
- السماح لفئة الشباب من هم في عمر العشرين من المشاركة في التمثيل المحلي فهم يمثلون فئة كبيرة من الشعب، وفي نظر القانون هم بالغو سن الرشد ويستطيعون القيام بمختلف الاعمال والواجبات إضافة إلى إنهم يحملون فكراً جديداً ونافعاً ومتطوراً يتماشى مع التطور في مجالات الحياة.
- نقترح بتقليص عدد مقاعد مجالس الاقضية كما تم العمل به في مجالس المحافظات كون هذا الشيء يقلل من إهدار الوقت بكثرة المناقشات وإهدار لأموال الدولة بالرواتب وغيرها من نفقات مجالس الاقضية.
- نقترح على المشرع العراقي أن يراجع تشريعاته الانتخابية وخاصة فيما يتعلق بالكوটা النسائية ووجود نساء لا يتمتعن بالكفاءة العلمية والعملية وكل ما يتمتعن به من تأييد حزب معين، وأن يكون إعادة النظر بالقوانين الانتخابية بما يضمن وجود كل شخص كفوء في العملية السياسية سواء كان رجلاً أم امرأة.

المصادر:

الكتب:

١. د. حسن البدر اوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة - دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة في ١ - حرية تكوين الأحزاب ٢ - حرية النشاط الحزبي ٣ - حق تداول السلطة، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢. د. حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان - دراسة مقارنة، بلا مكان نشر، ١٩٩٨.
٣. د. حنان محمد القيسي، ألوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠١١.
٤. د. جورج شفيق ساري، دراسات وبحوث حول الترشيح للمجالس النيابية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
٥. د. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، بلا مكان طبع، ٢٠٠١.
٦. د. نعيم كاظم جبر، أحكام قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٩.

الكتب المترجمة:

١. لورانس غراهام وآخرون، السياسة والحكومة مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث، ترجمة عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان، جامعة الملك سعود، الرياض، بلا سنة طبع.

الكتب الاجنبية:

1. Giovanni Sartori, Comparative Constitutional Engineering, new York university press, U.S.A., 1997, p: 15, 181

الداستير والقوانين الانتخابية:

١. دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ المعدل.
٣. قانون المحافظات غير المنتظمة في أفليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.
٤. قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الملغي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.

المجلات والدوريات:

١. د. حميد حنون خالد، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، كلية القانون، العدد الأول، المجلد العشرون، ٢٠٠٥.
٢. المرأة والدستور العراقي، منشورات المركز الإعلامي، سلسلة دستورنا ٢.

الوقائع العراقية:

١. جريدة الوقائع العراقية، السنة التاسعة والخمسون، العدد ٤٤٩٤ في ٤/٦/٢٠١٨.
٢. جريدة الوقائع العراقية، السنة الرابعة والاربعون، العدد ٤٠٩٥ في ٣/١١/٢٠٠٨.
٣. جريدة الوقائع العراقية، السنة الرابعة واربعون، العدد ٤٠٩١ في ١٣/١٠/٢٠٠٨.

المواقع الالكترونية:

١. CONSEIL CONSTITUTIONNEL: DECISIONS RENDUES, web site; [www. Conseil- constitutionnel.fr/ decision/2000](http://www.Conseil-constitutionnel.fr/decision/2000).
٢. د. أيمن محمد وحيد، أثر غياب الأمن السياسي على مشاركة المرأة، الموقع الالكتروني، مركز الدراسات، الرابط الالكتروني: www.amanjordan.org.
٣. د. بلقيس أبو أصبع، تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة: التجارب الدولية والعربية في تطبيق نظام الحصص (الكوتا) الموقع الالكتروني، اللجنة الوطنية للمرأة، الرابط الالكتروني: www.yemeni-women.org.ye.
٤. د. ضياء عبد الله الجابر، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٦، الموقع الالكتروني، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الرابط الالكتروني: www.fcds.com.
٥. د. محيي الدين رجب البناس، الكوتا، الموقع الالكتروني، المجلس القومي للمرأة، الرابط الالكتروني: www.ncwegypt.com.
٦. د. محيي الدين رجب البناس، الكوتا، الموقع الالكتروني، المجلس القومي للمرأة، الرابط الالكتروني: www.ncwegypt.com.
٧. الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي في ٢٢/تموز/٢٠١٩، الرابط الالكتروني: ar.parliament.iq.

٨. صباح سيادي، تجربة المرأة الأردنية السياسية ونظام الكوتا، ٢٠٠٦، الموقع الالكتروني، مركز الدراسات، الرابط الالكتروني: www.amanjordan.org.
٩. طارق حرب، المرأة العراقية في الدستور - الواقع والطموح، ٢٠٠٧، الموقع الالكتروني، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات - واشنطن، الرابط الالكتروني: www.siironline.org.
١٠. طريقة سانت ليغو، الموقع الالكتروني: ويكيبيديا، الرابط الالكتروني: [/ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/).
١١. عائشة غلوم، التمثيل السياسي للمرأة بنظام الكوتا المغرب نموذجاً، ٢٠٠٦، الموقع الالكتروني، مركز الدراسات، الرابط الالكتروني: www.amanjordan.org.
١٢. فلاح إسماعيل حاجم، مبدأ المساواة ومهمة تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، الموقع الالكتروني، المركز التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة، ٢٠٠٦، الرابط الالكتروني: www.rezgar.com.
١٣. مقالة بعنوان محاصرة نسائية، الموقع الالكتروني، ويكيبيديا، الرابط الالكتروني: ar.wikipedia.org/wiki/rhgm.
١٤. مقالة منشورة على الانترنت بعنوان (سانت ليغو المعدلة (١٩٩) وبراءة الاكتشاف العراقية) للباحث خالد حسين سلطان، الموقع الالكتروني: الحوار المتمدن، العدد: ٥٦٠١، تمت الزيارة في ٢٠١٧ / ٨ / ٤، الرابط الالكتروني: www.ahewar.org.
١٥. الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الرابط الالكتروني: <http://www.ihec.iq>.
١٦. هند فايز أبو العينين، قانون الكوتا النسائية، ٢٠٠٨، الموقع الالكتروني، موقع امان، الرابط الالكتروني: www.awapp.org.
١٧. الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم الكوتا، ٢٠٠٣، الموقع الالكتروني، اللجنة الوطنية للمرأة، الرابط الالكتروني: WWW.YEMENI-WOMEN.ORG.YE.

**دور الوسائل التوضيحية في نشاط المتنزهات (بحث تطبيقي في متنزه
الزوراء الوطني - بغداد)**

*The Role of Illustrative Devices in the Activity of Parks
(An Applied Research on Al-Zawra National Park-
Baghdad)*

أ.م عبد الأمير زوين^(١) Assist. Prof. Abed Al-Ameer Zuain

المستخلص

يتجه البحث لاختبار العلاقة بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات كما يهدف البحث إلى توضيح الشروحات وأهميتها في نشاط التنزه. وتم اختيار متنزه الزوراء الوطني في بغداد أنموذجا لأهميته العالية في استقطاب الطلب السياحي المجتمعي. كما تم اختيار عينة عشوائية لمجموعة من المتنزهين بعد تنظيم استمارة الاستبيان إذ وزعت الاستمارة على (١١٢) زائرا لاستطلاع آرائهم حول أنواع الوسائل التوضيحية التي تقدمها إدارة المتنزه. وكانت الاستمارة أداة رئيسية لجمع البيانات حيث تم الاستعانة بالوسائل الإحصائية لإثبات صحة الفرضيات كالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط وتحليل الانحدار وجاءت النتائج مطابقة لأغلب الفرضيات والتي صيغت بموجبها عدد من التوصيات للإفادة في حقل التخصص. الكلمات المفتاحية: الوسائل التوضيحية، المتنزهات.

Abstract

The research aims at examining the relationship between the explanatory means and the activity of the parks. The aim of the research is to clarify the explanations and their importance in the activity of hiking. The Al-Zawra National Park in Baghdad was selected as a model for its high importance

^١ - جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد.

in attracting the community's tourism demand. A random sample was chosen for the total of the parks after the questionnaire was organized. The questionnaire was distributed to 112 visitors to explore their views on the types of explanatory means provided by the Park Administration. The questionnaire was a major tool for collecting data. The statistical methods were used to validate hypotheses such as arithmetic mean, standard deviation, correlation coefficient, and regression analysis. The results were consistent with most hypotheses, in which a number of recommendations were formulated for use in the field of specialization

Keywords: (Illustration, Parks).

المقدمة

يمثل التوضيح السياحي احد المهام المتخصصة ذات الطبيعة المهنية الرسمية. ويتم تداول برنامج التوضيح في المتنزهات الوطنية بهدف استثمار الموارد الطبيعية والتراث الإنساني لإغراض الترويج. ولأهمية الموارد السياحية التي تعد عناصر جذب رئيسية للطلب السياحي ولحمايتها من سوء الاستعمال البشري يتم تنظيم برامج التوضيح ضمن أساليب ووسائل وطرائق لبث الوعي والاهتمام لدى مستعملي المورد الطبيعي للغرض الترويجي ولحمايته وعدم الإساءة إليه. كما إن هذه الموارد من مسؤولية المؤسسة السياحية والمجتمع على حد سواء كونها تمثل فرصة جذب للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وإن العبث بها يعد ظاهرة سلبية تؤثر في التنمية المجتمعية وتؤدي إلى تردي مناطق الجمال الطبيعي الفريدة وانكماشها. لقد اهتمت المؤسسات السياحية العالمية إلى تنظيم البرامج التوضيحية والإرشادية في توجيه استعمال المتنزهات ووضعت برنامج مراقبة لتنمية غاباتها ومتنزهاتها.

يحتوي البحث على أربعة مباحث خصص المبحث الأول الى المنهجية العلمية للبحث فيما تناول المبحث الثاني الجانب النظري لتوضيح المتغيرات وأهميتها وأهدافها واتجه المبحث الثالث إلى الجانب العملي وتحليل فرضيات البحث واختتم المبحث الرابع بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تفيد واقع البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث:

تجمع الإسهامات النظرية للكثير من المختصين في القطاع السياحي بين المفاهيم العامة والواقع الميداني. ولما كان هناك اهتمام متواضع لدراسة العلاقة بين عناصر الترويج وأدواته جاء هذا البحث لمعرفة تقييم الارتباط بين وسائل التوضيح وبرامج التنزه وفي ضوء ذلك تم تحديد المشكلة من خلال إثارة التساؤلات التالية:

- 1.1 ما مدى تصور الصيغة المبحوثة في مجتمع المتنزهات عن أهمية الوسائل التوضيحية في برامج التنزه؟
- 1.2 هل لدى العينة فكرة عن تعزيز الوسائل التوضيحية خلال ممارسة نشاط الترويج في المتنزهات؟
- 1.3 كيف يمكن تأهيل الوسائل التوضيحية في المتنزه (عينة البحث) لتحقيق الإغراض السياحية؟

1.4 ما طبيعة العلاقة والأثر بين تطبيق الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات في المتنزه المبحوث؟

٢. أهمية البحث:

يركز البحث على أهمية دور الوسائل التوضيحية كمجموعة قنوات اتصالية في نشاطات الترويج السياحي من خلال التنزه، ويكتسب البحث أهمية ميدانية تتميز في تعريف الواقع الترويجي لأحد المتنزهات الوطنية العراقية ومجالات الارتقاء بها كونها كثيفة الطلب والاستعمال السياحي ومن خلال مايلي:

2.1 فعالية وحساسية بيئة التنزه وربطها بواقع الخدمة المقدمة واتصالا بالحفاظ على الموارد الطبيعية وبما يضمن حالة التكامل بين وسائل التوضيح وعمل المتنزهات.

2.2 تحديد مفاهيم الوسائل التوضيحية والبرامج وعلاقتها في عمل المتنزهات.

2.3 إضافة معرفة لتحسين واقع الخدمة التي تقدمها المتنزهات الوطنية وخصوصا المتنزه (عينة البحث).

2.4 تقديم رؤية مهنية لإدارة المتنزهات في وضع إستراتيجية جديدة لتنظيم فعاليات التنزه كجزء من الإغراض السياحية المجتمعية.

٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص العلاقة بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات الوطنية ومن خلال الإشارة إلى تحقيق الآتي:

3.1 تحليل ادوار الوسائل التوضيحية في تنظيم برامج التنزه.

3.2 دراسة العلاقة بين عناصر الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات والإفادة من نتائجها لاعتمادها في توصيات العمل المهني السياحي.

3.3 السعي إلى معرفه مفاهيم وأسس البرامج التوضيحية التطبيقية في نشاطات التنزه.

3.4 تفعيل دور برامج التوضيح كأحد وسائل العمل الترويجي في فعاليات التنزه مع اعتماد هذا الدور لزيادة الكفاءة التنظيمية في إدارة المتنزهات.

٤. فرضيات البحث:

تأسيساً على ماتقدم فقد تبني البحث مجموعة الفرضيات الرئيسية والفرعية التالية:

4.1 الفرضيات الرئيسة الأولى الخاصة بعلاقات الارتباط ومفادها:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات. وقد انبثقت عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

4.1.1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات.

4.1.2 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين مداخل التوضيح ونشاط المتنزهات.

4.1.3 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين مراكز الاستقبال ونشاط المتنزهات.

4.1.4 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين الوسائل الإرشادية ونشاط المتنزهات.

4.1.5 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين الجولات التوضيحية ونشاط المتنزهات.

4.2 الفرضية الرئيسية الثانية والخاصة بعلاقات التأثير ومفادها:

هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات، وقد انبثقت عنها الفرضيات الفرعية التالية:

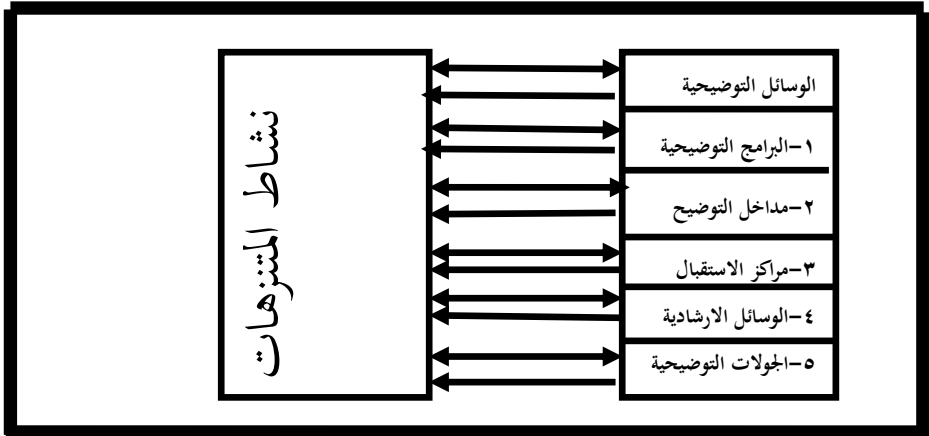
- 4.2.1 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات.
- 4.2.2 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين مداخل التوضيح ونشاط المتنزهات.
- 4.2.3 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين مراكز الاستقبال ونشاط المتنزهات.
- 4.2.4 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين الوسائل الإرشادية ونشاط المتنزهات.
- 4.2.5 توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين الجولات التوضيحية ونشاط المتنزهات.

٥. المخطط الفرضي للبحث:

يتضمن المخطط الفرضي للبحث المتغيرين التاليين:

- 5.1 المتغير المستقل ويمثل الوسائل التوضيحية ويشتمل على الإبعاد (البرامج التوضيحية، مداخل التوضيح، مراكز الاستقبال، الوسائل الإرشادية، الجولات التوضيحية) وكل منها يتكون من خمس فقرات.
- 5.2 المتغير المعتمد ويمثل نشاط المتنزهات. ويوضح الشكل (١) المخطط الفرضي للبحث

شكل (١)



*السهم $\longleftrightarrow$ يمثل علاقة الارتباط
*السهم $\longrightarrow$ يمثل علاقة التأثير

٦. مقاييس البحث

تم اعتماد مقياس (Hitt) لقياس الوسائل التوضيحية الذي يتكون من خمسة إبعاد على وفق تدرج (Likert) الخماسي (اتفق جداً، اتفق، محايد، لاتفق، لاتفق جداً) (Hitt al,et.,2007:72) كما تم اعتماد مقياس (strand) لقياس نشاط المتنزهات والذي يتكون من خمسة ابعاد على وفق تدرج (Likert) الخماسي (strand,2014). واستعملت استمارة الاستبيان اداة رئيسية لجمع البيانات في قياس المتغيرات.

٧. اختبار الثبات

لقياس الثبات اعتمدت طريقة (الفاكرونباخ)، وتتضح النتائج من الجدول (١) الذي يشير إلى قيمة المعامل، اذ كانت مرتفعة وبنسب معقولة، وسجلت محاولات الاستبانة ككل قيمة مرتفعة بلغت (0.891) وهذا يوضح بان الفقرات تتمتع بالثبات.

جدول (١)

ت	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	الوسائل التوضيحية	٢٥	٠,٨٤٧
١,١	البرامج التوضيحية	٥	٠,٨٩٨
١,٢	مداخل التوضيح	٥	٠,٦٢٤
١,٣	مراكز الاستقبال	٥	٠,٦٨٧
١,٤	الوسائل الارشادية	٥	٠,٧٦٨
١,٥	الجولات التوضيحية	٥	٠,٧٧٣
٢	نشاط المتنزهات	١٠	٠,٨١٠
٣	جميع المجالات	٣٥	٠,٨٩١

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الحاسبة الالكترونية

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: الوسائل التوضيحية

هي مجموعة التقنيات الاتصالية للتعبير والشرح قد تكون شخصية أو غير شخصية يعتمد عليها في العمل التوضيحي لايصال رسالة إلى جمهور الزائرين في مناطق القصد السياحي. ويتم طرح المعلومات التوضيحية مباشرة من الدليل إلى الزائر وتنفذ على شكل صور وعلامات موجهة أو عن طريق إرشادات الإشارات (Miles,1977:331). تهدف الوسائل التوضيحية إلى تحقيق الاتصال وتعميق تفاعل الزائر مع المورد الترويجي لحثه على المشاركة والاستمتاع في البرامج. ويتعلق نجاح الوسائل هذه بمدى تفاعل الزائر مع الموقع والبيئة المحيطة للوصول إلى اكتشافاته الشخصية وتحقيق الغرض من الزيارة مع تخزين صورة للمكان تحمل التجربة والذكرى والحنين للعودة في عطلة لاحقة لهذا المتنزه أو ذاك. والتوضيح عموماً هو فن إيصال الأفكار ونقلها، أما التوضيح السياحي في مناطق القصد فيعني توجيه السائح بالاتجاهات التي تسعى إليها إدارة المواقع السياحية لتكوين صورة وانطباع لديه مقبول في أقل تقدير. ويتربط التوضيح مع الانطباع لبيان الصورة الذهنية المركبة مستقبلاً والمؤثرة في إعادة تكرار الزيارة، إذ يلعب الموضح سواء كانت شخصاً أو صورة أو إشارة دوراً مهماً في تحريك المشاعر والحواس لدى الزائر لحل الرموز وتفكيكها وتحويلها إلى انطباعات قابله للإدراك والتفاعل الفكري.

١- فوائد التوضيح:

يشكل زوار المدينة للمتنزهات الوطنية الغالبية العظمى في أوقات الترويج المجتمعية. ولكي يتعامل هؤلاء مع موارد المتنزه لا بد من توضيحها لتجاوز أماكن الخطر والاستعمال السلبي والاهتمام والعناية بها، وإن أهم فوائد التوضيح هي:

- ١،١: توازن الاستعمال: تعتمد الإدارة في المتنزهات الوطنية توزيع مواقع التوضيح بما يؤمن عدم التجمع في مكان واحد مما يؤثر سلباً على ميزة الاستعمال.
- ١،٢: توصيل الفكرة: يعد التوضيح أداة للعلاقات العامة تهدف إلى إيصال رسالة إيجابية للمتنزهين.
- ١،٣: تحقيق غرض الزيارة: ويأتي من خلال الشروحات الوافية والاستعلام والتمتع بالموقع. ولتحقيق هذه الفوائد فإن العوامل المرتبطة بتأثير وكفاءة العمل التوضيحي تأتي من خلال المعرفة الحقيقية لطبيعة الجمهور الزائر والتأكد من كفاءة وسائل الاتصال وموضوع الرسائل المطلوب إيصالها له (Hunt, 1975:204).

٢- أساسيات التوضيح:

يعد التفسير من أهم مبادئ العمل في المتنزهات بسبب تباعد أماكن التوضيح والانتشار الهندسي لسلسلة المشاهدات والاستعمالات لتحقيق برامج الزيارة. وتقاس قيمه التغير على أساس الإضافة إلى تجربة المشاهدة والاستمتاع بكل عنصر من المعروض، كما إن مجموعة العروض الموجهة في بيئة المتنزه تهدف إلى استعمال الصورة الذهنية من حركات التجول المتسلسل وبحسب الفئات العمرية دون تكرار التشابه في بعض المواقع وهذا يولد النفور أو عدم حصول الرضا لمجموعة الزائرين من خلال التخطيط والتوزيع الهندسي المدروس (Knudson, 1980:196).

والمبادئ التالية تشكل أهم أساسيات التوضيح في المتنزهات وهي:

- ٢،١: الارتباط: ربط الموصوف من العرض مع شخصية الزائر.
- ٢،٢: إيصال المعلومة: اعتماد مجموعة المعلومات وتوفيرها كأساس للمادة التوضيحية والمراد توضيحها للزائر.

٢،٣: تجميع العرض: إتباع أسلوب التنسيق في ارتباط الشرح مع الواقع.

٢،٤: الاستفزاز الشخصي: من خلال الحث والتحريض باتجاه الفهم والإدراك.

٢،٥: التقييم الحسي: التوصل إلى غايات الزيارة وتحقيق الغرض من التنزه بتحفيز الحواس البشرية.

٢،٦: تباين العروض: تتميز البرامج التوضيحية بحسب الفئة العمرية والنوع والجنس ومن خلال الاعتماد على أساليب ممنهجة تتناسب مع جميع أصناف الزائرين.

٣- عناصر الوسائل التوضيحية:

هي مجموعة الفعاليات والإجراءات التي تخططها إدارة المتنزه والتي تعمل على نجاح برامج التنزه وهي:

٣،١: البرامج التوضيحية (programs)

هناك نوعان من البرامج والعروض التوضيحية أما أن تكون شخصية أو موجهة وكما يلي:

٣،١،١: البرامج الشخصية (personal programs)

تعتمد هذه البرامج على التفاعل الشخصي (Face-to-Face) بين الزائر والموضح ومن خلال (الشرح المباشر، المحادثات المتبادلة) وهذه البرامج تتسم بالمرونة في الاستيضاح نتيجة للعرض المباشر والاستفسار كرد فعل من الزائر، كما تنفع الزائر في المتنزهات ذات الاستعمال كثيف الجذب.

٣,١,٢: البرامج الموجهة (Direction programs)

يتجه هذا النشاط إلى تعميم الوسائل البصرية والسمعية وعلى شكل مشاهدات صورية أو فيديو أو من خلال الاذاعة المنتشرة في أماكن التنزه المتعددة وتعمل إدارة المتنزه على نشر الرسوم التوضيحية وعلامات الدلالة لتوضيح متطلبات الزائر من المعلومات المطلوبة وكذلك برامج التحذير للحفاظ على حياته والابتعاد من مناطق الخطر وتلك التي تؤدي إلى ذلك. ومن ميزات هذا النوع من البرامج انها واطئة الكلفة وتلبي حاجات اغلب الزائرين، إما عيوها فإنها تكرر في كل زيارة وتؤدي إلى الملل وعدم الاستمتاع أو المشاهدة (Douglass, 1975:244).

٣,٢: مداخل التوضيح (Interpretation)

هناك مجموعة من المداخل المعتمدة في التنزه أهمها ما يلي:

٣,٢,١: المدخل القصصي (Story-line - Interpretation) يستخدم هذا المدخل على شكل بانوراما قصصية ترتبط بالإحداث المتسلسلة على شكل رأى. وتعتمد الإدارة بطريقة الرد من خلال المماسشي الطبيعية أو التجمهر حول موقع محدد في المتنزه.

٣,٢,٢: المدخل التاريخي (Historical Interpretation)

يوضح المدخل التاريخي في المتنزهات الوطنية إعادة تصوير لتاريخ معين يشخص من خلال الموروث والتاريخ لحدث ما يرتبط بمحضرة المدينة. ويتم التوضيح من خلال المؤثرات المعروضة للزائر لذلك الحدث واتمائه وارتباطه بوقائع محدودة ومؤشرة على النصب التذكارية والأزياء والواجهات التي تخص الحدث. (Rosenow, 1978:221).

٣,٢,٣: المدخل البيئي (invironmental Interpretation)

يعتمد هذا المدخل على توضيح الوسائل المناسبة للاستجابة للحاجات البشرية وتعليم مجموعة الزائرين طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية في المتنزهات والحدائق الحضرية لخلق سلوك متوازن في الاستعمال الأمثل للمواقع. ويتضمن هذا المدخل برامج توضيحية لزيادة المعرفة وللحفاظ على عالم الطبيعة وتقديرها. كذلك يهتم بتطوير الرغبة لفهم حماية الموارد الطبيعية في مسعى لتكوين أخلاقيات والتزامات تجاه البيئة الطبيعية.

٣,٣: مراكز الاستقبال (Reception Centers)

هي مجموعة المراكز والنقاط الرئيسية لاستقبال الزائرين في موقع التنزه او المداخل الرئيسية للمتنزهات وتشتمل على:

٣,٣,١: مراكز الزائرين (visitors Centers)

تعد هذه المراكز من أساسيات توضيح المعلومات العامة والخاصة عن منطقة القصد وتهتم هذه المراكز بتقديم مجموعة الخدمات بحسب الحاجة والرغبة. ويتم تصميم لوحة المعلومات عن التنزه والتصميم الهندسي

لطرق الاستعمال ضمن آليات واضحة وسهلة يمكن الوصول إليها دون عناء. وتعمل بعض المتنزهات العالمية على توضيح صورة الخدمات من خلال قائمة عرض صغيرة تبين معروضات الخدمة المتاحة للاستخدام مع الأخذ بنظر الاعتبار الفئات العمرية الصغيرة وكبار السن كما تعمل على توفير ممشي خاصة لتجوال المعاقين. إن امتلاك المعلومات والثقافة الموقعية للعاملين في المتنزه والرغبة في تقديم الخدمة للزائرين تعطي إشارات إيجابية للزيارة من خلال تطوير فكرة العرض المتاح للخدمة في المتنزه وإمكانية وسهولة استعماله بالطرق المثلى والمحافظة عليه من العبث والتخريب.

٣,٣,٢ خدمة الاستعلام (information service)

تتم المتنزهات بوضع مسقفات وأكشاك رائعة في التصميم عند إطراف المتنزه في نقاط الجذب الكثيف مع توزيع بعض المطبوعات الخاصة بالمتنزه كما يتم بيع التذكارات التراثية والفلكلورية لمن يرغب من الزوار وترتبط بالمقاصد في المتنزه. كذلك تضيف المتنزهات معارض (Displays) لتوضيح مشاهد الزيارة توجه من خلالها الزائر إلى تفحص الأماكن وتمنحه الحماية والوعي وتنظيم الاستخدام لها (sharpe, 1975: 213).

٣,٣,٤: الوسائل الإرشادية: (Guidance)

الوسائل الإرشادية في التوضيح داخل مناطق التنزه هي إحدى النماذج المساعدة في استعمال مناطق القصد وتستخدم إدارة المتنزهات الوطنية هذه الوسائل للتعريف عن مناطق التنزه واهم هذه الوسائل هي:

٣,٤,١: لوحات المعلومات (Information signs)

تساعد اللوحات الإرشادية للتعرف على مناطق القصد في المتنزهات. كما تؤثر هذه اللوحات في تنشيط الاستعمال الأوسع للمناطق قليلة التجوال والاستعمال. وهذه الأهمية تحفز الطلب باتجاه القصد المطلوب، كما أنها وسيلة ذات دلالة للتوعية والإرشاد لمناطق الخدمة. وتستثمر الوسائل الإرشادية للتعبير والإعلان عن موجودات المكان شرط عدم تنافرها مع البيئة الجمالية للطبيعة المحيطة والغرض من ذلك توزيعها بشكل هندسي وعدم نشازها، ولذلك يتم تركيبها من مواد تتناسب مع بيئة ولون ونوع المكان (Deutche, 1987: 373).

٣,٤,٢: نقاط الاستراحة (Rest points)

هي نقاط تجمع بين فرصة الاستراحة بعد التجوال وبين الحاجة إلى التأمل والاسترخاء في المواقع الطبيعية للمتنزه. وتحمل هذه النقاط أماكن للاستراحة تمزج مع لوحات للمعلومات الإرشادية المكتوبة تهدف إلى توعية الزائرين بالمحافظة على المكان والطبيعة وعدم التخريب فيها أو الحرق وتنظيم استخدام الأرض للطعام والرياضة.

وتشمل الوسائل الإرشادية كذلك معروضات صغيرة متخصصة بما يحيط بها من طبيعة فرعية تعمل على توضيح نظام المشاهدة. كذلك تعتمد التوضيحات والإرشادات على نظام عدم تجاوز الاستعمال للحدود المسموح بها بيئياً وتلك التي تؤدي إلى الضرر بالموارد الطبيعية (scammoni, 1968: 453).

٣,٥: الجولات التوضيحية:

هناك نوعان من الجولات التوضيحية في المتنزهات هي:

٣,٥,١: جولات الإيجاء والتعبير (interpretive Trails)

تبدأ وتنتهي في نقطة قصد واحدة وتسمى (جولة الفكرية) (Theme trails) ويكون الذهاب والإياب على الطريقة نفسها أو تأخذ المتجول من نقطة قصد محدودة للوصول إلى أهداف قصدية متعددة ولا يعود المتجول إلى ذات النقطة التي انطلق منها، وهي ما يطلق عليها (جولة القصد) (Destination Trail). ومن خلال النوعين توفر الإدارة نقاطاً للاستراحة والإطلاع والمشاركة لتوضيح معالم المناطق المقصودة (Clawson, 1986:103).

٣,٥,٢: الجولات الموجهة شخصياً (self- Guided Trails)

ويقصد بها الجولات التي يقود الزائر خلالها نفسه بنفسه بمساعدة علامات الدلالة المعلمة في الممرات والمماشي على شكل لوحات توضيح إرشادية توضح معالم ومداخل ومخارج الأماكن وتصمم هذه الجولات عادة في مناطق التنزه البعيدة بهدف الاستكشاف الذاتي مع مراقبة مركزية ووسائل مساعدة أمنية عند الضرورة.

ثانياً: المتنزهات

١- أهمية التنزه:

يعد التمتع بمناظر الموارد الطبيعية من فعاليات الترويح وطلب الهدوء، ويتم استثمار الأراضي الخضراء ووسائل الترفيه لإقامة المتنزهات. وتنتشر المتنزهات في مناطق عديدة من العالم بما يتلاءم وتلبية الطلب إلى الترويح كما ينعكس نشاط التنزه على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات إذ تزداد أهمية الترفيه في المناطق الطبيعية لجميع فئات المجتمع نتيجة ضغط الحياه المتكرر فتصبح الرغبة إلى التغير حاجة ملحه مما يجعل مناطق التنزه ملاذاً آمناً لتلبية هذا النوع من الطلب. لقد ازدادت زيارات الإنسان بصورة منظمة وشبه دائمة وبشكل جماعي أو منفرد إلى المتنزهات لأقامه فعاليات التنزه أو حتى إقامة المخيمات (Camping) ومن هنا برزت أهمية التخطيط الحكومي لا إقامة المتنزهات الوطنية من خلال الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية لأقامة مرافق ترويحية وسياحية تستجيب لمتطلبات الزائرين. كما يساعد التخطيط للتنزه مواءمة العرض مع الطلب وطبيعة فعاليات الترفيه. ويقوم المخطط عند البدء بتنفيذ مشروع التنزه بدراسة شاملة لطبيعة الأرض وتنظيم هندسي للمساحات الخضراء وهندسة المرافق الخدمية في المتنزه. وتعمل المتنزهات على ابقاء المناطق نقيه وبعيدة عن التلوث البيئي (الكناني، 1990:69).

٢- تطوير مناطق التنزه:

تقوم إدارة المتنزهات بتقييم واقع خدمات التنزه بين فترة وأخرى. ولنجاح هذه العملية تتجه إلى اعتماد البرنامج التالي:

٢,١: دراسة التقييم الأولية:

إذ تشمل هذه الدراسة على تصنيف المساحات وخطط تطويرها هندسياً بما يتناسب ونوع الطلب وتوزيعه مع مراعاة نوع الفعاليات المراد إضافتها أو حذفها حسب الحاجة الفعلية.

٢,٢: استكمال إجراءات تطوير المرافق:

أي إعادة النظر في الاستعمالات لمجموعة المساحات المخصصة للترفيه والنزهة مع استثمار المواقع البعيدة للإضافات الترفيهية في المناطق الهادئة والبعيدة عن مراكز التجمعات.
٢,٣: التوصيف:

وهو إعداد البيانات وتبويب الفعاليات ضمن النطاق التناسبي الهندسي في التوزيع كالدراسات الأيكولوجية ونوع الغطاء النباتي والوجه الطبوغرافي للمواقع مع تنظيم الإجراءات المقترحة وتكاليفها.
٢,٤: إضافة الملاحق:

وتقصد بها وضع خرائط العمل والمخططات البيانية مع توضيح الخطوط الكونتورية (الافقية) مع تحديد الزوايا المتعرجة والمسطحة بمشاركة وإشراف المجموعة الهندسية والسياحية.
٢,٥: انتخاب أماكن الترفيه:

وهذا يعتمد على الأراضي المتوفرة لتوزيع الاستعمال الترفيهي والترويحي، إذ يتم انتخاب الأماكن بحسب أهميتها وجغرافيتها مثل استثمار مواقع التزلج أو التجديف أو الممارسات الرياضية أو فعاليات الصيد..الخ.

٣: اختيار موقع المتنزهات:

هناك مجموعة مؤثرات يتم اعتمادها ودراستها عند اختيار موقع المتنزه. إذ لا يتم فقط الحصول أو التأشير على المناطق الخضراء حصراً بل هناك مؤثرات يتم دراستها لاختيار موقع المتنزه وهي:
٣,١: دراسة المناخ والتضاريس:

ويشتمل ذلك على طبيعة الأرض (طينية، ملحية، أو كلسية، حجرية، أو صخرية..الخ) إذ يتم دراسة نوع الأرض المراد إقامة المتنزهات عليها، كذلك و دراسة المناخ من (درجة الحرارة، الرطوبة، الضغط الجوي، الرياح) ويتم اعتماد هذه الدراسة على معادلة نظرية المناخ للعلوم (Douglass) لبيان صلاحية المناخ واستخدامات الأرض للتنزه (الحوري، ٢٠٠٢: ٣٤٥).

٣,٢: استثمار الجواذب الطبيعية:

ويقصد بها توافر المنحدرات، الشلالات، الأنهار، البحيرات..الخ وهذه الجوانب هي جزء مهم في الانفتاح الطبيعي للمنطقة بهدف زيادة فعاليات الترفيه وقد يكون لها نشاط سلبي نتيجة المخاطر المحتملة عند الاستعمال ومثال ذلك المناطق الباردة حيث لا يرغب بإقامة المتنزهات فيها عند احتوائها على جبال كونها عوارض تحجب الشمس والتي يحتاج ضوءها أغلب الزائرين للمتنزه على عكس المناطق الحارة إذ يكون الظل في فترة الظهيرة أهم الدوافع لفعاليات الترفيه والتنزه (Calton, 1999:333).
٣,٣: القيمة الترفيهية:

يتم تقدير القيمة الترفيهية حسب نظرية (سكاموني) العالم الألماني في نشاط المتنزه إذ يرى جوهر التنزه يعتمد على الاندماج الجسدي والروحي بالنظر الى الجوانب الطبيعية لتحفيز الطلب الكامن باتجاه التنزه والترويح والتسلية، وفي ضوء هذه النظرية تم تقويم العديد من المتنزهات ومناطق الترفيه الغابية في أوروبا، ويستند العالم في نظريته الى عاملين الأول: يتم من خلاله اختيار القيمة الفعلية (حقيقة المكان) مثل (الطرق، المنظر الطبيعية، والمنحدرات، وغيرها) والثاني يمثل تأثيرات الضوضاء الطبيعية والبشرية مثل (تقلبات المناخ والتلوث البيئي) (Arno, 1980:93).

٣,٤: القيمة الجمالية:

وهي مجموعة المؤثرات المضافة بطريقة جذابة على ارض المتنزه وتشتمل على (إضافة مصاطب الاستراحة، المسابح، مواقف السيارات، المطاعم، المضايف، أكواخ الإضاءة، المساحات الرياضية، الألعاب... الخ). وجميع هذه الإضافات يتم تقديرها بنقاط حسب الخدمة.

المبحث الثالث: الجانب العملي

١. وصف المتغيرات:

يهدف الوصف إلى معرفة إبعاد البحث خلال استعمال الأوساط الحسابية الانحراف المعياري والنسب المئوية لمجالات البحث لعرض المؤشرات الإحصائية الأولية وتوضيح المتغيرات التي اعتمدت في بناء النموذج وكما يلي:

١,١: وصف متغير الوسائل التوضيحية: وهو المتغير الرئيسي الأول ويتمثل بالمتغير المستقل (الوسائل التوضيحية)، إذ يحتوي على خمسة متغيرات فرعية وهي (البرامج التوضيحية، مداخل التوضيح، مراكز المستقبل، الوسائل الإرشادية، الجولات التوضيحية) وقد جاءت الأوساط الحسابية للمتغيرات بواقع متباين، حيث احتل المتغير (٢) أعلى قيمة بوسط حسابي بلغ (٤,١٢٩) وانحراف معياري بلغ (٠,٩١٦)، كما بلغت نسبته (٨٢,٥٩%)، مما يؤكد إن المتنزه عينة البحث يسعى إلى المحاولة في تنشيط المداخل التوضيحية من خلال تفعيل برنامج التنزه. إما المتغير (٤) فقد جاء بأدنى مستوى استجابة إذ سجلت النسبة المئوية لهذا المتغير (٧٤,٣١%)، وهذا يشير إلى إن إدارة المتنزه نادرا ماتستطيع تجسيد الوسائل الإرشادية تجاه تحقيق أهدافها. ويوضح الجدول (٢) وصفا عاماً لفقرات متغير الوسائل التوضيحية والذي سجل بشكل عام وجميع متغيراته الفرعية متوسطاً حسابياً بلغ (٣,٩٥٥) وانحراف معياري بلغ (١,٠٣٤) وقد جاءت نسبته المئوية (٧٩%).

جدول (٢)

ت	المتغير	الوسط الموزون	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١-	البرامج التوضيحية	٣,٧٢٩	٠,٩٥٨	٧٤,٥٩
٢-	مدخل التوضيح	٤,١٢٩	٠,٩١٦	٨٢,٥٩
٣-	مراكز المستقبل	٤,٠٨٨	١,٠٣٩	٨١,٧٦
٤-	الوسائل الإرشادية	٣,٧١٦	١,١٧٦	٧٤,٣١
٥-	الجولات التوضيحية	٤,١١	٠,٩٧٩	٨٢,٢٠
٦-	الوسائل التوضيحية بشكل عام	٣,٩٥٥	١,٠٣٤	٧٩,٠٩

١,٢: وصف متغير نشاط المتنزهات: جاء هذا المتغير بعشرة أسئلة كانت قراءتها بشكل عام قد سجلت نسبة اتفاق على المتغير بلغت (٧٥%) وبوسط موزون (٣,٧٥) وبلغ الانحراف المعياري (١,١٩) وكما يوضح الجدول (٣).

جدول (٣)

المتغير	الوسط الموزون	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
نشاط المتنزهات	٣,٧٥	١,١٩	٧٥

٢. تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

تم مناقشة واستعراض فرضيات الارتباط بين متغيرات البحث وكما يلي:

٢,١: فرضية الارتباط الرئيسية بين (الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات).

يوضح الجدول (٤) علاقة الارتباط بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات. وبالنظر إلى الجدول (٤) يتضح وجود علاقة ارتباط وان كانت ضعيفة إذ بلغت قيمتها (٠,٠٣٣) وبمستوى معنوية بلغ (٠,٧٤٤) جدول (٤)

المتغيرات	نشاط المتنزهات		
الوسائل التوضيحية	معامل الارتباط		
	القيمة الثانية	مستوى المعنوية	
	٠,٣٣٣	٠,٣٢٧	٠,٧٤٤
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)	١,٦٦		
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)	٢,٣٦		

٢,٢: تحليل فرضية الارتباط الفرعية: بين (البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات)

أشرت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين (البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات)، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤٧٢)، وهي علاقة معنوية بالاعتماد على قيمة (t) المحسوبة والتي ظهرت قيمتها أكبر من القيمة الجدولية ضمن مستوى المعنوية ويوضح الجدول (٥) نتائج علاقة الارتباط بين البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات.

جدول (٥)

المتغيرات	نشاط المتنزهات		
البرامج التوضيحية	معامل الارتباط		
	القيمة التائية	مستوى المعنوية	
	٥,٣٥	٠,٠٠٠	**
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)	١,٦٦		
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)	٢,٣٦		

٢,٣: تحليل فرضية الارتباط المعنوية الفرعية بين (مداخل التوضيح ونشاط المتنزهات).

تبين نتائج الجدول (٦) العلاقة بين مداخل التوضيح ونشاط المتنزهات هناك علاقة معنوية، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤٩٩)، كما ان القيمة التائية (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية مما يشير الى قوة العلاقة الارتباطية في هذا المتغير.

جدول (٦)

المتغيرات	نشاط المتنزهات

مداخل التوضيح	معامل الارتباط	القيمة التائية	مستوى المعنوية
	*** ٠,٤٩٩	٥,٧٥٩	٠,٠٠٠
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)			
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)			
			١,٦٦
			٢,٣٦

٢,٤: تحليل فرضية الارتباط الفرعية بين (مراكز الاستقبال ونشاط المتنزهات).

من نتائج الجدول (٧) يتضح تحقق الفرضية الفرعية التائية بوجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مراكز الاستقبال ونشاط المتنزهات، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٢٩)، وهي علاقة معنوية بالاعتماد على قيمة (t).

جدول (٧)

المتغيرات	نشاط المتنزهات		
مراكز الاستقبال	معامل الارتباط	القيمة التائية	مستوى المعنوية
	*** ٠,٥٢٩	٦,٢٣	٠,٠٠٠
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)			
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)			
			١,٦٦
			٢,٣٦

٢,٥: تحليل فرضية الارتباط الفرعية بين (الوسائل الإرشادية ونشاط المتنزهات):

توضح نتائج الجدول (٨) وجود علاقة ارتباط معنوية بين الوسائل الإرشادية ونشاط المتنزهات وبمعامل تحديد بلغ (٠,٥٨) وهي علاقة معنوية واعتماداً على قيمة (t).

جدول (٨)

المتغيرات	نشاط المتنزهات		
الوسائل الإرشادية	معامل الارتباط	القيمة التائية	مستوى المعنوية
	** ٠,٥٨	٧,١١٣	٠,٠٠٠
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)			
قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)			
			١,٦٦
			٢,٣٦

٢,٦: تحليل فرضية الارتباط المعنوية بين (الجولات التوضيحية ونشاط المتنزهات):

يظهر من نتائج الجدول (٩) وجود علاقة ارتباط معنوية بين الجولات التوضيحية ونشاط المتنزهات، إذ يوضح الجدول ان الارتباط قد سجل (٠,٦٣٦) بالإضافة إلى قيمة (t) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية.

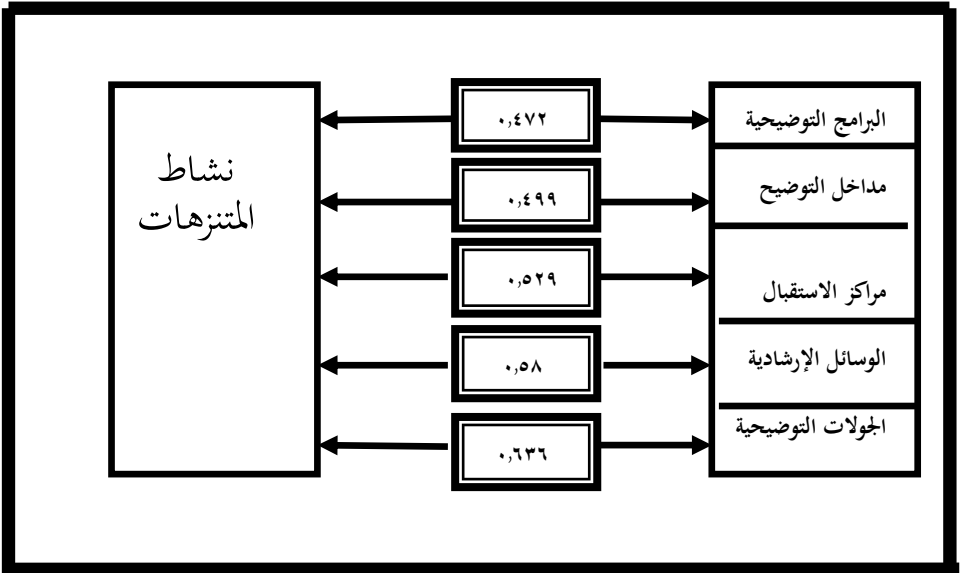
جدول (٩)

المتغيرات	نشاط المتنزهات

مستوى المعنوية	القيمة التائية	معامل الارتباط	الحوالات التوضيحية
٠,٠٠٠	٨,٢٤	** ٠,٦٣٦	
١,٦٦			قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠٥)
٢,٣٦			قيمة (t) الجدولية لمستوى (٠,٠١)

وتأسيساً على ماتقدم نستنتج قبول الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها مجتمعة والخاصة بالارتباط. ويمكن تلخيص العلاقات الارتباطية بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات وكما يوضحها الشكل (٢).

المتغير المستقل المتغير المعتمد



شكل (٢)

٣. تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات:

أشارت الفرضية الرئيسية الثانية في نموذج البحث الافتراضي شكل (١) إلى وجود علاقة تأثير ذات معنوية بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات واختبار صحة هذه الفرضية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها تم التحليل وفق الآتي:-

٣,١: اختبار تأثير الوسائل التوضيحية في نشاط المتنزهات:

يشير الجدول (١٠) إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات، اذ بلغت معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (٠,٤٠٤%) والتي توضح بان الوسائل التوضيحية تؤثر مانسبته (٤٠,٤%) من المتغير التابع إلى نشاط المتنزهات.

٣,٢: اختبار تأثير البرامج التوضيحية في نشاط المتنزهات:

كما أشار الجدول (١٠) إلى وجود علاقة تأثير معنوية ضعيفة بين البرامج التوضيحية ونشاط المتنزهات، إذ بلغت معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (٠,٠٠١). ووجد أن قيمة (F) المحسوبة اصغر من قيمة (F) الجدولية.

٣,٣: اختبار تأثير مداخل التوضيح في نشاط المتنزهات:

ونلاحظ من الجدول (١٠) بأن الفرضية الفرعية الثانية والخاصة بتأثير مداخل التوضيح في نشاط المتنزهات قد أثبتت صحتها، حيث كان معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (٠,٢٢٣) والتي توضح بأن مداخل التوضيح تؤثر بنسبة (٢٢,٣%) من المتغير التابع إلى نشاط المتنزهات.

٣,٤: اختبار تأثير مراكز الاستقبال في نشاط المتنزهات:

ويتضح من الجدول (١٠) وجود علاقة تأثير معنوية بين مراكز الاستقبال ونشاط المتنزهات. وسجلت معامل التحديد لهذه الفرضية مقيمتها (٠,٢٤٩) وبنسبته (٢٤,٩%).

٣,٥: اختبار تأثير الوسائل الإرشادية في نشاط المتنزهات:

ويتأكد من الجدول (١٠) أيضاً وجود علاقة تأثير معنوية بين الوسائل الإرشادية ونشاط المتنزهات إذ سجلت معامل التحديد (R^2) مقيمتها (٠,٢٨) والذي يوضح بأن الوسائل الإرشادية تفسر (٢٨%) من المتغير التابع إلى نشاط المتنزهات.

٣,٦: اختبار تأثير الجولات التوضيحية في نشاط المتنزهات:

يتضح من الجدول (١٠) أن قيمة (F) المحسوبة هي أكبر من قيمتها الجدولية مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الخامسة والخاصة بتأثير الجولات التوضيحية في نشاط المتنزهات. وبلغت معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (٠,٣٣٦) والتي توضح بأن الجولات التوضيحية تفسر (٣٣,٦%) من المتغير التابع إلى نشاط المتنزهات.

جدول (١٠)

معامل بيتا Beta	٠,٠٣٣	معامل بيتا Beta	٠,٠٣٣	معامل بيتا Beta	٠,٠٣٣
قيمة F (الاختبار)	٠,١٠٧	قيمة F (الاختبار)	٠,١٠٧	قيمة F (الاختبار)	٠,١٠٧
معنوية F (قيمة P)	٠,٧٤٤	معنوية F (قيمة P)	٠,٧٤٤	معنوية F (قيمة P)	٠,٧٤٤
قيمة ثابت الانحدار	٠,٠٢٥	قيمة ثابت الانحدار	٠,٠٢٥	قيمة ثابت الانحدار	٠,٠٢٥
معامل التحديد R2	٠,٠٠١	معامل التحديد R2	٠,٠٠١	معامل التحديد R2	٠,٠٠١

مداخل التوضيح	معامل بيتا Beta		الوسائل التوضيحية	معامل بيتا Beta					
	قيمة F (لاختبار الأنموذج)			قيمة F (لاختبار الأنموذج)					
	معنوية F (قيمة P)			معنوية F (قيمة P)					
	قيمة ثابت الانحدار			قيمة ثابت الانحدار					
	معامل التحديد R2			معامل التحديد R2					
٠,٦٣٦	٦٧,٩٠٠	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٤٩٩	٣٣,١٦٨	٠,٠٠٠	٠,٤٦٦	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩	٠,٢٤٩
٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥٩	٠,٤٠٤	٠,٦٣٦	٠,٠٠٠	٠,			

واستنتاجاً مما تقدم يتأكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية مجتمعة والخاصة بالتأثير. ويمكن تلخيص علاقات التأثير بين الوسائل التوضيحية ونشاط المتنزهات من الجدول (١١).

جدول (١١)

الانحدار	قيمة F (لاختبار الأنموذج)		قيمة F (لاختبار الأنموذج)	
	قيمة ثابت الانحدار		قيمة ثابت الانحدار	
	معامل التحديد R2		معامل التحديد R2	
	معامل بيتا Beta 1		معامل بيتا Beta 1	
٠,٦٦٤	٠,٠٣٢		٠,٠٣٢	
٠,٠٣٢	٠,٠٣٢		٠,٠٣٢	
٠,٠٣٢	٠,٠٣٢		٠,٠٣٢	
٠,٠٣٢	٠,٠٣٢		٠,٠٣٢	

٠,١٦١	معنوية (قيمة p2)	٠,١٢٦	معامل بيتا Beta 2	مداخل التوضيح
٠,٠٠٣	معنوية (قيمة p3)	٠,٢٥٥	معامل بيتا Beta 3	مراكز الاستقبال
٠,٠٥٤	معنوية (قيمة p4)	٠,١٨٤	معامل بيتا Beta 4	الوسائل الارشادية
٠,٠٠٠	معنوية (قيمة p5)	٠,٣٧٣	معامل بيتا Beta 5	الجولات التوضيحية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

١,١ الاستنتاجات النظرية:

- ١,١,١: هناك اتفاق لأغلب الباحثين في مجال الترويج والتنزه بضرورة اعتماد الوسائل التوضيحية في نشاط المتنزهات الوطنية مما يشكل أثراً في توازن الاستعمال وتحقيق الغرض السياحي.
- ١,١,٢: أصبح التنزه وقضاء وقت الفراغ حاجة مجتمعية للترويج مما يؤكد استكمالاً للصورة الذهنية وقياس قيمة التفسير بالوسائل التوضيحية دور تكرار التشابه في بعض المواقع.
- ١,١,٣: يمثل تصميم المتنزهات وتوزيع مراكز التنزه أساسيات في ربط الموصوف من العروض وجزء من ارتباط التنسيق في الشروحات الدالة على المكان باتجاه الفهم والإدراك لتلك المواقع باستخدام وسائل التوضيح.
- ١,١,٤: يتضح أن التفاعل بين الزائر والموضح من خلال الشروحات والمحادثات يأتي نتيجة للعرض المباشر ورد الفعل الإيجابي بعد التوضيح.
- ١,١,٥: هناك تعظيم للقيمة الطبيعية للبيئة تلبية للحاجات البشرية بعد الاستثمار في خلق السلوك المتوازن عند الزيارة ويأتي تنظيم هذه الحاجة بسلسلة فعاليات توضيحية لتكوين أخلاقيات تجاه البيئة الطبيعية.

١,٢ الاستنتاجات العملية:

- ١,٢,١: تحليل إجابات عينة الزائرين باتجاه تأثير الوسائل التوضيحية في نشاط التنزه، وهذا يؤكد ضعف إدارة المتنزه المبحوث بتطوير مجموعة الوسائل التوضيحية واستحداث بعض الوسائل غير المتاحة مثل (مراكز الزائرين، المدخل القصصي، البرامج الموجهة، خدمة الاستعلام).
- ١,٢,٢: أظهرت نتائج التحليل أن بعض الوسائل الإرشادية لاتصل إلى تحقيق طموح الزائرين بسبب تقادمها وغياب التنسيق في العرض وسجلت وسطاً حسابياً مقداره (٣,٧١٦).
- ١,٢,٣: يستدل من تحليل النتائج قلة اهتمام إدارة المتنزه بالجولات التوضيحية إذ سجلت وسطاً حسابياً قدرة (٤,١١).

١,٢,٤: عدم إدخال وسائل وتقنيات توضيحية حديثة مما ساعد على التدني في تحقيق الأهداف والمغريات لتكرار الزيارة أو ضعف في التشويق لإعادة التجربة وهذا ما أظهرته النتائج مجتمعة.

١,٢,٥: غياب استراتيجيات التخطيط والتطوير للمتنزه المبحوث وعدم الاهتمام بالخدمات المطلوبة وتقييمها خصوصا في مواسم الذروة والطلب العالي.

٢- التوصيات:

- ٢,١: ضرورة قيام إدارة المتنزه عينة البحث باستثمار موارده البشرية وتدريبهم لتنفيذ برامج التوضيح والاهتمام الأكثر بالخدمات المقدمة للزائرين
- ٢,٢: الاهتمام بتطوير الوسائل التوضيحية الحالية وتوجيهها لخدمة الطلب السياحي، وتوفير الوسائل المعنية.
- ٢,٣: توفير التقنيات التوضيحية الحديثة الساندة لوسائل التوضيح خصوصا في المواقع البعيدة عن مراكز الاستقبال.
- ٢,٤: إشراك المخططين والمختصين بإدارة المتنزهات والجهات ذات العلاقة بوضع استراتيجيات عمل لتطوير المتنزه.
- ٢,٥: وضع برنامج لتقييم الخدمات في المتنزه من قبل الزائرين ومعالجة الخلل والضعف والاهتمام بالنظافة العامة وتجميل الحدائق.
- ٢,٦: إعادة توزيع مراكز ونقاط الاستراحة وعدم تكديسها في مكان واحد خصوصا مقاطع البيع ودورات المياه والألعاب.

المصادر

١- العربية:

- ١-١ أَلْخُورِي، مثنى طه (٢٠٠٢) الإرشاد السياحي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ٣٤٥-٣٦٠.
- ١-٢ الكفاني، مسعود مصطفى (١٩٩٠)، علم السياحة والمتنزهات، دار الحكمة للطباعة، الموصل، العراق، ص ٦٩-٧٥.

٢- الأجنبية:

- 2.1: Arno, J.L., (1980) planning in the recreation, forests of Leningrad, SSR.
- 2.2: Colton, W.R., (1999)., Motivation, wilderness user, Can press, Canada.
- 2.3: Clawson., M., (1986), Forest Resources., John Hopkins press, Berlin, Germany.
- 2.4: Deutsche Zontrale, (1987)., Tourimus, D.Z., W. Germany.
- 2.5: Douglass, R., W. (1975)., Forest Recreation, 2nd. Eid pergamon press. Lnc., New York U.S.A.

2.6: Hunt, John,D(1975),Image as a Factor in tourism Development,that state university,Logan,UT.U.S.A.

2.7: Knudson,Douglas.M.(1980),out door recreation, Macmillan.N.Y.,U.S.A.

2.8: Miles, G.W.N and W. sea Brooke, (1977),.Recreational Land Management.E. and F.N.Spoil,London,U.K

2.9: Rose now,John.E,and,E.G.L publish (1979)., Tourism.The Good The bael,and The Ugle., Century Three press,U.K.

2.10: Scammoni, A.G., (1969).,Verfahren zue Archiv, Fare, B.18.H.3.

2.11: Sharpe, Gravel. W.,(1975)., interpreting The Environement, John wily and Son, Inc., N.U.S.A.

الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جبر
الفهري الموحدى بحتري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ) -دراسة موازنة-

*East meets West Between Al-Waleed bin Obaid Allah
Bahtri Al-Sharq (206-284) And the Abu Bakr Yahya bin
Jabr al-Fihri al-Muwahhid Bahtri al-Andalus (667-524
AH) model*

أ.م.د. هاشم جعفر قاسم^(١) A.M.D.Hashem Jaafar Qassem

أ.م.د. بشرى حنون محسن^(٢) A.M.D.Bushra Hanun Mohsen

الملخص

إن الخوض في تاريخ الأدب العباسي، سواء كان في حاضرتة الشرقية المتمثلة بعاصمة الدولة العباسية بغداد. أم حاضرة الغرب المجتمعة بالأندلس، يبين ان وجود تقارب وانسجام في الفنون الشعرية. ولا يتوقف الامر على ذلك، بل أخذ بعض شعراء الغرب يلقبون أنفسهم بالألقاب نفسها التي اشتهر بها شعراء المشرق، فنجد أن الشاعر الذي اشتهر بلقب البحتري في الشرق، يظهر وبعد عقود شاعر من المغرب ليلقب ببحتري الأندلس ولكي نكشف عن الأسباب التي جعلت من الأخير يلقب بلقب سبق أن عرف به شاعر من شعراء الدولة العباسية، وجب علينا البحث في سبيل التوصل إلى الحقيقة. ومن هنا جاء تقسيم البحث على مبحثين، الاول يتناول وباختصار حياة بحتري الشرق وشعره، وتطرقنا إلى الفنون الشعرية التي حوتها دواوين شعره التي تركها. اما المبحث الثاني فقد وقفنا وبالتفصيل عند حياة بحتري الأندلس، لنتعرف على القواسم المشتركة التي تجمع بين البحتريين. املين ان نوفق في اكتشاف نقاط تجمع بين المشرق والغرب. الكلمات المفتاحية: بحتري الشرق، بحتري الاندلس، بحتري الغرب.

^١ - جامعة أهل البيت - /كلية الآداب.

^٢ - جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية.

Abstract

Delving into the history of Abbasid literature, whether in its eastern metropolis represented by the capital of the Abbasid state, Baghdad. Or the metropolis of the West gathered in Andalusia, shows that there is convergence and harmony in the poetic arts. And the matter does not depend on that, but some Western poets called themselves by the same titles that the poets of the East were famous for. We find that the poet who was known as Al-Buhturi in the East, appears, after decades, a poet from Morocco to be called the Buhtari of Andalusia, and to reveal the reasons that made the latter be called the title of Sabq. If one of the Abbasid state poets knew him, we must search in order to reach the truth. Hence, the research was divided into two sections, the first deals with briefly the life and poetry of Bahtari of the East, and we touched on the poetic arts that were contained in the volumes of his poetry that he left. As for the second topic, we stopped in detail at the life of Bahtari of Andalusia, to learn about the common denominators that unite the two Bahtari. We hope to be successful in discovering points that combine the East and the West.

المقدمة

إن الخوض في تاريخ الأدب العباسي، سواء كان في حاضرتة الشرقية المتمثلة بعاصمة الدولة العباسية بغداد. أم حاضرة الغرب المجتمعة بالأندلس، يبين ان وجود تقارب وانسجام في الفنون الشعرية. ولا يتوقف الامر، على ذلك بل أخذ بعض شعراء الغرب يلقبون أنفسهم باللقاب نفسها التي اشتهر بها شعراء المشرق، فنجد أن الشاعر الذي اشتهر بلقب البحتري في الشرق، يظهر وبعد عقود شاعر من المغرب ليلقب ببحتري الأندلس ولكي نكشف عن الاسباب التي جعلت من الاخير يلقب بلقب سبق ان عرف به شاعر من شعراء الدولة العباسية، وجب علينا البحث في سبيل التوصل إلى الحقيقة، فكانت بداية الرحلة الشاقة وذلك لقلّة المصادر، حيث اعتمدنا على كتب تاريخ الادب العربي في الاندلس ومنها على سبيل المثال لا الحصر كتاب تاريخ الأدب الأنديسي عصر الطوائف والمرابطين للدكتور احسان عباس وكتاب الأدب العربي في الأنديس للدكتور عبد العزيز عتيق فضلا عن كتاب مقدمة ابن خلدون، ولم نثر على مصدر تطرق إلى حياة الشاعر يحيى بن مجر الفهري، بحتري الأنديس كما لم يتطرقوا إلى شعره الذي كان له أثر في نهضة الأدب العربي في المغرب بالأنديس على حدٍ سواء. علما بان الكتب التي تتطرق إلى الأدب العربي عموما والتي تتناول شعراءه وكتابه ومنهم بحتري (الشرق) قد حفلت بأخباره وكل ما يخص حياته وأشعاره، ومنها كتاب الأغاني الذي لم يترك شاردة أو واردة تخص البحتري من قريب أو من بعيد الا وذكرها. ولكن وبعد جهد توصلنا إلى بعض المصادر التي كشفت لنا شيئا عن حياة بحتري الاندلس، مثل كتاب دولة المرابطين والموحدين للدكتور عدنان عبد الله.

وقد قسم البحث على مبحثين، الاول يتناول وباختصار حياة بحتري الشرق وشعره، وتطرقنا إلى الفنون الشعرية التي حوتها دواوين شعره التي تركها. اما المبحث الثاني فقد وقفنا وبالتفصيل عند حياة بحتري

الأندلس، لتعرف على القواسم المشتركة التي تجمع بين البحريين. آملين أن نوفق في اكتشاف نقاط تجمع بين الشعارين، وهذا بدوره سيكشف نقاط التقارب بين أدبي المشرق والغرب.

المعنى اللغوي للقب البحري:

قبل التعرف على شخصية الشعارين اللذين لقبا بالبحري. ارتأينا التعرف على معنى كلمة (البحري) التي اختصا واشتهرا بها. وكلمة البحري وتعني القصير، وهي كلمة عربية تنسب إلى المذكر، والجمع بحائر، ويلفظ بلا ياء^(٣). وقد أطلقت على الشاعر العباسي الوليد بن عبيد واشتهر بها. وكذلك أطلقت على شاعر الأندلس أبو بكر يحيى بن جبر الموحد، فضلا عن صفة تعريفية هي بحري الأندلس^(٤) لتمييزه من بحري الشرق.

المبحث الأول: بحري الشرق:

اسمه ولقبه:

هو أبو الوليد عبيد الله بن عبيد بن شملان بن جابر ويعود نسبه إلى طي^(٥) بن أدد بن زيدان الذي يعود نسبه هو الأخر إلى عرب بن قحطان^(٦)، وكنيته أبو الحسن أو أبو عباد^(٧). ولد سنة (٢٠٠ أو ٢٠٦ هـ) في مدينة منبج^(٨) وهناك رأي آخر في مدينة بَزْدَفَنَة^(٩) وهي قرية صغيرة قريبة من منبج^(١٠). ثم بعد ذلك انتقل إلى حمص والتقى بأبي تمام^(١١). حيث يذكر (أول ما رأيت أبا تمام أني دخلت على أبي سعيد محمد بن يوسف، وقد مدحته بقصيدة اقول فيها)^(١٢).
أفاق صب من هو فافيقاً؟ أو خان عهداً أم أطاع شفيقاً^(١٣)

بعد أن سبك شعره وأتقن قصائده وعدَّ من فحول شعراء عصره قصد بغداد، لينال من الجوائز والتكريم اسوة بشعراء البلاط، فمدح وزير الواثق بن الزيات^(١٤)، وكذلك مدح الخليفة المتوكل^(١٥). ولم يقتصر مدحه على الخلفاء، بل مدح الأمراء والوزراء وقواد الجيش والعاملين في الدولة ذوي المناصب

^٣ - ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وزملائه، المكتبة الإسلامية ١: ١٩٧٢/٣٩. وتعني.

^٤ - ينظر ديوان بحري الأندلس: ٤٤.

^٥ - ينظر: كتاب الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥ هـ: ١٨/١٧٠.

^٦ - ينظر: المصدر نفسه: ١٨/١٦٧.

^٧ - ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧ - ١٦٨.

^٨ - ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢٠٥/٤، منبج - بفتح ثم سكون - مدينة تقع في الشام (شمال سوريا) وهي بلدة أبي فراس الحمداني أيضاً.

^٩ - ينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحري، أبي القاسم الحسن بن يحيى الأمدي البصري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦.

^{١٠} - ينظر: معجم البلدان: ١٣٦/٣ - وتنطق أيضاً بزردنا: وهي تعد من نواحي حلب.

^{١١} - ينظر: الأدب العربي في العصر العباسي، ناظم رشيد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٢٢: ١٩٨٩.

^{١٢} - المصدر نفسه أعلاه ص ١٢٢.

^{١٣} - ينظر: ديوان البحري: ١٧٤.

^{١٤} - هو محمد بن عبد الملك بن ابان بن حمزة المعروف بالزيات (١٧٣-٢٣٣ هـ) ينظر: كتاب الوزراء والكتاب، القاهرة ١٩٣٨.

^{١٥} - وينظر: تاريخ الرسل والملوك / أبو جعفر محمد بن جرير - تحقيق محمد أبو الفضل - دار المعارف، ط ٤: ٢٠/٩.

^{١٥} - هو الخليفة أبو الفضل جعفر المتوكل على الله بن المعتصم بم هارون الرشيد (٨٢٢-٨٦١ م) ينظر: تاريخ الرسل والملوك: ١٥٤/٩ سنة ٢٣٢ هـ.

===== الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جبر الفهري الموخدي بحتري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ) الرفيعة، ولاسيما المقربين من أصحاب المال والسلطة. وكان يحضر مجالسهم ويشدو بما تجيد به قريحته من شعر^(١٦) لكن يبدو ان طريقة إلقائه للشعر كانت تضيق لها صدور الحاضرين بسبب كثرة الفخر بنفسه واعتزازه بشعره ولاسيما عندما كان يطلب منهم أن يقولوا له أحسنت بعد كل بيت ينشده، مما كان سببا في ظهور الخصومات^(١٧) فضلا عن المنافسين والحساد.

ولا ننسى دوره في الكتابة وبراعته فيها كما برع في الشعر ونظم القصائد^(١٨).
امتاز شعر البحتري ببدياجته التي يستهل بها مقدمة قصائده بما تحمله في طياتها من سهولة في المعنى، و خيال واسع يرسم من خلاله الصورة الجميلة والبعيدة عن التكلف والتي تشد السامع وهذا ما نجده في قوله:

"تظن شـجوني لم تـعتلج^(١٩) وقد خلج^(٢٠) البين من قد خلج^(٢١)"

كونه يعبر عن حياته التي عاصر من خلالها البادية والمدنية^(٢٢) هذا ما نجده في قوله:
"اما رأيت المـريخ قد مازح الزهرة في الحد منه والشرف"^(٢٣)

كما لا يخلو ديوانه من الشعر التعليمي^(٢٤) يقول:
"في نظام من البلاغة ماشكٌ
حُزن مستعمل الكلام اختياراً
وركن اللفظ القريب فأدركن
امروء أنه نظامٌ فريدٍ
وتجنّب ظلمة التعقيد
به غاية المراد البعيد"^(٢٥)

وله في فن الوصف قصائد رائعة رسم من خلالها لوحات تسحر المتلقي وتجعله يسرح بخياله؛ فيصف في إحدى قصائده الهواء العليل الذي تصحبه زخات من المطر في منظر رائع من مناظر الطبيعة الخلابة:
"جاءت بها ريح الصَّبَا من نجدٍ
فانتشـرت مثل انتشـارِ العِقدِ
فراحت الأرضُ بعيش رَغدٍ
من وشي أنوار الرِّي في بردٍ
كأنما عُدارُها في الوَهْدِ
يلعبن من حباها بالنرد"^(٢٦)

أما فن الهجاء فقد وصل منه النزر اليسير، والسبب في ذلك ان الشاعر قد طلب من ولده في أواخر عمره ان يحرق ما قد قاله من الشعر في فن الهجاء^(٢٧). و من ذلك قاله:
"وبني الهجيم قبيلة ملعونة
لو يسمعون بأكلة أو شربة
حصـ الحى متشابهو الألوان

١٦- العقد الفريد، احمد بن عبد ربه الاندلسي: ٣٧٧/٦.

١٧- ينظر: كتاب الأغاني: ١٧٤/١٨.

١٨- ينظر: كتاب الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الإحياء التراث العربي- بيروت ١٩٤٩: ١٩٦٨.

١٩- ينظر: تـعتلج - اضـطرب - المعجم الوسيط - حرف التاء

٢٠- ينظر: خـلج- تحـرك واضـطرب- المعجم الوسيط - حرف الخاء

٢١- ينظر: كتاب الأغاني: ١٦٨/١٨.

٢٢- ينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحتري: ١٥.

٢٣- ينظر: كتاب الأغاني: ١٦٨.. ديوان البحتري ١/٥٦٣.

٢٤- ينظر زهر الآداب، ابراهيم بن علي الحصري القيرواني، المطبعة المصرية ١٢٠٥ ص: ٢٤.

٢٥- ينظر تاريخ الآداب العربية (من الجاهلية حتى عصر بني امية، كارلو نالينو، تقديم طه حسين، دار المعارف بمصر، ط ٤١: ٢.

٢٦- ديوان البحتري الشرق: ١/٥٦٧.

٢٧- ينظر: كتاب الأغاني: ١٦٧.

بعمان اصبح جمعهم بعمان" (٢٨)

أما صفاته فقد ذكرت كتب التاريخ والتراجم انه كان (أوسخ خلق الله ثوبا، وأجلهم على كل شيء) (٢٩). ومن هذا الوصف نستطيع أن نتصور حياته الاجتماعية وعلاقته مع الآخرين التي لابد ان تكون مبنية على المنفعة، وعلى مقدار ما يجنيه في قول قصيدة المدح. وإذا تأخر أو قصر الممدوح في العطاء، كان المهجاء هو السلاح الماضي في تخويفه أو تهديده.

وقد أطنب الباحثون في الكتابة عن حياته وشعره، وقد حفلت المكتبات بالكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت نتاجه الإبداعي من جوانب فنية ونقدية وثقافية متنوعة (٣٠).

المبحث الثاني: بحتري الاندلس

اما بحتري الغرب الاندلسي، هو يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجبر الفهري (٣١) وكنيته أبو بكر المشهور بالموحدي، نسبة إلى دولة الموحدين التي حكمت في بلاد الأندلس للمدة (٥٢٤-٦٦٧ هـ / ١١٢٩-١٢٦٨ م) (٣٢). ونسبه يعود إلى فهر من دون خلاف مما يدل على انه عربي الأصل، وهو من سكنة مدينة مرسية (٣٣)، أنتقل إلى اشبيلية (٣٤). أما سنة ولادته، فقد اختلف المؤرخون في تحديدها، جاعلين احتمالا انه ولد في سنة ٥٣٧ هـ (٣٥).

لمع اسمه وشاع صيته عند ملازمته لقائد الموحدين (أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي) (٥٤٢-٥٥٨ هـ) (٣٦) وذلك لفرط ذكائه ونباهته التي أهلهت أن يتقدم على شاعر البلاط على اثر قوله: "إن خير الفتوح ما كان عفوا مثلما يخطب الخطيب ارتجالا" (٣٧)

ولما مات الخليفة يوسف بن عبد المؤمن رثاه الشاعر بقصيدة طويلة مطلعها:
"جل الأسى فأسل دم الأجفان ماذا الشؤون لغير هذا الشأن" (٣٨)

كرس الشاعر معظم طاقاته وإمكاناته الأدبية والشعرية في مدح الخليفة يعقوب الملقب بالمنصور، وهو أول من أطلق عليه لقب أمير المؤمنين من ملوك الأندلس (٣٩). وجاء ذلك بقوله:

٢٨- المصدر نفسه: ١٧٠.

٢٩- ينظر: كتاب الأغاني: ١٨/١٧٠.

٣٠- ينظر: الادب العربي في العصر العباسي الأول- ناظم رشيد / ١٢١

٣١- ينظر: الأعلام، قاموس ترجمان لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي- بيروت ١٩٦٩: ١٨٧.

٣٢- ينظر: الأدب العربي في الأندلس، عبد العزيز عتيق، دار النهضة - بيروت ١٩٧٥: ١١٤، دولة الموحدين وهي الدولة التي قامت على أنقاض دولة المرابطين.

٣٣- ينظر معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار صادر- بيروت: ١٠٧/٥. مرسية: وهي مدينة في الأندلس اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام.

٣٤- ينظر المصدر نفسه: ١٩٥/١ وهي مدينة كبيرة ليس في الأندلس مثيلا لها، تقع غرب قرطبة بثلاثين فرسخ، وهي قريبة من البحر ويطل عليها جبل الشرف، الذي يكثر فيه زراعة الزيتون.

٣٥- ينظر: ديوان بحتري الأندلس: ٣١، فقد ذكروا انه انتقل إلى اشبيلية سنة ٥٦٧ هـ وعمره ثلاثين عام.

٣٦- ينظر الكامل في التاريخ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بان الاثير، عبد الوهاب النجار- القاهرة، مطبعة المنيرية ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م: ٤٩٩/٨.

٣٧- ينظر ديوان البحتري الاندلس: ٣٥.

٣٨- ديوان البحتري الاندلس: ٣٥.

٣٩- المصدر نفسه: ٤٠.

الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جبر الفهري الموخدي بحتري الأندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ)
"قُلْتُ أَمَّا وَهْيَ قَدْ عَلِقَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا" (٤٠)

اما سبب إطلاق لقب بحتري الأندلس كان بسبب إلى نوع من العصبية التي تدعو إلى الملكية^(٤١)، وهي نابعة من طبيعة المجتمع الذي عاش فيه، و تلبية لذوق أهل الغرب، في دعوتهم للمساواة بينهم وبين أهل الشرق، إذ نجد شاعرهم يذكر أسماء شعراء المشرق في أبيات قصائده جاعلا منهم رموزا يتساوى معهم فنياً ولا يقل أهمية عنهم، فنذكر من ذلك قوله في الشاعرين المشهورين الفرزدق وجبرير لما قال:
"وَأَذْكُرُ لِلْفَرَزْدَقِ أَلْفَ بَيْتٍ وَأَكْثُرُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ جَبْرِيرٍ
فَقَالَ لِي الدَّمِيمُ إِلَيْكَ عَنِّي فَلَيْسَ الشَّعْرُ يُقْبَلُ فِي الشَّعْرِ" (٤٢)

إن أول من أطلق عليه لقب بحتري الأندلس هو المؤرخ والأديب والشاعر ابن سعيد^(٤٣)، حين قارن شعره مع شعر الشاعر الوليد بن عبيد البحتري، (بحتري المشرق)^(٤٤) ما جعل ابن مجبر يتباهى بين شعراء أهل المغرب^(٤٥)، إذ اراد ان يقارنه ويساويه ببحتري الشرق من حيث؛ غزارة نتاجه الشعري من جهة، وحبكة قصائده، و جمال معانيه من جهة أخرى.

أما وفاته فيتفق معظم المؤرخين انه قد توفي سنة ٥٥٨ هـ^(٤٦)، إلا ان ابن خلكان يخرج عنهم، ليؤكد إن وفاته كانت سنة ٥٨٨ هـ^(٤٧). ومن هنا يمكن القول إن حياة أبو بكر بن يحيى بن جبرير كانت بين (٥٣٥-٥٨٨ هـ) أي لم يتجاوز من العمر أكثر من ثلاث وخمسين سنة. وقال قبل أن تناله المنية وهو يتحسر على الأيام الخوالي التي انعكست على حالته النفسية وأعطت إيماءات حزينة يوطرها الندم:
لَيْتَ الشَّبَابَ الَّذِي وَلَّتْ نَضَارَتُهُ أَعْطَانِي الْحِلْمَ فِيمَا كَانَ أَعْطَانِي
فَلَمْ تَكُنْ مِنَّةً لِلشَّيْبِ أَحْمَلُهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سُرُورِي بَعْضُ أَحْزَانِي (٤٨)

أغراض بحتري الأندلس الشعرية:

أشاد المؤرخون بشاعريته ونظروا إلى أدبه بإعجاب وتقدير، فقد كان شاعرا مبدعاً ومحاكياً ولاسيما في قصائده التي شملت مدح الأمير يعقوب، لقب ابن مجبر بالأديب، وقليل ما كان يدعى بالشاعر^(٤٩)، وهذا لم نجد له أي تفسير، وأمره يحيطه بعض الغموض. علما اننا لم نجد له نص نثري أو نثر على كتاب قام بتأليفه، بل أكثر نتاجاته هي قصائد شعرية^(٥٠).

٤٠- المصدر نفسه: ٨٧.

٤١- مقدمة ابن خلدون: ١٣٩/١.

٤٢- ينظر: ديوان يحيى بن مجبر: ٧٩.

٤٣- هو نور الدين أبو الحسن بن موسى القيسي المغربي، هو مؤرخ وأديب وشاعر وعالم بالأدب عاش في المدة ١٢١٣-١٢٨٦ م ودفن في الأندلس. ينظر إلى ديوان بحتري الأندلس: ٦٥.

٤٤- ينظر: العقد الفريد، أبي عمر احمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، جمعه احمد أمين، مطبعة التأليف والنشر والترجمة- القاهرة ١٩٤٩ م: ٣٧٧/٦، وينظر الهامش أيضا من الصفحة نفسها.

٤٥- ينظر ديوان بحتري الأندلس: ٤٤.

٤٦- ينظر: العبر في الخبر، محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسبوني، دار العلمية ١٤٠٥/٤: ٢٧٧/١٩٨٥.

٤٧- ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس. بيروت ١٩٦٨: ١٣/٧.

٤٨- ينظر: ديوان بحتري الأندلس: ٩١، ٩٢.

٤٩- ينظر: ديوان بحتري الأندلس: ٣٧.

٥٠- ينظر: ديوان بحتري الأندلس: ٣٧.

عرف انه اشترك بكتابة مقامة سميت بالمقامة الحسينية^(٥١). وقبل الغوص في الأغراض الشعرية المختلفة، يستوجب أن ننوه إلى أن بعضهم قد أشار إلى كتابته للموشح الأندلسي الذي كان منتشرًا في تلك الحقبة، ولم يصل إلينا بسبب الضياع الذي شملها إسوة بشعره^(٥٢). علماً أن الشاعر قد عاش في أجواء، كان للموشحات الدور الكبير فيها، واحتلت مكانة كبيرة في الشهرة بين عامة الناس، ثم ما لبثت أن ارتقت لتنظم وتلقى في حضرة الأمراء والوزراء والقواد. و حوى ديوانه الشعري على مقطوعة قال فيها:

يا قلب ما للهوى ومالك وما لمن لا مني ومالي

أسرفت يا قلب في هواك
فاجنح إلى سلوة صباكا
تنال من أمره فكাকা
وانت يا يا عاذلي كفاكا

لو أن حالي يكون حالك علمت ما حمل احتمالي^(٥٣)

كانت الحياة السياسية التي عاصرها الشاعر وشهد أحداثها مرتبكة وكان من نتائجها استحداث فن في الشعر الأندلسي وهو فن الاستصراخ والدعوة إلى الجهاد، الذي كان ممزوجاً بالشجاعة والبسالة والنخوة وإغاثة المحتاج والملهوف، فالنجدة والعون من معاني المديح والفخر، لكن المرحلة التي عاصرها الشاعر، قادتته إلى أن يكتب مثل هذا النوع من الفن، وكثر مثل هذا اللون من الشعر في ديوان بحتري الأندلس وفي مناسبات كثيرة حيث نجد ذلك في قوله:

تدارك أمير المؤمنين دماءنا
ووجهه إلى استنقاذنا بكتيبة

فإنك للإسلام والدين ناصر
يهاب الردى منها العدو المحاصر

إلى قوله:

بقيت أمير المؤمنين مخلداً
وكل الورى عنه كنه وصفك قاصر^(٥٤)

استشف النقاد بأن هذه القصيدة مفعمة بمعاني الإيماء إلى أهل البيت -عليهم السلام-؛ مما يؤكد ما يبطنه من تشيع^(٥٥)، ذاكرًا خلود الرسول -ﷺ- وخلود آل بيته في منهج العقيدة الإسلامية. ومن هنا نستطيع أن نقول، بأن الشاعر ابن جبير عدّ في صف الشعراء الذين اتصفوا بالقدرة على تشخيص الحالات والمواقف التي تستوجب الانفعال، كي يوصل إلى السامع ما يريد من معاني حتى يتفاعل معه حينما ينشد، وبذلك يستحوز على إعجاب الخاصة والعامة بكل شفافية. ان ضياع كثيراً من أشعاره، وما كان يحتويه ديوانه، تعد خسارة كبيرة لا يمكن أن تسد الفجوة للوصول إلى مدى بعيد لما كان يملكه من مواهب. وهو الذي يقول عن نفسه وعن ذاته:

٥١- الحلة السرياء، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة ١٩٦٣: ١٨٣. وسميت بالحسنية لأنها كانت تتناول قصائدهم قضية استشهاد الامام الحسين بن علي -عليه السلام- وما اصابه في معركة الطف سنة ٦٠ الهجري.

٥٢- المصدر نفسه: ٥٦.

٥٣- ينظر: ديوان بحتري الأندلس: ٥٨.

٥٤- ديوان بحتري الأندلس: ١٨.

٥٥- ينظر: المعجب في تلخيص اخبار المغرب، عبد الواحد الركابي، القاهرة ١٣٣٢هـ: ٢٥٥.

الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جُرّ الفهري الموخدي بحتري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ)
سَأَسْتَجِدِي صَغِيرًا مِنْ كَبِيرٍ وَأُرْغَبُ فِي حَصَاةٍ مِنْ ثَبِيرٍ^(٥٦)

ولهذا السبب يكون حكمنا على الشاعر يحيى بن جبير حكما جزئيا، ويعود إلى النصوص النزرة التي يحتويها ديوانه، والتي اقتصر معظمها على قصائد التي قالها في الخليفة وقواده ووزرائه، وأيضا قسم قليل من الغزل الذي نجده في بعض قصائده وسنسلط الضوء تباعا على كل فن من الفنون الشعرية التي نظم بها.

الأغراض الشعرية المشتركة بين الشعارين:

لقد تقاربت الفنون الشعرية وأغراضها بين الشعارين، حتى بلغ تأثر الثاني بالأول، في نظم القصائد التي تحمل في طياتها مفردات متشابهة تحمل المعاني نفسها وتصب في ذات الأغراض الشعرية التي عرفتھا الفنون الأدبية.

المديح:

يعد غرض المديح من أكثر الفنون غزارة عند كلا الشعارين، وذلك للوصول إلى تحقيق غاياتهما في التكسب ونيل المنافع او المناصب والسبيل للتقرب إلى ممدوحهما. اقتصرت معظم قصائد المدح التي نظمها بحتري الشرق على مدح الخليفة المتوكل العباسي ومن ذلك قوله:

قل للخليفة جعفر المجتدى للمجتدي
المتوكل بن المعتصم والمنعم ابن المنتقم^(٥٧)

وفي احدى قصائده التي يمدح المتوكل بها يلقي عليه عباءة الدين والتقديس لما قال:
يا إمام الهدى الذي احتاط للدين واجتهد
سر بسعد السُّعود في صُحبة الواحد الصُّمد
وابقَّ في العِزِّ والعلوّ لنا آخر ألا بد^(٥٨)

ونجد الصورة نفسها في شعر بحتري الاندلس وهو يمدح الخليفة يعقوب بن المنصور بن عبد المؤمن بعد انتصاره على الافرنج قائلا:

"بشراي هذا لواء قل ما عَقِدا
وأقبل النصر لا يعدو مناحيه
إلا ومد له الروح الأمين يدا
فحيث ما قصدت راياته قَصَدا
واستقبلته تباشيرُ الفتوح فَقَد
كادت تكونُ على أكتافه لَبَدا^(٥٩)

الشكوى من المشيب وذهاب الشباب:

صور لنا الشاعران الشباب الذي كان يمثل مرحلة النضارة والقوة والحيوية، فما كان منه أن يغيب حلول الشيب بما فيه من الخمول والضعف وقلة الحيلة، فوجد البحتري قال في هذا الغرض:
يا حسرتا أين الشَّبابُ الذي على تعديه المشيبُ اعتدى

^{٥٦} - ينظر: ديوان بحتري الاندلس: ٤٥.

^{٥٧} - ينظر: كتاب الاغاني: ١٨/١٧٣.

^{٥٨} - ديوان البحتري - تحقيق حسن كامل الصيرفي - دار المعارف القاهرة ١٩٦٣ ج ٢/٧٠٨.

^{٥٩} - ينظر: ديوان بحتري الاندلس: ٧٣.

شبت فما أنفك من حسرة والشَّيبُ في الرأس رسول الردى^(٦٠)

وقال: وظهرت صورة مشبه عند بحتري المغرب، وحملت ذات الشعور، المقرون بالأسف واللوعة والحسرة، لما

رحل الشباب وما سمعتُ بعبرة
قد كنتُ أزهى بالشباب ولم أخل
تجري لمثلها فراق ذاك الراحل
أن الشيبة كالخضاب الناصل^(٦١)

وقال بحتري المغرب في موضع آخر:
ليت الشباب الذي ولت نضارته
فلم تكن منة للشيب أحملها
أعطاني الحلم فيما كان أعطاني
ولم يكن من شروري بعضُ أحزاني^(٦٢)

الهجاء:

يعد الهجاء من الاغراض الشعرية التي تميز بها، بعض الشعراء وأخفق به آخرون. ولم يصل إلينا الا قصيدتين^(٦٣) لبحتري الشرق، إذ قال في إحداها:

رذلت في هذه الصناعة أو
لم تحط باب الدهليز منصرفا
أكديت أورمتها على الخوف
الا و خلخالها مع الشنف^(٦٤)

وفي مناسبة أخرى يهجو إحدى القبائل قائلا:
وبني الهجيم قبيلة ملعونة
لو يسمعون بأكلة أو شربة

حص اللحى متشابهو الألوان
بعمان أصبح جمعهم بعمان^(٦٥)

اتفق بحتري المغرب مع بحتري المشرق في ندرة قصائد الهجاء - وقلتها في ديوانهما؛ إذ لم يبلغ بحتري المشرق بالهجاء مبلغ الجودة و الاتقان مثل ما نظمه بباقي الأغراض، وما قاله في الهجاء:

ركب إلى النار الجحيم مسيرهم
الحى منهم لا يرى مستوطننا
للفظت عِداتك أبطناً وظهوراً^(٦٦)
وركابهم لا تستطيع مسيرا
والميت منهم لا يرى مقبورا
مما يزيد الأرض طيباً أنها

الغزل:

في فن الغزل نرى البحتري الاندلس يشكو ما يعاني من الشوق وعذاب الهجر والصدود، يعكس به الآمه وأوجاعه فقال:

وقائلة تقول وقد رأيتني
أما عطف الفقيه وأنت تشكو
أقاسي الجذب في المرعى الخصيب
له شكوى العليل إلى الطبيب^(٦٧)

^{٦٠} - ديوان البحتري (الشرق): ج ١/ ٦٥.

^{٦١} - ديوان بحتري الاندلس: ٨٧.

^{٦٢} - المصدر نفسه اعلاه: ٩٢.

^{٦٣} - كتاب الاغاني: ١٨/ ١٦٨.

^{٦٤} - يهجو ابن ابي القماش (كما ذكر صاحب الاغاني) وهو محمد بن عيسى بن السكن بن ابي القماش توفي سنة ٢٨٧ هجري. ولم نعتز عليه في ديوان بحتري الاندلس.

^{٦٥} - كتاب الاغاني: ١٨/ ١٧٠.

^{٦٦} - ينظر: ديوان بحتري الاندلس: ٨٠.

^{٦٧} - ينظر ديوان البحتري: ٦٧.

===== الوليد بن عبيد الله بحتري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جبر الفهري الموخدي بحتري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ)

ليتبعه بحتري الغرب الذي أبدع هو الآخر وأكثر في نظمه ونقل من خلاله حالة الحب المتيم الأسير بلوحة جميلة ومعبرة؛ حيث يقول:

دعا الشوق قلبي والركائب والركبا
وضلنا نشاوى للذي بقلوبنا
إذا القضب هزتها الرياح تذكروا
فلبوا جميعاً وهو أول من لبّا
نخال الهوى كأساً ويحسبنا شرباً
قدود الحسان البيض فاعتنقوا القبا^(٦٨)

وينقلنا إلى صورة جميلة أخرى يجعل السامع يهيم في معاني الأبيات ويرسم في مخيلته سوح القتال واجواء المعارك واصفاً لفارس قد ارتدى زي المحارب:

جاء وفي يساره
كأنه شمس بدت
يا لائمي في حبه
قوس وفي اليمنى قدح
وحولها قوس فُرح
ما كل من لام نصح^(٦٩)

وقد نظم كلاهما في غزل الغلمان الذي كان شائعاً في عشق الغلمان والتعلق بهم^(٧٠)، فيصف بحتري الاندلس غلاماً قد نبت الشعر في وجنتيه:

"نبتت لحية شقران
حلقت كيف أئته
شقيق النفس بعدي
قبل أن ينجز وعدي"^(٧١)

لم نعر في ديوان بحتري الاندلس على قصائد او ابيات متفرقة يتغزل بها بالغلمان كما هو الحال عند بحتري الشرق، بالرغم ان هذا النوع من الشعر قد اشتهر في الحقبة التي عاصرها ابن مجبر.

الحكمة:

استعمل الشاعران فن الحكمة في شعرهما وهذا ما يدل على تجربتهما العميقة في الحياة حتى اوصلتهما إلى نتائج يمكن أن تصاغ وتنظم أشعاراً. والشعر أكثر تأثيراً وامضاء في النفوس حين يستعمل المفردات المتمثلة بالحرق والاشتعال وازدادها مثل اطفاء النار- وهو تعبير أو توصيف للحالة التي تعايشها حين اطر الشكوى بالحكمة إذ قال بحتري الشرق:

"غروب دمع من الأجفان تنهمل
وليس يطقى نار الحزن إذ وقدت
وحرقة بغليل الحزن تشتعل
على الجوانح إلا الواكف الحصل"^(٧٢)

وفي مشهد آخر لبحتري الشرق قد استخدم مفردات النار معبراً عن حرقة الحب وآلامه وما يصيب النفوس من لوعة يظل اثرها كلما مر به طيف حبيبته وهو أيضاً في مجال جامعاً الحكمة والموعظة بالغزل فيقول:

"فطالما امتد في غي الصبا
هوى أعفني على آثاره بهوى
واشتد في الحب تغريري وإخطاري
كمطفي من لهب النار بالناري"^(٧٣)

^{٦٨} - ينظر: ديوان بحتري الغرب: ٤٥، ٦٧ (المفردات: الركبا، وضلنا نشاوي) هي من نص القصيدة.

^{٦٩} - ينظر: ديوان بحتري الاندلس: ٧١.

^{٧٠} - ينظر: الاغاني: ١٨/١٦٩.

^{٧١} - المصدر نفسه.

^{٧٢} - ينظر: ديوان البحتري: ٣/١٨٨٧.

^{٧٣} - المصدر نفسه: ٨٥٨/٢.

ونتقل إلى ما قاله بحتري الغرب في الغرض نفسه:
 "إن الشدائد قد تغشي الكريم لأن
 لا تغبط المجذب في علمه
 إن الذي ضيع من نفسه
 تبين فضل سجاياه وتوضحه
 وإن رأيت الخصب في حاله
 فوق الذي ثمر من ماله" (٧٤)

ومن خلال ما استعرضناه في البحث وبإيجاز نرى التماهي في افكار الشعاعين والتقارب في الأفكار وان الأندلس كانت تسير وراء الشرق العباسي في الادب والفنون، محاولة تقليده او اللحاق به.

الخاتمة

نجد بين الشعراء العرب وفي عصورهم المختلفة قاسما مشتركا في المشاعر والعواطف والأحاسيس على الرغم من تفاوت الزمن واختلاف الرقعة الجغرافية. ولاسيما اذا كانت الثقافات متشابهة وهي ضمن اطار عصر محدد. لهذا نجد شعراء الشرق من الدولة العباسية يتبعهم ويتماهي معهم شعراء الغرب في المغرب والاندلس، ويحاول كل طرف أن يمضي على خطى الطرف الآخر لكي يؤكد انه جزء من الأمة الإسلامية والعربية، ولاسيما شعراء وأدباء المغرب العربي والأندلس فنراهم يقلدون تارة ويقتفون اثرهم. ومن هذا البحث نستشف أن الذي قاد النقاد والأدباء في المغرب والأندلس إلى تسمية الشاعر أبي يحيى بن مجبر الفهري ببحتري الأندلس تيمنا ببحتري الشرق عبيد الله بن عبيد بن شمالال المشهور ببحتري. حيث التشابه الحاصل بين الشعاعين في المعاني، والأغراض، والصور الشعرية المتقاربة الدلالة. ومن هنا نستنتج أن الأدب في الشرق العربي لا يمكن أن يستغني عن الغرب الأندلسي وكذلك الحال بالنسبة إلى الادب الاندلسي، حيث يكمل بعضهما البعض ليرفد البشرية وخاصة العرب عصارة الافكار والفنون والآداب.

المصادر

القرآن الكريم.

١- الأدب العربي في العصر العباسي الاول - ناظم رشيد- دار الكتاب للطباعة والنشر الموصل ١٩٨٩.

٢- الأدب العربي في الاندلس -عبد العزيز عتيق- دار النهضة / بيروت ١٩٧٥.

٣- الأدب العربي في الاندلس -عبد العزيز عتيق- دار النهضة / بيروت ١٩٧٥.

٤- الاعلام - قاموس ترجمان لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين- خير الدين الزركلي- بيروت ١٠٦٩.

٥- تاريخ الآداب العربية -كارلو نالينو- تقديم طه حسين- دار المعارف بمصر ١٩٧٠- الطبعة الثانية.

٦- تاريخ الرسل والملوك -ابو جعفر محمد بن جرير الطبري- تحقيق محمد ابو الفضل- دار المعارف/ بيروت ١٩٧٩ الطبعة الرابعة.

٧٤- ينظر: ديوان ببحتري الاندلس: ٨٥.

===== الوليد بن عبيد الله بختري الشرق (٢٠٦-٢٨٤) و أبو بكر يحيى بن جبر الفهري الموخدي بختري الاندلس (٥٢٤-٦٦٧هـ)

٧- تاريخ الأدب الأندلسي/ عصر الطوائف والمرابطين- احسان عباس -دار الثقافة / بيروت- الطبعة الثانية ١٩٧١.

٨- تاريخ العرب المطول - فليب حتي - دار النشر للطباعة ١٩٥١.

٩- الحلة السيرة -المؤلف مجهول -تحقيق حسين مؤنس - القاهرة/١٩٦٣.

١٠- دولة الاسلام والمرابطين والموحدين -عدنان محمد عبد الله- القاهرة ١٩٤٣.

١١- ديوان البحري - ابو الوليد عبيد الله بن عبيد بن شمالان -تحقيق حسن كامل الصيرفي- دار المعارف القاهرة ١٩٦٣.

١٢- ديوان بختري الأندلس- ابو بكر يحيى بن مجبر الموخدي -جمع وشرح يوسف عيد- دار الفكر العربي/ بيروت ٢٠٠٢ الطبعة الاولى.

١٣- زهرة الآداب -ابراهيم بن علي الحصري القيرواني- المطبعة المصرية ١٢٠٥هـجري.

١٤- الشعر والشعراء -أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة -دار العربي للكتاب- بيروت ١٩٨٣.

١٥- العبرة في الخبر -محمد بن احمد عثمان الذهبي -تحقيق محمد السعيد بن بسيوني- دار العلمية/ القاهرة ١٩٨٥.

١٦- العقد الفريد -احمد بن عبد ربه الاندلسي جمعه/ احمد امين- مطبعة التأليف والنشر والترجمة/ القاهرة ١٩٤٩.

١٧- الكامل في التاريخ -ابي علي بن ابي الكرم محمد بن محمد المعروف بأبن الاثير- تحقيق عبد الوهاب النجار- القاهرة ١٩٣٨.

١٨- كتاب الحيوان -ابو عثمان بن بحر الجاحظ-تحقيق عبد السلام هارون - دار الاحياء العربي/ بيروت ١٩٤٩.

١٩- معجم البلدان -شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت الحموي- دار الصادر بيروت- سنة الطبع مجهولة.

٢٠- المعجم الوسيط -ابراهيم مصطفى وزملائه- المكتبة الاسلامية ١٩٧٢.

٢١- المغرب في حلي المغرب- ابن سعيد المغربي/ قسم الاندلس -تحقيق شوقي ضيف- القاهرة ١٩٦٤.

٢٢- مقدمة ابن خلدون -دار البيان /بيروت- تاريخ الطبع مجهول.

٢٣- الموازنة بين ابي تمام والبحري -ابي القاسم الحسن بن يحيى الأمدي البصري (المتوفى سنة ٣٧٠

هـ) -تحقيق ابراهيم شمس الدين -دار الكتب العلمية/ بيروت ٢٠٠٦ الطبعة الاولى.

٢٤- الموسوعة العربية- بيروت ٢٠٢١.

٢٥- الوزراء والكتاب -محمد بن عبدوس الجهشياري- القاهرة ١٩٣٨.

٢٦- وفيات الاعيان -ابن خلكان- تحقيق احسان عباس- بيروت ١٩٦٨.

جريمة العدوان بين اختصاص المحكمة الدولية الجنائية ومجلس الأمن -دراسة تحليلية-

The Crime of Aggression between the Jurisdiction of International Criminal Court and Security Council (An Analytic Study)

م.د ابوطالب هاشم الطالقاني^(١) Lect. Abu –Talib H. Al-Talaqani

الملخص

لم تكن المجتمعات البشرية تعرف جهازاً قضائياً جزائياً دولياً له قوة القانون من حيث القرار والتنفيذ رغم الحاجة لمحاكمة الجناة وأنشأت عدد من المحاكم الدولية الجنائية، ومنها تلك التي أنشأتها دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كمحكمة (نورمبرغ) لعام (١٩٤٥) ومحكمة (طوكيو) لعام (١٩٤٦) تلك التي أنشأها مجلس الأمن كالمحكمة الدولية الجنائية المخصصة ليوغسلافيا السابقة لعام (١٩٩٣) وتلتها المحكمة الدولية الجنائية المخصصة لرواندا لعام (١٩٩٤)، وفي منتصف القرن العشرين بدأت فكرة انشاء قضاء دولي جنائي متخصص ودائمي وفعلا تم الاتفاق على انشاء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة والتي دخل نظامها الاساسي حيز النفاذ عام ٢٠٠٢.

الكلمات المفتاحية: جريمة العدوان، المحكمة الدولية الجنائية، مجلس الامن.

Abstract

Human Communities have never Known an international judicial and penal system that has the same power of law in decision making and execution, though it is necessary to bring criminals into court trials. Severa international penal courts were established, like the ones initiated by allies countries in wwII; Nuremberg trials (1945), Tokyo Trial (1946). Also the

١- كلية القانون /جامعة الكفيل.

International Criminal Tribunal in Yugoslavia established by the Security Council (1993). This was followed by Judiciary of Rwanda (1994). In the mid-twenties century a specialized and permanent international penal judiciary was initiated and its main system was brought into force in 2002.

المقدمة

أولاً: أهمية البحث

لقد شهدت المجتمعات البشرية على مر العصور أشد الجرائم وحشية وضراوة التي ارتكبت في حق الإنسانية في بقاع متعددة من العالم، ووقفت السياسة الدولية والقوة العسكرية عاجزة عن وقف تلك المجازر والجرائم و الاعتداء على سيادة الدول، وبالرغم من ذلك لم تكن المجتمعات البشرية تعرف جهازاً قضائياً جزائياً دولياً له قوة القانون من حيث القرار والتنفيذ رغم الحاجة لمحكمة الجناة وأنشأت عدد من المحاكم الدولية الجنائية، ومنها تلك التي أنشأتها دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية كمحكمة (نورمبرغ) لعام (١٩٤٥) ومحكمة (طوكيو) لعام (١٩٤٦) تلك التي أنشأها مجلس الأمن كالمحكمة الدولية الجنائية المخصصة ليوغسلافيا السابقة لعام (١٩٩٣) وتلتها المحكمة الدولية الجنائية المخصصة لرواندا لعام (١٩٩٤)، وفي منتصف القرن العشرين بدأت فكرة انشاء قضاء دولي جنائي متخصص ودائمي وفعلا تم الاتفاق على انشاء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة والتي دخل نظامها الاساسي حيز النفاذ عام ٢٠٠٢.

ثانياً: اشكالية البحث ومنهجه

ان هذا النظام منح مجلس الامن بعض الصلاحيات في عمل هذه المحكمة وتحديد بشأن موضوع جريمة العدوان مما يثير إشكاليات تتمثل بصلاحيات مجلس الأمن في مدى اسهامها في تفعيل العدالة الدولية الجنائية مع المسؤوليات الملقاة على عاتقه في حفظ السلم والأمن الدوليين خاصة ان مجلس الامن هو جهاز سياسي قد يؤثر على عدالة وحياد هذه المحكمة.

و يستشف من نص المادة (٢/٥) من النظام الأساسي للمحكمة التي تنص "تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى ما أُعْتُمِدَ حكم بهذا الشأن وفقاً للمادتين ١٢١ و ١٢٣ يعرف جريمة العدوان ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب ان يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة"، على الرغم من عدم صراحة هذا النص فإن ما أشار اليه يدل على أن للمجلس دوراً في ممارسة المحكمة اختصاصها في هذه الجريمة، لذا ارتأينا تقسيم هذا البحث على مبحثين، نبحت في الأول مفهوم جريمة العدوان ونعقد الثاني لمدى اختصاص المحكمة حول هذه الجريمة وقد اعتمدت في بحثي اسلوب المنهج التحليلي متمني الوفاء بتقدمه قانونية وبدراسة موضوعية متكاملة ومن الله التوفيق.

المبحث الأول: مفهوم جريمة العدوان

لقد عانى المجتمع الدولي لفترة زمنية طويلة من آثار وكوارث الحروب التي ارتكبتها الدول القوية ضد الدول الضعيفة، وبالرغم من بشاعة هذه الجرائم لم يتم محاكمة اغلب مرتكبيها أو لم تفرض عقوبات مناسبة

تجاههم، بسبب عدم وجود تعريف محدد لهذه الجريمة، لذا لا بد من معرفة مفهوم هذه الجريمة وهو ما سوف نبينه في ثلاثة مطالب يتناول الأول منها تعريف العدوان، ويوضح الثاني صورها، ويتحدث الأخير عن أركانها وكل ذلك بموجب النظام الأساسي للمحكمة.

المطلب الأول: تعريف جريمة العدوان

انقسم فقهاء القانون في محاولتهم لوضع تعريف جامع للعدوان، على ثلاثة اتجاهات، فذهب الاتجاه الأول (الاتجاه العام) يمثلته الفقيه (بيلا Pella) معرّفاً العدوان بأنه "كل لجوء إلى القوة من قبل جماعة دولية ماعدا حالتها الدفاع الشرعي والمساهمة في عمل مشترك تعتبره الأمم المتحدة مشروعاً"^(٢)، وأعتمد هذا التعريف من قبل لجنة القانون الدولي لعام ١٩٥١^(٣)، ولم يسلم هذا الاتجاه من النقد الشديد الذي وجه إليه من قبل المختصين بالقانون الدولي، بسبب اتسامه بالعمومية والغموض ما يؤدي إلى صعوبات في عملية تفسيره وتطبيقه لذا فهو عديم الجدوى ولن يستطيع حل المشكلة المتعلقة بالتعريف.^(٤)

وإزاء الانتقادات الموجهة إلى التعريف السابق، عمد الفقه بالبحث عن تعريف آخر مناسب للعدوان، وذهب بعض الفقهاء على رأسهم الفقيه (بوليتس Politis) إلى اعتماد مبدأ المشروعية - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص - كمعيار لتعريف العدوان، ومن ثم تعريف العدوان بطريقة حصريّة بوضع حالات وأفعال تشكل عدواناً^(٥)، واعتنق هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي (السابق) في تعريفه المقدم إلى لجنة القانون الدولي عام ١٩٣٣^(٦).

وعلى الرغم من احترام هذا التعريف لمبدأ المشروعية، لكنه تعرض إلى الانتقاد أيضاً، لأنه لا يستطيع أن يغطي كافة صور العدوان الأخرى، كما أنه يشجع على ارتكاب أفعال لا تدخل ضمن الأفعال الواردة في التعريف الحصري للعدوان، فضلاً عن عدم مواكبته للتطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع وبالذات في الأسلحة المستخدمة في الحروب، ما قد ينجم عنه إفلات الجناة من المسؤولية الجنائية ومن العقاب^(٧).

إلى جانب الاتجاهين السابقين يذهب اتجاه ثالث يتزعمه الفقيه (جرافن Iravin) بوضع صور للعدوان على سبيل المثال، كي يتمكن من استيعاب ما يستجد من حالات وصور جديدة أخرى له^(٨)، ونؤيد ما يذهب إليه الاتجاه الأخير كونه يقف حل وسط بين الاتجاهين السابقين، فضلاً عن إتصافه بالمرونة من

٢- لمزيد من التفاصيل ينظر: د. أبو الخير احمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٢-١٠٤. وينظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية - دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢١٧-٢١٨.

٣- فقد عرفت لجنة القانون الدولي العدوان "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بواسطة دولة أو حكومة ضد دولة أخرى بأي شكل كان، ومهما كانت الأسلحة المستعملة، سواء كان صريحاً أو بأية طريقة أخرى لأي سبب أو لأي غرض، باستثناء الدفاع الشرعي عن النفس الفردي أو الجماعي أو تنفيذ قرار أو أعمال توصية صادرة عن أحد الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة". ينظر: د. منتصر سعيد حموده، المحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٤٧.

٤- د. أبو الخير احمد عطية، مصدر سابق، ص ١٠٤. وينظر د. منتصر سعيد حموده، المصدر السابق، ص ١٤٨.

٥- وقد قدم هذا التعريف من قبل الفقيه (بوليتس Politis) في تقريره المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٣٣. ينظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٢١٩.

٦- د. أبو الخير احمد عطية، مصدر سابق، ص ١٠٥ وما بعدها.

٧- د. منتصر سعيد حموده، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٨- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٢٢١. وينظر: د. أبو الخير احمد عطية، مصدر سابق، ص ١٠٨.

حيث تحديد العدوان وهو ما يتوافق مع التطور الحاصل في المجتمع الدولي كون الحالات التي حددها هذا الاتجاه لم ترد على سبيل الحصر.

ولكن ما مدى أهمية وضرورة تعريف جريمة العدوان؟

لم يكن هذا الموضوع محل اتفاق لدى الدول ما ألقى بظلاله على أنقسام المجتمع الدولي إزاءه ما بين مؤيدٍ ومعارض له، لذا سوف نبين على نحوٍ موجز أهم الآراء والحجج التي قيلت بهذا الشأن وعلى النحو الآتي:

١. تذهب بعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى عدم أهمية وضع تعريف محدد للعدوان وذلك لكون العرف هو المصدر الرئيسي للشرعية في القانون الدولي الجنائي، ومن ثم فإن تبني تعريف محدد للعدوان يعني استجابة لرأي الدول اللاتينية التي تعد التشريع المصدر الوحيد للشرعية وهو أمرٌ مرفوض بالنسبة لهم.^(٩)

٢. بينما تذهب دول أخرى خلاف الاتجاه السابق، إلى ضرورة وضع تعريف للعدوان واضح ومحدد له، تطبيقاً لمبدأ المشروعية الذي تقوم عليه أغلب التنظيمات القانونية الداخلية، كما أنه يساهم في تطوير القانون الدولي الجنائي ويُفَعِّل من مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية على الصعيد الدولي^(١٠)، ونميل إلى ما ذهب إليه الاتجاه الثاني لمنطقية الأسباب المطروحة من قبله قياساً على ما ذهب إليه الاتجاه المعارض لتعريف العدوان.

اما على مستوى التنظيم الدولي بالنسبة لتعريف العدوان، فلم تكن الحرب محظورة مسبقاً في العصور الوسطى، لكن سرعان ما تبددت هذه الفكرة بالاندثار، نتيجة لما خلفته الحروب من كوارث إنسانية، حيث أصبح للحروب ما ينظمها في صورة قواعد قانونية وعرفية تحكم سيرها ولا بد من احترامها ومن ثم يكون مخالفة هذه القواعد عملاً غير مشروع يعد جريمة دولية وهذا ما أشار اليه مؤتمر لاهاي الثاني^(١١)، ثم تواصلت الجهود الدولية بعد ذلك لتجريم الحرب حتى نشوء منظمة عصبة الأمم عام ١٩١٩ إذ أصدّرت الجمعية العامة للعصبة في عام ١٩٢٧ قرار يُجرِّم فيه صراحة اللجوء للحرب^(١٢)، ومن ثم جاء التأكيد على ذلك في ميثاق (بريان كيلو ج) عام ١٩٢٨^(١٣)، وفي عام ١٩٣٣ عقد مؤتمر نزع السلاح في (لندن) وقدم آنذاك الاتحاد السوفيتي (السابق) مشروعاً لتعريف العدوان، فعرفه بأنه "كل لجوء إلى القوة المسلحة أولاً من دولة ضد دولة أخرى دون الأخذ بنظر الاعتبار الصفة السياسية أو الاقتصادية أو الاستيراتيجية أو الظروف

٩- د. منتصر سعيد حموده، مصدر سابق، ص ١٤٥.

١٠- د. احمد سي علي، دراسات في القانون الدولي الانساني، ط ١، دار الاكاديمية، الدار البيضاء، الجزائر، ٢٠١١، ص ٥٦٦ وما بعدها.

١١- اشارت اتفاقية لاهاي الثانية المنعقدة في (١٨/١٠/١٩٠٧) على عدم جواز اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة كوسيلة لاجبار الدولة المدينة على سداد ديونها إلا إذا امتنعت عن اللجوء إلى تسوية النزاع بطريق التحكيم. ينظر: د. منتصر سعيد حموده، مصدر سابق، ص ١٤٢.

١٢- تجدر الإشارة إلى أن عهد العصبة الأمم لم يحرم الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية، على الرغم من انه سعى إلى الحد من اللجوء اليها فالمادة (١٢) من العهد تنص على "لا يجوز شن الحرب قبل مضي ثلاثة اشهر من اتخاذ أحد أو بعض إجراءات التسوية السلمية للنزاع، كما أنها تحظر إعلان الحرب على دولة قبلت قرارات التحكيم أو القضاء أو التزمت بقرار المجلس الصادر بالاجماع ولو بعد مضي ثلاثة اشهر".

١٣- د. نايف حامد العليمات، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١٤٩.

الداخلية للدولة ولا يشكل كل ذلك مسوغاً لأي هجوم عسكري" ^(١٤)، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانحيار عصبة الأمم، أنشئ عقب ذلك منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، التي عُدتَّ الجهة الأولى في العالم المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، و بدت جهود المنظمة هذه واضحة لوضع تعريف محدد لهذه الجريمة وقد توصلت الجمعية العامة التابعة لها إلى ذلك بوضع تعريف للعدوان في قرارها رقم (٣٣١٤) عام ١٩٧٤ فقد عرفته المادة (١) من القرار المذكور "استخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول ضد سيادة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي طريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة"، ويتضح من هذا التعريف ان العدوان جاء بصفة العمل الذي يرتكب من قبل الدول لا الأفراد، وبما ان المحكمة الدولية الجنائية تختص بمسائلة الأفراد كان لا بد من وضع تعريف وافٍ لهذه الجريمة يتناسب مع أحكام الميثاق ^(١٥)، وبعد الاتفاق على إدراج العدوان كأحد الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة في المادة (٥) من النظام الأساسي، لم يتم التوصل إلى وضع تعريف لهذه الجريمة خلال مؤتمر روما ١٩٩٨ بسبب اختلاف وجهات النظر من قبل الدول المشاركة فيه ما أدى إلى تعليق اختصاص المحكمة على هذه الجريمة لحين اعتماد تعريفٍ مناسبٍ لها ^(١٦)، وبعد نفاذ نظام المحكمة تولت جمعية الدول الأطراف في نظامها الأساسي مهامها، فقامت في أول اجتماع لها بإنشاء لجنة تحضيرية تابعة للمحكمة أنيط بها مهمة تعريف جريمة العدوان وتحديد شروطها على أن يُقدم ذلك إلى جمعية الدول الأطراف بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول بعد نفاذ النظام الأساسي لمدة سبع سنوات ^(١٧)، وفي الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف المعقودة آنذاك في (نيويورك) خلال الفترة الممتدة من (٩) إلى (٢٠٠٩/٢/١٣)، وتمَّ الاتفاق على ان يكون موضوع تعريف العدوان من المواضيع التي ستعرض للمناقشة في المؤتمر الاستعراضي للنظام الأساسي للمحكمة الذي سيعقد في مدينة (كمبالا) في (أوغندا) عام ٢٠١٠، و أنعقد المؤتمر فعلاً في (٢٠١٠/٦/١١) وأستمر مدة أسبوعين، إذ أسفر ذلك المؤتمر عن صدور عدة قرارات، و كان من أهم ما جاء في ذلك المؤتمر هو اعتمادا لتعريف جريمة العدوان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤) لعام ١٩٧٤ كأساس لتعريف العدوان وعلى ان تُلبس صفة العدوان على الجريمة التي يرتكبها قائد سياسي أو عسكري، التي تشكل بحكم طابعها وخطورتها انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، كما حدد المؤتمر عدة شروط لممارسة المحكمة اختصاصها ازاء هذه الجريمة وهي:

١. ممارسة المحكمة اختصاصها على هذه الجريمة مرهون بقرار صادر عن مجلس الأمن وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يعد الفعل الذي وقع عدواناً يحيله إلى المحكمة بصرف النظر عما اذا كانت هذه الحالة المذكورة تتعلق بدولة طرف أو غير طرف في النظام الأساسي.

١٤- د. صلاح الدين احمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي ١٩١٩-١٩٧٩، ط١، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٩٤.

١٥- فيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦٦.

١٦- د. ادريس لكريبي، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مجلد (٤٤)، العدد (١٧٦)، السنة (٤٥)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٤. وينظر:

Piotr Milik, The Launch of the Jurisdiction of the International Criminal Court of the Initiated by the UN Security Council, polish yearbook of International law, Heinonline polish 28, 2006-2008p.32.

١٧- د. براء منذر كمال عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط١، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٨، ص١٤٧.

٢. لن يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجريمة العدوان الواقعة على اقليم دولة غير طرف أو المرتكبة من جانب رعاياها أو فيما يتعلق بدول اطراف قد اعلنت عدم قبول اختصاص المحكمة بشأن جريمة العدوان ما لم تكن الحالة محالة من مجلس الأمن.

٣. تكون الممارسة الفعلية لهذا الاختصاص بعد الأول من كانون الثاني من عام (٢٠١٧) وهذا بقرارٍ تتخذه الدول الأطراف بالأغلبية المطلوبة نفسها لإعتماد تعديل النظام الأساسي.^(١٨)

المطلب الثاني: صور جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة

تقع جريمة العدوان بصورٍ متعددة ومختلفة بعضها عن الآخر، فقد يتم ارتكاب هذه الجريمة باستخدام القوة المسلحة أو بدون هذه القوة، لكن ماهو المعيار المميز بينهما؟ هذا ما سوف نوضحه في الفرعين القادمين:

الفرع الأول: العدوان المباشر

يقصد به استخدام القوة المسلحة من الدولة المعتدية على سيادة دولة أو دول أخرى واستقلالها بدون وجه حق^(١٩)، بصرف النظر عما تزعمه من ادعاءات وذرائع واهية لمنح عملها غطاءً شرعي ومن الشواهد المعاصرة على هذه الصورة العدوان الأمريكي على العراق عام (٢٠٠٣) تحت مسميات ومبررات عدة كُشِفَ زيفها بعد ذلك، وغالباً ما يتم ارتكاب هذه الحروب بناءً على قرارات سياسية من قبل المتنفذين بالسلطة أو من يملك زمام الأمور بشن الحرب داخل الدولة، فالحرب لا تقع بمشيئة الأقدار أو بالصدفة^(٢٠)، وتعد الحرب غير المشروعة جريمة دولية ترتب مسؤولية دولية بالنسبة للدولة المعتدية وفق أحكام القانون الدولي^(٢١)، فضلاً عن المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبيها امام المحكمة الدولية الجنائية، وبصرف النظر عن صفة مرتكبيها فذلك لا يؤثر على قيام المسؤولية الجنائية الفردية بحققهم مهما كانت صفتهم^(٢٢).

ويعد مشروع (تعريف العدوان)، المقدم من الاتحاد السوفيتي (السابق) عام ١٩٥٣ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة البادرة الأولى لتحديد الأفعال التي تعدّ عدواناً مباشراً^(٢٣)، وقد شكّلت الجمعية العامة، لجنة خاصة لوضع تعريف العدوان، و ناقشت في دورتها الأولى عام ١٩٦٨ مواضيع عدة أهمها، تقسيم العدوان على نوعين مباشر وغير مباشر وأعتبرت العدوان المباشر من أخطر صور العدوان، كونه يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، كما أكدت أيضاً على ضرورة إقرار مسؤولية الدولة المعتدية بطريقة عقابية

١٨- المادة (١٥/مكرر٢) من قرار جمعية الدول الاطراف رقم (٦) الصادر بالوثائق الرسمية [RC/Res/6(2010)].

١٩- تكون الحرب مشروعة متى ما استندت في ذلك إلى حق يبيحه القانون الدولي في هذه المسألة مثل حق الدفاع الشرعي أو حق تقرير المصير -بالنسبة للدولة الخاضعة للاحتلال من دولة أخرى- أو حق الأمن الجماعي متى ما أقرته الأمم المتحدة.

٢٠- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٥٥١ وما بعدها.

٢١- وهو ما حصل للعراق عقب دخوله للكويت في (أب ١٩٩٠) فقد أصدر مجلس الأمن تجاه العراق عدة قرارات أدان فيها دخوله للكويت، كان من أبرزها القرار رقم (٦٨٧) المؤرخ في ١٩٩١/٤/٣، في الفقرة (١٦) التي نصت "العراق مسؤولاً طبقاً للقانون الدولي، عن جميع الخسائر والأضرار ومن بينها مالحق بالبيئة وهدر الثروات الطبيعية عمداً وكذلك عن جميع الإضرار التي لحقت دولاً أخرى والأشخاص والشركات الأجنبية، الناجمة مباشرة عن الاجتياح والاحتلال غير المشروعين للكويت من قبل العراق". لتفصيل عن ذلك ينظر: د. عامر الزمالي، المدخل للقانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٧، ص ٩٢.

٢٢- المواد (٢٥، ٢٧، ٢٨) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية.

٢٣- د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٦٤-٥٦٧.

رابعة^(٢٤)، أما بالنسبة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٧٤/٣٣١٤) بخصوص تعريف العدوان، فقد ذكرت المادة (٣) من القرار أكثر الحالات وقوعاً لصور العدوان، على سبيل المثال لا الحصر^(٢٥)، وعلى النحو الآتي:

١. شن هجوم أو غزو أو إحتلال عسكري من قبل القوات المسلحة لدولة ما على أرض دولة أخرى لضم كل إقليم هذه الدولة أو جزء منه سواء كان ذلك مؤقتاً أم لا.
 ٢. قصف أراضي دولة من قبل الدولة المعتدية بالأسلحة.
 ٣. استخدام القوة المسلحة من دولة ما لفرض حصار على سواحل وموانئ دولة أخرى.^(٢٦)
 ٤. شن هجوم عسكري من الدولة المعتدية على القوات البرية أو البحرية أو الأساطيل البحرية لدول أخرى أو جوية.
 ٥. استخدام القوات العسكرية لدولة ما على أراضي دولة أخرى بموجب اتفاقية دولية، استخداماً مخالفاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بقاءها على هذه الأراضي بعد انتهاء الاجل المحدد في الاتفاقية لبقائها على أراضي هذه الدولة.
 ٦. السماح لدولة ما باستخدام أراضي دولة أخرى بأرتكاب عمل عدواني ضد دولة أخرى.^(٢٧)
 ٧. قيام دولة ما بأرسال قوات غير حكومية أو مرتزقة أو مليشيات مسلحة أو أي مسمى آخر لا يدخل في ضمن اطار القوات المسلحة الحكومية، لارتكاب أعمال قوة ضد دولة أخرى تكون على درجة من الخطورة الاعمال التي ورد ذكرها أنفاً.
- ومن ثم فإن استخدام القوة المسلحة هو جوهر العدوان، لما له من آثار على العلاقات الدولية القائمة قبل استخدامها بصرف النظر عما اذا كانت القوة المستخدمة برية أو بحرية أو جوية أو ان يتم ذلك بأسلحة معينة، كما لا يشترط لوقوع العدوان أن يتم ذلك من قبل القوات الحكومية فقط بل من الممكن أن يقع ذلك من قبل قوات غير حكومية^(٢٨)، ويتبين مما تقدم أن إيراد المادة (٣) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤/٣٣١٤) موفقاً إلى حد ما بعدم حصره للحالات الواردة فيه و ذلك لكثرة الحالات وقوعاً فمن غير المستطاع أن يتم تحديدها على نحو معين، ويجب التنويه إلى مسألة أخرى هي أنَّ حالات استخدام القوة متعددة ومختلفة باختلاف الزمن فمن الضروري ان تكون هناك مواكبة للتطور الحاصل في المجتمع الدولي ومن ثم فإن عدم تحديد هذه الحالات للعدوان المباشر يمكنها من مسايرة ذلك التطور، بما يؤدي إلى عدم إفلات الحالات المستجدة وإن كانت غير موجودة وقت وضع النص.

٢٤- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق ص ٥٥٤.

٢٥- د. حسين عبد الخالق حسونة، توصل الأمم المتحدة إلى تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣٢، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٨.

٢٦- أشارت هذه الفقرة إلى الصورة التقليدية للعدوان (الحصار البحري)، على الرغم من وجود دول حبيسة، لكن ذلك لا يعني إقرار بمشروعية الحصار البري فلا يوجد ما يفيد بمشروعية هذه الأعمال في المادة (٣) من القرار المذكور، وبذلك فإن الحصار البري هو عمل مخالف للقانون الدولي، ومن ثم فإن المقصود من أعمال الحصار هي الحصار البري والبحري. ينظر: رضا سعيد محمد الجنزوري، الحرب الاستباقية في قواعد القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧٨.

٢٧- مثال ذلك استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي السعودية والكويتية لشن غارات عسكرية على العراق بصورة متكررة، وبالتحديد عقب عملية تلعب الصحراء عام ١٩٩٨ ولغاية احتلال العراق ٢٠٠٣.

٢٨- د. علي عبدالقادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، ط١، منشورات الخليلي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٣.

الفرع الثاني: العدوان غير المباشر

تعد فكرة العدوان غير المباشر فكرة حديثة نسبياً فلم تكن معاصرة للميثاق عند وضعه، وتتجسد هذه الفكرة في هدف مرتكبيها بطريقة غير مباشرة إلى هدم الكيان السياسي لدولة ما^(٢٩)، مما يترتب على ذلك الفعل مسؤولية جنائية بالنسبة لمرتكبيها أمام المحكمة الدولية الجنائية، والعدوان غير المباشر له عدة صور كالتهديد باستخدام القوة أو التحريض على استخدام القوة أو فرض تدابير اقتصادية أو أي تشجيع لنشاط هدام يضر بمصلحة الدولة المعتدى عليها^(٣٠).

اما بالنسبة للتهديد باستخدام القوة يُقصد به أي استخدام مخالف للمواثيق الدولية من قبل لدولة ما في علاقاتها الدولية مما يهدد استقلال وسيادة الدولة الموجه لها، ومن الأمثلة على هذه الحالة تهديد (هتلر Hitler) باستخدام القوة ضد كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا ومن ثم احتلال هذين البلدين دون أي استخدام للقوة في ذلك، وهو بمحد ذاته عمل مخالف للمواثيق الدولية^(٣١).

اما بالنسبة للتدابير الاقتصادية (العدوان الاقتصادي)، يقصد به إتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات ضد دولة أو مجموعة من الدول بقصد حرمانها من استغلال ثرواتها الاقتصادية الضرورية في بناء اقتصادها، لإغراض سياسية موجهة ضد استقلالها السياسي بفرض سيطرتها عليها، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة، وقد يكون له تأثير أكبر حتى من العدوان المباشر خاصة إذا ما أستمّر ذلك لمدة طويلة، وفي الغالب يقترن هذا الشكل من العدوان غير المباشر بالقوة المسلحة وذلك عندما ترى الدولة المعتدية ان الإجراءات والتدابير الاقتصادية المفروضة على دولة ما قد أنهكت هذه الدولة وقد أصبحت عاجزة عن الدفاع عن نفسها^(٣٢)، وهو ما حصل بالذات مع العراق عقب اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي عليه منذ ذلك الوقت ولغاية عام ٢٠٠٣ ومن ثم الاطاحة بالنظام العراقي السابق من قبل القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى المتحالفة معها، بعد ما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان العراق لا يملك القوة الكافية للدفاع عن نفسه^(٣٣).

ويُرتكب أحياناً العدوان غير المباشر بالتحريض على استخدام القوة (العدوان الفكري) في العلاقات الدولية يتخذ فيها المعتدي أساليب السيطرة على دولة أخرى يوجه سياستها أو عملها العسكري باستخدام القوة العسكرية ضد دولة ثالثة، فالمرحز في هذه الصورة هو فاعل معنوي قد ارتكب في الحقيقة عملاً عدوانياً هو حرب الدولة المعتدية بالوكالة عن الدولة المحرّضة ومن الأمثلة البارزة على هذه الحالة احتلال اندونيسيا لتييمور الشرقية عام ١٩٤٧ بناءً على تحريض قد صدر من الرئيس الأمريكي آنذاك (جيرالد فور

٢٩- رضا سعيد محمد الجزوري، مصدر سابق، ص ٨٠، هامش (١).

٣٠- فيدا نجيب حمد، مصدر سابق، ص ١٦٨.

٣١- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

٣٢- د. نايف حامد العليمات، المصدر السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣٣- لا تتفق مع الطرح الأخير لتكليف الحصار المفروض على العراق على انه جريمة عدوان مرتكبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كون ذلك قد تم بقرار من الأمم المتحدة صادر عن مجلس الامن رقم (١٩٩٠/٦٦١)، وان كان وراء إصداره ضغوطات أمريكية أجريت على مجلس الأمن لإجباره على إصدار ذلك القرار، وإن كنا نتفق معه من جانب اخر على أن غاية الولايات المتحدة الأمريكية من اصدار هذا القرار هو أضعاف لمقدرات العراق الاقتصادية على وجهتها و مايدلل على هذه النية اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) بتقديم مشروع عقوبات جديدة أخرى ضد العراق (العقوبات الذكية) قرينة على ذلك.

(Gerald Ford) ووزير الدولة (هنري كيسنجر،^(٣٤) Henry Kissinger) ويتضح مما سبق ان للعدوان عدة صور لم ترد على سبيل الحصر سواء في المعاهدات الدولية أو في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٧٤/٣٣١٤) الخاص بالعدوان، فقد أغفل هذا القرار الأخير العديد من الأفعال والتصرفات المادية والقانونية التي قد تصدر من الدول في مجال علاقاتها الدولية والتي من الممكن وصفها بأنها عدوان، فلم يشير القرار السابق صراحة إلى موضوع التهديد باستخدام القوة على وصفه عملاً عدوانياً، وبما أن جمعية الدول الأطراف للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة كما اشرنا سلفاً قد تبنت القرار المذكور اعلاه كأساس لتعريف العدوان، ما يعني انعقاد اختصاص المحكمة عن جريمة العدوان لم يكن محدداً بفعل أو عمل معين لان ذلك متروك لمجلس الأمن لوصف أي فعل آخر غير وارد في قرار الجمعية العامة (١٩٧٤/٣٣١٤) فعلاً عدوانياً اذا ما أصدر المجلس قراراً بذلك، وعلى اي حال نرى مما تقدم ان العدوان المسلح -العدوان المباشر- يعد أخطر أنواع العدوان على السلم والأمن الدوليين خاصة إذا كان المعتدي من الدول المتطورة عسكرياً وتكنولوجياً لما يملكه من اسلحة فتاكة تهدد أمن المجتمع الدولي.

المطلب الثالث: اركان جريمة العدوان بموجب النظام الأساسي للمحكمة

للجريمة بصورة عامة اركان عدة (مادي، معنوي، شرعي) وتمتاز الجريمة الدولية بوجود ركن خاص يميزها عن باقي الجرائم الأخرى، هو الركن الدولي، وعليه بما أن جريمة العدوان من الجرائم الدولية فيطلب لتحقيقها اكتمال الاركان وهذا ماسوف نوضحه في الفروع الآتية:

الفرع الأول: الركن المادي

هو المظهر المادي للجريمة سواء كان سلبياً أم ايجابياً عن أفعال يجرمها القانون، دون الاعتداد بالنوايا كونها غير مؤثرة على مصالح جديرة بالحماية، ويشترط لتحقيق الركن المادي -بصورة عامة- أن تتوفر في ثلاثة عناصر هي: سلوك إجرامي، نتيجة إجرامية، علاقة سببية بين الفعل والنتيجة. يتمثل السلوك الإجرامي لجريمة العدوان بـ(العمل العدواني) ويُقصد به ارتكاب أي فعل مخالف لإحكام القانون الدولي سواء تم ذلك بفعلٍ مسلحٍ أم غير مسلح^(٣٥)، في حين يذهب الدكتور(حسنين عبيد) إلى اشتراط مساءلة الدولة المعتدية عن جريمة العدوان ان يتم ارتكاب هذه الجريمة باللجوء إلى استخدام القوة المسلحة فعلياً، كي تنهض المسؤولية الجنائية للدولة في هذه الحالة و تعرضَ هذا الرأي إلى انتقادات شديدة كونه لا يواكب التطور المتحقق في المجتمع الدولي^(٣٦)، وعلى الرغم من كون القوة المسلحة جوهر العدوان في العلاقات الدولية، لكن هذا الأمر لا ينفي وقوع العدوان من دون استخدام القوة المسلحة في حالاتٍ أخرى، تخضع دولة ما إلى دولة أخرى نتيجة ضغوطات قد مورست تجاهها تجعل الدولة المعتدى عليها خاضعة لرهبة الدولة المعتدية دون نشوب حربٍ فعلية في ذلك مما يحقق في هذه الحالة وقوع لجريمة

٣٤- فيدا نجيب حمد، مصدر سابق، ص ١٦٨.

٣٥- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٣٦- فقد يتم مثلاً حرق للنظام الالكتروني للدولة في مجالها المالي أو الاقتصادي مما قد يؤدي إلى إفلاسها والإضرار بها، أو أن يتم تزييف كميات كبيرة من عملتها النقدية ماينجم عن ذلك هز لمركز الدولة فضلاً عن انهيار الثقة الدولية فيها. للتفصيل في ذلك ينظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

العدوان^(٣٧)، و يلزم لمساءلة الجاني عن الجريمة هذه ان يكون وقت ارتكابها في وضع يمكنه من السيطرة على سياسة الدولة وتوجيهها^(٣٨)، ولا يعتد بالحصانة كمبرر يحول دون مساءلة الجاني امام هذه المحكمة، فضلاً عن ان مسؤولية القادة والرؤساء تمتد أيضاً إلى التصرفات الصادرة من قبل الجنود الخاضعين لأمرهم والمنفذين لقراراتهم.^(٣٩)

وازاء ذلك يُطرح التساؤل الاتي: هل يعد البدء باستخدام القوة قرينة قاطعة على وقوع العدوان؟ هنالك رأيان يتنازعان في هذا الموضوع، يرى أولهما إن البدء باستخدام القوة العسكرية من قبل دولة ما باتجاه دولة أخرى قرينة على وقوع العدوان مع الاخذ بنظر الاعتبار سلطات مجلس الأمن في تقدير الظروف والحالات الأخرى^(٤٠) ومن ثم اساس العدوان يتحدد بمقياس مادي يتمثل باستخدام القوة العسكرية وبذلك فأن الدولة البادئة باستخدام القوة تعد مرتكبة لجريمة العدوان دون الاعتداد بنية الدولة في ذلك الأمر^(٤١)، اما الرأي الاخر فيعتمد في تحديد وقوع العدوان على توفر نية الاعتداء لدى الدولة المعتدية، بأن يكون كافياً لوحده لتحقيق وقوع العدوان وان لم يأخذ اي مظهر مادي في ذلك، لان النية بالعدوان تسبق من الناحية الزمنية المبادأة باستخدام القوة، ويستند اصحاب هذا الرأي إلى ان هنالك أسلحة خطيرة وفتاكة فمجرد النية باستخدامها كافي بحذ ذاته على وقوع العدوان وذلك لخطورة هذه الاسلحة فلا بد من الاعتماد على نية الاعتداء في هذا الفرض الأخير.^(٤٢)

ونعتقد بأرجحية ما ذهب اليه الرأي الثاني كونه أكثر انسجاماً مع التطور التكنولوجي الحاصل وبالتحديد فيما يخص موضوع الاسلحة وما صاحبها من تطور كبير جداً خصوصاً الأسلحة البايولوجية والنووية وما قد ينتج عن استخدامها من دمار فمجرد اعتزام دولة على استخدام هذه الاسلحة يكن كافياً لوقوع العدوان وان لم يأخذ ذلك اي مظهر مادي للحد من تصنيع وحيازة واستخدام هذه الاسلحة الفتاكة ذات الاثر المستمر وبالتحديد على البشرية و الطبيعة.

اما بالنسبة للعنصر الثاني للركن المادي فهو النتيجة الجرمية و يراد به الأثر المترتب على ذلك السلوك والذي يتمثل بالاعتداء على حق يحميه القانون^(٤٣)، محل الاعتداء في هذه الجريمة يتخذ صورة اعتداء على ارض وسيادة دولة ما أو استقلالها السياسي أو اي حق من حقوقها الأساسية الأخرى^(٤٤)، ولا بد ان تكون هنالك صلة ما بين السلوك الاجرامي والنتيجة الجرمية المتحققة في جريمة العدوان إذ يجب أن تكون ناشئة عن ذلك السلوك العدواني الصادر من الدولة المعتدية ضد الدولة المعتدى عليها.

٣٧- د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٨٦-٥٨٧.

٣٨- هذا وقد أكدت محكمة نور مبرغ، على هذا الموضوع حيث لاحظت ان سياسة الدولة توضع من قبل افراد، وان أولئك الذين يضعون سياسة إجرامية يتحملون المسؤولية الجنائية بخلاف من يعملون تحت مستوى وضع هذه السياسات ويقومون بمجرد تنفيذها. للتفصيل في ذلك ينظر: د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٥٨٠ وما بعدها.

٣٩- د. ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون ام قانون الهيمنة، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٦٩-١٧٠.

٤٠- د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

٤١- د. صلاح الدين احمد حمدي، مصدر سابق، ص ٧٥ وما بعدها.

٤٢- رضا سعيد محمد الجنزوري، مصدر سابق، ص ٧٦.

٤٣- غزوان رحيم ياسر المياحي، الاختصاص القضائي الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لنظام روما الأساسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٨٧.

٤٤- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

الفرع الثاني: الركن المعنوي

يقصد بالركن المعنوي للجريمة بأنه الجانب النفسي وهو متكون من مجموعة من العناصر الداخلية ذات الصلة بالركن المادي بأي صورة تتخذها الإرادة في الجريمة بقصد أم من دون قصد. (٤٥)

وبناءً على ما تقدم اعلاه نتساءل عن مدى امكانية وقوع جريمة العدوان بطريق الخطأ؟ وفي ذلك يذهب رأي فقهي يتزعمه الفقيه (جلوسر Glosier) إلى امكانية وقوع هذه الجريمة بطريق الخطأ غير العمدي وذلك لان القانون الجنائي لا يسبغ صفة الجريمة إلا على الأفعال التي تمس المصالح والحقوق المحمية من القانون ومن ثم يمكن أن يتم الاعتداء على هذه الحقوق بصورة عمدية أو غير عمدية وعليه لابد من معاقبة مرتكبها في هذه الحالة (٤٦) وبخلاف الرأي السابق يذهب البعض من الباحثين إلى عدم امكانية وقوع جريمة العدوان بطريق الخطأ وذلك لأنها تعد من الجرائم العمدية مما يستلزم ارتكابها أن يتوفر قصد جنائي عام لدى الجاني (٤٧)، مما يعني إن سلوكه قد تم عن قصدٍ وعلمٍ بذلك (٤٨) ومن ثم يكون عالماً بكافة تفاصيل الجريمة من تخطيطٍ واعداً لشن هذه الحرب وعالماً بأن فعله هذا يمثل اعتداءً على سيادة دولة أخرى وقبوله بتحقيق هذه النتيجة. (٤٩)

وانتفاء أحد عنصري الركن المعنوي (الادراك وحرية الاختيار) ينفي معه المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الجريمة (٥٠)، والعلم والإرادة في هذه الجريمة مفترضان وعلى المتهم اثبات عكس ذلك، كما لا يعتد بالباعث الدافع على ارتكاب هذه الجريمة كوسيلة لنفي المسؤولية الجنائية بالنسبة للمتهمين (٥١)، ولكن قيام الخطأ ليس أمر معدوم على نحو مطلق. (٥٢)

واما بالنسبة لموقف النظام الأساسي للمحكمة من هذا الموضوع فقد حسم الأمر بما لا يقبل الشك، بأقرار المسؤولية الجنائية الفردية عن السلوك العمدي وأستبعد بذلك المسؤولية عن الخطأ غير العمد. (٥٣)

ونجد من الصعوبة تصور وقوع هذه الجريمة بطرق الخطأ وذلك لان كلاً من الهجوم أو الغزو أو الحصار أو غيرها من الحالات الأخرى للعدوان، تحتاج في الغالب إلى دراسة وتخطيط لوقوع هذا الأمر وهو ما يدل على علم مرتكبها بجميع حيثيات الجريمة بالاضافة إلى رغبته في تحقيق هذه النتيجة الاجرامية.

٤٥- د. منتصر سعيد حمودة، مصدر سابق، ص ١٥٥.

٤٦- للتفصيل في ذلك ينظر: غزوان رحيم ياسر المياحي، مصدر سابق، ص ١٩٤.

٤٧- فيدا نجيب حمد، مصدر سابق، ص ١٤٣. وينظر: د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

٤٨- د. محمود شريف بسبوي، المحكمة الجنائية الدولية مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، ط ١، دار

الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤١-٤٢.

٤٩- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٢٨٥-٢٩٠.

٥٠- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

٥١- د. منتصر سعيد حمودة، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٥٢- فقد حدثت في الحرب العراقية الإيرانية، أن قام ضابط طيران عراقي بضرب احد البوارج الأمريكية المتواجدة في الخليج العربي ما أسفر عن مقتل (٢٨) جندي أمريكي، فاعتذرت عن ذلك الحكومة العراقية، بحجة وقوع خطأ، وقبلت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتذار آنذاك. ينظر: د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٨٩.

٥٣- المادة (٣٠/ ٢/ ب) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية.

الفرع الثالث: الركن الدولي

جريمة العدوان هي من إحدى الجرائم الدولية الناشئة ما بين الدول فقط^(٥٤)، فما يُميزها عن الجرائم الداخلية، إذ لا يكفي لوقوعها اكتمال الركنين المادي والمعنوي فلا بد من توفر الركن الدولي، ويقصد به كل سلوكٍ محرم طبقاً لقواعد القانون الدولي الجنائي فيه مساس لمصالح الجماعة الدولية ناشئ عن عمل صادر من الدولة المعتدية ضد الدولة المعتدى عليها، إذ لا يمكن تصور وقوع هذه الجريمة من دون توفر الركن الدولي فيها^(٥٥).

و قد توجد هنالك حالات مشابهة لجريمة العدوان، من حيث الأثر المترتب عنها، لكنها لا تتصف بالعدوان لتخلف الركن الدولي فيها وهي:

١. وقوع نزاع مسلح ما بين القوات الحكومية لدولة ما مع مجموعة مسلحة غير حكومية.
٢. استخدام القوة المسلحة من قبل القوات الحكومية لدولة ما ضد سفن أو طائرات القراصنة أو بالعكس.
٣. قيام مرتزقة أو عصابات مسلحة بالهجوم على قوات حكومية، من دون إذن من الدولة التابعين لها أو بالعكس.
٤. الحرب بين دولة تابعة ومتبوعة.
٥. الاشتباكات المسلحة بين الاقاليم في الدول الفدرالية.^(٥٦)

المبحث الثاني: جريمة العدوان بين اختصاص المحكمة من عدمه

لم يكن موضوع ادراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة أمراً محلاً للاتفاق بين الدول، مما أثار معه جدلاً واسعاً استمر حتى مع انعقاد مؤتمر روما الخاص بأنشاء المحكمة^(٥٧)، ما ألقى بظلاله على أنقسام الدول المشاركة في المؤتمر، وهذا ماسوف نوضحه في المطلبين القادمين يتحدث الأول عن الموقف الدولي لاختصاص المحكمة ويتطرق الآخر لتحديد فعل العدوان بين المحكمة ومجلس الأمن^(٥٨)، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: الموقف الدولي من اختصاص المحكمة في جريمة العدوان

لم يكن هنالك اتفاق دولي عند وضع النظام الأساسي للمحكمة حول موضوع اختصاص المحكمة في جريمة العدوان بسبب ما قد يشكل تهديدا لبعض الدول وتحديد الدول الفاعلة في الساحة الدولية والمؤثرة

٥٤- د. احمد سي علي، مصدر سابق، ص ٥٨٩.

٥٥- ينظر: غزوان ياسر رحيم المياحي، مصدر سابق، ص ١٩٥.

٥٦- على الرغم من عدم اعتبار هذه الافعال جرائم دولية إلا أن هذا لا يعني إن هذه الافعال لا تعد جرائم بل هي جرائم داخلية يعاقب عليها القانون الوطني الخاص بالدولة. ينظر: د. منتصر سعيد حمودة، مصدر سابق، ص ١٥٧- ١٥٨.

57- Antonio Casses, The statute of the international criminal court some preliminary, Reflections european journal of international Law, vol, (100), 1999, P.145.

نقلا عن الموقع الالكتروني: (www.ejil.org/journal)

٥٨- د. ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٨- ١١٣.

على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وعليه سوف يقسم هذا المطلب على فرعين وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: الدول المؤيدة لاختصاص المحكمة بجريمة العدوان

أُتجهت أغلب الدول المشاركة في مؤتمر روما إلى ضرورة إدراج جريمة العدوان ضمن الجرائم التي تختص المحكمة بنظرها، لأن هذه الجريمة تشكل الركيزة الأساسية لباقي الجرائم الأخرى فمن غير المنطقي عدم إدراجها في النظام الأساسي للمحكمة، ما يثير التساؤل عن مبرر الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب، إذ أن هذه الجرائم في الغالب مسبقة بجريمة العدوان فمن غير المعقول ترك الأساس الذي تركز عليه هذه الجرائم بدون أي مساءلة، وسوف يكون عدم امكانية ادراج هذه الجريمة بمثابة نقطة سلبية في عمل المحكمة.^(٥٩)

وعبر ممثل ألمانيا، المشارك في اجتماعات اللجنة التحضيرية عن رغبة بلاده بضم هذه الجريمة إلى الاختصاص الموضوعي للمحكمة، وإن عدم إدراجها سيشكل تراجعاً عن مبادئ ميثاق نورمبرغ عام ١٩٤٥، الذي وضعته لجنة القانون الدولي، وإن إدراج هذه الجريمة سيكون له دوراً فعالاً في ردع مرتكبي هذه الجريمة والحد من شن حروب عدوانية^(٦٠).

و عبرت أغلب الدول العربية المشاركة في المؤتمر عن رغبتها في إدراج هذه الجريمة ضمن اختصاص المحكمة بوصفها جريمة دولية^(٦١)، إذ أفصح ممثل مصر في المؤتمر عن رغبة بلاده بإدراج هذه الجريمة في النظام الأساسي للمحكمة، كونها تمثل أشد وأفظع الجرائم في حق البشرية، فمن غير المنطقي أن تترك دون أي عقاب من قبل نظام قضائي دولي جاء لدعم العدالة^(٦٢)، و اتخذ الوفد السوري الموقف السابق نفسه المؤيد لضم هذه الجريمة إلى الجرائم الأخرى التي تختص المحكمة بنظرها^(٦٣).

وأكدت ليبيا أيضاً على الموقف الداعم لإدراج العدوان ضمن نظام المحكمة من خلال الكلمة التي ألقاها ممثلها في المؤتمر "بأن الانجازات التي حصلت لا تُعد مكتملة، إذا لم تحل مسألة جريمة العدوان"^(٦٤).

الفرع الثاني: الدول المعارضة لاختصاص المحكمة بجريمة العدوان

على الرغم من إجماع أغلب الدول المشاركة في مؤتمر روما على إدراج جريمة العدوان ضمن النظام الأساسي للمحكمة، إلا أن هذا الطلب قد قوبل برفض شديد من بعض الدول مطالبة بعدم ادراجه في نظام المحكمة^(٦٥) رغبة في الحفاظ على الدور المتميز الممنوح لمجلس الأمن في تحديد العدوان، وكان على

٥٩- وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن عبرت عن رغبتها بإدراج هذه الجريمة في النظام الأساسي للمحكمة، شرط أن يتم ذلك بعد التوصل إلى تعريف دقيق وواضح لهذه الجريمة والمحافظة أيضاً على دور مجلس الأمن في تحديد وقوع العدوان. ينظر: الأزهر لعبيدي، حدود سلطات مجلس الأمن في عمل المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٤٠-٢٤٢.

٦٠- غزوان رحيم ياسر المياحي، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

٦١- د. نايف حامد العليمات، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

٦٢- غزوان رحيم ياسر المياحي، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

٦٣- كلمة ممثل الوفد السوري المنشورة على شبكة الانترنت على الموقع الإلكتروني: www.un.org/icc/speech

٦٤- نقلاً عن: مأمون عارف فرحات، العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن (دراسة في القانون الدولي)، رسالة

ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٥٩.

٦٥- الأزهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٤٣.

رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، متذرعة بأن وضع العدوان يثير مشكلة التعريف ودور مجلس الأمن في ذلك^(٦٦) وإنما غير متأكدة فيما إذا كان المؤتمر سوف يستطيع أن يعتمد تعريفاً مرضياً ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إدراج هذه الجريمة ضمن اختصاص المحكمة^(٦٧)، ولكن هذه الادعاءات لا تخفي حقيقة الامر في ان معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للموضوع لا تنصب على الأسباب السابقة، بل على ادراج جريمة العدوان بنظام المحكمة بصورة مطلقة^(٦٨).

وقد عبرت اسرائيل ايضاً عن رفضها القاطع لإدراج هذه الجريمة ذلك لان نظام المحكمة يفرض عقوبات على الأفعال الإجرامية، وهذا يستلزم وجود تعاريف دقيقة، ومقبولة عالمياً، ولا يلوح في الأفق حتى الآن ظهور تعريف لجريمة العدوان بهذا الشكل وهو ما يؤدي إلى استعمال تعاريف أخرى بدوافع سياسية تخل بحياد المحكمة^(٦٩).

ويبدو ان هذا الموقف طبيعياً ومتوقعاً، لأن هذه الدول اعتادت على استخدام العدوان كوسيلة لتحقيق مصالحها غير المشروعة، وهذه الاعتراضات المقدمة من قبل هاتين الدولتين تكشف لنا النقاب عن اعترامهما على المضي بارتكاب هذه الجريمة مما دعاها إلى معارضة إدراج هذه الجريمة ضمن اختصاص المحكمة، لأنها تدرك تماماً ان وجود نظام قانوني دولي عادل يجرم افعال العدوان ويلاحق مرتكبيها سوف يمثل تهديداً لمصالح هذه الدول غير المتوافقة مع القانون الدولي.

وأتخذت أيضاً مجموعة قليلة من الدول موقفاً رافضاً من ادراج هذه الجريمة تحت عدة مسوغات هي:

١. عدم الاتفاق على تعريف العدوان كجريمة فردية وتحديد دور مجلس الأمن في ذلك، يؤدي إلى حدوث مشكلات خطيرة بتنازع الاختصاص في ذلك بين المحكمة ومجلس الأمن مما يؤثر على استقلاليتها فيكون من الحكمة استبعادها من النظام الأساسي للمحكمة.

٢. جريمة العدوان ذات طبيعة سياسية أكثر مما هي قانونية وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤ / ١٩٧٤) الخاص بتعريف العدوان، كما أنه أشار إلى مسؤولية الدول عن هذه الجريمة فقط دون ذكر أي مسؤولية للأفراد عنها في حين ان اختصاص المحكمة لا يسري إلا على الأفراد.^(٧٠)

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر من قبل وفود الدول المشاركة في مؤتمر روما، فقد تم التوصل إلى حل توفيقي بين الآراء المختلفة، بالاتفاق على ادراج هذه الجريمة في ضمن اختصاص المحكمة ووضع تعريف لها يتناسب مع احكام ميثاق الأمم المتحدة.^(٧١)

٦٦- د. محمد حسن القاسمي، انشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة هل هي خطوة حقيقية لتطوير النظام القانوني، مجلة الحقوق الكويتية، العدد (١)، السنة (٢٧)، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ٩٤.

٦٧- غزوان ياسر رحيم المياحي، مصدر سابق، ص ٢٠١.

٦٨- هذا ما اعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون Bill Clinton) في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٢٢/ ٩/ ١٩٩٧). ينظر: د. ابراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦٧.

٦٩- مأمون عارف فرحات، مصدر سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

٧٠- هذا ما عبر عنه ممثلي وفود كل من (المغرب، تركيا، البرازيل، المكسيك، باكستان) لتفصيل في ذلك ينظر: الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٤٥- ٢٤٧.

٧١- غزوان رحيم ياسر المياحي، مصدر سابق، ص ٢٠١.

المطلب الثاني: تحديد فعل العدوان بين المحكمة الدولية الجنائية ومجلس الأمن

لقد حدّد ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤/ ١٩٧٤)، ان مجلس الأمن وحده تكييف وقوع فعل العدوان، وهذا الأمر قد شكّل أهم محاور الخلاف في إطار علاقة المحكمة الدولية الجنائية بمجلس الأمن اثناء نقاشات اللجنة التحضيرية بخصوص هذه المسألة، على الرغم من إدراج هذه الجريمة ضمن الجرائم التي تختص المحكمة بنظرها في المادة (٥) من نظامها الأساسي، ولكن المشكلة المطروحة هي هل للمحكمة اختصاص في تحديد فعل العدوان أم أن ذلك يدخل حصراً باختصاصات مجلس الأمن؟ وهو ما أثار جدلاً واسعاً بين الوفود المشاركة بين مؤيدٍ ومعارض لهذه الموضوع لذا ارتأينا تقسيم هذا المطلب على ثلاثة فروع يتطرق الأول إلى الاتجاه المؤيد لحق المجلس في التحديد وينعقد الثاني لبحث الاتجاه المؤيد لحق المحكمة بالتحديد بينما يتناول الأخير تقييم الاختصاص في تحديد وقوع جريمة العدوان وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لحق مجلس الأمن في التحديد

أناط ميثاق الأمم المتحدة مهمة تحديد فعل العدوان بمجلس الأمن حصراً إذ يملك هذا الأخير سلطة تقديرية في تحديد ما إذا كان العمل الصادر من إحدى الدول يشكل عدواناً أم لا، فإذا أقر بذلك تكون الدولة مسؤولة دولياً عن هذا الفعل مما يترتب عليه جزاءات دولية منصوص عليها في الميثاق.^(٧٢) وطالبت بذلك الدول دائمة العضوية في المجلس وبعض الدول الأخرى وبقوة على حصر هذا الموضوع بمجلس الأمن وحده، وجعل ذلك شرطاً ضرورياً لممارسة المحكمة اختصاصها إزاء هذه الجريمة وبمعنى آخر أن اختصاص المحكمة على هذه الجريمة يأتي في مرحلة تالية بعد أن يقرر مجلس الأمن وفق الفصل السابع من الميثاق وقوع عمل من أعمال العدوان^(٧٣)، ومن أبرز المناصرين لهذا الرأي هي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد فشلها في اقناع الدول المشاركة في مؤتمر روما بعدم إدراج العدوان في نظام المحكمة الأساسي، وأشار مندوبها اثناء مناقشات مؤتمر روما إلى أن الفصل في العدوان كان مهمة ممنوحة لمجلس الأمن -وحده- بموجب الميثاق، وله ان يتخذ في ذلك ما يراه مناسباً من تدابير وفق ما منصوص عليه في الميثاق إذا ما أُريد التصدي للعدوان وتدارك الموقف^(٧٤)، و اتخذت المملكة المتحدة موقفاً متشدداً من هذا الموضوع، فقد أشار ممثلها في مؤتمر روما إلى وجوب ان يكون إدراج العدوان في نظام المحكمة مبني على منح مجلس الأمن دور في ذلك، وإلا فمن الأفضل عدم إدراجها إذا لم يمنح المجلس ذلك الدور، اما فرنسا فقد أكدت أيضاً على أن اختصاص المحكمة حول هذه الجريمة لا يتم الا بعد إقرار مجلس الأمن بوقوع فعل عدواني، وهو ما سوف يكون من مصلحة المحكمة للاستناد على هذا التكييف قبل اصدارها الحكم بهذه القضية^(٧٥)، وقد اعتنقت روسيا أيضاً موقفاً مشابهاً لمواقف الدول السابقة، إذ أكد ممثلها في المؤتمر على

٧٢- د. أبو الخير احمد عطية، مصدر سابق، ص ١٢٢.

٧٣- وينظر: د. براد مندر كمال عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ١٤٨.

٧٤- وتجدر الاشارة إلى ان الولايات المتحدة الامريكية قد رفضت مسبقاً منح أي دور للجمعية العامة بخصوص موضوع تحديد العدوان حتى في حال فشل مجلس الأمن في ذلك. ينظر د. ابراهيم الدراجي، مصدر سابق، ص ١٠٢٣. وينظر:

Ruth Wedgwood, The International Criminal Court: An American View, Emory Journal of International Law, 1999, p. 105.-

٧٥- الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.

ان قرار مجلس الأمن بتحديد العدوان يمثل الاساس الذي يركز عليه تعريف هذه الجريمة، ومن ثم على المحكمة احترام هذا القرار ولا يجوز لها ان تبشر اختصاصها تجاه هذه الجريمة ما لم يقرر مجلس الأمن بوجود عمل عدوان في هذه الحالة^(٧٦)، و عبر ممثل الصين ايضا في مؤتمر روما عن موقف بلاده الداعم لهذا الموضوع ولا بد من التأكيد على انه لا ينبغي أن يعرقل عمل المحكمة مهام مجلس الأمن المسندة له بموجب الميثاق، و إن يكون للمجلس وحدهُ سلطة تحديد وقوع العدوان من عدمه^(٧٧)، ويسوغ مناصري هذا الاتجاه موقفهم بمسوغات عدة اهمها:

١. ان التكييف المسبق لمجلس الأمن في تحديد فعل العدوان يجنب المحكمة من الخوض في غمار الامور السياسية والخلافات الموجودة بين الدول، ما يحفظ للمحكمة مصداقيتها وطبيعتها القضائية.^(٧٨)
٢. ان من يرتكب جريمة العدوان هو الدول وليس الافراد وعليه فإن مجلس الأمن هو من يقرر وقوع عمل من اعمال العدوان، في حين ان المحكمة تقرر ارتكاب جريمة العدوان من قبل الافراد.
٣. سمو أحكام ميثاق الأمم المتحدة على باقي المعاهدات الدولية الأخرى، يلزم بذلك عدم مخالفة احكامه ومن ثم فإن حرمان المجلس من هذا الدور يعني إنهاء لقواعد قانونية دولية قائمة قبل انشاء المحكمة^(٧٩).

يتضح لنا مما تقدم ان الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تسعى إلى مد سلطات المجلس الممنوحة له وفق الميثاق إلى أحكام النظام الأساسي للمحكمة، ويمكن ان نلتبس ذلك من الموقف الموحد لهذه الدول واصرارها المستمر على هذا الموضوع-تحديد فعل العدوان- واعتبار عدم تحقق هذا الأمر يشكل انتقاصاً من حقوقها وامتيازاتها.

الفرع الثاني: الاتجاه المعارض لحق مجلس الأمن في التحديد

وعلى نقيض من الموقف السابق شكلت كل من الدول العربية ودول عدم الانحياز موقفاً رافضاً لمنح مجلس الأمن سلطة تحديد فعل العدوان، على ان تكون المحكمة الدولية الجنائية هي صاحبة القرار في هذا الموضوع، إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكون عمل المحكمة معلقاً على رغبة مجلس الأمن، ما قد يؤدي ذلك إلى سلب الاختصاص من المحكمة و تركها عاجزة عن الفصل في قضية ما في حال عدم التوصل إلى اتفاق على توصيف الفعل بأنه عدوان من قبل مجلس الأمن، ناهيك عن الأثر السلبي للفيتو في هذه المسألة إذا ما استخدم من قبل أحد الدول دائمة العضوية في المجلس تغليباً لمصلحته السياسية على قواعد

٧٦- مأمون عارف فرحات، مصدر سابق، ص ١٦٦.

77- wang xium, the criminal of aggression under the jurisdiction of the international criminal court speech out line, a paper prepared for symposium on the international criminal court February china, 2007, p.5.

منشور على موقع الانترنت الاتي: (www.icc/r.law.ubc.ca/sit%20map/icc\crime of aggression)

٧٨- الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

٧٩- مأمون عارف فرحات، مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

الشرعية الدولية^(٨٠)، في حين ان المحكمة تستطيع أسباغ الوصف القانوني الصحيح للواقعة المعروضة أمامها وفق أسس ومعايير قانونية^(٨١)، وعليه لا بد من أسناد هذا الموضوع إلى المحكمة طبقاً لنظامها الأساسي^(٨٢). و قد عبرت وفود الدول العربية المشاركة في مؤتمر روما عن رفضها القاطع لهذا الموضوع جملةً وتفصيلاً، فقد أشار ممثل سوريا عن موقف بلاده الراض بترك مسألة تحديد العدوان بيد مجلس الأمن إذ من شأن ذلك أن يعرض استقلالية المحكمة لخطرٍ شديد، وأكد أيضاً على ذلك ممثل مصر برفض بلاده أن تفرض قيود على المحكمة من قبل مجلس الأمن، و أشار ممثل ليبيا عن موقف بلاده الراض لهذا الموضوع بأن ذلك يشل عمل المحكمة عن طريق قرارات مجلس الأمن بتحديد العدوان من عدمه^(٨٣).

كما أكدت بعض الدول الأخرى أيضاً عن رفضها بأن تترك هذه المسألة بيد مجلس الأمن فقد أشار ممثل الفلبين إلى ان المحكمة يجب أن تكون مستقلة وحرّة في عملها بعيدةً عن أي ضغوط سياسية، وأن تنظر القضايا المعروضة أمامها على أرضية قانونية فقط، ومن ثم فإن تحديد صلاحية المحكمة من قبل مجلس الأمن، قد يؤدي إلى استخدام المحكمة كوسيلة للضغط على الدول الضعيفة وبذلك تصبح أداةً سياسية^(٨٤). تتفق مع الطرح المقدم من الاتجاه الأخير للمحافظة على استقلالية المحكمة خاصة فيما إذا كان المتهم عن هذه الجريمة هو من رعايا إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن فيتعذر في هذا الفرض أن تحال هذه القضية للمحكمة وذلك لأنه باستطاعة هذا الطرف ان يعترض على هذا القرار مما يرتب على ذلك تحريفًا للعدالة.

وإلى جانب الاتجاhein السابقين يقترح أتجاه ثالث منح سلطة تحديد فعل العدوان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية^(٨٥)، وعلى الرغم من تعدد الآراء المطروحة بخصوص مسألة تحديد الجهة المختصة بتقرير فعل العدوان، إلا ان هذا الموضوع لم يحسم بصورة نهائية حتى مع أنتهاء مؤتمر روما والاكتفاء بما أشارت له المادة (٥ / ٢) من النظام الأساسي للمحكمة^(٨٦) بالإشارة إلى ضرورة إتفاق اختصاص المحكمة على هذه الجريمة مع الاحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد المادة (٣٩) من الميثاق، ومن ثم فإن أي تحجيم لدور المجلس في هذا المجال سوف يكون أمراً مرفوضاً^(٨٧).

وعلى أية حال فإن عدم الاتفاق على تحديد الجهة المعنية لتكييف فعل العدوان خلال مؤتمر روما قد حتم على المؤتمرين إحالة هذه المسألة إلى اللجنة التحضيرية المعنية بتعريف العدوان، وفي عام ٢٠١٠ تم عقد المؤتمر الاستعراضي للنظام الأساسي للمحكمة ومن بين المواضيع المطروحة في جدول أعمال المؤتمر

٨٠- د. علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨٥. وينظر د. زياد عبتاني، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧٤.
٨١- د. يوسف حسن يوسف، المحكمة الدولية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٣٥.
٨٢- د. ابو الخير احمد عطية، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣.
٨٣- الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.
٨٤- مأمون عارف فرحات، مصدر سابق، ص ١٦٩.
٨٥- امير فرج يوسف، المحكمة الجنائية الدولية والطابع القانوني لها ونشوء عناصر فوق الوطنية في القضاء الجنائي الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١١٩.
٨٦- غزوان رحيم ياسر المياحي، مصدر سابق، ص ٢٠٢.
٨٧- د. ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد(٤)، السنة(٢٩)، ص ٦١.

مسألة تحديد الجهة المعنية بتحديد فعل العدوان و تم حسم هذا الأمر بالاتفاق على منح مجلس الأمن هذه السلطة، ومن ثم يكون اختصاص المحكمة في نظر هذه جريمة مرهون بقرار مجلس الأمن وفق الفصل السابع من الميثاق والذي يحدد بأن عملاً عدوانياً قد وقع أم لا.^(٨٨)

الفرع الثالث: تقييم الاختصاص في تحديد وقوع جريمة العدوان

لن تمارس المحكمة اختصاصها على هذه الجريمة إلا إذا تأكدت بأن مجلس الأمن قد قدر وقوع عمل عدوان من جانب دولة ما ولا يمكن لها أن تصف ذلك الفعل على نحو مخالف^(٨٩)، ومن ثم سوف يكون إختصاص المحكمة متوقفاً على رغبة الدول دائمة العضوية في المجلس والدخول بذلك في دوامة الاعتبارات السياسية والمصالح الشخصية لهذه الدول، مما يقيد من نشاط المحكمة بجعلها عاجزة عن ردع العدوان وكذلك القضاء على فكرة العدالة^(٩٠)، مما يطرح التساؤل عن أهمية إدراج هذه الجريمة ضمن إختصاص المحكمة إذا كان من شأن ذلك الأمر أن يزيد من تبعيتها لمجلس الأمن ووضعه إستقلاليته على المحك^(٩١).

وعلى الرغم من ذلك يذهب البعض من الباحثين إلى امكانية الحد من خطورة هذه المسألة ويسند رأيه في ذلك بعدة أسانيد أولها امكانية المحكمة بأن تُكَيِّف بعض الأفعال على أنها جرائم أخرى- مثل جرائم الحرب أو جرائم ضد الانسانية- حال عدم استطاعة مجلس الأمن تكييف هذه الأفعال بأنها عدوان، للتقارب الكبير ما بين هذه الجرائم وجريمة العدوان، ثانياً مسؤولية المجلس بحفظ السلم والأمن الدوليين هي ليست مسؤولية خالصة، فتشاركه أجهزة أخرى في الأمم المتحدة هذه المسؤولية مثل الجمعية العامة ومن ثم لها أن تنظر اعمال العدوان باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين^(٩٢)، وإن كان الميثاق يَرِدُ قيوداً على ذلك^(٩٣)، في حال عدم إتخاذ الإجراء اللازم من قبل المجلس إزاء هذه المسألة.^(٩٤)

وعلى الرغم من وجهة الرأي المتقدم آنفا لكنه لا يخلو من الأشكالات الواقعية والقانونية، وعلى افتراض التسليم مع ما تم طرحه من حجج سابقة إلا أنه من الناحية العملية قد يصطدم بعقبة المادة (١٦) من النظام الأساسي للمحكمة متى ما أنفقت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن- في حال امتناعها عن تكييف الفعل بأنه عدوان -على ان هذا الأمر يتقاطع مع مصالحها فأنها لن تتأخر في استخدام هذه المادة كسلاح يشهر امام المحكمة لمنعها من التحرك تجاه هذه الجريمة.

ولكن هل للمحكمة سلطة في البحث عن مشروعية قرار مجلس الأمن بتحديد العدوان أم لا؟ يذهب بعض الفقهاء يتزعمهم (دوت Dohet) إلى أن قرار الإحالة من مجلس الأمن وفق الفصل السابع من الميثاق بتحديد فعل العدوان يغل يد المحكمة من البحث في تحقق العدوان من عدمه وعن مرتكب هذه الجريمة بعد تحديد مجلس الأمن لذلك ومن ثم يكون تحديد الجريمة وإدانة مرتكبيها مسألة محددة

٨٨- المادة (١٥/مكرر٢) من قرار جمعية الدول الاطراف رقم (٦) الصادر بالوثائق الرسمية. [RC/Res/6(2010)]

٨٩- د. زياد عيتاني، مصدر سابق، ١٧٤-١٧٥.

٩٠- د. ابراهيم الدراجي، مصدر سابق، ص ١٠٢٧ وما بعدها.

٩١- الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٩١.

٩٢- ينظر المواد (١٠) و (١١/٢) و (١٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

٩٣- المادة (١٢) من ميثاق الأمم المتحدة "١- عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذه النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن".

٩٤- د. ثقل سعد العجمي، مصدر سابق، ص ٦٢-٦٤.

سلفاً من قبل مجلس الأمن ولا تملك المحكمة إزاء ذلك إلا تحديد العقوبة المناسبة لهذه الجريمة وفق أحكام النظام الأساسي.^(٩٥)

في حين يرى آخرون عدم إلزامية تكييف مجلس الأمن للمحكمة كون الأخيرة هي من يقوم بالبحث عن فاعل الجريمة الذي أعد وخطط لهذه الجريمة أو نَقَدَ العمل العدواني، فللمحكمة الحق بتقدير ما اذا كان هذا المتهم ينتمي إلى هذه الدولة أم لا وفق معايير قانونية، فضلاً عن ان الأخذ بالرأي السابق سوف يؤدي من دون شك إلى الإضرار بحقوق المتهمين في حال ظهور ادلة جديدة، إذ لا يمكن للمحكمة اخذها بنظر الاعتبار وهو بحد ذاته امر مخالف للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان كون العدالة لا تقتصر فقط على انصاف ضحايا الجريمة بل هي ضمانات أيضاً لحقوق المتهمين في محاكمة عادلة، فمن غير المنطقي خضوع جهاز قضائي دولي مستقل لقرارات جهة سياسية.^(٩٦)

وتتفق مع ما يطرحه الرأي الأخير للأسباب المذكورة أنفاً فيجب إن لا يكبل نشاط المحكمة بقرارات مجلس الأمن، وإن كان الامر لا يخلو ايضاً من الاشكالات القانونية والواقعية إزاء هذا الموضوع، فلا تملك المحكمة صلاحية البحث والمراجعة لقرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع من الميثاق لتحديد وقوع فعل عدوان من عدمه، كون هذه المسألة متروكة لتقدير مجلس الأمن، وحتى مع التسليم بإمكانية مراجعة قرارات مجلس الأمن فإن ذلك سيصطدم بطريق مسدود يتمثل بالمادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح افضلية للالتزامات الواردة في الميثاق على باقي الالتزامات الدولية الأخرى.

والحقيقة ان ربط ممارسة المحكمة اختصاصها على هذه الجريمة بمجلس الأمن، مسألة بغاية من الخطورة كون هذا الأخير جهازاً سياسياً يولي الاعتبار السياسية أهمية على ما سواها من الامور الأخرى ومن ثم تغليب المصالح الشخصية لهذه الدول - الدائمة العضوية في مجلس الأمن - على اعتبارات العدالة مما يجعل المحكمة عاجزة عن مباشرة نشاطها وتحقيق اهدافها السامية في قمع اخطر الجرائم الدولية (جريمة العدوان)، لذا فان منطق القانون السليم يستلزم ان تمنح المحكمة صلاحية تحديد وقوع العدوان وتحريرها من قيود مجلس الأمن حفاظاً على استقلاليتها وتحقيقاً لغايتها المنشودة بإرساء العدالة الدولية.

الخاتمة

بعد هذا الطرح الوجيز والمبسط عن موضوع البحث توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات نورد الأهم مما جاء في ثنايا البحث وعلى النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

١. لم يكن تعريف جريمة العدوان محل اتفاق لدى الدول الاطراف في النظام الاساسي للمحكمة، ما ألقى بظلاله على أنقسام المجتمع الدولي إزاءه ما بين مؤيدٍ ومعارض له.
٢. استخدام القوة المسلحة هو جوهر العدوان، لما له من آثار على العلاقات الدولية القائمة قبل استخدامها و العدوان المسلح - العدوان المباشر - يعد أخطر أنواع العدوان على السلم والأمن الدوليين

٩٥- د. ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، مصدر سابق، ص ١٩٦.
٩٦- الازهر لعبيدي، مصدر سابق، ص ٢٩١-٢٩٣.

خاصة إذا كان المعتدي من الدول المتطورة عسكرياً وتكنولوجياً لما يملكه من أسلحة فتاكة تهدد أمن المجتمع الدولي.

٣. جمعية الدول الأطراف للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة تبنت القرار الجمعية العامة (١٩٧٤/٣٣١٤) كأساس لتعريف العدوان، ما يعني انعقاد اختصاص المحكمة عن جريمة العدوان لم يكن محدداً بفعل أو عمل معين لأن ذلك متروك لمجلس الأمن لوصف أي فعل آخر غير وارد في قرار فعلاً عدوانياً إذا ما أصدر المجلس قراراً بذلك.

٤. يكفي لتحقيق جريمة العدوان توفر نية الاعتداء لدى الدولة المعتدية، وإن لم يأخذ أي مظهر مادي في ذلك، لأن النية بالعدوان تسبق من الناحية الزمنية المبادأة باستخدام القوة، وذلك لوجود أسلحة خطيرة وفتاكة فمجرد النية باستخدامها كافٍ بحد ذاته على وقوع العدوان وذلك لخطورة هذه الأسلحة فلا بد من الاعتماد على نية، كما أن هذه الجريمة لاتقع بطريق الخطأ كونه في الغالب تكون مسبقة بتخطيط ودراسة قبل التنفيذ.

٥. تسعى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى مد سلطات المجلس الممنوحة له وفق الميثاق إلى أحكام النظام الأساسي للمحكمة، ويتضح ذلك الموقف الموحد لهذه الدول واصرارها المستمر في موضوع-تحديد فعل العدوان- واعتبار عدم تحقق هذا الأمر يشكل انتقاصاً من حقوقها وامتيازاتها.

٦. لا تملك المحكمة الدولية الجنائية إمكانية البحث عن مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن بتحديد وقوع العدوان من عدمه الصادرة إستناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لكون هذا الموضوع خاضع للسلطة التقديرية للمجلس في تحديد ذلك الأمر.

ثانياً: التوصيات

١. تختص المحكمة الدولية الجنائية بمسألة الأفراد لذا يستلزم من وضع تعريف وافٍ لهذه الجريمة يتناسب مع أحكام الميثاق وينسجم مع طبيعة اختصاص المحكمة.

٢. يعد ربط ممارسة المحكمة الدولية الجنائية أختصاصها على جريمة العدوان بمجلس الأمن مسألة بغاية من الخطورة إذ من شأنه أن يعرقل ممارسة المحكمة إزاء مرتكبي هذه الجريمة، كون مجلس الأمن كما أسلفنا سابقاً جهازاً سياسياً يولي الاعتبارات السياسية أهمية على ما سواها من الأمور الأخرى ومن ثم تغليب المصالح الشخصية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على اعتبارات العدالة القانونية مما يجعل المحكمة عاجزة عن تحقيق هدفها السامي بمحاسبة مرتكبي هذه الجريمة الدولية الخطيرة، وعليه فيجب أن تمنح المحكمة سلطة تحديد وقوع العدوان من عدمه خصوصاً بعد ماتم من تعديلات على جريمة العدوان إثر المؤتمر الاستعراضي في كمبالا عام ٢٠١٠ لكي تستطيع إرساء العدالة الدولية الناجزة والحفاظ على هيبتها واستقلالها.

٣. يجب أن يمنح النظام الأساسي للمحكمة أو للمدعي العام في المحكمة سلطة مراجعة قرارات مجلس الأمن بخصوص تحديد فعل العدوان للحفاظ على استقلالية وفعالية المحكمة خاصة فيما إذا كان أحد المتهمين بهذه الجريمة من رعايا أو المسؤولين والقادة العسكريين للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن للحفاظ على حياد المحكمة.

أولاً: الكتب القانونية

١. د. ابراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢. د. أبو الخير احمد عطية، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣. الازهر لعبيدي، حدود سلطات مجلس الأمن في عمل المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٤. امير فرج يوسف، المحكمة الجنائية الدولية والطابع القانوني لها ونشوء عناصر فوق الوطنية في القضاء الجنائي الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٥. د. براء منذر كمال عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٨.
٦. د. احمد سي علي، دراسات في القانون الدولي الإنساني، ط ١، دار الاكاديمية، الدار البيضاء، الجزائر، ٢٠١١.
٧. د. زياد عيتاني، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.
٨. د. صلاح الدين احمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي ١٩١٩-١٩٧٩، ط ١، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦.
٩. د. ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون ام قانون الهيمنة، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.
١٠. د. عامر الزمالي، المدخل للقانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٧.
١١. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية - دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
١٢. د. علي عبدالقادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.
١٣. د. علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٤. فيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.
١٥. د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٦. د. منتصر سعيد حموده، المحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
١٧. د. نايف حامد العليمات، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

جريمة العدوان بين اختصاص المحكمة الدولية الجنائية ومجلس الأمن -دراسة تحليلية-
١٨. د. يوسف حسن يوسف، المحكمة الدولية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- ١- رضا سعيد محمد الجنزوري، الحرب الاستباقية في قواعد القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٢- غزوان رحيم ياسر المياحي، الاختصاص القضائي الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لنظام روما الأساسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
- ٣- مأمون عارف فرحات، العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن (دراسة في القانون الدولي)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨.

ثالثاً: البحوث والدوريات

- ١- د. ادريس لكريني، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مجلد (٤٤)، العدد (١٧٦)، السنة (٤٥)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٢- د. حسين عبد الخالق حسونة، توصل الأمم المتحدة إلى تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣٢، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣- د. محمد حسن القاسمي، انشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة هل هي خطوة حقيقية لتطوير النظام القانوني، مجلة الحقوق الكويتية، العدد (١)، السنة (٢٧)، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٠٣.
- ٤- د. ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد (٤)، السنة (٢٩)، ٢٠٠٥.

رابعاً: الوثائق الرسمية

- ١- قرار جمعية الدول الاطراف رقم (٦) الصادر بالوثائق الرسمية [٦/RC/Res] (٢٠١٠).

خامساً: المعاهدات الدولية

- ١- اتفاقية لاهاي الثانية (١٩٠٧).
- ٢- عهد عصبة الامم ١٩١٩.
- ٣- ميثاق الامم المتحدة ١٩٤٥.
- ٤- النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية ٢٠٠٢.

سادساً: المواقع الكترونية

- كلمة ممثل الوفد السوري المنشورة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني:
www.un.org/icc/speech

سابعاً: المصادر الاجنبية

- 1-Antonio Casses, The statute of the international criminal court some preliminary, Reflections european journal of international Law, vol, (100), 1999. (www.ejil.org/journal).

2-Piotr Milik, The Launch of the Jurisdiction of the International Criminal Court of the Initiated by the UN Security Council, polish yearbook of International law, Heinonline polish28,2006-2008.

3-Ruth Wedgwood.the International Criminal Court: An American View, Emory journal of International law,1999.

4-wang xium, the criminal of aggression under the jurisdiciton of the international criminal court speech out line, apaper prepared for symposium on the international criminal court February china, 2007.

([www.icc/r.law.ubc.ca/sit%20map/icc\crime of aggression.](http://www.icc/r.law.ubc.ca/sit%20map/icc\crime%20of%20aggression.)).

سعيد بن جبير ودوره في ثورة القراء (٥٨١ - ٥٨٤)

Saeed Ben Jubair and His Role in the Revolution of Reciters (81-84 H.)

م.م خالد مرزة كاظم^(١) Assist. Lect. Khalid M. Kadhum

الخلاصة

تعد شخصية التابعي سعيد بن جبير من الشخصيات التي تركت أثراً بارزاً في التاريخ الاسلامي من خلال ما ورد من سيرته العطرة من التمسك بالدين الحنيف والالتزام بمبادئ الاسلام التي نص عليها رسولنا الكريم - ﷺ - من خلال اتباعه لتعاليم شيخه حبر الامة عبد الله بن عباس واخذ العلوم الدينية منه، وعلى الرغم من كونه تولى مناصب سياسية الا انه لم يتوان الوقوف بوجه الظلم والطغيان من ال اميه، اذ وقف بوجه طاغيه ذلك الزمان المعروف بالحجاج الثقفي قائدا ثورة عرفت بالتاريخ بثورة القراء لكثرة من شارك فيها من حفظة القرآن الكريم حيث خسرت الامة الاسلامية فيها جلاً من علماء القرآن والحديث، الذين استشهدوا على يد الحجاج رافضين سياسة بني امية، وكان لسعيد بن جبير دور كبير في الحض للنهوض والمشاركة فيها وكان سعيد ممن استشهد على يد الحجاج لرفضه طاعة بني امية. كلمات مفتاحية: سعيد بن جبير، ثورة القراء، جهيد العلماء.

Abstract

Al-Tabai Saeed bin Jubair is one of the personalities who left a prominent impact in Islamic history through his reported biography of adhering to the true religion and adhering to the principles of Islam stipulated by our Holy Prophet (peace be upon him) through his followers of the teachings of Shaykh Habr. Despite the fact that he held political positions, he did not hesitate to stand up to the oppression and tyranny of the illiterate, as he stood up to the tyrant of that time, known as the cultural pilgrims, leading a

١ - المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة.

revolution known in history as the readers' revolution for the many who participated in it. Decent where the Islamic nation lost In it she walked from the Koran and Hadith scholars, who were martyred by the pilgrims rejecting a policy of illiteracy Said bin Jubair had a great role in the incitement to advance and participate in it and was Saeed who was martyred by the pilgrims for refusing to obey the children of illiteracy.

المقدمة

قال تعالى في محكم كتابه الكريم ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ عَلَى الضَّلَالَةِ فَسَيُرُو فِي الْأَرْضِ فَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمَكْذِبِينَ﴾^(٢)، فلقد مرت الأمة الإسلامية بمنعطفات خطيرة وتعرضت من أعدائها إلى مؤامرات عديدة استهدفت تقويض أركان الدين الإسلامي الحنيف مما جعل القيام بالدعوة إلى سبيل الله بالقلم واللسان، والسيوف والسنان واجبا منوطا على كل من يستطيع ان يحمل رسالة الحق والخير، ويؤديها إلى الناس كافة اداء رغيبا صالحا يدفع عنها الاباطيل. فتاريخ الدعوة إلى الله تعالى هو اعرق تاريخ عرفته البشرية ووعاه عقلها وان الانبياء والرسل جميعا هم مشعل الهداية بحكم ما اصطفاهم الله له.

وجاء بعد الرسول الاكرم محمد الصحابة الذين تولوا مهمة التعليم وجاء من بعدهم التابعين ومنهم سعيد بن جبير الذي هو موضوع البحث (سعيد بن جبير ودوره في ثورة القراء ٨١هـ - ٨٤هـ). وكان السبب في اختيار سعيد بن جبير موضوع بحثنا وذلك لتسليط الضوء على احد كبار التابعين، حيث يعد من اصحاب الامام علي بن الحسين -عليه السلام- في الكوفة، اذ كان متعظشا للعلم حتى لقب من قبل الناس (بجهبذ العلماء) وكان يقرأ القرآن بصورة مستمرة حتى قيل عنه انه كان يختم القرآن مرتين في كل ليلة وقد تلقى العلوم على يد استاذة عبد الله بن عباس (حبر الأمة) حيث اخذ عنه العلم والمعرفة. قسم الباحث بحثه على ثلاثة مباحث، كان المبحث الاول بعنوان (حياة سعيد بن جبير) وتضمن عدة محاور منها اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ولادته ونشأته واسرته وصفاته واستشهاده.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان (مكانته العلمية) وتضمن المحاور التالية منها اراء العلماء فيه وشيوخه وتلاميذه والمأثور في اقواله، اما المبحث الثالث فتضمن ثورة القراء وموقف سعيد بن جبير منها. وقد اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتوفرة في مكتبة العتبة الحسينية المطهرة وكان منها، الطبقات الكبرى لابن سعد ت ٢٣٠هـ، والذي كان له الاثر البالغ في رفد البحث بالمعلومات القيمة وتاريخ الطبري ٣١٠ هـ، وكذلك كتاب الكامل في التاريخ لابن الاثير ت ٣٦٠هـ، وغيرها من المصادر والمراجع المعتمدة من قبل الباحثين في هذا المجال واخيرا نسأل المولى عز وجل التوفيق في عملنا هذا لخدمة مسيرة العلم.

^٢ - سورة النحل، آية (٣٦).

المبحث الأول: حياة سعيد بن جبير

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو سعيد بن جبير بن هشام، ينسب الى بني والبة من بني اسد، والوالبة هو ابن الحارث بن ثعلبة بن داود احد بطون بني اسد^(٣).

وكان يلقب بالوالي والكوفي ولقب بجهيد العلماء^(٤)، ويكنى بابي محمد وابي عبد الله^(٥).

ثانياً: ولادته ونشأته:

ولد سعيد بن جبير في مدينة الكوفة في عام ٤٥ هـ في ايام معاوية بن ابي سفيان الاموي^(٦) وقد نشأ وترعرع في الكوفة وتلقى تعليمه الاول في مسجدها الذي كان يعج بطلاب العلم، حيث كانت الكوفة انذاك مركزاً للعلم والمعرفة مما ضمته من كبار الصحابة والتابعين^(٧)، ثم انتقل الى مكة المكرمة فصحب عبد الله بن عباس وتلقى على يديه العلوم ويذكر ابن سعد رواية نقلاً عن سعيد بن جبير قائلاً: "قال: قال لي بن عباس ممن أنت قلت من بني أسد قال من عربهم أو من مواليهم قلت لا بل من مواليهم قال فقل أنا ممن أنعم الله عليه من بني أسد"^(٨).

وعرف عن سعيد نبوغاً عالياً وقابلية على ادراك الحديث فاقت قابليات غيره ممن قدموا على ابن عباس لطلب العلم حتى اصبحت لديه القدرة على ان يحدث بمحضر استاذة ابن عباس كما ذكر ابن الذهبي نقلاً عن مجاهد قال: "قال ابن عباس لسعيد بن جبير: حدث. قال: أحدث وأنت ها هنا؟! قال: أوليس من نعمة الله عليك أن تحدث وأنا شاهد، فإن أصبت فذاك، وإن أخطأت، علمتك"^(٩).

ومن الدلائل على علم وفقه سعيد بن جبير اذ روي عن جعفر بن أبي المغيرة: كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء، يعني سعيد بن جبير^(١٠). وقد عاصر سعيد الامام زين العابدين علي بن الحسين -عليه السلام- وقد تشرف بصحبته بعد وفاة استاذة ابن عباس واخذ منه العلوم الالهية المختلفة^(١١).

٣- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع ابو عبد الله الزهري، ٢٣٠هـ، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ٢، (بيروت: ١٩٩٧)، ج ٦، ص ٢٦٧، ابن خلكان شمس الدين احمد محمد بن ابي بكر ت ٦٨١هـ وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، ط ١، (بيروت ١٩٩٧) ج ٢، ص ٣٦٧..
٤- الاصفهاني، احمد عبد الله الاصفهاني الشافعي، ت ٤٣٠ هـ، حلية الاولياء، تحقيق مصطفى عبد القادر، مطبعة الكتب العلمية، ط ٢، (بيروت: ٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٣٠٠.

٥- ابو نعيم، احمد بن عبد الله بن اسحاق بن موسى بن مهران الاصفهاني، ت ٤٣٠هـ، اخبار اصفهان: تحقيق سيد كسروي، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت ١٩٩٠م)، ج ١، ص ٣٨١، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٦٧.

٦- النووي، محي الدين يحيى بن شرف، ت ٦٧٦هـ، تهذيب الاسماء واللغات، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط ١، (بيروت: ١٩٩٦) ص ٢١٦.

٧- مغنية، محمد جواد، الشيعه في الميزان، ص ١٠٨.

٨- الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٦.

٩- سير اعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٥.

١٠- المزني، تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٦٤.

١١- الحسيني، السيد حيدر السيد موسى وتوت الحسيني، سعيد بن جبير ومروياته في الاخبار والحديث والتفسير، مطبعة كيبا، ط ١، ص ٧.

ثالثاً: أسرته:

وقد كان أبوه راوياً للحديث عن الإمام علي -عليه السلام- وكان لديه ولدان هما عبد الملك بن سعيد وعبد الله بن سعيد وكان له ولد ثالث يكنى بأسمه وهو محمد (١٢).
لقد عرف سعيد بن جبيرة تارة بابن الحارثية وأخرى بابن أم الدهماء (١٣)، وهذا يدل على أن أم سعيد كانت معروفة من بني كليب بن وبرة وأن بني والية كانوا يعدون أحواله لانتماء أمه إليهم ويذكر أن عكرمة مولى ابن عباس كان متزوجاً بأم سعيد بن جبيرة (١٤).

رابعاً: صفاته الخلقية والخلقية:

كان سعيد بن الجبير أسود البشرة حبشي الأصل (١٥)، وقد جمع سعيد بين العلم والعمل والزهد والتقوى والعبادة والوعى والورع عن ملذات الدنيا وشواغلها فلذلك نرى سيرته قد فرغ نفسه للأخرة وقد اثنى العلماء على عبادته وزهده وورعه وغيرها من صفات الغير فكان رحمه الله كثير البكاء لشدة خشية الله تعالى يقول القاسم بن أبي أيوب "كان سعيد بن جبيرة يبكي الليل حتى عشم" (١٦)، وكما ورد عن سعيد بن جبيرة أنه قال: "إن أفضل الخشية أن تخشى الله خشية تحول بينك وبين معصيته، وتحملك على طاعته، فتلك هي الخشية النافعة. والذكر طاعة الله، فمن أطاع الله فقد ذكره، ومن لم يطعه فليس بذاكر له، وإن كثر منه التسبيح وتلاوة القرآن. قيل له: من أعبد الناس؟ قال: رجل اقترب من الذنوب، فكلما ذكر ذنبه احتقر عمله..." (١٧).

وقد عرف سعيد بن جبيرة أنه كان مريباً وذاكراً إلى الله في كل وقت وحين، ويخبرنا تلميذه هلال بن خباب (*) قال خرجنا مع سعيد بن جبيرة في جنازة فكان يحدثنا في الطريق ويذكرنا حتى بلغ فلما جلس فلم يزل يحدثنا حتى قمنا فرجعنا وكان كثير الذكر لله عز وجل (١٨).

١٢- أبو نعيم، أخبار أصفهان، ج ١، ص ٣٨١.

١٣- الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن جوزي، ت ٥٩٧ هـ، صفوة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة، ط ٢، بيروت: (١٩٧٩)، ج ٣، ص ٤٩.

١٤- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي السبيعي، ٣٤٥ هـ، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة، ط ١، المنصورة - ١٩٩١ م، ص ٨٢.

١٥- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٢، ص ٣٧١، الذهبي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨ هـ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ج ١، تونس، ج ٢، ص ١١٠١.

١٦- الأصفهاني، حليه الأولياء، ج ٤، ص ٣٠١.

١٧- ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٩، ص ١١٧.

*- هلال بن خباب: هو أبو العلاء مولى زيد بن صوحان العبدي أحد تلامذة سعيد بن جبيرة أصله من البصرة ثم انتقل إلى المدائن واستقر فيها وحدث بها عن أبي جحيفة السوائي وسعيد بن جبيرة وعكرمة مولى بن عباس ويحيى بن جعدة وتوفي بالمدائن سنة ١٤٤ هـ. (ينظر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ت ٤٦٢ هـ، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٤، ص ٧٦).

١٨- الذهبي، شمس الدين محمد بن محمد بن عثمان ت ٧٤٨ هـ، تذكرة الحفاظ: تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط ٢، بيروت: (٢٠٠٧ م).

ويذكر سفيان الثوري^(١٩) ان سعيد بن جبير ما كان اعدل به من التابعين احد مازال على بصيرة من امره حتى قتل ما اشبهه الابعمار^(٢٠).

ويذكر هلال بن خباب^(٢١) قال: خرجت مع سعيد بن جبير في ايام من شهر رجب فأحرم من الكوفة بعمره ثم رجع من عمرته ثم احرم بالحج في النصف من ذي القعدة وكان يحرم في كل سنة مرتين مرة للحج ومرة للعمرة^(٢٢).

ويذكر عمر بن ذر^(٢٣) ان سعيد بن الجبير كتب الى ابي كتابا اوصاه فيه بتقوى الله وقال: يا ابي عمر بقاء المسلم كل يوم غنيمة وذكر الفرائض والصلوات وما يرزقه الله من ذكره^(٢٤).

ويقول ابن جرير: ان سعيد بن جبير قال لا تطغوا اسراجكم ليالي العشر ويقول ايقضوا خدمكم يتسحرون ليوم عرفة^(٢٥).

وكان سعيد من المصلين الخائفين من الله تعالى فنراه العبد الذليل الراغب الراهب المتضرع المعظم المقام من يقوم بين يديه وعن الخشوع في صلاة سعيد يذكر عبد الله بن مسلم بن هرمز كان سعيد بن جبير ينكر ان يتكفأ الرجل في صلاته قال (ما رأيته يصلي الا وكأته وتد) وكان اذا ختم السورة في صلاته تطوعا قال صدق الصادق البار^(٢٦).

وكان سعيد بن جبير يستائنس بالدعاء الى الباري ويناجيه صباحا ومساء وفي كل حين وان الله سبحانه وتعالى يعطي عباده بقدر حسن ظنهم به ويفيهم بسعة رحمته وكرمه فيقول اصبع بن زيد^(٢٧) "كان لسعيد بن جبير ديك كان يقوم من الليل بصياحه، فلم يصيح ليلة من الليالي حتى اصبح فلم يصل سعيد تلك الليلة فشق عليه فقال ماله قطع الله صوته؟ فما سمع له صوت بعد فقلت له امه يابني لاتدع على شيء بعدها"^(٢٨)، وكان سعيد بن جبير يدعو دائما "اللهم اني اسالك صدق التوكل عليك وحسن الظن بك"^(٢٩).

وفي الحديث القدسي الشريف "انا عند ظن عبدي بي وانا معه حين يذكرني ان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملاهم خير منهم وان تقرب مني شبرا تقربت إليه ذراعا وان تقرب إلى ذراعا تقربت منه باعا وان اتاني يمشى اتيته هرولة"^(٣٠) فسجد بن جبير يحسن الظن بالله كثيرا ويقول

^{١٩} - سفيان الثوري: هو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الربابي نسباً الكوفي موطناً (ينظر الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، ت ٤٧٨ هـ، سيرة اعلام النبلاء: تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دارالكتب العلمية، ط ١، بيروت ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٢٧٤.

^{٢٠} - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٧٢.

^{٢١} - ابن حنبل، احمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١ هـ، الزهد تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، ط ١، بيروت ٢٠٠٧م، ص ٢٤٠.

^{٢٢} - عمر بن ذر: هو ابن عبد الله بن زرارة ابوذر الهمداني الكوفي توفي سنة ١٥٣ هـ ينظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٥٨.

^{٢٣} - الاصفهاني، حلية الاولياء، ج ٤، ص ٢٨٠.

^{٢٤} - الاصفهاني، حلية الاولياء، ج ٤، ص ٢٨١.

^{٢٥} - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٧١.

^{٢٦} - اصبع بن زيد: وهو مولى لجهينة كان يكتب المصاحف ويروي الحديث ويكنى بابي عبد الله وقد توفي سنة ١٥٨ هـ في خلافة المهدي وكان من اهل واسط. (ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٩٤).

^{٢٧} - الاصفهاني، حلية الاولياء، ج ٤، ص ٢٧٤.

^{٢٨} - الاصفهاني، حلية الاولياء، ج ٤، ص ٢٠٤.

^{٢٩} - مسلم، صحيح مسلم، ج ٨، ص ٦٨.

ابي سنان قال سعيد لدغتي عقرب فاقسمت على امي ان استرقي فاعطيت الراقي يدي التي لم تلدغ وكهرت ان احنثها^(٣٠).

ودعا سعيد الله تعالى بان ينتقم من الحجاج^(٣١) في اخر لحظات حياته عندما أراد ان يقتله فقال (اللهم لاتسلطه على احد يقتله بعدي)^(٣٢).

وكان سعيد رحمه الله مفسرا للقران، حيث اعتمد عليه اهل الكوفة في حجهم وعمرتهم، اذ ارادوا ان يحجوا او يعتمرُوا فيفسر لهم تمام الحجة والعمرة في قوله تعالى ﴿واتموا الحج والعمرة لله﴾^(٣٣). وهوان تخرج من دوبرة اهلك^(٣٤).

ويقول عبد الملك بن ابي سليمان^(٣٥) ان سعيد بن جبير كان يختم القران في كل ليلتين^(٣٦). وكذلك يذكر معاوية بن اسحاق^(٣٧) ان سعيد بن جبير رأته عند الصباح ثقيل اللسان فقلت له مالي اراك ثقيل اللسان فقال قرأت القرآن البارحة مرتين ونصف^(٣٨).

خامساً: استشهادہ:

كان سعيد ممن خرج على حكم بني امية زمن عبد الملك بن مروان، ووقف الى جانب عبد الرحمن بن الاشعث اثناء خروجه على بني امية، وبعد مقتل عبد الرحمن سافر سعيد إلى مكة، فقبض عليه والي مكة خالد القسري، وأرسله إلى الحجاج^(٣٩)، فقتله بواسط^(٤٠)، روي عن محمد بن عمر "قال كان قتل سعيد بن جبير سنة أربع وتسعين وكان يومئذ بن تسع وأربعين سنة"^(٤١)، وبذلك يكون تاريخ استشهادة في ٩٢ هـ^(٤٢).

٣٠- الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج٤، ٤٩٦.

٣١- الحجاج: وهو ابو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن ابي عقيل الثقفي وكان اسمه كليب وابدله بالحجاج وقد ولاه الخليفة عبد الملك بن مروان على العراق سنة ٧٥ هـ وقد بني مدينة واسط ومات بها سنة ٩٥ (ينظر ابن خياط، طبقات خليفه بن خياط، ص٣٥٠؛ منصور عبدالحكيم، الحجاج بن يوسف الثقفي طاغية بني امية، دار الكتاب العربي، ط١، ص٥).

٣٢- الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج٤، ٥٠٠.

٣٣- سورة البقرة، الاية ١٦٩.

٣٤- الطبري، محمد بن جرير، ت٣١٠ هـ، تفسير الطبري، تحقيق محمد شاكر الحرساني، مطبعة التراث العربي، ط١، بيروت: (٢٠٠١)، ج٢، ص٢٤٩.

٣٥- عبد الملك بن سليمان: هو الامام الحافظ ابو محمد وقيل ابو عبدالله وابو سليمان العزمي الكوفي نزل جبانة عزم فنسب اليها وكان اسمه ميسرة وقد حدث عن انس بن مالك وسعيد بن جبير وعلي بن مهر وغيرهم (ينظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج٦، ص١٠٧).

٣٦- ابن سعيد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص ٢٧٠، الاصفهاني، حلية الاولياء، ج٤، ص٣٠٣.

٣٧- معاوية بن اسحاق: وهو معاوية بن اسحاق بن طلحة بن عبيد الله القرشي التميمي الكوفي ويكنى بابو الازهة وقد حدث عن ابن سيرين وعن سعيد بن جبير وغيرهم من الصحابة (ينظر الحربي، جمال الدين ابو الحجاج يوسف بن زكي عبد الرحمن يوسف عبد الرحمن يوسف القطاعي الكلبي الدمشقي الشافعي، ت ٧٤٢ هـ، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، ط١، ج٤، ص١٣٣).

٣٨- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦١.

٣٩- الزركلي، الاعلام، ج٣، ص٩٣.

٤٠- واسط: مدينة متوسطة بين البصرة والكوفة لان منها إلى كل واحدة منهما خمسين فرسخا، بناها الحجاج وسمها باسمها (ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٣٤٧).

٤١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٦٦.

٤٢- الزركلي، الاعلام، ج٣، ص٩٣.

المبحث الثاني: مكانته العلمية

أولاً: مكانته العلمية

لزم سعيد بن جبير عبد الله بن عباس لزوم الظل لصاحبه "وكان يدون الحديث مما يمليه عليه ابن عباس فإذا انفذ القرطاس كتب على كفه وعند عودته الى داره يعيد الكتابة الى صحفه والى ذلك بشر سعيد بن جبير (كنت اجلس الى ابن عباس فاكتب في الصحيفة حتى تمتلئ)"^(٤٣)

فأخذ سعيد عن استاذة علم تفسير القرآن وتلقى عنه القراءات القرآنية الثانية عن رسول الله - ﷺ - وقرأ بها وتفقه على يديه في الدين مما جعل معاصروه يقولون فيه مات سعيد بن جبير وما على ظاهر الارض احد من اهل زمانه الا هو محتاج الى علمه^(٤٤).

وعندما كان في الكوفة كان هو المرجع الاول في الفتوى وعليه المعول في التفسير لدرجة ان ابن عباس كان يحيل اليه من يستفتي عنده ويقول لاهل الكوفة اذا ما اتوه ليسالوه عن شيء اليس فيكم ابن ام الدهاء ويعني بذلك سعيد بن جبير^(٤٥).

وكانت اقواله مرجعا اساسيا ومنهلا عذبا لاهل التفسير يرجعون اليها في تفسير الكثير من آيات الذكر الحكيم فكان من اعلام الفقه الاسلامي ومن التابعين الاوائل الملمين في العلوم الدينية والثقافية حيث كتب الفقه والاثار تزخر براء سعيد بن جبير الفقهية والعقائدية.

فقد قال تلميذه خصيف^(٤٦) (كان اعلم التابعين بالطلاق سعيد بن المسيب، وبالحدج عطاء، وبالحلال والحرام طاووس، وبالتفسير ابو الحجاج مجاهد بن جبير، واجمعهم لذلك سعيد بن جبير)^(٤٧) وكان سفيان الثوري يقدم ابن الجبير على ابراهيم النخعي^(٤٨) في العلم حيث قال كان سعيد المفتي الاول في الكوفة وحتى قبل ابراهيم^(٤٩).

ثانياً: اراء العلماء به

لقد اثنى الكثير من العلماء على سعيد بن جبير سواء من الصحابة او كبار التابعين ومن عاصره من اهل زمانه وكان من اشهر الاقوال كما اشار ميمون بن مهران^(٥٠): "لقد مات سعيد وما على الارض احد الا هو يحتاج الى علمه"^(٥١)، في حين ذكر قال ابن حجر العسقلاني عنه "انه كان من الثقات وفقه زمانه"^(٥٢)،

^{٤٣} - الخطيب البغدادي، تنفيذ العلم، ص ١٣٦.

^{٤٤} - المزني، تهذيب الكمال، ج ١٥٥، ص ٤٠.

^{٤٥} - الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٧٦.

^{٤٦} - خصيف: وهو خصيف بن عبد الرحمن الجزري الحارثي وكان احد تلاميذ سعيد بن جبير وتوفي سنة ١٣٧هـ (ينظر الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٠٦).

^{٤٧} - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٥، ص ١٢٩.

^{٤٨} - ابراهيم النخعي: وهو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود بن عمر بن ربيعة بن حارثة بن سعيد بن مالك وهو فقيه وتابعي في الكوفة وقد روى الحديث وتوفي سنة ٩٦هـ (ينظر ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج ٢، ص ١٦١).

^{٤٩} - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٥، ص ١٢٩.

^{٥٠} - ميمون بن مهران الرقي: ولد سنة ٣٧هـ، ويلقب بابي ايوب، فقيه من القضاة، كان مولى لامرأة في الكوفة واعتقته ثم استوطن الرقة فكان عالم بالجزيرة الفراتية توفي ١١٧هـ (الزركلي، الاعلام، ج ٧، ص ٣٤٢).

^{٥١} - الحسيني، محمد بن احمد الحسيني، ن ٨٣٢هـ، العقد الثمين في تاريخ البلد الامين، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ج ٤، ص ٥٥٠.

^{٥٢} - تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٩٢.

في حين ذكره سفيان الثوري بقوله "خذوا التفسير عن اربعة مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة بن الضحاك" (٥٣)، وذكره اشعث بن اسحاق (٥٤) (سعيد بن جبير جهبذ العلماء) (٥٥)، في حين ذكره النووي بقوله "كان سعيد من كبار ائمة التابعين ومستقدميهم في التفسير والحديث والفقه والعبادة والورع وغيرها من صفات اهل الخير" (٥٦).

ثالثا: شيوخه:

عاصر سعيد بن جبير عدداً من الصحابة وروى عنهم بالاخص الذين لازمهم طيلة فترة حياته وكثرت رواياته عنهم وخاصة استاذه عبد الله بن عباس وانس بن مالك والضحاك بن قيس الفهري فضلا عن الكثير من ائمة التابعين (٥٧)

١. انس بن مالك بن النظر بن ضمضم بن زيد بن حرام الخزرجي البخاري (٥٨) ويقول ابن حجر ان امه ام سليم اتت به الى النبي - ﷺ - لما قدم الى المدينة فقالت له هذا انس غلام يخدمك فقبله وكناه النبي بابي حمزة وقد توفي بالبصرة سنة ٩١ هـ (٥٩).
٢. الضحاك بن قيس الفهري: هو الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري يكنى بأبي انيس الامير المشهور وهو صحابي صغير قتل في وقعة مرج راهط سنة ٦٤ هـ (٦٠).
٣. عبد الله بن عباس: وهو الصحابي الجليل العالم العابد والفقير الزاهد تلميذ الامام امير المؤمنين - عليه السلام - والمعروف بحبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم الرسول الاعظم ويكنى ابي العباس وامه ام الفضل ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي في الطائف سنة ٧١ هـ.
٤. عبد الله بن الزبير: هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن مالك بن النظر بن كنانة بن خزيمة ولد سنة ٢ هـ وتولى الخلافة بعد يزيد بن معاوية تسع سنين حتى قتل في الحرم المكي سنة ٧٣ هـ (٦١).
٥. عبد الله بن عمر:

٥٣- الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج ٤، ٣٥١.

٥٤- اشعث بن اسحاق: وهو اشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران الازدي السجستاني احد حفاظ الحديث (ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٦٩).

٥٥- الداودي، شمس الدين محمد بن علي، ت ٩٤٥ هـ، طبقات المفسرين، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٨١.

٥٦- النووي، محي الدين يحيى بن شرف، ت ٦٧٦ هـ، تهذيب الاسماء واللغات، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط ١، (بيروت: ١٩٩٦)، ج ١، ص ٢١٨.

٥٧- ابن حجر، الاصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٣٣٠.

٥٨- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٣٨.

٥٩- ابن حبان، مشاهير علماء الامصار، ص ٣٧.

٦٠- ابن قتيبة، المعارف، ص ٢٦٥.

٦١- ابن حجر، الاصابة في تمييز اهل الصحابة، ج ٤، ص ٨٥.

وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب كنيته ابو عبد الرحمن ولد قبل نزول الوحي بسنة لم يشهد بدر وعرض على النبي في يوم احد وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه ولم ير انه بلغ ثم عرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه وكان من اكثرهم تتبعا الى اثار رسوال الله ادركته المنية وهو في مكة وهو حاج سنة ٧٣هـ (٦٢).

٦. علي بن الحسين - ع - :

هو علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن قريش بن كنانة بن خزيمة، ولد سنة ٣٨هـ في المدينة المنورة اشتهر بزين العابدين والسجاد وكانت مدة اقامته ٣٥ سنة من سنة ٦١ هـ الى وفاته سنة ٩٥ هـ وقد نقل الكثير من حديثه امثال ابو جعفر محمد الباقر وحبيب بن ثابت وعبد الله بن مسلم والققعاق بن الحكيم وسعيد بن جبير وزيد بن اسلم ويحيى بن سعيد (٦٣).

رابعا: تلاميذه:

تلمذ على يد سعيد بن جبير عدد كبير من التابعين وقد تحدث عنهم كتب التراجم وكان اكثرهم من المشهورين بالعلم والزهد والعبادة اشتهر في القراءة والتفسير والحديث والفقه ومنهم:

١- ادم بن سليمان:

ذكره ابن ابي حاتم (٦٤) قائلا هو ادم بن سليمان والد يحيى بن ادم مولى خالد بن عقبة بن ابي معيط روى عن سعيد بن جبير وعطاء ونافع وروى عنه سفيان الثوري حيث قالو انه كان من الصالحين (٦٥)

٢- اشعث بن ابي الشعثاء:

قال ابن ابي حاتم اشعث بن ابي الشعثاء واسم ابي الشعثاء سليم بن الاسود المخاري روى عن ابيه وسعيد بن جبير وغيرهم وروى عنه سفيان الثوري وكان يعد من التابعين الثقة (٦٦).

٣- ايوب الخثياني:

هو ايوب بن تيممة الخثياني العنزي البصري يكنى بابي بكر مولى عمار بن ياسر وقد مات بمرض الطاعون في البصرة سنة ١٣١هـ (٦٧).

٦٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٥٨.

٦٣- الارديلي، ابي الحسن علي بن عيسى بن ابي فتح الارديلي، ت ٦٩٣هـ، كشف الامة في معرفة الامة، ط٢، دار الاضواء للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٥) ج٢، ص٣١٧.

٦٤- بن ابي حاتم: هو عبد الرحمن بن حميد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي الرازي يكنى بابو محمد ويعرف بابن ابي حاتم، وهو المحدث الحافظ ولد سنة ٢٤٠هـ وله عدة مؤلفات منها المسند والزهد والجرح والتعديل والتفسير وقد توفي سنة ٣٢٧هـ (ينظر ابن شاکر، محمد ابن شاکر بن احمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون، ت ٧٦٤هـ، فوات الوفيات، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، ط١، (بيروت: ١٩٧٤)، ج٢، ص٢٨٧).

٦٥- الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٦٨.

٦٦- المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٠.

٦٧- ابن الخياط، طبقات خليفة بن خياط، ص٢١٨.

٤- بكير بن شهاب:

هو بكير بن شهاب الكوفي روى عن سعيد بن جبير وصالح بن سليمان وغيرهم وروى عنهم مبارك بن سعيد وعبد الله بن الوليد الحريري (٦٨).

٥- ثابت بن عجلان:

هو ثابت بن عجلان الانصاري روى عن مجاهد وعطاء والقاسم بن عبد الرحمن وسليم بن عاصم وسعيد بن جبير وروى عنه محمد بن مهاجر واسماعيل بن عياش (٦٩).

٦- جعفر بن ابي وحشية:

هو جعفر بن ابي وحشية واسم ابي وحشية اياس الشكري الواسطي روى عن طاووس وسعيد بن جبير وعبد الله بن شعير وروى عنه الاعمش وايوب وداود (٧٠).

٧- حبيب بن ابي ثابت:

قال ابن حيان: حبيب بن ابي ثابت مولى بني اسد ويكنى بابي يحيى واسم ابو ثابت قيس بن دينار توفي سنة ١١٩ هـ وكان من خيار الكوفيين (٧١).

٨- عبد الملك بن سعيد بن جبير:

ذكره ابن حجر قائلاً الاسدي مولاهم الكوفي لابس به من السادسة (٧٢).

٩- عطاء بن السائب:

ذكره ابن الخياط قائلاً: عطاء بن السائب مولى لثقيف يكنى ابو محمد وتوفي سنة ١٣٦ هـ روى عن مغيث بن سمي وسعيد بن جبير وغيرهم وروى عن الاعمشي (٧٣).

المبحث الثالث: ثورة القراء وموقف سعيد بن جبير منها

ثورة القراء:

كانت ثورة ابن الاشعث (٧٤) او ثورة القراء من اخطر الثورات التي واجهها عبد الملك بن مروان، وسميت بثورة القراء اذ شارك فيها عدد من الفقهاء والتابعيين والقراء وكان لهم دور كبير ومحفزا في استمرارها

٦٨- الرازي، المرح والتعديل، ج ٢، ص ٤٠٤.

٦٩- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٥٥.

٧٠- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧٣.

٧١- مشاهير علماء الامصار، ص ١٠٨.

٧٢- تقريب التهذيب، ص ٣٣٠.

٧٣- الطبقات، ص ١٦٤.

٧٤- عبد الرحمن بن الاشعث: وهو هو عبد الرحمن بن محمد الكندي كان قائدا عسكريا امويا من اهل الكوفة واشرافها وصاحب اعنف الثورات ضد الدولة الاموية عندما خرج على الحجاج سنة ٨٥ هـ بالكوفة، (ينظر الديوري، ابي شمس الدين، مؤسسة الاعلمي، ط ١، بيروت ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢٩).

ومنهم سعيد بن جبير وعامر بن شرحبيل وعبد الرحمن بن ابي ليلي والحسن بن ابي الحسن البصري وغيرهم (٧٥).

عزم ابن الاشعث على الثورة وبدلاً من ان يمضي على مقاتلة رتبيل ملك سجستان رجع الى بست ليقااتل الحجاج بل وعقد اتفاقاً مع رتبيل وصالحه على انه ان انتصر على الحجاج فسيعطيه من الخراج وان انهزم فعلى رتبيل ان يوفر له الملجأ والحماية (٧٦)

وقد كتب الحجاج الى عبد الملك بن مروان يعلمه بخبر الاشعث فكتب عبد الملك "لقد خلع طاعة الله بيمينه وسلطانه بشماله وخرج من الدين عريانا واني لارجو ان يكون هلاكه وهلاك اهل بيته واستئصالهم على يدي امير المؤمنين وما جوابه عندي في خلع الطاعة الا قول القائل وذكر ابياتا من الشعر (٧٧):
"أناة وحلماً وانتظاراً بهم غداً
أظن صرور الدهر والجهل منهم
فما أنا بالسواني ولا الضرع الغمر
ستحملكم مني على مركب وغر" (٧٨)

بعد ان امر الخليفة عبد الملك بن مروان بتجهيز جيش كبير بلغ تعداداه عشرة الاف فارس من اهل الشام اقبل الحجاج من البصرة الى ابن الاشعث فحط رحاله في البرية وسلكتها حتى نزل قريبا من ابن الاشعث ونزل منطقة تسمى بدير الجماجم (٧٩)

لقد كانت بداية الثورة سنة ٨١هـ وقد هزم ابن الاشعث كل الجيوش التي ارسلها الحجاج فاضطر الاخير للترجع الى البصرة ولم تستطع الجيوش الاخرى من ايقاف ابن الاشعث الذي استطاع دخول البصرة فاضطر الحجاج ايضا الى تركها وسار الى الزاوية حيث دارت بينهما معركة في شهر محرم سنة ٨٢هـ انتصر فيها الحجاج فانسحب ابن الاشعث وحقق مزيدا من الانتصارات وتزايدت جموعه حتى بلغت مائة الف مقاتل (٨٠).

وازاء هذا التطور واقبال الناس على ابن الاشعث شاور عبد الملك خاصة رجاله فاشاروا عليه ان يخلع الحجاج وقالو له "ان كان انما يرضى اهل العراق ان ينزع عنهم الحجاج فان نزع الحجاج ايسر من حرب اهل العراق فانزعه عنهم تخلص لك طاعتهم" (٨١).

وقد اقتنع عبد الملك بن مروان بالفكرة التي طرحها المستشارون له، واعتبر ذلك وسيلة لمنع الدماء وايقاف الحروب ولكن الغريب في الامر ان اهل العراق كانوا كلما طرحت عليهم فكرة عزل الحجاج كانوا يرفضون الفكرة رغم من ان ابن الاشعث قد رحب بها وحثهم على قبولها ولكنهم لم يوافقوا بل ارادوا خلع عبد الملك بن مروان وظنوا ان الفرصة اتتهم للتخلص من الحكم الاموي (٨٢).

٧٥- ابن خياط، خليفة بن خياط بن ابي هريرة اللبني العصفري، ت ٢٤٠هـ، تاريخ خليفة، تحقيق: مصطفى نجيب فواز، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ١٩٩٥).

٧٦- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٥٦.

٧٧- المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٩٤.

٧٨- المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٤.

٧٩- دير الجماجم: وهودير يقع بظاهر الكوفة وقد سمي بهذا الاسم لوقوع الحرب في هذه المنطقة فكلما حفر الناس ظهرت لهم الجماجم (ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج ١، ص ٢٩٤).

٨٠- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٥٧.

٨١- الطبري تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٥٨.

٨٢- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٦٢.

وبذلك استمر الفريقان في القتال واشتبكا في اشهر وقائعهم التي زادت عن ثمانين واقعة في منطقة دير الجماجم والتي استمرت مائة يوم حتى حلت الهزيمة بابن الاشعث في الرابع عشر من جمادي الاخرة سنة ٨٣هـ، ثم دارت معركة اخرى بعدها في شهر شعبان من السنة نفسها وهزم فيها ابن الاشعث ايضا (٨٣) على اثر الهزيمة هرب ابن الاشعث الى واسط ومضى حتى وصل سجستان وسار الى رتبيل الذي وفي بعهدة اليه فأقام عنده بأمن وسلام (٨٤).

ولكن عبد الملك لم يهدأ له بال واصبح يعد العدة من اجل الانتقام من ابن الاشعث فمضى الى ملك الترك يخبره بشقاق عبد الرحمن وخلعه الطاعة وخروجه عليه وسأله بان يرده فقال ملك الاتراك ان ابن الاشعث رجل مخالف للملوك فلا ينبغي لي ان اوويه بل ابعث به الى ملكه فيتولى من امره ما احب (٨٥). فوجه عبد الملك مائة رجل من ثقافته وارسلهم من اجل اخذ ابن الاشعث وقيده مع اخيه وجماعة معهم وتم ارساله الى الحجاج فلما صاروا بالرفج رمى ابن الاشعث بنفسه من فوق القصر وكان معه في السلسلة رجل يقال له ابو العمر فماتا جميعا وكان ذلك سنة ٨٤هـ فأحترت راسه وحمل الى الحجاج وحمله الحجاج الى عبد الملك بن مروان (٨٦).

وهكذا انتهت حياة ابن الاشعث الذي قاد اخطر ثورة ضد عبد الملك بن مروان والحجاج واريقت دماء الالاف من المسلمين وهي ثورة كانت فيها الاحقاد الشخصية المتأصلة في نفس الحجاج من ناحية وبغض اهل العراق للحكم الاموي من ناحية اخرى (٨٧).

موقف سعيد بن جبير من ثورة القراء:

انضم سعيد بن جبير الى ثورة ابن الاشعث وكذلك الكثير من الرجال البارزين في الامة الاسلامية الذين حاولوا دفع الظلم والتعسف الذي لحق بالمجتمع الاسلامي من جراء الحكم الاموي الجائر الذي اضطهد الناس فكانوا يتذمرون ويتألمون من حكم القتلة، فكان سعيد بن جبير ممن حاول التخلص من السيطرة والحكم الاموي، لذلك فلما اعلن ابن الاشعث ثورته انضم اليه وكان له دور بارز في الثورة حيث قاد كتيبة القراء التي كانت من اشد الكتائب ثباتا وقوة لكونها ضمت العديد من العلماء وحفاظ القرآن، ومن اعرف بتعاليم الدين الاسلامي (٨٨).

ويبدو أنَّ موقف ابن جبير واضح من سياسة الحجاج حيث يذكر الدكتور ابراهيم حسن الى القول في سياسته "ومن هذه السياسة التي رسمها الحجاج للسير عليها مع اهل العراق وهي سياسة حزم ممزوج بالظلم والجبروت والغرور فقد اخذ الناس بغير هوادة وقتلهم على الرية والظنة" (٨٩).

٨٣- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٧٢.

٨٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٧٩.

٨٥- الدينوري، الاخبار الطوال، ص ٤٦٧.

٨٦- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٧٩.

٨٧- الشافعي، عبد الشافي محمد لطيف، العالم الاسلامي في العصر الاموي، ص ٥٠٤.

٨٨- الصافي، سيرة جهيد العلماء، ص ٤٦.

٨٩- تاريخ الاسلام، ج ١، ص ٢٩٦.

فكانت هذه السياسة مبررا لخروج سعيد بن جبير ضد الحجاج وكان أكثر اصحاب سعيد بن جبير من العلماء والصالحين فكان يقول لهم في القتال قاتلوهم على جورهم في الحكم وخروجهم من الدين وتجبرهم على عباد الله واذلالهم للمسلمين.^(٩٠)

وساند سعيد بن جبير ثورة ابن الاشعث، وقدم له الدعم والمساندة المعنوية، وعلى اثر ذلك قام الحجاج بخلع سعيد بن جبير بعد ان ولاه على عطاء الجند، وعزل وكذلك ابن الاشعث الذي هرب بعدها الى بلاد رتييل وهرب سعيد الى اصفهان واختفى بين المدن والنواحي حوالي اثني عشر سنة^(٩١).

القبض على سعيد بن جبير:

علم الحجاج بمكان سعيد بن جبير في مكة ارسل الى خالد القسري^(٩٢) فقال له ان سعيد بن جبير بوادي من اودية مكة متخفيا فارسل خالد في طلبه فاتاه الرسول فقال له انما امرت باخذك واتييت لاذهب بك اليه واعوذ بالله من ذك فالحق باي بلد شئت وانا معك فقال سعيد بن جبير لك هنا اهل او ولد قال نعم قال انهم يؤخذون وينالهم من المكروه مثل الذي ينالني فقال الرسول فاني اكلهم الى الله فقال سعيد لا يكون هذا فقال، فاتي به الى خالد فشد وثاقه وبعث به الى الحجاج^(٩٣).

كما يقال ان سعيد بن جبير واصحابه طافا بالكعبة مقيدين فلما علم خالد القسري قال من هؤلاء ف قيل له انه سعيد بن جبير واصحابه فامر بقطع الطواف^(٩٤).

و كانت هذه اخر مرة يطوف بها سعيد في مكة علما انه كان في كل سنة ياتي الى مكة يحج وفي الثانية يعتمر الا ان خالد القسري منعهم هذه المرة من الطواف ثم امر عبد الملك بن مروان خالد القسري باخذ سعيد الى الحجاج للقصاص منه^(٩٥).

فاخذ سعيد وكذلك مجاهد وعثمان بن عاصم^(٩٦) الملقب بابي الحصين الذي مات في السجن بعد ذلك بينما أطلق بن حبيب^(٩٧) الذي مات في الطريق الى الكوفة وكان سيرهم مع حارسين وكانا من المتعاطفين مع سعيد بن جبير اذا قال له احدهم بعد ان استيقظ من نومه ياسعيد اني ابرأ الى الله من دمك، فقد رايت في منامي فقيل لي ويلك تنبرأ من دم سعيد فاذهب حيث شأت فاني لا اطلبك^(٩٨).

لكن سعيد رفض الذهاب خوفا على الحارسين من ان يقعا في الاذى، اذ كان الحارسان يعرفانه بطاعته واخلاقه ودينه اذ سمح له الحارسان بالمبيت في بيته الذي في الكوفة فاتاه قراء الكوفة عندما سمعوا بذلك

٩٠- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ٢٧٣.

٩١- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٣٣.

٩٢- خالد القسري: هو ابو الهيثم خالد بن عبد الله بن اسد البجلي القسري امير العراق واحد الخطباء العرب ولي مكة سنة ٨٩ هـ ثم قتل في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥-١٢٦ هـ) (ينظر ابن سعيد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٧٥).

٩٣- الدنيوري، الامامة والسياسة، ج ٢، ص ٢٥٥.

٩٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٧٤.

٩٥- الدنيوري، الامامة والسياسة، ج ٢، ص ٢٥٥.

٩٦- عثمان بن عاصم: هو عثمان بن عاصم بن حصين الاسدي الكوفي تابعي ثقة يكنى بابي حصين (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٧٨).

٩٧- طلق بن حبيب: هو طلق بن حبيب العنزي البصري زاهد وعالم حدث عن الكثير من الشخصيات (ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج ٦، ص ١١٨).

٩٨- الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٣٣.

وكان على ثقة بالله بانه على حق ولم يبال بما سيتعرض له امام الحجاج، وعندما اصبح الصباح سار سعيد مع الحسين واهل الكوفة يودعونوه وهو ذاهب الى واسط.^(٩٩)

وفي حوار بين الحجاج وسعيد بن جبير قبل مقتله ذكره الفضل بن سويد وكان في حجر الحجاج "وكان أبوه أوصى إلى الحجاج قال بعثني الحجاج في حاجة فقبل قد جئ بسعيد بن جبير فرجعت لأنظر ما يصنع به فقامت على رأس الحجاج فقال له الحجاج يا سعيد ألم أستعملك ألم أشركك في أمانتي قال بلى قال حتى ظننا أنه سيخلي سبيله قال فما حملك على أن خرجت علي قال عزم علي قال فطار الحجاج شفتين غضبا قال هيه أفرأيت لعزيمة عدو الرحمن عليك حقا ولم تر لله ولا لأمر المؤمنين عليك حقا اضربا عنقه فضربت عنقه قال فندر رأسه في قلنسية بيضاء لاطية كانت على رأسه"^(١٠٠)، وبعد وصول سعيد بن جبير الى واسط امر الحجاج مسلم الاعور بقتله، فضرب عنقه بسيف حنفي عريض^(١٠١).

يقول ابوخليفة: شهدت مقتل سعيد فلما بان راسه قال لا اله الا الله ولم يتم الثالثة وقالها بلسان منكسر^(١٠٢).

الخاتمة

ان صفحات التاريخ العربي الاسلامي مليئة بصور مشرقة تفصح عن العطاء غير المحدود من الاسهام الفاعل للانسان العربي ودوره في بناء الدولة العربية الاسلامية بمبادئها السامية والانسانية وحضارتها الراقية وعلى هذا الاساس وبما جاء في مباحث البحث ان نعد سعيد بن جبير من الشخصيات التي تركت اثارها في التاريخ العربي الاسلامي خالده بخلوده وبقوة شخصيته ورجاحة عقله وعظمة مقدرته وبعد الانتهاء من كتابة البحث من الممكن ان نكتب اهم النتائج التي توصلنا اليها ومنها:

- ١- كانت ولادته سنة ٤٥ هـ وعلى مختلف الرويات في عهد الامام علي -عليه السلام- لذا فقد نشأ بجو من الايمان وترعرع في بيت الامامة وخصوصا انه صاحب الامام زين العابدين -عليه السلام- واستفاد من علمه.
- ٢- اتصف سعيد بن جبير بصفات ومؤهلات لم نجد لها عند الكثير من التابعين، فكان حافظا ومفسرا للقرآن وخاشعا لله في جلوسه وقيامه وكان عابدا زاهدا وكانت له مكانته وعلميته وكان استاذ الاول حبر الامة عبد الله بن عباس.
- ٣- تتلمذ على يديه العديد من الطلبة ونقلوا عنه الاحاديث والرويات ومنهم ادم بن سليمان والاشعث بن الشعثاء.
- ٤- ان سعيد بن جبير من قادة ثورة القراء، وبطل من ابطال الاسلام ما خرج الابد الاحساس بمدى الظلم والتعسف من الدولة الاموية حتى استشهدوا على يد الحجاج بعد معارك دامت ثلاث سنوات.

^{٩٩}- الذهبي سير اعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٠٠، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ١١٠.

^{١٠٠}- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٦٥.

^{١٠١}- المزني، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ١٠٥.

^{١٠٢}- ابن الاثير، ابو الحسن علي بن ابي الكرم، ت ٦٣٠ هـ، الكامل في التاريخ، دار الهلال، بيروت ٢٠٠٣ م، ج ٤، ص ٤٧٤.

٥- لم تكن ثورة القراء اخر الثورات التي قامت ضد تعسف الدولة الاموية بل كانت امتدادا للكثير من الثورات لانتفاض ضد الظلم والتعسف، و كانت ثورة القراء مثالا يحتذى به على الرغم من خسارة اعداد كبيرة من حفظة القرآن والحديث وبذلك خسرت الامة الاسلامية نخبة الايستنهان بها من العلماء والفقهاء.

المصادر والمراجع

القران الكريم

- ١- الاردبيلي، ابي الحسن علي بن عيسى بن ابي فتح الاردبيلي، ت ٦٩٣هـ كشف الغمة في معرفة الامة، ط ٢، دار الاضواء للطباعة والنشر (بيروت ١٩٨٥).
- ٢- البغدادي، احمد بن علي ابو بكر الخطيب البغدادي، ت ٤٦٢هـ، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٤، ص ٧٦.
- ٣- البسوي، يعقوب بن سفيان، ت ٢٧٧هـ، المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت - ١٩٩٩).
- الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن جوزي، ت ٥٩٧هـ.
- ٤- صفوة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري، دار المعرفة، ط ٢، (بيروت: ١٩٧٩م).
- ٥- المنتظم في تاريخ الملوك والامم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ١٩٩٢م).
- ابن حيان، محمد بن حيان بن احمد بن حاتم التميمي السبتي، ت ٣٤٥هـ.
- ٦- الثقات، مطبعة المعارف العثمانية، ط ٢، (اباد دكن - ٢٠٠٣).
- ٧- مشاهير علماء الامصار، تحقيق: مرزوق علي ابراهيم، دار الوفاء للطباعة، ط ١، (المنصورة - ١٩٩١م).
- ٨- ابن حجر، شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن احمد (ت ٨٢٥هـ)، تهذيب التهذيب، ط ١، (حيدر اباد - ١٣٢٥هـ).
- ٩- ابن حنبل، احمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ) الزهد، تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، ط ١ (بيروت: ٢٠٠٧م).
- ١٠- الحنبلي، عبد الحي بن احمد بن محمد ابو الفلاح العسكري الدمشقي، (ت ١٠٨٩هـ)، شرات الذهب في اخبار من الذهب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطى، (بيروت ١٩٨٦).
- ١١- الحسيني، محمد بن احمد الحسيني، (ت ٨٣٢)، العقد الثمين في تاريخ البلد الامين، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ١، مؤسسة الرسالة، (بيروت: ١٩٨٦).
- ١٢- ابن خلكان، شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر، ت ٦٨١ هـ، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، ط ١، (بيروت: ١٩٩٧).

- ١٣- ابن خياط، خليفة بن خياط بن أبي هريرة الليثي العصفري، ت ٢٤٠ هـ، تاريخ خليفة، تحقيق: مصطفى نجيب فواز، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ١٩٩٥).
- ١٤- الداودي، شمس الدين محمد بن علي، ت ٩٤٥ هـ، طبقات المفسرين، تحقيق: نخبة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ١٩٨٣).
- ١٥- الدينوري، احمد بن داود، ت ٢٨٢ هـ، الاخبار الطوال لا، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ٢٠٠١).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، ت ٧٤٨ هـ.
- ١٦- سير اعلام النبلاء، تحقيق: منصف عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: ٢٠٠٤).
- ١٧- تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط ٢، (بيروت: ٢٠٠٧).
- ١٨- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الكتب العلمية، ط ١، (بيروت: د ت).
- ١٩- الذهبي، محمد بن عثمان بن قايماز، ت ٧٤٨ هـ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط ١، (بيروت: ٢٠٠٤).
- ٢٠- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، ت ٢٣٠ هـ، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ٢، (بيروت ١٩٧٩ م).
- ٢١- الاصفهاني، احمد بن عبد الله الشافعي (ت ٤٣٠ هـ) حلية الاولياء، تحقيق مصطفى عبد القادر، مطبعة الكتب العلمية، ط ٢، (بيروت: ٢٠٠٠).
- ٢٢- اخبار اصفهان، دار الكتب العلمية، ط ١ (بيروت: ١٩٩٠ م).
- ٢٣- الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ، تفسير الطبري، تحقيق، محمد شاکر الحرساني، مطبعة التراث العربي، ط ١، (بيروت: ٢٠٠١).
- ٢٤- المزني، جمال الدين ابو الحجاج يوسف بن زكريا القضاعي الكلبي الدمشقي الشافعي، ت ٧٤٢ هـ، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق: عمرو سعيد شوكت، ط ١، (بيروت ٢٠٠٤).
- ٢٥- المسعودي، ابي الحسن علي بن الحسين بن علي، ت ٣٤٦ هـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: يوسف البقاعي، دار احياء التراث العربي، ط ١، (بيروت ٢٠٠١).
- ٢٦- النووي، يحيى الدين يحيى بن شرف، ت ٦٧٦ هـ، تهذيب الاسماء باللغات، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر، ط ١، (بيروت: ١٩٩٦).
- ٢٧- اليعقوبي، احمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، دت، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، (بيروت: دت).

المراجع:

- ١- الشافعي، عبد الشافي محمد لطيف، العالم الاسلامي في العصر الاموي، ط ١ (بيروت، د.ت)
- ٢- الصافي، ناظم الموسوي، سيره جهيد العلماء، ط ١، (النجف: ١٤٢٤ هـ)

قياس العلاقة بين الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي (دراسة مقارنة لعدد من البنوك التجارية)

Measure the relationship between deposits and credit and the degree of financial failure (Comparative study of a number of commercial banks)

م.م مؤيد محمد عبد^(١) Muayid M. Abd.
أ.د عباس كاظم جاسم^(٢) prof.Dr. Abbas Kazem Jassem

المستخلص

تعد دراسة كل من الودائع والائتمان وعلاقتهما بدرجة الفشل المالي ذو أهمية متميزة في بيان مستوى كفاءة ادارة البنك وتعدان من الوظائف الرئيسية في العمل المصرفي وهو قبول الودائع ومنح الائتمان ولا يتوقف الفشل المالي على البنوك الصغيرة بل وحتى البنوك الكبيرة تواجه مخاطر الفشل المالي الذي قد يصل الى الاعسار والتصفية القانونية فالبحث يركز من خلال دراسة العلاقة بين كل من الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي لتحديد طبيعة العلاقة بينهما لوضع البنك على المسار الآمن لتجنب المخاطر وقد تكون من ثلاثة مباحث الاول بحث الاطار النظري للودائع والائتمان والمبحث الثاني حول الفشل المالي واهم نموذج لقياسه والمبحث الثالث مثل الجانبي القياسي والبحث يهدف الى تحقيق جانب مهم وهو التنسيق بين الودائع والائتمان لتحديد درجة الفشل المالي وبالتالي وضع الخطط اللازمة لتجنب هذه المخاطر وقد توصلنا الى اهم الاستنتاجات ومنها ان مخاطر الفشل المالي تزداد مع الافراط في الائتمان وتوصلت الدراسة الى استطاعت البنك ان يحقق تقليل مخاطر الفشل المالي من خلال التشدد في السياسة الائتمانية وادارة الودائع بكفاءة والتي تحقق جذب الودائع والتركيز الى ترشيد الائتمان الممنوح.

الكلمات المفتاحية: الودائع، الائتمان، مخاطر الفشل المالي، نموذج التمان.

^١ - جامعة الفرات الأوسط التقنية/ الكلية التقنية الإدارية- كوفة.

^٢ - جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

Abstract

The study of both deposits and credit and their relationship to the degree of financial failure is of particular importance in demonstrating the level of efficiency of the management of the bank and are one of the main functions in the banking business is the acceptance of deposits and granting credit. Insolvency and liquidation legal research focuses by examining the relationship between both deposits and credit and the degree of financial failure to determine the nature of the relationship between them to put the bank on the safe path to avoid risks and may be of three topics first discuss the theoretical framework of deposits and credit The second is about financial failure and the most important model to measure and the third research, such as the standard aspect and research aims to achieve an important aspect, which is the coordination between deposits and credit to determine the degree of financial failure and thus develop the necessary plans to avoid these risks. The study concluded that the bank was able to achieve the risk of financial failure through strict credit policy and efficient deposit management, which attracts deposits and focuses on rationalizing the credit granted..

Keywords: deposits, credit, risk of financial failure, Altman mode.

اولا: مقدمة

يؤدي القطاع المصرفي دورًا مهمًا في توجيه الأموال إلى الصناعة والمساهمة في النمو والاستقرار المالي والاقتصادي و يمكن للقطاع المصرفي المدار بكفاءة أن يستوعب الأزمات المالية التي تواجه الاقتصاد ويمكن أن يقدم شكلاً من أشكال تقوية النظام الاقتصادي للبلد. وتعد دراسة الودائع والائتمان أهم ركيزتين في العمل المصرفي وهما من أهم الوظائف الرئيسية وهي قبول الودائع ومنح الائتمان وتعتمد الركيزة الثانية الائتمان على الودائع بشكل رئيسي والتي يحقق البنك النسبة الأكبر من ارباحه عن طريق منح القروض وان نجاح البنك في استرداد اصل القرض مع الفائدة من خلال ادارة كفوءة تلتزم بمعايير منح الائتمان المتزنة غير متساهلة وغير متشددة تستطيع تحقيق درجة من الاستقرار تنخفض عندها درجات الفشل المالي التي قد تتعرض لها البنوك فالمخاطر المالية وخصوصا درجة الفشل المالي ذا أهمية حيوية لجميع أصحاب المصالح، مثل المالكين والمستثمرين والمدينين والدائنين والمودعين ومديري البنوك والجهات التنظيمية والحكومة وقد أدى تعرض البنوك الى الفشل المالي وبصورة متكررة وحتى الكبيرة منها الى بروز عدد كبير من النماذج التحليلية التي تقيس درجات الفشل التي يعدها البنك أحد طرق الانذار المبكر لمخاطر الفشل المالي والتي يستطيع أن يضع الحلول العلاجية لمشكلة الفشل المالي.

ثانيا: مشكلة البحث

يمكن صياغة المشكلة كالاتي:-

١. هل تتناسب مخاطر الفشل المالي طرديا مع توسع البنك في الائتمان؟

٢. هل تتناسب مخاطر الفشل المالي طرديا مع زيادة الودائع أي زيادة الالتزامات اتجاه الغير؟
٣. هل يمكن تخفيض مخاطر الفشل المالي من خلال التنسيق بين الودائع والائتمان؟

ثالثا: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

١. تحديد درجة مخاطر الفشل المالي في البنك بصورة مستمرة لاتخاذ التدابير المناسبة.
٢. تحديد الاهمية النسبية لكل من الودائع والائتمان في تأثيرها بمخاطر الفشل المالي والتركيز على النسبة الاكبر في ادارة المخاطر.
٣. تمكين قسم ادارة المخاطر من التحوط من مخاطر الفشل المالي لتجنبها.

رابعا: أهمية البحث

١. امكانية التعرف على مدى الضغط الذي تسببه كل من الودائع و الائتمان في مخاطر الفشل المالي وبالتالي تحديد حجم التحوط المناسب.
٢. مساعدة ادارة البنك بتحديد السياسات الائتمانية المناسبة من خلال معرفة درجة الفشل المالي.
٣. ان نجاح البنك في ادارة المخاطر ينعكس ايجابا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامسا: فرضيات البحث

١. توجد علاقة طردية بين درجة الفشل المالي وزيادة الودائع.
٢. توجد علاقة طردية بين درجة الفشل المالي وزيادة الائتمان.

سادسا: مجتمع البحث وعينته

تم اختيار مجتمع الدراسة البنوك التجارية الدولية وتم اختيار عينة قصدية من البنوك العالمية بنك اوف امريكا من الولايات المتحدة الامريكية وبنك ميزوهو من اليابان وبنك بغداد من العراق وقد كانت مدة الدراسة للبنوك الاجنبية (2002-2017) بينما بنك بغداد كانت مدة الدراسة (2005-2017) لعدم توفر القوائم المالية لبنك بغداد.

سابعا: اسلوب البحث

تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك المختارة في تحليل المؤشرات الداخلة وقياسها في النموذج التحليلي للفشل المالي Altman وكذلك استخدام الحاسب الآلي في قياس وتحليل المتغيرات المستخرجة من قوائم المصرف وتوصلنا الى المخرجات القياسية من خلال البرنامج الاحصائي SPSS.

المبحث الأول: الابعاد الفكرية للودائع والائتمان

أولا: الابعاد الفكرية للودائع

تعرف الوديعة في الاقتصاد هي مال أو ملك يوضع في عهدة مصرف أو شخص آخر لحفظه أو لاستثماره أو رهنه. في الأعمال التجارية، الوديعة أو العربون هو مبلغ من المال يدفعه الزبون كقسط أول

قياس العلاقة بين الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي (دراسة مقارنة لعدد من البنوك التجارية) أو كدفعة جزئية نظير بضاعة يشتريها الزبون ويحتفظ بها البائع، إلى حين أن يتم دفع المبلغ المتبقي من ثمنها (ar.wikipedia.org).

1- أنواع الودائع

أ. الودائع تحت الطلب Demand deposits

والتي يطلق عليها أسم الحسابات الجارية وهي حسابات مصرفية تسمح لصاحب الحساب أجراء التسويات النقدية عن طريق إرسال شيكات الى طرف ثالث أو سحب النقد من البنك أو الصراف الآلي دون خسارة فائدة وهي التي لا تدفع معدلات فائدة ويمتلكها الأفراد والشركات والحكومات. (30: Barbara Casu, at, 2006) في عام 1980 اطلق نوع من حسابات المعاملات (الحسابات تحت الطلب) والتي تحمل فائدة منخفضة يطلق عليها حسابات NOW وهو حساب هجين يمتلك صفات الودائع الادخارية التي تحمل فائدة وحساب الودائع تحت الطلب التي يمكن السحب منها بواسطة الشيكات وبالرغم من ذلك من حق البنك ان يطلب من المودع اشعاراً عندما يرغب بالسحب من وديعته. (Rose, 2008: 350).

تدفع البنوك فائدة محددة دون ان يحددها البنك الفدرالي ويشار عادة إلى هذه الحسابات باسم حسابات تدقيق الفائدة. غالباً ما تطلب البنوك ان يضع المودع رصيده البنك مقابل فتح حساب NOW حتى يتمكن المودع ان يحصل على فائدة على الارصدة التي تفوق ادنى وديعة التي قبلها البنك لفتح الحساب وقد يفرض رسوم خدمة إذا انخفض رصيد المودع إلى أقل من الحد الأدنى (Timoth, Scott, 2015: 79).

ب. الودائع الزمنية Time deposits

وهي ودائع محددة بفترة استحقاق ثابتة وهذا يعني أن الأموال يجب ان تبقى لمدة محددة حسب الاتفاق بين الزبون والبنك لكسب الفائدة وهي تختلف عن ودائع تحت الطلب كونها لا يمكن اجراء التسويات النقدية بين المتعاملين عن طريق الشيكات وكذلك لا يمكن السحب منها في أي وقت الا بعد انتهاء المدة المتفق عليها التي قد تتراوح بين عدة اشهر الى أكثر من خمس سنوات ولكن تتميز بأنها تحمل فائدة تزداد مع زيادة مدة الوديعة الزمنية التي يحتفظ بها البنك وتتضمن هذه الودائع كذلك حسابات التوفير savings accounts (Rose, 2008: 350).

ج. ودائع البنوك Banks' deposits

تقترض البنوك وتقرض بعضها البعض من خلال سوق ما بين البنوك. يمكن أن تكون هذه الودائع بين البنوك هي نفسها الودائع تحت الطلب أو يمكن أن يكون لها آجال استحقاق ثابتة لمدة شهر أو ثلاثة أشهر أو حتى عدة سنوات. وظيفة سوق ما بين البنوك هو توزيع الأموال بين البنوك ذات الفائض والبنوك ذات العجز في الأموال. لذا فإن القرض من بنك لآخر لا يشبه قرض من بنك إلى عميل. ويتحدد سعر الفائدة عن طريق المزايدة وعرض الأموال في سوق ما بين البنوك وهو السعر الذي تكون فيه البنوك مستعدة لإقراض بعضها البعض أو الاقتراض من بعضها البعض. كذلك يمكن للبنوك أيضاً الاقتراض من البنك المركزي في بعض الأحيان بعده الملجأ الأخير للإقراض (Mishkin, et al, 2013: 207).

د. ودائع بالعملات الأجنبية Foreign currency deposits

كما يقترض البنك الدولي ويقرض بالعملات الأجنبية. يمكن أن يحتفظ المقيمون المحليون ببعض الودائع بالعملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي، ويمكن للأجانب أيضاً إيداع الأموال بعملةهم الخاصة. إن إيداع الودائع بالعملة الأجنبية يعرض البنوك لمخاطر العملات الأجنبية. إذا كان للبنك ودائع بالدولار الأمريكي \$100 وسعر الصرف هو \$1.40 لكل يورو فإذا انخفض سعر الصرف إلى \$1.25، فإن البنك يواجه الآن مخاطر انخفاض العائد نتيجة لفارق سعر الصرف و على البنك التحوط ضد تقلبات العملة. (Mishkin,et al,2013:208).

2- ضمان الودائع

لطالما كان استلام وحفظ ودائع المودعين عنصراً هاماً في تشغيل البنوك. قد يكون لدى المودعين أسباب مختلفة لتكليف البنوك بحفظ أموالهم للحصول على الفائدة عليها. البنوك تقرض هذه الأموال في مقابل الفوائد والرسوم. سعر الإقراض لدى البنوك دائماً أعلى من الفائدة على الودائع البنكية مما يجعل من الممكن للبنك تغطية تكاليف التشغيل والمخاطر المحتملة إذا لم يتم استرداد القروض. الودائع عموماً قصيرة الأجل، ويمكن سحبها في كثير من الحالات دون سابق إنذار، في حين تكون القروض عموماً لفترات أطول ولا يمكن مطالبة المدينين بالدفع دون إشعار. ولهذا السبب، تكون مؤسسات الإيداع معرضة للخطر بصفة عامة بسبب التفاوت بين استحقاق الودائع والقروض. وفي حالة مطالبة أغلبية المودعين سحب ودائعهم في وقت واحد فإن ذلك يمكن أن يسبب صعوبات سيولة كبيرة للبنك. إذا كان هذا هو الحال، فإن قدرة البنك على الوصول إلى الموجودات السائلة ستوضع موضع الاختبار. وقد يرغب عدد كبير من المودعين في بنك معين في سحب ودائعهم في وقت واحد لأسباب مختلفة، على الرغم من أن هذا يمكن في معظم الحالات أن يعزى إلى الخوف أو الشائعات التي تفيد بأن البنك المعني ضعيف أو أن نقاط الضعف قد كشفت في النظام المالي للدولة أو المنطقة المعنية. حقيقة أن العملاء الذين يصلون إلى البنك أولاً قادرون على سحب جميع ودائعهم، ربما على حساب المودعين الآخرين، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر تسارع المودعين إلى البنك، حيث لا يريد أحد أن يكون آخر ويعود خالي الوفاض. وتم تأسيس نظام ضمان الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٣ خلال فترة الكساد الكبير. وكذلك أدت الاضطرابات والصعوبات في تشغيل البنوك والمؤسسات المالية في ذلك الوقت المودعين إلى الرد عن طريق سحب أموالهم فجأة. وهذا بدوره زاد من صعوبات البنوك الفردية والنظام المالي بأكمله، وبالتالي خلق حلقة مفرغة. منذ البداية، كانت الفكرة من وراء إنشاء أنظمة ضمان الودائع هي، في وقت مبكر، زيادة الثقة في البنوك وتقليل احتمالية تشغيل البنوك في شكل سحب الودائع. لذلك، فإن نظام ضمان الودائع غالباً ما يتعلق باستقرار النظام المالي. (Mishkin,et al,2013:208)

3- سلوك الودائع Deposits behavior

إن أفضل مثال للفرق بين الاستحقاق التعاقدي والسلوكي يتضح من ودائع التوفير. من الناحية التعاقدية، يحق للمودعين سحب كل مدخراتهم في أي يوم، ولكننا نعرف أنهم لا يفعلون ذلك لأن

أرصدة ودائع التوفير في المؤسسات المالية لا تنخفض إلى الصفر في نهاية كل يوم. ومع ذلك، نعلم أيضاً أن بعض المودعين سوف يسحبون بعض أو كل مدخراتهم في أي يوم، ويجب أن يكون لدى البنوك أموال نقدية للوفاء بتلك السحوبات. كيف تحدد المؤسسات المالية مقدار الأموال التي يحتاجون إليها للحفاظ عليها بشكل يومي لعمليات السحب المحتملة؟

تساعد الإجابة عن هذا السؤال أيضاً في تحديد كيفية تصنيف استحقاق مطلوبات ودائع التوفير لتحليل فجوة السيولة. والتي هي أفضل طريقة لتحديد سلوك المودعين في مقابل ودائع التوفير مع مزيج من تحليل التقلبات التاريخية ومعرفة الإدارة العليا لدورات المنتجات وسلوك العملاء. يتطلب تحليل التقلب التاريخي أن يقوم البنك بتتبع الأرصدة اليومية الإجمالية لكل منتج إيداع. وكلما طالت سلسلة البيانات، كان ذلك أفضل لالتقاط الاتجاهات والحركات المتطرفة. ويتم إجراء تحليل بسيط للتقلبات من خلال النظر في التغيرات اليومية، وتحديد الحد الأقصى والمتوسط للتغير، وتحويل تلك التغيرات إلى نسب مئوية لقياس نسبة أكبر تدفق يومي ومعدل التدفق اليومي. من شأن إجراء تحليل أكثر تطوراً أن ينظر إلى التغيرات اليومية ومستويات الانحراف المعياري المختلفة لهذه التغيرات لتحديد كمية السحوبات المحتملة ليوم واحد كنسبة، ومن المهم جداً أيضاً رسم هذه البيانات، لأن الرسوم البيانية قد تكشف الاتجاهات والسلوكيات غير التي تظهر في التحليل الإحصائي البسيط. سيكون للمديرين المسؤولين فهم أكثر دقة من توقعات العملاء والسلوكيات. يتطلب تحليل التقلب أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بجمع البيانات الجيدة على الودائع حسب نوع المنتج (على سبيل المثال، ودائع التوفير والودائع لأجل وشهادات الإيداع). (Karla Brom, 2009, p5)

يجب أن تقوم البنوك بجمع البيانات وتحليلها. وهذه تمثل إحدى الطرق لفهم سلوك العميل لأنواع مختلفة من منتجات الإيداع في تحليل بيانات الإيداع الإجمالية من النظام المصرفي ككل. هذه البيانات متوفرة عادة في البنك المركزي، عادة على أساس شهري، حيث يجب الإبلاغ عنها لأغراض الحجز. لن يكون التحليل باستخدام بيانات البنك المركزي دقيقاً، ولكنه سيعطي تقريباً جيداً لسلوك الودائع، وبمجرد تحديد النسبة المئوية اليومية للتدفق الخارجي والموافقة عليها، يتم تصنيف هذا المبلغ من الودائع الادخارية لأغراض الاستحقاق على أساس يومي. من المهم أن نفهم أن هذا المبلغ يجب أن يكون متاحاً في جميع الأوقات لمواجهة عمليات السحب المحتملة (على سبيل المثال، إذا كان الحد الأقصى للسحب يحدث يوم الاثنين، يجب إعادة تحديد النقد لتوقع سحب محتمل للمبلغ نفسه من الأموال يوم الثلاثاء). عندئذٍ، يُفترض أن يكون المبلغ الموضح ليكون الحد الأدنى للمبلغ المستحق خلال الفترة محلاً، ناضجاً على المدى الطويل، لأن التحليل التاريخي أظهر أن هذا المبلغ ظل ثابتاً بمرور الوقت. وتعد هذه الودائع على المدى البعيد الودائع الأساسية ومن الضروري أيضاً القيام بتحليلات الإجهاد). (Karla Brom, 2009, p5).

ويستند تحليل الإجهاد إما على البيانات التي تم جمعها خلال وقت من الإجهاد (بما في ذلك تشغيل الودائع) أو على افتراضات بشأن تدفق أكبر من الودائع بسبب حدث خارجي. يجب أن يتم تحليل التذبذب بشكل منفصل عن طريق المنتج لأن المنتجات ذات الشروط التعاقدية المختلفة تنصرف بشكل مختلف. على سبيل المثال، غالباً ما يقوم العملاء الذين لديهم ودائع لأجل، بتوفير المال مقابل استخدام

محدد في المستقبل، وبالتالي سوف يسحبون المبلغ الكامل لذلك الإيداع عند الاستحقاق، أو أنهم حساسون لمعدلات الفائدة وينقلون الأموال إلى مؤسسات أخرى تقدم أسعاراً أعلى. (Karla Brom, 2009, p5).

ثانيا- الأبعاد الفكرية للائتمان

1. معنى الائتمان MEANING OF CREDIT

A- ان اصل كلمة الائتمان "credit" مشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة "créditum" والتي تعني "عهد -عهدت- وقلت" والمشتقة من الفعل اللاتيني "credere" والتي تعني "يثق- يئتمن" وهو كمصطلح أقرب ما يكون الى مقرضي الأموال أو الدائنين الذين يمدون الآخرين بالأموال وكذلك تأتي بمعنى "الاعتقاد" ومعناها على أساس الاعتقاد بأن المقرض يمتلك الاستطاعة من تسديد القرض المقدم له مع الفائدة وفقا للشروط المتفق عليها وهذه القناعة تعتمد على مبدأين هما. (GOLIN, DELHAISE, 2013: 5).

المبدأ الأول:- يكون المقرض مستعدا لسداد المبالغ المالية التي ستكون بذمته.

المبدأ الثاني:- يمتلك المقرض القدرة على سداد تلك الأموال.

يعتمد المبدأ الأول عموماً على معرفة الدائنين للمقرضين (بسمعة المقرضين بخصوص تاريخهم الائتماني بخصوص مدى التزامهم بالوفاء في معاملاتهم السابقة) في حين أن المبدأ الثاني يعتمد بشكل أساسي على فهم الدائنين للحالة المالية للمقرضين.

B- معنى كلمة "الائتمان" في القاموس هو الشعور بالثقة "confidence" في قدرة الشخص أو الأمانة "honesty" أو النية "intention" في الدفع. وبما أن أصل مصطلح "الائتمان" يعني الثقة، فإن الائتمان يستند إلى الإيمان "faith" أو الثقة التي يلمس بها الدائن قدرة المدين واستعداده للوفاء بوعده بالدفع. عندما يكون الإيمان أو الثقة حاضراً، يكون الدائن مستعداً لإعطاء البضائع في الوقت الحاضر مقابل وعد المدينين بالدفع بالمستقبل، ويكون المدين على استعداد لتحمل الديون من أجل الحصول على السلع الحالية. (Mehta, 2000: 180).

2. تعريف الائتمان

ذكر خبراء الاقتصاد المختلفين تعاريف مصطلح "الائتمان" بعدة طرق مختلفة، ورغم اختلافها بالنص إلا أنها تكاد أن تكون متفقة بالمضمون وهو ما يلي. (Mehta, 2000: 183).

- وفقا. Jevons - "الائتمان يعني تأجيل الدفع".
- وفقا Guide "الائتمان هو عبارة عن تبادل يكتمل بعد انقضاء فترة معينة من الوقت بعد الدفع".
- وفقا Kinley "نعني بالائتمان القوة التي يجب على شخص واحد أن يثبت الآخر على وضع السلع الاقتصادية في تصرفه لفترة من الزمن مع وعد بالمدفوعات المستقبلية. وبالتالي فإن الائتمان هو صفة قوة المقرض".
- وفقا Hainey. "الائتمان هو حيازة حالية لأي شيء ذي قيمة (المال أو السلعة أو الخدمات) في مقابل وعد بتقديم عائد كمكافئ في وقت ما في المستقبل".

E. البروفيسور Cole: "الائتمان هو القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ولكن تم إنشاؤها من قبل المؤسسات المالية إما على أساس التعويض عن الدخل الخامل لدى المودعين في البنك أو كإضافة صافية إلى المبلغ الإجمالي أو القوة الشرائية.

F. البروفيسور Thomas: "إن المصطلح الائتماني مطبق الآن على اعتقاد احتمالية الشخص وقدرته على السداد والتي تسمح بتكليفه بشيء ذي قيمة ينتمى إلى شخص آخر سواء كان ذلك الشيء يتكون من المال أو السلع أو الخدمات أو يمكن أن يقال إنَّ الائتمان هو وظيفة التبادل التي يعطي فيها الدائن بعض السلع أو الخدمات أو المال للمدين مع الاعتقاد بأنه بعد زمن ما يسدد اليه. وبعبارة أخرى الائتمان هو "الثقة".

G. "معاملة بين طرفين يقوم أحدهما (الدائن أو المقرض) بتقديم الأموال أو السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية مقابل وعد من جانب آخر من جانب المستأجر (المدين أو المقرض). هذه المعاملات تشمل عادة دفع اصل المبلغ مع الفائدة للمقرض (Mehta, 2000: 183)

3. دور الائتمان ROLE OF CREDIT

يمكن استخدام الموارد الاقتصادية غير المستغلة بفعالية من خلال الائتمان. يتمكن المقرضون الذين ليس لديهم موارد كافية لمتابعة نشاط ما اقترض الموارد، والتي يمكن إعادتها إلى المقرض بعد تحقيق الهدف. هناك صعوبة عملية بالنسبة لأولئك الذين لديهم فوائض مالية لتحديد المقرضين المحتملين. وهنا يأتي دور الوسطاء الماليين. وعلى نطاق واسع، تقوم البنوك والوسطاء الماليون الآخرون بجمع الموارد الاقتصادية بشكل أساسي في شكل ودائع من الجمهور وتقديم القروض. يلعب الوسطاء الماليون دوراً مهماً في اقتصادات الدول. ومن منظور الاقتصاد الكلي، تتمثل الوظيفة الرئيسية للنظام المالي في أي بلد في تعبئة الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن الوسطاء الماليين ليسوا وسيطين فقط بين المدخرين والمستثمرين بل يضعون الأسعار الاقتصادية لرأس المال، بما يتماشى مع السياسة النقدية للبلد. ويلعبون دوراً حيوياً في إتاحة الائتمان. كما يمكن لهذه المؤسسات المالية مثل البنوك التي تستلم تسديدات اصل المبالغ المقرضة مع الفائدة وإعادة اقراضها الى طرف آخر أن تزيد في الواقع من توافر الائتمان في الاقتصاد والذي يسمى "خلق الائتمان" من قبل البنوك.

يؤدي الاستخدام الحصيف للائتمان إلى نمو اقتصادي للمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية العامة للمجتمع فالائتمان يحفز كل من الاستهلاك المنزلي والاستثمار التجاري. لذلك أصبحت السياسة الائتمانية الوطنية هي أداة هامة تستخدم لتشجيع التنمية الصناعية والاستثمارات التجارية، وبالتالي خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لعامة السكان. ومع زيادة القوة الشرائية، يميل الناس إلى إنفاق المزيد على السلع الاستهلاكية، وهذا سيحفز المزيد من النمو الاقتصادي. عادة ما تعكس حالة أسواق الائتمان الصحة النسبية لاقتصاد أكبر أيضاً.

المبحث الثاني: الأبعاد الفكرية للفشل وأهم نموذج لقياسه

1- مفهوم "الفشل" "The concept of failure"

يتم تناول "فشل" الشركات من منظورين الأول قانوني والثاني اقتصادي. فالجانب القانوني، يحدث إفلاس الشركة عندما يكون هناك بيان إفلاس معلن في المحكمة. كما في الولايات المتحدة الأمريكية و قد يكون السبب تصفية أصولها أو إعادة تنظيم الأعمال وتستخدم معظم الدراسات تفسيرات "قانونية" للمصطلحات ذات الصلة بسبب منظور الهدف للتمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة. اما الجانب الاقتصادي، يعرف الفشل من خلال الأداء المالي للشركة والذي يكون بعدة اسباب منها إيرادات غير كافية لتغطية التكاليف وحيث يكون متوسط العائد على الاستثمار أقل من تكلفة رأس المال، انخفاض الأرباح وكذلك يصنف الجانب الاقتصادي تحديد نوعي الشركات: المفلسة أو غير المفلسة (Altman, Hotchkiss, 2006: 11)

2- اسباب الفشل المالي

يحدث الفشل عندما يكون البنك لا يمتلك القدرة في الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين من الاطراف المقابلة كالمودعين "اصحاب الودائع" لأنه لا يمتلك سيولة تكفي لسد مطالبات الآخرين من النقد لذلك يصبح معسراً و يواجه البنك الفشل اقتصاديا عند انخفاض قيمة موجوداته الى مستوى منخفض عن القيمة السوقية لالتزاماته اي عند بيعها تحقق خسارة ويصعب تحديد الفشل المالي في جميع جوانبه. قد تواجه الشركات، صغيرة أم كبيرة الفشل المالي. وقد يكون الفشل المالي للشركات في عدم قدرتها في تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة نتيجة ضعف السياسات والقرارات المالية. عندما تفشل الشركة في دفع ديونها تفقد مصداقيتها، مما يعني عدم قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها جزئياً أو كلياً في بعض الأحيان تفشل الشركة في الوفاء بالتزاماتها الجارية بشكل مؤقت وأحياناً بشكل دائم، و من بين أسباب الفشل، السلوكيات الخاطئة للإدارة، وعدم كفاية هيكل رأس المال للشركات، والتكاليف الزائدة التي تتحملها الشركة بالإضافة إلى الاقتراض المرتفع، ورأس المال غير الكافي، والنمو غير المخطط له (ALTMAN, HOTCHKISS, 2006: 14)

3- نماذج الفشل المالي

نموذج التمان Altman's Z-Score Z-Score

يعد التمان (Altman 1968) أول باحث استخدم نموذجاً إحصائياً متعدد المتغيرات للتمييز بين الشركة الفاشلة عن الشركة غير الفاشلة. وطبق في دراسته التحليل التمايز متعدد المتغيرات multivariate discriminate analysis (MDA) وكان حجم العينة تتألف من ٦٦ شركة وقسمها على مجموعتين متساويتين ٣٣ شركة فاشلة و ٣٣ شركة غير فاشلة (الفشل/ عدم الفشل). كان النموذج دقيقاً جداً في تصنيف ٩٥٪ من إجمالي العينة بشكل صحيح قبل الفشل بعام واحد. (AWATAR GOYAL, Jai) (Narain, 2015: 161)

A. نموذج الثمان للمؤسسات الصناعية

أحد نماذج تسجيل النقاط الائتمانية الأولى كان نموذج Z-score (Altman, 1968)، وهو نموذج تصنيف للمقترضين من الشركات (ولكن يمكن استخدامه أيضاً للحصول على التنبؤ الاحتمالي للتخلف عن السداد) بناءً على مطابقة العينة (حسب السنة، الحجم، والصناعة) كل من الشركات الفاشلة والشركات الناجحة، وباستخدام التحليل التمييزي الخطي يعتمد النموذج القياسي لتدريج القروض التجارية (Saunders, Allen, 2010:122)

وتم تطوير نموذج Z-score لاستخدامه في تحليل شركات التصنيع المتداولة علناً في الولايات المتحدة. وهو مقياس شامل لتصنيف مخاطر التخلف للمقترض. ويعتمد هذا التصنيف، بدوره، على قيم النسب المالية المختلفة للمقترض (X)، يأخذ نموذج التقييم الائتماني Altman النموذج التالي: (Arkan, 2015:239)

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5$$

$x_1 = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$x_4 = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل}}$
$x_2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الموجودات}}$	$x_5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$
$x_3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$	

كلما ارتفعت قيمة Z، كلما كان تصنيف المخاطر الافتراضي للمقترض أقل. وبالتالي، قد تكون قيم Z المنخفضة أو السلبية دليلاً على أن المقترض عضو في فئة مخاطر افتراضية عالية نسبياً. ووفقاً لنموذج الثمان للتقييم الائتماني فإذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإنه ينتبأ بإفلاس الشركة وهذا يعني مخاطرة عجز عالية، أما إذا تراوحت قيمة Z بين (1.81 – 2.99) فإن الشركات تقع في هذه الحالة في المنطقة المظلمة (الرمادية) والتي تدل على عدم التأكد من الحالة المالية للشركة وهي مخاطر نكول غير محددة، أما إذا بلغت قيمة Z أكثر من 2.99 انخفاض مخاطر التخلف عن السداد وإن الشركة لا تتعرض للإفلاس. (العامري، 2010:244) ويستخدمه مسؤول الائتمان، إذا كانت نسب المحاسبة المالية للمقترض عند ترجيحها من المعاملات المقدرة في الدالة Z، ينتج عنها درجة Z أقل من قيمة حرجة تدعى نقطة القطع الحرجة 1.81 سيتم تصنيف المقترض على أنه يتضمن مخاطر ائتمانية "سيئة"، وسيتم رفض القرض. يمكن تحديد نقطة القطع الأمثل حسب التغيرات في الظروف الاقتصادية أي إذا كان من المتوقع تدهور الاقتصاد، يمكن رفع نقطة القطع من أجل تقليل احتمال منح القروض التي يعجز المقترضون عن التسديد و مع مرور الوقت (Saunders, Allen, 2010:122).

B. نموذج الثمان للمؤسسات المالية

طور أتمان عدداً من المتغيرات لنموذجه الأساسي، بما في ذلك نموذج التقييم الائتماني Z^- (أو Z -prime) و $Z^=$ (أو Z -double-prime). تستخدم جميع نماذج العلامات Z تحليلاً تمييزياً على عينات

من الشركات الناجحة والمتعثرة لتحديد المتغيرات وأوزانها، بحيث يتم تعيين الدرجة التي تحدد أفضل وجه للصحة المالية للشركة. وكلما ارتفعت درجة Z، كلما كانت الشركة أكثر صحة وأقل احتمالاً للتخلف عن الوفاء بالتزاماتها. يتم تقدير مخططات الترجيح المختلفة والمتغيرات التوضيحية التي تمتلك أفضل تقدير لدرجة Z لنوع المقرض المناسب. على سبيل المثال، تم تصميم نموذج $Z^=$ لتقييم صحة الشركات غير الصناعية، كما تم استخدامه لتقييم صحة الشركات غير الأمريكية. يأخذ نموذج النتيجة $Z^=$ النموذج (SAUNDERS, ALLEN, 2010:122)

$$Z^= = 3.25 + 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4.$$

بمجرد أن يتم استخدام المتغيرات المحاسبية للشركة لحساب النسب X1 و X2 و X3 و X4، وقد تم

$x1 = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$
$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	$x4 = \frac{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$

ضرب هذه المتغيرات بالأوزان المناسبة، يمكن حساب درجة $Z^=$ للشركة و يمكن مقارنة قيمة $Z^=$ إلى درجات تقييم S&P (Moody's) المكافئ استناداً إلى الروابط التاريخية بين درجات $Z^=$ للشركات وتصنيف الوكالة الضمني. يوضح الجدول ١،٦ مخطط Altman للنتائج الناتجة (SAUNDERS, ALLEN, 2010:122) ويتم قياس المخاطر المصرفية على المستوى الكلي للمصرف بدرجة Z score وهي تشير إلى عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف وهي تقيس مدى استقرار المصرف وتؤثر البعد عن الاعسار المالي وتدل القيمة المرتفعة Z score إلى أن المصرف أقل احتمالية للتعرض للفشل. وفي الوقت نفسه يعد المصرف أكثر استقراراً (الريعي، راضي، 2011:222).

المبحث الثالث: الجانب القياسي

تم اعتماد الودائع والائتمان كمتغيرات معتمدة و درجة Z لنموذج التمان للفشل المالي هي المتغير المستقل وتم قياس درجة الفشل المالي من خلال تطبيق نموذج التمان للمؤسسات المالية وتم قياس معامل الارتباط باستخدام الحاسب الآلي من خلال تطبيق برنامج SPSS الاحصائي واعتماد درجة معنوية 5%.

اولا- بنك اوف امريكا

بنك أوف أمريكا بالإنجليزية (Bank of America): هو ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القيمة السوقية. كما أنه أكبر بنك أمريكي يقدم الخدمات المالية وأكبرها من حيث الممتلكات.

جدول (1) الودائع والائتمان (مليون دولار) ودرجة التمان لقياس الفشل المالي لبنك اوف امريكا للمدة (2017-2002)

الودائع	الائتمان	درجة Z التمان	
Y1	Y2	X	السنة

4.34225694	365,447	362,653	2002
4.26409972	336,819	371,479	2003
4.24195251	356,148	406,233	2004
4.04841528	472,645	551,559	2005
4.31203961	537,218	632,432	2006
4.56802488	652,417	672,995	2007
4.56904224	776,154	717,182	2008
4.69488655	910,878	831,144	2009
4.90930366	948,805	980,966	2010
4.88469706	958,331	988,586	2011
4.87780068	938,096	1,035,802	2012
4.51021417	898,768	1,047,782	2013
4.65344264	918,641	1,089,735	2014
4.68217519	898,703	1,124,207	2015
4.74544688	876,787	1,155,860	2016
4.70770509	900,433	1,222,561	2017

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لبنك اف امريكا للمدة (2017-2002)

تم تحليل الارتباط لقياس العلاقة بين الودائع والائتمان ودرجة الفشل المالي للبيانات اعلاه بواسطة الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج SPSS وتم التوصل الى النتائج التالية في الجدول ادناه.
جدول (2) يمثل علاقات الارتباط بين كل من الودائع والائتمان و درجة الفشل المالي لبنك اف امريكا للمدة (2017-2002)

Correlations

		y1	y2	x
الودائع	y1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1	.789**
درجة المعنوية			.931**	.000
العينة			.000	.000
الائتمان	y2	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1	.887**
درجة المعنوية			.931**	.000
العينة			.000	.000

درجة الفشل المالي Z. Altman	X	Pearson Correlation	.789**	.887**	1
درجة المعنوية		Sig. (2-tailed)	.000	.000	
العينة	N		16	16	16

****.** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك اوف امريكا للمدة (2002-2017)

باستخدام برنامج SPSS

يوضح جدول رقم(٢) اعلاه علاقة ارتباط قوية بين مخاطر الفشل المالي درجة التمان Z وبين الودائع والائتمان حيث بلغت (78.9%، 88.7%) وبدرجة معنوية بلغت (0.00) وعلى التوالي وهي ذات طبيعة موجبة لهما اي كلما زادت الودائع و الائتمان زادت درجة Z لنموذج التمان وهو يعني انخفاض مخاطر الفشل المالي وهذا يحقق الفرض الاول والفرض الثالث الذي ينص على ان تتناسب كل من الودائع والائتمان مع درجة الفشل المالي لنموذج التمان طرديا، و تظهر قوة ارتباط الائتمان أكبر من قوة ارتباط الودائع وتؤكد ان زيادة الائتمان تخفض من مخاطر الفشل المالي بنسبة أكبر من نسبة انخفاض درجة الفشل المالي بزيادة الودائع وتفسير ذلك ان الودائع يدفع لها البنك فوائد لا صحابها والذي يعد تدفقاً خارجياً بينما زيادة الائتمان تؤدي الى زيادة الفوائد المقبوضة والذي يعد تدفقاً داخلياً.

ثانيا- بنك ميزوهو اليابان

بنك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات المتكاملة التابعة لمجموعة ميزوهو المالية، واحدة من أكبر شركات الخدمات المالية في اليابان، بإجمالي أصول ما يقرب من ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. ميزوهو هي واحدة من "البنوك العملاقة" اليابانية يقدم بنك ميزوهو المنتجات والخدمات المالية لمجموعة واسعة من العملاء، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة والمؤسسات المالية وكيانات القطاع العام. يقع مقر مكتبها الرئيسي في طوكيو.

جدول (3) الودائع والائتمان (دولار امريكي) ودرجة التمان لبنك ميزوهو للمدة (2002-2017)

السنة	الودائع Y1	الائتمان Y2	درجة Z التمان X
2002	642448297	634849206	3.7032489
2003	600853928	575790644	3.1931223
2004	733574510	626771450	3.3817859
2005	748236276	585767958	3.557848
2006	701175838	556811715	3.670472
2007	708004946	558593458	3.6851395
2008	860918578	654777501	3.6003973

3.4866445	717690050	880714637	2009
3.555979	668148963	931078986	2010
3.5925007	754994076	1068961623	2011
3.5740706	776728868	1103441156	2012
3.5965028	718553916	1059354584	2013
3.6402193	673352171	989227383	2014
3.6839292	610419643	943314641	2015
3.661832	624495455	988323128	2016
3.6268903	698197804	1164674639	2017

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لبنك ميزوهو للمدة (2002-2017)
 جدول (4) يمثل علاقات الارتباط بين كل من الودائع والائتمان و درجة الفشل المالي لبنك ميزوهو
 للمدة (2002-2017)

Correlations

		Y1	Y2	X
الودائع	Y1 Pearson Correlation	1	.786**	.331
درجة المعنوية	Sig. (2-tailed)		.000	.211
العينة	N	16	16	16
الائتمان	Y2 Pearson Correlation	.786**	1	.056
درجة المعنوية	Sig. (2-tailed)	.000		.836
العينة	N	16	16	16
Z. Altman درجة الفشل المالي	X Pearson Correlation	.331	.056	1
درجة المعنوية	Sig. (2-tailed)	.211	.836	
العينة	N	16	16	16

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك ميزوهو للمدة (2002-2017) باستخدام برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين مخاطر الفشل المالي درجة التمان Z وبين الودائع و الائتمان حيث بلغت (33.1%, 5.6%) وعلى التوالي وهي غير معنوية حيث بلغت (0.211, 0.836). وهو خلاف الواقع النظري الذي ينص على ان زيادة الودائع تزيد من السيولة المصرفية وبالتالي تخفض من مخاطر الفشل المالي وقد يكون تفسير ذلك الى سوء ادارة البنك وعدم قدرته على جذب ودائع جديدة وضعف قدرته التسويقية للسياسات الائتمانية المتشددة.

ثالثا- بنك بغداد

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة ١٩٩٢ واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. مارس مصرف بغداد وحتى عام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوّع محافظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية.

جدول (5) الودائع والائتمان (مليون دينار) ودرجة التمان لبنك بغداد للمدة (2005-2017)

السنّة	الودائع	الائتمان	درجة Z التمان
Y1	Y2	X	
2005	2.46E+05	31545	4.664064327
2006	2.42E+05	48517	4.870449526
2007	2.55E+05	58101.38	5.341228891
2008	4.04E+05	47367.12	4.964464553
2009	6.62E+05	79500	4.472005134
2010	8.05E+05	180800	4.217194461
2011	6.99E+05	149782	4.572138616
2012	1.05E+05	147401	4.553666191
2013	1.39E+05	219170	4.598055096
2014	1.49E+05	228904	4.494347675
2015	8.97E+05	237922	4.053257388
2016	8.27E+05	240922	4.506325877
2017	7.06E+05	287922	4.507936884

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لبنك بغداد للمدة (2005-2017)

جدول (6) يمثل علاقات الارتباط بين كل من الودائع والائتمان و درجة الفشل المالي لبنك بغداد للمدة

(2005-2017)

Correlations

	y1	y2	x

الودائع	y1	Pearson Correlation	1	.402	-.567*
درجة المعنوية		Sig. (2-tailed)		.173	.043
العينة		N	13	13	13
الائتمان	y2	Pearson Correlation	.402	1	-.640*
درجة المعنوية		Sig. (2-tailed)	.173		.019
العينة		N	13	13	13
درجة الفشل المالي Z. Altman	X	Pearson Correlation	-.567*	-.640*	1
درجة المعنوية		Sig. (2-tailed)	.043	.019	
العينة		N	13	13	13

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك بغداد للمدة (2005-2017) باستخدام برنامج SPSS

يوضح جدول اعلاه علاقة ارتباط ضعيفة جدا وهي ذات طبيعة سالبة عكسية بين مخاطر الفشل المالي درجة التمان Z وبين كل من الودائع و الائتمان حيث بلغت (-56.7%, -64%) وعلى التوالي وهي معنوية حيث بلغت (0.019, 0.043). والتي تعني ان زيادة الودائع والائتمان يؤدي الى انخفاض درجة Z التمان لمخاطر الفشل المالي والتي تعني ارتفاع مخاطر الفشل المالي حيث ان نموذج التمان كلما زادت درجة Z انخفضت مخاطر الفشل المالي وبالعكس ويتحقق الفرض الثاني والرابع في ان علاقة بين كل من الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي تتناسب عكسيا وهو عكس بنك اوف امريكا. وكذلك يظهر الجدول الارتباط الضعيف بين الودائع والائتمان التي بلغت (40.2%) وبلغت درجة المعنوية (17.3%) وهي غير معنوية مما يعني ان الزيادة في الودائع والتي تعني زيادة تكاليف الودائع لا يقابلها زيادة في الائتمان الممنوح اي انخفاض الارباح وفي كلا الحالتين أي زيادة التكاليف أو انخفاض الارباح والذي يمثل سوء ادارة الموجودات والمطلوبات تؤدي الى زيادة درجة الفشل المالي.

مقارنة علاقة قوة وطبيعة ومعنوية الارتباط بين البنوك عينة الدراسة

جدول (7) يمثل علاقات الارتباط بين كل من الودائع والائتمان و درجة الفشل المالي لجميع بنوك عينة

البحث

البنك	المتغيرات	علاقة الارتباط مع درجة Z التمان للفشل المالي	طبيعة الارتباط	المعنوية
اوف أمريكا	الودائع	قوي	+	معنوي
	الائتمان	قوي	+	معنوي

ميزوهو (اليابان)	الودائع	ضعيف جدا	+	غير معنوي
	الائتمان	ضعيف جدا	+	غير معنوي
بغداد (العراق)	الودائع	ضعيف	-	معنوي
	الائتمان	متوسط	-	معنوي

المصدر: - من اعداد الباحث

اتفق بنك أوف امريكا وبنك بغداد حول وجود علاقة فعالة خصوصا في بنك أوف امريكا حيث كانت قوية جدا ومعنوية ولكنها ذات طبيعة مختلفة. وتطبق ادارة بنك أوف امريكا نهجا علميا وتستخدم تكنولوجيا متطورة وينتشر عملها على مساحة واسعة من العالم لذلك كانت فروض البحث متجلية في بنك أوف امريكا حيث ان زيادة الودائع تؤدي الى زيادة درجة الامان وتبتعد عن درجة الفشل المالي وينطبق ذلك على الائتمان وكذلك تتأثر درجة الفشل المالي بزيادة الائتمان أكثر منه في زيادة الودائع لعلاقة الارتباط الأقوى بين الائتمان ودرجة الفشل المالي. بينما اتفق بنك ميزوهو بالعلاقة الطردية بين كل من الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي مع بنك أوف امريكا ولكن علاقات الارتباط لم تكن قوية. اما بنك بغداد فكانت طبيعة العلاقة عكسية بين الودائع والائتمان ودرجة الفشل المالي ولعل انخفاض مستوى الثقافة المصرفية على مستوى الجمهور وقلة الاستثمارات وتنوعها يقف خلف العلاقة العكسية. ونتيجة للتطور الحاصل في البنوك الأمريكية ومنها بنك أوف امريكا سواء بتطور وسائل الدفع الالكتروني وتطور الاسواق المالية وتنوع الطرق الاستثمارية وتقديمه لخدمات الصيرفة الشاملة يجعل بنك أوف امريكا مثالا نموذجيا لموضوع البحث.

الاستنتاجات

١. تعتمد طبيعة العلاقة بين كل من الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي لنموذج الثمان على اداء البنك كلما كان الاداء جيداً كانت العلاقة طردية اي تنخفض مخاطر الائتمان بزيادة الودائع والائتمان وبالعكس.
٢. كانت قوة علاقة الارتباط بين الائتمان ودرجة الفشل المالي اكبر من قوة ارتباط الودائع مع درجة الفشل المالي اي على ادارة البنك التحفظ بدرجة كبيرة في منح الائتمان لتقليل المخاطرة.
٣. ضعف كفاءة ادارة الودائع والائتمان في بنك ميزوهو انعكس على تكوين علاقات غير معنوية تسبب ارتفاع مخاطر البنك.
٤. ليس بالضرورة ان تكون طبيعة العلاقات بين كل من الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي متشابه بين البنوك بل تعتمد طبيعة العلاقات سواء ايجابية او سلبية على كفاءة ادارة الائتمان والودائع لكل بنك.

التوصيات

١. اعتماد نهج علمي لإدارة الودائع والائتمان ودراسة علاقتهما مع درجة الفشل المالي بصورة مستمرة لتحديد المسار الكفوء لأداء البنك.

قياس العلاقة بين الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي (دراسة مقارنة لعدد من البنوك التجارية)

2. التركيز على السياسات الائتمانية في منح الائتمان لتخفيض المخاطر أكثر منه على إدارة الودائع.
3. ضرورة اعتماد طرق جديدة لزيادة الودائع وجذبها وتوجيهها نحو قنوات استثمارية متنوعة لتقليل المخاطر.
4. ضرورة استقراء البيئة الخارجية للبنك خصوصا التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وارتفاع الفائدة وأسعار الصرف لتأثيرها المباشر على مخاطر الفشل المالي.

الكتب العربية

١. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، 2011.
٢. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، 2011.
٣. محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، 2007، دار المناهج، عمان - الأردن.
٤. هيل عجمي جميل الجنائي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

مصادر أجنبية

A- الكتب الاجنبية

1. Anthony Saunders, Marcia Millon Cornett, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, FIFTH EDITION, 2015, Published by McGraw-Hill/Irwin.
2. ANTHONY SAUNDERS, LINDA ALLEN, Credit Risk Measurement In and Out of the Financial Crisis, New Approaches to Value at Risk and Other Paradigms Third Edition New Approaches to Value at Risk and Other Paradigms Third Edition, 2010, Published by John Wiley&Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
3. B.K. Mehta, Principles of Money and Banking, publishers private limited, BUNGALOW ROAD, DALHI 110 007, 2000.
4. Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux, INTRODUCTION TO BANKING, 2006.
5. E. Altman and E. Hotchkiss, Corporate Financial Distress and Bankruptcy, 3rd edition (New York: Wiley Finance, 2006).
6. Frederick S. Mishkin, Kent Matthews, Massimo Giuliodori, THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING AND FINANCIAL MARKETS, 2013.
7. JONATHAN GOLIN, PHILIPPE DELHAISE, The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors 2nd Edition, Copyright 2013 by John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.
8. Joseph L, Risk Management and Financial Institutions, 2010, Joseph L. Rotman School of Management University of Toronto.

9. MICHAELC. EHRHARDT, EUGENEF. BRIGHAM, Financial Management: Theory and Practice THIRTEENTH EDITION, ©2011.
10. Models for financial feasibility-Analysis-Investment Projects", Master Thesis, university of Iceland.2010Bjorn Snottier, Amareging, "Building and using Assess ment.
11. Peter S. Rose and Sylvia C. Hudgins, Bank Management & Financial Services, Mc Graw Hill Education, New York.2013.
12. Peter. Rose, Sylvia C.Hdgins " Bank Management & financial services", Mc Graw_hill,2008.
13. Timothy W. Koch, S. Scott MacDonald, Bank Management, 2015.

B- البحوث

1. Karla Brom, Asset and Liability Management for Deposit-Taking Microfinance Institutions, CGAP,2009, Washington, DC 20433 USA.
2. KRISHN AWATAR GOYAL, Jai Narain Vyas, AN ANALYTICAL REVIEW OF SELECTED MODELS FOR PREDICTION OF CORPORATE FAILURE, KAAV INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS, COMMERCE & BUSINESS MANAGEMENT,2015.
3. Thomas Arkan, Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model: a Case Study, DOI: 10.18276/frfu.2015.74/2-21.

**الاختصاص القضائي في إيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة
(دراسة مقارنة)**

*The Jurisdictional Competence of Imposing Sanctions
on the Contractual Administration (A Comparative
Study)*

أ.م.د. رفاة كريم كربل^(١) Assist. Prof. Rafah K. Karbel

م.م. خضير عبد الحسين الخالدي^(٢) Assist. Lect. Khudeir A. Al-Khalidi

الملخص

ان نطاق بحثنا ينصب على تحديد القضاء المختص بتقرير الجزاء على الإدارة المتعاقدة في مجال مسؤولية الإدارة التي تثار في اطار عقودها للقانون العام (العقود الإدارية) الناتجة اما عن اخلالها بالتزاماتها التعاقدية او عن تدخلاتها المشروعة اثناء تنفيذ العقد اذ تتجلى في العقود المذكورة امتيازات السلطة العامة التي تمارسها الإدارة إزاء الافراد فهي عقود إدارية تخضع لاحكام القانون العام ولاختصاص القضاء الإداري. الكلمات المفتاحية: الاختصاص القضائي في إيقاع الجزاء، الإدارة المتعاقدة، العقود الإدارية.

Abstract

The scope of the research identifies the legal authority which determines the penalty of the contracting administration in terms of its responsibility for contracts within the public law (administrative contracts). This responsibility results either from non-commitment to contracts or legitimate interventions during implementing the contracts.

The privileges of the public authority practiced by the administration on the individuals manifest themselves in the mentioned contracts. These are

١- جامعة بابل/ كلية القانون.

٢- رئاسة جامعة القاسم الخضراء.

administrative contracts subject to the provisions of the public law and the jurisdiction of the administrative judiciary.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث وأهميته

تلجأ الإدارة العامة في سبيل القيام بأعمالها الإدارية سواء تعلق بتسيير المرافق العامة أو باستغلال أموالها وتصريف شؤونها اليومية الى احدى وسيلتين تتمثل الأولى بالقرار الإداري اما الثانية فتتمثل بالعقد الإداري فالادارة تلجأ الى الاتفاق مع الافراد او المؤسسات المختلفة فتتولد بينهما عقود تحدد حقوق والتزامات كل طرف منهما فالادارة العامة تكون دائماً في حاجة لابرار العديد من العقود المذكورة لتسيير نشاطها من اجل تحقيق المصلحة العامة، والعقود التي تبرمها الإدارة ليست دائماً عقوداً إدارية اذ تتعدد هذه العقود حسب طبيعتها القانونية فبعضها يعد من عقود القانون الخاص تكون فيها الإدارة في مرتبة الافراد العاديين فتبيع وتشترى وتؤجر مثلهم ولا تظهر بمظهر السلطة العامة وهذه الطائفة من العقود الإدارية تخضع لاحكام القانون الخاص مع اتباع القيود الخاصة وتعامل معاملة العقود المدنية التي يبرمها الافراد فيما بينهم وتخضع لاختصاص القضاء العادي.

ان نطاق بحثنا ينصب على تحديد القضاء المختص بتقرير الجزاء على الإدارة المتعاقدة في مجال مسؤولية الإدارة التي تثار في اطار عقودها للقانون العام (العقود الإدارية) الناتجة اما عن اخلالها بالتزاماتها التعاقدية او عن تدخلاتها المشروعة اثناء تنفيذ العقد اذ تتجلى في العقود المذكورة امتيازات السلطة العامة التي تمارسها الإدارة إزاء الافراد فهي عقود إدارية تخضع لاحكام القانون العام ولاختصاص القضاء الإداري.

ومن ابرز امتيازات السلطة العامة في مجال العقود الإدارية سلطة الإدارة في توقيع جزاءات على المتعاقد معها في حالة اخلاله بالتزاماته التعاقدية والقانونية اما في حالة اخلال الإدارة المتعاقدة بالتزاماتها وثبوت مسؤوليتها التعاقدية فان الجزاء المترتب على ذلك يتمثل في منح المتعاقد معها حق المطالبة بفسخ العقد والتعويض عن الاضرار التي اصابته سواء قامت هذه المسؤولية على أساس الخطأ او غير خطأ.

فالقاعدة الأساسية تتمثل في ان مخالفة الإدارة في التزاماتها العقدية يستوجب توقيع جزاء عليها فاذا كانت الإدارة تستطيع بارادتها المنفردة توقيع جزاء على المتعاقد معها فان المتعاقد لا يملك هذه السلطة وانما عليه اللجوء الى القضاء من اجل اقتضاء حقه فتحدد القضاء المختص في إيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة من الأهمية بمكان كونه وسيلة لحماية المتعاقد معها (الطرف الضعيف في العقد) وضمان حقوقه تجاه الإدارة فاذا كان تنفيذ العقد من قبله يتطلب منه بذل قدر غير عادي من الحرص والعناية الا ان ذلك لا يعني التضحية بحقوقه المستمدة من ذلك العقد والا أدى ذلك الى عدم اقدام الافراد على التعاقد مع الادارة فتنفذ الإدارة وسيلة من انجع الوسائل في تسيير مرافقها العامة فالمتعاقد مع الإدارة هو الطرف الضعيف في العقد وهو شخص يسعى لتحقيق الربح او المقابل المالي المحدد في العقد والذي يشكل اهم حقوقه على الاطلاق تلك الحقوق التي ينبغي على الإدارة احترامها انطلاقاً من منطق الرضائية بوصفها جوهر فكرة العقد سواء في القانون الخاص او القانون العام. ولكن ما هو الحل اذا لم تحترم الإدارة حقوق المتعاقد معها وتعسفت في استخدام سلطاتها الممنوحة لها بموجب العقد الإداري؟ فهل هنالك وسيلة لحماية حقوق

المتعاقدين مع الإدارة؟ الإجابة تكمن في تقرير نظام المسؤولية التعاقدية للإدارة ومنح اختصاص إيقاع جزاء المسؤولية المذكورة إلى جهة موضوعية محايدة تراعي عنصر المنفعة العامة وامتيازات السلطة العامة التي تسود فكرة العقود الإدارية دون التضحية بحقوق المتعاقد الآخر وهي القضاء الإداري.

ثانياً: مشكلة البحث.

يثير موضوع الاختصاص القضائي في إيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة مشكلة تتعلق بالقصور التشريعي الذي يعتري مسألة تحديد القضاء المختص في مجال منازعات العقود الإدارية بشكل عام والمسؤولية التعاقدية للإدارة وإيقاع الجزاء عليها بشكل خاص هذه المشكلة التي لم يتداركها المشرع على الرغم من مناداة الفقه العراقي بضرورة وضع حل للمشكلة المذكورة ومنح الاختصاص المذكور للقضاء الإداري أسوةً بدول القانون المقارن وفي مقدمتها فرنسا ومصر.

ثالثاً: منهجية البحث.

سيتم تناول موضوع البحث وفق أسلوب الدراسة التحليلية المقارنة التي نسعى من خلالها استعراض وتحليل أهم القواعد القانونية الوطنية والمقارنة المتعلقة بموضوع البحث وكذلك نوضح ما تبناه القضاء والفقه في فرنسا ومصر والعراق في هذا المجال.

رابعاً: تقسيم البحث.

تستلزم الدراسة في موضوع البحث تقسيمه على مبحثين نبين في الأول قاعدة عدم جواز إيقاع الجزاء من قبل المتعاقدين مع الإدارة من حيث توضيح أساس هذه القاعدة في المطلب الأول أما المطلب الثاني فتتناول فيه الدفع بعدم التنفيذ من قبل المتعاقدين مع الإدارة وتتناول في المبحث الثاني القضاء المختص بإيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة من حيث حدود سلطة قاضي الإلغاء في توقيع الجزاء على الإدارة المتعاقدة في المطلب الأول أما المطلب الثاني فتتطرق فيه إلى حدود سلطة قاضي العقد في توقيع الجزاء المذكور.

المبحث الأول: عدم جواز إيقاع الجزاء من قبل المتعاقدين مع الإدارة

من المبادئ المستقرة في القضاء والفقه الإداري أن الإدارة تملك جملة من السلطات في مجال العقد الإداري من أبرزها سلطتها في إيقاع جزاءات ضد المتعاقدين معها إذا ما اخل أو قصر في تنفيذ التزاماته وتتنوع هذه الجزاءات وتختلف من حيث شدتها وأثرها تجاه المتعاقدين فهناك جزاءات مالية وأخرى ضاغطة وأخيراً هناك الجزاءات النهائية التي تشمل سلطتها في فسخ العقد نتيجة لخطأ المتعاقدين والسؤال الذي يطرح نفسه هنا من هي الجهة المختصة بإيقاع الجزاء ضد الإدارة إذا ما قصرت في تنفيذ التزاماتها التعاقدية وثبتت مسؤوليتها التعاقدية؟ وهل يملك المتعاقدين سلطة أو امتياز إيقاع الجزاء تجاه الإدارة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نقول بأن القاعدة في هذا المجال تقضي بأن المتعاقد لا يستطيع أن يوقع الجزاء بنفسه على الإدارة فليس أمامه إلا أن يسلك سبيل القضاء، وإذا كان الأمر كذلك فهل يملك المتعاقد أن يدفع بعدم تنفيذ التزاماته التعاقدية في حالة أن الإدارة لم تنفذ التزاماتها بموجب العقد الإداري؟

وتأسيساً على ما تقدم ارتأينا تقسيم هذا المبحث على مطلبين تناول في المطلب الأول أساس قاعدة عدم جواز إيقاع الجزاء من قبل المتعاقد مع الادارة وفي المطلب الثاني تناول الدفع بعدم التنفيذ من قبل المتعاقد مع الإدارة.

المطلب الأول: أساس قاعدة عدم جواز إيقاع الجزاء من قبل المتعاقد مع الادارة

إذا كانت الادارة تستطيع بموجب سلطتها التي منحها لها القانون أن توقع جزاءات على المتعاقد تحته على التنفيذ وفي المواعيد المحددة بالعقد الإداري، إذا ما اخل بأي من التزاماته التعاقدية أو امتنع عن تنفيذ العقد أو تأخر أو أهمل في التنفيذ، فإخلال المتعاقد بتنفيذ التزاماته التعاقدية لا يقتصر على أن يكون إخلال بالتزام عقدي وإنما فيه أيضاً مساس بالمرفق العام الذي يتصل بالعقد، وان اتصال العقد الإداري بالمرفق العام وضرورة الحرص على حسن سير المرفق العام بانتظام واطراد، تعد كلها أساساً لمنح الادارة سلطة توقيع الجزاء على المتعاقد معها^(٣)، وبعبارة أخرى أن أساس منح الادارة سلطة توقيع الجزاء على المتعاقد يتمثل في أن الادارة تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة بعدها هي المسؤولة بحكم وظيفتها عن حسن وضمان استمرار سير المرفق العام بانتظام واطراد، وكذلك لدفع الخلل الذي يصيب المرفق العام من تقصير المتعاقد^(٤).

فإذا كانت الادارة تستطيع توقيع جزاء على المتعاقد معها من دون اللجوء إلى القضاء، فأن المتعاقد لا يستطيع توقيع الجزاء بنفسه على الادارة، فليس أمامه إلا أن يسلك سبيل القضاء وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى انه ((لا يجوز للمتعاقد مع الادارة أن يفسخ العقد المبرم معها بقرار منه إذا ما وجدت مبررات الفسخ بل يتعين عليه أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم منه بذلك - وأساس ذلك أن فسخ العقد الإداري كأصل عام أمر تتركض فيه جهة الادارة ضماناً لحسن سير المرفق العام وليس للمتعاقد معها إلا حق المطالبة بالتعويض أن كان له مقتضى))^(٥).

يتضح من ذلك أن أساس قاعدة عدم جواز توقيع الجزاء من قبل المتعاقد على الادارة هو ذات الأساس الذي تقوم عليه سلطة الادارة في توقيع الجزاء على المتعاقد ألا وهو المنفعة العامة التي تهدف الادارة إلى تحقيقها ومقتضيات سير المرفق العام بانتظام واطراد.

المطلب الثاني: الدفع بعدم التنفيذ من قبل المتعاقد مع الادارة

إذا كان المتعاقد لا يملك سلطة توقيع الجزاء بنفسه على الادارة، فيمكن أن نتساءل هل يجوز للمتعاقد مع الادارة في العقد الإداري أن يدفع بعدم تنفيذ العقد إذا لم تنفذ الادارة المتعاقدة التزاماتها العقدية؟ وإذا كان يجوز له ذلك فما الشروط اللازمة للتمسك بالدفع بعدم التنفيذ؟

٣- ينظر في ذلك الدكتور ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الإداري، بدون جهة طبع، ٢٠٠٩، ص ٤٤٣ وما بعدها. وكذلك الدكتور عبد العزيز عبد المنعم خليفة، دعوى التعويض الإداري في الفقه وقضاء مجلس الدولة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص ٢٤٥. وكذلك حكم محكمة القضاء الإداري في مصر بتاريخ ١١/٢٤/١٩٥٧ أشار إليه بلال أمين زين الدين، المسؤولية التعاقدية والغير تعاقدية (دراسة مقارنة)، ط ١، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٥٣٠.

٤- ينظر في ذلك الدكتور طارق سلطان، سلطة الادارة في توقيع الجزاءات على المتعاقدين معها في العقود الإدارية وضوابطها (دراسة مقارنة)، ١٩٩٨، ص ١٣٠.

٥- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (١١٢٧) والصادر بتاريخ ١/٢٨/١٩٧٨، أشار إليه محمد سعيد حسين أمين، الأسس العامة لحقوق والتزامات المتعاقد مع الادارة في تنفيذ العقد الإداري، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٢٩٤.

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لابد من القول أن قاعدة الدفع بعدم التنفيذ تقوم في مجال القانون الخاص على اعتبار جوهرى مؤداه انه إذا كان للدائن في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد إذا لم يقيم المدين بتنفيذ التزامه، فأن له من باب أولى بدلاً من أن يتحلل من التزامه أن يقتصر على وقف تنفيذه حتى ينفذ المدين التزامه^(٦).

وان الدفع بعدم التنفيذ في مجال القانون الخاص يعد حقاً لكل متعاقد في العقود الملزمة للجانبين، إذ يستطيع المتعاقد أن يتمتع عن تنفيذ ما ألزم به في مواجهة المتعاقد الآخر الذي لم ينفذ التزامه الناشئ عن العقد ذاته^(٧)، فهذا الحق له طابع وقائي يهدف إلى كفالة استمرار التعارض الزمني بين الالتزامات الحالة المتقابلة^(٨).

ويشترط للتمسك بالدفع بعدم التنفيذ عدة شروط ويمكن إيجازها بالأتي:

الشرط الأول: أن تكون هناك التزامات متقابلة يرتبها العقد بين طرفيه:

يعني ذلك انه يفترض وجود شخصين كل منهما دائن ومدين للآخر، والتزام كل منهما مترتب على التزام الآخر ومرتب به^(٩)، والعقود الإدارية تعد من العقود ذات الالتزامات المتبادلة أو المتقابلة فمثلاً عقد الأشغال العامة إذا كان محله بناء مدرسة مثلاً فأن سبب التزام المقاول المتعاقد ببناء تلك المدرسة هو التزام جهة الادارة المتعاقدة بدفع المقابل المالي المتفق عليه في العقد، وسبب التزام جهة الادارة بدفع المقابل المالي هو التزام المقاول ببناء المدرسة^(١٠).

الشرط الثاني: أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه واجب تنفيذه وحال الأداء:

ويعني هذا الشرط أن المتعاقد مع الادارة لا يستطيع أن يدفع بعدم التنفيذ إذا لم يكن الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاماً مستحق الوفاء أي انه واجب التنفيذ حالاً، فإذا كان العقد يوجب على احد المتعاقدين أن يبذل بتنفيذ التزامه أولاً قبل المتعاقد الآخر فلا يحق له الانتفاع من الدفع بعدم التنفيذ، فمثلاً البائع لا يستطيع أن يجبس العين المباعة لعدم دفع الثمن إذا كان الثمن مؤجلاً، فليس للطرف الذي يجب عليه تعجيل التنفيذ أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ^(١١).

٦- ينظر في ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٥، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٠٠٦، وكذلك نص المادة (٢٨٢ / ١) من القانون المدني العراقي رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ المعدل على (لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به مادام الدائن لم يوف بالتزام في ذمته نشأ بسبب التزام المدين وكان مرتبطاً به)، وكذلك نص المادة (١٦١) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ المعدل على (في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يتمتع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقيم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به).

٧- ينظر في ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري، المصدر السابق، ص ١٠٠٩.

٨- ينظر في ذلك الدكتور حازم بيومي المصري، التوازن في العقد الإداري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٧٥.

٩- ينظر في ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري، المصدر السابق، ص ١٠٠٩، وكذلك الدكتور حازم بيومي المصري، التوازن في العقد الإداري الدولي، المصدر السابق، ص ٣٧٥.

١٠- ينظر في ذلك الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، سلطة القاضي ازاء العقد الاداري (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٤٧.

١١- ينظر في ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري: نظرية العقد، المجمع العربي الاسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص ٧١٤ وما بعدها.

الشرط الثالث: يجب مراعاة حسن النية عند التمسك بالدفع بعدم التنفيذ:

يلعب مبدأ حسن النية دوراً كبيراً في الحد من غلو مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وهو مبدأ أخلاقي قبل أن يكون مبدأ قانونياً ومبدأ حسن النية أمر مفترض، وهو قرينة قانونية عامة، وأن التزام المتعاقد بتنفيذ التزامه بحسن نية يعد تطبيقاً للقواعد العامة في تنفيذ العقود^(١٢).

ومن نتائج هذا الشرط أن المتعاقد لا يجوز له أن يدفع بعدم تنفيذ العقد، ليمتنع عن تنفيذ التزامه إذا كان الالتزام المقابل كاد أن يكمل نفاذه وأصبح ما لم ينفذ منه ضئيلاً، فلا يجوز لأي من المتعاقدين أن يتمسك بتنفيذ العقد تنفيذاً حريفاً بما يؤدي إلى الإضرار بالمتعاقد الآخر، فمن حسن النية في التنفيذ غرض الطرف عن هذا الشرط، متى كان عدم التنفيذ الذي يمثل إخلالاً بهذا الشرط ثانوياً.

أما في مجال القانون الإداري فالأصل لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة في العقد الإداري أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ بحجة أن الإدارة لم تقم بتنفيذ التزاماتها العقدية مادام هذا التنفيذ ممكناً^(١٣)، وذلك لأن قاعدة سير المرافق العامة بانتظام واطراد تأتي أن يمتنع المتعاقد مع الإدارة عن تنفيذ التزاماته مادام في وسعه ذلك^(١٤)، فالعلاقة التي تربط المتعاقد مع الإدارة لا تقف عند حد نصوص العقد المبرم بينهما، وإنما هي علاقة تعاون وتعاضد من أجل تسيير المرفق العام^(١٥).

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي في العديد من القضايا أن المتعاقد مع الإدارة ليس له الحق في إيقاف الأشغال العامة أو وقف نشاط المرفق العام المعهود إليه إدارته، بسبب إخلال الإدارة ببعض التزاماتها التعاقدية ما لم يؤدي ذلك إلى استحالة التنفيذ^(١٦).

أما القضاء الإداري في مصر فقد ذهب إلى أنه لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة في العقد الإداري أن يدفع بعدم التنفيذ، ومن ثم فلا يجوز له عندما تطالبه الإدارة بتنفيذ التزاماته أن يدفع بعدم التنفيذ ويطالب الإدارة المتعاقدة أن تقوم بتنفيذ التزاماتها أولاً، فالأصل أن الدفع بعدم التنفيذ لا يجوز أن يتمسك به المتعاقد مع الإدارة في العقود الإدارية، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا في مصر (وحيث أن قضاء هذه المحكمة

١٢- ينظر في ذلك الدكتور محمود خلف الجبوري: العقود الإدارية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٩٣، ونص المادة (١٥٠) مدني عراقي ١- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ٢- ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام. تقابلها المادة (١٤٨) مدني مصري، وكذلك حكم محكمة القضاء الإداري المصرية في القضية رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٠ حيث نصت (...). إذ أن الأصل في العقود الإدارية هو واجب تنفيذها بحسن نية، يمكن التعرف على النية المشتركة للمتعاقد من شروط التعاقد وطبيعته وما ينبغي أن يتوفر من أمانة وثقة بين المتعاقدين.. أشارت إليه سحر جبار يعقوب، فسخ العقد الإداري قضائياً لخطأ الإدارة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٣، ص ٦١. وكذلك حكم محكمة التمييز في القرار رقم (١٢٢٩) / حقوقيه / ١٩٦٧ / هيئة عامة بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٦٨ حيث جاء فيه (يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية...) أشارت إليه سحر جبار يعقوب، المصدر السابق، ص ٦١.

١٣- ينظر في ذلك الدكتور سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية (دراسة مقارنة)، ط٤، دار الفكر العربي، ١٩٨٤، ص ٥٤٨.

١٤- ينظر في ذلك الدكتور محمود حلمي، القضاء الإداري (قضاء الإلغاء - القضاء الكامل - إجراءات التقاضي)، ط٢، ١٩٧٧، ص ٢٩٥.

١٥- ينظر في ذلك الدكتور محمد سعيد حسين أمين، الأسس العامة لالتزامات وحقوق المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ العقد الإداري، مصدر سابق، ص ٣٩٥.

١٦- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (١٩٢٥ / ١٢ / ٢٧) في قضية (Dolfini)، وحكمه بتاريخ (١٩٣٧ / ١٢ / ٢١) في قضية (Bellard) أشار إليهما السيد طاهر طالب التكملة جي، حماية مصالح المتعاقد المشروعة في العقد الإداري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦، هامش رقم (٢)، ص ١٨٨.

قد استقر على أن من الأصول المقررة في تنفيذ العقود الإدارية التي تتصل بتسيير المرافق العامة وتغليب وجه المصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة انه ليس للمتعاقد مع الادارة الدفع بعدم التنفيذ للتحلل من التزاماته ولا يسوغ له الامتناع عن الوفاء بالتزاماته بحجة أن ثمة إجراءات إدارية أدت إلى الإخلال بالوفاء بأحد التزاماتها قبله، بل يتعين عليه إزاء اعتبارات تسيير المرافق العامة الاستمرار في التنفيذ طالما كان ذلك في استطاعته، ثم يطالب جهة الادارة بالتعويض عن إخلالها بالتزاماتها إذا كان لذلك ثمة مقتضى وكان له فيه وجه حق، ولا يسوغ الامتناع عن التنفيذ بإرادة المتعاقد مع الادارة المنفردة وإلا وجبت مسألته عن تبعة فعلة السلب^(١٧).

أما القضاء العراقي متمثلاً بمحكمة التمييز الاتحادية فقد ذهب إلى خلاف ذلك ويتضح ذلك من خلال اتجاه محكمة التمييز الاتحادية إذ قضت (إذا تعهد الطالب بالخدمة ولم تصدر الدائرة أمراً بتعيينه موظفاً وفق شروط العقد بعد تخرجه مدة طويلة من الزمن فتعد الدائرة غير موفية لالتزاماتها ولا يغني عن ذلك تعيينه مستخدم وساغ للطالب التحلل من التزامه، وهذا تطبيق لنظرية الدفع بعدم التنفيذ أو الامتناع المشروع عن الوفاء، ولا غضاضة من الأخذ بها وتطبيقها إذ إنها من المبادئ الفقهية العامة ولو لم يأخذ بها الشارع العراقي في القانون المدني باعتبارها نظرية تنبسط على جميع الوقائع ولكنه قد نص على بعض تطبيقاتها كحق الحبس الذي يقصد به حبس المبيع حتى دفع الثمن^(١٨)). ومن الجدير بالذكر أن هذه العقود لا تعد عقوداً إدارية لعدم وجود سلطة للإدارة عليها في الوقت الحاضر كعقد تعهد الطالب بأداء الخدمة بعد إكمال دراسته.

فإذا كان الأصل هو عدم جواز تمسك المتعاقد مع الادارة بالدفع بعدم التنفيذ، وذلك حرصاً وضمناً لحسن سير المرفق العام الذي يتصل به العقد وتغليباً للمصلحة العامة على مصلحة المتعاقد الخاصة، فهذا الأصل ليس مطلقاً بل له ضوابط تحدده وحالات توقف سريانه.

فإذا كان الهدف من مبدأ عدم جواز الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية كما بينا سابقاً هو انتظام سير المرافق العامة بانتظام واطراد، فهناك حالات سمح بها القضاء في الخروج على المبدأ والسماح للمتعاقد مع الادارة بالدفع بعدم التنفيذ في الحالات التي لا تؤثر في دوام سير المرافق العامة^(١٩)، كما أن تطبيق المبدأ على تلك الحالات التي لا تؤثر في سير المرفق العام قد يؤدي إلى إعاقه المتعاقد من القيام بتنفيذ التزامه ومن ثم يؤدي إلى عكس المقصود من إقراره، فضلاً عن مجافاة ذلك لقواعد العدالة^(٢٠) ومقتضيات حسن النية في تنفيذ العقد^(٢١)، ومن الحالات التي يجوز للمتعاقد فيها الدفع بعدم التنفيذ هي:

١٧- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٦١٨) بتاريخ ١٩٩٩/٢/٩ أشار إليه الدكتور حازم بيومي المصري، مصدر سابق، ص ٣٧٧-٣٧٨. وكذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (١٧٣٤) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٤ أشار إليه الدكتور محمد ماهر أبو العينين، قوانين المزايدات والمناقصات والعقود الإدارية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥.

١٨- ينظر في ذلك قرار محكمة التمييز رقم (١٧٢٢/ح/ ١٩٥٦ بتاريخ ١٩٠٦/١١/١٩ أشار إليه السيد طاهر طالب، المصدر السابق، ص ١٥٢.

١٩- ينظر في ذلك الدكتور حازم بيومي المصري، التوازن في العقد الإداري الدولي، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

٢٠- ينظر في ذلك الدكتور محمد ماهر أبو العينين، المصدر السابق، ص ٥٠.

٢١- ينظر في ذلك الدكتور محمد سعيد حسين أمين، الأسس العامة لالتزامات وحقوق المتعاقد مع الادارة، مصدر سابق، ص ٣٩٧.

الحالة الأولى: العقود التي لا تتصل مباشرة بتسيير المرفق العام:

فهناك بعض العقود لا تتصل مباشرة بتسيير المرفق العام، ولا يؤدي الدفع بعدم تنفيذها إلى تهديد لسير المرفق العام، ومن هذه العقود عقود شراء وحدات تصنيف للعاملين، فإذا ما أخلت الإدارة بالتزاماتها الناتجة عن هذه العقود وامتنعت عن دفع المقابل المالي المتفق عليه في العقد في وقته المحدد للمتعاقدين معها، ففي هذه الحالة يمكن للمتعاقدين أن يدفع بعدم التنفيذ حتى تفي الإدارة بالتزاماتها، لأن هذا الدفع لا يعد مؤثراً في سير المرفق العام^(٢٢).

الحالة الثانية: إذا أدى تقصير الإدارة في تنفيذ التزاماتها العقدية إلى استحالة تنفيذ المتعاقد

للتزاماته:

قد يؤدي توقف الإدارة أو تقصيرها عن تنفيذ التزاماتها العقدية إلى استحالة قيام المتعاقد بتنفيذ التزاماته، فمن غير المعقول أن يطلب من المتعاقد تنفيذ التزام يستحيل تنفيذه، لا سيما إذا كانت هذه الاستحالة ترجع إلى إخلال الإدارة بالتزاماتها الواردة في العقد، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا في مصر من أنه ((متى كان الثابت أنه قد حيل بين المتعاقد والبدء في تنفيذ العملية بسبب تعرض رجال الإصلاح الزراعي، الأمر الذي ترتب عليه وقف تنفيذ هذه العملية لمدة تجاوزت السنة منذ صدور أمر التشغيل دون أن تقوم الهيئة المتعاقدة بتنفيذ التزامها تسليم الطاعن مواقع العمل وتمكنه من البدء في التنفيذ، ومن ثم فإنه إذا لاحظ أن المدة التي حددت لتنفيذ العملية هي شهران فقط، فأذاً عدم قيام الهيئة المذكورة بتسليم مواقع العمل إلى القطاع طيلة عام بأكمله هو مما سبق معه القول بأنها قد أخلت إخلالاً جسيماً بواجبها نحو الطاعن بعدم تمكينه من العمل، وإنها تأخرت في تنفيذ التزامها هذا مدة كبيرة تجاوز القدر المعقول مما يقوم سبباً لفسخ العقد المبرم بينهما، وتعويض الطاعن عما أصابه من أضرار بسبب ذلك))^(٢٣).

الحالة الثالثة: إذا بلغ تقصير الإدارة حداً اعجز المتعاقد معها عن الاستمرار في تنفيذ التزامه:

وفي هذه الحالة يؤدي إخلال الإدارة إلى إرهاق المتعاقد وعجزه عن الاستمرار في تنفيذ التزامه، والتطبيق الغالب لهذه الحالة هو عدم قيام الإدارة بصرف المستحقات المالية للمتعاقد معها عن الأعمال التي نفذها دون سبب مبرر^(٢٤)، لا سيما إذا كانت مبالغ كبيرة تؤثر في مركزه المالي وتمنعه من الاستمرار في التنفيذ لكون عنصر التمويل هو العنصر الأساسي في تنفيذ العقد.

يتضح من ذلك أن إقرار هذه الحالة يرجع إلى اعتبارات العدالة التي تأبى أن يكلف المتعاقد مع الإدارة بما لا يطيق، فكيف يطلب منه تنفيذ أعمال تحتاج إلى أموال كثيرة في حين توقفت الإدارة أو امتنعت عن سداد مستحقات المتعاقد معها عن الأعمال التي تمت، مما أدى ذلك التوقف إلى تذبذب مركز المتعاقد المالي وعدم قدرته على تنفيذ الأعمال، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا حيث اعتبرت أن ((تأخر الإدارة في صرف المستخلصات المستحقة للمتعاقد معها أو امتناعها عن ذلك خطأ عقدي يترتب مسؤوليتها العقدية عن تعويض المفاوض عن مدة التأخير في صرف مستحقاته، وقررت المحكمة أن التأخير في تنفيذ بقية

٢٢- ينظر في ذلك الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٤٥٥.

٢٣- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٨٦٢) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٣ أشار إليه الدكتور سيد احمد محمد

جاد الله، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

٢٤- ينظر في ذلك الدكتور نصرت منصور نابلسي، العقود الإدارية، ط ١، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٠، ص ٤٤.

الأعمال لعدم وجود الاعتماد المالي، نتيجة لخطأ الادارة المتمثل في عدم تثبتها من توافره قبل الإقدام على التعاقد يترتب عليه بالضرورة تحملها لنتائج ذلك، ومن بينها التأخر في إتمام العملية^(٢٥)، وكذلك حكمها الذي جاء فيه ((وحيث انه إخلال جهة الادارة في تنفيذ التزاماتها قبل المفاوض بعدم صرف المبالغ المستحقة له والسابق بياؤها، الأمر الذي يتعذر معه على المفاوض الاستمرار في استكمال أعمال العقد لعدم توافر التمويل لديه بسبب توقف الادارة عن سداد مستحقاته عن أعمال تمت، ومن المعلوم أن عنصر التمويل هو العنصر الأساسي في تنفيذ الأعمال إذا امتنعت الادارة عن سداد مقابل ما تم من أعمال، ولا سيما إذا كانت هذه المبالغ كبيرة، ويؤثر عدم السداد في المركز المالي للمتعاقد، وعلى إمكانية استمراره في التنفيذ واستكمال الاعمال، وحيث انه لا يغير مما تقدم ما أثاره الطاعن من انه لا يسوغ في العقود الإدارية للمفاوض أن يتمتع عن الوفاء بالتزاماته قبل المرفق العام بحجة أن ثمة إجراءات إدارية أدت إلى إخلال الادارة بأحد التزاماتها قبله ويتعين عليه أن يستمر في التنفيذ ثم يطالب الجهة الإدارية بالتعويض، فهذا القول وان كان هو الأصل في العقود الإدارية، إلا انه لا يؤخذ على إطلاقه ولا يسوغ إعماله إلا في الحالات التي يكون فيها المفاوض في موقف يسمح له بتذليل تلك الإجراءات الإدارية دون ضرر جسيم يصيبه، كما لو تقاعست الادارة عن توفير مواد التمويل فيكون عليه أن يقوم بتوفيرها ومطالبة الادارة بالفرق، وهذه الأمور تختلف اختلافا جوهريا عن إخلال الادارة بالتزام أساسي في العقد لا يستمر تنفيذ العقد بدونه، وهو موقف الادارة عن سداد مستحقات المفاوض عن الأعمال التي قام بتنفيذها دون مبرر لا سيما إذا كانت مبالغ كبيرة تؤثر في إمكانية استمراره في التنفيذ، فيجب على هذه الادارة على وفق لعقد وجوب تنفيذه بحسن نية وفقا لما استقر عليه العمل في تنفيذ العقود أن تقوم الادارة بسداد مستحقات المفاوض أولا بأول حسب تقدم الأعمال وتنفيذها، ولا تمتنع عن سداد مقابل ما تم من أعمال بدون مبرر، لان من شأن ذلك وقف مصدر تمويل التنفيذ وبسببه يتعثر المفاوض في استكمال تنفيذ الأعمال كما هو الحال في النزاع محل الطعن وخاصة على ضوء ضخامة تلك المستحقات والتي بلغت حسب تقارير الخبراء ٣٧٣,٨٩٨ جنيها وهي مبالغ عدم صرفها يجعل المفاوض في موقف يتعذر معه الاستمرار في التنفيذ في استكمال الأعمال، فتوقف التمويل اللازم لانجاز الأعمال يؤدي حتما إلى تعثر المفاوض وتوقف التنفيذ، إذا تقاعست الادارة وأهملت في تنفيذ التزام جوهري في العقد بعدم سداد مستحقات المفاوض عما تم من أعمال بلغت مبلغا كبيرا فأن توقف المفاوض عن التنفيذ واستكمال الأعمال إنما يرجع إلى خطأ جهة الادارة بعدم صرف مستحقاته...))^(٢٦).

الحالة الرابعة: إذا اتجهت نية المتعاقدين إلى تنفيذ الالتزامات التعاقدية في وقت واحد:

قد تتجه نية الادارة والمتعاقد معها إلى تنفيذ الالتزامات المتقابلة في الوقت نفسه، فأن إخلال الادارة بالتزامها وعدم تنفيذها يعطي للمتعاقد الحق في عدم تنفيذ التزامه، ويرجع القاضي الإداري في استخلاص النية المشتركة للطرفين من شروط وطبيعة العقد الإداري، وهذا ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري المصرية في حكمها والذي جاء فيه ((وحيث أن الثابت من الوقائع المتقدمة هو أن إرادة طرفي العقد اتفقت على

٢٥- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٨٤٣ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٩) أشار إليه الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٤٦١-٤٦٢.

٢٦- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٤٨٣ بتاريخ ٦/٥/١٩٩٧) أشار إليه الدكتور محمد ماهر أبو العينين، قوانين المزايدات والمناقصات و العقود الإدارية، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص ٥١-٥٣.

أن يكون تنفيذ الالتزامات التعاقدية بمجرد تسليم أمر التوريد، وإن يكون الدفع عند الاستلام، بمعنى أن يتم تسديد الثمن عند تسليم الأصناف المتعاقد على توريدها))^(٢٧).

الحالة الخامسة: إذا اتفق الطرفان على التمسك بالدفع بعدم التنفيذ:

إذا كان الأصل في العقود المدنية هو جواز التمسك بالدفع بعدم التنفيذ من قبل الطرفين المتعاقدين، ولما كان الدفع بعدم التنفيذ لا يتعلق بالنظام العام، فلا يوجد مانع من أن يتمسك المتعاقد مع الإدارة بهذا الدفع متى ما تم الاتفاق عليه في بنود العقد الإداري وكان هذا الدفع بعدم التنفيذ الذي تم الاتفاق عليه بين الإدارة والمتعاقد معها لا يؤثر في سير المرفق العام بانتظام واطراد، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا المصرية في نزاع بين أحد المقاولين ومديرية التحرير بشأن تنفيذ عقد تعهد بموجبه المقاول بتوريد عمال زراعيين لإعمال ترحيل للقيام بأعمال هندسية بالمديرية ونتيجة لتقصير المقاول في تنفيذ التزامه وقعت مديرية التحرير عليه غرامات تأخير مما دفعه إلى إقامة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري مقررًا في دعواه أنه إذا كان قد تأخر جدلاً عن توريد العمال، فأن ذلك كان إعمالاً لمبدأ الدفع بعدم التنفيذ، لأن المحكمة انتهت إلى أن دعوى المدعي على غير صحيح القانون، وقضت برفضها وألزمته بالمصروفات، فطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي ألغت حكم محكمة القضاء الإداري، حيث استخلصت من بنود العقد وجود اتفاق ضمني بين مديرية التحرير والمقاول على التمسك بالدفع بعدم التنفيذ، حيث قضت بحكمها ((ومن حيث أنه وإن كان الأصل أن الدفع بعدم التنفيذ لا يجوز أن يتمسك به المتعاقد مع الإدارة في العقود الإدارية وذلك ضماناً لحسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد إلا أنه يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجوا عن هذا الأصل، وفي هذه الحالة يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ، ومن ثم لا يحق للإدارة أن توقع عليه غرامات تأخير ما دامت قد تراخت في تنفيذ التزاماتها قبله مما أعجزه عن تنفيذ التزامه قبلها))^(٢٨)، وكذلك حكمها الذي قضت فيه ((ومن حيث أنه إذا كان لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتقاعس أو يمتنع عن تنفيذ التزاماته إذا ما تأخرت الإدارة في صرف مقابل الأعمال، وكان من الجائز الاتفاق على خلاف هذا الأصل متى كان عدم صرف هذا المقابل للمقاول سوف يعجزه عن تنفيذ التزاماته في الميعاد المحدد، فإنه إذا استطالت مدة التأخير في صرف المقابل بسبب عدم توفر الاعتماد المالي وتجاوزت مدة توقف الأعمال الحد المعقول نتيجة لذلك، فأن لجهة الإدارة في هذه الحالة أن تعيد النظر في الأسعار المتعاقد عليها أصلاً وذلك في ضوء الأسعار السائدة عند مواصلة التنفيذ حتى لا تختل اقتصاديات العقود وتجور المصلحة العامة على المصلحة الفردية على نحو يعوق المتعاقد مع الإدارة عن النهوض بتنفيذ التزاماته، وليس في ذلك ما يخالف النظام العام إذ أن قواعد العدالة ومقتضيات حسن النية التي تظل العقود جميعاً تأبى تمسك الجهة الإدارية بتنفيذ الأعمال موضوع العقد بذات الأسعار المتعاقد عليها إذا ما تراخت

٢٧- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ (١٩٦٧/٦/٣) أشار إليه الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، المصدر السابق، ص ٤٦٧.

٢٨- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٧٦ بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٧١) أشار إليه الدكتور حازم بيومي المصري، المصدر السابق، ص ٤٦٨-٤٦٩.

في أداء التزاماتها المقابلة، وذلك متى قدرت الجهة الإدارية خروجاً على الأصل المتقدم، أن عدم تنفيذها لالتزاماتها على النحو المتقدم قد اعجز المتعاقد معها عن تنفيذ التزامه في الموعد المحدد^(٢٩).

المبحث الثاني: القضاء المختص بإيقاع الجزاء على الادارة المتعاقدة

يعد القضاء الإداري صاحب الاختصاص الأصيل في نظر المنازعات الإدارية ومنها منازعات المسؤولية التعاقدية للإدارة، وإن العقد الإداري يفرض على الادارة المتعاقدة التزامات متنوعة ومتعددة، وقد تخل الادارة بواحد أو أكثر من الالتزامات التي يفرضها العقد عليها، الأمر الذي يترتب عليه لجوء المتعاقد معها إلى القضاء المختص للحصول على حكم بتوقيع الجزاء المناسب على الادارة، وعليه سوف نقسم هذا المطلب على فرعين نتناول في الفرع الأول دور قاضي الإلغاء في توقيع الجزاء على الادارة المتعاقدة، أما المطلب الثاني فنبين فيه دور قاضي العقد في توقيع الجزاء على الادارة المتعاقدة.

المطلب الأول: مدى سلطة قاضي الإلغاء في توقيع الجزاء على الادارة المتعاقدة

ابتداءً لا بد من القول أن دعوى الإلغاء في منازعات العقود الإدارية لم تتضح معالمها إلا من خلال قضاء مجلس الدولة الفرنسي وبعد عدة مراحل من التطور الذي سار عليه هذا القضاء، فالقاعدة العامة المستقرة فقهاً وقضاءً هو أن الطعن بالإلغاء لا يقبل إلا ضد القرارات الإدارية غير المشروعة وهذا يعني إغلاقه بالنسبة للعقود الإدارية، وإن الأسباب التي تبرر عدم قبول الطعن بالإلغاء ضد العقود الإدارية تتمثل بسببين^(٣٠): الأول: أن دعوى الإلغاء كما هو مستقر عليه لدى أغلب الفقهاء إنما دعوى قضائية ترفع من قبل صاحب الشأن أمام القضاء الإداري من أجل المطالبة بأبطال قرار إداري كان قد صدر خلافاً لما تقضي به القواعد القانونية^(٣١)، فدعوى الإلغاء توجه ضد أعمال الادارة القانونية الصادرة بالإرادة المنفردة منها أي القرارات الإدارية ومن ثم فهي لا توجه ضد العقود الإدارية لكونها تنشأ عن توافق إرادتين^(٣٢)، أما السبب الثاني فيتمثل بأن الطعن بالإلغاء يكون جزاء لعدم المشروعية في حين أن الإخلال بالالتزامات التعاقدية يعني إخلالاً بالتزامات شخصية^(٣٣).

فإذا كان القضاء الإداري يرفض قبول الطعن بالإلغاء ضد العقد الإداري استناداً إلى الأسباب المتقدمة إلا أن أحكامه استقرت ومنذ مطلع القرن العشرين على تطبيق فكرة القرارات الإدارية القابلة للانفصال^(٣٤)

٢٩- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٤٠٦٣) بتاريخ ١٩٩٩/٢/٩ أشار إليه الدكتور محمد ماهر أبو العينين، قوانين المزايدات والمناقصات والعقود الإدارية، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧.

٣٠- ينظر في ذلك الدكتور عادل الطبطبائي: الطعن يتجاوز السلطة في مجال العقود الإدارية، دراسة خاصة بقضاء مجلس الدولة الفرنسي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة الحادية عشر، ١٩٨٧، ص ١٦.

٣١- للمزيد من التفصيل حول تعريف دعوى الإلغاء ينظر في ذلك الدكتور سامي جمال الدين: الوسيط في دعوى إلغاء القرارات الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٦٢. كذلك الدكتور محمد العبادي: قضاء الإلغاء، دار الثقافة للنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ١٢٣.

٣٢- ينظر في ذلك الدكتور محسن خليل: القضاء الإداري ورقابته لإعمال الادارة، ١٩٦٨، ص ٥٨٧.

٣٣- ينظر في ذلك الدكتور محمد عبد العال السناوي: مبادئ وأحكام العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، من دون سنة طبع، ص ٥٤.

٣٤- تعرف بأنها تصرفات قانونية تصدر من جانب الادارة بإرادتها المنفردة، في إطار عملية مركبة مع إمكان تجزئة هذه التصرفات لتشمل على عدة قرارات قائمة بذاتها وصالحة لترتيب اثر قانوني معين، أي كتصرف قانوني فردي مكتمل ونهائي في حد ذاته دون أن يخل ذلك بباقي المكونات الأخرى للعملية، ودون أن يؤثر على العملية ذاتها أو يعطل أو يحول دون ترتيب الآثار القانونية المرجوة من

في مجال العقود الإدارية وقد ظهر هذا الاتجاه واتضحت معالمه في قضاء مجلس الدولة الفرنسي^(٣٥)، كما استقرت أحكام القضاء الإداري الفرنسي يسانده في ذلك جانب من الفقه الإداري^(٣٦) على عدم قبول الطعن بالإلغاء المقدم من المتعاقد مع الإدارة ضد قرارات الإدارة بصفتها جهة تعاقد^(٣٧)، بينما يقبل الطعن المذكور في حالة كون تلك القرارات قد صدرت عن الإدارة بصفتها سلطة عامة، ففي كثير من الأحيان تقوم الإدارة بإصدار قرارات إدارية بصفتها قائمة على المرافق العامة وتؤثر في مركز المتعاقد معها وتتصل بتنفيذ العقد بصورة أو بأخرى مما يدفع المتعاقد إلى الطعن عليها بالإلغاء أمام القضاء الإداري ومن هذه القرارات مثلاً القرار الصادر من الإدارة بصفتها سلطة ضبط إداري، فالمتعاقد في مثل هذه الحالة يستطيع الطعن بالإلغاء ضد هذه القرارات ويبيني طعنه على مخالفة الإدارة لمبدأ المشروعية بصرف النظر عن العقد المبرم مع جهة الإدارة^(٣٨)، كما يستطيع المتعاقد الطعن بالإلغاء ضد القرارات الصادرة من الإدارة والتي يستند فيها للمركز التنظيمي، فهناك العديد من العقود التي تبرمها الإدارة وتنطوي على نوعين من النصوص القانونية وهي النصوص التنظيمية من جهة والنصوص التعاقدية من جهة أخرى، فالمتعاقد يستطيع الطعن بالإلغاء ضد القرارات الصادرة من الإدارة استناداً إلى النصوص التنظيمية على اعتبار أن الإدارة تتخذ هذه القرارات بصفتها سلطة عامة^(٣٩)، حيث قبل مجلس الدولة الفرنسي العديد من طعون الإلغاء من الموظفين الذين يرتبطون مع الإدارة بعقد إداري والتي تتخذ استناداً للنصوص التنظيمية التي يخضع لها الموظف في علاقته مع الإدارة^(٤٠)، وإن سلطة قاضي الإلغاء تمتد إلى فحص مشروعية هذه القرارات فيقرر مشروعية هذه القرارات أو عدم مشروعيتها فيقضي بإلغائها، كما ويملك ترتيب نتائج إيجابية أو سلبية على حكمه^(٤١)، مما يدل على إن قاضي الإلغاء في الوقت الحاضر لا يكون مقيداً في حكمه بمحدود ولاية الإلغاء، أي أن سلطة قاضي الإلغاء ليست قاصرة على فحص مشروعية القرار المطعون فيه فله أن يحكم بإلغاء ذلك القرار إذا ما وجد أنه معيب، فهو يملك الحق في تحديد المركز القانوني للطاعن، ويستطيع في الوقت الحاضر أن يوجه أمراً للإدارة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل.

ومن الجدير بالذكر أنه صدر في فرنسا بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل

ورائها لمزيد من التفصيل ينظر في ذلك الدكتور جورج شفيق ساري، القرارات القابلة للانفصال في القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٣ وما بعدها.

٣٥- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مارتن الصادر في (١٩٠٥/٨/٤) أشير إليه في مجموعة مرسولون: أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، ترجمة الدكتور أحمد يسري، ط ١٠، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢٥.

36- Laubadere, Modern et Delvolle Paris, 1984. p 1034. (5) Vedel G et Delvolle, Droit administrative, Paris, 1982, p. 741.

٣٧- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية (Gay) بتاريخ (١٩٤٠ / ٤ / ٥)، وكذلك حكمه في قضية (Tazery) بتاريخ (١٩٤٤ / ٥ / ٣٠) أشار إليهما الدكتور سيد أحمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٢٤٦ هامش رقم ٨٨٨.

٣٨- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية (Compagnies) بتاريخ (١٩٠٧ / ٩ / ٦) أشار إليه السيد حبيب إبراهيم حمادة الدليمي: الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية القابلة للانفصال في مجال العقد الإداري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٥٥.

39- Pierre Delvolle, L 'acte administrative Sirey, 1983, p. 76 -80. (-2)

٤٠- ينظر في ذلك الدكتور محمد إسماعيل علم الدين: التزام الإدارة القانوني في ممارسة السلطة التقديرية، مجلة العلوم الإدارية، العدد الثالث، السنة الثالثة عشر، ١٩٧١، ص ٣٠.

٤١- ينظر في ذلك الدكتور عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المسؤولية التعاقدية في تنفيذ العقود الإدارية، ط ١، منشآت المعارف، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٤٤.

بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٢ في ٢٢ / ٧ / ١٩٨٢ بشأن إصلاح وسائل الرقابة على الجماعات المحلية^(٤٢)، حيث ترتب على صدور هذا القانون حدوث تطور في شأن الطعن بالإلغاء في مجال عقود الادارة حيث أجاز هذا القانون لممثل الدولة الطعن بالإلغاء ضد القرارات المنفصلة عن العقود التي تبرمها الهيئات المحلية، كما أجاز له أيضاً الطعن بالإلغاء ضد العقود التي تبرمها هذه الهيئات المحلية، وبذلك فإن قانون ١٩٨٢ / ٣ / ٢ قد أحدث انقلاباً بالمفاهيم المستقرة لقضاء المشروعية، بحيث لم تعد القرارات المتعلقة بإبرام العقد هي التي تقبل الخصومة عن طريق دعوى الإلغاء وإنما كذلك العقود^(٤٣)، ويعد هذا المسلك من جانب المشرع الفرنسي خروجاً على القاعدة المستقرة في القضاء والفقه الفرنسي والتي تقضي بعدم جواز الطعن بالإلغاء ضد عقود الادارة، كما أيد ذلك القضاء وبعض الفقه الفرنسي حيث يرى الفقيه الفرنسي (Gonidec) ((أن استبعاد الطعن بالإلغاء على العقد الإداري لا يستند إلى أسس موضوعية أو مادية، فدعوى الإلغاء من الناحية الموضوعية دعوى عينية محلها مدى مخالفة التصرف لإحكام القانون، وليس حتماً أن يتم التصرف في صورة قرار إداري فمخالفة القانون كما تقع بمناسبة إصدار قرار إداري تتم أيضاً عند إبرام الادارة لعقد من العقود والمسألة تعرض على القاضي لبيان مدى مخالفة الادارة للقانون في الحالتين سواء اتخذت هذه المخالفة صورة عمل أحادي أو تصرف ثنائي، فالعقود الإدارية لا تستعصي على دعوى الإلغاء بالنظر إليها ذاتياً))^(٤٤).

أما في مصر فقد ساربت أحكام القضاء الإداري المصري ما هو مستقر عليه في قضاء مجلس الدولة الفرنسي فيما يتعلق بطعون الإلغاء المقدمة من المتعاقد مع الادارة ضد عقود الادارة حيث لم يقبل الطعن بالإلغاء على عقود الادارة^(٤٥)، إلا انه قبل الطعن بالإلغاء في القرارات المنفصلة عن العقد، حيث قبلت محكمة القضاء الإداري في مصر دعوى الإلغاء المقدمة من المتعاقدين الذين رست عليهم المناقصة وقد جاء في حكمها بأن ((القرار الصادر من مصلحة الشؤون القروية برسو عطاء مناقصة ردم البرك في بعض القرى دون البعض الآخر على المدعين، قرار إداري نهائي مما تختص المحكمة بنظر طلب إلغاءه وطلب التعويض عنه وفقاً لأحكام الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة))^(٤٦).

كما ميز القضاء الإداري المصري بين القرارات الإدارية المتخذة من الادارة بصفتها التعاقدية وبين قراراتها التي تتخذها بصفتها سلطة عامة حيث تخضع الأخيرة للطعن بالإلغاء، وهذا ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري المصرية في حكمها الذي جاء فيه ((إذا كان الإلغاء -إلغاء العقد- مستنداً إلى نص القانون فقط

42- De Laubadere et Delvolve: op. cit. p. 1070. (5)

-Vedel et Delvolve: op.cit. p. 1159.

43- p 367. Chapus.R. Droit administratif, T-1 Paris, 1982, (1)

٤٤- نقلاً عن الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٤٤٩. وكذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٥ في قضية (Departement de LEure C.Pinault) والتي تتعلق بقرار مجلس المقاطعة العام بتعيين احد الأشخاص ومع أن هذا العقد لا يعتبر من العقود التي تخضع للتحويل الإلزامي، إلا أن المجلس قبل الإحالة التي تضمنت طعناً في مداوات المجلس وبالعقد الإداري نفسه، وكذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ٨ / مارس / ١٩٨٥ في قضية (A.J.D.A - Amis de la terre) حيث قبل المجلس الطعن بالإلغاء في القرار الذي صدر من الوزير بالتوقيع على العقد، وكذا الطعن بالإلغاء في العقد الموقع نفسه، أشار إليهما الدكتور سيد احمد محمود جاد الله، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

٤٥- ينظر في ذلك الدكتور سيد احمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

٤٦- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٢٠٣ بتاريخ (١٩٥١ / ٣ / ٦)، مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري، السنة الخامسة، ص ٦٩٠.

وبالتطبيق لأحكامه كان القرار الصادر بالإلغاء قراراً إدارياً، ويطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بدعوى الإلغاء ويدخل في نطاقها ويرد عليه طلب وقف التنفيذ الخاص بالقرارات الإدارية، أما إذا كان إلغاء العقد مستنداً إلى نصوص العقد وتنفيذاً له، فأناً المنازعة بشأنه تكون محلاً للطعن أمام القضاء الإداري، على أساس استدعاء الولاية الكاملة لهذا القضاء...^(٤٧).

وكذلك قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر حكمها الصادر في (١٩٩٧ / ١ / ٢٧) من أن قرار الإدارة إذا كان (... مستنداً إلى نص في القانون فقط وبالتطبيق لأحكامه كان القرار الصادر... قراراً إدارياً ويطعن فيه بدعوى الإلغاء ويدخل في نطاقها... أما إذا كان... مستنداً إلى نصوص العقد نفسه وتنفيذاً له فأناً المنازعة بشأنه تكون محلاً للطعن أمام محكمة القضاء الإداري على أساس استدعاء الولاية الكاملة لهذا القضاء...^(٤٨)) وكذلك حكمها الذي جاء فيه أيضاً من أن ((الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصام القرار الإداري ذاته... لذلك لا يجوز الاستناد إلى مخالفة الإدارة لالتزاماتها التعاقدية كسبب من الأسباب التي تجيز إلغاء ما اتخذته من قرارات...^(٤٩))).

كما يسير القضاء الإداري في العراق على نهج القضاء الإداري الفرنسي والمصري بصدد عدم قبول الطعن بالإلغاء المقدم من المتعاقد مع الإدارة ضد قرارات الجهة الإدارية المتعاقدة، وذلك على أساس أن هذه القرارات تصدر بعد إبرام العقد الإداري وتتخذ صفة المنازعة العقدية التي تخرج من اختصاص محكمة القضاء الإداري وتدخل في اختصاص القضاء الكامل المتمثل بالمحاكم العادية التي لا تزال صاحبة الولاية العامة في نظر منازعات العقود الإدارية، فالمتعاقد إذا ما أراد الطعن ضد أي قرار إداري متصل بالعقد الإداري المبرم مع الإدارة فليس له إلا رفع دعوى القضاء الكامل أمام قاضي العقد^(٥٠)، فهو لا يستطيع الطعن بالإلغاء ضد القرارات المتعلقة بالعقود الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري وذلك لعدم اختصاصها بنظر مثل هذه الدعاوي لأن المادة (٧ / رابعاً) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣ قد حددت اختصاص هذه المحكمة ولم يكن من بينها القرارات القابلة للانفصال عن العقد^(٥١) فالمتعاقد إذا كان من حقه التوجه بدعوى القضاء الكامل أمام قاضي العقد عندما تتضرر مصلحته من قرار قابل للانفصال كان قد صدر في مرحلة تكوين العقد فأن ذلك لا يمنع من أن يتوجه بالطعن بدعوى الإلغاء ضد قرار إداري قابل للانفصال كان قد صدر في مرحلة تكوين العقد واثراً

٤٧- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (١٩٧) بتاريخ (٢٧ / ٧ / ١٩٥٧) أشار إليه الدكتور سليمان محمد الطماوي: العقود الإدارية، مصدر سابق، ص ١٩٥.

٤٨- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٢١٣٥) بتاريخ (٢٧ / ١ / ١٩٩٧) أشير إليه في مجموعة الدكتور محمد ماهر أبو العينين: العقود الإدارية، الكتاب الأول، دار أبو الجعد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٧.

٤٩- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (١٦٤٥) بتاريخ (٢٢ / ٣ / ١٩٩٤) أشير إليه في مجموعة الدكتور محمد ماهر أبو العينين: العقود الإدارية، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص ١٤٧.

٥٠- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (٩٩/ قضاء إداري) في (١٤ / ١١ / ١٩٩٠) أشار إليه حبيب إبراهيم حمادة: الطعن بالإلغاء ضد القرارات القابلة للانفصال في مجال العقود الإدارية، مصدر سابق، ص ٧٢.

٥١- المادة ٧/ رابعاً من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣، وينظر كذلك حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (٨١/ قضاء إداري) بتاريخ (١٢ / ١٢ / ١٩٩٢) أشار إليه حبيب إبراهيم حمادة، مصدر سابق، ص ٥٩.

فيه تأثيراً مباشراً مما تحقق له شروط قبول دعوى الإلغاء شأنه شأن الغير عن العقد^(٥٢).

فلمتعاقداً مع الادارة لا يجوز له الاستناد إلى حقوقه المتولدة عن العقد للتوصل إلى إلغاء قرار إداري يتعلق بالعقد، بل يجب عليه أن يلجأ إلى قاضي العقد إعمالاً لقاعدة الطعن الموازي^(٥٣) وهذا ما ينطبق على الادارة المتعاقدة أيضاً^(٥٤).

وان كان للمتعاقداً مع الادارة أن يلجأ إلى قاضي الإلغاء ليطلب إلغاء أي قرار إداري صادر عن الادارة بصفتها سلطة عامة وذلك إذا تحقق فيه شرط المصلحة^(٥٥)، إلا أنه لا يستطيع اللجوء إلى قاضي الإلغاء للمطالبة بما يقرره العقد الإداري من حقوق له^(٥٦)، وذلك لأن قاضي الإلغاء باعتباره قاضي مشروعية كما سبق القول لا يملك من السلطات سوى الحكم بإلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة، ومن ثم فهو لا يملك سلطة إيقاع أي جزاء على الادارة المتعاقدة إذا ما تحققت مسؤوليتها التعاقدية.

المطلب الثاني: مدى سلطة قاضي العقد في توقيع الجزاء على الادارة المتعاقدة

ذكرنا أن اختصاص القضاء الإداري في المنازعات الإدارية يمكن إرجاعه إلى نوعين رئيسيين وهما قضاء الإلغاء والقضاء الكامل، وقد لاحظنا أن قاضي الإلغاء لا يختص من حيث الأصل في منازعات العقود الإدارية، إلا أن القضاء الإداري سواء في فرنسا أم مصر أم العراق قد أعطى لقاضي الإلغاء دوراً في مجال المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية وقد تمثل ذلك بقبوله الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العقد الإداري ومن أجل تسليط الضوء على دور قاضي العقد في توقيع الجزاء على الادارة المتعاقدة لابد لنا أولاً من تعريف القضاء الكامل حيث يعرف بأنه قضاء شخصي يطالب فيه المدعي خصمه بحق ذاتي، وهو بهذا المعنى ينصب على المطالبة بحقوق شخصية لرافع الدعوى الذي يسعى إلى محاصرة الادارة من أجل تحديد مركزه القانوني وبيان الحل السليم للمنازعة المطروحة، حيث يملك قاضي العقد سلطات واسعة لا تقتصر على بيان مشروعية التصرف الإداري كما هو عليه في سلطات قاضي الإلغاء بل إنها تمتد إلى القيام بتعديل العقد أو الحكم بالتعويض عن الأضرار الناجمة عنه^(٥٧)، فقاضي العقد في منازعات العقود الإدارية يملك سلطات واسعة تمكنه من ترتيب جميع النتائج القانونية على الوضع غير المشروع، فهو يجد نفسه ملزماً بالفصل في كل ما يتعلق بالعملية العقدية بدءاً من أول إجراء في تكوينها

٥٢- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (١٩٥٥/٢/٤) أشار إليه الدكتور جورج شفيق ساري: القرارات القابلة للانفصال في القانون الإداري، مصدر سابق، ص ٩٢.

٥٣- قاعدة الطعن الموازي تعني أنه إذا كان أمام المتعاقداً مع الادارة طريقاً آخر يمكن أن يحقق له ذات النتائج والآثار التي يحققها طريق الإلغاء فما عليه إلا استيفاء الطعن الموازي لمزيد من التفصيل ينظر في ذلك الدكتور سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، الكتاب الأول، ص ٢١٦-٢١٨.

٥٤- ينظر في ذلك الدكتور سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص ٨٦٦-٨٦٧.

٥٥- ينظر في ذلك الدكتور منصور إبراهيم العتوم، أثر زوال المصلحة على السير في دعوى الإلغاء في ضوء اجتهادات الفقه والقضاء الإداري الأردني والمقارن (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، السنة السادسة والعشرون، العدد التاسع والأربعون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص ١٧٧ وما بعدها، منشور على موقع المكتبة الافتراضية الإلكترونية www.IVSL.org.

٥٦- ينظر في ذلك الدكتور سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، الكتاب الثاني، قضاء التعويض (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٨٦٧.

٥٧- ينظر في ذلك الدكتور سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء التعويض، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص ١١.

وختاماً بتصفية كل الحقوق والالتزامات المترتبة عليها^(٥٨)، فاختصاصه شامل لكل ما قد يتولد عن العقد الإداري من خصومات بمجرد توافر حقيقة العقد الإداري، وبغض النظر عما إذا تعلقت المنازعة بانعقاد العقد أو صحته أو نفاذه، حيث ينظر بإلغاء القرارات الإدارية المنفصلة عن العقد وكافة الإجراءات المتعلقة بالعقد الإداري، وذلك لكونها من العناصر المتفرعة عن المنازعة الأصلية ما دام أصل الحق لم يسقط بمضي المدة، فسلطة القاضي الإداري تمتد لتشمل مراقبة مشروعية التصرف والملائمة، كما هو عليه الحال بالنسبة لاختصاص القاضي في دول القضاء الموحد الذي يختص بنظر مشروعية وملاءمة التصرف، كما يمارس القاضي الإداري مهمة قضاء التعويض فهو بعد أن يلغي القرار غير المشروع يحكم بتعويض مناسب جراء ما لحق المتعاقد من أضرار، كما يملك سلطة فحص الوقائع والقانون وممارسة سلطة الرقابة وإصلاح الأعمال الخاطئة أو غير المشروعة كما له أن يقرر التزامات على عاتق أحد طرفي العقد وحقوقاً للطرف الآخر^(٥٩). وقد سارت أحكام القضاء الإداري على إخضاع منازعات العقود الإدارية لاختصاص القضاء الكامل، فمجلس الدولة الفرنسي لم يفرق بين دعوى الإلغاء ودعوى القضاء الكامل حيث كان يقبل الطعن بالإلغاء ضد العقد الإداري حيث كان ذلك في المرحلة التي لم تكن فيها التفرقة بين الدعويين قد ظهرت بوضوح^(٦٠)، إلا أنه سرعان ما عدل عن قضائه السابق منذ صدور حكمه في قضية (Levieux) عام ١٨٩٩ حيث رفض الطعن بالإلغاء في المنازعات العقدية سواء أكان الطعن مقدماً من المتعاقدين أو الغير^(٦١). ومنذ هذا التاريخ تواترت أحكام مجلس الدولة الفرنسي على خضوع منازعات العقود الإدارية إلى ولاية القضاء الكامل الذي أصبح بمثابة القاعدة المستقرة في قضائه سواء تعلق الأمر بمسؤولية المتعاقد مع الإدارة لإخلاله بالتزاماته قبلها أم كان يتعلق الأمر بمسؤولية الإدارة تجاه المتعاقد معها نتيجة إخلاله بالتزاماتها التعاقدية^(٦٢)، وهذا ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي ((ومن حيث أن السيد (Berzowshi) يرتبط مع الإدارة بعقد، فإنه لا يستطيع أن يتمسك في مواجهتها بأي دعوى خلاف دعوى العقد للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به))^(٦٣).

ويترتب على ذلك أن المتعاقد إذا ما أراد أن يقاضي الإدارة عند إخلالها بالتزاماتها العقدية، استناداً إلى حقوقه التعاقدية فعليه أن يتوجه إلى قاضي العقد دون قاضي الإلغاء، فقضاء العقود الإدارية ينتمي إلى ولاية القضاء الكامل (قضاء التعويض) حيث يمتلك القاضي في هذا المجال سلطات واسعة، تشمل أصل المنازعة وما يتفرع عنها، وهذا ما ذهب إليه محكمة القضاء الإداري المصرية

٥٨- ينظر في ذلك الدكتور حيدر طالب محمد علي: الاختصاص القضائي بمنازعات عقد التوريد، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الأتي: ص ٤. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&Id=59533>.
٥٩- ينظر في ذلك الدكتور أعاد علي حمود القيسي: القضاء الإداري وقضاء المظالم، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ١١٠.
٦٠- ينظر في ذلك الدكتور سيد أحمد محمد جاد الله، مصدر سابق، ص ٢٤٦.
٦١- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية (Levieux) بتاريخ (١٩ / ٥ / ١٨٩٩) أشار إليه الدكتور سيد أحمد محمد جاد الله، المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
٦٢- ينظر في ذلك الدكتور مجدي عز الدين يوسف: مبدأ أولوية المسؤولية العقدية في مجال مسؤولية أشخاص القانون العام، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة العشر، ١٩٩٦، ص ٣٣٦.
٦٣- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (٤ / ١٢ / ١٩٧٦) أشار إليه الدكتور مجدي عز الدين يوسف، مبدأ أولوية المسؤولية العقدية في مجال مسؤولية أشخاص القانون العام، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة العشر، ١٩٩٦، ص ٣٤٠.

الذي جاء فيه بأنه ((لم يعد اختصاص محكمة القضاء الإداري مقصوراً على صحة أو بطلان القرارات الإدارية التي تصدر في شأن هذه العملية المركبة (عملية التعاقد)، بل أمتد الاختصاص لكل ما يتعلق بالعملية ابتداءً من أول إجراء في تكوينها إلى آخر نتيجة في تصفية كافة العلاقات والحقوق والالتزامات التي نشأت عنها، وأصبح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بجميع العقود الإدارية اختصاصاً مطلقاً وشاملاً لأصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها، وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر بشأن تلك العقود من إجراءات أو قرارات وذلك باعتبارها من العناصر المتفرعة من المنازعة الأصلية في حدود اختصاصها الكامل بالنسبة إلى هذه المنازعات طالما لم يسقط أصل الحق بمضي المدة، ذلك لان واضح التشريع أراد أن يجعل لمحكمة القضاء الإداري ولاية القضاء الكامل في عناصر العملية بأسرها، يستوي في ذلك ما يتخذ صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة، طالما توافرت فيه حقيقة التعاقد الإداري.... فإنه متى توافرت في المنازعة حقيقة العقد الإداري، سواء أكانت المنازعة خاصة بانعقاد العقد أو صحته أو تنفيذه أو انقضائه، فأتمها كلها تدخل في نطاق ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء...))^(٦٤).

ويتربت على ولاية القضاء الكامل في مجال العقود الإدارية نتيجة هامة وهي انه إذا صدر من الادارة تصرف على خلاف التزاماتها العقدية، فأن للمتعاقد أن يحصل على حكم من القضاء بأبطال تلك التصرفات وذلك عن طريق ولايته الكاملة ذلك انه لا يستطيع باعتباره متعاقداً أن يلجأ إلى قضاء الإلغاء حتى ولو اقتضت دعواه على طلب إلغاء قرار إداري أصدرته الادارة بصفتها متعاقدة، ولهذا أثره أيضاً من حيث إجراءات التقاضي ومدده وذلك لاختلاف كل من قضاء التعويض والإلغاء عن الآخر^(٦٥)، وهذا ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري في مصر في حكمها الصادر في (١٩٥٦/١١/١٨) حيث تقول ((... أما ما يصدر من القرارات تنفيذا للعقد، كالقرارات الخاصة بجزاء من الجزاءات التعاقدية أو بفسخ العقد أو إنحائه أو إلغائه فهذه كلها تدخل في منطقة العقد وتنشأ عنه، فهي منازعات حقوقية، وتكون محلاً للطعن على أساس استجداء ولاية القضاء الكامل، فيفصل فيها على نحو لا يختلف عن ولاية القضاء المدني العادي عندما كان يفصل في حدود اختصاصه في منازعات العقود التي تبرمها الحكومة مع الأفراد باعتبارها من أعمال الادارة الصرف وتخضع فيها لسلطة المحاكم العادية أسوة بالارتباطات القانونية بين الأفراد وبعضهم))^(٦٦). كما ذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى أن ((قضاء هذه المحكمة مستقر على أن المنازعات المتعلقة بما تصدره الجهات الإدارية بصفتها المتعاقدة من تصرفات أو إجراءات قبل التعاقد معها إنما تندرج تحت ولاية القضاء الكامل لمحاكم القسم القضائي بمجلس الدولة حتى لو انصب النزاع على طلب المتعاقد بإلغاء قرار إداري... ذلك لان ما تصدره الادارة من قرارات تنفيذا للعقد كالقرارات الخاصة بجزاء من الجزاءات التعاقدية أو فسخه أو إنحائه أو إلغائه إنما يدخل في منطقة العقد... ومن ثم فإن المنازعات التي تتولد عن تلك القرارات والإجراءات هي منازعات حقوقية وتكون محلاً للطعن على أساس

٦٤- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم (١١٨ بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٥٦) أشار إليه الدكتور حازم بيومي المصري، التوازن في العقد الإداري الدولي، مصدر سابق، ص ٥٧-٥٨.

٦٥- ينظر في ذلك الدكتور حازم بيومي المصري، المصدر السابق، ص ٦١-٦٢.

٦٦- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ (١٩٥٦/١١/١٨)، أشار إليه حازم بيومي المصري، المصدر نفسه، ص ٦٢.

استدعاء ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء ومن ثم فلا يتقيد الطعن عليها بالإجراءات والمواعيد المتعلقة بدعوى الإلغاء^(٦٧).

وبالرغم من اتساع سلطات قاضي العقد وذلك بمقتضى ولايته الكاملة في مجال العقود الإدارية، إلا أنه بخصوص توقيع الجزاء على جهة الإدارة المقصرة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية نجد أن سلطة القاضي في هذا الشأن تخضع لضوابط معينة، وهذه الضوابط تتصل من ناحية بالخصائص الذاتية للعقود الإدارية وتتصل من ناحية ثانية بالهدف الذي يسعى إليه المتعاقد من إبرام العقد الإداري، وتتمثل هذه الضوابط بما يأتي:
أولاً: يمنع على القاضي أن يأمر الإدارة بالقيام بعمل معين، ومن ثم ليس له أن يأمرها بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال فرض الغرامات التهديدية على الإدارة^(٦٨)، وهذا ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (٢٧ / ٢ / ١٩٢٤) في قضية (Cune de Morzine)، وكذلك حكمه بتاريخ (٢٧ / ١ / ١٩٣٣) في قضية (Le Loir)^(٦٩)، ومن ثم فإن مجلس الدولة الفرنسي يلجأ عادة إلى تخيير الإدارة بين قيامها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وبين دفع التعويض^(٧٠)، حيث تضمنت أحكامه في هذا الخصوص صيغة تقليدية وهي إذا لم ترغب الإدارة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية ينبغي عليها تعويض المتعاقد عن الإضرار التي لحقت به وأحياناً يحدد مجلس الدولة الفرنسي مهلة للإدارة لكي تختار بين الطريقتين وهذا ما أكدته مجلس الدولة الفرنسي^(٧١).

إلا أن القاعدة التقليدية التي تمنع القاضي من إصدار أوامر للإدارة تخلص منها مجلس الدولة الفرنسي بصور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٥ الصادر بتاريخ ٨ / ١ / ١٩٩٥ الذي منح المجلس والمحاكم الإدارية على اختلاف درجاتها سلطة إصدار أوامر للإدارة لضمان اتخاذها الإجراءات الضرورية لتنفيذ أحكام القضاء، فضلاً عن إمكانية الحكم عليها بغرامة تهديديه في حال تأخرها عن تنفيذ ما يستلزمه الحكم^(٧٢). وفي مصر إذا كان القاضي الإداري لا يملك أن يأمر الإدارة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية، أو يأمرها بالقيام بعمل معين، نجد أن محكمة القضاء الإداري ألزمت الإدارة بضرورة تمديد مدة تنفيذ العقد لصالح المتعاقد، وذلك نتيجة لقيام الإدارة بتعديل بنود العقد وفي هذا تقول المحكمة (... أن تحقيق التوازن المالي للعقد حال استعمال الإدارة لحقها في التعديل لا يعني فقط الحكم للمتعاقد بالتعويض المالي الذي يتكافأ مع تعديل التزاماته بل هو يتطلب إفساح المجال أمامه في التنفيذ ما دام من المؤكد أن الأعمال المعدلة تتطلب لتنفيذها

٦٧- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٢٣٤٨) بتاريخ (٧ / ٣ / ١٩٩٥)، أشير إليه في مجموعة الدكتور ماهر أبو العينين: العقود الإدارية، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص ١٧٠.

٦٨- ينظر في ذلك السيد محمود خليل خضير: الغرامات التأخيرية في العقود الإدارية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١٧.

٦٩- أشارت إليهما سحر جبار يعقوب: فسخ العقد الإداري قضائياً خطأ الإدارة، مصدر سابق، ص ١١٢.

٧٠- ينظر في ذلك الدكتور محمد سعيد حسين أمين: الأسس العامة في تنفيذ العقود الإدارية، مصدر سابق، ص ٤٠٢.

٧١- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (٢٣ / ١ / ١٩٢٤) في قضية (Foyche) أشار إليه الدكتور محمد سعيد حسين أمين، المصدر السابق، ص ٤٠٣ هامش رقم ١. وكذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ (١٨ / ١ / ١٩٣١) في قضية (Maggi) وكذلك حكمه بتاريخ (٩ / ١ / ١٩٤٨) (Syndicat du canal de Makta Maklouf) أشار إليهما طاهر طالب، مصدر سابق، ص ١٩٩.

٧٢- ينظر في ذلك الدكتور يسري محمد العصار: مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري إلى الإدارة وحظر الحلول محلها وتطوراته الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩.

وقتنا فضلاً عن تكاليفها المادية...) (٧٣).

أما في العراق فلا تزال منازعات العقود الإدارية والمسؤولية الإدارية من اختصاص القضاء العادي فبالرغم من إنشاء قضاء إداري متخصص في العراق (٧٤)، إلا أن المنازعات المذكورة بقيت خارج نطاق اختصاص هذا القضاء ذلك أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ حدد اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة القرارات والأوامر الإدارية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها (٧٥) ومن ثم يخرج من اختصاصها منازعات العقود الإدارية ومنازعات المسؤولية الإدارية حيث بقيت كما ذكرنا من اختصاص القضاء العادي، وبالرغم من الولاية العامة التي عقدها المشرع العراقي للقضاء العادي، إلا أنه لا يبيح لنفسه أن يلزم الإدارة المتعاقدة بتنفيذ التزاماتها العقدية كقاعدة عامة، أو أن يأمرها بالقيام بعمل (٧٦)، إلا أنه يستطيع أن يلزم الإدارة بتنفيذ الالتزام الذي لا يقبل البديل بطبيعته، ألا وهو حق التعاقد مع الإدارة في الحصول على المقابل النقدي وهذا ما جرى عليه قضاء محكمة التمييز الاتحادية في العراق على إلزام الإدارة بأداء ثمن الأعمال أو الخدمات التي أداها المتعاقد لها، وفي ذلك تقول هذه المحكمة ((أن الخبراء الذين انتخبتهم المحكمة لدراسة بنود الاتفاقية وإعطاء رأيهم فيما إذا كان المطلوب استعمال الطابوق أم غيره كانوا قد بينوا... أن الطابوق المشروط بالاتفاقية ثبت صلاحيته مختبرياً وإن بنود المفاولة لم تلزم المفاولة باستعمال

٧٣- حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم (٩٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١) أشار إليه السيد طاهر طالب، المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

٧٤- يذهب اغلب الفقه إلى أن العراق قبل عام ١٩٨٩ كان من دول القضاء الموحد بالرغم من المحاولات العديدة لإنشاء قضاء إداري على غرار ما هو معمول به في فرنسا ومصر حيث كان للقضاء العادي الولاية العامة في نظر كافة أنواع المنازعات وقد تأكدت هذه الولاية في كل دساتير الدولة العراقية ابتداء من القانون الأساسي العراقي وانتهاء بدستور ٢٠٠٥ الحالي كما أكد المشرع على مبدأ الولاية العامة للقضاء العادي في العديد من التشريعات الاعتيادية كقانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ الملغى وقانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل وقانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ولضرورة وجود قضاء إداري متخصص يتولى حسم المنازعات الإدارية أنشأ المشرع واستناداً إلى قانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ المحاكم الإدارية وذلك بموجب قانون المحاكم الإدارية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧ الملغى إلا أن إنشاء هذه المحاكم لم يخلق قضاء إدارياً مستقلاً، لأنها لم تكن سوى هيئة قضائية ضمن تشكيلات النظام القضائي الموحد، تختص بصورة عامة في نظر المنازعات التي تكون الإدارة طرفاً فيها وأياً كانت طبيعة المنازعة وهذا ما برر إلغائها بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٨ ليصدر بعد ذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ مضيفاً اختصاصاً جديداً إلى المجلس إلا وهو ممارسة القضاء الإداري في جانبين: الجانب الأول يخص قضاء الموظفين بممارسة مجلس الانضباط العام (الذي كان موجوداً قبل ذلك مع اختلاف في ارتباطه وتشكيله) حيث يختص في النظر في المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ إذ جازت المادة (٥٩) منه للموظف الذي يدعي بمقوق مدنية له إقامة دعوى على الحكومة لدى مجلس الانضباط العام للمطالبة بمجدة الحقوق كذلك يختص بالنظر في الاعتراضات التي يرفعها الموظف على قرار فرض إحدى العقوبات الانضباطية عليه والمنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل.

أما الجانب الثاني من القضاء الإداري فيتعلق بما تمارسه محكمة القضاء الإداري بموجب نص المادة (٧) / رابعاً من قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣. لمزيد من التفصيل ينظر في ذلك إسمايل صمصاع البديري، الطعن في أحكام المحاكم الإدارية في العراق أمام الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ١٩٩٥، ص ١٥ وما بعدها. وكذلك الدكتور عبد الباقي نعمة عبد الله، المحاكم الإدارية في ضوء قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧، مجلة القانون المقارن، العدد العاشر، السنة السابعة، ١٩٧١، ص ١٧٠ وما بعدها.

٧٥- تنص المادة (٧) / ثانياً / د من قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ على ((تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام بعد نفاذ هذا القانون التي لم يعين مرجع للطعن فيها، بناء على طعن من ذي مصلحة معلومة وحالة وممكنة، ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي أن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من إلحاق الضرر بنوي الشأن)).

٧٦- ينظر في ذلك السيد طاهر طالب، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

الطابوق المخوف إلا انه اجبر على استعماله بناء على طلب من قبل دائرة الأشغال وعلى ذلك فيرون وجوب إعطائه فرق السعر بين قيمته وقيمة الطابوق المتفق عليه في العقد... وحيث أن تغيير مواد البناء... من قبل المميزين (الادارة) وما يستتبع ذلك من نتائج تقع على عاتق المميزين، ولان فرق السعر بين نوعي الطابوق يكون من حق المفاوض أن يطالب به لإجباره على استعماله في البناء من قبلها لأنه غير الطابوق المتفق عليه، ولان المفاوض لا يعد متبرعا في هذا النوع من الطابوق...))^(٧٧)، كما جاء في احد أحكامها أيضاً انه ((... لا جناح على المحاكم إذا ما عرض عليها نزاع حول هذه العقود أن تمارس في قضائها مهمة القضاء الإداري وان تلتزم في قضائها على ما جرى به الفقه والقضاء الإداري...))^(٧٨).

كما صدر أيضاً قانون العقود العامة بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ المعدل^(٧٩)، وقد أشار هذا القانون إلى ضرورة وضع قواعد خاصة بمحكمة إدارية مستقلة تختص بنظر الشكاوي والمنازعات الناشئة عن منح العقود العامة من قبل الحكومة^(٨٠)، واستناداً إلى هذا القانون فقد أصدرت وزارة التخطيط تعليمات لتنفيذه^(٨١)، ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة حالياً لم يجعل من اختصاص المحكمة الإدارية المشكلة في وزارة التخطيط سلطة النظر في المنازعات العقدية الناشئة أثناء تنفيذ العقود الحكومية، وإنما قصر اختصاصها على المنازعات الناشئة قبل عملية التعاقد والمتعلقة بالشكاوي والاعتراضات المرفوعة من مقدمي العطاءات^(٨٢)، ومما يمكن ملاحظته أيضاً أن المادة (١١) من التعليمات النافذة قد أشارت إلى إمكانية النظر في المنازعات الناشئة بعد توقيع العقد وأثناء تنفيذه من خلال التوفيق أو التحكيم أو إحالة النزاع إلى المحاكم المختصة^(٨٣) وهذا يعني أن القضاء العادي في العراق والمتمثل بالمحاكم العادية وعلى رأسها محكمة التمييز هو المختص بممارسة القضاء الكامل بشأن منازعات العقود الإدارية ومن ضمنها منازعات المسؤولية التعاقدية، حيث يملك القاضي أن يحكم بالتعويض ضد الادارة لصالح المتعاقد معها، فما دام القضاء لا يسمح لنفسه أن يجبر الادارة على تنفيذ التزاماتها التعاقدية عينياً، حتى ولو كان هذا التنفيذ ممكناً، فانه يلجأ بدلاً عن ذلك إلى التعويض.

ثانياً: يملك القاضي إلغاء الإجراءات غير المشروعة الصادرة من الادارة بمناسبة تنفيذ العقد، وان كانت

٧٧- قرار محكمة التمييز المرقم ٩٦٩ /أ/ ٣٥٥ /٤/ ١٩٧٠، وكذلك قرارها المرقم (٣٠٣ / مدنية أولى / ٩٧١ بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٧١) أشار إليهما السيد طاهر طالب، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.
٧٨- ينظر في ذلك ينظر في ذلك حكم محكمة التمييز المرقم (٥٢ / حقوقية / ٦٥ بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٦٥) منشور في مجلة القضاء، العدد الثاني، السنة الحادية والعشرون، ١٩٦٦، ص ٥١.
٧٩- ينظر في ذلك قانون العقود العامة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ المعدل بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الأول لأمر سلطة الائتلاف رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٢٨٣ في ٢٩ / ٧ / ٢٠١٣.
٨٠- الغيت هذه المحكمة بموجب المادة (١) من قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الأول لأمر سلطة الائتلاف رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٣ والتي نصت على (تلغى المحكمة الإدارية المؤسسة بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ وأية إشارة إليها في هذا الأمر والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة).
٨١- أصدرت وزارة التخطيط تعليمات لتنفيذ قانون العقود العامة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ ونشرت هذه التعليمات في الوقائع العراقية في العدد (٤٠٣٩) بتاريخ (٤ / ١٨ / ٢٠٠٧)، وقد أُلغيت هذه التعليمات وصدرت حالياً تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المنشورة في الوقائع العراقية، العدد (٤٠٧٥) بتاريخ (٩ / ٥ / ٢٠٠٨) المعدلة.
٨٢- ينظر في ذلك البند (ثانياً) من المادة (١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية العراقية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة.
٨٣- ينظر في ذلك البند (أولاً) من المادة (١١) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة.

سلطة قاضي العقد في مواجهة قرارات الجزاء غير المشروعة تختلف من جزاء إلى آخر، حيث تضيق سلطة القاضي بالنسبة لبعض الجزاءات وتتسع في جزاءات أخرى، فسلطة قاضي العقد في مواجهة الجزاءات المالية تتمثل بالإعفاء منها إذا تبين له أنها غير مشروعة، كما يستطيع تخفيضها إذا كان مبالغاً بها، كما يملك الحق بالحكم على الادارة برد ما حصلت عليه من المتعاقد من غرامات أو تعويضات من دون وجه حق^(٨٤). وهذا ما ذهب إليه المحكمة الإدارية العليا في مصر من أن المتعاقد يستطيع استرداد مبلغ الغرامة التأخيرية الذي فرضته الادارة عليه على الرغم من عدم صحة المخالفة المنسوبة إليه^(٨٥).

كما أكدت محكمة التمييز الاتحادية في العراق مثل هذا المبدأ في حكمها الصادر في (١٩٧٢/١١/١٥) والذي أيدت فيه ضرورة تخفيض مبلغ الغرامة التأخيرية المفروضة على المتعاقد بقدر المدة التي لم يثبت تأخره فيها^(٨٦).

أما فيما يخص سلطة قاضي العقد في مواجهة الجزاءات الفاسخة أو الضاغطة غير المشروعة، نجد أن قاضي العقد يستطيع أن يحكم للمتعاقد بالتعويض عن كافة الإضرار التي تلحق به من هذه الجزاءات غير الصحيحة، ففي فرنسا يملك قاضي العقد في إطار عقود الالتزام سلطة إلغاء الجزاءات غير المشروعة كذلك الحكم بالتعويض للمتضرر عن الأضرار التي تلحق به^(٨٧)، كما يملك أيضاً سلطة تعديل قرار الجزاء من خلال استبداله بجزاء اخف كاستبدال جزاء الإسقاط بجزاء فرض الحراسة^(٨٨).

كما أكد أيضاً مجلس الدولة المصري على سلطة قاضي العقد الواسعة في مواجهة الجزاءات غير المشروعة الصادرة من الادارة، من ذلك ما ذهب إليه محكمة القضاء الإداري في مصر من انه ((... يتعين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش والتلاعب في تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاءات المقررة لذلك... الأمر الذي لم يقم الدليل عليه في الدعوى الحالية لذلك يكون القرار الصادر من محافظة الشرقية بفسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي... قرار غير قائم على سند صحيح من القانون لذلك يتعين إلغائه مع ما يترتب عليه من آثار))^(٨٩). أما في العراق فليس هناك ما يمنع محكمة التمييز الاتحادية باعتبارها قاضي العقد الإداري من ممارسة سلطات واسعة في مواجهة قرارات الجزاء غير المشروعة سواء بإلغائها أو التعويض عنها وهذا ما ذهب إليه

٨٤- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ (١٩٣٥/٣/١٣) في قضية (Ministere de lamarine) وكذلك حكمة الصادر بتاريخ (١٩٥٧/٣/٢٠) في قضية (Ruiz) أشار إليهما الدكتور عبد المجيد فياض: نظرية الجزاءات في العقد الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٠٥.

٨٥- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٦١) والصادر بتاريخ (١٩٦٠/٥/٢٢) أشار إليه في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في عشر سنوات من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٥، إصدار المكتب الفني، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية في مصر، ١٩٦٦، ص ١٠٧٤.

٨٦- ينظر في ذلك حكم محكمة التمييز العراقية المرقم (٥١٥) مدنية أولى / الصادر في (١٩٧٢/١١/١٥) أشار إليه الدكتور إبراهيم طه الفياض: تعليق على حكم محكمة التمييز الاتحادية في العراق، مجلة الحقوق والشرعة، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الثالثة، ١٩٧٩، ص ٢٠٠ وما بعدها.

٨٧- ينظر في ذلك رفاه كريم كريل: الرقابة القضائية على سلطة الادارة في إنهاء العقد، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٠، ص ٦٣.

٨٨- ينظر في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ (١٩٢٣/١١/١٠) والذي قضى فيه بضرورة استبدال قرار إسقاط الالتزام بفرض الحراسة نظراً لعدم تناسب الجزاء مع جسامة خطأ المتزمت، أشار إليه الدكتور محمد صلاح عبد البديع: سلطة الادارة في إنهاء العقد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٤٨.

٨٩- ينظر في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في الطعن رقم (٣٣١) الصادر بتاريخ (١٩٧١/٤/٤) أشار إليه طاهر طالب، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٨ / ٣ / ٢ الذي ورد فيه ((... أن للمحاكم الولاية العامة للنظر في كل ضرر يلحق الأشخاص من القرار الإداري المخالف للقانون...))^(٩٠).

ثالثاً: يملك قاضي العقد الحكم بفسخ العقد الإداري بناء على طلب المتعاقد مع الإدارة وذلك في حالة إخلال الإدارة إخلالاً جسيماً بتنفيذ أي من التزاماتها التعاقدية أو تجاوزها للحدود المسموح بها عند تدخلها تدخلاً مشروعاً أثناء تنفيذ العقد بحيث أدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن المالي للعقد الإداري^(٩١).
نخلص مما تقدم أن قاضي العقد (والممثل بالقاضي الإداري في كل من فرنسا ومصر والقاضي العادي في العراق) هو صاحب الاختصاص في نظر منازعات المسؤولية التعاقدية حيث ينظرها بولاية القضاء الكامل التي تمنحه سلطات واسعة في هذا المجال تتدرج.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا الاختصاص القضائي في إيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة يمكن في خاتمة هذه الدراسة أن نخرج بمجموعة من النتائج والمقترحات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

- ١- أن إخلال الإدارة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية (سواء أكان بخطأ أو بدون خطأ) وتضرر المتعاقد معها جراء هذا الإخلال يستتبع أو يتطلب إيقاع جزاء على الإدارة المتعاقدة وهذا الجزاء يتمثل بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمتعاقد جراء تصرف الإدارة فضلاً عن فسخ العقد بناء على طلب المتعاقد نتيجة لخطأ الإدارة الجسيم.
- ٢- لا يملك المتعاقد إيقاع الجزاء بنفسه تجاه الإدارة وإنما عليه أن يسلك سبيل القضاء أولاً من أجل اقتضاء حقه وذلك لارتباط العقد الإداري بفكرة المنفعة العامة التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها ومقتضيات سير المرفق العام بانتظام واطراد.
- ٣- يختص القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر بنظر منازعات المسؤولية التعاقدية للإدارة بينما لا يزال القضاء العادي في العراق هو الجهة المختصة بنظر المنازعات المذكورة إذ أخرج المشرع العراقي منازعات العقود الإدارية من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدد اختصاصها بالنظر في صحة القرارات والأوامر الإدارية التي لم يعين مرجع للطعن فيها.
- ٤- يملك قاضي العقد سلطات واسعة عند نظره لمنازعات المسؤولية التعاقدية إذ ينظرها بولاية القضاء الكامل التي تمكنه من إلغاء الإجراءات غير المشروعة للإدارة كذلك الحكم بالتعويض فضلاً عن فسخ العقد الإداري بناء على طلب المتعاقد إلا أنه لا يستطيع كقاعدة عامة توجيه أوامر ونواهي للإدارة لإجبارها على تنفيذ أحكامه وإن كان يملك الحق في تخيير الإدارة المتعاقدة بين الوفاء بالتزاماتها أولاً حلال مدة محددة أو الحكم عليها بالتعويض.

٩٠- ينظر في ذلك حكم محكمة التمييز الاتحادية في العراق في القضية رقم (١٣٣٥ / حقوقية / ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢) منشور في مجلة القانون المقارن، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٦٨، ص ٢٨٤.

٩١- ينظر في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في مصر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢، أشار إليه د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، تنفيذ العقد الإداري وتسوية منازعاته قضاءاً وتحكيمياً، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ط ٣، ٢٠١٦، ص ٣٠٩.

٥- لا يختص قاضي الإلغاء - كقاعدة عامة - بالنظر في منازعات العقود الإدارية إلا أنه حصل تطور في هذه القاعدة في فرنسا تمثل بصدور القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بشأن إصلاح وسائل الرقابة على الجماعات المحلية إذ أجاز هذا القانون الطعن بالإلغاء ضد العقود التي تبرمها هذه الهيئات المحلية وهذا يعد بداية لانقلاب المفاهيم المستقرة في قضاء المشروعية.

ثانياً: المقترحات:

١- ضرورة وضع نظام قانوني متكامل للعقود الإدارية في العراق فضلاً عن إخضاعها لاختصاص القضاء الإداري وذلك من خلال تحديد معيار لتمييز العقد الإداري وإرساء الأحكام والقواعد التي تحكمه.

٢- ضرورة قيام المشرع العراقي بتنظيم مسألة أعمار المتعاقد للإدارة المقصرة قبل اللجوء للقضاء وذلك بتضمين تعليمات تنفيذ العقود الحكومية نصاً يبين معنى الأعمار وشكله ويلزم المتعاقد بتوجيهه قبل سلوك سبيل القضاء.

٣- لما كانت الحكمة من إنشاء القضاء الإداري هو إيجاد قضاء متخصص في المنازعات الإدارية إلا أن هذه الحكمة لم نصل إليها في العراق بالرغم من وجود محكمة القضاء الإداري، إذ لم ترل منازعات المسؤولية التعاقدية للإدارة خاضعة لاختصاص القضاء العادي وهذا على خلاف ما يجري عليه العمل في فرنسا ومصر وغيرها من الدول ذات النظام القضائي المزدوج، لذلك فأنا ندعو مشرعنا العراقي إلى إعادة النظر في اختصاص محكمة القضاء الإداري وتوسيعها لتشمل النظر في منازعات المسؤولية التعاقدية للإدارة، ولا سيما أن بقاء اختصاص النظر فيها للقضاء العادي يجعلها تصطبغ بالصبغة المدنية.

٤- نرى عدم الاكتفاء فقط بإعادة النظر في اختصاص محكمة القضاء الإداري في العراق وإنما نطالب بتوسيع اختصاص محكمة القضاء الإداري ليشمل اختصاصها النظر بمنازعات العقود الإدارية أسوة بدول القضاء المزدوج كفرنسا ومصر وذلك بتعديل نص المادة (٧) البند رابعاً من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣ لتكون على الوجه الآتي ((أ- تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في صحة الأوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها بناء على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة ممكنة، ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي أن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من إلحاق الضرر بدوي الشأن، ب- كما تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في منازعات العقود الإدارية))، والقيام بتطوير ورفع كفاءة قضاة محكمة القضاء الإداري باعتباره قضاء حديثاً من خلال تنظيم دورات متخصصة بهذا المجال وإعادة تدريس مادة القضاء الإداري في المعهد القضائي في العراق من أجل الإلمام بما جرى عليه التطور في مجال هذا القضاء في الدول المقارنة، كما نرى أن يمتد ذلك إلى القضاة في المحاكم المدنية لغرض خلق ملاك متخصص يهدف إعدادهم لتبوء وظائفهم في محاكم القضاء الإداري.

وأخيراً نأمل بأننا قد أضفنا قدراً ولو يسيراً - من المعرفة إلى الثقافة القانونية في مجال الاختصاص القضائي في إيقاع الجزاء على الإدارة المتعاقدة الذي قلنا فيه الأبحاث والمؤلفات الفقهية خاصة في العراق راجين من الله أن نكون قد وفقنا في عرض الموضوع بما يخدم ويعزز الثقافة القانونية في بلدنا العزيز.

الكتب القانونية:

١. د. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الإداري، بدون جهة طبع، ٢٠٠٩.
٢. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، دعوى التعويض الإداري في الفقه وقضاء مجلس الدولة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠١٠.
٣. بلال أمين زين الدين، المسؤولية التعاقدية والغير تعاقدية (دراسة مقارنة)، ط ١، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠١١.
٤. د. طارق سلطان، سلطة الإدارة في توقيع الجزاءات على المتعاقدين معها في العقود الإدارية وضوابطها (دراسة مقارنة)، ١٩٩٨.
٥. د. محمد سعيد حسين أمين، الأسس العامة لحقوق والتزامات المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ العقد الإداري، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٢٩٤.
٦. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٥، القاهرة، ١٩٥٣.
٧. د. حازم بيومي المصري، التوازن في العقد الإداري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٨. د. عبد الرزاق السنهوري: نظرية العقد، المجمع العربي الاسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر.
٩. د. محمود خلف الجبوري: العقود الإدارية، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
١٠. د. سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية (دراسة مقارنة)، ط ٤، دار الفكر العربي، ١٩٨٤.
١١. د. محمود حلمي، القضاء الإداري (قضاء الإلغاء - القضاء الكامل - إجراءات التقاضي)، ط ٢، ١٩٧٧.
١٢. د. سامي جمال الدين: الوسيط في دعوى إلغاء القرارات الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٣. د. محمد العبادي: قضاء الإلغاء، دار الثقافة للنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ١٢٣.
١٤. الدكتور محسن خليل: القضاء الإداري ورقابته لإعمال الإدارة، ١٩٦٨.
١٥. الدكتور محمد عبد العال السناري: مبادئ وأحكام العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، من دون سنة طبع.
١٦. د. جورج شفيق ساري، القرارات القابلة للانفصال في القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٧. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المسؤولية التعاقدية في تنفيذ العقود الإدارية، ط ١، منشآت المعارف، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٤٤.
١٨. د. سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، الكتاب الأول.
١٩. د. منصور إبراهيم العتوم، اثر زوال المصلحة على السير في دعوى الإلغاء في ضوء اجتهادات الفقه والقضاء الإداري الأردني والمقارن (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، السنة السادسة والعشرون، العدد التاسع والأربعون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.

- ص ١٧٧ وما بعدها، منشور على موقع المكتبة الافتراضية الالكترونية www.IVSL.org.
٢٠. د. سليمان محمد الطماوي: القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، الكتاب الثاني، قضاء التعويض (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨.
٢١. الدكتور أبعاد علي حمود القيسي: القضاء الإداري وقضاء المظالم، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩.
٢٢. الدكتور يسري محمد العصار: مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري إلى الإدارة وحظر الحلول محلها وتطوراته الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢٣. د. عبد المجيد فياض: نظرية الجزاءات في العقد الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٤. محمد صلاح عبد البديع: سلطة الإدارة في إنهاء العقد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٥. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، تنفيذ العقد الإداري وتسوية منازعاته قضاء وتحكيمًا، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ط ٣، ٢٠١٦.

الاطاريج والرسائل:

١. سيد احمد محمد جاد الله، سلطة القاضي ازاء العقد الاداري (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
٢. سحر جبار يعقوب، فسخ العقد الاداري قضائيا لخطا الإدارة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٣.
٣. طالب التكملة جي، حماية مصالح المتعاقدين المشروعة في العقد الاداري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦.
٤. حبيب إبراهيم حمادة الدليمي: الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية القابلة للانفصال في مجال العقد الإداري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
٥. السيد محمود خليل خضير: الغرامات التأخيرية في العقود الإدارية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١.
٦. إسماعيل صعصاع البديري، الطعن في أحكام المحاكم الإدارية في العراق امام الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ١٩٩٥.
٧. رفاه كريم كربل: الرقابة القضائية على سلطة الإدارة في إنهاء العقد، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٠.

الدساتير والقوانين:

١. القانون المدني العراقي رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ المعدل.
٢. قانون المرافعات العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
٣. قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣.

١. د. عادل الطبطبائي: الطعن بتجاوز السلطة في مجال العقود الإدارية، دراسة خاصة بقضاء مجلس الدولة الفرنسي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة الحادية عشر، ١٩٨٧.
٢. د. منصور إبراهيم العتوم، اثر زوال المصلحة على السير في دعوى الإلغاء في ضوء اجتهادات الفقه والقضاء الإداري الأردني والمقارن (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، السنة السادسة والعشرون، العدد التاسع والأربعون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، منشور على موقع المكتبة الافتراضية الالكترونية www.IVSL.org.
٣. الدكتور حيدر طالب محمد علي: الاختصاص القضائي بمنازعات عقد التوريد، بحث منشور على الموقع الالكتروني الأتي: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=59533>.
٤. د. مجدي عز الدين يوسف: مبدأ أولوية المسؤولية العقدية في مجال مسؤولية أشخاص القانون العام، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة العشرون، ١٩٩٦.
٥. د. عبد الباقي نعمة عبد الله، المحاكم الإدارية في ضوء قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧، مجلة القانون المقارن، العدد العاشر، السنة السابعة، ١٩٧١.

الاحكام القضائية:

- ١- مجموعة أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي: مجموعة مارسولون: أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، ترجمة الدكتور احمد يسري، ط ١٠، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٢- في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في عشر سنوات من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٥، إصدار المكتب الفني، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية في مصر، ١٩٦٦.

المجلات القضائية:

١. الدكتور محمد إسماعيل علم الدين: التزام الادارة القانوني في ممارسة السلطة التقديرية، مجلة العلوم الإدارية، العدد الثالث، السنة الثالثة عشر، ١٩٧١.
٢. مجلة القضاء، العدد الثاني، السنة الحادية والعشرون، ١٩٦٦.
٣. مجلة الحقوق والشريعة، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الثالثة، ١٩٧٩.
٤. مجلة القانون المقارن، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٦٨.
٥. مجلة القانون المقارن، العدد العاشر، السنة السابعة، ١٩٧١.

المصادر الاجنبية:

1. Laubadere, Moderen et Delvolve Paris, 1984.
2. Vedel G et Delvolve, Droit administrative, Paris, 1982.
3. Pierre Delvolve, L ' acte administrative Sirey, 1983.
4. Chapus.R. Droit administratif, T-1 Paris, 1982.

الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف

التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم

The Training Requirements of the Instructors of Social Subjects to Discover and Sponsor the Outstanding and Gifted Students

م.د حسن محمد كاظم الجذيلي^(١) Lect. Hasan M. Kadhum Al-Judeili

المستخلص

يهدف البحث الحالي تعرّف الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم، وقد تكون مجتمع البحث من معلمي المواد الاجتماعية جميعهم.

لبلوغ الهدف قام الباحث ببناء أداة البحث وتضمنت (٣٦) حاجة تدريبية توزعت على مجالين الأول منهما اشتمل على (١٧) حاجة تتعلق باستكشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين، والثاني تضمن (١٩) حاجة تدريبية ارتبطت برعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين، تم التحقق من صدقها وثباتها، اذ كانت تتمتع بصدق وثبات جيد، واستعمل المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من (١٢٨) معلماً ومعلمة في المرحلة الابتدائية التابعة للمديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة للعام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩) تم اختيارهم عشوائياً، واستعملت المعالجات الإحصائية (الوسط المرجح، والوزن المثوي، معادلة الفاكرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون)، وتوصلت الى النتائج الآتية:

- أظهر البحث ان هنالك (١٤) حاجة تدريبية لازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاستكشاف التلاميذ المتفوقين والموهوبين (١٠) منها بمستوى مهمة جداً و(٤) كانت بمستوى مهمة فقط.
 - أبرز البحث (١٧) حاجة تدريبية لازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لرعاية التلاميذ والموهوبين المتفوقين (٦) حاجات منها بدرجة مهمة جداً و(١١) حاجة كانت بمستوى مهمة.
- وخلص الباحث الى عدد من التوصيات منها

١- جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية.

- تضمين برامج اعداد معلمي المواد الاجتماعية في كليات التربية الأساسية، والاحتياجات التدريبية المتعلقة باستكشاف ورعاية الموهوبين والتي تم تحديدها في البحث.
- ومن المقترحات
- اجراء عدد من البحوث عن الاحتياجات التدريبية المؤثرة في تعليم التلاميذ الموهوبين في المواد الاجتماعية في ضوء نتائج البحث الحالي.
- الكلمات المفتاحية: الاحتياجات التدريبية، معلمو المواد الاجتماعية، التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.

Abstract

The aim of this research is to identify the training needs of social material teachers to discover and care for gifted students and superior.

To achieve the goal, the researchers built the research tool, which included (36) training needs, which were distributed in the first two fields, and included (17) needs related to the discovery of gifted and gifted students. The second included 19 needs related to the care of gifted and talented students, The study sample consisted of (128) teachers and teachers in the primary stage affiliated with the General Directorate for Raising the holy governorate of Karbala for the academic year (2018-2019) Were randomly selected, and the statistical treatments (weighted mean and percentage weight, Fcronbach equation and Pearson correlation coefficient) were used, and ended with the following results:

- The research showed is that (14) a training need for the social sciences to discover the gifted and talented students (10) of them at a very important level and (4) were at an important level only.
- The research highlighted (17) the need for training required for the social materials for the care of gifted and talented students (6) of them are very important and (11) need was at an important level only.

And researcher concluded a number of recommendations,

1. including the inclusion of programs for the preparation of social materials teachers in the faculties of basic education training needs related to the discovery and care of talented people identified in thereseqrch.
2. Among the proposals are further researchs on the training needs affecting the education of gifted students in social subjects in the light ofresalt of this research.

الفصل الأول: التعريف بالبحث

المقدمة: أصبحت المجتمعات البشرية في الوقت الحاضر تركز طاقاتها واموالها لاستثمار قدرات أفرادها المختلفة، كونهم ثروة بشرية تفوق أهميتها الثروات الطبيعية كافة، وان وسيلتها الأولى هم التلاميذ عامة

الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم

والموهوبين والمتفوقين على وجه الخصوص الذين يحتاجون الى رعاية وتنمية لقدراتهم ومهاراتهم واحتياجاتهم النمائية والإرشادية الخاصة والمتباينة كما هو الحال مع التلاميذ العاديين (غيث وآخرون، ٢٠٠٩: ٢٠). والتخطيط الفاعل لبرامج تأهيل المعلمين وتدريبهم قبل الخدمة واثرائها للعمل مع التلاميذ الموهوبين والمتفوقين يعد من العناصر الاساسية المهمة لرعاية هذه الفئة من التلاميذ (عبد الغفار، ٢٠٠٣: ١٤). واليوم أصبحت عملية تدريب المعلم عملية مستدامة ومتكاملة إذ لا يمكن له ان يعيش حياته بمجموعة محددة من المعلومات والمهارات خصوصاً ونحن نعيش في زمان متجدد وكثير المتغيرات، وظهور مفاهيم مهمة في مجال التعليم منها إدارة المعرفة، واقتصاد المعرفة، والتنمية المستدامة، وأصبح هدفها المعلم المبتكر والمبدع (Jepperson, 2000, p1-3).

ويأتي الاهتمام بتدريب المعلم كونه أهم مدخلات العملية التربوية التعليمية، ويتوقف على خبراته ومهاراته مستقبل الأجيال، الأمر الذي يحتم علينا إعادة النظر في وضعه من قبيل إعداداته وتدريبه وتطوير مهاراته كمدخل مهم لتطوير التعليم (صبري، ٢٠٠٦).

ويعد المعلم من القواعد الأساس في العملية التعليمية مع التلاميذ العاديين، ويكتسب أهمية قصوى عندما يقوم بتعليم التلاميذ الموهوبين والمتفوقين، فالأمر يتطلب توظيف أنماط واساليب تعليمية تحفز التلميذ الموهوب وتوقظ مواهبه وتشبع حاجاته وتراعي اهتماماته التي تتجه في الغالب نحو القيام بالمهام غير المألوفة، الامر الذي يحتم على المعلم ان يتصف بجملة من الخصائص والسمات التي تمكنه من التعامل مع هذه الفئة. كون المعلم المفتاح لنجاح العملية التربوية التعليمية في أي برنامج سواء كان التلاميذ عاديين أم موهوبين، اذ يستطيع تهيئه الفرص والمواقف التي تعزز ثقة التلميذ بنفسه أو تضعفها، وتعزز روح الابتكار والإبداع أو تدمرها (جروان، 2002).

ومن هنا جاء هذه البحث بهدف التعرف على الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاستكشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.

أولاً: مشكلة البحث

إن القصور في إعداد المعلم وتأهيله يُعدّ مشكلة؛ لذا بات من الضروري الاستمرار في هذا الإعداد والتأهيل من خلال التدريب؛ لأن الأدوار والمسؤوليات تختلف باختلاف التغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية. فإصلاح نظام التعليم وتطويره لا بد أن يبدأ بالمعلم اختياراً وتدريباً؛ كونه عنصراً رئيساً يؤثر في جميع عناصر النظام التربوية التعليمية. وتدريبه أثناء الخدمة لا يقل أهمية من إعداداته قبلها، فهو يحتاج مساعدة مستمرة أثناء ممارسة عمله للحصول على معرفة جديدة وتزويده بأصول التربية وأحدث طرائق التدريس والتدريب، كون إعداداته قبل الخدمة ما هو إلا بداية لسلسلة مترابطة من فعاليات وأنشطة النمو التي لا بد منها أن تستمر مع المعلم ما دامت الحياة، فعملية إعداداته وتدريبه عملية مستمرة لا تتوقف بتخرجه وإنما تستمر معه طوال حياته (عامر، ١٩٩٦: ٤٣).

من الحقائق المهمة في مجال التدريب هي نجاح وفعالية البرامج التدريبية من حيث التخطيط والتصميم والتقييم تعتمد على تحديد الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة (عبد السلام، ٢٠٠٧: ١١٧). وهي عملية ليست سهلة اذ تتطلب اجراءً مسحياناً منظماً يكون في العادة عبارة عن جهد تعاوني جماعي يشترك

فيه كافة بالنظام التربوي؛ بغية معاينة وتحليل فجوة ما بين اهداف محددة ووضع قائم فعلا، ويأتي هدف او غرض هذا الجهد هو تحديد الاحتياجات التي يشعر بها المستهدفون والتي تنبع من احتياجاتهم الفعلي في الجوانب التي يشعرون بنقص في معرفتهم ومهاراتهم فيها (رمضان، ٢٠٠٧: ٤٩٥).

وبعد مراجعة الادبيات والدراسات المتعلقة بموضوع المهوبة والتفوق تبين للباحث ضرورة دراسة الحاجات التدريبية المعرفية لمعلمي المواد الاجتماعية للمرحلة الابتدائية، لعدم وجود دراسة تطرقت لهذه الحاجات (اكشاف ورعاية التلاميذ الموهوبين)، اذ ركزت الدراسات السابقة على أهمية الاحتياجات التدريبية للمعلمين عامة ومعلمي المواد الاجتماعية خاصة، في ضوء معايير الجودة الشاملة، او في مجال الاقتصاد المعرفي او في مجال التنمية المستدامة.

وبعد تتبع موضوعات الخطة العامة للتدريب لقسم الاعداد والتدريب، تبين انها لم تشتمل على أية مهارات تدريبية في مجال اعداد المعلم للتعامل مع فئة الموهوبين والمتفوقين سواء كان بكشف هذه الفئات ام رعايتهم.

وتبرز المشكلة أيضا من خلال مراجعة بعض سجلات مشرفي المواد الاجتماعية وما اشتملت عليه من توصيات، اذ اوصى الغالبية بضرورة الاهتمام بالتعلم النشط وتوظيف الطرائق التدريبية الحديثة في التعليم، ويوصي المشرف ومراعاة الفروق الفردية، واغفال الإشارة الى أهمية تزويد المعلمين بمعلومات عن التلميذ المتفوق والموهوب، وحاجاتهم وخصائصهم، واساليب تشخيصهم من طريق النشاطات والتفاعل الصفي.

وبناء على ما سبق ذكره تتحدد مشكلة البحث الحالي في الاجابة عن الاسئلة الآتية:

١. ما الحاجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية لاستكشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين؟
٢. ما الحاجات التدريبية اللازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية لرعاية التلاميذ المتفوقين والموهوبين؟

أهمية البحث:

يعد العقل البشري بقدراته وإمكاناته اللامحدودة أعظم نعمة كرم الله تعالى بها الانسان وميزه بها عن سائر مخلوقاته، ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على هذه العظمة من طريق النظر الى انسان وضعته الظروف امام مشكلة، وتسجيل الاستجابات التي يصدرها خلال المدة الزمنية المحصورة بين شعوره بالمشكلة الى اتخاذ القرار، من خلال سلسلة من العمليات العقلية الرائعة وما لانهاية من الإجراءات والخطوات التي تتزاحم داخل العقل، وتعمل بشكل متكامل ومنتظم ومتتابع في تنسيق إلهي لإدراك المتغيرات، وتتفاعل مع المحسوسات وجميعاً والابعاد التي تشتمل عليها المشكلة (الدمرداش، ٢٠٠٨: ٣١-٣٢).

التلاميذ الموهوبون والمتفوقون بما يمتلكون من قدرات عقلية ومهارات إبداعية يمكن ان يسهموا بفاعلية في تقدم ورفاهية المجتمع، الامر الذي يدفعنا الى الاهتمام بالكشف عنهم ورعايتهم، ليأخذوا دورهم في قيادة المجتمع في المجالات جميعاً (السبيعي، ٢٠٠٩: ١٠).

ان التلاميذ الموهوبون ثروة لا تقدر بثمن إذا أُتيحت لهم الفرصة لأثبات ذاتهم ومهاراتهم، من طريق مناهج تلامس حاجاتهم، ومعلم كفوء، وبيئة تربوية ديمقراطية تفاعلية تشجع على اظهار وتطوير مواهبهم وقدراتهم (نصار، ١٥: ١٤٢٩).

فضلاً عن ان تربية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين بيئة ملائمة للإبداع والابتكار في العملية التعليمية التعلمية، وتسهم معرفة المعلم وقدراته ومهارات في ادارتها وتطويرها وتعزيزها (أبو جادو، ٢٠١٤: ٣٦٥). واليوم زاد الاهتمام بالموهوبين على الصعيد العربي والدولي واخذت الدول تضع القوانين لرعاية الموهوبين، وكثرت الندوات والمؤتمرات والبرامج المتعلقة بالموهبة.

وقد ظهرت جملة من مبررات الاهتمام بالموهوبين وأساليب اكتشافهم ومعاملتهم، ومنها الحاجة الى تنمية العقول وعدم الاكتفاء على الحفظ والتلقين، والاهتمام المتزايد بتنمية مهارات التفكير لدى التلاميذ، وأهمية العناية بالموهوبين باتباع أحدث الأساليب التي تم التوصل اليها في هذا المجال (Renzulli, 2005: 17).

وأصبح من الركائز الاساسية للمجتمع الذي يسعى نحو التقدم والرفي ومنافسة المجتمعات توفير الرعاية لأبنائه الموهوبين ليكونوا قادرين على خلق المعاني وبناء المعرفة الخاصة بهم فيُفهم بحاجة الى الاندماج العقلي والجسمي والوجداني في تعلمهم.

وتعد الأنشطة الدراسية من الوسائل التربوية المهمة التي تسهم في تنمية مهارات التلاميذ بصورة متكاملة ومتوازنة عقلياً، ووجدانياً، ومهارياً، لتنشئة جيل من الشباب يتميز بلياقات عقلية ونفسية واجتماعية، تجعل منهم عناصر فاعلة في نخبة وتقدم مجتمعتنا العراقي ومواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهنا اليوم (الدمرداش، ٢٠٠٨: ٣١-٣٢).

وتعد المواد الاجتماعية في مقدمة المواد الدراسية التي توفر للتلاميذ فرصاً مهمة للاندماج والتفاعل، اذا ما أحسن الاعداد لتدريسها من خلال فلسفة واضحة تراعي عقول جميع التلاميذ وامكانياتهم، الامر الذي يحمل معلم المواد الاجتماعية مسؤولية كبيرة اتجاها التلاميذ عامة والموهوبين والمتفوقين على بوجه خاص. ويتطلب ذلك من معلم المواد الاجتماعية ان يغير أنماط التفاعل الصفّي اذ يسمح للتلاميذ بالتفكير والبحث وتوليد الأفكار بدلاً من اعتماد الأنماط التقليدية التي يقتصر دور التلميذ فيها على الاستماع وحفظ المعلومات، كما يجب على معلم المواد الاجتماعية ان يكون موجهاً ومرشداً ومثيراً للتفكير، وقادراً على تقديم الموقف التعليمي بصورة مشكلات تنمي قدرة التلاميذ على التفكير وتنمية ثقة التلاميذ بأنفسهم (نصار، ١٤٢٩هـ: ٣٧٨).

ويبرز دوره في تدريب التلاميذ على مهارات التفكير، ونجاحه مرهون في توافر أمور عديدة في مقدمتها التدريب المبني على أسس علمية تلامس حاجات التلاميذ عامة والموهوبين والمتفوقين خاصة (فتحي جروان، ٢٠٠٤).

ويذكر (الغزالي، ٢٠١٦) ان من الاستراتيجيات المقترحة لإعداد معلم المستقبل، التخطيط لإعادة تأهيل القدامى منهم في مراكز الاعداد والتدريب التي من شأنها ان تحدث تغييرا استراتيجيا دائما في كفاياتهم (الغزالي، ٢٠١٦: ١٩٦).

ونتيجة للتطور والمستحدثات العالمية وتطوير مفهوم الموهبة والتفوق أصبح التدريب القائم على التخطيط في مجال التربية والتعلم هو الأساس لتنمية اتجاهات وقدرات المعلم وتطوير مهاراته للتعامل مع هذه الفئة (الجمال والسيد، ٢٠١٦: ١٢).

وتعد برامج تدريب المعلم وتقديم الدعم النفسي والتربوي في اثناء الخدمة أساس التجديد والتغيير، وهي الوجه المكمل لعملية الاعداد مما يجعله متجدداً ومتطوراً في المهنة وقادراً على إدارة المعرفة. والتدريب بصورة عامة يعد صفة من صفات التربية يهدف الى تطوير وتحديث المهارات السلوكية للمعلم ويجب ان يستند الى أسلوب علمي، فهو نظام فرعي من نظام كلي يدعى التعلم وله مدخلات، وعمليات، ومخرجات، وتغذية راجعة، وتغيير، وتطوير عملياته ديناميكية تبعاً لتغيير المحتوى والاهداف والفئة المستهدفة، وهنا تبرز أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية كونها عنصراً أساساً في إنجاح التدريب، الذي أصبح مركز اهتمام غالبية دول العالم والمتقدمة منها على وجه الخصوص التي بذلت الجهود والاموال لتطوير نظم تدريبها قبل وبعد دخول الخدمة (السيد والجمال، ٢٠١٦: ٨-١٢).

والتدريب هو نشاط مخطط له على وفق اهداف تم تحديدها بشكل دقيق تمثل حاجات المتدرب (المعلم) الفعلية والمحددة في ضوء متطلبات العملية التربوية التعليمية، ويجب ان يكون هادفاً ومعبراً بصورة دقيقة عن الاحتياجات الأساسية والفعلية للمعلم ومستوى الحاجة اليها، لتعرف مدى التطور الحادث كنتيجة للنشاط التدريبي وبالتالي تقويم النتائج في ضوءها.

وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاستكشاف ورعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين، وشدة الحاجة اليها يمكن القائمين على عملية التدريب من إمكانية التخطيط والتنفيذ وتقييم النتائج. وان أي خلل في تقديرها يؤدي الى ضياع الجهود المبذولة من اجل الارتقاء بمستوي مهارة وكفاءة المعلم، لذا يجب ان يكيف البرنامج التدريبي على وفق الاحتياجات التدريبية الدقيقة فهي انعكاس لمشكلات الأداء في المنظمة التربوية التعليمية (ستراك، ٢٠٠٨: ٢٥).

تتنوع وتتعد الاحتياجات التدريبية اعتماداً على طبيعة العمل المراد إنجازه والأشخاص المنوط بهم أداء العمل، وبوجه عام يمكن التعبير عنها باستخدام مصطلحات المهارات والمواقف والمعرفة، وقد تغطي بعض الاحتياجات الجوانب كافة في حين ان البعض منها قد يركز على جوانب منفردة فقط (السيد والجمال، ٢٠١٦: ١٢٤).

ولتحسين أداء المعلمين في مسألة التعرف على المتفوقين بان يكون لديهم قناعة من المتوقع ان يكون بين تلاميذهم من هو متفوق عقلياً، والنقطة الثانية هو ان يكون لدى المعلم قناعة أيضاً بأن المتفوق عقلياً له الحق في الاستفادة من المواد التعليمية والأساليب التعليمية الخاصة التي تتناسب وقدراته المتميزة، وان هويات الطفل ينبغي ان تكون موضع اهتمام المعلم عند الكشف عن الموهوبين والمتفوقين (نصار، ١٤٢٩: ٤٨). وتواصلت الدعوات إلى ضرورة تزويد المعلمين عامة ومعلمي المواد الاجتماعية على وجه الخصوص بمعلومات عن الموهوبين، وحاجاتهم وخصائصهم، وكيفية التعرف عليهم ورعايتهم (آل شارع وآخرون، ١٤٢١).

وتأسيساً على ما تم ذكره تتحدد أهمية البحث بالآتي:

١. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.
٢. تساعد الاحتياجات التدريبية على تخطيط البرامج التدريبية وتنفيذها لتأهيل معلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.
٣. يمكن ان تسهم نتائج الدراسة في معرفة ما يحتاجه معلمو الدراسات الاجتماعية من برامج تدريبية في مجال اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.

تحديد المصطلحات:

اولاً: الاحتياجات التدريبية:

عرفها كل من:

- (Kenneth, 1970): بأنها الجهد المنظم والمخطط لتحديد وتزويد القوى البشرية في المؤسسة بمعارف معينة وتحسين وتطوير مهاراتها وقدراتها وسلوكها واتجاهاتها بشكل إيجابي بناء (Kenneth, 1970, p.8-9).
- (F.A.O): بأنها التغيرات المستمرة والمتجددة المراد احداثها في سلوك الافراد المعرفي والمهارى والاجتماعي، والتي تعبر عن الفرق بين الوضع الحالي، والوضع المرغوب في مستوى أداء الاعمال المختلفة، والتي يتعين على الافراد تعلمها من خلال التدريب. (F.A.O:1991).
- المعرفة والقدرة والمهارة التي يحتاجها معلم المواد الاجتماعية للقيام بمهامه التربوية والتعليمية بفاعلية.

ثانياً: الموهوب Gifted

عرفه كل من:

- (Hallahan & Kuaffman, 2004): بأنه هو التلميذ الذي يظهر أداء في التحصيل الأكاديمي وفي قدرة أو أكثر من (القدرة العامة، والاستعداد الأكاديمي المتخصص، والتفكير الإبداعي او الابتكاري، والقدرة القيادية، والمهارات الحركية (Hallahan & Kuaffman, 2004: p 17).
- (إبراهيم العويلي وعبد الناصر العساسسي، ٢٠٠٥: ٢٦١): بأنه "الذين يظهرون قدرة لأداء وقدرة استثنائية في مجالات مثل القدرة الفكرية العامة، والميل الأكاديمي المحدد، والقدرة البارزة في الفنون الافتراضية وفنون الأداء" (إبراهيم العويلي وعبد الناصر العساسسي، ٢٠٠٥: ٢٦١).
- (نصار، ٢٠٠٨): بأنه "الأداء المتميز للفرد في بعض المجالات مثل القدرة العقلية، الابداع، التحصيل الأكاديمي، الأداء الاجتماعي، الأداء الفني، الأداء القيادي" (نصار، ٢٠٠٨: ٣٨).
- التعريف الاجرائي: التلميذ الذي يمتلك قدرة وأداء متقدم يميزه عن زملائه في واحد أو أكثر من المجالات ويجب ان تقدم له رعاية خاصة من قبل المعلم والاسرة والمجتمع.

ثالثاً: المتفوق Superior

عرفه كل من:

- (فخري خضر، ٢٠٠٠): بانه "امتلاك الفرد قدرة ذهنية بشكل عام" (فخري خضر، ٢٠٠٠: ٣٣٢).
- (Sternberg, 2003): بانه "التلميذ الذي يستطيع ان يفعل المعرفة من اكااديمية دراسية الى معرفة للاستعمال في الحياة العامة، ثم الاحتفاظ بها لحين تفعيلها بعد ذلك عند الحاجة اليها في أي مجال" (Sternberg, 2003).
- (محمود أبو ناجي، ٢٠٠٤): بانه "قدرة موروثه او مكتسبة سواء كانت عقلية او جسمية او بدنية او سلوكا اجتماعيا او قدرة على الاتصال" (محمود أبو ناجي، ٢٠٠٤، ١٠٥).
- التعريف الاجرائي: بانه التلميذ الذي لديه قدرة عقلية أو ادائية أو اجتماعية أو تواصلية تفوق اقرانه.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة الهباش (١٤٣١ هـ): أجريت الدراسة في السعودية/ جامعة ام القرى وكان هدفها تحديد احتياجات معلمات العربية التدريسية في محور اكتشاف ورعاية التلميذات الموهوبات في اللغة العربية، ولتحقيق أهداف الدراسة استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واشتمل مجتمع الدراسة كافة معلمات اللغة العربية لمراحل التعليم العام في مكة المكرمة وبلغت عينة الدراسة (٢٨٥) معلمة تم اختيارهن عشوائياً، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) تم التوصل الى النتائج الآتية:
 - في محور اكتشاف التلميذات الموهوبات ظهرت (١٧) حاجة تدريبية لازمة لمعلمات اللغة العربية بدرجة كبيرة.
 - في محور رعاية التلميذات الموهوبات كان هنالك (٢٥) حاجة تدريبية لازمة بدرجة كبيرة.
 - هنالك فروق دالة احصائياً لمصلحة المعلمات المشتركات في أكثر من (٣) دورات تدريبية في محور اكتشاف ورعاية التلميذات الموهوبات؛ مقارنة بالمعلمات المشتركات في دورات اقل.
 - لا أثر لسنوات الخدمة بخصوص مستوى أهمية الاحتياجات التدريبية. (دراسة الهباش، ١٤٣١ هـ).

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Seger, 1996):
 - أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت إلى التعرف على الاحتياجات التدريبية لمدرسي المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المدرسين والإدارة، في بعض المقاطعات الأمريكية، تضمن عينة الدراسة (٣٠) مدرساً، و(١٠) مدراء، وكانت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة هي:
 - تجسدت الحاجات التدريبية في اعداد برنامج خاص بمدرسي المرحلة المتوسطة على وفق مهارات وخبرات عملية بمستوى متوسط؛ عقد ورش تدريبية تتعلق بأساليب التعليم والتعلم (Seger, 1996: p23).

- دراسة (Sticimillar, 2004):

أجريت الدراسة في جامعة أركنساس وهدفت الى تصميم برنامج صيفي تلبي احتياجات المتعلمين الموهوبين وتهيئة كافة متطلبات البرنامج، ومن مميزات سهولة التصميم والتنفيذ وقابليته للتطوير على متغير أخرى كاهتمام أولياء والمخططين والمنظمين فضلاً عن توافر متطلبات التنفيذ ولا يحتاج الى عدد كبير من المدرسين ذوي المهارات العالية وتم دعم البرنامج من قبل الجامعة نفسها.

وكانت النتيجة: تفضيل المتعلمين للبرنامج والاقبال المتزايد للاشتراك فيه مما انعكس إيجاباً تطور مهارات التفكير لديهم (Sticimillar, 2004: p20).

- دراسة (Camps, 2005):

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت الى التعرف على تأثير بعض الأنشطة الإثرائية في تعليم فرق المتعلمين الملتحقين ببرامج الموهوبين وتطوير مهارات تفكيرهم وعلى وجه الخصوص التفكير الناقد منها، وبلغت عينة الدراسة (٨٠٦) متعلماً موهوباً في مقاطعة ميامي من الذين يمتلكون قدرة ودافعية عالية.

وابرزت الدراسة فاعلية البرنامج في تطوير مهارات التفكير للطلبة الموهوبين (Camps, 2005: p12).

ثالثاً: جوانب الإفادة من الدراسات السابقة

- تحديد المنهج الملائم لتحقيق هدف البحث.
- انتقاء الوسائل الإحصائية الملائمة لمعالجة البيانات وتحليلها للنتائج التي تم الحصول عليها.
- التعرف على النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة المتعلقة باكتشاف المواهب ورعايتهم.
- تعزيز أهمية البحث الحالي عن طريق مصادر الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: إجراءات البحث

تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج البحث ومجتمعه وعينته، والأدوات التي استعملت لتحقيق أهدافه والوسائل الإحصائية التي تم توظيفها في معالجة البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق أداة جمع المعلومات وكالاتي:

أولاً: منهج البحث:

استعمل الباحث المنهج الوصفي المسحي؛ لأنه الأنسب لتحقيق اهداف البحث.

- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: خبرات ومهارات معلمي المواد الاجتماعي في مجال اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.

المتغير التابع: الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعي لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.

ثانياً: مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من معلمي المواد الاجتماعية في المدارس الابتدائية في مركز مدينة كربلاء المقدسة للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، والبالغ عددهم (١٨٤) معلماً ومعلمة.

ثالثاً: عينة البحث:

- العينة الاستطلاعية- اختار الباحث عشوائياً (٢٤) من معلمي ومعلمات المواد الاجتماعية في المدارس الابتدائية من مجتمع البحث؛ لمعرفة مدى وضوح فقرات أداة البحث.
- عينة التحليل الاحصائي- تم اختيارها من مجتمع البحث نفسه وعددها (٣٢) معلماً ومعلمه، وذلك للتحقق من ثبات أداة البحث.
- العينة النهائية- تم تطبيق أداة البحث (الاستبانة) بعد التأكد من وضوح تعليماتها وصدقها وثباتها على العينة النهائية المكونة من (١٢٨) معلماً ومعلمة لمجتمع البحث نفسه.

رابعاً: أداة البحث:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة للوصول للمعلومات والبيانات الخاصة بالبحث؛ إذ تعد من وسائل جمع المعلومات الشائعة الاستعمال في البحوث الوصفية، وتلائم تحقيق هدي البحث.

خطوات بناء أداة البحث:

تم بناء الاستبانة على وفق الخطوات الآتية:

١. تحديد الهدف من الأداة: الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.
٢. مراجعة الأدبيات التربوية المرتبطة بالاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية في مجال اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.
٣. مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بعنوان البحث للتعرف على الاحتياجات التدريبية لاكتشاف المواهب ورعايتهم.
٤. تحديد مجالات الدراسة (اكتشاف الموهوبين والمتفوقين، رعاية الموهوبين والمتفوقين) والموضوعات المشتمة عليها؛ لتحديد فقرات كل محور من محاور الدراسة وصياغة عباراته.
٥. تجهز الباحث قائمة بالاحتياجات التدريبية ومن ثم ضمنت في أداة البحث. ومن الأمور التي راعاها الباحث في صياغة فقرات الأداة الآتي:

١. ان تحقق فقرات الاداة هدفا البحث.
 ٢. صياغة الفقرات بصورة واضحة ومفهومة تلائم مستويات أفراد عينة البحث جميعهم.
 ٣. التنوع في اختيار فقرات وعبارات الأداة في ضوء اهداف البحث المراد قياسها في كل محور.
- اذ تم تقسيم أداة البحث (الاستبانة) على قسمين، تضمن القسم الأول الهدف من البحث والتعليمات الخاصة بملء الاستبانة، اما القسم الثاني فقد اشتمل على مجالات البحث، اذ تكونت بصورتها الأولية من (٥٠) فقرة موزعة على مجالين الأول الاحتياجات اللازمة لاكتشاف الموهوبين والمتفوقين وعددها (٢٣)

الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم

فقرة، والمجال الثاني الاحتياجات اللازمة لرعاية الموهوبين والمتفوقين عددها (٢٧) فقرة، ويستجاب على محاور أداة الدراسة على وفق المقياس الثلاثي (نعم، الى حد ما، لا).

جدول (١) الاستبانة بصورتها الاولى

ت	المجالات	عدد الفقرات
١	الاحتياجات اللازمة في مجال اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين	٢٣
٢	الاحتياجات اللازمة في مجال رعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين	٢٧
العدد الكلي للفقرات		٥٠

خامساً: صدق الأداة:

بعد بناء الاستبانة بصورتها الأولى، تم عرضها على مجموعة من المحكمين في مجال العلوم التربوية والنفسية والتربية الخاصة (ملحق ١)، وذلك للتحقق من مدى ملاءمة مفرداتها وفقرات وشموليتها، وتنوع محتواها، واقتراح تعديلات أو إضافة ما من شأنه تحسين الأداة.

وذلك باعتماد نسبة اتفاق ٨٠% بين المحكمين، واهم التعديلات التي اجراها الباحث بحسب ملاحظات السادة المحكمين: دمج بعض المفردات وحذف بعضها كونها تتداخل مع مفردات أخرى، وأصبح عدد فقرات الأداة في صورتها النهائية (٣٦) موزعة على مجالين بواقع (١٧) فقرة في المجال الأول و(١٩) فقرة في المجال الثاني، جدول(٢).

جدول (٢) الاستبانة بصورتها النهائية

ت	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	ارقام الفقرات
١	الاحتياجات اللازمة في مجال اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين	١٧	١، ٣، ٥، ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣
٢	الاحتياجات اللازمة في مجال رعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين	١٩	٢، ٤، ٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦
العدد الكلي للفقرات		٣٦	

سادساً: تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية

قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية تكونت من (٢٤) معلماً ومعلمة من مجتمع البحث نفسه لمعرفة مدى وضوح مصطلحات وفقرات الاستبانة، وتبين ان جميع مصطلحات وفقرات الاستبانة واضحة.

سابعاً: ثبات أداة البحث

بعد التأكد من وضوح مفردات وفقرات الاستبانة عن طريق تطبيقها على العينة الاستطلاعية، عمل الباحث على التحقق من ثباتها وذلك بتطبيق الأداة (الاستبانة) على عينة التحليل الاحصائي المكونة من (٣٢) معلماً ومعلمة من مجتمع البحث وذلك بإعطائهم التسلسل (١-٣٢) وبعد مضي أربعة عشر يوماً تم تطبيق الأداة على العينة نفسها الأرقام التي تم تحديدها مسبقاً، وتم حساب العلاقة باستعمال معامل ارتباط بيرسون وكان معامل الارتباط (٠,٨٨)، ويمكن ملاحظة ان هذه النتائج تدل على ان الاستبانة تتمتع بثبات جيد.

ثامناً: تطبيق الأداة

بعد ان اكتسبت أداة البحث الصدق والثبات وأصبحت بصورتها النهائية القابلة للتطبيق ينظر ملحق (٢)، اتبع الباحث الإجراءات الآتية:

١. طبقت على عينة الدراسة المتكونة من معلمي المواد الاجتماعية بمركز محافظة كربلاء المقدسة.
٢. وضع الباحث الغرض من تطبيق الاداة وبيان أهميتها، والعائد المتوقع منها، كما طمأن الباحث العينة ان البيانات لأغراض البحث وستعامل بسرية، إضافة الى توضيح طريقة الاستجابة.

تاسعاً: الوسائل الإحصائية

استعمل الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS)، واستعمل منها الآتي:

- معامل ارتباط بيرسون، وتمثل في حساب ثبات أداة البحث.
 - معادلة (الفا-كرومباخ)، لحساب ثبات.
- فضلاً عن استعمال:

$$x^3 \times 1$$

ك

قانون الوسط المرجح:

إذ ان: ت خ١ = التكرار للاختيار الأول. ت خ٢ = التكرار للاختيار الثاني

$$\frac{\text{تكرار} + ٢ \text{وزنه} \times \text{وزنه} + \text{تكرار} \times \text{وزنه}}{}$$

ت خ٣ = التكرار للاختيار الثالث. ت ك = مجموع الذين أجابوا عن الفقرة

للتعرف على الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية في كل من مجال اكتشاف ورعاية الموهوبين والمتفوقين (السامرائي، ١٥٤: ٢٠٠٣).

عاشراً: تفريغ الاستجابات

على وفق معايير الفقرات المعتمدة أتبع الباحث الإجراءات الآتية لتفريغ البيانات:

١. بعد ملء الاستبانة من قبل عينة البحث فرق الباحث البيانات بحسب كل مجال من مجالاتها.
٢. بحسب هدف البحث تم إعطاء الفقرات ما يلائمها على وفق التدرج الثلاثي المتبع في البحث، اذ أعطي التدرج (٣،٢،١) يقابله (نعم، الى حد ما، لا).
٣. وعند التعامل مع تحليل بيانات البحث تم معاملة درجة الاحتياج مهمة جداً في حالة كون وسطها المرجح اعلى من (٢) وهو الوسط الفرضي، ودون ذلك توزعت بين مهمة فقط الى اقل أهمية بحسب وسطها المرجح والوزن المثوي.
٤. تم استخراج الوسط المرجح والوزن المثوي لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
٥. تم ترتيب الفقرات بحسب الوسط المرجح بصورة تنازلية.

الفصل الرابع: عرض النتائج وتفسيرها

أولاً: عرض النتائج وتفسيرها

اشتمل هذ الفصل عرضاً وتفسيراً للنتائج كما جاءت في إجابات عينة البحث، والتي تم جمعها على وفق اهداف البحث متجسدة في الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ المتفوقين والموهوبين ورعايتهم، ذلك من طريق الإجابة عن التساؤلات الآتية:

• السؤال الأول:

محتوى السؤال: ما الحاجات التدريبية اللازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين من وجهة نظرهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب الوسط المرجح والنسبة المئوية للعبارات التي تعد حاجات تدريبية لازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين من وجهة نظرهم جدول(٣).

جدول (٣) الوسط المرجح والوزن المثوي للفقرات التي تعد احتياجات تدريبية لاكتشاف التلاميذ المتفوقين والموهوبين.

الوزن المثوي	الوسط المرجح	الاحتياجات	ت الجديد	ت الأداة
٩٤,٤%	٢,٨٣	اطلعت على اختبارات الإبداع مثل اختبار تورانس Torrance.	١	٢١
٩٣,٣%	٢,٨	استوعب نظرية الذكاءات المتعددة ل (جاردنر) Gardner	٢	٢٥

١٩	٣	أعرف بعض اختبارات القدرات العقلية للتعرف على الموهوبين: مثل اختبارات معامل الذكاء (ستانفورد- بينيه) و ويكسلر.	٢,٧٦	%٩٢,٢
١٧	٤	أستطيع اعداد اختبارات التحصيل الأكاديمي (الاختبارات المقننة المناسبة للمتفوقين والموهوبين).	٢,٧٦	%٩٢,٢
١٥	٥	قادر على تصميم نشاطات في مادة الاجتماعيات تسهم في الكشف عن الموهوبين.	٢,٦٦	% ٨٨
٣١	٦	أدرك الفرق بين أساليب التفكير المختلفة للموهوب والمتفوقين: مثل التفكير المتعدد، التفكير الناقد، التفكير الابتكاري والتفكير الإبداعي.	٢,٥٦	% ٨٥,٥
١٣	٧	أعرف الأنظمة والمعايير المعتمدة في الكشف عن الموهوبين الخاصة بالعراق.	٢,٥	%٨٣,٣
٢٩	٨	أستطيع تحديد مؤشرات المهبة والتفوق في المواد الاجتماعية.	٢,٤٦	%٨٢,٢
٥	٩	أدرك الخصائص العامة للتلميذ الموهوب.	٢,٣٣	%٧٧,٧
٢٧	١٠	أدرك مفهوم الدافعية الذاتية للتلميذ الموهوب.	٢,١	%٧٠
٣٣	١١	أعرف المشكلات التي تواجه التلميذ الموهوبين والمتفوقين	١,٨٣	%٦١,١
٣	١٢	أعرف اساليب الكشف عن التلاميذ الموهوبين والمتفوقين في مرحلة التعليم الابتدائي.	١,٦٣	%٥٤,٤
٢٣	١٣	أطبق أنشطة تعزز الجانب الوجداني لدى التلاميذ المتفوقين والموهوبين.	١,٦	%٥٣,٣
١١	١٤	أميز السلوكيات القيادية للتلميذ الموهوب.	١,٥٦	%٥٢,٢
٧	١٥	أميز السلوكيات الأكاديمية (العقلية) للتلميذ المتفوق والموهوب.	١,٤٦	%٤٨,٨
٩	١٦	أفرق بين الخصائص السلوكيات الإبداعية للتلميذ الموهوب	١,٣٣	%٤٤,٤

١	١٧	أميز بين المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموهبة (التفوق، والعبقرية، التميز).	١,١	٣٦,٦%
المجموع المتوسط الحسابي			٣٦,٢٧	١٢٠,٩,٦%
			٢,١٣	٧١,١٥%

• يتضح من البيانات التي اشتمل عليها جدول (٣) أنه اشتمل على (١٧) حاجة تدريبية يجب ان يتدرب عليها معلمو المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية ليتمكنوا من اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.

اذ بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال اكتشاف الموهوبين والمتفوقين (٢,١٣) بوزن مئوي قدره (٧١,١٥%) وهذا يدل على ان غالبية الاحتياجات أو المتطلبات قد وقعت في حقل المهمة جداً.

• ان عشر حاجات فاق وسطها المرجح المتوسط الفرضي والبالغ (٢)، لذا يمكن عددها حاجات تدريبية عالية وملحة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين (يلحظ الجدول أعلاه).

الاحتياجات التي حصلت على درجة عالية:

- اطلعت على اختبارات الإبداع مثل اختبار تورانس Torrance.
- استوعب نظرية الذكاءات المتعددة لـ (جاردرنر) Gardner
- أعرف بعض اختبارات القدرات العقلية للتعرف على الموهوبين: مثل اختبارات معامل الذكاء (ستانفورد- بينيه) و ويكسلر.
- أستطيع اعداد اختبارات التحصيل الأكاديمي (الاختبارات المقننة المناسبة للمتفوقين والموهوبين).
- قادر على تصميم نشاطات في مادة الاجتماعيات تسهم في الكشف عن الموهوبين.
- أدرك الفرق بين أساليب التفكير المختلفة للموهوب والمتفوقين: مثل التفكير المتعدد، التفكير الناقد، التفكير الابتكاري والتفكير الإبداعي.
- أعرف الأنظمة والمعايير المعتمدة في الكشف عن الموهوبين الخاصة بالعراق.
- أستطيع تحديد مؤشرات الموهبة والتفوق في المواد الاجتماعية.
- أدرك الخصائص العامة للتلميذ الموهوب.
- أدرك مفهوم الدافعية الذاتية للتلميذ الموهوب.

وقد يرجع السبب في التقديرات إلى أن أغلب معلمي المواد الاجتماعية يشعرون بنقص في المعرفة والخبرة والمهارة التي تمكنهم من تشخيص التلاميذ الموهوبين بدقة عالية؛ وعليه فقد تولد لديهم شعور ورغبة في معرفة الاحتياجات التدريبية وتطبيقها بفاعلية في العملية التربوية والتعليمية، وعليه لابد من تدريبهم عليها لتساعدهم على اكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع النتائج التي توصلت إليها دراسة الهباش (١٤٣١ هـ) التي توصلت الى وجود (١٧) حاجة تدريبية لازمة لمعلمات اللغة العربية بدرجة كبيرة في مجال رعاية الموهوبين غالبيتها مقاربة.

أما الاحتياجات التي وقعت في المستوى المهم فقط هي:

- أعرف المشكلات التي تواجه التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.
- أعرف أساليب الكشف عن التلاميذ الموهوبين والمتفوقين في مرحلة التعليم الابتدائي.
- أطبق أنشطة تعزز الجانب الوجداني لدى التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.

وقد يرجع السبب في ذلك الى الصورة الذهنية لدى بعض معلمي المواد الاجتماعية الى ان المشاكل هي ذاتها التي تواجه جميع التلاميذ الموهوبين وغير الموهوبين ومشاكل التلاميذ الموهوبين لا تختلف عن كثير من بقية التلاميذ، فضلا عن ضعف الاهتمام بالجانب الوجداني والتركيز على الجانب المعرفي (العقلي)، وربما يعتقد بعض المعلمين ان اختبارات التحصيل هي كافية للكشف عن التلاميذ الموهوبين وبالتالي جاء تقدير الحاجة التدريبية لها بدرجة متوسطة.

وجاءت ثلاث حاجات فقط في المستوى الأقل أهمية وهي:

- أميز السلوكيات الأكاديمية (العقلية) للتلميذ الموهوب والمتفوق.
 - أفرق بين الخصائص السلوكيات الإبداعية للتلميذ الموهوب.
 - أميز بين المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموهبة (التفوق، والعبقرية، التميز).
- إذ كانت وسطها المرجح ووزنها المثوية على التوالي (١٠,٤٦-١٠,٨٨) (%) (١٠,٣٣-١٠,٤٤) (%) (١٠,١-١٠,٦٦) (%).

وربما السبب وراء تدني مستوى أهمية هذه الاحتياجات الثلاث، شمول برنامج اعداد المعلم لهذه الاحتياجات او اعتياد اسماع المعلمين لهذه المفاهيم (موهوب، متفوق، سلوك، ابداع، تميز، أكاديمي) دون قدرة او مهارة لتوظيفها في العملية التعليمية التعلمية.

• السؤال الثاني

محتوى السؤال: ما الحاجات التدريبية اللازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية لرعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين من وجهة نظرهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب الوسط المرجح والنسبة المئوية للعبارة التي تعد حاجات تدريبية لازمة لمعلمي ومعلمات المواد الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين من وجهة نظرهم جدول (٤).

جدول (٤) الوسط المرجح والوزن المئوي للفقرات التي تعد حاجات تدريبية لرعاية التلميذ الموهوب والمتفوق.

ت الأداة	ت الجديد	الاحتياجات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
٣٥	١.	أفرق بين برامج تنمية التفكير (القبعات الست- سكامبر-الكورت).	٢,٧	٩٠%
٢٨	٢.	أعرف النظريات الأساسية في رعاية الموهوبين.	٢,٣٣	٧٧,٧%

٤	٣.	أدرك أساليب رعاية التلاميذ المتفوقين في الصفوف العادية.	٢,٢	٧٣,٣%
١٨	٤.	أطبق مستويات (بلوم) المعرفة الدنيا والعليا في تدريس المواد الاجتماعية.	٢,١٦	٧٢,٢%
٢٠	٥.	أستطيع صياغة أسئلة في المواد الاجتماعية تثير مهارات التفكير العليا.	٢,١٦	٧٢,٢%
٦	٦.	أعرف استراتيجيات التعامل مع التلميذ الموهوب (التسريع- التجميع -الإثراء الأفقي والرأسي- الدمج الأكاديمي).	٢,١٦	٧٢,٢%
٨	٧.	أستطيع تصميم وحدات إثرائية للتلاميذ المتفوقين عقليا في المواد الاجتماعية.	٢	٦٦,٦%
٢٤	٨.	اصمم وسائل تعليمية مناسبة للتلاميذ الموهوبين في المواد الاجتماعية.	١,٩٣	٦٤,٤%
٣٢	٩.	أستطيع تصميم أنشطة تعليمية في المواد الاجتماعية تلبي حاجات التلاميذ المتفوقين والموهوبين.	١,٩٣	٦٤,٤%
١٤	١٠.	أجيد طريقة العصف الذهني في تدريس المواد الاجتماعية.	١,٩	٦٣,٣%
١٦	١١.	اعتقد ان طريقة التعلم المدمج هي الطريقة المثلى في تدريس المواد الاجتماعية.	١,٨٦	٦٢,٢%
١٢	١٢.	أوظف طريقة حل المشكلات في تدريس المواد الاجتماعية.	١,٨٣	٦١,١%
٣٠	١٣.	أعرف أساليب تنمية الذكاء الاجتماعي والذكاء المكاني من خلال تدريس المواد الاجتماعية.	١,٨	٦٠%
٣٤	١٤.	أعرف الكفايات الشخصية والمهنية اللازمة لمعلم الاجتماعيات في رعاية التلاميذ المتفوقين والموهوبين.	١,٧٦	٥٨%
٢٢	١٥.	اعمل على تنمية مهارات التعلم الذاتي في المواد الاجتماعية.	١,٧٣	٥٧,٧%
٣٦	١٦.	أستطيع التخطيط وتنظيم وإدارة المواقف التعليمية لتنمية قدرات التلاميذ المتفوقين.	١,٧٣	٥٧,٧%
٢	١٧.	أفهم الافكار السلبية التي يتعرض لها التلميذ الموهوب	١,٦٦	٥٥,٥%

١٠	١٨	أستطيع تنمية مهارات التفكير في تدريس المواد الاجتماعية.	١,٣	٤٣,٣%
٢٦	١٩	أستطيع ارشاد التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.	١,٢٦	٤٢,٢%
المجموع المتوسط الحسابي			٣٦,٤	١٢١,٤%
			١,٩١٥	٦٣,٨٩%

- يظهر جدول (٤) أنه يضم (١٧) حاجة تدريبية ينبغي لمعلمي المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية التدرب عليها ليتمكنوا من رعاية التلاميذ الموهوبين والمتفوقين بالصورة التي تتلاءم وقدراتهم ومهاراتهم. اذ بلغ المتوسط العام لجميع فقرات المجال (١,٩١٥) بوزن مئوي قدره (٦٣,٨٩%) وهذا يدل على ان جميع الاحتياجات تقريباً تقع في مدى المهمة جداً.
- ست حاجات تدريبية نالت درجة أكثر من المتوسط الفرضي والبالغ (٢)، ومعنى ذلك انها تعد في مستوى المهمة جداً (يلحظ جدول ((١)).

الاحتياجات التي حصلت على درجة عالية:

- أفرق بين برامج تنمية التفكير (القبعات الست-سكامبر-الكورت).
- أعرف النظريات الأساسية في رعاية الموهوبين.
- أدرك أساليب رعاية التلاميذ المتفوقين في الصفوف العادية.
- أطبق مستويات (بلوم) المعرفة الدنيا والعليا في تدريس المواد الاجتماعية.
- أستطيع صياغة أسئلة في المواد الاجتماعية التي تثير مهارات التفكير العليا.
- أعرف استراتيجيات التعامل مع التلميذ الموهوب (التسريع- التجميع -الإثراء الأفقي والرأسي -الدمج الأكاديمي).

ومن المرجح ان السبب في هذه التقديرات يرجع الى أن أغلب معلمي المواد الاجتماعية يشعرون بنقص في الخبرة والمعرفة والمهارة التي تمكنهم من رعاية التلاميذ الموهوبين بفاعلية؛ وعليه فقد تولد لديهم شعور ورغبة في معرفة الاحتياجات التدريبية وكيفية تطبيقها في العملية التربوية والتعليمية، وعليه لابد من تدريبهم عليها لتسهم في رعاية هذه الثروة الكبيرة المتمثلة بالتلاميذ الموهوبين والمتفوقين. وتتفق نتيجة هذا السؤال مع دراسة (Sege, 1996) التي توصلت الى ان الحاجات التدريبية تجسدت في اعداد برنامج خاص بمدربي المرحلة المتوسطة على وفق مهارات وخبرات عملية بمستوى متوسط؛ عقد ورش تدريبية تتعلق بأساليب التعليم والتعلم.

أما الاحتياجات التي وقعت في المستوى المهم فقط هي:

- أستطيع تصميم وحدات إثرائية للتلاميذ المتفوقين عقليا في المواد الاجتماعية.
- اصمم وسائل تعليمية مناسبة للتلميذ الموهوبين في المواد الاجتماعية.
- أستطيع تصميم أنشطة تعليمية في المواد الاجتماعية تلي حاجات التلاميذ المتفوقين والموهوبين.
- أجد طريقة العصف الذهني في تدريس المواد الاجتماعية.

- اعتقد ان طريقة التعلم المدمج هي الطريقة المثلى في تدريس المواد الاجتماعية.
 - أوظف طريقة حل المشكلات في تدريس المواد الاجتماعية.
 - أعرف أساليب تنمية الذكاء الاجتماعي والذكاء المكاني من خلال تدريس المواد الاجتماعية.
 - أعرف الكفايات الشخصية والمهنية اللازمة لمعلم الاجتماعيات في رعاية التلاميذ المتفوقين والموهوبين.
 - اعمل على تنمية مهارات التعلم الذاتي في المواد الاجتماعية.
 - أستطيع التخطيط وتنظيم وإدارة المواقف التعليمية لتنمية قدرات التلاميذ المتفوقين.
 - أفهم الأفكار السلبية التي يتعرض لها التلميذ الموهوب.
- يرجع السبب في أن التخطيط، وتنظيم، وإدارة المواقف التعليمية، وتصميم وحدات إثرائية، ووسائل وأنشطة تعليمية للتلاميذ المتفوقين عقلياً واستعمال طريقة العصف الذهني، والتعلم المدمج، وحل المشكلات، وأساليب تنمية الذكاء الاجتماعي، والمكاني، وفهم الأفكار السلبية التي يتعرض لها التلميذ الموهوب والمتفوق، فقد تم تدريب معلمي المواد الاجتماعية عليها بصورة عامة للتعامل مع التلاميذ عامة وافترضت العينة انها تصلح للطلبة الموهوبين ايضاً؛ وعليه فقد جاءت مستوى الحاجة إليها بدرجة مهمة فقط مقارنة بحاجات أساسية أولى تقديمها وهي التي قدرتها عينة البحث حاجات بدرجة مهمة جداً.

وجاءت حاجتان فقط في المستوى الأقل أهمية وهي:

- أستطيع تنمية مهارات التفكير في تدريس المواد الاجتماعية.
 - أستطيع ارشاد التلاميذ الموهوبين والمتفوقين.
- ويعود السبب الى تصور عينة البحث في أن تنمية مهارات التفكير وارشاد التلاميذ الموهوبين والمتفوقين قد يرتبط بالتخصص الدقيق واساليب تجميع الموهوبين واستعمال الإثراء الرأسي والافقي مما يتطلب خبرات كبيرة ولا يتم ذلك الا من طريق معلمين متخصصين في الارشاد وتنمية مهارات التفكير، ولكن معرفة معلمات الاجتماعيات بما قد يخدم العملية التربوية التعليمية لذا جاءت بمستوى اقل أهمية مقارنة مع حاجات أساسية أولى لتدريب معلمي المواد الاجتماعية عليها وهي التي قدرتها العينة بحاجات مهمة جداً.

ثانياً: الاستنتاجات

١. تبين النتائج التي تم التوصل اليها من إجابات عينة البحث وجود وعي ودراية تعد مؤشراً على حرص معلمي المواد الاجتماعية لتطوير معارفهم ومهاراتهم.
٢. تأكيد معلمي المواد الاجتماعية على ضرورة توظيف فقرات الاحتياجات التدريبية ويعد ذلك مؤشراً على أهميته في المواقف التعليمية ان تباينت وجهات النظر في درجة الأهمية.
٣. هنالك رغبة لدى غالبية معلمي المواد الاجتماعية في تطوير قدراتهم ومهاراتهم لتكييف الموقف التعليمي بما يراعي مبدأ الفروق الفردية.

ثالثاً: التوصيات

على وفق النتائج التي تم التوصل اليها يمكن تقديم عدد من التوصيات:

١. تضمين برامج اعداد معلمي المواد الاجتماعية في كليات التربية الأساسية والاحتياجات التدريبية المتعلقة باكتشاف الموهوبين ورعايتهم والتي تم تحديدها في البحث.
٢. تدريب معلمي المواد الاجتماعية وتطويرهم بالمرحلة الابتدائية اثناء الخدمة من طريق تضمين النتائج التي توصل اليها البحث فيما يتعلق باكتشاف الموهوبين ورعايتهم.
٣. تضمين دليل معلم المواد الاجتماعية الحاجات التدريبية التي كشف عنها البحث مع امثلة توضيحية.
٤. اعداد حقائب تدريبية للحاجات التدريبية لموضوعات الحاجات التدريبية التي توصلت لها الدراسة وخصوصا تلك التي كانت ضمن الحاجات المهمة جداً.
٥. اعتماد الاحتياجات التدريبية التي تم اعدادها في البحث الحالي والخاصة بمادة الاجتماعيات في تعليم التلاميذ الموهوبين، كونها اشتملت على الاحتياجات والمتطلبات من جوانب متنوعة.

رابعاً: المقترحات

١. اجراء بحوث مماثلة للبحث الحالي لمعلمي مواد دراسية أخرى.
٢. استثمار استبانة البحث الحالي لتحديد الاحتياجات التدريبية في محافظات أخرى.
٣. عمل المزيد من البحوث عن الاحتياجات التدريبية المؤثرة في تعليم التلاميذ الموهوبين في المواد الاجتماعية في ضوء مستجدات العصر.
٤. إجراء بحث للتعرف على أحدث الاسـتراتيجيات والطرائق والأساليب التعليمية لتعليم التلاميذ الموهوبين في الاجتماعيات.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

١. إبراهيم السيد العويلي وعبد الناصر ذكي العسـاسي (٢٠٠٥م). بعض ملامح تربية الأطفال الموهوبين في المجتمع الأمريكي وإمكانية الاستفادة منها في مصر (دراسة تحليلية ميدانية)، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة العدد ٥٩ الجزء الثاني.
٢. أبو جادو، صالح محمد (٢٠١٤): علم النفس التطوري الطفولة والمراهقة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٣. آل شارع، عبد الله النافع وآخرون (١٤٢١ هـ): برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض.
٤. جروان، فتحي عبد الرحمن. (٢٠٠٢). أساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. ستراك، رياض بدري (٢٠٠٨): تخطيط التعلم واقتصادياته، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٦. السبيعي، معيوف (٢٠٠٩): الكشف عن الموهوبين في الأنشطة المدرسية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الاحتياجات التدريبية اللازمة لمعلمي المواد الاجتماعية لاكتشاف التلاميذ الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم
٧. صبري، خ(2006). سياسات تطوير نوعية مهنة التعليم في الأرض الفلسطينية، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
 ٨. عبد الغفار، أحلام رجب(2003) : الرعاية التربوية للمتفوقين دراسياً، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
 ٩. الغزلاي، محمد عامر جميل(٢٠١٦): مدرسة العصر طموحات وتوجهات، الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، بغداد.
 ١٠. غيث، سعاد منصور وبنات، سهيلة محمود و طقش، حنان محمود(2009). مصادر الضغط النفسي لدى طلبة المراكز الراحدة للموهوبين والمتفوقين واستراتيجيات التعامل معها، مجلة العلوم التربوية والنفسية: تصدر عن كلية التربية - جامعة البحرين، المجلد العاشر، العدد الأول، ص ص: ٢٤٩-٢٦٧.
 ١١. فتحي جروان(٢٠٠٤): الموهبة والتفوق والأبداع، دار الفكر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
 ١٢. فخري رشيد خضر (٢٠٠٠م). الخصائص الشخصية والمهنية لمعلمي الطلبة الموهوبين والمتفوقين وبرنامج تأهيلهم، المؤتمر العلمي الثاني، الدور المتغير العربي في مجتمع الغد رؤية عربية، أسبوط، المجلد الأول، ابريل.
 ١٣. محمود سيد أبو ناجي (٢٠٠٤م). أثر برنامج اثرائي مقترح في الفيزياء للطلاب المتفوقين بالمرحلة الثانوية على التحصيل والتفكير الاستدلالي لديهم، جامعة أسبوط، مجلة كلية التربية، المجلد (٢٠)، العدد ١، ص ٩٦-١٣٠.
 ١٤. نصار، وفاء محمود (٢٠٠٨): تنمية الموهبة والابداع الأسس النظرية والتطبيقية، دار المؤيد للنشر والتوزيع، الرياض.
 ١٥. الهباش، أريج عطية عبد الله (١٤٣١ هـ): الحاجات التدريبية اللازمة لمعلمات اللغة العربية في مجال اكتشاف التلميذات الموهوبات لغوياً ورعايتهن بالعاصمة المقدسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

ثانياً: المصادر الاجنبية

16. Comps, Teresa (2005). Effectives of the Teaching Enrichment Activities to Minorities (Teat) Program at increasing underrepresented students in gifted programs Florida international university. <http://proquest.umi.Pqdwebdid=1104985641&sid14&fmt=z&lientid=45596Rqt=309vname=pqd>.
17. F.A.O: Improving Training Quality's Guide to Evaluation, Rome.1991.
18. Hallahan Daneil & Kuaffman James;(2004). Exceptional, Children: Introduction to Special Education, Englewood Cliffs, New Jery: Prentice,Hall,Inc.
19. Jeppersan. County public schools (2000) Definition of Gifted and Talented, Golden, Colorado.

20. Kenneth, T. Byerced: Employee Training and Denelopment in the public service Chicago personnel association, 1970.
21. Renzulli. J.S & Reis, S.M.(2000). The school Wide Eneichment Model, in Heller, K.A& Others, International Handbook of Giftedness and Talent, 2nd –ed, Elsevier Science LTD, Oxford.
22. Seger.M.(1996) Astudy of special preparation and training needs of middle school teacher. Dissertation abstragts international 56(11) 4235-a.
23. Stcinmillar Georginal: (2004). Gifted and Taented Summer Program You can Design and Easily, Rural Special Educatin Quarterly, Vo.23, Issuel, Winter.
24. Sternberg,R.J.(2003). Wics as a Model of Giftedness, High Ability, Studies, Vol, 14,No,2.109-137.

دور الامن في التنمية الاقتصادية "العراق انموذجا"

The Role of Security in the Economic Development "Iraq as a Sample"

م.م عبير مرتضى حميد السعدي^(١)

Assist. Lect. Abeer M. Hameed Al-Sa'adi

م. محمد جاسم محمد^(٢) Lect. Hamad J. Mohammad

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الامن في التنمية الاقتصادية في العراق و تناولها العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية واهم التحديات التي تواجهه بالاضافة الى واقع الامن (الوطني، المائي، الغذائي) في العراق وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. ولذلك فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج منطلقا من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية. اما اهم النتائج التي توصل اليها الباحث بأن العراق يواجه ازمة امن عسكري ومائي وغذائي تهدد عملية التنمية الاقتصادية وتقوضها وتجعل الامن الوطني معرضاً لتبعية خارجية مهيمنة ومتحكمة في اقتصاده. الكلمات المفتاحية: الامن، التنمية الاقتصادية، علاقة الامن بالتنمية الاقتصادية.

Abstract

This study aimed to know the role of security in economic development in Iraq, and the relationship between economic development and security challenges facing the most important addition to the reality of security (national, water, food) in Iraq and its impact on economic development. Therefore, it has used the descriptive analytical approach to reach results

١- مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة كربلاء.
٢- مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة كربلاء.

starting point from the premise that there is a reciprocal dialectical relationship between all forms of security and economic development, and to try to achieve security, whether military or a water or food will enhance the development process, while the most important effects reached by the researcher that Iraq is facing a military water and food security crisis threatens the economic development process and undermine it and make the Iraqi security exhibition external dependence of dominant and controlling its economy.

Keywords: security, economic development, relationship between economic development and security.

المقدمة

اختلفت اراء الباحثين حول مفهومي الأمن أو التنمية. فبعد التطور والتوسع الكبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية انتقل مفهوم الامن من مفهومه التقليدي (امن الأفراد والدولة) الى مفهوم اكثر تعقيداً وشمولاً ليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات، فظهر الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الصحي.... الخ.

أما التنمية الاقتصادية فهي الأخرى قد تعددت مفاهيمها وتطورت وهذا التعدد والتنوع في مفاهيم التنمية جاء كضرورة لما مرت وتمر به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات، التي اسهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر والتهديدات، الأمر الذي جعل التنمية تتنوع وتعدد من حيث المفهوم والأهداف.

انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا في العراق سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية. كون العراق يعاني من مشكلة غياب الامن في كافة اشكاله (العسكري او الوطني، المائي والغذائي) مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تغير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ والمشاكل التي واجهتها من عدم الاستقرار الوضع الامني وتزايد الانفاق العسكري بشكل كبير مما قلت الفرص للقطاعات المنتجة في الاقتصاد مثل الزراعة والصناعة.

لذا سيتم تسليط الضوء على علاقة بين الامن والتنمية والمشاكل التي تعيق تلك العلاقة، ثم سيتم التطرق على واقع الامن في العراق واهم التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان يعاني العراق من ازمة غياب الامن في كافة اشكاله (العسكري او الوطني، المائي والغذائي) مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تغير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ والمشاكل التي واجهتها على اثره.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث

ان من اهم الاهداف التي يبينها البحث:-

١. توضيح العلاقة بين الامن والتنمية والمشاكل التي تخلخل من تلك العلاقة.
٢. التطرق على واقع الامن في العراق واهم التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

لقد اعتمد الباحث لاثبات فرضيته وبغية الوصول إلى اهدافه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستعانة بالمصادر العربية والبيانات والاحصائيات المتاحة.

هيكلية البحث

- لتحقيق اهداف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعية فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وهي:-
- المبحث الاول: التعريف بمفاهيم...الامن والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الواقع الامني في العراق وانعكاسه على التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣.
- فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الأمن والتنمية الاقتصادية... مفاهيم أساسية

أولاً: مفهوم الأمن واشكاله

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم النسبية والمركبة ذات ابعاد متعددة وفقا للمجالات التي ينظر لها الباحث ولكونه ذات طبيعة ديناميكية فهو يتطور بتطور الظروف والأحداث والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية. فقد جاءت كلمة الأمن في لسان العرب على ان الامن ضد الخوف والامانة ضد الخيانة، ويرى ابن سيده ان الامن نقيض الخوف^(٣). بينما يعرف الأمن عسكريا بانه "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع، لهذا فالأمن هو الدفاع والبقاء ضد الأخطار والتهديدات سواء عسكرية أم اقتصادية أم بيئية".

٣- بشير الوندي، الامن المفقود، دار الصفار للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٣، ص٢٣.

ووفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الأمن هو "خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي، مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك إن الفقر والاختيار الاجتماعي والنزاعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أم ديني هي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، وعلى العالم أن يكون ذو استجابة كبيرة لذلك، لهذا يعد الأمن هو أحد أكثر الوظائف أهمية لدى الدولة لضمان الحماية من مختلف المخاطر التي تستهدف حقوق الإنسان سواء كانت تهديدات سببها النزاعات والعنف، أم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

لذا انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية تنموية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تخطيط وتنفيذ برامجها التنموية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية). وهذا ماوضحه روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقاً في كتابه (جوهر الأمن) ان "الأمن يعنى التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية، فلا محل للحديث عن الأمن" ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل^(٤).

ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمانية أبعاد للأمن وهي: الاقتصادي أو المالي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، القومي، الاجتماعي، والسياسي. لذا سيتم استعراض أهمها:-

١. الامن القومي او الوطني: والذي يقصد به "القيم النظرية والسياسات والاهداف العلمية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها، وتأمين مصالحها، وتحقيق اهدافها، وحمايتها من الاخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية"^(٥).

٢. الامن السياسي: عرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الامن السياسي بأنه "حالة من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، او هو ضمان التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية، بكل حرية وللجميع دون تمييز او استثناء"^(٦).

٣. الامن الغذائي: هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية لافرادها والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه سواء كان ذلك للذين عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على المواد الاولية الذاتية^(٧).

٤- ساعد عبد الله، جدلية الامن والتنمية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤، ص ٤٥.

٥- علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٧، ص ٣٩.

٦- مشري سلمى، الحق في الامن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر،

٢٠١٠، ص ١٦.

٧- صديق الطيب منير، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في مناهج تعليمية الامنية)،

٢٠٠٨، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ص ٨.

٤. الامن الاقتصادي: يشير الى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول افراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معين.^(٨)
 ٥. الامن البيئي: ينصرف هذا النوع من الامن الى قابلية الامة او المجتمع لمقاومة ندرة الثروة، المخاطر البيئية، والتغيرات المضادة والتوترات المتعلقة بالبيئة.^(٩)
 ٦. الامن الشخصي: هو الان الذي يبين "عدم جواز القبض على احد الافراد اذ اعتقاله او حبسه الا في الحالات وفي الاوضاع والحدود المنصوص عليها في القانون".^(١٠)
 ٧. الامن الصحي: ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد^(١١).
 ٨. الامن الاجتماعي: يشير هذا النوع من الامن الى "اقصى اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في اطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفير المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في اطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالامن والسلام الاجتماعي".^(١٢)
- وينظر الى الانواع السابقة من الامن بانها حلقة متكاملة تصب في حلقة الامن الانساني كونها تمس الانسان بشكل مباشر والذي هو الامن الانساني الذي عرفته لجنة الامن الانساني على انه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته" وترى ان المقصود بالجوهر الحيوي لحياة البشر هي مجموعة الحقوق والحريات الاولى التي يتمتع بها الافراد وضمان حمايتهم من الاوضاع القاسية والتهديدات التي قد يتعرضون لها^(١٣).

ثانيا: التنمية الاقتصادية

اصبح مفهوم التنمية الاقتصادية تشغل حيزا كبيرا بين العلماء والباحثين الاقتصاديين كونها اصبحت هدفا جوهريا تسعى اليه الدول على جدٍ سواء نامية كانت او متقدمة.

وقد عرفت التنمية الاقتصادية من قبل تقرير التنمية البشرية بانها "التقدم الاقتصادي المندرج في التقدم الاجمالي للمجتمع، ويتم عبر الزيادات التي تطرأ عليه، والتطور والزيادة المنسجمة في مختلف القطاعات

٨- مصنوعة احمد، برنكو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، ٢م، ٣ع، ٢٠١٦، ص ٧١.

٩- ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، ٢٠١٣، ص ١٦٧، بحث منشور على موقع الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/290168284_abad_mfhwm_alamn_albyyy_w_mstwyath_fy_a_ldrasat_albyyyt

١٠- فرقد عبود عواد العارضي، حق الامن الشخصي وضماناته القانونية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص ٦٢.

١١- خليل عبد الله المدن، مفهوم التوعية الامنية، مركز لتنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف (ندوة التوعية الامنية والمستقبل).
١٢- راتقة علي العمري، واخرون، تعزيز الامن الاجتماعي في كتب الثقافة الاسلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ٢٤، ٢٠١٦، ص ١٣٤.

١٣- خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٨م، ٢٤، ٢٠١٢، ص ٥٢٧.

الاقتصاد، ووجود شبكة اقتصادية مترابطة، وان تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع" (١٤).

بينما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها كسياسة اقتصادية طويلة اجل تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي "فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة فأذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع". (١٥)

وفي ظل الظروف السابقة لتعريف التنمية الاقتصادية والتي أغلبها ظهرت في الاقتصادات الرأسمالية تسعى دائما الى بيان ان قوة البلدان في اقتصادها. منطلقة في ذلك ان التنمية الاقتصادية هي المكوّن الرئيس لتركيبية الحياة السياسية والاجتماعية. ولكن في الواقع ان النظام السياسي والسياسات الديمقراطية المحققة للعدالة هو وجه الآخر للتنمية الاقتصادية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي، بفضل ضمانها للاحتياجات الضرورية للمواطنين، وإضافتها لعنصر الشرعية على ممارسات النظام السياسي نتيجة قبول سياساته الاقتصادية، بينما غياب ذلك سيؤدي إلى خلق التوتر داخل الدولة، ويهدّد استقرارها، وأمنها السياسي والاجتماعي، والأمر نفسه بالنسبة للتنمية السياسية التي تُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية

هناك علاقة كبيرة بين الامن والتنمية الاقتصادية كون كلاهما يدوران في محور حياة الانسان الأمن والتنمية عنصران متلازمان، فأى خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما.

ان العلاقة بين الامن والتنمية هي علاقة تبادلية جدلية إذ لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية ولا يمكن أن تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلي حاجات وطموحات المواطنين وترفع مستوى معيشتهم ويمكن القول إن الأمن والتنمية عنصران متلازمان، فالأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي ومن دونه لا يمكن تأسيس اقتصاد مزدهر، ومن جانب آخر فإن الاقتصاد الذي ينمو بنسب جيدة ويخلق فرص عمل للمواطنين يعد وسيلة للحفاظ على الاستقرار وحافزاً لتعزيز الأمن.

فالتنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة الأمر الذي كان له آثار على مختلف جوانب الحياة في المجتمعات المعاصرة وأبرزها الجانب الأمني الأمر الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعاصر بحيث اتسع نطاقه وازدادت أهميته في كافة الجوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. (١٦)

١٤- هشام الصمادي، عبد الرؤوف العودات، اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، ٦م، ٣ع، ٢٠٠٩، ص ١٢٧.

١٥- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٤.

١٦- نبيل جعفر عبد الرضا، جدلية الامن والتنمية في العراق، الحوار المتمدن، ع ٣٦٦١، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&tr=0>

فظهر مصطلح أمن التنمية الذي يقصد به "توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوفر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها واطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي"^(١٧) فأمن التنمية يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص.

إن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمر يكي في ستينات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر عام ١٩٦٨ "إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن" ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل".^(١٨)

ففي القارة الافريقية نجد ان اغلب بلدانها تعاني من غياب التنمية نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، فبالرغم من مساحتها شاسعة وزيادة عدد سكانها، وتوفر الموارد الطبيعية الضخمة من النفط والغاز والمعادن الا انها تصنف من افقر المناطق في العالم. وبالرجوع الى اسباب والعوامل التي ادت الى ذلك نجد ان غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، فالعجز عن توفير الاستقرار السياسي دفع الافراد المجتمع الى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على امنها الغذائي كما في السودان، فضلاً عن عدم توفر الارادة و القدرة في استغلال واستثمار مواردها التي تعزز التنمية وتطور اقتصاداتها مما يحقق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المبحث الثالث: الواقع الامني في العراق وانعكاسه على التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣.

يعاني الوضع الامني بكافة اشكاله في العراق اعقاب تغير النظام السياسي السابق في العراق عام ٢٠٠٣ من معضلة حقيقية، فمن الجانب العسكري، فبالرغم مما حققته مؤسسات الدفاع والأمن من إنجازات ميدانية بتحرير المدن والقرى العراقية خلال عام ٢٠١٧ التي كانت تقع تحت سيطرة تنظيم داعش منذ عام ٢٠١٤. أهمها (مدينة الموصل، صلاح الدين، كركوك، الأنبار وديالى، وبعض مدن أعالي نهر الفرات: رارة وعانة وكبيسة وحديثة وبحيرة الثرثار)، فما زال الوضع العسكري مهدداً بالتراجع الى الوضع السابق.^(١٩)

١٧- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ص ٤٣.

١٨- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ص ٤٥.

١٩- جاسم محمد، معضلة الامن في العراق، ٤/٦، ٢٠١٨، <https://arb.majalla.com/node/26161/%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82>

اما من جانب الامن الاقتصادي، فنجد ان التحول في النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ اثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، اذ ان السلطات الادارية التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن سياستها متسمة بالواقعية من حيث قرارات اصلاح الاقتصاد واعادة الاعمار والتنمية، اذ تلك السياسات الاقتصادية مفاجئة غير دقيقة في ظل بيئة مختلة تعج باختلافات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة^(٢٠)، فضلا عن ان تلك العملية السياسية وغياب الامن والاستقرار وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية عمقت من مشاكل الاقتصاد العراقي. تلك السياسات لم يتوقف اثارها السلبية على الامن الاقتصادي فقط وانما على الامن البيئي ايضا، فما سببته العمليات العسكرية من دمار وتلوث بيئي ادى الى مشاكل كبيرة كالتصحر وانحسار في الغطاء النباتي في العراق. فقد اوضحت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام ٢٠١٠ الى وجود اكثر من ١٤٣ موقعا ملوثا باليورانيوم في ٧ محافظات عراقية من بينها بغداد والمحافظات الجنوبية.^(٢١)

وعند الرجوع الى اسباب الحقيقية التي جعلت العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية في العراق يشوبها القلق والضعف هي:-

أ. الفقر: يعد الفقر من أهم التهديدات غير المسلحة التي تواجه الأمن والاستقرار لأي بلد فضلا عن كونه عبئا على التنمية، بالرغم من اختلافه بين دولة واخرى ومن نظام لآخر الا ان هذه الاختلافات تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي العراق تعد ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي تواجه الدولة وعملية الإصلاح الاقتصادي بعد أن وصلت نسبتها إلى (٢٢,٥%)^(٢٢) عام ٢٠١٤ كم أقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢، وستظل مرتفعة في المستقبل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة والسياسات الاقتصادية والامنية المشوهة. يضاف إلى ذلك ضعف الإدارات والسياسات والبرامج الحكومية في خلق الموازنة بين الإنفاق في مجال توفير الحاجات الأساسية والصحة والتعليم وتفعيل النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وبين توجيه الإنفاق لأغراض المحافظة على النظام وبالتحديد من خلال الاهتمام بالإنفاق العسكري والأمني، فضلا عن ما قد تؤديه برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في زيادة رقعة الفقر المتمثلة بإجبار الحكومات على تبني برامج خفض الإنفاق العام وخصوصا في مجال المعونات والدعم. وتؤدي زيادة معدلات الفقر إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة منها جرائم (التسول والتفكك الأسري) فضلا عن ظاهرة بيع الأعضاء خصوصا للأطفال، وهو يسهم بتوفير الأرضية اللازمة لتشكيل المجموعات المسلحة التي تعمل على تقويض الأمن سواء للبلد نفسه أم نقله إلى دول الجوار مما يجعل الموضوع ذات بعد إقليمي وقد يصل إلى المستوى الدولي.

٢٠- علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠١٦، ص ٩٨.

٢١- المصدر السابق، ص ١٠١.

٢٢- وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، ص ١٣.

ب. الفساد: هناك علاقة عكسية بين الفساد والامن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلما زاد الفساد كلما انخفض معدل التنمية وكلما قل الفساد زاد معدل التنمية وتوافر الامن والاستقرار. فتكاليف الفساد كبيرة ومعالجته غير بالامر اليسير، فقد قدرت إحدى الدراسات ان التكاليف المالية للفساد التي تدفع سنويا لمختلف دول العالم بأكثر من تريليون دولار من الرشاوى، مع فقدان ما يقارب تريليون دولار سنويا في العالم من الأموال المخصصة للتنمية، ففى أفريقيا وحدها تم تهريب ٤٠٠ مليار دولار فضلا عن تكاليف سنوية نتيجة الفساد تقدر ب ١٤٨ مليار دولار التي تشكل ٢٥% من الدخل القومي للقارة الأفريقية. تذهب دراسة أخرى إلى أن تكاليف الفساد من الممكن أن تؤثر في الميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع حجم التهريب الضريبي، وما يؤديه من زيادة عجز الموازنة العامة و تقليص الأنفاق العام بالتحديد في مجالات الصحة والتعليم والمدفوعات التحويلية، كما يسهم الفساد في ارتفاع تكاليف الخدمات بنسبة ١٠% بينما التكاليف الرأسمالية للمشاريع خصوصا المباني والمعدات إذ تتراوح نسبة الزيادة من ٢٠% إلى ٥٠% من التكاليف الأصلية مما ينعكس على مستوى تحقيق النمو وسرعته^(٢٣). تظهر آثار الفساد وتكاليفه كذلك بقضية الجرائم المنظمة التي أخذت أبعادا دولية ففى عام ١٩٩٥ حدد المؤتمر العالمى حول الجريمة المنظمة المنعقد في مدينة نابولي مجموعة الجرائم المرتبطة بالفساد وتأثيرها في إحداث الاختلال والمخاطر وعدم الاستقرار وانعكاس ذلك على الأمن والتنمية، من أهم هذه الجرائم هى جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات والرشوة والنصب والاحتيال في مجال التأمينات وجرائم الحاسب الآلي، كذلك سرقة الملكية الفكرية وتهريب الأسلحة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، فضلا عن القرصنة البحرية وخطف الطائرات و سرقة الأعمال الفنية.^(٢٤) يتضح مما تقدم إن تحجيم الفساد ومحاولة القضاء عليه سيؤدي إلى خفض التهديدات غير المسلحة على الأمن واثار ذلك في التنمية على الرغم من إن هذه التهديدات تمتاز بترابطها بعضها مع بعض، إلا إن الترابط بين التهديدات قد يكون ذا فائدة كبيرة فمن خلال تقليص قدرات بعض التهديدات سيؤدي إلى تقليل قدرات التهديدات الأخرى وخفضها.

ت. الوضع الامني: ان عدم استقرار الوضع الامني يعد من الاسباب الرئيسية التي تحد عملية التنمية الاقتصادية في العراق، فالوضع الامني اصبح يهدد حياة الفرد العراقي وخاصة بعد سيطرة عصابات داعش عام ٢٠١٤ على محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وبدأت عمليات قتل وتهجير ونزوح للمواطنين وتدمير البنية التحتية وسلب الموارد المالية والاقتصادية لتلك المحافظات. فقد بلغ اعداد النازحين داخليا بسبب الوضع الامني عام ٢٠١٤ حوالي ٣,٣ مليون شخص، وهم من ثماني محافظات من أصل ١٨ محافظة، أغلبهم من نينوى حوالي ١,٨٥ مليون اي ٥٧ %، بينما ٠,٥ مليون اي حوالي ١٦% من الانبار وباقي من صلاح الدين وكركوك. مما تسبب في زيادة معدلات الفقر في العراق والضغط على البنية التحتية للمناطق النازحين اليها^(٢٥).

٢٣- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&t=0>

٢٤- قرايش سامية، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-

تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٤٨.

٢٥- وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، مصدر سابق، ص ١٥.

ث. البطالة: ان البطالة آثاراً سلبية على الامن الاقتصادي، فهي تسلب العامل امه الاقتصادي كون دخله هو المصدر الاساسي في توفير المعيشة له ولافراد اسرته واي افتقاد لهذا الدخل سيرفضه الى الحرمان والفقر. كما ان البطالة تؤدي الى هدر في قيمة العمل البشري بالتالي انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين وانخفاض مستويات الاجور الحقيقية^(٢٦). فقد اشارت نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ان معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فما فوق اكثر من ٣٨% لكلا الجنسين، وقد بلغ معدل البطالة للذكور ٣٠% والاناث ١٦% وبمحت التقرير نتائج مسح التشغيل والبطالة، اذ بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠% وفي المقابل ٢٥% في المناطق الريفية ويمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل تسببت في ادامة البطالة وزيادتها منها انحسار الاستثمارات الاجنبية وعزوفها عن الاستثمار داخل العراق كذلك الركود الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وانخفاض فرص التشغيل فيها وكذلك سوء الادارة اذ يعد من العوامل الاساسية في ازدياد حجم البطالة، اذ من الواجب على الدولة تقييم قوى العمل حسب المهارة^(٢٧).

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى واقع كل من الامن العسكري والمائي والغذائي ويمثل الاخير اناس الامن الاقتصادي وكيف ان كل منها تهدد التنمية الاقتصادية في العراق:

أ. الامن العسكري:

تشير الدراسات الدولية انه في الغالب تكون العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية علاقة عكسية، حيث توجد دراسة لأحد الخبراء الأوربيين تشير إلى إن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (١%) فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكنها أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة (٠,٧%)، كما إن التنافس في تطوير أسلحة جديدة يساهم وبشكل مذهل في استنزاف موارد المجتمع كلها، فعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من (٣٦) بلدا ناميا، فيها (١٨٠) طفل في سن الدراسة، ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل جميع المشكلات العالمية، كالفقر والجوع والتخلف وغيرها^(٢٨).

بينما اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى ان البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية كانت أكثر نجاحا في الدفاع عن سيادته الوطنية من تلك التي تنفق بافراط على التسليح، وان الانفاق

٢٦- مصنوعة احمد، برنكو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، ٢م، ٣ع، ٢٠١٦، ص٧٧.

٢٧- نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق متلازمة الازمات، المؤتمر العلمي الاول للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١٦، ص١٣.

٢٨- حيدر الجراح، التنمية بديل عن جنون الانفاق العسكري، مقالة منشورة على موقع مركز الشيرازي بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٧.

على التسليح يقوض الامن البشري اي انه يستحوذ على اكبر الموارد التي كان يمكن استخدامها في اغراض التنمية^(٢٩).

ولنتيجة للوضع الامني غير المستقر لبعض المحافظات العراقية وعمليات التحرير التي رافقت السنوات اللاحقة من تنظيم داعش اي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، فقد اشار مؤشر السلام الدولي في تقريره عام ٢٠١٨ بان العراق يحتل المرتبة ١٦٠ في قائمة الدول الاقل استقرارا في الوضع الامني محققة تراجعاً عن السنوات السابقة بمقدار وحدة واحدة بعد ان احتل المرتبة ١٦١ للاعوام (٢٠١٧، ٢٠١٦) على التوالي^(٣٠).

جدول (١) الانفاق العسكري في العراق خلال فترة (٢٠١٤-٢٠١٧) ترليون دينار

السنة	الانفاق العسكري ترليون دينار	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠١٤	٨,٠٧	٢,٩٥
٢٠١٥	١١,٢١	٥,٣٥
٢٠١٦	٧,٠٦	٣,٤٨
٢٠١٧	٨,٧٨	٣,٨٦

المصدر: موقع البنك الدولي
<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?locations=IQ&view=chart>

ونلاحظ من الجدول السابق بان العراق يدرج ضمن قائمة الدول الاكثر انفاقا على المجالات العسكرية على المستوى الاقليمي خاصة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) فقد ارتفعت المبلغ المخصصة للانفاق العسكري من ٨,٠٧ ترليون دينار عام ٢٠١٤ الى ١١,٢١ ترليون دينار عام ٢٠١٥ بينما نجده تراجع عام ٢٠١٦ الى ٧,٠٦ ترليون دينار ليعاود ارتفاعه عام ٢٠١٧ الى ٨,٧٨ ترليون دينار وويعزى ذلك الى صفقات الاسلحة التي تم شراؤها خلال تلك الفترة فضلا عن عمليات التحرير التي حدثت خلال عام ٢٠١٧ والتي ادت الى زيادة الميزانية العسكرية.

لذا نجد ان الانفاق العسكري في العراق استحوذ على الموارد الاقتصادية وخاصة الايرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للموازنة الاتحادية. مما اصبح يشكل عبءاً على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تزايد نسبته من الناتج المحلي الاجمالي مايقارب ٥% عام ٢٠١٥. ووفق ماحددت الامم المتحدة ان الانفاق العسكري قد يكون سلبيا على التنمية عندما تبلغ نسبته ٤% من الناتج المحلي الاجمالي وان وصول الى

٢٩- علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٥١.
 ٣٠- Global peace index 2017, measuring peace in acomplex world,2017,p11.

هذه النسبة يحتم على الدولة ترشيد نفقات القطاع العسكري وخلق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى^(٣١).

ويمكن ان نستكشف الانعكاس السلبي لزيادة الانفاق العسكري في العراق على التنمية خاصة في مجال التعليم الذي يعد اهم الركائز التي تمد عملية التنمية الاقتصادية بالموارد البشرية الماهرة والاسكشافات والابداع والابتكار، لم يخصص الا ٣,٩ ترليون دينار من موازنة عام ٢٠١٧ اي نسبة ٢%^(٣٢) من الناتج المحلي الاجمالي وعند مقارنتها بالإنفاق العسكري الكبير نجدها نسب متواضعة، مما انعكس ذلك سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية وفرص تنمية الموارد البشرية وإيجاد رأس المال البشري المؤهل لقيادة عملية التنمية فضلا عن التهم نسب كبيرة من ايرادات النفط واخذ الفرص من القطاعات الاخرى التي لو انتقلت تلك التخصيصات لها لساهمت في بناء قاعدة انتاجية متنوعة وخلق بنية تحتية حديثة تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً متنوعاً حديث بدلا من اقتصاد الاحادي الجانب.

ب. الأمن المائي:

لكون المياه عصب الحياة وليس له بديل لذا استخدم كسلاح للضغط وتهديد الأمن. ففي العراق كثيرا ما استخدمت المياه كاداة ضغط على الحكومات وعلى الشعب العراقي بالرغم ان الاتفاقيات مع دول الاقليم بهذا الشأن. فحصة العراق التي عرفت على مر تاريخ بانها تقارب ٣٠ مليار م^٣ من مياه الفرات، وقاربة ٢٠ مليار م^٣ من نهر دجلة، مضافا الى مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق، ليصل الى ما يقارب ٤٠ مليار م^٣^(٣٣) قد انخفضت كثيرا في نسبها بسبب قيام تركيا بمشاريع الري و انتاج الطاقة على دجلة و الفرات، والذي عرف بمشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) و المتكون من ٢٢ سد و ١٩ محطة لتوليد الطاقة منها ١٤ سد على نهر الفرات اهمها سد اتاتورك، و ٨ سدود على نهر دجلة اهمها سد اليسو لاستخدام المياه كقاعدة ضغط سياسي.

جدول (٢) الموازنة المائية في العراق

السنة المؤشر	٢٠١٤- ٢٠١٥	٢٠١٥- ٢٠١٦	٢٠١٦- ٢٠١٧
مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات مليا م ^٣ /سنة	٣٥,٣٤	٥٤,٧٥	٤٠,٦٩
كمية كلية لمياه الاهوار مليون م ^٣	١٩٧٥	٤٢١٢	٣١٤٨
نصيب الفرد من ايرادات نهر دجلة والفرات م ^٣ /سنة	١٠٠٣,٦	١٥١٣,٧	١٠٩٥,٦
كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية)	٤٢,٨١	٤١,٠١	٤٣,٨

٣١- علي خازن، مصدر سابق، ص ٧٥.

32- <https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268282/Infographics/alsumaria-news>
33- <http://fcds.com/economical/1083>

		المنزلية، الصناعية، البيئية) مليار
		م/٣ سنة

المصدر:

١- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، قسم الإحصاءات البيئية، الإحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ص ١١.

يظهر من الجدول (٢) مجموع الواردات المائية لنهري دجلة وروافده والفرات لسنة المائية ٢٠١٥-٢٠١٦ وعند مقارنتها مع السنة المائية ٢٠١٤-٢٠١٥ نجد انها بلغت (٥٤,٧٥) مليار م/٣ سنة مقارنة بـ (٣٥,٣٤) مليار م/٣ سنة اي بزيادة مقدارها ٩,٩٥٤٪^(٣٤). بينما انخفضت النسبة للسنة المائية ٢٠١٦-٢٠١٧ عن السنة المائية التي سبقتها بمقدار ٢٥,٧٪^(٣٥).

مما انعكس ذلك على نصيب الفرد من واردات نهري دجلة وروافده والفرات حيث بلغ في السنة المائية ٢٠١٥-٢٠١٦ (١٥١٣,٧) م/٣ سنة محقق زيادة مقدارها ٥١٪ عن السنة المائية ٢٠١٤-٢٠١٥ بينما في السنة المائية اللاحقة تراجع بمقدار ٢٧,٦٪ ليلغ نصيب الفرد ١٠٩٥,٦ م/٣ سنة.

بينما نلاحظ ان نسب وكميات المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية، المنزلية، الصناعية، البيئية) للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت ٣٤,٨ مليار م/٣ سنة وكانت اعلى الكميات عن السنين السابقة، كذلك نسب المجهزة فقد كانت اعلى نسبة مجهزة للاستخدام الزراعي حيث بلغت ٣٧,٨٧,٨ مليون م/٣ سنة اي يشكل مانسته ٨٦,٣٪ واقل كمية من المياه المجهزة للاستخدامات البيئية بواقع (٧٥١,٨) مليون م/٣ سنة وبنسبة ١,٧٪، بينما كان نسب كل من لاستخدام المنزلي والصناعي (٩,٥٪، ٢,٥٪)^(٣٦).

لذ نلاحظ من البيانات السابقة ان العراق يواجه خطر ندرة المياه من قيام تركيا بانشاء مشروع جنوب شرق الاناضول والتغير المناخي العالمي فضلا عن سوء التخطيط وادارة الموارد المائية وعدم وجود وعي مجتمعي لترشيد المياه بكافة استخداماته.

لذلك يعد الأمن المائي من العناصر ذات البعد الاقتصادي للأمن لما له من دور في تحقيق الأمن والاستقرار مع ما يحمله من أهمية لنجاح العملية التنموية، اذ يشكل الامن المائي احد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الامن الغذائي اذ يؤثر بصورة مباشرة على طبيعة وكمية الانتاج الزراعي الى جانب تأثيره على خطط التنمية الزراعية والمستخدمة في التنمية الاقتصادية ككل وكذلك تهدد ارواح الناس وسبل عيشهم. لذلك لا بد ان يضع العراق بعض الحلول وبدائل للخروج من هذه الازمة:

١. اقامة محطات تحلية للاستفادة من مياه شط العرب، وإيقاف هدر من مناسب دجلة والفرات.
٢. اتباع الاساليب الحديثة في ارواء الاراضي الزراعية وترك الاساليب التقليدية لتقليل نسب كميات مجهزة اليه.

٣. العمل على انشاء خزانات استراتيجية للمياه يمكن الاستفادة منها في اوقات الوفرة المائية.

٣٤- جهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاءات البيئية، الإحصاءات عام ٢٠١٦، ٢٠١٦، ص ١٥.

٣٥- جهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاءات البيئية، الإحصاءات عام ٢٠١٧، ٢٠١٧، ص ١٥.

٣٦- جهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاءات البيئية، الإحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٧، ٢٠١٧، ص ٢٥.

٤. الضغط على الجانب التركي لأطلاق مناسيب مياه دجلة و الفرات، من خلال الاستفادة من الواقع التجاري، باعتبار العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا.
٥. تطوير البنى التحتية العراقية من خلال العمل على تأسيس شبكات تصريف مياه الامطار والاستفادة منها في تعزيز الخزين المائي للانهار، بالإضافة الى دورها في العملية الاروائية.

ت. الامن الغذائي:

لعب الانتاج الزراعي في العراق في عقود السابقة دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، الا انه اصبح من الصعوبة الان ان يوفر الكميات الكافية لسد الطلب المحلي من المواد الغذائية لسكان العراق واصبح بشكل كبير على الاستيراد المواد الغذائية والفواكه والخضروات من الخارج. اذ ينظر الى العراق في الوقت الحالي احدى الاقطار العربية التي تعاني من عجزٍ في الامن الغذائي مما يضعها تحت رحمة التقلبات التي تحدث في الاسواق والسياسات التي تسلكها الدول المهيمنة على تجارة الغذاء وفقدان مقومات امهه الغذائي. وبالرغم من ان العراق يتوفر لديه الموارد المالية المستحصلة من إيرادات النفط التي تمكنه من استيراد الغذاء الا ان تلك الموارد المالية غير كافية لتوفير كافة احتياجات الغذائية للمواطنين.

ولكون الموازنة العامة مثقلة بالمبالغ المخصصة للمواد الغذائية المستوردة من الخارج والتي تعد مصدراً مهماً لحياة الفقراء أو السكان غير الأمنين غذائياً وأبعاد شبح المجاعة عنهم. فغالبية تلك الأسر تعتمد بشكل كبير على نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) لما كان يصعب عليهم تأمين السلة الغذائية من الأسواق.

تعد الخنطة من أهم محاصيل الحبوب في جانب الأنتاج أو في جانب الاستهلاك ويأتي الرز في المرتبة الثانية مع الإشارة الى أن غالبية الخنطة المستهلكة مصدرها نظام البطاقة التموينية (والإستيراد من الطحين) وأما الأنتاج المحلي من القمح يشكل ثلث المعروض من هذا المحصول خلال سنة ويفضل الرز المنتج محلياً. أما الحبوب الأخرى كالشعير والذرة فتنتج أيضاً على الرغم من إنها تستخدم كعلف حيواني.

جدول(٣) مقدار الفجوة الغذائية من القمح والرز خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)

السنة	عدد السكان نسمة	الحاجة السنو ية للقمح الف طن	كمية انت اج القمح الف طن	مقدار الفجو ة الف طن	كمية انتاج الشلب ١٠٠ طن	كمية انتاج الرز المصن ع الف طن	حاجة السنو ية الرز الف طن	مقدار الفجو ة الف طن
٢٠١٥	٣٥٢١٢٦٠٠	٤٨٤٨	٢٦٤٥	٢٢٠٣	٤٠٣٠	٢٦	١٣١	١٠٥
٢٠١٦	٣٦١٦٩١٢٣	٤٩٨٠	٣٠٥٣	١٩٢٧	١٠٩٢	٧	١٣٥	١٢٨
٢٠١٧	٣٧١٣٩٥١٩	٥١١٤	٢٩٧٤	٢١٤٠	١٨١٣	١٢	١٣٩	١٢٧
٢٠١٨	٣٨١٢٤١٨٢	٥٢٤٩	٢١٧٨	٣٠٧١	٢٦٥٨	١٧	١٤٢	١٢٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الحنطة والشعير ٢٠١٨، ص ٥.

- الحاجة السنوية محتسبة في ضوء الحصة الفرد شهريا من بطاقة التموينية للقمح والرز التي تبلغ (١١,٤٧٥ كغم، ٣,١٢٠ كغم) على التوالي.
- ان كمية انتاج الرز المصنع هي كمية انتاج الرز * ٦٥% وهي نسبة وفق المعايير المعتمدة لعملية التصفية الشلب لعام ٢٠٠٩.

فمن الجدول اعلاه يلاحظ ان كميات الانتاج المحلي من القمح متذبذبة من سنة الى اخرى فتارة ترتفع في عام ٢٠١٦ التي وصل فيها الى ٣٠٥٣ الف طن وتارة اخرى ينخفض ليصل الى ٢١٧٨ كما في عام ٢٠١٨ في حين نجد ان الطلب يتزايد بحكم تزايد معدلات نمو السكان فقد وصل حاجة الافراد السنوية من القمح عام ٢٠١٨ الى حدود ٥٢٤٩ الف طن اي ان الفجوة بين الانتاج والاستهلاك تصل الى ٣٠٧١ الف طن من القمح والتي استوجب من حكومة تغطيته من استيرادات، واذ ماتم اضافة الاحتياجات الاخرى للقمح فالفجوة سوف تتزايد بمعدلات اكبر.

اما بالنسبة للرز فوضعه كان اسوأ من القمح فمعدلات انتاجه تتناقص بشكل كبير بسبب شحة المياه والسياسات الزراعية التي تمنع زراعته في بعض المواسم حفاظا على كميات المياه والحاجات السنوية للأفراد تتزايد، ففي عام ٢٠١٥ كان اعلى كميات لانتاج للرز المصنع وصل الى ٢٦ الف طن سنويا بينما كانت الحاجة السنوية ١٣١ الف طن اي الفجوة الغذائية تصل الى ١٠٥ الف طن كما هو موضح في الجدول وظلت الفجوة في تزايد مع تزايد عدد السكان وحاجاتهم لهذا المحصول وكميات الانتاج المنخفضة.

إن بقاء الحال كما هو عليه يؤثر الى فقدان الامن الغذائي في العراق بسبب قدم السياسات الزراعية في العراق فضلا عن التصحر، ونقص المياه، والافات الزراعية، ومحدودية الاراضي الصالحة للزراعة والتغيرات المناخية. وان فقدان الامن الغذائي لا يقل شأنًا عن فقدان الامن المائي، اذ أصبح سلاحا بيد الدول صاحبة القدرة في هذا المجال بممارسة الابتزاز والمساومة من اجل تنفيذ إرادتها الاقتصادية والسياسية على الدول التي تعاني من انعدام أمنها الغذائي، مما يتطلب من الدول النامية مثل العراق العمل وفق إستراتيجيات مستقبلية لبلوغ الأمن الغذائي والتخلص من الاعباء التي تتحملها موازنتها العامة التي وصلت عام ٢٠١٦ الى ٢٧٢,٧٥٨,٧٦٠ دينار كدعم لشراء محسولي القمح والرز^(٣٧).

الاستنتاجات

١. ان غياب الامن الوطني والمائي والغذائي في العراق ادى الى تراجع عملية التنمية الاقتصادية فالنتائج المحلي الاجمالي معتمد كلياً على مساهمة النفط بينما القطاعات الاخرى ظلت نسب مساهمتها قد لا تذكر، وما زالت معدلات الفقر والبطالة في تصاعد مستمر.

٣٧- الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، جريدة رسمية لجمهورية العراق، ٢٠١٦، ٤٣٩٤٤، السنة ٥٧، ص ٣٢.

٢. استقطاع جزء كبير من إيرادات النفط للميزانية العسكرية خلال فترة (٢٠١٤-٢٠١٧) مما حرم القطاعات المنتجة من التخصيصات المالية المخصصة لها مما انعكس ذلك بتدني انتاجية قطاع الزراعة والصناعة.
٣. ان فقدان الامن المائي يعني فقدان الامن الغذائي فكلاهما يحققان هدفاً واحداً توفير الماء والغذاء لأفراد الشعب، وان تهاون الحكومة في تحقيق كليهما يعني اننا سنواجه ازمة مائية غذائية مسيطر عليها المتحكمون وسنظل في دوامة التبعية الاقتصادية وتعرض الالبتزاز المستمر.

التوصيات

١. الفقر والبطالة اهم التحديات التي تواجه الامن والتنمية الاقتصادية لذا فأن توجيه تخصيصات الانفاق العسكري نحو التنمية يخفف من حدة دخول الشباب في صفوف الجماعات الارهابية وان وضع استراتيجيات سياسية واقتصادية وادارية وامنية وقضائية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد.
٢. ان الواقع المائي الذي افرزه البدء بملء سد اليسو يفرض على الحكومة العراقية القادمة البحث الجاد عن إجراءات سياسية واقتصادية، رادعة لاستعادة ماهو حق طبيعي من مياه دجلة والفرات على حد سواء، وان الوقت قد حان للتلويح بالورقة الاقتصادية، حيث يعتبر العراق المورد النفطي الأول للاتراك اذ يزودهم ب ٣٠٪ من احتياجاتهم النفطية، كما انه يعد الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد المانيا والمملكة المتحدة، اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من ١٠-١٥ مليار دولار سنوياً، كما ان قيمة التبادلات التجارية تجاوزت ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وبحسب البيانات الصادرة عن مجلس المصدرين التركي، ان التلويح الجاد بخسارة هذه الامتيازات الاقتصادية لصالح دول أخرى، بالإضافة للتهديد باستثمار أوراق ضغط أخرى تتعلق بالنسيج الاجتماعي والتوافق الداخلي التركي، قد يجبر الاتراك على ابداء مرونة كبيرة، وتقديم تنازلات تتناسب وحجم التبادل التجاري الضخم يصب في صالح الموقف العراقي المطالب بحقه.
٣. فيما يخص في الامن المائي لا بد من اخذ الاحتياطات اللازمة وخزن المياه لمواجهة ازمة انحسار المياه التي تسببه دول المصدر، وان تنفيذ مشاريع الري بشكل مخطط له ومدروس باساليب علمية حديثة سوف يحقق الامن المائي والغذائي معاً.
٤. لا بد من وضع خطط والاستراتيجيات التنموية يأخذ على عاتقها توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأمن، ذلك لأهميته في توفير المناخ الملائم لبلوغ الأهداف التنموية، من خلال مواجهة مختلف التهديدات سواء المسلحة أم غير المسلحة.

المصادر

اولاً: الكتب

١. بشير الوندي، الامن المفقود، دار الصفار للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠١٣.

٢. علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٧.
٣. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠١٦.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. ساعد عبد الله، جدلية الامن والتنمية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤.
٢. فرقد عبود عواد العارضي، حق الامن الشخصي وضماناته القانونية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧.
٣. قرايش سامية، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٤.
٤. علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦.
٥. مشري سلمى، الحق في الامن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠.

ثالثا: المجلات والمقالات

١. ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد محمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلوم.
٢. خليل عبد الله المدني، مفهوم التوعية الامنية، مركز لتنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف (ندوة التوعية الامنية والمستقبل).
٣. خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م ٢٨، ع ٢، ٢٠١٢.
٤. راتقة علي العمري، عماد عبد الله الشريفين، ماهر شفيق الهواملة، تعزيز الامن الاجتماعي في كتب الثقافة الاسلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ع ٢، ٢٠١٦.
٥. صديق الطيب منير، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في مناهج تعليمية الامنية، ٢٠٠٨، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية).
٦. مصنوعة احمد، بركو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف، م ٢، ع ٣، ٢٠١٦.
٧. علي كاظم هلال، الانفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ع ٢٠، ٢٠١٥.

٨. هشام الصمادي، عبد الرؤوف العودات، اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، م٦، ع٣، ٢٠٠٩.
٩. نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق متلازمة الازمات، المؤتمر العلمي الاول للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١٦.

رابعاً: دراسات وبيانات الرسمية والنشرات

١. وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨.
٢. جهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٦، ٢٠١٦.
٣. جهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٧، ٢٠١٧.
٤. جهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٧، ٢٠١٧.
٥. الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، جريدة رسمية لجمهورية العراق، ٢٠١٦، ع٤٣٩٤٤، السنة ٥٧.

خامساً: الانترنت

١. حيدر الجراح، التنمية بديل عن جنون الانفاق العسكري، مقالة منشورة على موقع مركز الشيرازي بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٧ <http://shrsc.com>.
٢. نبيل جعفر عبدالرضا، جدلية الامن والتنمية في العراق، الحوار المتمدن، ع٣٦٦١، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&r=0>.
٣. جاسم محمد، معضلة الامن في العراق، ٤/٦، ٢٠١٨، <https://arb.majalla.com/node/26161/%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82>.
٤. ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، ٢٠١٣، ص١٦٧، بحث منشور على موقع https://www.researchgate.net/publication/290168284_abad_mfhwm_alamn_alb_yyy_w_mstwyath_fy_aldrasat_albyyyt.
٥. Global peace index 2017, measuring peace in acomplex world,2017.
٦. [https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268282/Infographics/alsumaria-](https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268282/Infographics/alsumaria-news) news.
٧. <http://fcds.com/economical/1083>.

**ضمان العقد والمسؤولية المدنية -دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة ما
بين الفقه الاسلامي والقانون المدني-**

*Contract guarantee and civil liability -Structural
analysis Comparison between Islamic jurisprudence and
civil law-*

د. صدام خزل يحيى^(١) Dr. Saddam Khazal Yahya

احمد محمد صديق^(٢) Ahmed Mohamed Seddiq

المستخلص

يقسم فقهاء الشريعة الضمان لديهم على عدة أنواع، منها ضمان العقد اذا كان مصدره العقد، وضمان اليد اذا كان المصدر حيازة غير شرعية، وضمان الاستهلاك اذا كان المصدر اتالفا فمصطلح الضمان بشكل عام هو من المصطلحات الفقهية التي تداولها فقهاؤنا المسلمون، عند بحثهم في المسؤولية، والتي تعرف لديهم بالضمان سواء كانت ضمان عقد، ام ضمان الفعل الضار.

ويعد مفهوم ضمان العقد في اطار الفقه الإسلامي، مختلفا عن المسؤولية المدنية التعاقدية التي نص عليها المشرع العراقي في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، بالرغم من ذكر الأخير لمصطلح ضمان العقد على المسؤولية التعاقدية في المادة ١٦٨ منه، لذلك فان اسباب اختيار الموضوع هي لدراسة وتناول مفهوم الضمان في الفقه الإسلامي، ولاسيما في مجال العقد، مع ذكر العقود التي يرد عليها و للتوصل عما إذا كان ضمان العقد في الفقه الإسلامي، يقابل او يطابق المسؤولية المدنية (العقدية) في القوانين الوضعية المحلية، أم أن الضمان شيء، والمسؤولية المدنية شيء اخر.

الكلمات المفتاحية:- (ضمان العقد، المسؤولية المدنية، العقد، الفقه الإسلامي، ضمان العقد، المسؤولية العقدية).

١ - جامعة الموصل/ كلية الحقوق.

٢ - جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية.

Abstract

Sharia scholars divide their guarantee into several types, including the guarantee of the contract if the source of the contract, the guarantee of the hand if the source is illegal possession, and the guarantee of consumption if the source is an infringement. The term "security" is generally one of the jurisprudential terms that our Muslim jurists, Which they know of the guarantee whether it is a contract guarantee or the guarantee of the harmful act

The concept of contract guarantee under Islamic jurisprudence differs from the contractual civil liability stipulated by the Iraqi legislator in Civil Law No. 40 of 1951, although the latter refers to the term contract guarantee on contractual liability in article 168 thereof. Therefore, the reasons for choosing the subject are to study and address The concept of security in Islamic jurisprudence, especially in the field of contract, stating the contracts to which it is answered and to find out whether the guarantee of the contract in Islamic jurisprudence corresponds to or matches the civil liability in the local laws or whether the guarantee is a thing.

Keywords: (Contract Guarantee, Civil Liability, Contract, Islamic Jurisprudence, Contract Guarantee, Nodal Liability).

المقدمة

اولاً: مدخل تعريفى بالموضوع

يقسم فقهاء الشريعة الضمان لديهم على عدة أنواع، منها ضمان العقد اذا كان مصدره العقد، و ضمان اليد اذا كان المصدر حياة غير شرعية، و ضمان الاستهلاك اذا كان المصدر اتلافاً^(٣). فمصطلح الضمان بشكل عام هو من المصطلحات الفقهية التي تداولها فقهاؤنا المسلمون، عند بحثهم في المسؤولية، والتي تعرف لديهم بالضمان سواء كانت ضمان عقد، ام ضمان الفعل الضار، فالضمان هو اثر من الاثار الشرعية التي يرتبها المشرع على التصرفات الشرعية بوجه عام.

ويعد مفهوم ضمان العقد في اطار الفقه الإسلامي، مختلفاً عن المسؤولية المدنية التعاقدية التي نص عليها المشرع العراقي في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، بالرغم من ذكر الأخير لمصطلح ضمان العقد على المسؤولية التعاقدية في المادة ١٦٨ منه. فضمان العقد المعروف في اطار نظرية العقد ضمن مفهوم الفقه الإسلامي، هو ضمان مال تالف بناء على عقد من عقود الضمان (المعاوضة) وان ضمانه يكون بما يقتضيه العقد من عوض دون مراعاة لقيمه كأساس في التقدير، فأساس حكم ضمان العقد ما اتفقت عليه ارادة المتعاقدين، فالبيع مضمون في يد البائع قبل التسليم بالثمن، فاذا تلف قبل التسليم ولو بأفة

٣- د. مصطفى ابراهيم الزلي، المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون، ج ١، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٨٠ م، ص ٩.

سماوية انفسخ البيع وسقط الثمن، واذا كان المشتري قد اداه استرده، اما المسؤولية العقدية، فليس التعويض فيها عن مال تالف، وانما هو تعويض عن ضرر نشأ عند عدم تنفيذ المدين ما التزم به بناء على العقد، ولهذا تتطلب في وجودها عقد صحيح واجب التنفيذ لم يقم عاقده بتنفيذه^(٤). فضلا عن أن مصطلح الضمان يستعمل بشكل أكبر في مجال الفعل الضار او المسؤولية التقصيرية في التقنيات المدنية الحديثة^(٥).

ثانيا: اسباب اختيار الموضوع

١. لدراسة مفهوم الضمان في الفقه الإسلامي وتناوله، ولاسيما في مجال العقد، مع ذكر العقود التي يرد عليها.
٢. للتوصل عما إن كان ضمان العقد في الفقه الإسلامي، يقابل او يطابق المسؤولية المدنية (العقدية) في القوانين الوضعية المحلية، أم أن الضمان شيء، والمسؤولية المدنية شيء اخر.

ثالثا: منهجية البحث

سيتم تناول الموضوع بأسلوب تأصيلي لمفهوم ضمان العقد في الفقه الإسلامي، مع تحليل العقود التي تكون محلا له، فضلا عن اجراء المقارنة بينه و بين المسؤولية المدنية، من خلال تحليل النصوص القانونية التي عاجلت هذه المسؤولية.

رابعا: هيكلية البحث

سيتم اعتماد الهيكلية التالية للبحث:

- المبحث الأول: مفهوم ضمان العقد والمسؤولية المدنية.
- المطلب الأول: ماهية ضمان العقد وتمييزه عن غيره.
- المطلب الثاني: ماهية المسؤولية المدنية وتمييزها عن غيرها.
- المبحث الثاني: نطاق ضمان العقد والمسؤولية المدنية.
- المطلب الأول: انواع العقود محل الضمان.
- المطلب الثاني: نطاق المسؤولية المدنية
- المطلب الثالث: المقارنة بين ضمان العقد والمسؤولية المدنية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

قائمة المصادر

المبحث الأول: مفهوم ضمان العقد والمسؤولية المدنية

تتناول هذا البحث ضمن مطلبين، الأول ماهية ضمان العقد وتمييزه عن غيره، والثانية ماهية المسؤولية المدنية (العقدية) وتمييزها عن غيرها وكما يلي:-

٤- د. حسين على الذنون، المبسوط في المسؤولية المدنية، شركة التأمين للطبع والنشر، بغداد، بدون سنة طبع، ص ٤٣.
٥- المادة (١٨٦) مدني عراقي.

المطلب الأول: ماهية ضمان العقد وتمييزه عن غيره

ونتناوله ضمن ثلاثة فروع وكما يلي:

الفرع الأول: تعريف ضمان العقد لغة

لقد ورد بخصوص مصطلح الضمان العديد من المعاني اللغوية فالضمان لغة هو العزم: يقال ضمن الشيء ضمانا وضمنا فهو ضامن وضمنه أي كفله: وضمنه الشيء تضمينا فتضمنه علي: غرمته فالتزمه^(٦). وورد في معناه أيضا ضمانا كفلا به، فهو ضامن وضمنين، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه، والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتا، والمضمن من البيت: ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه، وفهمت ما تضمنه كتابك، أي ما اشتمل عليه وكان في ضمنه و انفذته ضمن كتابي أي: في طيه. والضمانة: الزمانة وقد ضمن الرجل من باب طرب فهو ضمن أي زمن مبتلى وفي الحديث الشريف ((من اكتتب ضمنا بعنه الله ضمنا)) أي من كتب نفسه في ديوان الزمن والضمانة من النخيل: ما يكون في القرية وهو في حديث حارثة والمضامين ما في اصلاص الفحول^(٧).

وفهم مما تقدم أن كلمة (ضمن) تدور حول عدة معان يمكن حصرها وبما يتعلق بالموضوع في الآتي

١. الكفالة: يقال ضمن الرجل على ما أخيه من دين أي تكفله.
٢. الحفظ والرعاية: يقال ضمن الشيء أي حفظه.
٣. التضمنين: يقال ما يحتويه الوعاء من شيء، واحرازه له.
٤. الغرم: أي غرمته والتزم بالأداء
٥. الالتزام: يقال ضمننت المال التزمته، وضمان الدرك التزام البائع برد الثمن الى المشتري عند الاستحقاق^(٨).

وللضمان مشروعية دل عليه الكتاب والسنة والإجماع و المعقول. اما الكتاب فأياته كثيرة منها قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٩)، حيث يستدل من هذه الآية الكريمة، أن الله تبارك وتعالى امر المعتدى عليه الا يرد الاعتداء الا بمثله، وتغريم المعتدي قيمة ما اتلف أو ما فوت من منفعة يكون ردا للاعتداء بالمثل وهذا هو معنى الضمان.

اما في السنة النبوية المطهرة، فالأحاديث كثيرة بهذا المعنى منها، ما روي عن أنس - رضي الله عنه - انه قال ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساءه فارسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمنها وجعل فيها الطعام وقالوا كلوا ودفع القصعة الصحيحة

٦- طاهر احمد الزاوي الطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و اساس البلاغة، ج ٣، ط ١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٩ م، ص ٣٥.

٧- د. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان - حلب، ٢٠٠٥ م، ص ٢٧٠.

٨- أ.د. ليلى عبد الله سعيد، وضع اليد على ملك الغير (الحياة) السبب السادس للالتزام، بحث منشور في مجلة الرافدين التي تصدر عن كلية القانون في جامعة الموصل، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص ٧، وللمزيد انظر جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري أين منظور، لسان العرب، مجلد ٢، ط ٣، دار أحياء التراث العربي، بيروت لبنان، بدون سنة طبع، ص ٥٥.

٩- سورة البقرة الآية: ١٩٤.

لرسول و حبس المكسورة))^(١٠)، يستدل من هذا الحديث أن الرسول الكريم جعل ضمان القصة و الطعام على من اتلفها، حيث طلب منها اثناء مثل الذي كسرت وطعاما مثل الذي اتلف فكان ذلك دليلا على مشروعية ضمان المتلفات على المتلف، اذا كان انسانا^(١١).

اما فيما يخص الإجماع فقد أجمع علماء الأمة على وجوب ازالة الضرر عن المضرور على من اتلف مال غيره بلا اذن منه فهو له ضامن^(١٢).

اما سند الضمان ومشروعيته في المعقول هو أن الشريعة الإسلامية الغراء جاءت بوجوب حفظ الأموال، ومن أجل ذلك شرعت ما يكفل هذا الحفظ لأموال الناس ويحققه فأوجبت الضمان كوسيلة من وسائل حفظ اموال الناس وصيانتها محافظة على حقوقهم، وبعدا عن ضررهم ودرءا للعدوان عليهم و جبراً لما انتقص من أموالهم^(١٣). اما على العقد لغة: فقد اطلق عليه العديد من المعاني التي تدل على الربط، والتقوية والتوثيق، فقد ورد بخصوصه بانه (عقد عقدا) بمعنى الحبل نقيض حله البيع او اليمين^(١٤)، ورد لفظ العقد في القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾^(١٥).

الفرع الثاني: تعريف ضمان العقد اصطلاحا

لقد اهتم الفقه الاسلامي بالمعاملات عموما لأنها اساس الحياة، فالانسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده و ارتباطه مع الآخرين الا بالتعامل معهم لقضاء حاجياته في الأمور الجوهرية التي تحقق له وللجماعة ما يصبون اليه، ولهذا التعامل كان لابد من افرائه في قالب معين وهو في صورة التعاقد باشكاله المختلفة، من بيع، وأجرة، أو وكالة، او ودیعة، أو كفالة، الى غير ذلك من العقود، وبالمقابل فقد كان على اهتمام الفقه، ينصب ايضا على ضمان الحقوق للعباد، وبالأخص في مجال العقود من خلال تأكيده على ضمان العقد، وحماية المتضرر منه عن طريق ضمان المال التالف بناء على عقود المعاوضة والضمان^(١٦).

ويعرف ضمان العقد اصطلاحا بانه الكفالة، وأن عقد الكفالة والضمان هما لفظان مترادفان يراد بهما الالتزام بحق ثابت في ذمة غيره وهو ضمان الدين، أو باحضار من هو عليه و هو ضمان النفس أو الوجه، أو بتسليم عين مضمونة و هو ضمان العين^(١٧).

كما عرف الضمان بمعنى الالتزام بالرد والتعويض حيث عرف (الحموي) بقوله ((عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا)) فاقصر التعريف على ما هو واجب او انه للتعدي بارتكاب

١٠- حديث صحيح رواه البخاري والترمذي، الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج٦، ط١، دار الطبعة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٥، ص٥٠.

١١- اسماعيل الصنعاني الزبيدي، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج ٣، دار الفكر - بيروت، بدون سنة طبع رقم الحديث ٨٤٢.

١٢- المادة (٢٠) من مجلة الاحكام العدلية، وأشار الى ذلك ايضا: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشياء والنظائر، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون سنة طبع، ص١١٨.

١٣- علي الخفيف، نظرية الضمان، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية القاهرة، دون سنة طبع، ص٨.

١٤- لويس معلوف، المنجد للطلاب، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٨٨.

١٥- سورة المائدة الآية ١.

١٦- د. محمد نجيب عوضين المغربي، نظرية العقد في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٣ م، ص١٦.

١٧- ابو الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، ج ٣، بدون مكان وسنة طبع ٢، ص٨٦: محمد بن عبد الرحمن المغربي ابو عبد الله المعروف بالخطاب، مواهب الجليل، ج ٤، ط ٢، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨ هـ، ص٩٦.

فعل أو ترك آخر بمال الغير، أو ماهو واجب لهلاك المال في يد الضامن^(١٨)، كما ورد بخصوص الضمان كاصطلاح شرعي بانه شغل الذمة بما يجب الوفاء به من مال أو عمل، والمراد ثبوته فيها مطلوباً اداؤه شرعاً عند تحقق شرط اداؤه، سواء كان مطلوباً اداؤه في الحال كالدين الحال، ام في الزمن المستقبل المعين كالدين المؤجل الى اجل معين، اذ هو مطلوب اداؤه اذا ما تحقق شرط اداؤه، وكالمبيع في يد من اشتراه بعقد فاسد، فان ضمانه على مشتريه مادام في يده فيضمنه بقيمته لبائعه اذا هلك^(١٩).

وبعد استعراضنا لمفهوم وتعريف ضمان العقد اصطلاحاً شرعياً فاننا نستطيع أن نحدد التعريف القائل بان ضمان العقد ((هو ضمان مال تالف بناء على عقد من عقود الضمان وان ضمانه يكون بما يقتضيه العقد من عوض دون مراعاة لقيمته كاساس في التقدير هو المعول عليه في مفهوم الضمان للعقد))، فضمن العقد في نظر الفقهاء المسلمين لا يكون الا فيما ينص عليه في العقد كالمبيع في عقد البيع، وكذلك الثمن اذا كان عيناً معينة، والأجرة في عقد الإجارة اذا كانت عيناً معينة، ومنفعة العين المؤجرة، وبذل الصلح اذا كان عيناً كذلك، وذلك لأن ضمان العقد لا يقوم على تحقيق المماثلة والمعادلة بين البديلين كما في ضمان الاتلاف وانما يؤسس على الرضا والاتفاق الذي يقوم عليه العقد ولهذا سقط اعتبار التفاوت فيه بين البديلين^(٢٠).

اما تعريف ضمان العقد في اصطلاح الفقهاء حديثاً فقد عرف جانب من الفقه^(٢١) بانه: التزام بتعويض مالي عن ضرر الغير. كما عرفه جانب آخر^(٢٢) على انه تعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع أو الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية، كما عرفه بعض من الفقه^(٢٣) بانه شغل الذمة لما يجب الوفاء به من مال أو عمل.

وبما أن لكل اتجاه من الفقه تعريفه الخاص به الا اننا يمكن أن نبين تعريفا لضمان العقد بانه ((التزام من يقع منه ضرراً للغير سواء في ماله، أو جسمه، أو احساسه، نشأ هذا الضرر عن مخالفته لعقد ما، بان يوفي هذا الغير بمال جبراً للضرر)). فلكل ما تقدم من تعاريف لغوية وشرعية وفقهية قانونية حديثة، نجد أن المفهوم الاصطلاحي لضمان العقد هو المفهوم القائم على فكرة وتطبيق الضمان لمال تالف بناء على عقد من عقود الضمان ويكون التعويض حسب ما يتضمنه العقد من عوض دون مراعاة لقيمته كأساس في التقدير.

الفرع الثالث: أركان ضمان العقد وتمييزه عن غيره

سيتم تناول الفرع كما يلي:

اولاً: اركان الضمان:- لكي يتحقق ضمان الشيء لابد من توافر معنى التضمين، وطالما تناولنا معنى

١٨- الحموي، عيون البصائر شرح الاثبات والنظائر، ج ٢، ص ٢١٠، نقلاً عن د. ليلي عبد الله، مصدر سابق، ص ٨.

١٩- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج ٤، بدون دار ومكان نشر، ص ٢٤٥.

٢٠- علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، ج ٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢ م، ص ٢٣٨.

٢١- مصطفى الزرقاء المدخل الفقهي العام (الضمان)، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٢ م، ص ٩٢.

٢٢- د. وهبة الزحيلي، نظرية الضمان، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٢ م، ص ١٥.

٢٣- الشيخ علي الخفيف، مصدر سابق، ص ٥.

التضمنين فنستطيع القول إن التضمنين لا يتحقق الا بوجود ركنين اساسيين:

فالركن الأول: هو الاعتداء او التعدي، والمقصود به عند الفقهاء هو انحراف عن السلوك المألوف للرجل المعتاد، او انه العمل الضار بدون حق او جواز شرعي، فينظر الى الاعتداء على أنه واقعة مادية محضة، يترتب عليها المسؤولية، اي ضرورة تعويض الضرر وتعويض المتضرر كلما حدث الضرر، بصرف النظر عن نوع الأهلية في شخص المعتدي وقصده، ففي ضمان الأموال لا فرق بين العمد والخطأ ولا بين كبير وصغير^(٢٤)، وقال الفقهاء -رحمهم الله- ((ان العمد والخطأ في الأموال سواء))^(٢٥).

ومن خلال ما تقدم وانطلاقاً من مفهوم ضمان العقد الذي تناوله سابقاً، فإنه يمكن القول أن هذا الركن يجب توفره ايضاً بضمان العقد لكي يتم بموجبه ضمان مال تالف فالخطأ لدى الفقهاء المسلمين يتمثل بوقوع الشيء على خلاف الارادة وهو ما يدل عليه هذا اللفظ في قوله: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...)) أي رفع عنهما اثمهما، وهذا خلاف ما يدل عليه الخطأ في تعبير رجال القانون حين جعلوا الخطأ ركناً من اركان المسؤولية التقصيرية الذي نحاول أن تصوره في ما تقدم أن الركن الأساسي للضمان هو التعدد او الانحراف في السلوك والذي يبدو للوهلة الأولى أن نطاقه هو الفعل الضار او المسؤولية التقصيرية، الا أن ذلك لا يمنع توفر ونحوض ضمان العقد اذا ما وقع تعدد من المتعاقدين الآخر ترتب عليه تلف المال موضوع العقد، مع ملاحظة مساواة العمد والخطأ عند الفقهاء المسلمين فيما يخص تحقق ضمان العقد.

اما الركن الثاني: لتحقيق الضمان فهو يتمثل بتحقيق الضرر والذي عرف^(٢٦) بأنه الحاق مفسدة بالآخرين سواء كان في ماله، او جسمه، او عرضه، أو عاطفته. فهو يشمل الضرر المادي كتلف مال موضوع او محل التصاق، ولكن لنا ملاحظة على هذا التعريف وهي كون ان هذا التعريف جاء شاملاً وواسعاً للأشياء التي يمسها الضرر، في حين أن الضرر المقصود في اطار موضوعنا هو الضرر الناشئ عن اتلاف المال محل العقد بناءً على عقد من عقود المعارضات، بحيث اذا هلك المبيع بيد البائع قبل التسليم فانه يهلك عليه، أما اذا كان المشتري قد سلم البديل، فيلزم البائع باعادته حسب قيمته في العقد دون زيادة أو نقصان وأن الضرر المقصود طبقاً لما تقدم هو الضرر الذي يتمثل بتفويت المال على مالكة سواء كان باتلاف كل المال أو بعضه، أو بتعيب في المال بحيث نقصت قيمته عما كانت عليه^(٢٧).

ثانياً: تمييزه عن غيره من المصطلحات: طالما نحن في اطار تحقق الضرر لكي ينهض ضمان العقد، فانه لا بد لزاماً علينا أن نميز بين ضمان العقد، ويد الضمان، ويد الأمانة، لما لذلك من أهمية في التفرقة بينهم فضمان العقد يقوم على وجوب ضمان مال تلف بناءً على عقد من عقود المعارضة وفقاً لقيمته المقدرة في العقد. اما يد الضمان فهي تضمن حتى ولو لم تتعد كونه يد لا تستند الى اذن شرعي سواء اكان من المالك ام من الشرع، او انها تستند الى اذن شرعي ولكن دل دليل على تضمين صاحبه، فالضمان طبقاً لهذه اليد يكون ضمان التلف مال في يد الضامن وذلك لسبب لايد لصاحبه فيه فيراعى في هذا النوع ايضاً

٢٤- د. وهبة الزحيلي، مصدر سابق، ص ١٩.

٢٥- نقلاً عن الشيخ علي الخفيف، مصدر سابق، ص ٤٤- ٤٥.

٢٦- د. وهبة الزحيلي، مصدر سابق، ص ٢٠ - ٢١.

٢٧- د. السيد عواد علي عواد، احكام الضمان دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٢ م، ص ٤٣.

قيمة المال التالف اذا كان قيميا واداء مثله اذا كان مثليا. فضمان اليد مرده المثل او القيمة، بينما ضمان العقد مرده ما اتفق عليه المتعاقدان على وجه التحديد (٢٨).

اما يد الأمانة فهي يد تستند إلى ولاية شرعية ولم يقم دليل على ضمان صاحبها (كالوكيل) او الوديع او المستعير فهي لا تضمن الا بالتعدي مع جواز تبدل اليد من امانة الى ضمان أو بالعكس وحسب الأحوال المنصوص عليها في القانون (٢٩).

كذلك لا بد أن نميز ضمان العقد عن ضمان الاتلاف، فضمان الاتلاف يكون اثرا للاتلاف ويضمن به المتلف قيمة ما اتلفه وقت تعديه سواء كان المتلف في يده ام لا، وأداء مثله اذا كان مثليا، فاذا امتنع الأجير عن القيام بما التزم به في عمل فترتب على ذل تلف مال لمن استأجره، وكان عمل الأجير وقاية له لزمه التعويض باداء قيمة ما تلف، وذلك كما إذا استأجر انسان اخر لترميم جدار فامتنع عن ذلك وترتب على امتناعه سقوط الدار، أو استأجر اجيرا ليقم له حاجزا على حافة مزرعته ليمنع طغيان ماء النهر عليها ثم امتنع فتسبب عن امتناعه أن طغى الماء عليها، فاتلف ما فيها من زرع، فانه يلزم بقيمة ما تلف لتسببه في هذا التلف، فكل ذلك ليس من ضمان العقد اذا لم يكن من اثر عقد الإجارة ضمان الجدار، او ما في المزرعة من زرع، بل هو ضمان اتلاف حدث تسببا بسبب امتناع الأجير عما التزم به امتناعا كان فيه متعديا (٣٠).

لذا فالمتسبب للاتلاف والذي ترتب على فعله ضررا فانه يكون ضامنا، وقد ذهبت محكمة التمييز الاتحادية العراقية في قرار حديث لها بذات الاتجاه اذ جاء فيه ((لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية فقرر قبوله شكلا و عند النظر الى الحكم المميز وجد انه صحيح و موافق للقانون لثبوت عائدية العقار موضوع الدعوى للمميز بموجب سند الملكية المبرز واشغاله من قبل تابعي المميز المدعى عليه اضافة لوظيفته واحداثهم للاضرار المثبتة بتقرير الخبرة نتيجة للاشغال من خلال البيئة الشخصية التي تم الإستماع اليها اذا اتلف احد مال غيره او انقص قيمته مباشرة او تسببا يكون ضامنا م) ١٨٦ مدني) واذا تعدد المسؤولون عن عمل غير مشروع كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض للضرر م) ٢١٧ مدني عليه قرر تصديق الحكم ورد الطعون التمييزية)) (٣١).

ويتضح من خلال القرار التمييزي ما يلي:

١. أن الإتلاف تسببا او مباشرة يترتب عليه الضمان.
٢. يؤكد وجهة نظرنا السابقة من أن مصطلح الضمان نطاقه العمل غير المشروع في المسؤولية المدنية.
٣. التضامن في الضمان في المسؤولية التقصيرية، حيث جاء في حكم صادر من محكمة التمييز في اقليم كوردستان المبدأ الاتي (ان المحكمة حكمت بالتعويض للمدعي المصاب بعد ان استبعدت عنه مقدار ما يتناسب مع درجة اشتراكه في الخطأ حيث للاشتراك في الخطا اثره في تقدير التعويض لذا

٢٨- الشيخ علي الخفيف، مصدر سابق، ص١٩، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٦.

٢٩- المادة ٢٣٣/٢، القانون المدني العراقي وكذلك المادة ٤٢٨.

٣٠- شهاب الدين القرافي، الفروق، دار احياء الكتب العربية، مصر، ١٣٤٤ هجرية، ص٢٦.

٣١- قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٩٩٢/ هيئة استئنافية عقار / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ٥ / ٤ (غير منشور).

يكون الحكم المميز صحيحا وموافقا للقانون^(٣٢).

وفي حكم اخر صادر من محكمة التمييز في اقليم كردستان بينت انه (ان المدعى عليه مدير البلدية اضافة الى وظيفته قام بامرار الانابيب الخاصة بالمياة القدرة لاراضي لاتعود له فيعتبر الحالة هذا متعديا على ملك الغير وضامنا للضرر الذي يسببه للغير ولعنه عملا بنص المادة ١٨٦ من القانون المدني)^(٣٣).

المطلب الثاني: ماهية المسؤولية المدنية وتمييزها عن غيرها

يقصد بالمسؤولية موضوع البحث، المسؤولية العقدية في القانون المدني، وبالتالي فاني سأتناولها ضمن هذا المطلب ثلاثة فروع وكما يلي:

الفرع الأول: تعريف المسؤولية المدنية لغة

المسؤولية المدنية مصطلح مزدوج ذو مقطعين فالمسؤولية بمفردها لغة تعني التبعة او تحمل عاقبة الفعل الذي قام به الإنسان^(٣٤)، ومصدر المسؤولية المفعول مال وتعني ما يساله الانسان وتُرى ﴿اوتيت سؤلِكَ يا موسى﴾ بالهمزة وبغيره، وسألَه الشيء وسألَه عن الشيء سؤلًا ومسألَة وقوله تعالى ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ قال الأخفش يقال خرجنا نسأل عن فلان وبفلان، وقد تخفف همزته فيقال مال يسال و الأمر من سل ومن الأول اسأل ورجل سوله بوزن همزة يعني كثير السؤال، وتسألوا سأل بعضهم بعضا^(٣٥). اما مصطلح المدنية فمصدرها مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه و المدينة، وجمعها مدائن بالهمزة، ومدن ومدن مخففاً ومثقلا. وقيل هي من دينت أي ملكت، وفلان مدن المدائن المدينة كما يقال مصر الأمصار وسألت أبا علي الغسوي عن همزة مدائن فقال: من جعله من الإقامة همزة ومن جعله من الملك لم يهمزه، كما لا يهمز معاش و النسبة الى مدينة - مَدِينَة - مدني والى مدينة المنصور مديني والى مدائن كسرى مدائني للفرق بينهما كي لا يختلط، ومدين قرية شعيب - عَلِيَّ بْنَ أَبِي شَالِبَةَ -^(٣٦).

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية المدنية اصطلاحا وتمييزها عن غيرها

لقد اختلف فقهاء القانون في تعريف المسؤولية المدنية اختلافا كبيرا ظهرت آثاره في أحكام القضاء، لا بل وحتى في التشريعات الوضعية، فمصطلح المسؤولية المدنية فهو ليس بالمصطلح القديم في لغة القانون، اذ لا نجد هذا المصطلح فيما كتبه الفقيه الفرنسي (دوما) (و لا بوتيه) الا نادرا، ولعل أول من أرسى دعائم هذا الاصطلاح هم فلاسفة القرن الثامن عشر (الأنكليز)، ومصطلح المسؤولية المدنية يستعمل لدى المشرع العراقي بمصطلح الضمان او مشتقاته، في بعض النصوص، ويستعمل تعبير المسؤولية المدنية ومشتقاتها في نصوص أخرى.

٣٢- قرار محكمة التمييز اقليم كردستان بالعدد ٨٥٦ / هيئة المدنية الثانية / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ١٢ / ١. قرار منشور لدى القاضي كيلاني سيد احمد، كامل المبادئ القانونية في قضاء محكمة تمييز اقليم كردستان العراق، ج ١، ط ١، مطبعة حاج هاشم، اربيل العراق، ٢٠١٢، ص ٢٤٤.

٣٣- قرار محكمة التمييز اقليم كردستان بالعدد ٥٣٨ / هيئة المدنية الثالثة / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ٨ / ٢٢. قرار منشور لدى القاضي كيلاني سيد احمد، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

٣٤- د. ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٢، ج ٢، دار الأمواج، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م، ص ٨٧.

٣٥- الرازي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

٣٦- الرازي، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

فالمسؤولية المدنية اصطلاحاً: هي الالتزام الذي يقع على الإنسان بتعويض الضرر الذي لحقه بالآخرين، وبفعل الأشخاص أو الأشياء التي يسأل عنها. ويذهب الأستاذ الكبير (جوسبران) الى اعطاء المسؤولية معنى اوسع فهي لا تقتصر على الحالة التي يستطيع من لحقه ضرر، أن يرجع على من أحدث هذا الضرر، وانما تشمل فوق ذلك الحالة التي يتحمل فيها المصاب نفسه عبء هذا الضرر (٣٧).

فالمسؤولية المدنية بشكل عام تصنف الى نوعين هما، المسؤولية العقدية وهي التي تتعلق بموضوعنا محل البحث، والمسؤولية التقصيرية التي تترتب نتيجة لانحراف في السلوك عن الشخص الاعتيادي، لو وضع بذات الظروف الخارجية، فالمسؤوليتان (العقدية و التقصيرية) لابد لتوفرهما من قيام وتحقق اركانها، والمتمثلة بالخطأ و الضرر والعلاقة السببية، لذا فالمسؤولية العقدية هي المسؤولية المتحققة من جراء اخلال أحد المتعاقدين بالالتزامه التعاقدي، ترتب عليه الحاق ضرر بالمتعاقدين الآخر، بحيث يكون ذلك ناتجاً اما من تأخير في تنفيذ التزامه أو عدم قيامه بتنفيذه اصلاً، فجزاء تحقق هذه المسؤولية هو جبر الضرر وتعويض المتضرر ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب فالمسؤولية العقدية مصدرها العقد الصحيح بين الطرفين والمرتب للآثار القانونية له. وتتميز المسؤولية العقدية عن غيرها من النظم القانونية الأخرى، اذ تتميز عن المسؤولية الادبية و التي تدور حول فكرة (الخطيئة)، فيكون الانسان مسؤولاً مسؤولية خلقية اذ هو شعر نتيجة فعل قام به، أو نتيجة امتناع عن عمل كان عليه القيام به، انه مسؤول عن هذا الامتناع او ذاك الفعل امام الله او امام ضميره، فالمسؤولية العقدية ذات طابع عقدي موضوعي كونها مسؤولية شخص تجاه شخص اخر وانها تتحقق عند توافر اركانها المعروفة، اما المسؤولية الأدبية فهي تنهض حتى ولو لم يتحقق الضرر بل حتى ولو كان هذا الضرر قد نزل بالمسؤولية نفسها، فيكون هو المسؤول والمضروب في الوقت نفسه (٣٨).

كما تتميز المسؤولية المدنية العقدية عن التقصيرية من أن الأخيرة يكون مصدرها اخلال الفرد بما التزم به قبل الغير قانوناً، أو نتيجة لانحرافه في السلوك بحيث يترتب ضرراً للغير لما كان ذلك بسبب عدم انتباه او رعونة او طيش او عدم مراعاة للأنظمة والقوانين (٣٩)، ويكون التعويض هو الجزاء المترتب على هذا الفعل، ولكن يتوسع التعويض في اطارها ليشمل اضافة الى الخسارة وما فاتته من كسب، التعويض عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع، وهذا لا يتوفر في اطار المسؤولية العقدية، فضلاً عن تحقق التضامن في المسؤولية التقصيرية اذا كان محدثو الضرر متعددين، فضلاً عن كل ما تقدم فان المسؤولية العقدية تفتقر عن المسؤولية الجنائية التي يكون نطاق هذه الأخيرة هي (الجرائم والعقوبات) حيث تنهض بارتكاب جريمة ما، وتمس هذه الجريمة الشخص نفسه، والمجتمع ايضاً، وبالتالي بتحقيقها يؤدي الى اختلاف أحكامها جذرياً عن المسؤولية المدنية وبالأخص العقدية.

الفرع الثالث: أركان المسؤولية العقدية

كما بينا سابقاً فان المسؤولية العقدية ذات اركان ثلاثة وهي خطأ وضرر وعلاقة سببية وتتناول ذلك بشيء من الإيجاز والتركيز وكالاتي:

٣٧- د. حسن علي الذنون، مصدر سابق، ص ١٢.

٣٨- د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٥٠٥.

٣٩- حسين عامر، المسؤولية المدنية التقصيرية و العقدية، ط ١، مطبعة مصر، ١٩٥٩ م، ص ١٠.

اولاً: الخطأ: يكون المدين مخطئاً اذا لم يقم بتنفيذ التزامه التعاقدى، وبالتالي تتحقق مسؤوليته التعاقدية، ويلزم بالتعويض سواء ان عدم تنفيذ الالتزام ناشئاً عن عمد او اهمال أو تقصيره وللبحث في مسألة الخطأ ومتى يعد المدين مخطئاً لابد أن نفرق بين الالتزامات التي تتعلق بالعقد، فإذا كان التزامه بتحقيق نتيجة وغاية، فانه يكون ملزماً بتنفيذ التزامه، كالالتزام البائع في عقد البيع و هو تسليم المبيع للمشتري، ولا يستطيع التخلص من المسؤولية و التعويض الا بالسبب الاجنبي، أما اذا كان التزامه ببذل عناية فانه يكفي أن يُعد مخطئاً بتنفيذ التزامه، اذا لم يبذل في تنفيذه العناية اللازمة، ومعيار ذلك هو معيار الرجل المتوسط او العتاد، فإذا بذل هذا القدر من العناية، فانه يكون قد أوفى بالتزامه ولو لم يتحقق الغرض المقصود، ولا يقتصر قيام الخطأ على عاتق المدين فحسب، بل يمتد الى اشخاص آخرين اذا كان قد أستخدمهم في تنفيذ التزامه التعاقدى.

ثانياً: الضرر: يعرف الضرر بأنه الأذى الذي يلحق بالمتعاقد، و الذي يكون متمثلاً بخسارة مالية تكبدها من جراء التأخر في انجاز الالتزام، أو عدم القيام به اصلاً، وتدور المسؤولية العقدية وجوداً وعدمها مع توفر وتحقيق الضرر، فالضرر ركن اساسي من اركان هذه المسؤولية وجزءاً تحققته هو التعويض، والذي يكون مقتصرًا في اطار المسؤولية العقدية على الضرر المادي فقط دون الأدبي وعلى المباشر المتوقع فقط، مع امكانية تحول هذه المسؤولية الى تقصيرية اذا تحقق غشاً وخطأ جسيماً من المتعاقد الآخر^(٤٠).

ثالثاً: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر: لا يكفي لقيام وتحقيق المسؤولية العقدية، وقوع خطأ وتحقيق ضرر فحسب بل لابد من وجود رابطة علاقة سببية بين الخطأ و الضرر، بحيث يكون الضرر ناتجاً بسبب الخطأ، أما اذا كان الضرر ليس بسبب الخطأ فهنا في هذه المسؤولية وتنقطع، ويحدث ذلك عندما يكون عدم تنفيذ الالتزام راجعاً لسبب اجنبي بين عدم تنفيذ المدين لالتزامه وبين الضرر الذي أصاب الدائن، والسبب الأجنبي اما ان يكون قوة قاهرة، أو حادثاً فجائياً، أو بفعل شخص ثالث^(٤١).

المبحث الثاني: نطاق ضمان العقد والمسؤولية المدنية (العقدية)

لما كان مصطلح ضمان العقد مصطلحاً فقهيّاً شرعياً، استخدمه الفقهاء المسلمين، وبالذات في مجال المعاملات، وبالأخص في العقود، ولما كانت المسؤولية العقدية هي الأخرى من المصطلحات القانونية التي استخدمتها القوانين المدنية الحديثة، لذا فكان لابد أن نبين مجال ونطاق لكل من هذين المفهومين، من اجل التوصل الى ما يميز احدهما عن الآخر، لذا تناولنا هذا المبحث ضمن ثلاثة مطالب وكما يلي:

المطلب الأول: نطاق ضمان العقد

نقصد بضمان العقد ماهية العقود وانواعها التي تدرج ضمن هذا الضمان حيث سنتناول هذا المطلب من خلال فروعين، الأول نتطرق فيه إلى عقود الضمان (المعاوضات)، والثاني (عقود الأمانة) وكالاتي:

الفرع الأول: عقود الضمان

٤٠- د. عبد المجيد الحكيم / عبد الباقي البكري / محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني، ج ١، مصادر الالتزام، بدون مكان وسنة طبع، ص ١٨٣ وبعدها.
٤١- حسين عامر، مصدر سابق، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

ويقصد بها هي العقود التي يترتب عليها الضمان بالقبض عند التلف، فإذا وجد عقد من هذه العقود (كالبيع، القسمة، الصلح عن مال بمال، والتخارج، القرض) وانتقل محل العقد من يد الى اخرى، كان ذلك المحل مضمونا مطلقا سواء ملك بفعل الشخص القابض، او بفعل اجنبي، أو بأفة سماوية وستتناول هذه العقود بشكل موجز ومركز يفيد الغاية من البحث ان شاء الله وكما يلي

اولا: عقد البيع: يعرف عقد البيع بأنه "مبادلة مال بمال"، فإذا تم عقد البيع صحيحا، فإنه في هذه الحالة يوجب ضمان المبيع على البائع ما دام في يده، وهلاكه في هذه الحالة يكون بثمنه، فيسقط عن المشتري ويسترده من البائع وأن دفعه اليه ويبطل العقد^(٤٢)، وحالات اتلاف المحل وفقا لهذا العقد يمكن تصوره بايجاز ما يلي.

١. ان كان من البائع فكذلك الحكم اعلا بان يكون على البائع اذا كان في يده وسقوط الثمن ويبطل العقد.

٢. وان كان المشتري، عد بذلك مسلما وقابضا له وتم بذلك البيع.

٣. وان كان من اجنبي كان المشتري بالتخير ما بين ابطال البيع و استرداد الثمن أن كان قد دفعه، ومعنى ذلك أن ضمانه على البائع بالثمن، ثم يرجع على المتلف بقيمته وقت الاتلاف، واذا هلك في يد المشتري فان هلاكه يكون عليه في حال صحة العقد، أما عند فساد فهاك المبيع في يد البائع قبل تسليمه يكون عليه، اذ لا يترتب على البيع الفاسد حكمه قبل القبض، واذا ملك عليه، اما اذا تسلمه المشتري فإنه يكون مضمونا عليه ضمان^(٤٣).

وخلاصة ما تقدم يتبين لنا انه وفي اطار هذا العقد ((ان تلف المبيع قبل القبض يكون على ضمان البائع وينفسخ العقد، وان اتلاف المشتري للمبيع يكون بمثابة القبض و اتلاف الأجنبي لا يوجب الانفساخ لكن للمشتري له حق الخيار)).

ثانيا: عقد القسمة: يقصد بعقد القسمة افراز بعض الانصاء عن بعض او مبادلة بعض ببعض^(٤٤)، والقسمة هي القسمة الرضائية لا القضائية ونقصد بالقسمة ضمن هذا الاطار قسمة الأعيان المشتركة قسمة المنافع و المهابة^(٤٥)، وبتحليل تعريف القسمة اعلاه فإنه يتضح أنها تتميز بوصفين وهما الأفراز والمبادلة فالافراز هو الأمر الظاهر في المكيلات، والموزونات، والذريعات، والعديدات المتقاربة لعدم التفاوت بين احادها.

اما المبادلة فهي الأمر الظاهر غير المكيلات و الموزونات، كالدور والحيوانات والعروض التجارية، للتفاوت بين افرادها، فالقسمة لا تخرج عن معنى المبادلة فالشريك اذا اخذ نصيبه فان بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه، فهو يأخذ ما يخصه بطريق الافراز، ويأخذ الجزء الآخر عوضا عما يبقى حقه في حصة صاحبه فكانت القسمة افرازا من جهة او مبادلة من جهة أخرى، ويرجح المشرع العراقي في القانون المدني جهة الافراز على جهة المبادلة في القسمة، فيعد كل متقاسم انه كان دائما مالكا للحصة المفردة التي الت

٤٢- المادة (٥٠٦) مدني عراقي.

٤٣- الكاساني، المصدر السابق، ص٢٣٨. وللمزيد ينظر: الشيخ علي الخفيف، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

٤٤- الكاساني، المصدر السابق، ص١٧.

٤٥- د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص١٣٨.

اليه، وان لم يملك شيئاً من باقي الحصص^(٤٦)، وتأسيساً على ما تقدم نؤيد الرأي القائل بأن القسمة هي من المعاوزات فهي من عقود الضمان و عليه فاذا قبض كل شريك نصيبه ثم هلك كان ضامناً له وليس لصاحبه اي تعلق به^(٤٧).

ثالثاً: عقد الصلح عن مال بمال: يعرف الصلح بأنه عقد يرفع به النزاع ويقطع الخصومة بالتراضي^(٤٨)، والصلح نوعان: صلح بعد الإنكار، و صلح بعد اقرار المدعى عليه بالحق المدعي به، وهو يعد من عقود الضمان، فاذا كان بدل الصلح مما يتعين فهلك قبل تسليمه للمدعي، انفسخ الصلح، فان كان الصلح عن اقرار يرجع المدعي على المدعى عليه بالمدعي به، من دون حاجة لمخاصمة جديدة في اثباته لأنه ثبت بالإقرار، لأن الصلح هنا بيع حقيقة أن كان على عين مال و اجارة حقيقية ان كان على منفعتها، فتطبق أحكام الإجارة، والضمان يكون ضمان عقد الإجارة المذكور وان كان الصلح عن انكار او سكوت رجع المدعي الى دعواه بالمصالح عنه لتبين بطلانه فحق الدعوى مضمون ببطلان الصلح، وبطلان الصلح أن كان عين معينة مضمون بحق الدعوى، وهذا صلح الإنكار والسكوت، فاذا هلك أحدهما قبل تسليمه الى مستحقه بمقتضى عقد الصلح انفسخ وسقط المقابل عن العاقد الآخر ورجع الى دعواه في المصالح عنه قبل الصلح^(٤٩).

رابعاً: التخارج: يقصد به أن يتصلح بعض الورثة على مقدار معين نظير أن يترك حصته من التركة سواء أكان ذلك مع بعض الورثة او كلهم^(٥٠) وعقد التخارج من المعارضات أحد بدليه نصيب الوارث من التركة (المال المعلوم).

ويعد التخارج من عقود الضمان يترتب عليه اثره بمجرد انعقاد العقد، فيمتلك الوارث الشيء المعلوم وتزول ملكيته عن نصيبه الشرعي من التركة سواء كان يعلم ما يرثه من التركة او لم يعلم. ويترتب على ذلك أن المخارج وبعد تخارجه اذا هلك الشيء المتخارج عنه فانه لا يهلك عليه اذا كان قد سلمه اما اذا لم يسلمه وحدث التخارج فانه يهلك عليه، واذا كان قد قبض بدل التخارج فانه يلزم برده.

خامساً: عقد القرض: هو من العقود الواردة على دفع مال مثلي لأخر ليرده مثله كالنقود والحبوب والأقطان والعديدات المتقاربة كالجوز والبيض، والقرض يشبه البيع لأنه تمليك مال بمال، فيؤخذ المال من اجل استخدامه فيما يحتاجه المقرض، ثم يؤدي عوضاً عنه الى المقرض عند حلول الأجل المتفق على تسليم القرض فيه. فالقرض من عقود المعاوزات وبالتالي فهو عقد ضمان ويترتب على هذا التوصيف لعقد القرض، أن المقرض اذا قبض المال يصير ضامناً له مطلقاً سواء هلك بعد او تقصير منه في حفظه ام بافة سماوية شأنه في ذلك شأن المشتري بعد تسلمه المبيع، والمقبوض بقرض فاسد كالمقبوض ببيع فاسد ايضاً، فاذا هلك يكون المقرض ضامناً مثله ان كان من المثليات، وقيمته ان كان من القيميات^(٥١).

٤٦- ينظر المادة (١٠٧٥) مدني عراقي.

٤٧- د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص ١٨٥.

٤٨- المادة (٦٩٨) مدني عراقي.

٤٩- محمد الزهري الغمراوي، السراج الوهاج، مطبعة مصطفى البابي و اولاده، ١٣٥٢ - ١٩٣٣ م، ص ٢٢١.

٥٠- د. محمد مصطفى شحاتة الحسيني، الأحوال الشخصية، مطبعة دار التاليف، بدون مكان وسنة طبع، ص ٢٣٨.

٥١- د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص ١٨٨.

الفرع الثاني: عقود الأمانة

يقصد بعقود الأمانة بأها العقود التي لا يترتب عليها الضمان بالتلف بمجرد قبض المعقود عليه، وإنما بالتعدي عليه من القابض أو بالتقصير في حفظه^(٥٢).

وعقود الأمانة ستة هي: الأيداع، الاعارة، الشركات، الوكالة، الوصاية، الهبة وتناولها بشكل موجز وكالاتي

أولاً: عقد الايداع: هو عقد به يحيل المالك أو من يقوم مقامه حفظ ماله الى اخر، ولا يتم الا بالقبض^(٥٣) و الحكم في الوديعة أن يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوثائق، أما في الأمانة لا يبرأ الا بالأداء لصاحبها، وقد أجمع الفقهاء على أن الوديعة امانة في يد الوديع وليست مضمونة، وان الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي او بالتقصير^(٥٤)، عملاً بقول رسولنا الكريم محمد - ﷺ - ((ليس على المستودع غير المغل ضمان))^(٥٥).

ثانياً: عقد العارية: عقد به يسلم شخص لأخر شيئاً غير قابل للاستهلاك يستعمله بلا عوض على أن يرده بعد الاستعمال، ولا تتم الاعارة الا بالقبض^(٥٦) والعارية نوعان حقيقية ومجازية والتي يدخل ضمن هذا النطاق هي العارية الحقيقية والتي يقصد بها اعارة الأعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالثوب والعبد والدابة. ((وقد اختلف الفقهاء في يد المستعير أهى يد امانة ام ضمان، حيث ذهب الحنفية الى ان المستعار امانة في يد المستعير في حال الاستعمال وفي غير حال الاستعمال، فالمستعير لا يضمن عندهم الا اذا حدث منه تعد أو تقصير. اما المالكية منهم يفرقون بين حالين هما ما يغاب عليه، وما لا يغاب عليه (كالحيوان والعقار)، فالحالة الأولى اذا كانت العارية ما يغاب عليها أي ما يمكن أخفائها كالحلي والشباب، فان المستعير يضمن في هذا الحال، أما الحالة الثانية فلا يضمن المستعير، أما الشافعية والحالية أن عقد العارية بوجب ضمان العارية في بد المستعير وهو الرأي الأرجح))^(٥٧).

ثالثاً: عقد الشركة: عقد بين المشاركين في الأصل والربح، وتعد يد الشريك يد امانة لأنه قبض المال باذن صاحبه، لا على وجه المبادلة فصار كالوديعة و العارية، فاذا هلك المال في يد الشريك من غير تفريط لم يضمن مثله او قيمته، وعلة ذلك انه نائب عن شريكه في الحفظ والتصرف فكان الهالك في يده كالهالك في يد شريكه^(٥٨).

رابعاً: الوكالة: عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم^(٥٩)، وفي الشرع عبارة عن

٥٢- أ. د. ليلي عبد الله سعيد، وضع اليد على ملك الغير (الحيازة) السبب السادس للالتزام، بحث منشور في مجلة الرافدين التي تصدر عن كلية القانون في جامعة الموصل، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص ٤، وينظر بهذا الصدد المادة (١/٩٥٠) مدني عراقي.

٥٣- المادة (١ / ٩٥١) مدني عراقي

٥٤- أبي بكر علي بن محمد الحداد، الجوهرة المنيرة على مختصر العذوري، مكتبة اعدادية باكستان، بدون سنة طبع، ص ٣٥.

٥٥- اخرجه الدار قطني، مشار لدى الشوكاني، نيل الاوطار على منتقى الاخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هجرية،

ص ٣٣٣.

٥٦- المادة (٨٤٧) مدني عراقي.

٥٧- نقلاً عن د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

٥٨- أبي بكر علي بن محمد الحداد، المصدر السابق، ص ٣٤٤.

٥٩- انظر المادة (٩٢٧) مدني عراقي.

اقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم^(٦٠)، وتعد يد الوكيل يد امانة وممنزلة يد الوديع، فيضمن بما يضمن في الودائع، ويرأ بما يرأ منها، ويكون القول قول الوكيل في دفع الضمان عن نفسه و ايصال الأمانة، و الوكيل امين في ما قبضه فلا ضمان عليه لموكله الا اذا تعدى^(٦١).

خامسا: عقد الوصاية: الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع، و الوصية و الوصايا اسمان بذات المعنى في التعريفات، ولكن المقصود بهذا الإطار ان الوصية عقد يفوض به الإنسان بعد وفاته لأخر تنفيذ وصيته او رعاية حقوق اولاده الذين لم يبلغوا الحلم^(٦٢). فالوصي يُعد نائبا شرعيا عن الموصي في تنفيذ الوصية وادارة شؤون القاصرين، ويده يد امانة لا يضمن الا بالتفريط والتعدي^(٦٣).

سادسا: عقد الهبة: هي تمليك في الحياة بلا عوض، وهي من العقود العينية التي لا تتم الا بالقبض^(٦٤) ويعد القبض هنا قبض امانة غير مضمون لأن الهبة عقد تبرع كالاعارة والايداع وبقية العقود سائلة الذكر. ويتبين لنا من كل مما تقدم أن ضمان العقد في اطار نظرية العقد في الفقه الاسلامي ينحصر بعقود الضمان، دون عقود الأمانة، الا اذا وقع تعد أو تقصير من الطرف الأمين في أي عقد من هذه العقود.

المطلب الثاني: نطاق المسؤولية العقدية

بعد أن تناولنا اركان المسؤولية العقدية والمتمثلة بالخطأ والضرر والعلاقة السببية، فان هناك ثمة تساؤل يثور في هذا المجال، وهو ما هو نطاق ومجال تفعيل هذه الأركان، أي بمعنى اخر هل تكون هذه الأركان لوحدها كافية للمطالبة بالتعويض؟ نقول ان الجواب عن ذلك هو بالنفي، لأن هذه الأركان يجب أن تدخل تحت نطاق ومسمى معين يسمح بنهوضها بشكل قانوني، لذا فان هناك شرطين يجب تحققهما ضمن هذا النطاق، وهما وجود عقد صحيح بين الطرفين، وتحقيق الإخلال بالالتزام التعاقدي وهذا ما سنتناوله ضمن الفرعين التاليين وكما يلي:

الفرع الأول: وجود عقد صحيح بين الطرفين

لا يمكن أن تعد المسؤولية عقدية، الا اذا كان مصدرها ثمة عقد ابرم صحيحا بين المتعاقدين، فالعقد الصحيح هو العقد المشروع ذاتا ووصفا بان يكون صادرا من اهله مضاف الى محل قابل لحكمه وله سبب مشروع و اوصافه صحيحة سالمة من الخلل^(٦٥)، فهذا العقد هو العقد المعتبر لتحقيق نطاق المسؤولية المدنية العقدية، كونه العقد المركب للالتزامات بين عاقديه، بحيث لا يستقل ايا منهما بفسخه بارادته المنفردة الا باتفاقه مع الطرف الآخر، أو عند عدم قيام أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه مما يشكل ذلك خلاا يوجب التعويض، ولكن ثمة تساؤل يطرح بهذا الصدد هل تعد الفترة السابقة على المتعاقد بمثابة العقد الصحيح

٦٠- أبي بكر علي بن محمد الحداد، المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

٦١- د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

٦٢- مصطفى الزرقاء، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

٦٣- د. السيد عواد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

٦٤- المادة (١/٦٠١) و(٦٠٣) مدني عراقي

٦٥- ينظر المادة (١/١٣٣) مدني عراقي، وكذلك المادة ١٣٤ التي اشارت الى الحالات التي يعد العقد موقوفا، وايضا المادة ١/١٣٨ التي تناولت بطلان العقد، وللمزيد ينظر د. محمد نجيب عوضين المغربي، المصدر السابق، ص ١٢٠ ومابعدها.

ويترتب عليها المسؤولية المدنية؟ وهل أن الفترة اللاحقة على انتهاء العقد تبقى على المسؤولية فيها بالرغم من انتهاءها؟ أن الإجابة عن هذا السؤال يكون من خلال التمييز ما بين هاتين المرحلتين وكما يلي:

أولاً: مرحلة ما قبل التعاقد: الأصل أن لا يترتب على هذه المرحلة أي أثر قانوني على ما يجري بين طرفي التعاقد في دور المفاوضات، إذ لكل منها حق العدول عن اتمام الصفقة دون أية مسؤولية، ولكن ومع ذلك قد تنشأ المسؤولية في تلك الحالة التي لم يتم فيها التعاقد بمسلك أحد الطرفين، مما تسبب عنه ضرراً للآخر الذي اعتقد بجدية المفاوضات، واتخذ في سبيل اتمام العقد بعض الاجراءات التي كلفته مالا ووقتا وقد يتأدى الضرر فيما ضاع عليه من كسب او ومن فوائده كعدم دخوله في صفقة اخرى. يقتضي المنطق القانوني وطالما لم يكن هناك عقد بين الطرفين، فليس هناك مسؤولية عقدية، ولكن لم يخلص الموضوع من خلاف، حيث يذهب بعض الفقهاء^(٦٦) إلى عد ذلك من قبيل المسؤولية التقصيرية وذلك لعدم وجود عقد صحيح، في حين يذهب اتجاه آخر^(٦٧) إلى أن المسؤولية هي عقدية وحجتهم أنه يمكن أن تنطبق على هذه الحالة دعوى صحة العقد، فضلاً عن ما قام به الطرفان من اعداد للتعاقد في دور المفاوضات لا يمكن معه اعتبار ايهما أجنبيا عن الآخر، كذلك وجود اتفاق ضمني بين الموجب ومن وجه اليه الإيجاب، ينشأ عنه التزام بقاء الموجب مقيداً طوال المدة التي عينها، ما دام أن الموجه اليه هذا الإيجاب لم يرفضه.

وازاء الآراء المعروضة أعلاه فانه وان كان لا يعد الإخلال بالمفاوضات اخلالاً بالتزام تعاقدي يوجب المسؤولية العقدية، لعدم قيام عقد أصلاً، ولكن هذا لا يمنع من الطرف المتضرر من مطالبته بالتعويض عن الضرر وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية من جراء الإخلال بالمفاوضات ولا سيما اذا كان هذا الطرف الآخر غير جدي في مفاوضاته.

ثانياً: المرحلة اللاحقة لإنهاء العقد: والمسؤولية العقدية كما تقوم منذ نشوء العقد، الا انها ليس لها محل عقد انقضاءه، أي الفترة التي تلي انتهاء العقد أن ذلك لا يعد من قبيل المسؤولية العقدية، ما لم يكن العرف قد تضمن أن تمتد اثاره لبعض الوقت حتى بعد انقضائه، كما في بيع المحل التجاري الذي يلزم فيه البائع بان لا ينشأ محلاً مماثلاً لمدة معينة، فالمسؤولية التي تترتب على الإخلال بهذا الشرط بعد انتهاء عقد البيع، انما اساسها قواعد المسؤولية العقدية، واذا لم يكن ثمة شرط من هذا القبيل، فان أية مسؤولية تقوم بعد انتهاء العقد، لا تطبق عليها الا قواعد المسؤولية التقصيرية^(٦٨).

الفرع الثاني: أن ينصب الأخلال على التزام ناشيء من العقد

ينبغي لقيام المسؤولية العقدية، الى جانب وجود عقد صحيح بين الطرفين، ان ينصب الأخلال على التزام ناشيء من هذا العقد الصحيح نفسه، والالتزامات التي ينشأها العقد بعضها التزامات جوهرية، و هي تلك الالتزامات التي لا يتصور وجود العقد بدونها، كنقل الملكية ودفع الثمن بالنسبة لعقد البيع، ولا تثير الالتزامات الجوهرية مشكلة جدية لا من حيث وجودها، ولا من حيث المسؤولية الناجمة عن الاخلال بها، حيث اذا امتنع البائع عن تسليم العين المباعة للمشتري، لا شك أن لهذا المشتري حق رفع دعوى

٦٦- بوثيرو لارومبير نقلاً عن: د. حسن علي الذنون، مصدر سابق، ص ٦٠.

٦٧- اهرنج وسالي، نقلاً عن حسين عامر، مصر سابق، ص ٤٨ و ٤٩.

٦٨- د. حسن علي الذنون، مصدر سابق، ص ٦٤.

المسؤولية العقدية، ولكن الخلاف بثور بالنسبة للالتزامات الثانوية، حيث تثير كثيراً من الخلاف بالنسبة لوجودها أو بالنسبة لتحديد مداها ونطاقها، و غالباً ما يوجد هذا الالتزام الثانوي في عقد ملحق بالعقد الأصلي، كالتزام صاحب الفندق بحفظ الملابس والأمتعة. ويختلف الإخلال بالالتزام الناشئ من العقد باختلاف أنواع العقود والالتزامات والتي لا يسع المجال بذكرها، ولكن يجمعها قاسم مشترك لجميع هذه الإخلالات العقدية في هذه العقود المختلفة، ألا وهو عدم تنفيذ الالتزام من قبل الملتزم به، أو التأخر بتنفيذه مما يؤدي الى إلحاق الضرر بالمتعاقد أي بعبارة أخرى في حالة تحقق (الخطأ العقدي).

المطلب الثالث: المقارنة بين ضمان العقد والمسؤولية المدنية (العقدية)

بعد أن تناولنا مفهوم وتعريف ضمان العقد ونطاقه والعقود التي يرد عليها، إضافة الى ذلك ماهية المسؤولية العقدية وارتكائها ونطاقها، فانه لا بد أن نبين في هذا المطلب ما يميز ضمان العقد عن المسؤولية العقدية في اطار التقنينات المدنية، وسنتناول ذلك في فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: الاختلاف بين الضمان المقرر في الفقه الإسلامي والمسؤولية المقررة وفق القانون

يذهب بعض الفقه^(٦٩) الى عد كل ما تعنيه المسؤولية القانونية (المدنية والجنائية) يمكن أن يكون معنى للضمان في الفقه الإسلامي، اذ يبدو للوهلة الأولى أن الضمان في الفقه الإسلامي هو ذاته المسؤولية المدنية العقدية، ام التقصيرية، وان المسؤولية المدنية هي ذاتها الضمان، الا انه وبعد التعمق بدراسة هذا الموضوع وفي ضوء ما عرضناه فانه يمكن القول إنَّ الضمان لا يعني احكام المسؤولية المدنية والجنائية، وانه لا يمكن تعريفه بانه (تضمن مفسدة مالية لم تسبق العقد او بدنية لم تقترب بقصد). كما ذهب إليه البعض من الفقه^(٧٠) بل ان الضمان يتسع لهذا المعنى وغيره، فالضمان من الممكن أن يكون ضمان النفس، وكذلك ضمان المال، ويدخل في معناه العام للتأمينات بنوعيتها الشخصية (الكفالة) و العينية الرهن.

فبالنسبة لضمان العقد في الفقه الإسلامي هو ضمان مال تلف بناء على عقد من عقود الضمان وضمانه عندئذ يكون بما يقتضيه العقد من بدل، دون مراعاة لقيمة المال كاساس في التقدير فالمبيع عند هلاكه في يد البائع مضمون بالثمن فيسقط الثمن بهلاكه ويبطل عقد البيع، ويرد الثمن، اذا كان قد ادى قبل فضاء العقد في نظر الفقهاء المسلمين، لا يكون الا فيما ينص عليه في العقد، كالمبيع في عقد البيع، وكذلك الثمن اذا كان معينا، والأجرة في عقد الاجارة اذا كانت عينا معينة، وبدل الصلح اذا كان عينا كذلك، فضاء العقد لا يقوم على تحقيق المماثلة والمعادلة بين البدلين، كما في ضمان الاتلاف وانما يؤسس على الرضا والاتفاق الذي يقوم عليه العقد، حتى وان كان هلاك المحل بفعل آفة سماوية. وبتحليل ما تقدم يمكن أن نوجز خصائص ضمان العقد في الفقه الاسلامي بما يلي:

١. إنه في حالة هلاك محل العقد (الضمان) حتى ولو كان السبب اجنبياً فانه يصار الى ان يكون الضمان وفقاً لقيمته في العقد لا أكثر ولا أقل.
٢. إن الضمان في العقد لا يقوم على تحقيق المماثلة او التعادل، بل يكفي الرضائية بذلك.

٦٩- د. وهبة الزحيلي، مصر السابق، ص ٩٧.

٧٠- د. محمد سليمان الأحمد، النظرية العامة للقصد المدني، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧.

٣. إن فكرة ضمان العقد المشار إليها وبالأخص في الفقرة (١) اعلاه تطابق القوانين الحديثة بفكرة المسؤولية العقدية وفي اطار انفساخ العقد مع ملاحظة أن الضمان لا يزول في الفقه الاسلامي حتى وان كان بسبب اجنبي اما المسؤولية المدنية فهي تترتب كجزء من جراء اخلال التعاقد بتنفيذ التزامه التعاقدى، بعد توفر الخطأ والضرر والعلاقة السببية فالمسؤولية العقدية ليس التعويض فيها عن مال تالف فقط، بل هو تعويض عن ضرر نشأ عن عدم تنفيذ المدين ما التزم به بناء على العقد وهي بذلك تتطلب وجود عقد صحيح واجب التنفيذ، اذا لم يتم عقده بتنفيذها^(٧١)، وفي حالة ما اذا كان هناك استحالة اعادة الحال الى ماكانت عليه فيصار الى التعويض في المسؤولية العقدية والتقصيرية وهذا هو توجه محكمة التمييز الاتحادية في احد قراراتها اذ جاء فيها (لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية فقرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح و مخالف للقانون ذلك ان الاجراء الذي قامت به البلدية باطلا قانونا ويفترض بموجب حكم القانون اعادة المساحة الى اصحاب حق التصرف الا ان الثابت ايضا ان الاحكام العامة المقررة قانونا سواء كان في المسؤولية العقدية او التقصيرية اذا استحالة اعادة الى ماكانت عليه فيصار الى التعويض ورفع الحيف)^(٧٢)

فاذن قد يبدو للوهلة الأولى أن ضمان العقد هو ذاته المقصود بما ذكره المشرع العراقي في المادة (١٦٨) المسؤولية التعاقدية، حيث ذكر المشرع صراحة عبارة ضمان العقد، الا أن الحقيقة ليست كذلك فضمن العقد يختلف عن المسؤولية العقدية، سواء في اطار الفقه الاسلامي و القانون، لا بل حتى في اطار هذا المصطلح ضمان العقد في القانون مع المسؤولية المدنية في القانون ذاته.

الفرع الثاني: ضمان الاتلاف وضمان اليد أو (المسؤولية التقصيرية)

قد يتساءل البعض عن جدوى بيان الفروقات ما بين ضمان الاتلاف وضمان اليد مع المسؤولية التقصيرية، بانه لا علاقة بالموضوع محل البحث، فنجيب على ذلك أن التطرق لهذا الفرع يعطي انطبعا بصورة كاملة، للفرق الذي يشكله الضمان في ضمان الاتلاف وضمان اليد مع المسؤولية التقصيرية. فالفقه يعرف المسؤولية التقصيرية، بأنها الزام من احدث ضرر غير مشروع بالغير بتعويض هذا الضرر، فهي المسؤولية التي يقررها القانون على محدث الضرر، نتيجة اخلاله بالتزام قانوني مرده عدم الإضرار باحد، وهي مسؤولية تنشأ عن خطأ غير تعاقدى، ومن ابرز صوره ضمان الأتلاف فالغاصب يده على المغصوب، يد ضمان فينتج عن الغصب ضمان اليد، وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة، فان الاتلاف والغصب بالرغم من كونها الصورتين المهمتين للعمل غير المشروع، الا أن هناك صورا أخرى لهذا العمل، كالتعسف في استعمال الحق والتجاوز، والمسؤولية عن الغير والأشياء، وضمان الاتلاف يتحقق حتى ولو لم يرتكب صاحب اليد أي خطأ او يتعدى، فيد الغاصب والسارق والمتجاوز كلها تُعد يداً غاصبة.

ان الضمان تترتب عليه جوانب كبيرة، لا ترتب على المسؤولية المدنية، والمسؤولية المدنية قد تكون جزءا من الضمان، بحيث أن كل انتفاء للضمان يستتبعه انتفاء المسؤولية ولكن ليس بالضرورة أن يؤدي انتفاء

٧١- د. محمد سليمان الأحمد، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

٧٢- قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٧٠٧ / هيئة استئنافية عقار / ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨ / ٥ / ٢٨ (غير منشور).

المسؤولية الى انتفاء الضمان، إذ من الممكن ان يتخلف الجزء مع بقاء الأجزاء الأخرى من الكل ومعيار هذا التميز هو السبب الأجنبي، حيث هذا الأخير يقطع الرابطة السببية بين الخطأ و الضرر وبالتالي اهداء المسؤولية المدنية لانتفاء أحد أركانها، في حين توفر السبب الأجنبي لا يعطي انتفاء الضمان في صورة الأخرى كما في حالة يد الضمان حيث انها تكون ضامنة في جميع الأحوال، فمثلا الغاصب يضمن هلاك الشيء بعينه او بسبب لا دخل لإرادته منه^(٧٣).

وقد بين حكم محكمة التمييز الاتحادية في احد قراراته بخصوص انتفاء المسؤولية بسبب اجنبي اذ جاء فيه (لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية فقرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح و موافق للقانون ذلك انه تعرض السيارة للتسليب من قبل مجموعة مسلحة وحيث ان من يثبت بان الضرر نشأ عن سبب اجنبي لايد له فيه كافة سماوية او حادث فجائي او قوة قاهرة او فعل الغير او خطأ المتضرر كان غير ملزم بالضمان مالم يوجد نص او اتفاق على غير ذلك م(٢١١) مدني عراقي وحيث لم يتأيد بان فقدان السيارة كان بسبب خطأ المدعى عليه او تقصيره او اهماله لذا تكون دعوى المدعي / اضافة لوظيفته فاقداً للسند القانوني وموجبه للرد)^(٧٤).

الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحثنا المتواضع فانه يمكن أن نبين النتائج والتوصيات بصدد وعلى النحو الاتي:

اولاً: النتائج

١. ان لضمان العقد العديد من المعاني والمفاهيم تتأرجح ما بين الكفالة، الحفظ والرعاية التضمين، الغرم، الالتزام.
٢. مصطلح الضمان من المصطلحات الفقهية الإسلامية له اسانيده الشرعية في القرآن والسنة والاجماع و المعقول.
٣. مفهوم الضمان وبالاخص للعقد في نظرية العقد في الفقه الاسلامي تقوم على فكرة وتطبيق ضمان مال تالف بناء على عقد من عقود الضمان بحيث يصار الى التضمين حسب قيمة بدله المذكورة في العقد فقط دون مراعاة للمعادلة او التماثل بالقيمة، وان الضمان يتحقق حتى لو حدث هلاك المال بأفة سماوية.
٤. تطابق فكرة ضمان العقد مع فكرة انفساخ العقد في القانون مع وجود فارق أن الضمان يتحقق في الفقه الإسلامي، حتى ولو تحقق السبب الأجنبي.
٥. لا يتطابق مفهوم ضمان العقد مع المادة (١٦٨) التي تناولها القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ بالرغم من ذكر المشرع لها عنوان ضمان العقد (المسؤولية المدنية) لأن هذه الأخيرة لا تتحقق الا باخلال لالتزام تعاقدى بسبب خطأ تعاقدى بموجب عقد صحيح وان يحدث ضرراً للطرف

٧٣- د. محمد سليمان الأحمد، خواطر مدنية (افكار وآراء في القانون المدني)، مكتب الفكر والوعي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٩ م، ص ٢٣٣، والمادة ١٩٨ / ١ مدني عراقي.
٧٤- قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٣٠٧٠ / هيئة مدنية / ٢٠١٥ في ٢٠١٥ / ٦ / ٣٠ (غير منشور)

الأخر، فقيام هذه المسؤولية هي على تعويض المتضرر من اجراء هذا الاخلال في حين أن ضمان العقد يقوم على ضمان مال تالف لعقد من عقود الضمان.

٦. لا يرد ضمان العقد في ظل عقود الأمانة الا بالتعدي.
٧. ان ضمان اليد يوجب المسؤولية المدنية على صاحبها حتى ولو كان ذلك لسبب اجنبي يقطع علاقة السببية.

ثانياً: التوصيات:

- نوصي المشرع العراقي في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ ما يلي:
١. حذف عبارة ضمان العقد الواردة كعبارة مرادفة للمسؤولية المدنية و المذكورة كعنوان للمسؤولية العقدية في المادة (١٦٨) لاختلاف مفهوم و معنى ضمان العقد في الفقه الاسلامي عن القانون.
٢. نؤيد ونوصي المشرع بمن سبقنا من توصيات بهذا المجال بوجود تضمين صاحب يد الضمان بالتعويض في حالة هلاك الشيء محل اليد وان كان ذلك السبب اجنبياً ولا يد له فيه، حيث أن ذلك يتطابق مع مفهوم يد الضمان الواردة في نصوص القانون المدني العراقي، ولا سيما أن المشرع في المادة (١٩٨) مدني أعطى الخيار للمغضوب منه الرجوع الى الغاصب او غاصب الغاصب للتضمنين.
٣. أن يتلاءم موقف المشرع العراقي تجاه النصوص التي عاجلت مسألة الضمان وبالأخص للمواد ١٨٦ و ١٩١ مدني و ازالة التناقضات الحاصلة فيها وذلك باعتماد اراء المذاهب الاسلامية بهذا الصدد الاكثر تحقيقاً للعدالة وجبر الضرر بالتعويض المناسب.

المصادر

القران الكريم

اولاً: كتب اللغة العربية

١. د. ابراهيم أنيس واخرون، المعجم الوسيط، ط ٢، ج ٢، دار الأمواج، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م.
٢. جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، دار أحياء التراث العربي، بيروت لبنان، بدون سنة طبع.
٣. طاهر احمد الزاوي الطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و اساس البلاغة، ج ٣، ط ١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٩ م.
٤. لويس معلوف، المنجد للطلاب، بيروت، ١٩٧٥.
٥. الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج ٤، بدون دار ومكان نشر.
٦. د. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان - حلب، ٢٠٠٥ م.

ثانياً: كتب الفقه الاسلامي

١. الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٦، ط ١، دار

- الطبعة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٥٠.
٢. ابو الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، ج ٣، (بدون مكان وسنة طبع).
٣. أبي بكر علي بن محمد الحداد، الجوهرة المنيرة على مختصر القدوري، مكتبة اعدادية باكستان، بدون سنة طبع.
٤. اسماعيل الصنعاني الزبيدي، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج ٣، دار الفكر - بيروت، (بدون سنة طبع).
٥. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشياء والنظائر، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون سنة طبع.
٦. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢ ج ٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢ م.
٧. الشوكاني، نيل الاوطار على منتقى الاخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هجرية.
٨. علي الخفيف، نظرية الضمان، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية القاهرة، دون سنة طبع.
٩. محمد بن عبد الرحمن المغربي ابو عبد الله المعروف بالخطاب، مواهب الجليل، ج ٤، ط ٢، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨ هـ.
١٠. محمد الزهري الغمراوي، السراج الوهاج، مطبعة مصطفى البابي و اولاده، ١٣٥٢ - ١٩٣٣ م.
١١. مصطفى الزرقاء المدخل الفقهي العام (الضمان)، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٢ م.
١٢. د. محمد نجيب عوضين المغربي، نظرية العقد في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
١٣. فتح الباري، المكتبة العلمية، بيروت.
١٤. شهاب الدين القرافي، الفروق، دار احياء الكتب العربية، مصر، ١٣٤٤ هجرية.
١٥. د. وهبة الزحيلي، نظرية الضمان، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٢ م.

ثالثا: الكتب القانونية

١. د. السيد عواد علي عواد، احكام الضمان دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٢ م.
٢. حسين عامر، المسؤولية المدنية التقصيرية و العقدية، ط ١، مطبعة مصر، ١٩٥٩ م.
٣. د. حسين على الذنون، المبسوط في المسؤولية المدنية، شركة التأمين الطبع والنشر، بغداد، بدون سنة طبع.
٤. د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦ م.
٥. د. عبد المجيد الحكيم/ عبد الباقي البكري/ محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون

- المديني، ج ١، مصادر الالتزام، (بدون مكان وسنة طبع).
٦. كيلاي سيد احمد، كامل المبادئ القانونية في قضاء محكمة تمييز اقليم كردستان العراق، ط ١، مطبعة حاج هاشم، اربيل العراق، ٢٠١٢.
٧. د. ليلي عبد الله الحاج سعيد، النظرية العامة لضمان اليد، مطبعة الجمهور، الموصل، ٢٠٠١.
٨. د. محمد سليمان الأحمد، النظرية العامة للقصد المديني، منشورات الحلبي الحقوقية، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
٩. د. محمد سليمان الأحمد، خواطر مدنية (افكار وآراء في القانون المديني)، مكتب الفكر والوعي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٩ م.
١٠. د. محمد مصطفى شحاتة الحسيني، الأحوال الشخصية، مطبعة دار التاليف، (بدون مكان وسنة طبع).
١١. د. مصطفى إبراهيم الزلي، المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون، ج ١، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٨٠ م.

رابعاً: البحوث

١. أ. د. ليلي عبد الله سعيد، وضع اليد على ملك الغير (الحيازة) السبب السادس للالتزام، بحث منشور في مجلة الرافيدين التي تصدر عن كلية القانون في جامعة الموصل، العدد الثالث، ١٩٩٧.

خامساً: القوانين

١. القانون المديني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ م المعدل.

سادساً: القرارات القضائية

١. قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٧٠٧ / هيئة استئنافية عقار / ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨ / ٥ / ٢٨ (غير منشور)
٢. قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٩٩٢ / هيئة استئنافية عقار / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ٥ / ٤ (غير منشور)
٣. قرار محكمة التمييز اقليم كردستان بالعدد ٥٣٨ / هيئة المدنية الثالثة / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ٨ / ٢٢ (قرار منشور)
٤. قرار محكمة التمييز اقليم كردستان بالعدد ٨٥٦ / هيئة المدنية الثانية / ٢٠١١ في ٢٠١١ / ١٢ / ١ (قرار منشور).
٥. قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٣٠٧٠ / هيئة مدنية / ٢٠١٥ في ٢٠١٥ / ٦ / ٣٠ (غير منشور).

الوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية وأثره على القيمة المصرفية -دراسة تطبيقية لعينة من العاملين مصرف بغداد التجاري-

*Sustainable Environmental Awareness of the Iraqi Commercial Banks and its Impact on the Banking Value-
An Applied Study of a Sample of Personnel in Baghdad Commercial Bank-*

م. مصطفى سلام عبد الرضا ^(١) Lect. Mustafa S. Abd-Al-Ridha

م.م قاسم حميد ناصر ^(٢) Assist. Lect. Qassim H. Nassir

م.م شهاب احمد صيوان ^(٣) Assist. Lect. Shuhab A. Siwan

المستخلص

بدأت المصارف تولي نوعاً من الاهتمام للجانب البيئي عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية، ولتحقيق ذلك سعت المصارف الى استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتخفيف الآثار السلبية لعمليات التنمية على البيئة، وانتهجت المصارف التجارية العراقية منهج المصارف والمؤسسات الاخر، اذ بدأت تولي اهتماماً متزايداً للجانب البيئي من خلال اشاعة الثقافة البيئية بين جميع العاملين لتحقيق تميز مستدام عن غيرها والعمل على خلق وابتكار خدمات وعمليات ابداعية تسهم في انشاء اسواق جديدة والعمل على تقليل المشاكل البيئية الاجتماعية المصاحبة لتقديم المنتجات التي تنعكس بشكل مباشر على تعظيم عوائدها المالية مما يعظم من قيمتها المصرفية، وتناولت هذه الدراسة قياس جاهزية البعد البيئي المستدام من خلال عمل استبانة تكونت من ١٧ فقرة وغايتها هو الوقوف على المرتكزات المعرفية للمصارف التجارية العراقية والخاصة بالآثار البيئية المستدام لعملياتها وأنشطتها

١- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

٢- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

٣- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

المصرفية اذ تم توزيع ٤٠ استبانة، وقد تم تحليلها على وفق البرنامج الاحصائي (spss) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصادقية بمعامل الفاكرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصادقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان هناك اثرا معنويا للوعي البيئي المستدام على تعظيم القيمة المصرفية، وكذلك توصلت الدراسة الى توصيات أهمها ضرورة المساهمة في إعداد تقارير عن تكاليف التلوث البيئي على المستوى المحلي والدولي اذ تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات، ومطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لتحقيق اداء بيئي مستدام ينعكس على تنمية المجالات الاقتصادية للبلد.

الكلمات المفتاحية: الوعي البيئي المستدام، القيمة المصرفية، مصرف بغداد التجاري، التنمية المستدامة.

Abstract

Banks began to pay some attention to the environmental aspect in drawing up the economic policies of development in a manner that achieves the optimum use of natural and environmental resources. To achieve this, banks sought to use technology as a means to mitigate the negative effects of development processes on the environment. The Iraqi commercial banks adopted the approach of banks and other institutions. Increasing attention to the environmental aspect by spreading the environmental culture among all employees to achieve sustainable differentiation from others and work to create and innovate services and creative processes that contribute to the creation of new markets and work to reduce environmental problems Social associated with the provision of products that are reflected directly to maximize financial returns, maximizing the banking value, This study dealt with measuring the readiness of the sustainable environmental dimension through the work of a questionnaire consisting of 17 paragraphs. Its purpose is to find out the knowledge bases of Iraqi commercial banks related to the sustainable environmental impact of their operations and banking activities, as 40 questionnaires were distributed. The study was conducted according to the statistical program (spss) as well as measuring the validity and stability of the questionnaire by testing the degree of credibility by Alpha Crombach to test and measure the degree of credibility (reliability) in the responses from the questionnaire questions, The study reached the conclusion that there is a significant effect of sustainable environmental awareness on maximizing the value of banking. The study also reached the following recommendations: The importance of contributing to the preparation of reports on the costs of environmental pollution at the local and international levels,, And ask the scientific associations and bodies of economic units to disclose data on environmental activities to achieve sustainable

المقدمة

أدرك العالم خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين ان البرامج التنموية الخاصة بالمجالات الاقتصادية كانت قائمة على هدر الموارد والثروات الطبيعية التي هي ملك الاجيال الحالية والمستقبلية، فضلا عن عدم تحقيق حالة من التجانس بين الجانب الاقتصادي والبيئي وتسعى المصارف عامة والمصارف العراقية خاصة لدعم حماية البيئة عن طريق دعم قياس الآثار البيئية التي تسبب بها منظمات الأعمال، ويسعى هذا البحث ايضا في تحقيق جملة من الاهداف ومن اهمها بيان وتحديد مدى فاعلية المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها في صنع القرارات التي تعمل على درء المخاطرة أو معالجتها بتقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك، والتي على اساسها سيبدأ بالنقاش التحليلي المعرفي التفصيلي أثر الوعي البيئي لدى المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، كونه من الموضوعات المهمة والحيوية عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية والبيئية.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولا: مشكلة الدراسة

في اطار الجهود الدولية الرامية الى حث جميع المنظمات الى المحافظة على البيئة من خلال الاهتمام بتطبيق معايير الايزو البيئية التي تحد من المخلفات البيئية للمنشآت الصناعية، وفي اطار ذلك فان المؤسسات المالية تسعى الى توظيف مواردها المالية في المجالات الاستثمارية على شكل مشاريع تنموية تهتم بالدرجة الأساس بدعم الجانب البيئي وبالتالي فان المصارف العراقية وكغيرها من المؤسسات المالية تحاول ان تدعم الجانب البيئي المستدام في البلد بما يحقق تنمية اقتصادية بيئية متقدمة، وذلك من خلال إيجاد افضل الفرص الاستثمارية التي تعزز وتدعم فكرة الأداء البيئي المستدام وتطبق المعايير البيئية المستدامة، وبالتالي فان هذا التوجه الاستراتيجي من قبل المؤسسات المالية العراقية يعزز المكانة التنافسية لها في الساحة المصرفية المحلية والدولية ويمكنها من الحصول على افضل الفرص الاستثمارية التي تهتم بالجانب البيئي وبالتالي فان الاستحواذ على المزيد من الفرص الاستثمارية يحقق تعظيماً في العوائد المالية المصرفية بما ينعكس على تعظيم القيمة المصرفية، وفي ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي وهو هل ان تحقيق مبدأ الأداء البيئي المستدام يعظم القيمة المصرفية؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

١. إن تبني المنشآت المالية لفلسفة الأداء البيئي المستدام يقود إلى تحويلها لمنشآت مالية تسبق منافسيها بخطوات وعلى الرغم من أن العديد من المنشآت غير المالية كانت سباقة في مجال المحافظة على البيئة عن طريق الاستثمار في مشاريع ذات صفة تنموية من الناحية الاجتماعية والبيئية، إلا إن الأمر يتطلب بذل جهود أكبر من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

٢. إن أهمية الأداء البيئي المستدام للمنشآت المالية يأتي كونه معبراً عن قابليتها في تحقيق نتائج مرضية للأطراف المهمة جميعها، وفعاليتها التي تعد معياراً يعكس نجاحها بتحقيق الأهداف المستدامة.
٣. العمل على رفع مستوى أداء المصارف العراقية بنواحي الأداء جميعها بضمنها الأداء البيئي للوصول إلى الأداء المستدام.
٤. ان الارتقاء بالأداء المستدام وتحقيقه وفقاً لتوجهات المصارف العراقية يسهم في تعظيم عوائدها المالية التي تعظم بذات الوقت قيمتها المصرفية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تناول المرتكزات المعرفية لكل من الأداء البيئي المستدام والقيمة المصرفية
٢. بيان دور المصارف في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي والتوجه نحو أداء بيئي مستدام.
٣. بيان دور الاداء البيئي المستدام في تعزيز الفرص الاستثمارية التنموية للبلد.
٤. تحليل القيمة المصرفية للمصرف عينة البحث وقياسها.
٥. تحليل العلاقة بين الاداء البيئي المستدام والقيمة المصرفية للمصرف عينة البحث.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:
عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للأداء البيئي المستدام على القيمة المصرفية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: المحاسبة البيئية

بدأ اهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلال الوحدات الاقتصادية للموارد المتاحة، وقد ظهرت مسميات عدة في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب ومنها (شعيب، ٢٠٠٩: ٦):

١. المحاسبة الخضراء.
٢. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة.
٣. المحاسبة البيئية والاقتصادية.

فهذه المسميات كلها عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية. وهناك من يرى أنها "تحديد تكاليف الأنشطة البيئية وقياسها واستعمال تلك المعلومات في صنع قرارات البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع (شعيب، ٢٠٠٩: ٦)، كما وأن المحاسبة البيئية ودورها في استدامة التنمية هي جزء لا يتجزأ عن المحاسبة الاجتماعية، فهي أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء الوحدة الاقتصادية، إذ تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية، وهي أيضاً تكمن في وضع إطار مقترح لقياس التكاليف البيئية وبيان أهمية قياس التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعد المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها: (الجوزي، ٢٠٠٩: ٨٧).

١. إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل مدة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الوحدة الاقتصادية لتطوير هذه النفقات من حقبة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة.

٢. إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.

٣. توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية لضمان الاستمرارية.

٤. إظهار المنافع والوفرة البيئية التي خصصتها الوحدة الاقتصادية في كل فترة مالية

ثانياً: الأداء البيئي:

يظهر الأداء البيئي مقدار الموارد التي تستعملها الوحدة الاقتصادية في عملياتها مثل (الطاقة والأرض والمياه) والنشاطات التي يسببها المنتج (المدر وانبعاث الغازات والمخلفات وغيرها). ويظهر البعد البيئي بوضوح في مفهوم استدامة الشركات، ومن ثم تحاول الوحدات الاقتصادية الناجحة الاهتمام بالأدوات التي تحقق مقياساً جيداً لأدائها البيئي. لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام وذلك لأسباب عدة منها:

١. أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها عن طريق تبني مفهوم التنمية المستدامة.

٢. الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والوحدات الاقتصادية الدولية.

٣. اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها.

٤. حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية.

ثالثاً: قياس الأداء البيئي:

استجابت الشركات للضغوطات الناتجة من تزايد التشريعات الحكومية وجماعات الضغط غير الحكومية. إذ أن مؤشرات الأداء البيئي تهم بتأثير الوحدة الاقتصادية على النظم الطبيعية الحية وغير الحية والتي تتضمن النظم البيئية الحيوية eco systems والأرض والهواء والماء، فتساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية وإظهار وربط الأهداف البيئية للمنظمات وتطوير العاملين (Hubberd, ٢٠٠٦: ٣).

وقد عرف (Stuart: ٨٥, ٢٠٠٤, الأيزو ١٤٠٣١) بوصفه مقياساً للأداء البيئي على أنه منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقاً لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري. ويواجه معيار الأيزو ١٤٠٠٠ انتقاداً بسبب عدم اهتمامه بترتيب المؤشرات البيئية على وفق أهميتها.

ويمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي كما يأتي (Kolk & Mauser, ٢٠٠٢: ٤):

١. أنظمة الإدارة البيئية EMS: وتتضمن جهود الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية التي تختص بالرؤية والاستراتيجية والسياسة، والهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، ونظم الإدارة والتوثيق المتعلق بها، والالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة. وصمم نظام الإدارة البيئية EMS لتطوير السياسات البيئية للوحدة الاقتصادية ووضع

الأهداف لتقليل الآثار البيئية وتطوير الهياكل والعمليات لتنفيذ النظام وإيصال وتوثيق هذه السياسات.

٢. مؤشرات الحالة البيئية ECIs: وتوفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية مثل: سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه.

٣. مؤشرات الأداء البيئي EPIs: وتنقسم على:

١. مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات المقاييس الفنية للمنتج/ العملية، ومقاييس استعمال المنتج/ العملية وتصريف المخلفات.

٢. مؤشرات الأثر البيئي: وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاث الغازات.

اذ ان بعض الوحدات الاقتصادية تمسكت بتحدي قياس أدائها البيئي من خلال تبني أنظمة الإدارة البيئية (EMS) وهذه الأنظمة تساعد الوحدة الاقتصادية على تطوير وتنفيذ وتوصيل السياسات البيئية ووضع الأهداف لتقليل الآثار البيئية ومراقبة الأداء مقابل تحقيق الأهداف، واعتمدت أنظمة الإدارة البيئية EMS على ISO ١٤٠٠١ اذ قدم أول مرة عام ١٩٩٦ وعدل عام ١٩٩٩ ونظام قياس الأداء المرتبط به ISO ١٤٠٣١ قدم عام ٢٠٠١ وسجل عام ٢٠٠٩ (٣٦٠٠) شهادة ISO لمنظمات تعمل في ١١٢ دولة (Gonzalez & Gonzalez, ٢٠٠٥: ٤) فالوحدات الاقتصادية تحاول تطبيق معايير أنظمة القياس البيئي مثل ISO ١٤٠٠١ لتحقيق متطلبات المحاسبة والتقارير واستجابة لمتطلبات المجتمع حول الشفافية (Tyleca, et al, ٢٠٠٢: ٢) اذ تبين شهادة ISO ١٤٠٠١ أن الوحدة الاقتصادية لديها نوع معين من أنظمة الإدارة البيئية EMS فهي تقدم إشارة لإدارة لوحدة الاقتصادية عن أثارها البيئية. ونظام ISO ١٤٠٠١ هو مجموعة متطلبات تهم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في أنواع وأحجام الوحدات الاقتصادية جميعها، ويتكيف مع مختلف الظروف سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية أم غيرها. ويهدف هذا النظام بشكل رئيسي إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تسهيل عملية التطبيق بجمع متطلبات النظام وتحديدتها بشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. وهناك نظام آخر هو نظام القياس والتدقيق البيئي EMAS ويبدو انه يتفوق على أنظمة الإدارة البيئية EMS و ISO ١٤٠٠١ لأنه يتطلب تقديرات حقيقية لنتائج الأداء البيئي بدلاً من منح شهادة لوجود النظام فقط وهو يتطلب أيضا تدقيقاً خارجياً. ولكن مع ذلك هناك محددات لهذا المدخل مرتبطة بالمتطلبات المتشددة جدا (Hubbord, ٢٠٠٦: ٣)، إن هيكل نظام (ISO ١٤٠٠١) يعد هيكلاً مثالياً في التطبيق العملي بخطوات تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق أفضل أداء بيئي وعادة ما يشار له على انه زورق نجاة صمم بعناية وهيكل قوي وأسرعة متينة، قادر على الأخذ بيد الوحدة الاقتصادية لتحسين أدائها البيئي وتعد خطوات تطبيقه بوصلة تساعد على قيادة الزورق إلى مستقبل التنمية المستدامة (Chalfan, ٢٠٠٢: ٦).

رابعاً: تكاليف الأثر البيئي:

إن أنشطة الوحدات الاقتصادية لا تخلو من بعض الآثار السلبية على النظام الإحيائي والبيئي خاصة ارتفاع معدلات تلوث الأرض ومياه الأنهار والبحار، ومكمن الخطورة هنا انه إذا ما استمر هذا الإهمال للنظام البيئي فان ذلك سيؤدي إلى تدمير أسس الحياة في الأرض وبالنتيجة تعرض الجنس البشري لمخاطر عدة تتعلق بوجوده أصلاً (Bansal: ١٩٨: ٢٠٥). فلن يكون بمقدور الوحدات الاقتصادية إن تحافظ على استدامة نشاطها، لان النظام البيئي لا يدعم ثقافة الاستهلاك، وإذا ما استمرت الوحدات الاقتصادية على العمل بهذه الوتيرة فان ذلك سيؤدي إلى استنزافها للموارد الطبيعية النادرة وغير القابلة للتجديد، الأمر الذي سيرفع أثمان المنتجات بشكل كبير مما يجعل الوحدات الاقتصادية تفقد أسواقها تدريجياً، وبالنتيجة لن يواجه الإنسان مشاكل صحية فقط، بل سيواجه مشاكل تهدد استمراره على قيد الحياة، وإن البعد البيئي مرتبط باستهلاك الطاقة والمواد الخام ومخلفاتها وانبعاث الملوثات، ويتحدد الهدف الاستراتيجي للبعد البيئي على وفق المفاهيم البيئة الحيوية الصناعية ويرتبط بالمقاييس التي يمكن اشتقاقها من نظم الإدارة البيئية ونظم المحاسبة الإدارية البيئية وتحليل دورة حياة المنتجات. لذلك يمكن تطوير خارطة المهتمين بالبيئة بتحديد أربعة أطراف من ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية يهتمون بالأمر البيئي وهم: (Miller: 2009: 142).

١. الإدارة: تهتم بتغطية المتطلبات البيئية بدون إعاقة الأداء المالي أو التشغيلي.
٢. العاملون: يهتم العاملون بالأحوال البيئية داخل الوحدة الاقتصادية.
٣. الحكومة: تهتم بالتأكد من مراعاة الوحدة الاقتصادية للوائح والقوانين.
٤. المجتمع: يهتم بما وراء الالتزام بالقوانين بإظهار الحالات التي تؤثر على المجتمعات المحيطة بالوحدة الاقتصادية على الرغم من عدم تعديها على أي قانون.

خامساً: التنمية المستدامة

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، اذ يعد تقرير نادي روما الذي صدر سنة ١٩٧٢ تحت عنوان وقف التنمية، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا على فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين (سعيدة، ٢٠٠٩: ٩) وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً تدريجياً، يظهر ذلك جلياً من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية بداية من سنة ١٩٩٠ وحتى بدايات القرن الحالي، إضافة إلى مساهمات خبراء البنك الدولي، فقد تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل إلى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي، يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، وأن البشر هم الثروة الحقيقية (منصوري، ٢٠٠٨: ٤) وهناك جملة من مفاهيم للتنمية المستدامة نستعرض بعضها منها فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها الربط بين النمو الاقتصادي والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية من دون الحد من الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات الاجيال القادمة (Seelos&Mair ١٠: ٢٠٠٤) وعرفت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها المسار

الموازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية عبر الزمن بما يكفل تحقيق المستوى الضروري من العيش بكرامة (Seelos & Mair ٢٠٠٥: ٣)، وأشار إليها آخرون بأنها عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ويعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (لعمري ورحمن، ٢٠١٢: ٣) وعرفت أيضاً بأنها هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (رقامي وبوشنقى، ٢٠١٢: ٣) وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا أن التنمية المستدامة هي الجهود المبذولة من المؤسسات والأفراد على حدٍ سواء، للمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها حماية لحياة الأجيال القادمة ومحافظة على فضاء بيئي نقي وذلك من خلال العمل على إيجاد النظم الانتاجية المستندة الى استعمال التكنولوجيا كأساس لتحقيق افضل استثمار للموارد الطبيعية واستغلالها افضل استغلال.

سادساً: ابعاد التنمية المستدامة

يدعو مفهوم التنمية المستدامة إلى تعدد الاختصاصات وكذا التقارب بين وجهات النظر العلمية التي تعد إلى حد الآن متباعدة، لأجل توحيد التخصصات البيئية والاقتصادية، ويمنح لهذين الحقلين العلميين إمكانيات المصالحة، وتعتبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعته المتعددة الاختصاصات بشكل واضح (حمادي وعبادي، ٢٠٠٩: ٦) وهناك ثلاثة ابعاد للتنمية المستدامة وهي كالآتي:

١. البعد الاقتصادي: لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية هو و (علم اقتصاد البيئة) الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً، بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية و إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، اقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي الذي يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي وكما أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل (عماري، ٢٠٠٨: ١٠) (بوعبد الله والسبتي، ٢٠٠٩: ٨).
٢. البعد البيئي: هذا البعد يعنى بالمحافظة على الطبيعة من خلال حماية موارد كوكبنا، ففي ظل الانتشار المتنامي لبعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وإنشاء الصناعات المدمرة للبيئة وما تحدثه من تلوث يمس الجو، المياه، التربة، الاحتباس الحراري والتصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية والتي من شأنها أن تدمر البيئة وتؤثر سلباً على التنمية المستدامة (جرخاش وجرخاش، ٢٠٠٩: ٤)
٣. البعد الاجتماعي: يشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات وعناصر هذا البعد هي الحكم الرشيد المتمثل في نط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني وتوعية

المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل والاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته (الجوزي، ٢٠١٢: ٢).

سابعاً: القيمة المصرفية

تعد القيمة السوقية مقياساً جيداً للدلالة على كفاءة الأداء المالي في المنظمات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص، إذ تبنى هذه القيمة على الأسهم وقيمتها وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالمؤسسة داخلية منها أو خارجية (العودات، ٢٠١٤: ٤٧) وتعد قيمة المصرف أو المؤسسة المالية بأنها تعتمد على جزء من الاسهم المملوكة من قبل الادارة وكلما ازدادت هذه الاسهم ازدادت قيمة المصرف، اي يعني اصفاء الطابع الرسمي للعلاقة ما بين ملكية الاسهم الادارية وقيمة المؤسسة (Lee&Ryu، ٢٠٠٣: ٥٩٦) وآخرون يعد تعظيم ثروة المساهمين كهدف مرغوب فيه ليس فقط من وجهة نظر المساهمين وانما ايضا بالنسبة للمجتمع، إذ أن تعظيم الثروة من شأنه ان يؤدي الى تعظيم ثروة المجتمع (Krishnan، ٢٠٠٩: ١) وما يدعم هذه الفكرة لابد من العودة التاريخية الى الاقتصادي آدم سميث وكتابه ثروة الامم The wealth of nations إذ بين فيه بان الافراد يتابعون ثروتهم من اجل خلق مجتمع رأسمالي لمصلحة الجميع ملوحاً الى أن الجميع يسعون الى تعظيم منافعهم الخاصة، وان رأس المال سيتم استثماره بشكل افضل بالرغم من انه قد لا يكون في مصلحة الافراد تعزيز المصلحة العامة، الا انه على اية حال تكون من خلال التخصيص في رأسمال (Jensen&Wittrup، ٢٠١٢: ٨) وبالرغم من اهمية هذا الموضوع الا ان البعض يعزى حالة العجز الرئيسي لإدارة هذه القيمة الى المديرين فقط وذلك بسبب تركيزهم على اعلان الارباح اكثر من القيمة بالرغم ان الاخير يتحدد بواسطة الامد البعيد قياساً بالأول. اما بخصوص اهميته على صعيد القطاع المصرفي، فيوضح البعض على محدودية المقالات المركزة بهذا الجانب بالرغم من اهمية المصارف وتعميد تقيييمها ودورها الفعال في مجال اقتصاديات العالم ولاسيما بعد توالى الازمات بين الحين والاخر ما يتحتم الامر اعطاء الاهمية الكبيرة بالنسبة للمصارف قياساً بالشركات او المؤسسات العامة (Jensen&Wittrup، ٢٠١٢: ٨) إذ اعرف القيمة على انها مقياس للثروة وتشير الى مقدار ما تدره وحدات الاعمال من ثروة للملاك او حملة الأسهم كون ان الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم ثروة المساهمين (عثمان، ٢٠٠٨: ٣٤) من خلال ما تقدم يتضح ان القيمة المصرفية او ما يعبر عنها بالقيمة السوقية هي تعظيم ثروة حملة الأسهم إذ ان الوظيفة الأساسية لأي إدارة مؤسسة مالية هي تعظيم ثروة الملاك وتعظيم هذه الثروة ينتج من خلال ما يحقق المصرف من عوائد مالية فنمو هذه العوائد يعني ارتفاع حصة السهم الواحد من مقسوم الأرباح وهذا الامر يقود بالتالي الى تعظيم ثروة حملة الأسهم، وهناك جملة من المؤشرات المستخدمة في حساب القيمة المصرفية ومنها نسبة توبين (TOBIN, S Q) التي سنركز عليها في هذا البحث.

ثامناً: مقياس Tobin's Q

جيمس توبن هو العالم الذي كان وراء ابتكار نموذج الاستثمار الرأسمالي إذ يفترض ان القيمة السوقية (المصرفية) لرأس المال تكون مساوية الى كلفة استبدال رأس المال إذ تتأثر القيمة المصرفية بالعوائد المتوقعة

وأسعار الفائدة المرتبطة بكلف اكتساب القروض كما ويقترح ان تكون هذه النسبة مرتبطة بمعدل الاستثمار (Duvander& Forsberg, ٢٠١٤: ١٢)، وتستخدم معادلة توين (Q) في ادبيات تقييم المؤسسات المالية وقد اشتقت هذه المعادلة من اسهم العالم توين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد اذ اوضح توين ان تسعير القيمة السوقية لمؤسسة مالية معينة في سوق الأسهم يجب ان تساوي عدد الأسهم المكتتب بها مضروباً في سعر السهم السوقي (Danielsen, ٢٠١٧: ١٦) اذ تم تعريف مقياس توين بانه نسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى تكلفة اقتناء رأس المال الجديد والتي يمكن أيضاً أن تفسر على أنها سعر السهم الحقيقي (Juselius, ٢٠٠٨: ١٦)، أما المعادلة الآتية تعبر عن نموذج Tobin's Q والتي سيتم استخدامها في هذا البحث

$$Q = (MVE + PS + DEBT) / TA$$

حيث ان

MVE: سعر السهم (في نهاية ١٢\٣١ من كل عام) * عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للمصرف.

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروح منها الموجودات المتداولة ومضافاً لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA: القيمة الدفترية لأجمالي موجودات المصرف.

وسيتّم استثناء القيمة النقدية للأسهم الممتازة من المعادلة أعلاه لعدم تعامل المصارف عينة البحث بالأسهم الممتازة مع بقاء متغيرات المعادلة الأخرى كما هي دون تعديل، فإذا كانت قيمة Tobin's Q أكبر من (١) الصحيح دل ذلك على الأداء الجيد للمصرف والربحية العالية وزيادة في قيمة المصرف أي معنى ذلك إن القيمة السوقية أعلى من قيمة الموجودات، أما إذا كانت قيمة Tobin's Q أقل من (١) الصحيح معنى ذلك إن قيمة الموجودات أعلى من القيمة السوقية للمصرف، اما اذا كانت مساوية لرقم (١) فاذا يعني ان القيمة السوقية لقيمة الموجودات ويكون الأداء عادي (Kaijser, ٢٠١٤: ٥).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي (المالي والاحصائي)

الجانب المالي

الجدول رقم (١) القيمة المصرفية لمصرف بغداد التجاري للمدة (٢٠١٦-٢٠١٢)

النسبة	2012	2013	2014	2015	2016	المؤشر العام
القيمة المصرفية	0.1370	32400.	24350.	30570.	32070.	0.2662

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

من خلال الجدول (١) يتضح ان هناك تذبذباً في القيمة المصرفية لمصرف بغداد على مدى السنوات الخمس فقد كانت جميعها اقل من الواحد الصحيح، اذ ان سبب التذبذب يعود الى التغيرات الحاصل في كل من حجم الموجودات إضافة الى حجم الموجودات المتداولة وعدد الأسهم المكتتب بها إضافة الى

التغيرات الحاصلة في سعر اغلاق السهم في سوق العراق للأوراق المالية اذ ان سعر الاعلاق تراوح من (٢,٠٦) اعلى سعر وصولا الى (٠,١٩ ادنى سعر) والذي كان في سنة ٢٠١٦ اذ هناك جملة من العوامل التي تؤثر في ارتفاع سعر السهم في التداول من ابرزها ما يحققه المصرف من عوائد مالية (أرباح) من خلال المجالات الاستثمارية والائتمانية التي يقوم بتمويلها، وبالتالي فان كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية وتحقيق عوائد إيجابية يعد عاملا مهماً في تشجيع الزبائن على شراء سهم مصرف بغداد والتداول به مما يعني ارتفاع السعر السوقي للسهم بما ينعكس على قيمة المصرف فاذا ارتفعت القيمة المصرفية عن الواحد الصحيح هذا يعني ان قيمة المصرف هي اكبر من قيمة موجوداته وبالعكس اذا كانت دون الواحد، وقد لاحظ الباحث ان حجم الأرباح التي حققها مصرف بغداد خلال السنوات الخمس كانت بمعدلات منخفضة قياسا بحجم الموجودات اذ ان حجم الأرباح قد تراوح من اعلى مبلغ (٣٢) مليار في سنة ٢٠١٣ مقابل اقل مبلغ في سنة ٢٠١٥ (٦) مليار دينار وقد بلغت موجودات المصرف في سنة ٢٠١٥ تقريبا (١٤٠٠) مليون دينار وهذا رقم كبير بالتالي فان نصيب ربحية السهم الواحد ستكون منخفضة جدا اذ بلغ حجم الأسهم المكتتب بها (٢٥٠) مليار سهم بالمقابل فان حجم الأسهم المتداولة في سنة ٢٠١٦ بلغت تقريبا (٣٦) مليار سهم ما يعني ان الجزء الأكبر من اسهم المصرف غير متداولة، وبالتالي وكما بينا سابقا ان هناك ارتفاعاً في حجم الأرصدة النقدية السائلة لدى مصرف بغداد وهذا الامر ذكرنا يؤثر على ما يحققه المصرف من عوائد مالية وبالتالي لابد للمصرف من استغلال هذه الوفرة المالية في مجالات استثمارية او ائتمانية بالشكل الذي يحقق له عوائد مالية ترفع من قيمة اسهم في التداول بما ينعكس على قيمته المصرفية ولكن قد يكون الظرف الذي يمر به البلد والأوضاع الاقتصادية المتقلبة تجعل الكثير من المصارف لا ترغب في توظيف أموالها في مجالات مختلفة اذ تتجه الى البحث عن المجالات ذات المخاطرة المنخفضة، وكما ان القيمة المصرفية هي أداة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصرف لذا لابد للمصرف ان يولي عناية في رفع قيمة أسهمه في التداول، بالتالي لابد من ان تكون هناك معادلة بين ما يحفظ به المصرف من سيولة نقدية وما يجب عليه ان يحققه من عوائد مالية.

الجانب الاحصائي: تحليل استمارة الاستبانة

لإغراض البحث فقد قمنا في تفرغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث. ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (١%)، ويعد مقبولا ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٩%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على مصرف بغداد وقد تم استعمال الأساليب الإحصائية الآتية:

١. صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار درجة المصدقية بمعامل ألفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصدقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة.

الجدول رقم (٢) معامل ثبات المحور البيئي المستدام

معامل الثبات (طريقة ألفا كرومباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ للثبات

الأداء البيئي المستدام	17	0.667

٢. قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: يبين الجدول (٣) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة في مصرف بغداد والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط الظاهرة هي معنوية إحصائياً عند مستوى أهمية إحصائية (٠,٠٥)، وبذلك تعد فقرات الاستبانة الخاصة في إدارة المصرف صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (٣) نتائج فقرات الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الارتباط	اختبار T
1.	ان توجه المصارف التجارية نحو تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعد مؤشراً نحو تنامي الوعي البيئي المستدام	4.80	96.00%	0.58	12.08%	0.71	9.79
2.	ان التزام المصرف بالتشريعات والتعليمات المنظمة للجانب البيئي يعكس الثقافة البيئية لإدارة المصرف	4.60	92.00%	1.09	23.70%	0.93	6.00
3.	ان اهتمام إدارة المصرف نحو تحقيق مبدأ أداء بيئي مستدام يعزز مكانته التنافسية ويعظم عوائده المالية	4.56	91.20%	0.89	19.52%	0.94	5.52
4.	ان تنامي الوعي البيئي المستدام للمصرف يمكنه من ترشيد القرارات الاستثمارية بما ينعكس على تعظم عوائده المالية	4.76	95.20%	0.76	15.97%	0.78	8.71
5	يعمل المصرف على نشر ثقافة البيئة الصديقة بين العاملين	4.76	95.20%	0.73	15.34%	0.78	8.71
6	تحتاج إدارة المصرف لمعلومات عن التكاليف البيئية لغرض ترشيد القرارات الخاصة بخفض أو التخلص من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية	4.80	96.00%	0.69	14.38%	0.71	9.79

7	ان التوجه نحو الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة يعكس رؤية ورسالة المصرف في تعزيز الأداء البيئي المستدام	4.56	91.20%	0.72	15.79%	0.94	5.52
8	يستعمل المصرف معايير الأيزو 14031 للمحافظة على البيئة	4.44	88.80%	0.88	19.82%	0.84	4.34
9	ان إلزام المصرف الجهات المتعاملة معه بضرورة التخلص من الاثار السلبية الضارة وحماية البيئة يعزز مبدأ الأداء البيئي المستدام	4.68	93.60%	0.7	14.96%	0.86	7.14
10	يمكن للمصرف أن يحقق أعلى معدلات العوائد المالية إذا توجه نحو دعم الفرص الاستثمارية المحافظة على البيئة	4.60	92.00%	0.82	17.83%	0.94	6.00
11	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف في تحقيق رضا الزبائن بتقديم خدمات لمشاريع صديقة للبيئة	4.48	89.60%	0.84	18.75%	0.89	4.70
12	ان توفير المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعدها في المفاضلة بين البدائل المختلفة اللازمة لرقابة درجة التلوث بما يعزز مبدأ الأداء البيئي المستدام	4.48	89.60%	0.79	17.63%	0.89	4.70
13	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يمكنها من تحديد أفضل الفرص التي يمكن عن طريقها تخفيض التكاليف بيئية وترشيد استخدام الموارد والطاقت للمشاريع الممولة من قبل المصرف	4.60	92.00%	0.84	18.26%	0.94	6.00

14	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعد في الحصول على ميزة تنافسية عن طريق تخفيض الأثر البيئي الناتج عن تطوير الخدمات وتقديم خدماتها لمشاريع صديقة للبيئة بما يحقق تنامي العوائد المالية	4.60	92.00%	0.58	12.61%	0.94	6.00
15	ان استخدام أفضل الطرق في التخلص من المخلفات السلبية يسهم في تقليل التكاليف البيئية ما ينعكس على القيمة المصرفية	4.52	90.40%	0.60	13.27%	0.92	5.09
16	ان تبني المصرف ثقافة التنمية المستدامة يسهم في دعم السعر السوقي لسهم المصرف مما يؤثر على القيمة المصرفية	4.40	88.00%	0.77	17.50%	0.79	4.00
17	ان التزام المصرف بتحسين الواقع البيئي للمشاريع الاستثمارية الخاصة به يسهم في تعظيم القيمة المصرفية	4.52	90.40%	0.88	19.47%	0.92	5.09
	المعدل العام	4.59	91.95%	0.77	16.87%	0.86	6.3

١. أظهرت النتائج الإحصائية ان جميع فقرات الاستبانة حققت معاملات ارتباط ذات قيمة عالية مع بعضها اذ ان اعلى معدل حصلت عليه الفقرات ١١، ١٢، ١٧، ١٥، ١٤، ١٣، ١٠، ٧، ٣، ٢، والتي كانت اعلى من المعدل العام والبالغ (٠,٨٦)، فضلا عن كونها معنوية والذي ظهر من خلال قيمة T المحسوبة والتي كانت اعلى من القيم الجدولية والبلغة (٢,٤٨).

٢. أظهرت النتائج الإحصائية ان توجه المصارف التجارية نحو تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعزز تنامي الوعي البيئي المستدام ويظهر ذلك واضحا من خلال الوسط الحسابي للفقرة الاولى والبالغ (٤,٨٠) وبانحراف معياري (٠,٥٨)، ومما يؤكد معنوية هذه الفقرة الاولى ان قيمة T المحسوبة والبالغة (٩,٧٩) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولة والبالغة (٢,٤٨)، وكما حققت الفقرة السادسة وسطاً حسابياً مساوياً للفقرة الأولى بانحراف معياري ٠,٦٩ وكانت معنوية أيضا.

٣. أظهرت النتائج الإحصائية بأن هناك ارتفاعاً في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الاول، إذ بلغ (٤,٥٩)، وبانحراف معياري قدره (٠,٧٧)، ومعامل اختلاف قدره (١٦,٨٧%) معبراً عن تشتت قليل في اجابات العينة ووزن مئوي بلغ (٩١,٩٥%)، اذ نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط

الوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية وأثره على القيمة المصرفية

الفرضي البالغ (٣)، وهذا يؤكد ان اهتمام المصارف التجارية العراقية في تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعكس مستوى تنامي الوعي البيئي لديها في تمويل المشاريع الاستراتيجية المختلفة.

في ضوء ما تقدم وفي ظل النتائج الاحصائية التي ظهرت اعلاه يتضح ان هناك اثراً للمتغير المستقل والخاص بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية على المتغير المستقل والخاص بالقيمة المصرفية وبالتالي فان زيادة الوعي البيئي يساهم في توجيه المصارف التجارية العراقية الى تمويل الفرص الاستثمارية التي تركز على المحافظة على البيئة والتي تقدم مختلف المنتجات الصديقة للبيئة وهذا الجانب يساهم في زيارة رغبة الزبائن في التعامل مع هذه المصارف كونها تتبنى اشاعة الثقافة البيئية في تمويل فرصها الاستثمارية وبالتالي تحقق منافع مالية مختلفة مما يساهم في تعظيم القيمة المصرفية.

تحليل الانحدار/ لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الوعي البيئي المستدام وتعظيم القيمة المصرفية.

تظهر نتائج الجدول (٢) الترابط بين المتغير المستقل الأول والمقصود بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية والمتغير التابع الموصوف بالقيمة المصرفية، اذ اعتمدت الدراسة في استخدام مستوى معنوية (٠,٠٥) واستنادا الى النتائج المستخرجة وفقا نموذج الانحدار الخطي فكان معامل الارتباط (٠,٩٦٥) ومعامل التحديد (٠,٩٣١) وهذا الامر يؤكد بشكل واضح ان تقديم الخدمات المصرفية من قبل المصارف التجارية عينة البحث ذات الطابع البيئي المستدام يمكن ان يساهم بشكل فاعل في تعظيم القيمة المصرفية لهذه المصارف ونظرا لان معامل الارتباط إيجابيا يمكن الاستنتاج ان العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية كون ان قيمة (P) اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، فضلا عن ان قيمة (T) المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية البالغة (١,٦٧١) مما يؤكد ان هناك تأثيراً واضحاً للوعي البيئي المستدام على تعظيم القيمة المصرفية وبالتالي نرفض فرضية العدم.

الجدول رقم (٤) الارتباط بين الوعي البيئي المستدام والقيمة المصرفية

Variable	R	R ²	β	T	Sig
القيمة المصرفية	0.965	0.931	0.966	30.55	0.000

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. حققت عملية التنمية المستدامة توازناً في الابعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يضمن تحقيق الحياة السليمة للأجيال الحالية والمستقبلية والمحافظة على الثروات الطبيعية.
٢. سعت المصارف العراقية الى تحسين ادائها الاجتماعي فضلاً عن البيئي وبذلك يشار الى ان المصارف العراقية تسعى الى ان تكون ضمن العمليات التنموية وتحقيق استدامة للسنوات القادمة.
٣. تسعى المصارف التجارية العراقية وفق إجابات افراد العينة الى الارتقاء بثقافتها البيئية من خلال إيجاد أفضل الفرص الاستثمارية التي تعزز الجانب البيئي وتنمي المورد المالي مما ينعكس على تعظيم القيمة المصرفية.

٤. حقق مصرف بغداد التجاري معدلات منخفضة بالنسبة للقيمة المصرفية اذ كانت اقل من الواحد الصحيح ويعود ذلك الى الانخفاض الحاصل في سعر السوقي لسهم مصرف بغداد في تداولات سوق الأوراق المالية فضلاً عن انخفاض معدلات صافي الأرباح المتحققة خلال الخمس سنوات.
٥. أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك أثراً للمتغير المستقل والمتمثل بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية على المتغير التابع والمتمثل بالقيمة المصرفية.

ثانياً: التوصيات

١. على الرغم من أهمية الوعي البيئي المستدام للمصارف والمجتمع، لذا ينبغي على المصارف التجارية العراقية ان تقوم بتعزيز ثقافة افرادها العاملين فضلاً عن ادارتها العليا مما يسهم في وضع استراتيجية فاعلة تحقق اهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل الفرص الاستثمارية الهادفة الى المحافظة على العوامل البيئية.
٢. ضرورة تبني المصارف لمفهوم حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال إشاعة ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية كون ذلك سيساعدها في التحسين من سمعتها وبالتالي تعظيم عوائدها.
٣. ضرورة المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.
٤. ضرورة ان يضم العمل البيئي بقوانين وتعليمات تحافظ على الواقع البيئي للبلد كون ان هناك علاقة قوية بين الموارد الاقتصادية والجوانب البيئية اذ لا بد للمصارف ان تنظر الى الجانب البيئي عن تمويل الفرص الاستثمارية المختلفة بما يحقق عملية توازن بين الجانب الاقتصادي والبيئي.
٥. ضرورة تطبيق معايير الاستدامة البيئية كما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية بما يعزز سمعة المصارف العراقية على المستوى الدولي، فضلاً عن المساهمة في الورش والمؤتمرات المقامة لهذا الغرض.

المصادر

١. بوعبد الله، علي والسبي، وسيلة (٢٠٠٩)، "إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٢. تيجاني، بالرفي (٢٠٠٩)، "دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٣. الجوزي، جميلة (٢٠١٢)، "اهمية المحاسبة البيئية في التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
٤. حمادي، نبيل وعبادي، فاطمة الزهراء (٢٠٠٩)، "مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.

٥. خرخاش، سامية وخرخاش، نادية(٢٠٠٩)، "معايير قياس وأداء المنظمة في ظل التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٦. رقامي، محمد وبوشنقى، إيمان(٢٠١٢)، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
٧. سعيدة، رحمانية(٢٠٠٩)، "مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٨. شعيب، ماجدة (٢٠٠٩) المحاسبة البيئية، ورقة عمل، مدير إدارة اقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية.
٩. عثمان، محمد داود (٢٠٠٨)، "أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٠. عماري، عمار(٢٠١٢)، "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
١١. العودات، أنس إبراهيم سالم (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١٢. لعمي، احمد ورحمن، امال(٢٠١٢)، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
١٣. منصورى، كمال محمد(٢٠١٢)، "المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
14. Jensen, Jesper A.& Wittrup, Kasper.(2012).Shareholder Value in Banks. 1st, August. Aarhus University, Business & Social Sciences, Department of Economics and Business.
15. Juselius, katarina, (2009) "Testing the Efficient Market Hypothesis",thesis master, kobenhavns univercitet.
16. Kaijser, Per Sax(2014), "Tobin's Q theoryand regional housing investment",thesis master, Department of Economics, UPPSALA UNIVERSITY.
- 17.Bansal, Partima(2005),"Evolving sustainably: a longitudinal study of corporate sustainable development", Journal Strategic Management, volume 26, issue 3.
- 18.Chalfant, R.V.(2000) "ISO 14000 and Environmental-Management Systems", Iron Age New Steel, Vol. 16, No. 7.

19.Danielsen, Thomas Melvin(2017),"Effect of Exposure to Renewable Energy on Valuation of Oil and Gas Companies", thesis master, Faculty of Science and Technology, university of Stavanger.

20.Duvander, Sofia& Forsberg, Elvira(2017),"Tobin's q – what to do? A study of the relationship between the Swedish housing supply and Tobin's q", thesis master,school of economics and management, Lund university.

21.Gonzalez, Javier, Gonzalez, Oscar(2005) "Environmental proactivity and business performance: an empirical analysis", The International Journal of Management Science, volume 33, issue 1.

22.Hubbard, Graham(2009),"Measuring Organizational Performance: Beyond the Triple Bottom Line, Business Strategy and the Environment Bus. Strat.

23.Kolk,Ans, Mauser, Anniek,(2002)"The evolution of environmental management: from stage models to performance evaluation", Journal Environment studies, volume 10, issue 6.

24.Krishnan,V.Sivarama.(2009).Stakeholders,Shareholders and Wealth Maximization. abeweb.org/proceedings/proceedings09/krishnan.pdf.

25.Lee, Sang-Mook& Ryu, Keunkwan.(2003). Management Ownership And Firm's Value: An Empirical Analysis Using Panel Data. The Institute of Social and Economic Research Osaka University, 6-1 Mihogaoka, Ibaraki, Osaka 567-0047, Japan, Paper No. 593, September

26.Seelos, Christian&Mair, Johanna,paper," SUSTAINABLE DEVELOPMENT: HOW SOCIAL ENTREPRENEURS MAKE IT HAPPEN", IESE Business School, university of Navarra.2005.

27.Seelos, Christian&Mair, Johanna, paper,(2004)"SOCIAL ENTREPRENEURSHIP TH CONTRIBUTION OF INDIVIDUAL ENTREPRENEURS TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT"IESE Business School, university of Navarra.

28.Tyleca D, carlenst, Bechhout F, Hertin J Wehrmeyer W, Wayner M(2002),"corporat environmental performance evaluation", evidence from the MEPI project, Business strategy and Environment.

عقد الهاتف النقال مفهومه وأحكامه (دراسة مقارنة)

The Contract of Mobile Phone, Concept and Provisions (A Comparative Study)

م. حوراء علي حسين ^(١) Lect. Hawrah A. Hossein

م.م سندس قاسم محمد ^(٢) Assist. Lect. Sundus Q. Mohamad

الخلاصة

أصبحت خدمة الهاتف النقال من ضروريات الحياة إذ أصبحت وسيلة تواصل لا يمكن الاستغناء عنها، وهذه الخدمة تقدمها شركات بموجب عقد الترخيص الذي تبرمه مع هيئات الاتصالات، أما عقد خدمة الهاتف النقال تنفرد بوضع شروطه شركات الاتصالات وهي شركات استثمارية هدفها الربح، لذا نجد مستهلك هذه الخدمة طرفاً مدعناً لا يقوى على مناقشة شروط العقد، أما يقبله كما هو عليه الحال أو يرفض، لذا حاولنا من خلال البحث توضيح مفهوم عقد الهاتف النقال وماهية وأحكامه لتوضيح أهم الالتزامات التي تقع على عاتق شركات الاتصالات وماهية طبيعة العقد هل هو عقد بيع خدمة وبالتالي تنطبق عليه أحكام عقد البيع أم هو عقد إيجار خدمة وبالتالي تنطبق عليه أحكام عقد الإيجار، ومتى يحق للمستهلك إنهاء العقد؟

الكلمات المفتاحية: عقد الهاتف.

Abstract

Mobile service become a necessity of life as it has become a means of communication cannot be dispensed with and this service provided by companies under the license contract concluded with the telecommunication bodies while the mobile service contract is un pique to the conditions of telecommunication companies which are investment for profit we do not

١- كلية العلوم/ جامعة كربلاء.

٢- كلية الهندسة/ جامعة كربلاء.

have the right to discuss the terms of the contract accept it as it or reject so we turned through bribe study to clarify the most important obligation incumbent on telecommunication companies and what is the nature of the contract of sale or is it a service lease and there for the terms of the lease apply to it and when the participant has the right to terminate the contract.

Keys word Phone contract

المقدمة

أولاً: تحديد موضوع البحث

من المسائل المعروفة لدى الجميع بان الإنسان اجتماعي بطبعه، وهو ما استلزم منه على أن يكون في اتصال وتواصل مع الآخرين منذ زمن طويل، وقد اتخذ هذا الاتصال صوراً شتى كانت بدائية في أول الأمر كإرسال الرسائل عن طريق الرسل وشهدت وسائل الاتصال تطوراً وذلك باختراع غراهام بيل لجهاز الهاتف التلغوني وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف الجهد البشري عند هذا الحد بل استمر بالبحث حتى أسفر ذلك عن إيجاد وسائل اتصال حديثة من بينها التلكس والفاكس والانترنت والهواتف المتنقلة.

ثانياً: أهمية البحث وسبب اختياره

إنَّ معالجة مفهوم عقد الهاتف النقال واحكامه، أمر جدير بالانتباه إليه من قبل المشرعين والفقهاء، إذ أن هذه الخدمة حديثة العهد جداً لذا فإن شيوع هذا العقد في الواقع العملي، ونشوء مشاكل قانونية كثيرة عنه، وغياب التشريعات الكفيلة بوضع الحلول اللازمة وخاصة في العراق، وعدم وضوح القواعد القانونية التي تعالج المسألة كلها، بالإضافة إلى أن عقد الهاتف النقال يتضمن جملة من الالتزامات والحقوق فالكشف عن القواعد القانونية التي تحكمه من الأمور الأساسية فلو كان عقد الهاتف النقال عقد بيع خدمة لانطبقت عليه أحكام عقد البيع، ولو كان عقد إيجار خدمة لانطبقت عليه أحكام عقد الإيجار لذا فعند تحديد طبيعة عقد الهاتف النقال بالإمكان توفير قدر من الحماية للمشارك.

ثالثاً: مشكلة البحث

لم يعد استخدام الهواتف النقالة واقتنائها من الأمور الكمالية بل أضحت ضرورة ملحة من ضرورات الحياة المعاصرة بالنسبة لأغلب أفراد المجتمع، أن لم يكن لأجمعها، وأدى ذلك إلى ظهور شريحة كبيرة من المستهلكين لخدمة الهواتف النقالة والذين تثبت لهم الحقوق ويكون عليهم مجموعة من الالتزامات بموجب عقود الاشتراك المبرمة بينهم وبين شركة الاتصالات المجهزة، والحقوق التي يتمتع مستهلك خدمة الهواتف المتنقلة يتميز بها في كثير من الأوجه من حقوق مستهلكي المنتجات والخدمات الأخرى وذلك نظراً للطبيعة الخاصة التي يتميز بها، تثار مشكلة البحث حول ماهية حقوق المشترك وماهي ضماناته تجاه طمع الشركات المزودة لهذه الخدمة؟

رابعاً: منهجية البحث وخطته

سنوضح بشكل موجز أهم أحكام عقد الهاتف النقال من خلال تقسيم موضوع على مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم عقد الهاتف النقال بعد تقسيم المبحث على مطلبين خصصنا المطلب الأول لتعريف عقد الهاتف النقال وبيان أهم خصائصه بعد تقسيمه على فرعين بينا في الفرع الأول تعريف العقد وفي الفرع الثاني خصائص عقد الهاتف النقال ووضحنا في المطلب الثاني الطبيعة القانونية لعقد الهاتف النقال خصصنا الفرع الأول لتوضيح عقد الهاتف النقال بعده عقد إيجار خدمة وستتناول في المبحث الثاني التزامات طرفي العقد (عقد لتوضيح عقد الهاتف النقال بعده عقد إيجار خدمة وستتناول في المبحث الثاني التزامات طرفي العقد (عقد الهاتف النقال) بينما سيكون موضوع المطلب الأول التزامات طرفي العقد بعد تقسيم المطلب على فرعين تناولنا في الفرع الأول التزامات الشركة (مقدم الخدمة شركة الاتصالات) وتناولنا في الفرع الثاني التزامات المشترك وستتناول في المطلب الثاني انتهاء العقد من قبل طرفيه بعد تقسيم المطلب على فرعين سنبين في الفرع الأول إنهاء العقد من قبل مزود الخدمة (شركة الاتصالات) وسنخصص الفرع الثاني لتوضيح إنهاء العقد من قبل المشترك.

المبحث الأول

لبيان مفهوم عقد الهاتف النقال يجب الوقوف على تعريفه وبيان خصائصه والاحاطة بالتزامات طرفيه، وهذا ما سنبينه تباعاً من خلال مطلبين سنبين في أولهما تعريف العقد وخصائصه، بينما سنوضح في ثانيهما التزامات طرفي العقد.

المطلب الأول: تعريف العقد وخصائصه

في مجال الاتصالات لا يوجد تعريف محدد لهذه العقود وإنما هناك تعريفات لعقود الاشتراك بشكل عام والتي هي جزء من العقود محل البحث بين الشركة والمستخدم، لذا سنوضح تعريف عقد الهاتف النقال وبيان أهم خصائصه بعد تقسيم هذا المطلب على فرعين سنوضح الفرع الأول لتعريف العقد ونخصص الفرع الثاني لتوضيح أهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف العقد (عقد الهاتف النقال)

اختلف الفقه في تعريفه لعقد الهاتف النقال، "إذ عرفه البعض (بأنه عقد خاص للاشتراك بشبكة الهواتف النقالة، والذي يرم ما بين الراغبين في الحصول على خدمات الهاتف النقال من الشركات التي تقدم خدمة الاشتراك مقابل الدفع المسبق من قبل المشترك)"^(٣).

نلاحظ أن التعريف السابق، قد حدد نوع العقد وأطرافه، وكذلك بين الالتزامات الأساسية منه، ألا انه لم يذكر أن هذا العقد هو من عقود المدة، ويذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريفه "بأنه (عقد من العقود الخاصة وغير المسماة، تبرم بين مقدم هذه الخدمة (شركة الاتصالات) وبين الراغب بالحصول على هذه

٣- انظر د. سلام منعم مشعل، عقود تجهيز خدمات الهاتف النقال، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهدين، المجلد (٩) العدد (١٧)، ٢٠٠٦، ص ١٥٨، يحيى الشهباني، شركة الاتصالات وعقد الإذعان، مقالة متاحة على الموقع الالكتروني: <http://www.oroblaw.org>.

الخدمة (المشترك)، يلتزم بموجبه الطرف الأول بتقديم خدمة الاتصال للطرف الثاني عن طريق تأمين اتصاله بالشبكة خلال فترة زمنية محددة قبالة دفع مادي معلوم من الطرف الثاني، كما يعرفه البعض بأنه (العقد الذي ينطوي على التزام من قبل الطرف الأول فيه وهو شركة الاتصالات يتمثل بتجهيز العميل بخدمة اشتراك بنظام البطاقة المدفوعة مقدماً)، ويبدو أن التعريف ركز مباشرة على التزام شركة الاتصالات بتجهيز العميل بخدمة اشتراك^(٤)، ألا أنه لم يبين طبيعة هذا العقد، وطبيعة الخدمة التي تلزم شركة الاتصالات بتقديمها للعميل، والبعض أطلق عليه عقد الاشتراك إذ يعرفه بأنه "(العقد المبرم بين المستهلك والمرخص له والذي بموجبه يقدم هذا الأخير خدمة الهواتف المتنقلة للمستهلك لقاء اجر)"، أن تسمية (عقد الاشتراك) هي تسمية عادة تشمل الكثير من العقود كعقد الاشتراك في خدمات الانترنت وعقد الاشتراك في قواعد المعلومات الالكترونية^(٥).

الفرع الثاني: خصائص عقد الهاتف النقال

يتميز عقد الاشتراك في خدمة الهاتف النقال بعدد من الخصائص يمكن ردها إلى طائفتين، الأولى هي الخصائص العامة التي يلتقي بها مع العقود المدنية الأخرى، والثانية هي الخصائص أو السمات الخاصة به دون غيره من العقود:-

أولاً: عقد الهاتف النقال من عقود الإذعان

من خصائص عقد الهاتف النقال ظهور صفة الإذعان، إذ تكون إرادة أحد الأطراف (المشترك)، محكومة بالشروط التي يملئها عليه الطرف الآخر الأقوى اقتصادياً، والمتمثل بالشركة المتخصصة المحترفة فلا يكون للطرف الضعيف (المشترك)^(٦) ألا الاستجابة والإذعان للشركة دون أن يتمكن من مناقشتها، أو تعديل شروطها ويتعلق عادة عقد الإذعان بسلع وخدمات ضرورية للمستهلك، وهي تكاد تكون محتكرة من جهة معينة أو جهات معينة وتعرض على الجمهور بشروط عامة ومماثلة وعلى وجه الدوام^(٧)، وفي هذا المجال نجد من المفيد أن نطرح التساؤل الآتي، هل تعد خدمة الاشتراك بالهواتف النقالة خدمة ضرورية أم تعد من الكماليات والتي بالإمكان الاستغناء عنها؟ للإجابة فقد اثبت الواقع العملي أن خدمة الهواتف النقالة أصبحت من الخدمات الضرورية إذ أصبحت وسيلة تواصل مع الآخرين في ظل الظروف الراهنة ويتميز عقد الإذعان أيضاً بان شروطه ينفرد بوضعها أحد العاقدين، ومن ثم يتم عرضها على الجمهور بذات الشروط ولا يسمح للطرف الآخر بمناقشتها فأما أن يقبلها كلها فيتم العقد^(٨)، وأما أنها لا تحظى بقبوله فلا ينعقد العقد وهذا ما نجده في عقد الهواتف النقالة، ولما كان بواسطة تقنية الهاتف النقال بإمكان الجميع التواصل وبشكل أسهل من ذي قبل لكون الاتصالات بشكل عام والهواتف النقالة بشكل خاص تكون

٤- انظر د. سمير حامد عبد العزيز جمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧٩.

٥- انظر د. سعد جاد الله الحيدر، النظام القانوني لعقد الاتصالات الحديثة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، ص ٨٤.

٦- انظر د. مدحت محمد عبد العال، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات (المقابلة، البيع، الإيجار)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٢.

٧- انظر د. سلام منعم مشعل، مصدر سابق، ص ١٦٥.

٨- انظر مصطفى الشهري، الاتصالات وعقود الإذعان، مقالة متاحة على شبكة الانترنت:-

<http://www.mohamoon.net>

على اتصال مباشر بين المواطنين المشتركين والشركات الخاصة^(٩)، لابد من تنظيم هذه العلاقة من خلال عقود رسمية تضمن حق كل طرف من خلال الحقوق والواجبات المتبادلة بين أطراف العقد، وعقد الإذعان هو انفراد احد أطراف العقد بصياغة بنوده وشروطه كما يتوافق ومصلحته الخاصة، وحمايته من المقاضاة دون أن يكون للطرف المقابل الحق في تعديله أو إلغاء ما يتضمنه العقد، من شروط تعسفية قد تؤدي إلى الإضرار به وقد عالج المشرع العراقي في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ في "المادة (١٦٧) منه.

"١- القبول في عقود الإذعان ينحصر في مجرد التسليم بمشروع عقد ذي نظام مقرر يضعه الموجب ولا يقبل فيه مناقشة.

٢- اذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطاً تعسفية جاز للمحكمة ان تعدل هذه الشروط او تعفي الطرف المدعن منها وذلك وفقاً لما تقتضي به العدالة ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

٣- ولا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المدعن ولو كان دائماً."

ويتعلق عقد الإذعان بتقديم سلعة او خدمة يحتاج اليها المجتمع ولا غنى لها عنها كالاتصالات^(١٠)، وفي سبيل ذلك وغيره يجب على الدولة وخصوصاً المؤسسة التشريعية منه، أن تصدر قانوناً ينظم ويجدد طريقة وشروط إصدار عقود الإذعان في العراق، وخاصة أن الحياة قد تطورت وتظهر أهمية إصدار هكذا تشريع لحماية المستهلك العراقي من حيث استقلال الشركات الخاصة له ومراقبة عقد الهاتف النقال التي تصدرها الشركات لما فيه مصلحة وفائدة للمواطن، ولكي تتمكن الدولة من أحكام السيطرة الفعلية على ذلك لا بد من وجود محددات تلتزم بها الشركات العاملة في العراق ومنها الاتصالات وغيرها حتى لا تطمع كثيراً في أموال المستهلكين من العامة ومنع كل الوسائل التي تساعد وتشجع على الاحتكار والقيام بمنح المنافسة بين الجميع^(١١)، عليه نلاحظ "بان عدم التوازن الاقتصادي بين المهني أو المحترف من جهة والمستهلك متلقي الخدمة من جهة أخرى، لذا حث المشرع في غالبية الدول على محاولة حماية المستهلك عبر تقنيات خاصة، وهذه الحماية تبررها ضرورات المنطق والعدالة ذلك أن متلقي الخدمة هو الطرف الضعيف في التعاقد علاوة على ذلك أن تلك العقود وفي اغلب الأحوال تتعلق بحاجيات المستهلك وضرورياته الشخصية"، والتي قد لا يكون لديه المعلومات والخبرة الكافية في مثل هذه الأحوال مما يتضح لنا فيما تقدم أن النظرية التقليدية للالتزامات لم تعد تصمد أمام التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية لحماية المستهلك بل أصبحت تلك الحماية ضرورية من خلال تقنيات الاستهلاك وذلك لان حاجة المستهلك إلى الحماية القانونية أضحت ضرورة ملحة.

٩- انظر د.هالة صلاح الحديشي، النظام القانوني لعقد الاتصالات الحديثة، بحث منشور على شبكة الانترنت: <http://www.nijash.org/content>.

١٠- انظر د. أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

١١- انظر د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح قانون التجارة المصرية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٧٤.

ثانياً: عقد الهاتف النقال من عقود المدة

"أن عقد الهاتف النقال من العقود الممتدة أي هو العقد الذي يكون الزمن عنصراً جوهرياً فيه (contract success if) باعتبار الزمن المقياس الذي يحدد فيه محل العقد، ومثال ذلك عقد الإيجار إذ حدد فيه الالتزامات بقدر الزمن اللازم لتنفيذها والذي يكون الغرض منها هو إشباع حاجات مستمرة؛^(١٢)، وقد تكون هذه المدة قابلة للتجديد والمشارك يحصل على الخدمات الخاصة بالهاتف النقال خلال هذه المدة وتحدد التزاماته بدفع المقابل المالي حسب هذه المدة^(١٣)"، وفيما يتعلق بهذا فإن التزام الشركة بتقديم خدمة الهاتف النقال هو التزام مستمر طول مدة العقد ولا ينتهي عند أول تنفيذه والأمر ذاته ينطبق على المقابل المالي^(١٤).

وعليه "فالمنفعة التي يحصل عليها المشترك هي مرتبطة بمدة زمنية طالما انه مقيّد بنود العقد المبرم، ويظهر دور المدة بشكل واضح في العقود المبرمة بين المستخدم وشركة الاتصالات وخاصة في العراق، إذ نلاحظ في بعض النماذج من العقود التي توقع بين الشركة والمستخدم الكثير من بنود العقد تتعلق بالمدة مثلاً يحق للشركة وقف الخدمة فوراً في حالة عدم القيام بإعادة شحن وزيادة الرصيد في المدة المحددة لدورة السماح التي تحددها الشركة لكل فئة من كروت التعبئة"، لذا فإن حق المشترك مرتبط بهذه المدة وإذا ما انتهت مدة التراخيص الممنوحة لشركات الاتصالات أي مقدم الخدمة فإن العقد المبرم بين مقدم الخدمة والمستخدم ينتهي بانتهاء تلك المدة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الهاتف النقال

بعد أن بينا عقد الهاتف النقال يعد من العقود الحديثة يتمتع بخصوصية ذاتية من حيث المحل الذي يرد عليه لذلك لا بد من توضيح ماهية الطبيعة القانونية لعقد الهاتف النقال من خلال تقسيم المطلب على فرعين:-

الفرع الأول: عقد الهاتف النقال عقد توريد خدمة

إنَّ عقد توريد الخدمة من العقود التجارية التي عدها المشرع العراقي في قانون التجارة النافذ من الأعمال التجارية الواردة بصيغة مشروع، "ويمكن تعريف عقد التوريد (العقد الذي يلتزم بموجبه شخص بتجهيز شخص آخر ببعض الأموال المنقولة والتي تكون على دفعات متتالية خلال فترة زمنية لقاء ثمن أو أجره متفق عليها حسبما إذا كان تسليم الأموال على سبيل البيع أو الإجارة أو الاستعمال)"^(١٥).

وإذا كان عقد الهاتف النقال يتضمن توريد خدمة فلا بد من تعريف "الخدمة" بأنها كل شيء غير مادي ذي منافع اقتصادية لسد حاجات الجمهور أو دعم الاقتصاد القومي كالنقل والمواصلات والتخزين أو ما

١٢- انظر - د. حسن علي ذنون، دور المدة في العقود المستمرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٦.

١٣- انظر الشرط رقم (٨) من عقد اسيا سيل الذي ينص على انه (لا يمكن تحويل حيازة شركة الهاتف النقال الرقم الى اي شخص اخر الا بموافقة اسيا سيل الخطية).

١٤- انظر د. سلام منعم مشعل، عقود تجهيز خدمات الهاتف النقال، بحث منشور في مجلة الحقوق كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد ٩، العدد (١٧)، ٢٠٠٦، ص ١٣.

١٥- انظر د. يوسف صلاح الدين يوسف نصر، التكييف الفقهي لعقود التوريد (دراسة فقهية تحليلية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص.

يقدم للإفراد بمقابل أو بدونه كالخدمات التعليمية والصحية) وقانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ عد الخدمات عملاً تجارياً"، ونلاحظ أن كلا العقدين يردان على التزام أحد الأطراف بتجهيز الطرف الآخر ببعض الأموال المنقولة في قبالة التزام الطرف الآخر بدفع الأجرة، فضلاً عن قيام أحد أطراف العقد (المورد) بسلسلة من عمليات تسليم أموال منقولة والتي تكون على دفعات متتابعة خلال فترة زمنية معينة لقاء اجر، فضلاً عن أن كلا العقدين لا يهتم فيهما صفة المتعهد والذي يمكن أن يكون من أشخاص القانون العام أو الخاص^(١٦)، "ونظراً لقلّة الأحكام القضائية المتعلقة بهذا الموضوع فلا نرى مانعاً من القياس على عقود أخرى عدها الفقه والقضاء صورة خاصة من صور عقد توريد الخدمات كعقد توريد خدمة الكهرباء والماء والغاز وخدمات التلفون".

الفرع الثاني: عقد الهاتف النقال عقد إيجار خدمة

إنّ عقد الهاتف النقال يتعارض وفكرة البيع، فبمقتضى البيع يتمكن المشتري من القيام بالتصرف بالمبيع الذي أصبح من ذمته المالية بمختلف التصرفات القانونية، "اذ عرف المشرع العراقي عقد الإيجار بنص المادة (٧٢٢) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ (هو تملك منفعة معلومة بعوض معلوم لمدة معلومة وبه يلتزم المؤجر ان يمكن المستأجر من الانتفاع بالمأجور)"، إنّ عقد الاشتراك بخدمة الهاتف النقال أكثر توافقاً مع عقد الإيجار، ومفهومه منه إلى عقد البيع وذلك أن الطرف الأول في العقد وهو شركة الاتصالات تتعهد بتوفير الخدمة إلى الطرف الثاني المشترك دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال ملكية الخدمة بشكل نهائي إلى المشترك، بمعنى انه ليس للمشارك حق ملكية على بطاقة التشغيل^(١٧)، وإنما حقه يشبه بحق المستأجر في الانتفاع بالمأجور، فضلاً عن ذلك يعد القول بأن حق المشترك هو حق ملكية مستمد من عقد البيع يتنافى "ونص المادة (٢٩٢) من القانون المدني العراقي والتي تقضي (لا يصح في العقد اقتران الملكية بأجل)" فحق الملكية حق مؤبد، لذلك لو كان للعميل حق ملكية بموجب عقد البيع لما انقضى حقه بعد انتهاء رخصة شركة الاتصالات، لذلك العقد هو عقد إيجار، برأينا لا يمكن اعتبار عقد الهاتف النقال عقد إيجار خدمة إذ أن هناك التزامات جوهرية تنترتب على عقد الإيجار يصعب تنفيذها بالعلاقة القانونية الموجودة بين مقدم الخدمة والمشارك في العقد، لكن من شروط المحل في عقد الإيجار هي عدم قابلية الشيء المأجور للاستهلاك لان الإيجار لا يمكن أن يرد على أشياء يمكن أن تستهلك من أول استعمال لها وان هناك التزاما على عاتق المستأجر، وهو المحافظة على المأجور ورده في نهاية المدة المحددة للانتفاع بالشيء وهو أمر لا ينطبق على خدمات الاتصالات التي تمثل محل عقد خدمات الهاتف النقال بصفتها من الأشياء التي تستهلك بمجرد استعمالها وفي الوقت نفسه فهي تكون من الأشياء التي تستهلك بمجرد استعمالها من المستحيل ردها إلى صاحبها^(١٨).

١٦- انظر د. يوسف صلاح الدين، مصدر سابق، ص ٤٠.

١٧- انظر د. محمد لبيب شنب، الحقوق العينية الأصلية، دار وهذان للطباعة، القاهرة، ١٩٨١ ص ٣٤.

١٨- انظر عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ٨٧.

المبحث الثاني: التزامات طرفي العقد وانتهاءه

يمثل العقد تطابق إرادتين أو أكثر لغرض ترتيب آثار قانونية، ومعنى هذا أن إرادة واحدة لا يمكن أن تكون عقداً بل يجب لتكوينه اجتماع إرادتين لترتيب اثر قانوني معين، وان عقد الهاتف النقال لا يخرج عن الأصل أعلاه فيجب أن تكون هناك إرادة صادرة من طرف يمكن أن تحظى بقبول طرف آخر^(١٩)، وعند انعقاد العقد تترتب التزامات على عاتق طرفي العقد، بالإضافة إلى أن من حق طرفي العقد إنهاءه في حالة إذ ما أخل احد طرفيه بالتزاماته وهذا ما سنوضحه بعد تقسيم المبحث على مطلبين نخصص المطلب الأول لتوضيح التزامات طرفي العقد والمطلب الثاني لتوضيح انتهاء العقد.

المطلب الأول: التزامات طرفي عقد الهاتف النقال

هناك عدة التزامات تقع على عاتق مقدم الخدمة تجاه المشترك، إذ أن على مقدم الخدمة إعلام المشترك وتبصيره، وكذلك التزام مقدم الخدمة بتقديم أفضل الخدمات، وتوصيل هذه الخدمة إلى المشترك، تقابلها التزامات المشترك تجاه مقدم الخدمة إذ يقع على عاتق المشترك التزامات أهمها هو التزام المشترك بدفع المقابل المالي والتزامه باحترام تعليمات مقدم الخدمة، وهذا ما سنوضحه بعد تقسيم المطلب على فرعين نخصص الفرع الأول لتوضيح التزامات مقدم الخدمة ونخصص الفرع الثاني لتوضيح التزامات المشترك.

الفرع الأول: التزامات مقدم الخدمة (شركات الهاتف النقال)

يفرض عقد الاشتراك في خدمة الهاتف النقال على عاتق مزود هذه الخدمة مجموعة من الالتزامات يلتزم بتنفيذها خلال مراحل متعددة، من اجل تمكين المشترك من الحصول على أفضل خدمة، وسوف نوضح أهم التزامين وهو الالتزام بتبصير المشترك والالتزام الثاني هو التزام مقدم الخدمة بعدم تغيير الأسعار.

أولاً: - التزام مقدم الخدمة بالإعلام والتبصير

قبل البدء في تحديد التزام مقدم الخدمة بالإعلام والتبصير لابد من توضيح معنى المشترك في خدمة الهاتف النقال، فنلاحظ بأنه لا يوجد تعريف دقيق للمشارك في خدمة الهاتف النقال في كتب الفقه، لكن يمكن أن نستمد تعريفه من تعريفات مشابهاة له ومنها عقود وخدمات المعلومات، إذ يعرف (بأنه الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد النهائي من المعلومات مهما تقدّر الوسائط)^(٢٠).

لذلك يمكن أن نصف المشترك في خدمة الهاتف النقال بالمستهلك، وهو من وجهة نظر قانونية كل شخص يبرم عقداً يهدف من ورائه الحصول على شيء يحتاجه في أموره العادية.

وقد عرف المشرع العراقي المستهلك في الفقرة الخامسة من المادة الأولى من قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ "المستهلك: الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتزود بسلعة أو خدمة بقصد الاستفادة منها

١٩- انظر د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مطبعة نديم،

بغداد، ١٩٧٧، ص ٧٥.

٢٠- انظر د. أحمد محمود سعد، نحو إرساء نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية والمعالجة الآلية للبيانات بواسطة الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٩٧.

وقد تناول المشرع المصري تعريفاً للمستهلك في الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون حماية المستهلك رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٨ "المستهلك:- كل شخص طبيعي أو اعتباري يقدم إليه أحد المنتجات لإشباع حاجاته غير المهنية أو غير الحرفية أو غير التجارية، أو يجري التعامل أو التعاقد معه بهذا الخصوص". ومن خلال ماتقدم يعد المشترك في عقود خدمات الاتصالات مستهلكاً لهذه الخدمة، الأمر الذي يدعونا إلى حماية المستهلك وتوضيح أهم التزامات مقدم الخدمة تجاه المستهلك هو التزامها بإعلام وتبصير المستهلك، ومن هنا فإن مضمون الالتزام بتبصير المشترك في خدمة الهاتف النقال هو ذاته الالتزام بتبصير المستهلك ويقصد بالإعلام هو "إحاطته بالمعلومات الهامة والمؤثرة التي تدفعه إلى الإقدام على التعاقد أو الإحجام عنه" وباعتبار إن الشركات المزودة لخدمة الهاتف بائع محترف مهني فهي ملزمة بإعلام المشترك بالصفات الجوهرية للخدمة^(٢١).

ومضمون الالتزام بالإعلام هو التزام مقدم الخدمة بإعلام المشترك بالمعلومات والبيانات الضرورية لتنفيذ عقد الاشتراك ذلك أن المشترك عندما يتعاقد مع مقدم خدمات الاتصالات، فهو يثق في قدراته بأنه سيقدم أفضل الوسائل لتحقيق الهدف المرجو من التعاقد وبالشكل الذي يتفق مع ضوابط المهنة، "ويتضمن الالتزام في مجال الاشتراك بخدمات الاتصالات التزاماً بإعلام المشترك بكيفية التعامل مع المعطيات التقنية اللازمة للاستفادة من هذه الخدمات وأيضاً الإعلام بالاستخدام الأمثل وتوضيح كيفية هذا الاستخدام، وخطوات التشغيل وطرائق إدخال البيانات وغيرها من المعلومات والالتزام المفروض على مقدم الخدمة تجاه المشترك، يجب أن يتعلق بكل المعلومات المتعلقة بالصفة الجوهرية الخاصة بالخدمة محل التعاقد ومن ضمن الصفات الجوهرية تحديد ثمن الخدمة إذ يقع على عاتق مقدم الخدمة تبصير المشترك بسعر الخدمة محل التعاقد^(٢٢). ويمكن ان نستخلص من الفقرة الأولى من المادة السابعة من قانون حماية المستهلك العراقي سالف الذكر الالتزام بالأعلام والتبصير " يلزم المجهز والمعلن بما يأتي:-

أولاً: التأكد من تهيئة البيانات والمواصفات والمكونات الكاملة للمنتج"

وقد أشار المشرع المصري في نص المادة الرابعة من قانون حماية المستهلك سالف الذكر الى التزام مقدم الخدمة بالأعلام والتبصير "يلتزم المورد بإعلام المستهلك بجميع البيانات الجوهرية عن المنتجات، وعلى الأخص مصدر المنتج وثنه وصفاته وخصائصه الأساسية، وأي بيانات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بحسب طبيعة المنتج".

ونجد ان المشرع الفرنسي قد تناول الالتزام بالأعلام في المادة (١٢٩) من القانون المدني الفرنسي إلى اعتبار تحديد جودة الخدمة من العناصر الجوهرية والأساسية التي يجب الاتفاق عليها عند التعاقد لذلك على المزود أن يبين على وجه الخصوص الخصائص الكمية والكيفية والمدة التي يستمر فيها تقديم الخدمة والالتزام مقدم الخدمة بإعلام المشترك^(٢٣)، هو التزام يجد أساسه في مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود أو في

٢١- انظر د. أقلس صفاء الدين رشيد، الحماية القانونية لمشتري الهواتف النقالة، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة الخامسة، ٢٠١٢، ص ٣٤.

٢٢- انظر د. سعيد سعد عبد السلام، الالتزام بالإفصاح في العقد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٨.

٢٣- د. عامر عاشور عبد الله، المسؤولية المدنية الناجمة عن إساءة استعمال أجهزة الاتصال الحديثة، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ٢٠١١، ص ٦٥.

واجب التعاون والمشاركة بين مقدم الخدمة ومستخدمها عند تنفيذ العقد وينعقد الإجماع الفقهي على أن الالتزام التعاقدى بإعلام المستخدم في عقد خدمة الهاتف النقال هو التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق نتيجة^(٢٤).

ثانياً: - التزام مقدم الخدمة بعدم تغيير الأسعار

يجب ان يتضمن عقد الهاتف النقال حدود معينة للأسعار، فالأصل أن مقدم الخدمة لا يملك سوى تنفيذ العقد كما تم الاتفاق عليه دون أن يكون لمقدم الخدمة الحق في تعديل أو تغيير بنود العقد أو من قيمة الاشتراك، وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٤٦ من القانون المدني العراقي والتي نصت على "إذا نفذ العقد كان لازماً ولا يجوز لأحد العاقدين الرجوع عنه ولا تعديله إلا بمقتضى نص في القانون بالتراضي".

كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٩٥ منه على انه "يكون لتعريفات الأسعار بالنسبة للعقود التي يبرمها الملتزم مع عملائه قوة القانون الذي لا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على خلاف ما يقضي به". ويتبين من النصوص المتقدمة بأنه لا يجوز لمقدم الخدمة تغيير الأسعار المتفق عليها بموجب عقد الترخيص المبرم بينه وبين هيئة الاتصالات^(٢٥)، وإلا ألزم بتعويض المشترك بما يلحق به من أضرار، وكذلك نص قانون الاتصالات المصري على الموضوع نفسه في "الفقرة السادسة من المادة ٢٥ والتي تنص على "يحدد الترخيص الصادر التزامات المرخص له والتي تشمل على الأخص ما يأتي (تحديد سعر الخدمة وطريقة التحصيل والالتزام بالإعلان عن ذلك".

وقد ذهب المشرع المصري في المادة ٢٦ من قانون الاتصالات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ إلى نقطة ابعد في سبيل حماية مستخدمي الهواتف المتنقلة إذ أناط القانون مهمة تحديد الأسعار بالجهاز القومي للاتصالات والذي له في هذا السبيل الاسترشاد بالمقترحات والدراسات المقدمة لها من قبل المرخص له أو طالب الترخيص، ومن خلال النص المتقدم فان شركة الاتصالات لا تستطيع فرض تسعيرة جديدة أو تغيير التسعيرة، على نحو يخالف عقد الترخيص، وكذلك فان على الشركات المجهزة لخدمة الهاتف النقال ضرورة إعلام المستهلكين المشتركين بهذه الخدمة، بالتغييرات التي تجريها على التسعيرة سواء عن طريق الرسائل القصيرة أو الانترنت أو الصحافة أو البريد^(٢٦).

الفرع الثاني: التزامات المشترك في خدمة الهاتف النقال

يلتزم المشترك في خدمة الهاتف النقال بالتزامات معينة سببها الالتزامات التي يتحملها مزود تلك الخدمة، وينحصر نطاقها في التزامين وهما على النحو الآتي:-

٢٤- انظر د. السيد محمد عمران، الطبعة القانونية لعقد المعلومات (الحاسب الآلي، البرامج، الخدمات) مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٠٤.

٢٥- انظر د. علاء عزيز حميد الجبوري، عقد الترخيص (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر، الدار العلمية الدولية، ص ٢١.

٢٦- انظر د. علاء عزيز حميد، مصدر سابق، ص ٤٥.

أولاً: التزام المشترك بدفع المقابل المالي

يعد التزام العميل المشترك بدفع مبلغ الاشتراك من الالتزامات الرئيسة المفروضة على عاتقه، ومن ثم أن التزام المشترك بدفع المقابل النقدي هو التزام أساسي لا يمكن التنازل عنه، وإلا انعدم وجود العقد، فيلتزم العميل المشترك بدفع مبلغ الاشتراك قبالة الانتفاع من خدمة الاشتراك إذ أن عقد الهاتف النقال من عقود المعاوضة يقوم مقدم الخدمة بتقديم خدمة الاتصالات ويقوم المشترك بدفع المقابل المالي (٢٧).

وأن محل هذا العقد هو وجود الخدمة وهذه الأخيرة تقدم إلى المشترك من قبل شركة الاتصالات والمشارك عندما ينتفع من هذه الخدمة فانه يعطي مقابل وهو مبلغ الاشتراك، "إلا أن التزام المشترك بدفع هذا المقابل المالي له طبيعة خاصة، سواء من حيث الوفاء به، أو من حيث طريقة الوفاء به، أو من حيث طرق تقديره"، وأن أساس التزام المشترك بدفع المقابل المالي هو نص الفقرة الأولى من المادة ٥٧١ من القانون المدني العراقي سالف الذكر، والتي تنص على أن "يلتزم المشتري بدفع الثمن المتفق عليه وفق الشروط التي يقررها العقد وهو الذي يتحمل نفقات الوفاء".

ونقصد بان دفع المقابل المالي له طبيعة خاصة أن "طبيعة عقد الهاتف النقال تترك لمقدم الخدمة الحرية في إعادة تقدير المقابل المالي، خاصة في الدول التي ليس لها قوانين خاصة بالاتصالات كما هو عليه الحال في العراق"، وهناك طريقتان لاحتساب المقابل المالي الطريقة الأولى تدعى الدفع المسبق أي يتم قبل الاستفادة من خدمات الهاتف النقال والطريقة الثانية تدعى الدفع اللاحق وتتم هذه الطريقة بقيام المشترك بشراء بطاقة التعبئة، وتسمى بطريقة الدفع الإلكتروني (٢٨).

ان طريقة الدفع المسبق هي الطريقة المستخدمة عند أغلب المشتركين في العراق ومصر وأكثر الدول العربية، أما طريقة الدفع اللاحق فتتم من خلال الدفع بشكل مباشر من قبل المشترك إلى شركة الاتصالات، من خلال الذهاب إلى فروع الشركة، ويتم الدفع بالطريقة العادية وبالنقد المعمول بها في البلد، وتكون الاتصالات التي يجريها المشترك أقل كلفة مع وجود مبلغ اشتراك شهري محدد يلتزم المشترك بدفعه إلى شركات الهاتف النقال والتي هي بدورها تقدم له الخدمة.

ثانياً: التزام المشترك بالتعاون

يعد الالتزام بالتعاون من الالتزامات الجوهرية في عقد الاشتراك في خدمة الانترنت، يفرضه مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود على عاتق المشترك طيلة مراحل العقد، إذ أن تقصير المشترك في التحري والاستعلام يؤثر في اختياراته ويؤدي به إلى حصوله على خدمة لا تتناسب مع احتياجاته وأغراضه (٢٩).

ومن ثم يؤدي ذلك إلى انعقاد مسؤوليته عن الإخلال بالتزامه ويتحمل المشترك مسؤولية مزود الخدمة عن تقصيره في انجاز التزامه بتقديم خدمة الاشتراك، ولكي يتمكن العميل المشترك من الحصول على الخدمة

٢٧- انظر د. سعد جاد الله الحيدر، النظام القانوني لعقد الاتصالات الحديثة (هاتف النقال)، دار شتات للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٢، ص ٣٣.

٢٨- د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٨٥.

٢٩- د. خالد جمال احمد، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٦٥.

المناسبة لاحتياجاته لابد له من التعاون مع مزود الخدمة للحصول على ما يريد فيلقى على عاتق المشترك لتحقيق التعاون، أن يقوم بالاستعلام عن الخدمة ومدى مطابقتها للمواصفات (٣٠).
والسؤال الذي يطرح ماهي الطبيعة القانونية لالتزام العميل المشترك بالتعاون، هل هو التزام ببذل عناية أو التزام بتحقيق نتيجة؟

للإجابة عن هذا التساؤل فقد اختلف الفقه حول طبيعة التزام العميل منهم من يرى بأنه التزام ببذل عناية، وذلك أن تنفيذ العقد يتوقف على تدخل المتعاقد الآخر مزود الخدمة فمهما أبدى العميل المشترك من تعاون فان الالتزام بتقديم الخدمة وتحقيق النتيجة المرجوة من إبرام العقد يقع على عاتق مزود تلك الخدمة، "بينما الرأي الآخر يرى بان "طبيعة التزام العميل المشترك بالتعاون هو التزام بتحقيق نتيجة نظرا لأهمية الدور الإيجابي الذي يقوم به والذي يكون ذا تأثير في تحقيق النتيجة المطلوبة (٣١).
ونحن نرجح الرأي الأول بان التزام العميل هو التزام بذل عناية وذلك لان العميل ليس لديه المعلومات الكافية عن الخدمة التي يرغب في الحصول عليها، وان مقدم الخدمة هو شركة محترفة لديها المعلومات الكافية التي من خلالها تستطيع أن تقدم أفضل الخدمات إلى المشترك.

المطلب الثاني: انتهاء عقد الاشتراك من قبل طرفيه

يعني انتهاء العقد أو انقضاء العقد زوال الرابطة العقدية، بتنفيذ الالتزامات التي أنشأها العقد كما أن العقد يزول قبل تنفيذ الالتزامات وبعد البدء في تنفيذه، وعقد الاتصالات بين مقدم الخدمة وبين المشترك هو عقد ملزم للجانبين، أي يرتب التزامات متبادلة على عاتق طرفيه فمتى ما اخل احد طرفيه بتنفيذ التزاماته يحق للطرف الآخر فسخ العقد أو إنجاءه، وهذا ما سنبينه بعد تقسيم المطلب على فرعين نخصص الفرع الأول لتوضيح إنهاء عقد الهاتف النقال من قبل شركات الاتصالات ونوضح في الفرع الثاني إنهاء عقد الهاتف النقال من قبل المشترك.

الفرع الأول: إنهاء عقد الاشتراك من شركات الاتصالات

بيننا سابقا بان من خصائص عقد الهاتف النقال انه عقد ملزم للجانبين، يرتب التزامات متبادلة على عاتق طرفيه، الا انه يمكن القول بان لهذه القاعدة استثناء وهو انه بإمكان شركة الاتصالات إنهاء عقد الهاتف النقال في أحوال معينة (٣٢) وذلك عند إخلال المشترك بأي بند من بنود العقد، ويشمل ذلك على سبيل المثال محاولة استخدام البطاقة بشكل احتيالي أو محاولة تفادي إعادة تعبئتها وفي هذه الحالة يحق للشركة فسخ هذا العقد دون إشعار المشترك، فإذا كانت المعلومات أي البيانات الخاصة للاشتراك في عقد الهاتف النقال غير صحيحة فان للشركة فسخ هذا العقد دون إشعار المشترك، وفي حالة إذا تخلف المشترك

٣٠- د. مدحت عبد العال، الالتزامات الناشئة عن تقديم برامج المعلومات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٩.

٣١- د. مدحت عبد العال، المصدر نفسه، ص ١١٠.

٣٢- د. ناصر خليل جلال، القاضي داديار حميد سليمان، الحماية المدنية لحقوق مستهلكي خدمة الهواتف النقالة، مجلة كلية الحقوق، جامعة المستنصرية، العددان (٨،٩)، المجلد (٣)، ٢٠١٠، ص ١٩.

في إعادة تفعيل الاشتراك، وإذا استخدم هاتفه الخليوي بصورة غير مشروعة غير قانونية أو في أعمال غير مشروعة أو غير قانونية كارتكاب الجرائم^(٣٣).

ويذهب المجلس الفرنسي للاستهلاك في هذا الخصوص بضرورة عدم وضع أي نوع من الشروط في العقد، والتي تعطي الحق للمورد المحترف والتي بموجبها يستطيع التحلل من العقد بطريقة تقديرية وبقرار منفرد دون مسوغ مشروع وإلا فانه نكون بصدد تعسف يجب حماية المستهلك منه^(٣٤).

الفرع الثاني: انتهاء العقد من قبل المشترك

من أهم حقوق مستهلكي خدمة الهواتف النقالة هو حقه في فسخ أو إنهاء عقد الاشتراك، وهناك فرق بين مصطلحي الإنهاء والفسخ إذ أن الإنهاء يكون في العقود الفورية التنفيذ والتي تأتي بمعنى إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كان عليها الطرفان قبل إبرام العقد^(٣٥).

ولما كان عقد الاشتراك في خدمة الهواتف النقالة من العقود المستمرة التنفيذ فانه لا يمكن إعادة الحالة إلى ماكان عليه الطرفان قبل إبرام العقد، والسؤال الذي يطرح كيف يتم إنهاء عقد الاشتراك بالنسبة للمشارك طالما كان عقد تجهيز خدمة الهواتف المتنقلة تتم لفترة غير محددة أوغير معينة لذا كان من المهم منح المستهلك الحق في إنهاء العقد في أي وقت يشاء وعلى هذا المنوال سارت بعض تشريعات الاتصالات، وقد تجري شركة الاتصالات تغييرات في نوع الخدمة أو في شروط عقد الاشتراك فهل يحق للمشارك في مثل هذه الأحوال الحق في إنهاء العقد أم لا؟

بيننا سابقاً بأنه على الشركة قبل إجرائها لأية تغييرات في شروط العقد ان تعلم المستهلك بتلك التغييرات قبل مدة مناسبة وقبل دخول تلك التغييرات حيز التنفيذ، وبالرغم من إعلام شركة الاتصالات للمستهلك بالتغييرات التي ستطرأ على الخدمة وشروط العقد فان لهذا الأخير الحق في الاستمرار بالشروط الجديدة وكذلك له الحق في إنهاء العقد من دون أن يكون ملزماً بدفع تعويض للشركة، وان في حالة ثبوت مسؤولية مزود الخدمة من جراء عدم تنفيذ التزاماته يؤدي إلى تحريك هذا الارتباط من خلال منح العميل المشترك الحق في عدم تنفيذ التزاماته وأيضاً في حالة عدم رغبته طلب التنفيذ العيني أو تعذر هذا التنفيذ يحق له طلب فسخ العقد^(٣٦).

وهذه الأحكام ما هي إلا تطبيق لما هو مقرر في القواعد العامة في العقود، وطلب الفسخ في عقد الاشتراك في خدمة الانترنت فانه يشترط توفر الشروط نفسها التي ينبغي توفرها في القواعد العامة للعقود وتتمثل في وجوب وجود عقد ملزم للجانبين وان يكون هناك عدم تنفيذ للعقد من قبل مزود الخدمة

٣٣- د. عامر عاشور عبد الله، المسؤولية الناجمة عن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الحديثة، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ٢٠١١، ص ٤٥.

٣٤- د. حمد الله محمد حمد الله، حماية المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٠.

٣٥- د. أحمد حشمت ابو ستيت، نظرية الالتزام في القانون المدني الجديد، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٦٥.

٣٦- د. إبراهيم حامد طنطاوي، أحكام التجريم في العقاب في قانون تنظيم الاتصالات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٠.

واستعداد العميل المشترك لتنفيذ التزاماته الناشئة عن عقد الاشتراك في خدمة الانترنت على إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل أبرام العقد (٣٧).

الخاتمة

بعد الانتهاء من توضيح الكثير من الموضوعات واحكام البحث فقد توصلنا الى عددٍ من النتائج والمقترحات وهي على النحو الآتي:-

أولاً: النتائج:

١. يتسم عقد الهاتف النقال بسمات خاصة انعكست على الطبيعة القانونية لهذا العقد إذ أصبح يتميز بخصائص ذاتية، فهو من العقود الملزمة للجانبين أي عقد تبادلي ينشئ التزامات متبادلة على عاتق طرفيه، وهو من عقود المعاوضة النفعية لكن الذي يميزه هو ظهور سمة الإذعان فضلاً عن أن تقدير العوض المالي للخدمة وتغييره متروك لسلطة وإرادة الشركة التي تعمل على تقديم الخدمة.
٢. اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لعقد الهاتف النقال البعض يعبه عقد توريد خدمة والبعض الآخر يعبه عقد إيجار خدمة.
٣. من حق طرفي العقد إنحياؤه في حالة إخلال احد طرفيه بالتزامات التي يربتها عقد الهاتف النقال.

ثانياً: التوصيات:

١. ندعو المشرع العراقي إلى تفعيل دور مسودة قانون الإعلام والاتصالات لما في ذلك من أساس في تشريع قانون خاص للاتصالات في العراق.
٢. الجزاءات المترتبة على مقدم الخدمة (الشركة) في حالة إخلاله بالتزاماته العقدية، هي جزاءات غير كافية لتوفير الحماية للمستهلكين وخاصة إذا لجأ المشترك إلى القضاء بشكل منفرد وكذلك تفعيل قانون حماية المستهلك وتطبيق أحكامه.
٣. نقترح أن تخصص بنود خاصة بعقد الهاتف النقال ضمن نصوص القانون المدني وذلك لتوفير نوع من الحماية العقدية للمشارك في حالة إخلال مقدم الخدمة بالتزاماته.

المصادر

أولاً: الكتب

- ١- د. إبراهيم حامد طنطاوي، أحكام التجريم في العقاب في قانون تنظيم الاتصالات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٢- د. السيد محمد عمران، الطبيعة القانونية لعقد المعلومات (الحاسب الآلي، البرامج، الخدمات) مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- ٣- د. أحمد محمود سعد، نحو إرساء نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية والمعالجة الآلية للبيانات بواسطة الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

- ٤- د. أحمد حشمت أبو ستيت، نظرية الالتزام في القانون المدني الجديد، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٤.
- ٥- د. أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٦- د. حسن علي ذنون، دور المدة في العقود المستمرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
- ٧- د. حمد الله محمد حمد الله، حماية المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٨- د. خالد جمال احمد، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
- ٩- د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح قانون التجارة المصرية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١٠- د. سمير حامد عبد العزيز جمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١١- د. سعيد سعد عبد السلام، الالتزام بالإفصاح في العقد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
- ١٢- د. سعد جاد الله الحيدر، النظام القانوني لعقد الاتصالات الحديثة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.
- ١٣- عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- ١٤- د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، الجزء الأول، مطبعة نديم، الطبعة الخامسة، بغداد، ١٩٧٧.
- ١٥- د. علاء عزيز حميد الجبوري، عقد الترخيص (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر، الدار العلمية الدولية.
- ١٦- د. محمد لبيب شنب، الحقوق العينية الأصلية، دار وهدان للطباعة، القاهرة، ١٩٨١.
- ١٧- د. مدحت محمد عبد العال، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات (المقولة، البيع، الإيجار)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٢.
- ١٨- د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٩- د. مدحت عبد العال، الالتزامات الناشئة عن تقديم برامج المعلومات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢٠- نبيلة إسماعيل رسلان، المسؤولية في مجال المعلومات والشبكات، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
- ٢١- د. يوسف صلاح الدين يوسف نصر، التكييف الفقهي لعقود التوريد (دراسة فقهية تحليلية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بلا سنة طبع.

ثانياً: المجلات والبحوث

- ١- د. أقدس صفاء الدين رشيد، الحماية القانونية لمشتري الهواتف النقالة، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة الخامسة، ٢٠١٢.
- ٢- د. سلام منعم مشعل، عقود تجهيز خدمات الهاتف النقال، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد (٩) العدد (١٧)، ٢٠٠٦.
- ٣- د. عامر عاشور عبد الله، المسؤولية الناجمة عن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الحديثة، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ٢٠١١.
- ٤- د. ناصر خليل جلال، القاضي داديار حميد سليمان، الحماية المدنية لحقوق مستهلكي خدمة الهواتف النقالة، مجلة كلية الحقوق، جامعة المستنصرية، العددان (٨،٩)، المجلد (٣)، ٢٠١٠.

ثالثاً: القوانين

- ١- القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
- ٢- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
- ٣- قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤.
- ٤- قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣.
- ٥- قانون حماية المستهلك العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٠.
- ٦- قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

رابعاً: مصادر الانترنت

- ١- مصطفى الشهراني، الاتصالات وعقود الإذعان، مقالة متاحة على شبكة الانترنت
<http://www.mohamoon.net>
- ٢- د. هالة صلاح الحديشي، النظام القانوني لعقد الاتصالات الحديثة، بحث منشور على الانترنت
<http://www.nijash.org/content>

**قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي
الاجمالي (العراق حالة دراسية)**

*Measurement and Analysis of the Impact of Some
Indicators of the Macroeconomy on the Gross Domestic
Product (Iraq – A Case Study)*

Muhi E. Kadhum Al-Wazni

محي عيسى كاظم الوزني^(١)

Prof. Kadhum Al-Battat

أ.د كاظم البطاط^(٢)

Prof. Tawfiq A. Al-Massudi

أ.د توفيق عباس المسعودي^(٣)

الملخص

تسهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك والاستثمار والانفاق والصادرات والاستيرادات و.... الخ) في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، اذ تشكل الجذر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، ذلك لتحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هنا لا بد ان تبرز أهمية اتباع سياسة الانفاق من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، ومن غير الممكن ان يحقق مجتمع من المجتمعات قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الأنفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقها دورا رئيسا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية.

Abstract

Economic variables (consumption, investment, expenditure, exports, imports etc...) contribute to the increase of the gross domestic products

١- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٣- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

(GDP) by achieving balance between aggregate supply and the aggregate demand which leads to an economic stability. It is important to follow expenditure policy devised by the government's targets that aim to produce the suitable changes in the overall variables, in order to achieve economic reform. It is essential that a community follow a governmental policy in order to attain growth and stability regardless of the state's performance in regard of its economic tasks.

المقدمة

تسهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك والاستثمار والانفاق والصادرات والاستيرادات و.... الخ) في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل الجذر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، ذلك لتحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هنا لا بد أن تبرز أهمية اتباع سياسة الانفاق من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولاً إلى مرحلة تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومن غير الممكن أن يحقق مجتمع من المجتمعات قدراً من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الانفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقها دوراً رئيساً بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، بمعنى أن ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالانفاق، بل أيضاً يرتبط بوجودها المؤسسي، إذ غالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الانفاق بشكل عقلاني، لهذا يفقد الانفاق الحكومي دلالاته الإيجابية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة سلباً في النمو والاستقرار. الكلمات المفتاحية: مؤشرات الاقتصاد الكلي، الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إبراز خيارات مهمة تسهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة وتطويرها بشكل يتناغم مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وينسجم مع ظروفها، ويسهم في أحداث تنمية اقتصادية شاملة تقود من خلال توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة واستثمارها بشكل يمكن أن يحقق التنمية المرجوة.

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية واسعة، كونه يمتلك اقتصاداً أحادي الجانب، إذ يساهم القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير جداً يفوق مساهمة القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد العراقي، السؤال الذي يطرح هنا هو هل يستطيع العراق أن يخفض من تبعية اقتصاده إلى الإيرادات النفطية؟

فرضية البحث:

يمكن أن تساهم متغيرات الاقتصاد الكلي في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي دون الاعتماد بشكل كبير على العوائد النفطية.

الهدف من البحث:

ايجاد الحلول المناسبة التي قد تسهم في الحد من الاختلالات الهيكلية من خلال تفعيل عناصر الطلب الكلي او المساهمة القطاعية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الكمي لبيان اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

اولاً: المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق:

تمثل أهمية تحسين المتغيرات الاقتصادية من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولاً الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، وينجم الاختلاف في السياسات الاقتصادية في الدولة الواحدة وفي كل الاقتصادات عن اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، أو عن التوجهات الخاصة، ومن غير الممكن ان يحقق مجتمع من المجتمعات قدراً من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسات اقتصادية حكومية قد تمثل في تحقيقها دوراً رئيسياً بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، فمثلاً اتباع سياسة مالية يعتمد على موقع الدولة لا على مستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالأنفاق، بل أيضاً يرتبط بوجودها المؤسسي، إذ غالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الأنفاق بشكل عقلائي، لهذا يفقد الأنفاق الحكومي دلالاته الايجابية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة سلباً في النمو والاستقرار^(٤).

ويتسم الاقتصاد العراقي بامتلاكه الكثير من الموارد والمزايا التي تمكنه من تحقيق النمو، ومن اهم هذه الموارد انه يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي مؤكد قدر بـ (143) مليار برميل بعد المملكة العربية السعودية وكندا، اضافه الى امتلاكه لاحتياطي الغاز الطبيعي والبالغ (3000) مليار متر مكعب، وهو ما قدر بنسبة (1.7%) من الاحتياطي العالمي، ما جعله يأتي بالمرتبة التاسعة عالمياً، ولا يتوقف الامر عند ذلك الحد بل وجود الكبريت والفوسفات وغيرها، فضلاً عن الموارد البشرية المؤهلة، اضاف الى امتلاكه الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تمكنه من اقامة مشاريع تنموية مختلفة، وعلى الرغم من امتلاك العراق لكل هذه المقومات والامكانيات والموارد الهائلة، غير ان اقتصاده ظل يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، مما افقده القدرة التنافسية بين قطاعاته الانتاجية فضلاً عن الدور الهامشي للقطاع الخاص، وهذه الهيمنة تعد من اهم سمات الاقتصاد العراقي، وان ما حققه الناتج المحلي الاجمالي من نمو كان الدور الاكبر فيه يعود للقطاع النفطي وليس سواه، وكذلك ما تميز به الاقتصاد العراقي هو هيمنة الدولة على نشاطه الاقتصادي، هذه الهيمنة جاءت من دور القطاع النفطي الذي تملكه الدولة كونها المتصرف الوحيد بعوائده، اضاف الى ذلك سمة الشمولية التي اتسم بها الاقتصاد العراقي، إذ أن تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة الى اعتمادها سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية

^٤ - عبد الستار عبد الجبار موسى، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق، العراق، المؤتمر الوطني الاول والعلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٣.

القطاعات الأخرى، وأن سوء تخصيص الموارد جاء نتيجة أسباب سياسية واجتماعية وأمنية، كما أن ضعف القطاع الخاص نتيجة التهميش من قبل الدولة بالرغم من مساهمته الكبيرة في العمليات الانتاجية والخدمية، ومن السمات الأخرى التي اتسم بها الاقتصاد العراقي هو ضعف البنية التحتية له، إذ أنه يعاني من تدهور البنى التحتية بسبب الحروب التي خاضها قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها، أضف إلى ذلك رداءة مشاريع البنى التحتية ومستواها المتدني، وما يشوب تنفيذ تلك المشاريع من تلوؤ وفساد إداري ومالي، وأن غياب التخطيط الاستراتيجي، وما يعاني منه الاقتصاد العراقي من غياب المشاريع البعيدة المدى، وعدم الاستفادة من الفوائد التي تتوفر للاقتصاد المتحرك بحرية خارج دائرة الاقتصاد المقيد بخطة بعيدة المدى، هذا كله يضاف إليه انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي، التي جعلت منه اقتصاداً يتسم بالاختلالات الهيكلية وبالتالي عدم القدرة على مواجهة الطلب المتزايد الأمر الذي أدى إلى حدوث موجات التضخم، أن اعتماد العراق على الإيرادات النفطية دون أحداث أي تنوع يذكر في الصادرات جاء نتيجة الضعف الذي أصاب القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي^(٥).

كل ما تم ذكره كان له الدور الكبير من جعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي يكاد يكون دورها هامشياً، فعدم تنوع الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية واختلال الميزان التجاري، والانخفاض الكبير للإنفاق الاستثماري، وحالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، مما جعل معدلات البطالة ترتفع بشكل كبير مما أدى إلى خلق وضع سياسي واجتماعي واقتصادي غير مستقر.

ثانياً: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

إن الناتج المحلي الإجمالي يعد من المؤشرات التي تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وأن من النقاط الرئيسة لمعرفة موطن الخلل ومعالجتها من خلال تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق كان قد شهد تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه بعد حرب الكويت عام 1990، وهذا التذبذب بحجم الناتج المحلي قد ارتبط بتذبذب إيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية، إضافة للوضع الأمني بعد حالة التغيير التي أطاحت بنظام الحكم السابق في نيسان عام 2003^(٦).

إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعاني من اختلالات هيكلية مختلفة يمكن مناقشتها على أساس الاختلال حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب بنود الإنفاق، والاختلال الهيكلي للموازنة العامة، ومن ثم لاختلال الهيكلية للتجارة الخارجية وعلى النحو التالي:

٥- أحمد خليل الحسيني، محمد بد القادر اسماعيل، أثر توجيه الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)، العراق، جامعة بابل، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٠٩.

٦- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، بغداد - العراق، سنة ٢٠١١، ص ٢٦.

أ- الاختلالات الهيكلية حسب القطاعات الاقتصادية: Structural imbalances by economic sectors

ان هيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الاجمالي جعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في الهيكل الانتاجي، اذ شكّل هذا القطاع نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة من 2003-2015 بلغت (32-69%)، بينما كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حوالي (2.3%) من الناتج المحلي الاجمالي، اما القطاع الزراعي فكانت مساهمته تقدر بـ (4.8%) منه، اما قطاع التعدين فكانت نسبة المساهمة حوالي (2.0%)، بينما قطاع (الكهرباء والماء والبناء والتشييد) فنسبتهما من الناتج المحلي الاجمالي كانت حوالي (1.6%)، (6.8%) على التوالي، (وقطاع المواصلات والنقل وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع المال والتأمين وقطاع الخدمات) فان نسبها قدرت بحوالي (5.9%، 7.3%، 7.1%، 14.1%) على التوالي، وهذه النسب غير مستقرة كما يلاحظ في السنوات المتعاقبة بين الزيادة والنقصان، فقطاع الزراعة شهد انخفاضاً مستمراً لتصل نسبة مساهمته الفعلية والمتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (2.1%)، (2.2%) للفترة 2016-2018 و2018 - 2022 على التوالي، كذلك الحال لقطاع (التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء والماء والمال والتأمين والخدمات الحكومية) كانت نسبها غير مستقرة للفترة (2015-2022)، ويلاحظ ان هناك زيادات نسبية ضئيلة لبعض القطاعات كـ (قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق) حيث كانت نسبها المتوقعة تقدر بـ (7.5 و 7.9 و 8.9%) على التوالي للفترة 2018-2020، بينما نسبها الفعلية كانت (7.5، 7.8، 8.4%)، بسبب غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والادارة الكفوءة التي تعمل على تطوير وتنمية هذه القطاعات والتي تتسم بالأهمية الفائقة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول (1) أدناه.

جدول (١) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق لمتوسط المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)، (٢٠١٦ - ٢٠١٨)، (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) نسبة مئوية

القطاع ت متوسط المدة	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	القطاع النفطي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد	قطاع النقل والمواصلات	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع المال والتأمين	قطاع الخدمات الحكومية	الناتج الاجمالي
2015-2003	4,8	2,0	48,1	2,3	1,6	6,8	5,9	7,3	7,1	14,1	100
2018-2016	2,1	0,2	57,5	0,9	1,1	7,2	7,8	7,4	5,7	10,1	100
-2018 *2022	2,2	0,1	57,2	1,1	1,1	7,5	7,9	8,9	4,8	9,2	100

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- مايج شبيب الشمري، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة ١٩٩٨-٢٠١٥)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٣، ٢٠١٨، ص ١٥٤.
 - جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، ٢٠١٨، ص ١٠.
 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقي، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، ص ٦١.
- *توقعات

ب- الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق: Gross domestic product according to spending items:

يتضح لنا من الجدول (2) تطور الاهمية النسبية ومعدلات نمو بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة من 2004 - 2005، حيث كانت الاهمية النسبية للاستهلاك النهائي هي (68.0%)، ثم انخفضت الى (43.2%) عام 2008 وارتفعت الى (58.8%)، (67.1%) لعامي 2013، 2015 على التوالي، و انخفضت الى (62.2%) عام 2018 مقابل تذبذب بالاهمية النسبية بين الارتفاع والانخفاض في الطلب على السلع والخدمات.

ويلاحظ من الجدول (2) ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من السلع والخدمات وبشكل يتوافق مع ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، اذ كانت نسبة الصادرات من السلع والخدمات حوالي (97.5%) عام 2004، كذلك الحال بالنسبة لواردات السلع والخدمات فقد قدرت نسبتها بـ (90.2%) للعام نفسه، وتواصلت نسبة الصادرات و واردات السلع والخدمات بالانخفاض ومن ثم التذبذب انخفاضاً وارتفاعاً لتصل الى ادنى مستوى بالنسبة الى الصادرات والواردات لتكون (2.4%)، (14.5%) عام 2019 على التوالي.

جدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) (نسبة مئوية)

السنوات	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك الحكومي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
2004	85.0	48.2	36.8	97.5	90.2	100.0
2005	85.0	48.2	36.8	79.7	85.0	100.0
2006	65.0	35.0	30.0	55.0	41.6	100.0
2007	63.0	34.0	29.0	55.2	34.3	100.0
2008	43.2	15.5	27.7	47.9	26.4	100.0
2009	46.1	21.4	24.7	35.0	34.0	100.0
2010	51.5	23.6	27.9	37.0	31.2	100.0

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية)

2011	53.4	34.2	19.2	42.1	27.1	100.0
2012	53.9	38.1	15.8	42.1	28.0	100.0
2013	58.8	40.5	18,3	42,1	29,1	100.0
2014	58.8	41.2	17,6	38,1	29,4	100.0
2015	67.1	50.1	17,0	31,2	32,1	100.0
2016	67.4	51.0	16.4	23.7	20.0	100.0
2017	62.2	44.1	18.1	28.0	23.1	100.0
2018	9.1	0.6	8.5	37.4	20.5	100.0
2019	6.9	-5.9	12.8	2.4	14.5	100.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية، للسنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨، صفحات مختلفة.

ج- الاختلال الهيكلي للموازنة العامة: Structural imbalance of the public budget:

ان الايرادات النفطية حسب البيانات باتت تشكل نسبة عالية جدا تفوق الـ (97%) من الايرادات العامة لمتوسط المدة 2004 - 2019، مما يؤكد اعتماد العراق على هذه الإيرادات، بينما لم تتجاوز الإيرادات الضريبية ما قيمته (3%) للمدة نفسها، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي الذي احدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، وجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط، وهذا ما حصل بالفعل نهاية عام 2014 (٧).

ويمكن ملاحظة اتجاهات تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2004 - 2019 من خلال الجدول (3) المبين في ادناه:

جدول (٣) اتجاهات تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٤ = ١٠٠) في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي الانفاق الفعلي	الرقم القياسي لأسعار	اجمالي الانفاق العام بالأسعار الثابتة	مؤشر الاتجاه

٧- كريم سالم حسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ١١.

العام (%)		المستهلك ك 2004= 100					
107.2	32,117,491	100.0	32117491	3014733	29102758	29,956,000	2004
56.5	19,251,952	137.0	26375175	4572018	21803157	34,061,714	2005
51.2	18,488,174	209.9	38806679	6027680	32778999	36,077,437	2006
44.7	14,213,849	274.6	39031232	7723043.7	31308188.3	31,789,068	2007
38.2	21,072,499	281.9	59403375	11880675	47522700	55,209,471	2008
49.7	23,962,773	274.0	65658000	13091000	52567000	48,209,409	2009
51.5	30,159,957	280.7	84659000	23678000	60981000	58,575,299	2010
35.4	26,571,524	296.4	78758000	17832000	60926000	75,139,356	2011
39.1	49,039,179	214.4	105140000	29351000	75789000	125,472,015	2012
43.5	37,204,247	320.2	119128000	40381000	78747000	85,442,692	2013
41.7	34,659,010	327.4	113473600	35487400	77986200	83,149,891	2014
32.6	21,574,474	326.3	70397510	18564670	51832840	66,096,353	2015
30.4	20,535,027	326.6	67067400	15894000	51173400	67,540,784	2016
29.0	23,064,497	327.3	75490100	16464500	59025600	79,435,380	2017
11.5	24,656,463	328.0	80873200	13820300	67052900	213,840,695	2018
18.7	53,607,283	239.6	128443052	32591374	95851678	287,350,175	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ص ٣٨٧.
- صندوق النقد العربي، النشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التقارير السنوية والنشرات الاحصائية والفصلية لسنوات مختلفة.
- صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ١٦/١١، متابعات خبراء الصندوق حول العراق، للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
- جمهورية العراق وزارة المالية، الموازنة العامة، للسنوات من ٢٠١٥ - ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، تقارير اقتصادية للسنوات من ٢٠١٧- ٢٠١٩.

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية)

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الانفاق العام بالأسعار الثابتة قد انخفض من (32117491) مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى (14,213,849) مليون دينار عام 2007، بينما بلغ مؤشر الاتجاه العام للإنفاق العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 حوالي (107.2%) وذلك نتيجة التحولات التي حدثت بعد عام 2003، ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض وبشكل متذبذب لتصل عام 2007 الى (44.7%)، وهذا المؤشر يكون الهدف منه معرفة حجم اتجاهات سياسة الانفاق الحكومي ونسبة تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وفي عام 2010 كان الانفاق العام قد بلغ (30,159,957) مليون دينار، ومؤشر الاتجاه للسنة نفسها ارتفع الى (51.5%)، وهي اعلى نسبة يصل لها خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، ثم اخذت هذه النسب بعد ان شهدت اسعار النفط انخفاضاً كبيراً حتى بلغت عام 2015 حوالي (32.6%)، نتيجة تذبذب اسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومع تزايد الانفاق العام للسنوات اللاحقة، ففي عام 2019 بلغ الانفاق العام حوالي (53,607,283) مليون دينار، اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فكان (287,350,175) مليون دينار، انخفض مؤشر الاتجاه العام الى (18.7%)، وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واسعار النفط على حد سواء.

د- الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية: Structural imbalance in foreign trade

يتضح من خلال الجدول (4) الصادرات النفطية تشكل نسبة بلغت (84.6%) من اجمالي الصادرات لعام 2004، مما يشير الى وجود خلل واضح في هيكل الصادرات، فضلاً عن تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية، مما تسبب في انخفاض مستويات الانتاج والدخل القومي ومعدلات النمو.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4) التالي يوضح لنا الصادرات العراقية النفطية 2004-2019.

جدول (٤) هيكل الصادرات العراقية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ (مليون دينار)، (٢٠٠٤=١٠٠) (نسب مئوية)

السنة	اجمالي الصادرات بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2004=100	اجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة	صادرات النفط الخام بالأسعار الجارية	صادرات النفط الخام بالأسعار الثابتة	نسبة الصادرات النفطية / مجموع الصادرات بالأسعار الثابتة (%)
2004	29956000	100.0	29956000	25363132.1	25363132	84.6
2005	39963900	137.0	29170729	34149516.8	24926654	85.5

89.8	20876344	43819447.5	23239828	209.9	48780400	2006
93.7	17462591	47952275.7	18630007	274.6	51158000	2007
94.2	26408687	74446091.1	28034267	281.9	79028600	2008
89.5	16808859	46056275.4	18785985	274.0	51473600	2009
95.4	21721341	60971805.0	22757641	280.7	63880700	2010
98.4	32041622	94971370.0	32567914	296.4	96531300	2011
103.1	53931385	115628890.5	52311100	214.4	112155000	2012
96.0	32536498	104181866.8	33889444	320.2	108514000	2013
95.5	30261764	99077016.8	31678375	327.4	103715000	2014
89.9	18530150	60463880.8	20592246	326.3	67192500	2015
88.2	14950750	48829151.0	16948101	326.6	55352500	2016
128.6	29548426	96712000.0	22969844	327.3	75180300	2017
88.6	31128186	102100453.0	35127439	328.0	115218000	2018
88.8	39124002	93741110.0	44060804	239.6	105569687	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- تقرير صندوق النقد الدولي، الاحصاءات الاقتصادية عن العراق، ٢٠٠٤ - ٢٠١٨، صفحات مختلفة.
- كامل علاوي كاظم، قراءة في الموازنات الاتحادية في العراق للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٩، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص ٤ - ٧.

اما في عام 2006 فبلغت (89.8%)، في حين بلغت (103.1%)، (128.6%)، (88.8%) للسنوات (2012، 2017، 2019) على التوالي، وهذه النتيجة تؤكد مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية لتغطية الانفاق العام.

ويمكن مناقشة مؤشرات اختلال هيكل التجارة الخارجية من خلال الاتي:

١- مؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي: Foreign trade index to GDP:

ان الانفتاح الاقتصادي كان قد ادى الى تغير نمط المعيشة للأسرة، فقد برزت الحاجة الى استهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة من قبل، لذا فان ارتفاع نسبة هذا المؤشر هو دليل على درجة الانفتاح الاقتصادي. ويوضح الجدول (5) مدى التذبذب بالنسب المئوية لمؤشر التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب احادية الصادرات والتبعية الخارجية، فقد بلغت هذه النسبة (200.2%) عام 2004، ثم انخفضت لتصل الى ما مقداره (57.5%) عام 2007، لترتفع مرة اخرى وصولا الى (131.9%) عام 2008، نتيجة حالة الانفتاح للاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، لتعاود هذه

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية)
النسب بالتذبذب بين الزيادة والنقصان حتى بلغت (41.0%) في عام 2016، ثم انخفضت الى ادنى مستوى لها حيث بلغت (11.2%) عام 2019، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والجدول (5) ادناه يوضح مؤشرات الانفتاح الاقتصادي للمؤشرات الثلاث.

جدول (٥) يوضح مؤشرات الانفتاح الاقتصادي (التجاري) في العراق للمؤشرات الثلاثة للفترة

٢٠٠٤ - ٢٠١٨ نسب مئوية، (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مليون دينار	الصادرات مليون دينار (x)	الاستيراد مليون دينار (M)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2004=100	الصادرات بالأسعار الثابتة	الاستيراد بالأسعار الثابتة	مؤشر الصادرات (x) % GDP	مؤشر الاستيرادات (M) % GDP	مؤشر التجارة الخارجية X+M % GDP
2004	29,956,000	25879383	34051000	100.0	25879383	34051000	86.4	113.8	200.2
2005	34,061,714	34881984	45145700	137.0	25461302	32953065	74.8	96.7	171.5
2006	36,077,437	45030275	36914700	209.9	21453203	17586803	47.1	48.7	95.8
2007	31,789,068	50160530	31422800	274.6	18266762	11443117	57.5	36.0	57.5
2008	55,209,471	157026119	48249800	281.9	55702773	17115927	100.9	31.0	131.9
2009	48,209,409	46133100	51326100	274.0	16836897	18732153	34.9	38.9	73.8
2010	58,575,299	60563880	55232700	280.7	21576017	19676772	36.8	33.6	70.4
2011	75,139,356	93225600	60316500	296.4	31452631	20349696	41.9	27.1	69.0
2012	125,472,015	109847694	69764500	214.4	51234931	32539412	40.8	25.9	66.7
2013	85,442,692	107723280	78835400	320.2	33642498	24620674	39.4	28.8	68.2
2014	83,149,891	100777080	69948806	327.4	30781026	21364937	37.0	25.7	62.7

55.0	26.4	28.6	174648	188762	32	569878	615932	66,096,3	2015
			69	61	6.3	70	40	53	
41.0	18.5	22.5	124640	151739	32	407075	495579	67,540,7	2016
			29	00	6.6	20	60	84	
44.3	17.7	26.6	140945	211032	32	461315	690709	79,435,3	2017
			73	44	7.3	40	20	80	
20.9	6.5	14.4	139439	306963	32	457360	100684	213,840,	2018
			02	41	8.0	00	000	695	
11.2	4.8	6.4	136955	183893	23	328146	440608	287,350,	2019
			75	17	9.6	00	04	175	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية الحسابات القومية، ١٩٩٧-، ٢٠١٢ صفحات مختلفة.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص ١٤.

٢- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي: Index of exports to GDP

:ratio

هناك دول كثيرة تكون نسبة كبيرة من دخلها القومي مستمدة من انتاج سلعة اولية تصديرية واحدة او عدد قليل جدا من السلع، فارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى تعد مؤشراً للانفتاح الاقتصادي.

اذ يبين الجدول (5) اعلاه ان قيمة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالتناقص خلال المدة (2004-2007)، اذ كانت النسبة (86.4%) عام 2004، انخفضت الى (47.1%) عام 2006، وفي عام 2007 قدرت ب(57.5%)، ثم ازدادت عام 2008 الى (100.9%) بسبب الارتفاع الكبير بأسعار النفط، ثم اخذت بالانخفاض للسنوات اللاحقة وبشكل متذبذب لتصل عام 2019 الى (6.4%)، وذلك بسبب تأثيرات الازمة المالية وعدم قدرة العراق على زيادة الانتاج النفطي لغرض التصدير وغياب التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط بصورة كلية.

٣- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي: The ratio of imports to

:GDP

ان هذا المؤشر يعد من المؤشرات التي تحتوي على دلائل مهمة تتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج لمقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، اذ ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس درجة

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية) التبعية للعالم الخارجي، فاققتصاد الدولة يعد تابعاً للخارج اذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)^(٨).

وبتحليل نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي نجدتها في حالة تذبذب ايضاً، كما هو ملاحظ في الجدول (5) اعلاه، فقد شهدت المدة 2005-2008، انخفاض نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (96.7%)، و(48.7%)، و(36.0%)، و(31.0%) على التوالي، عن ما كانت عليه عام 2004 اذ بلغت (113.8%)، وبلغت (25.9%) عام 2012، وفي عام 2016 بلغت (18.5%)، وبلغت عام 2017 حوالي (17.7%)، وفي عام 2019 انخفضت لتصل الى ادنى مستوى لها فبلغت حوالي (4.8%)، ما يعكس درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات.

ثالثاً: قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الناتج وتحليله:

أولاً: اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع والموضح في الجدول (1)، يتضح بأن متغير الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى سواء كان بقاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام. وقد استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). وكذلك بالنسبة لمتغير الانفاق الجاري، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). في حين استقر متغير الانفاق الاستثماري عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). اما متغير الصادرات النفطية قد استقر عند الفرق الاول بوجود قاطع واتجاه عام وبوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). بينما استقر متغير الاستيرادات عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

جدول (١) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	المستوى						الفرق الأول					
	a		b		c		A+/-		B		c	
	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t
	المحت سبة	حر جّة	المحت سبة	حر جّة	المحت سبة	حر جّة	المحت سبة	حر جّة	المحت سبة	حر جّة	المحت سبة	حر جّة
GDP	-	-	1.03	-	1.96	-	-	-	-	-	-	-
	2.77	3.3	9	2.6		2.7	2.70	3.3	2.28	2.6	2.00	1.9
		6		8		2		4		9	**	6

^٨ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص ١٦.

CE	- 2.87	- 3.3 8	- 1.43	- 2.6 8	- 0.10	- 1.6 0	- 2.88	- 3.3 4	- 2.57	- 2.6 9	- 2.67 *	- 1.9 6
IE	- 2.29	- 3.3 4	- 1.03	- 2.6 8	- 0.18	- 1.6 0	- 2.73	- 3.3 4	- 2.82 **	- 2.6 9	- 2.79 *	- 2.7 4
EO	- 2.33	- 3.3 2	- 2.20	- 2.6 8	- 0.34	- 1.6 0	- 3.83 **	- 3.7 9	- 3.96 **	- 3.0 9	- 4.09 *	- 2.7 4
IM	- 2.26	- 3.3 2	- 2.36	- 2.6 8	- 1.54	- 1.6 0	- 3.28	- 3.3 4	- 3.32 **	- 3.0 9	- 3.31 *	- 2.7 4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى ١ ٪، ٥ ٪، ١٠ ٪ على التوالي.

وبما ان المتغيرات المستخدمة قد استقرت عند المستوى والفرق الاول، يمكن استخدام نموذج ARDL

لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

ثانياً: تقدير دالة الناتج باستخدام نموذج ARDL

من الجدول (2) نحصل على نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الناتج، اذ يتضح أن قيمة R-squared=0.87، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي (87٪)، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (87٪) من التغير الحاصل في النموذج. كما يتضح بان قيمة Adjusted R-squared=0.80.

كما يتضح من الجدول (2) بان قيمة F المحتسبة هي (12.5)، ومعنوية عند مستوى (١٪). ووفقاً لاختبار Durbin-Watson stat فان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

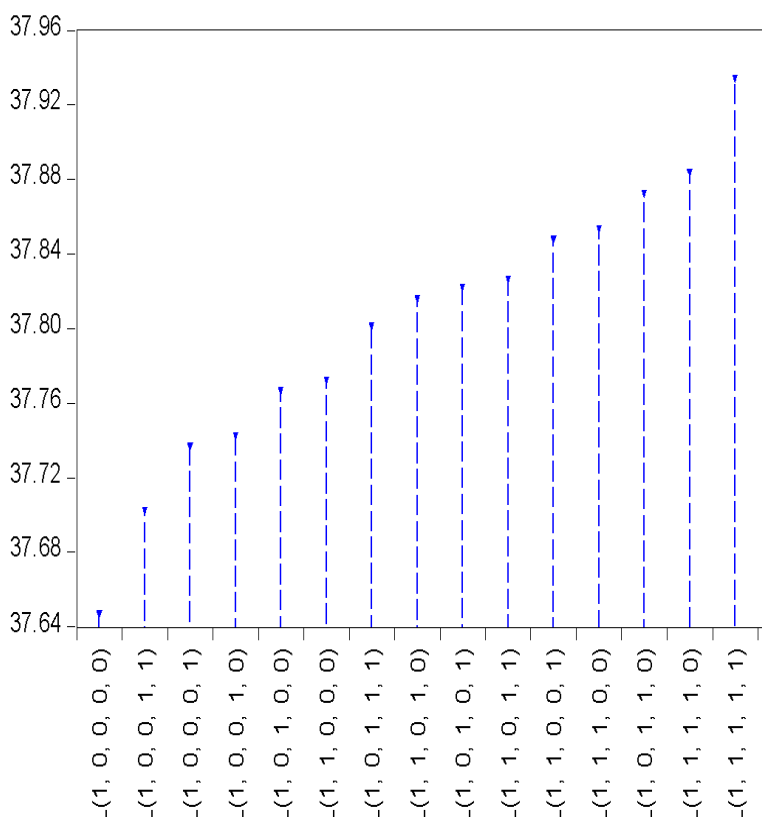
جدول (٢) انموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.551230	0.391119	1.409368	0.1923
CE	5.357574	2.475384	2.164341	0.0587
IE	-4.298847	4.554827	-0.943800	0.3699
EO	2.357771	1.878835	1.254911	0.2411
IM	-4.859026	1.727981	-2.811967	0.0203
C	-5036375.	40102777	-0.125587	0.9028
R-squared	0.874518	Mean dependent var		89825983

Adjusted R-squared	0.804805	S.D. dependent var	70905851
S.E. of regression	31326807	Akaike info criterion	37.64702
Sum squared resid	8.83E+15	Schwarz criterion	37.93024
Log likelihood	-276.3527	Hannan-Quinn criter.	37.64400
F-statistic	12.54465	Durbin-Watson stat	2.434386
Prob(F-statistic)	0.000773		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

Akaike Information Criteria



الشكل البياني (١) فترات الابطاء المثلى

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويتضح من الشكل البياني (1) بان فترات الابطاء المثلى هي (1,0,0,0,0) اعتماداً على معيار Akaike، إذ نختار الفترة التي تعطي اقل قيمة.

ثالثاً: اختبار الحدود Bounds Test

استناداً الى الجدول (3) نحصل على نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج، اذ يتضح ان قيمة F المحتسبة هي (3.43) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى والبالغة (3.09) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على ان المعادلة متكاملة وتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (٣) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.435699	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	15	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

١- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

وفق نتائج الجدول (4) يتضح بان القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Chi-Square هي اكبر من (5%)، اي انها غير معنوية، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (٤) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.754651	Prob. F(5,9)	0.6036
Obs*R-squared	4.431043	Prob. Chi-Square(5)	0.4892
Scaled explained SS	3.862783	Prob. Chi-Square(5)	0.5693

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

٢- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى نتائج اختبار الارتباط التسلسلي الموضحة في الجدول (5)، يتضح بان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%، وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (٥) اختبار الارتباط التسلسلي

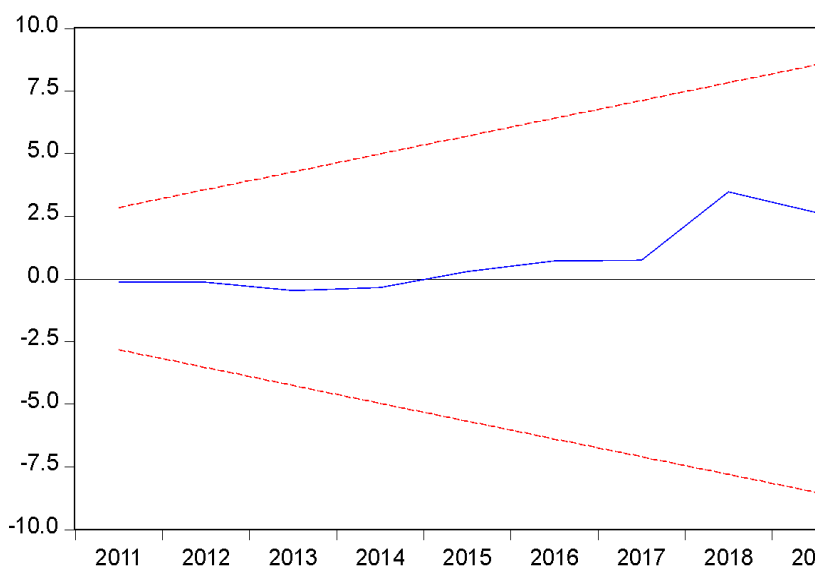
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.565852	Prob. F(1,8)	0.2462
Obs*R-squared	2.455378	Prob. Chi-Square(1)	0.1171

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

خامساً: اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل (2) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر وفق اختبار CUSUM TEST، إذ يتضح بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني بأن المعلمات المقدرة تكون مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (٢) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سادساً: تقدير معالم (تصحيح الخطأ والاجل الطويل)

١. تقدير معلمة نموذج تصحيح الخطأ

جدول (٦) معلمة نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.448770	0.079250	-5.662731	0.0003
R-squared	0.641628	Mean dependent var		17159612
Adjusted R-squared	0.641628	S.D. dependent var		41957177
S.E. of regression	25117324	Akaike info criterion		36.98035
Sum squared resid	8.83E+15	Schwarz criterion		37.02756
Log likelihood	-276.3527	Hannan-Quinn criter.		36.97985
Durbin-Watson stat	2.434386			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.435699	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

من الجدول (6)، يتضح بأن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.448)، أي أنه سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، وهذا يعني بأن (0.448) من الأخطاء يتم تصحيحها في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل. وبما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ أقل من واحد بالقيمة المطلقة، فهذا يدل على أن سرعة التكيف تكون بطيئة جداً من أجل الوصول إلى التوازن في الاجل الطويل.

كما يتضح من الجدول (6) بأن قيمة $R\text{-squared}=0.641$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (64.1%) من التغير في النموذج.

٢. تقدير معالم الاجل الطويل

من نتائج الاجل الطويل الموضحة في الجدول (7) يظهر بأن النفقات الجارية ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، أي بمعنى أن الانفاق الجاري لا يساهم بشكل إيجابي ومهم في الناتج في الاقتصاد العراقي. ويمكن تفسير ذلك بأن الجزء الأكبر من الانفاق الجاري يوجه نحو الأغراض الاستهلاكية والتي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، ليس بسبب عدم مرونة العرض المحلي فحسب، بل لتراجع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة لأسباب تتعلق بالسياسة النقدية للبلد.

قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية)
 واخرى تنظيمية وتشريعية وبنوية. كل هذه الاسباب التي تم التطرق اليها بشكل مركز جداً ادت الى تراجع دور الانفاق الجاري في الناتج.

جدول (٧) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE	11.93836	8.876294	1.344972	0.2115
IE	-9.579187	16.33731	-0.586338	0.5721
EO	5.253857	7.340055	0.715779	0.4923
IM	-10.82744	8.453036	-1.280894	0.2323
C	-11222632	95463588	-0.117559	0.9090
EC = GDP - (11.9384*CE - 9.5792*IE + 5.2539*EO - 10.8274*IM - 11222631.8581)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

كما يتضح من نتائج الجدول (7) بان الانفاق الاستثماري هو الاخر ليس له تأثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج. وهذا يعني بان الانفاق الاستثماري لا يوجه بشكل مباشر او غير مباشر نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الناتج، اذ غالباً ما يوجه نحو مجالات البنى التحتية التي ليس لها الاثر الملموس في الناتج، فضلاً عن رداءة الخدمات التي تنتج عن هذه البنى التحتية، الامر الذي لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج.

كما يتضح من نتائج الجدول (7) بان صادرات النفط الخام ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج، ويمكن تفسير ذلك بان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي تتصف بعدم التشابك القطاعي بالشكل الذي يمكن ان ينعكس تأثيره ايجابياً في الناتج، اذ يعتمد القطاع النفطي على تلبية الجزء الغالب من احتياجاته عن طريق الخارج، كما ان منتجات القطاع النفطي لا تساهم بشكل كبير (عدا الوقود) في منتجات القطاعات الاقتصادية الاخرى. كل هذا ادي الى ضعف دور الصادرات النفطية في الناتج في الوقت الذي يمكن ان يكون القطاع النفطي القطاع القائد للنهوض في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى وخاصة الصناعات التحويلية.

كما يتضح بان الاستيرادات لغرض الانتاج ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل. ذلك ان الاقتصاد العراقي رغم انه يعتمد على الاستيرادات لتلبية الجزء الاكبر من احتياجاته المحلية، الا ان الطابع الاستهلاكي يطغى على هذا النوع من الاستيرادات مع تراجع دور الاستيرادات التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، اذ يكون الاثر المهم لهذه الاستيرادات هو تنشيط الية عمل المضاعف والمعجل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أولاً: - استنتاجات الجانب النظري:

١. يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات التي تعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة.
٢. شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003، هذا التذبذب ارتبط بتذبذب إيرادات النفط التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية السائدة.
٣. اسهمت هيمنة القطاع النفطي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي على جعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات في الهيكل الانتاجي.
٤. يعاني الناتج المحلي الاجمالي في العراق من اختلالات هيكلية مختلفة يمكن مناقشتها على اساس الاختلال حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب بنود الانفاق، والاختلال الهيكلي للموازنة العامة، ومن ثم الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية.
٥. شكلت الإيرادات النفطية حسب البيانات نسبة عالية فاقت الـ (97%) من الإيرادات العامة لمتوسط المدة 2004-2019، مما يؤكد اعتماد العراق على هذه الإيرادات، بينما لم تتجاوز الإيرادات الضريبية ما قيمته (3%) للمدة نفسها، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي الذي احدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، وجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط، وهذا ما حصل بالفعل نهاية عام 2003.
٦. تذبذب النسب المئوية لمؤشر التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب احادية الصادرات والتبعية الخارجية.

ثانياً: - استنتاجات الجانب العملي:

- ١- يتسم الاقتصاد العراقي بامتلاكه الكثير من الموارد والمزايا التي تمكنه من تحقيق النمو، وعلى الرغم من امتلاكه لكل هذه المقومات والامكانيات والموارد الهائلة، غير ان اقتصاده ظل يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي، وتعد هذه الهيمنة من اهم سمات الاقتصاد العراقي مما افقده القدرة التنافسية بين قطاعاته الانتاجية واعطاء الدور الهامشي للقطاع الخاص.
- ٢- وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، يتضح بأن متغير الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى سواء كان بقاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، وكذلك بالنسبة لمتغير الانفاق الجاري، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، في حين استقر متغير الانفاق الاستثماري عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

٣- اما بالنسبة لمتغير الصادرات النفطية قد استقر عند الفرق الاول بوجود قاطع واتجاه عام وبوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). بينما استقر متغير الاستيرادات عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

٤- بينت نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الناتج، أن قيمة $R\text{-squared}=0.87$ ، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي (87%)، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (87%) من التغير الحاصل في النموذج. كما يتضح بان قيمة $\text{Adjusted R-squared}=0.80$.

٥- اثبتت نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج، ان قيمة F المحتسبة هي (3.43) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى والبالغة (3.09) عند مستوى معنوية (10%)، مما يدل على ان المعادلة متكاملة وتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

٦- وفق نتائج الجدول (4) يتضح بان القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Chi-Square هي اكبر من (5%)، اي انها غير معنوية، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

٧- تبين من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي ان القيم الاحتمالية لـ F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى (5%)، وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

٨- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر وفق اختبار CUSUM TEST، اثبتت أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني بأن المعلمات المقدرة تكون مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

٩- يوضح الجدول (6)، ان معامل تصحيح الخطأ (-0.448)، سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، وهذا يعني بأن (0.448) من الاخطاء يتم تصحيحها في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، بما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ اقل من واحد بالقيمة المطلقة، مما يدل على ان سرعة التكيف تكون بطيئة جداً من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل، كما اتضح بان قيمة $R\text{-squared}=0.641$ ، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (64.1%) من التغير في النموذج.

١٠- ظهرت النفقات الجارية بان ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، كما ان الانفاق الجاري لم يسهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج الاجمالي العراقي، كما ان الجزء الاكبر من الانفاق الجاري يوجه نحو الاغراض الاستهلاكية والتي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، ليس بسبب عدم مرونة العرض المحلي فحسب، بل لتراجع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية للبلد واخرى تنظيمية وتشريعية وبنوية، مما ادى الى تراجع دور الانفاق الجاري في الناتج.

١١- كما اتضح بان صادرات النفط الخام ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل على الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي تتصف بعدم التشابك القطاعي بشكل يمكن ان ينعكس تأثيره ايجابياً في الناتج.

التوصيات:

١. العمل على استقرار الناتج المحلي السنوي وبمعدلات غو موجبة من خلال تخفيض الارتباط والتبعية للإيرادات النفطية التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية السائدة.
٢. اذا ما اراد الاقتصاد العراقي ان يحقق النمو الاقتصادي، عليه الخروج من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، ولن يتحقق ذلك الا من خلال استثمار امكانياته وموارده الاقتصادية الوفيرة.
٣. العمل على توجيه سياسة الانفاق الحكومي نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولاً الى مرحلة تحقيق متطلبات الإصلاح الاقتصادي.
٤. حتى يكون للنفقات الجارية تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، والمساهمة بشكل ايجابي ومهم في الاقتصاد العراقي. يجب تقليل الانفاق الجاري نحو الاغراض الاستهلاكية التي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج والتوجه نحو الانفاق الجاري في الناتج، مع رفع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة.
٥. ضرورة توجيه الانفاق الاستثماري بشكل مباشر او غير مباشر نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الناتج، مع تخفيضها نحو مجالات البنى التحتية التي ليس لها اثر ملموس في الناتج، مع تحسين الخدمات التي تنتج عن هذه البنى التحتية، الامر الذي لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج.
٦. كي يكون للصادرات النفطية تأثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج، يجب ان تشارك جميع القطاعات الاقتصادية بشكل فعال و ايجابي في الناتج، مع تقليل الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات القطاع النفطي، كما يجب ان تساهم منتجات القطاع النفطي بشكل كبير في منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى. كل هذا يحصل لو تم تفعيل دور الصادرات النفطية في الناتج في الوقت الذي يمكن ان يكون القطاع النفطي القطاع القائد للنهوض في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى وخاصة الصناعات التحويلية.
٧. ضرورة العمل على تخفيض الاستيرادات التي يطغي عليها الطابع الاستهلاكي والتي ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، مع التوجه الى احلال الاستيرادات التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، اذ يكون الاثر المهم لهذه الاستيرادات هو تنشيط الية عمل المضاعف والمعدل.

المصادر:

-بحوث:

- ١- عبد الستار عبد الجبار موسى، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق، العراق، المؤتمر الوطني الاول والعلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٣.

- مجلات:

- ٢- احمد خليل الحسيني، محمد بد القادر إسماعيل، أثر توجيه الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)، العراق، جامعة بابل، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٠٩.
- ٣- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، بغداد- العراق، سنة ٢٠١١، ص ٢٦.
- ٤- كريم سالم حسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ١١.

- المنشرات:

- ٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص ١٦.

**تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على كفاية رأس المال باستخدام
أنموذج التمان (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق
العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٧)**

Analysis Of Banking Risk And Its Reflection On Capital Adequacy Using The Altman Model (Applied study in a sample of banks listed in the Iraqi market securities for the period from 2005 to 2017)

أ.م.د. زينب مكي محمد البناء^(١)
سيماء حسن محمد الشمري^(٢)

المستخلص

يعد القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للنظام المالي في أي بلد نتيجة لدوره الفعال في تنمية اقتصاد البلد من خلال حصوله على الأموال من الأفراد واستثمارها في مجالات متنوعة، وإن أهم مصدر تعتمد عليه المصارف، فضلاً عن المصادر الأخرى كالودائع هو رأس المال الممتلك الذي يعد بمثابة الخزين الذي يلتجأ إليه المصرف في حالة مروره بأزمات نتيجة عمله المصرفي والمتمثلة بالمخاطر المصرفية المختلفة لذلك يعمل جاهداً لمواجهة أي مخاطر يتعرض لها من خلال تنشيطه لمصادره التمويلية وتنويع استثماراتها لتقليل درجة المخاطرة. لذا قامت الباحثة بتحليل المخاطرة المصرفية عن طريق استخدام مقياس التمان وكذلك تحليل رأس المال الممتلك من خلال تحليل المؤشرات الخاصة، ومن هنا انطلقت مشكلة البحث في تحديد مقياس حديثة تربط بين المخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال، وقد شملت عينة الدراسة (١١) مصرفاً تمثلت في (بغداد، بابل، سومر، الشرق الأوسط، الخليج التجاري، التجاري العراقي، الائتمان، الاهلي، الاستثمار العراقي، المتحد، الموصل للتنمية والاستثمار) بناءً على توفر البيانات لسلسلة زمنية من ٢٠٠٥ -

^١ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

^٢ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على كفاية رأس المال باستخدام نموذج التمان ٢٠١٧، واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها. إذ استخدمت للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov) ووجد أنها خاضعة للتوزيع الطبيعي، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson والانحدار الخطي البسيط وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وجود علاقة تأثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين المخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف باستخدام المقاييس الحديثة كأنموذج التمان لتحديد رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المتوقعة. الكلمات المفتاحية: المخاطرة المصرفية، رأس المال، انموذج التمان، سوق العراق للاوراق المالية.

Abstract

The banking sector is the main pillar of the financial system in any country as a result of its effective role in developing the economy of the country by obtaining funds from individuals and investing in various fields. The most important source depends on banks, as well as other sources such as deposits. The Bank is in a situation of crisis due to its banking business, which is represented by various banking risks. Therefore, it works hard to face any risks that arise through its involvement in the sources of financing and diversifying its investments to reduce the risk level. Therefore, the researcher analyzed the banking risk by using the Altman scale as well as analyzing the capital owned by analyzing the special indicators. Hence, the problem of research started to define modern measures linking the banking risk and capital adequacy. The sample included (11) banks represented in (Baghdad, Babel, Sumer, Middle East, Business Bay, Commercial Bank of Iraq, Credit, Al Ahli, Iraqi Investment, United Bank, Mosul Development and Investment) based on the availability of data for a time series from 2005-2017. The study used a variety of financial and statistical means to achieve its objectives. Used to check the Tu The results of the study were found to be subject to normal distribution, and a range of statistical methods were used, such as Pearson and linear regression, using the application of SPSS. With significant statistical significance between banking risk and capital adequacy. The study presented a number of recommendations, the most important of which is the need for the management of banks to use modern measures such as the Altman model to determine the capital needed to face the expected risks.

المقدمة

تكشف الدراسات المستفيضة ان اهم اسباب وقوع الأزمات المصرفية هي زيادة تعرض تلك المصارف للمخاطرة المصرفية، فضلا عن عدم كفاءة ادارتها، اضافة الى العولمة وانفتاح الاسواق المالية والمصرفية على

المستوى العالمي زاد من حدة هذه المخاطر. وفي اطار ما تقدم فان تحديد تلك المخاطر وتقويمها يمثل الحجر الاساس في نجاح المصارف وتحقيق اهدافها مما دفع لجنة بازل الى إصدار العديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية. ومن الأسباب الحقيقية التي قادتنا إلى القيام بهذه الدراسة محدودية استخدام الاساليب الإحصائية الحديثة من طرف المصارف التجارية خاصة في الدول العربية واكتفائها بالأساليب المالية في تقدير المخاطر المستقبلية، لذلك يهدف هذا البحث الى استخدام أنموذج التمان - z score في قياس اثر المخاطرة المصرفية لتخصيص رأس المال للمصارف كأجراء وقائي للتحوط من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. ومن الجدير بالذكر ان الدراسة قد تم هيكلتها في ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول منهجية الدراسة وتناول المبحث الثاني ثلاثة مطالب تضمن المطلب الاول مفاهيم المخاطرة المصرفية والمطلب الثاني أنموذج التمان والمطلب الثالث كفاية رأس المال في حين تناول المبحث الثالث تحليل المخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال واختبار الفرضيات. اما المبحث الرابع فتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تمهيد

تعد منهجية الدراسة بمثابة خارطة طريق تستند اليها الدراسة الحالية، اذ تتضمن منهجية الدراسة الاتي:

أولاً: مشكلة الدراسة

مع التطور المفاهيمي والفلسفي للقضايا المالية والمصرفية في قطاع المصارف صار لزاماً على المصارف الاهتمام بكل ما يعزز من مكانتها التنافسية ويجعلها عامل جذب لتحقيق الازدهار الاقتصادي في البلاد من خلال حسن ادارتها لمؤشرات مهمة ضمن نطاق عملها ومن اهم هذه المؤشرات هي مؤشرات المخاطرة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي. ويُعبر عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:

١. ما الدور الذي تؤديه مؤشرات المخاطرة المصرفية في كفاية رأس المال المصرفي، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟.

٢. هل يمكن ان تتحسن كفاية رأس المال من خلال تحديد مقدار المخاطرة التي يتعرض لها المصرف؟

٣. هل هناك تأثير مباشر بين المخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال المصرفي؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة كونها اداة تحاول تسليط الضوء على واقع المخاطرة المصرفية في قطاع المصارف الخاصة العراقية واثرها في تخصيص رأس المال المصرفي الذي يمكن ان يعد في هذه الظروف افضل معين للحكومة في تخطي الازمة الكبيرة التي تعاني منها. ومن خلال ما تقدم تكمن الأهمية في:

١. تناول الدراسة موضوعاً يربط بين مخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال المصرفي.
٢. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول التي يمكن أن تسهم في إغناء العمل في المصارف الامر الذي يمكن من خلاله اعمام التجربة على باقي المصارف او القطاعات المالية الاخرى.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية وكفاية رأس المال للمصرف.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة المصرفية على كفاية رأس المال.

رابعاً: اهداف الدراسة

توصلت الدراسة الى الاهداف الاتية:

١. التعرف على المخاطرة المصرفية وتحديد نوع العلاقة بينها وبين كفاية رأس المال للمصارف عينه الدراسة.
٢. تحديد طبيعة العلاقة ونوعها بين مؤشرات المخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال.
٣. قياس المخاطرة المصرفية من خلال استخدام مقياس التمان z-score.

خامساً: حدود الدراسة

١. الحدود الزمانية:- تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدتها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٧.
٢. الحدود المكانية:- تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد شملت (١١) مصرفاً.

سادساً: مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

- ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم التطرق إليها في الجانب النظري فقط لغرض بيان علاقتها بالمخاطرة المصرفية وكفاية رأس المال، إنَّ مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، فقد تم اعتماد المؤشرات الاتية:
١. المخاطرة المصرفية باستخدام z-score.
 ٢. نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.
 ٣. نسبة راس المال الى اجمالي القروض.

المبحث الثاني: المضامين النظرية للمخاطرة المصرفية وأنموذج التمان وكفاية رأس المال

المطلب الأول: المخاطرة المصرفية

تمهيد

ينطوي العمل المصرفي على مجموعة من المخاطر التي تتنوع بتنوع الخدمات التي يقدمها للآخرين وبذلك اصبح هذا الموضوع الشغل الشاغل لكثير من الباحثين مما دفعهم الى البحث عن الكيفية التي يمكن ان يحتاطوا او يقللوا من تأثير هذه المخاطر على العمل المصرفي بشكل خاص.

أولاً: مفهوم المخاطرة المصرفية

تعددت مفاهيم المخاطرة بشكل عام حسب الاتجاهات والمجالات التي يتناولها الباحثون والكتاب. لذلك فإن المخاطرة شيء يحدث في المستقبل ولكن لا يمكن التنبؤ به اليوم بسبب عدم التأكد، حيث عرفها (Olsson,2002:5-6) على أنها عدم التأكد من النتائج المستقبلية. وأكد (Berg,2010:79) بأنها حالة عدم التأكد التي تحيط بالمستقبل والنتائج. وبما أن طبيعة الأعمال المصرفية محفوفة بالمخاطر نتيجة حالة عدم التأكد السائدة في البيئة المصرفية.

ثانياً: تصنيف المخاطرة المصرفية

- تصنف المخاطر التي تواجه المصارف إلى صنفين أساسيين (الشيخ، ٢٠٠٨: ١٢٧).
١. المخاطرة على أساس ارتباطها بالمؤسسة المصرفية: والتي صُنفت إلى نوعين هما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية (Gitman,2009:250):
 - أ. المخاطرة النظامية العامة: عرفت المخاطر النظامية في تقرير عام ١٩٩٢ الصادر عن مصرف التسوية الدولية على أنها حدوث خلل يسبب صعوبات واسعة النطاق للمصارف في قطاعات السوق الأخرى أو في النظام المالي ككل. لذلك فإن المخاطر النظامية تعتمد على صدمة أو اضطراب نشأ سواء داخل النظام المالي أو خارجه مما يؤدي إلى تعطل المشاركين في السوق والآليات الأخرى. (Gallati,2003:23,26).
 - ب. المخاطرة غير النظامية الخاصة: هي المخاطر الخاصة التي تواجه مصرف معين نتيجة لخصائص وظروف ذلك المصرف والتي يمكن تجنبها عن طريق استراتيجية التنويع (Davies&Crawford,2014:179).
٢. المخاطرة على أساس مصدر الخطر: وفقاً لهذا المعيار تُصنف المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما (قاسمي، ٢٠١٦: ٢٠٨):
 - أ. المخاطر المالية: هي احتمال وقوع أحداث معينة بشكل غير متوقع تؤثر سلباً على الأداء المالي للمصرف سواء من خلال تخفيض صافي قيمة موجوداتها أو تدفقاتها النقدية، أو عن طريق خفض أرباحها المعلنة. (Culp, 2002:9). وقد صُنفت المخاطر المالية إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأدوات المالية والسلع) (Woods& Dowd,2008:5).
 - ١- مخاطر الائتمان: هي واحدة من أقدم أنواع المخاطر التي تواجه المصارف كوسطاء ماليين والتي تنطوي على تخلف المقرض عن سداد الفائدة أو أصل الدين أو كلاهما مما يؤدي للقضاء على رأس مال المصرف وبالتالي تعرض المصرف للإفلاس (Broll,et. al.,2002:1). ويرى (Luy,2010:27) مخاطر الائتمان بأنها تلك الخسارة التي يتعرض لها المقرض نتيجة لفشل الطرف المقابل (المقرض) في الوفاء بالتزاماته المتعاقد عليها.
 - ٢- مخاطر السيولة: هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المادية بشكل فوري خلال فترة زمنية محددة (Drehmann& Nikolaou,2010:4)، وذلك نتيجة لعدم تطابق تاريخ

استحقاق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة او احتياجات السيولة المفاجئة وغير المتوقعة بسبب الظروف الطارئة وعدم قدرة المصرف على بيع الموجودات بشكل فوري وبقيمة السوق العادلة (Giannotti,et. al.,2011: 100). وان السيولة عنصر هام للاستمرارية لذلك فإن إدارة السيولة هي أداة مهمة لإدارة المصارف فهي تعكس امكانية المصرف على سداد الالتزامات القصيرة والطويلة الاجل، حيث هناك العديد من نسب السيولة التي تستخدمها المصارف لإدارة السيولة الخاصة والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف واهم هذه النسب (Durrah,et. al.,2016,436):-

- نسب التداول: تعني قياس مدى امكانية المصرف على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الاداء خلال السنة المالية وذلك من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات المستحقة والتي تمثل نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، وصيغة هذه النسبة:
- النسبة السريعة: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل من النقدية في الصندوق والنقد لدي المصارف والاستثمارات قصيرة الاجل مستبعدا المخزون. ويعد المصرف كفاء والذي يقاس بعدد المرات عندما تكون نسبة المؤشر واحد مرة وصيغة هذه النسبة كالآتي (Breuer,et. al.,2012:80).

النسبة السريعة = المتداولة الموجودات - المخزون / المتداولة المطلوبات

٣- مخاطر السوق: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة لتحركات أسعار السوق المعاكسة (Greuning & Iqbal, 2008:165). وقد قسم مخاطر السوق على اربع فئات رئيسية (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف مخاطر أدوات الملكية ومخاطر البضائع) (البنك المركزي الأردني، 2):-

أ. مخاطر اسعار الفائدة: هي الخسارة المحتملة نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، والتي تنشأ عندما تكون فترة استحقاق موجودات المصرف أطول بكثير من التزاماته لذلك تسمى إدارة مخاطر أسعار الفائدة بإدارة الموجودات والمطلوبات. فمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر انخفاض صافي إيراد الفائدة أو إيراد الفائدة مخصوماً منها تكلفة الفائدة نتيجة لتحركات أسعار الفائدة. معظم القروض في الميزانية العمومية للمصارف والودائع لأجل أو الادخار تحقق إيرادات ومصروفات مدفوعة بسعر الفائدة. بحيث ان أي طرف يقرض أو يقترض يخضع لمخاطر سعر الفائدة (Rathod,2015:24).

ب. مخاطر اسعار صرف العملات الأجنبية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، بسبب الخسارة الناتجة عن تحركات أسعار الصرف غير المواتية خلال الفترة التي يكون فيها المركز مفتوحاً سواء كان آني أو أجل أو كليهما بالعملة الأجنبية نفسها. بالإضافة الى خطر التسوية الناجم عن تخلف الطرف المقابل وعن التأخير الزمني في تسوية عملة واحدة في مركز واحد وتسوية عملة أخرى في منطقة زمنية أخرى (Kanchu&Kumar,2013:149)

ج. مخاطرة ادوات الملكية والسلع: هي تلك المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الأسهم. وتشير مخاطرة السوق العامة للأسهم إلى حساسية الأداة للتغيير في مستوى مؤشرات سوق الأوراق المالية. ويشير الخطر المتبقي إلى ذلك الجزء من تقلبات أسعار الأسهم التي يتم تحديدها من خلال خصائص معينة للشركة مثل نوع النشاط وكيفية الإدارة (Crouhy, et. al,2006:28). اما مخاطر السلع فتعرف بأنها الخسارة المحتملة بسبب التغير السلبي في أسعار السلع، وتشمل السلع الزراعية والسلع الصناعية، و السلع الطاقة وتذبذب قيم السلع الأساسية بدرجة كبيرة بفعل التغيرات في العرض والطلب وان اي مصرف يتعامل بهذه السلع يتعرض لمخاطرها (Vidyashree & Rathod,2015:25).

٤ - مخاطرة رأس المال: تنشأ هذه المخاطرة عندما تكون القيمة السوقية لمجودات المصرف اقل من القيمة السوقية المطلوبة. حيث ان متطلبات الاحتفاظ بحجم رأس المال الممتلك ترتبط طردياً بمستوى مخاطرة المحفظة، اي كلما ترتفع مخاطرة المصرف يجب زيادة رأس المال لمواجهة تلك المخاطر (Casu,et.al.,2006:275).

٥ - المخاطر التشغيلية: وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة بسبب اخطاء العمليات التشغيلية اليومية بالإضافة الى إخفاق الإدارة والإجراءات التنافسية والأخطاء البشرية أو التكنولوجية (Alam&Masukujjaman,2011:18). وقد حددت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية سبعة تصنيفات للمخاطر التشغيلية وهي كالآتي (Rhanoui& Belkhoutout,2018:114):

١ - الاحتيال الداخلي: والذي يتمثل بالخسائر المتعلقة بالأفعال المتعمدة أو غير الملائمة وعدم الالتزام بالقوانين وسياسة المصرف من قبل موظفي المصرف.

٢ - الغش الخارجي: تتمثل بالأعمال التي يقوم بها الطرف الثالث الذي يهدف الى التحايل على القانون والغش و السرقة والتزوير.

٣ - ممارسات التوظيف والسلامة في العمل: الخسائر المتعلقة بأعمال تتعارض مع قوانين الصحة أو قوانين العمل ومطالبات التعويض بسبب التميز والمسؤولية العامة.

٤ - ممارسات الزبائن والمنتجات والأعمال: الخسائر الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات المهنية للعملاء أو تصميم المنتج والخروقات وإساءة استخدام معلومات العميل السرية وأنشطة التداول غير السليمة على حساب المصرف، وغسيل الأموال وبيع المنتجات غير المصرح بها.

٥ - الاضرار بالموجودات المادية: الخسائر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات.

٦ - تعطل الأعمال التجارية وإخفاقات النظام: تحدث بسبب الاخفاقات نتيجة فشل الاجهزة والبرمجيات الأخرى.

٧ - التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: أخطاء إدخال البيانات وفشل إدارة الضمانات والوثائق القانونية.

المطلب الثاني: أنموذج التمان

أولاً: مفهوم أنموذج التمان Z-Score

يُعد أنموذج التمان من أكثر النماذج شيوعاً للتنبؤ بالفشل المالي. والذي وضع عام 1974 استكمالاً لنموذج سابق وضع عام 1968 والذي يعمل على ترجيح وانتقاء النسب المالية التي يمكن أن تتنبأ بالفشل المالي (عبد الستار و البريفكاني، 2017: 274). لذلك يعرف بأنه المقياس العام لصحة المؤسسات المالية والذي يستخدم خمس نسب مالية تجمع بطريقة محددة لأنتاج رقم واحد يدعى (Z) (Mohammed, 2016: 73).

واقصر التمان في بناء نموده على اهم خمس نسب مالية وقد استخدم الاسلوب الاحصائي اذ تمثلت بالنسب الاتية (Zaki, 2016: 1940):

X1: راس المال العامل الى مجموع الموجودات

X2: الارباح المحتجزة الى مجموع الموجودات

X3: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات

X5: المبيعات الى مجموع الموجودات.

ثم قام ألتمان بتخصيص وزن نسبي لكل محتوى من محتويات النموذج يختلف عن الآخر حسب أهميته النسبية، وبين لنا درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب في النسبة المالية، اذ انه استخدم 1.2 معاملاً لنسبة X1 وهي نسبة راس المال العامل الى مجموع الموجودات مضافاً الى معامل 1.4 مضروباً بنسبة X2 وهي الارباح المحتجزة الى مجموع الموجودات مضافاً الى معامل 3.3 مضروباً بنسبة X3 وهي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات مضافاً الى معامل 0.6 مضروباً بنسبة X4 وهي القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات مضافاً الى معامل 1.0 مضروباً بنسبة X5 وهي المبيعات الى مجموع الموجودات (Alkhatib, AL, 2011: 209).

وبالتالي كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالتالي

$$Z = 1.2 \times X1 + 1.4 \times X2 + 3.3 \times X3 + 0.6 \times X4 + 1.0 \times X5$$

بعد ذلك صنف التمان المصارف الى ثلاث مناطق وكما يلي: (anjum, 2014: 215)

- المنطقة الحمراء - اذ كانت نتيجة النموذج اقل من 1.8 ($Z < 1.8$)
- المنطقة الرمادية - اذ كانت النتيجة تتراوح بين 1.9 - 2.9 ($1.9 < Z < 2.9$)
- المنطقة الخضراء - اذ كانت النتيجة اكبر من 2.9 ($Z > 3.0$)

ثانياً: النسب المالية التي استخدمها Altman كمؤشرات للتنبؤ بالإفلاس

تم تصنيف المتغيرات إلى خمس نسب قياسية، بما في ذلك السيولة والربحية والرافعة المالية والملاءة المالية والنشاط. يتم اختيار النسب على أساس شعبيتها في الأدبيات وملاءمتها المحتملة للدراسة (Altman, 2000: 9).

١. رأس المال العامل/ اجمالي الموجودات:

يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. تقيس هذه النسبة حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية مطلوباتها أو التزاماتها قصيرة الأجل. فكلما ارتفعت هذه النسبة ذلك على مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة. ويرمز لنسبة رأس المال العامل الى اجمالي الموجودات بالرمز (X1) وبحسب المعادلة التالية: (Wong&Ong,2014:202).

$$X1 = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٢. الأرباح المحتجزة/ اجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على تمويل الموجودات بإستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة. فكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد المصرف على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما في حال انخفاض النسبة فأن ذلك يدل على زيادة اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الموجودات. ويرمز لها بالرمز X2 وحسب المعادلة الاتية: (Altman,2015:594)

$$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٣. الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات:

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي موجودات المصرف. إنَّ هذه النسبة تعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتقاس بصافي الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب، وذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال المساهمين و الدائنين ويرمز لها بالرمز x3 وبحسب المعادلة الاتية: (Chieng,2013:28).

$$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٤. القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ اجمالي المطلوبات:

تحسب هذه النسبة بقسمة القيمة السوقية لحقوق المساهمين لإجمالي المطلوبات. أن هذه النسبة تقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات التي بذمة المصرف حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين. فكلما ارتفعت هذه النسبة عُدَّ المصرف قادراً على الايفاء بالتزاماته والعكس في حال انخفاض يدل على ان المصرف غير قادر على تسديد ديونه مما يؤدي الى التعثر المالي. ويرمز لها (X4) ومعادلتها كالآتي: (Al-Manasee & Al-Oshaibat,2018:184).

$$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$$

٥. المبيعات / اجمالي الموجودات:

تحسب هذه النسبة بقسمة المبيعات الى اجمالي الموجودات. وتستخدم لقياس قدرة موجودات المصرف على توليدها الايرادات من خلال مبيعاتها، وسيتم وضع الرمز X5 لنسبة المبيعات الى اجمالي الموجودات وحسب المعادلة التالية: (Gibson,2009:456).

$$X5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

المطلب الثالث: كفاية رأس المال المصرفي

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال المصرفي أهميته

هناك مفهومان مصرفيان لا يختلفان في مضمونهما فهما تعبيران مترادفان، أهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف، ليتمكن المصرف من اجتذاب ودائع كافية لتأمين حسن سير عمله ونموه، وامتصاص أية خسائر غير متوقعة، وتمكين المصرف من متابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة من غير أن تتأثر ثقة المودعين به. هما: الملاءة المصرفية، كفاية رأس المال، ويقصد بكفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث بسبب التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي يقوم بها المصرف، أما الملاءة المصرفية فتعرف بأنها قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته. لذا فإن مصطلحي الكفاية والملاءة وجهان لعملة واحدة وهو أن يكون رأس المال كافياً لدعم ثقة المودعين (المخلافي، ٢٠٠٤: ٣)

وفيما يتعلق بأهمية مفهوم كفاية رأس المال المصرفي، فقد ازدادت بشكل كبير منذ عقد السبعينات، عندما شهد العالم تغيرات كبيرة أثرت سلباً في المصارف، فضلاً عن ظهور الأزمات المالية، مما دعا إلى استذكّار مفهوم كفاية رأس المال المصرفي لغرض بناء أسس وقائية دفاعية للمصرف في أوقات الأزمات والظروف غير الطبيعية (Jack,1975:4). وكذلك تعود أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين والمحافظة على عائد معقول للمساهمين، و بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييرته يحتل أهمية متزايدة نتيجةً لزيادة فعاليات المصارف وتوسع عمليات الإقراض دون زيادة متنسقة في رأسمالها، وأدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية الى التشدد في الإجراءات الرقابة وتطوير معايير جديدة لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق (المرسومي، ٢٠١٧: ٦٥)

ثانياً: مكونات رأس المال في المصارف طبقاً لمقررات لجنة بازل:

بموجب مقررات لجنة بازل فان رأس المال يتكون من الاتي (المولى، ١٨-٢٠٠٤)، (المخلافي، ٢٠٠٤: ٥).

٦. راس المال الأساسي: يتألف من تركيبة من العناصر الآتية:

- راس المال المدفوع: يتمثل بالأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير المتراكمة.

- الاحتياطات المعلنة: يتكون من الاحتياطات التي تنشأ من الأرباح المحتجزة والاحتياطات القانونية والاختيارية.

٧. رأس المال المساند:

يتكون من العناصر الآتية:

- الاحتياطات غير المعلنة: تتكون من ذلك الجزء المستقطع من الأرباح الصافية بعد الضرائب وعلى شكل (فضلة) من الأرباح المحتجزة، ويشترط لقبولها ضمن مكونات رأس المال المساند ان تكون معتمدة من قبل المراقب على المصرف، ويشترط ان لا تكون خاضعة لاستقطاع أي مخصصات لمواجهة أي التزامات بل يجب ان تكون متاحة لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في المستقبل.
- احتياطات إعادة تقييم الموجودات: تنشأ هذه الاحتياطات بطريقتين هما، الأولى تقوم على السماح للمصارف بإعادة تقييم الموجودات بين مدة وأخرى وبما يتوافق مع القيم السائدة في السوق، والثانية تنشأ بسبب مسك المصرف ولآجال طويلة لأوراق مالية على شكل حقوق ملكية في شركات أخرى.
- الاحتياطات العامة لخسائر القروض: تنشأ المصارف مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من ديون ليست محددة سلفاً وعادة ما تكون بمحدود (١,٢٥%) من الموجودات الخطرة وترتفع استثنائياً إلى (٢%).
- أدوات رأس المال المهيمنة: هي مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والديون، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، بشرط ان تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها وبموافقة السلطات الرقابية وأنها قادرة على امتصاص خسائر المصرف.
- الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية: تتضمن أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا يقل عن خمس سنوات والأسهم الممتازة ذات الآجال المحدودة والقابلة للاستعادة.
- الدين قصير الأجل: قدمت لجنة بازل مفهوم رأس المال في الشريحة الثالثة ومن ضمنها القروض قصيرة الأجل، وذلك لمعالجة أخطار السوق ومنها خطر سعر الصرف.

ثالثاً: معايير قياس كفاية رأس المال المصرفي

يتم قياس رأس المال الممتلك بمجموعة من المعايير وهي كالآتي: (المزوري، ٢٠٠٥: ١١-١٣)، (المرسومي، ٧١: ٢٠١٧-٧٤):

١. نسبة رأس المال إلى الودائع: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على رد الودائع من مصدر رأس المال، وان ارتفاع نسبة هذا المؤشر يمثل مصدر أمان للمودعين. وصيغة هذه النسبة:

$$\text{رأس المال} / \text{الودائع} \times 100 = 100\%$$
٢. نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات: تكمن أهمية هذا المعيار في كونه يربط رأس المال بإجمالي الموجودات لمواجهة أية خسائر غير متوقعة، ومما يؤخذ على هذه النسبة شمولها لجميع الموجودات من دون التمييز بين أنواع وخطورة كل منها. وصيغتها كالآتي:

$$\text{رأس المال} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100 = 100\%$$

٣. نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة: تقوم هذه النسبة بتصنيف موجودات المصرف إلى موجودات خطرة وعديمة الخطورة، ويقصد بالموجودات الخطرة كل الموجودات مطروحا منها الأرصدة النقدية في الصندوق، ولدى المصارف الأخرى. وصيغتها كالآتي:
رأس المال / الموجودات الخطرة $\times 100\%$
٤. نسبة رأس المال إلى القروض: هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وصيغتها كالآتي:
رأس المال / القروض $\times 100\%$
٥. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استخدام رأس ماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين. وصيغتها كالآتي:
رأس المال / إجمالي الاستثمارات $\times 100\%$
٦. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام رأس ماله الحر المتمثل برأس المال ناقصاً الموجودات الثابتة لتغطية الخسائر المترتبة عن استثماره لموجوداته العاملة. وهي تساوي إجمالي الموجودات مطروحا منها كل النقدية والمستحق لدى المصارف، والبنك المركزي، والموجودات الثابتة (Hempel: 1998: 83).
٧. نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية: تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته العرضية التي لا تظهر في الميزانية وإنما تظهر تحت عنوان حسابات نظامية، مثل الكفالات، وخطابات الضمان. وصيغتها: رأس المال / الالتزامات العرضية $\times 100\%$
٨. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة: تقيس هذه النسبة مدى قدرة رأس المال الحر على تغطية الخسائر المتوقعة في الموجودات الخطرة من دون التعرض لمطلوبات المصرف من قبل الآخرين والناشئة عن الودائع. ويحسب رأس المال الحر عن طريق طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لتحديد مقدار رأس المال النقدي لمواجهة الخسائر غير المتوقعة (Anthony, 1997: 404).

المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة واختيار الفرضيات

المطلب الأول: تحليل المخاطرة المصرفية باستخدام أنموذج التمان

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي شملت مصرفين تمثلت في مصرف الشرق الاوسط ومصرف الخليج التجاري للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٧. ويركز هذا المبحث على تحليل المخاطر المصرفية باستخدام أنموذج التمان والقابلية الائتمانية للمصارف العراقية عينة الدراسة.

١. مصرف الشرق الاوسط

يتضح من خلال الجدول (١) ان بيانات مصرف الشرق الاوسط تقع ضمن المنطقة الحرجة وحسب تحليل أنموذج التمان Z-Score ان بيانات مصرف الشرق الاوسط خلال دراسة نشاطها للفترة من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٧ تتراوح بين (١,٣٢٦ - ٠,٥٨٤). اي ان المصرف يتعرض لمخاطر مصرفية عالية جداً

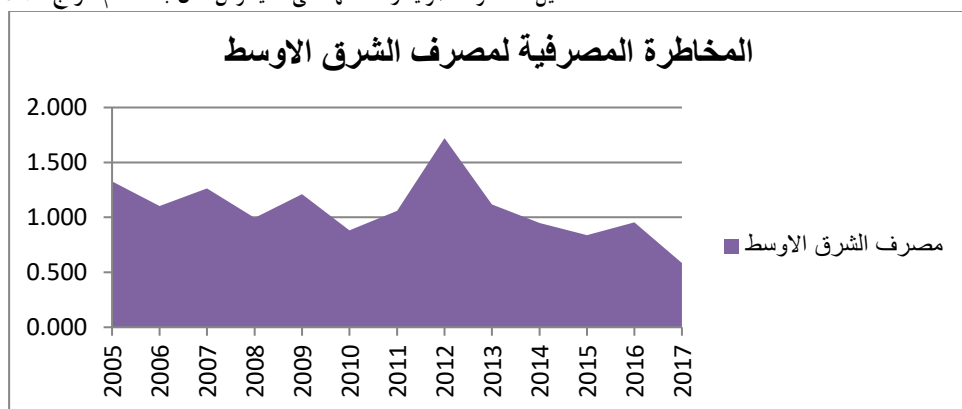
وانحداره نحو التعثر المالي حسب انموذج التمان اذ ان جميع قيم $Z\text{-Score} < 1.8$ ويعود هذا التدهور لعدد من الاسباب منها سوء اداره المصرف وعدم قدرته على تحسين نشاطه، واحتفاظ المصرف بحجم موجودات عالية، وزيادة المطلوبات وانخفاض ارباح المصرف. فضلاً عن تذبذب اسعار الاسهم وانخفاض القيمة السوقية لحقوق المساهمين وخاصة في عام ٢٠١٧ مما يؤكد التعثر المالي لمصرف الشرق الاوسط وبالتالي الافلاس. والجدول (١) يوضح انموذج التمان Z-score لمصرف الشرق الاوسط لمدة الدراسة 2005 - 2017.

جدول (١) مقياس التمان لمصرف الشرق الاوسط

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	مقياس التمان Z
2005	0.778	0.026	0.035	0.298	0.063	1.326
2006	0.711	0.013	0.019	0.184	0.060	1.104
2007	0.743	0.028	0.040	0.217	0.072	1.265
2008	0.580	0.023	0.025	0.179	0.078	0.995
2009	0.723	0.020	0.022	0.297	0.065	1.211
2010	0.551	0.014	0.017	0.146	0.055	0.882
2011	0.524	0.026	0.032	0.362	0.070	1.060
2012	1.073	0.028	0.035	0.347	0.071	1.721
2013	0.545	0.026	0.032	0.420	0.072	1.118
2014	0.525	0.005	0.006	0.399	0.053	0.950
2015	0.448	0.008	0.010	0.321	0.064	0.837
2016	0.527	0.011	0.022	0.297	0.056	0.956
2017	0.154	0.033	0.041	0.199	0.097	0.584

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وكما هو موضح في الشكل (١) التدرج والتذبذب الملحوظ لنشاط المصرف وارتفاع وانخفاض انموذج التمان ما بين (١,٣٢٦ - ٠,٥٨٤) من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٧ مؤكداً دخوله منطقة الخطر الحقيقي في عام ٢٠١٢ واستمراره دون محاولة الخروج من دائرة التعثر المالي ومنطقة الافلاس الى نهاية عام ٢٠١٧ اذ بلغت قيمة Z (٠,٥٨٤).



الشكل (١) المخاطرة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط
المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

٢. مصرف الخليج التجاري

تبين من خلال نتائج الجدول (٢) وبعد تحليل بيانات مصرف الخليج التجاري حسب انموذج التمان Z-Score ان مصرف الخليج التجاري مستمر بعملياته المصرفية دون تطوير اذ ان جميع قيم Z من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٧ هي اقل وتساوي (١,٨) فهي تتراوح بين (١,٨٠٤ - ٠,٨٣٠) اي طيلة الثلاث عشرة سنة. مدة التحليل يظهر المصرف ضمن المنطقة الحرجة ذات المخاطرة المصرفية العالية وبعيدا عن الاستقرار المالي، وذلك لعدة اسباب واهمها سوء الادارة المصرفية وعدم قدرتها على تسير اعمالها بشكل يضمن سلامة مركزها المالي واستمراريتها، والسبب الاخر انخفاض نسبة السيولة المصرفية اذ ان المصرف لم يقيم بتوزيع الارباح على المساهمين اذ بلغت نسبتها صفر من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٧ لعدم توفر السيولة، او لتراكم العجز، فضلاً عن اتباع المصرف سياسة تمويلية تعتمد على الاقتراض بشكل كبير فارتفاع نسبة المديونية يؤدي الى انخفاض الارباح قبل الفوائد والضرائب، وكذلك تدني مبيعات المصرف ساهم في تعثر المصرف ووقوعه في المنطقة الخطرة. والجدول (٢) يوضح انموذج التمان Z-score لمصرف الخليج التجاري لمدة الدراسة 2005 - 2017.

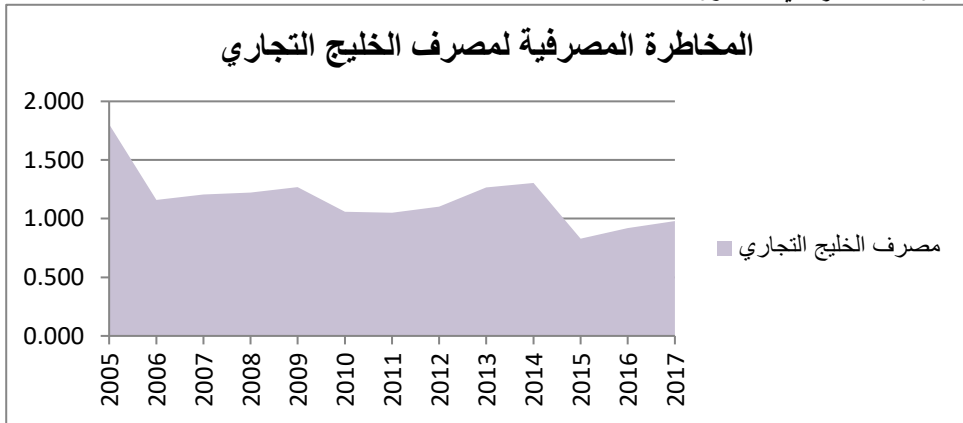
جدول (٢) أنموذج التمان لمصرف الخليج التجاري

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	مقياس التمان Z
2005	0.281	0.023	0.033	2.099	0.068	1.804
2006	0.557	0.013	0.033	0.498	0.065	1.159
2007	0.721	0.029	0.035	0.295	0.008	1.205
2008	0.692	0.044	0.064	0.182	0.010	1.222
2009	0.706	0.027	0.031	0.454	0.008	1.268
2010	0.620	0.015	0.023	0.247	0.069	1.059
2011	0.607	0.029	0.036	0.256	0.007	1.050

1.103	0.012	0.413	0.086	0.069	0.387	2012
1.265	0.010	0.604	0.072	0.058	0.479	2013
1.304	0.096	0.575	0.052	0.042	0.526	2014
0.830	0.076	0.314	0.017	0.012	0.411	2015
0.921	0.033	0.279	0.008	0.000	0.578	2016
0.979	0.043	0.414	0.035	0.030	0.442	2017

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وبناءً على الشكل (٢) يتضح ان نشاط المصرف انحدر من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٧ كانت قيم Z موازية للمحور الافقي وتقع على المحور العمودي ما بين (١,٨٠٤ - ٠,٨٣٠) اي انها اخذت بالانحدار التدريجي نحو الاسوء، وعدم قدرتها على الخروج من منطقة التعثر المالي ذات المخاطرة العالية فأصبحت ضمن نطاق المصارف المشكوك في استمراريتها.



الشكل (٢) المخاطرة المصرفية لمصرف الخليج التجاري

المطلب الثاني: تحليل كفاية رأس المال

يتناول هذا المطلب تحليل المؤشرات الخاصة بكفاية رأس مصرفي الشرق الاوسط والخليج التجاري للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٧، وان المؤشرات التي سيتم تحليلها هي مؤشرين تمثلت في:
(راس المال/ اجمالي الموجودات* ١٠٠، راس المال / القروض * ١٠٠) والتي سيتم تحليلها كالآتي:

اولاً: نسبة راس المال/ اجمالي الموجودات * ١٠٠

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على استخدام راس المال في تمويل موجوداته الكلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل لحماية اموال المودعين من وجهة نظر البنك المركزي، ولكن في الوقت ذاته زيادة هذه النسبة يؤدي الى انخفاض معدل العائد على راس المال مما يضر مصلحة المساهمين.

١. مصرف الشرق الاوسط

يوضح الجدول (٣) ومن خلال تحليل بيانات مصرف الشرق الاوسط ان نسبة راس مال المصرف الى اجمالي موجوداته كانت اعلى نسبة في عام ٢٠١٦ اذ بلغت (٣٩,٤٤٣) لان حجم راس المال المصرف

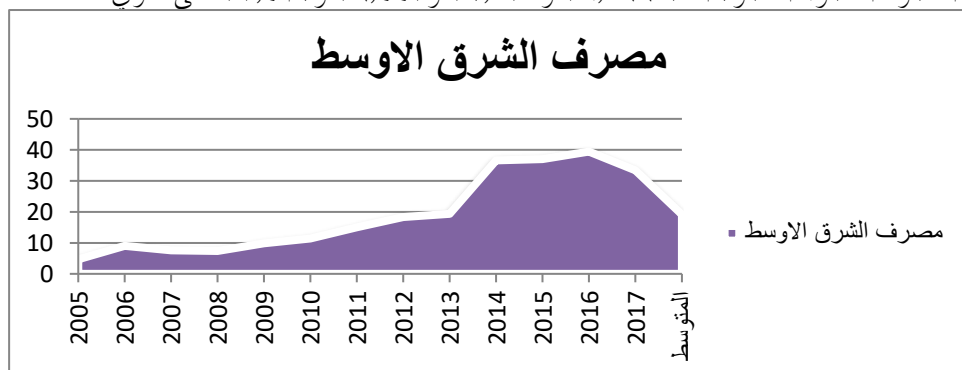
فاق اجمالي الموجودات، بينما حقق المصرف ادنى نسبة وهي (٤,٦٩٥) في عام ٢٠٠٥. لان حجم رأس مال المصرف كان منخفضاً جداً، بينما سجل ارتفاع في اجمالي الموجودات المصرفية وذلك لسوء الادارة المصرفية اضافة الى تدهور الازعاج الاقتصادية. والجدول الاتي يوضح نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.

جدول (٣) رأس المال الى اجمالي موجودات مصرف الشرق الاوسط

السنة	مصرف الشرق الاوسط
2005	4.695
2006	9.018
2007	7.621
2008	7.373
2009	9.865
2010	11.377
2011	14.970
2012	18.316
2013	19.375
2014	36.599
2015	37.030
2016	39.443
2017	33.417
المتوسط	19.16136241

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (٣) يبين ان نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات لمصرف الشرق الاوسط كانت متدنية خلال الاعوام الاولى وموازية للمحور الافقي من ٢٠٠٥ - ٢٠١٣ فكان المؤشر ما بين ٤,٦٩٥ - ١٩,٣٧٥ واخذت بالارتفاع التدريجي نحو المحور العمودي اذ بلغت في عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ ٣٦,٥٩٩ و ٣٧,٠٣٠ و ٣٩,٤٤٣ و ٣٣,٤١٧ على التوالي.



شكل (٣) رأس المال الى اجمالي موجودات مصرف الشرق الاوسط

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

٢. مصرف الخليج التجاري

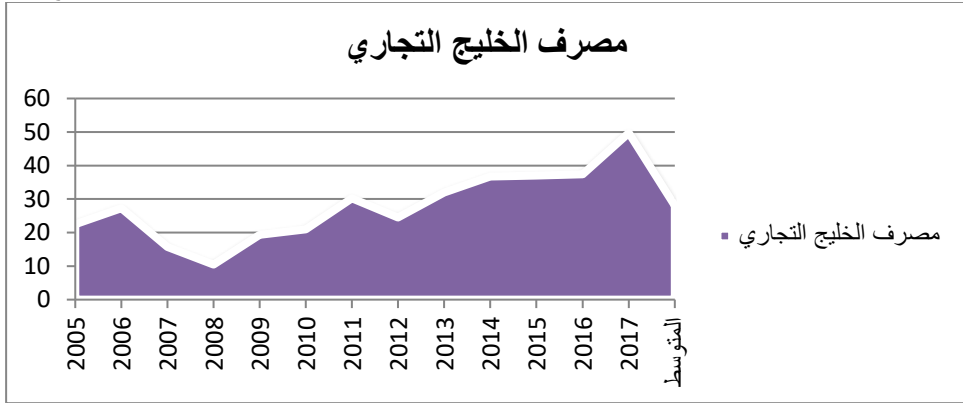
نشاهد من خلال تحليل بيانات جدول (٤) ان مصرف الخليج التجاري حقق اعلى نسب لرأس المال الى اجمالي الموجودات في عام ٢٠١٧ بلغت (٤٩,٧٢٥). لان هذه السنة شهدت انخفاض في حجم موجودات المصرف وارتفاع في قيمة رأس ماله بلغت ثلاثمائة مليار دينار عراقي، بينما كانت ادنى نسبة حققها مصرف الخليج التجاري لرأس المال الى اجمالي الموجودات في عام ٢٠٠٨ والتي كانت (١٠,٤١٧). ويرجع سبب انخفاض النسبة الى انخفاض رأس مال المصرف وزيادة موجوداته، لان خلال هذه السنة شهد العراق تدهورا اقتصاديا وسياسيا اثر في استقرار المصارف والذي ادى الى تدهور انشطتها.

جدول (٤) رأس المال الى اجمالي موجودات مصرف الخليج التجاري

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	22.522
2006	27.300
2007	15.751
2008	10.417
2009	19.331
2010	20.950
2011	30.236
2012	24.472
2013	31.991
2014	36.743
2015	36.993
2016	37.405
2017	49.725
المتوسط	27.9873982

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (٤) يوضح نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات لمصرف الخليج يوضح انزلاق وتغير المؤشر عند ادنى نقطة في عام ٢٠٠٨ عند المحور الافقي والتي بلغت ١٠,٤١٧ بينما نلاحظ ارتفاعه التدريجي من عام ٢٠٠٩ الى ٢٠١١ وانخفاضه في ٢٠١٢ اذ بلغت النسبة (٢٤,٤٧٢) ومن ثم ارتفاع النسبة لتصل الى اعلاها في عام ٢٠١٧ والتي بلغت على المحور العمودي (٤٩,٧٢٥).



شكل (٤) رأس المال إلى إجمالي موجودات مصرف الخليج التجاري
المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثانياً: نسبة رأس المال/ القروض * ١٠٠

يقيس هذا المعيار قدرة المصارف على استخدام رأس المال في مواجهة الخسائر المتعلقة باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض. وتعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة تلك المخاطر فضلاً عن كونه احد العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الاقراضية للمصارف.

١. مصرف الشرق الاوسط

يتضح من تحليل نتائج بيانات الجدول (٥) ان مصرف الشرق الاوسط حقق اعلى نسبة لرأس المال إلى إجمالي الموجودات في عام ٢٠٠٨ والتي كانت تساوي (٢٧٠,٦٧٤) اذ توضح هذه النسبة ان حجم القروض الممنوحة في سنة ٢٠٠٨ منخفضة قياساً بالسنوات الاخرى للفترة المبحوثة والتي بلغت (١٥٥١٦٨٤٢١١٨) مليار دينار نسبة إلى رأس المال الممتلك. وهذا يعني ان المصرف يمتلك هامش امان كافٍ لتجنب المخاطرة المصرفية، بينما سجل المصرف ادى نسبة في عام ٢٠١٠ اذ بلغت (٤٧,١٠٦) لان حجم القروض التي منحها المصرف كان مرتفعاً نسبة إلى رأس ماله الممتلك والذي كان (٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار مقارنة بحجم القروض التي بلغت (١٤٠١١٠٨٥٢٥٨٢٩) مليار دينار. مما يدل ان مصرف الشرق الاوسط ذو مخاطرة عالية لان يتبع سياسة مجازفة. والجدول الاتي يوضح نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض.

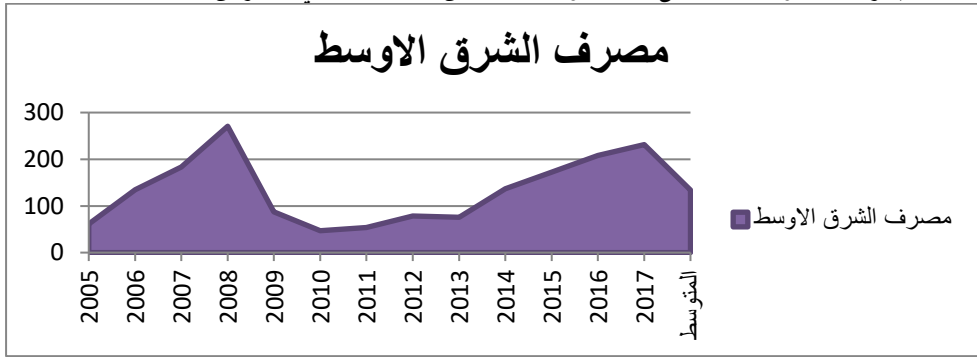
الجدول (٥) نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض لمصرف الشرق الاوسط

السنة	مصرف الشرق الاوسط
2005	61.245
2006	134.968
2007	183.376
2008	270.674
2009	87.065
2010	47.106

53.726	2011
78.305	2012
75.604	2013
136.916	2014
172.067	2015
208.291	2016
231.677	2017
133.9245959	المتوسط

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

والشكل البياني (٥) يشرح الارتفاع والانخفاض في نسبة راس المال الى اجمالي القروض تبعا لحجم القروض الممنوحة والتي بلغت اقصاها في عام ٢٠٠٨ وادناها في عام ٢٠١٠ تتراوح ما بين (270.674- 47.106) وهذا ما يوضحه الشكل المقعر لمؤشر نسبة راس المال الى اجمالي القروض.



شكل (٥) نسبة راس المال الى اجمالي القروض لمصرف الشرق الاوسط

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

٢. مصرف الخليج التجاري

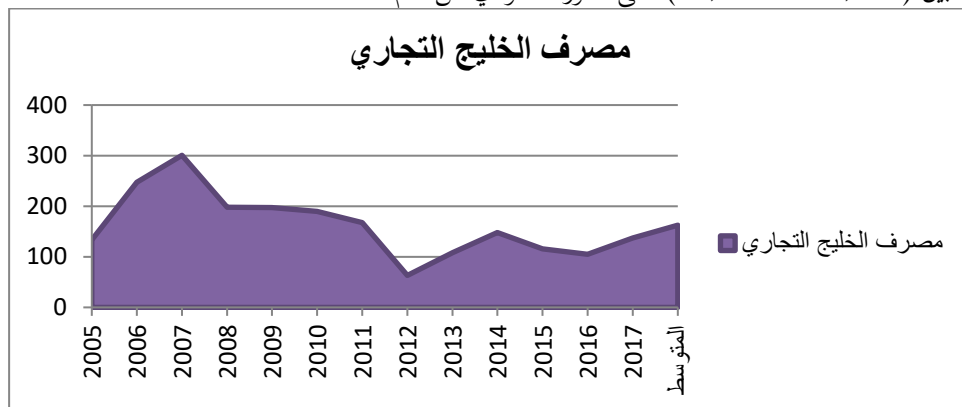
نشاهد من خلال تحليل نتائج الجدول (٦) ان مصرف الخليج التجاري كانت اعلى نسبة لراس المال الى اجمالي القروض في عام ٢٠٠٧ والتي بلغت (٣٠٠,٦٦٩) نتيجة لانخفاض حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف والتي بلغت قروض عام ٢٠٠٧ (٧٤٣١٤٣٦٠٩٨) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة حققها مصرف الخليج والتي بلغت (٦٣,٢٠٥) في عام ٢٠١٢ نتيجة لزيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف نسبة الى راس ماله الممتلك اذ ان المصرف ليس لديه هامش امان وان درجة المخاطرة مرتفعة. والجدول الاتي يوضح راس المال الى اجمالي القروض للمصرف.

الجدول (٦) راس المال الى اجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	133.296
2006	247.241
2007	300.669

198.114	2008
197.543	2009
189.469	2010
167.652	2011
63.205	2012
107.872	2013
147.793	2014
115.566	2015
105.114	2016
137.455	2017
162.3837592	المتوسط

المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel والشكل البياني رقم (٦) يوضح الارتفاع والانخفاض في نسبة رأس المال الى اجمالي القروض التي تراوحت ما بين (٣٠٠,٦٦٩ - ٦٣,٢٠٥) على المحور العمودي من عام ٢٠٠٥-٢٠١٧.



شكل (٦) رأس المال الى اجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري
المصدر/ اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يستعرض هذا المبحث أهم ما توصلت اليه الباحثة من خلال تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير المعتمد. وكذلك استخدام معامل الانحدار Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

١. الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية والقابلية الائتمانية وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هي:

أ. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.

يتبين من الجدول (٧) ان علاقة الارتباط بين المخاطرة المصرفية ورأس المال الى اجمالي الموجودات كانت علاقة طردية موجبة اذ بلغت قيمة العلاقة (٠.٨٧٥) وهذا يعني ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية ما بين المخاطرة المصرفية باستخدام انموذج التمان ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.

ب. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي القروض يتبين من الجدول (٧) ان علاقة الارتباط بين المخاطرة المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي القروض علاقة ارتباط عكسية سالبة اذ بلغت قيمة العلاقة (٠.١٤٧) وهذا يعني لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية ما بين المخاطرة المصرفية باستخدام انموذج التمان ومخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض.

جدول (٧) قيم علاقات الارتباط للفرضية الرئيسة الاولى

		y1	y2
X	Pearson Correlation	.875**	-.008-
	Sig. (2-tailed)	.000	.978
	N	13	13

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

٢. الفرضية الرئيسية الثانية:

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة المصرفية على القابلية الائتمانية للمصارف) وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين

أ. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات يبين الجدول (٨) ان معامل انحدار المخاطرة المصرفية على مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات (٠,٠٠٣) وهذا يعني ان مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات سيقل بمقدار (٠,٠٠٣) اذا انخفضت المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%) او مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (١٦,١) وهي قيمة معنوية عند المستويين المذكورين. وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٣٦,١)، وهي قيمة معنوية

تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على كفاية رأس المال باستخدام نموذج التمان عند المستوى (١%) او المستوى (٥). وبلغت قيمة معامل التحديد (0.77) (R2) وهذا يعني ان المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان تفسر ما مقداره (٥.٧٧%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات، اما النسبة المتبقية البالغة (٩٩.٢٣%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. وعليه تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0)، يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين المخاطرة المصرفية مقدرة بأنموذج التمان ومؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات.

جدول (٨) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الاولى

R ²	F	مؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	β	α	المتغير المستقل
٠,٧٧	٣٦,١	١٦,١	٤,٨٤	٠,٠٠٣	١,٢٥	المخاطرة المصرفية
						Sig.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ب. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي القروض. يبين الجدول (٩) ان معامل انحدار المخاطرة المصرفية على مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض (٤,٩٨ -) وهذا يعني ان المؤشر سيقبل بمقدار (٤,٩٨) اذا زادت المخاطر المصرفية مقيمة بأنموذج التمان بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (١%) او مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (٤,٢٥) وهي قيمة غير معنوية عند المستويين المذكورين. وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٠,٠٠٧)، وهي قيمة غير معنوية عند المستوى (١%) او المستوى (٥%). وبلغت قيمة معامل التحديد (0.00) (R2) وهذا يعني ان المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان تفسر ما مقداره (٠,٠٠%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض.

وعليه تستدل الباحثة من التحليل أعلاه عدم رفض فرضية العدم (H0)، لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين المخاطرة المصرفية مقدرة بأنموذج التمان ومؤشر رأس المال الى اجمالي القروض.

جدول (٩) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

R ²	F	مؤشر رأس المال الى اجمالي القروض				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	β	α	المتغير المستقل
٠,٠٠	٠,٠٠٧	٤,٢٥	٤,٨٤	٤,٩٨ -	١,٥٢	المخاطرة المصرفية
						Sig.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول: الاستنتاجات

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات استنادا الى نتائج التحليل المالي والاحصائي وهذه الاستنتاجات هي:

الاستنتاجات هي:

١. أظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتعرض لمخاطرة مصرفية عالية نتيجة لعدد من العوامل المختلفة منها عوامل داخلية متعلقة بالمصرف ومنها ما هو خارجي كالأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية، وبحسب أنموذج التمان ان هذين المصرفين يقعان ضمن المنطقة الحرجة وتعاينان فشلاً مالياً.
٢. أظهرت نتائج التحليل المالي ان هناك تفاوتاً ما بين المصارف في نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات مما يدل على التفاوت الكبير في تبني المصارف للاستراتيجيات الادارية والتنظيمية والاستثمارية خاصة، حيث ان زيادة نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات تكون في مصلحة المودعين لأنها تضمن لهم الحماية ضد المخاطرة لكنها في الوقت ذاته تحد من ربحية المساهمين والمستثمرين.
٣. اظهرت نتائج التحليل المالي أن المصارف ملتزمة بنسبة كفاية رأس المال حسب تشريعات البنك المركزي وانهما يتبعان سياسة متحفظة في منح القروض في سنوات الاضطراب الاقتصادي.
٤. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي انه هناك ارتباط واثر ما بين المخاطرة المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات، اي كلما ارتفعت المخاطرة المصرفية ترتفع معها نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.
٥. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي انه لا يوجد ارتباط واثر ما بين المخاطرة المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي القروض، اي كلما ارتفعت المخاطرة المصرفية ترتفع معها نسبة رأس المال الى اجمالي القروض.

المطلب الثاني: التوصيات

يهدف هذا المبحث لعرض التوصيات التي توصلت لها الدراسة وينبغي على المصارف التجارية اخذها بنظر الاعتبار لكي ترتقي بأدائها وهذه التوصيات هي:

١. ضرورة اهتمام المصارف باتباع وتطبيق أنموذج التمان لقياس مخاطرها المصرفية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعد في التنبؤ بمستقبلها المالي ومدى امكانيتها على الاستمرار فضلاً عن اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة.
٢. ضرورة اهتمام إدارة المصارف بتنويع انشطتها المصرفية والتعامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لان تنويع الانشطة المصرفية يعمل على توزيع المخاطرة وبالتالي تقليلها

٣. الحفاظ على رأس المال وفق مستوى مقبول من الربحية وذلك من خلال الاعتماد على المعايير الدولية واختيار المعيار الأكثر ملاءمة للبيئة التي يعمل بها المصرف العراقي وعدم المبالغة بالاحتفاظ بسيولة عالية تؤثر بشكل سلبي في عائدات المصارف وانما استثمار السيولة المتاحة في مجالات استثمارية آمنة تحقق ارباح معقولة.
٤. ضرورة قيام المصارف برسم سياسة ائتمانية متوازنة تمكنها من تحقيق المواءمة ما بين الارباح التي تسعى الى تحقيقها والمخاطرة التي يمكن تجنبها.
٥. ضرورة تجنب المصارف التجارية القروض المتعثرة لأنها تؤثر على سيولة المصارف وتضعف قدرتها وذلك لأن حجم القروض المتعثرة يؤثر سلباً على ربحية المصارف وبالتالي يعرضها للإفلاس.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي الاردني، "تعليمات بازل II، مخاطر السوق - المدخل المعياري" <http://www.cbj.gov.jo>.
٢. الشيخ، فهمي مصطفى، "التحليل المالي"، الطبعة الاولى، دار النشر رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨.
٣. المخالفي، عبدالعزيز محمد أحمد، "تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإدارية، ٢٠٠٤.
٤. المرسومي، مروج طاهر هذال، "أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية"، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٧.
٥. المزوري، حسين أحمد حسين، "اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف"، دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية رسالة ماجستير في علوم ادارة اعمال الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
٦. المولى، رواء أحمد يوسف، "تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية للفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١"، إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل في اختصاص العلوم المالية والمصرفية وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير، ٢٠٠٤.
٧. عبد الستار، اشتي وآخرون، "نموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٣٧، ٢٠١٧.

٨. قاسمي،اسيا،"اهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطرة على تعزيز السلامة المالية للبنوك"، مجلة المعارف،المجلد العاشر، العدد ٢٠١٦، ٢٠.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

9. Alam, Zahangir& Masukujjaman,"Risk Management Practices: A Critical Diagnosis Of Some Selected Commercial Banks In Bangladesh", Vol.VI, No. 01,(2011).
10. Alkhatib, Khalid,"Predicting Corporate Bankruptcy Of Jordanian Listed Companies: Using Altman And Kida Models", International Journal Of Business And Management Vol. 6, No. 3; March,(2011).
11. Al-Manasee, Sufian Radwan&Al-Oshaibat, Suleiman Daoood,"Validity Of Altman Z-Score Model To Predict Financial Failure: Evidence From Jordan", International Journal Of Economics And Finance; Vol. 10, No. 8; 2018.
12. Altman, Edward.,Bharath,sreed har T.,and Saunders Anthony, "credit Rating And BIS capital Adequacy Reform Agenda", An Analysis And Finance, september 20,2001.
13. Altman, Edward I.,"Predicting Financial Distress Of Companies: Revisiting The Z-Score And Zeta Models", Journal Of Banking & Finance,2000.
14. Altman, Edward,I.,,"Financial Ratios, Discriminant Analysis And The Prediction Of Corporate Bankruptcy", The Journal Of Finance, Vol. 23, No. 4,2015.
15. Anjum, Sanobar,"Business Bankruptcy Prediction Models: A Significant Study Of The Altman's Z-Score Model", ASIAN Journal Of Management Research, Volume 3 Issue 1, 2012.
16. Berg, Heinz-Peter,"Risk Management: Procedures Methods And Experiences", Journal Of Risk Management Vol.1, No. 2, (2010).
17. Breuer,Adela& Frumușanu, Mihaela Lesconi & Breuer, Beatrix Lighezan & Manciu, Andra,"Cash And Liquidity/Liquidity And Liquidity Ratio", Economy Series, Issue 4,(2012).
18. Broll, Udo& Pausch Thilo& Welzel, Peter,"Credit Risk And Credit", Derivatives In Banking",NO.228, (2002).
19. Casu, Barbara& Girardone, Claudia & Molyneux, Philip," Introduction To Banking",1st Edition, Pearson Education Limited, England,(2006).
20. Crouhy, Michel &Galai, Dan&Mark,Robert, "The Essentials Risk Management", McGraw-Hill, New York,(2006).
21. Culp, Christopher L.,"The Revolution In Corporate Risk: Management A Decade Of Innovations In Process And Products",Journal Of Applied Corporate Finance(,2002).

22. Dan Luy, Dam," Evaluation Of Credit Risk Management Policies And Practices In A Vietnamese Joint-Stock Commercial Banks Transaction Office", (2010).
23. Davies, Tony&Crawford, Ian," Corporate Finance And Financial Strategy: Optimising corporate and shareholder value", 9th Edition, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2014.
24. Drehmann, Mathias & Nikolaou, Kleopatra," Funding Liquidity Risk: Definition And Measurement", 2010.
25. Durrah, Omar& Rahman, Abdul Aziz Abdul& Jamil, Ahsan& Ghafeer, Syed Nour Aldeen,"Exploring The Relationship Between Liquidity Ratios And Indicators Of Financial Performance: An Analytical Study On Food Industrial Companies Listed In Amman Bursa", International Journal Of Economics And Financial Issues, 6(2), 2016.
26. Gallati, Reto R.,"Risk Management And Capital Adequacy –Covers Market, Credit, And Operational Risk", 1st Edition, McGraw-Hill, New York, 2003.
27. Giannotti, Claudio & Gibilaro, Lucia& Mattarocci, Gianluca," Liquidity Risk Exposure For Specialised And Unspecialised Real Estate Banks Evidence From The Italian Market", Journal Of Property Investment & Finance, Vol. 29, No. 2, 2011.
28. Gibson, Charles H.," Financial Reporting & Analysis", 11TH Edition, South-Western, a part of Cengage Learning, 2009.
29. Gitman, Lawrence J.& Zutter, Chad J.,"Principles of Managerial Finance" 13th Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2012
30. Gitman, Lawrence J.," Principles of Management Finance " 12th Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2009.
31. Hempel, George H. And Donald Simonson And Alan B. Coleman, Bank Management Text And Cases, 4TH Edition, 1998.
32. Jack Revell, "Solvency and Regulation of Banks" University of Wales Press, 1975.
33. Kanchu, Thirupathip& Kumar Manoj," Risk Management In Banking Sector An Empirical Study", International Journal Of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol. 2, No. 2, (2013).
34. Mohammed, Shariq,"Bankruptcy Prediction By Using The Altman Zscore Model In Oman: A Case Study Of Raysut Cement Company SAOG And Its Subsidiaries", Australasian Accounting, Business And Finance Journal, Volume 10, Issue 4, 2016.
35. Olsson, Carl,"Risk Management in Emerging Markets", 1st Edition, Pearson, Britain, 2002.

36. Rhanoui,Salma & Belkhoutout, Khalid,"Operational Risk In Both Conventional And Islamic Banking Perceptions: Differences And Similarities", European Scientific Journal Vol.14, No.13,L(2018).
37. Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services, 9th Edition, The McGraw–Hill,international Edition,2013.
38. Sairani, P., "A Study On Risk Management Altman Z Score: A Tool To Measure Credit Risk", International Journal Of Innovative Research & Development, Vol 3 Issue 12,2014.
39. Van Greuning, Hennie & Iqbal, Zamir,"Risk Analysis For Islamic Banks", The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank, Washington,(2008).
40. Vidyashree, D V & Rathod, Pralhad,"Credit Risk Management – A Study On Public Sector, Private Sector And Foreign Banks In India", International Journal Of Research In Finance And Marketing, Volume 5, Issue 7, 2015.
41. Wong, Jiachian & Ong, Tze San,"A Revisited Of Altman Z- Score Model For Companies Listed In Bursa Malaysia",International Journal Of Business And Social Science Vol. 5, No. 12; November 2014.
42. Woods, Margaret & Dowd, Kevin,"Financial Risk Management for Management Accountants", The Society of Management Accountants of Canada (CMA Canada), the American Institute of Certified Public Accountants, Inc. (AICPA) and The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA).,2008.
43. Zaki, Noha Mohamed,"The Relationship Between Audit Quality And Non- Fraudulent Financial Statements - An Empirical Study On Companies Listed In The Egyptian Stock Exchange", International Journal Of Social Science And Economic Research, Volume:01, Issue:11,2016.

ادارة تنوع المورد البشري ودورها في تحقيق الاداء العالي لعينة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة

Managing The Diversity of The Human Resource and its Role in Achieving The High Performance of A Sample of Private Hospitals in The Holy Province of Karbala

م.م رياض حسين المرشدي^(١) Assist. Lect. Riyadh H. Al-Murshdi

أ.م.د محمود فهد الدليمي^(٢) Assist. Prof. Mahmood F. Al-Duleimi

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد دور ادارة تنوع المورد البشري في تحقيق الاداء العالي للمنظمات بالتطبيق في منظماتنا العراقية ومن أجل تحقيق هذا الغرض اعتمد الباحثان ابعاد ادارة تنوع المورد البشري (تكافؤ الفرص، تقييمات العمل الإيجابي، التوعية الشاملة للتنوع)(Larky, 1996)، وايضاً جرى اعتماد ابعاد الأداء العالي (جودة الادارة، الالتزام طويل الامد، الانفتاح والتوجه الفعال، التحسين المستمر، جودة قوى العمل) استناداً الى (DeWaal,etal.,2014)، وتم اختيار مجموعة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة (الكفيل، زين العابدين)، وتم توزيع استبانات شملت 144 فردا ضمن العينة المبحوثة وقد استخدم معامل الارتباط، واختبار (t) لمعرفة معنوية العلاقة بين المتغيرات، واختبار (F) لتحديد معنوية معادلة الانحدار، كما جرى استخدام (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع. ومن أهم الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها هو "يُعد دخول المستشفيات المبحوثة باتفاقيات وشراكات جديدة مع مختلف المستشفيات العربية منها والاجنبية ضرورة لتعزيز التفكير المعرفي لمواردها البشرية ويسهل اجراء عمليات ادارة تنوع المورد البشري. كما خرج البحث بمجموعة من التوصيات كان اهمها" العمل على استقطاب الموارد البشرية المتنوعة

١- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

من مختلف دول العالم الموهوبة منها لتقديم افضل الخدمات بما يضيء الخدمات المقدمة في المستشفيات العالمية من ناحية الخبرة و المهارة والمعرفة والدقة في العمل.
الكلمات المفتاحية: تنوع المورد البشري، الأداء العالي، المستشفيات الاهلية.

Abstract

The research aims to determine the role of managing the diversity of the human resource in achieving the high performance of the organizations applied in our Iraqi organizations. In order to achieve this purpose, the researchers adopted the dimensions of managing the diversity of the human resource (Equal opportunities, affirmative action assessments, comprehensive awareness of diversity) (Larky, 1996), The dimensions of high performance (quality management, long-term commitment, openness and effective orientation, continuous improvement, labor force quality) were also based on (DeWaal,etal.,2014), A questionnaire was used to determine the significance of the correlation between the variables and the F test to determine the significance of the regression equation. In addition, R2 was also used to explain the effect of the independent variable in the dependent variable. One of the most important conclusions reached is that "the entry of new hospitals with new agreements and partnerships with various Arab and foreign hospitals is necessary to enhance the cognitive thinking of their human resources and facilitate the management of the diversity of human resources. From various countries in the world, who are able to provide the best services to match the services provided in international hospitals in terms of experience, skill, knowledge and accuracy in work.

المقدمة

اصبح المورد البشري من اهم الموارد التنظيمية الذي تركز عليه المنظمات من اجل تحقيق الاستدامة والميزة التنافسية، وفي ظل التوجهات المعاصرة للمنظمات الحديثة التي تتجه نحو البحث عن الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة والمقدرة على حل المشكلات التي تواجه المنظمة، فمن الضروري توفير مناخ ملائم للمحافظة على ما تمتلكه المنظمة من رأس مال بشري وذلك يمكن تحقيقه من خلال تطبيق العدالة بأنواعها على مستوى المنظمة ككل، مما يسهم في تعزيز كل من التزام العاملين وانغماسهم في اعمال المنظمة وتأدية واجباتهم على اكمل وجه، وخاصة عند التعامل مع تنوع في مواردها البشرية فهي تحتاج الى تطبيق اعلى مستوى من الاهمية في تلك الموارد لتقديمها الافضل وتحقيق اهدافها. وقد تم اختيار عدد من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة وكانت مستشفى الكفيل التخصصي ومستشفى زين العابدين التي ترعى تنوع مواردها البشرية ضمن مجال عملها لتحقيق الاداء العالي من خلالها، مما يمكنها أن تكون رائدة في مجال عملها على مستوى البلد. ومن اجل تحقيق أهداف البحث فقد تم هيكلته في أربعة مباحث هي:
المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث ويشمل (ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات)
المبحث الثالث: الإطار الميداني للبحث ويشمل اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات.
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

يستعرض المبحث الخطوات الأساسية لمنهجية البحث الحالي على وفق الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة وتساؤلات البحث:

تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

١. ما مستوى تبني مفهوم ادارة تنوع المورد البشري في المستشفيات عينة البحث؟
٢. ما مستوى الاداء العالي المتحقق في المستشفيات الاهلية عينة البحث؟
٣. ما هو مستوى واتجاه علاقة الارتباط بين ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات من وجهة نظر الافراد عينة البحث؟
٤. ما هو مستوى وطبيعة علاقة تأثير ادارة تنوع المورد البشري في تعزيز مستوى الاداء العالي من وجهة نظر الافراد عينة البحث؟

ثانياً: اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه ادارة تنوع المورد البشري في تعزيز الاداء العالي للمنظمات والتي أصبحت من السلوكيات المهمة في المنظمات الحديثة، ولاسيما المنظمات التي تتنوع بها الموارد البشرية في تحفيز أداء عاملها، وايضاً مع تزايد أهمية تنوع الموارد البشرية في أي منظمة مما يسهم في تحقيق مستويات عالية من الأداء، كما تنبع أهمية البحث من كونه يحاكي مجموعة من مؤسسات القطاع الصحي في العراق ويتمثل ذلك بالمستشفيات الاهلية في كربلاء المقدسة، اذ تتجسد اهمية البحث من خلال ابراز اهمية ادارة تنوع المورد البشري للمستشفيات من خلال الدور المهم الذي يلعبه في تحقيق الاستدامة والاداء العالي لها، بالإضافة لأهمية العينة المبحوثة والمتمثلة بالمستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة والتي لها من الدور المهم و الحيوي في تقديم خدماتها الصحية من خلال استقطاب الموارد البشرية المؤهوبة من مختلف الجنسيات الاجنبية والعربية من اجل تقديم ما يتلاءم واحتياجات الزبائن لتحقيق أهدافها، وازافة نتاج علمي لفائدة الباحثين و المهتمين في مجال دراسة ادارة التنوع وادارة المؤهبة والاداء العالي للمنظمات.

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان الدور الذي يلعبه تنوع المورد البشري في تحقيق الاداء العالي للمنظمات للمستشفيات المبحوثة من خلال عدة اهداف فرعية نذكر منها ما يأتي:

١. تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز مستوى المعرفة والتطبيق لدى العينة المبحوثة بمتغيرات البحث واهم المقترحات البحثية المستقبلية.
٢. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول للمشاكل التي تواجهها عينة البحث في مجال تطبيق ادارة التنوع لتحقيق الاداء العالي.

٣. استعراض الادبيات ذات الصلة بموضوع ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي ومناقشتها وتحليلها.
٤. تحليل دور ادارة تنوع المورد البشري لتحقيق الاداء العالي للمنظمات.
٥. تحليل علاقة الارتباط بين كل من ادارة تنوع المورد البشري والأداء العالي في المستشفيات المبحوثة.
٦. تحليل علاقة التأثير بين كل من ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات في المستشفيات المبحوثة.

رابعاً: فرضيات البحث:

انطلق البحث الحالي في معالجته للمشكلة من خلال الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الاولى:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة أبعاده مجتمعة والاداء العالي للمنظمات بدلالة أبعاده مجتمعة.

فرضية الوجود H_1 : توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة أبعاده مجتمعة والاداء العالي للمنظمات بدلالة أبعاده مجتمعة، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد تكافؤ الفرص مع متغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد التوعية الشاملة للتنوع مع متغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد تقييمات العمل الايجابي مع متغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الرئيسية الثانية:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لإدارة تنوع المورد البشري بدلالة ابعاده مجتمعة في الاداء العالي للمنظمات بدلالة ابعاده مجتمعة.

فرضية الوجود H_1 : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لإدارة تنوع المورد البشري بدلالة ابعاده مجتمعة في الاداء العالي للمنظمات بدلالة ابعاده مجتمعة، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد تكافؤ الفرص في متغير الاداء العالي للمنظمة.

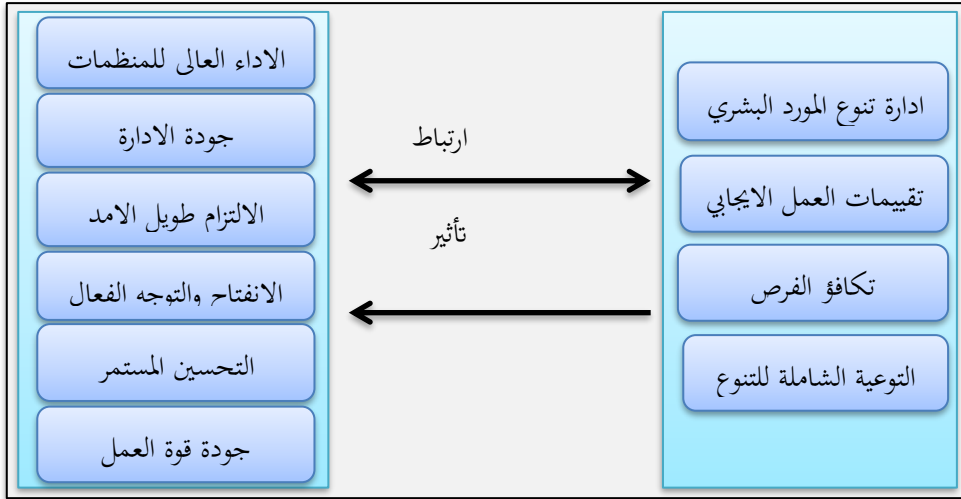
الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد التوعية الشاملة في متغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد تقييمات العمل الايجابي في متغير الاداء العالي للمنظمات.

خامساً: المخطط الفرضي للبحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم بناء مخطط فرضي يبين أثر ادارة الموهبة في تحقيق الاداء العالي للمنظمات والذي تم تحديده من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة بالبحث، ويتضمن المتغيرات الآتية:-

١. المتغير المستقل: ويتمثل بادارة تنوع المورد البشري المتمثلة بـ (تقييمات العمل الإيجابي، تكافؤ الفرص، التوعية الشاملة للتنوع).
٢. المتغير المعتمد: ويتمثل بالاداء العالي للمنظمات بابعاده (جودة الادارة، الالتزام طويل الامد، الانفتاح والتوجه الفعال، التحسين المستمر، جودة قوى العمل)



شكل (١) المخطط الفرضي للبحث

سادساً: حدود البحث:

تقسم حدود البحث وفق الفقرات الآتية:

١. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة (مستشفى الكفيل التخصصي، مستشفى زين العابدين التخصصي) لغرض إجراء الجانب الميداني، وقد تم اختيارها كونها تمتلك مقومات تطبيق ادارة تنوع المورد البشري مما يعزز الالتزام للعاملين ويسمح بتحقيق الأداء العالي، إضافة انهما من المؤسسات المهمة في البلد والتي تتعامل مع جهات متعددة، ولديها اليات عمل متنوعة في مجال عملها، وبذلك تعطينا صورة واضحة عن مدى تطبيق ابعاد البحث في المستشفيات المبحوثة.
٢. الحدود الزمنية: لقد أنجزت عملية جمع البيانات للجانب العملي وإجراء المقابلات الشخصية للبحث للمدة ما بين 2019/3/20 لغاية 2019/5/10.

٣. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية للبحث بالعينة المبحوثة والتي اختيرت بشكل (قصدي) إذ بلغ حجم العينة بواقع (144) فرداً في المستشفيات المبحوثة.

سادساً: أدوات التحليل الإحصائي:

١. تم اعتماد أدوات التحليل الإحصائية المبنية لتحليل فرضيات البحث ومخططة واختبارها كالاتي:
 - أ. الأساليب الإحصائية الوصفية: تستخدم للتحقق من تركز إجابات عينة البحث وتشتتها وكالاتي:
 - أ. الوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات البحث.
 - ب. الانحراف المعياري: لمعرفة مستوى التشتت لقيم الاستجابة عن أوساطها الحسابية.
 ٢. الأساليب الإحصائية التحليلية:
 - أ. معامل الارتباط البسيط: أستخدم لقياس قوة العلاقة بين متغيرين.
 - ب. معامل الارتباط المتعدد: أستخدم لقياس قوة العلاقة بين ثلاثة متغيرات.
 - ج. معامل الانحدار الخطي البسيط: أستخدم لاختبار أثر المتغيرات المستقلة كلاً على انفراد في المتغير المعتمد.
 - د. معامل الانحدار المتعدد: أستخدم لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير المعتمد.
 - هـ. معامل التفسير (R^2): أستخدم لتوضيح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد.
 - و. اختبار (t): أستخدم لاختبار معنوية علاقات الارتباط.
 - ز. اختبار (F): أستخدم في اختبار معنوية علاقات التأثير.
 - ح. تم استخدام البرامج الإحصائية (SPSS V 23, Excel 2010, Amos v 23) لمعالجة البيانات.

سابعاً: أدوات البحث:

- من أجل أن يحقق البحث أهدافه، تم اعتماد الأدوات الآتية:
 ١. أدوات الإطار النظري: وتمثلت بالكتب والرسائل والاطاريح والدوريات والبحوث والمجلات، والشبكة الدولية للإنترنت.
 ٢. أدوات الإطار الميداني: اعتمدت عدداً من أساليب جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهي:
 - أ- المقابلة الشخصية: تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية لأفراد عينة البحث، بهدف الوقوف على آرائهم بخصوص متغيرات البحث، وكذلك توضيح فقرات الاستبانة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي تطرح، لضمان الحصول على الدقة المطلوبة.
 - ب- استمارة الاستبانة: اعتمدت أداة رئيسة للبحث للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، واعتمد الباحث في صياغتها البساطة والوضوح في تشخيص متغيرات البحث، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس شدة الاجابة والذي يتراوح مداه بين (٥-١) درجات، اذ تعطي (٥) درجات اذا كانت اجابة المبحوثين اتفق بشدة و(١) درجة اذا كانت الاجابة لا اتفق بشدة و(٢) درجة اذا كانت لا اتفق و(٣) درجة اذا كانت الاجابة محايد و(٤) درجات الى اتفق.

المبحث الثاني: الإطار النظري

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لإدارة تنوع المورد البشري من حيث المفهوم والاهمية والابعاد المتمثلة بـ (تقييمات العمل الايجابي، تكافؤ الفرص، التوعية الشاملة للتنوع) والاطار النظري للأداء العالي من حيث المفهوم والاهمية والابعاد المتمثلة بـ (جودة الادارة، الانفتاح والتوجه الفعال، الالتزام طويل الامد، التحسين المستمر، جودة قوى العمل) وكالاتي:

اولاً: ادارة تنوع المورد البشري Managing Diversity Of Human Resource

١. المفهوم والاهمية

التنوع هو عبارة عن الاختلافات في كل من مجموعة الأبعاد الداخلية والخارجية والتنظيمية وان ذلك الاختلاف يؤدي الى اختلاف ثقافات وخصائص عادات الافراد وعلى المنظمات ادارة هذه الاختلافات بكفاءة حتى لا يحدث تعارض في الاطار الثقافي بين القوى المتنوعة. ويُعرّف التنوع بأنه سمة من سمات التجمعات الاجتماعية التي تعكس درجة وجود اختلافات موضوعية أو ذاتية بين أعضاء المجموعة (Gajjar, 2018: 3 & Okumus, 2018)، فيما أكد (العززي وآخرون، 2014: 177) ان التنوع هو مصطلح يدل على الاختلافات الموجودة بين العاملين في المنظمة الواحدة من حيث العمر او الجنس او العرق او الدين او الاصل او القابلية الجسمانية او اللون او توجهات الفرد السياسية والاجتماعية. و اشار (Dessler, 2013: 81) الى ان التنوع هو الاختلاف الذي تحمله مجموعة او أكثر من العاملين وهذا الاختلاف يشمل العرق والدين، القومية والثقافة والجنس والعمر، فيما أكد (الحسناوي، 2015: 129) الى ان التنوع يعني جميع الاختلافات الثقافية في الخصائص الديموغرافية للموارد البشرية المتمثلة، بالعرق، اللون، الجنس، الدين، الأخلاق، الخلفية الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتي أحدثت تأثيراً واضحاً على تغير خصائص المنظمات للعمل بمنظور عالمي من حيث الاعتماد على الأشخاص من ذوي الخبرة والمواهب، والأفكار الإبداعية، ويحملون نظرة عالمية نحو العمل، مع الاعتماد على صناع المعرفة في إنجاز المهام بما يحقق الميزة التنافسية المستدامة، إذ أصبح التنافس اليوم هو تنافس التنوع الثقافي للموارد البشرية دولياً ما بين المنظمات. ولأهمية ادارة تنوع المورد البشري في المنظمة لذا من الضروري، أولاً وقبل كل شيء، زيادة الوعي بين المديرين التنفيذيين بشأن التنوع وإمكانية التعاون الجيد من أجل نجاح المنظمة، فذلك كفيل بقيامهم بعد ذلك بإدارة التنوع من الأعلى إلى الأسفل، والذي من خلاله سيؤثر في تغيير ثقافة المنظمة على جميع مستوياته، وبالتالي، من الضروري توفير تدريب للعاملين على جميع المستويات الهرمية بحيث يصبح الأفراد حساسين تجاه عناصر مختلفة ويكونون على دراية بها، ان إدارة التنوع هو نهج إداري يركز على التنوع في مكان العمل باعتباره أحد مؤشرات الكفاءة العالية في العمل. فالفكرة الأساسية لإدارة التنوع هي أن الاعتراف بقيمة تنوع الموظفين يخدم نحو النجاح الاقتصادي للشركة أو المؤسسة. (Hana et al, 2016: 1083). وهناك العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسات العامة إلى تبني التنوع، اذ يعد تشجيع التنوع في منظمة عامة أداة تحفيزية إيجابية يمكنها جذب أفضل الموظفين والاحتفاظ بهم وكذلك زيادة مستوى التنافسية التنظيمية. ويعتمد الأداء من حيث الهدف والإنجاز الموضوعي لأي منظمة على قدرة الإدارة على إدارة قوى عاملة متنوعة

بشكل فعال تجلب أفكارًا مبتكرة ووجهات نظر متنوعة إلى أماكن عملهم. نتيجة لذلك، ما كان يمكن اعتباره تحدياً بسبب التنوع في مكان العمل، يمكن تحويله بسهولة إلى أصول تنظيمية استراتيجية إذا كانت المنظمة قادرة على الاستفادة من المواهب المتنوعة الموجودة داخل أشخاص من خلفيات ثقافية متنوعة (Bezibwe, 2015:36).

٢. ابعاد تنوع المورد البشري

اتفقت الدراسة مع ما اشار اليه (Larkey, 1996) حول ابعاد تنوع المورد البشري التي حدد فيها مجموعة من الابعاد الرئيسية لإدارة التنوع تمثلت بتكافؤ الفرص، تقييمات العمل الايجابي، التوعية الشاملة للتنوع، اذ اعتمد الباحث على هذا المقياس في اختيار متغير ادارة التنوع، والتي تمثلت بما يأتي:

تكافؤ الفرص:

تُعرف فرص العمل المتساوية بأنها "السياسات والمبادئ الأساسية للقوانين التي تهدف إلى توفير فرص متساوية في المعاملة وفرص العمل فيما يتعلق بالتوظيف والخدمة والنهوض، ولحظر أي تمييز على أساس أسباب مثل الدين والأصل القومي والجنس أو العمر" (Pekur, 2002:22)، لا تعترف إدارة التنوع بالقيم المختلفة للقوى العاملة فحسب بل تسخرها أيضاً، مثل الخصائص الفردية والخلفيات والتوجهات والمعتقدات الدينية، بحيث يتم استخدام المواهب الفردية بشكل كامل ويتم تحقيق الأهداف التنظيمية. في حين أن تكافؤ فرص العمل هو مدفوع في المقام الأول بالتشريع، فإن إدارة التنوع تدفعها حالة العمل وتستفيد إدارة التنوع من التعددية الثقافية المتنامية الناتجة عن تدويل الأعمال، وتطوير الأسواق العالمية، وتنامي حركة القوى العاملة، وزيادة الوعي بالفوارق الفردية، تبدأ فرص العمل المتساوية خارجياً ويتم إنفاذها من خلال التشريعات، بينما تبدأ إدارة التنوع داخلياً، من خلال الجهود الرامية إلى خلق جو من المساواة وثقافة تنظيمية شاملة تماماً في العمل، تؤدي هذه المناقشات إلى نتيجة مفادها أنه في حين أن إدارة التنوع تتضمن التزاماً بتكافؤ فرص العمل والعمل الإيجابي، فإن النطاق الفعلي لإدارة التنوع أوسع كثيراً. هناك مجموعة من الأهداف التي ترغب المنظمات في تحقيقها من خلال الإدارة الفعالة للتنوع في الموارد البشرية. في الأعلى، الامتثال لمتطلبات تكافؤ الفرص القانونية والعمل الإيجابي. وتشمل الأهداف الأخرى بشكل رئيسي الإبداع والمرونة وجذب الموظفين واستبقاء الموظفين وقدرات تسويقية أفضل (J.Shen et al, 2016:238.239).

تقييمات العمل الايجابي:

لقد أصبح العمل الإيجابي جانباً لا مفر منه في عملية توظيف العمالة فقد وضعت للمساعدة في القضاء على التمييز المؤسسي الموجود أصلاً في هذه الممارسات، و يعرف العمل الايجابي بأنه "جهد نشط لتحسين فرص العمل أو التعليم لأفراد الأقليات أو النساء" (Kennedy, 2015:1)، في حين حدد بعض الباحثين العمل الإيجابي بأنه "سياسة تهدف إلى تحسين المظالم التاريخية ضد النساء والأقليات العرقية وغير ذلك من الفئات المحرومة" (McFerran et al 2014:722)، اشار (Pekur, 2002:22) الى مفهوم العمل الايجابي من منظورين عام وخاص فمن جهة المنظور الخاص عُرف بأنه "تجنيد مجموعات ناقصة التمثيل في القوى العاملة لدى صاحب العمل، وتغيير إدارة المواقف من خلال القضاء على التحامل الذي قد يكون لديهم تجاه مجموعات غير ممثلة تمثيلاً ناقصاً في القوى العاملة لدى صاحب العمل، وإزالة التمييز في مكان العمل،

إدارة تنوع الموارد البشري ودورها في تحقيق الاداء العالي لعينة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة وإعطاء معاملة تفضيلية لأعضاء المجموعات الأقل تمثيلاً". وعرف فوكس العمل الإيجابي من منظور القطاع العام على أنه "إجراء إيجابي يتخذ من قبل أرباب العمل في التوظيف، ورفع مستوى الوظائف وفي أعمال أخرى موجهة نحو الخدمة للقضاء على التمييز في العمل وضمان تكافؤ فرص العمل".

التوعية الشاملة للتنوع:

وتعرف التوعية الشاملة للتنوع بأنها "مجموعة من السلوكيات والمواقف والسياسات المتطابقة التي تجمع في نظام أو وكالة أو بين المهنيين وتمكن هذا النظام أو الوكالة أو هؤلاء المهنيين من العمل بفعالية في عبور مواقف ثقافية" (Tasha Doerr:5)، يمكن أن تساعد هذه العمليات الإدراكية الواعية معاً في تحقيق ما ترغب به المؤسسات في تحقيق ميزتها التنافسية من خلال دمج الوعي الذاتي للأفراد مع وجهات نظر الآخرين لتكون نظرة عالمية ومتنوعة التجربة (Mosley& Wang,2011:66)، فيما حدد الآخرين لتكون نظرة عالمية ومتنوعة التجربة (Pekeur,2002:38) عدة اهداف من اجل التوعية الشاملة للتنوع ومنها ما يأتي:

- أ- توفير معلومات عن التنوع، بدءاً من المقابلات إلى العروض التقديمية الإحصائية، والتي توضح ضرورة التدريب على التنوع.
- ب- زيادة الوعي والحساسية من خلال الكشف عن التحيز والافتراضات الخفية من خلال التمارين التي تهدف إلى مساعدة المديرين على التواصل مع أنفسهم ومشاعرهم حول التنوع.
- ت- تقييم المواقف والقيم.
- ث- تصحيح وتجنب الصور النمطية والخرافات عن طريق تشجيع المديرين على النظر إلى الآخرين كأفراد وليس كممثلين.

ثانياً: الاداء العالي للمنظمات High Performance Organizations

١. المفهوم والاهمية

تناول العديد من الكتاب و الباحثين مفهوم الاداء العالي بعدة تعاريف فيذكر (Dewall,2010:10) ان الاداء العالي يوصف من خلال ما يتم انجازه ومدى الرضا المتحقق من لدن العاملين و الزبائن و المستويات العالية من المبادرات الفردية و مدى الانتاج والابداع و مقياس الاداء و انظمة المكافآت و القيادة القوية. فيما اشار (Akdemire,etal,2010:150) يتحقق الاداء العالي عندما تمتلك المنظمة ثقافة داعمة لجعل العاملين يتحملون المسؤولية اللازمة لإشباع حاجات الزبائن بطرق مناسبة لضمان نجاح اعمالها، و اوضح (Kdemir,2010:p156) مفهوم الاداء العالي بأنه الأداء الذي يطلق على مجموعة من العمليات والممارسات التي تزاو لها المنظمة لتوفير الثقافة للعاملين والمسؤولية لتحقيق النجاح، و بين (العابدي، الجاف،2012: 10) بأنه (ذلك الأداء الذي يولد رغبة عالية لدى الفرد العامل في تطوير مستواه ومستوى مرؤوسيه وزملائه ومساعدتهم لتحقيق أهداف المنظمة عن طريق تقديمه أفكاراً وأنشطة بلا حدود والعمل على تطبيق تلك الأفكار في الواقع العملي). و اشار (Laggat et al, 2011,288) الى اهمية انظمة عمل الاداء العالي لما لها من تأثير كبير على الامان الوظيفي وتخفيض التكاليف وترفع من التزام العاملين وتقلل من الاجهاد وحالات عدم الرضا، اضافة لتحقيق رغبات الزبائن وتحسين مستوى الاداء العالي للمنظمات

و زيادة ثقافة الموارد والاهتمام بالمواهب و زيادة طاقات العاملين في كل المستويات. ان التنفيذ الناجح لممارسات الاداء العالي للمنظمات يجلب العديد من المنافع للمنظمات واهمها زيادة وتحسين مستوى الاداء المنظمي والاستمرار في تحسين مستوى اداء مواردها البشرية ورفع الروح المعنوية داخل بيئة العمل و التحفيز على بذل اقصى الجهود لمصلحة المنظمة.(Zhang,2011,65)، غالبًا ما تقوم المؤسسات بتطبيق أداة تحسين واحدة تلو الأخرى فقط لتحقيق مكاسب مؤقتة في الأداء. الأدوات فعالة للمهام التي تنطبق عليها ولكنها ليست فعالة وحدها في دفع المؤسسات إلى مستويات عالية ومستدامة من الأداء. الثقافة فقط يمكنها فعل ذلك. يتم تطوير الأداء العالي المستدام من خلال ثقافة نابضة بالحياة لحل المشكلات والتحسين المستمر، واحتضنت المؤسسات التي تحقق الأداء العالي المستدام ضرورة تطوير ثقافة مؤثرة ومفعمة بالحياة. (Plenert, 2018: 2). تطور المنظمات القدرة التنافسية من خلال الحصول على مواردها وتطويرها وتخصيصها بفاعلية أكبر لإضافة قيمة فريدة. وبناءً على ذلك، يمكن للأداء العالي تحسين معرفة الموظفين ومهاراتهم وقدراتهم و الموارد التنظيمية الأخرى، مما قد يؤدي إلى ميزة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، ممارسات الاداء العالي لا تعمل فقط على تطوير المعرفة والمهارات والقدرات الخاصة بالموظفين، ولكنها أيضًا تغير طبيعة علاقات الموظفين بالإضافة إلى تشجيع صانعي الدور لتطوير ورعاية شبكة من العلاقات المنتجة. (Özçelik et al, 2016:232). وأشار (Gupta,2011:221-223)(Farndale,2011:6-7) إن الأداء العالي للموارد البشرية في المنظمة هو الافتراض الرئيسي لإنشاء بيئة عمل داخلية تدعم احتياجات الزبائن والتعرف على توقعاتهم، إن نظام الأداء العالي يقوي ويعزز الالتزام التنظيمي ويولد تحفيزاً وترابطاً عالياً لإنجاز الأعمال، كما إن الأداء العالي يحافظ على تحقيق واستدامة مستويات عالية من الأداء المطلوب لتلبية العمل وخبرات تطور وترفع معرفة وقابلية العاملين لإنشاء القيمة للمنظمة. إن الأداء العالي للموارد البشرية في المنظمة هو نظام لخبرات إدارة الموارد البشرية الذي يحقق التناغم والتناسق فيما بينها باتجاه الغرض المراد تحقيقه لدعم الإمكانيات التنظيمية والتحفيز والفرص لتقديم خدمات إدارة الموارد البشرية للمنظمة مما يجعل ادائها ذا مستوى عالٍ. (Chan&Mak,2012:137)

٢. ابعاد الاداء العالي للمنظمات:

اتفق العديد من الكتاب و الباحثين على مجموعة من ابعاد الاداء العالي للمنظمات، أمثال: (De Waal,2008;2009;2010;2011;2012:3;6;312;7;32) (De Waal&Chachage,2011:152) (De Waal&Frijns,2009;2011;2012:2;7;4) (De Waal&Sultan,2012:216) (De Waal&Jansen,2013:45) (De Waal,etal.,2014:37-38) (De Wall,2018, 988)،(De Waal&Akaraborwor,2013:79) (De Waal&Beatrice,2017:4) حيث قام De Wall بمجموعة من الابحاث و الدراسات فيما يخص الاداء العالي للمنظمات منها ٢٩٠ دراسة مختصة تمخضت من خلالها عن ٣٥ خاصية للأداء العالي وزعت على خمسة ابعاد اساسية تمثلت بـ (جودة الادارة، الانفتاح والتوجه الفعال، التوجه طويل الامد، التحسين المستمر، جودة القوى العاملة)، والتي سنعتمدها كأبعاد فرعية لمتغير الاداء العالي كونها طبقت على مدى واسع من المنظمات والتي بدورها افرزت تلك الخصائص لتكون مميزات تمتاز بها منظمات الاداء العالي.

١. جودة الإدارة: تعد جودة الإدارة في المنظمة إحدى الخصائص المميزة لمنظمات الأداء العالي فالمديرون يحرصون على بناء علاقات الثقة مع العاملين في كل المستويات التنظيمية والتعامل معهم باحترام، كما إنهم يؤدون عملهم بنزاهة ويعكسون مستويات عالية من الالتزام والاحترام والحماس والتوافق مع الآخرين كما يقوم هؤلاء المديرون باتخاذ القرارات الموجهة نحو النشاط وتجنب الإسهاب في التحليل والتركيز بدلاً من ذلك على القرارات والأعمال الجوهرية، كما إن إدارة منظمة الأداء العالي تتميز باهتمامها بتدريب العاملين لزيادة قدراتهم على تحقيق أفضل النتائج من خلال دعم الإدارة ومساعدتهم وحمايتهم من التدخلات الخارجية في مقابل تحميلهم مسؤولية النتائج ومحاسبة المقصرين.
٢. الانفتاح والتوجه الفعال: لا تقتصر هذه الخاصية على خلق ثقافة الانفتاح فحسب، وأما التركيز على توصيفه لتحقيق النتائج، فإدارة منظمات الأداء العالي تعنى بآراء العاملين من خلال إقامة الحوارات معهم وإشراكهم في كل الأعمال المهمة، كما تمكن لهم إجراء التجارب والتعلم من أخطائهم وبالتالي تصبح فرصة تعلم كما إنها تشجع العاملين على تحمل نوع من المخاطرة المحسوبة وتبادل المعرفة بهدف الحصول على أفكار جديدة تسهم في تحقيق نتائج أفضل، وتعمل منظمات الأداء العالي على تشجيع الأفراد العاملين على تطوير قابليتهم الذاتية والدفع باتجاه التغيير، والتجديد، والمشاركة الشخصية لإدارة تلك المنظمات في هذه العملية.
٣. الالتزام طويل الأمد: وهو من أهم السمات الأساسية لمنظمات الأداء العالي باتجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم، وزبائن، عاملين، والمجتمع بشكل عام، فمنظمات الأداء العالي تكافح باستمرار لتحسين عملية خلق القيمة للزبائن من خلال معرفة ماذا يريدون والحرص على بناء علاقات ممتازة معهم والتواصل معهم باستمرار والاستجابة لكل رغباتهم، وتلتزم منظمات الأداء العالي بالعمل على تحقيق الأهداف التنظيمية وتحفيز العاملين على أن يكون شعارهم الأساسي هو خدمة المنظمة في ذات الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق مصلحة أعضائها وتلبية احتياجاتهم والعمل على خلق بيئة عمل آمنة من خلال منح العاملين الإحساس بالأمان والاستقرار والروح الرياضية بهدف خلق القيادات الإدارية من داخلها وتطويرها.
٤. التحسين المستمر: عادةً ما يبدأ التحسين والإبداع المستمر في منظمات الأداء العالي من خلال تبني المنظمة الاستراتيجيات التي تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى من خلال تطوير العديد من الخيارات الاستراتيجية الجديدة واختيار أفضلها لتحل محل الاستراتيجيات السابقة ومن ثم تقوم المنظمة بتوجيه مواردها وقابليتها لخلق مصادر جديدة للميزة التنافسية وتحسين وتنظيم عملياتها لتحسين مقدراتها على الاستجابة للأحداث والتغيرات التي تحصل في البيئة الخارجية من خلال تطوير منتجات وخدمات تلبي حاجات الزبائن المتغيرة والمتطورة.
٥. جودة قوى العمل: من خصائص منظمات الأداء العالي بناء فريق إدارة وفرق عمل متنوعة ومكملة بعضها البعض وذات مرونة عالية للمساعدة في اكتشاف التعقيد في العمليات وتشجيع الحلول الابتكارية لها حيث تعمل المنظمات على تدريب العاملين فيها لكي يكونوا مرنين والسماح لهم بالتعامل من الآخرين من خلال دخولهم بشراكات مع الموردين والزبائن ليتمكنوا من تحقيق نتائج

استثنائية ويتحملون مسؤولية أدائهم ويكونوا مبدعين بالاعتماد على طرائق جديدة لتحقيق للنتائج المطلوبة.

المبحث الثالث: الإطار الميداني للبحث

يسعى هذا المبحث إلى وصف وتشخيص آراء عينة البحث حول متغيرات البحث، واختبار وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين بينها والمتمثلة بإدارة تنوع المورد البشري، والاداء العالي على مستوى المستشفيات عينة البحث للتحقق من مدى سريان المخطط البحث الفرضي باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة وقد تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، وذلك بهدف تحليل وقياس استجابات الأفراد المبحوثين حول أسئلة استمارة الاستبانة، وكما يأتي:

أولاً: اختبار اداة قياس البحث

تمثل الخطوة الاولى والمهمة للاطمئنان باتجاه النتائج التي سينتجها الخطوات اللاحقة من المبحث، اذ تعد هذه الخطوة المهمة لذلك من خلال التأكد من البيانات التي تم جمعها ثم التأكد من مدى صدق وثبات المقاييس المستخدمة في البحث من خلال اعتماد طرائق واحصاءات عدة، وذلك للتأكد من صدق المقياس المعتمد في البحث في بيان مدى توافر التوجهات الحقيقية لدى المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء مجتمع البحث للاهتمام بإدارة تنوع الموارد البشرية وانعكاس ذلك في تعزيز الاداء العالي للمنظمات فالخطوة الاولى للتحقق من دقة البيانات وثبات المقاييس المستخدمة في البحث وكما يأتي:-

اجراء فحص بيانات الاستبانة الخاصة بالبحث: ان التأكد من دقة البيانات التي يتم جمعها يشكل ضرورة للباحث ليعتمد تلك البيانات حتى يمكن الوصول الى نتائج ذات موثوقية عالية ودقة ويتم ذلك من خلال اجراء بعض الاختبارات الاحصائية والفنية للبيانات التي تم استخلاصها من خلال الاستبانة المخصصة لهذا الغرض وذلك قبل البدء في عملية تحليل الاجابات بالوصف الاحصائي ولتحقيق هذا الفحص يستلزم الامر خطوات عدة هي:-

أ. تحديد البيانات المفقودة

ب. الفحص الخاص بالبيانات المفقودة والشاذة

ج. اختبار اعتدالية البيانات (الاختبار المعلمي للبيانات)

الجدول (١) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغير ادارة تنوع الموارد البشرية

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test					
		تكافؤ الفرص	التوعية الشاملة	تقييمات العمل	ادارة تنوع المورد البشري
N		144	144	144	144
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.5645	3.5894	3.3720	3.5086
	Std. Deviation	.60002	.65541	.72218	.50492

إدارة تنوع المورد البشري ودورها في تحقيق الاداء العالي لعينة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة

Most Extreme Differences	Absolute	.126	.099	.170	.056
	Positive	.084	.048	.067	.042
	Negative	-.126-	-.099-	-.170-	-.056-
Test Statistic		.126	.099	.170	.076
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000^c	.001^c	.000^c	.000^{c,d}
a. Test distribution is Normal.					
b. Calculated from data.					
c. Lilliefors Significance Correction.					

المصدر: نتائج برنامج Spss. V. 23

الجدول (٢) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغير الاداء العالي للمنظمات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test							
		جودة الادارة	الانفتاح والتوجه الفعال	الالتزام طويل الامد	التحسين المستمر	جودة القوى العاملة	الاداء العالي للمنظمات
N		144	144	144	144	144	144
Normal Parameter s^{a,b}	Mean	3.46	3.43	3.52	3.53	3.51	3.49
		35	58	60	82	74	62
	Std. Deviation	.657	.684	.683	.718	.636	.519
Most Extreme Differences	Absolute	.126	.101	.135	.215	.151	.107
	Positive	.082	.066	.084	.149	.113	.060
	Negative	-.126-	-.101-	-.135-	-.215-	-.151-	-.107-
Test Statistic		.126	.101	.135	.215	.151	.107
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000^c	.001^c	.000^c	.000^c	.000^c	.000^c
a. Test distribution is Normal.							
b. Calculated from data.							
c. Lilliefors Significance Correction.							

المصدر: نتائج برنامج Spss. V. 23

ثانياً: اختبار صدق مقياس الدراسة:

تحتاج الاستبانة المعدة لاستكشاف الظواهر الى اختبارات عدة لأغراض دقة النتائج ومصداقيتها اذ تمثل الاستبانة الوسيلة المهمة لجمع البيانات ذات الصلة بمتغيرات البحث الرئيسية، وتعتمد هذه الاستبانة على سلم مقياس ليكرت الخماسي من (لا اتفق تماماً الى اتفق تماماً).

أ. صدق اداة القياس

يشير مفهوم صدق اداة القياس الى القابلية على القياس الدقيق والموثوق للبناء المراد قياسه أي المدى الذي تمثل فيه اداة القياس الخصائص التي تتوفر في الظاهرة قيد الدراسة والتحقيق، ولتحقيق ذلك عرض الباحث اداة القياس في صورتها الاولى على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الادارة وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس.

ب. صدق التركيبة البنائية لأدوات القياس:

لغرض التحقق من التركيبة البنائية لأداة القياس الخاصة بالبحث الحالي ولمتغيرات البحث (ادارة تنوع المورد البشري، الاداء العالي للمنظمات) فقد تم استخدام اسلوب التحليل العامل التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) للتحقق من الصدق البنائي التوكيدي للمقاييس المستخدمة في هذا البحث. اذ يمثل هذا الاسلوب احد التطبيقات الخاصة بمعادلة النمذجة الهيكلية (Structural Equation Modeling) وتمثل الإجراءات المتبعة في هذا التحليل في تحديد النموذج المفترض والذي يتكون من المتغيرات الكامنة (Latent Variables) أو المتغيرات غير المقاسة وهي تمثل الأبعاد المفترضة للمقياس ومنها تخرج أسهماً متجهة إلى النوع الثاني من المتغيرات والتي تعرف بالمتغيرات المقاسة أو المتغيرات التابعة أو المتغيرات الداخلية، والتي تمثل الفقرات الخاصة بكل بعد أو الأبعاد الخاصة بكل عامل عام وهنا يفترض أن العبارات مؤشرات للمتغيرات الكامنة. واعتمد في تطبيق هذا الاسلوب على البرنامج الاحصائي (Amos. V.20).

وما يشار له في هذا الصدد ان الغاية الاساسية لهذا التحليل هو الاجابة عن سؤالين اساسين هما:

١. مدى انسجام البيانات التي تم جمعها مع النموذج الفرضي.
٢. هل ان نموذج القياس المستخدم (ادارة تنوع المورد البشري، وادارة الموهبة، والاداء العالي للمنظمات) يتكون بشكل فعلي ومؤكد من الابعاد المحددة، وهل الفقرات التي تتضمنها هذه الابعاد تتصف بالصدق ومقبولة احصائياً؟

الاجابة عن السؤال الاول يتم التحقق منها من خلال مجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة الظاهرة في الجدول (3). وفي ضوء هذه المؤشرات يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه. اما السؤال الثاني فانه يعتمد على هذه المؤشرات ايضا بالإضافة الى التحقق من قيم الأوزان الانحدارية المعيارية التي تظهر على الاسهم التي تربط المتغيرات الكامنة (المتغيرات التي تكون غير قابلة للقياس) مع كل فقرة من فقرات المقياس، والتي تعرف بمعاملات الصدق وكلما كانت اكبر من (0.30) فانه هذا يدل على صدق الفقرة

جدول (3) مؤشرات وقاعدة جودة المطابقة لمعادلة النمذجة الهيكلية

ت	المؤشرات	قاعدة جودة المطابقة
١-	النسبة بين قيم x^2 ودرجات الحرية df	أقل من 5
٢-	حسن المطابقة <i>Goodness of Fit Index (GFI)</i>	أكبر من 0.90
٣-	مؤشر المطابقة المعياري <i>Normed Fit Index (NFI)</i>	أكبر من 0.90
٤-	مؤشر المطابقة المقارن <i>Comparative Fit Index (CFI)</i>	أكبر من 0.95
٥-	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي: <i>Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)</i>	بين 0.08-0.05

المصدر: العنزي والعطوي (2010) بالاعتماد على (Chan et al., 2007)

ولتحقيق الهدف الاساسي من هذه الفقرة تم تقسيم هذا الاجراء على خطوتين تعلقت الاولى بالصدق البنائي التوكيدي لمقياس ادارة تنوع المورد البشري، في حين تعلقت الخطوة الثانية بالصدق البنائي التوكيدي لمقياس الاداء العالي للمنظمات.

ثالثاً: ثبات اداة قياس الدراسة

يشير الثبات الى اتساق مقياس الدراسة وثبات النتائج الممكن الحصول عليها من المقياس عبر فترات زمنية مختلفة (Bartholomew, 1996: 24). والثبات يأخذ شكلين هما الثبات البنائي للمتغير والثبات البنائي لفقرات المتغير، وكالاتي:

١. الثبات البنائي لأداة القياس:

تم التحقق من الثبات البنائي لأداة القياس الخاصة بالدراسة الحالية من خلال حساب معامل ثبات ارتباط كرونباخ الفا والموضح في الجدول (4):-

الجدول (4) الثبات البنائي لأداة القياس

المقياس	معامل كرونباخ الفا للبعد	معامل كرونباخ الفا للمتغير
1-ادارة تنوع الموارد البشرية		0.70
أ. تكافؤ الفرص	0.74	
ب. التوعية الشاملة	0.80	
ج. تقييمات العمل	0.73	
2- الاداء العالي للمنظمات		0.83
أ. جودة الاداء	0.70	

ب. الانفتاح والتوجه الفعال	0.75	
ج. الالتزام طويل الامد	0.79	
د. التحسين المستمر	0.85	
هـ. جودة القوى العاملة	0.75	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

يلاحظ من الجدول (4) ان قيم معامل الثبات كرونباخ الفا قد تراوحت ما بين (0.70 - 0.83) وهي قيم مقبولة احصائيا في البحوث الادارية والسلوكية لان قيمتها اكبر من (0.70) ما يدل على ان الاداة تتصف بالاتساق والثبات الداخلي.

٢. ثبات فقرات اداة القياس:

تختص هذه الفقرة بعملية التحقق من ثبات فقرات اداة القياس اذ يتم احتساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات والبعد مرة والمتغير الذي تنتمي له مرة اخرى (Construct-item correlations) وعلى وفق رأي (Chin, 1998) فان معامل الارتباط بين الفقرة والمتغير او البعد التي تنتمي اليه يجب ان لا تقل عن (0.60) والجدول رقم (5) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات والبعد او المتغير الذي تنتمي اليه وكما يلي:

٣. ثبات فقرات مقياس ادارة تنوع المورد البشري:

تتعلق هذه الفقرة بعملية اختبار ثبات فقرات المقياس الخاص بالمتغير المستقل ادارة تنوع المورد البشري وابعاده (تكافؤ الفرص، التوعية الشاملة بالتنوع، تقييمات العمل الايجابية) اذ يتبين من خلال الجدول (5) بأن جميع الفقرات كان معامل ارتباطها اعلى من (0.60) مع الابعاد التي تنتمي لها من جهة ومع المتغير الرئيس من جهة اخرى وهذا يدل على ثبات الفقرات الخاصة بمقياس ادارة تنوع المورد البشري.

الجدول (5) معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد او المتغير الذي تنتمي اليه

المتغير	البعد	الفقرات	ارتباطات الفقرات بالبعد	ارتباط الفقرات بالمتغير
ادارة تنوع المورد البشري	تكافؤ الفرص	1	.665**	.608**
		2	.672**	.652**
		3	.645**	.661**
		4	.743**	.655**
		5	.683**	.637**
		6	.601**	.668**
		7	.671**	.736**
	التوعية الشاملة بالتنوع	8	.679**	.654**
		9	.732**	.657**
		10	.616**	.680**

.626**	.765**	11	تقييمات العمل الاجابية	
.600**	.670**	12		
.621**	.613**	13		
.668**	.703**	14		
.799**	.677**	15		
.698**	.644**	16		
تم حذفها بناء على برنامج Aoms		17		
.638**	.693**	18		
.685**	.752**	19		
.642**	.656**	20		
.643**	.710**	21		
.695**	.713**	22		

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23.

٤. ثبات فقرات مقياس الاداء العالي للمنظمات:

تتعلق هذه الفقرة بعملية اختبار ثبات فقرات المقياس الخاص بالمتغير المعتمد الاداء العالي للمنظمات وابعاده (جودة الادارة، والانفتاح والتوجه الفعال، والالتزام طويل الامد، والتحسين المستمر، وجودة القوى العاملة) اذ يتبين من خلال الجدول (6) بأن جميع الفقرات كان معامل ارتباطها اعلى من (0.60) مع الابعاد التي تنتمي لها من جهة ومع المتغير الرئيس من جهة اخرى وهذا يدل على ثبات الفقرات الخاصة بمقياس الأداء العالي للمنظمات.

الجدول (6) معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد او المتغير الذي تنتمي اليه

المتغير	البعد	الفقرات	ارتباطات الفقرات بالبعد	ارتباط المتغير
الاداء العالي للمنظمات	جودة الادارة	1	.654**	.730**
		2	.827**	.651**
		3	.836**	.681**
		4	.660**	.683**
	الانفتاح والتوجه الفعال	5	.607**	.749**
		6	.638**	.680**
		7	.759**	.665**
		8	.674**	.603**
	الالتزام طويل الامد	9	.832**	.737**
		10	.805**	.657**
		11	.834**	.669**
		12	.666**	.659**
	التحسين المستمر	13	.668**	.693**
		14	.604**	.670**
		15	.624**	.643**

16	.871**	.650**
17	.786**	.766**
18	.732**	.715**
19	.610**	.636**
20	.621**	.643**

ومن خلال الاطلاع على نتائج البيانات الظاهرة في الجدول نلاحظ ان جميع معاملات الارتباط سواء بين الفقرات والمتغير الاساس ام الفقرات والابعاد الفرعية لا تقل عن (0.60) وهذا يؤكد ثبات الفقرات بالنسبة لمقياس ادارة تنوع المورد البشري، ومقياس ادارة الموهبة، ومقياس الاداء العالي للمنظمات.

رابعاً: اختبار فرضيات البحث

تختص هذا الفقرة باختبار علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث (ادارة تنوع المورد البشري، والاداء العالي للمنظمات) ومن خلال محورين الاول لاختبار علاقات ارتباط والثاني لاختبار علاقات التأثير المباشر وغير المباشر وكما يلي:

المحور الأول: اختبار فرضيات الارتباط

اولاً. الفرضية الرئيسة الاولى:

فرضية العدم H_0 "لا توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة أبعاده مجتمعة والاداء العالي للمنظمات بدلالة أبعاده مجتمعة"

فرضية الوجود H_1 "توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة أبعاده مجتمعة والاداء العالي للمنظمات بدلالة أبعاده مجتمعة"

سيتم في هذا الفقرة اعتماد معامل الارتباط البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة الاولى والمتمثلة بعلاقات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل (ادارة تنوع المورد البشري) والمتغير المعتمد (الاداء العالي للمنظمات). اذ يظهر الجدول (7) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين ابعاد هذه المتغيرات. وقبل الدخول في اختبار الفرضيات فان الجدول (8) يشير ايضاً الى حجم العينة (144) ونوع الاختبار (2-tailed). ومختصر (Sig.) في الجدول يشير الى اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية من غير ان يظهر قيمها. فاذا ظهر وجود علامة (**) على معامل الارتباط فان هذا يعني بان قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولة. ويتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Saunders, et al.2009,459)، وكالاتي:

جدول (7) تصنيف مستويات علاقات الارتباط

ت	مستوى علاقة الارتباط	مقدار الارتباط R
1	علاقة ارتباط منخفضة	اذا كان معامل الارتباط اقل من 0.00-0.30
2	علاقة ارتباط قوية	اذا كان قيمة معامل الارتباط بين 0.31-0.70
3	علاقة ارتباط قوية جداً	اذا كان معامل قيمة الارتباط اعلى من 0.71-100%
4	لا توجد علاقة ارتباط	اذا كان معامل قيمة الارتباط 0

5	علاقة ارتباط سلبية ضعيفة	إذا كان معامل الارتباط اقل من (-0.30-0.00)
6	علاقة ارتباط سلبية قوية	إذا كان قيمة معامل الارتباط بين (-0.31)-(-0.70)
7	علاقة ارتباط سلبية قوية جدا	إذا كان معامل قيمة الارتباط اعلى من (-0.71)-(-100%)

المصدر: اعداد الباحثين باعتماد الادبيات الاحصائية

بهدف قبول الفرضية الرئيسية الاولى أعلاه من عدم قبولها قام الباحث باختبار قيمة معامل الارتباط البسيط باستخدام اختبار (Sig. 2-tailed) للوقوف على معنوية العلاقة بين متغير إدارة تنوع المورد البشري (المستقل) ومتغير الاداء العالي للمنظمات (المعتمد) إذ يشير الجدول (8) الى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين متغير إدارة تنوع المورد البشري ومتغير الاداء العالي للمنظمة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.365^{**}) وتشير هذه القيمة الى قوة العلاقة الطردية بين متغير إدارة تنوع الموارد البشري والاداء العالي للمنظمات، وإن ما يدعم ذلك معنوية علاقة الارتباط التي ظهرت عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة ثقة بلغت (99%) والجدول (8) يوضح تلك العلاقة، إذ يتضح رفض فرضية العدم وقبول فرضية الوجود التي تنص على إنه (توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين إدارة تنوع المورد البشري بدلالة أبعاده مجتمعةً والاداء العالي للمنظمات بدلالة أبعاده مجتمعةً). عند مستوى معنوية (1%) أي إن نتيجة القرار مقبولة بدرجة ثقة قدرها (99%).

جدول (8) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغير إدارة تنوع المورد البشري بأبعاده ومتغير الاداء العالي للمنظمات

Correlations						
		تكافؤ الفرص	التوعية الشاملة للتنوع	تقييمات العمل الايجابي	ادارة تنوع المورد البشري	الاداء العالي للمنظمات
تكافؤ الفرص	Pearson Correlation	1	.458**	.296**	.736**	.299**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	144	144	144	144	144
التوعية الشاملة للتنوع	Pearson Correlation	.458**	1	.387**	.799**	.319**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	144	144	144	144	144
	Pearson Correlation	.296**	.387**	1	.762**	.227**

تقييمات العمل الايجابي	Sig. (2- tailed)	.000	.000		.000	.006
	N	144	144	144	144	144
ادارة تنوع المورد الايجابي	Pearson Correlation	.736**	.799**	.762**	1	.365**
	Sig. (2- tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	144	144	144	144	144
الاداء العالي للمنظمات	Pearson Correlation	.299**	.319**	.227**	.365**	1
	Sig. (2- tailed)	.000	.000	.006	.000	
	N	144	144	144	144	144
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

وتتفرع من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى

فرضية العدم "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد تكافؤ الفرص مع متغير الاداء العالي للمنظمات"

فرضية الوجود "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد تكافؤ الفرص مع متغير الاداء العالي للمنظمات"

يظهر تحليل الارتباط الظاهر في جدول (8) بان هنالك علاقة ارتباط ضعيفة (لان اقل من 0.30) وذات دلالة معنوية عند مستوى (1 %) بين بعد تكافؤ الفرص ومتغير الاداء العالي للمنظمات اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.299^{**}). وتدعم هذه النتيجة قبول فرضية الوجود ورفض فرضية العدم.

الفرضية الفرعية الثانية

فرضية العدم "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد التوعية الشاملة للتنوع مع متغير الاداء العالي للمنظمات"

فرضية الوجود "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعد التوعية الشاملة للتنوع مع متغير الاداء العالي للمنظمات".

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (8) بان هنالك علاقة ارتباط ايجابية قوية و دالة معنويا بين بعد قيمة التوعية الشاملة للتنوع ومتغير الاداء العالي للمنظمات. اذ بلغت علاقة الارتباط (0.319^{**}) في حين بلغت معنوية علاقات الارتباط (0.000). اذ تظهر نتائج الجدول وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى (1 %) بين بعد قيمة التوعية الشاملة للتنوع ومتغير الاداء العالي للمنظمات.

إدارة تنوع المورد البشري ودورها في تحقيق الاداء العالي لعينة من المستشفيات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة
بين بعد التوعية الشاملة للتنوع والاداء العالي للمنظمة، وتدعم هذه النتيجة قبول فرضية الوجود ورفض
فرضية العدم.

الفرضية الفرعية الثالثة

فرضية العدم "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعث تقييمات العمل الايجابي مع متغير الاداء
العالي للمنظمات".

فرضية الوجود "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لبعث تقييمات العمل الايجابي مع متغير الاداء
العالي للمنظمات".

يشير جدول (8) الى مصفوفة الارتباط التي توضح ان هنالك علاقة ارتباط ضعيفة وذات دلالة معنوية
عند مستوى (1 %) ظاهرة بين بعد تقييمات العمل الايجابي ومتغير الاداء العالي للمنظمات اذ بلغت قيمة
معامل الارتباط بينهما (0.227^{**}) وتدعم هذه النتيجة قبول فرضية الوجود ورفض فرضية العدم.

المحور الثاني: اختبار فرضيات التأثير

ان الغرض الرئيس الذي تستهدفه هذه الفقرة هي اختبار فرضيات التأثير الخاصة بمتغيرات البحث (ادارة
تنوع المورد البشري، والاداء العالي للمنظمات) والتي تتمحور حول التأثير المباشر وغير المباشر بين تلك
المتغيرات ووفقا لطريقة بارون وكيبي لاختبار النموذج والذي تضمنته الفرضية الرئيسة الثانية وما ينبثق عنها
من فرضيات فرعية، وقد استخدم الباحث لهذا الغرض تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)
و تحليل الانحدار المتعدد (Multiple linear regression) الذي عن طريقه يتم تحديد التأثير
المباشر بين المتغيرات واما التأثير غير المباشر فتم استخدام طريقة بارون وكيبي وهي تعد من الطرق الجيدة
لاختبار تأثير المتغير الوسيط على العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد.

ومن أجل اختبار معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد استخدم الباحث اختبار (F)، إذ يوجد
تأثير معنوي إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية ولا يوجد هذا التأثير إذا كانت قيمة
(F) المحسوبة أصغر من قيمة (F) الجدولية عند المستوى (0.01) و (0.05) وباستخدام برنامج (spss v.23)
وبشأن اتخاذ القرار الدقيق حول ثبوت صحة فرضيات التأثير بين متغيرات البحث سيقوم الباحث بالاتي:

الفرضية الرئيسية الثانية:

فرضية العدم H_0 "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة ابعاده
مجتمعة ومتغير الاداء العالي للمنظمات بدلالة ابعاده مجتمعة"

فرضية الوجود H_1 "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة ابعاده
مجتمعة ومتغير الاداء العالي للمنظمات بدلالة ابعاده مجتمعة"

يوضح الجدول (9) نتائج مقدار الانحدار الخطي البسيط، لغرض تقدير تأثير ادارة تنوع المورد البشري
على الاداء العالي للمنظمات أذ يتضح ما يأتي:

1- إن قيمة (F) المحسوبة للأنموذج المقدّر بلغ (21.770) عند مستوى دلالة (0.01). وبناءً عليه تقبل
الفرضية وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لإدارة تنوع المورد البشري في الاداء العالي للمنظمة
وبدرجة ثقة (99%).

جدول (9) قيمة F المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات

(144 = N)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.137	1	5.137	21.770	.000 ^b
	Residual	33.508	142	.236		
	Total	38.645	143			
a. Dependent Variable: الاداء العالي للمنظمات						
b. Predictors: (Constant)، ادارة تنوع المورد البشري						

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS V. 23

2- يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (133). بان ادارة تنوع المورد البشري قادرة على تفسير ما نسبته (13.3%) من التغيرات التي تطرأ على الاداء العالي للمنظمات في المشفيين المبحوثين. أما النسبة البالغة (86.7%) فتعزى إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في أنموذج البحث.

جدول (10) قيمة R^2 المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير ادارة تنوع المورد البشري على الاداء العالي

للمنظمات (144 = N)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.365 ^a	.133	.127	.48577
a. Predictors: (Constant)، ادارة تنوع المورد البشري				

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS V. 23

3- يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (375). بان زيادة مستويات توافر ادارة تنوع المورد البشري بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية سيؤدي إلى زيادة الاداء العالي للمنظمات بنسبة (37.5%) من وحدة انحراف معياري واحد اذا نرفض فرضية العدم وتقبل فرضية الوجود التي تنص على "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ادارة تنوع المورد البشري بدلالة ابعاده مجتمعة ومتغير الاداء العالي للمنظمات بدلالة ابعاده مجتمعة".

جدول (11) قيمة B المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات

(144 = N)

Coefficients ^a				
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.179	.285		7.642	.000
	ادارة تنوع المورد البشري	.375	.080	.365	4.666	.000
a. Dependent Variable: الاداء العالي للمنظمات						

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS V. 23

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الاتية والتي تلقي الضوء على العلاقة بين ابعاد ادارة تنوع المورد البشري (تكافؤ الفرص، والتوعية الشاملة للتنوع، وتقييمات العمل الايجابي) ومتغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الفرعية الاولى "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد تكافؤ الفرص في متغير الاداء العالي للمنظمات"

يعرض الجدول (12) فأن هنالك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية ($\beta = 0.154, P < 0.05$) بين بعد تكافؤ الفرص ومتغير الاداء العالي للمنظمات.

الفرضية الفرعية الثانية "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد التوعية الشاملة للتنوع في متغير الاداء العالي للمنظمات"

كما يظهر الجدول (12) نتائج العلاقة بين بعد التوعية الشاملة للتنوع ومتغير الاداء العالي للمنظمات. اذ تتوقع هذه الفرضية بان بعد التوعية الشاملة للتنوع سيكون له تأثير ايجابي في مستوى الاداء العالي للمنظمات عينة البحث. اذ تعرض النتائج بأن بعد التوعية الشاملة للتنوع ($\beta = 0.159, P < 0.05$) له تأثير ايجابي ومعنوي عند مستوى (5%) وهذه النتيجة جاءت مطابقة لتوقعات البحث.

الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد تقييمات العمل الايجابي في متغير الاداء العالي للمنظمات".

يلاحظ من خلال الجدول (12) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ($\beta = 0.069, P > 0.05$) بين بعد تقييمات العمل الايجابي ومتغير الاداء العالي للمنظمات لا عند مستوى (1%) ولا عند مستوى (5%). وتفيد هذه النتيجة بان بعد تقييمات العمل الايجابي لا تزيد من مستوى الاداء العالي للمنظمات. كما تشير نتائج الجدول (12) الى ان ابعاد ادارة تنوع المورد البشري (تكافؤ الفرص، والتوعية الشاملة للتنوع، وتقييمات العمل الايجابي) تساهم في تفسير (13.9%) من التغير الحاصل في متغير الاداء العالي للمنظمات و (86.1%) يعود لتدخل عوامل اخرى غير داخلية في النموذج الاحصائي. وكما تؤكد قيمة ($F = 7.539, P < 0.01$) على وجود الدلالة المعنوية في تفسير زيادة الاداء العالي للمنظمات من خلال مفهوم ادارة تنوع المورد البشري. وفي ضوء ما تقدم فأن هذه النتيجة تقدم دعماً جزئياً اتجاه الفرضيات الفرعية.

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الخامسة

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	B	T	Sig.	R 2	F
الاداء العالي للنظمات						
تكافؤ الفرص		.154*	1.998	.048	0.139	7.539**
التوعية الشاملة للتنوع		.159*	2.170	.032		
تقييمات العمل الايجابي		.069	1.122	.264		

المصدر: اعداد الباحثين باعتماد مخرجات برنامج Spss V.23

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

سيتم في هذه الفقرة تناول الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وفقاً للجانب النظري ومعززة بنتائج الجانب التطبيقي للبحث وكالاتي:

1. اظهرت نتائج البحث الميداني ان المستشفيات المبحوثة تحتم بادارة تنوع مواردها البشرية وتعمل على ايجاد مناخ عمل ملائم لتجسيد روح المودة والالفة بين الادارة ومواردها البشرية من اجل تحقيقها الاستدامة والميزة التنافسية بعد ان ادركت تلك المنظمات بان ادارة المورد البشري يلعب دورا مهما في عملية تحقيق تلك الاهداف.
2. يُعد دخول المستشفيات المبحوثة باتفاقيات وشراكات جديدة مع مختلف المستشفيات العربية منها والاجنبية ضرورة لتعزيز التفكير المعرفي لمواردها البشرية ويسهل اجراء عمليات ادارة تنوع المورد البشري.
3. اوضحت نتائج البحث الحالي ان ادارة تنوع المورد البشري يضمن بيئة عمل تسودها الطمأنينة والاستقرار للموارد البشرية ما يُسهم في تعزيز الاداء العالي للمنظمات.
4. أكدت نتائج الدراسة الحالية أن هناك تأثيراً ذا دلالة احصائية معنوية بين ابعاد ادارة تنوع المورد البشري وبين الاداء العالي للمنظمات، وكان لبعد التوعية الشاملة للتنوع تأثيراً قوياً ويشير مضمون هذه النتيجة الى ان توفير الاجواء المريحة الملائمة للمستشفيات المبحوثة من الممكن ان يعزز خصائص الاداء العالي للمنظمات، وكذلك كان هناك تأثير لبقية الابعاد الاخرى تكافؤ الفرص وتقييمات

- العمل الايجابي، وبالتالي انعكاس ذلك في تعزيز خصائص الاداء العالي للمنظمات في المستشفيات المبحوثة وهذا جاء مطابق مع توقعات البحث.
٥. تعمل ادارة تنوع المورد البشري على تكوين رؤية مشتركة بين الادارة العليا ومواردها البشرية في بيئة العمل والمجتمع المستهدف من قبلها، وهذا ما يتيح للمستشفيات المبحوثة من اكتشاف نقاط الاهتمام المتبادل بين تلك الاطراف.
٦. كشفت نتائج التحليل والوصف الاحصائي ان عمل الموارد البشرية من خلفيات مختلفة عندما يعملون معا فانهم يشعرون الاندفاع والحماس مما يعزز من امكانية تحقيق المنظمة الاداء العالي.
٧. اكدت نتائج البحث الى ان بيئة العمل غير المنسجمة وغير المريحة التي تعاني من مشاكل تتعلق بعدم وجود نظام عادل لترقية الافراد حسب الكفاءة والخبرة ستؤثر سلباً على نجاح المنظمة في تحقيقها الاداء العالي.
٨. تمتلك المستشفيات المبحوثة ميزة تنافسية عن بقية المؤسسات الصحية العامة والخاصة في عدم وجود امكانية منافستها ضمن المستوى المحلي لما تمتلكه من امكانيات مادية وبشرية لتحقيق الاداء العالي.
٩. اكدت نتائج تحليل الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة معنوية بين متغير ادارة تنوع المورد البشري والاداء العالي للمنظمات، وإن ما يدعم ذلك معنوية علاقة الارتباط التي ظهرت عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة ثقة بلغت (99%) وهذا ما يفسر ان تنوع الموارد البشرية العاملة في المستشفيات المبحوثة هم مصدر فخر واعتزاز بما يحققونه من مزايا ساعدت في رسم مستقبل المستشفيات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة الاولى.
١٠. إن تعزيز خصائص الاداء العالي للمنظمات يعتمد على عدة عوامل تتعلق في قدرة المنظمة على مواكبة التغيرات، التكنولوجيا، اذ تسعى المنظمات للبحث عن سلوكيات تنظيمية، تساعد على الارتقاء بمستوى أدائها، في ظل المنافسة القوية لتحقيق الميزة التنافسية.
١١. هناك امكانية تحقيق الاداء العالي للمنظمات المبحوثة من خلال ادارة تنوع المورد البشري فقد اظهرت نتائج البحث علاقة ارتباط ايجابية ومعنوية بين المتغيرين يمكن الاستناد عليها في تأكيد هذا الاستنتاج.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء ما تقدم، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور ادارة تنوع المورد البشري في تحقيق الاداء العالي للمنظمات في المستشفيات المبحوثة و تتجسد بما يأتي:
١. ينبغي على المستشفيات المبحوثة تدعيم الشراكة مع مختلف المستشفيات العالمية من خلال تبادل الخبرات واعارة فرق العمل المتبادلة او انشاء اتفاقيات تعاون مشترك فيما بينها لمختلف الاختصاصات الطبية والتقنية من اجل تقديم افضل الخدمات.
٢. يجب على المستشفيات المبحوثة العمل على الاحتفاظ بمواردها البشرية الموهوبة من ذوي الخبرة و الكفاءة وعدهم مصدراً مهماً من مصادر تعزيز قيمتها السوقية.

٣. العمل على زج الكوادر الطبية والتقنية والادارية بدورات تدريبية وتطويرية في مختلف الاختصاصات داخلية وخارجية من اجل الاستفادة منها في تحقيق اهدافها لتقديم افضل الخدمات.
٤. العمل على اجراء دراسات وبحوث في مختلف المجالات وخاصة ما يتعلق منها برضا الزبائن على مستوى الخدمات المقدمة ومعرفة اوجه القصور التي تواجهها لتفاديها مستقبلا من خلال ما يعرف بالتغذية الراجعة.
٥. ضرورة ان تعكس المستشفيات المبحوثة صورة ومكانة ايجابية عن سمعتها لدى مواردها البشرية من اجل تعزيز هويتهم الاجتماعية داخل المجتمع عن طريق نشر المعلومات الايجابية عن سمعة المنظمة الجيدة وابرز اهم اسهاماتها واي تثمين تحصل عليه من اي جهة داخلية ام خارجية من خلال اقامة ندوات او مؤتمرات او برامج تلفزيونية او اذاعية او اصدار مجلدات توضح هذه المعلومات وفتح باب النقاش حول تعزيزها وتطويرها.
٦. يجب ان تعمل المستشفيات المبحوثة على استثمار ما تمتلكه من قدرات في تعزيز ادراك وشعور مواردها البشرية بالاحترام والتقدير و التقييم الايجابي لقابلياتهم و قدراتهم من خلال ايجاد منظومة اجور تتلاءم ومستويات الاداء واطهار الاحترام والتقدير للقدرات والخصائص المميزة الموجودة لديها والحث على المشاركة باتخاذ القرارات المهمة التي تصب في مصلحة المنظمة.
٧. تأمين بيئة عمل تسمح بحرية التعبير عن الرأي وتقديم الاقتراحات واعتماد مبدأ المشاركة والاستفادة من المعلومات والخبرات التي يمتلكها اطباء خاصة المغتربون منهم من اجل محاولة تطبيق افكارهم فيما يصب في مصلحة المنظمة لتحقيق اهدافها.
٨. العمل على تمكين الموارد البشرية في عملهم من خلال منحهم حرية تحديد اساليب انجاز العمل ومناقشة المشاكل التي تواجههم بحرية وبصراحة دون خوف او تردد من طرح تلك المشاكل واعتماد سياسة الباب المفتوح.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١. الحسناوي صالح مهدي، (٢٠١٥) واقع استراتيجيات إدارة الوظيفة والعوامل المحفزة لصناع المعرفة في إطار التنوع الثقافي للموارد البشرية، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق.
٢. العنزي، سعد علي، والعطوي، عامر علي، (٢٠١٢) الاحتكام للمكانة: منظور معاصر في عملية تعزيز السلوك الريادي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: ١٦.
٣. العبادي، هاشم فوزي، الجاف، ولاء جودت، (٢٠١٢) استراتيجيات تعزيز الاستغراق الوظيفي ودورها في تحقيق الأداء العالي لمنظمات الاعمال، دراسات ادارية- المجلد: ٥ العدد: ٩، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

٤. العنزى، سعد علي، العطوي، عامر علي، العابدي، علي رزاق، (٢٠١١) انظمة عمل الاداء العالي كمنهج لتعزيز استراتيجية ادارة الموهبة في المنظمات، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد التاسع والثمانون، العراق.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Akdemir, et al, (2010) "Characteristics of high performance organizations", Journal of economics and Administrative Sciences, Vol. 15, No. 1.
2. De Waal André & Tobias Mulimbika, (2017) A Comparative Analysis of Zambian Governmental Institutions Using the HPO Framework.
3. De Waal André & Robert V. Goedegebuure, (2017) Investigating the causal link between a management improvement technique and organizational performance: The case of the HPO framework, Management Research Review.
4. De Waal André, (2015) The Role of Performance Management in Creating and Maintaining a High- Performance Organization.
5. De Waal André, (2011) Creating High Performance Organizations: The Determining Factors.
6. De Waal André, (2017) A longitudinal study into the effectiveness of the HPO Framework: The case of a social care and rehabilitation organization, Journal of Advances in Management Research .
7. De Waal André, (2018) Achieving high performance at Zambia's Competition and Consumer Protection Commission, Global Business and Organizational Excellence
8. De Waal André, (2018) Increasing organizational attractiveness: The role of the HPO and happiness at work frameworks.
9. De Waal André, (2018) Longitudinal research into the effects of the high performance organization framework: the case of NEH the Philippines, International Journal of Productivity and Performance Management
10. De Waal André, Ivo Heijtel, (2017) Developing a change approach for the transition to a high performance organization, Measuring Business Excellence
11. De Waal, André A(2010). "Characteristics of high performance organizations", Center for Organizational Performance, Hilversum.
12. De Waal, Andre A. & Akaraborworn, Chirapha Tan, (2013) "Is the high performance organization framework suitable for Thai organizations?" Emerald Group Publishing Limited, MEASURING BUSINESS EXCELLENCE, VOL. 17 NO. 4.
13. De Waal, André A. & Frijns, Miriam, (2011) "Longitudinal research into factors of high performance: the follow-up case of Nabil Bank" MEASURING BUSINESS EXCELLENCE, Emerald Group Publishing Limited, VOL. 15, NO. 1.

14. De Waal, André A.& Chachage, Bukaza, (2011) "Applicability of the high-performance organization framework at an East African university: The case of Iringa University College" Emerald Group Publishing Limited, International Journal of Emerging Markets, Vol. 6, No. 2.
15. De Waal, André A.& Sultan, Suhail, (2012) "Applicability of the high performance organization framework in the Middle East: The case of Palestine Polytechnic University" Emerald Group Publishing, Education, Business& Society: Contemporary Middle Easter Issues, Vol.5,No.3.
16. De Waal, André A.(2008) "The Secret of High Performance Organizations", European School of Management, Management Oline Review.
17. De Waal, André A.(2009),"ACHIEVING HIGH PERFORMANCE IN THE PUBLIC SECTOR: WHAT NEEDS TO BE DONE?" International Conference on Administrative Development: Towards Excellence in Public Sector Performance, Riyadh, Saudi Arabia, 2009.
18. De Waal, André A.(2007) "The characteristics of a high performance organization", Emerald Group Publishing Limited, Business Strategy Series, Vol. 8, No. 3.
19. De Waal, André A.(2012) "Characteristics of High Performance Organizations" Business Management and Strategy, Vol. 3, No. 1.
20. De Waal, André & Jansen, Paul,(2013) "The bonus as hygiene factor: the role of reward systems in the high performance organization", Emerald Group Publishing Limited, Evidence-based HRM: A Global Forum for Empirical Scholarship, Vol. 1 No. 1.
21. De Waal, André, Orij, Ruben, Rosman, Jantien & Zevenbergen, Marijke, (2014)"Applicability of the high-performance organization framework in the diamond industry value chain", Emerald Group Publishing Limited, Journal of Strategy and Management, Vol. 7 No. 1.
22. De Waal,A.&Frijns,Miriam,(2012)"APPLICABILITY OF the high performance organization framework in central africa: THE CASE OF RWANDA'S MINALOC".
23. De Wall Andre(2018),Success factors of high performance organization transformations, Measuring Business Excellence
24. Elaine Farndale, Veronica Hope-Hailey, Clare Kelliher, (2011) "High commitment performance management: the roles of justice and trust", Personnel Review, Vol. 40 Issue: 1
25. Gang Zhang, Zhengyuan Jia, (2011) Research on the talent management from the perspective of systematic thinking of complex scientific management, International Conference on e-Education, Entertainment and e-Management
26. Gu, J., McFerran, B., Aquino, K., & Kim, T. (2014). What Makes Affirmative Action-Based Hiring Decisions Seem (Un)Fair? A Test Of An Ideological

Explanation For Fairness Judgments. Journal of Organizational Behavior, 722-745.

27. Hana Urbancová& Helena Čermáková and Hana Vostrovská, (2016) Diversity Management in the Workplace, Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis.
28. Jie Shen& Ashok Chanda & Brian D'Netto and Manjit Monga (2009) School of Management, University of South Australia, Adelaide, Australia b School of Business, Australian Catholic University, North Sydney, Australia
29. Joshua Plenert, (2018) The Central Role of Corporate Culture in High Performing Organizations.
30. Kennedy, Jordan A., "An Assessment of Affirmative Action in Business" (2015). Honors Scholar Theses.
31. Larkey, L.K. (1996) 'The Development and Validation of the Workforce Diversity Questionnaire: An Instrument to Assess Interactions in Diverse Workgroups'. Management Communication Quarterly.
32. Mosley-Howard, S., Witte, R., & Wang, A. (2011). Development and Validation of the Miami University Diversity Awareness Scale (MUDAS). Journal of Diversity in Higher Education,
33. Preeti Khatri, Shikha Gupta, Kapil Gulati, Santosh Chauhan(2010), Talent Management in HR, India
34. SHIBA ASIIMWE BEZIIBWE, (2015), THE RELATIONSHIP BETWEEN WORKFORCE DIVERSITY AND PERFORMACE OF SELECTED PUBLIC SECTOR ORGANISATIONS IN UGANDA, A PHD PROPOSAL SUBMITTED IN FULLFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF DOCTOR OF PHILOSOPHY IN MANAGEMENT OF MBARARA UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY.
35. Shuan Wilbur Pekeur, (2002), Assessing Diversity Awareness Of Local Government MANAGERS,DISSERTATION PRESENTED for the dgree of Doctor Technology in public management in the faculty of management.
36. Simon C. H. Chan and Mac Mak,(2012) High performance human resource practices and organizational performance: The mediating role of occupational safety and health.
37. Tasha Doerr, Respect Begins with Knowledge: Assessing Diversity-Awareness among College-aged Students.
38. Trishna Gajjar & Fevzi Okumus, (2018), Diversity management: What are the leading hospitality and tourism companies reporting?, Journal of Hospitality Marketing & Management

الحقوق السياسية في دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)
The Political Rights in Mamluks State (648-922 H./
1250-1517)

م.م فاتن كامل شاهين^(١) Assist. Lect. Fatin K. Shaheen

الملخص

اشتمل البحث على الحقوق السياسية في دولة المماليك، وذلك من خلال تطبيق حقوق الانسان، والشروط الواجب اتباعها في تطبيقها وعوامل نجاحها والوصول بها الى اعلى درجات تطبيقها. ووضح منهج الاسلام كيفية تطبيق هذه الحقوق وما هو واجب الحكام لتطبيقها، وذكر الادلة الصحيحة التي نصت على كفالة هذه الحقوق من آيات القران، ومن صحيح حديث رسول الله - ﷺ - حرص سلاطين المماليك على تطبيق هذه الحقوق للمواطنين داخل الدولة، حيث ان كل ما قامت به الدولة كان يصب في خدمة هذه الحقوق جميعاً للمسلم وغير المسلم داخل حدودها من كافة الجوانب، وحفظت هذه الحقوق للرجل والمرأة.

وتحدث البحث عن منهج سلاطين الممالك في توفير هذه الحقوق لكافة المواطنين والحرص على تطبيقها في احلك ظروف الدولة، وافساح المجال امام العلماء للنقد والتقويم والنصح، فكان اولو العلم مرقبين من سلاطين الدولة ينصحونهم ويشيرون عليهم وعلى ولائهم وللمسلمين. لم تقتصر الحقوق على ناحية من النواحي بل شملت كافة هذه الحقوق، وبعدها جزءاً اساسياً من الاسلام، ومن اساسيات الحكم الرشيد فمؤسس الدولة المملوكية الفعلي السلطان الظاهر بيبرس، اسس هذه الحقوق ورعاها وحرص على تفعيلها وتطبيقها وتابعها بنفسه لخاصة المواطنين وعامتهم، واستمر العلماء والفقهاء ورجالات الدولة المملوكية المخلصين في تذكير السلاطين والولاة على كافة هذه الحقوق وحمايتها. الكلمات المفتاحية: المماليك، الايوبية، السلطان بيبرس، المغول.

١ - المديرية العامة لتربية كربلاء.

Abstract

The research contained the human political rights in the Mamalik state. by practicing human rights. it's conditions and factors of success and reach it to the highest level.

Clarifying it by Islam and what is obliged by the rulers to execute them. by Quran and the messenger of Allah quotes.

The sultans of the Mamalik made sure to give these rights to their citizens. To Muslim and non-Muslim. Men and women.

The research also discussed about the methods to supply these rights and to practice them in the darkest of time. Giving space to advisement and corrections by the scientists.

These rights didn't reflect one side but all sides. considering it one of the fundamentals of Al-sultan Al-Daher Bebos reign. he made sure to follow it and practice it for all citizens. the men of knowledge and scientists loyal to the state continued to give their advice on how to enforce and protect these rights.

المقدمة

لقد منَّ الله على عباده بدين متين يخاطب العقل والقلب، ويوصل القواعد والاحكام، شامل للكليات، والجزئيات، والاعتقادات، والعبادات، والسلوك، والآداب، وقرر اصول التعامل مع البسطاء والعظماء، واهل البطالة والاثرياء، والفقراء والاغنياء.

ومن اسس هذا الدين: حقوق الانسان لكل فرد وان علا، قال -ﷺ-: "ان دماءكم واموالكم واعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا".

وقد سلك السلف الصالح السبيل الأقوم في توضيح حقوق الانسان للحاكم على ما جاء به الكتاب والسنة، واذا اجتمعت القلوب على الحق قويت في العبادة، وحسنت بينهم المعاملة، وحفظ الله المجتمع من الشرور، وكانت يد الله معهم.

ومن اوائل اعمال النبي -ﷺ- حين قدم المدينة: مؤاخاته بين المهاجرين والانصار، وتوحيد صفه لتقوى شوكة المسلمين ويعيش الجميع في امن واستقرار.

واستطاعت الدولة الاسلامية منذ تأسيسها ان تجعل من تطبيق مبادئ حقوق الانسان أنموذجاً على جميع الاصعدة وشملت جميع النواحي الحياتية في الدولة.

ولهذا جاء اختيارنا للبحث الموسوم "الحقوق السياسية في دولة المماليك"، واقتضت حاجة البحث تقسيمه على اربعة نقاط رئيسة هي: خصصت النقطة الاولى لدراسة حق المشاركة في الحكم اما النقطة الثانية فقد ركزت على الحق في التعبير والنصح، في حين تناولت النقطة الثالثة الحق في الشورى، اما في النقطة الرابعة فقد سلطنا الضوء على الحق في المساواة بين المسلمين تسبق هذه النقاط مقدمة، وتتلوها خاتمة تتضمن النتائج التي توصل اليها البحث.

أولاً: حق المشاركة في الحكم

ورث المماليك الحكم من الدولة الايوبية وذلك بعد مقتل السلطان تورانشاه^(٢) اخر سلاطين الدولة الايوبية، الذي رفض ابوه الملك الصالح نجم الدين الايوبي بتوليته السلطة بعده واوصى بتسليم السلطة للخلافة العباسية^(٣)، فجاء تورانشاه الى الحكم فاقداً للشرعية مما شجع المماليك الذين رباهم والده على التخلص منه بناءً على تلك التوصية^(٤)، فوصل المماليك الى حكم مصر وبلاد الشام بعد تلك الحادثة وتقربوا الى اهلها وعلمائها للحصول على الشرعية^(٥)، حرص المماليك على تنظيم انفسهم وترتيب امورهم وتوزيع امور الحكم بينهم فكان لهم هيكلية خاصة تسهل العملية الادارية داخل السلطنة، وكان من حق اي مملوك في الدولة المملوكية التدرج في الدولة والوصول الى المناصب العليا^(٦)، وكان نظام الترقية في دولة المماليك غير تابع لقوانين خاصة تحكمه وكانت الترقيات داخل الدولة تمر بعدة طرق إما عن طريق التدرج الطبيعي داخل وظائف الدولة^(٧)، او عن طريق الوصول الى المناصب العليا بطرق غير مشروعة^(٨)، مما يؤدي الى حدوث اشكاليات بين المماليك انفسهم أو يرتقي عن طريق السلطان نفسه بأن ينعم عليه باللقب الاميري بأمانة مائة^(٩) أو إمارة ألف^(١٠)، وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون يوزع الرتب على جنوده^(١١) حسب رأيه الشخصي ومراقبته للجنود وفي بعض الاحيان حسب كفاءة الجندي المملوكي^(١٢). وكانت الترقيات تصدر بمرسوم سلطاني مباشر بعد مراقبة الجندي الذي سيتم اختياره المناصب المهمة مثل النائب، او المقدم، او نائب الثغور^(١٣)، وكما للعسكر في الدولة حق المشاركة في الحكم أيضاً اعطت الدولة للعلماء والاعيان هذا الحق، فكان للعلماء نصيب كبير في مناصب الدولة العليا ووظائف سياسية وعسكرية مهمة، فكان سلاطين المماليك يعتمدون عليهم في حكمهم ويعودونهم الركيزة الاساسية في استقرار

- ٢- تورانشاه: هو السلطان الذي تولى الحكم بعد وفاة ابيه الملك نجم الدين ايوب وكان سيء السمعة في الحكم والادارة وكان ابوه لا يرغب في توليته السلطة، قتل على يد ممالك ابيه، الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، سير اعلام النبلاء، ط ١، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م)، ج ٣٣، ص ١٥١.
- ٣- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ / ١٢٩٨م)، مفرج الكروب في اخبار بني ايوب، تحقيق: حسنين محمد ربيع، (مصر: د.ت)، ج ٥، ص ٣٧٦.
- ٤- ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بن عبد الله (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١ (مصر: وزارة الثقافة، د.ت)، ج ٦، ص ٣٧٢.
- ٥- ابن قاضي شعبة، تقي الدين ابي بكر بن احمد الدمشقي (ت ٨٥١هـ / ١٤٤٧م)، طبقات الشافعية، ط ١، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، ج ٨، ص ٢٤٥.
- ٦- المقرئ، احمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، ط ١، تحقيق: محمد زهنهم ومديحة الشرقاوي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م)، ج ٢، ص ٢٢٠.
- ٧- طرخان، ابراهيم علي، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨م)، ص ١٦٣.
- ٨- السخاوي، عبد الرحمن بن محمد بن ابي بكر (ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط ١، (القاهرة: بلا، د.ت)، ج ٣، ص ٢٨٦.
- ٩- امارة مائة: وهي امارة مائة فارس واكثر. القلقشندي، احمد بن علي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، صبح الاعشى في صناعة الانشا (القاهرة: دار الكتب المصرية، د. ت)، ج ٤، ص ١٤.
- ١٠- امارة الف: وهو الاشراف على الف فارس تحت مسمى مقدم الالوف، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٣٦١.
- ١١- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٢٨٦.
- ١٢- ابن جبير، محمد بن احمد (ت ٦١٤هـ / ١٢١٧م)، الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، ط ٢، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (الهند: دائرة المعارف، ١٩٧٢م)، ج ٢، ص ١٦.
- ١٣- القلقشندي، صبح الاعشى، ج ١١، ص ٤٠٠.

الحكم، وحرص السلاطين على توليتهم (المناصب لثقتهم الكبيرة بهم، وكان يتم التعيين بقرار خاص من السلطان نفسه^(١٤)، وقلدوا مناصب كبيرة في الدولة مثل منصب قاضي القضاة^(١٥)، ومشيشة الخوانق، والمدارس، ومشيشة الشيوخ ورئاسة الطب في الدولة^(١٦)، بناءً على خطورة تلك الوظائف وتعاملها مع المواطنين بشكل مباشر، حرص السلاطين الا تصل إليها العناصر الفاسدة ولا يسمح للرشوة والفساد الاداري التغلغل في هذه المناصب العليا، وخصها السلاطين بعناية خاصة ولا يعين فيها الا المشهود لهم بالورع والثقة والنزاهة^(١٧)، وكان سلاطين المماليك يسلمون المناصب العليا للعلماء والفقهاء^(١٨).

ومن منطلق حق المشاركة في الحكم اوعز سلاطين المماليك للعلماء بمناصب كبيرة كالولاية، وكان العلماء يتورعون في قبول تلك المناصب ويقبلونها فقط من باب إقامة العدل واحقاق الحق وانصاف الضعيف واغاثة الملهوف وتحجيم الاقوياء والضغط عليهم لأخذ حقوق الضعفاء منهم، وعدها العلماء واجباً شرعياً وليس وظيفة يعتاشون منها^(١٩)، ففي سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م تولى تاج الدين عبد الوهاب بنت الاعز^(٢٠) وظائف عدة في الدولة جمع بين الفقه ومشيشة الشيوخ وامامة الجامع ونظر الجيش وكان بيده خمس عشرة وظيفة وتقلد الوزارة^(٢١) اكثر من مرة^(٢٢).

١٤- المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤.

١٥- قاضي القضاة: كان يختار لهذا المنصب من يتوسم فيه العلم بكتاب الله وسنة نبيه وعمال يركبه لذلك، وأن يكون رجلاً عفيفاً تقياً لا تأخذه في الحق لومة لائم لان هذا المنصب يأتي بالمرتبة الاولى بالنسبة للفاطميين، ويأتي بعده داعي الدعاة. مشرفة، عطيه، نظام الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر، د.ت)، ص ٢٣٢؛ ماجد، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥م)، ج ١، ص ١٤١-١٥٣.

١٦- ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية في التاريخ، ط ١، (بيروت: دار احياء التراث، ١٩٨٨م)، ج ١٣، ص ٩٣؛ ابن العماد، عبد الحميد بن احمد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ط ١، تحقيق: عبد القادر الاناؤوط ومحمود الاناؤوط، (دمشق: د.ت)، ج ٥، ص ٢٧٤.

١٧- القلقشندي، صبح الاعشى، ج ١٢، ص ٥.

١٨- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٧.

١٩- الحججي، حياة الناصر، صور من الحضارة العربية الاسلامية، ط ١، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)، ص ٦٩.

٢٠- تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الاعز: هو القاضي تاج الدين بن بنت الاعز العلاني الشافعي، ولد سنة ٦٠٤هـ / ١٢٠٧م، كان عفيفاً على دين ولا يحايي احداً، كان القاضي في مصر والشام، وكان على مناصب عدة. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت ٧٦٤هـ / ١٠٧١م)، الوافي بالوفيات، ط ١، تحقيق: احمد الاناؤوطي وتركلي مصطفى، (بيروت: دار احياء التراث، ٢٠٠٠م)، ج ٣، ص ٤١٣.

٢١- الوزارة: هي كلمة مأخوذة من الموازنة وهي المعاونة أو من الوزر وهو الثقل لأنه يحمل مع مفاعلة أثقاله، او مأخوذ من الوزر وهو الملجأ لان الملك يلجأ الى وزيره ومعونته، والوزارة تقسم الى نوعين: وزارة تفويض ووزارة تنفيذ. للتفصيل أكثر عن الوزارة أنظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل = (ت ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م)، تحفة الوزراء، ط ١، تحقيق: سعد أبو دية، (عمان: دار البشر للطباعة، ١٩٩٣م)، ص ٢١؛ الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ١ (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م)، ص ٢٤؛ أبو يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ / ١٠٦٥م)، الاحكام السلطانية، ط ١، تصحيح: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)، ص ٢٩-٣٠؛ الابشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد (من اعلام القرن التاسع الهجري)، المستطرف في كل فن مستظرف، ط ١ (بيروت: دار الندى للطباعة، ٢٠٠٤م)، مج ١، صص ١٣٦-١٣٧؛ ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى، ط ١ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣م)، ص ٣٢.

٢٢- ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٥٩؛ العيني، محمد بن احمد بن موسى (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م)، السلطان بروق مؤسس دولة المماليك الجراكسة من خلال مخطوط عقد الجماع في تاريخ اهل الزمان (ت ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م)، تحقيق: شكري ليمان عمر، (بلا: مكتبة مديبولي، ٢٠٠٢م)، ج ١، ص ١١٣.

وتولى ابن خلكان (٢٣) في سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م منصب قاضي القضاة والاقواف والمارستان، ودرس في سبع مدارس وهي: العادلية (٢٤) والناصرية (٢٥) والنجبية (٢٦) والركنية والاقبالية والبهنسية والبادرية (٢٧)، ومنح سلاطين المماليك حق المشاركة في الحكم للجميع، وتعددت الوظائف الممنوحة في عهد سلاطين المماليك للجميع بشكل كبير، فمن المناصب التي شغلت خلال هذه الفترة القضاة، وقضاء العسكر وقضاء المذاهب الاربعة واقتناء دار العدل والحسبة (٢٨)، ووكالة بيت المال، والامامة (٢٩) بالجوامع الكبرى، وعين

٢٣- ابن خلكان (٦٨١-٦٨١هـ / ١٢٨٢-١٢٨٢م) احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابي بكر ابن خلكان البرمكي الاربلي، ابو العباس: المؤرخ الحجة، الاديب الماهر، صاحب (وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان) وهو اشهر كتب التراجم ومن احسنها ضبطاً واحكاماً. ولد في اربل وانتقل الى مصر واقام فيها مدة، وتلى نيابة قضاها. سافر الى دمشق، فولاه الملك الظاهر قضاء الشام. وعزل بعد عشر سنين. فعاد الى مصر فأقام سبع سنين، ورد الى قضاء الشام، ثم عزل عنه بعد مدة. وولي التدريس في كثير من مدارس دمشق، وتوفي فيها فدفن في سفح فاسنيون. يتصل نسبه الى البرامكة. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٧، ص٣٠٨.

٢٤- العادلية: وهي مدرسة بنيت في عهد السلطان الملك العادل سيف الدين طومان باي وكانت في القاهرة في سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م. ابن العماد، شذرات الذهب، ج٨، ص٢٧.

٢٥- الناصرية: بناها الامير طوخان، توفي سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٣م. النعمي، عبد القادر بن محمد (ت ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م)، الدارس في تاريخ المدارس، ط١، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ)، ج٢، ص١٩٩.

٢٦- النجبية: بناها جمال الدين اقوش الصالحي النجمي، اشتغل في مشيخته علي بن مجاهد علاء الدين المجدي، توفي سنة ٧٩٤هـ / ١٣٩٣م. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد بن علي (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م)، انباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ج٥، ص٧٤.

٢٧- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٣١٢.

٢٨- الحسبة: نشأت وظيفة الحسبة الى جانب وظيفة القاضي؛ نتيجة تضخم ظروف الحياة في الخلافة الاسلامية، وهي وظيفة دينية من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بامور المسلمين، يعين لذلك من يراه اهلاً له، فيتعين فرضه عليه بحكم الولاية، وان كان على غيره من فروض الكفاية، وفي تطورها فقد تعدت الحسبة هذا المعنى الديني في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى واجبات عملية مادية تتفق مع المصالح العامة للمسلمين فقد تناولت اموراً اجتماعية متعددة؛ مثل المحافظة على النظافة في الطرق، والرأفة بالحيوان بان لا يحمل مالا يطبق، ورعاية الصحة وغيرها. وبعبارة عامة كل ما يتعلق بالمتنوع واخلاقه. وكان عمل المحتسب الاساسي منع الغش في الصناعة والمعاملات، وبخاصة الاشراف على الموازين والمكاييل وصحتها ونسبها. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، العبر ودويان المبتدأ والخبر المعروف بتاريخ ابن خلدون، ط٥، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٤م)، ج١، ص٢٢٥.

٢٩- الامامة: وردت لفظة الإمام في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ سورة البقرة، أية رقم (١٢٤)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ سورة الاحقاف، أية رقم (١٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ سورة هود، أية رقم (١٧) وغيرها من الآيات التي وردت في القرآن الكريم بخصوص الإمام. والإمامة لغة: أصل الشيء وعماده وللقوم ونبيهم ومنها يأتي لفظة الإمام وهو الذي تقتدي به والمتبع. الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م)، مختار الصحاح، ط١ (بغداد: دار النهضة، د.ت)، ص٢٦؛ الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج٤، ص٧٦-٧٧ مادة (أمام). أما اصطلاحاً فتطلق على المتقدم على قومه في القيادة والرياسة والمتبوعة، وبذلك أستحق من تقدم القوم للصلاة بهم أن يسمى إماماً لأنه يؤمهم أي يتقدمهم. الرازي، مختار الصحاح، ص٢٩. وتعد الامامة من أكثر العقائد تميزاً عند الشيعة بشكل عام، وعند الفاطميين بشكل خاص فهي إحدى دعائم الاسلام بل المحور الذي تدور عليه عقائد الشيعة على اختلاف فرقهم فلا دين عندهم لمن لا يعتقد بإمامة الأئمة المنصوص عليهم من أهل البيت ولا يقبل الله عمل مسلم ان لم يعتقد ويؤمن بولايتهم ويطيعهم مثل طاعتهم للرسول الكريم ﷺ -، فهذه ثلاث طاعات مقرونة متصلة، أمر الله تعالى في كتابه الكريم بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ سورة النساء اية رقم (٥٩) فالقاضي النعمان ذكر ان الامامة هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الاشخاص نيابة عن النبي ﷺ - أبو حنيفة النعمان محمد بن أحمد، الهمة في أدب أتباع الأئمة، تحقيق: محمد كامل حسين، (القاهرة: دار الفكر، د.ت)، ص١٩، أما الداعي النيسابوري فيذكر قائلاً: "ان الامامة هي قطب الدين واساسه والتي تدور عليها جميع امور الدين والدنيا، وصلاح الآخرة والاولى، وينظم لها أمور العباد وعمارة البلاد، وقبول الجزاء في دار المعاد وبها يصل الى معرفة التوحيد والرسالة بالحجة والبرهان، والدلالة الى معرفة الشريعة وبيانها، لان أثبات الامامة أثبات الرسالة". أحمد بن ابراهيم (توفي في القرن الخامس الهجري)، أثبات الامامة، ط١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار الاندلس، ١٩٩٦م)، ص٢٧. وللمقارنة بين ماكتبه دعاة الاسماعيلية حول عقيدة الإمامة أنظر: القاضي النعمان، مختصر الآثار، (مخطوط) نسخة خطية مصورة في مكتبة الدكتور حيدر الكربلائي ورقة ١٣، الداعي عبدان القرمطي (توفي في القرن الثالث الهجري)، شجرة اليقين، ط١، تحقيق: عارف تامر، (بيروت: دار الافاق، ١٩٨٢م)، ص١٠١، الكرمان، أحمد حميد الدين (ت ٤١١هـ / ١٠٢٠م)، المصاييح في أثبات الامامة، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار المنتظر، ١٩٩٦م)، ص١٢؛ الكرمان، الاقوال الذهبية، ط١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار محيو،

السلطان الظاهر بيبرس في حكم بلاد الشام ابن خلكان من العريش الى الفرات وأوكل إليه النظر في جميع اوقاف الشام فضلاً عن التدريس والافتاء^(٣٠)، وكان في معاونة ابن خلكان الكثير من معاونين حيث بلغوا في بعض الاوقات الى واحد وعشرين معاون، وفوض السلطان ابن حجر العسقلاني ليكون نائباً عنه في اليمن^(٣١)

بأسرها^(٣٢)، واعطى سلاطين المماليك حقوقاً كبيرة للمشاركة في الحكم حيث ان بعض المعينين للمناصب العليا كانوا يشترطون على السلطان شروطاً صعبة للغاية حتى يعفيهم السلطان ولكن السلطان يقبل بشروطهم مثلما فعل القاضي تاج الدين بن عبد الوهاب الاعز^(٣٣)، ومع حرص سلاطين المماليك على حق المشاركة في الحكم الا انه في بعض الاحيان كان يثير الوشاة سخط السلاطين على بعض من يعملون تحت ايديهم فيقلقون السلطان مثلما حدث مع السلطان الناصر محمد عندما تمت الوشاية إليه بأن شيخ الاسلام ابن تيمية يريد قلب نظام الحكم عليه فأرسل إليه يسأله، فرد عليه ابن تيمية: "بأن ملكك لا يساوي عندي فلسين فأطمأن السلطان"^(٣٤).

وخاف بعض سلاطين المماليك على حكمهم بعد ما توسع نفوذ بعض من هو تحت امرتهم، ما ادى الى ابعادهم عن الحكم ومصادرة املاكهم والراحة منهم بعد موتهم، مثلما شعر بالراحة الظاهر بيبرس بموت العز بن عبد السلام وقال: "الان استقر الحكم لي"^(٣٥)، وكان حق المشاركة في الحكم يوجد التنافس بين الامراء والاداريين ما يجعلهم يتحينون الفرص للإيقاع بمنافسيهم وتشويه صورهم امام السلاطين، مثلما حدث مع القاضي محمد بن ابي بكر الافتائي المالكي^(٣٦) عندما طلب منه شرف الدين اعطاه اموال

١٩٧٧م، ص ٢٦ وما بعدها؛ الكرمانى، رسالة المباسم والبيارات، نشرت ضمن كتاب مجموعة رسائل الكرمانى، ط ١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٨٣م)، ص ٥٥؛ الداعي ابو المعالي، حاتم بن عمران بن زهرة (ت ٤٩٥هـ / ١١٠١م)، رسالة الاصول والاحكام، نشر ضمن كتاب خمس رسائل اسماعيلية، تحقيق: عارف تامر، ط ١ (سلمية: دار الانصاف، ١٩٥٦م)، ص ١٢١ وما بعدها؛ الداعي ابن الوليد، علي بن محمد بن الوليد الأنف العيشمي (ت ٦١٢هـ / ١٢١٥م)، دماغ الباطل وحشف المناضل، ط ١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: مؤسسة عز الدين، ١٩٨٢م)، ج ١، ص ٣٩ وما بعدها؛ الداعي ابن الوليد، تاج العقائد ومعدن الفوائد، تحقيق: عارف تامر، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٧م)، ص ٦٥ وما بعدها؛ الداعي ابن الوليد، جلال العقول وزبدة المحصول، نشر ضمن كتاب منتخبات اسماعيلية، ط ١، تحقيق: عادل العوا، (بيروت: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٨م)، ص ٩٣؛ الداعي الوداعي، علي بن حنظلة بن أبي سالم (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، سمط الحقائق في معرفة العقائد "في عقائد الاسماعيليين"، تحقيق: عباس العزاوي، (دمشق: المعهد الفرنسي، ١٩٥٣م)، ص ٦٢-٦٦.

٣٠- المقرئى، السلوك لمعرفة دول الملوك، ط ١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج ١، ص ٥٣٨-٥٣٩.

٣١- اليمن: بلاد واسعة من عمان الى نجران، تسمى الخضراء لكثرة أشجارها وزروعها وبها الاحقاف وهي الان تلال من الرمل بين عدن وحضرموت وقيل سميت اليمن لان يقطن بن عابر بن شاخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح أقبل بعد خروج ثلاثة عشر ذكراً فنزل موضع اليمن فقالت العرب تيمن بنو يقطن، وقيل سميت بيمين لأنها عن يمين = الكعبة. ابن الفقيه الهمداني، أبو بكر أحمد بن محمد (ت ٦٣٥هـ / ٩٧٥م)، مختصر كتاب البلدان، ط ١ (بيروت: دار احياء التراث العربى، ١٩٨٨م)، ص ٣٦؛ القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م)، آثار البلاد وأخبار العباد، ط ١ (بيروت: دار صادر، د. ت)، ص ٦٥-٦٦.

٣٢- عز الدين، محمد كمال، التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر، ط ١، (بلا: دار اقر، ١٩٨٤م)، ص ١٧٢.

٣٣- المقرئى، السلوك، ج ٢، ص ٢٣٦.

٣٤- البزار، عمر بن علي، الاعلام العلية في مناقب ابن تيمية، (بيروت: المكتب الاسلامي، ١٣٩٩هـ)، ص ٧٢.

٣٥- السبكي، تاج الدين ابي نصر عبد الوهاي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناجي، ط ١ (بلا: مطبعة عيسى، د. ت)، ج ٨، ص ٢١٥.

٣٦- القاضي محمد بن ابي بكر الافتائي المالكي: عرف بعلمه وفضله وكان قاضي المالكية في مصر والشام، وتعرض للعلل بسبب مواقفه الجريئة وانكاره للباطل. ابن جبير، الدرر، ج ٣، ص ٦٧.

الأيام فرض اعطاءه إياها فوشى به الى السلطان ما عرضه الى التهديد والمساءلة واتهامه بسرقة الاموال (٣٧)، وكان الامراء في بعض الاحيان يعزلون من بفالفهم في تلبية رغباتهم فعزلوا نور الدين ابراهيم الانساني (٣٨)، عندما رفض تسليمهم اموال الزكاة (٣٩)، واستغل سلاطين المماليك حق المشاركة في الحكم لتثبيت سلطاتهم فعندما تولى السلطان عز الدين ايبك السلطنة (٤٠) لجأ الى تعيين سلطان شارك في الحكم من الايوبيين (٤١)، وكان ايبك يريد من هذا العمل ان يكون له ستار، حتى يستتب الحكم له فعين الملك الاشرف موسى وهو صبي في السادسة من عمره شريكاً له حتى يضمن ولاء المماليك والايوبيين له، فكانت المراسيم السلطانية تخرج تحمل الاسمين الاشرف والمعز ولكن في الحقيقة جميع الامور في يد ايبك (٤٢)، ووافق المماليك المناوئين لآيبك على الازدواجية في السلطة والحكم حتى يستفردوا بالحكم ويسيطروا على الامير الصغير ويكون في يدهم اداة طيعة في تنفيذ مآربهم وإسكات الايوبيين (٤٣) ولكن الحيلة لم تتطّل على الايوبيين ولم يسلموا للمماليك (٤٤).

وبقي الحال في الدولة على النزاع لمن يصل الى الحكم، ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون تولى ادارة البلاد وهو صغير السن وسلطته الاولى لم تمتد الا سنة واحدة من (سنة ٦٩٢ هـ / ١٢٩٣ م حتى سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م)، وكانت سلطته قصيرة جداً وسلطة وهمية، فكان بعض الامراء الاقوياء متحكمين بمقاليذ الامور اهمهم نائب السلطان زين الدين كتبغا (٤٥)، وأقال السلطان الناصر محمد من منصبه وعين كتبغا نفسه سلطاناً بعد ان اقصى الامراء المناوئين له (٤٦)، وفي فترة الولاية الثانية للسلطان الناصر محمد بن قلاوون ضاق صدره من تضيق الامراء عليه وتواصل مع بعض الامراء للخروج من هذه الهيمنة فعلم الامراء المحيطون به بهذه المراسلات فقبضوا عليه ونزعوا جميع صلاحياته (٤٧)، ولولا تدخل العامة لصالح الناصر

٣٧- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٣٩٣.

٣٨- نور الدين ابراهيم الانساني: هو ابراهيم بن هبة الله الحميدي الانساني الشافعي، درس الفقه وتولى القضاة واعتزاله سنة ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م. ابن جبير، الدرر، ج ١، ص ٧٦.

٣٩- الزكاة: ورد مصطلح الزكاة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ﴾. سورة المعارج، الاية ٢٤-٢٥. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ سورة مريم، الاية ٥٥. ومعنى الزكاة في الشرع اسم "للصدقة" الواجبة من المال لأن فاعلها يزكو بفعلها عند الله سبحانه وتعالى، ويصير من الطاهرين المطهرين، ويومى إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لِخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ سورة التوبة، الاية ١٠٤. والزكاة واجبة بحكم القرآن، وقد فسرها الماوردي، ومعنى قوله سبحانه «تطهرهم وتزكّيهم بها» أي تطهر ذنوبهم، وتركز أعمالهم. وهي فرض فرضه الله تعالى على عباده، قائلاً: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ﴾. وتعد أول ضريبة إسلامية فرضت على الأغنياء والقادرين، وقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه -ﷺ- أن يأخذ الزكاة من أموال الأغنياء ليردها على الفقراء بمقتضى قوله تعالى: ﴿لِخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾. الاحكام السلطانية، صص ٩٨-١٠١؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج ٣، ص ٢٩٥.

٤٠- الملك المعز عز الدين ايبك الجاشنكير التركماني الصالحى النجمي (توفي بالقاهرة عام ١٢٥٧ ٩ اول سلاطين الدولة المملوكية. نصب سلطاناً على مصر في عام ١٢٥٠ بعد ان تزوجته وتنازلت له عن العرش شجر الدر سلطنة مصر وارملة السلطان الايوبي الصالح ايوب، وبقي سلطاناً الى ان اغتيل بقلعة الجبل. ابن جبير، الدرر، ج ١، ص ٧٦؛ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٦٣.

٤١- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٥.

٤٢- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٩.

٤٣- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٥.

٤٤- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٧٠.

٤٥- المصدر نفسه، ص ٧٩٣.

٤٦- المصدر نفسه، ص ٨٠١.

٤٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٤٩.

محمد الذي اجبر المماليك على التوقف عن ابعاده عن الحكم واكتفوا بإبقائه في القلعة دون صلاحيات^(٤٨)، ما دفع السلطان الناصر محمد بالخروج الى الحج كي لا ينكر احداً عليه هذا الفعل، وفي الطريق ذهب الى قلعة الكرك وكتب الى الامراء الموجودين في قلعة القاهرة استقالته من الحكم سنة ٧٠٧هـ / ١٣٠٨م^(٤٩)، وعزل السلطان محمد بن قلاوون نفسه وعين الامير بيبرس الجاشنكير نفسه سلطاناً بدل الناصر محمد بن قلاوون^(٥٠).

واستمر مسلسل اغتصاب السلطة للأمرء الاقوياء من السلاطين الضعاف الذين يقومون سلطنتهم وهم صغار كي يسهل عليهم ادارة شؤون البلاد والاستفادة من صغر سن السلطان في تنفيذ مخططاتهم الشخصية، ما ادى الى غياب حق المشاركة في الحكم، حيث ساد قانون الحكم لصاحب النفوذ وصاحب القوة ومن لديه مال ورجال اكثر من الامير الاخر، واستمرت الامور على ذلك حتى شق عصاها السلطان الناصر محمد بن قلاوون في فترة ولايته الثالثة التي حكمها مدة واحد وثلاثين عاماً مستمرة، واعطي الحق في ادارة شؤون الولايات للولاة دون التدخل الا في وقت الحاجة لضمان سلامة السلطنة^(٥١).

وحاول بعض سلاطين المماليك ان يجعلوا الحكم وراثياً مثلما فعل السلطان الظاهر بيبرس بتوريث الحكم لابنه ففرض سلطنته في حياته ومن ثم تعينه سلطاناً بعد وفاة والده، ولكن افعاله الطائشة ادت الى تأمر المماليك عليه وقتلوه ولم يكن للسلطان الناصر محمد اقل رغبة من الظاهر بيبرس بتوريث السلطة لذريته من بعده وحاول تعيين ابنه الامير ناصر الدين الانوك، ووافق الامراء على ذلك ولكن الموت حطم امال السلطان الناصر محمد بن قلاوون فتوفي ابنه ناصر الدين انوك^(٥٢) قبله^(٥٣)، وبعد وفاة السلطان الناصر محمد وحتى بداية حكم المماليك البرجية سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م بقي الحكم في هذه المدة بأيدي الامراء الاقوياء بسبب صغر سن احفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وكانوا ألعوبة في يد الامراء الاقوياء فلم تشهد السلطنة في ذلك الوقت استقراراً بسبب كثرة الانقلابات واخذ زمام الامر بالقوة وليس عن طريق المشاركة في الحكم^(٥٤).

ومن خلال المصادر ترى الباحثة ان حق المشاركة في الحكم هو حق اصيل داخل سلطة المماليك وشارك سلاطين المماليك الكثير من الامراء والعلماء والتجار في الحكم وكانوا سنداً ولكن طمع بعض الامراء في السلطة ادى الى اقصاء الكثيرين من السلاطين والامراء عن الحكم بالقوة، مما ادى الى حدوث فوضى وقصر مدة حكم السلطان فما يلبث ان يعين سلطان حتى يقال وفي بعض الاوقات كان يعين السلطان في الصباح ثم يقال ويعين بدلاً منه في المساء.

٤٨- المصدر نفسه، ص ١٧٣.

٤٩- المصدر نفسه، ص ١٧٩-١٨٠.

٥٠- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٤٦.

٥١- ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد امين، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د. ت)، ج ٣، ص ٢٥٠.

٥٢- الامير ناصر الدين الانوك ابن السلطان الناصر محمد بن قلاوون كان اعز الابناء عند والده وكان يشغل منصب نائب والده.

السخاوي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: ابو الفضل ابراهيم، ط ١، (مصر: دار احياء الكتب، ١٩٧٩م)، ج ١، ص ٢٣٢.

٥٣- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٣٤٣.

٥٤- المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩٧.

ثانياً: الحق في التعبير والنصح

ساد في دولة المماليك اهل العلم والعلماء، وكان السلاطين اهل علم ومجالسي للعلماء وكان لطبيعة الدولة الدينية الاخذة من القرآن الكريم دستوراً ومن الرسول قدوة، دافعاً للسلاطين للحرص على احياء الدين في ارجاء مملكتهم، ومن اساس الدين الاسلامي حق التعبير والنصح، كيف لا وكان الرسول - ﷺ - يسمح لأصحابه بالتعبير عن مواقفهم ونصحهم له، واستفاد الرسول - ﷺ - من تلك النصائح فنصيحة الحباب بن المنذر^(٥٥) ورأيه للرسول - ﷺ - في معركة بدر ان يكون بدر خلف المسلمين في المعركة فكان لرأيه ونصيحته دور مهم في المعركة، وظهر النبي - ﷺ - شرف اهل العلم والاخذ برأيهم والسماع لنصيحتهم فقال - ﷺ -: "ان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً بل ورثوا العلم ومن اخذه اخذ بحظ وافر"^(٥٦)، وعمل سلاطين المماليك على تدعيم حق النصح والتعبير للعلماء، فحمل العلماء على عاتقهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واسداء النصح للحكام انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾^(٥٧)، وقوله تعالى: ﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو أمن اهل الكتاب لكان خيراً لهم ومنهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون﴾^(٥٨)

وحق التعبير والنصح يصوب مسيرة الامة الاسلامية على الدوام دون كلل أو ملل، لان ذلك واجب شرعي فعلى الحاكم ان يسمع النصح من اهل العلم في دولته، وهو علاج للنفس من امراض القلب، وانحاض للامة وحماية للحاكم من الزلات والثغرات^(٥٩)، وان اعطاء حق التعبير والنصح ليس منةً من الحاكم على الرعية والعلماء بل هو واجب شرعي عليه وفرض عين على العلماء لحماية الامة وحفظها من التحلل والفساد^(٦٠) وعندما اعطى سلاطين المماليك حق التعبير للعلماء والعامة والامراء انما اعطوه لصالح المجتمع وصلاح حكمهم وتنقية المجتمع من الآفات وسوء الاخلاق وتنظيفه من الشوائب وحماية الحاكم والرعية من الزلل، وكان للعلماء دور بارز في نصح الحكام والتعبير عن موقفهم بكل جليلة، في المقابل قرب السلاطين هؤلاء العلماء لحرصهم على احقاق الحق وتصويب الخطأ اذا وقع فيه فكان العلماء يقفون في وجه السلطان الظالم فأصبحوا موضع احترام من الشعب والحاكم^(٦١).

٥٥- الحباب بن المنذر هو الحباب بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب ويكنى ابي عمرو وامه الشموس بنت حق بن امة بن حرام وكان لحباب من الولد خشرم وام جميل وامهما زينب بنت صيفي بن صخر بن خنساء من = بني عبید بن سلمة، والحباب هو خال المنذر بن عمرو الساعدي احد النقباء، وهو الذي قتل يوم بدر معونة، وقال له رسول الله - ﷺ - اعنق ليموت، وشهد الحباب بدرًا. انظر: ابن سعد، محمد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج ٣، ص ٥٦٧.

٥٦- ابو داود، سليمان بن الاشعث الازدي (ت ٢٧٥هـ) سنن ابي داود، اعده وعلق عليه: عزت عبيد العباس وعادل السيد، (حمص: دار الحديث، ١٩٧٤م)، ج ٣، ص ٣٥٤؛ ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد (ت ٣٤٥هـ)، صحيح ابن حبان، ط ١، تحقيق: شعيب الارنؤوط، (بيروت: بلا، ١٩٨٨م)، ج ١، ص ٢٨٩.

٥٧- سورة آل عمران، اية، ١١٠٤.

٥٨- سورة آل عمران، اية، ١١٠.

٥٩- الماوردي، الاحكام السلطانية، ج ١، ص ١٨.

٦٠- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠.

٦١- فرغلي، نعيم زكي، الحركة التاريخية، ط ١، (بلا: دار العلم، ١٩٩٦م)، ص ٥٧.

فكان السلطان المظفر قطز^(٦٢) يسمع من العلماء فأخذ بنصيحة العز بن عبد السلام عندما خرج لمواجهة المغول وأراد اخذ الضريبة من العامة فأشار عليه العز بن عبد السلام بتجريد الامراء من اموالهم وان لم تكف اموالهم تأخذ من العامة^(٦٣)، فكان السلطان الظاهر بيبرس لا يبايع احداً من الخلفاء العباسيين الا استشار العز بن عبد السلام قبله واخذ بنصيحته^(٦٤).

فأستشار سلاطين المماليك العلماء واخذوا بنصائحهم في كثير من الاحيان وكان لهم تأثير واضح على عامة الشعب^(٦٥)، وكان رأيهم مسموعاً في حضرة سلاطين المماليك ولم تأخذهم في الله لومة لائم بل يصرحون برأيهم دون خوف حتى لو عارض رأيهم رأي السلطان نفسه^(٦٦)، وفي سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م في عهد السلطان المنصور قلاوون حيث قام العلماء بنصحه الى ازالة المنكر واقامة الدين فأستجاب لهم واخذ برأيهم وسمع بنصيحتهم، فحارب مروجي الخمر وبائعها، وحاصر بيوت الفواحش واغلقها وعاقب مرتاديه^(٦٧)، وساهم سلاطين المماليك في تعزيز حق التعبير والنصح وذلك بإعطاء اهل الرأي مناصب عليا في الدولة ليكونوا سنداً لهم ويستشيروا بأرائهم في الامور العامة في الدولة فأسندت هذه المناصب العليا لمن هو مشهود له بحسن التعبير والنصيحة كمنصب قاضي القضاة، ومنصب المحتسب^(٦٨)، فوافق السلاطين على آرائهم في مجالسهم فكانوا ينتقدوا سلوك الامراء في بعض الولايات فيستجيب السلطان لنصائحهم في بعض الولاة فيقبل من تثبت ادانته، وقد حث العلماء والفقهاء السلاطين على تقوى الله ولزوم طاعته والامر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٦٩)، وكان للعلماء دور مهم في نصح سلاطين المماليك لإحقاق الحق، فقام الشيخ محمد بن يوسف القنوني^(٧٠)، بتقديم النصح للحكام وكان ينهاهم عن كل مخالفة يقومون بها، وكان لا يخشى في ابداء رأيه والتعبير عنه امام السلاطين والامراء وكان السلاطين والامراء لا يردون له مطلباً ويأخذون بنصيحته ورأيه وكانوا يهابونه لشدة حرصه على المسلمين^(٧١)، ومن شدة حرص المسلمين على

٦٢- المظفر قطز: سيف الدين، قطز بن عبد الله المعزي الثالث من ملوك الترك بالديار المصرية، تسلطن بعد خلع ابن استاذه الملك المنصور علي بن الملك المعز ابيك التركماني في يوم السبت سابع عشر ذي القعدة سنة ٦٥٧هـ؛ وذلك بعد ان عظمت الازاجيف بقدم التتار، وسبب خلع الملك المنصور: كونه كان صغيراً لا يدري تدبير الامور؛ فتسلطن قطز؛ ليقوم بدفع التتار عن البلاد، ولما تسلطن اخذ في تجهيز امره لقتال التتار. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٢٥؛ ابو المحاسن، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق: نبيل احمد، (القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت)، ج ٢، ص ٣٠.

٦٣- ابن ابياس، ابو البركات محمد بن احمد (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م) بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، (القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٧٥م)، ج ١، ص ٣١٧.

٦٤- المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١٨.

٦٥- فرغلي، الحركة، ص ٥٧-٥٨.

٦٦- عبد التواب، عبد الرحمن محمود، الاشرف قاتيباي سيف الدين ابو النصر قاتيباي الحمودي، ط ١ (القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٧٨م) ص ١١٨.

٦٧- ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٩٤٠.

٦٨- المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٩٤٠.

٦٩- ابن حجر، بناء الغمر، ج ٨، ص ٢٠١.

٧٠- الشيخ محمد بن يوسف القنوني: هو علاء الدين الشافعي ولد بقون. انظر: ابن شداد، عز الدين محمد بن علي (ت ٦٨٤هـ / ١٢٥٠م)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج ١، ص ٤١٩.

٧١- المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٧٩.

اهل التعبير والنصح من العلماء كانوا يقدمون لهم كل ما يحتاجونه ويسترضونهم في حال اعرضوا عن السلاطين وعن مجالسهم (٧٢).

وعبر الشيخ شمس الدين الدروطي (٧٣) عن رأيه في السلطان قنصوه الغوري وغضب السلطان منه لأنه حرض العامة على السلطان لتركه الجهاد، وقال السلطان: "انعم الله عليك وانت تقابله بالعصيان واصبحت سلطاناً للمسلمين بعد ان كنت عبداً مملوكاً فأخلص النية لله وأعطي المسلمين حقهم" (٧٤)، وعارض الشيخ امير الدين الاقصراني (٧٥) السلطان قنصوه الغوري عندما اراد بعض الاثار والمقتنيات من مسجد بناه السلطان الناصر محمد بن قلاوون الى موقعه الجديد، فرفض الشيخ الا ان يكون النقل حسب شروط الواقف نفسه (٧٦)، وفي سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م اعترض قاضي القضاة شرف الدين المغربي (٧٧) على نائب السلطان في القدس مبارك شاه المملوكي (٧٨) عندما اراد تنفيذ حكم الاعداء في مجموعة من الفلاحين واراد قتلهم، فقال له قاضي القضاة معترضاً على ذلك: "اني لست موافقاً على تنفيذ حكم الاعداء فيهم وان قمت بذلك لأقتلنك معهم ولأعقلنك بجانبهم" (٧٩) فأصاع الوالي الى اوامر قاضي القضاة، وابدى الشيخ دقيق العيد (٨٠) رأيه في فتوى اخذ المال من الرعية لاستخدامها في الحروب فرفض إعطاء هذه الفتوى مستنداً الى فتوى العز بن عبد السلام الذي رفض اعطاءها للسلطان المظفر قطز قبل ذلك (٨١).

وكان العلماء يلجأون الى عزل انفسهم عندما لا يؤخذ برأيهم وبنصائحهم من قبل السلاطين، فقام ابن حجر العسقلاني (٨٢) بعزل نفسه عندما لم يسمع السلطان الظاهر دقمت الى كلامه ونصائحه (٨٣)، ولم يثنيه عن قراره تهديد ووعيد السلطان له بمصادرة اولاده وامواله وأصر على موقفه (٨٤)، واستمع السلطان قيتباي الحمودي الى رأي الشيخ الاقصراني بعدم جواز مصادرة اموال الاوقاف الاسلامية للأنفاء على الجيش

- ٧٢- الحنبلي، مجير الدين العلمي (ت ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م)، الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباته، (عمان: مكتبة دنيس، ١٩٩٩م)، ج ٢، ص ١٠٧.
- ٧٣- الشيخ شمس الدين الدروطي: واعظ زاهد من مصر، كان يعمل بالجامع الازهر، وكان معروفاً بالجرأة مع السلطان، عفيفاً وواعظ قوي، توفي سنة ٩٢١هـ / ١٥١٥م وذلك في عهد السلطان قانصوه الغوري. ابن العماد، = شذرات الذهب، ج ٧، ص ٢٨٨؛ الزركلي، خير الدين بن محمود، الاعلام، ط ٥، (بلا، دار العلم، ٢٠٠٢م)، ج ٣، ص ١٧٦.
- ٧٤- الماوردي، الاحكام السلطانية، ج ١، ص ٣٠.
- ٧٥- هو يحيى بن محمد بن ابراهيم الاقصراني، من شيوخ الحنفية، وهو تركي الاصل، ولد وتوفي في مصر. الذهبي، سير، ج ١٣، ص ٢٥٣؛ الزركلي، الاعلام، ج ٨، ص ١٦٨.
- ٧٦- ابن اياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٨٥.
- ٧٧- شرف الدين المغربي: هو قاضي القضاة شرف الدين عيسى المغربي، كان يعمل في منصب القضاة في مدينة القدس زمن السلطان جقمق، وقبل عنه انه كان عالماً فاضلاً وورعاً. الذهبي، سير، ج ٣، ص ٢٣٤.
- ٧٨- مبارك شاه المملوكي: هو نائب السلطان على مدينة القدس وتولاها زمن السلطان الظاهر جقمق، سنة (٨٥٠هـ / ١٤٥١م) وكان يجل العلماء ويسمع لهم. الحنبلي، الانس الجليل، ج ٢، ص ٢٧٧.
- ٧٩- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٨.
- ٨٠- الشيخ دقيق العيد: هو شيخ الاسلام تقي الله الدين ابو الفتوح القشيري كان يعمل قاضياً لمصر، وكان عالماً وشيخاً في عصره، ولد سنة (٦٢٥هـ / ١٢١٩م)، وتوفي سنة (٧٠٢هـ / ١٣٠١م). الذهبي، سير، ج ١٣، ص ٢٧٣.
- ٨١- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ص ٢٤٢.
- ٨٢- ابن حجر العسقلاني: هو احمد بن علي الكناي العسقلاني المعروف بابن حجر، ولد سنة (٧٧٣هـ / ١٣٧٣م) وهو علامة ومحدث وكان فقيه مصر والشام زمن المماليك وله باع طويل في العلوم. الذهبي، سير، ج ٣، ص ٢٢٩.
- ٨٣- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٣٤٥.
- ٨٤- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ص ٢٤٢.

(٨٥)، وحثهم على اخذ اموال الامراء وحلي نسائهم فأجابه السلطان بذلك الطلب، وكان السلطان قيتباي الحمودي يأخذ بالنصيحة ويوفر حقوق التعبير عن الرأي ويأخذ بالنصائح ويعمل بها (٨٦)، واهتم سلاطين المماليك وامراءهم بأهل النصح وقربوهم منهم كي يعينوهم على تطبيق شرع الله والامتثال لأوامر الشرع ولما يمثلهم اهل النصح من فقه وعلم وقدرة كبيرة في إيجاد الحلول للمشكلات فكان السلطان الظاهر بيبرس يجب مجالسة اهل الرأي والنصح ويجب ان يسمع نصائحهم ويلزم مجالستهم ويستشيرهم فيشيرون عليه (٨٧)، واعطت الدولة الحق في التعبير والنصح واستعان السلاطين بأهل التعبير والنصح بل وكان لهم مكانة مرموقة في الدولة، وتعاونوا هم والسلاطين في الوصول بالدولة الى بر الامان (٨٨)، وادرك سلاطين المماليك اهمية الاخذ بالرأي والنصح لما فيه من فوائد للدولة وفيه ضمان لحفظ ولاء الرعية وجلب قلوبهم ومؤازرتهم في وقت المحن والشدائد (٨٩) في بعض الاحيان، تجاهل بعض سلاطين المماليك حق التعبير والنصح ما ادى الى حدوث اشكالات داخل الدولة مثلما حصل عندما تجاهلت الدولة اراء ونصح الشيخ ابن تيمية (٩٠) ما ادى الى حدوث اعتراضات جماهيرية على السلطان وخروج ثورة شعبية عليه سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م وادى الى حدوث شعب كبير (٩١).

ورعى سلاطين المماليك هذا الحق فالقاضي العلامة شمس الدين البايقي (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م) (٩٢) سمع السلطان له ونفذ نصائحه واوامره، وله دور بارز في الحفاظ على امن الدولة وحفظ حقوق الرعية وتثبيت الاسعار وضبط التجار المخالفين (٩٣)، وتبوأ في الدولة اصحاب الرأي والنصح والتعبير مكانة عالية في الدولة وحافظوا على حقوق الامة من الايتام والفقراء والمساكين واصحاب الحاجة وتصدوا بأرائهم ونصحهم للفاسدين والسيئين والمنتهعين (٩٤)، وحموا الناس من شرور كثيرة وحفظوا المصالح العامة (٩٥)، وكرم سلاطين المماليك اهل التعبير والنصح في حياتهم وفي مماتهم، فعندما توفي ابن حجر العسقلاني خرج الجميع في وداعه بمن فيهم اهل الذمة وبكته البلاد عن بكرتها وتقدمهم السلطان والامراء وقاموا بدفنه بأنفسهم (٩٦)، ومن الواضح ان حق التعبير والنصح حفظه سلاطين المماليك حق الحفظ واعطوه جل الاهتمام حتى اصبح اهل قوة محورية في المجتمع الاسلامي وصمام امان للمدن الاسلامية وهم الرابط الاساسي بين المجتمع

٨٥- الذهبي، سير، ج ١٣، ص ٢٥٣.

٨٦- عبد التواب، قيتباي، ص ٥٠.

٨٧- ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٠٩.

٨٨- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط ٥، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م)، ص ٢١٩-٢٢٠.

٨٩- المصدر نفسه، ص ٢٢٠-٢٢١.

٩٠- الشيخ ابن تيمية: هو تقي الدين ابو العباس احمد شهاب الدين عبد الحلیم ابن تيمية النيمري الحراني، وكان من ائمة المذهب الحنبلي، ذهب الى دمشق وعمل بالتدريس والافتاء، وقد سجن وعذب لأرائه. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٦٩.

٩١- المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

٩٢- شمس الدين البايقي: هو القاضي العلامة شمس الدين البايقي توفي سنة (٨٥٥هـ / ١٤٥١م) وكان قوي الحجة صاحب هيبه. الحنبلي، الانس، ج ٢، ص ٢٤٢.

٩٣- المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

٩٤- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٤٤٣.

٩٥- المحي، صور من الحضارة، ص ١١٧.

٩٦- المحي، محمد امين بن فضل الله (ت ١١١١هـ / ١٦٩٩م)، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج ٣، ص ٣٤.

وبين الحاكم^(٩٧)، بل وتعدى الامر الى ان اصبح ظاهرة في مجتمع المماليك حيث عرف المجتمع هؤلاء الناس وقوتهم، وانهم من اصحاب الحق والتقوى والزهد وانه لا يضيع عندهم الحقوق، وانهم اصحاب حظوة عند السلطان فتقرب منهم العامة لإيصال مشاكلهم للسلطان ورفع عنهم بعض المظالم وارساء معالم الحكم الاسلامي الرشيد، وبروزهم في كافة الميادين الخاصة بالدولة^(٩٨).

وفي سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م تصدى القاضي عماد الدين البليسي^(٩٩) لناظر السلطان الخاص وضد كبار المسؤولين ومنعهم من التعدي على اموال الايتام والعامة^(١٠٠)، ومن الانصاف ذكر مساهمة سلاطين المماليك بحفظ حق التعبير والنصح في اغلب الاوقات وعلى طول سنوات حكمهم فشجعوا اصحاب الرأي واخذوا بأرائهم وسمعوا لأصحاب النصيحة وعملوا بنصيحتهم، بل قربوهم منهم واعطوهم المناصب العليا في الدولة ليكونوا سنداً لهم وحلقة وصل بينهم وبين الرعية مع وجود بعض الاوقات اضطهاد وغضب من السلطان على اصحاب الرأي والنصح لمخالفتهم لهواه الشخصي، وكانت هذه حوادث فردية من بعض السلاطين الذين كانوا يتعصبون لرأيهم ولا يرون الصواب الا ما فعلوا، وهذا يمثل الجانب المظلم لهؤلاء الحكام الذين انتهت فتراتهم باضطهاد لإصحاب الرأي والنصح.

ثالثاً: الحق في الشورى

عند الحديث عن الشورى فإننا نتحدث عن مبدأ راسخ في الشريعة الاسلامية، والذي يكون من خلال المناقشات والحوارات وتبادل الرأي التي تحت على القيم الاسلامية في الشريعة وذلك للوصول الى اقرب درجة من العدل والحق الذي وضعه الدين اساساً في الدولة الاسلامية، والشورى في المجتمع الاسلامي ليس كما يراد لها مجلساً سياسياً، انما هي تحت بند قول الرسول -ﷺ-: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" متفق عليه^(١٠١)، ومبدأ الشورى هو مشاورة مجموعة من اهل الرأي والسداد بهدف الوصول الى قرار اكثر دقة وصواباً، وعني الحكم بحق الشورى وقربوا منهم اهل الشورى والعلم، وتفاجر السلاطين بتقربهم من اهل العلم ومشاورتهم لهم. وكما قال ابو الاسود الدؤلي^(١٠٢):

"الحكام ملوك على الناس والعلماء حكماء على الملوك"^(١٠٣) ومن اجل ذلك قرب سلاطين المماليك العلماء إليهم وجعلوهم من رواد مجالسهم الدائمين وتعاونوا معهم لإصلاح امر البلاد والعباد، فاجتمعت

٩٧- لايدوس، ابراء، مدن الشام في العصر المملوكي، ط١، ترجمة: سهيل زكار، (دمشق: دار احسان، ١٩٨٥م)، ص١٧٣.
٩٨- المدني، رشاد عمر، الحياة العلمية في فلسطين في مرحلة الصراع الصليبي ٦٩٠هـ / ٤٩١م - ١٢٩١هـ / ١٠٩٨م رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الاسلامية: كلية الاداب، ٢٠٠٥م)، ص١٩٢.
٩٩- عماد الدين البليسي: هو محمد بن اسحاق بن محمد مرتضى البليسي، عالم فقيه، ودرس العلم، ولي القضاء وعز، وكان محباً للفقراء مدافعاً عنهم، مات سنة (٧٤٩هـ / ١٣٤٨م). بدء الطاعون. ابن جبير، الدرر، ج٣، ص٤٧٣.
١٠٠- الحججي، صور من الحضارة، ص١١٤.
١٠١- البخاري، محمد بن اسماعيل (ت٢٥٦هـ / ٨٦٩م)، صحيح البخاري، ٣، تحقيق: ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م)، ص٨٥٣.
١٠٢- ابو الاسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان، كان من سادات التابعين واعيانهم، صحب علي بن ابي طالب -ﷺ-، وشهد معه واقعة حطين، وهو اول من تكلم في النحو بالصرة وهو الذي وضع التشكيل على اواخر الكلمات، وجعله بمقدار الكلمة، وهو من قبيلة الدئل توفي سنة (٦٨٨هـ / ٦٨٨م). الداودي، شمس الدين محمد بن = علي (ت٩٤٥هـ / ١٥٣٨م)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، ط٢، تحقيق: بشار عواد، ومعروف وشعيب الاناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).
١٠٣- ابن جماعة، بدر الدين، تذكرة السامع والمتكلم في ادب العالم والمتعلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، ص١٠.

قوة العلم الموجودة في العلماء وقوة الحكم الموجودة في الحكام مما ينتج نظاماً سياسياً قوياً ويؤدي الى حفظ حقوق المواطنين، وتكون القيادة قوية مرهوبة الجانب تفرض قوتها وهيبتها على جيرانها، الامر الذي لا يتوفر الا بوجود علماء صالحين ورجال دولة اقوياء يأخذون من مشورتهم منهجاً لهم في كل صغيرة وكبيرة^(١٠٤)، واستعان سلاطين المماليك بأمرائهم المخلصين ليكونوا لهم بطانة صالحة ويشاوروهم في امور دولتهم، مثلما استعان السلطان الناصر بن قلاوون بمجموعة من امرائه المخلصين وقرهم واستشارهم في امور الدولة^(١٠٥)، ومع اتساع دولة المماليك واتساع نفوذهم كان السلاطين يستعينون في احوال كثيرة باستشارة كبار رجال الدولة في الكثير من المسائل والامور المهمة مثلما كان يفعل السلطان المنصور قلاوون^(١٠٦)، وعين السلطان المنصور قلاوون الكثير من المستشارين اقتصرتهم مهمتهم على مساعدة السلطان في ادارة شؤون الحكم وادارة البلاد^(١٠٧).

وقرب بعض سلاطين المماليك ائمة المذهب الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي في اسفارهم، وفي حلهم وترحالهم، وكانوا يستشيروهم في امور الدولة^(١٠٨)، وحظي القضاة باحترام سلاطين المماليك وشاوروهم في امور السلطنة وكانت كلمتهم مسموعة في مجالس السلاطين وقدرهم افضل تقدير، وحرصوا على استرضائهم واستشارتهم^(١٠٩)، وعرف سلاطين المماليك قوة القضاة ومدى تأثيرهم في سياسة الدولة فوثقوا علاقتهم بهم وطلبوا مشورتهم وافنائهم في القضايا المهمة واخذ السلاطين بنصائحهم^(١١٠)، واستشار سلاطين المماليك العلماء والفقهاء في امر الجهاد وتوجيه حملاتهم العسكرية واستشاروهم في الآيات والاحاديث الدالة على الجهاد والتمسك بالشرعية^(١١١) واستفادوا منه في تقوية الجنود وتثبيت الجيوش في ساحات المعارك والدعاء للجيوش على المنابر بالنصر والتمكين^(١١٢)، واستشار السلطان المظفر قطز سنة (٦٥٧هـ / ١٢٥٩م) العلماء والفقهاء والاعيان في امر مواجهة المغول^(١١٣).

ولجأ سلاطين المماليك للفقهاء والعلماء في مشورتهم واتخاذ رأيهم في الحوادث التي تمر بالأمة من كرب او ألم، فقد استشار السلطان قطز العز بن عبد السلام بموضوع جمع الاموال من الاغنياء والتجار بعد نفاذ اموال الدولة لمحاربة المغول^(١١٤)، وعمد السلطان المنصور قلاوون الى مشاوره الفقهاء والعلماء والمشايخ وكان

١٠٤- السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ج١، ص١٩٣.

١٠٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٣٢٦-٣٢٧.

١٠٦- عاشور، سعيد، العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م)، ص٣٤٨ وما بعدها.

١٠٧- حسن، علي ابراهيم، تاريخ المماليك البحرية، (بلا، مكتبة النهضة المصرية، د. ت)، ص٣٠٨-٣١٢.

١٠٨- القلقشندي، صبح الاعشى، ج٤، ص٣٧.

١٠٩- الحججي، صور، ص٩٤-٩٥.

١١٠- المصدر نفسه، ص١٥٥.

١١١- القلقشندي، صبح الاعشى، ج٧، ص١٥٣.

١١٢- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٤٤.

١١٣- المغول: هم طائفة من التتار، والتتار هم شعب كبير من الامة التركية ومنهم تفرق معظم بطونهم وافخاذها، فالتتار والمغول والترك من جنس واحد وهو جنس الترك الذي تشعب منه قبائل شتى منها السلاجقة والخوارزمية والتتار والمغول، والقفجاق، والخزر وغيرهم من الشعوب، نشأ المغول في الهضبة المعروفة باسم هضبة منغوليا شمالي صحراء جربي، وهي ارض واسعة تنعدم فيها بعض مقومات الحياة. حمدي، حافظ احمد، الدولة الخوارزمية والمغول (غزو جنكيز خان للعالم الاسلامي واثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية) ط١، (بلا: دار الفكر العربي، د. ت)، ص١٢٦-١٢٧.

١١٤- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص٢٦٩.

يجمعهم على ربوة يعقدوا عليها اجتماعهم ليأخذوا رأيهم ومشورتهم، وعقد السلطان الاشرف قايتباي^(١١٥) مجالس الشورى في عهده وكان غالبيتهم من الفقهاء وكان يأخذ رأيهم في كل امور الدولة وكان يتقبل نقدهم لرأيه بكل ثقة وصبر^(١١٦)، وكان يتواضع للعلماء ويحترم الرأي الآخر دون صلف او تكبر واستشار مجالس العلماء عندما اصاب الطاعون السلطنة في فترة حكمه فأشار عليه العلماء بإعلان التوبة الى الله ورفع المظالم عن الناس ورد الحقوق الى اهلها^(١١٧).

وهرع السلاطين والامراء للأخذ برأي العلماء واهل المشورة في كل منزلة ومصيبة تصيب الامة والسلطنة^(١١٨)، وعند تفرد سلاطين المماليك بأخذ القرارات ولا يتشاورون بها مع اهل العقد والحل فيقوموا باعتزال اماكنهم كما حصل مع القاضي ابن جماعة^(١١٩) حينما رأى الفساد، فطلبه السلطان الاشرف زين الدين ابو المعالي (ت ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م) لاسترضائه وسؤاله عن اعتزاله، فقال له: "لقد اعدت ضمان المغاني^(١٢٠) وهو عبارة عن مال يتم جبايته من مهنة الدعارة"، فرد عليه السلطان بأنه لا علم له بذلك قلم يوافق ابن جماعة على العودة الا بإصدار مرسوم سلطاني بإلغاء ذلك الضمان، وتم اذاعة المرسوم في جميع نواحي السلطنة^(١٢١)، واسهم سلاطين المماليك في محاربة الفساد بعد استشارة الفقهاء والاجتماع بهم، وفعل السلطان الاشرف قايتباي ما اشار عليه العلماء من خطورة المفاسد والضرائب المجموعة من تجارة الحشيش والخمر وغيرها من المنكرات فقام بأبطالها على الفور^(١٢٢)، وفي بعض الاحيان اشار العلماء الى السلاطين لأن بعض رجال الدولة يترجون ويشاركون في الفساد فيقوم السلاطين بأبطال تلك الممارسات ومحاسبتهم ومراقبتهم^(١٢٣)، وحين هاجم المغول بلاد الشام ومصر كان وضع البلاد في حالة من عدم الاستقرار وكان يتولى عرش مصر سلطان صبي صغير السن لا يقدر على مواجهه هذه الاخطار بنفسه^(١٢٤)، وكان من كبار الامراء في ذلك الوقت الامير سيف الاسلام قطز، واستمر وضع البلاد في التردى لان

١١٥- قايتباي: ولد سنة ١٤٢١ في بلاد القفجاق وهي بلاد من اقاليم نهر الفولجا في روسيا الان وهي كانت من اهم اسواق العبيد الذين يباعون ومن ثم يكونوا ممالك في الدولة العباسية، واشتره سلطان مصر حينها الملك الاشرف برسباي واصبح مملوكاً وأرسله ليتعلم ويتدرب مع باقي المماليك، وبعد وفاة الاشرف برسباي وصل الظاهر حقيق عن طريق الشراء وعين جمدار ثم خاصكى ثم اصبح دوادار وفي اخر الامر اعتقه وتركه في الجيش واخذ في الترفي الى ان وصل اتابك - قائد الجيش في عهد السلطان تمرغا الذي عينه في هذا المنصب بعد تنصيبه سلطان مصر، ابن اياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٩٠.

١١٦- ابن طالون، مفاكهة، ص ٢٦٢.

١١٧- ابن جبير، الدرر، ج ٤، ص ٢٠١.

١١٨- المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠١.

١١٩- ابن جماعة: هو عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين قاضي المسلمين ولد سنة (٦٩٤هـ / ١٢٩٥م) أكثر من طلب العلم والدروس والقراءة واجاز له كبار المشايخ ودرس الحديث والفقه، كان متبحراً في رواية الحديث، كان قوي الحجة، حسن الاخلاق، ولي قضاة مصر سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٨، كان حسن المحاضرة، سليل النية محباً للعلم والفضل، عزل نفسه عن القضاة نهاية سنة ٧٦٦هـ، توفي سنة ٧٦٧هـ / ١٣٦٦م. ابن جبير، الدرر، ص ٤٩٠.

١٢٠- ضمان المغاني: وهي ضريبة يدفعها كل من يقيم عرساً او يحتفل بمناسبة سعيدة مثل الختان وغيرها، المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٢٦٦.

١٢١- الذهبي، تاريخ الاسلام، ط ١، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م)، ج ٤، ص ٣٥٤.

١٢٢- المقريزي، السلوك، ج ٥، ص ٥.

١٢٣- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٩١.

١٢٤- ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٥٤.

السلطان نور الدين علي^(١٢٥) لم يقدر على توجيه الأمور وكان يقضي الاوقات في اللعب واللهو وركوب الحمير واللعب في الحمام^(١٢٦).

ولا بد للأمير قطز من اخذ الاجراء المناسب لحماية الدولة والرعية من هذا الخطر الداهم، فعقد الامير قطز مجلس الشورى المكون من الفقهاء والقضاة من امثال العز بن عبد السلام وقاضي القضاة بدر الدين حسن سنجاري^(١٢٧)، واستشارهم الامير سيف الدين قطز في اخذ الاموال من الرعية لانفاقها على الحرب، واستشارهم ايضاً في موضوع السلطان انه صبي ولا يقدر على ادارة البلاد وادارة الحرب القادمة من المغول^(١٢٨)، وقال ان البلاد لا تستقيم الا على سلطان قادر وقاهر يقدر على قهر هذا العدو، والملك الصبي صغير ولا يعرف تدبير الملك^(١٢٩)، واتفق الحاضرون للمجلس على توليته لأنه رجل قادر ونائب السلطان في سنة (٦٥٧هـ / ١٢٥٩م)^(١٣٠)، ولقبوه بالسلطان المظفر ووافق الجميع على تعيينه^(١٣١)، وقام السلطان المظفر قطز بعمل مجلس شورى حربي للرد على رسالة هولاء له بالتسليم، فجمع الامراء وشاورهم في امر الرسالة بعد ان قرأها عليهم فأشار عليه الامراء انه لا بد من مواجهه هذا العدوان لان المغول ليس لهم امان ولا عهد وأشار عليه الامير الظاهر بيبرس ان يقوم بقتل الرسل والتوجه موحدين الى المعركة اذا انتصرنا او هزمنا في تلك الحالين نكون معذورين، واجمع مجلس الشورى الحرب على هذه الخطة ووافق عليه السلطان قطز^(١٣٢)، وكان بعض سلاطين المماليك يستخدمون مجالس الشورى فقط، لتمرير قراراتهم واعطائها الطابع الشرعي فقط واستفاد السلاطين من هذه الناحية فائدة كبيرة وخاصة من الخلفاء العباسيين الذين كان يعينهم السلطان، وكانت مهمة الخليفة رمزية اكثر من ان تكون فعلية فكانت مهمة الخليفة في مجالس الشورى الموافقة على رأي السلطان في اي امر يريد مثل شن حرب وعقد صلح او فرض ضرائب جديدة على الناس^(١٣٣).

فكان الخليفة المستنجد بالله^(١٣٤) احد اعضاء مجلس الشورى الذي عقده الاشرف قايتباي سنة ٨٧٢هـ / ١٤٦٧م للنظر في اموال الاوقاف الموجودة على المساجد ومحاولة الاستيلاء على جزء منها لتجهيز الجيش

١٢٥- نور الدين علي: ابن السلطان المعز ابيك تم تنصيبه سلطاناً وهو في سن الخامسة عشر في ربيع الاول سنة (٦٥٥هـ / ١٢٥٧م) ولقبوه الملك المنصور علي، ورفض المماليك الاعتراف بالسلطان الصبي مما ادى الى اضطرابات داخل السلطنة. الذهبي، سير، ج٢٣، ص٢٠٠.

١٢٦- قاسم، عبده، قاسم، السلطان المظفر سيف الدين قطز بطل معركة عين جالوت، ط١، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٨م)، ص٨٣.

١٢٧- بدر الدين حسن سنجاري: قاضي القضاة بدر الدين، ابو المحاسن السنجاري، الشافعي، الزراري، كان صدرأً محتشماً، وجواداً ممدحاً. تقدم بسنجار وتلك البلاد عند الملك الاشرف، فلما تملك دمشق ولي قضاء البقاع وبعلبك والزبداني، وكان له نواب في بعضها وكتبوا له في سجلاته قاضي القضاة. الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٤٩، ص١٦٢.

١٢٨- المصدر نفسه، ص٨٨.

١٢٩- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٥٥.

١٣٠- المقرئ، السلوك، ج١، ص٤١٧.

١٣١- قاسم، السلطان المظفر، ص٩٠.

١٣٢- خليل، عماد الدين، دراسات تاريخية، ط٢، (بلا: دار كثير، ٢٠١٤م)، ص٨٤.

١٣٣- الداوداري، ابو بكر بن عبد الله بن ابيك (ت٧٣٦هـ / ١٣٣٥م)، الدرر الزكية في اخبار الدولة التركية (الجزء الثامن من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: اولخ هارمان، القاهرة: المعهد الألماني، ١٩٧١م)، ج٩، ص٧٩.

١٣٤- المستنجد بالله: ابوالمظفر يوسف بن محمد (٥١٨-٥٦٦هـ / ١١٢٤-١١٧٠م)، كان الخليفة العباسي الثالث والثلاثين، حكم بغداد بين عامي (٥٥٠-٥٦٦هـ / ١١٦٠-١١٧٠م)، كان ابن الخليفة السابق له المفتي بالله، وصف بالعدل. حيث كان

شديداً على المفسدين. كما كان ذكياً وله معرفة بالفلك. للتفصيل انظر: الصفدي، فوات الوفيات، ج١، ص١٣٧.

بما يحتاجون إليه، وكان رأي الخليفة موافقاً لرأي السلطان لإعطاء شرعية للقرار^(١٣٥)، واستخدم السلطان الظاهر جقمق^(١٣٦) الخليفة والقضاة الأربعة السلطان العزيز يوسف بن الملك الأشرف برسباني سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م وعمل مجلس شورى صورياً فقط لإعطاء الموضوع شرعية للاستيلاء على السلطة مرجعين الأمر إلى صغر سن السلطان، وأن الأمور لا تصلح إلا بتولية الأمير الكبير جقمق لتوحيد كلمة الأمة^(١٣٧).

وفي بعض الظروف كان سلاطين الماليك يستبدون بالرأي ويقرون ما يريدون دون الرجوع إلى أحد، كما فعل السلطان الناصر محمد بن قلاوون لما غضب على الخليفة المستكفي بالله^(١٣٨)، لأنه طلب السلطان إلى مجلس الشرع الشريف فشق ذلك على السلطان وهو الأمر الناهي في الدولة أن يذهب لمجلس دون علمه^(١٣٩)، وشكل سلاطين الماليك مجالس شورى وهمية شكلية فقط من قضاة المذاهب الأربعة لعزل الخليفة لأن تعيينه لابد أن يحظى بمبايعة السلطان والقضاة للمذاهب الفقهية الأربعة^(١٤٠)، وكان بعض الأمراء يستخدمون قوة نفوذهم لفرض ما يريدون بالقوة على مجالس الشورى، كما فعل السلطان الناصر محمد مع الخليفة المستكفي بالله سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م^(١٤١)، وكما فعل الأمير شيخون الناصري^(١٤٢).

عندما توفي الحاكم بأمر الله أحمد بن المستكفي سنة (٧٥٤ هـ / ١٣٥٣ م) دون أن يعهد لأحد بالخلافة بعده^(١٤٣)، فقد مجلس للتشاور كان بحضور السلطان الصالح بن الناصر محمد ومجموعة من القضاة والأمراء، وتم الاختيار أن يتولى الخليفة أبي بكر بن المستكفي بالله أبي الربيع سليمان وهو ما اراده الأمير شيخون^(١٤٤)، وفي حين كان يصل إلى السلطان أن الأمور لا تسير في صالحه، مثل ما وقع مع السلطان بيبرس الجاشنكر حيث انظم الأمراء إلى الأمير محمد بن قلاوون عقد مجلساً ليشاورهم في الأمر فطلب من الخليفة وبموافقة المجلس المنعقد أن يبايع الخليفة المستكفي بيعة جديدة لإعادة الاستقرار إلى البلاد، فوافق

١٣٥- ابن أبياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ١٤.

١٣٦- ابن حجر، انباء الغمر، ج ٩، ص ٣٩.

١٣٧- ابن جبير، الدرر، ج ٢، ص ١٤١-١٤٥.

١٣٨- المستكفي بالله: أبو القاسم عبد الله بن المكثفي وامه أم ولد اسمها غصين، بوع له لعشر بقين من صفر سنة ٣٣٣ هـ، وخلع وتملت عيناه في سنة ٣٣٤ هـ فكانت خلافته سنة وأربعة أشهر. للتفصيل انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٢٢٢؛ القلقشندي، مآثر الانفاة، ج ١، ص ٣٠٢.

١٣٩- السيوطي، الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)، تاريخ الخلفاء، ط ١، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٧١ هـ)، ص ٧٧٢-٧٧٣.

١٤٠- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت ٧٥٩ هـ / ١٣٥٨ م)، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، ط ١، تحقيق: أحمد حطيط، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦ م)، ص ٨٧.

١٤١- الصفدي، الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٠.

١٤٢- شيخون الناصري: من الأمراء الذين عظم شأنهم في عهد الناصر حسن، توفي سنة (٧٥٨ هـ / ١٣٥٧ م). ابن جبير، الدرر، ج ٢، ص ١٩٦-١٩٧.

١٤٣- ابن دقمان، برهان الدين (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)، الجواهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥ م)، ص ١٩٠.

١٤٤- ابن أبياس، جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، ط ١، تحقيق: محمد زينهم ومحمد عزب، (القاهرة: الدار الثقافية، ٢٠٠٦ م)، ص ٤١٠.

المجلس المنعقد على الطلب وقام السلطان بأرسال كتاب البيعة مع الأمير بمادر^(١٤٥) الى الأمير بزلغي^(١٤٦) حتى يستميل جنود الشام الى صالحه لكن دون جدوى^(١٤٧).

وبذلك يمكن القول ان سلاطين المماليك استخدموا الحق في الشورى في كافة فترات حكمهم كي يستخدموه إما في نصرة الحق وفي تفضيل الحق كواجب شرعي حيث عليّة الدين الاسلامي وشرط من شروط الحكم، ومنهم من استخدمه ليكون غطاء لتنفيذ ما يريد من خلال عقد مجالس شورى وهمية يكون هو فيها صاحب القرار الاول والاخير وتكون مجالس لا قيمة لها مهمتها فقط شرعنة ما يريد السلطان فقط لا غير.

رابعاً: الحق في المساواة بين المسلمين.

وصلت دولة المماليك الى الحكم في نهاية الدولة الايوبية، وكان يسودها الضعف والتفكك ما ادى الى ضياع حق المساواة بين المسلمين، وأكل قلوبهم ضعيفهم، فعمل سلاطين المماليك على تحسين تلك الاوضاع من خلال جهاز قضائي قادر على اقامة العدل والمساواة بين المسلمين، وكان السلطان المنصور قلاوون يقوم بالعدل وإنصاف الرعية والتخفيف عنها فأبطل العديد من المظالم^(١٤٨) وعمل السلطان على حل مشاكل الرعية والمساواة بينهم في كل مشاكلهم، وكان كاتب السر^(١٤٩) يقوم بكتب المراسيم لقضاء حوائج المواطنين^(١٥٠)، ويسجل للسلطان المنصور قلاوون حتى في شراء المماليك انه لم يكن يميل الى جنس بعينه، وكان يختار الاقوياء النجباء ما ميزه عن غيره،^(١٥١) وقد ازن السلطان المنصور قلاوون بين المذاهب الاربعة واقف لها مدارس لتدريس الفقه^(١٥٢)، طالب المدرسين بالإنصاف والمساواة بين الطلاب وان يحسن التلطف مع الطلب والائناس^(١٥٣)، وساوى السلطان في الضرائب التي تؤخذ من تجار المسلمين فأخذ منهم الحقوق السلطانية فقط^(١٥٤)، وحرص السلطان برقوق على المساواة بين الامراء كي لا يقع تمرد داخل المملكة وكان الامير اينال اليوسفي^(١٥٥) يحرض على الأمير بركة لكن السلطان برقوق كان شديد الحرص كي لا تكون الوشاية ناتجة عن كره الامير اليوسفي للأمير بركة^(١٥٦)، وكان القضاء قوياً في عهد دولة

١٤٥- بمادر عبدالله التركماني: توفي سنة (٧٣٩هـ / ١٣٣٨م)، ابن جبير، الدرر، ج١، ص٤٧٦-٤٧٧.

١٤٦- بزلغي: هو من مماليك الاشرف خليل بن قلاوون، توفي سنة (٧١١هـ / ١٣١١م). ابن جبير، الدرر، ج١، ص٤٧٦.

١٤٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٧.

١٤٨- المقرئزي، السلوك، ج١، ق٣، ص٦٦٤.

١٤٩- كاتب السر: هو موظف في الدولة وظيفته التوقيع عن السلطان والاطلاع على اسراره الذي يكتب بما هو من يصدر كتب الولايات والعزل، ومن واجبه عرض القصص على السلطان وشرحها له ليضع السلطان فيها رأيه ويحكم فيها بالعدل. القلقشندي، صبح الاعشى، ج٤، ص٣٠.

١٥٠- ابن اياس، بدائع الزهور، ص٩٢٥.

١٥١- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٣٢٧.

١٥٢- المقرئزي، المواعظ، ج٢، ص٣٨٠.

١٥٣- ابن عبد الظاهر، محي الدين ابو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م)، تشريف الايام والعصور في سيرة الملك المنصور قلاوون، تحقيق: مراد كامل، (القاهرة: الشركة العربية، ١٩٦١م)، ص٢٢٦-٢٢٧.

١٥٤- عاشور، العصر المماليكي، ص٢٨٦.

١٥٥- اينال اليوسفي استقر اتابك العساكر في دولة الصالح حاجي ابن الاشرف وولي قبل ذلك نيابة طرابلس ثم نيابة حلب وفي ولايته على حلب جردت العساكر من مصر والشام وحلب. ابن جبير، الدرر، ج١، ص٥١٦.

١٥٦- ابن اياس، بدائع الزهور، ج١، ص٢٤٢-٢٤٣.

المماليك ومن حق القاضي ان يستمع للشهود واخذ منهم اهل الخيرة ويطبق عليهم قانون الجرح والتعديل كي لا يثق بهم^(١٥٧).

ليتحقق مبدأ النزاهة والشفافية والمساواة بين الخصوم، ووجوب توفر شروط الامانة والعدالة والنزاهة وتحري الصدق والشهادة بالحق، وفي حال عدم توفر هذه الشروط يجرحه القاضي ولا يقبل منه شهادة، وسوى سلاطين المماليك بين افراد الرعية وأنشأ السلطان الظاهر بيبرس دار العدل^(١٥٨) سنة (٦٦١هـ / ١٢٦٢م) وكان يجلس بنفسه للنظر في المظالم، والقضاة يحيطون به ولا يغادر دار العدل الا وحل جميع المشكلات المستعصية^(١٥٩)، وتناقش في دار العدل القضايا العامة او القضايا التي يعجز القضاء العادي عن حلها ويكون المعتدي من اصحاب النفوذ والجاء فلا يستطيع القضاء تنفيذ الحكم عليه فتحال الى السلطان او نائبه في الثغر المعين، وقد يكون الوالي نفسه هو المعتدي فيتم المساواة بين المعتدي والمعتدي عليه امام السلطان وينصف المظلوم ويعاقب الظالم مهما كان شأنه^(١٦٠)، وشهدت دولة المماليك الكثير من المهجرات من الدول الاسلامية الاخرى وصارت الدولة ارض امن وامان ومساواة بين المسلمين بعد ما ساد الرعب والفرع والهلج فهاجر الى مصر العديد من اهل الاندلس واهل المغرب العربي ومن بغداد هرباً من وحشية المغول^(١٦١)، وسار الى مصر الكثير من المسلمين من شتى بلاد الاسلام ونعم المواطنون فيها بالرخاء في ظل الامن والامان والعدل والمساواة التي توفرت في الدولة في عهد المماليك في سنة (٩٠٦هـ / ١٥٠٠م). عندما استولى الفرنج على غرناطة هاجر الكثير من اهل غرناطة الى ارض دولة المماليك^(١٦٢)، وعكف سلاطين المماليك على ارجاء الحقوق الى اصحابها، ورد المظالم حتى من كبار رجال الدولة الى الناس، إحقاقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين. وانه لا يوجد احد فوق القانون، فاشتكى رجل على احد الامراء، فامر السلطان ان يضرب بالمقارع وسلم الى والي القاهرة ليخلص منه المال فضربه الوالي واهانه ثم سجنه في سجن خزانة شمائل سنة (٧٩٣هـ / ١٣٩١م)^(١٦٣)، وامر السلطان باعتقال افيغا المارديني نائب السلطان في الوجه القبلي بمصر، وضرب حتى تخلص منه حقوق الناس^(١٦٤).

وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون^(١٦٥) شديد الحرص على المساواة في الرعية لأنها اساس العدل وبها تستقيم له الامور، وواجه الظالمين وحاكمهم وامن الناس ورفع عن كاهلهم الظلم، وتسلبت الامراء عليهم

١٥٧- ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٤.

١٥٨- دار العدل: هو الدار الذي اجتمع فيه السلطان الظاهر بيبرس والامير جمال الدين ايد غدي العززي والذي اشار على السلطان الظاهر بان يولي من كل مذهب من المذاهب الاربعة قاضياً مستقلاً يحكم بمقتضى مذهبه، فأجابه الى ذلك وتم عقد اجتماع في هذه الدار يوم الاثنين ٢٢ ذي الحجة سنة ٦٦٢هـ، حيث اقتضى السلطان تعيين قاضي = قضاة لكل مذهب من المذاهب الاربعة، مع بقاء الرئاسة للشافعية. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٥-٢٤٨.

١٥٩- ابن جماعة، تذكرة السامع، ص ١٠.

١٦٠- الجبوري، جميل عائد علي، دراسات في الحضارة الاسلامية، ط١، (المدينة المنورة: مطابع الرشيد، ١٩٩١م)، ص ١٢٢.

١٦١- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٥، ص ٢٨٢.

١٦٢- المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٢٨.

١٦٣- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢١.

١٦٤- المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩.

١٦٥- الناصر محمد بن قلاوون: ولد بالقاهرة سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م- توفي بالقاهرة في ٧٤١هـ / ١٣٤١م، اصغر ابناء السلطان المنصور قلاوون، والاخ الاصغر للسلطان الاشرف خليل. ولد بقلعة الجبل بالقاهرة بعد اغتيال السلطان الاشرف خليل في ديسمبر ١٢٩٣م، اتفق الامراء على تنصيب اخيه الصغير ناصر الدين محمد، تاسع سلاطين المماليك البحرية. لقب بأبي المعالي، وبأبي الفتح. جلس على عرش السلطنة ثلاث مرات. ابو المعالي، الوفيات، ج ١، ص ٣٨٨.

وحرص كل الحرص على ارضاء المواطنين، وكان يكره ان يوصف بالظالم او المستلطف فكان يرضى المواطنين ويرضيهم^(١٦٦)، وازال عن المواطنين الكثير من الظلم والعناء وازال الرشوة وساد جو من المساواة بين افراد الرعية^(١٦٧)، وتحرى عدم كره الرعية له، وكان يحب ان يراهم في المدن والشوارع^(١٦٨)، وسعى الى تحويل حياة الرعية من ظلم عن عدل ومن شقاء الى رخاء^(١٦٩)، وصف الشيخ ابن تيمية السلطان بانه عامل من اجل مصلحة الاسلام والمسلمين على الرغم من حبس السلطان له، وابطل السلطان بعض القرارات التي تمس الرعية بالضرر^(١٧٠)، وساوى قاضي القضاة شرف الدين المغربي بين الرعية ونائب السلطان في القدس حين اراد تنفيذ حكم الاعداء في بعض الفلاحين دون احكام ودون الرجوع الى القاضي فأصر النائب على موقفه فقال له القاضي: "والله لو عدمتهم لأقتلنك وانت بلباس السلطان ولا علقنك الى جانبهم"، ولم يجرأ نائب السلطان على اعدامهم^(١٧١).

ومع ذكر محاسن دولة المماليك في المساواة بين المسلمين الا ان هذا لا ينكر حقيقة ان مجتمع المماليك كان مجتمعاً طبقياً موزعاً، فتكون من الطبقة الحاكمة المكونة من السلاطين والامراء وكبار الملاك والاقطاعيين واتباعهم في الدول، وتمتعت تلك الفئة بجميع الامتيازات داخل الدولة وكانوا اصحاب اليد الطولي في البلاد^(١٧٢)، وهيمنوا على شؤون البلاد ومنهم من انغمس بالمفاسد واعتدوا على طوائف الشعب المختلفة، والطبقة الثانية طبقة رجال الدين وهم طائفة مميزة من الشعب كانت متفقهة في الدين واموره وعارفة بتعاليمه واحكامه، فكانت قريبة من الطبقة الحاكمة في اغلب الاحيان، ومنهم فئة وليت بعض الوظائف العامة التابعة للحكام كأمانة السر والقضاة وديوان الانشاء، وفئة اخرى اكتفت بالتدريس والخطابة، وبعضهم تفرغ للعلم فقط، وفي بعض الاحيان تعارض هذه الطبقة مع الطبقة الحاكمة لخروج الطبقة الحاكمة عن تعاليم الدين وتجاوز المصلحة العامة^(١٧٣).

ورجال هذه الطبقة لا يخشون في الله لومة لائم، وينطقون بالحق امام السلطان دون خوف منه او وجل^(١٧٤)، مثلما فعل الشيخ محي الدين النووي^(١٧٥) مع السلطان الظاهر بيبرس حينما لم يوافق على جمع الاموال من الناس للخروج للقتال ما اغضب السلطان منه وقام بطرده من مجلسه^(١٧٦)، وساهمت هذه

١٦٦- الحجي، السلطان الناصر، ص ٢٩.

١٦٧- ابن دقماق، الجواهر الثمين، ص ٣٥.

١٦٨- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٢٢٨.

١٦٩- الدوادري، كنز الدرر، ج ٩، ص ٩٨.

١٧٠- المصدر نفسه، ج ٩، ص ٩٨.

١٧١- الحنبلي، مجمر الدين العليمي (ت ٩٢٢هـ / ١٥٢٠م)، الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: عدنان يونس عبد

المجيد نباته، عمان: مكتبة دنيس، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٢٤٨.

١٧٢- بن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٦، ص ٦٧.

١٧٣- الكتي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٣٦٦.

١٧٤- ابن الوردي، تمة المختصر، ج ٢، ص ٢٢٥.

١٧٥- النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن جمعة النووي الشيخ العلامة محي الدين ابو زكريا شيخ الاسلام استاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين والداعي الى سبيل السالفين كان يحيى رحمه الله سيداً وليثاً على النفس، وزاهداً لم يبال بخراب الدنيا اذا صير دينه ربعا معموماً له الزهد والقناعة ومتابعة السالفين من اهل السنة والجماعة والمصابرة على انواع الخير، لا يصرف ساعة في غير طاعة هذا مع التفنن في اصناف العلوم فقهاً ومتون واحاديث واسماء رجال ولغة وتصوفاً وغير ذلك. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٨، ص ٣٩٥.

١٧٦- السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٠٥.

الطائفة بخدمة الامة خدمات جليلة وكانت حريصة على مصالح الامة اكثر من ارضائها للحكام، وكانوا في اغلب الاحيان لا يتقاضون اجراً مقابل اعمالهم^(١٧٧)، والطوائف الاخرى من طوائف الشعب المختلفة من الفلاحين والتجار والصناع والعوام، فكانت تعامل في ظل دولة المماليك معاملة واحدة لانهم يعدون طبقة دونية في المجتمع ينظر إليها نظرة ازدراء من الطبقة الحاكمة^(١٧٨)، ويشكل الفلاحون العدد الاكبر من هذه الطوائف، وكان يعاني الفلاحون من سوء وانعدام المساواة فكان ينظر للفلاح على انه للعمل فقط وليس له اي حقوق اخرى وبعد الفلاح مصطلحاً للشتم اذا كان احدهم يريد ان يشتم الاخر يقول له يا فلاح، وغير انهم كانوا يقهرون على العمل عنوة والزامهم بالعمل في كافة الظروف وتناسوا ان الفلاح حر وهو امير نفسه وهو سيد نفسه،^(١٧٩) لم يكن الفلاحون يسمح لهم بالتمتع بأبسط الحقوق ومبادئ الحرية فلا يستطيع ان يتحرك كيفما يشاء، ولا يلبس كما شاء ولا يركب فرساً فهضمت حقوقهم بالكامل وكانت تؤخذ الغلال الى المخازن السلطانية^(١٨٠)، وكان حال اصحاب الحرف الاخرى افضل بقليل من الفلاحين فكان لهم نقابات تدافع عن حقوقهم في بعض الاحيان^(١٨١).

وكانت فئة الاعراب فئة مستقلة لها نمطها الخاص في الحياة، وكانت تفتش عن المراعي، وكانت منعزلة بعض الشيء عن المجتمع^(١٨٢)، تميز عصر المماليك بالمساواة بين الرعية، ويرجع السبب الى ذلك ان المماليك ليسوا من سكان هذه البلاد بل جاؤوا إليها عبيداً واشتراهم الايوبيون، واهلتهم قدراتهم القتالية وشجاعتهم على الوصول الى منصب السلطان فكانوا يحرصون كل الحرص على المساواة بين افراد الرعية لضمان استمرار حكمهم، وكانوا عبارة عن طبقة اقطاعية توزع فيها الاقطاعات حسب تفوق الجندي وشجاعته والخدمات التي يؤديها الى السلطان، ما ادى مع مرور الوقت الى تكون حواجز بينهم وبين طوائف الشعب الاخرى واستبدادهم لتلك الطوائف في بعض الاحيان، ما سبب انعدام المساواة وتسلط الطبقة الحاكمة على باقي الطبقات^(١٨٣).

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا الى النتائج الآتية:

- ١- ان المماليك كان لهم الحق في التدرج في الدولة، والوصول الى المناصب العليا، ومن هنا نرى ان حق المشاركة في الحكم هو حق اصيل داخل سلطة المماليك.
- ٢- عمل سلاطين المماليك على تدعيم النصح والتعبير للعلماء والعامة والامراء، فحمل العلماء على عاتقهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، واسداء النصح للحكام، لان حق التعبير والنصح يصوب

١٧٧- ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٢، ص ٣٢٥.

١٧٨- الكنتي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٣٦٧.

١٧٩- السبكي، معيد النعم ومبيد النعم، ط ١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م)، ص ٣٤.

١٨٠- المصدر نفسه، ص ٤٤.

١٨١- ابن منقذ، ابو المظفر مؤيد الله مجد الدين اسامة بن مرشد (٥٨٤هـ) الاعتبار، تحرير: فيليب حتي، (مصر: مكتبة الثقافة

الدينية، د. ت)، ص ١٧٩.

١٨٢- السبكي، معيد النعم، ص ٥٤.

١٨٣- المصدر نفسه، ص ٥٥.

مسيرة الامة الاسلامية على الدوام، وعندما اعطى سلاطين المماليك حق التعبير للعلماء والعامه، انما اعطوه

لصلاح المجتمع وصلاح حكمهم، وتنقية المجتمع من الآفات، وسوء الاخلاق

٣- من منطلق ان مبدأ الشورى هو مبدأ قائم على مشاورة مجموعة من اهل الرأي والسداد، وبهدف

الوصول الى قرار اكثر دقة وصواباً، واستناداً الى قول أبي الاسود الدؤلي "الحكام ملوك على الناس والعلماء

حكماء على الملوك"، قرب سلاطين المماليك العلماء إليهم وجعلوهم من رواد مجالسهم الدائمين وتعاونوا

معهم لإصلاح امر البلاد والعباد، واستعانوا بأمرائهم المخلصين ليكونوا لهم بطانة صالحة ويشاورهم في امور

دولتهم. لذلك يمكن القول ان سلاطين المماليك استخدموا مبدأ الحق في الشورى في كافة فترات حكمهم.

٤- ليتحقق مبدأ النزاهة والشفافية والمساواة بين الناس، ووجوب توفر شروط الامانة والعدالة

والنزاهة، وتحري الصدق والشهادة بالحق، عمل سلاطين المماليك على وضع نظام قضائي قادر على اقامة

العدل والمساواة بين الناس، حيث عكف سلاطين المماليك على ارجاع الحقوق الى اصحابها، ورد المظالم

حتى من كبار رجال الدولة الى الناس، إحقاقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين، وانه لا يوجد احد فوق القانون.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: المصادر الاولية

1- المخطوطات:

-القاضي النعمان، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور المغربي (ت ٣٦٣هـ / ٩٧٣م).

١- مختصر الاثار، نسخة خطية مصورة في مكتبة الدكتور حيدر الكربلائي.

2- المصادر الاولية العامة

- الابشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد (من اعلام القرن التاسع الهجري).

٢- المستطرف في كل فن مستظرف، ط ١ (بيروت: دار الندى للطباعة، ٢٠٠٤م).

- ابن اياس، ابو البركات محمد بن احمد (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م).

٣- بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، (القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٧٥م).

- البخاري، محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م).

٤- صحيح البخاري، ط ٣، تحقيق: ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م).

- ابن تغري بردي يوسف بن تغري بن عبد الله (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م).

٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١ (مصر: وزارة الثقافة، د.ت).

٦- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد امين، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د.ت).

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (ت ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م).

٧- تحفة الوزراء، ط ١، تحقيق: سعد أبو دية، (عمان: دار البشر للطباعة، ١٩٩٣م).

- ابن جبير محمد بن احمد (ت ٦١٤هـ / ١٢١٧م).

- ٨- الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، ط ٢، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (الهند: دائرة المعارف، ١٩٧٢م).
- ابن جماعة، بدر الدين
- ٩- تذكرة السامع والمتكلم في ادب العالم والمتعلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).
- ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد (ت ٣٤٥هـ).
- ١٠- صحيح ابن حبان، ط ١، تحقيق: شعيب الارنؤوط، (بيروت: بلا، ١٩٨٨م).
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد بن علي (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م).
- ١١- انباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م).
- الحنبلي، مجير الدين العليمي (ت ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م).
- ١٢- الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباته، (عمان: مكتبة دنيس، ١٩٩٩م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م).
- ١٣- العبر وديوان المبتدأ والخبر المعروف بتاريخ ابن خلدون، ط ٥، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٤م).
- ١٤- مقدمة ابن خلدون، ط ٥، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م).
- الداعي ابن الوليد، علي بن محمد بن الوليد الأنف العبشمي (ت ٦١٢هـ / ١٢١٥م).
- ١٥- دماغ الباطل وحتف المناضل، ط ١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: مؤسسة عز الدين، ١٩٨٢م).
- ١٦- تاج العقائد ومعدن الفوائد، تحقيق: عارف تامر، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٧م).
- ١٧- جلال العقول وزبدة المحصول، نشر ضمن كتاب منتخبات إسماعيلية، ط ١، تحقيق: عادل العوا، (بيروت: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٨م).
- الداعي عبدان القرمطي (توفي في القرن الثالث الهجري).
- ١٨- شجرة اليقين، ط ١، تحقيق: عارف تامر، (بيروت: دار الافاق، ١٩٨٢م).
- الداعي الوداعي، علي بن حنظلة بن أبي سالم (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م).
- ١٩- سمط الحقائق في معرفة العقائد "في عقائد الاسماعيليين"، تحقيق: عباس العزاوي، (دمشق: المعهد الفرنسي، ١٩٥٣م).
- ابو داود، سليمان بن الاشعث الازدي (ت ٢٧٥هـ).
- ٢٠- سنن ابي داود، اعده وعلق عليه: عزت عبيد العاس وعادل السيد، (حمص: دار الحديث، ١٩٧٤م).
- الداوداري، ابو بكر بن عبد الله بن ابيك (ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م).
- ٢١- الدرة الزكية في اخبار الدولة التركية (الجزء الثامن من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: اولرخ هارمان، (القاهرة: المعهد الالمانى، ١٩٧١م).
- ابن دقماق، برهان الدين (ت ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م).

- ٢٢- الجواهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (ت ٥٧٤٨هـ / ١٣٤٧م).
- ٢٣- سير اعلام النبلاء، ط ١، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م).
- ٢٤- تاريخ الاسلام، ط ١، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م).
- الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م).
- ٢٥- مختار الصحاح، ط ١ (بغداد: دار النهضة، د.ت).
- السبكي، تاج الدين ابي نصر عبد الوهاي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م).
- ٢٦- طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناجي، (بلا: مطبعة عيسى، د. ت).
- ٢٧- عيد النعم ومبيد النعم، ط ١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م).
- السخاوي عبد الرحمن بن محمد بن ابي بكر (ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م).
- ٢٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط ١، (القاهرة: بلا، د.ت).
- ٢٩- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ط ١، تحقيق: ابو الفضل ابراهيم، (مصر: دار احياء الكتب، ١٩٧٩م).
- ٣٠- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م).
- ابن سعد، محمد بن منيع (ت ٢٣٠هـ).
- ٣١- الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت).
- السيوطي، الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م).
- ٣٢- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٧١هـ).
- ابن شداد، عز الدين محمد بن علي (ت ٦٨٤هـ / ١٢٥٠م).
- ٣٣- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت ٧٦٤هـ / ١٠٧١م).
- ٣٤- الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الارناؤطي وتركلي مصطفى، (بيروت: دار احياء التراث، ٢٠٠٠م).
- ابن عبد الظاهر، محي الدين ابو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م).
- ٣٥- تشريف الايام والعصور في سيرة الملك المنصور قلاوون، تحقيق: مراد كامل، (القاهرة: الشركة العربية، ١٩٦١م).
- ابن العماد، عبد الحميد بن احمد (ت ١٠٨٩هـ).
- ٣٦- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ط ١، تحقيق: عبد القادر الاناؤوط ومحمود الارناؤوط، (دمشق: د. ت).
- العيني، محمد بن احمد بن موسى (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م).

- ٣٧- السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة من خلال مخطوط عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان (ت ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م)، تحقيق: شكري ايمان عمر، (بلا: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢م).
- ابن الفقيه الهمداني، أبو بكر أحمد بن محمد (ت ٦٣٥هـ / ٩٧٥م).
- ٣٨- مختصر كتاب البلدان، ط ١ (بيروت: دار أحياء التراث العربي، ١٩٨٨م).
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م).
- ٣٩- آثار البلاد وأخبار العباد، ط ١ (بيروت: دار صادر، د. ت).
- ابن قاضي شهبه، تقي الدين ابي بكر بن احمد الدمشقي (ت ٨٥١هـ / ١٤٤٧م).
- ٤٠- طبقات الشافعية، ط ١ تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ).
- القاضي النعمان، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور المغربي (ت ٣٦٣هـ / ٩٧٣م).
- ٤١- الهمة في أداب أتباع الأئمة، تحقيق: محمد كامل حسين، (القاهرة: دار الفكر، د. ت).
- القلقشندي، احمد بن علي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م).
- ٤٢- صبح الاعشى في صناعة الانشا (القاهرة: دار الكتب المصرية، د. ت).
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).
- ٤٣- البداية والنهاية في التاريخ، ط ١، (بيروت: دار احياء التراث، ١٩٨٨م).
- الكرمانى، أحمد حميد الدين (ت ٤١١هـ / ١٠٢٠م).
- ٤٤- المصاييح في أثبات الامامة، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار المنتظر، ١٩٩٦م).
- ٤٥- الاقوال الذهبية، ط ١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار محيو، ١٩٧٧م).
- ٤٦- رسالة المباسم والبشارات، نشرت ضمن كتاب مجموعة رسائل الكرمانى، ط ١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٨٣م).
- ابو المعالي، حاتم بن عمران بن زهرة (ت ٤٩٥هـ / ١١٠١م).
- ٤٧- رسالة الاصول والاحكام، نشر ضمن كتاب خمس رسائل اسماعيلية، تحقيق: عارف تامر، ط ١ (سلمية: دار الانصاف، ١٩٥٦م).
- ابن منقذ، ابو المظفر مؤيد الله مجد الدين اسامة بن مرشد (٥٨٤هـ).
- ٤٨- الاعتبار، تحرير: فيليب حتي، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية، د. ت).
- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ / ١٢٩٨م).
- ٤٩- مفرج الكروب في اخبار بني ايوب، تحقيق: حسنين محمد ربيع، (مصر: د. ت).
- ابو يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ / ١٠٦٥م).
- ٥٠- الاحكام السلطانية، ط ١، تصحيح: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م).
- ٥١- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ١ (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م).
- المقرئزي، احمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م).

- ٥٢- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرزية، ط١، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م).
- ٥٣- السلوك لمعرفة دول الملوك، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).
- النعمي، عبد القادر بن محمد (ت ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م).
- ٥٤- الدارس في تاريخ المدارس، ط١، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ).
- النيسابوري، أحمد بن ابراهيم (توفي في القرن الخامس الهجري).
- ٥٥- أثبات الامامة، ط١، تحقيق: مصطفى غالب، (بيروت: دار الاندلس، ١٩٩٦م).
- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت ٧٥٩هـ / ١٣٥٨م).
- ٥٦- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، ط١، تحقيق: احمد حطيظ، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م).

ثانياً: المراجع العامة

- البزار، عمر بن علي
- ٥٧- الاعلام العلية في مناقب ابن تيمية، (بيروت: المكتب الاسلامي، ١٣٩٩هـ).
- الجبوري، جميل عائد علي
- ٥٨- دراسات في الحضارة الاسلامية، ط١، (المدينة المنورة: مطابع الرشيد، ١٩٩١م).
- الحججي، حياة الناصر
- ٥٩- صور من الحضارة العربية الاسلامية، ط١، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).
- حسن، علي ابراهيم
- ٦٠- تاريخ المماليك البحرية، (بلا، مكتبة النهضة المصرية، د. ت).
- حمدي، حافظ احمد
- ٦١- الدولة الخوارزمية والمغول (غزو جنكيز خان للعالم الاسلامي واثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية) ط١، (بلا: دار الفكر العربي، د. ت).
- الزركلي، خير الدين بن محمود
- ٦٢- الاعلام، ط١٥، (بلا، دار العلم، ٢٠٠٢م).
- طرخان، ابراهيم علي
- ٦٣- النظم القطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨م).
- عاشور، سعيد
- ٦٤- العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م).
- عبد التواب، عبد الرحمن محمود

- ٦٥- الاشرف قاتيباي سيف الدين ابو النصر قاتيباي المحمودي، ط ١ (القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٧٨م).
- عز الدين، محمد كمال
- ٦٦- التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر، ط ١، (بلا: دار اقرأ، ١٩٨٤م).
- فرغلي، نعيم زكي
- ٦٧- الحركة التاريخية، ط ١، (بلا: دار العلم، ١٩٩٦م).
- لابدوس، ايرا
- ٦٨- مدن الشام في العصر المملوكي، ط ١، ترجمة: سهيل زكار، (دمشق: دار احسان، ١٩٨٥م).
- ماجد، عبد المنعم
- ٦٩- تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى، ط ١ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣م).
- ٧٠- نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥م).
- المحبي، محمد امين بن فضل الله (ت ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م).
- ٧١- خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر، (بيروت: دار صادر، د.ت).
- مشرفة، عطيه
- ٧٢- نظام الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر، د.ت).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- المدني، رشاد عمر
- ٧٣- الحياة العلمية في فلسطين في مرحلة الصراع الصليبي ٦٩٠ هـ / ٤٩١ م - ١٢٩١ هـ / ١٠٩٨ م)
- رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الاسلامية: كلية الاداب، ٢٠٠٥ م).

استراتيجية الاقراض ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على التنمية في العراق

The Role of Lending Strategy in Developing the Small and Medium Enterprises and Its Impact on the Development in Iraq

Assist. Lect. Salih M. Ibadi

م.م صالح مهدي عبادي^(١)

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية الى اختبار تأثير استراتيجية الإقراض المتبعة حالياً من قبل المصارف التجارية العراقية في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية من خلال مؤشر معدل البطالة، وضمن سلسلة زمنية امتدت لمدة (١٠) سنوات اعتباراً من (٢٠٠٦) ولغاية (٢٠١٥). استخدم الباحثان عدداً من الأساليب الإحصائية من أهمها أسلوب تحليل المسار من خلال برنامج (AMOS 23)، ولقد توصل الباحثان الى استنتاج مفاده ان استراتيجية الإقراض الحالية ساهمت في ارتفاع عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة، لكنها فعلياً لم تساهم في تخفيض مؤشر البطالة، مما يعني ان القروض لم تستخدم فعلياً للغرض الذي استلمت من اجله، واوصت الدراسة بضرورة تشديد الرقابة ومتابعة القروض الممنوحة من قبل المصارف. الكلمات المفتاحية: استراتيجية الإقراض، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التنمية، الاقتصاد العراقي.

Abstract

The present study aimed to test the impact of the current lending strategy adopted by Iraqi commercial banks on the economic development through the unemployment rate index, within a time series of 10 years from 2006 to 2015. The researchers used a number of statistical methods; the most important method of analyzing is path analysis through AMOS 23 program.

^١ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

The researchers concluded that the current lending strategy contributed to the increase in the number of SMEs, but it did not contribute to reducing the unemployment index. This mean not actually used for the purpose received for The study recommended to tighten control and follow-up loans granted by banks.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

١.١ المشكلة:

يعاني الاقتصاد العراقي خاصةً بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من المشاكل وفي مقدمتها اختفاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد رافداً من اهم الروافد التي تدعم الاقتصاد، ففي هذه المدة بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد اغلقت، وايضا بعد عام ٢٠٠٣ اطلقت الكثير من القروض لاسيما في عام ٢٠٠٧ لدعم وتنشيط هذه المشاريع لتأخذ اثرها في دعم الاقتصاد العراقي. لذلك تمثلت مشكلة الدراسة بالأجابة عن السؤال الآتي (ما دور استراتيجية الإقراض المعتمدة حالياً من قبل المصارف التجارية العراقية في دعم التنمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟).

٢.١ الفرضية:

- اولاً- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الاقراض ومعدل البطالة.
- ثانياً- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الاقراض وعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ثالثاً- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة.
- رابعاً- تساهم استراتيجية الاقراض في تعزيز التنمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣.١ الاهداف:

سعت الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- معرفة دور استراتيجية الاقراض في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ٢- معرفة أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم وتطوير التنمية في العراق
- ٣- معرفة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كحل مقترح للقضاء على البطالة
- ٤- معرفة تأثير استراتيجية الإقراض في دعم التنمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٤.١ مجتمع الدراسة وعينته:

اعتمدت الدراسة على البيانات المتحصل عليها من سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك تقارير الأداء الخاصة بالمصارف التجارية العراقية لمدة (١٠) سنوات من (٢٠٠٦) ولغاية (٢٠١٥)، كما تمت الاستفادة من تقارير وزارة التخطيط والدراسات السابقة الأخرى بخصوص كل من عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونسبة البطالة خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

١- الاستراتيجية:

يعود اصل كلمة الاستراتيجية (Strategies) الى كلمة يونانية تعني فن القيادة في الحرب وتطور مفهوم الاستراتيجية عبر العصور مع تطور الانسان فأصبحت تعرف على انها مجموعة من الافكار او الاعمال والافعال التي تهدف الى تحقيق الاهداف المرسومة، اذن الاستراتيجية تكون معنية بالمستقبل لذلك فهي تأخذ في نظر الاعتبار كل الاحتمالات التي تتعلق بالمستقبل وتكون قابلة للتعديل وفقاً لمجريات المستقبل وما يمكن ان يحدث من المستجدات (المغربي:- ١٩٩٩ ص ١٨ - ص ١٩).

أما التعريف الأكثر قبولاً هو تعريف Mintzberg اذ يعرفها على أنها (خطة، مناورة، أنموذج، وسيلة لتحقيق موقف، تصور لوجهة مستقبلية) (الركابي - ٢٠٠٤: ص ٤٤) تميز هذا التعريف عن غيره بلامامه بجوانب الاستراتيجية ونتيجة لذلك سماه المختصون بـ (Five p5).

١.١ خصائص الاستراتيجية

تتمتع الاستراتيجية بخصائص متعددة ولها أهمية كبيرة ومن هذه الخصائص (بو عزيز شيشون: ص ٦):-
اولاً- الشمول:- اذ ان الاستراتيجية هي نظرة مستقبلية لما تولّ عليه أوضاع المنظمة فيجب ان تكون الاستراتيجية اطاراً "شاملاً" لجوانب المنظمة كافة من سلوكيات يمكن ان تصدر عنها أو الممارسات.
ثانياً- يتم توجيهها نحو أنظمة مفتوحة:- فالمنظمات عبارة عن أنظمة مفتوحة تعمل داخل بيئة خارجية ولها أنظمة داخلية (تسويق - انتاج - موارد بشرية وغيرها...) تتفاعل الأنظمة الداخلية فيما بينها ومن ثم مع بيئتها الخارجية بطريقة متكاملة ومتراصة من اجل تحقيق اهداف المنظمة وهنا يأتي دور الاستراتيجية بمنظورها المستقبلي لتعمل على تحليل ودراسة هذا النظام لما يضمن تحقيق النظرة المستقبلية.
ثالثاً- الوقت الملائم:- الوقت الملائم في الاستراتيجية مهم جداً" فأن اي تأخير خاصة مع بيئة غير مستقرة كثيرة التقلبات فأن هذا التأخير سوف يؤدي الى ان تكون هذه الاستراتيجية غير ذي فائدة.
رابعاً- قابليتها على الاقناع والوضوح:- يجب ان تتميز الاستراتيجية بالوضوح اذ أن الاستراتيجية واجبة التطبيق.

٢.١ مستويات الاستراتيجية:-

اولاً- مستوى الاستراتيجية الكلية (الادارة العليا):

يتعامل هذا المستوى من الاستراتيجيات مع قرارات ذات أهمية كبيرة أذ هنا في هذا المستوى يتم اتخاذ القرارات غاية في الأهمية أذ تحدد هنا التوسعات في الاعمال أو الانكماش. (العارف - ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤: ٤٤).

ثانياً- مستوى الاستراتيجية التنافسية: (الادارة الوسطى)

في هذا المستوى يتم صياغة الاستراتيجية من لدن مديري الاقسام او القطاعات او الوحدات وتكون هنا الاستراتيجية ترجمة لاهداف المنظمة عن طريق التنافس بين الوحدات او خطوط الانتاج (الركابي - مرجع سابق: ٢٧٣-٢٧٤).

ثالثاً- مستوى الادارة التشغيلية: (المديرون التنفيذيون /المستوى الوظيفي)

يكون التركيز في هذا المستوى على تعظيم الانتاجية في المنظمة أذ لا يكون اهتمام الاستراتيجية فقط في العمليات اليومية بل يضع تصوراً شاملاً في اطار الاستراتيجية الشاملة للمنظمة.
بصورة عامة فان هذه المستويات لاتعمل واحدة بمعزل عن الاخرى بل ان هذه المستويات (الكلية- التنافسية- التشغيلية) تعمل بصورة مترابطة تعتمد احدهما على الاخرى أذ تفيد كل منها الاخرى.
(العارف- مرجع سابق: ٤٤).

٣.١ أهمية الاستراتيجية

- اولا- التعرف على اتجاهات المنظمة وتحقيق أفضل أنجاز
- ثانيا- تعطي نظرة مستقبلية لتغطية أهداف المنظمة وتوجهاتها
- ثالثا- الاطلاع على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى اجراء تغيرات مهمة في المنظمة مثل ادخال منتجات جديدة أو التوسع في الأسواق.
- رابعا- تحديد الاتجاهات الصحيحة في اتخاذ القرارات وفحص المشكلات (الصميدعي- ٢٠٠٧: ١٢).

٢- القروض

يُعد الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية على اختلاف انواعها تعمل كوسيط بين الاموال التي هي تكون حاضرة للاستثمار وبين المشاريع التي تكون مستعدة لاستقبال هذه الاموال واستخدامها في انتاج ثروة او اموال جديدة لذلك تُعد المؤسسات المالية وعن طريق ماتقدمة من اموال على شكل قروض من ادواتٍ فعالة للتنمية الوطنية.

١.٢ مفهوم القرض (CREDIT)

يقصد بالائتمان (هو العمليات التي تربط بين مؤسسة مالية أو بنك حكومي وطالب القرض سواء كان فرداً أو شركة أو منشأة).
ويقصد به الخدمات التي تقدم للزبائن من لدن مؤسسة مالية أو بنك حكومي على ان يتعهد المقترض بسداد القرض مع فوائده واية عمولات أخرى على شكل اقساط أو دفعة واحدة حسب الشروط المتفق عليها وخلال مدة زمنية معينة يتفق عليها ايضاً كما يطلب البنك ان يقدم الزبون ضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله (المعهد المالي- ٢٠١٥: ط١)

٢.٢ عناصر القرض

من التعاريف السابقة يمكن لنا أن نحدد بعض العناصر التي يستند اليها القرض وهي (AMMEU 1997-HALIMAU):

- اولا- الثقة:- يقوم البنك بأجراء دراسة شاملة لوضعية طالب القرض سواء أكانت هذه الوضعية وضعية حالية أم مستقبلية. لابد ان يقوم طالب القرض بتقديم ضمانات مالية تفوق في قيمتها مبلغ القرض.

ثانياً- تاريخ الاستحقاق:- وهي المدة الزمنية ما بين منح القرض وما بين عملية استرداد البنك لكامل مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف المترتبة عليه وهذه ماعرف بالفجوة الزمنية فهنا لا بد ان تكون هذه الفجوة محدودة.

ثالثاً- المديونية:- وهي علاقة تنشأ بين الزبون (المدين) المقترض وبين البنك (الدائن) المقرض ويكون أساس نشوء هذه العلاقة هي عملية منح القرض الى الزبون من جانب البنك وتترتب على هذه العلاقة اثار قانونية متمثلة بالحقوق والواجبات من كلا طرفي هذه العلاقة.

رابعاً- المخاطرة:- من الطبيعي ان تصاحب عملية منح القروض بعض المخاطر أذ لاتوجد عملية منح قرض معين من دون ان يكون هناك مخاطر فالبنك يكون معرضاً للمخاطر مهما كانت قيمة الضمانات المقدمة من جانب الزبون ومهما عظمت اسباب الثقة لذا يُعد عنصر المخاطرة ملازماً للقرض.

المبحث الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة موضع اهتمام لكثير من الدول وعلى الاخص الدول المتقدمة صناعياً لما لهذه المشاريع من دور كبير في تحقيق نمو اقتصادي كبير لذلك نجد ان كثيراً من الدول ولاسيما دول شرق آسيا وكذلك الهند وباكستان اذ حققت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجاحاً كبيراً في هذه الدول فضلاً عن تبني الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المشاريع.

١- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

للمشاريع الكثير من التعاريف وحسب المعايير المستخدمة في هذه التعاريف.

١.١ تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:-

هي تلك المشاريع التي يكون مالكيها شخصاً واحداً وهو الذي يقوم بإدارتها والصرف عليها ويتحمل مسؤوليتها سواء أكانت هذه المسؤولية طويلة الاجل او قصيرة الاجل ويتراوح عدد عمالها من ١٠ - ١٥٠ عاملاً.

٢.١ تعريف لجنة التنمية الأمريكية:-

هي تلك المنظمات أو المشروعات التي يكون رأس مالها من لدن شخص واحد أو اشخاص معدودين وتكون الادارة من لدن مالك رأس المال ويكون موقع العمل فيها في منطقة محلية واحدة (جبار-٢٠٠٤: ٨).

٢- خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص عن المشاريع الاخرى وهذه الخصائص التي تجمعت في هذه المشاريع جعلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل اهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والنامية اذ نجد ان الدول المتقدمة لها تجارب ناجحة في اقامة مثل هذه المشاريع وهذه الخصائص هي:-

١.٢ بسيطة في التأسيس والنشوء:

تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى رأس مال صغير الحجم لتأسيسها وكذلك تتميز بقصر الوقت اللازم لاعدادها. (خالد- ٢٠٠١: ٣٠٣-٣٣٥).

٢.٢ قدرتها على تجميع المدخرات:

صغر حجم رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يمكن عن طريقه انشاء هذه المشروعات يعطي حافظاً الى الشرائح الاخرى بأستثمار رؤوس اموالها في هكذا مشاريع. (البديري- ٢٠٠٦: ٦٩)

٣.٢ رفد سوق العمل:

ترفد سوق العمل بتوفيرها لفرص عمل متنوعه ومختلفة ففي حالة ان المشروع عائلي مثلاً فأفها من الطبيعي ان تقوم بتوفير فرص عمل لكثير من الاقارب كافة. (مجلس التخطيط الوطني- ٢٠٠٨)

٤.٢ الادارة المرنة:

اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكون مديرها شخصاً واحداً وهو المالك لها وهو الذي يقوم بادارتها وتنظيم اعمالها (مفتاح- ٢٠٠٨: ٧).

٥.٢ كفاءة انتاجية:

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأستغلالها لكامل طاقتها الانتاجية عن طريق استغلالها وتحكمها بعناصر الانتاج. (الرفاعي- ٢٠٠٦: ص ١١٤).

٦.٢ اسواقها محلية:

تنشأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق محلية ومتعددة لذلك فأن هذه المشاريع تقدم خدمة للمناطق المحلية فأن منتجاتها محلية في الاغلب الاعم واسواقها محلية (مفتاح مرجع سابق: ١٣).

٣- اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد القومي

تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً كبيراً في تقديم العون والمساعدة والدعم للمشاريع الكبيرة وتسهم المشاريع الصغيرة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية وكذلك المشاكل الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات ولاسيما العربية والتي تتمثل في مشاكل البطالة وعدم التوازن وضعف الامكانيات المادية لذلك نجد ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة اصبحت اداة مهمة ولاسيما في مكافحة ظاهرة البطالة. لذا يُعد الاهتمام بهذه المشاريع ضرورة ملحة تفرضها الظروف الاقتصادية والاحداث البيئية سواء الداخلية منها أو الخارجية. لذا يتم قياس أهميتها عن طريق مساهمتها في التشغيل وكذلك مساهمتها في الانتاج وحصتها من العدد الكلي للمشاريع في الاقتصاد وتظهر اهميتها عن طريق:-

٣-١- تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاسهام في الانتاج فهي بذلك تُعد منافساً قوياً للمشاريع الكبيرة وبذلك تعمل على الحد من قدرة المشاريع الكبيرة في التحكم بالاسعار.

٣-٢- تُعد مصدراً لتوفير الوظائف فهي بذلك اداة يمكن لها من القضاء على البطالة وكذلك مصدراً لزيادة الانتاج. (جميل وعبد الحليم- ٢٠٠٥: ٣٢)

٣-٣- يمكن ان تكون هذه المشاريع نواة أولية لمشاريع مستقبلية تكون كبيرة كما هو الحال في شركة (BMW) التي بدأت بمشروع صغير حتى اصبحت اليوم من كبريات الشركات للسيارات في العالم وكذلك شركة مايكرو سوفت الحال نفسه.

٣-٤- تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تطوير المناطق التي نشأت فيها.

٣-٥- تقوم هذه المشاريع بتبني الافكار والابدع الفكري. (الهيبي -٢٠٠٦: ٣)

المبحث الرابع: التنمية

١- تعريف التنمية:-

أ- لغة: التنمية هي ارتفاع بالشيء من موضعه الاول إلى موضع اعلى من الاول مثلاً نقول تناما المال أي ازداد و كثر.

ب- إصطلاحاً: يدور حول مفهوم التنمية كثير من النقاش والجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية والتطبيقية) إذ تم تناوله من زوايا معدودة حسب الميادين و المناهج العلمية الخاصة بذلك. ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو (بوجين ستيلي) حين اقترح خطة تنمية العالم سنة ١٨٨٩ ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

١.١ التنمية هي عملية رفع المجتمعات من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى وأفضل من المستوى الاول، أو من شكل تقليدي الى شكل اخر متقدم

٢.١ يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال من المجالات عن طريق تدخل أطراف أخرى واستعمال أدوات تساعد في الوصول إلى التطور والرقى، وبذلك فالتنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من الدولة وهي تحقيق زيادة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل. (خميس،/٢٠٠٠: ١١٩)

٢- خصائص التنمية:

ومن التعاريف اعلاه يمكن لنا ان نستنتج أهم خصائص التنمية وهي كالآتي:

٢-١ التنمية هي عملية مستمرة او انتقال من حالة الى اخرى وتتصف بالاستمرار وليست مجرد تحقيق حالة والتوقف وتكون معبرة عن حاجات المجتمع.

٢-٢ التنمية عملية يجب أن تسهم فيها الفئات كافة وفي كل القطاعات في المجتمع بصورة عامة.

٢-٣ التنمية عملية مخططة وبأتقان إذن هي ليست عملية عشوائية محددة الغايات والأهداف.

٢-٤ التنمية يتم ادارتها بموجب إدارة متخصصة ولديها خبرة في التخطيط للتنمية تعني بالاهداف المجتمعية وتسعى لتحقيقها.

٣- أنواع التنمية:

التنمية ظاهرة ليست جديدة بل هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكنها كمفهوم فهي حديثة النشأة ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إذ بدأ المفكرون وصناع القرار يهتمون بها، لذلك يمكن تقسيم مفهوم التنمية على مفهوم تقليدي ومفهوم حديث وكما يأتي (العبيدي- ٢٠١٣: ٢٠):-

٣-١ المفهوم التقليدي: وهو مفهوم مرتبط او ظهر مع ظهور مصطلح العالم الثالث وهي الدول النامية من إفريقيا وآسيا وأمريكا او الدول المتخلفة كما كان يطلق عليها في السابق إذ ظهرت مشكلة التخلف وتدني مستويات المعيشة في هذه المناطق، بينما نرى الدول الأوروبية الصناعية التي كانت تعيش الرخاء والتقدم إذ وصلت إلى مستويات كبيرة من التطور.

٣-٢ المفهوم الحديث: نتيجة لفشل جهود التنمية في العالم الثالث، وما اصاب الدول المتقدمة من تراجع لمعدلات النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين كل ذلك أدى إلى التراجع عن المفهوم التقليدي للتنمية الذي كان يتركز على الجانب الاقتصادي إذ طرحت أسئلة عديدة مثل: تنمية ماذا؟ ولمن؟ ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الى توسيع مفهوم التنمية ليشمل اهدافاً أخرى فضلا عن الأهداف الاقتصادية مثل الجانب الاجتماعي والسياسي ومن ثم ادى ذلك الى ظهور أنواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها ما يأتي:

أ- التنمية الاقتصادية: عرف معجم اللغة العربية المعاصرة التنمية الاقتصادية بأنها رفع مستوى الدخل القومي وذلك عن طريق زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية (عمر ٢٠٠٨ ج ٣ ص ٢٢٩٠) وتعرف التنمية الاقتصادية ايضا على أنها عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم عن طريق إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية

ب- التنمية الاجتماعية: ظهرت لأول مرة عام ١٩٥٠ وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة إذ كانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد خطفت نحوها الأنظار بسهولة وبساطة اساليبها وقد عرف كل من لاري نيلسون (L.Nilson) وفارنررامسي (Verner Ramcay) التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بالتغيرات التي تحدث في المجتمع من حيث بنائه. (القريشي - ٢٠٠٧: ٨٨)

ج- التنمية الثقافية: الثقافة تعني المعرفة المتصلة بالعلوم الإنسانية بوجه خاص، لأنها ترقى بالإنسان وتوسع معارفه وتمده بالنظرة الشاملة للأمور.

د- التنمية الشاملة: تعني التنمية الشاملة هي التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء أكان ذلك اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً.

و- التنمية السياسية: وهي من المفاهيم الحديثة للتنمية والتي بدأ الاهتمام بها حديثاً فهي تتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها. (د محمد ٢٠١٠: ط١: ٥٥)

هـ- التنمية المستدامة: وهي التنمية التي يتم إستحداثها لتواكب التطورات التي تحدث لتلبي حاجات الأفراد من الجيل الحديث المواكب دون أن تتطلب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم. (عثمان غنيم ٢٠١٠).

د- التنمية الإدارية: وهي التي تركز على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية (يوسف - ٢٠١١: ٦).

٤- أهداف التنمية:

تهدف التنمية الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرائق المنهجية التي يستخدمها مختصون مدربون لتكفل مشاركة غالبية الناس بالموارد المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها ومن أهم هذه الأهداف:

- أ- الأهداف الاقتصادية:- تؤدي التنمية الشاملة دوراً مهماً في المجال الاقتصادي فتعمل على تحقيق:
- رفع المستوى الإنتاجي للأفراد ومن ثم تحقيق دخل فردي يحقق الحياة الكريمة للفرد.
 - رفع مستوى الأهمية النسبية التي تحظى بها القطاعات الرئيسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
 - زيادة رقعة الاعتماد على الناتج والادخار المحلي كمصدر للاستثمار.

ب- الأهداف الاجتماعية:- وتتمثل الاهداف الاجتماعية بالآتي:

- تحقيق حياة كريمة والعيش برفاهية للمواطنين عن طريق رفع المستوى التعليمي والصحي.
- تركيز الاهتمام على جميع طبقات المجتمع بما فيها المتوسطة والكادحة.
- التركيز على ضرورة تنمية الأيدي العاملة وتدريبها لرفع نسبة الخبراء والعلماء.

ج- الأهداف السياسية:-

وتتمثل هذه بخلق دولة قوية لها كيائها، وتكون أجهزتها مستقلة نسبياً في صنع القرارات والسياسات واتخاذها في ميادين الحياة كافة، فضلاً عن الاعتماد القوي على السياسة بشقيها الداخلي والخارجي لإنجاح ذلك.

المبحث الخامس: الجانب العملي

بالاستفادة من البيانات التي تمكن الباحثان من الحصول عليها (ملحق ١-٢-٣) سيتم اختبار فرضيات الدراسة وعلى النحو الآتي:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الاقتراض ومعدل البطالة. يبين

الجدول (١) ادناه تقدير لمعاملات انموذج الانحدار البسيط

جدول (١) معاملات انموذج الانحدار البسيط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	14.964	.738		.000
	استراتيجية الاقتراض	.004	.025	.055	.879
المتغير التابع معدل البطالة					
R ² =0.003					

- المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول (١) ان معامل انحدار استراتيجية الإقراض على معدل البطالة (٠,٠٠٤) وهو معدل ضعيف جدا وغير معنوي، اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (٠,١٥٧) وهي قيمة ضعيفة وغير معنوية. كما بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.003) وهذا يعني ان استراتيجية الإقراض المعتمدة حاليا تفسر ما نسبته (٠,٣%) من التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة وهي نسبة ضعيفة جدا. مما تقدم يستدل الباحث على رفض الفرضية آنفا بمعنى لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الإقراض المعتمدة حاليا ومعدل البطالة.

٢- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الإقراض والمشاريع المتوسطة والصغيرة. يبين الجدول (٨) ادناه تقدير لمعاملات انموذج الانحدار البسيط

جدول (2) معاملات انموذج الانحدار البسيط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	12479.079	6056.450		2.060
	استراتيجية الإقراض	432.114	201.225	.605	2.147
المتغير المعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
R ² =0.37					

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول (٢) ان معامل انحدار استراتيجية الإقراض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان (٤٣٢) مشروعا، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (٢,١٤٧) وهي قيمة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٤%). كما بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.37) وهذا يعني ان استراتيجية الإقراض المعتمدة حاليا تفسر ما نسبته (٣٧%) من التغيرات التي تطرأ على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مما تقدم يستدل الباحث على قبول الفرضية بمعنى توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استراتيجية الإقراض المعتمدة حاليا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المشاريع المتوسطة والصغيرة ومعدل البطالة. يبين الجدول (٩) ادناه تقدير لمعاملات انموذج الانحدار البسيط

جدول (3) معاملات انموذج الانحدار البسيط

Coefficients ^a				
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients
		Coefficients		T
				Sig.

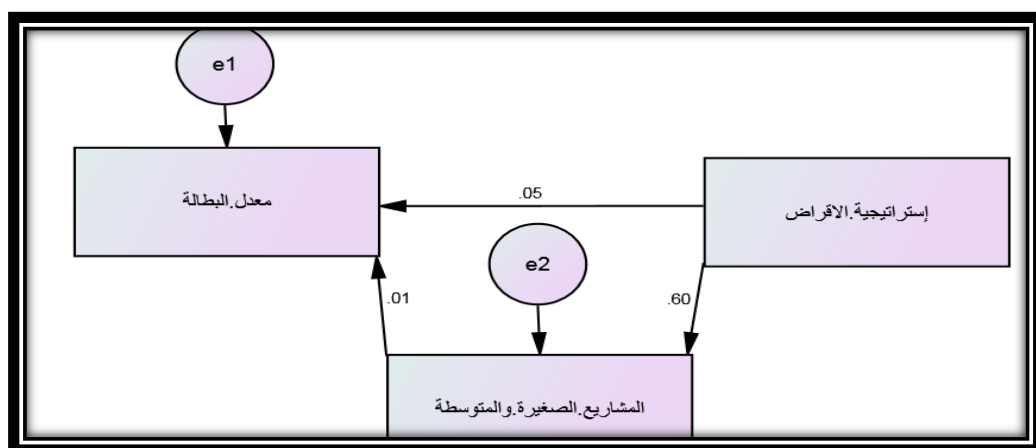
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14.961	.905		16.539	.000
	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	4.123E-6	.000	.042	.120	.907
المتغير المعتمد معدل البطالة						
$R^2=0.002$						

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول (٣) ان معامل انحدار المشاريع الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة كان ($E-64,123$) وهو مقدار ضئيل جداً، وبلغت قيمة (t) المحسوبة ($0,120$) وهي قيمة ضعيفة جداً ومعنوية. كما بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.002) وهذا يعني ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة حالياً تفسر ما نسبته ($0,2\%$) من التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة. ما تقدم يستدل الباحث على رفض الفرضية بمعنى لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة.

سادساً: اختبار فرضيات التأثير غير المباشر

استخدم الباحث أسلوب تحليل المسار وبرنامج (AMOS) لغرض اختبار فرضية التأثير غير المباشر لاستراتيجية الاقتراض على معدل البطالة عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى النحو الآتي:



يبين الشكل (١) أن التأثير المعياري المباشر لاستراتيجية الاقتراض في معدل البطالة يبلغ ($0,05$) علماً انه تأثير غير معنوي، فيما يبلغ التأثير المعياري المباشر لاستراتيجية الاقتراض في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ($0,60$)، وهو تأثير معنوي عند مستوى ($6,4\%$). أما التأثير المعياري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في معدل البطالة فكان ($0,01$) وهو تأثير غير معنوي. وبالإضافة من البرنامج يتضح ان التأثير المعياري غير المباشر لاستراتيجية الاقتراض في معدل البطالة عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة يبلغ ($0,008$) وهو تأثير ضعيف جداً وغير معنوي، ومن ثم فان التأثير المعياري الكلي لاستراتيجية الاقتراض في معدل البطالة سيكون ($0,058$)، وهو تأثير ضعيف غير معنوي أيضاً.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- يُعد التمويل من اهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- لم تساهم القروض الممنوحة في تخفيض معدل البطالة على الرغم من زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت عبارة عن مشاريع غير حقيقية وانما كانت ارقاماً فقط.
- ٤- يستدل الباحثان ان القروض الممنوحة استغلت لأغراض استهلاكية وليست للأغراض الممنوحة لاجله.
- ٥- غياب القوانين والتشريعات الخاصة التي تقوم بتنظيم عمل هذه المشاريع.
- ٦- غياب متابعة ومراقبة المصارف المانحة للقروض لوجه اتفاق تلك القروض من قبل المستفيدين.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ايلاء المصارف اهمية خاصة للرقابة على صرف القروض للأغراض المحددة في عقد القرض.
- ٢- تسهيل عملية الوصول الى الاسواق عن طريق دعم جودت المنتج وتخفيض تكاليف الانتاج.
- ٣- زيادة اتفاق الحكومة لتطوير المشاريع الصغيرة من خلال تطبيق نظام الحوافز.
- ٤- اقامة ورش عمل تساعد على اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- توفير مؤسسة حكومية تشرف على انشطة هذه المشاريع.
- ٦- توفير مؤسسات تعليمية متخصصة للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مهمتها توفير ملاك اداري قادر على ادارة هذه المشاريع بما يخدم الاقتصاد العراقي.
- ٧- تقديم المساعدات التقنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المعدات اللازمة لذلك.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

١. عبد الحميد الفتاح المغربي - الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن ٢١. ط ١ مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨ - ص ١٩
٢. كاظم نزار الركابي - الادارة الاستراتيجية، العولمة والمنافسة، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٤٤
٣. بو عزيز شيشون، مساهمة لوضع استراتيجية شاملة لمؤسسة صناعية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص ٦
٤. نادية العارف - الادارة الاستراتيجية - الدار الجامعية - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ص ٤٤.
٥. محمود جاسم محمد الصميدعي - استراتيجيات التسويق - دار حامد للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠٠٧ ص ١٢
٦. المعهد المالي - مقدمة في اجراءات القروض - الطبعة الاولى يوليو ٢٠١٥ مؤسسة النقد العربي

٧. د ستار جبار / معالجة مشكلة البطالة- مجلة العرب والمستقبل- دراسات وبحوث الوطن العربي

٨. السهلاوي خالد بن عبد العزيز - ٢٠٠١ معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

المملكة العربية السعودية- مجلة الادارة العامة- المجلد ٤١- العدد ٢ ص٣٠٣- ص٣٣٥.

٩. البدري عبد القادر النوبجي - ٢٠٠٦- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا - دراسة

ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورقة بحثية مقدمة الى ندوة تنمية وتطوير

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا -مركزبحوث العلوم الاقتصادية - بنغازي ليبيا

١٠. مجلس التخطيط الوطني ٢٠٠٨ - الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وخطة العمل- طرابلس- ليبيا

١١. افتتاح- اميرة علي ٢٠٠٨- معوقات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة- اكااديمية

الدراسات العليا -بنغازي: ص٧

١٢. الخطيب خالد -الرفاعي خليل- ٢٠٠٦ المنشآت الصغيرة في الاردن، اهميتها، المعوقات التي

١٣. عبد العزيز جميل واحمد عبد الفتاح عبد الحليم- دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة

مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية- مصر-

٢٠٠٥ ص٣٢.

١٤. نوزاد عبد الرحمن الهيتي- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي- مجلة

العلوم الإنسانية- العدد ٣٠- ٢٠٠٦ ص٣.

١٥. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة

١٦. . غنيم وآخرون، عثمان، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات. ١. طبعه الاولى

٢٠٠٨

١٧. القرشي، محمد، علم اقتصاد التنمية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠

١٨. د. خميس خلف الفهداوي، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة،

العراق، ٢٠٠٠، ص١١.

١٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، تقرير المنشآت

الصناعية الصغيرة لسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

٢٠. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح البطالة والتشغيل

للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨).

٢١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

للسنوات (٢٠٠٩-٢٠٠٣).

المصادر الأجنبية:

1- AMMEUR BEN HALIMAU TECHNIQUE ET PRATIQUE BENCAIRE
EDIT DEHLB- ALGER-1997- P:55.

التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في معالجة مشكلة البطالة

The Sectoral Distribution of the Bank Credit and Its Role in Addressing the Unemployment Problem

أ.م.د. كمال كاظم جواد الشمري^(١)

Assist. Prof. Kamal K. Jawad Al-Shemri

Ammar A. Sha'alan

عمار عبد الحسين شعلان^(٢)

المستخلص

شهدت معظم الاقتصادات الدول وخصوصا الدول النامية من خلال العقود الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات البطالة، وكانت الدول العربية ولاسيما العراق واحدة من أبرز الاقتصادات التي عانت من هذه المشكلة، وقد اعتمدت هذه الدول على أساليب مختلفة في معالجة هذه المشكلة، فمنها من توجه نحو دعم القطاعات الإنتاجية وإحلال الواردات من أجل فسخ المجال أمام العمالة المحلية لإيجاد فرص عمل، إلا أن دعم هذه القطاعات الإنتاجية لا يمكن أن يعم إلا من خلال توجيه الائتمان المصرفي والمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، والتساؤل هنا هو هل إن جميع القطاعات الإنتاجية تساهم في النسبة نفسها في معالجة البطالة؟ يأتي هذا البحث لتشخيص القطاعات الفاعلة والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق من أجل توجيه الائتمان المصرفي نحوها، وقد توصل البحث إلى أن هنالك علاقة بين قطاع خدمات المجتمع من جانب ومؤشر البطالة في العراق من جانب آخر، فكلما زادت نسبة هذا القطاع من الائتمان المصرفي كلما كان له الأثر الإيجابي في معالجة مشكلة البطالة، هنالك علاقة ارتباط عكسية بين كل من قطاع التعليم وقطاع النقل والتخزين والمواصلات وقطاع الماء والكهرباء والغاز وقطاع العالم الخارجي وقطاع البناء والتشييد من جانب ومؤشر البطالة من جانب آخر إلى أنه هذه العلاقة ذات تأثير قليل جداً بحيث لا يمكن أن يعتد بها، كما توصل البحث إلى أن هنالك علاقة طردية بين الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد والصناعة

^١ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

^٢ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

التحويلية وقطاع التمويل والتأمين وقطاع الجملة والمفرد والفنادق من جانب ومؤشر البطالة من جانب آخر، فكلما ازدادت حصة هذه القطاعات من الائتمان كلما انخفضت حصة القطاعات الأخرى الفعالة في امتصاص البطالة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، مشكلة البطالة، التنمية الاقتصادية.

Abstract

Most of the economies, especially developing countries, witnessed during the last decades a significant increase in unemployment rates, Some of them are directed towards supporting productive sectors and replacing imports in order to allow local labor to find jobs. However, supporting these productive sectors can only be achieved through directing bank credit and contributing to financing investment projects. The question is whether all productive sectors Contribute to the same percentage in addressing unemployment, this research comes to diagnose the active sectors and contribute to address the problem of unemployment in Iraq, In order to direct bank credit towards them, the research has found that there is a relationship between the community services sector on the one hand and the unemployment index in race on the other, the more the proportion of this sector of bank credit In order to direct bank credit towards them, the research has found that there is a relationship between the community services sector on the one hand and the unemployment index in race on the other hand There is an inverse correlation between the education sector, transport, storage, and transport, water, electricity, gas, the outside world, construction sector on the one hand and unemployment index on the other hand The research also found that there is a direct relationship between the credit granted to agriculture, fishing, manufacturing, finance and insurance sector, wholesale and retail sector and hotels on the one hand, and the unemployment index on the other, the more the share of these sectors of credit, the lower the share of other sectors effective in absorbing unemployment.

المقدمة

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، بعده وسيطاً مالياً بين المدخرين والمستثمرين حيث يجرى تحويل رأس المال من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض وغير متوافر لديه من اجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، ويعد الدور الكبير للائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي صوب المشاريع الاستثمارية المهمة ذات الاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، لذا فإن الائتمان المصرفي عصب حياة النشاط الاقتصادي.

يرتبط الائتمان المصرفي والمؤسسات التي تمنحه غالباً بتمويل القطاعات الاقتصادية على اختلافها إذ أن عجز هذه القطاعات عن تمويل المشاريع والصناعات التي تحتويها كان أحد أهم الأسباب لتطور أهمية الائتمان المصرفي، كذلك فإن هذه المؤسسات تتجه أنشطتها نحو تجميع المدخرات الوطنية وتقديمها للراغبين بالاقتراض لمختلف الآجال والأغراض كما أنها تسهم في زيادة الوعي بأهمية الادخار المحلي من خلال عملية تعبئتها واجتذابها للمدخرات، يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في الوقت ذاته يعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و من دونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي. من أجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الاطار النظري للائتمان المصرفي، في حين تناول المبحث الثاني الإطار المفاهيمي والنظري لمشكلة البطالة، اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الجانب العملي وتحليل دور التوزيع القطاعي لمعالجة البطالة في العراق للمدة 2008-2017.

منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث

تعاني معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة التي تعد واحدة من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد اختلفت الوسائل والسبل المستخدمة لمعالجة هذه المشكلة وهنا يبرز التساؤل الرئيسي للبحث والذي يدور حول إمكانية استخدام التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتوجيهه نحو القطاعات الكفوءة في امتصاص الايدي العاملة الفائضة ويمكن صياغة بعض التساؤلات الفرعية وكما يأتي:

- 1- هل ان الائتمان المصرفي يعالج مشكلة البطالة؟
- 2- ما مدى تأثير الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة البطالة؟
- 3- ما هو القطاع الاقتصادي الذي يستوعب تشغيل العدد الأكبر من الايدي العاملة في حال توجيه الائتمان المصرفي نحوه؟
- 4- ماهي القطاعات الاقتصادية التي ليس لها تأثير في استيعاب الايدي العاملة في حال توجيه الائتمان المصرفي نحوها؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ابراز دور التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في معالجة مشكلة البطالة، إذ ان توجيه الائتمان المصرفي لاسيما في العراق نحو قطاعات اقتصادية لا تساهم في معالجة مشكلة البطالة يعد من الاخطاء الشائعة لدى الجهاز المصرفي العراقي، فهناك قطاعات اقتصادية تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية مثل القطاع النفطي، وهذا القطاع لا يساهم في معالجة مشكلة البطالة في حين هناك قطاعات خدمية و انتاجية أخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في

التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في معالجة مشكلة البطالة

معالجة مشكلة البطالة بشكل فاعل، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة في توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الفاعلة في معالجة هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث على تسليط الضوء نحو الائتمان المصرفي والتعرف على مفهومه وابعاده والتوزيع القطاعي لهذا الائتمان في الاقتصاد العراقي من جانب، والتعرف على مشكلة البطالة في العراق التي تعد من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني ومنها الواقع العراقي، ومن جانب اخر ومن خلال ذلك يمكن الوصول الى هدف الدراسة الرئيسي والمتمثل في معرفة حقيقة استجابة القطاعات الاقتصادية في الائتمان المصرفي للعراق للمدة 2008-2017 ومدى تأثير ذلك بنسبه البطالة للسنوات المذكورة.

رابعاً: فرضية البحث

تنص فرضيات البحث الرئيسية (HO) على انه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ومؤشر البطالة). تفرعت من هذه الفرضية عشر فرضيات فرعية وكما يأتي:

١. (HO₁):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة.

٢. (HO₂):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة.

٣. (HO₃):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة.

٤. (HO₄):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة.

٥. (HO₅):

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة.

سادسا: الحدود المكانية والزمانية

تناول البحث في حدوده المكانية حالة الاقتصاد العراقي، اما بالنسبة للحدود الزمانية فقد شملت السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2007-2008 من اجل الوصول الى هدف البحث.

سابعا: هيكلية الدراسة

من اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث، في حين تناول المبحث الثاني الإطار النظري للتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الاطار النظري للبطالة.

المبحث الأول: الاطار النظري للائتمان المصرفي

أولا: مفهوم الائتمان المصرفي

تلعب المؤسسات المالية والنظام المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، اذ تعمل المصارف كوسيط يمد الأسواق براس المال ويتم توفير رؤوس الأموال الجديدة عن طريق تحويل الودائع الى قروض، مما يخلق فرصا واستثمارات جديدة (Yanelle, 2012:294). وعُرفَ أيضاً بأنه (عملية يقوم من خلالها المصرف بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف عميله مقابل تعهد الأخير برد المبلغ المذكور مع الفوائد في الموعد المتفق عليه (البديري، 2008: 17). ويعرف الائتمان المصرفي أيضاً على انه علاقة اقتصادية بين طرفين دائن ومدين ويقوم بمقتضاها الدائن بتسليم المال الى المدين على ان يشترط عليه اعادته بعد مدة معينة ومقابل فائدة متفق عليها بين الطرفين (على، 2015، ٢٢). وفي تعريف اخر يعرف الائتمان المصرفي على انه تلك الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً ام معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض معين خلال مدة زمنية معينة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (عشيش 2010: ٥٨). كما عرف الائتمان المصرفي على انه القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من الافراد ومؤسسات والبنوك الأخرى، ويمثل الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك التجارية نظراً لوفرة العوائد المتولدة عنه (داود، 2012: 30).

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي

للمصارف دورٌ كبيرٌ في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق العديد من الخدمات التي تقدمها. لذلك فان دورها كوسيط مالي يمكن ان يكون حافزاً للنمو الاقتصادي. فمن خلال منح الائتمان للجمهور ودعم الأنشطة الاقتصادية فأنها تؤدي الى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي (Kolapo et al, 2012:32). ولكن هناك الكثير من الاختلاف في اراء الاقتصاديين والمالين عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي ليس هو نفسه في جميع المراحل المختلفة من دوره الاعمال التجارية. وان تأثيره في وحدات الائتمان هو كبير وواضح في فتره معينة وبعد ذلك تنعكس الأدوار، ولكن ما يزال مجموعة من الاقتصاديين يعتقدون انه لا توجد علاقة بين الائتمان والنمو الاقتصادي (Manikanda et al, 2012:247). ان للمصارف دوراً اقتصادياً مهماً لأنها الوسيط المالي في الدول حيث لها دور رئيس في توفير الائتمان المصرفي ومنح التسهيلات

الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولكافة الشرائح في المجتمع، وهذا ما أسهم في نمو وتطور الاقتصاديات الحديثة في العالم، وتختلف طبيعة واهمية الدور الذي يقوم به الائتمان تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراجعة في العالم. تؤدي المصارف دوراً كبيراً في المساهمة ودعم الاقتصاد من حيث نموه وتطوره في كافة الدول باختلاف أنظمتها ويبرز من خلال الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولكافة الشرائح في المجتمع، وهذا ما أسهم في نمو وتطور الاقتصاديات الحديثة في العالم، وتختلف طبيعة واهمية الدور الذي يقوم به الائتمان تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراجعة في العالم (الدوري والسامرائي، 2013:77).

ثالثاً: تصنيف الائتمان المصرفي

يعد نشاط الائتمان المصرفي من أبرز أنشطة المصرف وأكثرها جاذبية وذلك جراء الأرباح المتولدة عنه في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان، ويتسم الائتمان المصرفي بمرونة عالية ويتنوع كبير إذ يأخذ أنواعاً متعددة ومتنوعة، ينقسم الائتمان على عدة أنواع يمكن تلخيصها بما يأتي:

١- الائتمان النقدي (المباشر)

تمثل هذه التسهيلات التوظيف الأكثر أهمية من لدن إدارة الائتمان في المصارف والأكثر ربحية أيضاً، إذ تقوم إدارة الائتمان وفقاً لهذا النوع من التسهيلات بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها والانتفاع منها بشكل مباشر وهي تنقسم على عدة أنواع أبرزها:

أ- السحب على المكشوف

يعد هذا النوع من التسهيلات ائتمانياً مباشراً، بدأت المصارف بمنحها كتسهيلات لزبائنها من أصحاب الحساب الجاري، إذ يكون بشكل اتفاقية بين المصرف والمقترض والتي تحدد أقصى حد للائتمان الممنوح من المصرف، وهو عبارة عن تسهيلات يقدمها المصرف لزبائنه وفي حدود سقف زمني معين يستطيع الزبون المقترض السحب منه، وذلك بعد الاتفاق بينه وبين المصرف على ذلك، وبما أنه اتفاق غير رسمي فمن حق المصرف الغائه عندما تتدهور الجدارة. (Ferrell, 2008:494) الائتمانية

ب- خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي أوراق مالية مصرفية قابلة للتداول تمثل حقاً نقدياً وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير (الشمري، 2012:66). تعد عملية خصم الأوراق التجارية من لدن المصرف نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي، وتكون أجل هذه الأوراق غالباً دون السنة والتي توفر أموالاً للمقترض يمكن له استخدامها، وتقوم المصارف عن طريق منح هكذا نوع من التسهيلات لمساعدة الزبون المقترض الجيد عندما يمر بظروف غير مواتية مؤقتاً، وتتيح المصارف استخدام الأوراق التجارية للحصول على مدى واسع من مصادر الائتمان (Besley, Brigham, 2006:586).

ج- القروض والسلف

يعرف القرض بأنه اتفاقية بين طرفين إذ يكون المقرض الطرف الأول، في حين يكون المقترض الطرف الثاني، ويوافق المقترض على دفع التزامات للمصرف مكونة من مبلغ القرض والفائدة في الوقت المحدد، لقاء

الإفادة من مبلغ القرض الممنوح وفي الوقت المحدد له، ودائما ما تكون شروط القرض بين المقرضين (المصارف) والمقرضين (الزبائن) قابلة للتفاوض (Besley&Brigham, 2006:24). ويمكن تصنيف أنواع القروض الممنوحة الى عدة أنواع وهي كالآتي:

١- تصنيف القروض وفق الاجل

- قروض قصيرة الاجل: يمثل هذا النوع من القروض الأكثر انتشارا في العمل المصرفي، وتتراوح اجلها دون السنة. وتسهم هذه القروض غالبا على سد النقص الحاصل في راس المال العامل لمؤسسات الاعمال او لمواجهة النفقات الجارية لها، ونظرا لقصر اجل استحقاقها فان أسعار الفائدة الخاصة بها تتسم بالانخفاض في العادة، كما يكون هذا النوع من التسهيلات في الغالب بدون ضمان (Shapir&Sarin, 2009:478).

وغالبا ما تستخدم القروض قصيرة الاجل لتمويل شراء مخزونات من السلع او لشراء المواد الخام (Rose & Hudgins 2013:553).

- قروض متوسط الاجل: تتراوح مدته بين السنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ويحدد لها برنامجا للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقرض او الاحتياجات الحقيقية التي تحتص بالعمل (بالعجوز، 2009:88).

- قروض طويلة الاجل: تم تصميم القروض طويلة الاجل لتمويل استثمارات الاعمال التجارية على المدى الطويل، مثل شراء معدات او بناء المرافق المادية، التي تغطي مدة أطول من خمس سنوات. عادة ما تسعى الشركات للاقتراض للحصول على قرض بمبلغ مقطوع على أساس تكلفة ميزانية مشروعها المقترح ومن ثم تتعهد بتسديد القرض في سلسلة من أقساط شهرية او ربع سنوية (Rose&Hudgins, 2013:556).

٢- تصنيف الائتمان المصرفي وفقا للضمانات المطلوبة:

ويمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للضمانات المطلوبة على عدة أنواع وكما يأتي (طه، 2007:454):

- الائتمان المصرفي المضمون: في هذا النوع من القروض يجب على المقرض تقديم الضمانات العينية للحصول على القرض، وتكون الضمانات اما موجودات ثابتة (أراضي، مباني، الآلات) او موجودات مالية (أوراق مالية). وعندما يتعثر المقرض ولا يستطيع دفع ما بذمته ففي ذلك الوقت يصبح للمصرف الحق في التصرف بالضمان. وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة لذلك فمن الضروري توافر الضمان المناسب كي تصبح الشركات قادرة على الاقتراض وفي الوقت نفسه توفر نوعا من الحماية للمصرف عن طريق هذا الضمان (Besley&Brigham, 2006:586).

- الائتمان المصرفي غير المضمون: تمنح هذه القروض من دون ضمان او بضمان الشخص ذاته، وتكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، لان المصرف يقوم بمنح هذا الائتمان عن طريق تعهد المقرضين بسداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق عليه، وتعد المصارف هذا الوعد كافيا لمنح الائتمان لهم نظرا لثقتها في قيامهم بسداد ديونهم في مواعيدها، وغالبا ما يكون زبائن هذا النوع من القروض

من كبار التجار او رجال الاعمال ولاسيما عند توفر معلومات تاريخية عنهم وعن سمعتهم الائتمانية او ان تصنيفهم الائتماني يكون ذا نوعية عالية وبالتالي تأكد المصرف من قوة مركزهم الائتماني وذلك يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان (Ferrell et Al,2008,:494).

٣- تصنيف الائتمان حسب القطاع

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الى ما يأتي:

- القروض التجارية: تمنح هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية وذلك عن طريق تقديمها للمستوردين والمصدرين من اجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير (الجنابي وارسلان، 2009:136). وفي هذا النوع تقوم المصارف أيضا بتقديم القروض التجارية بالعملات الأجنبية لان الشركات تحتاج لهذه العملات او لان أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض هي الأكثر جاذبية من حيث الأرباح المتأتية منها. (Quiry, et al, 2009:5)

- القروض الصناعية: وهي القروض التي تمنح عادة للصناعيين وذوي المهن والحرفيين ويتم منحها لاجال متوسطة او طويلة الاجل للجهة المقترضة. وتمنح للشركات لتغطية المخزون ودفع الضرائب وتلبية الوظائف (Rose&Hudgins,2013:522).

- القروض العقارية: يشمل هذا النوع من القروض جميع الرهونات طويلة الأمد للمباني التجارية والسكنية وكذلك القروض قصيرة الاجل لمقاولي البناء (Lloyd,2006:211). وهذه القروض قد تكون اما قروض البناء على المدى القصير، تدفع في غضون أشهر كمشروع اكمال بناء، او الرهون العقارية طويلة الاجل التي قد تمتد الى 30-50 سنة من اجل توفير التمويل الدائم لاقتناء او تحسين الممتلكات العقارية. وتعد القروض العقارية واحدة من القروض الأسرع نموا في اغلب دول العالم المتقدم، اذ تصل الى ما يقرب من ثلث جميع موجودات المصارف. ولسوء الحظ فان مثل هذه القروض تكون من بين اخطر اشكال الائتمان الممنوح للزبائن (Rose&Hudins,2013:613).

- القروض الزراعية: تبرز أهمية هذا النوع من القروض في النشاطات الزراعية اذ تمنح للمزارعين لغرض شراء الأسمدة والبذور وعادة تكون قصيرة او متوسطة الاجل، وفي الوقت نفسه تكون مخاطرها عالية كونها تتأثر بالتقلبات الموسمية (الجميل، 2012:103) وتمنح للمزارعين للمساعدة في زراعة وحصاد المحاصيل ودعم التغذية والعناية بالثروة الحيوانية (Rose&Hudins.2013:522).

2- الائتمان التعهدي (غير المباشر):

هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم التزامه بالتعهدات المتفق عليها ووفائه لمبلغ القرض في الوقت المحدد، ويقسم على عدة انواع وكالاتي (عبد الحليم كراجه واخرون، 2006:69):

أ- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): هي من اهم اشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزاماته اتجاه ذلك الطرف.

ب- الاعتماد المستندي: المصارف لها دور كبير في تسير التجارة العالمية من خلال توفير أدوات الادخار والمدفوعات، وعمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية فالاعتماد هو أي ترتيب غير قابل للإلغاء يشكل تعهداً واضحاً للمصرف المصدر وقد تم تطويره منذ أكثر من 150 عاماً ويستخدم على نطاق واسع في تعزيز المعاملات التجارية الدولية، حيث تعمل كجسر بين المشتري والبائع والتي يتعهد المصرف بموجبها بدفع سعر الشراء للمعاملة مقابل تسليم مستندات معينة، بما في ذلك مستندات الشحن وفي الظروف العادية عادة ما يكون المشتري يفضل الدفع عن استلامه الفعلي للبضائع او مستندات الملكية.

بينما يفضل البائع تسليم البضاعة او المستندات المعنية للمشتري فقط. بعد حصوله على السداد (2013:675, Rose & Hudgins).

- أنواع ائتمانية حديثة:

مع تطور العمل المصرفي ظهرت أنواع جديدة وحديثة للائتمان، فيما يلي بعض هذه النماذج:

أ- البيع التأجيري:

يعد أحد أنواع البيع بالتقسيط إذ يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محدودة وفقاً لترتيبات خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية وتبقى ملكية السلع تابعة للمصرف خلال مدة التأجير (الياس، ٢٠٠٥: ٦٤). وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تمنحه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة، وفي حال وجود أي قصور من قبل المشتري أو المستأجر في دفع الأقساط الشهرية يحق للمالك المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية لاسترجاع السلعة أو المطالبة بالمبالغ المتأخرة وأنها العقد، وعادة ما يكون الدفع عن طريق النقد المباشر أو الحساب الجاري مع إمكانية تسوية العقد في أي وقت من خلال دفع كامل مبلغ السلعة وضمن الشروط المتفق عليها في العقد (Edwards, 2004, 375).

ب- التأجير التمويلي:

عبارة عن تقنية للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة للحصول على أصول منقولة أو عقارات ومن ثم تأجيرها إلى مؤسسة أخرى والتي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء مدة العقد إذ يكون للمستأجر ثلاثة خيارات: إما أن يمتلك الأصل بالثمن المتفق عليه، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة (مصطفى وآخرون، 2005: 5).

ج - بطاقات الائتمان:

أصبحت في النصف الثاني من القرن العشرين واجهة لمنح الائتمان واليوم هي من أفضل أشكاله المستخدمة إذ تعد هذه البطاقات من الأدوات الشخصية للزبون إلا أن بعض المنظمات سمحت لعاملها استخدامها لتسهيل مدفوعاتهم الضرورية مثل النقل والوقود (Edwards, 2004: 47) وبطاقات الائتمان (credit card) هي أداة بلاستيكية تمنح صاحبها حداً أقصى مسموحاً للائتمان من خلال البطاقة والتي تعد منفصلة عن حساب الزبون الجاري، وتحمل هذه البطاقة العديد من المزايا للمصرف إذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميزاً للأرباح من خلال الفوائد المستحصلة من حاملها (الياس، 2005: 65).

رابعاً: المخاطر الائتمانية

أ- مخاطر عدم السداد:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. حيث ان هنالك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم اشكال الأصول بسبب ان المعلومات المتاحة والمنشورة تكون نادرة ومحدودة وكلما استحوذ المصرف على أحد نواع الأصول المربحة فانه بذلك يواجه مخاطرة عدم السداد او تعثر البنك والتي تتمثل بعجز المقترضين عن تسديد الأصول بالإضافة الى الفوائد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها.

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتشمل هذه البنود ما هو ضمن الميزانية مثل السندات والقروض وما هو خارج الميزانية مثل الاعتمادات المستندية او خطابات الضمان القروض هي أكبر هذه الأنواع والتي تصنف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمصرف تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين او السداد، ومن الصعب التنبؤ في الظروف اضافة الى ان قدرة الزبون على إعادة الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الزبون ولهذا السبب تتجه المصارف نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على إعادة الدين ولسوء الحظ فان القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل ان تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل، تتميز المؤسسات المالية عن الافراد من حيث قدرتها على تنوع مخاطر الائتمان حسب قانون الاعداد الكبيرة (Koch&Scott 2003:119).

ب- مخاطر البلد:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة بسبب التعامل مع احد البلدان التي يمكن ان تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء او سداد التزامات، وعدم استقرار العملة نتيجة تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية (Koch&Scott 2003:122). ومخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم المواءمة ما بين مدة الاستحقاق الأصول والمطلوبات، وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وعدم متابعة كشف السوفيت الذي يبين الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية والاثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة ورفع كلفة الأموال، وفقدان الفرصة البديلة، وانخفاض أرباح البنك بسبب عدم توظيف هذه الأموال (Koch&Scott 2003:123).

وتظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، وتشمل العوامل الداخلية على ضعف التخطيط للسيولة، وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، والانتقال المفاجئ لبعض الالتزامات. اما العوامل الخارجية تشمل كل من الازمات الحادة وركود الاقتصادي التي تنشأ في أسواق راس المال (Saunders&Cornett 2002:521).

وان إدارة مخاطر السيولة تتم من خلال تنويع مصادر أموال البنك، ودراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في الاحتفاظ في الرصيد معقول من السيولة، وهنالك أدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، والتدقيق اليومي لأوضاع السيولة لدى البنك، حيث ان الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل، وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء، وتنويع مدة استحقاق الاقساط وتغطية العجز الحاصل في السيولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي او البنوك الأخرى، وعدم التركيز على عميل معين او مجموعة من العملاء، ومعالجة فائض السيولة.

ج- مخاطر السوق:

تتمثل المخاطر المحتملة والحالية التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية للملكية حملة الأسهم والتي تنشأ خلال التحركات او التغيرات في معدلات السوق والاسعار وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات وتتمثل مخاطر السوق في كل من مخاطر تسعير الأصول ومخاطر معدلات أسعار الفوائد ومعدل أسعار الصرف (Santomero&Babbel 2004:525).

أ- مخاطر معدلات أسعار الفوائد: وهي التي تنشأ بسبب عدم المواءمة ما بين استحقاق الأصول والمطلوبات، وبالتالي اختلاف كلفة إعادة الائتمان او إعادة الاستثمار (Rose&Hudgins 2005:163)، وتشير مخاطر معدل الفائدة الى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي ستحصل في معدلات الفائدة السوقية (Koch&Scott 2003:124).

ب- مخاطر تسعير الأصول: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات التي تحصل في أسعار الأصول وبشكل خاص محافظ الاستثمار والائتمان، وتعتمد على عدة عوامل داخلية منها هيكل التمويل، وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية (Koch&Scott 2003:124).

ج- مخاطر أسعار الصرف: تنشأ نتيجة تعامل العملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فان أي تغير يحصل في معدلات الصرف تكون نتيجة خسارة او ربح ويظهر تأثيرها على القيمة السوقية للملكية حملة الأسهم (Koch&Scott 2003:124).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة

أولاً: مفهوم البطالة

تعد البطالة من المواضيع التي استولت على جزء كبير من الاهتمام والدراسة من طرف الباحثين والاقتصاديين، حيث تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من خلال تعمق الأبحاث، سعيًا من هذه الدول الى رفع حجم العمالة ومن ثم التقليل من معدلات البطالة وبالتالي تعد من اهم الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

تعرف البطالة بأنها، الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة (حسين، 82:2012).

بينما عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل ((بانه ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده)) (المصباح، 3:2008).

كما يمكن ان تعرف البطالة على انها حالة وجود اشخاص قادرين وراغبين في العمل ولكنهم لم يجدوه (القريشي، 183:2007).

ويراها طاقة وآخرون بانها الفرق بين كمية العمل المطلوبة وكمية العمل المعروضة (طاقة وآخرون، 141:2008).

وقد عرف (العيسى، 155:2014) البطالة "بانها التعطل والتفرغ من العمل ويعني تعطل وتفرغ فهو بطل". وأيضاً عرفت البطالة على انها كل توقف عن النشاط اراديا او اجباريا لأجراء او لغير الاجراء.

ثانياً: انواع البطالة

يقسم الاقتصاديون البطالة على عدة أنواع وهي كالآتي:

١- البطالة الدورية:

يعني بها البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث ترتفع البطالة في مرحلة الانكماش والكساد والركود ويرجع السبب في ذلك الى تقليل الطلب الكلي الذي يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وانخفاض درجة الاستخدام وتقليل البطالة في حالة الازدهار والانتعاش، حيث ترتفع النشاطات الاقتصادية ويزداد انتاجها واستخدامها وتسمى هذه البطالة أيضاً بالبطالة العابرة وهي تظهر في الدول المتقدمة (خلف، ٢٠٠٦: ٣٥٥).

٢- البطالة الاحتكاكية:

وهي التوقف المؤقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة الى أخرى او البحث عن وظيفة أخرى (Robert Elucas, 1978, 354).

ويشير هذا النوع من البطالة الى وجود افراد قادرين ويبحثون عن وظيفة مناسبة او يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب أعمالهم وخبراتهم ومهاراتهم، الا انهم لم يلتحقوا بها نتيجة عدم معرفتهم بهذه الوظائف او بأماكن وجودها، يتكون هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الحاصلة في سوق العمل او في القوة العاملة (نجا، 17:2005).

٣- البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل المتاحة عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج (Begg, 2002: 217). وتعرف البطالة الهيكلية على انها حالة تعطل جزء من القوى العاملة

بسبب التطورات التي تؤدي الى تغيرات متطلبات بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني عن نوع وطبيعة العمالة المتوفرة، لذلك تسمى بالبطالة البنيوية (الوزني والرفاعي، 2002: 268).

٤- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية

وصف اطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ما يند كيتز" على البطالة التي تعزى مباشرة الى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمه عملهم، نظرا لا نهم الا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة (Kohli, 1999: 90). وأيضا عرفت البطالة الاختيارية على انها الحالة التي ينحسب فيها شخص من عمله بمحض أرادته لأسباب عديدة فهي تشير الى وجود افراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم توفر الوظائف لهم، مثل الفقراء المتسولون والاغنياء العاطلون والأشخاص الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مشابهة بأجور اقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة. (أبو السعود، 2004: 221).

٥- البطالة المقنعة

يمكن تعريف البطالة المقنعة على انها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة، يتقاضون عليها اجورا نتيجة اسهامهم في إنتاجية العمل، فالتخلي عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج (الوزني والرفاعي، 2002: 268). فهي عمالة يتم سحبها دون تأثير من مواقع الإنتاج عن الكمية المنتجة. تعرف كذلك البطالة المقنعة على انها البطالة المستترة غير الملحوظة حيث تختلف عن الأنواع الأخرى في طبيعتها والتي تكون ظاهرية في جميعها، في حين تكون البطالة المقنعة غير ظاهرة كون ان الفرد لا يكون عاطلا عن العمل، وتعد ضمن القوى العاملة ويمارس العمل فيها ظاهريا لكنها، وليست صريحة وواضحة كالأنواع الأخرى (داود وآخرون، 2005: 258).

٦- البطالة الموسمية وبطالة الفقر

بعض القطاعات الاقتصادية تتطلب اعداد كبيرة من العمال مثل السياحة والزراعة والبناء وغيرها. يتوقف النشاط فيها عند انتهاء الموسم، مما يتطلب إحالة العاملين بهذه القطاعات ولهذا تظهر ما تعرف بالبطالة الموسمية، يمكن تفادي النوع هذا من البطالة بانخراط العاملين او تدريبهم على اعمال يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسعلة التي يعملون بها الموسم الإنتاجي للسعلة. هذا النوع يشبه البطالة الدورية الى حد كبير والفرق الوحيد بينها يتمثل في كون البطالة الموسمية تكون في مدة قصيرة المدى.

اما بالنسبة لبطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص الحاصل في التنمية، والغالب في هذه البطالة ان الأشخاص لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل المستمر والدائم، هذه البطالة تسود في الدول القليلة النمو والتي يسودها ضعف التنمية والركود (والمنهكة اقتصاديا) كما يتكون لدى افرادها ميل للهجرة الخارجية وعلية تعرف هذه الدول (دول الارسل) وتعرف الدول الموظفة لهذه العمالة (دول الاستقبال) (الوزني والرفاعي، 2002: 270).

المبحث الثالث: التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق ودوره في معالجة مشكلة البطالة

يُعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وإذا ساء استخدامه قد يحدث أضرار كبيرة في الاقتصاد فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الإفراط يؤدي الى زيادة التضخم، ذلك يقتضي ان يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية الاقتصادية، ولا يضمن حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان المصرفي وعملية التنمية الاقتصادية وحاجاتها الا وجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة المتكاملة مع السياسات الاقتصادية الاخرى، لان عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة لا يؤدي فقط الى فقدان الاستقرار الاقتصادي وانما ايضا الى سوء تخصيص الموارد الائتمانية المصرفية وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهنا يفقد الائتمان المصرفي أهميته في التنمية الاقتصادية بل يُعد احد معوقاتها (الزبيدي، 2000: 185). الجدول (١)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للفترة من (2008-2017)

المصدر: النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الدورية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء

السنوات	قطاع الزراعة والصيد	قطاع التعدين	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع النقل والتخزين والمواصلات	قطاع الخدمات المجتمع
2008	6.86	0.01	7.60	3.13	17.97
2009	7.33	0.00	7.27	1.98	22.04
2010	4.87	0.00	4.57	1.65	49.77
2011	6.41	0.00	12.31	4.38	38.15
2012	5.98	0.00	5.19	6.58	37.58
2013	6.04	0.02	5.28	0.39	34.88
2014	5.78	0.06	5.85	2.79	35.82
2015	5.55	0.00	6.52	2.22	38.92
2016	5.72	0.00	4.99	7.46	39.02
2017	4.59	0.00	4.56	6.96	38.76

والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

يبين الجدول أعلاه نسب التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العراقية بفرعها الحكومي والأهلي الى القطاعات الاقتصادية وكما يبدو من خلال الجدول ان الائتمان كان موجها ومركزا على قطاعات اقتصادية معينة ويمكن القول ان هنالك ثلاثة قطاعات اقتصادية قد استحوذت على الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح خلال الأعوام من (2008-2017) وينسب متفاوتة وبرز تلك القطاعات هو قطاع الخدمات اذ بلغت اعلى نسبة في هذا القطاع هي في عام (2010) بمقدار (49.77) وسجلت اقل نسبة مقدمة لهذا القطاع في عام (٢٠٠٨) وقد بلغت (١٧,٩٧) وهذا يبين الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد كان الائتمان الموجه لها ائتمان منخفض مقارنة مع قطاع الخدمات او ائتمان معدوم فنلاحظ من خلال الجدول (١) ان هنالك قطاعات اقتصادية وهي قطاع الزراعة والصيد فقد بلغت على نسبة من الائتمان النقدي الممنوح له في عام (٢٠٠٩) وقد بلغت (٧,٣٣) كما سجلت اقل نسبة ائتمان له في عام (٢٠١٧) وهذا ما يدل تراجع الدعم المقدم الى هذا القطاع اما قطاع التعدين فلا يوجد أي اهتمام بهذا القطاع وهذا واضح من خلال النسب الموجودة في الجدول (١) وكذلك قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت اعلى نسبة ائتمان موجه الى هذا القطاع عام (٢٠١١) وقد بلغت (١٢,٣١) وكذلك تراجع الدعم لهذا القطاع حتى وصل عام (٢٠١٧) الى (٤,٥٦) اما قطاع النقل والتخزين والمواصلات فقد بلغت اعلى نسبة ائتمان ممنوح لهذا القطاع في عام (٢٠١٦) وقد بلغت النسبة (٧,٤٦) كما سجلت اقل نسبة ائتمان الى هذا القطاع في عام (٢٠١٣) وقد بلغت (٠,٣٩) ومن الملاحظ من خلال الجدول (١) ان هناك تفاوتاً في النسب الممنوحة الى تلك القطاعات الاقتصادية وبالتالي تؤثر على النهوض بهذه القطاعات واستيعاب الايدي العاملة وزيادة الإنتاج وبالتالي تطور القطاعات الاقتصادية المذكورة.

ثانيا- واقع البطالة في العراق ومؤثراتها

تعد البطالة من المشاكل الخطيرة، ولعل خطرها الاجتماعي أكبر من خطرها الاقتصادي، فمشكلة البطالة سمة ملاحظة للاقتصادات الأقل نمواً ومنه الدول العربية كافة والعراق بشكل خاص ويعود ذلك الى خلل في هيكلية الاقتصاد العراقي كما مر سابقا، اذ جاء في دراسة علمية تم اعدادها من قبل الجامعة العربية، ان نسبة الفقر في البلدان العربية يزداد سنويا بمعدل 1.7% وان نسبة سكان الدول العربية تحت خط الفقر يتجاوز (36%) فنصيب دخل الفرد لا يتجاوز 1500 دولار سنويا. يتسم الاقتصاد العراقي باختلال هيكلية النفطية يهيم على مجمل القطاعات (95%) من اجمالي عوائد الصادرات، كذلك يعاني من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، ومحدودية مصادر الاستثمار، وهيمنة المدخلات الانتاجية المستوردة، وبالتالي غير قادر على مواجهة التحديات، لاسيما تحدي البطالة (هاشم واخرون، 2009: 69) كما في الجدول (2):

جدول (2) اجمالي معدلات البطالة في العراق للمدة (2008-2017)

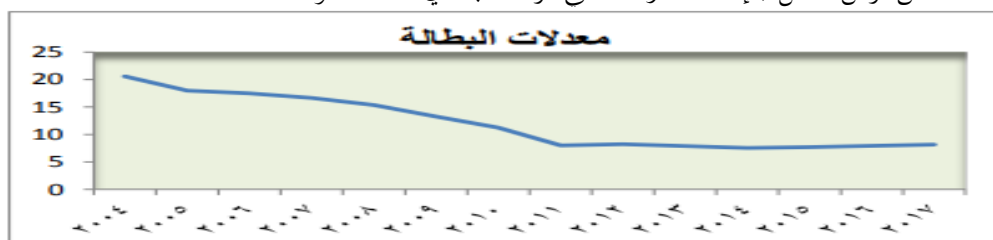
السنوات	البطالة %
2008	15.34
2009	13.28

11.23	2010
8	2011
8.24	2012
7.90	2013
7.55	2014
7.72	2015
7.95	2016
9.24	2017

المصدر: البنك الدولي تقارير لسنوات مختلفة

يتضح من خلال الجدول (2) ان معدل البطالة في عام 2008 كان (15.34%) وهذه النسبة قد انخفضت في الأعوام اللاحقة اذ سجلت نسبة البطالة (13.28%) في عام 2009 ويعزى ذلك الى توجه الدولة الى العمل على تخفيض البطالة عن طريق توظيف اعداد كبيرة في مؤسسات الدولة العامة ولاسيما وزارة الداخلية والدفاع، كما بقي العراق يعاني من البطالة ولكن بدأت.

معدلات البطالة تنخفض بعد عام 2010 من (11.23) حتى وصلت في نهاية عام (2016) الى (7.95) وبعدها بدأت بالارتفاع بسبب السياسات المتراكمة وكذلك الأوضاع الاقتصادية بشكل عام معدلات البطالة كما جلت نسبة (9.24%) البطالة في عام 2017 وهذا مؤشر خطير يبين ارتفاع في مستوى البطالة تدريجياً وهذا ينعكس على الوضع العام للبلد وخصوصاً على فعالية القطاعات الاقتصادية المذكورة في البحث وهذا ينشأ من عدة أسباب كما اسلفنا بالإضافة الى الأسباب أعلاه تزايدت الهجرة الى خارج البلد بحثاً عن فرص العمل بالإضافة للازمات التي مر بها البلد في تلك السنوات.



شكل (٤) معدل ونمو البطالة في العراق خلال المدة (2008-2017)

المصدر: البنك الدولي، لسنوات مختلفة.

ثالثاً: تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة

هدف الباحث في هذا المبحث اختبار الفرضيات التي انبثقت عن الدراسة، من خلال اختبار فرضيات الارتباط واختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة، ولقد أجري الباحث اختبار التحقق من شرط خضوع البيانات.

للتوزيع الطبيعي (Normality test) لما لهذا الاختبار من أهمية في تحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيتم اعتماده لاختبار فرضيات الدراسة، فعند خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي سيستخدم الباحث أساليب الاختبار المعلمي (Parametric test)، اما في حال عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي فتستعمل الباحث

أساليب الاختبار الالاعلمي (Non.parametric.test). علما ان قياس علاقات التأثير تعتمد بشكل كامل على الاختبار الالاعلمي.

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov-Smirnov) كونه من اهم أنواع اختبارات التوزيع الطبيعي، وبين الجدول (٣) نتائج الاختبارات:

جدول (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

الاقتاعات الاقتصادية	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	Df	Sig.
قطاع الزراعة والصيد	0.139	10	0.200*
قطاع التعدين	0.381	10	0.100
قطاع الصناعات التحويلية	0.213	10	0.200*
قطاع النقل والتخزين والمواصلات	0.200	10	0.200*
قطاع خدمات المجتمع	0.282	10	0.064

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23 يتبين من الجدول (3) ان جميع قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) كانت معنوية عند مستوى أكبر من (5%)، وهذا يعني خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي مما يحقق شرط الاختبار الالاعلمي.

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

استخدم الباحث معامل الارتباط البسيط (Pearson)، من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23)، لغرض اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، وعلى النحو الآتي:
الفرضية الرئيسية الأولى: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختارة ومؤشر البطالة). ولقد تفرع عنها عشر فرضيات فرعية وكما مبين في ادناه:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة.
٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة.
٤. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة.
٥. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة.

يظهر الجدول (٤) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي ضمنتها الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية.

جدول (٤) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الأولى

المستقل المعتمد	قطاع الزراعة والصيد	قطاع التعدين	قطاع التحويلية الصناعات	قطاع النقل والمواصلات والتخزين	قطاع خدمات المتنوع
مؤشر البطالة	0.471	-0.221	0.089	-0.2	*-0.660
Sig.	.169	.540	.807	.489	.038
N	10	10	10	10	10

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر جدول (4) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يلي:

١. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة (0.471)، وهي قيمة موجبة، وتدل إيجابية العلاقة بينهما انهما يتحركان بنفس الاتجاه سواء بالزيادة او الانخفاض الا انهما لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد ومؤشر البطالة).
٢. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة (-0.221)، وهي قيمة سالبة، وتدل سلبية العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض الا انهما لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع التعدين ومؤشر البطالة).
٣. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة (0.089)، وهي قيمة موجبة وضعيفة جدا، ولم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية ومؤشر البطالة).

٤. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ومؤشر البطالة (-0.25)، وهي قيمة سالبة، تدل ان العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض الا انهما لم تكن معنوية عند مستوى 5% او 1%. عليه يستدل الباحث على عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين).

٥. كانت قيمة علاقة الارتباط بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة (-0.66)، وهي قيمة سالبة، وتدلل سلبية العلاقة بينهما انهما يتحركان باتجاه متعاكس سواء بالزيادة او الانخفاض وكانت العلاقة معنوية عند مستوى 5%. عليه يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الثامنة، بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع ومؤشر البطالة).

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

هدف الباحث من هذه الفقرة اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، وطبقا لما ورد في الفرضية الرئيسة الثانية وما تفرع عنها من فرضيات من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23).

الفرضية الرئيسة الثانية: وتنص على أنه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختارة ومؤشر البطالة). ولقد تفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية، وكما مبين في ادناه:

١. الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد في مؤشر البطالة. وبين الجدول (٥) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى.

جدول (٥) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المعتمد المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R ²
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد	٠,٤٨٧	١,٥٥	١,٥١٠	٠,١٧	٢,٢٨٠	٠,١٧	٠,٢٢

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٥) ما يأتي:

1- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد على مؤشر البطالة (1.55)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيزداد) بمقدار (1.55) اذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد بمقدار مليون دينار إضافي^(٣).

2- ان هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (1.511)، ومستوى معنويتها المحسوب (17%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (2.280)، ومستوى معنويتها (17%) أيضاً، مما يدل على عدم معنوية النموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (5%).

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.22) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد تفسر ما نسبته (22%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (88%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

4- يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الزراعة والصيد في مؤشر البطالة).

٢. الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع التعدين في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٦) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

جدول (٦) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المعتمد المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B				
القروض الممنوحة لقطاع التعدين	٩,٩٣	٣١,٥٠٥-	٠,٦٤٠-	٠,٥٤٠	٠,٤١٠	٠,٠٥

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٦) ما يأتي:

1- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع التعدين على مؤشر البطالة (-31.505)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (31.505) اذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع التعدين بمقدار مليون دينار اضافي.

^٣ - وحدة قياس مبالغ القروض الممنوحة هي (مليون دينار).

2- ان هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-0.640)، ومستوى معنويتها المحسوب (54%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (0.410)، ومستوى معنويتها (54%) أيضاً، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (5%).

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.05) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع التعدين تفسر ما نسبته (5%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (95%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

4- يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع التعدين في مؤشر البطالة).

٣. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٧) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (٧) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المعتمد المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية	٨,٩٧٨	٠,١٠٤	٠,٢٥٢	٠,٨١	٠,٠٦٤	٠,٨١	٠,٠٠٨

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٧) ما يأتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية على مؤشر البطالة (٠,١٠٤)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيزداد) بمقدار (٠,١٠٤) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية بمقدار مليون دينار اضافي.

٢. ان هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (5%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (٠,٢٥٢)، ومستوى معنويتها المحسوب (٨١%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٠,٠٦٤)، ومستوى معنويتها (٨١%) أيضاً، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (5%).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٠٠٨) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية تفسر ما نسبته (٠,٠٨%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٩٩,٢%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

٤. يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية في مؤشر البطالة).

٤. الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في مؤشر البطالة. ويبين الجدول (٨) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

جدول (٨) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المعتمد المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R^2
	A	B					
القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات	١٠,٦٧٥	-	-	٠,٢٧٥	٠,٢٥٦	٠,٤٩	٠,٠٦٢

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٨) ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات على مؤشر البطالة (-٠,٢٧٤)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (٠,٢٧٤) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات بمقدار مليون دينار اضافي.

٢- ان هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (٥%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-٠,٢٧٥)، ومستوى معنويتها المحسوب (٤٩%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٠,٢٥٦)، ومستوى معنويتها (٤٩%) أيضاً، مما يدل على عدم معنوية انموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في الدراسة وهو (٥%).

٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٠٦٢) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات تفسر ما نسبته (٦,٢%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٩٣,٨%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه عدم رفض الفرضية الفرعية الرابعة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في مؤشر البطالة).

٥. الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع في مؤشر البطالة. وبين الجدول (٩) قيم معاملات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الخامسة:

جدول (٩) تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الخامسة

المتغير المعتمد المتغير المستقل	مؤشر البطالة		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	مستوى المعنوية	قيمة R ²
	B	A					
القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع	٠,٢٠-	١٦,٦٦	- ٢,٤٨٧	٠,٠٣٨	٦,١٨٧	٠,٠٣٨	٠,٤٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.23

يتبين من الجدول (٩) ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل انحدار القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع على مؤشر البطالة (-٠,٢٠)، وهذا يعني ان مؤشر البطالة (سيقل) بمقدار (٠,٢٠) إذا ازدادت القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع بمقدار مليون دينار اضافي.

٢- ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (٥%)، لان قيمة (t) التي تقيس معنوية معامل التأثير بلغت (-٢,٤٨٧)، ومستوى معنويتها المحسوب (٥%)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار (٦,١٨٧)، ومستوى معنويتها (٥%) أيضاً، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المستهدف في البحث وهو (٥%).

٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (٠,٤٤) وهذا يعني ان القروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع تفسر ما نسبته (٤٤%) من التغيرات التي تطرأ في مؤشر البطالة، اما النسبة المتبقية (٥٦%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للقروض الممنوحة لقطاع خدمات المجتمع في مؤشر البطالة).

اولاً: الاستنتاجات

١. يلعب الائتمان المصرفي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢. ان القدرة الائتمانية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء هي قدرة محدودة توزع على القطاعات الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد القومي.
٣. يعمل البنك المركزي على توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية محددة تعالج مشكلة البطالة من خلال استيعاب الايدي العاملة.
٤. تعد البطالة من اخطر المشاكل الاقتصادية وذلك بسبب البعد الاجتماعي، والذي يؤدي الى مشاكل اجتماعية خطيرة مثل انتشار الجريمة والمخدرات والإرهاب...الخ.
٥. هنالك علاقة عكسية بين الائتمان الممنوح لقطاع خدمات المجتمع من جانب ومؤشر البطالة في العراق من جانب اخر، فكلما زادت نسبة هذا القطاع من الائتمان المصرفي كلما كان له الأثر الإيجابي في معالجة مشكلة البطالة، اذ تقوم العلاقة العكسية بين القطاعين على النحو الاتي (عندما تزداد نسبة الائتمان المصرفي الموجه الى قطاع الخدمات تؤدي الى انخفاض في نسبة البطالة).
٦. هنالك علاقة طردية بين الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد والصناعة التحويلية وقطاع التعدين من جانب ومؤشر البطالة من جانب اخر، أي ان زيادة الائتمان بهذه القطاعات تؤدي الى ارتفاع مؤشر البطالة والسبب في ذلك هو محدودية القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي، فكلما ازدادت حصة هذه القطاعات من الائتمان كلما انخفضت حصة القطاعات الأخرى الفعالة في امتصاص البطالة.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة قيام البنوك المركزية بشكل عام و البنك المركزي العراقي بشكل خاص بتوجيه الدعم لقطاع الائتمان المصرفي وذلك لدوره الفاعل في تنشيط القطاعات الائتمانية المختلفة.
٢. توجيه الجهود الاستثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية نحو معالجة مشكلة البطالة، لكونها من المشاكل المركبة ذات ابعاد خطيرة.
٣. قيام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع وزارة التخطيط بدراسة القطاعات الاقتصادية كافة من اجل الوصول الى قدرة كل قطاع على استيعاب الايدي العاملة.
٤. توجيه النسب الاكبر من الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية القادرة على استيعاب الايدي العاملة وفي مقدمتها قطاع خدمات المجتمع.
٥. ضرورة قيام البنك المركزي بتشخيص القطاعات الكفوءة والقادرة على تشغيل الايدي العاملة من اجل توجيه الائتمان المصرفي نحوها ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها فضلاً عن التقليل من الائتمان الممنوح للقطاعات الخاملة وغير الفاعلة وغير القادرة على استيعاب الايدي العاملة.
٦. على الجهات ذات العلاقة إيجاد الحلول اللازمة لتشغيل الايدي العاملة في القطاعات الاقتصادية غير الفعالة في تشغيل الايدي العاملة العراقية ومحاولة الحد من ظاهرة البطالة.

المصادر العربية والأجنبية

١. البديري، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.

٢. القريشي، د. مدحت، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن، 2007.
٣. الوزني، خالد واصف، والرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٤. الياس ماهر جلال يعقوب، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية "دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 1994-2003"، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة.
٥. المصباح، عماد الدين، العوامل في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
٦. حسين بالعجوز، "مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
٧. حمزة محمود الزبيدي: "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
٨. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العمومية لنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2013.
٩. سمير حسن عشي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠.
١٠. طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
١١. علي سعد محمود داود، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2012.
١٢. علي، دعاء عناد حسين، النظام القانوني لضمانات الائتمان المصرفي بطريق التمويل غير المباشر، رسالة مقدمة الى مجلس كلية القانون في الجامعة المستنصرية، 2015.
١٣. كراجة، عبد الحليم وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
١٤. نجا، علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة، الدار، مطبعة الإسكندرية، ٢٠٠٢.

المصادر الأجنبية

1. Beasley, Scott & Brigham, Eugene Principles of finance, Second edition, Thomson learning, Inc, United States of America, 2006.
2. Edwards Burt; Credit Management Handbook, 5th Edition, By Burt Edwards, England, 2004.
3. Ferrell, O.C., Hirt Geoffrey & Linda Ferrell, Business: AChanging World, 6 Edition, Mc Graw – Hill Irwin, 2008.

4. Koch, T.W & Scott, M.S,"Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York, 2003.
5. KOLPO, T. F, Ayeni, R. K & OKe, MO Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A panel Model Approach, Australian Journal of Business and Management Research,2012.
6. Lloyd, B. Thomas, Money, Banking and Financial Markets, South – western, Thomson Cop ration, 2006.
7. Maksimenko, Tatiana, Lending Relationships and Liquidity Insurance Value of Bank Credit Lines: Evidence from Loan Spreads, a Dissertation Submitted to the Graduate Faculty In Business, the City University of New York, 2013.
8. Mokhtar Lakehal, Dictionnaire de l'économie contemporaine, 2^e édition, Europe S.L, Barcelone, 2001.
9. Quiry, pascal, Dallochio, Maurizio, Fur, Yannie & Salvi Antonio, Corporate Finance theory and practice, Second Edition John Wiley and Sons Ltd, 2009.
10. Rose, peter S. & Hudgins, Sylvia, Bank Management and Financial Services, 6^e Edition U.S.A, Library of Congress Cataloging In publication Data, 2005.
11. Rose, peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services 6^e Edition, Mcgraw-Hill, International Edition, 2013.
12. Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion., Financial Institutions Management: A Risk Management Approach" 4th Ed, McGraw-Hill, 2002.
13. Shapiro, Alan C., and Sarin, Atulya, Foundations of multinational, Financial management, Sixth edition, John Wiley and Sons INC, United States of America, 2009.
14. Ulrich kohli, Analyse Macroéconomique, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles, 1999.
15. Yanelle, M. O. The Strategic Analysis of Intermediation, European Economic Review, 33(2, 3). February 15, 2012.

استخدام مؤشرات التدفق النقدي في تقييم اداء المصارف العراقية

Use of Cash Flow Indicators in evaluating Iraqi Banks' Performance

حسين شاكر عبدالله^(١) Hossein Sh. Abdallah

أ.م.د عادل عباس عبد حسين^(٢) Assist. Prof. Adel A. Abed Hossein

أ.م.د بلال نوري سعيد^(٣) Assist. Prof. Bilal N. Saeed

المستخلص

ركزت الدراسة على الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في مجال تقييم الحالة المالية للمصارف عينة البحث، اذ ان العديد من المصارف لازالت تتجاهل اعداد هذه القائمة ضمن حساباتها الختامية التي تعدها في نهاية الفترة المالية، مما ادى في النهاية الى عدم استخدام المعلومات والمؤشرات المنبثقة من هذه القائمة في تقييم الحالة المالية.

اذ تناول هذا البحث قائمة التدفقات النقدية من حيث المفهوم والاهمية وطرق اعداد هذه القائمة، كما تناول هذا البحث مدى قدرة المؤشرات المالية المعدة وفقاً لهذه القائمة في تقييم الحالة المالية للمصارف. وقد اجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (١٠) مصارف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٥).

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها كانت هنالك مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها:

— تحتل قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في القطاع المصرفي من غيرها من القطاعات كونها مدخلات ومخرجات العملية المصرفية.

^١ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

^٢ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

^٣ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

- ان تصنيف أنشطة المصرف من خلال هذه القائمة الى ثلاثة أنشطة رئيسية (تشغيلية، واستثمارية، وتمويلية) سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية من اجل تحديد أثر كل نشاط على المركز المالي ومبالغ النقدية والنقدية المعدلة.
- واختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان اهمها:
- لكون قائمة التدفقات النقدية لها اهمية كبيرة، فإنه من الضروري على مستخدمي هذه القائمة التركيز على المعلومات التي توفرها هذه القائمة والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ قرارات مالية مناسبة.
- الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية، المؤشرات المالية، مصارف سوق العراق للأوراق المالية.

Abstract

This study focused on the role played by the statement of cash flows in the evaluation of the financial situation of the banks of the research sample. From this list in the assessment of the financial situation.

This paper examines the list of cash flows in terms of concept, importance and methods of preparing this list. This paper also examines the ability of financial indicators prepared according to this list to evaluate the financial situation of banks. This study was conducted on a sample of (10) banks from banks listed in the Iraqi market for securities for the period (2005-2015).

In the light of the findings, there were a number of conclusions, the most important of which were:

- The list of cash flows is of great importance in the banking sector than other sectors as it is the inputs and outputs of the banking process.
- The classification of the Bank 's activities through this list into three main activities (operational, investment and financing) will provide information to users of the financial statements in order to determine the impact of each activity on the financial position and the amounts of cash and cash adjusted.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which are:

- Because the statement of cash flows is of great importance, it is necessary for users of this list to focus on the information provided by this list and distinguish between net accounting profit and net cash flow from operating activities to make appropriate financial decisions.

المقدمة

للقوائم المالية أهمية كبيرة، اذ تتفاوت أهمية هذه القوائم عبر التاريخ، وفي الوقت التي كانت الميزانية العمومية تحتل مكانة بارزة بين القوائم المالية الاخرى منذ القرن السابع عشر، الا ان هذا تراجع لصالح

قائمة الدخل وفي الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام في كيف تكوين سيولة مالية والقدرة على توليد النقدية وبذلك تحول الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل قائمة التدفقات النقدية، إذ أن هذه القائمة تُعد أداة تحليلية تبين التحصيلات والمدفوعات الفعلية التي قامت بها المؤسسة من خلال أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. إذ تحتل قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في القطاع المصرفي من غيرها من القطاعات كونها مدخلات ومخرجات العملية المصرفية وهذا يتطلب توفير معلومات عن حركة النقد ومصادر الحصول عليه والتغيرات التي تطرأ في رصيد النقد بين بداية الفترة ونهايتها، إذ تكشف هذه القائمة عن نقاط القوة والضعف في نشاط المصرف من خلال المعلومات التي توفرها، وكما أن تصنيف أنشطة المصرف من خلال هذه القائمة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية (تشغيلية واستثمارية وتمويلية) سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية من أجل تحديد أثر كل نشاط على المركز المالي ومبالغ النقدية والنقدية المعدلة.

أذ تم تقسيم هذا البحث على أربعة مباحث، فقد تناول المبحث الأول المنهجية العلمية للبحث والمبحث الثاني الجانب النظري، إذ بين فيه مفهوم وأهمية ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية، فيما تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي لمؤشرات التدفقات النقدية وأخيراً تناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال اعتبار قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد في التعرف على الحالة المالية وكذلك تبين التحصيلات النقدية ومدفوعاتها الفعلية. لذا تتمحور مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الآتي:

- هل لمؤشرات التدفقات النقدية دور في تقييم الحالة المالية للمصارف عينة البحث؟

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية، إذ تعد من أهم القوائم المالية التي تساعد المصارف في التعرف على حالتها المالية من خلال المعلومات المسجلة فيها بصفة عامة وقائمة التدفقات النقدية بصفة خاصة.

ثالثاً: أهداف البحث

١. التعرف على قائمة التدفقات النقدية ومؤشراتها.
٢. معرفة دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الحالة المالية للمصارف عينة البحث.

رابعاً: فرضيات البحث

- ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها:-
- لمؤشرات قائمة التدفقات النقدية دور في تقييم الحالة المالية للمصارف عينة البحث.

خامساً: مجتمع البحث وعينته

تتمثل مجتمع وعينة الدراسة بالمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٢) مصرف، اذ تم اختيار (١٠) مصارف لتكون عينة قصدية وهذه المصارف هي (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الاوسط، الاستثمار العراقي، المتحد للاستثمار، الاهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار) وللفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٥) اذ تم استبعاد سنة (٢٠١٦-٢٠١٧) كون القوائم المالية في هذه السنتين اعدت وفق المعايير الدولية والتي تختلف عن اعداد القوائم السابقة وبالتالي تؤثر هذه في دقة النتائج في حال عدم استبعادها، اذ كانت نسبة العينة (٤٥ %) من مجتمع الدراسة الاجمالي. وان اختيار هذه المصارف لمجموعة من الأسباب يمكن ذكرها كالآتي:

١. جميع المصارف لديها بيانات في سوق العراق للأوراق المالية او هيئة الأوراق المالية من سنة (٢٠٠٥-٢٠١٥) مثبتة بشكل رسمي مما يسهل عمل الباحث.
٢. مواصلة المصرف لنشاطه وعملياته المتنوعة واستمراره بالأدراج في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة البالغة احدى عشرة سنة.
٣. ان جميع المصارف التي تم اختيارها تتميز بالشفافية والإفصاح العلمي على حساباتها الختامية وأن هذه الحسابات متاحة لكل الراغبين للاطلاع. والجدول الآتي يوضح عينة الدراسة:

جدول (١) عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	مبلغ التأسيس
١	مصرف بغداد	١٩٩٢/٢/١٨	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	مصرف بابل	١٩٩٩/٤/٦	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣	مصرف سومر	١٩٩٩/٥/26	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤	مصرف الموصل	٢٠٠١/٨/٢٣	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	مصرف المتحد	١٩٩٤/٨/٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	مصرف الشرق الأوسط	١٩٩٣/٧/٧	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٧	مصرف الخليج	١٩٩٩/١٠/٢٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	مصرف التجاري	١٩٩٢/٢/١١	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٩	مصرف الأهلي	١٩٩٥/١/٢	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	مصرف الاستثمار	١٩٩٣/٧/١٣	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث

سادساً: مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

تم الاعتماد على المؤشرات الآتية:

١. نسبة التدفق النقدية التشغيلية الى صافي الدخل

اذ توضح هذه النسبة مدى قدرة ارباح المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتحسب من خلال قسمة التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الدخل.

٢. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل التشغيلي

اذ تبين هذه النسبة مدى قدرة الانشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، اذ تحسب من خلال قسمة التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الدخل التشغيلي.

٣. نسبة أثر الاندثار

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف في المحافظة على المستوى المالي، وكما يفيد هذه المؤشر في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، اذ تحسب هذه النسبة من خلال قسمة الاندثار على التدفقات النقدية التشغيلية.

٤. نسبة تغطية الفائدة

اذ تشير هذه النسبة الى مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية في تلبية التزامات الفوائد، وتستخرج هذه النسبة من خلال قسمة (التدفقات النقدية + الفائدة المدفوعة + الضرائب المدفوعة) على الفائدة المدفوعة.

المبحث الثاني: الجانب النظري للمبحث

أولاً: ماهية التدفقات النقدية

ظهرت العديد من المفاهيم حول ماهية التدفقات النقدية، فقد وضع كل من (ميجس، ٢٠٠٩: ٩٩٢) و (Bragg, 2002: 10) ان قائمة التدفقات النقدية توضح فيها مصادر المتحصلات النقدية وأوجه المدفوعات النقدية خلال فترة محاسبية معينة وتعد مفيدة لتفسير التغيرات في رصيد حساب النقدية ولكنها ليست بديلاً عن قائمة الدخل. فهي تشكل أساساً لتحليل التدفقات النقدية للمديرين الماليين وكذلك تساعد في الإجابة عن الأسئلة الهامة مثلاً أين تم الحصول على المال؟ واين تم وضع الاموال ولأي غرض؟ (Shim&Siegel, 1999: 280). اذ ان قائمة التدفق النقدي هي مجرد ملخص يوضح فيه كيف تم توليد النقد وكيف تم انفاقه خلال فترة معينة، وبمجرد ان يكون حساب الربح والخسارة والميزانية العمومية في متناول اليد يمكن اصدار قائمة التدفق النقدي بالكامل (Howard, 2008: 112). وان بيان التدفقات النقدية هو التقرير الوحيد الذي يستخدم معلومات التدفق ويمكن للتغيرات في التدفقات النقدية ان تفسر سبب تغير في حسابات الميزانية العمومية (Webster, 2004: 54). وذكر (Kieso, et.al., 2009: 332) ان بيان التدفقات النقدية توضح الايرادات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن أنشطة الشركة الثلاثة خلال الفترة المحددة. فهي توفر معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة المالية على القيام بما يلي (Warren, et.al., 2018: 608):

- توليد النقد من العمليات.

- الحفاظ وتوسيع قدرتها التشغيلية.
- الوفاء بالتزاماتها المالية.
- دفع الارباح.

ثانياً: تصنيف قائمة التدفقات النقدية

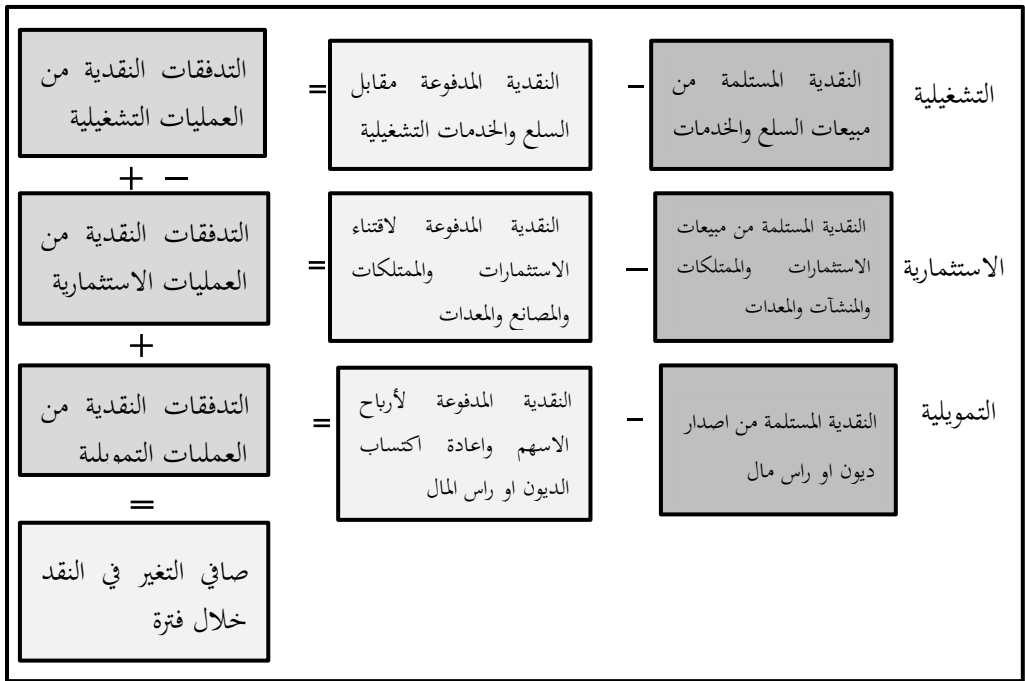
يعد كاشفي الميزانية العمومية والدخل بيانات مالية تقليدية لسنوات عديدة وعلى النقيض من ذلك، فان كشف التدفق النقدي استخدم منذ عام ١٩٨٩ بالنسبة للأعمال التجارية والربحية وعام ١٩٩٥ للأعمال التجارية غير الربحية، وتمت اضافة هذه القائمة نسبياً الى التقرير السنوي استجابة لمطالب المستخدمين للحصول على معلومات أفضل حول التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وبينما تشير الميزانية العمومية الى الرصيد النقدي الموجود في نهاية الفترة الا أنها لا تقدم تفاصيل عن سبب الزيادة أو النقصان في حساب النقدية (Gapenski,2005:102)، كما ان كشف الدخل يوضح النتائج على اساس الاستحقاق بينما كشف التدفقات النقدية فإنه يعرض ملخصاً للتدفقات النقدية على اساس نقدي وقد تعرض انخفاض في الموارد النقدية للمؤسسة حتى في حالة عدم دفع أي أرباح (مقسوم أرباح)، وقد يكون مثل هذا التخفيض معقولاً بل مرغوباً فيه كجزء من عملية التطوير الاستراتيجي وتعظيم الفوائد على المدى الطويل (Alexander&Nobes,2007:110)، ويمكن تصنيف قائمة التدفقات النقدية بموجب المعيار المحاسبي (رقم ٧) الى ثلاثة اجزاء رئيسية وهي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الانشطة التمويلية، ويتألف كل منها الى نوعين من التدفقات النقدية وهي التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ويمثل الفرق بينهما صافي التدفق (مطر، ٢٠٠٣: ١٦٦).

١. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:- ان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية هو التدفق المتعلق بكل تلك الأنشطة التي يتم تضمينها في الوصول الى الارباح التشغيلية ويتم احتسابه بالرجوع الى التأثيرات النقدية لجميع المعاملات المتعلقة بأنشطة التشغيل او المتاجرة وعادة ما يتم تضمينها في حساب الربح والخسارة في الوصول الى الربح التشغيلي (Pendrill,2004:531) وتنطوي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تدفقات داخلة وخارجة والتي تحدد صافي الدخل وتشمل التدفقات النقدية الداخلة على المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات ومن بيع الاوراق المالية التجارية وتشمل ايضاً التدفقات النقدية الفوائد والارباح الموزعة على القروض والاستثمارات، وتشمل التدفقات النقدية الخارجة على المدفوعات النقدية للأجور والمخزون والنفقات والفوائد والضرائب وشراء الاوراق المالية التجارية (-Needles&Powers,2007:659-660).

٢. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:- تشمل التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية والمعاملات والفعاليات التي تنطوي على شراء وبيع الاوراق المالية (بخلاف الاوراق المالية التجارية) والممتلكات والمباني والمعدات وغيرها من الاصول التي لا يتم الاحتفاظ بها بشكل عام لإعادة البيع وجميع القروض التي يتم تصنيفها على انها أنشطة استثمارية، ويتضمن تحليل أنشطة الاستثمار تحديد

تلك الحسابات في الميزانية العمومية المتعلقة بالاستثمارات (عادة حسابات الاصول طويلة الاجل (Albrecht,et.al.,2011:614-615). وتوضح التدفقات النقدية المصنفة تحت هذا البند مدى الاستثمارات الجديدة التي ستولد ارباحاً نقدية مستقبلية (Acqa,2009:390).

٣. التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية:- وهي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتعلقة بمصادر التمويل الخارجية (الملاك والدائنين) (Robert,et.al.,2009:657) اذ تحصل الشركة على النقد من الاقتراض ومن اصدار الاسهم العادية أو الممتازة ويستخدم النقد لدفع ارباح الاسهم للمساهمين وكذلك سداد الاقتراض واعادة شراء الاسهم العادية والممتازة وتظهر هذه المبالغ كتدفقات نقدية من انشطة التمويل في كشف التدفقات النقدية (Stickney,et.al.,2010:188) ويعرض الشكل الآتي الانواع الرئيسية الثلاثة للتدفقات النقدية:



الشكل (١) الانواع الرئيسية للتدفقات النقدية

Source: Stickney, Clyde P., Weil, Roman L., Schipper, Katherine, Francis, Jennifer,2010, Financial Accounting,13th, South-Western Cengage Learning,USA

ثالثاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية

يساعد كشف التدفقات النقدية المديرين والمستثمرين والدائنين على أداء الوظائف الآتية:-

١. توقع التدفقات النقدية المستقبلية: اذ تعد المقبوضات والمدفوعات النقدية السابقة مؤشرات جيدة ومعقولة للتدفقات النقدية المستقبلية.

٢. تحديد القدرة على دفع الأرباح والفوائد (Harrison,et al.,2015:556).

٣. ان قائمة التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة (احمد، ٢٠٠٨: ١٦).
٤. تساعد قائمة التدفق النقدي في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون (ياسمين، ٢٠١٦: ١٦).
٥. تقييم علاقة صافي الدخل بالتدفقات النقدية، عادة ما تتحرك التدفقات النقدية وصافي الدخل معاً. وتميل مستويات الدخل العالية الى ان تؤدي الى زيادة في النقد، وتميل مستويات الدخل المنخفضة الى انخفاض في التدفق النقدي، ومع ذلك فإن التدفق النقدي للشركة يمكن أن يعاني حتى عندما يكون صافي الدخل مرتفعاً أو يتحسن عندما يعاني من خسارة صافية.
٦. مقارنة الاداء التشغيلي لمختلف الشركات (Harrison, et.al., 2015: 557).

رابعاً: مؤشرات التدفقات النقدية

- إن مفهوم مؤشرات التدفقات النقدية ليست جديدة على المحاسبة والمحاسبين، وما هو جديد هو توافر بيانات التدفقات النقدية، اذ توفر قائمة التدفقات النقدية المؤشرات أو المقاييس لتقييم الاداء. واذا كانت معلومات التدفقات النقدية مفيدة ولكنها غير مستلمة فإن الاستنتاج المنطقي فيها بالنسبة للمحللين لا يقومون بتحليل البيانات المتاحة بشكل صحيح. اذ نوقشت العديد من نسب التدفقات النقدية الجديدة في ادبيات الاعمال المهنية الاخيرة، ولم يتم الاتفاق في حينها على مجموعة شاملة من نسب التدفقات النقدية لتقييم الاداء باستخدام أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة كمكون لكل نسبة (Jooste, 2006: 5).
- وان أهم اهداف مؤشرات التدفق النقدي هي، (Barua&Saha, 2015: 232) :-
- الهدف الرئيسي هو تحديد فائدة نسب قائمة التدفق النقدي في عالم الاعمال التنافسية، وكما يمكن ان تكون معلومات التدفق النقدي مفيدة في استكمال المعلومات المقدمة بالفعل من قبل المحاسبين على اساس الاستحقاق وتشمل فائدة معلومات التدفق النقدي ايضاً قدرته على توليد التدفقات النقدية من المصادر الداخلية.
 - الهدف الثاني هو فحص بعض نسب التدفق النقدي التي اقترحها العديد من المؤلفين مثل Lee, Shulman, Beaver.
 - الهدف الثالث هو اقتراح قائمة بنسب التدفقات النقدية لأدراجها في التحليل المالي.
- ويمكن تقسيم مؤشرات التدفقات النقدية على مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية وكما يلي:

١. مؤشرات السيولة

يختلف مفهوم التدفق النقدي عن مفهوم صافي الدخل ويجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية التفكير في كل منها بعبارات مختلفة وتحليل كل منها من منظور مختلف (Atieh, 2014: 151). وتعرف السيولة بأنها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عن استحقاقها باستخدام اصولها السائلة، اذ ترتبط سيولة الشركة على مدى توفر صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية، فاذا كان صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية موجب يعني ان هنالك فائضاً نقدياً يمكن من خلاله الشركة ان تستخدمه

أما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد ديون طويلة الاجل، وإذا كان سلبياً فعلى الشركة ان تبحث عن مصادر لتمويل العجز (حسام الدين، ٢٠١٦: ٦٠). ومن أهم نسب مؤشرات السيولة:-
أ. نسبة تغطية الفائدة

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية في تلبية التزامات الفوائد ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة الاتية، (Robinson, et.al., 2009: 252):-

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} + \text{الفائدة المدفوعة} + \text{الضرائب المدفوعة}}{\text{الفائدة المدفوعة}} \dots (١)$$

ب. نسبة اثر الاندثار

بالرغم ان نسبة التدفق النقدي الى النفقات الرأسمالية في الفترة الاخيرة يعد اجراءً مفيداً، الا أن محلي الائتمان دائماً ما يكونوا مهتمين بالمستقبل أكثر من الماضي، وتتمثل احدى الطرق الجيدة لتقييم قدرة الشركة على الحفاظ على مستوى كفاية النقد الحالية هو حساب اثر الاندثار كنسبة مئوية من التدفق النقدي وكما في المعادلة الاتية، (Fridson & Alvarez, 2002: 286):-

$$\text{نسبة التدفق النقدي الى الاندثار} = \frac{\text{الاندثار}}{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}} \dots (٢)$$

٢. مؤشرات الربحية

تشير الربحية الى قدرة الشركة او المؤسسة المالية على توليد الأرباح كعائد على الاموال المستثمرة، اذ تعكس نسب الربحية الوضع التنافسي للشركة أو المؤسسة المالية فضلاً عن جودة الادارة وكذلك تعكس النسب نجاح او فشل المؤسسة (Rahman, 2017: 87). وتعد الربحية هدفاً اساسياً تسعى الادارة الى تحقيقها لبناء الأعمال واستمراريتها اذ يعد غاية يتطلع اليها المساهمون، وبما انها ذات علاقة بين الارباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها لذلك يوجه جهداً كبيراً نحو الاستخدام الامثل للاستثمارات المتاحة لتحقيق أفضل وأعلى عائد ممكن للمساهمين، اذ يتم تحديد نسب الربحية لقياس مدى كفاءة الادارة في استخدامها لمواردها لتحقيق أعلى العوائد من انشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف خلال فترة زمنية معينة. وعليه تعد نسب الربحية عاملاً هاماً في تحديد مدى أهمية ارتفاع النقدية للأنشطة التشغيلية، اذ كلما ارتفع صافي التدفقات النقدية كلما ارتفعت نوعية وجودة الارباح لأنها تعتمد على اساس النقدي وليس على اساس الاستحقاق (حسام الدين، ٢٠١٦: ٦٥). ومن اهم مؤشرات الربحية هي:-

أ. نسبة النشاط التشغيلي:

تقيس هذه النسبة قدرة الأنشطة التشغيلية للمصرف على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، اذ كلما زادت هذه النسبة زادت جودة الارباح للمصرف وتنخفض بنقصان هذه النسبة، ومن جهة اخرى تزداد

استخدام مؤشرات التدفق النقدي في تقييم اداء المصارف العراقية
مصدقية معلومات قائمة الدخل التي اعدت على اساس الاستحقاق بارتفاع هذه النسبة والعكس بالعكس
ويعبر عن هذه النسبة بالصيغة الاتية، (العابدي، ٢٠١٤: ٦٨):-

$$\text{نسبة النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل التشغيلي}} \dots\dots\dots (٣)$$

ب. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل

تعد أهم علاقة للتدفقات النقدية متمثلة بعلاقة التدفقات النقدية التشغيلية مع صافي الدخل، اذ تعكس
هذه النسبة الى مدى ادراج افتراضات وتسويات محاسبية على اساس الاستحقاق في حساب صافي الدخل
وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة الاتية، (Stice&Stice,2012:٣٠٢-٣٠٣):-

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}} \dots\dots\dots (٤)$$

وبشكل عام فان نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى صافي الدخل لها قيمة اكبر من (١) بسبب وجود
نفقات كبيرة غير نقدية مثل الاندثار التي تقلل من صافي الدخل المسجل ولكن ليس لها تأثير على التدفقات
النقدية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

اولاً: تحليل مؤشرات التدفقات النقدية

١. تحليل نسبة التدفق النقدية التشغيلية الى صافي الدخل (X1)

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اذ لا تأخذ هذه النسبة
بعين الاعتبار الفوائد والضرائب. ويظهر في الجدول (٢) نتائج تحليل (X1) للمصارف العراقية الاهلية
المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة الزمنية التي خضعت للتحليل، وكذلك المتوسط لكل
مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة والمتوسط العام والذي يبلغ (-0.173).

وبعد مقارنة النتائج المتحصل عليها ومقارنتها بالمتوسط العام البالغ (-٠,١٧٣)، جاء مصرف بغداد
اولاً من حيث قدرة أرباح المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اذ بلغ متوسط تحليل نسبة التدفقات
النقدية التشغيلية الى صافي الدخل (٦,٤٠١) في حين كان متوسط المصرف التجاري العراقي (-10.408)
وهو أقل المصارف تحقيقاً لهذه النسبة.

الجدول (٢) تحليل نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل

المت	السنوات											المصارف
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
وسط	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ف

٦,٤ ٠١	97.8 98	- 1.57 6	- 3.40 7	- 0.97 5	- 2.0 17	4.08 9	3.5 71	- 4.6 24	- 0.7 27	4.3 25	- 26. 141	بغداد
٠,٧ ٨٧	٣,٢ ٩٠	٤,٦ ٥٤	١,٢ ٢٢	3.38 4	- 5.3 17	- 1.10 3	٠,٤ ٨٩	1.0 46	0.8 00	0.1 00	0.0 96	بابل
٢,٠ ١٨	- 1.95 6	7.85 1	2.14 6	- 1.64 3	24. 186	- 0.57 6	1.9 43	- 0.9 85	1.6 29	- 0.5 97	- 9.7 92	سومر
0.3 42	7.45 5	- 2.95 2	1.55 2	0.02 0	1.0 23	0.19 7	- 5.2 76	4.0 62	- 0.9 02	- 1.3 13	- 0.0 94	الموصل للتنمية
1.5 22	0.66 1	2.05 8	- 2.09 6	1.46 5	2.0 92	- 0.85 6	8.2 90	٣,٩ ٨٦	1.2 80	- 2.2 12	2.0 83	المتحد للاستثم ار
2.5 20	7.00 2	- 0.10 0	2.36 3	- 0.54 8	0.5 79	9.14 0	6.5 48	2.1 10	- 3.1 29	14. 45 2	- 10. 696	الشرق الاورس ط
- 0.5 78	0.16 5	- 0.45 1	0.94 6	3.84 4	- 1.5 05	4.76 5	- 2.8 09	- 2.3 93	- 6.8 18	- 8.9 14	٦,٨ ٠٧	الخليج التجار ي
-	8.68	-	3.09	0.77	3.6	2.14	-	-	-	-	-	التجار

ي العراقي	15. 776	69. 92 6	19. 368	1.2 79	9.5 93	9 81	5 81	9 81	16.9 38	8 408	10.
الاهلي العراقي	- 5.8 44	- 5.3 78	3.5 96	- 3.8 40	- 8.4 47	9.78 6	- 1.0 50	3.58 3	2.26 9	3.75 2	٠,١ ٨٢
الاستثم ار العراقي	- 12. 300	- 74. 90 9	1.0 96	٠,٢ ٥٧	٠,٨ ٠٢	1.54 1	1.2 00	33.6 31	0.35 5	- 0.16 8	- 4.5 17
المت وسط	- 7.1 65	- 14. 43 7	- 2.2 54	- 0.1 66	- 0.4 48	2.91 3	2.2 87	4.35 3	0.84 4	- 0.40 4	- 12.5 75 0.1 73

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٢. تحليل نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل التشغيلي (X2)

تبين هذه النسبة مدى قدرة الانشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، اذ تعكس هذه النسبة نتائج الانشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق، اذ تختلف هذه النسبة عن السابقة بأخذها بعين الاعتبار الفوائد والضرائب. ويظهر في الجدول (٣) نتائج تحليل (X2) للمصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة الزمنية التي خضعت للتحليل، وكذلك المتوسط لكل مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة والمتوسط العام لهذا المؤشر الذي يبلغ (-0.482).

ظهرت النتائج المتحصل عليها وبعد مقارنتها بالمتوسط العام البالغ (-٠,٤٨٢)، ان مصرف المتحد جاء اولاً من حيث قدرة الانشطة التشغيلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية اذ بلغ متوسطه (١,٥٦٦)، في حين كان المصرف التجاري العراقي ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة اذ بلغ متوسطه (-٥,٢٩٩).

الجدول (٣) تحليل نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي الدخل التشغيل

المصارف	السنوات

المتوسط	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	
١,٣ ١٥	26. 510	- 1.0 16	- 2.1 90	- 0.6 52	- 1.2 89	2.4 97	2.1 41	- 3.1 00	- 0.5 33	2.9 01	- 10. 803	بغداد
٠,٢ ٨٤	٠,٩ ٧١	١,٦ ٥١	٠. ٢٩ ٣	1.1 83	- 1.8 42	- 0.3 79	٠,١ ٦٦	٠,٥ ٥٥	0.4 27	0.0 59	0.0 44	بابل
- 0.0 71	- 0.9 49	2.8 92	0.5 31	- 0.4 45	3.4 22	- 0.1 37	1.4 30	- 0.5 25	1.2 16	- 0.4 61	- 7.7 55	سومر
- 1.0 70	- 8.8 01	- 2.2 36	1.1 81	0.0 16	0.8 09	0.1 55	- 3.9 97	3.0 27	- 0.7 55	- 1.0 92	- 0.0 77	الموصل للتنمية
١,٥ ٦٦	0.5 36	1.5 59	- 1.6 19	1.3 09	1.6 54	- 0.6 73	5.4 46	٩,١ ٨٩	0.6 17	- 2.4 95	1.7 04	المتحد للاستثمار
0.7 86	1.9 10	- 0.0 21	1.2 37	- 0.3 33	0.3 39	3.9 45	3.0 50	0.9 57	- 1.8 55	7.3 53	- 7.9 28	الشرق الايوسط
- 0.3 39	0.0 49	- 0.2 56	0.6 19	2.5 46	- 0.9 54	2.4 15	- 1.6 18	- 1.6 55	- 3.9 38	- 5.8 29	4.8 91	الخليج التجاري

التجاري العراقي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
12.	31.	8.3	0.3	6.1	1.7	2.9	0.6	2.3	13.	6.7	5.2
843	643	32	53	42	75	20	64	00	363	28	99
الاهلي العراقي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4.8	6.3	2.2	2.4	1.8	4.1	0.5	2.6	1.4	1.4	0.8	0.2
57	58	87	21	35	57	82	50	53	44	91	88
الاستثمار العراقي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8.3	17.	0.6	0.1	0.3	1.0	0.7	5.0	0.2	0.1	0.7	1.7
82	782	51	58	91	17	56	15	37	09	05	04
المتوسط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4.6	5.5	1.0	0.5	0.0	1.4	0.5	1.1	0.4	0.9	2.7	0.4
00	34	21	83	96	77	23	95	04	45	14	82

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

٣. تحليل نسبة إثر الاندثار (X3)

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف في المحافظة على المستوى المالي، وكما يفيد هذه المؤشر في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويساعد ايضاً على اظهار إثر الاندثار على التدفقات النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية. اذ يظهر في الجدول (٤) نتائج تحليل (Y3) للمصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للوراق المالية خلال المدة الزمنية التي خضعت للتحليل وكذلك المتوسط لكل مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة والمتوسط العام لهذا المؤشر والذي يبلغ (-0.026).

فعلى مستوى متوسطات المصارف عينة البحث وخلال الفترة الزمنية التي خضعت للتحليل وعند مقارنتها بالمتوسط العام البالغ (-0.026) اذ وجد ان مصرف الخليج هو أكثر المصارف متوسطاً على وفق هذه النسبة اذ بلغ متوسطه (٠,١٨٨) وهذا يدل على ان المصرف له قدرة جيدة في الحفاظ على مستوى كفاية النقد (باعتبار الاندثار مصروف غير نقدي وموجود ضمن كشوفات التدفقات النقدية التشغيلية، فأى زيادة يعتبر مؤشر ايجابي على كفاية التدفقات النقدية) بالمقارنة مع نتائج المصارف الاخرى، وان مصرف الشرق الاوسط هو أدنى المصارف تحقيقاً لهذا المتوسط اذ بلغ متوسطه (-0.529). وعند مقارنة المصارف بالمتوسط العام نجد ان هنالك سبعة مصارف سجلت اعلى من هذا المتوسط والبقية سجلت أدنى من ذلك.

الجدول (٤) تحليل نسبة أثر الاندثار

المتوسط	السنوات											المصارف
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
- 0.0 23	0.0 04	- 0.0 65	- 0.0 30	- 0.1 24	- 0.0 66	0.0 31	0.0 12	- 0.0 04	- 0.0 24	0.0 11	- 0.0 06	بغداد
٠,١ ٣٨	٠,٠ ٨٥	٠,٠ ٤٤	٠,٢ ١٥	0.0 31	- 0.0 16	- 0.0 94	٠,١ ٥٤	٠,٠ ٢٦	0.0 64	0.4 71	0.5 43	بابل
- 0.1 76	- 0.0 55	0.0 24	0.1 97	- 0.2 34	0.0 44	- 1.5 12	0.0 39	- 0.4 19	0.0 43	- 0.0 67	- 0.0 04	سومر
0.1 00	0.3 42	- 0.1 63	0.0 12	1.2 52	0.0 37	0.1 56	- 0.0 09	0.0 08	- 0.0 47	- 0.0 34	- 0.4 50	الموصل للتتم ية
0.0 30	0.1 63	0.0 46	- 0.0 25	0.0 17	0.0 11	- 0.0 24	0.0 02	- 0.0 19	0.1 15	0.0 15	0.0 35	المتحد للاس تثمار
- 0.5 29	0.0 79	- 5.9 77	0.0 33	- 0.1 03	0.1 01	0.0 12	0.0 15	0.0 13	- 0.0 07	0.0 06	- 0.0 01	الشرق ق الوسط
٠,١	2.2	-	0.0	0.0	-	0.0	-	-	-	-	0.0	الخلي

ج التجاري	17	0.0 07	0.0 10	0.0 17	0.0 30	24	0.0 35	06	31	0.1 39	35	٨٨
التجاري ري العر اقي	- 0.0 04	- 0.0 03	- 0.0 05	- 0.3 84	- 0.1 21	0.0 59	0.0 04	0.0 36	0.0 17	- 0.0 02	0.0 09	- 0.0 35
الاهل ي العر اقي	- 0.0 11	٠,٠ ٢٤	0.0 15	- 0.0 07	- 0.0 21	0.0 12	- 0.1 61	0.0 12	0.0 27	0.0 46	0.1 94	٠,٠ ١١
الاس تثمار العر اقي	- 0.0 02	- 0.0 23	٠,٠ ٩٤	٠,٠ ٩٨	٠,١ ٦٧	0.0 65	0.0 83	0.0 30	0.1 50	- 0.2 55	- 0.0 52	٠,٠ ٣٢
المت وسط	0.0 11	0.0 39	0.0 23	- 0.0 70	0.0 20	- 0.1 27	0.0 002	0.0 92	0.0 62	- 0.6 44	0.3 00	- 0.0 26

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

٤. تحليل نسبة تغطية الفائدة (X4)

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية في تلبية التزامات الفوائد. اذ يظهر في الجدول (٥) نتائج تحليل (X4) للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة التي خضعت للتحليل، وكذلك المتوسط لكل مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة والمتوسط العام لهذا المؤشر والذي يساوي (-٢,٧١٩).

فيظهر على مستوى متوسطات المصارف عينة البحث وخلال الفترة الزمنية التي خضعت للتحليل وعند مقارنتها بالمتوسط العام البالغ (-2.719) اذ وجد ان مصرف المتحد هو أكثر المصارف متوسطاً على وفق هذه النسبة اذ بلغ متوسطه (١٧,١٩٤) وهذا يدل على ان المصرف هو أكثر المصارف قدرة على تلبية التزامات الفوائد من التدفقات النقدية التشغيلية وان المصرف التجاري هو أدنى المصارف تحقيقاً لهذا المتوسط

اذ بلغ متوسطه (-42.451). وعند مقارنة المصارف بالمتوسط العام نجد ان هنالك سبعة مصارف من عينة الدراسة سجلت اعلى من المتوسط والبقية سجلت أدنى من ذلك.

الجدول (٥) تحليل نسبة تغطية الفائدة

المتوسط	السنوات											المصارف
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٥,٢ ٥٩	73. 26 2	- 2.78 2	- 8.2 51	- 1.5 21	- 3.8 93	10. 47 7	8.6 59	- 8.8 54	- 1.6 23	14. 262	- 21. 887	بغداد
١,٧ ٧٠	٢,٩ ٩٠	٣,٩٥ ٨	١,٥ ٧٤	3.1 04	- 2.0 34	0.4 49	١,٣ ٧٧	٢,٧ ٤٨	2.4 14	1.5 47	1.3 43	بابل
- 6.8 28	- 1.0 11	6.21 8	2.1 81	0.2 15	5.0 96	0.8 67	12. 62 6	- 0.1 59	9.6 97	- 2.5 16	- 108 .32 3	سومر
0.2 11	49. 74 4	- 20.6 46	13. 612	4.4 59	14. 78 0	4.7 93	- 32. 64 9	26. 623	- 18. 320	- 42. 648	2.5 80	الموصل للتتمية
١٧. ١٩ ٤	10. 93 7	23.1 19	- 27. 703	25. 19 2	17. 77 3	- 8.9 47	11 3.2 49	- 6.0 41	2.7 57	20. 507	18. 296	المتحد للاستثمار

الشرق الاولس ط	- 36. 201	17. 866	- 4.3 20	2.7 63	6.9 83	9.1 01	2.4 02	0.2 08	4.4 34	1.02 6	3.9 55	0.7 47
الخليج التجار ي	28. 906	- 20. 002	- 8.7 60	- 4.5 76	- 2.8 39	5.9 06	- 1.8 37	12. 99 2	4.2 48	0.53 2	1.2 97	١,٤ ٤٢
التجار ي العراقي	- 152 .41 0	- 273 .37 2	- 24. 339	1.1 33	- 20. 41 0	14. 76 0	26. 42 8	11. 19 1	24. 035	- 126. 164	52. 18 2	- 42. 45 1
الاهلي العراقي	- 97. 739	٣٥. ٩١٩	10. 333	- 6.9 85	- 1.4 20	9.5 21	- 0.3 83	22. 95 9	7.7 64	4.21 5	2.9 06	- 1.1 73
الاستثم ار العراقي	- 45. 065	- 22. 022	٣,٦ ٣٧	١,٨ ٠٨	٢,١ ٢٥	6.0 66	4.3 77	9.2 68	2.6 60	١,١١ ٣	- 0.9 79	- 3.3 64
المت وسط	- 41. 05	- 27. 045	- 2.8 52	0.8 46	8.7 70	5.2 99	6.2 70	8.8 06	2.4 55	- 10.9 41	19. 52 8	- 2.7 19

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

المبحث الرابع

أولاً: الاستنتاجات

- تسعى هذه الدراسة الى عرض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها، اذ يمكن تلخيص هذه الاستنتاجات على وفق الآتي:-
١. في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها، كان مصرف بغداد أكثر المصارف قدرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال صافي الدخل، في حين ان المصرف التجاري العراقي هو أقل المصارف قدرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من صافي الدخل.
 ٢. من خلال نتائج التحليل التي تم الوصل اليها، ومن خلال تحليل نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي التشغيلي، جاء مصرف المتحد أولاً من حيث قدرة الانشطة التشغيلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وان المصرف التجاري العراقي هو أقل المصارف تحقيقاً لهذه النسبة.
 ٣. تحتل قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في القطاع المصرفي من غيرها من القطاعات كونها مدخلات ومخرجات العملية المصرفية.
 ٤. ان تصنيف أنشطة المصرف من خلال هذه القائمة الى ثلاثة أنشطة رئيسية (تشغيلية، واستثمارية، وتمويلية) سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية من اجل تحديد أثر كل نشاط على المركز المالي ومبالغ النقدية والنقدية المعدلة.
 ٥. يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية على اساس النقدي، والذي يهتم بالدفع الفعلي والقبض الفعلي بغض النظر على اساس الاستحقاق المبني على اساس المقابلة.
 ٦. ان التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي له أثر ايجابي من خلال اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين. اذ ان احتساب صافي الدخل تدخل فيه بنود لا يترتب عليها تدفقاً نقدياً فعلياً مثل اندثار الاصول الثابتة، بينما هذه البنود لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي.
 ٧. من فوائد قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة ارباح المصرف وسيولته.

ثانياً: التوصيات

١. لكون قائمة التدفقات النقدية لها اهمية كبيرة، فإنه من الضروري على مستخدمي هذه القائمة التركيز على المعلومات التي توفرها هذه القائمة والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية لاتخاذ قرارات مالية مناسبة.
٢. ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم السيولة المالية للمصارف عند اتخاذ القرارات المالية.
٣. إعطاء مؤشرات التدفقات النقدية أهمية لقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: التقارير

- ١- التقارير المالية لسوق العراق للاوراق المالية لمصارف عينة البحث للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- ٢- التقارير المالية والحسابات الختامية في هيئة الاورق المالية للمصارف عينة البحث للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٥).

ثانياً: الكتب

١. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الاساليب والادوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ٢٠٠٣.
٢. ميجس، فالتر، ميجس، روبرت، "المحاسبة المالية"، ترجمة وتعريب: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سلطان بن محمد السلطان، محمد هاشم البدوي، مراجعة: احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١. أحمد، عبد الناصر شحدة السيد، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الاردن، كانون الثاني، ٢٠٠٨.
٢. العابدي، ظافر عبدالله حامد، "توظيف مؤشرات التدفقات النقدية للتنبؤ باستمرار الشركات"، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة- العراق، ٢٠١٤.
٣. حسام الدين، بن عبدي، "دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار: دراسة حالة شركة الزيبان- القنطرة"، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.
٤. كافي، ياسمين، "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات- تقرت- للفترة ٢٠١١-٢٠١٥"، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، ورقلة - الجزائر، ٢٠١٦.

المصادر الانكليزية

A. Books

1. Acca, "Financial Accounting:International", Third Edition, Bpp Learning Media Ltd., Great Britain, 2009.

2. Albrecht, W. Steve & Stice, Earl K. & Stice, James D., "Financial Accounting", 11th Edition, South-Western, Cengage Learning,U.S.A., 2011.
3. Alexander, David & Nobes, Christopher, "Financial Accounting: An International Introduction", Third Edition, Pearson Education Limited, Uk, 2007.
4. Bragg, Steven M., "Accounting Reference Desktop", John Wiley & Sons, Inc., U.S.A., 2002.
5. Fridson, Martin & Alvarez, Fernando, "Financial Statement Analysis:A Practitioner's Guide", Third Edition, John Wiley & Sons, Inc., 2002.
6. Gapenski,, Louis C., "Healthcare Finance: An Introduction To Accounting And Financial Management", Third Edition, American College Of Healthcare Executives, U.S.A., 2005.
7. Harrison, Walter T., Jr. & Horngren, Charles T. & Thomas, C. William & Berberich, Greg & Seguin, Catherine, "Financial Accounting", Fifth Canadian Edition, Pearson Canada Inc., 2015.
8. Howard, Malcolm K., "Accounting And Business:Valuation Methods", 1st Edition, Elsevier Ltd., Uk, Cima Publishing, U.S.A., 2008.
9. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J. & Warfield, Terry D., "Intermediate Accounting", 13th Ed., John Wiley & Sons, Inc., 2009.
10. Lewis, Richard & Pendrill, David, " Advanced Financial Accounting", Seventh Edition, Pearson Education Limited, England, 2004.
11. Libby, Robert & Libby, Patricia A.& Short, Daniel G., "Financial Accounting", 6th Edition, Mcgraw-Hill/Irwin, Ny., 2009.
12. Needles, Belverd E. & Powers, Marian, "Financial Accounting", Ninth Edition, Houghton Mifflin Company, U.S.A., 2007.
13. Robinson, Thomas R. & Greuning, Hennie Van & Henry, Elaine & Broihahn, Michael A., "International Financial Statement Analysis", Cfa Institute, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2009.
14. Shim, Jae K. & Siegel, Joel G., "Theory And Problems Of Managerial Accounting ", 2nd Ed., Mcgraw-Hill, U.S.A., 1999.
15. Stice, Earl K. & Stice, James D., " Intermediate Accounting", 18th Ed., South-Western, Cengage Learning,U.S.A., 2012.
16. Stickney, Clyde P. & Weil, Roman L. & Schipper, Katherine & Francis, Jennifer, " Financial Accounting: An Introduction To Concepts, Methods, And Uses", South-Western, Cengage Learning, U.S.A., 2010.
17. Warren, Carl S. & Reeve, James M. & Duchac, Jonathan E., " Financial And Managerial Accounting", 14th Ed., Cengage Learning, U.S.A., 2018.
18. Webster, William H., "Accounting For Managers", The Mcgraw-Hill Companies, Inc.,U.S.A., 2004.

B. Bulletins and periodicals:

1. Abdul Rahman, Abdul Aziz A., " The Relationship between Solvency Ratios and Profitability Ratios: Analytical Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa", International Journal of Economics and Financial Issues, 7(2), 2017, PP. 86-93.
2. Atieh, Sulayman H., "Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios as Compared to Traditional Ratios in the Pharmaceutical Sector in Jordan", International Journal of Financial Research, Vol. 5, No. 3; 2014, PP. 146-158.
3. Barua, Suborna & Saha, Anup Kumar, " Traditional Ratios vs. Cash Flow based Ratios: Which One is Better Performance Indicator?", Advances in Economics and Business 3(6), 2015, PP. 232-251

C. Working Papers:

1. Jooste, Leonie, "Cash flow ratios as a yardstick for evaluating financial performance in African businesses", University of Wollongong in Dubai -working Paper, 2006.

مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

*The possibility of applying the requirements of the Basel
III Committee in the banks of the Iraqi private sector*

Dr. Ali Ahmad ALkabee

أ.م.د. علي احمد فارس الكعبي^(١)

Dheyaa Mohammed ALsharefi

ضياء محمد عبد الشريفي^(٢)

المستخلص

صممت متطلبات لجنة بازل من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع اعضاء بنك التسويات الدولية للوقوف بوجه المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي بشكل عام، وتناول البحث منهجاً تنظيمياً جديداً للنظام المصرفي في العراق من خلال دراسة متطلبات لجنة بازل (III) من اجل الوصول بالوضع المالي الى بر الامان حيث تمثل البحث باجراء مقارنة بين متطلبات لجنة بازل (III,II,I) ومناقشتها للوصول لهدف تطوير المنظومة المصرفية العراقية لتكون كفوءة ورصينة لمواجهة جميع انواع المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها النظام المصرفي اذ اختير قطاع المصارف العراقية الخاصة مجالا للتطبيق وحسب هذه المتطلبات، تم البحث عن طريق اختيار عينة البحث من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المتمثلة بأحد عشر مصرفاً تجارياً عراقياً خاصاً. وقد اشارت النتائج التي تم التوصل اليها ان لدى المصارف عينة الدراسة إمكانية لتطبيق مقررات لجنة بازل ٣، على الرغم من التميز الذي ظهرت به متطلبات لجنة بازل (III) من حدة وصرامة في التطبيق، كون ان تلبية تلك المتطلبات يعني مواكبة التطور في النظام المصرفي العالمي مما يترك انطباعاً لدى الجمهور بأن المصارف الخاصة العراقية تتبنى وتقوم على تنفيذ السياسات الحديثة في تحسين ثرواتهم، وبالتالي نأمل ان يكون لهذه البحث الدور في تحسين القطاع المصرفي العراقي الخاص وتطويره حاضرا ومستقبلا.

١- جامعة كربلاء/ كلية الادارة و الاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الادارة و الاقتصاد.

Abstract

The Basel Committee requirements were designed by the Basel Committee on Banking Supervision in collaboration with members of the Bank for International Settlements to address the risks to the banking system in general. In order to reach the financial situation to safety where the study was a comparison between the requirements of the Basel Committee (III, II, I) and discussed to reach the goal of developing the Iraqi banking system to be efficient and discreet to face all kinds of risks that may be exposed Banking System The banking sector was selected An upscale private room for the application according to these requirements, the study was conducted by selecting a sample study of Iraqi private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange of one of ten special Iraqi commercial bank. The results of this study indicated the possibility of applying the requirements of the Basel Committee (III) on the sample of the study is well available in the banks of the Iraqi private sector, despite the characterized by the requirements of the Basel Committee (III) of sharpness and rigor in Application, the fact that meeting these requirements means keeping pace with the development of the global banking system, which leaves the impression among the public that the Iraqi private banks adopt and based on the implementation of modern policies in fortifying their wealth, and therefore hope that this study will have a role in the fortification and development of the Iraqi private banking sector Present and future.

Keywords: Basel I, II, III, Iraqi private sector banks.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من الموضوع الذي تناوله وهو إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة في المصارف العراقية الخاصة اذا يتمتع النظام المصرفي في اي بلد بمكانة عالية في دعم التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه قد يعمل على توليد اسباب لعرقلة الوضع الاقتصادي في البلد وبالتالي قد تتولد نتيجة ذلك ازمات مالية لا يحمد عقباه، وعليه وجب ان يتمتع النظام المصرفي عامة والعراقي خاصة بقدر من الرصانة يضمن عدم وصول النظام الى ازمة مالية. وأستنادا لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من التساولين المهمين:

١. هل لدى مصارف القطاع الخاص العراقية القابلية على تطبيق مقررات لجنة بازل III؟
٢. ما درجة استعداد مصارف القطاع الخاص العراقي لتلبية متطلبات لجنة بازل III؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

تقديم استعراض واضح وصريح لمدى توفر اليات وامكانيات لعينة البحث من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لتطبيق والالتزام بمقررات لجنة بازل III، وما سوف تقدمه للنظام المصرفي العراقي في حال تم تطبيقا بالكامل؟

ثالثاً: فرضيات البحث

١. انطلق البحث من فرضية رئيسية واحدة مفادها: لدى المصارف عينة الدراسة أمكانية لتطبيق مقررات لجنة بازل ٣. وسيتم في هذا البحث التأكد من صحة هذه الفرضية من عدمها لغرض قبولها او نفيها.

رابعاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال مجموعة من النقاط الاتية:

١. تلعب الانظمة المصرفية في اي دولة دوراً اساسيا كبيرا في اقتصادياتها ولاخفا تعد منصة اساسية لنجاح الاستثمارات وتوجيه الموارد المالية فلا بد من وجود قواعد و انظمة توعوية صارمة تحد من ترزوع هذه المنصة للحيلولة دون تدهور الاستثمارات المالية وبالتالي توجيه الاموال بشكل رصين.

٢. ان قيام المصارف بالالتزام بمتطلبات لجنة بازل III وتطبيقها تدريجيا سوف يعمل على زيادة كفاءة ادائها وبالتالي نجاح النظام المصرفي، والذي بدوره سوف يدعم باقي القطاعات الاقتصادية والصناعية من خلال المكانة المالية التي تتمتع بها الانظمة المصرفية في منح الائتمان وتوجيهه وبالتالي حماية الثروات واصحاب الثروات.

خامساً: حدود البحث

١. تشمل حدود البحث نوعين من الحدود تتمثل بالحدود الزمانية والمكانية وكالاتي:

٢. الحدود الزمانية: للوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة فقد تمثلت حدود الدراسة الزمانية بمدة (٩) سنوات للمدة من (٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٨) وهي ذات المدة التي باشرت بها المصارف العربية بتطبيق مقررات لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال.

٣. الحدود المكانية: لاختبار الفرضيات ميدانياً، إختار الباحثان المصارف الخاصة في العراق لتكون مجتمعاً للدراسة أذ تضمنت الحدود المكانية توزيع استمارة الاستبانة على عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (١١) مصرفاً من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وهي كل من (مصرف بغداد، مصرف بابل، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الإئتمان العراقي، مصرف المتحد للإستثمار، مصرف الموصل للتنمية والإستثمار ومصرف الخليج التجاري).

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم هيكلية البحث الى اربعة مباحث، الأول تضمن منهجية البحث في حين تضمن المبحث الثاني الإطار النظري لمتطلبات لجنة بازل، والمبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للبحث متمثلاً

مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي بتحليل استمارة الاستبانة المعروضة على مدراء ورؤساء الاقسام العاملين في المصارف عينة البحث، واخيراً المبحث الرابع الذي تناول الاستنتاجات و التوصيات التي توصل اليها الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري لاتفاقيات بازل

أولاً: التطور التاريخي لاتفاقيات لجنة بازل

تصف السيولة قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات المالية دون تكبد خسائر مدمرة، واستجابة للعدد الكبير من الاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية، كانهيار نظام بريتون وودز أو إغلاق بنك فرانكلين الوطني في نيويورك. تم إنشاء لجنة بازل للإشراف المصرفي من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة في عام ١٩٧٤ (BIS, 2007:1). اذ أرادت اللجنة تحسين المعرفة الإشرافية وجودة الإشراف العالمي، مما سيؤدي إلى استقرار مالي أفضل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قدمت أول اتفاقية لبازل في ١٩٨٨ ودعت إلى الحد الأدنى لنسبة رأس المال (Jablecki, 2008:16). اذ يجب أن تحمي نسبة عالية من رأس المال المؤسسات المالية من جميع أنواع المخاطر غير المضمونة وغير المؤمنة والتي قد تتحول إلى خسائر (Gual, 2011:6). كان المقصود من الاتفاق أن يتطور بمرور الوقت، أذ تم إصدار إطار جديد لكفاية رأس المال في عام ٢٠٠٤ ليحل محل اتفاق عام ١٩٨٨. كان هذا الإطار الجديد، المعروف عمومًا باسم بازل II، أكثر تكيّفًا مع الابتكار المالي الذي ظهر خلال السنوات السابقة وكان يهدف إلى تحسين الطريقة التي تعكس بها متطلبات رأس المال التنظيمي المخاطر الأساسية (Jablecki, 2008:17). ومع ذلك، كان لدى بازل II عدد معين من نقاط الضعف التي زادت من عمق وشدة الأزمة المالية والاقتصادية في العقد الماضي.

بين تموز (يوليو) ٢٠٠٩ وأيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، أصدرت اللجنة ورؤساء الإشراف النسخة الأولى من الإصلاح التنظيمي في بازل III، كان الهدفان الرئيسيان اللذان يتبعهما هذا الإطار الثالث هو زيادة مستوى الأسهم من أجل التعامل مع الخسائر المحتملة وتقليل المخاطر التي تعمل بها المؤسسات. أذ يمكن الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق إجراء تحسينات في اربعة مجالات مختلفة، وهي تعزيز رأس المال، ومعيار السيولة العالمية وتغطية المخاطر ونسبة الرافعة المالية (Gual, 2011:6). بالرغم من اتفاق الجميع أن النظام المالي والبنوك سيكونان أكثر أمانًا مع هذه التغييرات، فهناك خلاف مهم حول الآثار الأخرى التي ستحدثها اتفاقية بازل III، في الواقع، لدى المصرفيين الحجج التالية ضد إصدار هذا الإطار الجديد:

١. يعد التمويل بالأسهم أعلى من التمويل بالديون لأن المستثمرين يطلبون عوائد أعلى من أصحاب الديون حيث تكون مدفوعات الفائدة معفاة من الضرائب.
٢. سوف يقلل بازل III من قدرة المصرف على تقديم قروض للاقتصاد ويؤدي إلى زيادة في معدلات الإقراض.
٣. ستؤثر الزيادة في متطلبات الأسهم على مساهمي المصرف بسبب انخفاض العائد على حقوق الملكية (Admati, et al, 2013:2).

لقد تم إجراء العديد من الدراسات من أجل التحقق من دقة هذه الحجج، وخاصة فيما يتعلق بتأثير متطلبات رأس المال الجديد على أداء البنوك وقدرتها على تحقيق ربح مستدام، ان مفهوم الربحية مهم جداً، في الواقع، إنه العنصر الأول القادر على حماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة لأنه يقوي مركز رأس ماله ويمنح إمكانية استثمار الأرباح المحتجزة لتحسين الربحية المستقبلية، والتدابير الأكثر شيوعاً المستخدمة لتقييم أداء المؤسسة المالية هي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، أذ يشير الاول إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات لتوليد الأرباح، في حين يعطي الأخير فكرة عن الربح الذي يحققه المصرف من خلال الأموال التي استثمارها المساهمون (European Central Bank, 2010:10).

هنالك آراء مختلفة حول الآثار المترتبة على ارتفاع رأس المال، اذ يقوم بعض الاقتصاديين والمنظمين على فرضياتهم على نظرية اللاعلاقية (the irrelevance theory) التي أطلقها موديلياني وميلر في عام ١٩٥٨ والتي يفسران من خلالها تأثير هيكل رأس المال على قيمة الشركات وفي ظل افتراض وجود عالم خالٍ من الاحتكاك، تشير هذه النظرية إلى أن قيمة الشركة لا تتأثر بزيادة الرافعة المالية أو نسبة أقل من الديون. وفقاً لهذه النظرية، يعتقد بعض الاقتصاديين أنه لا يوجد سبب يدعو المصارف لعدم زيادة نسبة رأس المال التي تتطلبها بازل III (Berger, et al, 1995:393). يركز الرأي الآخر على الآثار السلبية لبيع المزيد من الأسهم، اذ أطلقت الحكومات سياسات مختلفة، مثل الاعفاء الضريبي أو الضمانات التامة أو تأمينات الودائع، والتي تدعم الديون وتقلل قيمة الأسهم بصورة غير مباشرة. علاوة على ذلك، فإن المديرين الذين يمولون المشاريع من خلال الديون يتخذون قرارات أكثر كفاءة من أجل سداد الدائنين بانتظام. وقد تساعد المعلومات غير المتماثلة الموجودة في السوق أيضاً في تمويل الديون (Aboura & Lépinette, 2015:3).

أخيراً، يرى رأي ثالث أن نسبة رأس المال الأعلى قد يكون لها تأثير إيجابي على أداء المصرف بسبب المخاطر الأخلاقية القائمة بين الدائنين وحملة الأسهم، اذ تؤدي الزيادة في متطلبات رأس المال إلى انخفاض القسط المطلوب من قبل الدائنين بسبب جهود المراقبة القوية. اذ تتضمن هذه العناصر عائداً أعلى على حقوق الملكية (Bandt, et al, 2014:٧).

ثانياً: Basel I قبل عام ١٩٨٧، كانت معايير رأس المال المفروضة على البنوك متباينة بين البلدان، مما أتاح لبعض البنوك أن تتمتع بميزة عالمية نسبية على غيرها. مما يوعز الى ان هذه البنوك ستنمو بسهولة أكبر، لأنها ستحتاج إلى كمية صغيرة نسبياً من رأس المال لدعم زيادة الموجودات، على الرغم من انخفاض رأس مالها، فإن هذه البنوك لم تكن تُعتبر بالضرورة مخاطرة كبيرة لأن الحكومات في تلك البلدان من المرجح أن تدعم البنوك التي تواجه مشاكل مالية (Madura, 2010:68). في ديسمبر ١٩٨٧، حاولت ١٢ دولة صناعية رئيسية التخلص من هذا التباين من خلال اقتراح معايير مصرفية موحدة، وفي يوليو ١٩٨٨ وافق محافظو البنوك المركزية في ١٢ دولة على مبادئ توجيهية موحدة، بموجب هذه الإرشادات يجب أن تحتفظ البنوك برأس مال يساوي ٤ % على الأقل من موجوداتها، واستناداً لهذا يتم وزن موجودات البنوك بالمخاطر، وهذا يؤدي في الأساس إلى زيادة نسبة رأس المال المطلوبة للموجودات ذات المخاطر العالية، اذ يتم أيضاً احتساب البنود خارج الميزانية العمومية كيلا تستطيع البنوك التحايل على متطلبات رأس المال من خلال التركيز على الخدمات التي لا تظهر بوضوح كموجودات في الميزانية العمومية (Madura, 2011:62). ومن

هنا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية بازل I واعتمادها في عام ١٩٨٨ مع وجود خيار لدى الدول لاعتماد معاييرها أو عدم اعتمادها (BCBS, 1988, July). امتثلت العديد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في اتفاقية بازل I ومتطلبات بازل I وأدرجتها في نظامها المصرفي.

وبموجب بازل I يتكون رأس مال المصرف من رأس المال على المستوى الأول الاساسي (Tier 1 capital) ورأس المال على المستوى الثاني التكميلي (Tier 2 capital) (Rose, 2008: 484).

أ. يتكون رأس المال على المستوى الأول من رأس مال أساسي عالي الجودة له أولوية أقل في السداد في حالة الإعسار. ويشمل رأس المال من المستوى الأول (الأساسي) الأسهم العادية والفائض، والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة، وحقوق الأقلية في حسابات حقوق الملكية للشركات التابعة، والموجودات غير الملموسة بعد طرح شهرة المحل (Rose, 2008: 483)، كما طالبت Basel I أيضاً أن الحد الأدنى لكمية رأس المال الاساسي المحتفظ بها هو ٤% من الموجودات المرجحة بالمخاطر (Ramirez, 2017: 144).

ب. رأس المال من المستوى الثاني (التكميلي) ذو الجودة المنخفضة هو مجموعة واسعة من موارد رأس المال الثانوي، ويشمل احتياطي خسارة قروض المصرف ما يصل إلى ١,٢٥% كحد أقصى من الموجودات المعدلة حسب المخاطر بالإضافة إلى أدوات الدين الرأسمالية الثانوية القابلة للاستبدال ذات الحد الأقصى المسموح به (Saunders & Cornett, ٢٠١٢: 427).

جدول (١) امثلة لبعض الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I

الاصل	وزنه
اولا- موجودات خالية من المخاطر - العملة النقدية. - المطلوبات التي بذمة الحكومة بالعملة المحلية. - مطلوبات اخرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. - مطلوبات مستندة الى ضمانات نقدية او ضمانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.	صفر%
ثانيا- موجودات متوسطة المخاطر - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام وقروض مضمونة من قبلها، باستثناء الحكومية منها. - مطلوبات في مصارف مرخصة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية او قروض مضمونة من قبلها. - قروض مستندة بالكامل لعقارات لغرض السكن و التأجير.	من ٠-٥٠% حسب تقدير السلطة الرقابية ٢٠% ٢٠%
ثالثا- موجودات عالية المخاطر	١٠٠%

-	مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام.
-	مطلوبات من القطاع الخاص.
-	الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات.
-	الادوات الرأسمالية الصادرة من مصارف أخرى.
-	موجودات أخرى.

Sources: Balthazar, Laurent, 2006 "From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation" First published, by PALGRAVE MACMILLAN, P: 18.

ثالثاً: Basel II على الرغم من ان بازل الأول كان ثورياً في البداية، فقد كان تطور الأسواق المالية سريعاً للغاية ولم يعد الاتفاق الأول كافياً حيث بعد فترة وجيزة من اعتماد اتفاقية بازل الأولى، بدأ العمل في الإصدار التالي من اتفاق رأس المال المصرفي الدولي، والمعروف اليوم بأسم بازل II (Raman, 2015:20). كان من الأمور التي تهم المصرفيون والهيئات التنظيمية و محللو الصناعة كيفية تصحيح نقاط الضعف الواضحة في بازل I، لا سيما عدم حساسيته للابتكار في السوق المالية. لقد وجد المصرفيون الأذكاء طرقاً للالتفاف على قيود بازل I. على سبيل المثال، استخدم العديد من المصارف الكبيرة عملية المراجعة في رأس المال لزيادة الأرباح وخفض مستويات رأس المال المطلوبة (BCBS, 2006:25). اكتشفت هذه الشركات المصرفية أن فئات مخاطر الموجودات الواسعة في بازل I تشمل بالفعل العديد من المستويات المختلفة للتعرض للخطر. حيث وضعت القروض التجارية وقروض بطاقات الائتمان في نفس فئة المخاطر وبالوزن نفسه، على الرغم من أن قروض بطاقات الائتمان غالباً ما تكون أكثر خطورة. ومع ذلك، نظراً لأن أوزان المخاطر كانت هي نفسها بالنسبة لجميع الموجودات في فئة المخاطر نفسها، يمكن للبنك ببساطة بيع الموجودات منخفضة المخاطر والحصول على موجودات أكثر خطورة ولكن ذات عائد أعلى دون زيادة متطلبات رأس المال. وبالتالي، بدلاً من جعل البنوك أقل مخاطرة، بدت بعض أجزاء بازل الأول تشجعهم على أن يصبحوا أكثر خطورة (Rose, 2008:492).

أنشأت Basel II نظاماً كانت فيه متطلبات رأس المال أكثر حساسية للمخاطر لتحميها من أنواع أكثر من المخاطر مما كان بموجب Basel I، كذلك حاولت ضمان أن الموجودات منخفضة المخاطر تتطلب باستمرار رأس مال أقل من الموجودات عالية المخاطر، والعكس صحيح مع بازل (Rose, 2008:492) I. صدرت بازل II وفق ما يعرف باسم نهج "الركائز الثلاث" الركيزة الأولى تتضمن بشكل مباشر حساب كفاية رأس المال في محاولة للرد على انتقادات بازل I. و تتضمن الركيزة الثانية والثالثة معايير المراجعة الإشرافية وقضايا انضباط السوق على التوالي (Allen & Gale, 2004:11).

رابعاً: Basel III في نهاية عام ٢٠٠٩ وفي أعقاب الأزمة المالية عززت لجنة بازل اتفاقية بازل II حيث تم اقتراح مجموعة جديدة من القواعد من خلال إطلاق اتفاقية بازل III لرأس المال و الذي يرفع من كمية ونوعية رأس المال المطلوب من البنوك الاحتفاظ به. كما يتطلب من البنوك تلبية بعض متطلبات السيولة (Hull, 2009:190-191). في شكل وثيقة "إطار تنظيمي عالمي أكثر مرونة للبنوك والأنظمة المصرفية"

تحديداً في سبتمبر ٢٠١٠ مع التنفيذ الأولي في ٢٠١٢ - ٢٠١٩، ثم تأجيله في وقت لاحق إلى ٢٠١٤ - ٢٠١٩. يتضمن اتفاق بازل الثالث محاولات من قبل لجنة بازل BCBS للاستفادة من الدروس المتعلقات من الازمة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ وابلاغها للتنظيم المصرفي الدولي. حيث كان هدف بازل الثالث هو تعزيز قدرة البنوك على استيعاب خسائر الموجودات دون التأثير سلباً على الاقتصادات ذات السيادة. وفيما يتعلق بتنظيم رأس المال المصرفي يجب أن ينتج عن النهج الموحد لاتفاقية بازل الثانية والثالثة نسب رأس مال أكثر تماشياً مع المخاطر الاقتصادية الفعلية التي تواجهها مؤشرات التنمية (Saunders, Anthony, 2012:425). لقد كان من الواضح أن اتفاق بازل الثاني تطلب بعض التعديلات من أجل منع ظهور المشكلة نفسها (Raman, 2015:22). حيث يتم متابعة هدفين رئيسيين، أولهما: يجب أن تمتلك المؤسسات مستوى أعلى من الأسهم للتعامل مع الخسائر المحتملة، وثانياً: يجب أن تعمل هذه المؤسسات في مستويات منخفضة المخاطر (Gual, 2011:11). من أجل تحقيق هذه الأهداف، تم إجراء العديد من التحسينات في أربعة أقسام مختلفة، وهي تعزيز رأس المال، ومعيار السيولة العالمية، وتغطية المخاطر ونسبة الرافعة المالية وعلى الرغم من ان معايير بازل III ليست الزامية غير انها لازالت معايير عالمية، وخصوصا بعد قرار الولايات المتحدة و الاتحاد الاوربي الاخذ بهذه المعايير ضمن الاطر القانونية لديهم (Harzi, 2011:12).

أهداف اتفاقية بازل III

تعد بازل III احد اهم المعايير التنظيمية المتخصصة بموضوع كفاية رأس المال و السيولة المصرفية وعلى الرغم من إن مقرراتها ليست إلزامية بل طوعية لأي مؤسسة مالية، فانها ذات أهمية كبيرة وتؤثر على البنوك بطريقة إيجابية للغاية. وهذه الانظمة ليست حيوية فقط للمصارف الفردية التي قد تستفيد أو تعيق المصارف في عملياتها ولكنها تؤثر أيضا في النظام المالي الموجود في اي بلد بصورة عامة وكذلك على الصعيد العالمي إذا أريد لجميع البلدان ان تعتمد مصارفها الانظمة الجديدة. وبموجب اتفاقية بازل III، فان المصارف الضعيفة، عندما تواجه عوامل خارجية معاكسة تؤثر على قطاع الاعمال التجارية، فان هذه المصارف ستجد صعوبة كبيرة عندما يتعلق الأمر بجمع راس المال الكافي ومن ثم عدم القدرة على التخلي عن القروض التي تؤدي في وقت لاحق إلى تقليص أنشطته توليد الأموال وبالتالي تصبح اقل قدرة على المنافسة (Barth & Levine, 2004:84). سيكون الأثر على القطاع المالي في البلد هو زيادة راس المال وكذلك السيولة المؤقتة ذات الصلة بالمستثمرين وأصحاب المصلحة الهامين وزيادة مستوى إدارة المخاطر المستخدمة في القطاع المالي التي حققت معايير أفضل. اضافة الى زيادة المعايير والقدرات القائمة من خلال الانظمة، وهذا يضمن ان مخاطر اخيار البنوك مثل (Lehman Brothers) في الولايات المتحدة الامريكية لن تتكرر أبدا. فمقررات بازل III مرة أخرى سوف تساعد القطاع المالي من خلال الحد من العلاقة المباشرة بين مؤسساته المختلفة، وبالتالي تجنب حالات التلاعب كتلاعب بنك (Barclays) بسعر الاقراض بين المصارف (Wu and Hong, 2012:32).

جدول (٢) مقارنة بين اتفاقية بازل II و بازل III

متطلبات رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)							
الاسهم العادية		رأس المال الاساسي (TI)		اجمالي رأس المال			
ادنى نسبة	النسبة (الاحتياطية)	النسبة المطلوبة	ادنى نسبة	النسبة المطلوبة	ادنى نسبة	النسبة المطلوبة	
٢%			٤%		٨%		II بازل
٤,٥%	٢,٥%		٦%	٧%	٨%	١٠,٥%	III بازل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

(Caruana, Jaime, "Basel III: towards a safer financial system", 2010:7)

بالإضافة الى ما ذكر يقدم بازل III نسبة رافعة مالية تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى إجمالي الموجودات بنسبة ٣٪ بغض النظر عن المخاطر المرتبطة بالموجودات. من خلال اشتراط نسبة الرافعة المالية يقيّد بازل III التهرب من الحد الأدنى من متطلبات رأس المال من قبل البنوك. وبالتالي، فإن نسبة الرافعة المالية تهدف إلى ضمان احتفاظ البنوك ببعض رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة (Larson, 2011:30). يخفف الجدول الزمني لتنفيذ بازل III من التوقعات بأن متطلبات رأس المال المرتفعة ستطر بالانقضاءات وتقلل من الربحية. اي انه لن يتم تطبيق بازل III بالكامل إلا في بداية عام ٢٠١٩. ويوفر هذا الجدول الزمني للبنوك الفرصة للتكيف مع متطلبات رأس المال المتزايدة والسماح بانتقال سلس من بازل II إلى بازل III (Basel, 2010b:48).

كما نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيارين جديدين للسيولة، هما نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر في ديسمبر ٢٠١٠. وهما كالتالي (Bučková & Reuse, 2011:7):

- نسبة تغطية السيولة: تهدف إلى تخفيف سيناريوهات إجهاد السيولة على مدار ٣٠ يومًا تقويميًا، إن مقياس مخاطر السيولة هذا يجبر البنوك على الاحتفاظ بمستويات كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة الخالية من الديون والتي تهدف إلى موازنة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال عمليات اخيار السيولة قصيرة الأجل، حيث تُحسب من نسبة الموجودات ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم التدفقات النقدية لديه خلال ٣٠ يومًا ويتضمن تطبيقها كلاً من الصدمات النظامية والمؤسسية.

اجمالي الموجودات ذات السيولة المرتفعة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{حجم التدفقات النقدية خلال ٣٠ يوم}}{\text{اجمالي الموجودات ذات السيولة المرتفعة}} \leq 100\%$$

حجم التدفقات النقدية خلال ٣٠ يوم

- نسبة صافي التمويل المستقر: تعترم تشجيع التمويل طويل الأجل للموجودات والأنشطة المصرفية من خلال وضع حد أدنى ثابت للتمويل على مدار عام واحد. يتم تحديدها بقسمة مبلغ التمويل المستقر المتاح على التمويل المستقر المطلوب على مدار فترة إجهاد مدتها عام واحد. بشكل عام، تسعى هذه النسبة للحد من عدم الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات مع فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية من ١ سنة أو أكثر ويمكن التعبير عنها بما يلي:

التمويل المستقر المتاح

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المطلوب}}{\text{التمويل المستقر المتاح}} < 1$$

التمويل المستقر المطلوب

يعد التمسك بمعايير نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر أمراً ضرورياً لنجاح بازل III. ويتطلب بازل III أن تكون هذه النسب أكبر من واحد لضمان أن التمويل المتاح يفي بالتمويل المطلوب خلال فترة التقييم (Cullen, 2011:26); (Basel,2013:7).

المبحث الثالث: الاختبار العملي لإمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

ان القطاع المصرفي العراقي اليوم يعد الدعامة الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني وأحد الركائز الرئيسية الداعمة للدولة والذي من خلاله يتحقق النمو والاستقرار الاقتصادي فهو يشكل الحلقة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية، إذ يتوفر في العراق عدد كبير من المصارف الحكومية والاهلية والاجنبية وهذا يعد مؤشراً جيداً لإمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز نشاط السوق المالي عن طريق تنظيمها المصرفي. فضلاً عن وجود عدد كبير من المستثمرين الصغار والمدخرين الذين لديهم الرغبة في استثمار اموالهم في السوق المالي إلا انهم مترددون دائماً بسبب الازمات المالية التي باتت تعصف بالقطاعات الاقتصادية بشكل عام، وعليه ارتأى الباحثان القيام بدراسة استطلاعية من اجل الوقوف على مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي لما لها من دور مهم في تنظيم القطاع المصرفي وبالتالي حماية ثروات المستثمرين من الازمات المالية و جذب أكبر قدر من المدخرات الصغيرة المتوفرة لدى العديد من المدخرين وتوجيهها نحو الاستثمار داخل سوق العراق للأوراق المالية، وذلك عن طريق توزيع مجموعة من استثمارات الاستبانة على مدرء المصارف ومجموعة أخرى على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية وتحليلها بالاعتماد على بعض الاساليب والأدوات الإحصائية لمتغيرات البحث وفقراتها، والمتمثلة بـ (التوزيع التكراري،النسب المئوية،الاهمية النسبية، الأوساط الحسابية للمتغيرات وفقراتها، الانحراف المعياري) وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تحليل استمارة الاستبانة المعروضة على مدراء ورؤساء الاقسام العاملين في المصارف

عينة البحث

تمخض هذا المبحث في اختيار عينة عشوائية من مدراء ورؤساء اقسام من فروع المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و المتمثلة بعينة البحث المكونة من (١١) مصرف التالية (مصرف بغداد، مصرف بابل، المصرف التجاري العراقي، مصرف سومر، مصرف الاستثمار، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي، مصرف الائتمان، المصرف المتحد، مصرف الموصل ومصرف الخليج)، وقد تم توزيع (١٠٠) استبانة على مدراء ورؤساء اقسام تلك المصارف وقد تم استردادها جميعها و بنسبة (100%) وبذلك أصبح حجم العينة (N=١٠٠) جرى اخضاعها للتحليل الإحصائي.

أ. تحليل البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث: يمثل الجدول (٣) وصفاً لخصائص عينة البحث وكالاتي:

جدول (٣) خصائص عينة مدراء ورؤساء اقسام المصارف

ت	المتغيرات	الفئة المستهدفة	ذكور	اناث	المجموع	النسبة
١	الفئة العمرية	سنة 21-30	٧	٤	١١	% 11
		سنة 31-40	٢٧	١٨	٤٥	% 45
		سنة 41-50	٢٢	١٣	٣٥	% 35
		سنة 51-60	4	١	٥	% 5
		سنة فأكثر 61	3	1	4	% 4
		المجموع	٦٣	٣٧	100	% 100
		دبلوم	١٩	٦	٢٥	% 25
٢	التحصيل العلمي	بكالوريوس	٤٨	٢٠	٦٨	% 68
		دبلوم عالي	٣	٢	٥	% 5
		ماجستير	1	1	2	% 2
		دكتوراه	0	0	0	% 0
		المجموع	71	29	100	% 100
		سنة 1-5	4	3	7	% 7
		سنة 6-10	٢٣	١٤	٣٧	% 37
٣	سنوات الخبرة العملية	سنة 11-15	١٩	١٣	٣٢	% 32
		سنة 15-25	١٣	٧	٢٠	% 20
		سنة ٢٦ فأكثر	٣	1	٤	% 4
		المجموع	٦٢	٣٨	١٠٠	% 100

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

من خلال الجدول (٣) يتضح بأن هنالك تفاوتاً من حيث الجنس بين مدراء ورؤساء الاقسام في المصارف، فبالنسبة إلى المتغير الخاص بالفئة العمرية فقد كان من حصة الفئة (31-40) سنة بنسبة 45% فأن ذلك يدل على ان غالبية المصارف تستعين بالطاقات الشابة في رئاسة اقسام و إدارة المصارف. في ما يخص متغير التحصيل العلمي فقد وجد ان نصيب حملة شهادة البكالوريوس بالدرجة الاولى بنسبة 68% في حين حصل حملة شهادة الدبلوم على المركز الثاني بنسبة ٢٥% فيما كان المركز الثالث من نصيب حملة شهادة الدبلوم العالي بنسبه ٥% وحملة شهادة الماجستير بنسبة ٢% ويشير ذلك الى عدم توجه المصرف لاستقطاب حملة الشهادات العليا كالمجستير و الدكتوراة. أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة العملية اذ

مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي احتلت الفئة (6-10) سنة المركز الاول ونسبة 37%، في حين احتلت الفئة (11-15) المركز الثاني ونسبة 32%، أذ نلاحظ ان اغلبية رؤساء الاقسام و مدراء المصارف لديهم خبرات متوسطة استنادا الى عدد سنوات الخبرة العملية، وذلك يدعو الى ضرورة الاهتمام بالخبرات للإفادة منها.

ب. تحليل استجابات عينة رؤساء اقسام ومدراء المصارف حول محاور الاستبانة: من خلال هذا المحور سيتم عرض البيانات التي اظهرتها نتائج الاستبانات وتحليلها وفق الاسلوب الخماسي الذي أعطى (5) درجات تمثل حقل الاجابة (أتفق بشدة) و (4) درجات إلى الحقل (اتفق) و (3) درجة إلى الحقل (محايد) و (2) درجة إلى الحقل (لا أتفق) و درجة واحدة إلى الحقل (لا أتفق بشدة). وبعدها يتم عمل جداول التوزيع التكراري للمتغيرات المعتمدة في البحث للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية بهدف التعرف على مدى انسجام استجابات العينة المبحوثة، ثم يتم استخراج الأهمية النسبية للوسط الحسابي التي تبين مدى الاتفاق مع الفقرة. إذ تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) درجة كمييار لقياس الدرجة المرتبطة بالاستجابات، علماً أن الوسط الحسابي الفرضي يمثل المتوسط بين أعلى درجة في المقياس (3) اي $3 = 2/(1+5)$ وأوطاً درجة، وبعد إجراء عملية التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث تم التوصل إلى الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية.

المحور الاول: مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال

يوضح الجدول (4) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال وكالآتي:

جدول (4) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال:

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	1		2		3		4		5		تسلسل الاسئلة
			لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق بشدة		
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
88.80	0.71	4.4											X1
%	5	4	0%	0	0%	0	13%	13	30%	30	57%	57	
89.80	0.73	4.4											X2
%	2	9	0%	0	0%	0	14%	14	23%	23	63%	63	
88.20	0.90	4.4											X3
%	0	1	0%	0	7%	7	7%	7	24%	24	62%	62	

88.20 %	0.90 0	4.4 1	0% 0	0 7%	7 7%	7 7%	7 24%	24 24	62% 62	X4
93.60 %	0.64 9	4.6 8	0% 0	0 0%	0 10%	10 10	12% 12	78% 78	X5	
92.80 %	0.68 9	4.6 4	0% 0	0 0%	0 12%	12 12	12% 12	76% 76	X6	
87.60 %	0.80 1	4.3 8	0% 0	0 0%	0 20%	20 22%	22 22	58% 58	X7	
78.80 %	0.81 4	3.9 4	0% 0	0 8%	8 12%	12 58%	58 22%	22 22	X8	
87.40 %	0.66 1	4.3 7	0% 0	0 0%	0 10%	10 43%	43 43	47% 47	X9	
90.00 %	0.70 4	4.5 4.5	0% 0	0 0%	0 12%	12 26%	26 62%	62 62	X10	
70.60 %	1.02 0	3.5 3	2% 2	0 8%	8 50%	50 15%	15 25%	25 25	X11	
80.80 %	0.66 5	4.0 4	0% 0	0 0%	0 20%	20 56%	56 24%	24 24	X12	
84.80 %	0.80 6	4.2 4	0% 0	0 0%	0 23%	23 30%	30 47%	47 47	X13	
86.26 %	0.77 4	4.3 1	0.2 %	2.3 %	16.2 %	28.8 %	52.5 %	المؤشر الكلي		

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتبين من الجدول (٤) بان هنالك اتفاقاً بنسبة (86.26%) من المديرين و رؤساء الاقسام على مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث، بوسط حسابي موزون (4.31) وبانحراف معياري بلغ (0.774)، وفي حال ربط هذه النسب مع عناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يتفق (88.80%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بالحد الادنى من كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٤)، وبأنحراف معياري بلغ (٠,٧١٥) اذ تشير نسبة الانحراف المعياري الى اتفاق جيد بين افراد العينة حول هذه الفقرة بمعنى ان هنالك نسبة عالية تؤكد امكانية توفير الحد الادنى من نسبة كفاية رأس المال و البالغة ١٠,٥% ويؤكد ذلك النسبة الفعلية للمصارف و التي يظهرها الجدول (٤) و التي تجاوزت جميعها ١٠,٥%.

٢. يتفق (٨٩,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام على ان بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من مخاطر الائتمان، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٩)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٢)، وتشير نسبة الانحراف الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان تحقق نسبة كفاية رأس المال تسهم وتقلل من مخاطر الائتمان الى الحد الادنى وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.
٣. يرى (٨٨,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر التشغيل، بوسط حسابي بلغ (٤,٤١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٠٠)، وتشير نسبة الانحراف الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم يسهم ويقلل من مخاطر التشغيل الى الحد الادنى وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.
٤. يرى (٨٨,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان بإمكان المصرف الالتزام بمطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر السوق، بوسط حسابي بلغ (٤,٤١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٠٠)، وتشير نسبة الانحراف المعياري هذه الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم يسهم ويقلل من مخاطر السوق الى الحد الادنى وان هنالك امكانية لتحقيق هذه النسبة.
٥. يرى (٩٣,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان مجلس ادارة المصرف يراعي تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٤٩)، وتشير نسبة الانحراف المعياري هذه الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف تراعي تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات.
٦. يرى (٩٢,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان مجلس ادارة المصرف يراعي الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر عليها، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٨٩)، بمعنى ان مجلس ادارة المصرف يراعي بالفعل الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر عليها.
٧. يرى (٨٧,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان مجلس ادارة المصرف يراعي تصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقاً لاتفاق بازل الثالث، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠١)، بمعنى ان مجلس ادارة المصرف يراعي تصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقاً لاتفاق بازل الثالث.
٨. يرى (٧٨,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام ان المصرف يلجأ الى الرافعة المالية (الاقتراض الخارجي) بنسبة لا تزيد عن ٣%، بوسط حسابي بلغ (٣,٩٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨١٤)، بمعنى ان المصرف يلجأ الى الاقتراض الخارجي بنسبة لا تزيد عن ٣%، إلا ان النسب الفعلية للمصارف تبين ان النسبة تجاوزت ال ٣% وهذا خلاف لما بينته اجابة العينة.

٩. يرى (٨٧,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل بنسبة لا تقل عن ١٠٠% منها، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٧)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦١) بمعنى ان المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل.

١٠. يرى (٩٠,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل بنسبة لا تقل عن ١٠% منها، بوسط حسابي بلغ (٤,٥)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٤) بمعنى إن المصرف يحرص على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل.

١١. يرى (٧٠,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف لديه القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديه الوقت الكافي لذلك، بوسط حسابي بلغ (٣,٥٣) اي إن المصرف لديه القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديه الوقت الكافي لذلك، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٤) مما يدل على ان هنالك تشتتاً بالإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له.

١٢. يرى (٨٠,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن بإمكان المصرف الالتزام بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية و يعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٠٤) مما يدل على اتفاق افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦٥) بمعنى ان المصرف يلتزم بالفعل بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية و يعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية.

١٣. يرى (٨٤,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام إن المصرف يحتفظ باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٦) بمعنى ان المصرف يحتفظ باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي.

المحور الثاني: السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

يوضح الجدول (٥) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري وكالآتي:

جدول (٥) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة

محور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

الدرجة السلبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	1	2	3	4	5	تسل سل
			لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	أُتفق	اتفق بشدة	

مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل III في مصارف القطاع الخاص العراقي

الاس ثلة	العد د	%	العد د	%	العد د	%	العد د	%	العد د	%	العد د	%	العد د	%
X١	٧٠	70%	١٩	19%	11	11%	0	0%	0	0%	9	0%	4.5	91.80
٤	64	64%	23	23%	13	13%	0	0%	0	0%	1	0%	4.5	90.20
X15	73	73%	15	15%	12	12%	0	0%	0	0%	1	0%	4.6	92.20
X16	٧٧	77%	12	12%	11	11%	0	0%	0	0%	6	0%	4.6	93.20
X١٧	68	68%	20	20%	12	12%	0	0%	0	0%	6	0%	4.5	91.20
X18	63	63%	25	25%	12	12%	0	0%	0	0%	1	0%	4.5	90.20
X19	61	61%	22	22%	17	17%	0	0%	0	0%	4	0%	4.4	88.80
X20	18	18%	30	30%	52	52%	0	0%	0	0%	6	0%	3.6	73.20
X21	15	15%	30	30%	50	50%	5	5%	0	0%	5	0%	3.5	71.00
X22	59	59%	31	31%	10	10%	0	0%	0	0%	9	0%	4.4	89.80
X23	71	71%	22	22%	7	7%	0	0%	0	0%	4	0%	4.6	92.80
X24	المؤش ر الكل ي	58.1 %	22.6 %	18.81 8%	0.5 %	0.0 %	4.3 8	٠.7 %	87.7 %					

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (٥) بان هناك اتفاقاً بنسبة (٨٧,٧%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور السياسة الرقابية و الاشراف الاداري، بوسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٩%)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩١,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان مجلس الادارة يقوم بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف، بوسط حسابي بلغ (4.59)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٨٣)، بمعنى ان مجلس الادارة يقوم بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف.

٢. يتفق (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام على ان المصرف يمتلك قسم متخصص بأدارة المخاطر، بوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧١٨)، بمعنى ان المصرف يمتلك قسم متخصص بأدارة المخاطر.

٣. يرى (٩٢,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يتبع استراتيجية المراجعة الدورية الملائمة لحدود المخاطر، بوسط حسابي بلغ (٤,٦١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٩٥)، مما يدل على ان المصرف يمتلك استراتيجية يتبعها للمراجعة الدورية لحدود المخاطر.

٤. يرى (٩٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يمتلك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٠)، بمعنى ان المصرف لديه نظام رقابة يعزز عمليات المتابعة و الرقابة للعمليات التي ترتبط بها مخاطر التشغيل.

٥. يرى (٩١,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يمتلك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر السوق، بوسط حسابي بلغ (٤,٥٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠١)، وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك رقابة دقيقة لمخاطر السوق.

٦. يرى (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان مجلس الادارة يهتم برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي، بوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٣)، وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان لدى مجلس الادارة اهتمام برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي.

٧. يرى (٨٨,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يحتفظ بنسبة كفاية تفوق الحد الادنى لمؤشر كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٧٠)، وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يحتفظ بنسبة كفاية تفوق الحد الادنى لمؤشر كفاية رأس المال.

٨. يرى (٧٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يقوم بتقييم الاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء المصرف بمتطلبات رأس المال الرقابية، بوسط حسابي بلغ (٣,٦٦)،

وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٦٨) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى بان لدى المصرف خطة لتقييم كفاية رأس المال.

٩. يرى (٧١,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على زج العاملين في دورات تثقيفية في مجال ادارة المخاطر، بوسط حسابي بلغ (٣,٥٥)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٩) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على زج العاملين بدورات في مجال ادارة المخاطر.

١٠. يرى (٨٩,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان هنالك تناسب بين سياسة ادارة المخاطر و المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٩)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٤) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك علاقة بين المخاطر و سياسة ادارتها.

١١. يرى (٩٢,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦١٢) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.

المحور الثالث: تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

يوضح الجدول (٦) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة محور تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق وكالآتي:

جدول (٦) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة محور مدى تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	1		2		3		4		5		تسلسل الاسئلة
			لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق بشدة		
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
95.40 %	0.42 3	4.7 7	0 %	 0	0 %	 0	 0%	 0	23 %	 23	77 %	 77	٢٥X
95.60 %	0.41 6	4.7 8	0 %	 0	0 %	 0	0% 0	 0	22 %	 22	78 %	 78	
84.60 %	0.46 8	4.2 3	0 %	 0	0 %	 0	2% 2	 2	73 %	 73	25 %	 25	٢٧X

93.60	0.64	4.6	0	0	0	10	12	78	28X
%	9	8	%	0	%	0	%	12	78
87.60	0.69	4.3	0	0	0	12	38	50	29X
%	3	8	%	0	%	0	%	38	50
81.60	0.56	4.0	0	0	0	12	68	20	30X
%	3	8	%	0	%	0	%	68	20
93.40	0.65	4.6	0	0	0	10	13	77	31X
%	2	7	%	0	%	0	%	13	77
92.00	0.58		0	0	0		30	65	32X
%	6	4.6	%	0	%	0	5%	30	65
90.48	0.55	4.5	0	0		6%	35	59	المؤشر الكلي
%	6	2	%		%			%	

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (٦) اعلاه بان هناك اتفاقاً بنسبة (90.48%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور مدى تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق، بوسط حسابي (٤,٥٢) وبانحراف معياري بلغ (0.556)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩٥,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يفصح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٧٧)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٢٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يفصح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال.

٢. يتفق (٩٥,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على حماية حقوق الملكية و العملاء بشكل عام، وبوسط حسابي بلغ (٤,٧٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٤١٦) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على حماية حقوق الملكية و العملاء بشكل عام.

٣. يرى (٨٤,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان السلطة الرقابية تطلب من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية راس المال، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٣)، و بانحراف معياري بلغ (٠,٤٦٨) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان السلطة الرقابية تطلب من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية رأس المال.

٤. يرى (٩٣,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يفصح في قوائمه المالية المنشورة عن رأس المال و التعرض للمخاطر و تقييمها، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٤٩) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت

في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يفصح في قوائمه المالية المنشورة عن رأس المال و التعرض للمخاطر و تقييمها.

٥. يتفق (٨٧,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يتيح للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس ماله، بوسط حسابي بلغ (٤,٣٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٩٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يتيح للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس ماله.

٦. يتفق (٨١,٦٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على الافصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته، بوسط حسابي بلغ (٤,٠٨) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٥٦٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يفصح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته.

٧. يتفق (٩٣,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف يعمل على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية (الاقتراض الخارجي)، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٧) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٦٥٢) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف يعمل على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية.

٨. يتفق (٩٢,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل، بوسط حسابي بلغ (٤,٦) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، و بانحراف معياري بلغ (٠,٥٨٦) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التشتت في اجابات العينة بمعنى ان لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.

المحور الرابع: المعلومات و الاتصال

يوضح الجدول (٧) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور المعلومات و الاتصال وكالاتي:

الجدول (٧) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحور المعلومات و الاتصال

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر 1		المؤشر 2		المؤشر 3		المؤشر 4		المؤشر 5		تسلسل الاسئلة
			لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق بشدة		
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	

91.00%	0.687	4.55	0%	0	0%	0	11%	11	23%	23	66%	66	X33
93.20%	0.670	4.66	0%	0	0%	0	11%	11	12%	12	77%	77	X34
88.40%	0.794	4.42	0%	0	1%	1	16%	16	23%	23	60%	60	X35
90.20%	0.703	4.51	0%	0	0%	0	12%	12	25%	25	63%	63	X36
92.40%	0.663	4.62	0%	0	0%	0	10%	10	18%	18	72%	72	X37
89.40%	0.731	4.47	0%	0	0%	0	14%	14	25%	25	61%	61	X38
85.80%	0.795	4.29	0%	0	0%	0	21%	21	29%	29	50%	50	X39
90.06%	0.721	4.50	0%		0%		14%		22%		64%		المؤشر الكلي

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel
نلاحظ من الجدول (٧) بان هناك اتفاقاً بنسبة (90.06%) من المديرين ورؤساء الاقسام على محور المعلومات و الاتصال، بوسط حسابي (٤,٥٠) وبانحراف معياري بلغ (٠.٧٢١)، وعند ربط هذه المؤشرات بعناصرها الاساسية نجد ما يأتي:

١. يرى (٩١,٠٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصرف تتوفر فيه انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٨٧) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان المصرف تتوفر فيه انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.
٢. يرى (٩٣,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٦) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٧٠) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية.
٣. يرى (٨٨,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ تعمل على عدم التوقف عن العمل او التعرض للخسائر، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٢) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٩٤) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ.
٤. يرى (٩٠,٢٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف تشمل انظمة الرقابة خطة عمل في حالات الطوارئ لتضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الاجهزة و الانظمة الالكترونية، بوسط حسابي بلغ (٤,٥١) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان هنالك خطة عمل في حالات الطوارئ.

٥. يرى (٩٢,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان ادارة المصرف توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة، بوسط حسابي بلغ (٤,٦٢) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦٣) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان ادارة المصرف توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.

٦. يرى (٨٩,٤٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عله، بوسط حسابي بلغ (٤,٤٧) مما يدل على وضوح السؤال لدى افراد العينة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٣١) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عله.

٧. يرى (٨٥,٨٠%) من المديرين ورؤساء الاقسام بان المصارف تلتزم بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الاسواق، بوسط حسابي بلغ (٤,٢٩) مما يدل على امكانية تطبيق هذه الفقرة لدى المصرف، وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٩٥) وتشير نسبة الانحراف المعياري الى عدم التششت في اجابات العينة بمعنى ان المصارف تلتزم بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الاسواق.

وبعد تحليل نتائج محاور استمارة الاستبانة الموزعة على عينة المصارف حول امكانية تطبيق مقررات بازل III على عينة البحث اذ يمكن تلخيصها بالجدول (٨) لبيان مدى إمكانية تطبيقها.

جدول (٨) ملخص نتائج تحليل استمارة الاستبانة الموزعة على المصارف

المحاور	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	شدة الاجابة
المحور الاول: مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال	4.31	0.774	86.26%
المحور الثاني: السياسة الرقابية و الاشراف الاداري	4.38	٠.٩07 %	87.7%
المحور الثالث: تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق	4.52	0.556	90.48%
المحور الرابع: المعلومات و الاتصال	4.50	0.721	90.06%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجداول من- (٣) الى (٨)

من خلال الجدول (٨) نلاحظ بأن امكانية تطبيق مقررات بازل III على عينة البحث متوفرة بشكل جيد داخل السوق المالي العراقي، وذلك لأن الوسط الحسابي الموزون لجميع المحاور قد تجاوز الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، فضلاً عن ان شدة الاجابة كانت جيدة جداً مما يدل على توفر المتطلبات الاساسية امكانية تطبيق مقررات بازل III على مصارف القطاع الخاص العراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تتوافر المتطلبات الأساسية اللازمة لدى المصارف من قوانين وموارد مالية وتكنولوجيا المعلومات وخبرات فنية مما يدل على إمكانية تطبيق متطلبات لجنة بازل في مصارف القطاع العراقي.
٢. ان المصارف العراقية لها القعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل ٣.
٣. سيكون التخفيف الكبير شاملاً لكل المصارف، وهذا يتوقف على موقفهم بداية وديناميات السوق التنافسية.
٤. سيكون لاتفاقية بازل III الجديدة تأثير كبير على الأعمال الأساسية للبنوك. لا سيما أن التأهيل المعزز لرأس المال/ نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر سيكون له تأثير كبير على المدى القصير.
٥. قد تؤدي تكلفة زيادة رأس المال والنسبة المصرفية إلى رفع معدلات الإقراض وتقليل الإقتراض.
٦. سوف يتأثر نمو الميزانية العمومية وصافي الدخل خلال الفترة الانتقالية من بازل III.
٧. في الأفق الطويل، يتم بعد ذلك رسملة البنوك بشكل أكبر، وعلى الأقل من حيث المبدأ أن تصبح أكثر أماناً، وبالتالي، قد تنخفض تكلفة التمويل كنتيجة لارتفاع مستويات رأس المال.

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي على المصارف الاسراع بتنفيذ متطلبات لجنة بازل مادامت تتوفر لديهم السبل اللازمة لذلك من قوانين وموارد مالية وخبرات وتكنولوجيا.
٢. إعادة هيكلة الميزانية العمومية لتحسين جودة رأس المال وتقليل احتياجات رأس المال الناشئة عن متطلبات بازل ٣.
٣. على الجهات الرقابة بصورة عامة و البنك المركزي بصورة خاصة حث المصارف على الاسراع في تطبيق مقررات لجنة بازل ٣.
٤. تعديلات نموذج الأعمال لإنشاء نماذج ومنتجات فعالة من حيث رأس المال والسيولة وإعادة التفكير في نطاق خطوط عمل معينة وقدرتها على البقاء.
٥. تهيئة المصارف لتحمل الزيادة في رأس المال وتهيئة الموارد المالية اللازمة عن طريق إصدار اسهم.
٦. ينبغي على المصارف ان تستوعب التغيرات التي سوف تحصل في ميزانيتها وصافي دخلها في حال قامت بتطبيق مقررات لجنة بازل.
٧. ينبغي على المصارف ان تضع خططاً مستقبلية لاستيعاب الزيادة في مستويات رأس المال نتيجة لانخفاض تكاليف التمويل.

A. Books:

1. Balthazar, Laurent, "From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation" First published, by PALGRAVE MACMILLAN, 2006.
2. Barth, James R., Gerard Caprio, and Ross Levine, "Rethinking bank regulation: Till angels govern", Cambridge University Press, 2008.
3. Hull, J. C., "Futures, Options, and Other Derivatives", 7th ed., Pearson Prentice Hall, N.J., 2009.
4. Madura, Jeff, "Financial Markets and Institutions", 11th ed., Cengage Learning, Canada, 2010.
5. Madura, Jeff, "International financial management", Abridged 10th Edition, South-Western, 2011.
6. Ramirez, Juan, "Handbook of Basel III Capital: Enhancing Bank Capital in Practice" John Wiley & Sons, 2017.
7. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 7th Edition, McGraw-Hill Companies, Inc. 2008.
8. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, "Financial market and institutions", 5th edition, 2012.

B. Bulletins and periodicals:

1. Aboura, S., & Lépinette, E, "Do banks satisfy the Modigliani-Miller theorem?", Economic Bulletin; Volume 35, 2015.
2. Allen, Franklin, and Douglas Gale. "Financial intermediaries and markets", Econometrica, 72,4,2004.
3. Bank for International Settlements, "The Basel Committee's response to the financial crisis: report to the G20", Bank for International Settlements, 2007.
4. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (January, 2013). "Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools", Bank for International Settlements(BIS) Publications, Retrieved June 25, 2013, from.
5. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (December, 2010b), "Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", Bank for International Settlements (BIS) Publications. Retrieved April 25, 2012, from <http://www.bis.org/publ/bcbs189.htm>.
6. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (July,1988), "International convergence of capital measures and capital standards",

- Bank for International Settlements (BIS) Publications, Retrieved November 21, 2013, from <http://www.bis.org/publ/bcbs04a.htm>
7. Berger, Allen N., Richard J. Herring, and Giorgio P. Szegö, "The role of capital in financial institutions", Journal of Banking & Finance 19.3-4, 1995.
 8. Bučková, Veronika, and Svend Reuse, "Basel III Global Liquidity Standards: Critical Discussion and Impact onto the European Banking Sector", Financial Assets and Investing 2.3, 2011.
 9. Jablecki, J., "The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy", International Journal of Economic Sciences and Applied Research, 2008.

C. working papers:

1. Admati, A. R., DeMarzo, P. M., Hellwig, M. F., & Pfleiderer, P., "Fallacies, irrelevant facts, and myths in the discussion of capital regulation: Why bank equity is not socially expensive", working paper series no. 161, Max Planck Institute, October 22, 2013.
2. Bandt, De, B. Camara, P. Pessarossi, and M. Rose, "Does the capital structure affect banks' profitability? Pre-and post-financial crisis evidence from significant banks in France", No. 12. Banque de France, 2014.
3. Caruana, Jaime, "Basel III: vers un système financier plus sûr"; 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010. a partir du site d'internet: www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf.
4. Cullen, A. J., "Why Do Banks Fail?", SSRN Electronic Journal, 2011. doi:10.2139/ssrn.1957843
5. European Central Bank, "Beyond ROE - How to measure bank performance", 2010.
6. Gual, J., "Capital requirements under Basel III and their impact on the banking industry", Barcelona: La Caixa., 2011.
7. Raman, R., "Basel III-An easy way to understand", Retrieved from icreate Software: <http://www.icreate.in/pdf/Basel%20III%2020>, 2015.
8. Wu, D. & Hong, H., "Liquidity risk, market valuation, and bank failures", (Working Paper), Office of the Comptroller of the Currency and Stanford University, 2012b.

ملحق (١)

استمارة استبانة

نُهديكم أطيب التحيات...

نرفق طياً استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم بـ ((تقييم مؤشرات الاداء المصرفي وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة و تأثيرها في عوائد الاسهم)) والذي هو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. أذ نهدف من خلال هذه الاستمارة الى استطلاع الآراء بشأن الفقرات الواردة فيها راجين الإجابة على كافة الأسئلة بشكل دقيق من أجل المساهمة في إنجاح هذه البحث وأن الباحثان يشكرانكم على حسن تعاونكم مؤكداً بأن بيانات هذه الاستبانة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

ومن الله التوفيق

١. البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث

يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب لكل فقرة.

الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
الفئة العمرية	30-21 سنة ☐ 60-51 سنة ☐ 40-31 سنة ☐ ٦١ سنة فأكثر ☐ 50-41 سنة ☐
التحصيل العلمي	دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه أو ما يعادلها ☐
سنوات الخبرة العملية	5 - 1 ☐ 20 - 16 ☐ 10 - 6 ☐ 25 - 21 ☐ 15 - 11 ☐ 26 فأكثر ☐

٢. مدى توفر متطلبات كفاية رأس المال

يرجى وضع علامة (√) أمام العبارة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك:

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بالحد الأدنى من كفاية رأس المال البالغة ١٠,٥%.	57	30	13	0	0
٢	بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من مخاطر الائتمان.	63	23	14	0	0
٣	بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر التشغيل.	62	24	7	7	0
٤	بإمكان المصرف الالتزام بمتطلبات لجنة بازل الثالثة في الاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال اللازم لمقابلة خسائر مخاطر السوق.	62	24	7	7	0
٥	يراعي مجلس ادارة المصرف تكوين مخصصات انخفاض قيمة الموجودات.	78	12	10	0	0
٦	يراعي مجلس ادارة المصرف الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر المسيطر عليها.	76	12	12	0	0
٧	قيام ادارة المصرف بتصنيف الديون ووضع اوزان ترجيحية حسب مخاطرها وفقا لاتفاق بازل الثالث.	58	22	20	0	0
٨	يلجأ المصرف الى الرافعة المالية (الاقتراض الخارجي) بنسبة لا تزيد عن ٥٣%.	22	58	12	8	0
٩	يحرص المصرف على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الاجل بنسبة لا تقل عن ١٠٠% منها.	47	43	10	0	0

١٠	يحرص المصرف على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الاجل بنسبة لا تقل عن ١٠% منها.	62	26	12	0	0
١١	لدى المصارف القدرة على تطبيق بنود اتفاقية بازل ٣ ولديها الوقت الكافي لذلك.	25	15	50	8	2
١٢	بإمكان المصرف الالتزام بتكوين احتياطي منفصل يتكون من اسهم عادية و يعادل ٢,٥% من الموجودات لمواجهة الصدمات المستقبلية.	24	٥٦	20	0	0
١٣	يحتفظ المصرف باحتياطي رأس مالي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وبنسبة تتراوح بين ٠ و ٢,٥% من رأس ماله الاساسي.	47	٣٠	23	٠	٠

٣. السياسة الرقابية و الاشراف الاداري

١٤	يقوم مجلس الادارة بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل و السياسات العامة في المصرف.	70	19	11	0	0
١٥	يملك المصرف قسم متخصص بأدارة المخاطر.	64	23	13	0	0
١٦	يتبع المصرف استراتيجية المراجعة الدورية للملائمة لحدود المخاطر.	73	15	12	0	0
١٧	يملك المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل.	77	12	11	0	0
١٨	يملك المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات رقابة ومتابعة العمليات المرتبطة بمخاطر السوق.	68	20	12	0	0
١٩	يهتم مجلس الادارة برسم السياسات الادارية و الهيكل التنظيمي.	63	25	12	0	0

٢٠	يحتفظ المصرف بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لمؤشر ملاءة رأس المال.	61	22	17	0	0
٢١	يقوم المصرف بتقييم الاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء المصرف بمتطلبات رأس المال الرقابية.	18	30	52	0	0
٢٢	يعمل المصرف على زج العاملين في دورات تثقيفية في مجال ادارة المخاطر.	15	30	50	5	0
٢٣	هنالك تناسب بين سياسة ادارة المخاطر و المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	59	31	10	0	0
٢٤	يعمل المصرف على اعداد تقرير للبنك المركزي حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.	71	22	7	0	0

٤. تطبيق الاجراءات لتحقيق انضباط السوق

٢٥	يفصح المصرف عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال.	77	23	0	0	0
٢٦	حماية حقوق الملكية و العملاء مطبقة في المصرف بشكل عام.	78	22	0	0	0
٢٧	تطلب السلطة الرقابية من المصارف بصورة عامة الافصاح عن الطرق و الاساليب التي تتبعها في قياس المخاطر و كفاية رأس المال.	25	73	2	0	0
٢٨	يفصح المصرف في قوائمه المالية المنشورة عن رأس المال و يتعرض للمخاطر و تقييمها.	78	12	10	0	0
٢٩	يتيح المصرف للمشاركين في الاسواق المالية المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال المصرف.	50	38	12	0	0
٣٠	يعمل المصرف على الافصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم موجوداته ومطلوباته.	20	68	12	0	0
٣١	يعمل المصرف على الافصاح الدوري للمعلومات المتعلقة بالرافعة المالية (الاقتراض الخارجي).	77	13	10	0	0
٣٢	لدى المصرف نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.	65	30	5	0	0

٥. المعلومات و الاتصال

٣٣	تتوفر في المصرف انظمة معلوماتية داخلية مالية وتشغيلية كافية تعمل على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	66	23	11	0	0

0	0	11	12	77	لدى ادارة المصرف الوعي الكامل باستخدام الانظمة المعلوماتية لتحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	٣٤
0	1	16	23	60	توفر اجراءات رقابة مختلفة تستخدم في حالات الطوارئ تعمل على عدم التوقف عن العمل او التعرض للخسائر.	٣٥
0	0	12	25	63	تشمل انظمة الرقابة خطة عمل في حالات الطوارئ لتضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الاجهزة و الانظمة الالكترونية.	٣٦
0	0	10	18	72	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات و الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	٣٧
0	0	14	25	61	لدى المصرف نظام معلومات دقيق وسريع يمكن الاعتماد عليه.	٣٨
0	0	21	29	50	تلتزم المصارف بنشر البيانات والمعلومات الخاصة باساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الاسواق.	٣٩

قياس مدى تنويع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان - هيرفندال) وأثره في عوائد المصرف

Analysis diversification range of the loan portfolio using the (Herschmann-Herfndal) Model and their impact on the Bank's returns

Qassim M. Humud

Assist. Prof. Ali A. Faris

قاسم محمد حمود^(١)

أ.م.د. علي احمد فارس^(٢)

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس مدى تنويع محفظة القروض كمتغير مستقل عبر استخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وتأثيره على عوائد المصرف كمتغير تابع، اذ تم استعمال ثلاثة مؤشرات لعائد وهي كل من (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، العائد على الودائع). وقد تم اجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من (3) مصارف تجارية مدرجة في سوق الاوراق المالية العراقي للمدة من عام 2006 - 2017. كما تم الاعتماد على البيانات السنوية الظاهرة في القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة. اذ تجسدت مشكلة الدراسة حول معرفة مدى تنويع محافظ قروض المصارف عينة الدراسة وما هو تأثيره على العوائد المصرفية وقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية والمقاييس الاحصائية من اجل الوصول الى هدف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: محفظة القروض، نموذج هيرشمان-هيرفندال، عوائد المصارف.

Abstract

The study aims to measure the diversification of the loan portfolio as an independent variable by using the Hirschman-Herfendal model and its effect

١- كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

on the Bank's returns as a dependent variable. three return indicators were used (return on assets, return on equity, return on deposits). This study was conducted on a sample of (3) commercial banks listed in the Iraqi stock market for the period from 2006 to 2017. The annual data shown in the financial statements of the sample banks was also based on the study's problem of knowing the diversification of portfolios Bank loans Sample of the study and what is its effect on banking returns, A set of financial indicators and statistical measures have been used in order to reach the objective of the study.

المقدمة Introduction

تعد مكونات محفظة القروض جزءاً لا يستهان به من موجودات المصرف، لما تتسم به من دورٍ أساسي في عالم استثمارات القطاع المصرفي، سيما وأن الهدف الرئيسي من هذه الاستثمارات هو لتحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى معين من المخاطر، أو العكس وهو تحقيق أعلى عائد عند مستوى معين من المخاطرة أو العكس، إذ تقع على عاتق إدارة المحفظة مهمة ومسؤولية كيفية التعامل مع تلك المخاطر والعمل على جعلها في حدها الأدنى عن طريق التنوع الكفوء في محفظة القروض المصرفية. ولذلك فإن هذه الدراسة تستهدف إجراء تحليل تطبيقي لعينة من المصارف العاملة في النظام المصرفي العراقي عن طريق قياس مدى تنوع محفظة الائتمان الخاصة بها وكيف يؤثر على عوائد المصرف، سيما وأن العديد من البلدان تمتلك مجموعة من القواعد التي تحد من تعرض البنك لمقترض واحد أو قطاع واحد، وفي المقابل، هناك العديد من المصارف التي تقرر تركيز أنشطة قروضها للقطاعات التي تتمتع فيها بخبرة وميزة نسبية، تتمثل في الكشف المبكر عن تدهور حالة الزبون، إذ تم توثيق نسبة متزايدة من الكتابات حول تخصيص الأصول مع التركيز على المخاطر بدلاً من تقدير العوائد المتوقعة، وبناءً على ذلك وفي ضوء الأزمة المالية التي حدثت عام ٢٠٠٨، وبالنظر إلى أن القروض هي واحدة من أهم المخرجات المصرفية، أصبح هذا الموضوع ذا أهمية قصوى، من أجل الوصول إلى نتائج والخروج بتوصيات قد تساعد المصارف على اتخاذ القرارات وتسهم في زيادة الاستقرار المالي.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث الأساسية تكمن في عدم وجود تحليل كمي لقياس حجم التنوع في محافظ قروض المصارف عينة البحث ومن ثم عدم قدرة تلك المصارف على قياس تأثير هذه الاستراتيجية في عوائد المصارف. وبالنتيجة تلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مستوى تنوع محفظة القروض في المصارف عينة البحث؟
٢. هل هناك تأثير لمؤشر التنوع (HHI) في محفظة القروض في عوائد كل مصرف من المصارف عينة البحث؟

ثانياً: أهداف البحث:

١. التعرف على ماهية وأهمية استراتيجية تنويع محفظة القروض في المصارف المختارة كواحدة من أهم الاستراتيجيات المتبعة في القطاع المصرفي.
٢. قياس مدى تنويع محفظة القروض في المصارف عينة البحث.
٣. التعرف على تأثير تنويع محفظة القروض في عوائد كل مصرف من المصارف عينة البحث وفي القطاع ككل.
٤. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتقويم عمل المصارف العاملة في القطاع المصرفي الوطني من أجل التوصل إلى الشكل الأمثل لمحفظة القروض والتي تحقق أعلى عائد ممكن عند مستوى معين من المخاطرة أو ادنى مخاطرة ممكنة عند مستوى معين العائد.

ثالثاً: أهمية البحث:

- تأتي أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:
- أ. تنبع أهمية البحث من خلال دراسته لواحد من أهم القطاعات في الاقتصاد ألا وهو (القطاع المصرفي) والذي يُعد حلقة الوصل داخل الاقتصاد الوطني والذي يتم الاعتماد عليه في تمويل مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني وبذلك فإنه يساهم وبشكل فاعل في البناء والنمو الاقتصادي.
 - ب. توجد هناك ندرة في دراسة تنويع محفظة القروض في الدراسات العربية وخاصة العراقية ما يجعل هذا البحث مرشحاً ليشكل إضافة للمكتبة العربية والعراقية على وجه الخصوص.
 - ج. إبراز أهمية استراتيجية تنويع محفظة القروض واثراً في عوائد المصارف عينة البحث.

رابعاً: فرضيات البحث:

- تنبع فرضيات البحث الأساسية من خلال الآتي:
- الفرضية الرئيسة الأولى للبحث: لا تملك المصارف إلى اتباع استراتيجية التنويع في محفظة القروض.
- الفرضية الرئيسة الثانية للبحث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنويع محفظة القروض في مؤشرات العائد في المصارف عينة البحث.
- وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
- H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر تنويع محفظة القروض في مؤشر العائد على الموجودات (y_1) للمصارف عينة البحث.
- H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشر تنويع محفظة القروض في مؤشر العائد على حق الملكية (y_2) للمصارف عينة البحث.
- H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر تنويع محفظة القروض في مؤشر العائد على الودائع (y_3) للمصارف عينة البحث.

خامساً: مجتمع البحث وعينته:

يتضمن مجتمع البحث كافة المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي والبالغ عددها (٢٣) مصرفاً. اما عينة الدراسة فقد تكونت من ثلاثة مصارف لكونها تمتلك نشاطاً اقراضياً جيداً وقد وتم تأسيسها منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة نسبياً مما يوفر سلسلة زمنية طويلة يمكن اعتمادها في الدراسة فضلاً عن أن المصارف عينة الدراسة كانت مفصحة عن تفاصيل قروضها الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبشكل شفاف ما يعني توفر البيانات المطلوبة لغرض إجراء الدراسة وكما موضح في الجدول ادناه.

الجدول (١) المصارف التجارية العراقية المختارة كعينة للبحث (المبالغ بالدينار)

التسلسل	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال عن التأسيس
١	المنصور	2005	400000000
٢	اشور	2005	250000000
٣	الأهلي العراقي	1995	400000000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية للمصارف عينة البحث

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

أولاً: المفهوم والتطور التاريخي للمحفظة The concept and Historical development of the portfolio

ظهر مفهوم المحفظة بشكل عام قبل ظهور نظرية المحفظة الحديثة على يد الاقتصادي (هاري ماركويتز Harry Markowitz) عام ١٩٥٢، اذ كان هناك مفهوم للمحفظة الاستثمارية أو ما يشابه هذا المفهوم بصورة تدل على قدم فكرة المحفظة وهو اعتماد الأفراد كمؤسسات أو شركات أو حتى مفكرين اقتصاديين على المقولة القائلة "لا تضع البيض كله في سلة واحدة"، والتي ظهرت بداياتها في (١٩٣٨) على يد الاقتصادي جون ويليامز والذي جاء بما يعرف نموذج خصم الارباح (Model Of Profits Discount) إذ يعد نموذج خصم الارباح وسيلة لاستعمال المحفظة الاستثمارية لقياس كلفة حقوق الملكية Cost Of Equity حيث يأخذ هذا النموذج في اعتباره العائد منسوباً الى حجم الاستثمار الكلي في المحفظة فقط وبذلك فانه يعد كأداة ذات بعد واحد Tool Of One Demotion بمعنى آخر إنه يهتم بتحليل وتقييم جزء واحد في المحفظة الا وهو العائد ولا يأخذ بنظر الاعتبار عنصر المخاطرة التي تحتوي عليها مكونات المحفظة، كذلك فانه يلغي أي توقعات تخص التنبؤ بالمستقبل (Rubinsten, 2006, 75).

إلا أن النماذج والنظريات التي ظهرت بعدها وعلى راسها نظرية هاري ماركويتز والذي يعد الاب الروحي لنظرية المحفظة الحديثة وهو اول من ارسى قواعدها، اوضحت كيفية تشكيل المحفظة من خلال النظر إلى عائد ومخاطرة الموجودات الفردية بواسطة استعمال علاقة الارتباط بين تلك الموجودات (Mangram, 2013: 59). جاء من بعد ذلك رواد الفكر المالي امثال (Treynor عام ١٩٦١) و (Sharp عام ١٩٦٣) و (Mossin عام ١٩٦٦) و (Lintner عام ١٩٦٩) و (Black عام ١٩٧٢) و (Haugen, 2002: 2). إذ عملت جميع دراساتهم على تبسيط اطروحات ماركويتز والتي طورت مفهوم

المحفظة الاستثمارية، وعالجت أغلب الأخطاء وما زالت هناك دراسات تعالج المشكلات التي تواجه المستثمرين المستخدمين لهذه الأداة المالية المهمة، لذا فقد تم تقسيم النماذج التي تناقش مفهوم المحفظة على مدرستين وهما (المدرسة التقليدية Traditional School)^(٣) و (المدرسة الحديثة Modern School)^(٤)، وبني هذا التقسيم على الافتراضات التي أعتمدها كل أنموذج عند ظهوره (باكير، ٢٠٠٨: ١٤٢). وقد حصل كل من هاري ماركويتز و شارب الذي عمل على تبسيط اطروحات الاول على جائزة نوبل عام (١٩٩٠) بسبب مساهمتهم القيمة في ما يعرف (نظرية المحفظة الحديثة) (Kazan & Halim, 2014:1209).

اذ عرفت المحفظة الاستثمارية بشكل عام حسب قاموس (Webster) "على أنها عبارة عن مجموعة أوراق مالية يحتفظ بها المستثمر أو هي أوراق تجارية تمسكها المؤسسات المالية مثل المصارف (Webster, 2003:110). في حين عرفها كل من (Corrado, 2000:487) و (Fischer, 1996:560) على أنها عبارة عن حزمة او توليفة من الموجودات. كما عرفت أيضا على أنها مجموعة موجودات مالية وغير مالية يحتفظ بها المستثمر (Cecchetti & schoenholtz, 2015:56). وبعد ان تعرفنا على مفهوم المحفظة الاستثمارية بشكل عام، لابد من التطرق إلى مفهوم محفظة القروض المصرفية على وجه الخصوص، إذ تعرف على أنها مجموعة القروض التي تم منحها والتي يتم الاحتفاظ بها لغاية تاريخ سدادها، حيث تمثل محافظ القروض الموجودات الرئيسية للمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى، وهي ببساطة تشير الى القروض التي يدين بها المقرض، حيث يتم إدراج محفظة القروض كأصل في الميزانية العمومية للمقرض (Awuitor, 2015:22). فيما اشار إليها كل من (Mokaya & Jagongo, 2014:88) على أنها توليفة متنوعة من القروض والتي يستعملها المصرف من أجل تحقيق أقصى عائد عند مستوى مقبول من المخاطرة،،. او أنها مجموعة من القروض التي تمتلكها البنوك أو شركات الاستثمار أو حتى الوكالات الحكومية وتديرها وبالتالي فان محفظة القروض هي أصول بسبب العائدات المتكررة التي تنشأ عنها مدفوعات القرض (John, 2017:1).

١. اهداف محفظة القروض Loan Portfolio Objectives:

أ. تعظيم الربحية: تمثل الربحية الحافز الرئيسي والاكبر من استثمار اموال المصرف وبما فيها محفظة قروض المصرف، إذ أن نجاح المحفظة في تعظيم الربحية هو ما يعطي للمحفظة سمة النجاح، حيث يكون ذلك من خلال نسب مقبولة وممكنة مبنية على سياسات وإسس تسعير القروض في المصرف (Greg, 2009:199).

٣- المدرسة التقليدية: اعتمدت هذه المدرسة على ما يعرف باسم التنوع الساذج من خلال جمع أكبر عدد من الموجودات داخل المحفظة والذي لا يعبر أي أهمية للعلاقة بين تلك الموجودات بقدر وضع أكبر عدد منها (Van Horn & Wachowicz, 2009:104).
٤- المدرسة الحديثة: اعتمدت هذه المدرسة على المدخل الكمي والعلمي الذي قدمه Markowitz عندما اصدر كتابه (انموذج المحفظة الاساس) والذي وضع فيه اسلوب قياس المخاطرة بواسطة استخدام تباين العوائد وأشار الى انه اسلوب مقبول حيث انه ليس لبيان كفاءة تنوع المحفظة وإنما لغرض تنوع المحفظة بشكل كفاء (Brown & Reilly, 2009:182).

- قياس مدى تنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وأثره في عوائد المصرف
- ب. تخفيض المخاطرة: إن أحد أهداف تشكيل المحفظة هو التأمين ضد المخاطر، إذ يعمل المصرف على ضبط مكونات محفظته من خلال السيطرة على تركيز محفظة القروض ضمن قطاع أو منطقة جغرافية معينة (Greg, 2009:199).
- ج. إدارة السيولة: إن أغلب المؤسسات المالية تستخدم المحفظة كمصدر أولي للسيولة ولتقليل مخاطر السيولة (Hempel & Simonson, 1999:275).
- د. النمو: بمعنى تعظيم الثروة ونمو راس المال وبالحصول على زيادة القيمة الرأسمالية، إذ إن نمو المحفظة يعد الهدف الجوهرى الذي يجب على كل مصرف تحقيقه، حيث أنه يُعد مؤشراً لنجاح العملية الاستثمارية (رزق، ٢٠٠٤: ١٥٨).

٢. انواع محفظة القروض Types of loan portfolio:

أ. محفظة القروض التجارية: Business Loan Portfolio

تتكون المحفظة هذه من القروض التي تمنحها المصارف التجارية بمختلف انواعها، وبذلك تقوم هذه المصارف بتوجيه مواردها نحو أصول ذات سيولة مرتفعة لغرض الحفاظ على مبدأ التوازن بين مصادر واستخدامات الاموال، لذلك تتضمن هذه المحفظة القروض قصيرة الأجل بمختلف انواعها والتي تمنح للجمهور بكافة شرائحه (Roberto, A, 2013:5).

ب. محفظة القروض المتنوعة: Miscellaneous loan portfolio

في هذه المحفظة تقوم المصارف بتقديم قروض متنوعة لقطاعات اقتصادية مختلفة مثل محفظة قروض مصارف الاستثمار الى تمنح قروضاً لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة والتي لا تمول من قبل المصارف التجارية والتي عادة ما تكون طويلة الاجل، وكذلك محافظ قروض المصارف الشاملة (Acharya, 2006,11).

(V., Hasan,

ج. محافظ القروض المتخصصة Specialized loan portfolios (المزاري، ٢٠٠٩:

(١٥:

- محفظة القروض العقارية Real estate loan portfolio

تشكل المحفظة العقارية من قروض متوسطة إلى طويلة الأجل تمنحها المصارف لغرض شراء أو بناء المساكن بهدف النهوض بقطاع الاسكان داخل البلد وإن ما يميز هذه القروض هو أنها مضمونة بالعقار الممول وكذل فأنها لا تدفع مرة واحدة وإنما على شكل دفعات بحسب نسبة ما تم بناؤه.

- محفظة القروض الزراعية Agricultural Loan Portfolio:

وتتضمن القروض الممنوحة من قبل المصارف الزراعية إلى المزارعين والفلاحين من أجل النهوض بواقع الزراعة في البلد وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الامد حيث تمتد لأكثر من عشرين عاماً وتكون مضمونة بالأراضي الزراعية نفسها أو المواشي والمحاصيل.

٣ - محفظة القروض الصناعية Industrial loan portfolio:

تشكل هذه المحفظة من قروض متوسطة وطويلة الاجل والتي تمنح من قبل المصارف الصناعية للمنشآت الصناعية من أجل النهوض بالواقع الصناعي في البلد وكذلك دعم وتنمية النشاط الاقتصادي بشكل عام مقابل ضمانات عينية مختلفة.

٣. إدارة محفظة القروض المصرفية Management of bank loan portfolio:

تمثل ادارة محفظة القروض الكفاءة العملية التي يتم من خلالها يتم إدارة المخاطر المتأصلة في عملية الائتمان والتحكم فيها، ونظرًا لأن مراجعة العمليات في إدارة محفظة القروض (LPM)^(٥) تعد من العمليات المنطقية والمهمة جدًا فإنها تمثل نشاطًا إشرافيًا أساسيًا، بحيث يتضمن تقييم ادارة محفظة القروض LPM تقييم الخطوات التي تتخذها إدارة البنك لتحديد المخاطر والتحكم فيها طوال عملية الائتمان، اذ يركز التقييم على ما تقوم به الإدارة لتحديد المشاكل قبل أن تصبح مشاكل، وبالتالي تتطلب مهمة مدراء محافظ القروض في المصارف اختيار العناصر التي تتكون منها محفظة القروض المصرفية، اذ ان هذه المهمة ليست سهلة على الاطلاق، وذلك لكون عملية اختيار العناصر القابلة للنمو بالاعتماد على القواعد والاسس التي تضبط تشكيلة ومكونات المحفظة، وادارة هذه التشكيلة المكونة لمحفظة القروض الاستثمارية ضمن البيئة والإطار الاستثماري المعقد تتطلب الفهم والامام الكامل بالظروف المحيطة وبشكل دقيق وكذلك التكيف والتفاعل المستمر والسريع معها (Comptroller's Handbook, 2017:4).

د. أسس إدارة محفظة القروض The Basis of loan portfolio management

يجب عند ادارة محفظة القروض الاستثمارية الاخذ بنظر الاعتبار اسس عديدة ومن اهمها: (Greg, 2009:5).

- التحفظ والعقلانية عند اتخاذ القرارات التي تعنى بإدارة محفظة القروض لغرض تجنب المخاطر المرتفعة.
- اعداد قائمة بمجموعة من القروض كبداية متاحة للاستثمار ووضع أولويات لكل منها.
- تحديد التوقيت المناسب عند اختيار وبناء هيكل محفظة القروض التي تلائم اهداف المصرف.
- المراقبة والمتابعة المستمرة لطلبات القروض وكذلك التقلبات التي تطرأ على اسعار الفائدة وكذلك قيمة القروض التي تتكون منها المحفظة.
- الاستعانة بخبراء ومختصين في عمليات إدارة المحفظة.

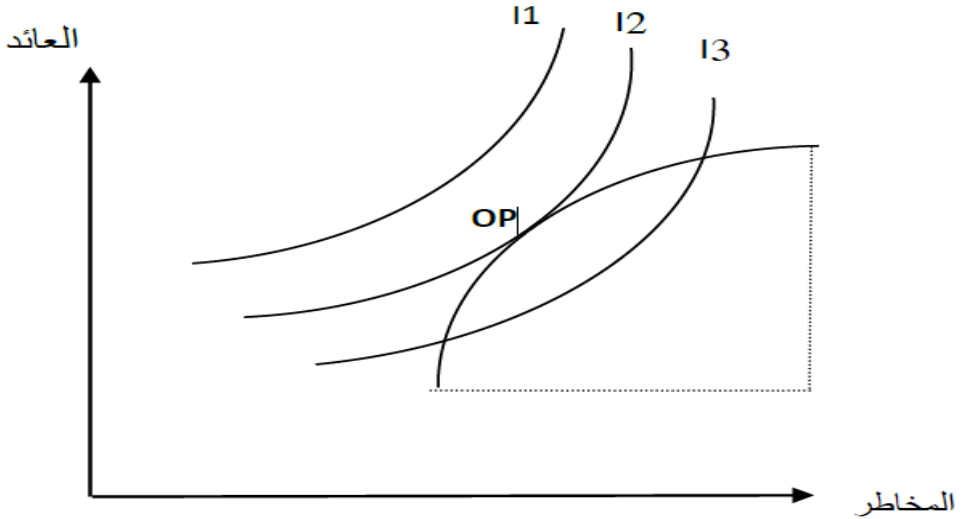
٤. الحد الكفوء ومحفظة القروض المثلى Efficient Frontier and Optimal Portfolio:

إن مصطلح المحفظة المثلى يُعد كذلك من وجهة النظر الخاصة بمصرف معين له من الاتجاهات والميول ما قد تختلف عن اتجاهات وميول مصرف آخر، مما يعني إن المحفظة المثلى بالنسبة لمصرف متحفظ معين وليكن مثلاً (س) غير المحفظة المثلى بالنسبة لمصرف مجازف مثلاً (ص) والعكس صحيح (المرشد، طه، ٢٠٠٧:٥٠). وبالحصول فإن المستثمر سيختار محفظته المثلى من مجموع المحافظ الكفوء التي تعرض أقصى

قياس مدى تنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان - هيرفندال) وأثره في عوائد المصرف
عائد متوقع عند مستوى معين من المخاطرة، أو تلك التي تتعرض أدنى مخاطرة عند مستوى معين من العائد
المتوقع (Sharpe, et.al,1999: 171).

عرفت المحفظة المثلى بأنها تلك "المحافظ التي تقدم أعلى عائد متوقع لأي مستوى مقبول من المخاطرة
أو أدنى مخاطرة محتملة لأي عائد محدد" (Brigham & Ehrhardt,2011:935). أو أنها "تلك المحفظة
التي تتكون من توليفة متوازنة ومتنوعة من الأصول والأدوات الاستثمارية، وبشكل يجعلها أكثر ملائمة
لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يقوم بإدارتها" (مطر و تيم، ٢٠٠٥: ٢٠٦). حيث إن
المحفظة المثلى تقع في العادة على ما يعرف بمنحنى الحد الكفوء، والذي ابتكره (هاري ماركويتز) عام
(١٩٥٩) والموضح على الرسم البياني أدناه، والذي يمثل المبادلة بين المخاطرة على المحور الأفقي والعائد
على المحور العمودي لمجموعة من المحافظ الاستثمارية، إذ إن هذا المنحنى يمثل جميع المحافظ لتعظيم العائد
عند مستوى معين من المخاطرة:

الشكل رقم (١) الحد الكفء ومنحنيات السواء



Source: Gareth,D,(2003),Investment Analysis, Journal of Finance, P68.

يوضح الشكل السابق بأن جميع المحافظ الواقعة على الحد الكفوء هي محافظ الكفوء ولا توجد محفظة
فوق الخط وإن وجدت فإنها تسمى بالمجموعة غير الممكنة، و يبين الشكل أيضا بأن المحافظ الواقعة تحت
الخط تعد غير كفوءة، وبالتالي عند استعراض المحافظ الكفوءة يتم طرح التساؤل التالي؟ أي المحافظ تعد
افضل بالنسبة للمستثمر؟ ولتحديد المحفظة الأمثل لمستثمر ما، يجب هنا أن نعرف موقف المستثمر تجاه
المخاطر عن طريق دالة المبادلة بين العائد والمخاطرة، أو ما يعرف بمنحنيات السواء. إذ يبين الشكل السابق
منحنيات السواء تفضيلات المستثمرين (I3,I2,I1) والتي تحدد المبادلة بين المخاطرة والعائد المتوقع جنبا
إلى جنب مع الحد الكفوء، والتي من خلالها يتم تحديد المحفظة المفضلة بالنسبة للمستثمر بحسب مبادلاته
بين العائد والمخاطرة (Brown& Reilly,2003:230).

بناءً على ما تقدم فإن محفظة القروض المثلى بالنسبة للمصرف تتحدد عند نقطة التماس لأحد منحنيات سواء المصرف مع الحد الكفوء أي في النقطة (OP)، والذي يعني أن نقطة التماس تمثل أقصى مستويات الرضا التي من الممكن أن يحققها المصرف، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المحفظة المثلى بالنسبة للمصرف الذي لا يرغب بتجنب المخاطرة تكون ذات درجة مخاطر أكبر من المحفظة المثلى للمصرف المتحوط بشكل كبير ضد للمخاطر (Gareth, 2003:68).

ثانياً: تنويع محفظة القروض Diversification Strategy

لقد كانت قضايا التنويع في أنشطة أعمال الشركات والمؤسسات المالية تمثل قلب مجموعة كبيرة من المؤلفات الحديثة المتعلقة بتمويل الشركات (Acharya, et.al., 2002:7). إذ إن التنويع يعد واحداً من المواضيع الهامة في الأدبيات المالية، إذ أن هذه الاستراتيجية تعد ضرورية بالنسبة للمصرف كمؤسسة مالية، كونها تمكن المصارف من تنويع محافظ الائتمان الخاصة بها لزيادة الأداء وتقليل مخاطر محفظة الائتمان (Turkmen& Yigit, 2012:111). فالتنويع يعد بمثابة إستراتيجية أعمال تسمح للكيان بدخول مجال عمل جديد بهدف أساسي وهو تقليل المخاطر وتحسين العوائد، فإذا تم تنفيذ هذه الاستراتيجية بنجاح تكون بمثابة سور لحماية المؤسسة من حالات عدم اليقين (Jain, 2017:120). فالتنويع هو مفهوم يقصد به الحد من المخاطر عن طريق تخصيص الاستثمارات بين مختلف الأدوات المالية والصناعات وفئات الاستثمار الأخرى (Mangram, 2013: 66). إذ إن الفهم الحديث لإدارة المخاطر في محفظة القروض الكفوءة يولي اهتماماً كبيراً لتنويع القروض، إذ يتم التعامل مع التنويع كأداة رئيسية تسمح بتفادي المخاطر المرتبطة بالإقراض المفرط لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي أو تركيز القروض (Freitakas, 2013:5).

١. أساليب تنويع المحفظة Portfolio diversification methods

أ. التنويع الساذج: naive diversification

إن أسلوب التنويع الساذج $N/1$ ، أو المحفظة ذات الوزن المتماثل، قد لفتت اهتمام الكثير من الباحثين والممارسين (Bowie Li, 2018:21). حيث ينص التنويع الساذج على تقسيم مخصصات رأس المال بالتساوي بين جميع الأصول بهدف تقليل المخاطر الكلية للمحفظة بطريقة بسيطة وبديهة دون الاضطرار إلى التعمق والتعقيد في القوانين الرياضية المستخدمة حالياً لحل مشاكل تحسين العائد (Lhabitant, 2017:91). بمعنى آخر، يعتمد المستثمر وفقاً لهذا الأسلوب على اختيار عدد من الموجودات وبشكل عشوائي وبأوزان متساوية وإدخالها المحفظة والتي ستعمل على تخفيض مخاطر المحفظة غير النظامية والتي تؤثر على مخاطر المحفظة الكلية وبالنسبة ستقتصر مخاطرة المحفظة على المخاطر النظامية فقط والمتمثلة بمخاطر السوق، إذ يعتمد على هذا الأسلوب على مقولة (لاتضع كل البيض في سلة واحدة) (Frankfurter&Frecka, 1981:3).

ففي حالة الأوزان المتساوية ($w_i = 1 / N$ لكل i)، يكون تباين المحفظة بالشكل التالي: (Lhabitant, 2017:92):

$$\sigma_P^2 = \frac{1}{N}(1 - \bar{\rho})\bar{\sigma}^2 + \bar{\rho}\bar{\sigma}^2 \quad \dots\dots\dots(1)$$

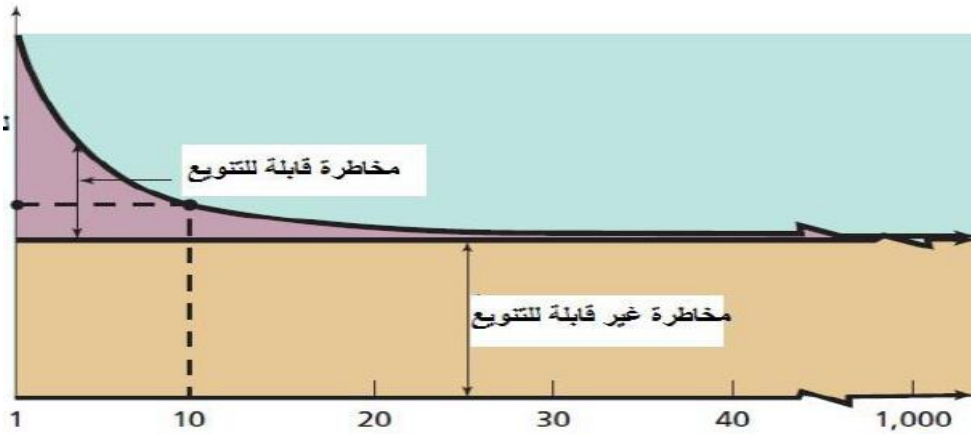
إذ أن:

$\bar{\rho}$ = الارتباط

$\bar{\sigma}^2$ = الانحراف المعياري

تقدم المعادلة السابقة رؤية مفيدة حول الفوائد المحتملة للتنوع الساذج، إذ تشير إلى أنه يتكون تباين المحفظة من حدين، يمكن تخفيض الأول عن طريق زيادة عدد الأصول في المحفظة، ويعتمد النوع الثاني على متوسط الارتباط بين الأصول وليس على عدد الأصول، أي أنه يمثل الحد الأدنى لتباين المحفظة المتنوعة بسداجة.

المخاطرة



عدد الموجودات في المحفظة

الشكل (٢) منافع التنوع في تقليل مخاطرة المحفظة

Source: Jordan,Bradford & Miller,Thomas,"Fundamentals of investment",4th edition,McGraw-Hill Irwin,2008:p. 365.

إذ إن ما يعاب على أسلوب التنوع الساذج هو انخفاض المنافع المحتملة بالرغم من انخفاض تكاليف المعاملات فيه، كما انه لا يأخذ بالاعتبار الارتباطات بين الموجودات المكونة للمحفظة وعلاقة المخاطرة بالعائد (4 Andersen& Musajev,2010).

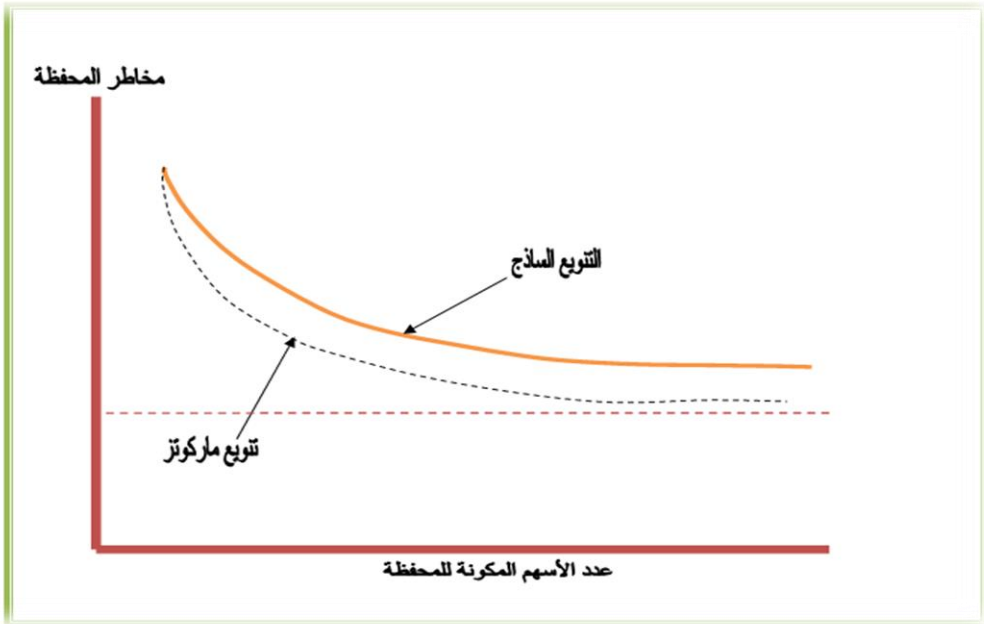
ب. تنوع ماركويتز Markowitz's diversification approach:

يحظى هاري ماركويتز بتقدير كبير بعدّه رائدًا في مساهماته النظرية في الاقتصاد المالي وتمويل الشركات، ففي ١٩٩٠ حصل ماركويتز على جائزة نوبل لمساهماته في هذه المجالات، والتي تم تبنيها في مقال بعنوان اختيار المحفظة "Portfolio Selection" عام 1952 والذي نشر لأول مرة في مجلة المالية The Journal of Finance، وعلى نطاق أوسع في كتابه "اختيار المحفظة" التنوع الكفوء (١٩٥٩)، إذ شكلت أعماله الرائدة أساس ما يعرف الآن باسم "نظرية المحفظة الحديثة" (MPT)، كما تم توسيع الأساس لهذه النظرية

في وقت لاحق من قبل زميل ماركويتز الفائز بجائزة نوبل، وليام شارب، الذي اشتهر على نطاق واسع بعمله في عام ١٩٦٤ بما يعرف بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية حول نظرية تشكيل أسعار الأصول المالية (Mangram, 2013:59).

بدأت النظرية الحديثة لتنويع المحافظ الاستثمارية عندما أكد ماركويتز (١٩٥٢) على أهمية محافظ متوسط-التباين الكفوءة لإدارة الاستثمار، وأدت رؤى ماركويتز فيما بعد إلى تطوير نموذج التسعير الرأسمالي من قبل شارب (١٩٦٤)، وهو أول نموذج توازن يربط بين المخاطر والعائد المتوقع (Kupiec, 2015:2). إذ تؤكد نظرية محفظة ماركويتز (١٩٥٢) على أن المحفظة متنوعة إذا لم يكن من الممكن تقليل التباين أكثر عند المستوى نفسه من العائد المتوقع، ويعني هذا أن تباين المحفظة يستخدم كدليل لمستوى تنويع المحفظة (Theron & Vuuren, 2018:2). أو بتعبير آخر تنص نظرية ماركويتز (١٩٥٢) على أن المحفظة متنوعة بشكل جيد فقط إذا لم تكن هناك محفظة تحتوي في الوقت نفسه على مخاطر أقل أو عائد أعلى متوقع (Behr, et al, 2007:8). أو بتعبير ثالث، تكون المحفظة كفوءة في تنويعها إذا لم تكن هناك محفظة أخرى ذات مخاطر أقل وعائد متساو (على الأقل) ولا محفظة ذات عائد أعلى متوقع و (على الأكثر) مخاطر متساوية (Kamp, et. al., 2005:5). ويستند تنويع ماركويتز إلى توزيع الاستثمارات بين الأصول المختلفة من أجل تحسين أداء المحفظة، إذ تم إدخال التحليل الرياضي لتنويع المحفظة في عام ١٩٥٢ من قبل ماركويتز من خلال مفهومه محفظة التباين المتوسط الكفوءة والتي تسمى المحفظة كفوءة إذا كان لديها، من بين جميع المحافظ الاستثمارية تباين ضئيل لمعدل العائد المتوقع، ومن ثم فإن تنويع المحافظ يساعد على التحكم في مخاطر المحفظة وتحديد العائد المتوقع فيها (Fernholz, 2010:1). وبالتالي فإن الهدف من التنويع هو تعظيم العوائد وتقليل المخاطر من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة التي يمكن أن يتفاعل كل منها بشكل مختلف مع الحدث نفسه (الأحداث)، على سبيل المثال، تسببت الأخبار السلبية المرتبطة بأزمة الديون الأوروبية بشكل عام في انخفاض البورصة إلى حد كبير و في الوقت نفسه، كان للأخبار نفسها تأثير إيجابي عام على أسعار بعض السلع مثل الذهب (Mangram, 2013: 66).

شكل (٣) منافع التنوع الكفوء (ماركويترز) مقارنة بالتنوع الساذج



المصدر- هندي، منير إبراهيم، (الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ٥٦.

يبين الشكل (٣) أن وجود معامل التباين المشترك (COV) يعكس العلاقة بين العوائد التي تتكون المحفظة منها، فالتباين المشترك يحدد مدى واتجاه التباين بين عوائد الاستثمار، وبالتالي فإن التنوع الكفوء لماركويترز من شأنه أن يخفف مخاطر المحفظة بكفاءة أعلى من التنوع الساذج (هندي، 2004: 101). وبالمقابل كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد المكونات الفردية للمحفظة انخفضت مخاطر عوائد المحفظة وبالتالي يعتبر افضل الاستثمارات المقترحة. حيث أن قيمة معامل الارتباط تنحصر بين (١) و(١-). (Marling, 2012: 3).

٢. التنوع في محفظة القروض diversification in the loan portfolio:

يعد التنوع في محفظة القروض أحد أهم الأساليب في السيطرة على مخاطر التركيز الائتماني، إذ إن التركيز في منح القروض لقطاعات اقتصادية محددة قد يؤدي إلى تعثر المصرف في تحصيل تلك القروض، بضلل ظروف اقتصادية معينة كالكساد المالي والتضخم وبالتالي على المصارف اللجوء الى اتباع احدى سياسات التنوع في محفظة القروض، كالتنوع القطاعي أو الجغرافي لغرض نشر تلك المخاطر على مناطق جغرافية أو قطاعات مختلفة (مامندي، 2012: 159).

بالتالي فإن فكرة التنوع في محفظة القروض تقوم على ما يلي (Machiraju, 2008, 198) (مفتاح ومعارفي، 2007: 15):

أ- تحليل محفظة القروض وفقاً لاجال استحقاق القروض الممنوحة (طويلة ومتوسطة وقصيرة).

- ب- تحليل محفظة القروض وفقا لنوع العملة التي منح بها القرض سواء كانت محلية ام عملة اجنبية.
- ت- تحليل محفظة القروض وفقا لحجم الزبائن سواء كان كبير ام صغير.
- ث- تحليل محفظة القروض وفقا للنشاطات الاقتصادية (تجارية او صناعية او زراعية او عقارية).
- ج- تحليل محفظة القروض وفقا للدول، اذ يضيف منح الائتمان للحكومات الاجنبية بعدا اخر لمخاطر الائتمان وهو مخاطر الدول.

لذا فان التنوع في محفظة القروض يمكن ان يقسم على عدة انواع:

(1) التنوع الجغرافي: Geographical Diversification

تشير مبادئ نظرية المحفظة الحديثة إلى أن المحفظة المتنوعة لديها مخاطر إئتمانية إجمالية أقل من المحفظة الأكثر تركيزاً. نظرية المحفظة تأخذ بهذا الافتراض وتستند على حقيقة أن مخاطر الائتمان تتضمن مخاطر منتظمة وغير منتظمة، إذ إن الخطر المنتظم لمخاطر الائتمان يمثل المخاطر التي لا يمكن تنويعها، أي بعبارة أخرى مخاطر السوق، إذ إنها المخاطر المتمثلة بتقصير الشركات المرتبطة بانكماش اقتصادي محلي أو إقليمي أو دولي، اعتماداً على معيار التنوع (المنطقة الجغرافية التي يختار البنك تنويع نفسه فيها)، وعندما يتعلق الأمر بالتنوع الجغرافي، يمكن أن تتجسد المخاطر المنتظمة بفقدان الائتمان الذي لا يستطيع المصرف التخلي عنه إذا كان يسعى لتغطية جميع القطاعات في منطقة جغرافية معينة (David & Dionne, 2005: 20-21).

(2) التنوع الصناعي: industrial diversification

التنوع الصناعي غالباً ما يعزى إلى درجة التنوع الجغرافي، وبما أن الصناعات تتركز في كثير من الأحيان في مناطق جغرافية معينة، فمن الطبيعي أن يكون هناك مصرف متنوع جيداً جغرافياً قادراً على تغطية العديد من الصناعات في محفظته، على افتراض أنه ليس لديه أهداف محددة للتخصص الصناعي (BOATENG, 2011: 22).

(3) التنوع القطاعي: sectoral Diversification

تناولت مؤلفات كبيرة في تمويل المصارف مسألة التركيز أو التنوع في إستراتيجية التنوع القطاعي التي تحدث عندما تسعى الشركة إلى أعمال تجارية جديدة لا علاقة لها بعملياتها التجارية أو السوقية الحالية، إذ تقترح نظرية التمويل الكلاسيكي أن التنوع يجب أن يكون وسيلة للحد من المخاطر داخل محفظة الأصول نظراً للمعلومات غير المتماثلة في الأسواق المصرفية، فالنظرية تبرز أن التركيز يزيد من تكلفة الوساطة المالية، إذ تمتلك العديد من البلدان قواعد تحد من تعرض البنك لمقترض واحد، مما يشجعهم على "وضع البيض في أكثر من سلة واحدة" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض المصارف تقرر المشاركة في القطاعات التي لديها خبرة وتتمتع بمزايا نسبية، إذ إن أزمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨، والتي أدت في وقت لاحق إلى الأزمة المالية العالمية تعود أسبابها إلى التعرض الكبير لقطاع العقارات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكلي، إذ إن هذه الأزمة التي تسبب فيها تركيز محفظة الائتمان بعرقلة الصناعة المصرفية بكاملها في الولايات المتحدة، وفي ضوء تلك الأزمة المالية، أصبح التنوع قبال التركيز أحد أهم القضايا التي يجب مناقشتها فيما يتعلق باستقرار المصرف (Belguith, Bellouma, 2017: 35).

٣. تكلفة تنوع محفظة القروض Cost of loan portfolio diversification:

التنوع يأتي بتكلفة، فقد يؤدي التوغل في قطاعات جديدة للوصول إلى محفظة أكثر تنوعاً إلى تكاليف عالية (Bebczuk, Galindo, 2005:3). إذ تتمثل تكلفة التنوع لمحفظة تتكون من الأسهم على سبيل المثال بمجموع تكاليف المعاملة وتكاليف المراقبة. أما بالنسبة للمصارف تتمثل العوامل الرئيسية لتكاليف التنوع الأساسية في تكاليف المراقبة وتكاليف الاستثمار المرتبطة باستراتيجيات التنوع المختلفة التي ناقشناها آنفاً، ومن استراتيجيات التنوع التي يمكن للمصارف أن تشترك فيها مثل: التنوع الجغرافي، القطاعي، الصناعي. فمثلاً بالنسبة للتنوع الجغرافي، يمكن أن تكون التكاليف الضمنية هي التكاليف المرتبطة بإنشاء مكتب محلي (تكاليف التسويق، التسويق المخصص، تكاليف العمالة، تكاليف التدريب) في منطقة معينة، وقد يتطلب التنوع عبر الصناعات والقطاعات إلى الاستثمارات والخبرات اللازمة لتقييم ومراقبة الصناعات (BOATENG, 2011:23,24).

وبناءً على ما تقدم فإن الباحث يؤيد الفكرة التي تقتضي وضع حدود وقيود على تنوع محفظة القروض، لأنه ربما تعمل بعض من المصارف التي تفتقر للخبرة وعدم الكفاءة الإدارية بالإفراط في تنوع محافظها لأنها تعتقد بأن ذلك قد يخفف المخاطرة لأدنى حد، وهذا يتعارض أساساً مع مبدأ التنوع الكفوء الذي يفترض أن هناك درجة تنوع مثلى للمحفظة، والتي تكون المخاطر عندها بأدنى حدودها، إذ إن تجاوزها يؤدي إلى حدوث تأثيرات عكسية، مما يعني تشتت المحفظة وارتفاع تذبذب العوائد المتولدة عنها.

٤. مؤشرات قياس التنوع في محفظة القروض Indicators of concentration of the loan portfolio:

تفترض المقاييس التقليدية للتركز ترجيحاً متساوياً لجميع القطاعات بناءً على افتراض التنوع التام (Langrin & Roach, 2008:7). وتتمثل المقاييس التقليدية الأكثر استخداماً لقياس تركيز (تنوع) محفظة القروض بالمقاييس التالية:

- مؤشر (هيرشمان-هيرفندال) (Hirschman-Herfindahl-Index) (HHI):
- مؤشر (معامل جيني) G

إذ أننا سنتعرض لأبرز هذه المؤشرات وأكثرها شيوعاً في قياس التركيز والتنوع في محفظة القروض وهو مؤشر (هيرشمان-هيرفندال).

- مؤشر "هيرفندال-هيرشمان" (HHI)

يُعرف مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) على أنه أحد المقاييس الأكثر استخداماً بين المؤشرات التراكمية للتركيز، ويتم حساب HHI وفقاً للمعادلة التالية (Adzobu, et., al., 2017:3):

$$HHI_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \quad \dots\dots\dots (2)$$

إذ أن:

r_{bti}^2 = التعرض النسبي لكل قطاع

$$\frac{1}{n} \leq H \leq 1$$

قيمة المؤشر تمثل حيث أن n تمثل عدد القطاعات.

إذ يفترض مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI) أن التنوع الكامل يعني تعريض المصرف بشكل متساو لكل القطاعات الاقتصادية (i)، فإذا كان HHI هو ١، فإن المصرف متركز تماماً في قطاع واحد، وكلما أرتفعت قيمة HHI، أرتفع التركيز في محفظة الائتمان (Adzobu, et, al., 2017:3). في حين يرى (مامندي) أن مؤشر (HHI) يعد المؤشر الأدق والأكثر استخداماً في قياس حجم التركيز والتنوع في محافظ القروض المصرفية، إذ إن قيمة هذا المؤشر تتراوح ما بين (صفر) كحد أدنى ولغاية (١٠٠٠٠) نقطة كحد أعلى فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من (١٠٠٠) نقطة فأن هذا يعني أن التركيز معدوم والتنوع تام أما لو كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين (١٠٠٠) إلى (١٨٠٠) نقطة فأن هذا يعني أن التركيز والتنوع معتدلان أما لو كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين (١٨٠٠) إلى (١٠٠٠٠) نقطة فأن هذا يعني بأن التركيز تام والتنوع معدوم (مامندي، ٢٠١٢: ٢٤١).

ثالثاً: العوائد المصرفية Banking returns:

إن الهدف الأساس لتوظيف أموال المؤسسات المالية، بما فيها المصارف، هو لتحقيق العوائد، ولغرض تحقيق هذه العوائد يجب على كل مؤسسة مالية اتباع استراتيجية محددة، كما يجب أن تكون مقروءة بعناية من جانب مدى قدرة تلك المؤسسة على التعامل مع المخاطر المرتبطة بأنشطتها، وعلاقة تطبيقها ومواردها البشرية والمالية من جانب آخر، فضلاً عن ضرورة أخذ العوامل السوقية بنظر الاعتبار في اختيار تلك الاستراتيجية. كما يعد موضوع العائد واحداً من أهم العناصر في تقييم الوضع المالي للمصرف وما يترتب على زيادة العائد الذي يمكن أن يحققه المصرف من مخاطر عالية، لذا فإن المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف على وجه الخصوص ستسعى لتحقيق المبادلة ما بين العائد والمخاطرة، وبما يؤدي إلى تعظيم العائد عند مستوى مقبول من المخاطر والعكس صحيح.

١. العائد Return

يعرف العائد حسب قاموس (Webster) على أنه "الربح الناتج من مبادلة السلع أو من العمل أو الاستثمار أو غيره" (Webster, 2003: 1216). كما تم تعريفه من قبل (Nothrup, 2004: 193) على أنه مقدار ما يحصل عليه المستثمر من أرباح بعد استرجاع مبلغ الاستثمار فضلاً عن مبلغ معين يمثل العائد وهذه تعد نتيجة عادلة نتيجة لتحمله المخاطر. عرف أيضاً بأنه "الفرق بين قيمة الاستثمار الأولية وقيمتها النهائية خلال مدة من الزمن" (Feibel, 2003: 16). عرف أيضاً بأنه مقدار الأرباح والخسائر الكلية الناتجة عن استثمار معين خلال مدة زمنية محددة" (Lowserce & J. Gitman, 2000: 237). أو هو مقدار الأرباح أو الخسائر الإجمالية المتوقعة من استثمار ما خلال فترة معينة من الزمن والحسوب بواسطة قسمة التوزيعات النقدية للأصل مضاف إليها حجم التغير في القيمة على القيمة الاستثمار الأولية في بداية المدة (Gitman, 2009: 228):

$$r_t = \frac{C_t + P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} \dots\dots\dots (3)$$

إذ أن :-

قياس مدى تنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان - هيرفندال) وأثره في عوائد المصرف

$$r_t = \text{تمثل معدل العائد المطلوب خلال المدة } t.$$

$$C_t = \text{التدفق النقدي للاستثمار في الأصل للمدة } t-1 \text{ إلى } t.$$

$$P_t = \text{قيمة الموجود في المدة } t.$$

$$P_t - 1 = \text{قيمة الموجود للمدة } t-1.$$

إذ يعكس العائد r_t أثر التدفق النقدي C_t فضلا عن أثر التغيرات في القيمة $(P_t - P_{t-1})$ خلال المدة t

$P_t - 1$ هي القيمة في بداية المدة.

P_t هي القيمة في نهاية المدة.

٢. المقاييس المستخدمة في قياس العائد Measurement used in measuring return

أ. هامش الربح Profit margin:

وهو حاصل قسمة الدخل الصافي على المبيعات الإجمالية (Block & Hirt, 2000: 56). فعلى سبيل المثال إذا كشفت التقارير المالية للسنة الماضية أن مصرف ما قد ربح ٦ بالمئة، فإن هذا يعني أن أرباحه كانت تساوي ٦ بالمئة من المبيعات الكلية (Gibson, 2009: 297). وبحسب هامش الربح وفق الصيغة التالية (Block & Hirt, 2000: 56):

$$\text{Profit Margin} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Sales}} \dots \dots \dots (4)$$

ب. معدل العائد على الموجودات (Rate of Return on Assets)

هو واحد من النسب الرئيسية التي تستخدم في تحليل ربحية المصرف والتي تشير إلى مدى كفاءة الإدارة المصرفية في تحقيق الاستخدام الأمثل لموجوداته المتاحة (Kangarooei, et.al., 2012: 1). إذ أن هذا المعدل يقيس قدرة المصرف على توفير الأرباح أو العوائد للمساهمين من خلال مقاييس الربحية (Rosenbaum & Pearl, 2013: 58). أي أن معدل العائد على الموجودات يقيم مدى كفاءة إدارة المصرف على توليد الأرباح باستخدام كمية معينة من الموجودات (kidwell, et.al., 2012: 438). ثم يتم مقارنة هذه النسبة بنسب السنوات الماضية أو تقارن بمعياري الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يعني ارتفاع كفاءة المنشأة أو المؤسسة المالية في استخدام موجوداته والعكس صحيح (Brigham & Ehrhardt, 2005: 454). ويمكن قياس معدل العائد على الموجودات كما في الصيغة الرياضية الآتية (Gitmin, 2000: 128) (Ross et al, 2010: 110):

$$(\text{ROA} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Asset}} \times) \dots \dots \dots (5)$$

ويمكن أيضا الحصول على هذه النسبة من خلال عدة طرائق ومن أهمها ضرب هامش الربح في معدل دوران الموجودات (Block & Hirt, 2000, 56):

$$\text{ROA} = \text{Profit Margin} \times \text{Asset Turnover} \dots \dots \dots (6)$$

حيث إن الطريقة هذه تأخذ بنظر الاعتبار معدل دوران الموجودات، فضلاً عن أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية، ولذلك فإن بعض من المؤسسات المالية، و لزيادة معدل العائد على الاستثمار تقوم بزيادة معدل دوران الموجودات، مع الحفاظ على نسبة محددة من الربحية، مما يمكنهم من الحصول على عائد على الاستثمار اعلى أو مشابه للمعدل الذي تحققه الشركات أو المؤسسات المالية الأخرى المنافسة. إذن فالعائد على الاستثمار (الموجودات) يمثل تقديراً للتدفقات النقدية المتوقع ان يحصل عليها المستثمر في المستقبل، في حين أن العائد المتحقق بالفعل يمثل حصيلة الإيرادات الناتجة من عملية الاستثمار (Lowserce & J. Gitman, 2000: 238).

ج. معدل العائد على حق الملكية (Rate of Return on Equity (ROE)

تبين هذه النسبة مدى الكفاءة في إدارة رؤوس الأموال، حيث تبين مقدار صافي الدخل على شكل نسبة مئوية من حقوق المساهمين، بمعنى أنها تقيس الربحية من خلال تحديد مدى كفاءة الإدارة المصرفية في استخدام رؤوس الأموال المستثمرة والمقدمة من قبل المساهمين لتوليد الأرباح (Ermenyi, 2015: 192). إذ أنها تقيس العوائد المتولدة أو المتحققة من الأموال المقدمة إلى الشركة من قبل مساهميها وبالنسبة فان العائد على حق الملكية يتضمن قياس الأرباح الصافية من مصروفات الفوائد، مثل متوسط حقوق المساهمين في المقام، وصافي الدخل في البسط (Rosenbaum & Pearl, 2009: 36). لذا فان معدل العائد على حق الملكية يعد واحداً من المعايير المهمة في قياس الربحية، لان حصول المؤسسة على معدل عائد على حق الملكية أكبر من معدل الصناعة فان هذا يدل على إن حملة الأسهم يحصلون على مكافآت أكبر من نظرائهم في الصناعة (Block & Hirt, 2000: 56). ويحسب معدل العائد على حقوق المالكين وفق الصيغة الآتية (Gitman, 2000: 129):

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Equity}} \times \dots\dots\dots (7)$$

اذ إن الهدف الرئيسي للمصرف هو تعظيم قيمة أصوله المالية وان هذا الهدف قد يتحقق أو لا من خلال استخدام القروض في زيادة العائد على حق الملكية لأن القرض يمثل زيادة في المخاطرة وبالتالي فإن كل حالة قد يتم تقييمها بشكل منفصل عن الحالة الأخرى (Block & Hirt, 2000: 58). ولذلك اذا كان المصرف يحصل على دين أكثر من اللازم فان كلفة الدين تزداد بسبب مطالبة الدائنين بعلاوة مخاطرة اعلى وبالتالي فان هذا يخفض من معدل العائد على حق الملكية (Ermenyi, 2015: 192).

د. معدل العائد على الودائع Rate of return on deposits:

يُعد معدل العائد على الودائع واحداً من أفضل مقاييس أداء الربحية في المصارف بالنسبة لمعظم المحللين الماليين، حيث تعكس هذه النسبة مدى قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من إيداعات العملاء من أجل تحقيق الأرباح (Dufera, 2010: 29). حيث يحسب معدل العائد على الودائع عن طريق قسمة الأرباح الصافية بعد الضرائب على أجمالي الودائع، إذ تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف في الحصول على الأموال من المودعين والاحتفاظ بها في المصرف، حيث تقاس هذه النسبة حسب الصيغة الآتية (Adam, 2014: 171):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times \dots \dots \dots (٨)$$

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً: البيانات المالية لمصرف المنصور التي تم استخدامها في تحليل واختبار فرضيات

الدراسة:

جدول (٢) متوسط مؤشر التنوع ومؤشرات العائد لكل سنة من سنوات الدراسة في مصرف المنصور

السنة/ المؤشر	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	العائد على الودائع	HHI
٢٠٠٦	4.60	14.57	8.38	5903
٢٠٠٧	12.1	5.17	6.97	5414
٢٠٠٨	6.09	33.90	4.79	5522
٢٠٠٩	3.84	16.55	3.19	5438
٢٠١٠	2.64	5.39	5.42	4339
٢٠١١	3.52	8.75	6.13	4869
٢٠١٢	2.98	12.74	3.03	5746
٢٠١٣	3.80	10.71	6.18	7127
٢٠١٤	2.33	7.30	3.62	7765
٢٠١٥	1.91	7.46	2.95	7968
٢٠١٦	1.30	9.27	1.84	7464
٢٠١٧	1.12	5.11	1.51	8280
المعدل	3.85	11.41	4.50	6319

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف (كشف الدخل) او غيرها لمدة من ٢٠٠٦

-٢٠١٧.

ثانياً: البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط التي تم استخدامها في تحليل واختبار

فرضيات الدراسة.

جدول (٣) متوسط مؤشر التنوع ومؤشرات العائد خلال مدة الدراسة في مصرف آشور

السنة/ المؤشر	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	العائد على الودائع	HHI
٢٠٠٦	4.78	18.73	9.83	3698
٢٠٠٧	8.02	20.47	13.73	3113
٢٠٠٨	6.40	17.31	10.86	3439
٢٠٠٩	7.83	14.8	12.7	3511
٢٠١٠	4.49	15.87	15.4	4324

4216	14.34	11.82	5.91	٢٠١١
4158	27.66	11.60	7.38	٢٠١٢
6060	16.9	8.44	3.93	٢٠١٣
7303	8.37	3.40	2.10	٢٠١٤
7926	8.48	3.79	2.26	٢٠١٥
8492	15.54	2.77	3.85	٢٠١٦
9592	15.20	5.07	3.58	٢٠١٧
5486	14.08	11.17	5.04	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على على بيانات المصرف(كشف الدخل) او غيرها لمدة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٧.

ثالثاً: البيانات المالية لمصرف الاهلي التي تم استخدامها في تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

جدول(٤) متوسط مؤشر التنوع ومؤشرات العائد خلال مدة الدراسة في المصرف الاهلي

HHI	العائد على الودائع	العائد على حق الملكية	العائد على الموجودات	السنة/ المؤشر
4816	-5.48	0.00	-1.69	٢٠٠٦
4946	8.49	6.63	3.62	٢٠٠٧
5238	9.36	11.30	4.98	٢٠٠٨
6886	1.73	1.35	0.74	٢٠٠٩
7994	2.61	2.55	1.26	٢٠١٠
4274	3.30	2.37	1.35	٢٠١١
10000	9.96	9.97	4.57	٢٠١٢
4644	3.85	8.23	2.56	٢٠١٣
2689	2.06	2.64	1.13	٢٠١٤
3052	0.86	0.88	0.43	٢٠١٥
2859	15.8	8.16	4.60	٢٠١٦
2906	1.56	1.00	0.47	٢٠١٧
5025	4.51	4.59	2.34	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على على بيانات المصرف(كشف الدخل) او غيرها لمدة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٧.

المبحث الرابع: تحليل متغيرات الدراسة واختبارها:

يتضمن هذا المحور تحليل علاقة الأثر والارتباط لمؤشر المتغير المستقل المتمثل ب(HHI) التنوع (X) في مؤشرات المتغير التابع والمتمثل بالعائد (y) وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساليب والمقاييس الإحصائية التي تم الحصول على قيمها من خلال البرامج الإحصائية الخاصة بالحاسبة الإلكترونية المتمثلة (SPSS Statistics v.25) و (Microsoft Excel 2016).

أولاً: التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر والارتباط بين مؤشر التنوع (X) والعائد (Y).

لاختبار فرضيات البحث الرئيسة وتحليلها والفرضيات الفرعية الناجمة عنها فقد تم استعمال معامل الانحدار البسيط (b)، لقياس مدى وجود علاقة اثر ونوعها ودرجة قوتها بين متغيرات البحث بواسطة المعادلة خط الانحدار بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع والمتغير المستقل $(Y = a + bX_1)$ ، فضلاً عن اختبار الحد الثابت (Constant-a) والذي يعني أن هناك وجوداً لمؤشر التنوع (X) حتى وإن كان مقدار مؤشرات العائد (Y) تساوي صفر. في حين تم استخدام نموذج (F) للتعبير عن اختبار تحليل مستوى التباين لخط الانحدار وتحديد معنوية التأثير بين المتغيرين، إذ تم الاعتماد على مستوى دلالتها (Sig) بهدف مقارنتها مع مستوى الدلالة المعنوية المعتمد بالبحث وبالقيمة (0,05)، فإذا كانت أكبر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد بالبحث فأن علاقة التأثير تكون غير دالة معنويًا بين متغيرات البحث، أما إذا كانت أقل فإن ذلك يعني علاقة التأثير ذات دلالة معنوية إحصائيةً بين متغيرات بالبحث.، كما تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يستخدم في قياس نسبة ما يفسره المؤشر المستقل التنوع (X) من التغيرات التي تأثرت بها مؤشرات المخاطرة (Z). في حين تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لقياس نوع علاقة الارتباط ودرجة قوتها بين المؤشر المستقل (x) والمؤشرات التابعة (Y).

١. مصرف المنصور:

أ. من اجل اختبار فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشرات العائد في المصارف التجارية عينة البحث) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها فقد تبين من الجدول (٥) ما يلي..

جدول (٥) علاقة التأثير والارتباط بين مؤشر(HHI) التنوع (X) ومؤشرات العائد (Y) لمصرف

المنصور

المستقل التابع	Xمؤشر التنوع					
	a	B	F	t	sig	r
Y1 العائد على الموجودات	.103	-.103	8.701	2.949	.013	-.709
Y2 العائد على حق الملكية	.215	-.159	.753	0.867	.406	-.265
Y3 العائد على الودائع	.103	-.091	4.943	2.223	.047	-.610
			R^2			

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v.25).

- إنَّ قيمة معامل الانحدار (b) في مصرف المنصور لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (%-١٠,٣) (%-١٥,٩) (%٩,١) على التوالي مما يعني أن هناك علاقة تأثير سلبية ذات دلالة معنوية إحصائياً لمؤشر التركيز والتنوع (X) في كل من مؤشرات العائد على الموجودات (Y1) والعائد على الودائع (Y3). ألا أنها كانت ليست ذات دلالة معنوية إحصائياً بين مؤشر التركيز والتنوع (X) ومؤشر العائد على حق الملكية (Y2) لكون مستوى الدلالة المعنوية (Sig) الخاص بقيمة (F) التي تقيس معنوية النموذج الظاهرة في الجدول، قد كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة الذي تم اعتماده في البحث والبالغ (٠,٠٥).
- إنَّ قيمة معامل التحديد (R2) لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (٣٧,٢)، (٠,٧٠)، (٥٠,٣) على التوالي، مما يعني أن نسبة ما يفسره مؤشر التركيز والتنوع (X) من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الموجودات هي (%٥٠,٣) معدل العائد على حق الملكية (%٧) ومعدل العائد على الودائع (%٣٧,٢) مما يدل على قوة التفسير للمتغير المستقل (X) في كل من مؤشرات العائد (Y1, Y2) وضعف التفسير للمتغير (X) في المتغير التابع (Y2).
- يشير معامل الارتباط (r) إلى أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية إحصائياً تراوحت قوتها بين القوية والمتوسطة بين مؤشر التركيز والتنوع (x) ومؤشرات العائد (y1, y3) ألا أنها كانت ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التركيز والتنوع (x) ومؤشر العائد على حق الملكية (Y2) لكون قيمة مستوى الدلالة (Sig) الضاهر في النموذج كان أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة بالبحث والبالغة (٠,٠٥).

٢. مصرف آشور التجاري:

- أ. من اجل اختبار فرضية الرئيسية الثانية للبحث والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشرات العائد في المصارف التجارية عينة البحث) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها فقد ظهرت النتائج كما في الجدول التالي..
- جدول (٦) علاقة التأثير والارتباط بين مؤشر (HHI) التنوع (X) ومؤشر العائد (Y) لمصرف آشور

X مؤشر التنوع							المستقل التابع
R ²	r	sig	t	F	B	a	
.610	-.781	.003	3.956	15.649	-.650	.084	Y1 العائد على الموجودات
.772	-.879	.000	5.820	33.875	-.227	.230	Y2 العائد على حق الملكية
.463	-.680	.015	2.934	8.607	-.214	.238	Y3 العائد على الودائع

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS v.25)

- إنَّ قيمة معامل الانحدار (b) في مصرف أشور لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (65%) (22.7%-) (21.4%-) على التوالي مما يعني أن هناك علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشر التركيز والتنوع (X) في جميع مؤشرات العائد (Y1,Y2,Y3).
- إنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (463)، (772)، (610). على التوالي، مما يعني أن نسبة ما يفسره مؤشر التركيز والتنوع (X) من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الموجودات هي (61 %) ومعدل العائد على حق الملكية (77.2%) ومعدل العائد على الودائع (46.3%) مما يدل على القوة التفسيرية التي يتمتع بها المؤشر المستقل (X) في جميع متغيرات العائد التابعة (Y1,Y2,Y3).
- يشير معامل الارتباط (r) إلى أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة معنوية إحصائية بين مؤشر التركيز والتنوع (x) ومؤشرات العائد (y1,y2,y3).

٣. مصرف الأهلي التجاري:

- أ. من اجل اختبار فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشرات العائد في المصارف التجارية عينة البحث) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها فقد ظهرت النتائج كما في الجدول التالي..
- جدول (٧) علاقة التأثير والارتباط بين مؤشر (HHI) التنوع (X) في مؤشرات العائد (Y) لمصرف الأهلي

X مؤشر التنوع							المستقل التابع
R ²	r	SIG	t	F	B	A	
.375	.613	.044	2.152	4.632	.220	.009	Y1 العائد على الموجودات
.396	.629	.037	2.619	6.858	.501	.021	Y2 العائد على حق الملكية
.012	.110	.733	0.351	.123	.026	.033	Y3 العائد على الودائع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS v.25).

- إنَّ قيمة معامل الانحدار (b) في المصرف الأهلي التجاري لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (22.3%) (50.1%) (2.6%) على التوالي مما يعني أن هناك علاقة تأثير إيجابية لمؤشر التركيز والتنوع (X) في مؤشرات العائد ألا أنها ضعيفة وليست معنوية إحصائية في مؤشر العائد على الودائع (Y3) لكون مستوى الدلالة المعنوية (Sig) الخاص بقيمة (F) التي تقيس معنوية النموذج الظاهرة في الجدول، قد كانت اكبر من قيمة مستوى الدلالة الذي تم اعتماده في البحث والبالغ (0.05). في حين كانت

هناك علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية إحصائياً بين مؤشر التركيز والتنوع (X) في كل من مؤشري العائد على الموجودات (Y1) والعائد على حق الملكية (Y2).

- إن قيمة معامل التحديد (R^2) لكل من معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) قد بلغت (0.012)، (0.396)، (0.375) على التوالي، مما يعني أن نسبة ما يفسره مؤشر التركيز والتنوع (X) من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الموجودات هي (37.5%) ومعدل العائد على حق الملكية (39.6%) ومعدل العائد على الودائع (1.2%)، مما يدل على قوة التفسير نسبياً للمتغير المستقل (X) في كل من المتغيرات التابعة (Y1)(Y2) وضعف التفسير لمتغير العائد على الودائع (Y3).
- يشير معامل الارتباط (r) إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة وذات دلالة معنوية بين مؤشر التركيز والتنوع (x) ومؤشرات العائد (Y1) (Y2) ألا أنها ليست ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشر التركيز والتنوع (X) ومؤشرات العائد (y3) لكون قيمة مستوى الدلالة المعنوية (Sig) الظاهر في النموذج كان أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة بالبحث والبالغة (0.05).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. تبين من خلال نتائج التحليل المالي لمؤشر التنوع أن هناك توجهاً عاماً لدى جميع المصارف عينة البحث في إتباع سياسة تنوع منخفضة في محفظة القروض مما تتسبب في انخفاض ملحوظ في بعض مؤشرات العائد في المصارف عينة البحث وبالتالي فإن هذه النتائج تشير إلى قبول الفرضية الرئيسية الأولى للبحث والتي تنص على (لا تمل المصارف إلى إتباع استراتيجية التنوع في محفظة القروض).
٢. تبين من خلال نتائج التحليل المالي لمؤشر التنوع (HHI) بأن المصارف عينة البحث ليس لديها تنوع جغرافي أو دولي على الإطلاق.
٣. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم ثبوت صحة الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على الموجودات Y1 في المصارف عينة البحث) في جميع المصارف عينة البحث وبذلك فقد تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على الموجودات Y1 في المصارف عينة البحث).
٤. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى ثبوت صحة الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على حق الملكية Y2 في المصارف عينة البحث) في (مصرف المنصور) فقط من بين المصارف عينة البحث، في حين تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على حق الملكية Y2 في المصارف عينة البحث) في كل من المصارف (آشور، الاهلي).

٥. تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى ثبوت صحة الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على الودائع Y3 في المصارف عينة البحث) في المصرف (الاهلي) فقط من بين المصارف عينة البحث، في حين تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنوع في مؤشر العائد على الودائع Y3 في المصارف عينة البحث) في كل من المصارف (المنصور، آشور).

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة العمل على زيادة مستوى التنوع في محفظة قروض المصارف التي كانت مؤشرات العائد لديها منخفضة من أجل تحسينها والعمل على خفض مخاطرتها في نفس الوقت.
٢. ضرورة تحديد سقف ائتمانية لحجم القروض الممنوحة لمقترض واحد أو صناعة أو قطاع معين والتقيّد بها من أجل تحسين وزيادة مستوى العائد فضلاً عن زيادة قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المحتملة ضرورة الاهتمام بالعوائد المصرفية من خلال دراسة وتحليل السوق والطلب على القروض بالأعتماد على إدارة مكتب الائتمان.
٣. ضرورة التأكيد على الاخذ بنظر الاعتبار أثر عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة عند منح القروض إلى قطاعات أو مناطق أو اشخاص معينين من أجل ضمان أن يكون هناك تناسب بين حجم المخاطرة وبين معدل العائد المطلوب من قبل المصارف التجارية عينة البحث، من خلال قيام إدارات المصارف عينة البحث بتقييم ودراسة الفرص الاستثمارية المتاحة ومخاطرها والتي على أساسها يتم تحديد معدل العائد المطلوب جراء تحمل تلك المخاطر.
٤. ضرورة الاهتمام بالتنوع في محفظة قروض القطاع الخارجي (الجغرافي) للمصارف التجارية عينة البحث وذلك من خلال الدخول في إستثمارات ائتمانية دولية كخيارات جديدة لتحسين مستوى العوائد المصرفية فضلاً عن التحوط ضد مخاطر التركيز التي من الممكن أن تتعرض لها ضمن بيئة الاعمال داخل البلد.
٥. ضرورة تفعيل دور القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعمها في البلد ومنها القطاع الزراعي والصناعي والعقاري والخدمي، من خلال زيادة نسب الاستثمار ومنح القروض في مثل هذه القطاعات وعدم إقتصارها في التركيز على القطاع التجاري فقط، مما يسهم بزيادة النمو الاقتصادي وكذلك خلق بيئة استثمارية حاضنة ومتطورة في مختلف المجالات بحيث تسهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير البنى التحتية في البلد.

المصادر العربية:

١. باكير، محمد مجد الدين، "محافظ الاستثمار - إدارتها واستراتيجياتها". حلب، سورية، مطبعة شعاع للنشر والعلوم، ٢٠٠٨.

٢. المزارى، احمد، اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة عمان، العدد ١٩، ٢٠٠٩.
٣. المرشد، طه، قرار التوزيع الأمثل لمكونات محفظة استثمارية باستخدام النماذج الإحصائية الرياضية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الإحصاء، جامعة حلب، ٢٠٠٧.
٤. مطر محمد و تيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل لمنشر والتوزيع، ط ٢، عمان، ٢٠٠٥.
٥. هندي، منير إبراهيم، (الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
٦. مامندي، غازي، ادارة البنوك، ط ١، مطبعة حاج هاشم، اربيل، العراق، ٢٠١٢.
٧. مفتاح، صالح، معارفي، فريدة، المخاطر الائتمانية، تحليلها -ادارتها- قياسها- الحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة الزيتونة-الاردن، ٢٠٠٧.

المصادر الاجنبية:

1. Acharya, V., Hasan, I, "The Effect of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank loan Portfolio", Published by Elsevier Ltd, 2001.
2. Adam, Mustafa, "Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance", VOL.2, NO.6, 2014.
3. Adzobu, Lydia & Dzidzor, Agbloyor & Elipkimi Komla, & Aboagye, Anthony, "The effect of loan portfolio diversification on banks' risks and return: Evidence from an emerging market", Managerial Finance, Vol. 43, NO. 11, 2017.
4. Andreas Behr, & Andreas Kamp, & Christoph Memmel, & Andreas Pfingsten, "Diversification and the banks' risk-return-characteristics – evidence from loan portfolios of German banks", Deutsche Bundesbank, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies, No. 05, 2007.
5. Awutor, Jacob Agbenyega, "Optimizing banks loan portfolio in Ghana", Kwame Nkrumah university of science and technology, 2015.
6. Bebczuk, Ricardo, & Galindo, Arturo, "Financial Crisis and Sectoral Diversification of Argentine Banks, 1999-2004", Working Document No. 60, University of La Plata, August 9, 2005.
7. Belguith, Houda & Bellouma, Meryem, "The Impact of Loan Portfolio Diversification on Tunisian Bank's Profitability", International Journal of Emerging Research in Management & Technology, June, ISSN: 2278-9359 (Volume-6, Issue-6), 2017.
8. Block, Stanley B. & Hirt, Geoffrey A. ((Foundations Of Financial Management)), 9th. ed, McGraw-Hill Companies, Inc, 2000.

9. Boateng, Onasis, "Optimal Loan Portfolio Management (A Case Study of cal bang, Nhyieaso Branch – Kumasi)", Master Thesis in Business Administration, Kwame Nkrumah University of Science and Technology, Ghana, October, 2011.
10. Brigham Eugene F. & Ehrhardt, Michael C. "Financial Management Theory and Practice". 13th ed. South-Western. 2011.
11. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael c., "Financial Management Theory and Practice", 11th ed, South, Western, 2005.
12. Corrado, Charles J & Jordan, Bradford. "Fundamentals of Investments: Valuation and Management" Irwin, McGrew – Hill, 2000.
13. David, C., Dionne, C., "Banks` loan portfolio diversification", Master`s and Bachelor`s thesis, Industrial and Financial Economy, School of Economic and Commercial Law, at the University of Gothenburg, 2005.
14. Dr. Jain, Richa, "Impact of terrestrial diversification on profitability of Indian banks", International Journal of Commerce and Management Research, Volume 3; Issue 6; June 2017.
15. Dufera Abdi "Financial performance evaluation" A Case Study of Awash International Bank, Mekelle, Ethiopia Reg. No0014/01, 2010.
16. Feibel Buce J, "Investment. performance Measurement", John Wiley&Sons.Inc, 2003.
17. Fernholz, R., "Diversification, Encyclopedia of Quantitative Finance", <https://doi.org/10.1002/9780470061602.eqf14020>, 2010.
18. Fischer, Donald E. & Jordon, Ronald J. Security Analysis and portfolio Management. 6th Edition New Delhi, prentice – Hall inc, 1996.
19. Gareth D. Myles, Investment Analysis, University of Exeter, 2003.
20. Gibson, Charles, "Financial Reporting & Analysis, 11th Edition, Thomson, South-Western, New York, 2009.
21. Gitman, L. Lawrence, "Principles Of Managerial Finance", 12th ed., Pearson Prentia Hall, 2009.
22. Gitmen, L., Lawnence, "Principles of Managerial al Finance", 9th ed, USA, 2000.
23. Greg, N., Hoppe, CH., "The Handbook of Credit Portfolio Management", published by the McGraw-Hill Companies, 2009.
24. Haugen, R., "Modern Investment Theory", 5th, ed, Hall of India, U.S.A, N.J, 2002.
25. Hempel, George H & simonson, Donald G, "Bank management text cases" 5th edition, John Wiley & sons ltd, U.S.A 1999.
26. John, 2017, What Is a Loan Portfolio, [pocketsense.com](https://pocketsense.com/loan-portfolio-8246062.html), available by. (<https://pocketsense.com/loan-portfolio-8246062.html>)

27. Jordan, Bradford & Miller, Thomas W, "Fundamentals of investment", fourth edition, McGraw-Hill Irwin, 2008.
28. Kamp, A., Pfingsten, A. and Porath, D., "Do Banks Diversify Loan Portfolios? A Tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios", Deutsche Bundesbank, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies No. 03, May 9, 2005.
29. Kangarloe, Jabbarzadeh & Motavassel, Morteza & Arzanlu, Esmaeil & Soleimani, Behzad, "The Investigation of the Relationship between Economic Value Added (EVA) and Return on Assets (ROA) in Tehran Stock Exchange", Journal of Business Management, Vol.1, No.11, 2012.
30. kasan, Halim, "credit portfolio selection According to sectors in risk y Environments: Markowitz practice" Asian Economic and financial review, Journal homepage, 4(9), 2014.
31. Kidwell, David S. & Blackwell, David W. & Whidbee, David A. & Sias, Richard W., "Financial Institutions, Markets, And Money", 11th Edition John Wiley & Sons, Inc., 2012.
32. Lhabitant, François Serge, Portfolio Diversification, ISTE Press Ltd. Published by Elsevier Ltd., 2017.
33. Machiraju, H.R., Modern Commercial Banking, 2th edition, New Age International (P) Ltd., Publishers, New Delhi, 2008.
34. Mangram, Myles E., "A Simplified Perspective Of The Markowitz Portfolio Theory", Global Journal of Business Research, Vol. 7, No. 1, 2013.
35. Mangram, Myles E., "A Simplified Perspective Of The Markowitz Portfolio Theory", Global Journal of Business Research, Vol. 7, No. 1, 2013.
36. Mokaya, Maubi Andrew, & Jagongo, Ambrose, "Corporate Loan Portfolio Diversification And Credit Risk Management Among Commercial Bank In Kenya", International Journal of Current Business and Social Sciences Vol.1, Issue 2, 2014.
37. Nothrup, Lynn C. "dynamics of profit – focused accounting" j.roos publishing, inc. 2004.
38. OCC. The Office of the Comptroller of the Currency. Large Bank Supervision. Comptroller's Handbook, USA, 2013.
39. R. Brian Langrin & Kirsten Roach, "Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual Loan Portfolios in Jamaica", 15 September 2008.
40. Roberto, A., "Bank Lending and Monetary Transmission in The Euro Area", Working Paper Series No1568, European Central Bank, 2013.
41. Rosenbaum Joshua & pearl Joshua "Investment banking" 2nd ed, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey 2013.

42. Rubinstein, Mark "A History of the Theory of Investments" " 1st Edition, Wiley and Sons, Inc. 2006.
43. Skridulytė, Rita & Freitakas, Eduardas, "The Measurement of Concentration Risk in Loan Portfolios", Economics & Sociology, Vol. 5, No 1, 2012, pp. 51-61.
44. Theron, Ludan & Vuuren, Gary van, "The maximum diversification investment strategy: A portfolio performance comparison", Cogent Economics & Finance (2018), 1-16.
45. Turkmen, Sibel Yilmaz & Yigit, Ihsan, "Diversification in Banking and its Effect on Banks' Performance: Evidence from Turkey", American International Journal of Contemporary Research, Vol. 2 No. 12; December 2012.
46. Viral V. Acharya & Iftekhhar Hasan & Anthony Saunders, "Should banks be diversified? Evidence from individual bank loan portfolios", BIS Working Papers No. 118, September 2002.
47. Webster's, Merriam, ((Collegiate Dictionary)), 10th. ed, Merriam – Webster, Incorporated, 2003.

**استراتيجية تطوير الموارد البشرية ودورها في بناء المنظمة الذكية
(بحث استطلاعي لآراء عينة من الادارات العليا في الجامعات والكليات
الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة)**

*The Strategy of Human Resources Development and Its
Role in Building the Smart Organization (A Survey of
Opinions of A Sample of Higher Managements in the
Private Colleges and Universities in Holy Karbala)*

Ahmed S. Salih

Fuad H. Al-Attar

احمد سعيد صالح^(١)

أ.فؤاد حمودي العطار^(٢)

المستخلص

يهدف البحث الى ايجاد علاقة الارتباط والتأثير بين أبعاد المتغير المستقل (تدريب العاملين، تخطيط وتطوير المسار الوظيفي، و توجيه العاملين) وابعاد المتغير المعتمد (الرؤية الاستراتيجية، المصير المشترك، الالتزام الجماعي، تطوير المعرفة، الرغبة في التغير، الانتظام والتوافق، وضغط الاداء)، وجاءت العينة متناسقة ومتناغمة مع متغيرات البحث لكونها تعد احدى اهم الروافد التي تزود المجتمع بالمعارف والكفاءات البشرية. وعلى وفق ذلك تم صياغة الفرضيات الرئيسة والفرعية بهدف اختبار العلاقة بينهما، وتم توزيع استمارة الاستبانة على عينة البحث (جامعة اهل البيت، كلية الحسين الهندسية، كلية الصفوة، كلية ابن حيان، كلية الطف، جامعة العميد الطبية، جامعة وارث الانبياء) اذ بلغ عدد الاستمارات الموزعة (١١٩) استمارة، استرجع منها (١٠٠) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي شكلت العينة الادارات العليا في الكليات والجامعات المبحوثة (رئيس الجامعة ومساعديه، عمداء الكليات ومعاونيهم، رؤساء الاقسام ومقرريهم)، واستخدم البحث العديد من الادوات والبرامج الاحصائية كبرنامج (SPSS) للحصول على نتائج دقيقة.

١- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها: هناك اهتمام ورغبة حقيقية بالتغيير، اذ يتم الاستعانة بالعاملين ذوي الخبرات الذين لهم الدور الكبير في تحويل كلياتهم الى منظمات ذكية من خلال اتباع استراتيجية مناسبة لتطوير المورد البشري. فضلاً عن ذلك قدم البحث مجموعة من التوصيات المناسبة وآليات تنفيذها اهمها: على الادارات العليا وضع مجموعة من المعايير المناسبة لإشراك العاملين بدورات تدريبية وتزويدهم بالمعارف وبث روح التعاون بينهم من خلال التركيز على العمل الجماعي. الكلمات المفتاحية: استراتيجية تطوير الموارد البشرية، المنظمة الذكية.

Abstract

The aim of this research is to find the correlation and influence between the dimensions of the independent variable (training of employees, planning and development of career path, and orientation of employees) and dimensions of the adopted variable (strategic vision, common destiny, collective commitment, knowledge development, desire for change, regularity and compatibility, and performance pressure). The sample was consistent with the research variables because it is one of the most important tributaries that provide society with human knowledge and competencies.

Accordingly, the main and sub hypotheses were formulated with a view to testing the relationship between them, and the questionnaire was distributed to the research sample (Ahl al-Bayt University, Al-Hussein Engineering College, Al-Safwa College, Ibn Hayyan College, Al-Taf College, Al-Ameed Medical University, Warth University of Prophets). Distributed forms (119) questionnaire, retrieved (100) valid form for statistical analysis. On accurate results.

The research reached a number of conclusions, most notably: There is a real interest and desire for change, as the use of experienced workers who have a major role in the transformation of their faculties to smart organizations through an appropriate strategy for the development of human resources. In addition, the research presented a set of appropriate recommendations and the mechanisms for their implementation. The top management should develop a set of appropriate standards to engage employees in training courses, provide them with knowledge and spread the spirit of cooperation among them by focusing on teamwork.

Keywords: Human Resources Development Strategy, Smart Organization

يعد المورد البشري، او كما يسميه البعض "رأس المال الفكري" احد اصول المنظمة المهمة، لدوره الكبير في بناء منظمات ذكية قادرة على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المحيطة بها، وتشير معظم الدراسات ان المنظمات التي تركز وتهتم بتطوير مواردها البشرية بصورة مستمرة وواعية تكون اكثر قدرة في مواجهة التغيرات البيئية.

تهدف استراتيجية تطوير الموارد البشرية إلى زيادة معارف العاملين ومهاراتهم وقدراتهم من خلال عملية التدريب، تخطيط المسار الوظيفي، والتوجيه بطريقة متكاملة واستراتيجية من اجل بناء منظمة ذكية. تم هيكلة البحث الى اربعة مباحث، تناول المبحث الأول (منهجية البحث)، في حين تناول المبحث الثاني (الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث والعلاقة بين متغيرات البحث)، بينما خصص المبحث الثالث للجانب العملي (اختبار فرضيات البحث)، اما المبحث الرابع والاخير فتناول (الاستنتاجات والتوصيات) التي توصل اليها البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تمت صياغة مشكلة البحث الرئيسة بتساؤل مفاده (هل لاستراتيجية تطوير الموارد البشرية دور في بناء المنظمة الذكية في الجامعات والكليات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة)؟ وينبثق منها عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ١- هل لتدريب العاملين تأثير في بناء المنظمة الذكية؟
- ٢- هل لتخطيط وتطوير المسار الوظيفي تأثير في بناء المنظمة الذكية؟
- ٣- هل لتوجيه العاملين تأثير في بناء المنظمة الذكية؟
- ٤- ما مدى اهتمام الجامعات والكليات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة باستراتيجية تطوير الموارد البشرية وابعادها (تدريب العاملين، تخطيط وتطوير المسار الوظيفي و توجيه العاملين)؟
- ٥- ما مدى اهتمام الجامعات والكليات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة بالمنظمة الذكية وابعادها؟

ثانياً: اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث الحالي بالاتي:

- ١- اهمية متغيراته الرئيسة (استراتيجية تطوير الموارد البشرية، والمنظمة الذكية) خاصة في ظل التطور المتسارع.
- ٢- معرفة مدى تأثير الموارد البشرية في بقاء واستمرار المنظمات، بعدّه المحرك الاساسي لبقية موجوداتها.
- ٣- ابراز دور المنظمة الذكية التي تكون قادرة على استثمار الفرص المتاحة واكتشاف الفرص المستقبلية بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات، فضلاً عن كونها تعمل في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة.

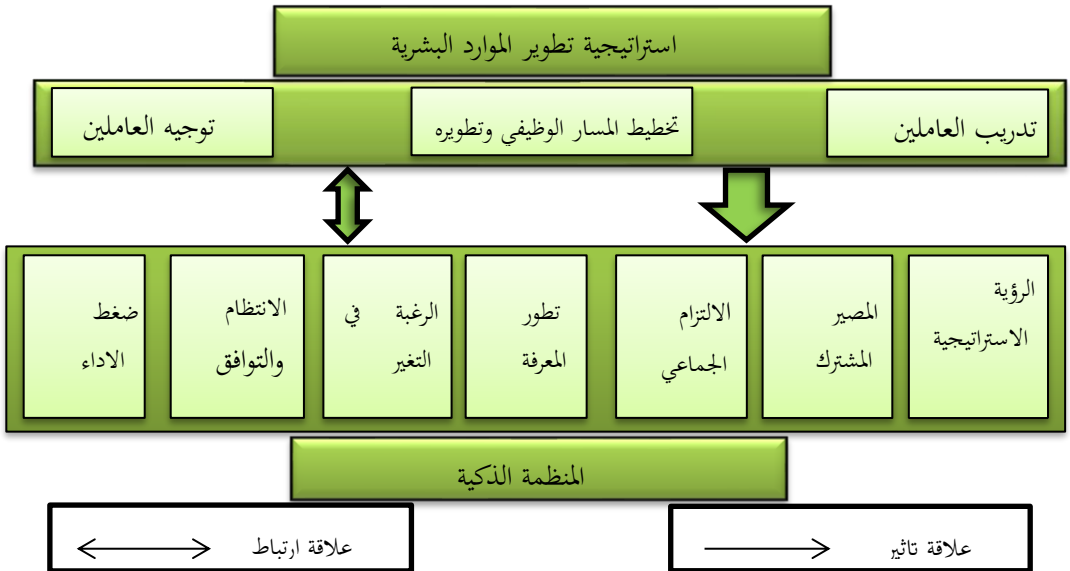
ثالثاً: اهداف البحث

يسعى البحث الحالي الى بلوغ الاهداف الآتية:

- ١ - تكوين اطار مفاهيمي متكامل يعنى بمتغيرات البحث الرئيسة مجتمعة (استراتيجية تطوير الموارد البشرية و المنظمة الذكية).
- ٢ - تشخيص مدى اهتمام المنظمات المبحوثة باستراتيجية تطوير الموارد البشرية بأبعادها (تدريب العاملين، تخطيط وتطوير المسار الوظيفي، و توجيه العاملين) والمنظمة الذكية بأبعادها (الرؤية الاستراتيجية، المصير المشترك، الالتزام الجماعي، تطور المعرفة، الرغبة في التغير، الانتظام والتوافق، و ضغط الاداء).
- ٣ - اختبار متغيرات البحث المتمثلة في المنظمات المبحوثة وقياسها.
- ٤ - بيان مدى تأثير استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المنظمات المبحوثة.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

تم تصميم المخطط الفرضي بالاعتماد على الاطر الفكرية لمتغيرات البحث، وكما موضح في الشكل (١).
يبين المخطط الفرضي وجود علاقة ارتباط وتأثير مباشر بين كل من المتغير المستقل بأبعاده والمتغير المعتمد بأبعاده.



الشكل (١) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على متغيرات البحث

خامساً: فرضيات البحث

لغرض بلوغ البحث اهدافه فقد تبني صياغة الفرضيات الرئيسة الآتية:

١. الفرضية الرئيسة الاولى: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية بإبعادها في المنظمة الذكية.
٢. الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستراتيجية تطوير الموارد البشرية بإبعادها في المنظمة الذكية بإبعادها.

سادساً: مجتمع البحث وعينته

١- مجتمع البحث

اختص موضوع البحث الحالي في جانب التعليم الاهلي للجامعات والكليات لكونه تجربة جديدة مستحدثة في محافظة كربلاء المقدسة اذ تأسست اول جامعة اهلية في كربلاء (جامعة اهل البيت -عليه السلام-) عام ٢٠٠٤، وبدأت الجامعات والكليات تفتح ابوابها امام الطلبة تدريجياً حتى بلغ عددها (٧) سبعة بين جامعة وكلية أهلية، تم اختيارها جميعاً مجتمعاً للبحث.

٢- عينة البحث

اشتملت عينة البحث على عدد من العاملين في الجامعات والكليات الاهلية في محافظة كربلاء المقدسة ممن يشغلون مناصب ادارية عليا (رئيس جامعة، مساعدي رئيس جامعة، عمداء كليات، رؤساء اقسام، و مقررین). تم التركيز على هذه الفئات، على اساس ان القرار الاستراتيجي لاية منظمة يعد من مهام وصلاحيه الادارة العليا والوسطى فيها، اما حجم العينة فقد بلغ (١٠٠) مفردة من مجتمع البحث الاصلي البالغ (١١٩) مفردة.

٣- وصف عينة البحث:

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (١) يتبين الاتي:

الجدول (١) وصف عينة البحث

ت	الصفة	الفئة	التكرار	النسبة
١	النوع الاجتماعي	ذكر	68	68%
		أنثى	32	32%
		المجموع	100	100%
٢	العمر	٢٥ - ٣٤ سنة	٤١	٤١%
		٣٥ - ٤٤ سنة	٢٢	٢٢%
		٤٥ - ٥٤ سنة	٢٣	٢٣%
		٥٥ سنة فأكثر	١٤	١٤%
		المجموع	100	100%
٣	التحصيل الدراسي	ماجستير	34	34%
		دكتوراه	٦٦	66%
		المجموع	100	%100
٤	المنصب الوظيفي	رئيس جامعة	١	١%

٣%	٣	مساعد رئيس جامعة		
١٢%	١٢	عميد كلية		
١٧%	١٧	معاون عميد		
٣٥%	٣٥	رئيس قسم		
٣٢%	٣٢	مقرر		
١٠٠%	١٠٠	المجموع		
٦٨%	٦٨	اقل من سنة - ٤	سنوات الخدمة	٥
٢٣%	٢٣	٩-٥		
٦%	٦	١٠-١٤		
٣%	٣	١٥ - فاكثر		
100%	١٠٠	المجموع		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة

٤- مقاييس متغيرات البحث:

تضمنت مقاييس استراتيجية تطوير الموارد البشرية (٢١) سؤالاً موزعة على ثلاثة ابعاد بصورة متساوية وتضم ابعاد المنظمة الذكية (٣٥) سؤالاً موزعة على سبعة ابعاد بواقع (٥) اسئلة لكل بعد.، فضلاً عن ذلك فقد استخدم الباحثان مقياس (LIKRT) الخماسي لتحديد الإجابة عن تلك الأسئلة، وفقاً لدرجات المقياس (موافق بشدة- موافق- محايد- غير موافق- غير موافق بشدة)، اذ تراوحت درجة الإجابة من (1- 5) درجات. والجدول (٢) يوضح مقاييس لكل من المتغيرين مع ابعادهم

الجدول (٢) المتغيرات الرئيسة وابعادها وعدد الفقرات لكل بعد

المتغير	البعد	عدد العبارات	الرمز	المصدر
استراتيجية تطوير الموارد البشرية Human resources development strategy (HRDS)	تدريب العاملين Employers training	٧	ET	عاكول: ٢٠١٦
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي Career path development and planning	٧	PD	
	توجيه العاملين Employers direction	٧	ED	
المجموع		٢١		
المنظمة الذكية Smart organization (SO)	الرؤية الاستراتيجية Vision	٥	V	هادي: ٢٠١٣
	المصير المشترك Common destiny	٥	CD	

	CC	٥	الالتزام الجماعي Collective commitment
	KD	٥	تطوير المعرفة Knowledge development
	DC	٥	الرغبة في التغيير Change Desire
	CO	٥	الانتظام والتوافق Contingence and Organized
	PP	٥	ضغط الأداء Performance pressure
		٣٥	المجموع
		٥٦	المجموع الكلي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الادبيات الادارية

المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي لمتغيرات البحث

اولاً: استراتيجية تطوير الموارد البشرية

١- مفهوم استراتيجية تطوير الموارد البشرية

تركز استراتيجية الموارد البشرية على الأداء التنظيمي بدلاً من الأداء الفردي، فضلاً عن الدور المهم الذي تلعبه أنظمة الموارد البشرية كحلول لمشاكل الأعمال. لذلك أصبح من البديهي دمج الموارد البشرية في استراتيجيات الأعمال التنظيمية. للعمل على تصميم وتنفيذ مجموعة من سياسات أو ممارسات الموارد البشرية الاستباقية التي تضمن مساهمة رأس المال البشري للمنظمة في إنجازات أهدافها التنظيمية. (Owosenl & et al,2014:1)

تعددت وجهات نظر الباحثين حول تحديد مفهومها، ويبين الجدول (3) بعض تلك الاسهامات حسب تسلسلها الزمني:

الجدول (3) بعض اسهامات الباحثين لمفهوم استراتيجية تطوير الموارد البشرية

ت	الباحث و السنة والصفحة	المفهوم
١	Hamlin&Stewart,2011: 213	الأنشطة المخطط لها و/ أو عمليات التدخل المنظم التي يكون لها تأثير في تعزيز التعلم التنظيمي والفردي لتطوير الإمكانيات البشرية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية و الأداء سواء على مستوى فرد أو جماعة و/ أو

		على مستوى تنظيمي و/ أو تغييرات فعالة و مفيدة لتغيير السلوك الشخصي أو التنظيمي الحالي والمستقبلي.
٢	نوري و كورتل، ٢٠١١: ٣١٤	عملية تعمل على زيادة المعرفة والمهارات والقدرات وكفاءات الموارد البشرية التي تتمتع بها المنظمة.
٣	Meifert,2013: 17	مجموعة من الأنشطة التي تمارسها المنظمة لتحسين مؤهلات و/ أو أداء الأفراد عبر العديد من المستويات التنظيمية في التسلسل الهرمي عن طريق التدريب و تطوير المسار الوظيفي للعاملين بما يؤمن تحقيق الأهداف الفردية للعاملين، فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.
٤	الغراوي، ٢٠١٤: ٣٩	عملية يتم من خلالها التركيز على تطوير الامكانيات البشرية من اجل تحقيق الهدف المتمثل بتطوير الموارد البشرية في الجوانب كافة وعلى نحو مستمر.
٥	الخفاجي، ٢٠١٦: ٦١	اكتساب العاملين للمهارات والمعارف والسلوكيات التي تعمل على الارتقاء بقدراته في مواجهة التغيرات الحاصلة في متطلبات العمل والزبون.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة.

مما تقدم يمكن القول ان استراتيجية تطوير الموارد البشرية تمثل عملية تحصيل المنظمة بالخبرات والكفاءات البشرية وفق برامج وخطط استراتيجية طويلة الأجل، تعمل على تزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات ليكونوا قادرين على تحقيق الاهداف المطلوبة، في بيئة تتسم بالسرعة وعدم التأكد فضلاً عن مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية واستثمار الفرص المتاحة بكفاءة وفاعلية.

٢- أهمية استراتيجية تطوير الموارد البشرية

تتمثل أهمية استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الآتي: (عقيلي، ٢٠٠٩: ٤٣٩)

أ. انشاء اتجاهات مؤيدة لدى الموارد البشرية تجاه اعمال المنظمة، والعمل على اكسابهم انماط ايجابية تخدم مصلحتهم ومصلحة العمل.

ب. رفع مستوى مهارات العاملين مما ينعكس على رفع الكفاءة الانتاجية للمنظمة.

ج. قدرة العاملين على تأدية مهام ووظائف متنوعة ومختلفة حاضرا او مستقبلا مما يؤدي الى تحقيق مرونة عالية في اداء عمل المنظمة.

د. تكيف العاملين مع التغيرات التي تدخلها المنظمة في اعمالها، بدلا من عرقلتها وافشالها.

هـ. بناء القدرة الابداعية والابتكارية لدى العاملين لتقديم كل ما هو جديد.

٣- أهداف استراتيجية تطوير الموارد البشرية

تهدف الموارد البشرية في نشاطاتها وممارساتها الى تكوين وتطوير العنصر البشري والمحافظة عليه داخل المنظمة للمساهمة في رفع كفاءتها وفعاليتها (العبيدي، ٢٠١٤: ٨٧).

فيما اشار (Denisi & Griffin, 2001:345) الى ان استراتيجية تطوير الموارد البشرية تسهم بكل وظائفها في تحقيق اهداف متعددة للمنظمات منها:

أ- الحصول على الافراد الماهرين عن طريق تحديد مواصفات العمل والبحث عن مصادر لتطوير الموارد البشرية وتحديد عملها وفق متطلبات متفق عليها لتحقيق الاستخدام الامثل للجهود البشرية والقيام بإجراءات التعيين والاختيار.

ب- تطوير الافراد وتحسين مهاراتهم وقدراتهم من اجل الاستفادة من جهودهم فضلاً عن تقييم ادائهم.
ت- تحقيق ميزة تنافسية من خلال الادارة الفاعلة للموارد البشرية إذ تقوم بتسهيل قدرة المنظمة على المنافسة.

ث- التعامل مع متطلبات المنظمة الاجتماعية والقانونية وخاصة لدى تعاملها مع القوى العاملة لكي تتجنب العوائق القانونية المتعلقة بعلاقتها مع الافراد.

في ضوء ما تقدم تعد مميزات الموارد البشرية من أهم متطلبات نجاح المنظمة، إذ ان امتلاكها موارد بشرية ذات خبرات ومهارات عالية الكفاءة له الدور الكبير في زيادة كفاءتها وفعاليتها مقارنة بالمنظمات المنافسة.

٤- ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية

درس العديد من الباحثين استراتيجية تطوير الموارد البشرية ووضع مجموعة ابعاد لقياسها، وقد تباينت آراءهم وفقاً للأهداف المنشودة من وراء دراستهم، إذ اتفق البعض ومنهم: (Chiavenato, 2001:17-26)، (المير، ٢٠٠٧: ١٠٢-٩٩)، (الداني، ٢٠١٠: ٢٨-٣٢) حول الابعاد الآتية: (استراتيجية ثقافة التنوع البشري والفكري، استراتيجية التمكين والتعلم التنظيمي، استراتيجية التكيف والتغير المستمر، استراتيجية التطور الفني المهاري والإداري، استراتيجية التعلم والتدريب المستمر، استراتيجية التفكير الاستباقي والتنافسي، واستراتيجية اعادة الابتكار وادارة الموارد البشرية) فيما اضاف (الطهراوي، ٢٠١٠: ٥) اربعة ابعاد اخرى (استراتيجيات منهجية ومهنية لتنمية الموارد البشرية، تطور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، المستوى المهني للجهة المسؤولة عن متابعة استراتيجيات تنمية الموارد، و حجم الاستثمار في العنصر البشري) فيما حدد (باجكر، ٢٠١٠: ١١) بالابعاد الاربعة الآتية (برامج التعليم الرسمي، تقييم أداء العاملين، الخبرات الوظيفية، و التعاون مع جماعة العمل) اما (طه، ٢٠١٣: ٦) فحصرها بمجموعتين هما (وظائف التوظيف، والوظائف التطويرية) إذ تشتمل المجموعة الاولى على (تخطيط الموارد البشرية، الاستقطاب، والاختيار والتعيين) اما المجموعة الثانية فتضمنت (تقييم أداء العاملين، تحفيز العاملين، تدريب العاملين، وتطوير العاملين ضمن المسار الوظيفي).

اما الباحثان فقد اتفقا مع ما ذهب اليه الباحثون (Dessler, 1999: 2) و (Decenzo & Robbins, 1999: 9) و (الشبلاوي، ٢٠١٦: ٧) في تحديد ثلاثة ابعاد لاستراتيجية تطوير الموارد البشرية هي:

أ: تدريب العاملين.

ب: تخطيط المسار الوظيفي وتطويره.

ت: توجيه العاملين.

وفيما يأتي توضيح موجز لكل بُعد من هذه الأبعاد:

أ- تدريب العاملين

يعد مصطلح التدريب كبقية المصطلحات الأخرى، التي وضعت له عدة مفاهيم بعضها تتشابه في نقاط معينة الأخرى تختلف نقاط أخرى ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف في وجهات نظر الباحثين من خلال دراستهم للتدريب إذ يعرف بأنه الوسيلة الفعالة التي تمكن العاملين من استثمار طاقاتهم وإمكاناتهم في أحداث تغييرات بالمعلومات والخبرات وطرائق أداء وسلوك العاملين بما يحولهم إلى أفراد ذات كفاءة في مزولة أعمالهم بصورة منتظمة وإنتاجية عالية (الشنواني، ١٩٩٠: ١٣٨).

وفيما يأتي بعض إسهامات الباحثين حول مفهوم تدريب العاملين وحسب تسلسلها الزمني وكما موضح في الجدول (4).

الجدول (4) بعض إسهامات الباحثين حول مفهوم تدريب العاملين

ت	الباحث و السنة و الصفحة	المفهوم
١	الطائي و آخرون، ٢٠٠٩: ٢٠٠	تفوق العاملين في أداء وظائفهم ورفع مستوى قابليتهم على أدائها دون أخطاء تذكر.
٢	(العزاوي و جواد، 2010: 224)	عملية منظمة مُستمرة لتطوير مجالات وإتجاهات الفرد أو المجموعة لتحسين الأداء، وإكسابهم الخبرة المنظمة.
٣	(292 : 2011 , Dessler)	كافة الأساليب المتبعة لتزويد العاملين الجدد أو الحاليين بالمهارات التي يحتاجونها لأداء وظائفهم
٤	(Kulkarni,2013: 136)	عملية تعلم لديها القدرة على إحداث تغييرات إيجابية وصولاً إلى أهداف المنظمة المرجوة
٥	الخفاجي، ٢٠١٦: ٢٩	أحد أنشطة الموارد البشرية يتم من خلالها تزويد العاملين بالمهارات والمعارف والخبرات وسلوكيات أو إتجاهات جديدة أو تعديل على سلوكيات قائمة لجعلها تتلاءم مع متطلبات الأداء الوظيفي.

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة.

مما تقدم يمكن القول أن عملية تدريب العاملين (مجموعة من الأنشطة تتمثل بالمهارات والمعارف التي يتم نقلها من شخص معين إلى آخرين يفتقرون لها، لغرض رفع أو تعديل من مستوى أدائهم الحالي أو لرفعهم في مهام جديدة).

ب- تخطيط المسار الوظيفي وتطويره

يشكل تخطيط المسار الوظيفي و تطويره أحد ركائز الوظائف و استراتيجيات المنظمة المهمة في الوقت الحاضر ويجعلها محط اهتمام العاملين دائماً (الكرخي، ٢٠١٣: ١٩٣). وفيما يأتي بعض إسهامات الباحثين حول مفهوم تخطيط وتطوير المسار الوظيفي حسب تسلسلها الزمني وكما موضح في الجدول (5)

الجدول (٥) بعض اسهامات الباحثين لمفهوم تخطيط وتطوير المسار الوظيفي

ت	الباحث و السنة والصفحة	المفهوم
١	(الطائي والعبادي، ٢٠١٤: ٩٩)	عملية يتم بموجبها المواءمة بين احتياجات ورغبات الافراد في التقدم والاحتياجات المستقبلية للمنظمة وفرصها في النمو.
٢	(Mondy & Martocchio, 2016: 189)	عملية مستمرة يتم بواسطتها تحديد اهداف العاملين المهنية والوسائل اللازمة لتحقيقها.
٣	(Monton, 2017: 39)	قيام العاملين بإنشاء دليل أو خارطة طريق لمستقبلهم وهدفهم الوظيفي بناءً على مصالحهم ونقاط القوة التي يتمتعون بها، فضلاً عن وضع الخطة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة.

مما تقدم يمكن القول ان عملية تخطيط المسار الوظيفي للعاملين وتطويره (عملية اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب وفق ما يملكه من امكانيات معرفية وخبرات تمكنه من العمل على تحقيق اهداف المنظمة من جهة وتطلعاته من جهة اخرى).

ت-توجيه العاملين

تبدأ عملية التوجيه بقيام ممثل عن المنظمة باصطحاب العامل الجديد الى مكان عمله وتقديمه الى رئيسة المباشر، الذي يقوم بدوره بتعريف هذا العامل الجديد الى مكان عمله وتوضيح محتويات ذلك العمل، وغالباً ما تكون هذه الخطوة هي الاساس الذي يقرر نجاح العامل الجديد او فشله، فاذا كانت اللحظات الاولى من علاقته برئيسة وزملائه ودية فأفأها دون شك تعمل على تأقلمه مع محيطه الجديد بسرعة وسهولة، وبذلك يقوم ببذل اقصى جهوده منذ البداية. (المغربي، ٢٠٠٧: ٤٢). وفيما يأتي بعض اسهامات الباحثين حول مفهوم توجيه العاملين حسب تسلسلها الزمني وكما موضح في الجدول(6).

الجدول (٦) بعض اسهامات الباحثين لمفهوم توجيه العاملين

ت	الباحث و السنة والصفحة	المفهوم
١	Smith&Lynch,2014: 3	عملية تعلم مستمرة لدعم العاملين المهنيين من خلال التحولات المهنية
٢	ديسلر، ٢٠١٥: ٣٨٦	ان اختيار العاملين بعناية لا يكفل اداءهم بشكل فعال فان الاستعداد شيء والاداء شيء اخر اذ ان العاملين ذوي الاستعداد المرتفع لا يمكنهم القيام بوظائفهم ان لم يعرفوا ما يفعلونه او كيف يفعلونه.
٣	بوطة، ٢٠١٥: ٩٣	إرشاد العاملين وتحديد أهداف العمل ووسائل انجازه، والتعاون المشترك القائم على الرضا والاستجابة والثقة المتبادلة بين العامل ورئيسه.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة.

مما تقدم يمكن القول ان توجيه العاملين عملية تعليمية تهدف الى تنفيذ الاعمال المخطط لها للوصول الى الاهداف المنشودة وتتم بين العاملين الجدد والمدير او العاملين الاقدم.

ثانياً: المنظمة الذكية

١ - مفهوم المنظمة الذكية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالمنظمة الذكية اذا عرفها (الشماع وحمود، ٢٠٠٢: ١٥) على انها وحدة اجتماعية هادفة تقوم بتحقيق اهداف معينة في ظل الظروف البيئية التي تعمل بها. اما (الفرج و الزبير، ٢٠١١: ١٦) فيرى بانها استخدام الوسائل والاجهزة التكنولوجية، فضلاً عن ذكاء الافراد في المنظمات الناجمة عن التعلم والتدريب. لذلك تعددت وجهات نظر الباحثين واسهاماتهم في تحديد مفهومها، والجدول (7) يوضح بعض تلك الاسهامات حسب تسلسلها الزمني:

الجدول (٧) بعض اسهامات الباحثين حول مفهوم المنظمة الذكية

ت	اسم الباحث و السنة والصفحة	المفهوم
١	العبادي، ٢٠١٢: ٨٦٢	منظمة توفر لأفرادها ادوات النجاح الضرورية لجعل اعمالها اكثر سهولة ومساعدتها على البقاء والاستمرار في بيئة الاعمال المتغيرة لتصبح اكثر كفاءة.
٢	عجيلات، ٢٠١٣: ١٣	منظمة تتميز بقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية النوعية، وتنفيذها بشكل فعال للحصول على افضل الفرص لتبقى عالية الاداء، فضلاً عن قدرتها في النمو والتكيف مع البيئة باستمرار.
٣	الطائي واخرون، ٢٠١٣: ١٣٢	وحدة اجتماعية هادفة يمتاز مديروها بامتلاكهم المعرفة والحكمة وعلى مستوى عالي لمواجهة الحالات الطارئة.
٤	(غنيم، ٢٠١٧: ٢٧)	منظمة تمتلك القدرات البشرية والمعرفية المميزة، ولها القدرة على التكيف مع محيطها الخارجي والتعامل بحكمة مع المشكلات التي تواجهها، وتستخدم ادارة المعرفة والجودة الشاملة في تحقيق الاهداف بشكل فعال واتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة.

مما تقدم يمكن تحديد مفهوم المنظمة الذكية بأنها "قدرة الادارة العليا على مزج الموارد البشرية مع تكنولوجيا المعلومات المتوفرة بصورة مثلى ومخطط لها وفق قيم وثقافة المنظمة لاقتناص الفرص البيئية المتاحة لمواجهة التحديات المستقبلية والتي تحقق استدامتها على الأمد البعيد".

١ - أهمية المنظمة الذكية

أهمية المنظمة الذكية جاءت كاستجابة للاضطرابات التي تعتري البيئة اذ انها تتضمن عمليات مسح وتكيف مستمرين مع البيئة اكثر من المسح الذي يتم من خلال التخطيط والمراجعة السنوية (العبادي، ٢٠١٢، ٨٦٥)، و اضاف (راضي و حسين، ٢٠١٥: ٢) بان الاهمية تكمن بمدى ادراك المنظمة في التعامل مع افراد متعلمين لتصبح ذات قدرة عالية بالتحكم بمصيرها، فضلاً عن قدرتها على التوجه المستقبلي المرغوب. مما يجعلها اكثر قدرة على التنافس والاستمرار. اما الباحثان فيؤكدان على أن أهمية المنظمة الذكية تكمن في النقاط الآتية:

- أ. قدرتها على تطوير نفسها من خلال مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال فضلاً عن مراقبة التغيرات البيئية متوقعة الحدوث او المتنبأ بها.
- ب. متابعتها المستمرة للتطور المعرفي ولأفراد العاملين والسعي المستمر لتطوير مواردها البشرية.
- ج. توفير العقول الماهرة والتكنولوجيا الحديثة يساعدها على استثمار بقية الموارد بصورة مثلى.
- د. قدرتها على سد الاحتياجات الطارئة التي تواجهها.

٢ - خصائص المنظمة الذكية

المنظمات التي تقع في الاخطاء بصورة متكررة مع بيئتها الداخلية والخارجية وتكون غير قادرة على التعلم والتكيف والتطور، سوف تكون اكثر عرضة للانحيار والفشل، لكونها لا تعمل في بيئة منعزلة بل انها تعمل داخل بيئة تتسم بالسرعة وعدم التأكد، ومن اجل الاستمرار والنمو ينبغي على المنظمات ان تكون على مستوى عالٍ من الذكاء وان تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها قادرة على فهم البيئة والاستدامة لمواجهة التهديدات المحتملة والاستعداد لاستثمار الفرص المتاحة فضلاً عن التعلم بشكل مستمر من خبرتها ومن اخطاء منافسيها (Vickers, 2000: 9) و اشار (الدوري، ٢٠١٠: ٧) أن للمنظمة الذكية ست خصائص هي:

١. الحيوية وتمثل بقدرة المورد البشري على تحقيق التميز المنظمي داخل المنظمة.
٢. المرونة في التعامل مع العاملين للشعور بحرية العمل داخل المنظمة.
٣. التجدد ومواكبة العمليات التي تحدث في بيئة المنظمة.
٤. الانفتاح على البيئة الخارجية لتوطيد العلاقات والتبادل التكنولوجي.
٥. قبول التغير بكافة مستوياته دون المعارضة.
٦. جعل التكنولوجيا من الاعتبارات المهمة التي تعتمد عليها المنظمات في التكيف مع التغيرات الحاصلة.

٣ - ابعاد المنظمة الذكية

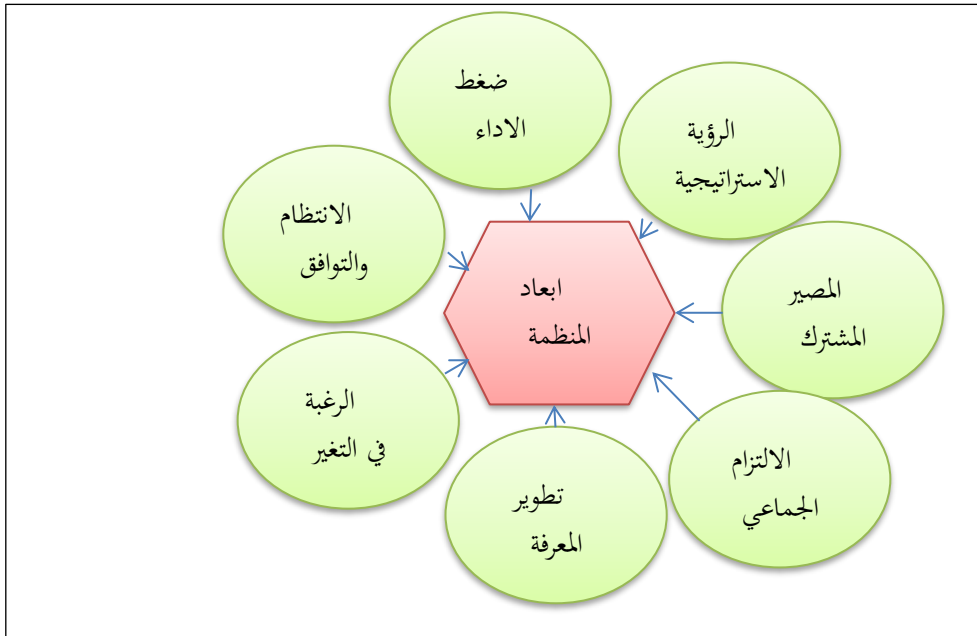
درس العديد من الباحثين المنظمة الذكية ووضع مجموعة ابعاد لقياسها، وقد اختلفت آراءهم باختلاف الاهداف المنشودة من وراء دراستهم اذ اكد.

(Matheson & Matheson, 2001: 50) على وجود تسعة ابعاد اساسية للمنظمة الذكية مقسمة على ثلاث مجموعات هي: (تحقيق الأهداف، نقل الموارد، وفهم البيئة)، اذ تضمنت المجموعة الاولى (ثقافة توليد

القيمة، تحقيق البدائل، والتعلم المستمر) في حين تضمنت المجموعة الثانية (اتخاذ القرارات الانضباطية، تمكين العاملين، والتدفق المستمر للمعلومات) اما المجموعة الثالثة فشملت (المنظور الاستراتيجي، التفكير النظامي، واستيعاب حالات عدم التأكد).

فيما اضاف (Finkelstein & Jackson,2005:2) مجموعة رابعة اطلق عليها تسمية الذكاء المنظمي وتضمنت (اختيار الافراد المميزون، بناء فريق استراتيجي، والخفة في الاستجابة للمتغيرات)، اما (Filos,2005:5) فقد حددها بخمسة ابعاد استراتيجية تمثلت بالاتي: (التركيز على العملاء، الالتزام بالتعاون المنظمي داخليا مع المنظمات الأخرى، استخدام التنظيم للتحكم في متغيرات البيئة، تعظيم تأثير الافراد، والمعرفة).

اما الباحثان فيتفقان مع ما ذهب إليه الباحثون (Albrecht, 2002: 10) (Bakhshian & hamidi, 2011) (Meshkani et al, 2012) (Marjani, 2012) (قيصر، 2013) (الكرعاوي، 2016) في تحديد سبعة ابعاد للمنظمة الذكية وكما موضح في الشكل (2)



الشكل (2) ابعاد المنظمة الذكية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة

وفيما يلي توضيح موجز لكل بعد من تلك الابعاد:

أ- الرؤية الاستراتيجية

تعد جزءاً من عمليات الادارة الاستراتيجية والتي تتعلق بأهداف المنظمة الأكثر أهمية ورغبة، اذ تصف ما تطمح اليه المنظمة في المستقبل وما الذي تريد ان تصل اليه، اذ تعد مهمة بسبب تصميمها في الحصول على مخيلات الافراد العاملين والعمل على حثهم في انجاز الاهداف الكبيرة، وان البعض منها تبحث عنها

المنظمة والتي تستطيع من خلالها التفوق والارتقاء في بعض النشاطات التي يشارك بها جميع افرادها من نواحي مشتركة (8: 1996, Pitts & Lei) اذ ان المديرين في المنظمة يحتاجون الى اعداد مسبق للعملية من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية: (Thompson & Strickland, 1999: 29)

١. ما رؤيتنا الحالية للمنظمة؟
٢. ما نوع المنظمة التي نحاول بناؤها؟
٣. ما توجه المنظمة؟
٤. ما الخطة المستقبلية التي تعمل عليها المنظمة؟

ب-المصير المشترك

يعرف بانه الشعور المشترك بنفس الانتماء والرغبة والحماس وبنفس الامل في تخصيص الوضع القائم في المنظمات على تغيير ذلك الوضع وان الطبيعة الفكرية تلعب دورا مهما في هذا المصير (Lamont, 2007: 509) ان الافراد العاملين واصحاب المصالح وفي بعض الاحيان عوائلهم ايضاً عندما يعرفون ماهية المنظمة سوف يتولد لديهم شعور بانهم جزء منها، وان نجاحها يعني نجاحهم وفشلها يعني فشلهم اي يخلق الاحساس بالقوة كمجموعة، ومن مضامين هذا البعد اشتراك الافراد العاملين مع الادارة العليا في وضع الخطط والمشاركة لإحساسهم بالانتماء (Albrecht, 2003: 12)

ت-الالتزام الجماعي

يعد مفهوم الالتزام الجماعي بانه استعداد نفسي ورغبة واقتناع الافراد العاملين كأعضاء في المنظمة والايمان بقيمتها واهدافها وان عمق الاقتناع بهذه القيم والاهداف تجعل من الافراد يرتبطون بها ارتباطا قويا وينتج شعور بالقوة يؤدي الى بذل اقصى ما يمكنه الفرد من المجهود لإنجاز اهدافها. (الوزان، ٢٠٠٦: ٣٦)

ث-تطوير المعرفة

نشأت المعرفة مع بداية خلق الانسان، اذ قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، وهي في حالة تطور مستمر، وتتميز بانها تراكمية وقد مرت بمراحل تطور مختلفة على مر الازمنة وفق الظروف المختلفة ابتداءً من عصر الانسان القديم ثم الحضارات السومرية والاشورية والبابلية والفرعونية وكذلك الحضارات الصينية والهندية واليونانية، ونتيجة للصفة التراكمية للمعرفة فانها مكنت الانسان وبشكل كبير من التقدم والرقى (الياسري و الحسنوي، ٢٠١٥: ١٩).

ح-الرغبة في التغيير

تؤكد الجذور الاولى للخلقة ان الانسان كان ولا يزال يحاول صيانة حياته وتحسينها ضد المخاطر، اذ تراه تارة يتصارع ظاهرياً مع البيئة واخرى باطنا مع ما تحويه من تقلبات ومتغيرات، لذا تراه مرة يتغلب عليها بقوته الذاتية ومرة يكون هو الضحية، فالتغيير يطلق كلما احس بمشاعر الخوف وفقدان الصلاحيات والمسؤوليات (اسماعيل، ٢٠١١: ٨٤) التغيير يمثل الانتقال من وضع معين الى وضع اخر افضل من السابق اي انه كسر الجمود واعادة توجيه طاقاته (قنديل، ٢٠١٠: ١٧٧).

خ-الانتظام والتوافق

يقصد بالتوافق المواءمة وضبط الاختلافات والتباين بين المقاييس والاساليب والاجراءات المختلفة، اي تفادي العمليات الازدواجية للجهود في العمل. اما الانتظام فهو مجموعة التعليمات والقواعد التي تضعها المنظمة ويلتزم بها العاملون داخل المنظمة من خلال التنسيق فيما بينهم لكي يتجنبوا عملية التصادم مع بعضهم البعض، ويتم تقسيم الوظائف والمسؤوليات والعمل على وضع مجموعة من القواعد للتفاعل مع بعضهم البعض وللتعامل مع بيئة الاعمال من خلال تنظيم ذكي والذي يمكن الافراد من تحقيق الاهداف التي يعملون من اجلها (مؤتمر الاطراف العالمية، ٢٠١٠:١).

ان أي مجموعة في المنظمة تبدأ بالتصادم والتعارض مع بعضها البعض في حالة عدم وجود قواعد تنظم العمل، وبالعكس في حالة وجود قواعد اذ يتم من خلالها تنظيم انفسهم لمهمة المنظمة وتقسيم الوظائف والمسؤوليات وبالنتيجة فان العاملين سيتمكنون من تحقيق الرسالة فضلاً عن توفير التفاعل مع بعضهم البعض (راضي و حسين، ٢٠١٥:١٠).

ج-ضغط الاداء

يتطلب تحقيق اهداف المنظمة الاقتصادية والاجتماعية وجود خطط وبرامج وسياسات تحد للإدارة كيفية ادارة مواردها بطريقة جيدة والعمل على متابعة النتائج من خلال نظام رقابي يوضح نسبة تنفيذ الاعمال والمشاكل ومدى الصعوبات التي تواجه تنفيذها وكيفية التغلب عليها من خلال بناء أنظمة متكاملة لتقويم الاداء الشامل، اذ يمثل الاداء مفهوماً جوهرياً لمنظمات الاعمال، لذلك حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين في العديد من بحوثهم ودراساتهم، ألا انهم لم يتفقوا على وضع مفهوم محدد ومعايير معتمدة لقياسه فضلاً عن اعتباره انعكاساً لسلوك الافراد في المنظمة. مما يدل ذلك على تنوع اهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم له. (الكبيكي، ٢٠٠٦:٣٥).

ثالثاً: العلاقة بين متغيرات البحث

ترتبط عملية تدريب العاملين ارتباطاً قوياً بالمنظمة الذكية من خلال بعد الرؤية الاستراتيجية، اي ان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات، يتطلب وضع خطة لتدريب الموارد البشرية وتطويرها تتماشى بعناية مع أهدافها الاستراتيجية. وأن الكليات والجامعات، التي تعمل في مجال التعليم، ركزت الانتباه على تدريب العاملين للحفاظ على حيوية أعضاء هيئة التدريس والإداريين، اذ ان تطوير العاملين في الوسط الأكاديمي يعد أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. (Allui, Sahni, 2016:364).

فيما اضاف (Sánchez, 2015:142-143) ان استراتيجية تطوير الموارد البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنظمة الذكية من خلال بُعد تطوير المعرفة وان ممارسات استراتيجية تطوير الموارد البشرية وادارة المعرفة يمكن ان تتفاعل من اجل تحقيق نتائج افضل للمنظمة والتي تضمن استمرارها وبقاؤها. فضلاً عن ذلك اضافة (Allui, Sahni, 2016:365) ان استراتيجية تطوير الموارد البشرية ترتبط بالمنظمة الذكية من خلال الابعاد(التوافق، و الرغبة في التغير، وضغط الاداء) أي ان لتقييم الأداء علاقة فعالة بالموارد البشرية عبر شقين. الاول: توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال تقييم التوافق بين أنظمة استراتيجية تطوير الموارد البشرية الحالية وتلك الأنظمة التي يتطلبها التغير في الاتجاه الاستراتيجي. والثاني:

إنه نظام تحكم يمكن من خلاله قياس الأداء الفردي مقارنة بالأهداف الاستراتيجية والهدف هو الأداء الوظيفي الفعال.

المبحث الثالث: الجانب العملي للمبحث

أولاً: الوصف الاحصائي لأبعاد استراتيجية الموارد البشرية

تتناول هذه الفقرة وصف وتشخيص آراء عينة البحث لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية إذ يبين الجدول (8) الوصف العام لآراء وإستجابات أفراد عينة البحث لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية. الجدول (٨) الأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
١	تدريب العاملين	3.75	0.93	الثاني
٢	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	3.83	٢0.9	الاول
٣	توجيه العاملين	3.69	0.88	الثالث
	المعدل الكلي لاستراتيجية تطوير الموارد البشرية	3.76	0.91	N=100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبانة

يتبين من النتائج الواردة في الجدول (٨) ان المعدل العام للمتوسطات الحسابية الموزونة و الانحرافات المعيارية لبعد التخطيط والتطوير المسار الوظيفي قد حقق اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (٣,٨٣) بانحراف معياري (٠,٩٢)، اما توجيه العاملين فقد حصل على اقل معدل في الاوساط الحسابية الموزونة اذ بلغ (٣,٦٩) وبانحراف معياري (٠,٨٨)، وعلى الرغم من حصوله على اقل الاوساط الحسابية الموزونة. ويتضح من الجدول السابق، ان المنظمات المبحوثة تهتم بتخطيط وتطوير المسار الوظيفي في عملياتها بصورة واضحة من خلال الاجابات لعينة البحث، فيما ظهر ضعف اهتمام المنظمات المبحوثة في بعد توجيه العاملين الا انه مازال يتمتع بمستوى اجابة مرتفع لكنه اقل من الفقرات الاخرى، ويدل ذلك على اهتمام المنظمات المبحوثة في ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية لكونها سوف تسهم وبشكل كبير في بناء المنظمة الذكية.

ثانياً: الوصف الاحصائي لأبعاد المنظمة الذكية

تتناول هذه الفقرة وصف وتشخيص آراء عينة البحث لأبعاد المنظمة الذكية إذ يبين الجدول (٩) الوصف العام لآراء واستجابات أفراد عينة البحث لأبعاد المنظمة الذكية. الجدول (9) الأوساط الحسابية الموزونة وشدة الاجابة والانحراف المعياري ومستوى الإجابة لإبعاد المنظمة الذكية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	شدة الاجابة	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب الاهمية النسبية
1	الرؤية الاستراتيجية	3.77	75.40%	0.84	مرتفع	الثالث
2	المصير المشترك	3.72	74.48%	0.89	مرتفع	الخامس
3	الالتزام الجماعي	3.89	77.72%	0.76	مرتفع	الاول
4	تطوير المعرفة	3.69	73.84%	0.89	مرتفع	السابع
5	الرغبة في التغير	3.70	74.08%	0.89	مرتفع	السادس
6	الانتظام والتوافق	3.78	75.52%	0.82	مرتفع	الثاني
7	ضغط الاداء	3.75	74.92%	0.80	مرتفع	الرابع
	المعدل الكلي للمنظمة الذكية	3.76	75.14%	0.84	مرتفع	N=100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبانة

يتبين من النتائج الواردة في الجدول (٩) ان المعدل العام للمتوسطات الحسابية الموزونة و الانحرافات المعيارية لبعد الالتزام الجماعي قد حقق اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (٣,٨٩) بانحراف معياري (٠,٧٦)، اما تطوير المعرفة فقد حصل على اقل معدل في الاوساط الحسابية الموزونة اذ بلغ (٣,٦٩) وبانحراف معياري (٠,٨٩) وعلى الرغم من حصوله على اقل الاوساط الحسابية الموزونة ويدل ذلك على عدم اهتمام المنظمات المبحوثة فيه بسبب طبيعة عمل المنظمات الا انه ما زال يتمتع بمستوى اجابة مرتفع ولكنها اقل من الفقرات الاخرى.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

١-الفرضية الرئيسة الأولى: تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية). وانبثق عنها ثلاث فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى:

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تدريب العاملين والمنظمة الذكية بأبعادها.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تدريب العاملين والمنظمة الذكية بأبعادها.

يظهر الجدول (١٠) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تختبر الفرضية الفرعية الأولى، ويتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen, 1977: 79-81)، وكالاتي:

١-علاقة الارتباط منخفضة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (٠,١٠ الى ٠,٢٩)

٢-علاقة الارتباط متوسطة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.30 الى 0.49)

٣- علاقة الارتباط قوية: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (٠,٥ الى ١).

الجدول (١٠) مصفوفة معاملات الارتباط بين ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية بأبعاده

		V	CD	CC	KD	DC	CO	PP	SOB
تدريب العاملين	Pearson Correlation	.462**	.549**	.٣٠٠**	.559**	.458**	.396**	.379**	.535**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.003	.000	.000	.000	.000	.000
توجيه العاملين	Pearson Correlation	.730**	.663**	.517**	.629**	.673**	.638**	.570**	.759**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	Pearson Correlation	.736**	.691**	.557**	.565**	.644**	.641**	.595**	.758**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
استراتيجية تطوير الموارد البشرية	Pearson Correlation	.735**	.729**	.521**	.674**	.678**	.638**	.588**	.784**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) N = 100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss يظهر الجدول (١٠) ان مصفوفة الارتباط الذي اختبرت الفرضية بأن هناك علاقة ارتباط متوسطة (لأن قيمتها أكبر او يساوي 0.30) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين تدريب العاملين (ET) وكل من (الرؤية الاستراتيجية، الالتزام الجماعي، الرغبة في التغيير، الانتظام والتوافق، وضغط الاداء)، أما علاقة ارتباط تدريب العاملين مع كل من (المصير المشترك، وتطوير المعرفة) فقد كانت علاقة قوية (لان قيمتها اكبر من ٠,٥٠) وموجبة ومعنوية عند مستوى (١%). وبشكل عام كانت هناك علاقة قوية موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (١%) بين تدريب العاملين ومتغير المنظمة الذكية (SO) اذ بلغت قيمتها (٠,٥٣٥) مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تدريب العاملين والمنظمة الذكية بأبعاده)، مما يدل على أن الجامعات والكليات الاهلية عينة البحث يمكنها الاستفادة من تدريب العاملين في مجال بناء منظمات ذكية قادرة على تحقيق أهدافها سواء على صعيد الجامعات والكليات نفسها او على صعيد أصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام.

الفرضية الفرعية الثانية:

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تخطيط وتطوير المسار الوظيفي والمنظمة الذكية بأبعاده.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تخطيط وتطوير المسار الوظيفي والمنظمة الذكية بأبعادها.

يظهر الجدول (١٠) ان مصفوفة الارتباط الذي اختبرت الفرضية بأن هناك علاقة ارتباط قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين تخطيط وتطوير المسار الوظيفي (PD)، وجميع ابعاد المنظمة الذكية، أما علاقة الارتباط بين تخطيط وتطوير المسار الوظيفي (PD) ومتغير المنظمة الذكية (SO) فقد كانت علاقة قوية موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) اذ بلغت قيمتها (0,758)، مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تخطيط وتطوير المسار الوظيفي والمنظمة الذكية بأبعادها)، مما يدل على أن الجامعات والكليات الاهلية عينة البحث يمكنها الاستفادة من تخطيط وتطوير المسار الوظيفي لعمليها في حال رغبتها التحول نحو المنظمات الذكية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توجيه العاملين والمنظمة الذكية بأبعادها.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توجيه العاملين والمنظمة الذكية بأبعادها.

يظهر الجدول مصفوفة الارتباط (١٠) الذي اختبر الفرضية بأن هناك علاقة ارتباط قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين توجيه العاملين (ED)، وجميع ابعاد المنظمة الذكية، أما علاقة الارتباط بين توجيه العاملين ومتغير المنظمة الذكية (SO) فقد كانت علاقة قوية موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) اذ بلغت قيمتها (0,759)، مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توجيه العاملين والمنظمة الذكية بأبعادها)، مما يدل على أن الجامعات والكليات الاهلية عينة البحث يمكنها الاستفادة من توجيه عاملها في حال رغبتها التحول نحو المنظمة الذكية.

بعد ان قام الباحثان باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى قام باختبار الفرضية الرئيسة الأولى منطلقا من الفرضيتين:

الفرضية الرئيسة الاولى

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية

بأبعادها

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية

بأبعادها

يظهر الجدول مصفوفة الارتباط (١٠) الذي اختبر الفرضية الرئيسة الاولى بأن هناك علاقة ارتباط قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية (HRDS)، وجميع ابعاد المنظمة الذكية. أما علاقة الارتباط بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية ومتغير المنظمة الذكية (SO) فقد كانت علاقة قوية موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). مما

يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية بأبعادها)، مما يدل على أن الجامعات والكليات الأهلية عينة البحث يمكنها الاستفادة من استراتيجية تطوير الموارد البشرية بشكل عام في حال رغبتها التحول نحو المنظمات الذكية.

رابعاً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

أعتمد الباحثان في إجراء الاختبار على استخدام معامل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward)، ومن أهم مزايا هذه الطريقة أنها تقوم بحذف الأبعاد التي يكون تأثيرها غير معنوي في المتغير المعتمد (Field, 2009: 213). وسيتم قياس القوة التأثيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قياس معنوية قيم (t) المحسوبة لمعامل الانحدار المتعدد، كما تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومن خلال البرنامج الإحصائي (SPSS V.23). كما في الجدول (١١)

تنص الفرضية الرئيسة الثانية على (لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لاستراتيجية تطوير الموارد البشرية بإبعادها في المنظمة الذكية بإبعادها) وينبثق عنها سبع فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى:

(H_0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرؤية الاستراتيجية.

(H_1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرؤية الاستراتيجية.

الجدول (١١) اختبار تأثير أبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرؤية الاستراتيجية بأسلوب الحذف

التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.778	.257		3.029	.003
	تدريب العاملين	-.028	.069	-.032	-.403	.688
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.431	.096	.443	4.506	.000
	توجيه العاملين	.391	.091	.420	4.294	.000
2	(Constant)	.750	.246		3.049	.003

تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.420	.091	.432	4.595	.000
توجيه العاملين	.382	.088	.409	4.356	.000
a. Dependent Variable: الرؤية الاستراتيجية					
R ² =0.617					
F=٧٨					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss يتبين من الجدول (١١) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على الانموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل الانحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على الرؤية الاستراتيجية (٠,٤٢٠)، وهذا يعني ان الرؤية الاستراتيجية ستزداد بمقدار (٠,٤٢٠) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٤,٥٩٥) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.
٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على الرؤية الاستراتيجية (٠,٣٨٢)، وهذا يعني ان الرؤية الاستراتيجية ستزداد بمقدار (٠,٣٨٢) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٤,٣٥٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.
٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٦١٧)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٦١,٧%) من التغيرات التي تطرأ على الرؤية الاستراتيجية، اما النسبة المتبقية (٣٨,٣%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.
٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٧٨) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H1) للفرضية الفرعية الأولى، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرؤية الاستراتيجية)، ونسبة ٦٧%.

الفرضية الفرعية الثانية:

- (H0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المصير المشترك.
- (H1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المصير المشترك.

الجدول (١٢) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المصير المشترك بأسلوب الحذف

التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.779	.281		2.768	.007
	تدريب العاملين	.145	.076	.166	1.906	.060
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.378	.105	.387	3.613	.000
	توجيه العاملين	.262	.100	.280	2.626	.010
a. Dependent Variable: المصير المشترك						
$R^2=0.045$						
$F=3.8$						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss يتبين من الجدول (١٢) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح معنوية تأثير جميع الابعاد وعلى النحو الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تدريب العاملين على المصير المشترك (٠,١٤٥)، وهذا يعني ان المصير المشترك سيزداد بمقدار (٠,١٤٥) اذا ازداد تدريب العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (٦%)، أي بدرجة ثقة (٩٤%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (١,٩٠٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على المصير المشترك (٠,٣٧٨)، وهذا يعني ان المصير المشترك سيزداد بمقدار (٠,٣٧٨) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,٦١٣) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على المصير المشترك (٠,٢٦٢)، وهذا يعني ان المصير المشترك سيزداد بمقدار (٠,٢٦٢) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٢,٦٢٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٤. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٤٥)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٥٤,٥%) من التغيرات التي تطرأ على المصير المشترك، اما النسبة المتبقية (٠,٤٥٥) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

٥. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٣٨) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%) .

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H_1) للفرضية الفرعية الثانية، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المصير المشترك).

الفرضية الفرعية الثالثة:

(H_0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الالتزام الجماعي.

(H_1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الالتزام الجماعي.

الجدول (١٣) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الالتزام الجماعي بأسلوب الحذف

التراجعي

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.837	.298		6.171	.000
تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.346	.111	.387	3.126	.002
توجيه العاملين	.196	.106	.229	1.846	.070
a. Dependent Variable: الالتزام الجماعي					
$R^2=0.334$					
$F=24.3$					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss
يتبين من الجدول (١٣) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على الانموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على الالتزام الجماعي (٠,٣٤٦)، وهذا يعني ان الالتزام الجماعي سيزداد بمقدار (٠,٣٤٦) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)،

أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,١٢٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على الالتزام الجماعي (٠,١٩٦)، وهذا يعني ان الالتزام الجماعي سيزداد بمقدار (٠,١٩٦) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (٧%)، أي بدرجة ثقة (٩٣%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (١,٨٤٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٣٣٤)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٣٣,٤%) من التغيرات التي تطرأ على الالتزام الجماعي، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٢٤,٣) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H_1) للفرضية الفرعية الثالثة، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الالتزام الجماعي)، ونسبة ٦٧%.

الفرضية الفرعية الرابعة:

(H_0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لإبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في تطور المعرفة.
(H_1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية ل إبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في تطور المعرفة.
الجدول (١٤) اختبار تأثير إبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في تطور المعرفة بأسلوب الحذف

التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	.885	.317		2.794	.006
	تدريب العاملين	.284	.087	.298	3.265	.002
	توجيه العاملين	.472	.094	.459	5.032	.000
a. Dependent Variable: تطور المعرفة						
$R^2=0.455$						
$F=40.52$						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss

يتبين من الجدول (١٤) أن النموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على النموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تدريب العاملين على تطور المعرفة (٠,٢٨٤)، وهذا يعني ان تطور المعرفة ستزداد بمقدار (٠,٢٨٤) اذا ازداد تدريب العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,٢٦٥) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.
٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على تطور المعرفة (٠,٤٧٢)، وهذا يعني ان تطور المعرفة ستزداد بمقدار (٠,٤٧٢) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٥,٠٣٢) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.
٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٤٥٥)، وهذا يعني ان نموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٤٥,٥%) من التغيرات التي تطرأ على تطور المعرفة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقبس معنوية النموذج الانحدار (٤٠,٥٢) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H_1) للفرضية الفرعية الرابعة، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في تطور المعرفة)، ونسبة ٦٧%.

الفرضية الفرعية الخامسة:

(H_0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرغبة في التغيير.

(H_1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرغبة في التغيير.

الجدول (١٥) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرغبة بالتغيير بأسلوب الحذف

التراجمي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	.626	.321		1.949	.054
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.357	.120	.321	2.987	.004

0.000	4.040	.434	.115	.463	توجيه العاملين
a. Dependent Variable: الرغبة في التغيير					
R ² =0.50					
F=48.29					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss يتبين من الجدول (١٥) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على الانموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على الرغبة في التغيير (٠,٣٥٧)، وهذا يعني ان الرغبة في التغيير ستزداد بمقدار (٠,٣٥٧) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريباً، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٢,٩٨٧) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على الرغبة في التغيير (٠,٤٦٣)، وهذا يعني ان الرغبة في التغيير ستزداد بمقدار (٠,٤٦٣) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٤,٠٤٠) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٠)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٥٠%) من التغيرات التي تطرأ على الرغبة في التغيير، اما النسبة المتبقية (٥٠%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٤٨,٢٩) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H_1) للفرضية الفرعية الخامسة، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الرغبة في التغيير)، وبنسبة ٦٧%.

الفرضية الفرعية السادسة:

(H_0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الانتظام والتوافق.

(H_1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الانتظام والتوافق.

الجدول (١٦) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الانتظام والتوافق بأسلوب الحذف

التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	1.045	.300		3.478	.001
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.377	.112	.373	3.374	.001
	توجيه العاملين	.349	.107	.360	3.256	.002
a. Dependent Variable: الانتظام والتوافق						
$R^2=0.47$						
$F=43$						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss
يتبين من الجدول (١٦) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على الانموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على الانتظام والتوافق (٠,٣٧٧)، وهذا يعني ان الانتظام والتوافق سترتداد بمقدار (٠,٣٧٧) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,٣٧٤) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على الانتظام والتوافق (٠,٣٤٩)، وهذا يعني ان الانتظام والتوافق سترتداد بمقدار (٠,٣٤٩) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,٢٥٦) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٤٧)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٤٧%) من التغيرات التي تطرأ على الانتظام والتوافق، اما النسبة المتبقية (٥١%) فنعود لعوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج.

٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (٤٣) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H1) للفرضية الفرعية السادسة، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في الانتظام والتوافق)، ونسبة ٦٧%.

الفرضية الفرعية السابعة:

(H0) لا يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في ضغط الاداء.
(H1) يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في ضغط الاداء.
الجدول (١٧) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في ضغط الاداء بأسلوب الحذف

التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	1.432	.298		4.805	.000
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.357	.111	.382	3.222	.002
	توجيه العاملين	.256	.106	.286	2.410	.018
a. Dependent Variable: ضغط الاداء						
R ² =0.٣٩						
F=٣١						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss
يتبين من الجدول (١٧) أن الانموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية بعد تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذفه، ومن ثم استقر التحليل على الانموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على ضغط الاداء (٠,٣٥٧)، وهذا يعني ان ضغط الاداء سيزداد بمقدار (٠,٣٥٧) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%) تقريباً، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٣,٢٢٢) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على ضغط الاداء (٠,٢٥٦)، وهذا يعني ان ضغط الاداء سيزداد بمقدار (٠,٢٥٦) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%)، أي بدرجة ثقة (٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٢,٤١٠) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (٠,٣٩)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٣٩%) من التغيرات التي تطرأ على ضغط الاداء، اما النسبة المتبقية (٠,٣٤) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية النموذج الانحدار (٣١) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١٪).

مما تقدم يتضح صحة فرضية الوجود (H1) للفرضية الفرعية السابعة، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في ضغط الاداء)، وبنسبة ٦٧٪.

بعد ان اختبر الباحثان الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية سيقوم باختبار الفرضية الرئيسة الثانية بشكل اجمالي وعلى النحو الآتي:

الجدول (١٨) اختبار تأثير ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المنظمة الذكية بأسلوب الحذف

التراجمي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	1.092	.198		5.513	.000
	تخطيط وتطوير المسار الوظيفي	.361	.074	.434	4.899	.000
	توجيه العاملين	.348	.071	.436	4.929	.000
a. Dependent Variable: المنظمة الذكية						
R ² =0.66						
F=94.14						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية وفق برنامج spss
يتبين من الجدول (١٨) ان النموذج الأول تضمن جميع ابعاد المتغير المستقل، واتضح عدم معنوية تدريب العاملين، الامر الذي أدى الى حذف هذا البعد لعدم معنويته بصورة كبيرة، ومن ثم استقر التحليل على النموذج الثاني الذي تضمن الآتي:

١. بلغت قيمة معامل انحدار تخطيط وتطوير المسار الوظيفي على متغير المنظمة الذكية (٠,٣٦١)، وهذا يعني ان المنظمة الذكية ستزداد بمقدار (٠,٣٦١) اذا ازداد تخطيط وتطوير المسار الوظيفي بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١٪)، أي بدرجة ثقة (٩٩٪) تقريبا، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٤,٨٩٩) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٢. بلغت قيمة معامل انحدار توجيه العاملين على متغير المنظمة الذكية (٠,٣٤٨)، وهذا يعني ان المنظمة الذكية ستزداد بمقدار (٠,٣٤٨) اذا ازداد الاهتمام بتوجيه العاملين بمقدار وحدة واحدة في الجامعات والكليات المبحوثة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١٪)، أي بدرجة ثقة

(٩٩%)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (٤,٩٢٩) وهي قيمة معنوية في المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٦٦)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (٦٦%) من التغيرات التي تطرأ على متغير المنظمة الذكية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

٤. بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار (٩٤,١٤) وهي قيمة معنوية عند مستوى (١%).

مما تقدم يتضح للباحث صحة فرضية الوجود (H_1) للفرضية الرئيسة الثانية، بمعنى (يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية في المنظمة الذكية)، ونسبة ٦٧%.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين استراتيجية تطوير الموارد البشرية والمنظمة الذكية مما يدل على الدور الكبير للإدارات العليا في الكليات والجامعات المبحوثة في ارساء مبادئ المنظمة الذكية في ممارسات الافراد العاملين فيها.
٢. تعمل الكليات والجامعات المبحوثة على تطوير المهارات من خلال اشتراك العاملين في البرامج التدريبية، بما يتوافق ومتطلبات العمل وتوقيتاته، فضلاً عن توفير المستلزمات الخاصة بالتدريب.
٣. تقوم الكلية والجامعات المبحوثة بتحديد مسار عمل للعاملين الجدد، كما تعمل على تقييم ومتابعة اعمالهم بصورة مستمرة لغرض التطوير او تقويم الاخطاء ان وجدت.
٤. يعد توجيه العاملين من الضرورات التي تركز عليها الكليات والجامعات المبحوثة اذ تعدها التغذية العكسية للخطط المحددة مسبقاً، فضلاً عن كونها الانذار المبكر عندما ينحرف الاداء عن الاهداف المحددة مسبقاً.
٥. شعور العاملين في الكليات والجامعات المبحوثة بالمصير المشترك اتجاه كلياتهم، فضلاً عن سعيهم للتكيف مع بيئات العمل الجديدة، الامر الذي أدى الى وجود رضا عام عن الهياكل التنظيمية الحالية فيها.
٦. تتمتع الكليات والجامعات المبحوثة بمستوى عالٍ من الانتظام والتوافق اذ تنسجم اجراءات وسياسات العمل مع اولويات العمل الرئيسة كما انها تسهل اداء العاملين لمهامهم وتحسن من قيمة الخدمة المقدمة للزبائن.
٧. توضح الادارات العليا للعاملين ادوارهم ومسؤولياتهم، وفي حالة وجود مشاكل بين العاملين تبادر الادارة الى حلها بشكل سريع كما انهم يشعرون بعدالة في تقييم ادائهم، ومن ثم يتم استبعاد غير الكفؤين منهم.

٨. اعتماد المرونة في تطبيق استراتيجية تطوير الموارد البشرية يؤدي الى بناء منظمة ذكية وهذا ما أظهرته نتائج التحليل الإحصائية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة اهتمام الادارات العليا في بناء منظمات ذكية من خلال تبني ابعاد استراتيجية تطوير الموارد البشرية بهدف تحقيق اهداف الكليات والتوصل الى نتائج افضل تساهم في تطوير واستمرار عمل كلياتهم.
٢. الاهتمام بموضوع الأساليب والادوات الحديثة المعتمدة في التدريب وخاصة أساليب التدريب التفاعلية، من خلال استقطاب الافراد ذوي المؤهلات والخبرات والمعرفة والقدرة المميزة على تطبيقها.
٣. تشجيع العاملين على المنافسة من خلال طرح الافكار الجديدة، والسعي المستمر الى غرس مفهوم المنظمات الذكية في عقولهم مع ضرورة مراعاة مشاعرهم.
٤. اشراك العاملين في عملية وضع الخطط الاستراتيجية بصورة أكبر، من خلال اتاحة الفرصة لهم باعطاء ارائهم لتجنب المخاطر واستثمار الفرص، كما يتطلب منها دعم اساليب التحليل لغرض تقييم البدائل المتاحة.
٥. بث روح التعاون والانتماء والرغبة والحماس بين العاملين عن طريق ادخال المنافسة الودية بينهم وجعلهم يشعرون بانهم في قارب واحد، اي نجاح المنظمة من نجاحهم وفشلها من فشلهم.
٦. التأكيد على الالتزام الجماعي بين العاملين اتجاه اعمالهم، من خلال المتابعة والتقييم المستمرة للإدارة، فضلاً عن إيمانهم بقيم المنظمة واهدافها مما يؤدي الى تحقيق اهداف المنظمة.
٧. وضع خطط وبرامج وسياسات للإدارات العليا عن كيفية ادارة مواردها والعمل على متابعة النتائج من خلال نظام رقابي يوضح نسبة تنفيذ الاعمال والمشاكل والصعوبات التي تواجه التنفيذ وكيفية التغلب عليها من خلال بناء انظمة متكاملة لتقويم الاداء الشامل.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

١. اسماعيل، خضر مصباح، ادارة التغيير، التحديات والاستراتيجيات للمدراء المعاصرين، دار الحامد، عمان، ٢٠١١.
٢. بوطه، عبد الحميد، تنمية وتسيير الموارد البشرية: جدلية المفهوم، النظرية، والواقع، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٣. ديسلر، جاري، ادارة الموارد البشرية، تعريب ا.د محمد سيد احمد عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٤. الشنواني، صلاح، ادارة الافراد والعلاقات الانسانية: مدخل الاهداف: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٠.
٥. الطائي، يوسف حليم و العجيلي، محمد عاصي، و الحكيم، ليث علي، نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٦. الطائي، يوسف حليم و العبادي، هاشم فوزي، الموارد البشرية إدارة قضايا معاصرة في الفكرة الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠١٤.
٧. العزاوي، نجم عبد الله و جواد، عباس حسين، تطوير ادارة الموارد البشرية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٨. عقيلي، عمر وصفي، ادارة الموارد البشرية المعاصرة: بعد استراتيجي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
٩. الفرج، محمد سمير، الزبير، عثمان، المنظمة الذكية والأعمدة الخمسة لمنظمة المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١١.
١٠. قنديل، علاء محمد سيد، القيادة الإدارية وإدارة الابتكار، الطبعة الأولى، دار الفكر.
١١. الكرخي، مجيد، ادارة الموارد البشرية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٢. المغربي، كامل محمد، الادارة اصالة المبادئ والاسس ووظائف المنشأة مع حداثه وتحديات القرن الحادي عشر، ط ١، دار الفكر للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠٠٧.
١٣. نوري، منير و كورتل فريد، ادارة الموارد البشرية، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
١٤. الياسري، اكرم محسن والحسناوي، صالح مهدي، مفاهيم معاصرة في الادارة الاستراتيجية ونظرية المنظمة، الجزء الثالث، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

ب- البحوث و المؤتمرات والقوانين:

١. الدوري، حسين، الإدارة الإستراتيجية والتميز الإداري، التخطيط الاستراتيجي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٠.
٢. راضي، جواد محسن و حسين، سجي جواد، دور ابعاد التعلم التنظيمي في التحول الى منظمات ذكية- دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الاقسام في بعض جامعات الفرات الاوسط، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية- المجلد ١٩ العدد ٣ لسنة ٢٠١٥.
٣. الطائي، يوسف حليم و الصائغ، محمد جبار و هادي، قيصر علي، صياغة الاستراتيجية المستدامة للشركة في بناء المنظمات الذكية، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في شركة زين العراق، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، السنة التاسعة، العدد ٢٦، ٢٠١٣.

٤. العبادي، هاشم فوزي، الذكاء التنظيمي كممارسة اعمال نحو بناء منظمة ذكية - منظور مفاهيمي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر - ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، ٢٠١٢.
٥. مؤتمر الأطراف في الاتفاقية العالمية، التوحيد القياسي والموائمة في البيانات ومبادرات جمع البيانات، الدورة الرابعة، نوفمبر، ٢٠١٠.

ت- الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. باجكر، عبد الرزاق كمال نوري، استراتيجية تطوير الموارد البشرية في جامعة صلاح الدين وانعكاساتها على استثمار رأس المال الفكري، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل، ٢٠١٠.
٢. الخفاجي، زهراء فائز عبد الغني، اثر جودة التدريب على وفق ابعاد المواصفة الدولية (ISO - 10015) في تطوير الموارد البشرية- دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مراكز التدريب في الوزارات العراقية، رسالة ماجستير في تقنيات ادارة الجودة الشاملة، الجامعة التقنية الوسطى - الكلية التقنية الادارية، بغداد، ٢٠١٦.
٣. الدابني، رشاد خضير وحيد، اثر الادارة الالكترونية ودورها في تطوير الموارد البشرية، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال - جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٠.
٤. الشبلاوي، عباس مزهر عاكول، استراتيجية تطوير الموارد البشرية وانعكاسها على جودة الخدمات البلدية، دبلوم علي المعادلة للماجستير، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦.
٥. طه، عدنان، دور تنمية الموارد البشرية في صناعة التامين - حالة دراسة في شركة التامين الوطنية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، ٢٠١٣.
٦. الطهراوي، عبد المنعم رمضان، دور استراتيجية تنمية الموارد البشرية في تطوير الاداء المؤسساتي في المنظمات غير الحكومية في غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة - الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٠.
٧. العبيدي، سارة عبد القادر جبار، فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتحليل العلاقة بين استراتيجيات الاعمال واستراتيجيات ادارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠١٤.
٨. عجيلات، دانا، اثر المنظمة الذكية والتوجه بالتعلم على الابداع التقني، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٧.
٩. الغراوي، رضا جبار جاسم، التطوير الاستراتيجي للمورد البشري ودوره في تعزيز الاداء العالي - دراسة ميدانية في وزارة البلديات والاشغال العامة، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠١٤.
١٠. غنيم، رمزي محمد اسماعيل، اثر استخدام نظم المعلومات الادارية في تعزيز بناء المنظمة الذكية، رسالة ماجستير، ادارة الاعمال، كلية التجارة، غزة، ٢٠١٧.

١١. الكرعوي، محمد ثابت، استراتيجيات ريادة الأعمال لتبني النموذج المنظمات الذكية من خلال بناء قدرات الموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
١٢. الكيكي، غانم محمد احمد، أنشطة التوزيع المادي و أثرها في الأداء المنظمي، دراسة استطلاعية لعينة مختارة من المنظمات الصناعية العامة في محافظة نينوى رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
١٣. المير، ايهاب خميس، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧.
١٤. الوزان، خالد عمر احمد، المناخ التنظيمي وعلاقته بالالتزام التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا. الرياض، ٢٠٠٦.

ثانياً: المصادر الاجنبية

A. Book

1. Chiavenato, Idalberto, "Advance challenges in Human Resource Management in the new Millennium", Public Personnel Management, Vol.30, No.1:17-26,2001.
2. Cohen, J. Statistical power analysis for the behavioral sciences (rev. ed.). New York: Academic Press,1977.
3. Denisi, Angelo.S & Griffin, Ricky W, Human Resource Management, Houghton Mifflinc Company, Bosten,2001.
4. Dessler, Gary "Human Resource Management", Prentice Hall, New Jersey, 1999.
5. Field, A., "Discovering statistics using SPSS", 3rd edition. London: Sage,2009.
6. Filos, Erastos; DecSmart Organizations In The Digital Age. European Commission, Directorate-General Information Society and Media,2005.
7. Lamont, Miche`le,"Rethinking Expertise", By Harry Collins and Robert Evans, Chicago: Book Reviews University of Chicago Press,2007.
8. Matheson, David & Matheson, James E " The Smart Organization: Creating Value through Strategic R&D", Harvard Business School Press. Boston,1998.
9. Meifert, Mathias T. "Strategic Human Resource Development: A Journey In Eight Stages With a Foreword By Dave Ulrich ", Springer - verlag, Berlin, Germany,2013
10. Mondy, R.W., Martocchio, J.J., Human Resource Management, 4th Ed, Pearson Education Limited,2016.

11. Pitts, Robert A. & Lei, David, Strategic Management: Building and Sustaining Competitive Advantage, Printed in United States of America, 1996.
12. Robbins, Stephen P. & Decenzo, David A., Management, 10th ed, Published by Pearson Education, Inc, Upper Saddle, U.S.A, New Jersey, 2004.
13. Thompson, Arthur A., Jr. & Strickland, A.J., (1999), strategic Management Concepts and Cases, Eleventh Edition, the McGraw-Hill, 1999.
14. Vickers, M.. Clever Versus Intelligent Organizations: Cases from Australia. Academy of Management Executive, 2000.

B. Journals & Periodicals:

1. Albrecht, K., A, "The power of mind at work, organizational intelligence in action", a division of American management, association 16101 Broadway. New York 2003.
2. Allui, Alwiya & Sahni, Jolly, Strategic Human Resource Management in Higher Education Institutions: Empirical Evidence from Saudi, Procedia - Social and Behavioral Sciences 235 (2016) 361 – 371
3. Bakhshian. A, & Hamidi. F, Ezati. M, "Relationship between Organizational Intelligence and Entrepreneurship among University Educational Managers", The Journal of Mathematics and Computer Science, Vol.3 No.4. 2011
4. Finkelstein, Sydney & Jackson, Eric M, "Immunity from implosion: Building smart leadership", Ivey Business Journal, Vol. 70, No. 1: 1-7, 2005.
5. Hamlin, B. & Stewart, J. "What Is HRD ? : A definitional Review And Synthesis Of The HRD Domain", Journal Of European Industrial Training, Vol. 35, No. 3, 2011.
6. Kulkarni, Pallavi P., "A literature Review On Training & Development And Quality Of Work Life", International Refereed Research Journal, Vol. - IV, Issue 2, 2013
7. Meshkani, M., Gholizadeh, M.H, Ramezanpour, E., "Analysis the Relationship between Ownership Changing & Intelligence Organizational", Institute of Interdisciplinary Business Research, interdisciplinary journal of contemporary research in business copyright, Institute of Interdisciplinary Business Research, Vol. 3, No, 2012.
8. Sánchez, Antonio Aragón & Marín, Gregorio Sánchez & Morales, Arleen Mueses, The mediating effect of strategic human resource practices on

knowledge management and firm performance, Revista Europea de Dirección y Economía de la Empresa 24 (2015) 138–148

9. Smith, Richard & Lynch, David, "Coaching And Mentoring: A Review Of Literature As It Relates To Teacher Professional Development", International Journal Of Innovation, Creativity And Change, Vol. 1, Issue, 2014.

C. Thesis and dissertation

1. Albrecht, K., "intelligence Organizational & Knowledge Management: Thinking Outside the Silos", Executive white paper, Online at. 2002.
2. Monton, Danielle, A School Counselor Facilitated Workshop for 9th Grade Latino Students and Families: Creative Career Planning Communication, theses Master of Science in Counseling, School Counseling, California State University, Northridge, 2017.

**أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي
ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً**

*Impact of Liquidity at the Strategic Performance Level
of Iraqi Commercial Bank & Middle East Bank is a
model*

Ali A. Razaq Al-A'araji

علي أكرم رزاق الاعرجي^(١)

أ.م.د. مصطفى كاظمى نجف آبادي^(٢)

Assist.Prof. Mustafa K. Najaf Abadi

المستخلص

ان عالم اليوم يمر بأزمات مالية ونقدية لها انعكاسات خطيرة على معظم البلدان ومنها العراق سيما المؤسسات والشركات المصرفية الحكومية والتجارية متمثلة بمدى قدرة المصارف بالإيفاء بالتزامات اليومية ووقت الأزمات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين وقلة الاستثمارات وضعف ادارة الموجودات والمطلوبات، وقصور الربحية والكفاءة والفاعلية النقدية فُبال التدفقات الخارجية مما انعكس على مستوى اداء المصارف العراقية. تستند أهمية الدراسة الى الظروف الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها المصارف التجارية من حيث ضعف التسهيلات المصرفية، وزيادة حجم المخاطر المصرفية وقلة الاستثمارات، وزيادة حجم التحديات الخارجية لعدم التزامها النسبة المالية التي حددتها اللجان الدولية المصرفية في مجال الخدمة المصرفية. قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها ان مؤشرات السيولة النقدية لها تأثير في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، وتهدف الى التعرف على السيولة النقدية من حيث المفهوم والمنطلقات والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها وتناولت مصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة، وتوصلت دراستنا الى ان عملية تقييم الاداء المصرفي ذات أهمية قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف

١ - جامعة المصطفى / مركز البحوث الحوزه و الجامعة.

٢ - جامعة المصطفى / مركز البحوث الحوزه و الجامعة.

اكتشاف نقاط القوة والضعف والتحري عن أسبابها ومعالجتها وذلك بالعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية وتجنب مخاطر السيولة المصرفية التي تتمثل بعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها. فقد أظهرت الدراسة ان نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع السيولة النقدية وهذا يعكس قدرة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة مع التزاماته اليومية، كذلك فانه توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف ما، قد تستند الى جداول احصائية (او قد لا تستند بحسب طريقة التعامل المصرفي) كما هو الحال في مصرفي عينة الدراسة. وقد خلص الى الباحث الى جملة من الامور المهمة لتدعيم النشاط المصرفي من خلال ضرورة اهتمام ادارة المصارف بزيادة النقد و الاهتمام بالبحث والتطوير و اعتماد الوسائل الالكترونية الحديثة بشكل اوسع ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الاداء وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية. الكلمات مفتاحية: السيولة، السيولة المصرفية، المخاطر، الاداء المصرفي، كفاية رأس المال، لجنة بازل.

Abstract

The objective of the study was to identify liquidity indicators, capital adequacy indicators and some strategic performance indicators such as rate of return on assets, rate of return on equity in terms of concept and principles, measurement and analysis of correlation relationships and impact on liquidity indicators and capital adequacy in return on assets (2003 - 2017) using the financial ratios and the simple linear regression and multiple according to the data of the SPSS system, according to the hypothesis that there are significant and significant correlation and influence Statistics on the indicators of liquidity and capital adequacy in the rate of return on assets, rate of return on equity of the Middle East Bank of Iraq for investment and Commercial Bank of Iraq sample study.

The study explains that ratio of legal reserve fund has been related in positive relation with liquidity and that reflects bank ability to fence the risks of liquidity add to its commitments, either there is a relation effects on signs of liquidity in the average of refund to the deposits in a bank, which may be according to statistical sheet or not as well as the bank doing, as we found in the study samples.

At the end the researcher concludes to sets of matters that important to support the banking activities by increasing fund and care of research and development so as depending modern electronic tools in wide range other doing studies about the economic feasibility to improve the act synchronize with international banking service specifications.

Keywords: (Liquidity), (bank liquidity), (Risks),⁽³⁾ (Capital Adequacy).⁽⁴⁾

٣- عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٥.
٤- قاسم محي الجبيطي، زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، دار للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٢، ص ٧٠.

المقدمة

نظراً للتميز الذي تتمتع به المصارف داخل القطاع المالي لتوليها ادارة حركة النقود التي تمثل المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في عملها اليومي وتعاملها مع الزبائن كمودعين ومستثمرين ومقترضين والتي تعتمد بشكل صريح على توفر السيولة النقدية لتلبية طلباتهم بالوقت المناسب وهو ما يشكل تحدياً لادارات المصارف والمهتمين بالسياسة النقدية والخدمات المصرفية.

لذا فقد استهدفت الدراسة التعرف على السيولة النقدية وكفاية رأس المال والاداء المالي من حيث المفاهيم والمنطقات وأهم العوامل المؤثرة فيها، وقياس وتحليل علاقات الارتباط والتأثير لمؤشرات السيولة النقدية وكفاية رأس المال كمغيرات مستقلة في الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) مسترشداً بالدوال اللوغارتمية والمعايير الاحصائية والانحدار الخطي البسيط والمتعدد وفق معطيات نظام (SPSS)، وفق فرضية مفادها (ان هناك علاقات ارتباط وتأثير ذي دلالة احصائية معنوية في مستوى الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط، والمصرف التجاري العراقي). وذلك من خلال تقسيم البحث على ثلاثة مباحث:

ناقش المبحث الاول مفاهيم السيولة النقدية من حيث المفاهيم والاهداف والاهمية.
وفي المبحث الثاني ناقش الباحث العوامل المؤثرة على السيولة النقدية لمصرفي الشرق الأوسط والمصرف التجاري العراقي (عينة الدراسة) من خلال تحليل المعطيات المصرفية للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٧م).
اما المبحث الثالث فقد ناقش الاثار المباشرة للسيولة النقدية لعينة الدراسة في معدل العائد على الموجودات.

مشكلة الدراسة:

ان عالم اليوم يمر بأزمات مالية ونقدية لها انعكاسات خطيرة على معظم البلدان ومنها العراق سيما على المؤسسات والشركات المصرفية الحكومية والتجارية متمثلة بمدى قدرة المصارف بالإيفاء بالالتزامات اليومية ووقت الأزمات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين، وقلة الاستثمارات، وضعف ادارة الموجودات والمطلوبات، وقصور الربحية والكفاءة والفاعلية النقدية قبالة التدفقات الخارجية مما انعكس على مستوى اداء المصارف العراقية.

أهمية الدراسة:

تستند أهمية الدراسة الى الظروف الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها المصارف التجارية من حيث ضعف التسهيلات المصرفية، وزيادة حجم المخاطر المصرفية وقلة الاستثمارات، وزيادة حجم التحديات الخارجية لعدم التزامها النسبة المالية التي حددتها اللجان الدولية المصرفية في مجال الخدمة المصرفية.

فرضية الدراسة:

الدراسة تقوم على فرضية العدم (بالإنجليزية: null hypothesis)، أو H_0 : وهي الفرضية القائلة بأن الفرق الملاحظ بين مجموعتي التجربة والشاهد في العينة ناتج عن الصدفة، وغير موجود في الجمهرة. وتُعدُّ صحيحة حتى يتم إثبات بطلانها بواسطة الاختبارات الإحصائية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على السيولة النقدية من حيث المفهوم والمنطلقات والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها وتقديرها.

عينة الدراسة:

تناولت الدراسة (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) التي جرت عليها الاختبارات المتعلقة بالجانب العملي من هذه الدراسة وذلك لأهمية المصارف عينة الدراسة من حيث حجم الموجودات والائتمان المصرفي وحجم الودائع والقروض والنقد والاحتياجات النقدية وشبه السائلة ولها دور في تطبيق مقررات ولها شأن وثقة أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين.

حدود الدراسة:

البعد المكاني: مصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي.
البعد الزمني: المدة الزمنية التي اعتمدها الدراسة من خلال ما توفر لديه من إمكانيات من المعلومات وبيانات وتحليل لمؤشرات السيولة النقدية ومستوى الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

المبحث الأول: مدخل لدراسة مفاهيم السيولة النقدية (المفاهيم-الأهداف- الأهمية)

تعد السيولة النقدية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب الاهتمام بها من قبل المهتمين بإدارة المصارف بعدّها مؤشراً يعكس القدرة الايفائية اليومية للمصرف تجاه المودعين والمستثمرين والمقترضين الى جانب القدرة الايفائية في وقت الأزمات (كفاية رأس المال) لذلك تناول الباحث في هذا المبحث السيولة بشكل عام ومن ثم السيولة المصرفية من حيث المفاهيم والمكونات والأهمية والأهداف والوظائف وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية

أولاً: مفهوم السيولة:

هناك عدة مفاهيم للسيولة يمكن تناول البعض منها، فقد عرفت السيولة بأنها "قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية من عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع".^(٥)
وتعرف السيولة بأنها "قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته نقداً، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن

٥- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، دار البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠، ص ٩٣.

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً
طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها الى سائل بسرعة وسهولة^(٦)، أو "هي مدى توافر أصول سريعة
التحرك الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعييدها دون تأخير".^(٧)
ويعرف آخرون السيولة بأنها: "احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة،
وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف
في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية من مقابلة طلبات
السحب دون أدنى تأخير، من غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله. ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها
في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن
بين دخول الأموال إليها وخروجها منها".^(٨)

ثانياً: مفهوم السيولة المصرفية:

تعني السيولة المصرفية: بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين، سواء العادية منها أو غير
العادية، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو
الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة^(٩)، فضلاً عن النقدية (Cash) بأشكالها.

ثالثاً: أهداف السيولة النقدية المصرفية:

توصف نتائج السيولة النقدية المصرفية أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم
على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن السيولة المصرفية تهدف
الى تحقيق الآتي^(١٠):

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف.
 ٢. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
 ٣. تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
 ٤. الاستفادة من نتائج التحليل لعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
 ٥. التدقيق باحتمالات الفشل الذي يواجهه المصرف.
- وتشمل السيولة كل موجود قابل للتحويل الى نقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الالتزامات
المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة^(١١).

أما السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها أذونات خزنية،
كمبيالات مضمومة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة

٦- رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢، ص ١٨٥.

٧- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٠.

٨- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط ١، مكتبة الجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٨٥.

٩- جميل سالم الزيداني، السعدي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص ١٥٥.

١٠- عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان، الاردن، ٢٠٠٠، ص ٢١.

١١- سعيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥٧.

السيولة، إذ تتصف هذه الاصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع لها سواء بالبيع أو بالرهن، ومن الجدير بالذكر أن هذه الاصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة.

رابعاً: أهمية السيولة المصرفية ووظيفتها:

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، فالإدارة تهدف الى الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة للأسباب الآتية:

١. تدعيم ثقة مقترضيه عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور.
٢. الاستمرار بالتشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية مثلاً تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.
٣. مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً.
٤. تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من الودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية.^(١٢)
٥. تحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها الى الاموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال اقتراض منها، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية^(١٣):
- أ. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- ب. تعزيز كل المودعين والمقترضين، والتأكيد على امكانات الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- ج. يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والادارة.
- د. تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات.
- هـ. تجنب البيع الجبري لبعض الاصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- و. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- ز. تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.

١٢- عبدالغفار حنفي، وقرباس، رسملة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١٧٩.
١٣- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط ١، مكتبة المجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٥٩.

خامساً: مكونات السيولة المصرفية:

١- الاحتياطيات الأولية (Primary Reserves):

وتشتمل هذه الاحتياطيات على الموجودات التشغيلية، وبشكل عام فإنها تتكون من النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي والمستحقات على المصارف الأخرى والصكوك برسم التحصيل والأرصدة السائلة الأخرى، وتستخدم للوفاء بعدد من المتطلبات أبرزها:

أ- مواجهة السحب اليومي من الودائع عند مطالبة المودعين بها وبدون سابق إنذار.

ب- مواجهة ما يتحقق على المنشأة المالية من التزامات أجنبية لعدة أسباب، منها البضائع التي يتم شحنها لحساب المستوردين المحليين في إطار الاعتمادات المستندية.

ج- المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لإجراء المقاصة للصكوك، فضلاً عن المصارف الأخرى.

د- تطبيق قانون المصارف والقاضي باحتفاظها بنسبة من المبالغ المودعة لديها كاحتياطي قانوني (الزامي) في خزائنها ولدى البنك المركزي.^(١٤)

وفيما يأتي استعراض لأبرز هذه الاحتياطيات:

- النقد في الصندوق (Cash & Vault): وهو مجموع الأموال الموجودة في خزائن المصرف من نقد سائل سواء أكان محلياً أم أجنبياً.^(١٥) وعادة ما تحاول المصارف جعل هذه الأموال بحدها الأدنى دون المساس بقابليتها على مواجهة السحوبات.
- الودائع لدى المصارف الأخرى (Deposits in other Banks): تحتفظ المصارف بودائع لدى المصارف الأخرى تستطيع سحبها دون عناء متى ما احتاجت إلى النقد للوفاء بمتطلبات زبائنها^(١٦).
- الصكوك برسم التحصيل (Cheques under Collection): هي صكوك مقدمة من زبائنها لتحصيلها وإضافة أقيامها إلى حساباتهم.
- الودائع لدى البنك المركزي (Deposits in Central Bank): وتقسم الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي إلى:

أ. الاحتياطيات القانونية (اللزامية) (Legal Reserves): إذ تلتزم المصارف وفقاً للتشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة على شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ولا تحصل المصارف مقابل ايداعها لهذا الاحتياطي على أي فائدة، وقد يمتنع البنك المركزي عن منح المصرف الذي يعجز عن الايفاء بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة أي قرض جديد حتى يستكمل النقص فيها، وتتفاوت نسبة الاحتياطي القانوني حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة، وهي في الغالب تقدر بحوالي (٢٠%) من الودائع لدى كل مصرف.

١٤- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مصدر سابق، ص ٧٢.

١٥- سلمان أحمد زويلف اللوزي، وآخرون، إدارة البنوك، عمان، الاردن، ١٩٩٧، ص ١٠٢.

١٦- بشير عباس العلاق، إدارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ١٩٩٨، ص ١١٩.

ب. الاحتياطيات الحرة (Free Reserves): في كثير من الحالات لا تكتفي المصارف بإيداع الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي فتودع مبلغاً يفوق هذا الاحتياطي في أرصدها النقدية لديه وذلك تدعيماً لمركزها التجاري ولا سيما عند إجراء التسويات الحسابية بين بعضها البعض من خلال البنك المركزي.

ج. الودائع بفائدة (Deposits with Interest): قد تحتفظ المصارف فضلاً عن حساباتها الجارية لدى البنك المركزي بودائع أخرى يدفع عليها البنك المركزي فوائد، وأما أن تكون هذه الارصدة على شكل ودائع لأجل أو بإشعار، وتختلف الفوائد التي يدفعها البنك المركزي على هذه الودائع باختلاف آجالها أو مدة الاشعار الخاص بها، مما يشجع المصارف التجارية على الاحتفاظ بجزء من أصولها بهذا الشكل.

٢- الاحتياطيات الثانوية (Secondary Reserves):

وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل غالباً ما تشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة.

ومن أبرز الاحتياطيات الثانوية التي تستخدمها المصارف لتوفير السيولة ما يأتي:

أ. حوالات الخزانة (Treasury Bills): وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة على مدار السنة وتبيعها الى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى (حسبما يسمح به القانون)، والغرض منها تمويل عجز موسمي في الموازنة العامة^(١٧)، الموجودات التي تحقق عائداً للمصرف، وهي فضلاً عن أنها تمثل قروضاً من الجهاز المصرفي للدولة فإن المصارف تستخدمها في بعض الأحيان كضمانة للاقتراض من البنك المركزي.

ب. الأوراق التجارية المخصصة (Discounted Commercial Papers): هي أوراق تصدرها عادة الشركات كدين قصير الأجل لجنب الاقتراض المباشر من المصارف، وغالباً ما تكون مدعومة أو معززة بالحد الأقصى من الائتمان الممنوح من المصرف لجهة الاصدار.

ج. الاوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية والآجال القصيرة (High Credit Rating & short term financial paper): يمكن للأوراق المالية ذات الفائدة الدورية والآجال الطويلة أن تكون ضمن الاحتياطيات الثانوية اذا انقضى الاجل الاكبر على أجلها ولم تبق سوى مدة قصيرة على استحقاقها شرط أن تكون صادرة عن جهة حكومية أو شركات ذات جدارة ائتمانية عالية.

د. اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements): وهي إحدى تقنيات الاقتراض التي يبيع بموجبها المقترضون جزءاً من الاحتياطيات التي بحوزتهم من أوراق حكومية الى المقرضين مع الاتفاق على إعادة شرائها من قبل المقترض عندما يعرضها المقرض للبيع أو بتاريخ معين بسعر أعلى من سعر الشراء يتم تعيينه في عقد الاتفاقية.^(١٨)

١٧- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص٢٢٥.
18- Kidwell, David S. & Peterson, L, Richard, Financial Institutions, Markets and Money, The Dryden Press A division of Holt, Rinehart and Winston, Publishers, Washington, USA, 1980, P.165.

هـ. اليورو دولار (Euro Dollar): وهي الودائع بالدولار أو أية عملة أجنبية أخرى تحتفظ بها المصارف لدى الجهات المختلفة في الخارج سواء أكانت فروعها الخارجية أم مصارف أخرى تعمل خارج البلاد كودائع الحكومات والأشخاص والمؤسسات والتي تستحق خلال عدة أشهر، وقد تصل الى سنتين.

و. شهادات الودائع القابلة للتداول (Negotiable Certificate Deposit): وتمثل إيصالاً بالنقود المودعة لدى مصرف معين، ويحدد فيها مبلغ الوديعة والفائدة المترتبة على المصرف بموجبها، واللذان يدفعهما لأمر المودع أو حائز الشهادة في تاريخ الاستحقاق^(١٩).

سادساً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك عدة عوامل مؤثرة في السيولة النقدية للمصرف منها:

- نسبة التوظيف: أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية وأهم هذه النسب:

١. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: وهو الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي البنك المركزي التجاري، هذه النسبة تحد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل الملكات النقدية (البنك المركزي) وحسب العلاقة الآتية:

نسبة الاحتياطي النقدي = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

٢. نسبة الرصيد النقدي: ان الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والاداء لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمتها، على اعتبار ان هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة لدى البنك / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

٣. نسبة السيولة العامة: تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة في البنك + أصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

المبحث الثاني: تحليل السيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة

المطلب الأول: تحليل هيكل الودائع والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار

يعتمد هذا التحليل على تصنيف الودائع من حيث النوعية والوظيفة والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرف الشرق الأوسط وكالاتي:

اولاً: التحليل النوعي لهيكل الودائع المصرفية

تصنف الودائع بحسب أنواعها الرئيسة الى ودائع جارية وتوفير وثابتة، وبالنظر للاختلاف الكبير بين هذه الودائع كما مبين سابقاً ولما يقدمه هذه التحليل من مؤشرات مهمة من حيث الأهمية النسبية لكل نوع كحجم الودائع، ومدى التطور والنمو في حجم الودائع لمصرف الشرق الأوسط أثناء مدة الدراسة، وكما مبين في الجدول (١) ضمن البحث:

جدول (١) حجم الودائع وتوزيعها النوعي وأهميتها النسبية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

(٢٠١٧)/ مليون دينار

نوع الودائع / السنة	الودائع الجارية	الودائع الثابتة	الودائع التوفير	إجمالي الودائع
٢٠٠٣	٧٠٢٣٤,١	٨٢٠٠,٥	٢٩٢٣١.٣	١٠٧٦٦٥.٨
٢٠٠٤	٨٣٨١٦.٦	١٢٧٦٨.١	٣٨٠٧٦.٩	١٣٤٦٦١.٦
٢٠٠٥	١٧١٧٠٨.٢	١٩٠٠٦.٨	٦٨٨١٠.٣	٢٥٩٥٢٥.٣
٢٠٠٦	١٢٤٦٨٩.٣	١٥٢٥٩.٢	٧٨٢٢٥.٩	٢١٨١٧٤.٤
٢٠٠٧	١٣٤٦٧٤.٠	٣٧٧٧١.٠	١٢٤٠٠٧.٠	٢٩٦٤٥٢.٠
٢٠٠٨	١٦٦٨٢٢.٩	٤٨٠٤١.١	١٨٢٠٠٣.٤	٣٩٦٨٦٧.٤
٢٠٠٩	١٨٣٢١٧.٠	٤١٣٦٨.١	٢١٦٩٢٧.٠	٤٤١٥١٢.١

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً

443733.9	%٨	36976.5	%٥٣	234014.4	٣٩ %	172743.0	٢٠١٠
477113.0	%١٢	54750.0	%٤٩	236175.0	٣٩ %	186188.0	٢٠١١
598669.0	%١١	67263.0	%٤٦	274466.0	٤٣ %	256940.0	٢٠١٢
524606.2	%١٢	63808.5	%٥١	266302.6	٣٧ %	194495.1	٢٠١٣
340411.8	%١٦	55073.0	%٥٥	186500.5	٢٩ %	98838.3	٢٠١٤
316337.6	%١٦	51785.1	%٤٨	152272.9	٣٦ %	112279.6	٢٠١٥
252280.0	%١٣	30981.0	%٤٩	124798.0	٣٨ %	96501.0	٢٠١٦
226878.0	%١١	23871.0	%٤٩	110687.0	٤٠ %	92320.0	٢٠١٧
	%١١		%٤٤		٤٥ %	المتوسط	

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية الشرق الاوسط للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٣).

يتضح من الجدول (١) الآتي:

- ان حجم الودائع الجارية بلغت نحو (٨٣٨١٦,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازدادت بشكل كبير للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٥) إذ بلغت عام ٢٠١٠ نحو (١٧٢٧٤٣,٠) مليون دينار وبلغ عام ٢٠١٣ (١٩٤٤٩٥,١) مليون دينار ثم انخفض عام ٢٠١٤ الى (٩٨٨٣٨,٣) مليون دينار ونحو (٩٢٣٢٠,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧. وبلغت نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع نحو ٥٢% عام ٢٠٠٤ ونحو ٣٩% عام ٢٠١٠ ونحو ٣٧% عام ٢٠١٣ انخفضت الى ٢٩% عام ٢٠١٤ وازدادت لتكون ٤٠% الى إجمالي الودائع عام ٢٠١٧ وبشكل عام فإن متوسط نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع بلغت نحو ٤٥% في مصرف الشرق الاوسط.
- أما ودائع التوفير فكانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان إذ بلغت عام ٢٠٠٤ نحو (٣٨٠٧٦,٩) مليون دينار ونسبة ٥٢% الى إجمالي الودائع، وفي عام ٢٠١٠ بلغت نحو (٢٣٤٠١٤,٤) مليون دينار بنسبة ٥٣% الى إجمالي الودائع انخفضت عام ٢٠١٥ الى (١٥٢٢٧٢,٩) مليون دينار بنسبة

٤٨% الى إجمالي الودائع والى (١١٠٦٨٧,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٩% وبشكل عام فإن متوسط نسبة ودائع التوفير الى إجمالي الودائع قدرت ٤٤%.

- في حين ان الودائع الثابتة كانت قليلة خلال مدة الدراسة، فقد بلغت نحو (٨٢٠٠,٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ بنسبة ٨% الى إجمالي الودائع وفي عام ٢٠١٠ بلغت (٣٦٩٧٦,٥) مليون دينار بنسبة ٨% الى إجمالي الودائع ازدادت لتكون (٥١٧٨٥,١) مليون دينار عام ٢٠١٥ بنسبة ١٦% ثم انخفضت ليكون حجمها (٢٣٨٧١,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ بنسبة ١١% وبشكل عام فإن متوسط نسبة الودائع الثابتة الى إجمالي الودائع لا يتجاوز ١١% وهي نسبة ضئيلة.

ثانياً: تحليل سيولة مصرف الشرق الأوسط

إن القدرة الإيفائية اليومية للمصرف تجاه المودعين والمستثمرين والمقرضين تعد مؤشراً ذا أهمية في مجال قياس السيولة، ولأجل تحليل السيولة سنركز في هذا المحور على أهم المعايير النقدية منها، المعيار النقدي، معيار السيولة الجارية، وكما مؤشر في الجدول (٢) ضمن البحث:

جدول (٢) تحليل السيولة النقدية والسيولة الجارية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

مليون دينار

السيولة النقدية السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الموجودات النقدية	معيار السيولة النقدية	معيار السيولة الجارية
٢٠٠٣	107665.8	٧٠٢٣٤,١	50520.3	47%	77%
٢٠٠٤	134661.6	83816.6	73489.2	55%	88%
٢٠٠٥	259525.3	171708.2	104497.2	40%	61%
٢٠٠٦	218174.4	124689.3	138600.5	64%	111%
٢٠٠٧	296452.0	134674.0	174354.4	59%	129%
٢٠٠٨	396867.4	166822.9	217433.6	55%	130%
٢٠٠٩	441512.1	183217.0	355744.4	81%	194%
٢٠١٠	443733.9	172743.0	343909.6	78%	199%
٢٠١١	447113.0	186188.0	369713.4	83%	199%
٢٠١٢	598669.0	256940.0	463908.4	77%	181%
٢٠١٣	524606.2	194495.1	422060.5	80%	217%
٢٠١٤	340411.8	98838.3	349766.7	103%	354%
٢٠١٥	316337.6	112279.6	325310.8	103%	290%
٢٠١٦	252280.0	96501.0	329238.4	131%	341%
٢٠١٧	226878.0	92320.0	424781.0	187%	460%

المتوسط	%82	%202

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي / إعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يتضح من الجدول (٢):

- ان السيولة النقدية لدى مصرف الشرق الأوسط بلغت عام ٢٠٠٤ نحو (٧٣٤٨٩,٢) مليون دينار ارتفعت لتكون (٢١٧٤٣٣,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨ والى (٤٦٣٩٠,٨,٤) مليون دينار عام ٢٠١٢ والى (٤٢٤٧٨١,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ وعند المقارنة الى إجمالي الدوائع نجد أن أعلى معيار سيولة نقدية ١٨٧% عام ٢٠١٧ وأقل معيار سيولة ٤٠% عام ٢٠٠٥ وبمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) نحو ٨٢%.
- أما بالنسبة لمعيار السيولة الجارية التي يعبر عنها بنسبة السيولة النقدية الى الدوائع الجارية فإن أعلى نسبة ٤٦٠% عام ٢٠١٧ وأقل معيار ٦١% عام ٢٠٠٥ وبشكل عام فإن متوسط معيار السيولة الجارية يقدر نحو ٢٠٢% وهي نسبة عالية في مصرف الشرق الأوسط.

ثالثاً: تحليل العوامل المؤثرة في السيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط

١. نسبة الرصيد النقدي: أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة ويستدل من الجدول (٣) أن نسبة الرصيد النقدي متذبذبة بين الزيادة والنقصان، وارتفعت بشكل كبير بعد عام ٢٠١٠ فقد بلغ متوسط هذه النسبة نحو (٧٤,٢%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذه النسبة جيدة وتعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته اليومية وفي وقت الأزمات.

جدول (٣) العوامل المؤثرة في السيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) نسبة

مئوية.

المؤشر السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة السيولة القانونية %	نسبة التوظيف %
٢٠٠٣	28.5	12.3	5.4	14.7
٢٠٠٤	45.3	5.2	3.7	20.7
٢٠٠٥	35.8	16.9	4.2	8.6
٢٠٠٦	52.6	17.9	3.3	7.6
٢٠٠٧	48.9	16.9	5.5	4.7
٢٠٠٨	42.9	16.9	4.3	3.1
٢٠٠٩	73.8	19.7	4.3	13.2
٢٠١٠	69.3	10.9	3.7	28.7
٢٠١١	69.7	10.6	7.2	35.6
٢٠١٢	77.5	11.1	6.3	32.4
٢٠١٣	80.5	11.8	10.1	39.2

55.2	16.8	17.2	102	٢٠١٤
45.2	8.1	16.3	98	٢٠١٥
38.6	7.7	10.0	101	٢٠١٦
51.3	9.7	18	187	٢٠١٧
26.6%	6.7%	14.1%	74.2%	المتوسط

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية والحسابات الختامية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨).

٢. ترتبط نسبة الاحتياطي القانوني بعلاقة طردية مع السيولة النقدية، فكلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية اليومية المترتبة عليه وفي وقت الأزمات. ويتضح ان هناك علاقة طردية وموجبة بين نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة النقدية وهذا يعني التزام ادارة المصرف بالاحتياطي القانوني تنفيذاً لمقررات لجنة بازل (١، ٢).

٣. نسبة السيولة القانونية: يظهر الجدول (٣) أن نسب السيولة القانونية متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) فقد بلغت متوسط القدرة للمصرف ٦,٧% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، وهذه النسبة تبدو ضئيلة وهذا يشير الى ضعف تحكم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار بإحتياطياته الأولية والثانوية.

٤. نسبة التوظيف: يبين الجدول (٣) ان هذه النسبة بلغت نحو ١٤,٧ عام ٢٠٠٣ وتذبذبت بين الزيادة والنقصان خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) وتعكس هذه النسبة حجم القروض والسلف فإنها تبدو منخفضة الا ان السيولة النقدية ارتفعت، وبعد عام ٢٠١٠ ارتفع حجم القروض والسلف بالرغم من انخفاض حجم الودائع فقد ازدادت لتكون ٥٥% عام ٢٠١٤ وإلى ٥١,٣ عام ٢٠١٧، وهذا يعني أن القروض والسلف ازدادت بشكل كبير مقارنة بالمدة قبل ٢٠١٠ وبلغ متوسط النسبة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) نحو ٢٦,٦% وهي نسبة قد تكون ضئيلة والتي تعكس حجم القروض والسلف المقدمة من قبل المصرف أو توظيف ودائعه وتوجيهها نحو الاستثمارات أو الإقراض.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الودائع المصرفية والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة في

المصرف التجاري العراقي

يتناول هذا المطلب تحليل هيكل الودائع والسيولة النقدية العوامل المؤثرة فيها للمصرف التجاري العراقي وكما يأتي:

أولاً: التحليل النوعي لهيكل الودائع المصرفية

يشير هذا التحليل الى تصنيف الودائع بحسب أنواعها الرئيسة المعروفة الى (ودائع جارية، ودائع توفير، ودائع ثابتة)، وبالنظر للاختلاف الكبير بين هذه الودائع كما تبين سابقاً ولما يقدمه هذا التصنيف من مؤثرات مهمة تتعلق بالتكاليف والاداء والاحتياطيات المطلوبة وأسعار الفائدة التي يتحملها المصرف وغيرها.

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً
إذ أن هناك اختلافات رئيسة واضحة بين هذه الأنواع الثلاثة من الودائع.^(٢٠) ومن خلال متابعة وتحليل الودائع نوعياً يمكن التعرف على التطور في حجم الودائع المصرفية وأهميتها النسبية لكل نوع من الودائع وكما مبين في الجدول (٤) ضمن البحث:

جدول (٤) حجم الودائع وتوزيعها النوعي وأهميتها النسبية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

نوع الودائع السنة	الودائع الجارية	الأهمية النسبية %	ودائع التوفير	الأهمية النسبية %	الودائع الثابتة	الأهمية النسبية %	إجمالي الودائع
٢٠٠٣	٢٠,١٩٦,٠	%٨٧	٢,٦٩٤,٢	%١٢	٣٧٥,٠	%٢	٢٣٢٦٥,٢
٢٠٠٤	٢٧,٤٩٢,٠	%٩٠	٢,٨٧٦,٠٢	%٩	٣١٥,٠	%١	٣٠٦٨٣,٢
٢٠٠٥	٧٣,٠٣٨,٢	%٩٣	٤,٧٤٧,٨	%٦	١٩,٢	%١	٧٧٧٩٩,٠
٢٠٠٦	٦٢,٦٥١,٦	%٩٠	٤,٨٥٩,٣	%٧	١,٧٣٦,٧	%٣	٦٩٢٤٧,٦
٢٠٠٧	٦٩,٩٧٣,٤	%٨١	١٤,٢٢٠,٢	%١٦	٢,٥٨٢,١	%٣	٨٦٧٧٥,٦
٢٠٠٨	٣٥,٦٥٣,٢	%٤٢	٢٢,١٧٣,٢	%٢٦	٢٧,٤٤٢,٥	%٣٢	٨٥٢٦٨,٩
٢٠٠٩	٢٨,٠٢٢,٧	%٣٥	٢٤,١٨٧,٢	%٣٠	٢٧,٥٩٩,٣	%٣٥	٧٩٨٨٩,٩
٢٠١٠	٣٢,٧٩١,٠	%٤٥	٢٣,٣٤٣,٢	%٣٢	١٦,٣٨٧,٧	%٢٣	٧٢٥٢١,٩
٢٠١١	٣٥,٢٣٧,٠	%٣٣	٢٥,١٩٠,٣	%٣٣	٢٥,٧٢٣,٥	%٣٤	٧٦١٥٠,٨
٢٠١٢	٥٦,٣٤٧,٣	%٥٥	٢٨,٥٦٥,٨	%٢٨	١٧,٧٠٧,٥	%١٧	١٠٢٦٢٠,٦
٢٠١٣	٣٢,٦٨٦,٦	%٣٧	٣١,٤٠٠,٣	%٣٦	٢٣,٤٧٤,٢	%٢٧	٨٧٥٦١,٧
٢٠١٤	٣٩,٠٤٥,٧	%٣٤	٣٦,٤٨٦,٥	%٣٢	٣٩,٦٢٦,٨	%٣٤	١١٥١٥٩,٠
٢٠١٥	١٦,٤٣٧,١	%١٩	٣٣,٥٧٤,٣	%٤٠	٣٤,٧٢٩,٣	%٤١	٨٤٧٤٠,٦
٢٠١٦	٨٣,٥٧٨,٧	%٧١	٣٢,٦١١,٠	%٢٨	١,٠١٤,٩	%١	١١٧٢٠٤,٦
٢٠١٧	٨٤,٩٣٩,٠	%٧٢	٣١,٧٨٩,٤	%٢٧	١,١٠٦,٥	%١	١١٧٨٣٤,٩
المتوسط		%٥٨		%٢٥		%١٧	

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي / للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٣).

يتضح من الجدول (٤) الآتي:

- ان الودائع الجارية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقصان الى إجمالي الودائع في المصرف التجاري العراقي، إذ بلغت نحو (٢٠١٩٦,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتصل الى (٧٣٠٣٢,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٥، ثم بدأت بالانخفاض لتصل الى ١٦٤٣٧,١ عام ٢٠١٥ ثم ازدادت الودائع الجارية لتصل لنحو (٨٤٩٣٩,٠) مليار دينار عام ٢٠١٧. وقد بلغت أعلى نسبة للودائع الجارية

الى إجمالي الودائع نحو ٩٣% عام ٢٠٠٥ وأقل نسبة نحو ١٩% عام ٢٠١٥ بمتوسط قدره ٥٨% من إجمالي الودائع.

- يشير الجدول الى أن ودائع التوفير ازدادت بشكل كبير في المصرف التجاري العراقي فقد بلغت نحو (٢٦٩٤,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٣ لتصل الى (٢٤١٧٨,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٩ والى (٣٣٥٧٤,٣) مليار دينار عام ٢٠١٥ انخفضت الى (٣١٧٨٩,٤) مليار دينار عام ٢٠١٧. أما نسبة ودائع التوفير الى إجمالي الودائع فقد بلغت أقل نسبة نحو ٦% عام ٢٠٠٥ وأعلى نسبة نحو ٤٠% عام من إجمالي الودائع وبمتوسط قدره ٢٥% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
- يشير الجدول الى أن الودائع الثابتة في المصرف التجاري تبدو متفاوتة بين الزيادة والنقصان وان حجمها بلغ نحو ٣١٥,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازداد ليكون نحو (٢٧٥٩٩,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٩ والى (٣٤٧٢٩,٢) عام ٢٠١٥ انخفض بشكل كبير عام ٢٠١٧ لتكون نحو ١١٠٦,٥ مليار دينار وان أعلى نسبة الى إجمالي الودائع بلغت (٤١%) انخفضت الى ١% عام ٢٠١٦، ٢٠١٧.
- إن إجمالي الودائع ازداد في المصرف التجاري العراقي من ٢٣٢٦٥,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٣ ليكون ٧٩٨٠٩,٩ عام ٢٠٠٩ وارتفع حجم الودائع ليكون (١١٧٨٣٤,٩) عام ٢٠١٧.
- وبشكل عام فإن الودائع الجارية احتلت المرتبة الاولى إذ بلغ المتوسط نحو ٥٨%، و ٢٥% لودائع التوفير ونحو ١٧% للودائع الثابتة.

ثانياً: تحليل سيولة المصرف التجاري العراقي:

قدرة المصرف على الاحتفاظ بالودائع في أي وقت، بحيث يمكن تحقيق التلاؤم بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، فضلاً عن عدم تفويت فرص ممكنة للربح واذا كان الأمر كذلك فإن الفكر المصرفي الحديث لم تعد فيه السيولة المصرفية هدفاً رئيساً من أهداف المصرف بل جعلها محددات من محددات عمله.^(٢١) ومن المعايير المعتمدة في مجال قياس سيولة المصرف هما المعيار النقدي Standard Cash للسيولة الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية (Cash Assets) على مجموع ودائع المصرف، أي:

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

أي أن ارتفاع هذه النسبة يشير الى وجود ارتفاع في الموجودات النقدية أو وجود انخفاض في حجم ودائع المصرف، والعكس صحيح.

ونظراً لخشية المصارف على سيولتها المقابلة لالتزاماتها أمام المودعين تلجأ الى معيار أشد تحفظاً هو معيار السيولة الجارية (Ongoing Liquidity Standard) الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً للمصرف آنفة الذكر على ودائعه الجارية لقياس قدرة المصرف على مواجهة التزامات السحب من الودائع الجارية (Current Deposits) أو الودائع عند الطلب وفق الصيغة الآتية: (٢٢)

المصرفوفات النقدية

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{100 \times}$$

ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ارتفاع قدرة المصرف على سداد التزاماته أمام المودعين والعكس صحيح. ويمكن ملاحظة معيار السيولة النقدية، ومعيار السيولة الجارية من خلال الجدول (٥)، كما مدرج ضمن البحث، للمصرف التجاري العراقي.

جدول (٥) تحليل مؤشرات السيولة المصرفية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)

مليون دينار

السنة	السيولة النقدية	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الموجودات النقدية	معيار السيولة النقدية	معيار السيولة الجارية
٢٠٠٣	٢٣٢٦٥,٢	٢٠١٩٦,٠	٢٥٢٢٦,٩	٦٥%	٧٥%	
٢٠٠٤	٣٠٦٨٣,٢	٢٧٤٩٢,٠	١٨٤٦٤,٨	٦٣%	٧١%	
٢٠٠٥	٧٧٧٩٩,٠	٧٣٠٣٢,٢	٧٣٠٣٢,٢	١٤٠%	١٤٩%	
٢٠٠٦	٦٩٢٤٧,٦	٦٢٦٥١,٦	٣١٨٦١,٥	٤٦%	٥١%	
٢٠٠٧	٨٦٧٧٥,٦	٦٩٩٧٣,٤	٣٥٤٠٥,٣	٤١%	٥١%	
٢٠٠٨	٨٥٢٦٨,٩	٣٥٦٥٢,٢	٤٨٧٧٨,٩	٥٨%	١٣٧%	
٢٠٠٩	٧٩٨٠٩,٩	٢٨٠٢٢,٧	٢٣١٧١,٦	٢٩%	٨٣%	
٢٠١٠	٧٢٥٢١,٩	٣٢٧٩١,٠	٤٢٧٨٣,٢	٥٩%	١٣١%	
٢٠١١	٧٦١٥٠,٨	٢٥٢٣٧,٠	١٠٨٩٢٤,٣	١٤٣%	٤٣٢%	
٢٠١٢	١٠٢٦٢٠,٦	٥٦٣٤٧,٣	١٣٧٤٠٣,٢	١٣٤%	٢٤٤%	
٢٠١٣	٨٧٥٦١,٧	٣٢٦٨٦,٦	١٩١٨٠٣,٩	٢١٩%	٥٨٧%	
٢٠١٤	١١٥١٥٩,٠	٣٩٠٤٥,٧	١٣٤٥٩٧,٧	١١٧%	٣٤٥%	
٢٠١٥	٨٤٧٤٠,٦	١٦٤٣٧,١	١٤٥٣٧٣,٦	١٧٢%	٨٨٥%	
٢٠١٦	١١٧٢٠٤,٦	٨٣٥٧٨,٧	١١٦٢١٠,٩	٩٩%	١٣٩%	
٢٠١٧	١١٧٨٣٤,٩	٨٤٩٣٩,٠	١٢٣٤١٢,٦	١٠٥%	١٤٥%	
المتوسط						
				١٠٠%	٢٣٥%	

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي / إعداد مختلفة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٣).
يتضح من الجدول (٥):

- ان معدل معيار السيولة النقدية ١٠٠% في المصرف التجاري وهذا يعني ان المصرف التجاري يحتفظ بسيولة نقدية كبيرة أو عدم قدرته على توظيفها بشكل صحيح.
- يشير معيار السيولة الجارية الى ارتفاع هذه النسبة من ٥١% عام ٢٠٠٦ لتكون ٥٨٧% عام ٢٠١٣ وبمعدل قدره (٢٣٥%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذا يعني ان هناك قدرة للمصرف على الايفاء بالتزاماته اليومية أمام المودعين والمستثمرين والمقرضين اثناء المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

ثالثاً: تحليل العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي

تناول الباحث أهم العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي متمثلة (بالرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) ويمكن تحليل هذه المؤشرات للمصرف التجاري العراقي من خلال الجدول (٦) وكالآتي:

١. نسبة الرصيد النقدي: بلغت هذه النسبة نحو ٢٩,٥% عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتكون ٣٩% عام ٢٠١٠ والى ١١٦,٩% عام ٢٠١٤ ونحو ٣٩٠% عام ٢٠١٧ بمتوسط مقداره ١٢١,٣% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وهذا يشير الى قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته أمام المودعين والمستثمرين والمقرضين يومياً وفي وقت الأزمات.
 ٢. نسبة الاحتياطي القانوني: بلغت هذه النسبة نحو ٩,٨% عام ٢٠٠٣ ارتفعت الى ٣١,٦% عام ٢٠١٠ والى ١٢٢% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٨٧% عام ٢٠١٧ بمتوسط مقداره ٦٣,٦% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وهذا يعكس قدرة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة المصرفية فضلاً عن قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات اليومية والالتزامات في أوقات الأزمات.
- جدول (٦) العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)

نسبة مئوية.

المؤشر السنة	نسبة التوظيف %	نسبة السيولة القانونية %	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة الرصيد النقدي %
٢٠٠٣	10.3	3.5	9.8	29.5
٢٠٠٤	19.6	4.2	4.6	31.9
٢٠٠٥	23.4	2.9	0.0	117.0
٢٠٠٦	24.9	3.8	16.8	31.6
٢٠٠٧	15.7	3.6	11.9	26.6
٢٠٠٨	7.4	5.1	27.6	35.4
٢٠٠٩	5.4	19.4	12.7	18.7
٢٠١٠	6.3	31.5	31.6	39.0
٢٠١١	0.7	31.3	87.3	97.0
٢٠١٢	2.3	42.0	252.9	133.9

٢٠١٣	219.0	178.0	53.2	4.5
٢٠١٤	116.9	122.1	29.8	6.2
٢٠١٥	460.4	124.6	28.5	10.7
٢٠١٦	362.0	87.8	22.0	8.9
٢٠١٧	390.0	87.7	23.5	9.2
المتوسط	121.3%	63.6%	19.62	10.8

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي / إعداد مختلفة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٣).

٣. نسبة السيولة القانونية: بلغت نحو ١٣,٥% عام ٢٠٠٣ ونحو ٥,١% عام ٢٠٠٨ ارتفعت لتكون ٣١,٥% عام ٢٠١٠ ونحو ٢٩,٨% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٢٣,٥% عام ٢٠١٧. وبشكل عام فإن الاحتياطات الاولى والثانية تفوق حجم الودائع. وهذا يعكس ان المصرف التجاري العراقي يستطيع التحكم باحتياجاته الاولى والثانية.

٤. نسبة التوظيف: يشير الجدول (٦) أن بلغت هذه النسبة نحو ١٠,٣% عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتكون ٢٣,٤ عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت لتكون ٥,٤% عام ٢٠١٠ والى ٦,٢% عام ٢٠١٤ وارتفعت لتكون ٩,٢% عام ٢٠١٧ بمتوسط قدره (١٠,٨%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وان نسبة التوظيف للموارد لديه أقل من مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.

المبحث الثالث: تقدير الاثار المباشرة لمؤشرات السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط وتحليلها

المطلب الأول: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد

على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

تناول الباحث في هذا المبحث بناء نماذج قياسية بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد وتقديرها واختبار معنوية علاقات الارتباط والتأثير لمؤشرات السيولة النقدية متمثلة بـ (نسبة الرصيد النقدي X_1 ، ونسبة الاحتياطي القانوني X_2 ، ونسبة السيولة القانونية X_3 ، ونسبة التوظيف X_4) في معدل العائد على الموجودات (Y_1)، ومعدل العائد على حق الملكية Y_2 ، والتي تعد أهم المؤشرات لقياس ربحية وكفاءة وفعالية المصرف التجاري العراقي.

أولاً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي:

تضمن النموذج المقدر تحليل مؤشرات السيولة النقدية متمثلة (بنسبة الرصيد النقدي X_1 ، ونسبة الاحتياطي القانوني X_2 ، ونسبة السيولة القانونية X_3 ، ونسبة التوظيف X_4) كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على الموجودات Y_1 كمتغير تابع وكما مبين في النموذج المقدر في الجدول (٧).

جدول (٧) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي

$$\hat{Y}_1 = 1.073 + 0.00X_1 - 0.028X_2 + 0.153X_3 - 0.013X_4$$

قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
1.073	0.000	-0.102	0.921	5.343	0.014	0.825	0.68	3.049
	-0.028	-2.464	0.033					
	0.153	3.363	0.007					
	-0.013	-0.223	0.828					
X_1								
X_2								
X_3								
X_4								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات

نظام SPSS

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (٧) الآتي:

- اذا فعلنا نسبة الرصيد النقدي X_1 بوحدة واحدة فإن ذلك لن يؤدي الى تغير في معدل العائد على الموجودات لأن الأثر (٠,٠٠) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا نسبة الاحتياطي القانوني بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار الاثر (-٠,٠٢٨) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. أما اذا رفعنا نسبة السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات بمقدار الأثر (٠,١٥٣) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. في حين اذا زيدنا نسبة التوظيف بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار (-٠,٠١٣) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- أما من ناحية معنوية الملمات المقدرة من خلال اختبار t فإن نسبة الاحتياطي القانوني X_2 ، ونسبة السيولة القانونية لها تأثير في معدل العائد على الموجودات لأن P. value لقيمة t المحتسبة (٠,٠٣٣) للمتغير X_2 ونحو (٠,٠٠٧) للمتغير X_3 وهي أقل من المستوى المعنوي ٥% وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) لكل من المتغير (X_3, X_2) والتي تؤكد على عدم وجود علاقة تأثير، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير (X_3, X_2) في معدل العائد على الموجودات. أما المتغيرين (X_4, X_1) فليس لها تأثير معنوي في (Y_1) وذلك لأن P. value لقيمة t المحتسبة قدرت (٠,٩٠)، (٠,٨٢٨) على التوالي وهي أكبر من المستوى المعنوي ٥% وعليه نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تأثير للمتغير (X_4, X_1) في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي.

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة ارتباط وتأثير لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات وان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة الاحتياطي القانوني (X_2) ونسبة السيولة القانونية X_3 في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي.

ثانياً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

خصص هذا النموذج لتقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية (X_1, X_2, X_3, X_4) كمغيرات مستقلة في معدل العائد على حق الملكية (Y_2) كمغير تابع وكما مبين في النموذج المقدر في الجدول (٨).

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً

جدول (٨) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

$$\hat{Y}_2 = 9,500 - 0.09X_1 - 0.055X_2 + 0.145X_3 - 0.187X_4$$

قيمة الثابت B ₀	قيمة معامل بيتا B _i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R ²	D.W
9.500	-0.009	-0.623	0.547	0.806	0.548	0.494	0.244	1.018
	-0.055	-0.948	0.366					
	0.145	0.633	0.541					
	-0.187	-0.660	0.524					
X ₁								
X ₂								
X ₃								
X ₄								

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدّر الآتي:

- اذا زيدنا نسبة الرصيد النقدي X_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض معدل العائد على حق الملكية (Y_2) بمقدار الأثر (-٠,٠٠٩) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا زيدنا نسبة الاحتياطي القانوني X_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية بمقدار الأثر (-٠,٠٥٥) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا فعلنا نسبة السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بمقدار (٠,١٤٥) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بينما اذا فعلنا نسبة التوظيف X_4 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض Y_2 معدل العائد على الموجودات بمقدار الأثر (-٠,١٨٧) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
 - أما من ناحية معنوية المعلومات المقدرة تشير P. value لقيم t المحتسبة لجميع المتغيرات المستقلة (X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_4) بأنها أكبر من المستوى المعنوي ٥% إذ قدرت بنحو (٠,٥٢٤)، (٠,٥٤١)، (٠,٣٦٦)، (٠,٥١٧) على التوالي، وعليه نقبل فرضية العدم (H_0) التي تؤكد أن ليس هناك علاقة تأثير، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة تأثير.
 - أما المعنوية الاجمالية للانموذج المقدّر يعكسها اختبار $F=0.806$ وهي أكبر من المستوى المعنوي ٥% وهذا يشير الى أن الانموذج المقدّر غير معنوي، وان مؤشرات السيولة النقدية تأثيرها ضعيف في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي.
- نستنتج مما سبق أن الانموذج المقدّر غير معنوي وان مؤشرات السيولة النقدية غير معنوية في التأثير في المتغير (Y_2) معدل العائد على حق الملكية وهذا يعكس عدم كفاءة وفاعلية ادارة المصرف التجاري العراقي.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

خصص هذا المطلب لتقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية (كمتغيرات مستقلة) بـ(نسبة الرصيد النقدي L_1 ، ونسبة الاحتياطي القانوني L_2 ، ونسبة السيولة القانونية L_3 ، ونسبة التوظيف L_4) في معدل العائد على الموجودات (K_1)، ومعدل العائد على حق الملكية K_2 ، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد واختبار النماذج المقدرة لمعرفة مدى معنوية علاقات الارتباط والتأثير لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، واختبار مدى معنوية هذه المؤشرات المستقلة في المتغير التابع ومن هذه الاختبارات (t-test، F-test، والارتباط r ، ومعامل التحديد R^2) وفق نظام ومعطيات نظام (SPSS).

أولاً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار:

تضمن النموذج المقدر تقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية متمثلة (بنسبة الرصيد النقدي L_1 ، ونسبة الاحتياطي القانوني L_2 ، ونسبة السيولة القانونية L_3 ، ونسبة التوظيف L_4) كمغيرات مستقلة في معدل العائد على الموجودات K_1 كمغير تابع وكما مبين في النموذج المقدر في الجدول (٩).
جدول (٩) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\hat{K}_1 = 4.352 + 0.016L_1 - 0.146L_2 + 0.115L_3 - 0.079L_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
L_1	4.352	0.016	1.457	0.176	2.454	0.114	0.704	0.50	2.278
L_2		-0.146	-1.972	0.077					
L_3		0.115	0.967	0.357					
L_4		-0.079	-2.106	0.061					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (٩) الآتي:

- اذا فعلنا نسبة السيولة النقدية L_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات K_1 بمقدار الأثر (٠,٠١٦) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا نسبة الاحتياطي القانوني L_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض K_1 بمقدار الاثر (٠,١٤٦-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا فعلنا (L_3) بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة K_1 بمقدار (٠,١١٥) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بينما اذا فعلنا (L_4) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض K_1 بمقدار الأثر (٠,٠٧٩-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً
نستنتج مما سبق أن مؤشرات السيولة النقدية ترتبط بعلاقة موجبة وقوية مع معدل العائد على
الموجودات، وأن هناك تأثيراً ولكنه مقبول معدل العائد على الموجودات قد لا يتجاوز ٥٠٪.

ثانياً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط
العراقي للاستثمار

تناول هذا الانموذج المقدّر تأثير مؤشرات السيولة النقدية (L_1, L_2, L_3, L_4) كمتغيرات مستقلة في
معدل العائد على حق الملكية (K_2) كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج المقدّر في الجدول (١٠).
جدول (١٠) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط
العراقي للاستثمار

$$\hat{K}_2 = 46.229 + 0.033L_1 + 1.141L_2 - 0.823L_3 - 1.700L_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig. المحتسبة	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
L_1	٤٦٢٢٩	0.033	0.288	0.779	6.371	0.08	0.847	0.718	2.009
L_2		1.141	0.921	0.379					
L_3		-0.823	-2.103	0.062					
L_4		-1.302	-1.700	0.120					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات
نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدّر الآتي:

- اذا زيدنا L_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (K_2) بمقدار الأثر (٠,٠٣٣) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا L_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة (K_2) بمقدار (١,١٤١) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا زيدنا L_3 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض (K_2) بمقدار (٠,٨٢٣-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. أما اذا زيدنا نسبة التوظيف L_4 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض K_2 بمقدار (١,٣٠٢-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

نستنتج مما سبق أن الانموذج المقدّر معنوي التأثير، وان هناك علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية فضلاً عن ان الملاحظات المقدرة والتي تعكس الأثر غير معنوية، وبشكل عام فإن ادارة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار قد تكون ذات كفاءة وفاعلية في إدارة المصرف.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث الى النتائج الاتية:

١. على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي، نلاحظ أن المصارف التجارية (منها مصرف الشرق الأوسط العراقي والمصرف التجاري العراقي) تتمتع برأس مال قوي ولكن سوء عمليات الاشراف والرقابة الداخلية والضبط الداخلي أدى الى إخفاقتها.
٢. ان معدل إقراض الودائع الى إجمالي الودائع قليلة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بلغ المتوسط نحو ٣١% وهذا يعكس ضعف ادارة المصرف في توجيه الودائع نحو الإقراض وهذه النسبة أكبر من معدل الإقراض في المصرف التجاري، إذ بلغ المتوسط لها ١٥% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
٣. ان نسبة توظيف الودائع نحو الاستثمارات والقروض ارتفعت بشكل كبير للمصرف التجاري العراقي وحقق توظيفاً مرتفعاً لأموال المصرف بلغ متوسطها ١٧٢% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) بينما مصرف الشرق الأوسط فإن المتوسط بلغ ٥١%، وبشكل عام فإن ادارة المصرف للمصرفين سعت الى توظيف أموال المصرف كقروض واستثمارات الذي انعكس على انخفاض حجم الودائع للمصرفين.
٤. ان نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الأوسط متذبذب بين الزيادة والنقصان وارتفعت بنسب عالية بعد ٢٠٠٩ محققة متوسط نمو مقداره ٧٤,٢%، ويعود ذلك الى توجيه المصرف لأمواله نحو القروض والاستثمارات والسلف وتوظيف الودائع وهي نسبة جيدة تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته اليومية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين. أما المصرف التجاري العراقي فقد حقق متوسط نسبة الرصيد النقدي قدرها ١٢١,٣% وهي تفوق نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الأوسط وهذا يعني ان قدرة ادارة المصرف على توفير السيولة النقدية قد تفوق مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.
٥. نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع السيولة النقدية وهذا يعكس قدرة المصرف التجاري على مواجهة مخاطر السيولة والتزاماته اليومية إذ بلغ متوسط هذه النسبة ٦٤% وهي أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الشرق الأوسط إذ بلغ المتوسط نحو ١٤% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
٦. تشير نسبة السيولة القانونية للمصرف التجاري العراقي والتي تعبر عن قدرة الاحتياطيات الاولى والثانية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه السائلة) على الوفاء بالتزامات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين، إذ قدر متوسط النسبة نحو ٢٠% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهي أعلى من متوسط النسبة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار التي بلغت ٧% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
٧. من خلال تحليل مؤشرات الربحية متمثلة بمعدل العائد على الموجودات وعلى حق الملكية للمصارف عينة الدراسة إذ يتضح أن متوسط معدل العائد على الموجودات لا يتجاوز ٢,١٨% لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهو عائد ضعيف قياساً بحجم الاصول لدى المصرف وذلك لضعف توظيفه في استثمارات أو تسهيلات ائتمانية وهذا يعكس ضعف كفاءة الادارة في مصرف الشرق الأوسط، أما معدل العائد على حق الملكية يشير متوسط النسبة نحو ١٦% وهي نسبة تبدو ضعيفة لمصرف الشرق الأوسط في توظيف حق الملكية لخدمة وزيادة أرباح المالكين.

- أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً
- أما المصرف التجاري العراقي فإن معدل العائد على الموجودات يبدو ضعيفاً قدرت نحو ٣,٥% ولا تتناسب مع الأصول المتوفرة في المصرف بسبب ضعف التسهيلات المصرفية المقدمة من قروض واستثمارات. أما مؤشر معدل العائد على حق الملكية فهو الآخر ضعيف لا يتجاوز ٦% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذا يعني أن صافي الربح قليل مع ارتفاع حقوق الملكية وهذا يعكس ضعف الإدارة في استثمار رؤوس الأموال في مشروعات أو انخفاض القروض والتسهيلات والاستثمارات التي يقدمها المصرف.
٨. توجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات في المصرف التجاري العراقي وإن أكثر المؤشرات تأثيراً نسبة الاحتياطي القانوني X_1 ونسبة السيولة القانونية X_3 في معدل العائد على الموجودات.
٩. توجد علاقات ارتباط وتأثير مؤشرات السيولة النقدية غير معنوية وليست ذات دلالة احصائية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي.
١٠. توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة احصائية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط.
١١. توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة احصائية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، إذ بلغ معامل الارتباط $R^2 = 85\%$ ، $R^2 = 72\%$.

التوصيات

- بعد اكمال الدراسة على عيني البحث ومراقبة تأثير السيولة النقدية لكل منهما فقد توصل الباحث الى جملة من التوصيات، ندرج اهمها:
١. ضرورة اهتمام ادارة المصارف عينة الدراسة في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي بمختلف الأرصدة السائلة وشبه السائلة بمقدار يزيد على حجم الودائع وما في حكمها مع الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي فضلاً عن زيادة حجم الاقراض والسلف وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات للحصول على العوائد.
٢. ضرورة اعتماد المصارف التجارية عينة الدراسة استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الاداء وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.
٣. ضرورة اهتمام المصارف عينة الدراسة بالتطورات المصرفية الحديثة سيما الوسائل الالكترونية الحديثة في الايداع والاقتراض والائتمان ومنح السلف والاستثمارات مع توفير وسائل إعلان مبرجة على وفق استراتيجيات المصارف الدولية لجذب المودعين.
٤. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على نسبة من النقد كسيولة نقدية والمحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لتلافي الازمات اليومية والمخاطر الداخلية والتحديات الخارجية.

٥. ضرورة اهتمام الادارة المصرفية للمصرف التجاري العراقي والشرق الأوسط بالسياسات النقدية والمالية من خلال تعزيز القدرة الايفائية اليومية وفي وقت الأزمات وذلك بادخال الادارة المصرفية بدورات تطويرية لتجنب المخاطر من خلال تطبيق جميع الشروط والمعايير الدولية باعتبارصمام الأمان وتلافي المخاطر الداخلية من حيث التمويل والائتمان النقدي وحجم القروض والسلف.

المصادر العربية

١. بشير عباس العلاق، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ١٩٩٨.
٢. جميل سالم الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩.
٣. خليل محمد حسن الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن، ٢٠٠٤م.
٤. رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢م.
٥. سعيد الهواري، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة، ١٩٨٣م.
٦. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣م.
٧. سلمان أحمد زويلف اللوزي، وآخرون، ادارة البنوك، عمان، الاردن، ١٩٩٧م.
٨. عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٠م.
٩. عبدالغفار حنفي، وقرياقس، رسملة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢م.
١٠. عبدالسلام لفقة عزيز، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الكتب والوثائق الوطنية، ط٣، بغداد.
١١. عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ١٩٩٩م.
١٢. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، دار البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م.
١٣. مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط١، مكتبة المجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦.

المصادر الأجنبية

1. Kidwell, David S. & Peterson, L, Richard, Financial Institutions, Markets and Money, The Dryden Press A division of Holt, Rinehart and Winston, Publishers, Washington, USA, 1980, P.165.

أثر التسويق الابتكاري في تعزيز جودة الخدمة التأمينية -دراسة ميدانية على موظفي شركة التأمين العراقية في محافظات الفرات الاوسط (بابل، كربلاء، نجف)-

The impact of innovative marketing on the quality of insurance service -practical study on the employees of the Iraqi insurance company Alforat Alawsat governorates (Babylon, Karbala, Najaf)-

م.م هنوه حسين احمد^(١) Assist. Lect. Hanwah H. Ahmed

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على الدور الذي يلعبه التسويق الابتكاري في تعزيز جودة الخدمة التأمينية في شركة التأمين العراقي في الفرات الأوسط، وفقا لتنفيذ فرضية البحث واهداف البحث تم اعداد استمارة استبيان مكونة من ثلاثة محاور المحور الاول تناول التوزيع الديموغرافي للعينة والمحور الثاني تضمن ابعاد التسويق الابتكاري، اما الثالث فقد تضمن ابعاد جودة الخدمة التأمينية حيث تم استخدام مقياس Lekert الخماسي لقياس متغيرات البحث كذلك تم توزيع الاستمارة على عينة البحث والبالغة (١٠٨) موظف وتم استرداد (١٠٥) وبذلك كانت الاستجابة (٩٧%) حيث تم استخدام برنامج spss، في تحليل البيانات وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان قلة الوعي التأميني و ثقافة التأمين كذلك ضعف الثقة بشكل عام بين شركات التأمين والزبون وتطلب وبشكل ملح زيادة الحملات الترويجية والدعائية حول انواع التأمين المقدم من قبل الشركة بطرق مبتكرة وفريدة تساعد على تقديم افضل خدمة للزبون كذلك الاستفادة من التجارب الاقليمية والعالمية في هذا القطاع الحيوي في بناء ميزة تنافسية تساعد في النمو والاستمرار بشكل افضل.

١ - جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني الديوانية.

Abstract

This research aims to identify the role played by innovative marketing in enhancing the quality of insurance service in the Iraqi insurance company in the middle Euphrates in accordance with the implementation of the research hypothesis and research objectives have been prepared a questionnaire consisting of three axes the first axis addressed the demographic distribution of the sample and the second axis ensure dimensions of innovative marketing either The third included the dimensions of the quality of the insurance service, where the Likert scale was used to measure research variables. The questionnaire was distributed to the research sample of 108 employees. Data analysis A number of results have been reached, the most important of which is the lack of insurance awareness and the culture of insurance as well as the lack of trust knowingly between the insurance companies and the customer urgently required to increase promotional campaigns and propaganda about the types of insurance provided by the company in innovative and unique ways to help provide the best customer service We also take advantage of regional and international experiences in this vital sector to build a competitive advantage that helps them grow and survive better.

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من المميزات من اهمها التغيير والتطور السريع وزيادة حدة المنافسة وعولمة السوق هذه الاسباب وغيرها ادت الى تزايد الاحتياجات والرغبات وتنوعها لدى الزبون قبالة اصحبت ذلك المعطيات تحديا امام الشركات حيث ان الاخيرة تسعى الى التميز في انشطتها وتطبيقها بفعالية للمحافظة على وجودها في السوق كذلك الاحتفاظ وزيادة حصتها السوقية مما يتطلب منها تحقيق ذلك هو السعي نحو مفهوم الابتكار لأنه الوحيد الذي يساعدها على بناء ميزة تنافسية حيث ان التسويق احتل مكانة مرموقة داخل الشركات لأنه النشاط الذي يهتم بمعرفة حاجات الزبون ورغباته اللامتناهية والطرق التي يتم اشباعها كذلك المعرفة الواسعة حيال البيئة الخارجية وفرصها وتهديداتها. بناءً على ما تقدم سوف يتناول البحث دور التسويق الابتكاري واثرة على جودة الخدمة التأمينية لدى عينة من موظفي شركة التامين العراقية في محافظات الفرات الاوسط (بابل، كربلاء، نجف) حيث شمل البحث اربعة مباحث تناول المبحث الاول المنهجية بإطارها العام اما المبحث الثاني تناول تأطيرا نظريا لمتغيرات البحث بفرعية التسويق الابتكاري وأبعاده التسويق الابتكاري ل(تنمية القدرات الابتكارية، التسعير، التوزيع، الترويج و الخدمة المقدمة) والمتغير الثاني جودة الخدمة التأمينية بأبعادها (الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، التأكيد و معرفة

الزبون) اما المبحث الثالث تناول الجانب النظري للبحث بينما المبحث الرابع ناقش الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يشهد العالم تطوراً سريعاً في مختلف القطاعات ومن هذه القطاعات هو قطاع التأمين حيث حصل على مكانة مرموقة في اغلب البلدان لكن في بلدان العالم الثالث لاسيما العراق يبدو هذا القطاع متعثراً في مسيرته والسبب يعود الى غياب الوعي التأميني لدى عامة الناس، فقدان الثقة بين الشركة المقدمة للخدمة وزبائها، عدم التركيز على هذا القطاع رغم اهميته هذه الاسباب ادت الى ضعف مستوى جودة الخدمة المقدمة للزبون لذا سوف تتمحور مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- أ. هل يساهم التسويق الابتكاري في رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة؟
- ب. ما الدور الذي يلعبه التسويق الابتكاري في زيادة الوعي التأميني لدى الافراد؟

ثانياً: اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال مواكبة التطور الحاصل في القطاع التأميني هذا القطاع الحيوي الذي زاد الاهتمام به وذلك للدور المهم والبارز في دعم الاقتصاد الوطني والذي بدأ استخدام اساليب متقدمة في بيع وتسويق وثائق التأمين ونتيجة للأهمية هذا القطاع فان الامر يدعو الشركات المقدمة للخدمة التأمينية العمل بجهد اكبر مع وضع برامج تسويقية فاعلة وذلك لكي تتمكن من انجاز رسالتها الاجتماعية والانسانية فضلاً عن تعزيز مكانتها بالسوق وابرار الدور الجوهري للتسويق الابتكاري في تعزيز المكانة الذهنية لدى الزبون.

ثالثاً: اهداف البحث

- في ضوء مشكلة البحث يسعى الباحث الى تحقيق الاهداف الآتية:
- أ- تقديم اطار نظري للشركة المبحوثة حول التسويق الابتكاري والخدمة التأمينية.
 - ب- بيان الابعاد الرئيسية للتسويق الابتكاري (تنمية القدرات الابتكارية، الابتكار في مجال التسعير، الابتكار في مجال التوزيع، الابتكار في مجال الترويج، الابتكار في عملية تقديم الخدمة) في ابعاد جودة الخدمة التأمينية (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، التأكيد، معرفة الزبون).
 - ت- التعرف على مدى ادراك الشركة المبحوثة لمفهوم التسويق الابتكاري وأهميته وعناصره فضلاً عن انعكاسه على تحسين جودة الخدمة التأمينية.

رابعاً: فرضيات البحث

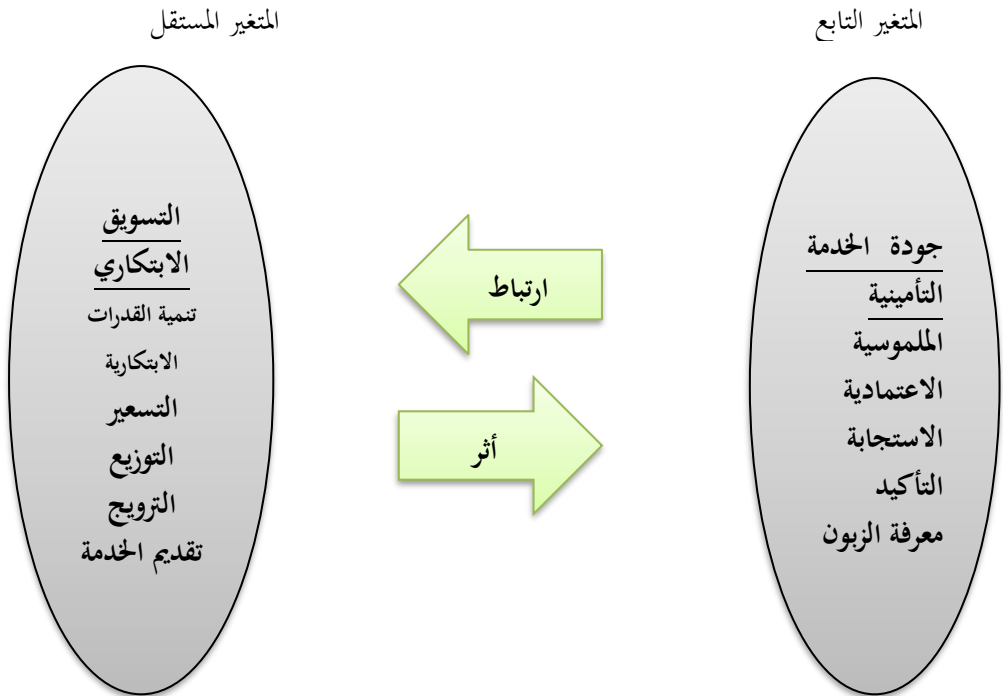
أ- فرضية الارتباط الرئيسية

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين ابعاد التسويق الابتكاري وابعاد جودة الخدمة التأمينية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى كل متغير) وتشتق من هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية تتعلق بكل بعد من ابعاد التسويق الابتكاري و جودة الخدمة التأمينية.

ب- فرضية التأثير الرئيسية

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائية لا بعد التسويق الابتكاري وجودة الخدمة التأمينية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى كل متغير فرعي) وتشتق من هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية تتعلق بكل بعد من ابعاد التسويق الابتكاري وكل بعد من ابعاد جودة الخدمة التأمينية.

خامساً: المخطط الفرضي للبحث



*اعداد الباحثة بالاعتماد على متغيرات البحث

سادساً: أساليب جمع البيانات وتحليلها:

اعتمدت الاستبانة للحصول على البيانات الخاصة بالجانب العملي و تضمنت الاستمارة في صيغتها النهائية حيث تحتوي على ثلاثة أجزاء، الجزء الاول الخاص بمعلومات الافراد المبحوثين التي أجرى عليهم البحث، اما الجزء الثاني فضم المقاييس الخاصة بالتسويق الابتكاري وتم الاعتماد في اعدادها على مقياس

(غسان فيصل وليث عبد الرزاق، ٢٠١٤: ٥١) أما الجزء الثالث يتعلق بالفقرات التي تقيس جودة الخدمة التأمينية وتم اعتماد على مقياس (سلوى سيد احمد، ٢٠١٤) بعد اجراء بعض التعديلات لكي تناسب مضامين البحث.

سابعاً: عينة البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي في اختبار فرضيات البحث ووصف البيانات المتعلقة بعينة البحث والمنهج التحليلي في تحليل البيانات وإيجاد النتائج حيث تمثلت عينة البحث باختيار (١٠٨) موظفاً من العاملين في شركة التأمين العراقية في الفرات الاوسط اذ كان العدد الاجمالي للموظفين (مجتمع البحث) (١٥٠) موظفاً حسب قانون (Krejcie, R& Morgan, 1970:607) حيث تم توزيع (١٠٨) استمارة اعيد منها (١٠٥) اي نسبة استجابة بلغت (٩٧%).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

١- التسويق الابتكاري:

تمهيد

أصبح الابتكار على أنه عملية شاملة مرتبطة بكل نواحي المؤسسة، ويكون منطلقاً لاستراتيجياتها. فهو عملية هادفة تتبناها الادارة العليا وتعمل على توفير الإمكانيات ومستلزمات تجسيد السلوك الابتكاري. وسنحاول في هذا المحور التعرف على مفهوم الابتكار ثم التطرق إلى التسويق لابتكاري ومجالاته.

أولاً: مفهوم التسويق الابتكاري

قبل التطرق إلى مفهوم التسويق الابتكاري لابد من التعرف على الابتكار. ويمكن القول إنَّ الابتكار هو: "تطبيق شيء جديد من أجل استخدام معين كما يشير (Dichter Giordano and all, 2010:4) إلى جهود المؤسسة في إيجاد فرص جديدة وحلول جديدة لم يسبقها أحد إليها، والابتكار يتضمن الابداع و التجريب الذي يؤدي إلى منتجات وخدمات جديدة وعمليات محسنة (أحمد جاسم و انتظار، ٢٠١٠: ٨٦) والابتكار ليس فرصة فنية يتم التوصل إليه في مختبرات البحث والتطوير فحسب، وانما يُعد فرصة سوقية أيضاً، فقد تكون الفكرة الجديدة هي تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو عملية تنظيمية أو إدارية جديدة تحقق ميزة تنافسية للمؤسسة، كما قد يكون تقليد المنتج أو فكرة مستخدمة في مكان آخر ويصبح تطبيقها فريداً عند وضعه في سياق جديد. (سامية ولحلول، ٢٠٠٨: ٢٣٠) ويعرف التسويق الابتكاري (أو الابتكار التسويقي) وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية. ولا يختلف مفهوم الابتكار التسويقي في جوهره عن الابتكار عموماً أو الابتكار في مجالات أخرى بخلاف التسويق، حيث يمكن عدُّ الاستغلال الناجح لأفكار جديدة، وينطبق عليه ما ينطبق على هذا أو ذاك، فهو يمكن إدخاله كنظام Discipline، ويمكن تعلمه، ويمكن ممارسته. وقد ينصب التسويق الابتكاري على عنصر المنتج (سلعة كان أم خدمة)، أو عنصر السعر، أو عنصر الترويج، أو عنصر المكان (التوزيع) أو على كل هذه العناصر في آن واحد، وبمعنى آخر، فإن هذا النوع من الابتكار يوجه إلى

عناصر المزيج التسويقي وقد يكون الابتكار في مجال بحوث التسويق، كذلك، قد يأخذ التسويق الابتكاري شكل تبني قضية معينة، أو الاختلاف عن المنافسين في موقفهم تجاه قضية معينة أو موضوع معين. وهناك العديد من الأمثلة الحية للتسويق الابتكاري في عالم الأعمال، ومنها المنتجات التي تستخدم مرة واحدة، ثم يتم التخلص منها (مثال والأكواب، والأطباق.. الخ)، والوجبات الغذائية والمشروبات سريعة الإعداد، وتسعير الوحدة والتباين بالقيمة الغذائية ورد جزء نقداً من ثمن المنتج بعد شرائه بفترة بدلا من الخصم الفوري أو الخصم المعتاد من السعر عند الشراء، والاعتماد على المستهلك في وضع السعر بنفسه على المنتجات التي يشتريها من السوبر ماركت، بل إن السوبر ماركت وأسلوب خدمة النفس (الخدمة الذاتية) عموماً يعد ابتكاراً في مجال البيع والتوزيع. (نجم، ٢٠٠٣: ١٦)

- وبناء على ما تقدم، فإن التسويق الابتكاري يتسم بعدد من الخصائص أهمها ما يلي:
- إنّه لا يقف عند حد توليد أو إيجاد فكرة جديدة، وإنما يتعدى ذلك إلى وضع هذه الفكرة موضع التطبيق العملي.
- التسويق الابتكاري لا بد وأن يستغل الأفكار الجديدة بنجاح لكي يكون مفيداً للمنظمة.
- إنّ التسويق الابتكاري لا يقتصر على مجال تسويقي معين، وإنما يمتد لأي مجال أو ممارسة تسويقية، كما أن هناك العديد من الأمثلة الواقعية للتسويق الابتكاري في عالم الأعمال تعكس تطبيقه في العديد من المجالات التسويقية. (الصرن، ٢٠٠١: ٧٨).

ثانياً: مراحل التسويق الابتكاري

ينبغي أن ينظر إلى الابتكار في مجال التسويق على أنها عملية وليس تصرف أو عمل، ويترب عن هذه النظرة أن الابتكار التسويقي يمر بمراحل مثله مثل أي عملية ابتكار في مجال آخر غير انه ينبغي التركيز على أن عدد هذه المراحل يتفاوت حسب مجال الابتكار وأهم مراحل الابتكار التسويقي ما يلي (ابو جمعة، ٢٠٠٣: ٥٨) (نجوى سعودي ٢٠١٥: ١٨).

١. مرحلة البحث عن الأفكار: يبدأ كل ابتكار بفكرة، وعليه فإن المرحلة الأولى في عملية الابتكار التسويقي هي البحث عن الأفكار الجديدة، وتهدف هذه المرحلة إلى إيجاد أكبر قدر ممكن من الأفكار بدون قيود أو شروط ومن مصادر مختلفة. يمكن تعريف الفكرة الجديدة بأنها "ذلك الأمر الذي نريده جديداً وعلى شكل مادي أو غير مادي، ويشتمل على منفعة مطلوبة أو مرغوبة من قبل المستهلكين والمستخدمين في الأسواق"، ويمكن التمييز بين ثلاثة مصادر أساسية للأفكار الجديدة وهي: مصادر أفكار عشوائية (غير مخططة)، وهي مصادر غير مخطط لها مسبقاً، حيث تأتي بالصدفة وقد تكون ناجحة للغاية و مصادر و أفكار، منظمة وهي تلك المصادر المحددة والمخططة مسبقاً والتي يتم إدارتها في ظل تنظيم محدد من طرف المنظمة. "مصادر الأفكار الابتكارية وهي تلك الأفكار المرتبطة بنموذج فكري لدفع الأفكار بطريقة علمية منظمة، ومن أهم هذه النماذج العصف الذهني، مختبر توليف الأفكار، تحليل التغيرات الممكنة. وما تجدر الإشارة إليه أن هناك نماذج وطرق أخرى تستخدم في البحث عن، الأفكار تستند إلى نماذج فكرية كأسلوب الدلفي وتحليل القيمة وغيرها.

٢. غربة الأفكار وتصنيفيتها: ينتج عن المرحلة السابقة عدد كبير من الأفكار، التي لم تخضع إلى قيود أو محددات، حيث يتوقع أن لا تكون كل هذه الأفكار ملائمة، إما لأنها متعارضة مع أهداف المنظمة أصلاً، أو ان إمكانيات المنظمة المتاحة لا تسمح بالدخول فيها، وبالتالي فإنه لا داعي لمواصلة النظر فيها، ولذا يجب غربلة هذه الأفكار وتصنيفيتها من خلال معايير تحددها المنظمة مع ما يتوافق مع إمكانياتها وأهدافها. عادة ما تواجه المنظمة في مرحلة الغربلة ما يسمى بمشكلة القبول والرفض للأفكار الجديدة، ويجب على المنظمة في هذه المرحلة أن تبذل قصارى جهدها لتجنب الوقوع في نوعين من الخطأ هما: خطأ الإسقاط، حيث يمكن أن تتسرع المنظمة وتحذف أفكاراً تكون ناجحة خطأ الاستمرار، أي الاستمرار للمرحلة التالية مع أفكار غير ملائمة قد يقود إلى فشل الابتكار.
٣. تقييم الأفكار الابتكارية: وهنا يتم تقييم الأفكار حسب معايير أهمها معيار التكلفة والعائد، ويجب الإشارة إلى أن "معايير التقييم تختلف باختلاف عنصر المزيج التسويقي الذي تتعلق به الفكرة أو اختلاف الأنشطة التي تتم اختلاف خصائص العملاء" ومن بين أهم الطرق المستخدمة لتقييم الأفكار الجديدة طريقة النقاط المرجحة.
٤. اختبار الابتكار (الفكرة): في هذه المرحلة يتم اختبار الفكرة أو الأفكار التي تجاوزت المراحل السابقة، والمقصود بها وضع الفكرة موضع التطبيق الفعلي حيث يفيد الاختبار في معرفة ردود فعل السوق المستهدف من تطبيق الفكرة.
٥. تطبيق الابتكار: بعد نجاح الابتكار في المرور على المراحل السابقة كما هو أو بعد إجراء تعديلات عليه تقرر المنظمة إطلاقه على نطاق واسع، وتعد هذه المرحلة أخطر مرحلة، لذا يجب توخي الحذر في اتخاذ مثل هذا القرار، حيث أن هذه العملية تحمل المنظمة تكاليف عالية بشكل أو بآخر ولهذا عليها الإجابة عن الأسئلة الأربعة التالية: متى؟ وأين؟ ولمن؟ وكيف؟، والتي تعني تحديد الوقت، المكان السوق المستهدف للابتكار، وكذلك كيفية استخدام الابتكار الجديد.
٦. تقييم نتائج التطبيق: إن المراحل السابقة للابتكار لا تضمن نجاحه في السوق، وإنما تقلل من احتمالات فشله فقط وذلك لعدة أسباب متعلقة بالعملاء والمنافسين وبمتغيرات البيئة التسويقية، وبالتالي عادة ما لا يحقق الابتكار العائد بالدرجة المرجوة منه رغم عدم فشله، ولذلك لابد من تقييم نتائج الاختبار، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة ومعرفة ما اذا كان هناك انحرافات أم لا، ثم محاولة معرفة أسباب هذه الانحرافات إن وجدت وتحديد المسؤولية واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

ثالثاً: ابعاد التسويق الابتكاري

ويمكن التعرف على هذه المجالات فيما يلي: (ابو جمعة، ٢٠٠٣: ١٠٤)

١. تنمية القدرات الابتكارية للأفراد: "يشمل الابتكار على الافراد من خلال تنمية قدراتهم الفكرية من الاساليب التي تستخدمها الشركة في تنمية التفكير للموظفين هي:
- أ- التعليم: يكون عن طريق برجة محاضرات ودورات تكوينية للموظفين حيث تشمل هذه الدورات عروض مواقف تسويقية تعرضت لها بعض المؤسسات ويتم دراسة وتحليل هذه الحالات بغرض تحديد

والتعرف على المشاكل الاقتصادية التي تتضمنها والتفكير في بدائل مناسبة لحل مثل هذه المشاكل ويشمل التعليم ايضا الاسئلة المفتوحة الموجهة للمتعلمين كذلك الاسئلة التطبيقية التي تواجه المتعلمين اثناء المحاضرات وهي تتيح الفرصة للتفكير والتوصل الى اجابات غير تقليدية.

ب- التدريب: يكون التدريب عن طريق ورش عمل تقوم على اساس تكليف المتدربين بتنفيذ مهام معينة تتعلق بالتسويق ويتم تنفيذها عادة على شكل مجموعات صغيرة وتوزع المطبوعات او المقالات والبحوث التي تتناول موضوع التسويق الابتكاري للمتدربين بالإضافة الى دورات العصف الذهني التي تستخدم من اجل توليد الافكار الابتكارية.

٢. الابتكار في مجال التسعير: (خلوط، ٢٠١٤: ٤٣) (عبد القادر وكشور ٢٠١٧)

وتتمثل أساليب الابتكار في مجال التسعير فيما يلي:

أ- المستهلك يضع سعر المنتج بنفسه: تقوم على أساس عدم وضع أي سعر على المنتجات، ووضع بقرب رفوف المنتجات قائمة أسعار هذه المنتجات بشكل واضح وسهل القراءة، ويطلب من المشتري وضع السعر بنفسه.

ب- تسعر الحزمة: يتم توحيد عدة منتجات وتقديمها على شكل حزمة إنتاجية أو مجموعة من السلع أو الخدمات المتكاملة وبأسعار معقولة أو منخفضة عن الأسعار التي تباع بها فرديا.

ت- البيع بالتجزئة بسعر الجملة: تقوم بتسعير المنتجات عند مستوى أقرب ما يكون لأسعار الجملة، ولكنها تباع بالتجزئة للمستهلكين.

ث- التسعير السيكولوجي (التسعير النفسي): تعتمد هذه السياسة على التأثير على المستهلك عاطفيا لا منطقيا، مثل تسعر السلعة بـ ٩٩,٩ بدلا من ١٠ دينار، تغيير أوزان المنتجات والمحافظة على السعر المألوف. (معلاو توفيق، ٢٠٠٥)

٣. الابتكار في مجال الترويج: تتمثل أساليبه في (خلوط، ٢٠١٤: ٤٥)

أ- الابتكار في مجال الإعلان: يتحقق بفضل إعلان مبتكر يقوم على وعود صادقة عن المنتج وأدائه المتميز.

ب- الابتكار في مجال البيع الشخصي: يتم من خلال البحث عن مصادر جديدة لإيجاد الزبائن المرتقبين والابتكار في طرق التعامل معهم.

ت- الابتكار في مجال تنشيط المبيعات: يكون بمكافأة الزبون الذي يقوم بتكرار الشراء لمنتج معين أو الاعتماد على الألعاب والمسابقات حيث يتنافس المستهلكون للحصول على جوائز تعتمد على مهاراتهم التحليلية أو الإبداعية، وهي تستخدم بهدف زيادة الحركة والتجول في متاجر التجزئة.

ث- الابتكار في مجال النشر: ويعتمد بدرجة كبيرة على وقت النشر والوسيلة الملائمة للنشر، ويساهم هذا الابتكار في كسب وتأيد الجمهور العام وتكوين اتجاهاته.

٤. الابتكار في مجال التوزيع: "وتتكون أساليب الابتكار في مجال التوزيع من (خلوط، ٢٠١٤).

أ- وضع أصناف المنتجات التي تجذب نظر الأطفال (الألعاب) على أرفف في مستوى قريب من متناول أيدي الأطفال.

ب- تزويد عربة التسويق في المتاجر الكبيرة بآلة حاسبة مثبتة؛ بحيث يمكن للمستهلك استخدامها في حساب قيمة مشترياته مقدما، لكي يحدد ما إذا كان في حدود ميزانيته.

ت- إنشاء مقاهي داخل المتاجر، نظرا لكون المستهلكين يقضون وقتا معتبرا في المتجر ويمكن أن يحتاجوا لوجبة خفيفة أو قسط من الراحة.

ث- المتاجر الضخمة تعد من أشكال المتاجر المبتكرة في توزيع المنتجات، وهي متاجر تتعامل بمنتجات متنوعة (ملابس، مواد غذائية، ألعاب،...)؛ وبأسعار منخفضة.

ج- البيع الآلي؛ يقصد به استخدام الآلات في تصريف المنتجات، حيث لا يحتاج إلى مساحات كبيرة ولا لمدوبي البيع، ويمكن للمستهلك أن يشتريها من أقرب مكان له ووقت ما يحتاجها كالمشروبات مثلا.

٥. الابتكار في عملية تقديم الخدمة (الحداد، ٧٨، ٢٠١٣) (نجم، ٢٠٠، ٢٠١٢).

وهي الطريقة الخاصة لعمل الأشياء التي تميز المنظمة عن غيرها فهي عبارة عن الاجراءات التي يتعين أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة لتصبح أكثر بساطة وأعلى درجة من السيولة، ويتم ذلك من خلال المعرفة بالأساليب الابتكارية التي أسهمت في توفير واستخدام الآلات والمعدات الحديثة والوسائل والطرق في تطوير الخدمات.

٦. تنمية القدرات الابتكارية للأفراد: يشمل الابتكار على الأفراد من خلال تنمية قدراتهم الفكرية من الأساليب التي تستخدمها المؤسسة في تنمية التفكير الابتكاري للموظفين هي العصف الذهني المناقشات الجماعية طرح مشكلة والتوصل لحلها. (ابو جمعة، ٩٨: ٢٠٠٣).

٢- جودة الخدمات التأمينية:

أولا: مفهوم جودة الخدمة

تجدر الإشارة إلى أن إدراك الزبون لمستوى جودة الخدمة المقدمة يعتمد على الاسلوب المتبع في تقديم تلك الخدمة من جانب شركة التأمين، والنتائج المترتبة على حصول الزبون على هذه الخدمة. وعليه فإن قدرة الشركة التعرف على متطلبات زبائنها والوفاء باحتياجاتهم، تُعد أحد العوامل التي يمكن أن تميز الشركة على منافسيها وقد أصبحت جودة الخدمة عاملا مهما لنجاح واستمرار القطاع التأميني، فجودة الخدمة العالية تساعد في تلبية متطلبات متعددة لتحقيق رضا الزبون، وبالتالي تساعد على ضمان ولاءة وزيادة الحصة السوقية وجذب زبائن جدد، وتحسين الانتاجية، وتحقيق الاداء المالي والربحية، وبذلك أصبحت محل اهتمام من عديد من شركات التأمين. (Cui et al, ٢٠٠٣: ١٢٢).

عرفت الجمعية الامريكية لتسويق الخدمة على انها: عبارة عن مجموعة الانشطة والمنافع التي تعرض للبيع او التي تقدم مرتبطة مع السلع المباعة. (ابو النجا، ١٩٩٢).

نلخص من هذا التعريف ان الخدمة نشاط الهدف منه تحقيق ارباح من خلال عملية البيع اما بشكل مستقل او تكون تابعة للسلع المباعة الخدمة هي: "نشاط أو أداء خاضع للمبادلة، غير ملموس، والذي ينتج عنه نقل للملكية، ويمكن أن يرتبط أو لا بمنتج مادي. ومن هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف للخدمة التأمينية على أنها:

الخدمات التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية و الامان والاستقرار الذي تمنحه وثيقة التأمين لحاملها في تعويضه عن الخسارة المتحققة عن وقوع الخطر المؤمن ضده. (حنان، ٢٠١٥) (عبد ربه ٢٠٠٣: ١٧٤).

ثانيا: خصائص الخدمة التأمينية

(جمعة، ٢٠١٠) (حنان و سعاد، ٢٠١٥: ١٢) تشترك الخدمة التأمينية مع باقي الخدمات في خصائص معينة و محدودة، كما تختلف عن هذه الخدمات و تنفرد بها في عدة خصائص نظرا لصعوبة تسويقها و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ- خدمة التأمين خدمة آجلة على عكس باقي أنواع الخدمات الاخرى التي تعد خدمات فورية، وذلك لا نما مرتبطة بالخطر حيث إذا تحقق الخطر يستفيد المؤمن له.

ب- إن وثيقة التأمين غير قابلة للمساومة (لا يستطيع تحديد السعر).

ت- إن الخطر التأميني محدد و ذو طبيعة موصوفة يعني أن الخطر قد يكون ثابتا كما هو الحال في التأمين على الحريق.

ث- إن أسعار التأمين لا يحددها العرض و الطلب ولا التكلفة التاريخية، لكن تقوم شركات التأمين بتحديد أسعار منفردة أو مجمعة في هيئة اتحادات، وأحيانا تقوم الحكومات بفرضه على شركات التأمين كما هو التأمينات الاجبارية.

ج- إن تطور الخدمة التأمينية يعتمد على الوعي الثقافي للمجتمع هذا ما يفسره بصفة خاصة.

ح- انتشار الوعي التأميني لدى الطبقة المثقفة الغالبة في الدول المتقدمة.

خ- ما يميز كذلك الخدمة التأمينية استمرار العلاقة بين الزبون و شركات التأمين حيث عقود التأمين تمتد من عام حتى عشرين عاما أو أكثر.

د- الخدمة التأمينية تخضع عملية عرضها لتأثير سياسات حكومية، حيث ليس لها الحرية الكاملة في عرض خدماتها أو تحديد أسعارها.

ذ- في الخدمة التأمينية مشتري وثيقة التأمين لا يجني ثمار ما اشتراه بنفسه، حيث يمكن امتداد العلاقة بين طالب التأمين و الشركة لتشمل طرفا آخر اشترط التأمين لصالحه.

ر- إن الاستفادة من الخدمة لها محددات من طرف شركة التأمين على عكس الخدمات الاخرى في الخدمة التأمينية شركات التأمين تقوم بتسويق المنافع الناتجة عن الخدمة التأمينية المتمثلة بالحماية التي تقدمها لحاملها من الاخطار المادية المحتملة الوقوع التي تم التأمين عليها.

ثالثاً: أبعاد جودة الخدمة التأمينية

في عام ١٩٨٥ قام كل من Berry Parasuraman، Zeithmal بوضع عشرة مؤشرات لأبعاد جودة الخدمة وهي: (رقاد، ٤٤، ٢٠٠٨) (السعيد و إيمان، ٢٠١٧)

١. الاعتمادية: هي قدرة مقدم الخدمة على أداء الخدمة بدرجة عالية من الدقة والإتقان.
 ٢. الاستجابة: وهي رغبة واستعداد مقدمي الخدمات لخدمة ومساعدة الزبائن.
 ٣. الكفاءة: وتعني؛ امتلاك مقدمي الخدمات للمهارة والمعرفة اللازمة لأداء الخدمة.
 ٤. سهولة الحصول على الخدمة: بمعنى سهولة الاتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف الزبون.
 ٥. اللباقة: وتعني تمتع مقدمي الخدمات بروح الصداقة، والاحترام، واللفظ في التعامل.
 ٦. الاتصال: يقتضي هذا المؤشر؛ تزويد الزبائن لمعلومات واللغة التي يفهموها، وتقديم التوضيحات اللازمة حول طبيعة الخدمة وتكلفتها.
 ٧. المصادقية: وتشير؛ إلى مراعاة مقدمي الخدمات للأمانة والصدق في التعامل مع الزبائن مما يولد الثقة بين الطرفين.
 ٨. الأمان: ونعني به؛ غياب المخاطرة والشك في التعامل مع المؤسسة، ويستخدم هذا المؤشر للتعبير عن درجة الشعور لأمان في الخدمة المقدمة وفي مقدمها.
 ٩. معرفة وتفهم الزبون: وتعني؛ بذل من طرف مقدمي الخدمات لفهم حاجات الزبائن ومعرفة احتياجاتهم الخاصة، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.
 ١٠. الجوانب المادية للموسسة: وتشمل التسهيلات المادية المتاحة لدى المؤسسات، وهي تشير إلى المظهر الخارجي والموقع والتصميم الداخلي للمنظمة، والأجهزة المستخدمة في أداء الخدمة.
- وفي دراسة لاحقة، تمكن Parasuraman وزملاؤه سنة ١٩٨٨ من دمج هذه المؤشرات العشرة في خمسة أبعاد رئيسية لجودة الخدمة، وهي: (الصميدعي، ٢٠٠٢) (القاضي ٢٠١٨)
١. الموسسية: تعرف بوصفها مظهراً خارجياً للتسهيلات المادية والمستلزمات والأشخاص ومواد الاتصال فهذه جميعاً تساهم في تحديد درجة تصور الزبون لجودة الخدمة المقدمة وفي الخدمات التأمينية يتعلق هذا البعد بالمظهر العام لمباني الشركة والمعدات والتجهيزات المستخدمة فيها ممظهر العاملين وجودة ادوات الاتصال ومدى الانتشار الجغرافي لفروع الشركة بالإضافة الى توفير مواقف مناسبة لسيارات العملاء ويضاف الى ذلك ايضاً المطبوعات والكتيبات التعريفية التي تعرف الزبون بالخدمة التأمينية التي تقدمها الشركة.
 ٢. الاعتمادية: تشير الاعتمادية إلى قدرة شركة التأمين على أداء أو إنجاز الخدمة التأمينية. فالزبون تجده يطلب من شركة التأمين بأن تقدم له الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه في الوقت المناسب و إنجاز هذه الخدمة على أكمل وجه مثلما وعدته، و أنه يعتمد عليها في هذا المجال بالذات، إضافة إلى ذلك فقد يتساءل الزبون "هل يحصل على التعويض في حالة وقوع الخطر و أنه يعتمد على شركة التأمين في سحب التعويض في الوقت المحدد؟

٣. الاستجابة: هل أن الشركة أو المؤسسة على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة للعميل أو تقدم له حلول لمشاكله؟ مثال: هل أن مدير شركة التأمين قادر و مستعد للقاء عميل لديه مشكلة عاجلة يتطلب مساعدته و تدخله لحل هذه المشكلة؟.
٤. التأكيد: وتعود إلى المعرفة وحسن الضيافة المقدمة من قبل العاملين وقدرتهم على زرع الثقة بينهم وبين الزبائن.
٥. معرفة الزبون: مدى تفهم العاملين لحاجات ورغبات الزبون وتشمل معرفة خصوصية للزبون.

رابعا: المهارة في تسويق الخدمة التأمينية

(<https://aiahet.com/ar/>) هناك خطوات علمية ينبغي أتباعها أثناء مزاولة حرفة التأمين والتي منها:

١. التخطيط والبحث لتحديد من هو الزبون المتوقع وذلك بالرجوع إلى جدول تصنيف العملاء من واقع السوق الطبيعي يمكن تغطية هذا البند.
 ٢. الاستعداد والتحضير لكيفية المقابلة: عادة ما يستعان بترتيب موعد مصادفة، أو بالتلفون او انشاء علاقة ولو بتعريف الاسم لدى الزبون وتعد هذه نوعا من التطعيم وجس النبض بمثابة رادار لاختبار نوعية الزبون.
 ٣. الترتيب للمقابلة نفسها وذلك:
- أ- إغراء الزبون المتوقع واعداده لقبول التحدث بموضوع التأمين واستدراجه لها.
 - ب- تشكيل رغبة لدى الزبون المتوقع يدعه للاستماع إليك لآخر كلمة.
 - ح- الإلزام الأدبي للعميل المتوقع واقناعه بترتيب مقابلة خاصة للبحث في موضوع التأمين.
 ٤. التنقيب والكشف عن الحقائق المتعلقة بالزبون المتوقع وذلك:
- أ- عليك أن تحدد احتياجاته الثابتة والمشاكل التي يعاني منها.
 - ب- أعرض له برنامج تحليل ميزانية الأسرة والتوصيات التي نراها بحدود نتائج ذلك البرنامج.
٥. التحضير الفني لاحتياجات الزبون المتوقع واختيار أنسب الخطط التأمينية: عن طريق تنظيم الحقائق التي جمعت عن الزبون فقد يتم هذا التحضير الفني المباشر أثناء المقابلة أو قد يتم ترتيب موعد آخر. وجدير بالذكر هنا ان طول فترة المقابلات وكثرتها قد يفقد التأمين طابعه، وبالتالي فقد الزبون المتوقع الذي قد يلجأ إلى تأجيل المواعيد لكثرة انشغاله وسرعان ما ينسى كلاهما الآخر ما لم يكن رجل التأمين هنا متيقظا ومتفهما بشكل تام لعمله.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً: خصائص عينة البحث

تم اختيار عينة البحث والتي تبلغ (١٠٨) موظفاً ضمن العاملين في شركة التأمين العراقية من محافظات الفرات الاوسط (بابل، كربلاء، والنجف) من مجتمع البحث والذي تبلغ (١٥٠)، وتم استرداد ١٠٥ استمارة وكما موضح في الجدول أدناه.

الجدول (١) يوضح خصائص عينة البحث ونسبتها للموظفين

ت		المستجيبون		
		التصنيف	العدد	النسبة
١	الجنس	ذكر	٧٢	٦٨%
		انثى	٣٣	٣١%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%
٢	الوظيفة	موظف فني	٣٥	٣٣%
		موظف اداري	٥١	٤٨%
		مهندس	١٩	١٨%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%
		اعدادية	١٩	١٨%
	التحصيل الدراسي	دبلوم	٣١	٢٩%
		بكالوريوس	٤٢	٤٠%
		ماجستير فأعلا	١٣	١٢%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%

من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال النتائج الواردة في الجدول (١) الذي يتضمن وصف عينة المستجيبين فيما يخص التصنيف الجنس حيث بلغت نسبة الذكور (٦٨%) وهي اعلى من نسبة الاناث التي تبلغ (٣١) هذا يعني ان اغلب عينة البحث من عنصر الذكور اما في ما يتعلق في النوع الوظيفي كانت نسبة الموظفين (فني واداري) (٨١%) هم يشكلون اعلى نسبة اما المهندسين (١٨%) اما فيما يخص التحصيل الدراسي فقد بلغت عدد نسبة الذين يحملون شهادة الاعدادية ب (١٨%) دبلوم (٢٩%) اما الذين يحملون شهادة البكالوريوس فكانت نسبتهم (٤٠%) م في حين كانت نسبة حملة شهادة الماجستير واعلى ب (١٣%) ان هذه القيم تدل على امتلاك الافراد عينة البحث القدرة الكاملة عن الإجابة على فقرات الاستبانة بما يحقق اهداف البحث واختبار فرضياته.

ثانيا: شبات صدق الاستبانة:

تحققت الباحثة من صدق الاتساق الداخلي ومدى ثبات الاستبانة حيث استخدم معامل (الف كرونباخ) لاستمارة البحث وكالاتي:

١. استمارة الاستبيان

يشير الجدول (٢) الى معاملات (الفا كرونباخ) لاستمارة الزبائن حيث اتضح ان معامل الثبات العام للاستبانة مرتفع بلغت قيمته (٠,٩٤)، وتراوحت قيم المعاملات لمحاور الاستبانة بين (٠,٧٦ - ٠,٨٨) وهذا يشير الى أن الاستبانة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية ومقبولة من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في إجراء التطبيق والتحليل الميداني.

الجدول (٢) معاملات الفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة (عينة الموظفين)

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
تنمية القدرات الابتكارية	٣	0.79
الابتكار في التوزيع	3	0.76
الابتكار في التسعير	3	0.79
الابتكار في الترويج	3	0.79
الابتكار في عملية تقديم الخدمة	3	0.72
جميع المحاور	١٥	0.92
الاعتمادية	٣	0.89
الملموسية	٣	0.85
الاستجابة	3	0.75
معرفة الزبون	٣	٠,٧٨
التاكيد	٣	0.83
كافة المحاور	١٥	0.94

٢. تحليل علاقات الارتباط

يهدف هذا المبحث الى اختبار الفرضيات الرئيسية والتي ارتكزت فكرتها على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير التسويق الابتكاري و جودة الخدمة التأمينية، سيكون التحليل على مستوى الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية كما يلي:

أولاً:- اختبار الفرضية الرئيسية الاولى وتفرعاتها:

والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التسويق الابتكاري ومتغير جودة الخدمة التامينية). حيث تتفرع منها عدة فرضيات فرعية وكما في ادناه:-

أ. اختبار الفرضية الفرعية الاولى

تدل نتائج تحليل الارتباط بين فقرات بعد تنمية القدرات الابتكارية و متغير جودة الخدمة التامينية في الجدول (٣) ان جميع علاقات الارتباط بين متغيراتها موجبة ومعنوية عند مستوى المعنوية، حيث ان قيمة معامل الارتباط بلغت (٠,٧٦) على المستوى الفرعي. حيث ان هذا يشير الى ان أي تغير في تنمية القدرات

الابتكارية يؤدي الى تغير مقداره ٧٦% في جودة الخدمة التأمينية. وهذا يشير الى ان العلاقة معنوية طردية بين المتغيرات، ومن هنا فإن الفرضية الفرعية قد تحققت.

الجدول (٣) قيمة معاملات الارتباط بين تنمية القدرات الابتكارية وجودة الخدمة التأمينية

Correlations			
		تنمية القدرات الابتكارية	جودة الخدمة التأمينية
تنمية القدرات الابتكارية	Pearson Correlation	1	.768**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108
جودة الخدمة التأمينية	Pearson Correlation	.768**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يتبين من الجدول (٤) أن العلاقة بين فقرات بعد الابتكار في التوزيع و جودة الخدمة التأمينية الى ان هنالك علاقة موجبة ان جميع علاقات الارتباط بين متغيراتها موجبة ومعنوية، حيث ان قيمة معامل الارتباط على المستوى الفرعي بلغت قيمته (٠,٧٤) عند مستوى معنوية ٠,٠١ أي درجة ثقة ٠,٩٩ وهذا يشير الى ان العلاقة معنوية طردية بين المتغيرات، ومن هنا فإن الفرضية الفرعية قد تحققت.

الجدول (٤) قيمة معاملات الارتباط بين فقرات الابتكار في التوزيع وجودة الخدمة التأمينية

Correlations			
		جودة الخدمة التأمينية	الابتكار في التوزيع
جودة الخدمة التأمينية	Pearson Correlation	1	.743**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108
الابتكار في التوزيع	Pearson Correlation	.743**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تدل نتائج تحليل الارتباط فقرات بعد الابتكار في التسعير و جودة الخدمة التامينية في الجدول (٥) أنّ علاقة الارتباط بين متغيراتها موجبة ومعنوية عند مستوى المعنوية ٠,٠١، حيث أنّ قيمة معامل الارتباط العام بلغت (٠,٦٦) على المستوى الفرعي، كما وأنّ هذه القيم هي قيم معنوية وهذا يشير الى أنّ العلاقة معنوية طردية بين المتغيرات، ومن هنا فإنّ الفرضية الفرعية قد تحققت.

الجدول (٥) قيمة معامل الارتباط بين بعد الابتكار في التسعير وجودة الخدمة التامينية

Correlations			
		الابتكار في التسعير	جودة الخدمة التامينية
الابتكار في التسعير	Pearson Correlation	1	.667**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108
جودة الخدمة التامينية	Pearson Correlation	.667**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

د. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

يتبين من الجدول (٦) أنّ العلاقة فقرات بعد الابتكار في الترويج و جودة الخدمة التامينية هي علاقة موجبة أنّ جميع علاقة الارتباط بين متغيراتها موجبة ومعنوية، حيث أنّ قيمة معامل الارتباط على المستوى الفرعي بلغت قيمته (٠,٧٤) عند مستوى معنوية ٠,٠١ أي مستوى ثقة ٠,٩٩. وهذا يفسر ان أي تغير في جودة الخدمة التامينية سببه زيادة في بعد الابتكار في الترويج من متغير التسويق الابتكاري وهذا يشير الى أنّ العلاقة معنوية طردية بين المتغيرات، ومن هنا فإنّ الفرضية الفرعية قد تحققت.

الجدول (٦) قيمة معامل الارتباط بين بعد الابتكار في الترويج وجودة الخدمة التامينية

Correlations			
		الابتكار في الترويج	جودة الخدمة التامينية
الابتكار في الترويج	Pearson Correlation	1	.743**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108

جودة الخدمة التأمينية	Pearson Correlation	.743**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

هـ. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

تدل نتائج تحليل الارتباط بين بعد الابتكار في عملية تقديم الخدمة و جودة الخدمة التأمينية (٧) أنَّ علاقة الارتباط بين فقرات المتغيرات موجبة ومعنوية عند مستوى المعنوية (٠,٠١)، حيث أنَّ قيمة معامل الارتباط بلغت (٠,٨٠) على المستوى الفرعي. وهذا يشير الى أنَّ العلاقة معنوية طردية بين المتغيرات، ومن هنا فإنَّ الفرضية الفرعية قد تحققت.

الجدول (٧) قيمة معاملات الارتباط بين بعد الابتكار في عملية تقديم الخدمة و جودة الخدمة التأمينية

Correlations			
		الابتكار في تقديم الخدمة	جودة الخدمة التأمينية
الابتكار في تقديم الخدمة	Pearson Correlation	1	.809**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108
جودة الخدمة التأمينية	Pearson Correlation	.809**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ثانياً: اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

يسعى هذا المبحث الى اختبار فرضية التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار فرضية التأثير بين ابعاد المتغيرات (المستقل، المعتمد)، واختبار فرضياتها الفرعية المنبثقة منها والمتعلقة بقياس التأثير المشترك لكل بعد من أبعاد التسويق الابتكاري (كمتغير مستقل) و جودة الخدمة التأمينية (كمتغير معتمد) وعلى النحو الآتي:

أولاً: علاقة التأثير بين التسويق الابتكاري و جودة الخدمة التأمينية:-

- علاقة التأثير بين ابعاد التسويق الابتكاري و متغير جودة الخدمة التأمينية:

تم اعتماد طريقة ال Backward من اجل معرفة اي من ابعاد متغير التسويق الابتكاري (الابتكار في التسعير، الابتكار في التوزيع، الابتكار في الترويج، تنمية القدرات الابتكارية، و الابتكار في تقديم الخدمة) هي افضل او اعلى تأثيرا على متغير جودة الخدمة التأمينية.

تدل نتائج تحليل نموذج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول ادناه والتي تلخص قيم ومؤثرات متغير التسويق الابتكاري (المتغير المستقل) و تأثيره في جودة الخدمة التامينية (المتغير المعتمد).
حيث أنَّ قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (٠,٨١) وهذا يعني أنَّ المتغير المستقل (التسويق الابتكاري) يفسر (٨١%) من التذبذبات أو الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد المتمثل بجودة الخدمة التامينية.

اما قيمة معامل B المعيارية والتي بلغت (-٠,٨٠) الى أنَّ تغييراً بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل يؤدي الى تغيير سلبي مقداره ٠.٨٠. في متغير جودة الخدمة التامينية.
أنه قد حقق تأثيراً معنوياً من خلال متابعة قيمة (T) لنموذج الانحدار والتي بلغت (10.489) وهي اكبر من القيمة المجدولة (٢,٢٣٦) عند مستوى المعنوية المعتمد للدراسة (٠,٠٥).
جدول رقم (٨)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.901 ^a	.812	.802	.321
2	.901 ^b	.812	.804	.32
a. Predictors: (Constant), الابتكار في تقديم الخدمة، الابتكار في التوزيع، تنمية القدرات الابتكارية، الابتكار في الترويج، الابتكار في التسعير				
b. Predictors: (Constant), الابتكار في تقديم الخدمة، الابتكار في التوزيع، تنمية القدرات الابتكارية، الابتكار في الترويج				

جدول رقم (٩)

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	-.829-	.278		2.979-
	تنمية القدرات الابتكارية	.330	.081	.269	4.053
	الابتكار في التوزيع	.357	.087	.278	4.117
	الابتكار في التسعير	.010	.082	.008	.125
	الابتكار في الترويج	.202	.084	.160	2.402
	الابتكار في تقديم الخدمة	.295	.062	.339	4.790
2	(Constant)	-.819-	.265		3.091-
	تنمية القدرات الابتكارية	.332	.080	.270	4.148

وعليه فقد تم استبعاد بعد الابتكار في التفويض لكون قيمة الدلالة المعنوية هي اعلى قيمة. وتم اجراء الاختبار بطريقة Backward على اربعة ابعاد (تنمية القدرات الابتكارية، الابتكار في التوزيع، الابتكار في الترويج، و الابتكار في تقديم الخدمة). حيث تغيرت هنا قيم الدلالة المعنوية كما مذكورة في الجدول اعلاه. لذا فان معادلة النموذج (التسويق الابتكاري، جودة الخدمة التامينية) سوف تكون كالاتي:

(جدول رقم ۱۰)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. غياب الوعي التاميني وقلة ثقافة المجتمع العراقي حيال ذلك تطلب وجود تسويق ابتكاري فعال يقوم على عاتقة ترويج واعلان عن الخدمات المقدمة من قبل شركة التامين العراقية حيث ان عمل شركات التامين بصورة عامة في العراق تتصف بنوع من الخمول.

٢. يساعد التسويق الابتكاري على توفير مجموعة من المتطلبات التي تحتاجها شركة التأمين العراقية وهي في الغالب لا تتطلب تكنولوجيا جديدة لتحقيقها بقدر حاجتها الى افكار جديدة وغير مألوفا كما انه يساعد على اقتناص التهديدات الخارجية وتحويلها الى فرص امام الشركة.
٣. يرتبط التسويق الابتكاري من خلال ارتباط متغيراته الخمسة (تمنية القدرات الابتكارية، الابتكار في التسعير الابتكار في التوزيع، الابتكار في الترويج، الابتكار في تقديم الخدمة) بعلاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع جودة الخدمة التأمينية وهذا ما يؤشر على ان التسويق الابتكاري في المنظمة المبحوثة ذات اهمية كبيرة ويحسن من جودة الخدمة التأمينية المقدمة للزبون.
٤. بينت معطيات تحليل علاقة التأثير من متغيرات البحث ان هنالك علاقة تأثير معنوية لمتغيرات التسويق الابتكاري في تحسين جودة الخدمة التأمينية وهذا ما يعطي ان التسويق الابتكاري له اثر ايجابي على جودة الخدمة التأمينية.
٥. اسهمت النتائج التي تم التوصل اليها في متن البحث الى استنتاج مفاده قبول الفرضيات الرئيسية والفرعية في المنظمات المبحوثة.

ثانياً: التوصيات

١. على الشركة المبحوثة ان تزيد من حملاتها التوعوية والاعلانية بمفاهيم التأمين وأهميته وأنواعه من خلال محاضرات وورش عمل في الجامعات والمعاهد والمدارس والدوائر الحكومية وغير الحكومية.
٢. زيادة اهتمام ادارة المنظمة المبحوثة بدراسة مضامين الفكر الاداري فيما يتصل بأبعاد التسويق الابتكاري لما ذلك من اسهام وتعزيز لقدراتها في تحقيق اداء افضل يضمن لها البقاء والنمو في عالم الاعمال.
٣. التركيز على عنصر الابتكار في الترويج لان الاعلان يوتر تأثيراً كبيراً على القرارات الشرائية للزبون.
٤. يتوجب على الشركة المبحوثة بضرورة الاستماع الى موظفيها وخصوصاً اصحاب الخبرة وذلك دعماً للابتكار واشراكهم في الخطط الاستراتيجية في المنظمة كذلك منح حوافز مادية او معنوية لكل شخص يقدم افكاراً او مقترحات جديدة تساعد على بناء او توليد ميزة تنافسية جديدة.
٥. العمل على بناء ثقافة تنظيمية والتي يكون هدفها تعزيز ثقافة الجودة بين الموظفين داخل الشركة.
٦. على شركة التأمين ان تدرك ان احتياجات الزبون متنامية ومتطورة بين الحين ولآخر لذا يأخذ على عاتقها ابتكار طرق جديدة لإشباعها.

المصادر والمراجع

١. ابراهيم عبدربه، التأمين ورياضياته مع التطبيق على التأمين على الحياة واعادة التأمين دار الجامعة للنشر ٢٠٠٣.
٢. ابو النجا، ابراهيم. التأمين في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.
٣. ابو جمعة، نعيم حافظ، التسويق لألتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤. احمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن، ٢٠١٠.
٥. جاسم، احمد وانتظار، اثر الجدارة الجوهرية في عملية ابتكار المنتجات والعمليات (دراسة تطبيقية في شركة صناعة الاطارات) مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٨٨ الجامعة المستنصرية العراق، ٢٠١١.
٦. الحداد، حسون محمد علي، اثر عناصر مناخ الابتكار التسويقي على رضا العملاء عن جودة الخدمة المصرفية العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
٧. حنان وقاسمي سعاد، تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين واثرة على الطب في سوق التأمين، رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة الدكتور مولاي طاهري سعيد، ٢٠١٥.
٨. زهوة خلوط، التسويق الابتكاري واثرة على بناء الولاء للزبائن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص التسويق جامعة بومرداس الجزائر، ٢٠١٤.
٩. سامية لحلول، التسويق والمزايا التنافسية (دراسة حالة في مجمع صيدل لصناعة الادوية في الجزائر) اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الحاج لخضر جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
١٠. السعودي، نجوى و رابع بوقرة، التسويق الابتكاري اداة للمنافسة في الاعمال دراسة حالة في شركة كوندورو، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير الجزائر ٢٠١٥.
١١. السعيد وايمان، اثر جودة الخدمة التأمينية على الضا الزبون في الشركات الجزائرية، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة جامعة العربي، ٢٠٠٢.
١٢. الصرن، رعد حسن، كيف تخلق بيئة ابتكارية في المنظمات، ادارة الابداع والابتكار، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، سوريا - دمشق، ٢٠٠١.
١٣. الصميدعي، محمد جاسم وبشير عباس العلاق، اساسيات التسويق الشامل والمتكامل، الطبعة الاولى دار المناهج للتوزيع الاردن، ٢٠٠٢.
١٤. عبد القادر، رياض وايمان كشرود، دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة في شركة الاتصالات، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية العدد الثامن الجزائر، ٢٠١٧.
١٥. فيصل، غسان فيصل وليث عبد الرزاق، دور التسويق الابتكاري في تعزيز مكانة خدمة الاتصالات في ذهن الزبون دراسة استطلاعية لعينة من مستخدمي الهاتف النقال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية العدد ٢ المجلد ٦ للعام ٢٠١٤.
١٦. القاضي، نعيم سلامة، اثر استراتيجيات تمكين العاملين على جودة الخدمة المقدمة في شركات التأمين الاسلامية، كلية عمان الجامعة للعلوم الادارية والمالية، جامعة البلقاء التطبيقية الاردن، المحلة العربية للادارة العدد ١ مجلد ٣٨، ٢٠١٨.
١٧. معلا ناجي، رائف توفيق، اصول التسويق مدخل تحليلي، دار وائل الطبعة ٣، الاردن، ٢٠٠٥.
١٨. الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.
١٩. نجم، نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ٢٠٠٣.

٢٠. نجم، نجم عبود، القيادة وإدارة الابتكار الطبعة الاولى دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن،

٢٠١٢.

٢١. نعيم حافظ أبو جمعة: التسويق الابتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،،

٢٠٠٣.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Cui,c.lewis and w park, service quality measurement in the banking sector in south Korea, international journal of marketing Vol (21) NO(4) 2003.
2. Gordino Dichter and all, the smart guid to innovation based incubarder, Februry, 2010.
3. Krejcie, R& Morgan, 1970, Determining sample size for research activites.educational and psychological measurement.
4. <https://aiahet.com/ar/>

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية

*The impact of the developments of the structure of debt
financing and its impact on the financial performance of
commercial banks*

م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل^(١) L. Dr. Haitham Abdel-Khalek Ismail
سلوان جليل جنيير^(٢) Salwan Jalel Janier

المستخلص

ركز البحث على بيان مدى انعكاس تأثير هيكل التمويل بالديون (من ودائع وقروض) في تحقيق اداء مالي متميز لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور) عبر تحليل نسب التمويل بالديون وتأثيرها في مؤشرات الربحية والسيولة المصرفية وللمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)، بأعتماد المؤشرات المالية المتمثلة بـ(معدل العائد على الودائع، نسبة الرصيد النقدي)، لكشف ما مدى قدرة وفاعلية سياسات التمويل بالديون للحد من عدم استقرار الاداء المالي لمصارف العينة، وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات كان من اهمها: ان هناك علاقة اثر لنسب التمويل بالديون في مؤشرات السيولة والربحية المعتمدة للبحث، وباستطاعة المدير المالي في مصارف العينة ان يحقق التوازن الامثل لنسب التمويل بالديون وفق المؤشرات المعتمدة، باتباع سياسة تمويل تتوافق مع القدرة الاستثمارية والوضع البيئي العام، فيما اوصى البحث بضرورة التأكيد على اتخاذ قرارات تمويلية تسهم بالحفاظ على توازن هيكل التمويل بين نسب التمويل بالديون، وتحقيق صافي ربح مقبول، فضلاً عن ضرورة ايجاد طرائق للإفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطلة، والتي يمتد تأثيرها على نحو عكسي في مستويات الربحية وفق المنطق الاقتصادي.

١- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.

٢- المعهد التقني كربلاء/ جامعة الفرات الاوسط التقنية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، هيكل التمويل بالديون، سوق العراق للأوراق المالية، تقييم الاداء.

Abstract

The research focused on the extent of the impact of debt financing (deposits and loans) in achieving a distinct financial performance of a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraqi market for securities (Middle East Bank, the National Bank of Iraq, Mansour Bank) through analysis of debt financing ratios and their impact on indicators Profitability and bank liquidity for the period (2009 - 2018), based on the financial indicators (rate of return on deposits, cash balance ratio), to show the extent and effectiveness of debt financing policies to reduce the instability of financial performance of the sample banks, and the research reached a set of conclusions The most important: that There is a relationship between debt financing ratios in the liquidity and profitability indicators approved for research, and the financial manager in the sample banks can achieve the optimal balance of the debt financing ratios according to the approved indicators, following a financing policy that is consistent with the investment capacity and the general environmental situation, while the research recommended the need to emphasize funding decisions Contribute to maintaining the balance of financing structure between debt financing ratios and achieving an acceptable net profit, as well as the need to find ways to take advantage of high liquidity rates rather than hoarding them as funds, which adversely affect the levels of profitability According to economic logic.

المقدمة

يشير الكتاب والباحثون المعنيون في حقل الادارة المالية، ومجالات التحليل المالي، الى ان من اكثر الموضوعات جدلاً وتعقيداً، تلك المتعلقة بصياغة وتحديد حجم الديون في هيكل التمويل لمنشآت الاعمال ولاسيما المصرفية منها، وهي من الوظائف المهمة الملقاة على عاتق المدير المالي، في اختيار الميزج المناسب من الديون، الذي يُوجه نحو أوجه الاستثمار في بيئة الاعمال، وعلى الرغم من كونه يمتاز بالتغير، وبعدم الثبات النسبي الا انه من واجب الادارة المالية ان تعتمد شكل معين لهيكل الديون خاص بها، وتدعمه بقرارات مالية متناسقة تراعي التوازنات المالية لمكوناته، وهذا ما يتناوله البحث في تسليط الضوء على الدور المهم لحجم التمويل بالديون المعتمد للمصرف التجاري ومدى انعكاس ذلك على الأداء المالي والذي يمكن المصارف من تحقيق ميزتها التنافسية وبلوغ اهدافها، اذ ينقسم البحث على ستة مباحث تناول الاول منها منهجية البحث العلمية في حين ركز المبحث الثاني على مفهوم التمويل بالديون واهميته واهم نظرياته والعوامل المؤثرة فيه، وتناول المبحث الثالث مفهوم الاداء المالي واهمية تقييم الاداء المالي وخطوات التقييم واهم مؤشرات، اما المبحث الرابع فقد انتهج التحليل المالي لبيان اثر تطور هيكل التمويل بالديون في الاداء المالي

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية المصرفية لعينة البحث، وتناول المبحث الخامس ابراز نتائج الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث ليختتم المبحث السادس فيما تمخض عنه البحث من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث Research problem

بدأت مشكلة البحث ظهوراً في بيئة الأعمال النامية لقطاع المصارف العراقية، إذ لوحظ ان هناك عدداً ليس بقليل من المصارف التجارية العاملة في العراق، تعاني من تفاوت وتذبذب في ادائها المالي، وتراجع كبير بما تحققه من ارباح، إذ تزايدت تلك الحالة في الآونة الاخيرة لتصبح ظاهرة تهدد أكثر المصارف التجارية القائمة بمخاطر العسر المالي والإفلاس كما قد اوصلت بعضها الى الاغلاق، إذ لم تعالج بشكل مناسب، وهذا يجد ذاته يحتم عليها الاستعداد لوضع المعالجات المناسبة عبر ادراك التقنيات والقدرات التي تمكنها من الاستجابة للمعطيات البيئية بشكل ملائم ليس فقط للمحافظة على استقرار ادائها المالي، بل لتمنحها القدرة أيضاً على تطوير انشطتها واعمالها المصرفية.

٢. أهمية البحث Research importance

تبرز أهمية هذا البحث في موضوعه المتجدد في مجال الإدارة المالية، وتكمن أهمية الموضوع من جانب نظري لتناوله قطاع المصارف التجارية، كما وجد اهتماماً كبيراً في قطاعات بيئة الاعمال المختلفة، إذ ركز على قرار التمويل بالديون في المصارف التجارية ومدى مساهمته في رسم اداء مالي كفوء من خلال اختيار مستوى المديونية الملائم للمصرف التجاري، والذي يحقق اهداف المصرف الرئيسة في الربحية والسيولة والامان، كما انه ميدان يعد محاولة لإثارة اهتمام المصارف التجارية على وجه الخصوص في التركيز على الدور الذي يلعبه التمويل بالديون في تحقيق اداء مالي متميز.

٣. اهداف البحث Research goals

١. اخضاع جانب التمويل بالديون من ودائع وقروض الى عمليات التحليل المالي بهدف الكشف عن واقع حال التمويل بالديون في المصارف التجارية عينة البحث.
٢. الوقوف على سياسات التمويل المتبعة واثرها على صافي الارباح ومستويات السيولة في مصارف العينة.
٣. بلوغ نتائج وتوصيات هادفة تساعد الادارة المالية لمصارف العينة على الفهم الواضح للعلاقات المالية بين قرار التمويل بالديون والاداء المالي الكفوء.
٤. تحديد طبيعة علاقات التأثير بين المتغيرات المعتمدة باستخدام المؤشرات والبرامج الخاصة لقياسهما.

٤. فرضيات البحث Research assumes

تم صياغة فرضية البحث الرئيسة استجابةً للمشكلة وسعيًا لبلوغ هدف البحث وهي: وجود أثر ذات دلالة معنوية بين التمويل بالديون والاداء المالي في المصارف التجارية عينة البحث، وتتفرع منها، الفرضيات الفرعية الآتية:

١. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين اجمالي الديون والعائد على الودائع في المصارف التجارية عينة البحث.

٢. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين اجمالي الديون ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث.

٥. اسلوب البحث Search Method

انتهج البحث منهج التحليل الاحصائي الكمي وهو المنهج اكثرها اعتماداً في بيان ودراسة مشكلة البحث والتعبير عنها بشكل كمي عبر اخضاع البيانات الرقمية للقوائم المالية للتحليل والمقارنة وايجاد التفسير الواقعي للعلاقات الموضوعية بين المتغيرات المعتمدة في البحث.

٦. حدود البحث Search limits

تناول البحث سلسلة زمنية امتدت لـ (١٠) سنوات في اختبار العلاقة بين المتغيرات المعتمدة، واختيرت الفترة الزمنية من (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) اعتماداً على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث.

٧. مجتمع البحث وعينته Community and sample research

اعتمد البحث اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث والتي بلغت (٢٤) مصرفاً تجارياً، ومن ثم اُختيرت من بينها عينة قصدية والتي برزت فيها المشكلة بشكل واضح وتمثلت في ثلاثة مصارف تجارية وهي (مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور).

٨. الاساليب الاحصائية المعتمدة للبحث Statistical methods adopted for research

استخدم البحث اسلوب التحليل الاحصائي باعتماد برنامج (spss V21) وقد تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).

المبحث الثاني: الاطر النظرية للتمويل بالديون

اولاً: مفهوم التمويل بالديون Debt financing concept

يعد التمويل من اولى مهام للمدراء الماليين، اذ يركز على توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير منشأة الاعمال وامدادها بالأموال اللازمة عند الحاجة، من خلال اختيار مصادر التمويل المناسبة من الدين او الملكية، وصولاً الى هيكل التمويل الامثل والذي من شأنه ان يعظم القيمة السوقية للمنشأة^(٣)، ويشير الى ان هيكل التمويل هو تشكيلة مصادر الاموال الطويلة او القصيرة الاجل التي حصلت عليها المنشأة بهدف تمويل استثماراتها^(٤)، ورغم ان هناك العديد من مصادر التمويل للمصرف التجاري مثل اموال الاقتراض من المصارف الاخرى او الاقتراض من البنك المركزي، واعادة خصم الاوراق التجارية، وبيع وشراء الاوراق المالية،

٣- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٧٢.

٤- هندي، ٢٠٠٤: ٥٢٧.

اثر تطورات هيكل التمويل بالدين وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية والقروض بالعملة الاجنبية، ولكن تبقى الودائع هي المصدر الرئيس لأموال المصرف، ويتكون التمويل بالدين من:

١. الودائع (Deposits): وهي الاموال التي اودعت لدى المصرف بهدف الاحتفاظ بها من قبل الافراد و المؤسسات والهيئات الاخرى، اذ تشكل بأنواعها المختلفة ٨٠-٩٠% من مجموع مصادر الاموال في المصارف التجارية هذا هو ما يبرز دورها المصارف كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وهناك تصنيفات عديدة للودائع حسب معايير مختلفة، فصنفت حسب حركتها الى ودايع نشطة غير مستقرة وهي التي يجري عليها عمليات السحب والايداع، وودائع غير نشطة خاملة وهي مستقرة نسبياً، وصنفها الاخر حسب منشئها الى ودايع اولية ناتجة عن عمليات ايداع نقدية في المصرف وتسمى ودايع حقيقية، او ودايع مشتقة ناتجة عن قيام المصارف بخلق النقود عن طريق منح القروض، وصنفت حسب مصدرها الى ودايع محلية داخل البلد، وودائع اجنبية تمثلت بودائع المصارف المراسلة وغير المقيمين^(٥)، وقد صنفها^(٦) وهو التصنيف الاكثر شيوعاً من حيث الزمن الى:

✓ ودايع تحت الطلب: تمثل اموال تودعها الافراد او الهيئات لدى المصرف التجاري ويتم السحب عليها في اي وقت بموجب اوامر يصدرها المودع للمصرف حيث يتم الدفع له او لأمر شخص اخر يعينه المودع في الامر، وهي اكثر انواع الودائع شيوعاً والاقل كلفة اذ لا يُمنح عليها المصرف فوائد.

✓ ودايع زمنية: التي تحكمها قواعد وقوانين لا تجيز سحبها الا في تاريخ استحقاقها، وتقسم الودائع الزمنية بدورها على ثلاثة انواع هي:

أ. ودايع الاجل: وتمثل الاموال التي يودعها الافراد والهيئات العامة والخاصة في المصرف التجاري لمدة محددة مقدماً قد تكون ثلاثة اشهر او ستة او سنة كاملة، ولا يجوز سحبها ولو جزء منها قبل انقضاء آجلها، ويكون المصرف مستعداً لدفع فائدة تفوق أي نوع اخر من الودائع ويعول المصرف على هذا النوع بشكل كبير في استثماراته بسبب استقرارها، اذ ان تحديد فترة الايداع يمنح المصرف مرونة اكبر في استثمارها بالكامل دون مخاطر السيولة.

ب. الودائع لأشعار: وهي الاموال التي يودعها الافراد والهيئات في المصرف ويمكن سحبها بشرط اشعار المصرف قبل مدة كافية والتي تحدد عن الايداع، ويلجأ المودعون لهذا النوع عندما تكون لديهم فرة نقدية في فترات دورية ولمدة قصيرة بدل ايداعها في الحساب الجاري العادي اذ تتيح لهم فرصة استثمارها، ويدفع المصرف فائدة عليها مساوية او اقل من الودائع لأجل، ويعد هذا النوع من الودائع حالة متوسطة بين الايداع الثابت وبين الحساب الجاري.

ج. ودايع التوفير تقوم المصارف بفتح هذا النوع من الودائع في البلدان النامية والتي تناسب صغار المودعين الذين لا يودعون الا ما تبقى من دخولهم بعد تغطية نفقات معيشتهم، ولا يتقاضون عليها فوائد كبيرة، ويمكن الايداع والسحب منها بشروط ميسرة تناسب حجم الاموال المودعة

٥- حداد وهلول، ٢٠٠٥: ١٦٥.

٦- الصيرفي، ٢٠٠٧: ٣٧.

وبما لا يتجاوز حدود معينة، وهي تمتاز بصفة ادخارية وتزداد باستمرار خاصة في السنوات التي ترتفع فيها دخول المودعين.

٢. الاموال المقترضة: وهي تأخذ اشكالاً مختلفة باختلاف المصدر، فقد تعتمد المصارف التجارية في بعض مواردّها على الاقتراض من المصارف المحلية او الاجنبية او من البنك المركزي، اذ يختلف هذا المصدر للتمويل من مصرف الى اخر تبعاً لخصائص النظام المصرفي السائد في الدولة، وعلاقة المصارف فيما بينها وخصوصاً اذا كانت المصارف محلية فروعاً لمصارف اجنبية، وما يميز هذا النوع من التمويل هو عدم خضوعه لمتطلبات الاحتياطي القانوني وبالتالي فإن القوة الاستثمارية تعادل قيمة القرض نفسه^(٧). ومن هذه الاشكال:

- الاقتراض من المصارف الاخرى: وهي قروض متبادلة بين المصارف التجارية في سبيل تمويل عملياتها، وتنظر المصارف الى هذه الطريقة بعدم الارتياح لما قد يفسره البعض بضعف المصرف المقترض، كما انه مصدر غير مضمون لان الحاجة للأموال تنشأ نتيجة اوضاع سياسية واقتصادية معينة تعرض لها جميع المصارف يجعلها ذلك غير مستعدة لإقراض بعضها البعض^(٨)، وهذه الطريقة تأخذ صوراً متعددة اهمها اقتراض الاحتياطي الفائض، او بيع شهادات الايداع، اقتراض بموجب اتفاق مثل بيع اوراق مالية على ان يقوم بشرائها فيما بعد بسعر متفق عليه مسبقاً شرط الالتزام بالحدود المرسومة من قبل البنك المركزي^(٩).

- الاقتراض من المؤسسات المالية الاخرى: وهو الحصول على الاموال من خلال قروض طويلة الاجل تدعم راس المال المصرفي وتزيد من طاقته الاستثمارية، وهذه القروض قد تأخذ شكل سندات، او بالاتفاق المباشر مع المقرضين من المؤسسات المالية غير البنك المركزي او المصارف التجارية الاخرى^(١٠).

- الاقتراض من البنك المركزي: حيث ان من وظائف البنك المركزي الاساسية تقديم العون المالي للمصارف كالمُجْلأ الاخير للإقراض، والتي تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل المناسب اما بصورة مباشرة بالإقراض المباشر او من خلال توفير السيولة لها بأعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي. وغالباً لا تلجأ المصارف التجارية لهذا النوع من التمويل خشية قيامه بتشديد الرقابة عليها او تحديد انشطتها بقيود تمنعها من بعض الاستثمارات^(١١).

٣. سندات الدين الطويل: وهي من مصادر التمويل الحديثة نسبياً، يصدرها المصرف ويقوم ببيعها للمؤسسات والجمهور، ويحتفظ المصرف بأثمان بيعها ضمن امواله الخاصة، ويشترط فيها ان يكون للودائع حق الاولوية على سداد هذه السندات في حالة تصفية لأعمال المصرف، وعادة لا تلجأ

٧- عبد الله والطراد، ٢٠٠٦: ٨٦.

٨- الصيرفي، ٢٠٠٧: ٤٩.

٩- العلاق، ٢٠٠٨: ٦٤.

١٠- ابو حمد وقديوري، ٢٠٠٥: ١١٢.

١١- حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ١٦٤.

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية
المصارف التجارية الى هذه الوسيلة الا في حال توفرت لديها فرص استثمارية ذات عوائد متوقعة
عالية تفوق تكلفة اصدار السندات والفائدة المدفوعة عليها^(١٢).

مصادر تمويل اخرى: وهي اموال لا تمثل بمجموعها حجماً كبيراً من مصادر التمويل للمصرف التجاري،
وتتميز بعدم استقرار قيمتها وصغر حجمها وتأثيرها على سياسة المصرف الاستثمارية، اذ يعد الاقتراض
من سوق الدولار الأمريكي (Eurodollar Market) اسلوباً شائع الاستخدام فقد شهد في السنوات
الاخيرة توسعاً ملحوظاً في نشاط الاقتراض، وهو يتكون من مصارف كبيرة من اوروبا يقتصر تعاملها بالدولار
في قبول الودائع ومنح القروض^(١٣).

ثانياً: اهمية التمويل بالديون The importance of debt financing

تُعد عملية تجهيز المؤسسة المالية بالأموال من ابرز المهام التي تقوم بها الادارة المالية في قطاع المصارف
بشكل خاص، وتختلف المصارف عن المؤسسات التجارية والصناعية من حيث درجة اعتمادها على مصادر
التمويل بالديون، لاختلاف طبيعة الأنشطة المصرفية عن غيرها، وان تأثير قرارات التمويل بالديون على
قيمة المؤسسة كبير اذ تتجسد من خلال تأثيرها على حجم العوائد المتوقعة ودرجة المخاطر التي قد تتعرض
لها المؤسسة مع مراعاة التوقيت لعوائد الاستثمار وسياسة توزيع الارباح والتي من شأنها التأثير على حجم
السيولة التي تساعد على معالجة الالتزامات المالية^(١٤).

ثالثاً: نظريات التمويل Funding Theories

رغم تعدد خيارات التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية لازال الاهتمام بالتوليفة التي تحقق الهيكل
الامثل بين اموال الملكية واموال الاقتراض، فقد ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير ذلك، كما انقسمت
وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لإمكانية تحقيق الهيكل الامثل ولا يزال الجدل قائماً بين الباحثين في حقل
الادارة المالية وعدم الاجماع على نظرية معينة^(١٥)، ومن اهم تلك النظريات:

١. النظرية التقليدية (The Traditional theory): كما تسمى هذه النظرية بالنظرية الوسيطة فهي
عبارة عن مزيج من نظريتي صافي الدخل ونظرية صافي الدخل التشغيلي، وتبين ان الكلف الاجمالية
لهيكل التمويل تتناقص فقط ضمن الحد المسؤول للرافعة المالية (الدين)، وعند وصولها الى المستوى
الادنى تبدأ بالارتفاع مع تزايد الرافعة المالية وعليه يمكن تحديد الهيكل الامثل للتمويل عند النقطة التي
يحقق فيها الرفع المالي ادنى كلف للتمويل وبالتالي اعلى قيمة سوقية^(١٦).

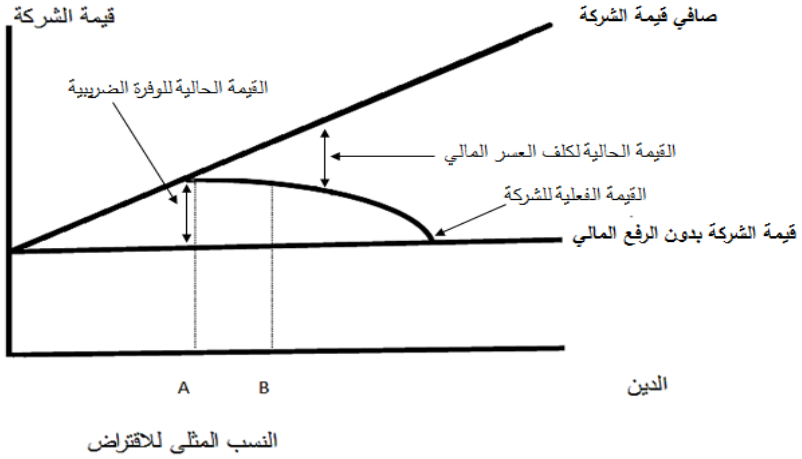
١٢- رمضان وجودة، ٢٠١٣: ٥٥.

١٣- العلاق، ٢٠٠٨: ٦٤.

١٤- الزبيدي، ٢٠٠٨: ٥٨١.

١٥- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٨٨.

١٦- العارضي، ٢٠١٣: ٣٨٣.



شكل (١) النظرية التقليدية (The Traditional Theory)

المصدر: العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢١٧، ٢٠١٠.

٢. نظرية مودكلياني و ملير (Modigliani-Miller theory): قدّمت هذه النظرية من قبل الباحثين مودكلياني و ملير على شكل مقترحين، إذ قدّم المقترح الاول عام ١٩٥٢، وظهر المقترح الثاني عام ١٩٦٣، وتعد من اهم نظريات هيكل التمويل، وهي قائمة على نفى وجود أي علاقة بين هيكل التمويل والقيمة السوقية للمؤسسة، وهذا يعني ان قرارات التمويل لن تؤدي الى ارتفاع او انخفاض القيمة السوقية، وتوصلت النظرية عبر المقترح الاول لها ان المؤسسات المتشابهة من النواحي جميعها ولكنها تختلف في هياكلها التمويلية، تكون قيمتها السوقية متساوية، ومن ثم فإن قرار هيكل التمويل لن يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة، وقدم المقترح الثاني للنظرية الذي اخذ وجود الضرائب بالاعتبار تأكيداً على ان الاقتراض يحقق للمؤسسة وفرة ضريبية لا يحققها الاعتماد على التمويل بالملكية، وبالتالي فإن القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة تفوق قيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على التمويل الممتلك، إنّ مضمون نظرية مودكلياني و ملير (M&M) بشأن صياغة هيكل التمويل في ظل غياب الضرائب تتفق مع نظرية صافي ربح العمليات، اذ أكدت ان القيمة السوقية للشركة لا تتأثر بصياغة هيكل التمويل وتغيرات نسب الرفع المالي ولذلك تعد من النظريات التي تؤكد على عدم وجود هيكل تمويل امثل^(١٧).

٣. نظرية الوكالة او التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow Theory): قدم الباحث (Jensen) في عام ١٩٧٦ عند قيامه بالبحث في مفهوم تكاليف الوكالة ومدى ارتباطها بهيكل التمويل للشركات، وتكاليف الوكالة هي التكاليف الناتجة عن قيام المساهمين (اصحاب المشروع) بتعيين ادارة للشركة مع ايكال القيام بأعمال الشركة بالنيابة عنهم، وتركز بحثه في التكاليف الناجمة عن سوء استخدام الادارة للنقدية الفائضة بشكل يخدم مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المساهمين، وتبين هذه النظرية

الى ان اختيار هيكل تمويل مبني على الاقتراض سيفرض قيوداً على الادارة ويشكل تحديداً بالغاً بالتعثر او الفشل المالي، وهذا من شأنه ان يقيد حرية الادارة في اساءة التصرف بالأموال الفائضة، ويدفعها للعمل بكفاءة أكبر لتجنب تلك التهديدات، وفي النهاية ستشهد انخفاضاً كبيراً في كلف الوكالة وهذا من شأنه زيادة قيمة المنشأة^(١٨).

٤. نظرية الالتقاط او تسلسل خيارات مصادر التمويل (Pecking Order Theory): قدمها الباحث (Myers) عام ١٩٨٤، اذ قدمت ترتيباً لخيارات مصادر التمويل طويل الاجل بحسب الافضلية وتقوم على مبدأ المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، اذ انها تنص على انه عندما تكون المنشأة بحاجة الى التمويل الخارجي وان المعلومات لا متماثلة، فأنها تستخدم التمويل الداخلي طالما متاح لها ذلك وتلجأ الى استخدام الدين في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي^(١٩).

✓ التمويل الداخلي من الارباح المحتجزة والاحتياطيات.

✓ التمويل الخارجي اصدار سندات دين من الشركة في حالة الحاجة للتمويل.

✓ التمويل الخارجي اصدار اوراق مالية هجينة مثل السندات او الاسهم الممتازة القابلة للتحويل

✓ التمويل الخارجي اصدار اسهم عادية وتعد الملاذ الاخير للتمويل امام الشركة.

٥. نظرية الاشارات (Signaling Theory): تقوم هذه النظرية على فهم المستثمرين لفحوى رسالة تتضمن اشارات ناتجة عن قرار الادارة في اختيار مصدر التمويل، إذ بينت ان الاعتماد على التمويل بالملكية يعطي اشارة سلبية للمستثمرين فمثلا اصدار الاسهم الجديدة قد يبعث رسالة مفادها ان اسعار اسهم الشركة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي انخفاض الاستثمار، اما اذا استخدم الدين لتمويل الشركة فيبعث اشارة ايجابية للمستثمرين، وفي ضوء تلك النظرية فأن التمويل الخارجي بالاقتراض له الافضلية على التمويل بالملكية^(٢٠)، على ضوء افتراض ان المستثمرين يمتلكون المعلومات نفسها والتي تخص الظروف الحالية والفرص المستقبلية المتاحة، الا انه المدراء أكثر دراية في المؤسسة، فمن المعروف ان المؤسسة تلجأ الى التمويل المقترض عندما تكون هناك توقعات مستقبلية مشجعة، اما عند توقعها ظروف سيئة فأنها تفضل اللجوء الى المساهمين بإصدار اسهم عادية، وخلاصة القول ان هذه النظرية تتعلق بالإشارات الصادر عن المؤسسة والتي قد تحمل معاني عن توقعات الادارة للظروف المستقبلية^(٢١).

رابعاً: العوامل المؤثرة في تحديد قرار التمويل بالديون

١. درجة المخاطر التي تواجه المنشأة: ان المنشآت ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبياً يمكنها ان تزيد من اموال الديون والاقتراض في هيكلها التمويلي، كون احتمالية تعرضها للمخاطر هي اقل من تلك

١٨- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٨٩

١٩- العامري، ٢٠١٠: ٢٤٩

٢٠- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٩٠

٢١- النعيمي والتميمي، ٢٠٠٩: ٤٣٢

المنشآت التي تتصف بعدم الثبات والتقلب في العوائد التشغيلية، وبذلك فهي تتمتع بحالة من الامان تجاه التزاماتها في تسديد فوائد القروض (٢٢).

٢. الالتزام بمعايير المديونية: وتعني مدى التزام المؤسسة بمستويات نسب المديونية المتعارف عليها في القطاع الذي تعمل فيه، اذ ينبغي الحرص على عدم تجاوز حدود المديونية لما هو سائد في المؤسسات المماثلة، لان ذلك سوف يكون مدعاة لتوليد حالة من الشك والريبة لدى المقرضين في مدى سلامة الموقف المالي، وهذا يقلل من قدرة المؤسسة في الحصول على تمويل (٢٣).

٣. مستوى الدخل المتحقق: تقوم بعض المؤسسات بالاستعانة بأموال الاقتراض لمساندة اموال الملكية في عملية التمويل، حيث تؤدي هذه العملية الى رفع معدل العائد على اموال الملكية في حالة كون ذلك العائد يفوق الفوائد المدفوعة على اموال الاقتراض، وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، ولكن اذا كانت نتيجة استثمار اموال الاقتراض عكس ذلك أي لا تغطي الفوائد المدفوعة (تكلفة الاقتراض) فهذا يؤدي الى زيادة مخاطر رفع التمويل.

٤. المرونة المالية: وهي قدرة المؤسسة على التحكم بمرونة معقولة في حالتي زيادة او تخفيض الاموال المقرضة بحسب المتغيرات الرئيسة في حاجتها الى الاموال، ليمكنها في حالتي التوسع او الانكماش من الحصول على اكبر عدد ممكن من البدائل، وتقوية جانب المؤسسة في قدرتها على المساومة والحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصادر التمويل المحتملة (٢٤).

٥. تحقيق وفورات ضريبية: بشكل عام كل مصادر التمويل الخارجية تحقق وفورات ضريبية تخفض من كلف التمويل المرجحة، وهو مالا تحققه مصادر التمويل الداخلية على اعتبار ان الفوائد التي تدفع عن القروض للدائنين هي اعباء تحمل للأرباح المتحققة، على عكس توزيعات الارباح التي تدفع للملاك اذ تُعد توزيعاً للأرباح وليست عبئاً عليه، فهي تدخل في احتساب الضريبة، لذلك تلجأ للاقتراض لأنه يقلل من الدخل الخاضع للضريبة ويؤدي الى تخفيض الضريبة المدفوعة (٢٥).

٦. تركيبة الموجودات او هيكل الاصول: هناك العديد من صور التأثير التي تربط بين هيكل الاصول وهيكل التمويل، فالمؤسسة التي تمتلك هيكلًا من الاصول الثابتة تستخدم القروض طويلة الاجل المكفولة بضمانات معينة، على عكس المؤسسة التي تكون اغلبية اصولها من الذمم والمخزون، والتي تتوقف قيمتها على ما تحققه من الارباح، تعتمد بشكل اساسي على القروض قصيرة الاجل (٢٦).

٢٢- العامري، ٢٠١٠: ١٦٨.

٢٣- الشواورة، ٢٠١٣: ٨٤.

٢٤- السعيدة وفريد، ٢٠٠٤: ٩٢-٩٣.

٢٥- مطر، ٢٠٠٦: ٢٨٨.

٢٦- مصطفى والشهاوي، ٢٠١٣: ٢٥٩.

المبحث الثالث: الاطار النظري للأداء المالي

١. مفهوم الاداء المالي The concept of financial performance

يمثل الاداء المالي احد الجوانب المهمة للاداء وان ما يقدمه من وضوح في القراءات من وجهة نظر مالية، دعت الى اعتماده كأحد الركائز الاساسية للتحليل مستوى الاداء المؤسسة الاعمال^(٢٧)، ويعد الاداء المالي هو القدرة على ادارة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة ومدى فعاليتها في خلق القيمة وبلوغ الاهداف المالية بأقل التكاليف^(٢٨)، كما يمثل مقياساً وفقاً لمعايير ومؤشرات مثل الربحية والسيولة والكفاءة لقياس الوضع المالي وتقديم المعلومات لجهات عدة^(٢٩).

٢. تقييم الاداء المالي Financial Performance Assessment

ان تقييم الاداء هو جزء هام من عملية المراقبة والتسجيل المستمر للعمل المنجز في المؤسسة بهدف توجيه الانشطة داخل التنظيم للوصول الى اهدافها المرسومة، واتخاذ القرارات التصحيحية لمسار تلك الانشطة في حالة انحرافها او تدعيم مساراتها الحالية اذ كانت تتجه فعلاً نحو تحقيق اهدافها المحددة^(٣٠)، كما تعد عملية تقييم الاداء هي عملية قياس وتقييم والتأكد من تحقيق الاداء المستهدف، وهي جزء من عملية ادارة الاداء للمؤسسة^(٣١). او أنها عملية مراجعة منتظمة تقوم بها الوحدة للتوصل إلى هدف معين^(٣٢) في حين عرفها آخرون على أنها بنية ذات ابعاد متعددة والتي تشمل كل العناصر التي تسهم بشكل مختلف في ضبط الاداء العام للوحدة الاقتصادية^(٣٣)، ويلاحظ تزايد الاهتمام بتقييم الاداء المالي المصرفي جاء بسبب الندرة النسبية لموارد المصرف المالية قياساً بالحجم الكبير للاحتياجات المالية التي يتطلبها العمل المصرفي، اضافة الى حجم التحديات والمنافسة الشديدة في سوق العمل، اذ ان تقييم الاداء المالي احد الركائز الاساسية التي توفر للإدارة المعلومات والبيانات الضرورية في تحديد مديات الاهداف المخططة والتعرف على اتجاهات الاداء الحالي وبالنتيجة تحديد مسار النجاح في المستقبل.

٣. اهمية تقييم الاداء المالي The importance of financial performance evaluation

تغطي عملية تقييم الاداء المالي في مختلف المؤسسات وخاصة المصرفية منها بأهمية بارزة وفي جوانب متعددة، اذ انها تتضح حال تحققه بشكل جيد فإنه يعد دليلاً مهماً ومؤشراً على مدى نجاح المؤسسة، والعكس صحيح وبذلك يُعد الاداء المالي هدفاً أساسياً من اهداف المؤسسة^(٣٤)، كما تبرز اهمية تقييم الاداء المالي كونه يمد المؤسسة بالمعلومات والوثائق الداعمة لقراراتها المتعلقة بالأمر المالية من اجل تطويرها

٢٧- الموسوي، ٢٠١٣: ٥٤.

٢٨- جمعة، ٢٠٠٢: ٣٧.

29- Widagdo & Ika, 2008:99

٣٠- الملكاوي، ٢٠٠٩: ٣٤.

٣١- زايد، ٢٠٠٣: ٣٣٠.

32- Chen, et.al, 2011: 909

33- Lin et.al, 2013: 917

34- Eccles, 1991: 134.

بخطط مستقبلية^(٣٥)، وتنبع تلك الاهمية من خصوصية العمل المصرفي ومحدودية الموارد المالية المتاحة للمؤسسة المصرفية قياساً بضخامة الاموال في التعاملات المصرفية وسرعة دوراتها، فأن عملية تحقيق العوائد واستمرارية المؤسسة وديمومتها ونموها يتطلب التحقق من كفاءة الاداء المالي في الاستغلال الامثل لتلك الموارد^(٣٦)، والتي يمكن ان نعبر عنها بالنقاط الآتية،^(٣٧) (٣٨):

١. الافصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة.
٢. تُعد عمليات التقييم مصدر للبيانات والمعلومات الكمية والنوعية للمؤسسة.
٣. يُعد التحليل المالي وعملية التقييم اداة مسح ابتدائي قبل القيام بالأنشطة الجديدة.
٤. يوفر تقييم الاداء المالي وسيلة من وسائل الرقابة على النشاط للمؤسسة المصرفية.
٥. التمهيد لمرحلة تقوم بالتنفيذ وتحديد المراكز الادارية المسؤولة عن تصحيح الانحرافات ومتابعتها.
٦. يساهم تقييم الاداء في خلق روح المنافسة بين المؤسسات او الاقسام او الادارات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة نحو التحسين في مستوى ادائها في المستقبل ورفع مستوى التنسيق لتحقيق اهدافها.

٤. خطوات تقييم الاداء المالي Steps to Evaluate Financial Performance

لم تحظَ مراحل تقييم الاداء المالي في الكثير من المؤسسات بالاتفاق التام، بسبب الاختلاف في مستويات الاداء فعملية تقييم الاداء لقسم معين تختلف عن تقييم الاداء للمؤسسة ككل، غير ان بشكل عام يمكن حصرها بخمس مراحل اساسية مكملة لبعضها البعض وتشمل الخطوات الآتية^(٣٩):

١. جمع المعلومات والبيانات اللازمة: وهي مجموعة من المعلومات والبيانات والتقارير بالجوذة اللازمة مثل الكشوفات او القوائم المالية السنوية والتي تعد اولى عمليات الاداء المالي في اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية التي توضح اداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
٢. قياس الاداء الفعلي: فمن خلالها تستطيع المؤسسة تحديد النتائج المنجزة عبر اختيار او تصميم الادوات المالية المناسبة والاستعانة بالمؤشرات التي تستخدمها في عملية تقييم الاداء، واحتساب المقاييس المختلفة التي تمثل القيم الرقمية التي تعكس مستوى بلوغ الاهداف.
٣. مقارنة الاداء الفعلي بالأداء المستهدف او المرغوب: وتتمثل بمقارنة اداء مع الاداء المستهدف خلال فترة التقييم والتي على اساسها يتم تحديد مدى التقدم او التراجع في التنفيذ الفعلي للأهداف عما هو مخطط لها وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مدى التطور في الاداء.
٤. تحديد الانحرافات واجراء العمليات التصحيحية: تتضمن القيام بتحديد وتفسير اسباب الاختلاف والتباين بين نتائج الانجاز الفعلي والانجاز المستهدف عندما تكون المؤسسة غير قادرة على بلوغ اهدافها وتعاني من انحرافات عن الخطة، وتحديد العوامل المسببة لهذه الانحرافات.

35- Decenzo & Robbins, 1999, p321.

٣٦- الزبيدي، ٢٠١١: ٨٥.

٣٧- النعيمي والتيمي، ٢٠٠٨: ٢١.

٣٨- ابو زيد، ٢٠٠٩: ٢٢.

٣٩- الصغير، ٢٠١٤: ٣٣.

٥. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية: اذ تقوم الادارة بمتابعة تصحيح الانحرافات التي حدثت في الخطة معتمدين على نتائج عملية تقييم الاداء المالي، وتزويد المعلومات للجهات المعنية لغرض الاستفادة منها عند رسم الخطط القادمة.

٥. مؤشرات تقييم الاداء

وقد تم اختيار ثلاث نسب تمثلت نسبة لقياس راس المال ونسبة لقياس الربحية ونسبة للسيولة وكانت كالاتي:

١. نسبة التمويل المقترض الى مجموع الموجودات (نسبة المديونية): تكشف نسبة المديونية النسبة المئوية لأجمالي الموجودات الممولة من قبل الدائنين بمعنى اخر تبين مدى اعتماد المؤسسة على اموال الغير في تمويل موجوداتها، فعندما يكون اتجاه هذه النسبة الى الارتفاع يعني ذلك زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي وبالنتيجة ازدياد اعباء الفوائد الممنوحة مقابل تلك الاموال، وعندئذ يجب ان تحقق المؤسسة منافع متحصلة أكبر من الفوائد المدفوعة، علماً ان ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يعد مؤشراً خطيراً^(٤٠). ويفضل الدائنون نسب منخفضة من المديونية اذ تعني انخفاض مستوى الالتزامات والذي يزيد بدوره قدرة المؤسسة على السداد ويزيد درجة الامان للدائنين، وهذا عكس رغبة المالكين (حملة الاسهم) الذين يرغبون بنسب مديونية مرتفعة لما يرافق ذلك من توسع مجالات الاستثمار وارتفاع العائد المطلوب^(٤١)، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

نسبة التمويل المقترض = الديون طويلة الاجل + الديون قصيرة الاجل / مجموع الموجودات * ١٠٠%
٢. معدل العائد على العائد على الودائع (Rate Of Return On Deposits (ROD): يستخدم لقياس مدى نجاح الإدارة في توليد الارباح من الودائع التي استطاعت الحصول عليها ويحسب بالصيغة الآتية^(٤٢):

معدل العائد على الودائع (ROD) = صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة / مجموع الودائع × ١٠٠%
٣. نسبة الرصيد النقدي Cash Balance Ratio: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي تمتلكها المصارف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمتها، والواجبة التسديد في مواعييدها المحددة، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

نسبة النقد = النقد + الاوراق المالية القابلة للتسويق / المطلوبات المتداولة × ١٠٠%
وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعييدها المتفق عليها، أي إنَّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة^(٤٣).

المبحث الرابع: التحليل المالي لتطور هيكل الديون وانعكاسه على الاداء المالي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

يشير التمويل بالديون الى مدى اعتماد المصارف التجارية في تمويل موجوداتها من اجمالي أموال الغير سواء كانت قروض او ودائع وبمختلف انواعها، ومدى مساهمة الديون في تشكيلة المطلوبات قياساً بمصادر التمويل الأخرى، إذ تم اختيار نسبة التمويل بالديون لبيان الجزء الأهم في هيكل التمويل المصرفي وهو التمويل بالمديونية لخصوصية المصارف التجارية في ممارسة اعمالها باعتماد اموال المودعين والمقرضين، ألا ان زيادة الاعتماد على الديون في التمويل دون ان تكون هناك كفاءة في الاستخدام يعرض المصرف الى عواقب غير محمودة لما يترتب عليها من مخاطر عالية، ان ارتفاع هذه النسبة يدل على اعتماد التمويل بالمديونية ومن ثم فهي تقدم معلومات عن قدرة المصرف في استيعاب تراجع وخسائر الموجودات الممولة بالديون، اما انخفاضها فيدل على انخفاض مخاطر عبء خدمة الدين مقابل فقدان الوفرة الضريبية الناتجة عن التمويل بالديون مما ينعكس على صافي الارباح والعائد المتوقع، ويوضح الجدول (١) نتائج نسبة الديون في هيكل التمويل (X) لمصارف العينة ضمن السلسلة الزمنية المعتمدة للبحث، ويلاحظ ان هناك تطوراً وتبايناً واضحاً لنسب هيكل التمويل بالديون، وكالاتي:

جدول (١) نتائج نسبة التمويل بالديون (X) ومعدل العائد على الودائع (Y1) ونسبة الرصيد النقدي (Y2)

السنوات	مصرف الشرق الاوسط	المصرف الاهلي العراقي	مصرف المنصور			
	Y2	Y1	X	Y2	Y1	X
2009	73.8	2.59	86.45	124.	1.45	44.95
	1			12		
2010	69.3	1.86	85.50	92.7	2.21	50.80
	3			6		
2011	69.7	3.65	79.36	138.	3.30	42.91
	4			79		
2012	73.4	3.94	77.08	141.	9.96	54.14
	9			11		
2013	73.8	3.78	73.81	102.	3.85	68.93
	6			46		
2014	93.0	1.01	55.05	116.	2.05	57.24
	2			18		
2015	81.9	1.63	58.98	113.	0.86	51.40
	1			11		

2016	57.07	3.62	91.4	50.43	8.46	126.	73.72	1.6	111.6
			7			37		6	7
2017	62.77	-0.17	90.8	52.69	1.61	125.	77.76	1.3	82.32
			2			52		7	
2018	67.90	-0.64	84.7	50.96	-	141.	80.82	1.5	98.01
			2		4.15	26		4	
المعدل الكلي	70.40	2.13	80.2	52.45	2.96	122.	62.99	3.8	66.13
			2			17		5	

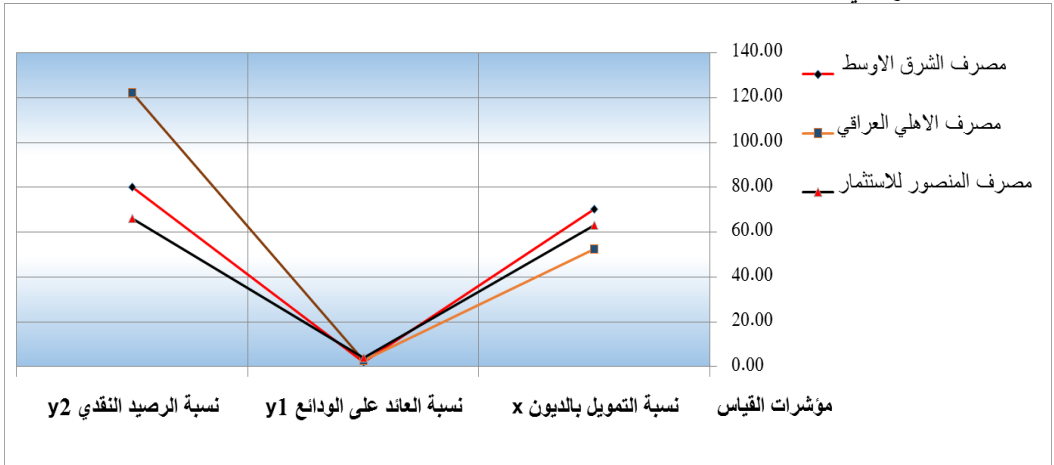
المصدر: من إعداد الباحث عبر تطبيق النسب المعتمدة على القوائم المالية لمصارف العينة باستخدام

برنامج Excel 2010

ويلحظ ان المعدلات الكلية لنسب التمويل بالديون (X) والتي تُشكل النسبة الأكبر من اجمالي مكونات هيكل التمويل للمصارف التجارية عينة البحث، اذ انها الأكثر خصوبة وتوليداً للأرباح في حال ما تم ادارتها بشكل كفوء وفعال، حيث يوفر هذا النوع من مصادر التمويل الاموال اللازمة التي تساعد على تمكين المصارف في توسعة حجم نشاطها دون الوقوف على حدود التمويل الممتلك وبالتالي تحقيق عوائد مالية معتبرة، بالإضافة الى ما تمثله الوفرة الضريبية من تشجيع اعتماد الديون كمصدر للتمويل، اذ انها تُخصم فوائد الديون من وعاء الارباح قبل خضوعها للضريبة، اذ يلاحظ في الجدول ان اعلى معدل لنسب التمويل بالديون بلغ (٧٠,٤٠%) من اجمالي التمويل لمصرف الشرق الاوسط، وقد احتفظ المصرف بمستوى متوسط للسيولة النقدية بلغت (٨٠,٢٢%) وهي مرتفعة نسبياً عن الحد المطلوب ومع ذلك احرز المصرف نسباً جيدة لمعدل العائد على الودائع بلغ (٢,١٣%)، أي ان المصرف استطاع توظيف اموال التمويل بالديون وتوليد الارباح، بينما حقق المصرف الاهلي العراقي معدلاً منخفضاً لنسب التمويل بالديون اذ بلغ (٥٢,٤٥%) ونتيجة الاحتفاظ بسيولة نقدية مرتفعة (١٢٢,١٧%) مما خفض صافي الارباح وبالتالي معدل منخفض للعائد على الودائع (٢,٩٦%) والذي اثر بدوره على ادائها المالي بشكل عام، اذ ان العلاقة طردية بين التمويل بالديون وربحية المصرف بافتراض ثبات العوامل الاخرى، وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسة للبحث في بيان دور ومساهمة التمويل بالديون وانعكاس ذلك على كفاءة وتميز الاداء المالي للمصارف التجارية.

ويتضح ان مصارف العينة اعتمدت التمويل بالديون لاسيما في السنوات الاولى للبحث، وهذا يعني انها حققت وفرات ضريبية جيدة ساهمت في رفع ارباحها باعتماد الديون في التمويل ومن ثم تحقيق معدلات مقبولة للعائد على الودائع، كما يلاحظ انها اعتمدت التمويل بالملكية في السنوات الأخيرة للبحث، وهذا يعني انخفاض مستوى الایداع والاقتراض وزيادة التركيز على راس المال في التمويل مما سبب انخفاض الارباح ومن ثم العائد على الودائع، وخسائر متتالية لاسيما في السنوات الثلاث الاخيرة من البحث، كما تظهر نسبة الرصيد النقدي (Y2) اذ يلاحظ ان مصارف العينة في السنوات الاولى من البحث كانت تمتلك مستويات سيولة كافية على مواجهة التزاماتها المالية من ارصدة نقدية لازمة لسداد التزاماتها المالية وخلق

هامش امان لمواجهة المخاطر المحتملة، في حين السنوات الاخيرة للبحث كانت الارصدة النقدية عالية جداً، مما ادى الى انخفاض الارباح اذ انها اموال غير مستثمرة، وبالتالي اداء مالي منخفض، اذ ان هذا التباين والتذبذب يعد مؤشراً على تذبذب الاداء المالي، كما يتضح في الرسم البياني للمعدلات الكلية للنسب المعتمدة وكالاتي:



شكل (٢) التمثيل البياني لنسب التحليل المعتمدة في المصارف التجارية عينة البحث
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاكسيل (Microsoft Excel)

المبحث الرابع: نتائج الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث

ليبيان معنوية التأثير للتمويل بالديون وهو المتغير المستقل على المتغير التابع وهو الأداء المالي لمصارف العينة، لا بد من اختبار علاقات الاثر احصائياً وقد تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وباستخدام معامل التحديد (R^2) للكشف عن أنموذج معادلة الانحدار التقديرية للمتغيرات، وبيان مدى قبول الفرضية التي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية واحصائية بين مؤشرات التمويل بالديون ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة البحث) اذ يرمز لمؤشر التمويل بالديون (X) ومؤشرات الاداء المالي (العائد على الودائع Y1، نسبة الرصيد النقدي Y2)، والتي تفرعت الى فرضيتين فرعيتين، سيتم تناول كلا منها وكالاتي:

١. تحليل علاقة اثر التمويل بالديون (X) ونسبة العائد على الودائع (Y1)

لغرض اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الاولى والمنبثقة من واقع الفرضية الاحصائية الرئيسة والتي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة العائد على الودائع في المصارف التجارية عينة البحث) فقد ظهرت النتائج في الجدول (٢)، وكالاتي:

جدول (٢) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل بالديون (X) مع معدل العائد على الودائع

(Y1)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V21) وبرنامج (Microsoft

Excel 2010)

ت	اسم المصرف	Y1					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
1	الشرق الاوسط	-1.429	0.051	1.135	0.318	0.124	غير معنوية
2	الاهلي العراقي	-0.825	0.072	0.137	0.721	0.017	طردية (موجبة)
3	المنصور للاستثمار	13.567	-0.154	77.427	0.000	0.906	معنوية
							عكسية (سالبة)

اذ تشير النتائج الى معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع وهو العائد على الودائع (Y1) والمتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) والتي يمكن استخراجها من الجدول وهي: $Y1 = a + b(X)$ حيث ان:

(y_1) = المتغير التابع (نسبة العائد على الودائع).

(a) = الحد الثابت $(constant - a)$ لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = مقدار التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (التمويل بالديون).

ومن خلال ذلك ستكون قيم معادلة الانحدار لمصرف الشرق الاوسط كما يأتي:

نسبة العائد على الودائع = $-1.429 + (0.051 \times \text{نسبة التمويل بالديون})$

وهذا يطبق ايضاً لاحتساب معادلة الانحدار لبقية المصارف عينة البحث.

فقد أظهر العمود (٣) في جدول (٢) ان قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشرق الاوسط والذي يدل ان هناك وجوداً لنسبة التمويل بالديون بمقدار (-1.429) حتى وان كان مقدار نسبة العائد على الودائع يساوي صفراً، وينطبق ذلك على بقية المصارف التجارية في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) و التي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغيير في قيمة المتغير التابع وهو العائد على الودائع (Y1) لمصارف العينة المختارة وذلك بمقدار قيمة (b) والتي كانت بدرجات متفاوتة بين الموجبة والسالبة، فقد كانت موجبة في كل من مصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت قيمة (b) على التوالي (0.051) ، (0.072) ، ويعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة العائد على الودائع بالزيادة بذلك المقدار، اما مصرف المنصور فقد كانت قيمة (b) سالبة وذلك يعني ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير قيمة العائد على الودائع بالانخفاض بمقدار (-0.154) لمصرف المنصور ولعل السبب في ذلك يعود الى السياسة المتحفظة للقرار الاستثمار بسبب الظروف الامنية التي مرة بها العراق في تلك الفترة، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي تدل على وجود علاقة الاثر بين المؤشرين، وكانت تلك العلاقة كما تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية واحصائية

في مصرف المنصور اذ كان مستوى الدلالة المحسوب (Sig) اقل من مستوى الدلالة المعتمد في البحث (٠,٠٥)، اما بقية مصارف العينة فكانت علاقة الاثر غير ذي دلالة معنوية. ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل بالديون) على المتغير التابع (العائد على الودائع)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف المنصور بمقدار (0.906) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (90%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y1) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (10%) من التباينات تعود الى عوامل اخرى. اما اقل معدل تفسير فكان عند المصرف الاهلي بمقدار (0.017) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (٢%) من التباينات الكلية للمتغير (Y2) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى.

ويتضح ان العلاقة الطردية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة العائد على الودائع، كانت متوافقة مع المنطق الاقتصادي، اذ تمثل الودائع الجزء الاكبر من تمويل الديون وهي الاقل كلف مقارنة بالمصادر الاخرى، كما ان الحرص دفع بالإدارة المالية لأستثمار نسبة عالية منها لمقابل فوائدها في تواريخ استحقاقها، مما يعني ارتفاع مستويات الربحية وبالتيجة العائد على الودائع.

٢. تحليل علاقة اثر التمويل بالديون (X) ونسبة الرصيد النقدي (Y2):

لأختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من واقع الفرضية الاحصائية الرئيسة والتي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث) فقد ظهرت النتائج في الجدول (٣)، وكالآتي:

جدول (٣) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل بالديون (X) ونسبة الرصيد النقدي (Y2)

ت	اسم المصرف	Y2					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
4	الشرق الاوسط	130.897	-0.720	35.556	0.000	0.816	معنوية
5	الاهلي العراقي	176.681	-1.039	2.056	0.190	0.204	غير معنوية
6	المنصور للاستثمار	38.833	0.433	0.498	0.500	0.059	غير معنوية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V21) وبرنامج (Microsoft Excel 2010)

وتشير النتائج الجدول الى معادلة خط الانحدار التقديرية بين المتغير التابع وهو نسبة الرصيد النقدي (Y2) والمتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) والتي يمكن استخراجها، كالآتي: $Y_2 = a + b(X)$ حيث ان:

(y_2) = المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي).

(a) = الحد الثابت (constant-a) لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = مقدار التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (التمويل بالديون).

ومن خلال ذلك ستكون قيم معادلة الانحدار لمصرف الشرق الاوسط كما يأتي:

نسبة الرصيد النقدي = $130,896 + (-0,720)$ (نسبة التمويل بالديون)

وهذا يطبق ايضاً لاحتساب معادلة الانحدار لبقية مصارف عينة البحث.

وبالرجوع الى الجدول (٣) فقد اظهر العمود (٣) قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشرق الاوسط والذي يدل ان هناك وجوداً لنسبة التمويل بالديون بمقدار (١٣٠,٨٩٧) حتى وان كان مقدار نسبة الرصيد النقدي يساوي صفر، وينطبق ذلك على بقية المصارف التجارية في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) و التي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغيير في قيمة المتغير التابع وهو الرصيد النقدي (Y2) لمصارف العينة وذلك بمقدار قيمة (b) والتي كانت بدرجات متفاوتة بين الموجبة والسالبة، فقد كانت موجبة في مصرف المنصور اذ بلغت (٠,٤٣٣)، ويعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة الرصيد النقدي بالزيادة بمقدار المشار اليه لكل مصرف، اما بقية المصارف فقد كانت قيمة (b) سالبة وذلك يعني ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في نسبة الرصيد النقدي بالانخفاض بمقدار (-٠,٧٢٠) لمصرف الشرق الاوسط و (-١,٠٣٩) للمصرف الاهلي العراقي، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي تدل على وجود علاقة الاثر بين المؤشرين وكانت كما تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية واحصائية في مصرف الشرق الاوسط اذ كان مستوى الدلالة المحسوب (Sig) اقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، اما البقية وهما مصرفي الاهلي ومصرف المنصور فكانت العلاقة غير ذي دلالة معنوية، ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل بالديون) على المتغير التابع (الرصيد النقدي)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف الشرق الاوسط (0.816) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (81%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y2) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (19%) تعود الى عوامل اخرى، اما اقل معدل تفسير فكان عند مصرف المنصور بمقدار (0.059) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (6%) من التباينات الكلية للمتغير (Y3) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى. ان هذه العلاقة العكسية بين نسب التمويل بالديون ونسبة السيولة النقدية هي غير مطابقة للمنطق الاقتصادي، اذ كان من المفترض ان تزداد نسب السيولة لدى المصارف لمقابلة متطلبات الامان من سحبوات وغيرها، الا انها ظهرت عكسية هنا لأسباب ناتجة عن رغبة المصارف وسياستها في اتخاذ قرارات استثمار وتوجيه الاموال الى مختلف أوجه الائتمان، وهذا غير منسجم مع مبدأ عدم المجازفة العالية بأموال الغير لما لها من مخاطر عالية دون تغطية لجانب مخاطر السيولة المفاجئة، إذ يعتمد هذا على سياسات المصرف التشغيلية والاستثمارية.

خلاصة التحليل الاحصائي وعلاقة التأثير بين متغيرات البحث

تشير قيم معامل التأثير التي تظهر في جدول (٤) الى مقدار التغير في مؤشرات الاداء المالي سواء كانت بالزيادة او بالنقصان استجابةً لزيادة قيم التمويل بالديون بوحدة واحدة، اذ تمثل المديونية الجزء الاكبر من اموال المصرف التجاري، وتعد تلك العلاقات من اهم الادوات اذ تمكن المدير المالي في المصارف التجارية عينة البحث من ترشيد قرارات التمويل في وضع سياسات تمويل مناسبة واختيار الميزج التمويلي الملائم من بين الموارد المالية المتاحة والقادر على تحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والامان، كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (٤) نسب التأثير التمويل بالديون (X) على مؤشرات الاداء المالي (Y1) و(Y2)

ت	اسم المصرف	X	
		Y1	Y2
1	مصرف الشرق الاوسط العراقي	0.051	-0.720
2	المصرف الاهلي العراقي	0.072	-1.039
3	مصرف المنصور للاستثمار	-0.154	0.433

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي وبرنامج (Microsoft Excel 2010).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

ان الخوض في مضامين الجانب التطبيقي قد اوصلت الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها:

1. اظهرت نسب الاداء المالي للمصارف العينة وهي معدل العائد على الودائع ونسبة السيولة النقدية، وجود تفاوت كبير في مؤشرات الربحية والسيولة، نتج عنه تذبذب وانخفاض في صافي الارباح والتي تعكس هامش الامان قلق لسنوات البحث، اذ لوحظ تراجع كبير في مستويات الربحية واستمرت بالانخفاض الى ان بلغت مستوى الخسارة في سنوات البحث الاخيرة.
2. كشفت نتائج التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي قدرتها على بيان مستوى الامان والمخاطرة لمصارف عينة البحث، اذ ان ارتفاع هذه النسبة الى معدلات عالية يشير الى جانبين، الاول هو مستوى السيولة التي ينبغي الحفاظ عليها والالتزام بمحدودها الدنيا، وأما الجانب الثاني فهو يشير الى المستوى المرتفع لهامش الامان المخاطرة التي قد تتعرض لها مصارف العينة.
3. بينت نتائج التحليل المالي عدم تمكن المصارف عينة البحث من اتخاذ قرار استثمار مناسب لاستثمار اموالها على الرغم من وجود نسب جيدة من التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة البحث، اذ

انها انتهجت سياسة متحفظة في منح الائتمانات بسبب مخاوف من عدم السداد والتعثر المصرفي إذ ساعد على ذلك الوضع الامني العام الذي رافق تلك المدة.

٤. أسفر التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل بالديون، والعائد على الودائع في مصرفي الشمال فقط وتعليل ذلك هي اعتماد سياسات متحفظة جدا في منح الائتمانات أدت الى انخفاض الارباح ونسب العائد على الودائع، بينما كانت علاقة غير معنوية لبقية مصارف العينة.

٥. اوضح التحليل الاحصائي ايضاً عن وجود علاقة اثر عكسية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل بالديون ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط العراقي فقط سببها السياسات التي ادت الى تراكم السيولة وهي اموال معطلة لا تدر ارباحاً، بينما كانت العلاقة غير معنوية لبقية مصارف العينة.

٦. ساهم اضطراب بيئة الاعمال المصرفية في انتهاج المصارف سياسة متحفظة تجاه منح الائتمانات لأسباب تتعلق بالوضع الامني والسياسي والتي حالت دون استثمارها الجيد للأموال لدواعي تتعلق بمخاوف عدم السداد والتعثر المصرفي، وقد ادى ذلك الى ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل كبير جداً، وبالتالي تعطيل استثمار الاموال وتحقيق خسارة لنشاط مصارف العينة.

ثانياً: التوصيات

١. التأكيد على اتخاذ قرارات تمويلية قائمة على مبدأ التوازن المالي والتي تساهم بالحفاظ على توازن هيكل التمويل بين نسب التمويل بالديون والتمويل بالملكية لتحقيق صافي الارباح للمصارف التجارية عينة البحث.

٢. ايجاد الطرق والادوات الكفيلة بالتوجه نحو الاستفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطلة لدى المصارف، والتي يمتد تأثيرها في مستويات الربحية بشكل عكسي وفق المنطق الاقتصادي عبر اعتماد سياسات معتدلة في قرار الاستثمار ومنح الائتمانات.

٣. بيان الدور الهام للكوادر والملاكات المالية في اختيار وتنويع مصادر التمويل للمصارف التجارية ومدى انعكاس ذلك في صافي الارباح المتحقق والاداء المالي، عبر الاهتمام بالتطوير والتدريب وغيرها.

٤. دعوة الباحثين الى دراسات جوانب اخرى لم يتناولها البحث وتضمنين ابعاد اخرى مثل اضافة بعدي التمويل القصير والطويل الى بعدي هيكل التمويل الاساسية التمويل الممتلك والتمويل بالديون، لما يسهم في خلق فهم اوسع للمدير المالي عن اعداد سيناريوهات التمويل التي يمكن اعتمادها.

٥. ضرورة سعي البنك المركزي العراقي الى تقديم الاستشارات والحلول المقترحة لمساعدة المصارف التجارية التي تعاني من عدم استقرار التمويل بالديون وارشادها من بعض المعالجات الخاصة والطرق الكفيلة على حثها لتوجيه تلك الاموال نحو أوجه التوظيف والاستثمار.

المصادر باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

١. ابو حمد، رضا صاحب وقדوري، فائق مشعل، "ادارة المصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢. ابو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي شركات واسواق مالية، ط٢، دار المريخ للنشر، السعودية، الرياض، ٢٠٠٩.
٣. ابو غزالة، طلال، المحاسبة الادارية والادارة المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ٢٠١٢.
٤. جمعة، السعيد فرحات، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢.
٥. حداد، اكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥.
٦. رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٣.
٧. زايد، عادل محمد، ادارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كتب عربية جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٨. الزبيدي، حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ٢٠١١.
٩. السعيدة، فيصل جميل، فريد، نضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
١٠. الشواورة، فيصل محمود، مبادئ الادارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١١. الصيرفي، محمد، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٢. العارضي، جليل كاظم مدلول، الادارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٣. العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
١٤. عبد الله، خالد امين، الطراد، اسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.
١٥. العلاق، بشير عباس، ادارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، بغداد، ٢٠٠٨.
١٦. مصطفى، نihal فريد، الشهاوي، طارق مصطفى، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٣.
١٧. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ٢٠٠٦.
١٨. الملكاوي، ابراهيم الخلوف، ادارة الاداء بأستخدام بطاقة الاداء المتوازن، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
١٩. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد، الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٢٠. هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل التمويل الشركات، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، ط٢، ٢٠٠٤.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. الصغير، ريغة احمد، تقييم اداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ٢، الجزائر، ٢٠١٤.
٢. الموسوي، سعدي احمد، ديناميكية هيكل راس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الاداء المالي الاستراتيجي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣.
٣. سعيد، نعمات محمد، ابراهيم، محمد المعتز المجتبي، تركيبة هيكل التمويل على السيولة في الشركات الصناعية السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٩، ٢٠١٣.

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

First: Book

1. Decenzo, David A. & Robbins, Stephen P., Human Resource Management: Concept and Applications. 6th edition, New York, Jhon 1999.
2. Matan Feldman, Arkady Libman. Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis. 2edition, Wall Street Prep, New Jersey, 2007.
3. Widagdo, Ari Kuncara & Ika, Sii Rochmah, The Interest Prohibition and Financial Performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence, International Business Research, Vol. 1, No.3, 2008.

Second: Article & Thesis

1. Chen, Fu-Hsiang et al., "A Balanced Scorecard Approach to establish a performance evaluation and relationship model for hot spring hotels based on a hybrid MCDM Model Combining DEMATEL and ANP", International Journal of Hospitality Management. No (30), 2011.
2. Eccles, Robert G., the Performance Measurement Manifesto, Harvard Business Review, Vol. 69, No. 1, 1991.
3. Lin, Qing-Lain et al. "integrating hierarchical balanced scorecard with fuzzy linguistic for evaluation operating room performance in hospital", Expert systems with Applications, No(40), 2013.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١. موقع سوق العراق للأوراق المالية الالكتروني، التقرير السنوي للمصارف المدرجة. <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>

**قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر
التشغيلية باستخدام اسلوب (BIA) -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف
العراقية والاماراتية للمدة من ٢٠١٣-٢٠١٨-**

*Measuring the Causality between Capital Adequacy
Indicator and operational risks using BIA method*

Prof. Haider Y. Al-Mussawi

أ.د حيدر يونس الموسوي^(١)

Wafa F. Al-Bakdali

وفاء فاضل البكدلي^(٢)

المستخلص

تناول هذا البحث متغيرات غاية بالأهمية لأي مؤسسة مالية وتحديدًا مصرفية وقد تمثلت بكفاية رأس المال. اذ يعد رأس المال المبلغ الذي يكون كافيًا لامتناع الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف. فضلًا عن أهمية المخاطر التشغيلية التي تنشأ من الأخطاء البشرية والغش والعمليات والإجراءات والتكنولوجيا والأنظمة، وهي واحدة من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية بسبب تنوع فرص حدوثها، وأن خسائرها قد تكون كبيرة عندما تحدث، وذلك عن طريق توضيح المفهوم والأهمية والأنواع لكل منها.

وقد سعى البحث الى التعرف على مفهوم كفاية رأس المال وبيان علاقتها بأداء المؤسسة المالية وأهميتها في تقييم الوضع المالي، فضلًا عن التعرف على المخاطر التشغيلية وطرق قياسها حسب مقررات لجنة بازل، وشملت عينة البحث ٣ مصارف اثنان محلية واخر عربي، وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية المتمثلة بالانحدار الخطي المتسلسل والعلاقة السببية بين متغيرات البحث.

وقد خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات التي توصل اليها من اهمها بان نسبة كفاية رأس المال تعد اداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف وهي كفوءة طالما انها تلتزم بها، ويعد دور ادارة المصارف

١- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA) محوريا في تحديد المخاطر التشغيلية واختيار نهج القياس الافضل في تقدير تلك المخاطر بالاستناد على وضعها المالي.

اما ابرز التوصيات فتتلخص بضرورة الاهتمام بالمخاطر التشغيلية المصرفية لتلافي هذه المخاطر والتخفيف من اثرها على رأس مال المصرف، وضرورة استخدام مؤشر كفاية رأس المال بشكل دائم بوصفها أداة للإنذار المبكر عن الحالة المالية للمصرف. الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، المخاطر التشغيلية، بازل ٢، نهج المؤشر الأساس، العلاقة السببية.

Abstract

This study dealt with very important variables for any financial institution, specifically banking, and was represented by the requirements of capital adequacy, which is the amount of capital that is sufficient to absorb the losses that occur on credit, investment and other subsidiary work carried out by banks. As well as the importance of operational risks arising from human errors and fraud, processes and procedures, technology and systems, it is one of the most important risks facing financial institutions because of the diversity of opportunities to occur, and that their losses may be significant when they occur, by clarifying the concept, importance and types of each. The study sought to identify the concept of capital adequacy and its relationship with the performance of the financial institution and its importance in assessing the financial situation, as well as to identify operational risks and ways to measure them according to the decisions of the Basel Committee. By linear regression and causal relationship between study variables. The study concluded a number of conclusions reached by the study, the most important of which is that the capital adequacy ratio is an effective tool in assessing the financial position of banks and is efficient as long as they adhere to it. Based on their financial position. The most important recommendations are the need to pay attention to operational banking risks to avoid these risks and mitigate their impact on the bank 's capital, and the need to use the capital adequacy index permanently as an early warning tool on the financial situation of the bank.

Keywords: Capital Adequacy, Operational Risk, Basel II, Bick Indicator Approach, Causality.

المقدمة

تعد المصارف احد اهم المؤسسات في النظام المالي، وذلك لكونها تقوم بدور الوساطة المالية بين وحدات العجز (المستثمرين) الذين لديهم فرص استثمارية ولا يملكون التمويل اللازم، وبين وحدات الفائض (المدخرين) الذين لديهم اموال ويرغبون في استثمارها، وبذلك يكون دورها محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكون المصارف تعمل في بيئة تنافسية يتطلب ذلك قيامها باستخدام سياسات تعمل على

تعظيم مكانتها في القطاع الذي تعمل فيه والمحافظة على تعزيز مركزها المالي وتطوير عملياتها المصرفية، إذ تقوم المصارف بالاستثمار في موجودات تدر أكبر عائد في ظل تحمل ادنى مستوى من المخاطر، مع الحفاظ على المفاضلة بين اهدافها الاساسية والمتمثلة بالسيولة والربحية والامان، ويعد رأس المال من المرتكزات الاساسية التي يستند عليها النظام المالي اذ أصبحت المصارف في وضع يستدعي توفير متطلبات كفاية رأس المال باستمرار للتأكد من متانتها وسلامتها، فضلا عن اختيار طريقة القياس المثلى لتقدير متطلبات رأس المال لمواجهة تلك المخاطر، وبالتالي تحقيق سلامتها المالية.

اولا: مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث على التساؤلات الآتية:

- ١- ما مدى تأثير كفاية رأس المال على المخاطر التشغيلية في المصارف؟
- ٢- ما اتجاه العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية؟
- ٣- هل تتباين العلاقة ما بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية من مصرف الى اخر ومن دولة الى أخرى؟

ثانيا: فرضية البحث

تتمثل فرضيات البحث بالنقاط الآتية:

- ١- لا توجد علاقة ارتباط بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية للمصارف عينة البحث.
- ٢- لا توجد علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية للمصارف عينة البحث.
- ٣- لا توجد علاقة سببية بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية في المصارف عينة البحث.

ثالثا: هدف البحث

- ١- بيان مفهوم كفاية رأس المال واهم مؤشرات وكيفية حسابه.
- ٢- توضيح مفهوم المخاطر التشغيلية وانواعها وكيفية قياسها باستخدام نهج المؤشر الاساس.
- ٣- توضيح العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية.

رابعا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل حدود البحث المكانية باستخدام البيانات الفصلية لثلاثة مصارف تجارية، وهي مصرف الاستثمار العراقي والمصرف التجاري العراقي، فضلا عن مصرف ابو ظبي التجاري الاماراتي وشملت مدة البحث من سنة ٢٠١٣-٢٠١٨.

المبحث الأول: المدخل الفكري لكفاية رأس المال

اولا: مفهوم مؤشرات كفاية رأس المال concept of Capital Adequacy Indicator

تعد نسبة كفاية رأس المال (CAR) واحدة من التدابير التي تضمن السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاخرى و تحملها لمقدار معقول من الخسارة (٧٧١:٢٠١٤، Nikhat)، وأشارت

(Bateni, 2014:108) الى ان السلطات التنظيمية تعد نسبة كفاية رأس المال مؤشرا مهما على "السلامة والاستقرار" للمصارف ومؤسسات الإيداع، لأنهم ينظرون إلى رأس المال كحارس أو وسادة لاستيعاب الخسائر، وتعد كفاية رأس المال امرا هاماً لأنها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، ولدى تقييم رأس المال يجب أن يؤخذ في الاعتبار جودة الموجودات والأرباح، فالبنك ذو الموجودات الجيدة بوجود مشاكل في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال (رحيم، ٢٠١٤: ٣٦) وعرف اخر كفاية رأس المال بانها مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف (المخلافي، ٢٠٠٤: ٣)، وتضع السلطات الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال المصارف تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف أو يمثلها، وفقا لأوضاع السوق وظروف الاقتصاد التي تتواجد فيها، فضلا عن قيام السلطة الرقابية بتحديد مكونات رأس المال (Yahaya & et al, 2015:38). ولا يجب ان تقل متطلبات رأس المال هذه عن الحد الأدنى لمستوى معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤: ٨٠).

وقد أصدرت لجنة بازل ١ للرقابة المصرفية في عام ١٩٨٨ معيارا لقياس كفاية رأس المال، والذي ينص على ان تصل نسبة اجمالي رأس المال إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية إلى ٨%، وبذلك أصبحت هذه النسبة اساسا لتقييم كفاءة رأس مال المصارف (Li, 2016:1)، اذ اعتبرت لجنة بازل ١ المخاطر الائتمانية اساسا لحساب متطلبات رأس المال، وفي هذا الصدد تعرف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر فقدان رأس المال، أو خسارة عائد مالي ناشئ عن فشل المقرض في سداد قرض أو تلبية التزام تعاقدي (الشبيب، ٢٠١٢: ١١٦).

وعلى هذا الاساس تم تقسيم دول العالم على مجموعتين من حيث اوزان مخاطرها الائتمانية، وهي مجموعة تمثل الدول دائمة العضوية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي اعتبرتها اللجنة ذات مخاطر متدنية مقارنة مع دول العالم الأخرى، وهي كالآتي: (النمسا، بلجيكا، النرويج، اسبانيا، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ، ايطاليا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، السويد، اليونان، ايسلندا، سويسرا، ايرلندا، تركيا، هولندا، البرتغال (Haber, 2007:385). ويشترط ان يتم استبعاد اي دولة من هذه الدول من المجموعة لمدة خمس سنوات، فيما اذا قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي، وبذلك فانه يمكن زيادة او نقصان عدد الدول في هذه المجموعة، اما المجموعة الثانية فتشمل بقية دول العالم والمصارف العاملة فيها، والتي تتصف بزيادة اوزان ودرجة مخاطرها. (ديبك، ٢٠١٥: ٣٦-٤٠). وقد خضع إطار بازل ١ لتعديلات مختلفة لجعله يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية، وفي عام ٢٠٠٤ ظهر بازل ٢، وقد نفذته معظم البلدان الصناعية في عام ٢٠٠٧، و يمكن اعتباره بمثابة تحسين لبازل ١، اذ يقدم مفهوم مكمل لثلاثة أعمدة لتنظيم البنوك - الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية (عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي) وانضباط السوق (متطلبات الإفصاح)، كما وفرضت معايير إضافية لمتطلبات رأس المال عن طريق إدخال المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية (٣: ٢٠١٦، Gambacorta & Karmakar)، وتزامن طرح إطار عمل بازل ٢ مع بداية الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٧، مع العديد من حالات الفشل والمصاعب

المصرفية على مستوى العالم. على الرغم من أن بازل ٢ لم يكن له تأثير كبير بعد، إلا أنها أدت إلى إعادة النظر في النهج المتبعة في تنظيم رأس المال واعطاء مقترحات عديدة لتعديل الإطار (Davis,2012:1).

مع بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وتصور عدد من نقاط الضعف في الإطار التنظيمي الحالي، وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية (بازل ٣) بهدف تنفيذها في ٢٠١٨، وتهدف هذه التدابير إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة (Nyoka,2017:7)، وتعزيز شفافية البنوك والإفصاح عنها إذ إنه يعالج الإدراك بأن أوزان المخاطر المطبقة على فئات الموجودات قد فشلت في أن تعكس مخاطر محفظة البنوك بشكل كامل، مما تسبب في زيادة المخاطر النظامية، ولمعالجة هذه المشكلة، أدخل بازل ٣ نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية التي هي مستقلة عن تقييم المخاطر وتعامل جميع المخاطر على قدم المساواة وبذلك حددت مكونات نظام رأس المال الجديد من ثلاثة عناصر تكميلية: (٤:٢٠١٦ Gambacorta & Karmakar)

- تنظيم رأس المال المرجح بالمخاطر والذي يتم فيه تحديد كفاية رأس المال فيما يتعلق بالتقييم التاريخي للمخاطر الدورية.

- إطار اختبار الإجهاد الذي يقيم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر.

- تنظيم الرفع المستقل عن تقييم المخاطر.

ويتعين على كل المصارف البدء بالإفصاح العلني بشأن نسبة الرفع المالي. وقد تم تطبيق التعديلات النهائية على النسبة في عام ٢٠١٧ وأصبحت النسبة في نسختها النهائية إلزامية بدءًا من يناير (٢٠١٨ Charpentier,2014:25).

ثانياً: انواع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي: (ADB,2015:39)،
(Indraratna,2013:29)

أ- نسبة رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر Capital to Risk-weighted Assets Ratio Regulatory

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على تحمل قدر معين من الخسائر التي تحدث اثناء العمليات المصرفية، ويتمكن المصرف من مواجهتها، ان ارتفاع النسبة يدل على قدرة المصرف على حماية اموال المستثمرين بشكل جيد (الموسوي وآخرون، ١٧٧:٢٠١٨)، وأشار (Li,2016:2) الى انه تحدد هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالالتزام في الوقت المحدد، ومواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان...والخ، وفيما يخص اجمالي رأس المال فيتكون من الآتي:

(١)- رأس المال الخاص بالمصرف: والذي يتكون أساساً من الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والأرباح

المحتفظ بها.

(٢)- رأس المال التكميلي: وتشمل الاحتياطات غير المفصح عنها واحتياطات إعادة تقييم الموجودات، ومخصصات خسائر القروض العامة، وأدوات رأس المال المختلط (الدين/ حقوق الملكية) و الديون الثانوية (Zaman&GulZeb,2011:54).

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA)

ويعرف (Daly & Akhte, 2009: 298) رأس المال بأنه القيمة الصافية (إجمالي حقوق الملكية) والتي تساوي إجمالي الموجودات مطروحاً منها إجمالي المطلوبات. إذ يُعد رأس المال بمثابة حماية وتأمين لأموال المودعين من أي خسارة قد تتعرض لها المصارف (Aspal & Dhawan, 2016: 3) والاتي يمثل نسبة كفاية رأس المال: (Bateni, ١١١: ٢٠١٤)

$$CAR = \frac{(tirl_1 \text{ capital} + tirl_2 \text{ capital})}{(\text{total risk weighted assets})} \times 100$$

اذ ان:

CAR = نسبة كفاية رأس المال

tirl₂ capital = المستوى الاول من رأس المال

tirl₂ capital = المستوى الثاني من رأس المال

total risk weighted assets = الموجودات المرجحة بالمخاطر وتشمل (الموجودات التي تحمل مخاطر

ائتمانية، والموجودات التي تحمل مخاطر تشغيلية، والموجودات التي تحمل مخاطر سوقية).

ويقصد بإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، مجموع القيمة الدفترية لعوائد كل أصل وأوزان المخاطر المقابلة له، إذ قامت لجنة بازل ١ بوضع اوزان ترجيحية لكل اصل، وقد تم تعيين وزن المخاطر وفقاً لمخاطر الائتمان للموجود بعد الترجيحات القياسية لبازل ١ (٢٦٠ : ٢٠٠٩ M. Ariff)، إذ صنفت الموجودات داخل الميزانية والأنشطة خارج الميزانية العمومية الى خمسة مستويات تتدرج اوزانها من (صفر، ١٠٪، ٢٠٪، ٥٠٪، ١٠٠٪)، وذلك لتوفير المرونة في مجال تطبيقها في الدول المختلفة، مع اعطاء الصلاحية للسلطات النقدية لتحديد بعض اوزان المخاطر. ويتم استخدام هذه القانون للحصول على نسبة الموجودات المرجحة للمخاطر (Van Roy, 2005: 5: RWA).

$$RWA = 0.1 (\text{bucket al } 2) + 0.2 (\text{bucket al } 3) + 0.5 (\text{bucket al } 4) + 1.0 (\text{bucket al } 5)$$

والاتي يمثل جدول بالأوزان الترجيحية للموجودات ذات المخاطر مقسمة على خمسة مستويات: (المالكي، ٢٢٩: ٢٠١٣).

الجدول (١) اوزان المخاطر المرجحة للموجودات داخل الميزانية

الموجودات	درجة المخاطر
١ - النقدية وتمثل العملة المحلية والاجنبية. ٢ - المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة المحلية. ٣ - المطلوبات الاخرى من الحكومة المركزية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ومصارفها المركزية. ٤ - المطلوبات المقررة بضمانات نقدية او للحكومات المركزية لدول OECD.	Zero
١ - المطلوبات من القطاع العام باستثناء قروض الحكومة المركزية المضمونة.	١٠٪
١ - المطلوبات من بنوك التنمية مثل البنك الدولي وبنك الاوربي او المطلوبات المضمونة من البنوك المحلية.	٢٠٪

٢- القروض المضمونة من البنوك المحلية. ٣- المطلوبات من بنوك دول OECD والتي تبقى من تاريخ استحقاقها اقل من سنة والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج OECD وتبقى لتاريخ استحقاقها اقل من سنة. ٤- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD باستثناء الحكومة والقروض المضمونة من تلك المؤسسات.	
١- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية او التي سوف تشغل من قبل المقرض او العقارات التي تؤجر. الموجودات	٥٠٪ درجة المخاطر
١- المطلوبات من القطاع الخاص. ٢- المطلوبات من المصارف المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد عن السنة الواحدة. ٣- المطلوبات على الحكومة المركزية خارج OECD مالم تكن مقومة بالعملة المحلية ومسموح بها. ٤- العقارات والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة. ٥- العقارات والاستثمارات الاخرى بما في ذلك مساهمات في شركات اخرى غير الموحدة في الميزانية. ٦- ادوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك المركزية الاخرى مالم تكن مطروحة من قبل رأس المال. ٧- جميع الموجودات الاخرى.	١٠٠٪

Source: RESERVE BANK of NEWZEALAND, Capital adequacy ratios for banks - simplified explanation and example of calculation, p8, 2007. <http://www.rbnz.govt.nz/finstab/banking/regulation/0091769.html>

بعد اعطاء وزن ترجيحي للموجودات داخل الميزانية يجب تحويل الأنشطة خارج الميزانية واعطائها اوزان ترجيحية للمخاطر وفقا لطبيعة كل نشاط، وفيما يلي جدول بالأنشطة خارج الميزانية واوزانها المرجحة بالمخاطر: (٢٠٠٧:٥٥٤، Andrea Andrea &).

الجدول (٢) اوزان المخاطر للأنشطة خارج الميزانية

الترتيب	الادوات	معدل الائتمان تحويل
١	بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والاوراق المالية والقبولات المصرفية.	١٠٠٪

٢	البنود المرتبطة بمعاملات معينة مثل (كفالات حسن الاداء وسندات الطلب لحقوق شراء الاسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة.	٥٠%
٣	البنود القصيرة الاجل ذات التصفية الذاتية مثل (الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة.	٢٠%
٤	اتفاقيات اعادة الشراء التي تحمل مخاطرة	١٠٠%
٥	المشتريات المستقبلية للموجودات والاسهم المتنوعة والتي تمثل التزامات	٥٠%
٦	تسهيلات اصدار الاوراق وتسهيلات المدنين المدورة.	٥٠%
٧	المطلوبات الاخرى مثل (التسهيلات الرسمية القائمة وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات الاخرى التي تزيد عن السنة). الادوات	Zero معدل تحويل الائتمان
٨	المطلوبات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية السنة او تلك القابلة للإلغاء في اي وقت وبدون شرط.	Zero

Source:reserve bank of new Zealand, Capital adequacy ratios for banks - simplified explanation and example of calculation,p9,2007.
http://www.rbnz.govt.nz/finstab/banking/regulation

ب- نسبة رأس المال التنظيمي المستوى ١ الى الموجودات المرجحة بالمخاطر Capital to Risk-weighted Assets Ratio Regulator Tier1

ويختلف هذا المؤشر عن المؤشر السابق بكونه يقتصر على استخدام رأس المال الاساسي فقط في البسط، والذي يتكون من الاسهم العادية والاسهم الممتازة والارباح المحتجزة، وتفرض لجنة بازل ١ وحسب متطلبات رأس المال، ان تشكل هذه النسبة بمقدار ٤% من اجمالي متطلبات الحد الادنى لكفاية رأس المال والبالغة ٨% (Van Roy, ٢٠٠٥: ٦). والجدير بالذكر ان معيار بازل ٢ ابقى على هذه النسبة كما هي، ولكن بعد الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تم اضافة نسبة ٢% الى النسب السابقة، وبذلك اصبحت النسبة الجديدة لرأس المال من المستوى ١ حسب معيار بازل ٣ ٦% (Caruana, 2010: 3).

المبحث الثاني: المدخل الفكري للمخاطر التشغيلية

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، بل ان اساس عملها مبني على المخاطر، ولاسيما في الوقت الحاضر، وهذه المخاطر نمت وتغيرت نتيجة اسباب كثيرة من اهمها عمليات التحرر المالي و تطورات العمل المصرفي وازدياد استخدام الأدوات المالية الحديثة، والتي ساعد على بنائها الثورة التكنولوجية الكبيرة في الصناعة المصرفية ووفرة المعلومات، وهناك العديد من انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي يمكن تصنيفها الى مخاطر مالية تتضمن (مخاطر الائتمان، مخاطر سوقية وغيرها من المخاطر) ومخاطر

غير مالية مثل (المخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الأخرى) وتحتل المخاطر التشغيلية مكانة هامة من بين أنواع المخاطر المصرفية، إذ يمكن تمييزها عن المخاطر الائتمانية والسوقية بكونها تميل إلى أن تكون غير مرتبطة بقوى السوق العامة على عكس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

أولاً: مفهوم المخاطر التشغيلية المصرفية concept of Banking operational Risk

وردت تعريفات كثيرة حول المخاطر التشغيلية نبدأها بتعريف لجنة بازل للأشراف المصرفي، حيث اقترحت اللجنة تعريفاً للمخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسارة نتيجة عدم كفاية أو فشل المعاملات والعمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأشخاص أو من الأحداث الخارجية". وتشمل مخاطر المعاملة (التنفيذ، والحجز، وأخطاء التسوية والتحكم التشغيلي)، ومخاطر العمليات (السياسات، والامتثال، والعميل والمنتج، والمخاطر الأخرى مثل خطأ علامة السوق)، ومخاطر الأنظمة (الأخطاء والتلوثات الحاسوبية) (Lewis, 2004: 2)، وعرفها آخر بأنها تتضمن تأثير الأحداث الخارجية مثل الكوارث الطبيعية (مثل الحرائق والزلازل التي تؤثر على العمليات المصرفية)، والمخاطر السياسية وبعض الأنظمة السائدة في بعض البلدان مثل منع استخدام العملة الأجنبية قبل الحكومات، والخروقات المالية وغيرها (Rose & Hudging, 2008: 179-180).

ثانياً: أهمية المخاطر التشغيلية the importance of operational risk

تكتسب المخاطر التشغيلية أهمية كبيرة من بين المخاطر المصرفية، لما لها من دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، وبالأخص بعد التطورات التي ظهرت على الأنشطة والخدمات المصرفية، لتزيد من فرص حدوث الخسائر التشغيلية، وهذه التطورات تتضمن نمو التجارة العالمية التي تؤدي في الغالب إلى ظهور المخاطر التشغيلية الناتجة من التعرض للغش والتزوير الخارجي، وحالات عدم الامتثال للوائح والقوانين، وقد اعتبرت لجنة بازل للأشراف المصرفي المخاطر التشغيلية ذات أهمية كبيرة للمصارف ويجب تحديدها وتقييمها من أجل تخصيص الموارد الضرورية لمواجهتها، وهذا الاهتمام المتزايد بأحداث المخاطر التشغيلية يتأتى من كونها يمكن أن تكون ضارة بشكل خاص لسمعة الشركة، وقد تكون أكثر حدة و سلبية من تأثير الخسارة المباشرة نفسها (Horcher, 2005: 151). أن اتفاق بازل ٢ يلزم المؤسسات المالية بتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها عند حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها (Sturm, ١٩٢: ٢٠١٣). وفي هذا الصدد أشار (eT al, ٢٠١٨: ١) Barakat & أن خطر التشغيل يكشف عن مشاكل خطيرة في نظم الرقابة الداخلية وسلوك الإدارة و الموظفين، و ضعف آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

ثالثاً: تصنيف المخاطر التشغيلية rating of operational risk

حددت لجنة بازل للإشراف الرقابة المصرفية سبع فئات من مخاطر العمليات التشغيلية وهي كالآتي: (Hull, 2015: 483-484)

١. الاحتيال او الغش الداخلي Internal fraud

تهدف الأفعال من هذا نوع إلى الاحتيال، أو سوء استعمال الممتلكات، أو التحايل على الانظمة والتعليمات أو سياسة الشركة (ماعدًا تلك التي تختص بالتنوع أو التمييز) التي تتضمن طرف داخلي واحد على الأقل. ومن الأمثلة على ذلك الإبلاغ الخاطئ المتعمد للمواقف وسرقة الموظفين (Bruggink, et al, 2003: 83)

٢. الاحتيال الخارجي External fraud

تعني الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يقصد به الاحتيال أو سوء استخدام الملكية، أو التحايل على القانون. ومن امثلتها سرقة الممتلكات و تزوير المعاملات، والأضرار الناجمة عن اختراق أجهزة الكمبيوتر والقرصنة الالكترونية.

٣. ممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل Employment practices and workplace safety

وتتضمن الأعمال التي لا تتوافق مع طبيعة التوظيف، و قوانين الصحة و السلامة و متطلبات الحد من الإصابة، والمخاطر المصاحبة للتمييز بين الموظفين، فضلا عن متطلبات تأمين العمال والموظفين.

٤. ممارسات العملاء والمنتجات و الاعمال practices Clients, products and business

ويقصد بها التقصير غير المتعمد أو فشل الوفاء بالتزام مهني اتجاه العملاء، واستخدام المنتجات أو الممارسات التجارية غير الملائمة، ومن الأمثلة على ذلك الخروقات الائتمانية، وسوء الاستخدام للسرية الخاصة بمعلومات العميل، وأنشطة التداول غير القانونية على حساب البنك، وغسيل الأموال.

٥. الخسائر بالأصول المادية Damage to physical assets

وتعني الضرر او التلف الذي يلحق بالأصول المادية جراء الكوارث الطبيعية أو اي اعمال تخريبية أخرى، ومن الأمثلة على ذلك، الاعمال الارهابية والزلازل والحرائق والفيضانات.

٦. عرقلة الأعمال و خلل النظام Business disruption and system failures

ويقصد بها تعطيل الأعمال وإخفاق الأنظمة، وتشمل الأمثلة على هذا النوع بالعتل في الأجهزة والبرمجيات و مشاكل في وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية التي تؤدي الى خلل في الاعمال.

٧. التنفيذ والتسليم وإدارة العملية Execution, delivery, and process management

وتشمل الفشل في انجاز المعاملات او الإخفاق في إدارة العمليات، والنزاعات مع المنافسين التجاريين والبايعين، ومن الأمثلة على ذلك أخطاء إدخال البيانات، وفشل إدارة الضمانات، ونقص الوثائق القانونية، والوصول غير القانوني الى بيانات الزبائن وغيرها من الاخطاء الأخرى، ويجب أن تكون عملية إدارة هذه الانواع من المخاطر التشغيلية قادرة على تحديد المخاطر و قياسها باستخدام الأدوات المناسبة.

ولتقدير المخاطر التشغيلية لابد من الاطلاع على بيانات الكشوفات المالية والدخل للمؤسسة المالية او الشركة من حيث تأثير الخسائر الائتمانية والارباح والخسائر لباقي العمليات من التعرض للمخاطرة السوقية، فالتباين الواضح في نتائج الدخل تكون نتيجة لوجود المخاطرة التشغيلية (Hull,2015: 368-369).

رابعاً: ادارة المخاطر التشغيلية وفق معيار بازل ٢

في ٢٦ يونيو ٢٠٠٤، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة بعنوان (الحوكمة الدولية للقياس الرأسمالي والمعايير الرأسمالية) إطار معدل، والمعروف أيضاً باسم اتفاق رأس المال الجديد في بازل، تعرف هذه الوثيقة اليوم باسم "بازل ٢"، وتوفر معايير جديدة استطاعت عن طريقها تغيير شكل المعاملات المصرفية في جميع أنحاء العالم. يهدف بازل ٢ إلى تصحيح معظم الثغرات وأوجه القصور التي تم تحديدها في بازل ١ (E. swanepoel,2012:152) لقد اعطى اتفاق بازل ٢ الاهتمام بالمخاطر التشغيلية، على عكس بازل ١ حيث يعد التعامل مع مقاييس مخاطر التشغيل مجاًلاً جديداً في الأبحاث، وأتاح بازل الثاني درجة كبيرة من الوضوح ضمن النماذج المتقدمة، وازدادت الفائدة في حساب رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية، هذا على حساب حقيقة أن هذه النماذج تترك للمصرف إمكانية حساب رأس المال المطلوب وفقاً للأساليب الداخلية ذاتها التي ينبغي أن تستند إلى الإحصاءات ونظريات الرياضيات، وتعد احدة المزايا الرئيسية لبازل ٢، أنه يمتاز بإيجاد نماذج وطرق قياس جديدة وملائمة للتطبيق على كافة أنواع المصارف وبمستويات متفاوتة من التعقيد أو التطور، ليمت تغطيتها تحت الاطار نفسه.

ومع ذلك، فالمطلوب من المصارف التي تنفذ اتفاق بازل الثاني للحفاظ على متطلبات رأس المال ومواجهة مخاطر التشغيل، وأضاف بازل ٢ بنوداً تتعلق بدور الهيئات الرقابية على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال واساليب ادارة المخاطر، بحيث اصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسبة كفاية رأس المال في حالة ظهور ظروف جديدة، ومراجعة اساليب ادارة المخاطر وقياسها لدى المصارف، فضلاً عن اضافة متطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والافصاح في السوق، فضلاً عن اتاحة المزيد من المعلومات للمصارف حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف واساليب ادارتها وقياسها. وازداد اطار بازل ٢ ثلاث دعائم اساسية تستند عليها بقية المقررات، وتتصف هذه الركائز بأنها تكمل بعضها البعض لتحقيق سلامة وامن النظام المالي العالمي، وقد اضاف بعض المخاطر التي لم يتم التطرق اليها سابقاً، ووضع اساليب جديدة أكثر شمولية في معالجة تلك المخاطر (Tursoy,2018:28).

خامساً: قياس المخاطر التشغيلية measuring operational risk

منهج المؤشر الأساسي (BIA) Basic Indicator Approach

يتوجب على المصارف التي تستخدم نهج المؤشر الأساسي، الاحتفاظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة قدرها ١٥% يرمز لها ب (alpha) من متوسط إجمالي الدخل خلال ثلاث سنوات سابقة من القياس، ويتم استبعاد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل المصرف صفراً أو سالباً، وبذلك يتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق المصرف خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاث الأخيرة،

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA) يتم تطبيق الركن الثاني من الاتفاق اي انه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر التشغيلية، ولا يتطلب هذا المنهج جهداً كبيراً من قبل إدارات المصارف، ويمكن حسابها عن طريق المعادلة الآتية: (ARODA, 2016: 17).

$$K_{BIA} = [\text{£ } (GI1....n) / n] \times \alpha$$

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا
اذ ان:

K_{BIA} = متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA).

GI = مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد.

α = معامل ألفا ١٥ % وفقاً لما اقترته " لجنة بازل.

N = عدد السنوات الثلاث السابقة التي يكون فيها الدخل الاجمالي السنوي موجبا.

ويتوجب على المؤشر GI:

- ان يكون إجمالياً عن أية مخصصات او الفوائد غير المدفوعة.
 - ان يكون إجمالياً عن أية مصروفات عاملة بما في ذلك الرسوم المدفوعة "للموردين الخارجين للخدمات.
 - ان يستبعد الأرباح/ الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية في استثمارات المصرف.
 - يستبعد الفقرات الاستثنائية أو غير المنتظمة، وكذلك الدخل المتحقق من التأمين.
- كمثال افتراضي عن نهج المؤشر الاساس:

اذا كان اجمالي الدخل لبنك الاتحاد \$١٥٠٠، \$١٢٠٠، \$١٠٠٠ لثلاث سنوات متتالية فانه يمكن حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية بحسب نهج المؤشر الاساسي كالآتي:

$$K_{BIA} = [\text{£ } (GI1....n) / n] \times \alpha$$

$$K_{BIA} = (1000+1200+1500)/3 = 1233.3 \times 0.15 = \$185$$

ويعتد هذا الاسلوب او النهج الاكثر استخداماً بسبب سهولة وانخفاض تكلفة استخدامه. غير انه يحمل المصرف حجم اكبر من متطلبات رأس المال، وذلك لكون النسبة الثابتة (الفا) لا تتغير بتغير نوع الخدمة او المنتج كما في النهج المعياري (بركات، ٢٠١٥: ٢٠٦)، لذا تم اقتراحه من قبل لجنة بازل للأشراف المصرفي، على أمل أن تقوم المصارف بتطوير عمل ادارة المخاطر، لتستطيع تطبيق المناهج الأكثر تطوراً من منهج المؤشر الأساسي لغرض تقليل رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية وبشكل دقيق.

المبحث الثالث: الاساس النظري للأنموذج القياسي وعينة البحث

اولاً: مفهوم السببية Causality

يشير مفهوم السببية إلى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائماً بحادثة أخرى معينة، ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال فترة ما ويدعى الحادث الأول بالسبب، اما الحادث الثاني فيسمى المسبب

(Geweke, 1983: ١٦٢-١٦١). تحدد السببية نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وتعد من أهم المحاور في تحديد صبغ النماذج الاقتصادية، إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها (Lindnera & et al, ٢٠١٩: ٧٢).

ثانياً: منهج كرانجر – انجل قياس العلاقة السببية Granger and Engel

تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى: تقدير العلاقة السببية المطلوبة بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير، والآخرى: اختبار مدى استقرار البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى المحدد، يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة. أما إذا كانت البواقي غير مستقرة، فإنه لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة لا يمكن الاعتماد عليها (Geweke, ١٩٨٣: ١٦١).

ثالثاً: اتجاهات السببية

- وتصنف اتجاهات العلاقة السببية كرانجر كالآتي: (Gujarati D. N, ٢٠٠٤: ٦٧٩).
- ١- سببية أحادية الاتجاه من X الى Y: عندها تكون العلاقة باتجاه واحد فقط. لنفترض اننا نبحث في العلاقة بين التضخم X والبطالة Y، فانه يكون التضخم يسبب البطالة وليس العكس.
 - ٢- سببية اتجاه أحادي من Y الى X: في هذه الحالة ايضا العلاقة باتجاه واحد فقط، فنقول البطالة تسبب التضخم وليس العكس.
 - ٣- سببية ثنائية الاتجاه: وتتحقق عندما تكون العلاقة السببية باتجاهين اي من البطالة الى التضخم ومن التضخم الى البطالة، او من التضخم الفعلي الى المتوقع او من التضخم المتوقع الى الفعلي.
 - ٤- الاستقلالية Y_ X: وتتحقق عندما لا تكون هناك علاقة سببية في اي اتجاه بين المتغيرات.

رابعاً: مفهوم الانحدار المتسلسل

تستخدم طريقة الانحدار التدريجي للتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادله الانحدار، وتحذف هذه الطريقة الى الحصول على أحسن معادله تمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، اذ تقوم بإدخال عدد من المتغيرات المستقلة (وليس جميعها) لمعادله الانحدار المقترحة (Ghanian & Ahmad, 2010: 551).

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t^* + u_t$$

Bo = الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور الصادي.

B1 = معلمة الميل $B1 = \Delta Y / \Delta X$ Slop Parameter

e = الخطأ العشوائي: وهو الفرق بين القيمة الحقيقية Y والقيمة التقديرية $\hat{Y}$ ويعرف بالمتبقي residual

اذ أن $e = Y - \hat{Y}$

خامسا: نبذة مختصرة عن مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

سنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال لكل مصرف من المصارف عينة البحث ومتابعة تطور بيانات المؤشر الفصلية خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٨ بغرض قياس وتحليل نموذج البحث، وستتناول لاحقا -لإنجاز هذه المهمة- قياس وتحليل البيانات لكل مصرف على حدة، وعلى النحو الآتي:

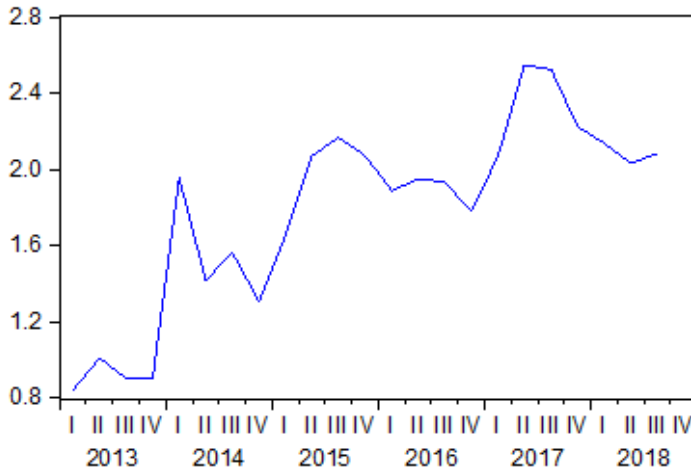
الجدول (٣) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

مؤشر كفاية رأس المال للمصرف ابو ظبي	مؤشر كفاية رأس المال لمصرف التجاري	مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار	مؤشر المصارف السنوات
٠,٢٢٢	٥,٨٥٧	٠,٨٤٣	q1
٠,٢٠٩	٤,٢١٦	١,٠١١	q2
٠,٢١١	٩,١١٠	٠,٩٠٥	q3
٠,٢١٢	٩,٩٣٤	٠,٩٠٥	q4
٠,٢٠١	٦,٦٣٦	١,٩٥٦	q1
٠,٢٠١	٦,٢٦٣	١,٤١٨	q2
٠,٢١٢	٧,٥٩٣	١,٥٦٥	q3
٠,٢١٠	٥,٥٠٥	١,٣٠٦	q4
٠,١٩٤	٧,٥٥٩	١,٩٥١	q1
٠,١٩٨	٦,٨٤٧	٢,٠٧٢	q2
٠,١٩٦	٧,٥٠٦	٢,١٦٨	q3
٠,١٩٧	٥,٦١٧	٢,٠٧٢	q4
٠,١٨٠	١١,٦٣٨	١,٨٩٠	q1
٠,١٨٣	٩,٢٣٩	١,٩٤٩	q2
٠,١٧٩	٦,٤٧١	١,٩٣٥	q3
٠,١٨٩	١,٨١٦	١,٧٨٠	q4
٠,١٧٨	١,٧٨١	٢,٠٦٩	q1
٠,١٨٠	١,٥٩٩	٢,٥٤٨	q2
٠,١٨٤	٢,٠٧٥	٢,٥٢٦	q3
٠,١٩٠	١,٣٤٦	٢,٢٢٦	q4
٠,١٧٥	٢,٣١٨	٢,١٣٨	q1
٠,١٦٦	٢,١٨٨	٢,٠٣٢	q2
٠,١٦٩	٢,١٨٧	٢,٠٨٥	q3
٠,١٧٢	١,٨٥٣	١,٨٩٨	q4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف

١- مصرف الاستثمار العراقي

تأسس مصرف الاستثمار العراقي برأس مال قدره (١٠٠) مليون دينار عراقي وادرج في سجل الشركات الخاصة في وزارة التجارة بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٩٣، حصل المصرف على ترخيص مزاولة عمل الصيرفة من البنك المركزي بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٣. والشكل الاتي حركة مؤشر كفاية رأس المال خلال مدة البحث:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية
الشكل (١) حركة مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار للمدة من ٢٠١٣ - ٢٠١٨
قياس تحليل الانحدار والعلاقة السببية

Stepwise (الطريقة المتسلسلة) أولاً: تحليل الانحدار

Regression

التحليل الاحصائي للمتغير التابع y والذي يمثل المخاطر التشغيلية والمتغير المستقل X_1 رأس المال وباستخدام الخطوات المتسلسلة (الانحدار التدريجي) عند مستوى معنوية ٥%. تم الحصول على النتائج الاتية:

١- الفرضيات الاحصائية

- H_0 : لا توجد علاقة انحدار بين المتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) والمتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).
- H_1 : توجد علاقة انحدار بين المتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) والمتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).

والاتي يمثل جدول الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

الجدول (٤) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

Model	Mean	Std.Deviation	N
المخاطر التشغيلية Y	٠,٠٠٨٧٠٤	٠,٠٠٣٧٣٨٥	٢٤
كفاية رأس المال X_1	١,٧٨٩٥٠٠	٠,٤٩١٧١٩٦	٢٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss)

يوضح الجدول (٤) المتوسط والانحراف المعياري وعدد الحالات لكل متغير على حده وتشير البيانات الى ان متوسط المخاطر التشغيلية Y يبلغ (٠,٠٠٨٧٠٤) بانحراف معياري يصل الى (٠,٠٠٣٧٣٨٥). اما متوسط نسبة كفاية رأس المال X_1 فقد بلغت (١,٧٨٩٥٠٠) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٩١٧١٩٦). وكان حجم عينة تساوي ٢٤ مشاهدة والجدول الاتي يمثل النماذج التي تم استبعادها لعدم دلالتها احصائيا.

الجدول (٥) النموذج المستبعد

Model	Beta in	t	Sig	Partial correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
كفاية رأس المال	- ٠,٠٤٥	-٠,١٩٥	٠,٨٤٧	-٠,٠٤٢	٠,٦١٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss)
٢- المعيار الاحصائي: تم استبعاد المتغير المستقلة (X_1) كفاية رأس المال لأنه غير معنوي بسبب ان قيمة sig البالغة (٠,٨٤٧) اكبر من مستوى المعنوية ٥% وان قيمة معامل الارتباط لهذه المتغير كانت ضعيفة جدا اذ بلغت (-٠,٤٢). مما يعني عدم وجود علاقة اثر وارتباط بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية للمصرف.

ثانيا: قياس العلاقة السببية (Granger) لمؤشرات مصرف الاستثمار

العراقي

من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد لمصرف الاستثمار العراقي، سيتم الاعتماد على اختبار السببية كرانجر واختبار (F) عند مستوى معنوية (٥%) ولمدة البحث من ٢٠١٣-٢٠١٨ من اجل بيان العلاقة بين المتغير المستقل (كفاية رأس المال) والتابع (المخاطر التشغيلية). علما ان (F) الجدولية عند هذا المستوى من المعنوية يساوي (٤,٢٨) وكانت النتائج على النحو الاتي:

الجدول (٦) العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع

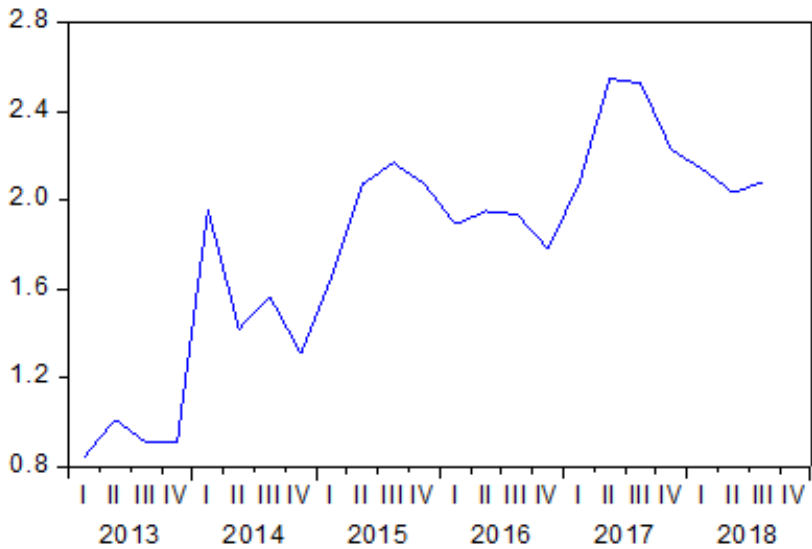
Pair wise Granger Causality Tests				
Sample:2013q1 – 2018q4				
Lags: 2				
Probability	F - Statistic	Obs	Null Hypothesis	
0.1798	1.91412	٢١	X_1 Does not Granger Cause Y	
0.8549	0.15833		Y Does not Granger Cause X_1	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية
تشير النتائج الظاهرة في الجدول (٦) الى ان درجة احتمالية العلاقة المتجه من (X_1) الى (Y) تساوي (٠,١٧٩٨) وهي اكبر من درجة المعنوية (٥%)، فضلا عن ان قيمة (F) الجدولية البالغة (٤,٢٨) هي اكبر من (F) المحسوبة التي بلغت (١,٩١٤١٢)، وكانت احتمالية اتجاه العلاقة من (Y) الى (X_1)

تساوي (٠,٨٥٤٩)، ايضاً هي أكبر من درجة المعنوية (٥٪)، وإن قيمة F المحسوبة من Y إلى X_1 كانت (٠,١٥٨٣٣) وهي أقل من الجدولية (٤,٢٨). مما سبق نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل X_1 والمتغير التابع Y .

٢- المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي برأس مال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي وادرج في سجل الشركات الخاصة في وزارة التجارة بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٩٢، وحصل المصرف على اجازة مزاوله مهنة الصيرفة وبدا بتقديم خدماته المصرفية بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٩٢. والاتي يمثل شكلا لحركة مؤشر كفاية رأس المال لمصرف التجاري العراقي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الشكل (٢) حركة مؤشر كفاية رأس المال لمصرف التجارة للمدة من ٢٠١٣-٢٠١٨

قياس تحليل الانحدار والعلاقة السببية لمصرف التجاري العراقي

اولاً: تحليل الانحدار (الطريقة المتسلسلة) Stepwise

Regression

التحليل الاحصائي للمتغير التابع y والذي يمثل المخاطر التشغيلية والمتغير المستقل (X_1 رأس المال) وباستخدام الخطوات المتسلسلة (الانحدار التدريجي) عند مستوى معنوية ٥٪. تم الحصول على النتائج الآتية:

١- الفرضيات الاحصائية

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA)

H0: لا توجد علاقة انحدار بين المتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) والمتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).

H1: توجد علاقة انحدار بين المتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) والمتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).

والآتي يمثل جدول الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

الجدول (٧) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Model	Mean	Std.Deviation	N
المخاطر التشغيلية Y	٠,٠٢٩٧٥٠	٠,٠٢٠٦٥٥٠	٢٤
كفاية رأس المال X1	٥,٢٩٧٧٩٢	٣,٠٨٨٩١٨٢	٢٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss)
يوضح الجدول (٧) المتوسط والانحراف المعياري وعدد الحالات لكل متغير على حده وتشير البيانات الى ان متوسط المخاطر التشغيلية Y يبلغ (٠,٠٢٩٧٥٠) بانحراف معياري يصل الى (٠,٠٢٠٦٥٥٠).
اما متوسط نسبة كفاية رأس المال X_1 فقد بلغت (٥,٢٩٧٧٩٢) وبانحراف معياري قدره (٣,٠٨٨٩١٨٢).
وكان حجم عينة تساوي ٢٤ مشاهدة.

٢- المعيار الاحصائي: لبيان النموذج المقترح ضمن طريقة الخطوات المتسلسلة والآتي يمثل جدول نموذج الانحدار المقترح ويوضح معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجدول (٨) نموذج الانحدار المتغيرات

Model	R	R square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-watson
					R square Change	F Change	Df 1	Df 2	Sig.f change	
كفاية رأس المال	0.981	٠,٧٥٥	٠,٧٤٤	٠,٠١٠٤٤	٠,٧٥٥	٦٧,٨٦٤	١	٢٢	٠,٠٠٠	٢,٠٠٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss)

وبذلك يكون جدول الانحدار ومعادلة الانحدار كالآتي:

الجدول (٩) معادلة انحدار النموذج

M0del	Unstandardized		Standardized Coefficients	t	sig
	B	Std.Error	Beta		
كفاية رأس المال	٠,٠٥٢	٠,٠٠٦	٠,٧٧٥	٨,٦٥٥	٠,٠٠٠
	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠			٠,٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss) يمثل الجدول (٩) تحليل التباين للنموذج المختارة لتمثيل العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمة sig لكفاية رأس المال (٠,٠٠٠) وهي اقل من المعنوية التي تساوي ٥٠٪، وبلغ الارتباط بينها وبين المخاطر التشغيلية (٠,٨٦٩) وهي تُعد نسبة ارتباط قوية وبحسب النتائج التي تم التوصل في الجدول (٩) تبين ان معادلة خط الانحدار المقدرة والخطأ في التقدير لكل معامل ويمكن بناء معادلة الانحدار بالمتغيرات التالية:

$$Y=B0+B1X1$$

$$Y= 0.052 +0.005X_1$$

المعادلة السابقة تمثل معادلة الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل لمصرف التجارة العراقي، تبين انه بزيادة وحدة واحدة في قيمة كفاية رأس المال تزداد قيمة المخاطر التشغيلية بمقدار (٠,٠٠٥). وبالتالي يعد النموذج معنوي مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: قياس العلاقة السببية (Granger) لمؤشرات مصرف التجاري

العراقي

من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد للمصرف التجاري العراقي تم الاعتماد على اختبار السببية واختبار (F) عند مستوى معنوية (٥٠٪) ولفترات مختلفة، علما ان قيمة (F) الجدولية كانت (٤,٢٨). والاتي يمثل جداول للعلاقة السببية للمتغيرات المستقلة (X_1) مع المتغير التابع المخاطر التشغيلية (y):

الجدول (١٠) العلاقة السببية بين المخاطر التشغيلية وكفاية رأس المال

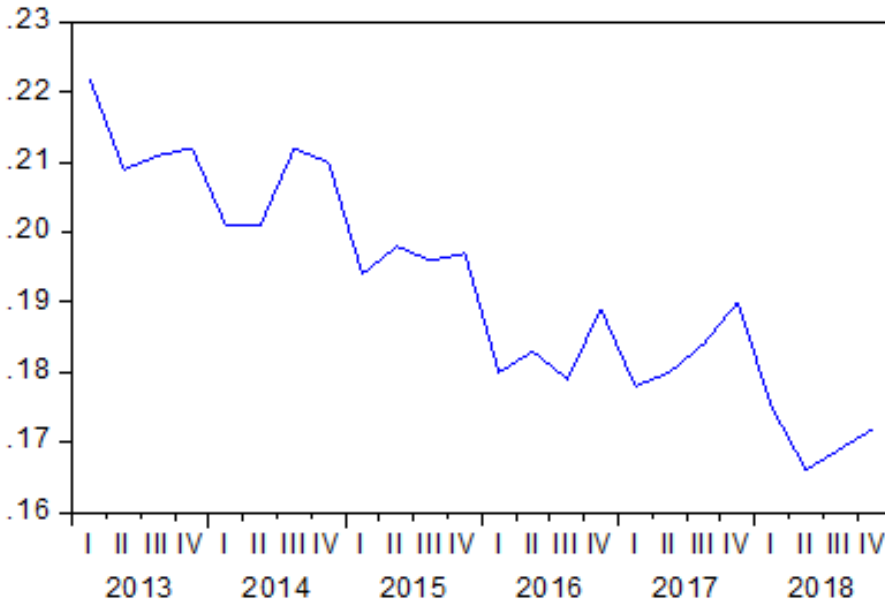
Pair Wise Granger Causality Tests			
Sample: 2013 q1 -2018 q2			
Lags:2			
Probability	F - Statistic	Obs	Null Hypothesis
٠,٢٥٥٥	١,٤٨٠١٢		X1 Does not Granger cause Y
٠,٤٣٢٤	٠,٨٨١١٧	٢٢	Y Does not Granger cause X1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية تبين النتائج في الجدول (١٠) الى ان احتمالية اتجاه العلاقة من (X_1) كفاية رأس المال الى (Y) المخاطر التشغيلية كانت (٠,٢٥٥٥) وهي نسبة اكبر من درجة المعنوية ٥٠٪ وان قيمة (F) المحسوبة التي كانت (١,٤٨٠١٢) وهي اقل من قيمة معامل التحديد (F) التي تبلغ (٤,٢٨)، اما احتمالية العلاقة من (Y) الى (X_1) فقد بلغت (٠,٤٣٢٤) وهي ايضا اكبر من درجة المعنوية ٥٠٪. وكانت قيمة (F) المحسوبة (٠,٨٨١١٧) هي اقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (٤,٢٨). تبين على ضوء النتائج السابقة انه

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA) لا توجد علاقة سببية بين رأس المال والمخاطر التشغيلية أي أنه أي تغيرات في (Y) لا تؤدي إلى تغيرات في (X1) أي أن العلاقة باتجاه واحد.

٣- مصرف ابو ظبي التجاري

تأسس مصرف ابو ظبي التجاري في امانة ابو ظبي في يوليو ١٩٨٥ بعد عملية اندماج بين ثلاثة مصارف وهي مصرف الخليج التجاري و مصرف الامارات التجاري والمصرف الاتحادي التجاري وهو يعد ثاني اكبر مصرف تجاري في الامارات العربية المتحدة ومن اكبر المؤسسات المالية والاكثر امانا في العالم. تضع حكومة ابو ظبي اسهمها فيه بنسبة ٦٥%. والاتي يمثل شكلا لحركة مؤشر كفاية رأس المال لمصرف ابو ظبي التجاري:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الشكل (٣) حركة مؤشر كفاية رأس المال لمصرف ابو ظبي للمدة من ٢٠١٣-٢٠١٨

قياس واختبار مؤشر كفاية رأس المال لمصرف ابو ظبي الاماراتي

اولا: تحليل الانحدار (الطريقة المتسلسلة) Stepwise

Regression

التحليل الاحصائي للمتغير التابع y المخاطر التشغيلية والمتغير المستقلة (X1 رأس المال) وباستخدام الخطوات المتسلسلة (الانحدار التدريجي) عند مستوى معنوية ٥%.

١- الفرضيات الاحصائية

H0: لا توجد علاقة انحدار بين والمتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) المتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).

H1: توجد علاقة انحدار بين والمتغير المستقل كفاية رأس المال (X_1) المتغير المعتمد المخاطر التشغيلية (Y).

الاتي يمثل جدول الاحصاءات الوصفية للمتغيرات البحث:

الجدول (١١) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

Model	Mean	Std. Deviation	N
المخاطر التشغيلية	٠,٠٦٩٤١٧	٠,٠٠٩٤٣٥٩	٢٤
كفاية رأس المال	٠,١٩٢٠٠٠	٠,٠١٥٦٣٤٤	٢٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss) تشير بيانات الجدول (١١) الى ان متوسط المخاطر التشغيلية Y يصل الى (٠,٠٦٩٤١٧) بانحراف معياري (٠,٠٠٩٤٣٥٩). اما متوسط نسبة كفاية رأس المال X_1 فقد بلغت (٠,١٩٢٠٠٠) وبانحراف معياري قدره (٠,٠١٥٦٣٤٤). وكان حجم عينة تساوي ٢٤ مشاهدة والجدول الاتي يمثل النماذج التي تم استبعادها لعدم دلالتها احصائيا:

الجدول (١٢) النموذج المستبعد

M0del	Beta In	T	sig	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
رأس المال	-٠,١٩٤	-٠,٤٣١	٠,٦٧١	-٠,٠٩٤	٠,١٨٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وبرنامج (spss) ٢- المعيار الاحصائي: لبيان النموذج ضمن طريقة الخطوات المتسلسلة حيث تم استبعاد المتغير المستقل (X_1 كفاية رأس المال) لكونه غير معنوي بسبب ان قيمة sig البالغة (٠,٦٧١) اكبر من مستوى المعنوية ٥% وان قيمة معامل الارتباط لهذه المتغير كانت ضعيفة جدا اذ بلغت (-٠,٠٩٤) وبالتالي يعد النموذج غير معنوي مما يعني قبول فرضية العدم ورفض فرضية البديلة.

ثانيا: قياس العلاقة السببية (Granger) لمؤشرات مصرف ابو ظبي

الاماراتي

من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد لمصرف ابو ظبي تم الاعتماد على اختبار السببية كرانجر واختبار (F) عند مستوى معنوية (٥%) ولفترات مختلفة وتقديم ومناقشة نتائج

قياس العلاقة السببية بين متطلبات كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب (BIA) النموذج علما ان (F) الجدولية كانت (4.28). والاتي يمثل جدول بالعلاقة السببية بين المتغير المستقل (X_1) والمتغير التابع (y).

الجدول (13) نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger) بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية

Pair Wise Granger Causality Tests			
Sample: 2013 q1 –2018 q2			
Lags:2			
Probability	F – Statistic	Obs	Null Hypothesis
0.9570	0.04406	٢٢	X1 Does not Granger cause Y
0.6878	0.38261		Y Does not Granger cause X1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية تبين النتائج في الجدول (13) الى ان احتمالية اتجاه العلاقة من (X_1) كفاية رأس المال الى (Y) المخاطر التشغيلية كانت (٠,٩٥٧٠) وهي نسبة اكبر من درجة المعنوية ٥% وان قيمة (F) المحسوبة التي كانت (٠,٤٤٠٦) وهي اقل من قيمة معامل التحديد (F) التي تبلغ (٤,٢٨)، اما احتمالية العلاقة من (Y) الى (X_1) فقد بلغت (٠,٦٨٧٨) وهي ايضا اكبر من درجة المعنوية ٥%. وكانت قيمة (F) المحسوبة (٠,٣٨٢٦١) هي اقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (٤,٢٨). تبين على ضوء النتائج السابقة انه لا توجد علاقة سببية بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية اي انه اي تغيرات في (Y) لا تؤدي الى تغيرات في (X_1).

الاستنتاجات

١. ان مؤشرات كفاية رأس المال اداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف، وهي تعد كفوءة مادامت تلتزم بها.
٢. ان لمقررات بازل ١، بازل ٢ وأوراقها الإرشادية دورا هاما في تحقيق السلامة المالية على مستوى المصارف وعلى المستوى العالمي، وقد اثبتت الأزمات المالية قصور الإجراءات الرقابية المواكبة لمقررات اللجنة للتطورات التي حدثت على مستوى القطاع المالي والمصرفي.
٣. يعد دور ادارة المخاطر في المصارف محوريا في تحديد المخاطر التشغيلية واختيار نهج القياس الافضل في قياس تلك المخاطر بالاستناد على وضعها المالي.
٤. اظهرت نتائج الاثر والارتباط بالنسبة للمصارف العراقية عينة البحث وجود علاقة اثر وارتباط معنوية بين كفاية راس المال والمخاطر التشغيلية لمصرف التجارة العراقي.
٥. اظهرت نتائج الاثر والارتباط عدم معنوية العلاقة بين كفاية راس المال والمخاطر التشغيلية في مصرف ابو ظبي الاماراتي.

٦. بينت النتائج التي توصل اليها البحث عدم وجود علاقة سببية بين كفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية للمصارف عينة البحث.

التوصيات

١. تحقيق مستويات كفاية رأس المال معينة تتجاوز الحدود الدنيا المحددة من قبل لجنة بازل لمتطلبات كفاية رأس المال، فضلاً عن الاستمرار في التحسين لنوعية الموجودات.
٢. تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام المصارف بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال لتحقيق السلامة المالية.
٣. إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأداء المصرف ونتائج عملياته.
٤. ضرورة التزام المصارف بالشفافية والافصاح عن تفاصيل بيانات قوائمها المالية للوصول الى النتائج الفعلية ولتقييم ادائها بشكل افضل.

قائمة المصادر

اولا - كتب عربية

١. الشبيب، دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة، ط ١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٢.

ثانيا- الرسائل العربية

١. المخلافي، عبد العزيز، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٤.
٢. ديبك، هاني احمد، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٥.

ثالثا- الصحف والمجلات العربية

١. المالكي، زهراء، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (١ و ٢) في المخاطرة الائتمانية: دراسة حاله، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد ٢٤، ٢٠١٣.
٢. الموسوي، امير خليل، الدهان، جنان، الجبوري، هدير خيون، استخدام أنموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية- "دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١٧"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٥٨، ٢٠١٨.
٣. رحيم، عباس فاضل، اهمية نظام CAMLS في تقييم اداء المصارف في العراق- دراسة حالة على المصرف الوطني الاسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٠١٤، ٣٩.

رابعاً- التقارير الدولية

١. صندوق النقد العربي، "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ٢٠١٢"، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ٢٠١٤.

المصادر الاجنبية

A- The books

- 1- Costa, Lewis, Nigel, Dao, operational Risk with Excel and VBA,10ed, John Wiley & Sons, Inc., United States of America,2004.
- 2- Gujarati, D. N, Basic Econometrics,4th ed, New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc, 2004.
- 3- Horcher Karen A, essentials of Financial Risk management,10ed,
- 4- Hull, John C, Risk Management and Financial Institutions,4^{ed}, Pearson Education,2015.
- 5- Indraratna, Yuthika, strengthening financial stability indicators in the midst of rapid financial, Graphic Stationers Sdn. Bhd, Kuala Lumpur, Malaysia,2013. <http://www.seacen.org>
- 6- John Wiley & Sons, Inc., United States of America, 2005.
- 7- Resti, Andrea, Sironi, Andrea, Risk Management and Shareholders Value in Banking,1ed, John Wiley & Sons Ltd, London, UK, 2007.
- 8- Rose, Peter S, Hudgins, Sylvia C, Bank Management and Financial Services 7ed, McGraw – Hill International Edition, Singapore,2008.

B- Journals

1. Aspal, Parvesh Kumar, and Dhawan, Sanjeev, " Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective,' International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1, 2016.
2. Barakat, Ahmed, Ashby, Simon, Fenn, Paul, Bryce, Cormac, Operational Risk and Reputation in Financial Institutions: Does Media Tone Make a Difference?, Journal of Banking and Finance,2018.
3. Bateni, Leila, The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks, University of Hawai'i, Mānoa, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11; 2014. <https://www.researchgate.net/publication/279469525>
4. Bateni, Leila, The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks, University of Hawai'i, Mānoa, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11; 2014. <https://www.researchgate.net/publication/279469525>

5. Bruggink & Vande Poel, Controlling Operational Risk Concepts And Practices, 2003. www.qloriamundi.org.
6. Caruana, de Jaime, "Bâle III: vers un system financier plus sure " by À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale, Santander, Madrid, 2010.
7. Daly, Kevin, Akter, Selim, Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis? International Review of Business Research Papers, Vol.5 NO. 2 March 2009 pp. 293-316
8. Davis, Kevin, Bank Capital Adequacy: Where to Now?, 2012. Kevin.davis@melbournecentre.com.au.
9. Gambacorta, Leonardo, Sudipto, Karmakar, Leverage and Risk Weighted Capital Requirements, Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements, 2016.
10. Ghania, Intan Martina Md, Ahmad, Sabri, Stepwise Multiple Regression Method to Forecast Fish Landing, Department of Mathematics, Faculty of Science and Technology, University Malaysia Terengganu, Malaysia, 2010. www.sciencedirect.com.
11. Haber, Gottfried, Basel-II: International Competition Issues, International Atlantic Economic Society, At I Econ J, 2007.
12. John Geweke: "Comparing Alternative Tests of Causality in Temporal Systems Analytic Results and Experimental Evidence", Journal of Econometrics, Vol.21, No.2, 1983, pp(161-162).
13. Li, Yang, Study of optimal capital adequacy ratios, Journal of Productivity Analysis, March 2016. <https://www.researchgate.net/publication/299419568>.
14. Lindnera, Brian, Aureate, Lidia, Bauerb, Margret, Groenewaldca, J.W.D., Comparative analysis of Granger causality and transfer entropy to present a decision flow for the application of oscillation diagnosis Journal of Process Control 79 (2019), www.elsevier.com/locate/jprocont.
15. M. Ariff, Ahmad, J. Skully, Michael, The Determinants of Bank Capital Ratios in a Developing Economy, 2009.
16. Nikhat Fatima, Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks Global Journal of Finance and Management, Volume 6, Number 8 (2014), pp. 771 776, <http://www.ripublication.com>
17. Sturm, Philipp, operational and reputational risk in the European banking industry: The market reaction to operational risk events, Journal of Economic Behavior & Organization, University of Tübingen, Germany, 2013.
18. Tursoy, Turgut, Risk management process in banking industry, University Near East, 2018. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/86427>.

19. Van Roy, Patrick, The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study 1, European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics (ECARES) University Liber de, Bruxelles, Belgium, 2005.
20. Yahaya, norbaya, Mansor, nusaibah, Okazaki, kazuhiko, financial performance and economics impact on capital adequacy ratio, university technical Malaysia Melaka, aichi institute of technology, proceedings of 2nd iastem international conference, boston, USA, 2015.

C- Thesis

1. Charpentier, Alexandre, Evolution of Basel Regulation Impact on European Banks, Master Thesis, University of HEC, paris, 2014.
2. E. swanepoel. the measurement and management of operational risk in south African co-operative banks, north-west university veal triangle campus, 2012.
3. Nyoka, Charles Jabulani, bank capital and profitability: an empirical study of south African commercial banks, University of South Africa, 2017.
4. Olsen, Annette Brose. Oil Price Shocks and Stock Market Returns: A study on Portugal, Ireland, Italy, Greece and Spain. Sweden: A Thesis submitted as a Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Economics, Sweden - Lund University – school of economics and management, 2014.
5. Zaman, Haseeb, Gul Zeb, Babar, camels rating system for banking industry in Pakistan, master thesis, Umea school of business, 2011.

D -Reports

1. Asian Development Bank, Financial Soundness Indicators for Financial Sector stability in Georgia, Printed in the Philippines, 2015. <https://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.
2. Reserve Bank of New Zealand, Capital adequacy ratios for banks - explanation and example of calculation, p8, 2007.

السيولة المصرفية ودورها في تطوير القطاع المصرفي

The Bank Liquidity and Its Role in Developing Banking Sector

أ.م.د. سمرمد عبد الجبار الخير الله^(١)

Assist. Prof. Sarmad A. Al-khair Allah

Zinah N. Hammadi

زينة ناظم حمادي^(٢)

المستخلص

حظت السيولة المصرفية ولاتزال تحظى باهتمام الباحثين والمصارف على حد سواء يوصفها هدفاً رئيسياً من اهداف واداة حيوية لمواجهة الالتزامات المالية للمصارف، وتتلخص فكرة البحث اثر السيولة على تطور القطاع المصرفي ولتحقيق ذلك تم استخدام مؤشرات السيولة المصرفية (نسبة الاحتياط القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف، والتي كانت ذلك على عينة من المصارف العراقية التجارية وهي (مصرف بغداد، مصرف الاهلي التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بابل) وعليه قام البحث على جملة من الاهداف اهمها (تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ((ARDL)).

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، البنك المركزي، المصارف العراقية التجارية، النموذج الانحدار الذاتي.

Abstract

Urged the liquidity banking still Sarifice interest the researcher banks both as a goal master of objective and performance of vitality to meet the obligation financial banks that are summarized idea find the impact of

١- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد.

liquidity on the evolution of the banking sector in order to achieve this is the use of indicators liquidity banking (percentage legal reserve, percentage liquidity legal, percentage cash balance, percentage of employment) which was on his eye of Iraqi banks commercial a (bank of Baghdad, bank national trade, bank of the business of Iraq, bank of Sumer commercial, bank Darussalam investment, bank of business bay, bank credit Iraq, the bank of Babylon) so the find on sentences of targets the most important analysis relationship between variables study using model regression self-slow distributor (ARDL).

المقدمة

يعد موضوع السيولة من المواضيع الجوهرية اذ اشغل الكثير من عمل الباحثين والدارسين كما تحتل السيولة المصرفية مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية ويأتي هذا من طبيعة الدور الذي تؤديه في المعاملات الاقتصادية المختلفة، كما يمثل الجهاز المصرفي ركيزة اساسية ولازمة لأقتصاد اي دولة كانت ذات اقتصاد متشابك ومركب او دولة نامية لاتزال اليات اقتصادياتها في طور التطوير والنمو فإذا كان القطاع المصرفي واحداً من اهم القطاعات الاقتصادية، فأن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي بهذا القطاع وذلك لما يقوم من ادارة للسياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي ارساء اسس نمو اقتصادي قابل للاستقرار.

مشكلة البحث

تبين مشكلة البحث قياس وبيان الاثر الذي تتركه السيولة المصرفية في متغيرات الدراسة اذ ان السيولة المصرفية هي اداة مهمة تستعملها السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هدف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي:-

- ١- الاطار النظري للأساليب القياسية والاختبارات المستخدمة في التحليل
- ٢- المتغيرات الداخلة في النموذج.
- ٣- التوصيف النظري للنموذج القياسي.
- ٤- تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
- ٥- اختبار استقرارية المتغيرات.
- ٦- تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها: ان السيولة المصرفية يمكن السيطرة عليها من خلال الادوات غير المباشر للسياسة النقدية لذا يمكن للسيولة العامة ان تؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

حدود البحث

- ١- الحدود الزمنية:- امتدت الحدود الزمنية للبحث من (٢٠٠٥-٢٠١٦).
- ٢- الحدود المكانية:- تمثلت الحدود المكانية بدراسة تسعة مصارف عراقية هي (المصرف الاهلي التجاري، المصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بغداد، المصرف الاهلي التجاري وذلك لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذه الدراسة.

المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب القياسية والاختبارات المستخدمة في التحليل

المطلب الاول:- المتغيرات الداخلة في الانموذج

تتبع أهمية مؤشرات السيولة المصرفية وفعاليتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي أهمية كبرى في التأثير بالوضع الاقتصادي في البلد، بالنظر لما تمتلكه هذه المؤشرات من تأثير في الوضع المالي وتجنب المشاكل المعقدة المرافقة لتحركات الدورة الاقتصادية وحتى يمكن التعرف على جدوى فعالية هذه المؤشرات يجب إثبات الآلية التي عن طريقها نستخدم الاساليب القياسية الملائمة، وقبل الخوض في الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة يجب التعرف على المتغيرات الداخلة في عملية التحليل من الرموز الأتية:-

GDP:- الناتج المحلي الاجمالي

LI:- السيولة القانونية

U:- المتغير العشوائي

CB:- الارصدة النقدية

RE:- التوظيف

المطلب الثاني:- التوصيف النظري للانموذج القياسي:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series):- ان تحليل السلاسل الزمنية يعد جزءاً من الطرائق الاحصائية المهمة والتي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها بمدد (فترات) زمنية متعددة، عليه فالسلاسل الزمنية تكون مستقرة بشكل تام اذا توفرت فيها الشروط التالية^(٣):

$$1- \text{ ثبات الوسط الحسابي: } E(X_t) = U$$

$$2- \text{ ثبات قيمة التباين: } \text{Var}(X_t) = \sigma_x^2$$

$$3- \text{ امتلاك السلسلتين } (X_{t+k}, X_t) \text{ ارتباطاً مشتركاً ومعتمداً على الازاحة } K \text{ أي أن التباين المشترك}$$

هو:-

٣- عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الانبعاث (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٤٣ المجلد التاسع، ٢٠١٣، ص١٧٦.

$$Y_k = \text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - U)(X_{t+k} - U)]$$

إذ يهدف إختبار الاستقرار الى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على جهة فإذا كانت السلسلة مستقرة اصلاً أي أن السلسلة متكاملة من الرتبة (صفر) وهي بذلك لا تحمل جذر الوحدة (0)، أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة (1) أي (1) وهكذا حتى تستقر السلسلة، ويقصد باستقرار السلاسل الزمنية من الناحية الاحصائية أن يكون الوسط الحسابي والتباين ثابتين، أي أن السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت عن وسط حسابي ثابت، مع تباين ثابت ليس له علاقة بالزمن⁽⁴⁾، ويمكن للسلاسل الزمنية غير الساكنة أن تصبح ساكنة عن طريق اضافة متغير الزمن الى عمليات التحليل المتعددة العوامل لإزالة الاتجاه العام، واطافة متغير وهي وتحويل البيانات الشكل الاسي أو اللوغارتمي⁽⁵⁾. إن معظم السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار والسبب في ذلك يعود الى احتوائها على جذر الوحدة إذ يؤدي وجود هذا الجذر في أي سلسلة زمنية للمتغيرات الى عدم استقرار تباين ومتوسط هذه المتغيرات خلال الزمن، وتجدر الإشارة هنا الى أنه عند القيام بإجراء تحليل الانحدار على سلاسل زمنية وتحتوي على جذر الوحدة دون معالجتها سيؤدي الى وجود ارتباط زائف بينها فضلاً عن حدوث جملة من المشاكل في عملية التحليل⁽⁶⁾. لذا عند إجراء أي تحليل قياسي لا بد من القيام بأجراء اختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة للتأكد فيما بعد اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة او غير مستقرة، فإذا كانت غير مستقرة واخضعناها لعملية التحليل ستظهر لدينا مشكلة الانحدار الزائف والذي لا يعطي أي معنى حقيقي للنتائج ولا يقدم تفسيراً اقتصادياً لها⁽⁷⁾ والمقصود بالانحدار الزائف (هو وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى ولو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها)⁽⁸⁾. وتجدر الإشارة إلى أن عدم استقرار السلاسل الزمنية والتي تمثل بيانات حقيقية يعود الى شكل او نمط هذه السلاسل فهي إما تكون من نمط (Trend Stationary) أو من نمط (Difference Stationary) ويمكن توضيحها كالآتي⁽⁹⁾:

١- النمط الاول Ts:- يعني أنها سلاسل زمنية غير متغيرة لها معادلة باتجاه عام محددة مع شكل عشوائي مستقر توقعه صفر وتباينه ثابت.

4- Gity Melard, Methode Deper vision Acurt Terme, Bruscelles, Educa Tion Ellipses, 1990, P,281.

٥- احمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصدر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١)، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٧-٦٨، ٢٠١٤، ص٢٧.

6- Paresn Narayan and Russell Smyth, Energy Energy Consumption And Real GDP in G7 Countries: New Evidwncce From Panel cointegration with struct ural breaks, Energy Economics, 30, 2008, P.230-235.

٧- نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١، ص١٨١.

٨- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد ٢٢، ص٦٢.

٩- عثمان نقار واخرون منهجية (Box - Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والنمو دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣، المجلد ٢٧، ٢٠١١، ص١٢٩.

٢- النمط الثاني Ds: - هي سلاسل زمنية غير مستقرة وذات اتجاه عام عشوائي، ويتميز بوجود جذر الوحدة ومن أجل جعلها مستقرة يتم اختيارها عن طريق اختبار ديكي فولر البسيط او الموسع. ولأختبار سلسلة زمنية معينة توجد عدة اختبارات احصائية أهمها اختبار ديكي فولر البسيط والذي يتضمن أنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة (١) AR اذ انه يأخذ الشكل: $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + U_t$ ، اذ ان U_t هي الخطأ العشوائي، لذا فإن التغير في Y_t يساوي: -
 $\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + U_t$ يساوي طأ العشوائي، لذا فإن التغير في ائية اهمها اختبار ديكي فولر البسيط والذي يتضمن نموذج الاعدار الذاتي من الدرجة اختبار ديكي، على اعتبار انه ذو وسط حساب معدوم وتباين ثابت وعليه فإن فرضية الاختبار تكون بالشكل الاتي^(١٠): -

$$H_0: |\emptyset| = 1$$

$$H_1: |\emptyset| < 1$$

وتقدر هذه الفرضية عن طريق صيغ الانحدار والتي تأخذ الانحدار بالصيغة البسيطة ثم الانحدار مع الحد الثابت وآخرها الانحدار مع الحد الثابت والاتجاه العام وهي: -

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + U_t \quad \text{١- أنموذج البسيط}$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + C + U_t \quad \text{٢- أنموذج مع حد ثابت}$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + bt + C + U_t \quad \text{٣- أنموذج مع حد ثابت واتجاه عام}$$

عن طريق النماذج والفرضيات المذكورة آنفاً فإذا تحققت فرضية العدم (H_0) في احد هذه النماذج فإن السلسلة توصف بأنها غير مستقرة وبالعكس بالنسبة للفرضية (H_1)، وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الاختبار يقترن بالتطبيق فقط في حالة الانحدار البسيط او من الدرجة الاولى (١) AR.

اما اختبار جذر الوحدة الثاني يطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والذي يتميز بأنه لا يبقى خطأ الارتباط بين المتبقيات فضلاً عن استخدامه في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة، اذ طور عام ١٩٨١ معادلات الانحدار التي طرحها في الاختبار البسيط إذ اصبحت بالصيغة الآتية^(١١): -

١- بدون حدث ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = (P - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

٢- بدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = a + (P - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

١٠- سليم حمود، دراسة تطبيقية قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، ابحاث ادارية واقتصادية، العدد ١٢، ٢٠١٢، ص ٤٤.

١١- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق واخرون، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ٣٣، ٢٠١٢، ص ١٥٣.

٣- مع حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = a + \beta T + (P - 1)Y_{t-1} + \sum_j^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

ويهدف هذا الاختبار الى التأكد من الفرضيات عن طريق اختبار وجود معنوية او عدم وجودها للثابت (C)، كذلك احتواء السلسلة او عدم احتوائها على معلمة الاتجاه العام (b) بمعنى^(١٢):

- الثابت ليس له معنوية $H_0: C = 0$

- الثابت له معنوية $H_1: C \neq 0$

- السلسلة لا تحتوي على معلمة الاتجاه العام $H_0: b = 0$

- السلسلة تحتوي على معلمة الاتجاه العام $H_1: b \neq 0$

فضلاً عن بعد عملية تقدير معاملات معادلة الانحدار، يتم اختبار الفرضيتين كالآتي^(١٣):-

السلسلة (Y_t) غير مستقرة (Y_t) تحتوي على جذر الوحدة $H_0: P = 1$

السلسلة (Y_t) مستقرة (Y_t) لا تحتوي على جذر الوحدة $H_1: P < 1$

وبعد مقارنة قيمة (t_c) المحتسبة مع (t_i) الجدولية عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت (t_c) المحتسبة أكبر من الجدولية (t_i) نرفض فرضية العدم (H_0) اي ان السلسلة (Y_t) مستقرة وهذا يعني ان المتغير ساكن عن هذا المستوى وخلو المعادلة من جذر الوحدة، وخلافه تعد السلسلة غير مستقرة اي ان المتغير غير ساكن وعليه نأخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية ومن ثم اعادة الاختبار، فاذا كانت غير مستقرة في الفرق الاول يتم اخذ الفرق الثاني واختيارها، وهكذا الى ان يتم الحصول على سلسلة مستقرة.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عرض نتائج النموذج وتحليله.

اولاً:- اختبار استقرارية المتغيرات

سيتم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (١):-

جدول (1) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	B	Non	A	B	Non

١٢- عطية عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٦٥٧.

١٣- صفاء يونس الصفاوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط- البرو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد ١٤، ٢٠٠٨، ص ١٩.

GDP	I(0)	-1.9033	-3.4202*	0.5958			
CPI	I(0)	-18.6584	-13.833*	0.4444			
CB	I(1)	0.3146	-1.5127	1.1271	-2.2899	-5.4432*	-1.9720*
LI	I(1)	1.4435	-2.2584	1.0635	-3.8352*	-4.4555*	-3.8638*
RE	I(1)	-2.1408	-2.9776	-1.5298	-4.1941*	-4.0942*	-4.4223*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية ١٠%

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (١) أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (CPI, GDP) عند مستوى معنوية ٥% و ١٠% وستكون متكاملة من الدرجة (١,٠) في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (- First difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى ٥% و ١٠% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (CB, LI, RE).

ثانياً:- تقدير الدوال باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

١. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة القانونية

يتكون الانموذج من متغير واحد مستقل ومتغير تابع إذ تم احتساب قيم المعلمات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الآتية:

$$GDP = B0 + B1LOG(LI) + U$$

إذ أن:

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي

LI: السيولة القانونية

U: المتغير العشوائي

أ- تقدير النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لهذه الدالة وممدد ابطاء (٢) اذ حصلنا على النتائج الآتية:

جدول (٢) مخرجات النموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

GDP(-1)	0.080022	0.317265	0.252224	
LI	7.973311	2.156042	3.698124	
C	-1.202976	3.507644	-0.342959	
R-squared	0.631600	Adjusted R-squared	0.539499	
F-statistic	6.85775	Durbin-Watson stat	2.293956	

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
يوضح الجدول (٢) مخرجات اختبار ARDL إذ نلاحظ ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (٦٣%) اي المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (٦٣%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج، اذ كانت قيمة F المحتسبة (٦,٨٥) وهي معنوية عند مستوى ٥% اي ان الانموذج المقدر معنوي ما يعني عدم امكانية رفض الفرضية البديلة والقبول بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

ب- اختبار الحدود (Bounds.Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول (٣).

جدول (٣) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر

Test Stat.	Value	K
F- Stat	11.20059	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
من الجدول (٣) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (١١,٢٠) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (٥,٧٣) والصغرى البالغة (٤,٩٤) عند مستوى معنوية ٥% وعليه لا نقبل فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

ج- نتقل الى اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (٤)

جدول (٤) اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Prob*	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation

0.529	0.3966	-0.167	-0.167	1	. * .	. * .
0.709	0.6866	0.110	0.135	2	. * .	. * .
0.700	1.4243	-0.172	-0.203	3	. * .	. * .
0.831	1.4771	-0.126	-0.051	4	. * .	. .
0.798	2.3594	-0.192	-0.192	5	. * .	. * .
0.809	3.0022	-0.256	-0.150	6	. ** .	. * .
0.777	4.0281	0.109	0.169	7	. * .	. * .
0.846	4.1254	-0.059	-0.045	8	. .	. .
0.903	4.1263	-0.182	0.003	9	. * .	. .
0.941	4.1263	-0.054	0.000	10	. .	. .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
يوضح الجدول (٤) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى ٥%.

د- سنقوم باختبار النموذج المقدّر والتأكد من خلوّه من الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وبعد إجراء الاختبارات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدولين (٥).
جدول (٥) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.523692	Prop. F	0.6171
Obs*R-squared	1.634823	Prob. Chi-Square	0.4416
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.387407	Prob. F	0.6909
Obs*R-squared	0.971297	Prob. Chi-Square	0.6153
Scaled explained SS	1.306095	Prob. Chi-Square	0.5205

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
الجدول (٤) يبين ان النموذج المقدّر خالي من الارتباط التسلسلي إذ ان قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى ٥% إذ سنقبل فرضية العدم لعدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية اي قبول فرضية العدم.

هـ - بعد اختبار النموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بتقدير النموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول (٦).

جدول (٦) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	-1.202976	0.277916	-4.328562	0.0025
CointEq(-1)	-0.919978	0.183259	-5.020093	0.0010
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
LI	8.8666849	3.824850	2.265932	0.0502
EC = GDP - (8.8666849*L I)				

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

من الجدول (٦) نلاحظ انه في الاجل القصير وعن طريق اختبار t كانت السيولة القانونية معنوية عند مستوى 5%.

اما في الاجل الطويل نلاحظ ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة القانونية للسنة الحالية علاقة طردية اي ان زيادة السيولة القانونية بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٨,٨٦) وحدة، اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (-٠,٩١) وهي ايضا معنوية عند مستوى ٥% وهنا لا تقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اي ان (٩١%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

٢. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والارصدة النقدية

يتكون النموذج من متغير واحد مستقل ومتغير تابع اذ تم احتساب قيم المعلومات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الاتية:

$$GDP = B0 + B1LOG(CB) + U$$

اذ ان:

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي

CB: الارصدة النقدية

U: المتغير العشوائي

أ- اختبار استقرارية المتغيرات تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لهذه الدالة وبمدد إبطاء (٢) اذ حصلنا على المخرجات الاتية:

جدول (٧) مخرجات نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.049542	0.341167	-0.145213	0.8881
CB	5.416314	1.638330	3.305996	0.0108
C	3.487825	3.017183	1.155987	0.2810
R-squared	0.578148		Adjusted R-squared	0.472685
F-statistic	5.482002		Durbin-Watson stat	2.281075

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 يوضح الجدول (٧) مخرجات اختبار ARDL إذ نلاحظ أن القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (٥٧%) اي المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (٥٧%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج، اذ كانت قيمة F المحتسبة (٥,٤٨) وهي معنوية عند مستوى ٥% اي ان الانموذج المقدر معنوي.

ب- اختبار الحدود (Bounds.Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول (٨).

جدول (٨) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر

Test Stat.	Value	K
F- Stat	9.274578	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 من الجدول (٨) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (٩,٢٧) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (٥,٧٣) والقيمة الجدولية الصغرى البالغة (٤,٩٤) عند مستوى معنوية ٥% وعليه لا نقبل فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

ج- نتقل الى اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (٩).

جدول (٩) اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Prob*	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation

0.479	0.5007	-0.187	-0.187	1	. * .	. * .
0.764	0.5375	-0.086	-0.048	2	. * .	. .
0.735	1.2733	-0.239	-0.203	3	. ** .	. * .
0.839	1.4276	-0.203	-0.087	4	. * .	. * .
0.921	1.4309	-0.139	-0.012	5	. * .	. .
0.963	1.4458	-0.169	-0.023	6	. * .	. .
0.978	1.6193	-0.083	0.070	7	. * .	. .
0.986	1.8149	-0.020	0.064	8	. .	. .
0.981	2.5025	-0.169	-0.098	9	. * .	. * .
0.990	2.5845	-0.075	0.024	10	. * .	. .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
يوضح الجدول (٩) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى ٥%، ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر والتأكد من خلوه من الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وبعد اجراء الاختبارات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدولين (٩-١٠).
جدول (١٠) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.625321	Prop. F	0.5667
Obs*R-squared	1.897358	Prob. Chi-Square	0.3873
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.387407	Prob. F	0.7929
Obs*R-squared	0.971297	Prob. Chi-Square	0.7335
Scaled explained SS	1.306095	Prob. Chi-Square	0.6204

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
الجدول (١٠) يبين ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى ٥% اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية اي قبول فرضية العدم.

د- بعد اختبار النموذج المقدّر والتأكد من خلوّه من المشاكل القياسية سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول بالجدول (١١).
جدول (١١) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	3.487825	0.748355	4.660652	0.0016
CointEq(-1)	-1.049542	0.229753	-4.568129	0.0018
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CB	5.160645	2.174505	2.373250	0.0450
EC = GDP - (5.1606*CB)				

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
من الجدول (١١) نلاحظ انه في الأجل القصير وعن طريق اختبار t كانت السيولة القانونية غير معنوية عند مستوى 5%.

اما في الأجل الطويل نلاحظ ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والارصدة النقدية للسنة الحالية علاقة طردية اي ان زيادة الارصدة النقدية بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٥,١٦) وحدة، اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (١,٠٤-) وهي ايضا معنوية عند مستوى ٥% وهنا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل اي ان (١٠٠%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

٣. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و التوظيف

يتكون النموذج من متغير واحد مستقل ومتغير تابع إذ تم احتساب قيم المعلومات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الآتية:

$$GDP = B0 + B1LOG(RE) + U$$

إذ أن:

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي

RE: التوظيف

U: المتغير العشوائي

أ- اختبار استقرارية المتغيرات تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لهذه الدالة وبمعدّل إبطاء (٢) اذ حصلنا على المخرجات الآتية:

جدول (١٢) مخرجات نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-3.938415	1.199727	-3.282760	0.0168
GDP(-2)	-0.466098	0.394461	-1.181607	0.2821
RE	2.972727	0.852805	3.485824	0.0130
C	42.58677	11.21776	3.796371	0.0090
R-squared	0.677084	Adjusted R-squared	0.515626	
F-statistic	4.193565	Durbin-Watson stat	1.422948	

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (١٢) مخرجات اختبار ARDL إذ نلاحظ أن القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (٦٧%) أي المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (٦٧%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي يعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج، اذ كانت قيمة F المحتسبة (٤,١٩) وهي معنوية عند مستوى ٥% أي ان الانموذج المقدر معنوي.

ب- اختبار الحدود (Bounds.Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول (١٣).

جدول (١٣) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

Test Stat.	Value	K
F- Stat	7.185242	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

من الجدول (١٣) نلاحظ أن قيمة F المحتسبة بلغت (٧,١٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (٥,٧٣) والقيمة الجدولية الصغرى البالغة (٤,٩٤) عند مستوى معنوية ٥% وعليه لا نقبل فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

د- نتقل الى اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (١٤).

جدول (١٤) اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.747	0.1043	0.088	0.088	1	. * .	. * .
0.632	0.9175	-0.243	-0.233	2	. ** .	. ** .
0.817	0.9359	0.085	0.033	3	. * .	. .
0.875	1.2188	0.052	0.119	4	. .	. * .
0.785	2.4435	-0.237	-0.226	5	. ** .	. ** .
0.693	3.8787	-0.140	-0.219	6	. * .	. ** .
0.725	4.4616	-0.220	-0.121	7	. ** .	. * .
0.737	5.1891	0.080	0.110	8	. * .	. * .
0.787	5.5147	-0.114	-0.052	9	. * .	. .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
يوضح الجدول (١٤) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى ٥%.

هـ - سنقوم باختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للانموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبارات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدولين (١٥)
جدول (١٥) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.590893	Prop. F	0.5959
Obs*R-squared	2.280654	Prob. Chi-Square	0.3197
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.695954	Prob. F	0.2662
Obs*R-squared	4.588677	Prob. Chi-Square	0.2045
Scaled explained SS	1.339860	Prob. Chi-Square	0.7197

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
الجدول (١٥) يبين ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى ٥% اي سنقبل فرضية عدم اي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية ايضا اي قبول فرضية عدم.

و- بعد اختبار الانموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بتقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وتم الحصول على المخرجات الموضحة بالجدول بالجدول (١٦).

جدول (١٦) مخرجات انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	42.58677	10.37269	4.105665	0.0063
D(GDP(-1))	0.466098	0.339874	1.371382	0.2193
CointEq(-1)*	-1.404513	1.319920	-4.094577	0.0064
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
RE	0.550045	0.053401	10.30026	0.0000
EC = GDP - (0.550045*RE)				

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10
من الجدول (١٦) نلاحظ انه في الاجل القصير وعن طريق اختبار t كانت نسبة التوظيف غير معنوية عند مستوى 5%.

اما في الاجل الطويل نلاحظ ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التوظيف للسنة الحالية علاقة طردية اي ان زيادة نسبة التوظيف بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٥٥) وحدة، اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (-١,٤٠) وهي ايضا معنوية عند مستوى ٥% وهنا لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اي ان (١٠٠%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

الاستنتاجات

١- نلاحظ وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة القانونية وهي علاقة طردية تربط بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة.

٢- من خلال النظر الى العلاقة بين الناتج المحلي والاجمالي والارصدة النقدية نلاحظ هناك علاقة توازنية طويلة الاجل.

٣- من خلال النظر الى العلاقة التي تربط بين الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التوظيف نلاحظ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وهي معنوية عند مستوى ٥% وهنا سترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

التوصيات

١- العمل على خلق التوازن بين المصادر النقدية للمصارف (المبحوثة عنه) وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها.

- ٢- العمل على تبني اعداد دراسة تناول المعلومات والبيانات المتوفرة لدى المصارف قبل البدء بأي سياسة استثمارية او تسويقية معينة وذلك لغرض الحصول على افضل الفرص الاستثمارية والعمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية.
- ٣- العمل على ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطر التي نشأت للمصرف وتحليلها من قبل المصرف وهذا يعمل على تحديد مستويات ودرجات الامان لتجنب المخاطر.
- ٤- اصلاح القطاع المصرفي والتي تبدأ من دراسة الواقع والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها ومعالجة التشوهات والاختلالات الراهنة ثم بحث سبل تفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية.

المصادر

١. عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، ٢٠١٣.
٢. Gity Melard, Methode Deper vision Acurt Terme, Bruscelles, Educa Tion Ellipses, 1990,
٣. احمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصدر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١)، بحوث اقتصادية عربية، ٢٠١٤.
٤. Paresh Narayan and Russell Smyth, Energy Energy Consumption And Real GDP in G7 Countries: New Eveidwnce From Panel cointegration with struct ural breaks, Energy Economics, 2008
٥. نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١١.
٦. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.
٧. عثمان نزار واخرون منهجية (Box - Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والنبؤ دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١١.
٨. سليم حمود، دراسة تطبيقية قياسية للنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، ابحاث ادارية واقتصادية، ٢٠١٢.
٩. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق واخرون، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٢.
١٠. عطية عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
١١. صفاء يونس الصفواي واخرون، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط- البرو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، ٢٠٠٨.

السياحة الدينية واسس استدامتها في محافظة كربلاء المقدسة

The Religious Tourism and basis of Sustainability in Holy Karbala

Assist. Lect. Najiha H. Mahdi

م.م ناجحه هادي مهدي^(١)

المخلص

أصبحت السياحة نشاطاً إقتصادياً مهماً وضرورياً في كثير من الدول والمجتمعات المتقدمة، ودول العالم النامي.

ويعد دور المشاريع من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية، والإنسانية، والمادية في البلاد. والتخطيط السياحي هو ضرورة من ضروريات التنمية المستدامة الرشيدة التي تمكن الدول وخصوصاً النامية منها على مواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية. وبالتالي، فإن مشاريع التنمية السياحية يعد جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدول، والذي يقضي بإلزام كافة الوزارات، والمحافظات، وكافة الهيئات، والأجهزة الحكومية، وغير الحكومية، بتنفيذ السياسة التنموية السياحية. فالسياحة في الجوانب التنموية تُعدّ مورداً إقتصادياً مهماً في توفير العملات الصعبة لبلد المقصد السياحي، وكذلك توفير فرص العمل، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.

يملك العراق مقومات سياحية متنوعة تجعله مقصداً للسواح الراغبين بكل أنواع السياحة. فالسياحة الدينية، لها مقوماتها نظراً لوجود المراكد المقدسة للأئمة -عليهم السلام- وبالأخص في محافظة كربلاء، ومقومات السياحة الترفيهية، والفنادق ذات الدرجات المختلفة، والتي تقدم أفضل الخدمات. والسياحة العلاجية بها مقومات في الكثير من المحافظات، لا سيما محافظة كربلاء في قضاء عين التمر (شائنة)، إذ توجد عيون وينابيع المياه المعدنية.

تتمتع مدينة كربلاء المقدّسة ببعْدٍ ديني، وحضاري، وموروث ثقافي، يميزها عن باقي المدن العراقية. فمن الناحية الدينية، تزخر مدينة كربلاء المقدّسة بمركّدي الإمام الحسين وأخيه أبي الفضل العباس -عليهما السلام-، والعديد من المقامات الدينية. أما من الناحية التاريخية، فإن المدينة غنية بالمواقع التاريخية الهامة التي تمثل الأحقاب التاريخية التي امتدت عبر العصور والحضارات المختلفة، ومثالاً على ذلك، آثار حصن الأخيضر، وخان النخيلة، وخان العطيشي. وتتجلى الحضارة العربية والإسلامية في الفن المعماري الذي تزخر به المباني الدينية والمراقد.

ومن هذا المنطلق، لا بد لنا من الإشارة إلى السياحة الدينية، وما تمتلكه مدينة كربلاء المقدّسة من مقوّمات سياحية دينية جعلت الملايين من الزوار يتوجهون إليها لاحتوائها للمراقد المقدّسة، ونظراً لأهمية هذه المدينة، إنبثق عنوان دراستي (السياحة الدينية واسس استدامتها في محافظة كربلاء). وذلك من أجل تسليط الضوء على أهمية المشاريع السياحية وما لها من دورٍ كبيرٍ في التنمية السياحية، ولإبراز أهم مقوّمات الجذب السياحي الديني في كربلاء ومحافظةها وتفعيلها لتكون الأكثر تأثيراً من بين مثيلاتها من المدن المقدسة على ممارسي هذا النوع من السياحة. والهدف من هذا البحث هو الوصول إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تساهم في تنمية وتطوير حركة السياحة الدينية في المحافظة، وفق الأسس والأساليب العلمية بعيداً عن الإرتجال في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: السياحة الدينية، تنمية السياحة في محافظة كربلاء.

Abstract

Tourism has become an important economic activity and the necessary security in many countries and communities of developed and developing world. The role of the projects of the most important contemporary tourism development tools that aim to increase per capita income, and a comprehensive cultural development of all natural ingredients, and humanity, and the material in the country. And planning of tourism is a necessity for good governance and sustainable development that will enable countries, especially developing ones to face the competition in the international tourist market. Thus, the development of tourism projects is an integral part of the economic development plan part, and social states, which eliminates compel all ministries, provinces, and all bodies, government agencies, and non-governmental organizations, the implementation of the development of political tourism. Tourism in the development aspects are an important economic resource in the provision of hard currency for the country's tourist destination, as well as providing employment opportunities, leading to the increase in national income.

Iraq has the ingredients to make it a tourist destination for a variety of tourists wanting all kinds of tourism. Religious Tourism, with its components due to the presence of the holy shrines of Imams (peace be upon them) and

Bo_khas in Karbala province, and the foundations of leisure tourism, hotels of different grades, which offer the best services. The medical tourism by the ingredients in many of the provinces, especially the province of Karbala in the district of Ain al-Tamur (Shithathah), with no eyes and mineral springs.

In this sense, we must refer to religious tourism, and is owned by the holy city of Karbala of potential in tourism religious millions made of visitors go to it to contain holy shrines, and given the importance of this city, grew out my address (religious tourism and the foundations of sustainability in Karbala governorate). In order to highlight the importance of tourism projects and their significant role in the development of tourism, and to highlight the most important elements of the religious tourist attractions in Karbala and maintaining and activated to be the most influential among their counterparts from the holy cities on the practitioners of this type of tourism. The aim of this research is to reach a set of proposals and recommendations that contribute to the development of religious tourism in the province, according to the principles and scientific methods away from improvisation in decision-making.

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة في النقاط الاتية:

- ١- تحاول الدراسة الوقوف على السياحة الدينية واسس استدامتها في محافظة كربلاء المقدسة.
- ٢- كما تحاول الدراسة ايجاد الحلول التي تؤدي بدورها الى زيادة عناصر الجذب السياحي الذي يزيد من تنمية القطاعات السياحية وخصوصا داخل العراق.
- ٣- كذلك تحاول الدراسة الوقوف على اسباب عدم الاستفادة من الثروات السياحية المعطلة التي لم يتم استغلالها بالشكل الذي يساعد على ازدهار السياحة الدينية ونموها في العراق وخصوصا في محافظة كربلاء المقدسة.

فرضية الدراسة:

- انطلق الفرض العلمي الرئيسي لهذه الدراسة ان هناك مقومات استراتيجية للسياحة بشكل عام وذلك عبر طريق دراسة وتحليل وتفسير تأثير عوامل عديدة منها:
- ١- انواع المرافق السياحية والتي تتمثل من اماكن مقدسة، والاقامة واماكن الطعام واماكن الراحة والاستجمام.
 - ٢- خصائص الموقع السياحي والمتمثلة بشهرة الموقع، وقربها من المدينة وسهولة الوصول وتوفير الخدمات الصحية وغيرها.
 - ٣- جودة الخدمات المقدمة والتي تشمل خدمات النقل والصرافة والتسهيلات مصرفية.
 - ٤- نوعية الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي والسفر.

اهداف الدراسة:

انطلاقاً من اهداف البحث والاطار النظري والفكري الذي وضع فيه فهو يهدف الى التوصل الى اجابات عن النقاط الآتية:

- ١- ما اهمية السياحة الدينية واهدافها واسس استدامتها السياحية في محافظة كربلاء المقدسة؟
- ٢- ما مفهوم التنمية السياحية وعناصر وكيفية التغلب على مشاكلها؟
- ٣- ما اهم الاقتراحات التي تساعد في تشريع وتطوير التنمية السياحية في محافظة كربلاء المقدسة؟
- ٤- البحث عن الاستراتيجية للسياحة الدينية في محافظة كربلاء.
- ٥- تهدف هذه الدراسة الى وضع نموذج للمقومات الاساسية والاستراتيجية التي تلعب دوراً اساسياً في تطور وازدهار السياحة الدينية في محافظة كربلاء المقدسة.

الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة للسياحة موضع اهتمام الكثير في الباحثين والدارسين والمهتمين بالقطاع السياحي، وتضم المكتبة العلمية الكثير من البحوث التي تناولت بالدراسة والبحث اهمية هذه المقومات ودورها في النشاط السياحي ولا تبالغ بالقول ان اغلب ما توصل اليه الباحثون وخطته اقليم طلبة الدراسات العليا يمكن ان يكون الاساس الذي استندت عليه دراستنا المتواضعة.

خطة البحث:

المبحث الاول: تعريف السياحة والسائح، اهميتها ومؤثراتها.
المبحث الثاني: تنمية السياحة الدينية واثارها واهميتها.

المبحث الأول: تعريف السياحة والسائح، أهميتها ومؤثراتها

أولاً: ماهية السياحة

ارتبطت السياحة منذ القدم بالسفر الذي كان باعثاً للإنسان في الحصول على حاجاته المعيشية والأساسية. والمعنى اللغوي للسياحة في اللغة العربية من (ساح) في الأرض (سيحا) (وسيوحا) وسياحة أي ذهب^(٢)، وتفسر اصطلاحاً بأنها حب الإستطلاع لدى الإنسان، الذي حمله على الحركة، أو التنقل، أو الرغبة في التجوال (wonder lust)، أي بتبادل المعلوم بغير المعلوم، أي الرغبة بترك الأشياء المألوفة والذهاب لرؤية ثقافات مختلفة، كآثار الماضي، والأماكن التاريخية المشهورة ونحوها^(٣).

وقد ورد في القرآن الكريم ذكر لفظة السياحة في أكثر من موضع منها قوله تعالى ﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين﴾ {١} فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وإن الله

٢- محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، ص ٣٥٦، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١.

٣- سعد إبراهيم خليل: تخطيط وتنمية خدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الطلب السياحي في محافظة نينوى، منطقة الدراسة جامع النبي يونس - (ع.س)، ص ٣٦.

محزري الكافرين {٢} ﴿٤﴾، معناها سيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يعترض من خلالها لكم أحد. وفي سورة التوبة نفسها ورد قوله تعالى ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون﴾^(٥). أما في قاموس أكسفورد فيعود مفهوم السياحة (Tourism) إلى كلمة (Tour)، والتي تعني (رحلة تبدأ من المنزل وتنتهي إليه)، ويتم خلالها زيارة عدة أماكن أو عدة زيارات لأماكن يتم تنظيمها بواسطة شركات مختلفة^(٦). وعُرفت السياحة في قاموس أكسفورد الموجز، بأنها (نظرية وممارسة الرحلات والسفر من أجل المتعة)^(٧).

ثانياً: مفهوم السياحة (The Concept Of Tourism)

لقد جرت محاولات عدة من قِبَل الباحثين لإعطاء مفهوم موحد وشامل للسياحة، وكل باحث عرّف السياحة بحسب الزاوية التي ينطلق منها، فالبعض ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو دينية، ومنهم من عدّها على أنها أساس لتنمية العلاقات الدولية، والإنسانية، والثقافية. حيث عرّف الباحث الألماني فرويلر (Eguyer Freuler) على أنها "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة ونمو الاتصالات (Communication) بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية؛ لأن الاتصالات هي ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة"^(٨).

وعرّف (بيكار) سنة ١٩١٠م السياحة بقوله: "مجموعة الأجهزة التي تجعل الشخص ينتقل من مكان إلى آخر في البلاد حاملاً حافظه نقوده الممتلئة التي ينفقها لإشباع حاجاته سواء كانت لطلب سلعة أو متعة"^(٩).

كما عرّفها هونزكي وكرافت (Hunzikey and Kraft) بأنها: "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر المرتبطة بإقامة أشخاص غرباء في موقع معين شريطة أن لا يستقروا هنالك لممارسة نشاط رئيس سواء أكان دائماً أو مؤقتاً يتعلق بالكسب والربح"^(١٠). وقد عرّفها (عبد القادر) على أنها: "ظاهرة جغرافية قاعدتها البيئة الطبيعية، وبنائها الإقتصاد، ومحرك الإنسان ورائدها المتعة النفسية والذهنية، وهي صناعة تحتاج إلى دراسة وإعداد مُسبق، ثم تخطيط وتنفيذ"^(١١).

أما منظمة السياحة العالمية (W.T.O) فقد عرّفت السياحة على أنها: "مجموعة من العلاقات والخدمات

٤- القرآن الكريم، سورة التوبة الآية ٢١ و٢٢. ومعناها سيروا أيها المشركون بحسب قول المفسرين، المعجم الجامع لغريب مفردات القرآن الكريم، للسيروان، ص ٢١٣.

٥- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١١٢.

6- The Oxford Dictionary of Current English, Oxford University Press, A man House, London 1948, P.915

٧- نشرة اليونسكو: طاولة مستديرة حول الثقافة والسياحة والتنمية، قضايا القرن الحادي والعشرين، ص ١٤٤، نشرات سياحة، حزيران، باريس، ١٩٩٨.

٨- محمود كامل: السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، ص ١٣.

٩- أحمد الجلال: مدخل إلى عالم السياحة، ص ٥٤، دار عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

10- G..A. Schmoil, Tourism promotion, London, tourist international press, 197 - p. 11

١١- حسن عبد القادر: جغرافية السياحة في الأردن، ص ٣١، مجلد دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الثاني العدد الثاني، الأردن، ١٩٧٥.

الناجمة عن السفر والإقامة غير الدائمة للسائح" (١٢).

كما عرّفها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها "مجموع التنقلات البشرية، والأنشطة المترتبة عليها، والناجمة عن ابتعاد الإنسان من موطنه، تحقيقاً لرغبة الإنطلاق والتغيير، وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع حاجات السائح" (١٣).

لذلك، فإن السياحة مزيجٌ مركّب يتكوّن من العديد من الظواهر، والعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحضارية. والسياحة سواء الداخلية أو الخارجية في مفهومها هي الانتقال من مكانٍ إلى آخر للاطلاع، والتعرّف، والاستمتاع بمواقع مختلفة. لذلك فهي تتفرّع إلى سياحة ترفيهية، وثقافية، ودينية، وعلاجية، وغيرها. والسياحة بأنواعها المختلفة تركز على عدّة مقوّمات تشمل المنتج السياحي، والمصادر البشرية، والإدارة، والتمويل، والتسويق.

ثالثاً: تعريف السائح (Tourist)

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجميع المعلومات، والبيانات، والإحصائيات الخاصة بعدد السواح، أصنافهم، أغراضهم، مقدرتهم على الإنفاق، أعمارهم... الخ، وكذلك الحال بالنسبة للإقتصاد، فكل إنفاق داخل البلد المضيف يُعدّ إنفاقاً سياحياً مهماً كانت طبيعته، فيدخل تحت هذا التحديد من الإنفاق على الطعام، والشراب، والإيواء، والنقل، والترفيه الخ (١٤).

وفي سنة ١٩٦٣م عرّف السائح من قبل مؤتمر روما الذي عُقد تحت إشراف الأمم المتحدة على أنه: "ذلك الشخص الذي يسافر إلى بلدٍ آخر غير البلد التي بها موطنه ويقيم بها لمدة تزيد عن أربع وعشرين ساعة من دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يُعدّ فيه البلد الأجنبي موطناً له" وقد قررت اللجنة المنبثقة عن المؤتمر اعتبار الأشخاص المسافرين للأغراض الآتية سياحاً (١٥):

- ١- الأفراد المسافرون للترفيه أو للعلاج.
 - ٢- الأفراد المسافرون، لأغراض تجارية.
 - ٣- المسافرون لأغراض المؤتمرات (دينية، إدارية، علمية، سياسية).
 - ٤- المسافرون لأغراض رياضية.
 - ٥- الأشخاص الذين يشتركون في الرحلات البحرية والذين يمكنون على ظهر السفينة لمدة حتى لو قلّت هذه المدة التي يقضونها في ميناء ذلك البلد الذي ترسو فيه السفينة عن ٢٤ ساعة.
- أما لجنة خبراء السياحة في لجنة الأمم المتحدة فقد عرّفته في العام ١٩٩٧ على أنه: "شخص يسافر

١٢- أحمد محمد علي القريني: المعجم السياحي الكامل، ص ١٧٨، الشركة المصرية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٣- فوزي عطوي: السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، ص ٦، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤.

١٤- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني: الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، سفر وسياحة (جغرافية السياحة والطيران)، ص ١٠.

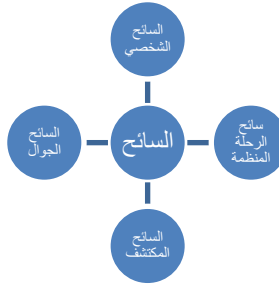
١٥- علاء كريم مطلق: مقومات الجذب السياحي الديني لمدينة سامراء، ص ١، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤.

- لفترة ٢٤ ساعة أو أكثر لدولة غير تلك التي يقيم بها بصفة دائمة" (١٦).
- وهذا يؤكد على النقلة المكانية دون الأخذ بنظر الاعتبار النشاطات والأهداف، وأكدت اللجنة على أن الأشخاص الاتية أو صافهم لا يعدون سواحاً:
- ١- القادمون للعمل بعقد أو بدون.
 - ٢- القادمون لأغراض الإقامة الدائمة.
 - ٣- طلبة المدارس الداخلية.
 - ٤- الأشخاص الذين يستوطنون دولة.
- ومن جملة التعاريف الآتية الذكر، يمكن أن نستخلص أنه تمّ التركيز على كَوْن السائح: "هو الشخص الذي يتم انتقاله من مكانٍ إلى آخر ولمدة لا تقل عن يوم واحد"، بهذا نستطيع أن نصيّف السائح إلى أربعة أنواع وبحسب الدور الذي يقوم به أثناء رحلته (١٧).
١. سائح الرحلة المنظّمة: "وهو يتميز بكون مسار رحلته محدداً مسبقاً ومخططاً لها، وكل القرارات الرئيسة متروكة لمنظّم الرحلة".
 ٢. السائح الحر: وهذا السائح لا تكون رحلته مخططاً لها مسبقاً على الرغم من أن جميع الترتيبات الرئيسة للرحلة تتم عن طريق وسيط السفر، إذ إن السائح يتمتع بجزء من السيطرة على مسار رحلته، وغالباً ما يكون وصوله إلى جهة القصد وإقامته فيها مرتبة مسبقاً لكنه يكون حراً في التجوال والتنقل.
 ٣. السائح المكتشف: هذا النوع من السياح يقوم بالتخطيط لرحلته متجاهلاً قدر الإمكان مناطق القصد السياحي المتطورة. وبرز هذا النوع من السياح في سياحة المغامرة والتي يسعى فيها السائح إلى المغامرة والاكتشاف.
 ٤. الجوّالون: مثل هؤلاء السياح يخططون لرحلاتهم بأنفسهم ويتفادون مناطق الجذب السياحي، ويعيشون مع أفراد المجتمع المضيف إذ يشاركونهم المسكن، والطعام، والعادات، وتقريباً يغمسون في ثقافة المجتمع المضيف (١٨). أنظر المخطط رقم (٣).
- مخطط (١) اصناف السائح

16- Michal Peters: interaction and tourism, 1st edition, London, the Areclitshed press ltd. 1969, p.18.

١٧- زينب صادق مصطفى: إدارة المكونات الإستراتيجية وتأثيرها في سياحة المجاميع، ص ١٩-٢٠، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

١٨- زينب صادق مصطفى: إدارة المكونات الإستراتيجية وتأثيرها في سياحة المجاميع، (مصدر سابق)، ص ١٩-٢٠.



المبحث الثاني: التنمية السياحية الدينية وآثارها وأهميتها

التمهيد:

أصبحت صناعة السياحة علماً اقتصادياً من حيث مردوداته المالية وجذبه للإستثمارات، ما دفع معظم الدول المتقدمة والدول النامية إلى الإهتمام بهذه الصناعة وتطويرها، ووضع الأسس اللازمة لاستدامتها والإستمرار في تنميتها من أجل زيادة المداخل.

وعملت معظم الدول على إبراز مقوماتها السياحية، والحضارية، واستغلال المواقع الطبيعية واللجوء إلى وسائل الإعلام للترويج لمنتجاتها.

ولنجاح هذه الصناعة، لا بدّ من استيعاب مبادئها ومفاهيمها الأساسية التي تقوم على معرفة عناصر التنمية المستدامة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

يُعَدّ قطاع السياحة أحد الفروع الهامة، في قطاع الخدمات، ولتوسيع قطاع السياحة لا بدّ من تطويره وتنميته. وهذا ما يدفعنا إلى معرفة: ما هي التنمية؟ وما التنمية السياحية المستدامة؟.

التنمية لغة واصطلاحاً

التنمية في اللغة من نما ينمو أي زاد. والنمو في اللغة هو الكثرة، والزيادة، كما ونوعاً^(١٩)، فالتنمية في اللغة: الكثرة، الزيادة، النمو.....

أما تعريف مفهوم التنمية، "فقد أثار كثيراً من الجدل على جميع المستويات (النظرية، والعلمية، والتطبيقية)، وتحمل المؤلفات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، العديد من التعاريف، وكلّ منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين، والمناهج العلمية، فأصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي المعنى نفسه عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعلّ أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة ١٨٨٩م^(٢٠).

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

التنمية: "هي الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو، والتقدّم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع. ومصطلح التنمية، لا يُقصد به الخطط والبرامج أو المشروعات للنهوض بحياة الشعوب، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية فحسب، وإنما يُقصد بها عمل إنساني في بناء جميع القطاعات، وفي مختلف المجالات، وعلى

١٩- المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٩٥٦، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٣، القاهرة.

٢٠- رياض حمدوش: تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، ص ٢-١، مقالة نشرت في ٢٠٠٩/٤/١١.

فقد عُرِّفت التنمية على أنها: "كل السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي، ويُقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يستفيد منها غالبية أفراد المجتمع" (٢٢).

يمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع التحوّلات الاجتماعية التي تؤدي إلى نمو اقتصادي تلقائي وذاتي" (٢٣). وقد عُرِّفت التنمية بأنها: "تنشيط الإقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي" (٢٤).

والتنمية بمنظورها الواسع هي: "عملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات، والمؤسسات الاقتصادية، والديمقراطية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والسياسية" (٢٥).

"ولقد فُرق الإقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية، إذ عدّوا زيادة الدخل القومي (٢٦) دون حدوث تغييرات بنيوية نمواً، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغييراً في الهيكل الاقتصادي، اعتبرت عملية التنمية ومفهوم التنمية في هذه الحالة، أعم وأشمل من مفهوم النمو" (٢٦). ويتضح من هذا المفهوم، أن النمو مؤشر كمي ينطبق على المجاميع الكلية للحسابات القومية. أما التنمية فتتربط بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبشري.

كما عُرِّفت التنمية على أنها: "عملية اجتماعية في مقامها الأول، حيث أنه لا يمكن الفصل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي بعدهما وجهين لقضية واحدة. أي أن كلاهما يكمل بعضه بعضاً" (٢٧). من هنا، يتضح أنه من الصعب الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية بدون التنمية الاجتماعية، لذا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حال التخطيط للتنمية لكي تمكنها من تحقيق التكامل المنشود.

أما التعريف الإجرائي فإن التنمية ما هي إلا تغير من حالة إلى حالة أخرى بشكلٍ مخطط ومنظم له مسبقاً.

أولاً: التنمية السياحية

يشير الكثير من المهتمين بصناعة السياحة ودورها الكبير في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية،

٢١- عادل عبد الحسين شكاره: نظرية هوباموس في التنمية الاجتماعية، ص ٩٥، ط ١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥.

٢٢- محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، ص ٥٥، المكتبة لاندلوا أمريكية، القاهرة، ١٩٧٩.

23- Francois Perroux, L'économie du XXème siècle, 3ème édition, PUG, Paris, 1969, p. 126

٢٤- صقر أحمد صقر: التنمية الاقتصادية، ص ٢٦، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة الثقافة العلمية، الكويت، ٢٠٠٤.

٢٥- يوسف صايغ: التنمية والمثلث الحرج في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، ص ١٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

*- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، والتكون الإجمالي لرأس المال الثابت.

٢٦- صالح الطيطي: غالب محمد إسماعيل، التنمية العربية وآفاقها المستقبلية، ص ١١٧، دار حنين، عمان، ١٩٩٥.

٢٧- حميد عبد النبي الطائي: التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، ص ١٨، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠٤.

والاجتماعية، والبيئية في العديد من المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، إضافة إلى المجتمعات والأقاليم غير النامية بصفة خاصة. ونظراً للتطور الكبير والسريع الذي شهدته السياحة العالمية في حجم السياح والإنفاق، لذا عدّت سمة من سمات عصرنا الحالي.

"وإننا نحيا اليوم عالماً غدت فيه التنمية محور جهد وغاية كل خطة، حيث زاد الاهتمام بمعرفة موضوعها، وتبيان مقاصدها وأهدافها.

وعرّفت التنمية السياحية على أنها: توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ومداخل جديدة"^(٢٨).

لذلك تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة، وأثر السياحة في المجتمعات.

"وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي بعده أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع"^(٢٩). لذا عدّ التخطيط السياحي ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

"وتهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعدّ أداتها الرئيسة"^(٣٠). لهذا، فإن الدولة مُطلبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

"ومن خلال ما ذكرنا من تعاريف لمفهوم التنمية السياحية يمكننا ملاحظة أن التنمية السياحية تتركز على أسس اجتماعية واقتصادية تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة من العملية التنموية في القطاع السياحي، وهي في الوقت نفسه تمكّنا من ملاحظة تأثيرات تلك العملية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع أو دولة ما وعلى هذا الأساس، فإنه على الرغم من كون العامل الاقتصادي هو الذي يحظى بالاهتمام الأكبر من قِبل الباحثين^(٣١)، إلا أن الأثر الاجتماعي، والثقافي، والفكري لتلك التنمية هي من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن إهماله أو التغاضي عن حيوية ذلك، إذ إن الكثير من أبناء المجتمع ممن يحتكّون بالسياح قد يكتسبون عادات مفيدة، وثقافات جديدة تساعد على توسيع مداركهم، وتوسع آفاق أفكارهم، لكنها في الوقت نفسه قد تكون هذه العادات غير مألوفة وغير مرغوبة في المجتمع المحلي".

إن التعريف الإجرائي للتنمية السياحية هي عملية بذل جهد منظم لغرض تطوير الخدمات والفعاليات في القطاع السياحي من أجل جعل الكفاءة الكلية للمكان السياحي والعاملين فيه ذات درجة عالية من التقدم والتطور، الغاية منه دفعهم للإنفاق العالي الذي يعود على الإقتصاد الوطني بالفائدة.

٢٨- محمد حسن دخيل: إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، ص ١٥، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،

٢٠٠٩.

٢٩- مصطفى يوسف كافي: صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ص ١٠٦-١٠٧، دار الفرات نينار

للنشر والتوزيع، بغداد ٢٠٠٦.

٣٠- مصطفى عبد القادر: دور الإعلان في التسويق السياحي، (م.س)، ص ١٩٧.

٣١- حداد مهنا: الأردن والسياحة مشكلات وهموم على السياحة، ص ٢٦، مطبعة الزيموك جامعة الأردن، عمان، ١٩٩٧.

عناصر التنمية السياحية

تتكوّن التنمية السياحية من عناصر^(٣٢) عدة:

١. عناصر الجذب السياحي (Attraction) وتشمل:

أ- العناصر الطبيعية (Natural Features).

مثل: الموقع الطبيعي، والمناخ، والغابات، وعناصر من صنع الإنسان (man made objects)، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

ب- النقل (Transport) بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

ج- أماكن النوم (Accommodation) سواء التجاري منها (Commercial) كالفنادق والأوتيلات وأماكن النوم الخاصة مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

د- التسهيلات المساندة (Supporting Facilities) بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك.

هـ- خدمات البنية التحتية (Infrastructure) كالمياه والكهرباء والاتصالات.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها، الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تُنفذ عادة من قِبَل القطاع العام، أو الخاص، أو الاثنين معاً.

الفندقي، نتيجة زيادة الطلب على المنتجات السياحية، سواءً من جانب السائح، أو من جانب مالكي المنشآت، مما سيؤدي أيضاً إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

د- المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية، عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في أماكن مختلفة، مما يسهم في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وفي توزيع الدخل بين الأقاليم السياحية المختلفة.

هي عبارة عن حلقة الوصل ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم حيث تلي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والروحية.

ثانياً: مبادئ التنمية السياحية المستدامة

مبادئ التنمية لا تنحصر في كونها جزءاً من المساهمة الاقتصادية، بل إنها تتعدى ذلك لتعالج المبادئ الآتية^(٣٣):

١. حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع.

٢. توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والإرتقاء بالمستويات المعيشية والعدالة الاجتماعية.

٣. تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية... الخ.

٣٢- عصام حسن السعيد: التسويق والترويج السياحي والفندقي، ص ١٣٤، ط ١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٣٣- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله: التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية ودراسة تطبيقية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ص ٥، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.

٤. خلق فرص جديدة للإستثمار، وبالتالي فرص عمل وتنوع مصادر الإقتصاد.
 ٥. زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- وهناك بعض المبادئ والأنظمة في مجال التنمية السياحية المستدامة أخرى ذات أهمية وهي:
- أ. التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية، أو التنمية المستدامة للإقليم، أو الدولة. كما أن تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين، سواء كانوا مجموعات، أم أفراداً لتوفير أكبر قدر من المنافع.
 - ب. أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد للمبادئ الأخلاقية، وللمبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، وأن تراعي تقاليد المجتمع وسلوكياته.
 - ج. أن يكون هناك عدالة بتوزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة^(٣٤).
 - د. أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة المنطقة السياحية وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية.
- هذه المبادئ يعتمدها خبراء السياحة عند وضع استراتيجيتهم لرسم سياسة واضحة للتنمية المستدامة.

ثالثاً: معوقات التنمية السياحية

- بسبب تباين درجات التقدم الإقتصادي والحضاري من جهة، والطبيعة الجغرافية من جهة أخرى لدول العالم، نتج من جزاء تلك الأسباب العديد من العقبات والمشكلات التي تؤدي إلى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في^(٣٥):
١. المعوقات الطبيعية: "عبارة عن مجموعة الظواهر الطبيعية التي تعيق أو تؤثر بشكل سلبي في السياحة مثلاً: الزلازل، البراكين، الحرائق، وغيرها من الكوارث الطبيعية، الانحباس الحراري.
 ٢. المعوقات الاقتصادية: ويقصد بها التكلفة الاقتصادية المرتفعة التي تعيق تنمية الخدمات السياحية.
 ٣. المعوقات التنظيمية والإدارية: وهي الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تعيق أو تؤثر بشكل سلبي على السياحة، مثلاً: الفساد الإداري، أو ضعف الأداء الوظيفي لدى بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه يؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي، وبالتالي عرقلة مسيرة التنمية"^(٣٦).
 ٤. المعوقات الثقافية والاجتماعية: ناتجة عن قلة المؤسسات التعليمية، وضعف مستوى التأهيل والتدريب، لدى نسبة عالية من العاملين، وقصور برامج التدريب السياحي، والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات، والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة ومدربة.
 ٥. المعوقات الخدمية: ضعف المرافق الأساسية وقصور في الخدمات العامة كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

٣٤- سالم حميد سالم، وطارق سلمان: التفاعل بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، ص ٢، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠٩.

٣٥- رؤوف محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ص ١٠٢، ١، مطبعة هادي برس، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

٣٦- سالم حميد سالم، وطارق سلمان: التفاعل بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، (م.س)، ص ٣.

٦. المعوقات التسويقية: "التسويق عملية مهمة للغاية وهي العامل الأساس في الترويج، أهمها عدم فعالية التسويق السياحي، لأنه يقوم بدور هام في بيع المنتج السياحي، من خلال الدعاية والإعلان والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه^(٣٧) هو الأفضل في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة، إن ضعف وقصور الإعتمادات الحكومية التي تخصصها الدولة للتسويق السياحي والإعلام السياحي يؤديان إلى جهل السائح لهذه الأماكن السياحية.

وخلاصة القول: إن أي تنمية سياحية في أي دولة لا يمكن أن تقوم ما لم تتمتع الدول السياحية بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي.

وهناك أيضاً مشكلات أخرى تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية وأهمها:

- عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية الأثرية والدينية.
- عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق وخاصة الأماكن الأثرية والتاريخية.
- تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق.
- سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج.

السياحة الدينية هي أحد أنواع النشاط الترفيهي والروحي للإنسان والغرض من السياحة الدينية هي إشباع حاجات إنسانية وإيمانية كما أنها فرصة للتعارف والإطلاع على تجارب وعادات الشعوب، السياحة الدينية لا تمثل هدفاً اقتصادياً فحسب بل لها دور في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وإيجاد مجالات للتعارف وإزالة الفوارق وتقريب وجهات النظر وقد بارك الباري عز وجل في هذا النوع من التلاقي كما طلب من المسلمين اللقاء في مكان واحد ويوم معلوم.

مفهوم السياحة الدينية (Religious Tourism)

إن دافع العبادة هو المحفز على السفر لدى الإنسان، وعلى مر العصور كان العديد من الحجاج من مختلف الأديان، مسيحيين ومسلمين وبوذيين، تدفعهم الرغبة إلى زيارة الأماكن المقدسة والتي تكون في العادة بعيدة عن مواطنهم بمسافات طويلة متكبدين مشقة هذه الرحلات وأخطارها، سائرين على الأقدام^(٣٨). هذا يعني أن العامل الديني عامل مهم وفعال في تنشيط الطلب السياحي كون العالم تسوده ديانات مختلفة، وبالتالي فإن الاهتمامات الدينية تكون مختلفة ومتباينة وكل منها يقتصر على شريحة بشرية معينة دون أخرى في ارتباطها بنوع الديانة التي تعتنقها، فعلى سبيل المثال فإن الديانة الإسلامية ترتبط بمكة المكرمة، والمدينة المنورة، فضلاً عن الديانتين المسيحية واليهودية.

السياحة الدينية يقصد بها: "زيارة الأماكن الدينية أو المقدسة للتبرك، أو المقدسة للحج، أو لأداء واجب ديني، أو التعرف على التراث الديني"^(٣٩). وهي نوع من السياحة يركز بشكل كبير وأساسي على

٣٧- محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، (م.س)، ص ١٠٥.

٣٨- محمود كامل: السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، (م.س)، ص ٢٥.

٣٩- صلاح الدين عبد الوهاب: السياحة الدولية، ص ٥٩، دار الهمزة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧.

العاطفة الدينية والرغبة في إشباع هذه العاطفة من خلال زيارة الأماكن الدينية^(٤٠)، "وهذا النوع من السياحة لا يختص بالموحدين لله فقط، بل تشمل أيضاً المشركين عن طريق زيارة المعابد، وإقامة الشعائر، وتقديم القرابين لكسب رضا وبركة الآلهة"^(٤١).

وعُرفت السياحة الدينية أيضاً بأنها: "السياحة التي تمارس فيها جميع النشاطات والتعاليم الدينية والفقهية، وتهدف هذه السياحة إلى رؤية الأماكن الدينية المقدسة، ذات التاريخ القديم والتي تكون محط أنظار المتمسكين بالدين ومعتقداته"^(٤٢). وهنا لا بد من الذكر أن أقطار الوطن العربي هي مهد الديانات وخاصة السماوية.

والسياحة الدينية أساسها الوازع الديني الذي يُعَدّ من الدوافع المهمة التي تدفع الإنسان إلى السفر، داخل الوطن أو خارجه^(٤٣).

وأهم ما يميز السياحة الدينية^(٤٤):

١. إنها سياحة قصيرة الأمد، أي أن المراسيم الدينية تؤدي بوقت قصير نسبياً مقارنة بالأنواع الأخرى من السياحة كالسياحة العلاجية، أو سياحة الإصطياف التي قد تستمر لفترة أطول.
 ٢. هناك تواريخ وأوقات محددة من السنة تتم فيها الزيارات الدينية، وتكون خلالها ذروة الوفود السياحية والزوار.
 ٣. إن النشاط السياحي الديني لا يتأثر إجمالاً بالمتغيرات المناخية أو بالمواقع الطبيعية.
 ٤. السياحة الدينية لا تتأثر بالوضع الاجتماعي، فهي تشمل الفقراء والأغنياء على السواء.
 ٥. السياحة الدينية تجتذب الزوار من داخل الوطن أو من خارجه.
- تُعد السياحة الدينية أحد أهم أنماط السياحة العالمية بحكم ارتباطها بالعديد من المواقع والأماكن الدينية والتراثية، وهذا النمط من أكثر الأنماط حساسية للأزمات السياسية والاقتصادية، بعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات سرعة بالنمو في أوقات الأمن والاستقرار، فقد تجذب الحركة السياحية الدينية ما بين الإرتفاع والانخفاض في الأماكن المقدسة بين فترة وأخرى تبعاً للظروف المتغيرة، وخاصة الأمنية أو نتيجة لتوتر العلاقات بين الدول.

تنمية السياحة لمدينة كربلاء المقدسة

تعد السياحة علماً وفناً له علماؤه ومنظروه، وهذا العلم يركز على دراسات وتجارب وإحصاءات تتناول كافة جوانب المنطقة الملحوظة للدراسة من حيث تاريخها وطبيعتها الجغرافية وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية والفوقية المتوافرة وإمكانيات الجذب المتاحة، ومعرفة نقاط القوة والضعف.

-
- ٤٠- نبيل الربوي: نظرية السياحة، ص 27، مؤسسة الثقافة الجامعية في الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦.
 - ٤١- مشروع دراسة تطوير السياحة الدينية في العراق (بغداد - النجف - كربلاء المقدسة - صلاح الدين)، ص ٤٥٣، المجلد الثالث، مكتب الاستشارات الإدارية والاقتصادية والإحصائية والسياحية والمحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ١٩٩٣.
 - ٤٢- خليل إبراهيم أحمد المشهداني: أثر التحضر في تطوير المواقع السياحية في مدينة كربلاء، ص ٣٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٢.
 - ٤٣- إسماعيل محمد الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، ص ٤٦، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
 - ٤٤- جلييلة حسن حسين: دراسات في التنمية السياحية، (م.س)، ص ٢٠.

يعد العراق من البلدان ذات التاريخ العريق بتنوع حضارته وآثاره، ويمتاز بموقعه الجغرافي وتنوع مناخه، ويمتلك مقومات اقتصادية كبيرة، وشعب مضياف ومنفتح. هذه العناصر الأساسية يضاف إليها المرقاد المقدسة لجميع الأديان والمعتقدات، جعلت منه المنطقة السياحية الأولى في التاريخ وجذبت السياح والحجاج والزائرين منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا. إن مدينة كربلاء المقدسة هي إحدى المدن العراقية التي سيتناولها هذا البحث.

الموقع: تقع مدينة كربلاء المقدسة على بعد ١٠٥ كلم إلى الجنوب الغربي من العاصمة بغداد، على حافة الصحراء في غربي الفرات، على الجهة اليسرى لجدول الحسينية، وبحد المحافظة من الشمال محافظة الأنبار وجزء من محافظة بابل، ومن الجنوب محافظة النجف، ومن الغرب ناحية النخيب من محافظة الأنبار^(٤٥). كما موضح في الخارطة رقم (١).



١. محافظة كربلاء المقدسة من العراق (٢٠٠٧) (٤٦)
١. المناخ: يمتاز مناخ كربلاء المقدسة بكونه قارياً جافاً، حار في الصيف بارد في الشتاء قليل الأمطار، وربيع معتدل قصير وصيف حار طويل وتتأثر المنطقة بمناخ البحر المتوسط مع اختلاف كبير في درجات الحرارة بين النهار والليل. أما الرياح السائدة فتهب في الغالب من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي ومصحوبة أحياناً بعواصف.
- السائدة فتهب في الغالب من الشمال باتجاه الجنوب الشرقي ومصحوبة أحياناً بعواصف
- ترابية خاصة في فصل الصيف وبعض الأحيان تهب رياح من الجنوب والجنوب الغربي^(٤٧).
٢. التقسيم الإداري: تبلغ مساحة محافظة كربلاء المقدسة ٥٠٣٤ كيلومتر مربع باستثناء ناحيتي النخيب

٤٥ - محمد حسن (رئيس الهيئة العامة للأمناء الجوية والرصد الزلزالي) مقابلة عن الموقع، بغداد، ٢٠١١/١٠/٣.

٤٦ - مديرية بلديات مدينة كربلاء، قسم التخطيط.

٤٧ - محمد حسن (رئيس الهيئة العامة للأمناء الجوية والرصد الزلزالي) مقابلة عن المناخ، بغداد، ٢٠١١/١٠/٣.

والرحالية، وتمثل بذلك نسبة مقدارها ١,٢ % من مجموع مساحة العراق وتضم ٦ وحدات إدارية (ناحية) تشكل ٣ أفضية. والجدول رقم (٤)، يوضح التقسيمات الإدارية للمحافظة، والخارطة رقم (٢) يبين التقسيمات لمحافظة كربلاء.

جدول رقم ١ - الوحدة الادارية لمحافظة كربلاء المقدسة ومساحتها

المحافظة	القضاء	الوحدة الإدارية	المساحة
كربلاء	كربلاء	مركز قضاء كربلاء	٢٣٩٧
		ناحية الحسينية	٣٣٤
		مجموع مساحة القضاء	٢٧٣
	عين التمر	مركز قضاء عين التمر	١٩٥٦
		مجموع مساحة القضاء	١٩٥٦
	الهندية	مركز قضاء الهندية	١٢
		ناحية الجدول الغربي	٢١٣
		ناحية الخيرات	١٢٢
		مجموع مساحة القضاء	٣٤٧
		مجموع مساحة المحافظة	٥٠٣٤

تسميات كربلاء

قال ياقوت الحموي: "كربلاء: بالمد: فأما اشتقاقه فالكربلة رخاوة في القدمين، يُقال: جاء بمشي مكربلاً، فيجوز أن تكون أرض هذا الموضع رخوة فسميت بذلك، فيجوز على هذا أن تكون هذه الأرض منقاة من الحصى والدغل فسميت بذلك"^(٤٨).

قال هبة الدين الشهرستاني: "إن كربلاء المقدسة منحوتة من كلمتي (كور بابل) بمعنى مجموعة قرى بابل"^(٤٩). ولقد عُرفت كربلاء المقدسة بأسماء عدة كعمورا، وماريا، وصفورا^(٥٠)، ولكن التسميات المتداولة هي:

١. الطّف: بالفتح والفاء المشددة، "مكان ما قرب الكوفة، أشرف من أرض العرب على ريف العراق"^(٥١). وقال الأصمعي: الطّف: "لأنه دنا من الريف من قولهم خذ ما طفا لك، واستطف أي ما دنا وأمكن.

وقال أبو سعيد: سمي الطف انه مشرف على العراق من أطف بمعنى أطل، والطّف: طف الفرات أي الشاطئ، والطّف: أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية فيها كان مقتل الحسين ابن علي -عليه السلام- وهي

٤٨ - الفيروز آبادي: قاموس المحيط، باب الفاء، فصل الطاء، ص ١٧٤، ط ١، دار الجيل، بيروت، (ب.س).

٤٩ - هبة الدين الحسين الشهرستاني: تحفة الحسين - عليه السلام -، ص ٨٣، ط ١، مؤسسة البلاغ، دار سلوي، ٢٠٠٣.

٥٠ - جعفر الخليلي: موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء، ج ٨، ص ١٦، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت - لبنان،

١٩٨٧.

٥١ - الفيروز آبادي: قاموس المحيط، باب لام، فصل الكاف، (م.س)، ج ٤، ص ٤٥.

أرض بادية قريبة من الريف فيها عدة عيون ماء جارية^(٥٢). هي من القرى القديمة كبابل وأربيل. وهي الآن أطلال شمال شرق كربلاء المقدسة الحالية.

٢. النواويس: "مقابر النصاري"^(٥٣). إذ غالباً ما يَدفن الناس موتاهم بالقرب من المدن ذات الطابع الديني وروي عن الإمام الحسين -عليه السلام- قوله: "كأنني بأوصالي تقطعها عسلان بين النواويس وكربلاء"^(٥٤).

٣. الغاضرية: "بعد الألف ياء مكسورة وراء من أسماء كربلاء، قال الأصمعي: "يُقال للموضع المظمن من بني أسد، وهي قرية من نواحي الكوفة قريبة من كربلاء. ويظهر أن الغاضرية ليست قديمة التاريخ فهي أنشئت بعد انتقال قبيلة بني أسد إلى العراق في صدر الإسلام، فليست الغاضرية قديمة جاهلية"^(٥٦).

٤. الحائر: بعد الألف ياء مكسورة وراء من أسماء كربلاء، قال الأصمعي: "يُقال للموضع المظمن الوسط المرتفع الحروف الحائر، وجمعه حوران"^(٥٧). ويقول: د. مصطفى جواد في بحثه: "إن الحائر اسم عربي وإن العرب سكنوا هذه البلاد من عصور الجاهلية، فلا بد من أن يكون معروفاً قبل استشهاد الإمام الحسين -عليه السلام-"^(٥٨).

٥. العقر أو عقر بابل: وهي قرية في الشمال الغربي من الغاضرية، وباطلاها آثار مهمة، احتوى العقر على منازل (بخت نصر)، وقد روي أن الحسين -عليه السلام- لما انتهى إلى كربلاء وأحاطت به خيل (عبد الله بن زياد)، قال -عليه السلام-: "ما إسم تلك القرية؟"، وأشار إلى العقر فقيل: "اسمها العقر"، فقال: "نعوذ بالله من العقر، فما اسم هذه الأرض التي نحن فيها؟"، قالوا: "كربلاء"، فقال: "أرض كرب وبلاء"، فأراد الخروج منها فمنع، فكان ما كان"^(٥٩).

وقد أطلق على مدينة كربلاء الحالية بعد استشهاد الإمام الحسين -عليه السلام- في العام نفسه (٦١هـ) أسماء عدة منها: (مشهد الحسين)، و(مدينة الحسين)، و(البقعة المباركة)، و(موضع الابتلاء)، و(محل الوفاء)، و(الحائر)، و(الحير)، وإلى غير ذلك من الأسماء^(٦٠)، واليوم يُعرف المحيط الذي يحيط بصحن الإمام الحسين -عليه السلام- بالحائر، وتعدّ مدينة كربلاء المقدسة من المدن المعروفة قبل الإسلام، وامتازت هذه المدينة بقدسيتها وتاريخها الحافل بالأمور العظام والحوادث الجسام.

٥٢- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي: معجم البلدان، (م، س)، ص ٣٥، ج ٤.
٥٣- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكارم أبن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ج ١٤، باب النون، ص ٣٢٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣.
٥٤- عبود جودي عبود الحلبي: الأدب العربي في كربلاء المقدسة (من إعلان الدستور العثماني إلى ثورة تموز ١٩٥٨ اتجاهاته وخصائصه الفنية)، ص ١٠ أطروحة دكتوراه -قسم اللغة العربية- كلية الآداب -الجامعة المستنصرية، ١٩٩٤.
٥٥- ابن منظور: لسان العرب، باب الغين، (م، س)، ج ١٠، ص ٨٠.
٥٦- مصطفى جواد الحلبي: موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء، (م، س)، ج ٨، ص ٣١.
٥٧- ابن منظور: لسان العرب، (م، س)، ج ٣، باب الحاء، ص ٤١٤.
٥٨- مصطفى جواد الحلبي: موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء، (م، س)، ج ٨، ص ٢٣.
٥٩- حيدر ناجي عطية: إمكانات تطوير موقع المراقد المقدسة في مدينة كربلاء، ص ٧٧، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الهندسة، جامعة بغداد، قسم الهندسة المعمارية، ٢٠٠٩.
٦٠- رؤوف محمد علي لأنصاري: عمارة كربلاء المقدسة دراسة عمرانية وتخطيطية، (م، س)، ص ٣٨.

٦. كربلاء: عندما وصل الحسين -عليه السلام- شط الفرات، توقّف فجأة، ولم يتحرك الجواد، وظلّ ساكناً وأبدله بستة جياد، ولم تتحرك، وعندما سأل الإمام الحسين -عليه السلام-: "ما اسم هذه المنطقة؟"، البعض قال: "تسمى (ماريا)"، وآخر سمّاها (نينوى)، والبعض الآخر سمّاها (شط الفرات)، إلا أن الإمام لم يقبل بهذه التسمية، إلى أن جاءه رجل مسن توقف لبرهة وقال: "يا بني، إن هذه تُسمّى كربلاء"، عندما سمع الإمام ذلك، تبسّم وشكر الله وقال: "إن هذه الواقعة التي كانت تنتظر هذا المكان الذي ذكره جدي" (٦١).

الروضة الحسينية المقدسة

تضم الحضرة الحسينية ثمانية أبواب، (صورة رقم ٦)، كلها تؤدي إلى صحن الروضة، وأهمها الباب الرئيس الذي يقع في وسط الرواق القبلي ويُعرف بباب الذهب، الذي يُفتح على بهو واسع يتقدّم هذا الجزء من الحضرة، ويعرف بإيوان الذهب، وعلى جانبي هذا الإيوان تقع مئذنتا الحضرة الجميلتان المطلتان من الخارج بقشرة خفيفة من الذهب، يحيط بالحضرة صحن واسع من جهاتها الأربع، أما السور الخارجي للروضة فيوجد فيه عشر أبواب (٦٢)، وهي:

- باب القبلة: يقع في جهة القبلة في منتصف الضلع الجنوبي.
- باب الزينية: يقع في الجهة الغربية من باب القبلة والمؤدية إلى (تل الزينية).
- باب السلطاني: يقع في الجهة الغربية من الصحن، وقد سمي بهذا الاسم نسبة إلى مشيده أحد سلاطين الدولة العثمانية.
- باب السدرة: يقع في زاوية الصحن من الجهة الشمالية الغربية، وقد سُمي بهذا الاسم تيمناً بشجرة السدرة التي كان يستدل بها الزائرون على موضع قبر الإمام الحسين -عليه السلام-.
- باب الصحن الصغير (باب الشهداء): كان يطلق عليه أيضاً باب الصافي، ويقع في الجهة الشرقية من الصحن المؤدي إلى الروضة العباسية.
- باب قاضي الحاجات: يعرف أيضاً بباب المراد، ويقع في الجهة الشرقية للصحن -مقابل سوق العرب.
- باب رأس الحسين: عُرف بهذا الاسم لأنه يقابل موضع رأس الإمام الحسين -عليه السلام- ويقع بين باب الزينية والباب السلطاني في الجهة الغربية من الصحن.
- باب الكرامة: يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من الصحن قبالة سوق الحسين الشهير الذي هُدم سنة ١٩٨٠م.
- باب الرجاء: يقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من الصحن، مقابل خان الباشا القديم الذي شيدت على أنقاضه الحسينية الحيدرية (الطهرانية).

61- Akramulla Syed, The Karbala story of sacrifice to save humanity from extinction occasions. May 19, 2005, p28.

٦٢- رؤوف محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، (م.س)، ص ٣٥٤-٣٥٥.

- باب الصالحين: هو من المداخل الجديدة، ويقع في الجهة الشمالية من الصحن.



صورة رقم (١) أبواب الروضة الحسينية^(٦٣)

وقد شهدت الروضة الحسينية الكثير من عمليات الإعمار خاصة، بعدما تعرض له الضريح من عمليات التخريب والإعتداء أثناء الانتفاضة الشعبانية ١٤١١هـ/١٩٩١م، حيث تعرّض إلى دمار جزئي بفعل الأعمال العسكرية التي قام بها النظام السابق، وقد أُعيد إعمار شبك الإمام الحسين -عليه السلام-، من خلال إعادة تصنيع الكريات الفضية لمقاطع الشباك وإضافة كميات جديدة من الفضة إليها^(٦٤). وإضافة أشربة فضية مزخرفة بدل الأشربة السابقة التي كانت غير منقوشة، وكانت هذه الأشربة تفصل كل مقطع عن الآخر، وأضيفت أشربة ذهبية مزخرفة فوق مقاطع الشباك بدل من السابقة غير المزخرفة والمطعمة بالنجوم، وتم إعادة طلاء قمم هذه المقاطع بالذهب.

الروضة العباسية المقدسة

"في الرابع من شعبان المعظم سنة ٢٦هـ أشرقت الأرض بنورها حاملة الخصال الحميدة والصفات الشريفة الشهامة والنبيل والوفاء والمواساة، فقد زفت البشري بولادة سيدنا ومولانا أبي الفضل العباس -عليه السلام-"^(٦٥)، "يقع مزار مولانا أبي الفضل العباس -عليه السلام- بالقرب من مزار الإمام الحسين -عليه السلام-، ويعد عنه مسافة حوالي (٥٠٠م) تقريباً، ويتكوّن الحرم على شكل مستطيل تبلغ مساحته (١١٦,٥م^٢) وأبعادها

٦٣- الموقع الإلكتروني لشبكة العراق: www.iraqcenter.net، ٢٨/١٠/١١٨٢٠١٠.

٦٤- رؤوف محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، (م.س)، ص ٣٥٤-٣٥٥.

٦٥- عبد الأمير القريشي: البالغون الفتح في كربلاء، ص ١٥٧، ط ١، بيت العلم للنهجين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

(٩٥×١٧,٥) م يحيط بالروضة من الخارج سور بارتفاع ١١م، وهذا الموقع هو محل سقوط مولانا أبي الفضل العباس -عليه السلام- وشهادته" (٦٦). وقد بادرت العتبة العباسية بتجديد الضريح وبإشراف إدارة العتبة وعلى رأسها المتولي الشرعي (السيد احمد الصافي).

"والضريح مغطى بصندوق فضي مشبك. وأما غرفة الضريح فهي على شكل مربع تقريباً، حيث يبلغ طول ضلعها ١٩م من الخارج، وتعلوها قبة مرتفعة يبلغ قطرها ١٦م وارتفاعها عن سطح أرضية الحضرة إلى أعلى السارية المعدنية التي تعلوها ٣٢,٧م، وشكلها نصف كروي مدبب الرأس وذات رقبة اسطوانية، وقد طليت من الخارج بقشرة خفيفة من الذهب" (٦٧)، "تعلو القبر الشريف قبة ذهبية ضخمة ذات هيبة ووقار، نقش في أسفلها الآيات القرآنية المطعمة بالذهب، وفي أطراف القبة مئذنتان ضخمتان، وهناك ساعة أثرية كبيرة دقاقة واقعة على باب القبلة، وقد زينت جوانب وجدران الصحن بالفيسفساء والقاشاني التي هي من النفائس الأثرية" (٦٨).

ومن ابواب العتبة العباسية المطهرة:

- باب العلقمي: يسمى أيضاً باب الإمام علي بن موسى الرضا -عليه السلام- أو باب الفرات، وهو الباب المؤدي إلى شارع العلقمي، يقع في الجهة الشرقية من المرقد.

- باب الإمام أمير المؤمنين -عليه السلام-: هو الباب المؤدي إلى سوق باب الخان، ويقع في الجهة الشرقية من المرقد أيضاً (٦٩).

صورة رقم (٢) أبواب الروضة العباسية (٧٠)



٦٦- عامر الكربلائي: مزارات الأولياء في أرض كربلاء، ص ٥٨، ط ٢، مطبعة الزوراء، كربلاء، ٢٠٠٦.

٦٧- رؤوف محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، (م.س)، ص ٣٥٧.

٦٨- سلمان هادي الطعمة: كربلاء المقدسة في الذكر، (م.س)، ص ١٩، بغداد، ١٩٨٨.

٦٩- رؤوف محمد علي الأنصاري: السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، (م.س)، ص ٣٥٨.

٧٠- الموقع الإلكتروني لشبكة العراق: www.iraqcenter.net، ٢٨/١٠/١١٨٢٠١١.

الإستنتاجات

- إقامة منشأة سياحية في المناطق التي تنتشر فيها عيون المياه المعدنية ومياه الآبار الكبريتية وتجهيز هذه المناطق بكافة الخدمات وشبكات المواصلات والاتصالات.
- إنشاء وحدة طبية ومراكز علاجية في المواقع التي تنشر فيها مياه الينابيع المعدنية ومياه الآبار الكبريتية بالإضافة إلى المرافق السياحية.
- التنسيق مع الكليات الطبية والمعاهد السياحية لتخريج كوادر متخصصة في مجال العلاج الطبيعي.
- غلق الآبار الإرتوازية التي تم حفرها في السنوات الأخيرة في منطقة عين التمر، إذ إنها تسببت في شحة مياه العيون المعدنية وتبذير في المخزون المائي للمياه الجوفية في هذه المنطقة.
- إنشاء محطة لمعالجة المياه المبتذلة خارج حدود مدينة كربلاء المقدسة وإعادة استعمال هذه المياه في ري المساحات الخضراء والحدائق العامة.
- إنشاء حزام أخضر من الأشجار حول مدينة كربلاء المقدسة لتخفيف حدة التلوث.
- إنشاء محطة لحرق النفايات المنزلية خارج حدود المدينة وعزلها بحزام أخضر واستخدام الطاقة الناتجة عن عمليات الحرق في توليد قسم من الطاقة الكهربائية.
- الحفاظ على النظافة في المدينة وضواحيها والتركيز على مناطق الزوار.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكارم أبن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ج ١٤، باب النون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت: معجم البلدان، ج ٤.
- ٣- الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١.
- ٤- القريني، أحمد محمد علي: المعجم السياحي الكامل، الشركة المصرية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٥- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربي، ط ٣، ج ٢، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

الكتب العربية

- ٧. أبو قحف، أحمد ماهر عبد السلام: المنشآت السياحية والفندقية، دار المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، ١٩٩٩.
- ٨. أبو قحف، عبد السلام: إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، ٢٠٠٤.
- ٩. أحمد يونس، فضل: الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
- ١٠. آل طعمة، سلمان هادي: المزارات المقدسة كربلاء المقدسة في كربلاء، ط ١، دار الأثر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
- ١١. آل طعمة، سلمان هادي: تراث كربلاء، ط ٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣.

١٢. الأنصاري، رؤوف محمد علي: السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ط ١، مطبعة هادي برس، بيروت، ٢٠٠٨.
١٣. الأنصاري، رؤوف محمد علي: عمارة كربلاء المقدسة دراسة عمرانية وتخطيطية، ط ١، مؤسسة الصالحاني للطباعة، دمشق، ٢٠٠٦.
١٤. الباش، محمد خليل: الكافي مصدر خطط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، مصر، ١٩٩٠.
١٥. بظاظو، إبراهيم خليل: الجغرافية السياحية تطبيقات على الوطن العربي، ط ١، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
١٦. توفيق، ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، دار وهران، عمان، ١٩٩٧.
١٧. الجلال، أحمد: مدخل إلى عالم السياحة، دار عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٨. جواد، مصطفى: رحلة مدام ديولافوا من المحمرة إلى البصرة وبغداد ١٢٩٩هـ - ١٨٨١م، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧.
١٩. حسين، جلييلة حسن: دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
٢٠. الحوري، مثنى طه، إسماعيل محمد الدباغ: اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١.
٢١. الحوري، نضال عباس: إدارة وكالات وشركات السياحة والسفر، ط ١، دار البركة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٢٢. خريوطي، صلاح الدين: السياحة المستدامة "دليل الأجهزة المحلية"، ط ١، دارا لرضا للنشر، سوريا، دمشق، ٢٠٠٤.
٢٣. الخليلي، جعفر: موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء، ج ٨، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
٢٤. الدباغ، إسماعيل محمد: مبادئ السفر والسياحة، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
٢٥. دخيل، محمد حسن: إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٦. الدرويش، مهنا رباط: رحلة وصفية ودراسات أثرية، ج ١، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٩٤.
٢٧. الدمرداش، طلعت: التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
٢٨. الراعي، حسين: إلى سياحة الاستجمام والتنزه، جامعة الإسراء، دار النظم للنشر، عمان، الأردن، ١٩٨٠.
٢٩. الروبي، نبيل: نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية في الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦.
٣٠. زهران، هناء حامد: الثقافة السياحية وبرامج تنميتها، ط ١، علم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣١. سترارك، رياض بدري: تخطيط التعليم واقتصادياته، ط ١، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٨.

٣٢. السعدي، هاشم: جغرافية العراق الحديثة، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٢٧.
٣٣. السعدي، عصام حسن: التسويق والترويج السياحي والفندقي، ط ١، دار الراءية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٣٤. السيسي، ماهر عبد الخالق: مبادئ السياحة، ط ١، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠١.
٣٥. شكاره، عادل عبد الحسين: نظرية هوبماوس في التنمية الاجتماعية، ط ١، مطبعة دار السلام، ١٩٧٥.
٣٦. الشهرستاني، هبة الدين الحسيني: مختصر نخضة الحسين، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٦.
٣٧. الشيراوي، عبد المنعم محمد: واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٨. صايغ، يوسف: التنمية والمثلث الحرج في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٣٩. الصقار، فؤاد محمد: التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤.
٤٠. صقر، صقر أحمد: التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة الثقافة العلمية، الكويت، ٢٠٠٤.
٤١. صلاح الدين، عبد الوهاب: التنمية السياحية، ط ١، مطبعة زهران، القاهرة، ١٩٩١.
٤٢. طاهر، عادل: السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها، مصر منشورات الاتحاد العربي للسياحة سنة ١٩٧٤.
٤٣. الطائي، حميد عبد النبي: أصول صناعة السياحة، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠١.
٤٤. الطائي، حميد عبد النبي: التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
٤٥. الطعمة، سلمان هادي: كربلاء المقدسة في الذكر، بغداد، ١٩٨٨.

قسم

الانكليزي

- Benson, Donald R. *Heart of Darkness: The Grounds of Civilization in an Alien Universe*. Ed. Robert Kimbrough. London: University of Wisconsin, 1971. PDF.
- Bhabha, Homi. *The Location of Culture*. New York: Routledge , 2004. PDF.
- Booker, Keith. *A Practical Introduction to Literary Theory and Criticism*. New York: Longman Publisher, 1996. PDF.
- Branningan, John. *New Historicism and Cultural Materialism*. Hampshire: Palgrave Macmillan, 1998. PDF.
- Conrad, Joseph. *Heart of Darkness with Backgrounds and Sources Criticism*. Ed. Robert Kimbrough. London: University of Wisconsin, 1971. PDF.
- —. *Heart of Darkness: A Novel*. London: Harper Collins Press, 2010. PDF.
- Fothergill, Anthony. *Conrad's Heart of Darkness*. Philadelphia: Open University Press, 1989. PDF.
- Jelinek, Hena. *Heart of Darkness: York Notes*. England: Longman and York Press, 1982. PDF.
- McClure, John A. *Kipling& Conrad: The Colonial Fiction*. England: Harvard University Press, 1981. PDF.
- Moore, Gene M. *Conrad's Cities: Essay For Hanz Van Marle*. Amsterdam: Atlanta GA, 1992. PDF.
- Tucker, Martin. *Joseph Conrad*. New York: Frederick Ungar Publishing Co., 1983. PDF.
- Tyson, Lois. *Critical Theory Today*. New York: Routledge, 2006. PDF.

assumption of Africans' savagery and primitiveness is bought, Kurtz has turned into a more violent, more brutal, and more primitive savage.

Respectively, the novel stresses its proposition that European colonialism is very likely assumed to be corrupt, exploiting, savage, and primitive. Whether or not Africans are savages as assumed, the novel is more concerned with exposing the savagery, primitiveness, and even brutality of Kurtz; a white European man, and thus of the European civilization. Therefore, absorbing the assumption of African savagery does not spare Kurtz—the white European, and thus European colonialism (civilization)—of the blame and accountability for his vicious deeds against native Africans. He is shown to be a more evil, and more ruthless savage who has committed unspeakably appalling atrocities against his fellow savages, to say the least.

Accordingly, Conrad in *Heart of Darkness* consolidates, enforces, and fully explicates his belief, or rather conviction, in the instinctive, innate, and intrinsically savage, primitive, and evil nature of man regardless. Civilization, according to Conrad, controls man through curbs, restrains, and eventually accountability, for even men living in the midst of civilization could easily and promptly "change to savagery when there is no restriction," (Moore 127). In view of that, the novel concludes that what is innately and instinctively constant for man is his savagery, primitiveness, and even evilness; but not civility. Civilization is a peripheral human quality that could possibly succeed at times in truly cultivating people, through restrains and monitoring though; but it fails at many more times to do so.

Conclusion

In conclusion, Conrad settles in the novel that Kurtz has fully succeeded in acting out savage, primitive, and evil; and not the Africans. As a representative symbol of the white European man, and thus of the European colonialism, Kurtz has thus fully demonstrated how savage, primitive, corrupt, and evil European colonialism (and civilization) could possibly be. Despite the fact that Kurtz has come from Europe, and thus could be deemed as "corruption brought to Africa from Europe" (Booker 223); through his savagery and evil deeds against Africans, he has further buttressed and deepened the conviction or hypothesis of the novel in the innate savagery and evilness of man in his totality.

Works Cited

- Achebe, Chinua. *An Image of Africa: Racism in Conrad's Heart of Darkness*. London: Norton Inc., 2006. PDF.

rather exposes such deeds, disapproves of them, and even condemns them. The novel plausibly hints at the savagery and primitiveness of black people, but it explicitly depicts through Kurtz the opposite savagery of European colonialism that is even accompanied by other aspects such as exploitation, corruption, and even death.

All through *Heart of Darkness*, Kurtz—the symbol of European colonialism in Africa—has consistently perpetrated all sorts of crimes against black Africans. They have been dehumanized, abused, vandalized, and even killed by Kurtz. Moreover, Kurtz, as a representation of a true savage, extends his brutality and dehumanization to his fellow Europeans like Marlowe. The novel demonstrates how Kurtz has humiliated Marlowe and dealt cruelly with him just as he has done with black Africans. Marlowe has many times pointed to Kurtz to be "even like the niggers, to invoke himself – his own exalted and incredible degradation. There was nothing either above or below him, and I knew it. He had kicked himself loose of the earth. Confound the man," (85).

Mr. Marlowe, who is European too, is intended in the novel to present the humanity model. He is shown to be the type of person who possesses cultivated self-knowledge, and someone who enjoys a high form of discipline and humanity that does not discriminate between people on the basis of color or race. Marlowe contrasts Kurtz in the novel and disapproves of his savagery and barbarism with Africans. He describes Kurtz's ravenousness and abuse with the words: "opening his mouth voraciously," and labels him as someone who could "devour all the earth with all its mankind," (95). Such statements by Marlowe could safely be assumed to communicate the novelist's opinion of colonialism as well.

Consequently, the novel reveals that Kurtz fails to keep his promises or maintain his civility, and thus has gone astray in humanity terms. Besides turning into a brutal savage, Kurtz has centered his interest and passion on ivory and how much wealth he can accumulate out of it. For him, he believes that he has the right to pile up wealth whatever the means might be because "Africa is more productive than any other region," (Branningan 137). More appropriate to his true savage identity, Kurtz is also shown in the novel that he mostly passes his time in the jungle; the world of savages and brutes. There in the jungle; his savage habitat, Kurtz could manifest and live his savagery to its zenith as he has no one and nothing to commit to, or to be held accountable by. There, however, arises a suggestion that Kurtz has regressed into a savage because he has arrived to a world of savages; and that he wishes for "a reformed, recognizable Other, as a subject of a difference that is almost the same," (Bhabha 122). Accordingly, the novel suggests that even if the plausible

contrasted with the alleged inferiority of native (indigenous) peoples," (Tyson 419). *Heart of Darkness* does, however, uncover and lay bare this colonial flag of superiority and furls it down by showing how inferior in humanity, savage, and uncivilized a white European could possibly be; Kurtz in this case.

In the novel, as an officer of the highest rank, Kurtz is a symbolic representative of European colonialism. He is in charge of the ivory trade, and he is expected to maintain order in his colony. However, the novel exposes his pretentious and hollow civility, and thus the bogus civilization of European colonialism. The novel shows the way Kurtz runs the trade of ivory as savage, and ruthless. Instead of acting out the European civility, Kurtz turns into a merciless savage himself, and by his own will and choice. He treats the native Africans with viciousness and violent aggression.

Even more, Kurtz further promotes in self-hostility and primitiveness from a savage into a cold-blooded murderer. Taking savagery to its highest and most forbidden form, Kurtz constructs a fence around his lodge out of his victims' skulls, black Africans. The factual reason behind Kurtz's barbarous killings of Africans is nothing more than an accurate demonstration of his instinctively innate savagery and primitiveness. This proposition is consolidated by Kurtz himself in a report he advances for prospect strategies towards the native blacks as he stresses the need "to exterminate all the brutes," (Conrad, *Heart of Darkness: A Novel* 60). Thus those innocent victims have paid a heavy price with their lives for committing no crime except for being black and Africans. Kurtz, on the other hand, would not achieve any tangible gain except saturating his sick thirst for blood.

By the beginning of the novel, Kurtz is introduced with a positive atmosphere. He himself announces his intention to go to Africa in order to keep order and discipline, and to impart knowledge to ignorant Africans. Kurtz is quoted in the novel saying that in Africa, which is his destination, "each station should be like a beacon on the road towards better things, a center for trade of course, but also for humanizing, improving, (and) instructing," (40). Such announcements by Kurtz would very much correspond with the pretexts that European colonialism propagates. Hence, the novel suggests that European colonialism turns into brutality, corruption, and exploitation with the native blacks just as Kurtz turns into a savage despite his auspicious pledges. In the novel, Kurtz fails to keep his promises and to hold the pledges he has made. What is more, even committing awful deeds against black Africans, the novel shows throughout its events that Kurtz has skipped responsibility, evaded blame, and has escaped the hold of accountability, too. Accordingly, Conrad in *Heart of Darkness* does not celebrate the colonial practices on the colonized people as some claim, but

discover new worlds, and cultivate his self-knowledge. The opposite model of Marlowe would be Mr. Kurtz who would be the savage of the narrative.

Despite the fact that Conrad is an English man, it could be assumed that he has written his novel *Heart of Darkness* with a strong awareness of belonging to the race of humanity as a whole, and of being a universal citizen. He could transcend beyond his national prejudices and affiliations. In his novel, he obviously decries the colonial practices of the European powers in colonized Africa, and does not spare his home country, Britain, of his deprecation. Conrad in *Heart of Darkness* obviously disapproves of the European mistreatment, exploitation, and abuse of the native blacks. He in this novel expresses a strong disapproval for black slavery as well.

In this respect, the current research paper explores how Conrad deplors such colonial deeds in Africa by exposing them to the world through Mr. Kurtz. Conrad touches upon certain sensitive issues at the time and makes them known to the world audience and whosoever is concerned. The novel deliberates on, and invites our attention to issues that were considered taboo subjects at the time "such as imperialism, capitalism, race, and gender," (Booker 217). The fact that an English writer has written a critique of his country's colonial atrocities on the native Africans is outstandingly rare, impressive, and a cause for celebration as well as admiration.

In this vein, Conrad in *Heart of Darkness* disillusion his readers of the commonly popular postulation at the time that black people are characteristically savage and primitive, and thus white Europeans are unavoidably different, civilized and superior. Black Africans were long assumed to be and regarded as "the antithesis of Europe and therefore of civilization, a place where man's vaunted intelligence and refinement are finally mocked by triumphant bestiality," (Achebe 338). Nevertheless, in *Heart of Darkness*, Conrad challenges such hypothesis by providing an intensely vivid portrayal of how Kurtz, a white European, can be savage, primitive, and ruthlessly uncivilized. Thus, the novel affirms the proposition that savagery, primitiveness, and cruelty should not be perceived as something peculiarly germane to a particular race, color, or region. Such demonstrations of primitiveness should instead be deemed as instinctively innate qualities of man in his totality, regardless of race, color, or any other affiliation or adjective. Hence, the novel exposes colonialism, and proves the inaccuracy and deviousness of its claims of civility and superiority.

In that order, white European colonial powers have always held and swayed the flag of superiority in the face of black nations and almost all other races, more particularly non-Europeans. That philosophy of superiority has long been backed by "the colonizers' assumption of their own superiority, which they

dispatched to Africa as an ambassador and an agent of light and illumination. Instead, Mr. Kurtz takes off his mask of civility and goes back to his inner intuitive savage and primitive self as soon as he arrives in Africa. However, he becomes a savage who is entrusted with the tools and potential of power that would qualify him to inflict maximum harm and damage upon the black natives, his fellow savages though. Kurtz unbridles his savage and primitive instincts turning into a humanly inhumane monster, and even finds in that a source of "a powerful temptation," (McClure 132).

Therefore, Conrad's *Heart of Darkness* does disapprove of the European colonization in Africa, and provides us with a vivid account of the influence and power of man's innately evil forces on him and his surroundings as well. Through the journey that the novel takes us in, we come to realize that evil is within the heart and soul of each and every one of us. Moreover, *Heart of Darkness* enlightens us into knowing that neither civilization nor authority can indeed and incessantly cultivate us into bridling and curbing this dark and evil side within us; and thus only self-refinement and true individual awareness can help us do that.

For Conrad, to enforce civilization on an uncivilized nation, or to invade under the pretext of expelling darkness as the European powers claim without the targeted people's wish and consent is in itself an act of corruption. That act is deemed to breed abuse, exploitation, manipulation, and brutality, which according to Conrad, is a manifestation of "the criminality of inefficiency and pure selfishness," (Benson 212).

For that reason, Conrad deplores civilization as a veneer attitude and a set of peripheral and traditional practices. Civilization is valid as long as it is both accompanied and protected by laws, restraints, and authority. Thus, Conrad accepts as true such yokes to maintain civilization in the face of primitiveness, anarchy, and savagery. However, the real civilized man, Conrad assumes, is someone who has self-discipline, individual commitment, and a stable and consistent kind of persona that would act accordingly either in the presence or absence of such shackles.

The main narrator of his novel *Heart of Darkness* Marlowe would represent this model of civility. In the novel, Marlowe seems to be the only European agent in the Congo who has maintained his commitment to his civility. He goes to Africa with no intents and plans of controlling its people or abusing their riches. Marlowe demonstrates inner goodness in treating the African natives as he shows "a minimum of prejudice," (McClure 135). Consequently, Marlowe thinks of his tour to Africa as a privilege and a treat to broaden his understanding,

disfigured the history of human conscience," (Jelinek 33). Out of such traumatizing observations, Conrad has produced his novel *Heart of Darkness* in which he reproduced in fictional narrative most of what he has seen and experienced.

Therefore, in *Heart of Darkness* Conrad demystifies the untrue claims of white civilization. He demonstrates how greed, meanness, savagery, and demonization are what symptomatically characterize white colonization, and what drive the white man. Such practices and qualities, Conrad ascertains, represent truly and instinctively the intrinsically evil nature of man in general, and of the white European man in particular. In Conrad's opinion, the white European colonization has always treated the black natives in a ferociously barbaric manner. Besides, such forces of colonialism have brought about "the destruction of ancient civilization by arrogant men bringing not light but destruction, not progress but moral decline," (Tucker 36).

In that respect, Conrad in his novel debates the proposition that assumes that man can turn into a savage being only when he is away from the restraints of civilization. He puts such an assumption to a strict test, and thus contradicts it by affirming through his novel that man is innately and instinctively evil. Civilization can barely suppress such evilness in man. Man is innately savage and primitive. Civilization is just a defenseless veneering mask of humanity; it is not the norm. Therefore, the white man's primitiveness and savagery that is exercised on the natives is not to be perceived as a sign of degeneration caused by the primitiveness of the natives; rather, it is an unnaturally natural regression of the white man to his instinctively native state of self and of being.

Consequently, Conrad's *Heart of Darkness* reaffirms his conviction of the characteristically inborn primitiveness and savagery of man whether black or white European, primitive or civilized. According to Conrad, the white European man is most categorically a primitive and a savage being in heart and soul, but one who is camouflaged with "pretty rags..., that would fly off at the first good shape," (Conrad 59). Thus, the savagery and evilness practiced on the black natives as shown in the novel is an authentic indication of the essence of the white European man; rather of the category of man in his entirety. Hence, such dark façade of humanity the novel reveals, with particular reference to the white man, should not be enigmatic and unfathomable to us for it "is not something so utterly alien" to the category of man in his totality, and to the white man in his particularity, (Fothergill 84).

In the novel, Mr. Kurtz serves as the representative example of such white primitiveness and savagery that has eventually led to the dehumanization of the native blacks, be them equally savage, as it were. Mr. Kurtz has actually been

institutions of the society, he unleashes his innate uncontrollable evil forces, and exercises, perhaps with joy and satisfaction, his unnaturally natural, primitive, and savage rituals and rules of life.

Heart of Darkness: the Innate Savagery and Primitiveness of Man, and the Dehumanization process of European Colonialism

Conrad's *Heart of Darkness*, the current study proposes, is an audacious revelation of man's innately distinctive evil and primitiveness. It is assumed to address the category of man in his totality; however, the novel models a white European man, Mr. Kurtz, as its example. Therefore, the novel, the current research paper suggests, is also an internally courageous attempt to expose the dark side of western civilization, and the barbarity and savageness of the white European man. It is a harshly severe critique of colonialism and its prejudices, discriminations, and wrongs. Writers in postcolonial period have written extensively on the unpleasant consequences of colonization; however, Conrad's novel is singled out among its comparably analogous works of literature for some distinctive reasons. For one thing, *Heart of Darkness* has been written and published at a time colonialism was looked at and perceived not only positively, but also as the natural course of history, development, and civilization. More importantly, the disparagement and criticism of colonialism and the condemnation of its outcomes in Conrad's *Heart of Darkness* has uniquely and unprecedentedly come from the inside, from a white European man, from one of its members.

Heart of darkness not only denounces colonialism's malicious, unkind, and callous practices on the native peoples, but also attempts to reveal to us that this is the true nature of man in his collectivity, more particularly of the white European man, despite the claims of progress, cultivation, and civility. Colonialism has always claimed to be a power of salvation to redeem people from ignorance and tyranny; and a power of enlightenment to educate people and civilize them. In addition, it has routinely and consistently endeavored to indoctrinate the idea that it is unmatched, superior, and has the right to do whatever it sees fit with those colonized nations. Nonetheless, Conrad in his novel debunks those deceitfully false claims of colonialism. He also asserts that colonialism is actually an oppressive power of manipulation, of corruption, and of dehumanization. In his journey to the Congo he has witnessed firsthand the heartlessly vicious practices of his fellow white men on the helpless black natives. He has been deeply touched, and was reported to state that what colonialism has done on the Congo is "the vilest scramble loot that ever

and compulsions. Not only that, according to such hypothesis, a civilized man in an uncivilized milieu would both be susceptible to losing his civility, and prone to turn into an utterly savage being. In a normal setting, it is supposed, a civilized man living amidst civilization is capable of controlling and subduing such inborn impulses. While living in the midst of a civilization, the argument asserts, the possibility of a rising conflict with those instincts is slim, for civilization is expected to have the potential and capability to repress and contain them.

Nonetheless, man's distinctively native qualities are widely perceived to be both the true core of man's factual self, and to be intrinsically evil—which is presumably Conrad's position in *Heart of Darkness*. It can perceptibly be observed in *Heart of Darkness* that Conrad stands with the view that man is essentially evil. According to this conviction, man is more controlled by his inner urges which are intrinsically primitive and tend to be savage. Civilization is just a veneer of norms and ethics that seemingly work well for the greater good of society. With relevance to man's inner forces, civilization succeeds in masking them, or at its best temporarily curb them. In addition, authority, law, and punishment play a key role in a civil society as they help restrain, control, and curtail such primitive inclinations of man. A man living in a civilized community knows for a fact that doing anything against the norms would not go unnoticed and therefore unpunished. Besides, society represents an extra tool of monitoring. The individual would have to pay heed to society and its reaction to deeds that are deemed socially unacceptable.

Moreover, the other institutions of community such as family, school, religious institutions, government institutions, and the like, provide more power, more control, and thus more warning. Those who think of doing something evil, socially unacceptable, or contradict the terms and principles of such civilization would have to think more than twice before doing that. They will have to think of all the preventive and disciplinary measures that might be inflicted on them for doing evil. And this procedure is supposed to thwart them from doing the same. Hence, they refrain from committing evil, not because they are naturally and characteristically good and civilized, but because they are afraid of being reprimanded, disciplined, and eventually punished.

Accordingly, once man is cut from civilization or cannot be reached by its laws, he regresses back to his instinctively primitive true self. *Heart of Darkness*, as the intention of this research paper, clearly demonstrates this theme of man's primitiveness and savagery—more particularly the European white man—against the claims of civilization. Such dark quintessence is assumed, according to the current study, to be the core of the human self and soul. Once man is unreachable by civilization, its laws, and other monitoring powers and

battle against darkness seems to have sporadically been triumphant and glorious because the majority of the human race in their totality, on the individual as well as community basis, are assumed to be more inclined to adopt darkness and practice its norms.

Conrad's *Heart of Darkness* has assumingly thus been written as a detection expedition to shed more light on such proposition. In the novel, Conrad attempts to fathom deeply into the factors standing behind, and reasons for such darkness in man. The novel raises implicitly unspoken questions on such an issue and invites its readers to critically inspect whether this darkness is a principally innate truth of man, or it is a necessary ingredient of this wild, harsh world in which we live, or a combination of both. Nevertheless, Conrad in such novel is seen to be more conclusive, more resolute, and more clear-minded to point to what and even who possibly stands behind and causes such darkness in man.

In his narrative expedition, Conrad infiltrates deep down into the incomprehensible and murky zones of man's heart and soul. He concludes that darkness is an inherently innate quality of man and urges us to "search the darkest corners of [our] heart,' and the most remote recesses of [our] brain," (Jelinek 65). Therefore, even at the times of light and prosperity, all human civilization has succeeded in doing is that it could merely mask man's darkness and his inhumanly human brutality.

On a contrasting point, there have been some writings on Conrad's *Heart of Darkness* that assume that once man is cut from civilization and its aspects, they are not supposed to maintain their civility, and are by the contrary urged to resort to their innate qualities and individual philosophy to survive. The hypothesis for such writings lies in the assumption that if man does not adopt and exercise such policy, they would be both subjected as well as susceptible to turning into savage beings. The rationale of such writings, the argument goes on, is built on the supposition that once man is denied the privileges of civilization and the social moral recognition and support, they are more likely to be shattered as a civilized being and then get regressed or degenerated into a contrastingly savage being.

In that respect, such postulations seem to be producing plausibly conceivable, yet deplorable, rationalizations for the brutality of man against his fellow men. In their defense for Conrad's *Heart of Darkness*—which is a blatantly unashamed and barefaced critique of the European white man's brutality and savageness—they presume that Conrad's idea in his novel is that the white civilized man should at such circumstances abandon the norms of civilization, or else he will get into a clash with his internally instinctive forces

متجذرا في طبيعة كبشر ام ان السكان المحليين وبعده عن موطن الحضارة المفترض (اوروبا) كانا السبب في انحداره نحو البدائية والتوحش، كما ستربط الدراسة كل ما سبق بالاشارة الى الاستعمار الأوروبي في افريقيا وطبيعة والادوار التي لعبها والاثار التي تركها.

Abstract

Written in 1899, *Heart of Darkness* by Joseph Conrad would be assumed to be a twentieth century novel. It is true that the novel falls one year short of the precise date of twentieth century, yet the novel could be deemed to establish the range of ideas popular in twentieth century fiction. In reading twentieth century novel, we would require a rapid association of thought and a sort of agility to understand contrasting associations, paradox, chaos, the complexity of human experiences, and the change of people's consciousness. In Conrad's *Heart of Darkness*, just like William Golding's *Lord of the Flies*, the main interest of the narrative lies in the weirdness and complexity of the human experiences. They hold a common assumption that human beings whether old or young, white or black, civilized or uncivilized all possess and exhibit primitiveness, savagery, and cruelty as innately instinctual qualities. Man, by nature and by instinct, is accordingly regarded to have innately intuitive evilness, and has the capacity to exercise it whenever time allows. In view of that, the current research paper is going to examine and explore how man, in his totality, can be innately savage and evil in *Heart of Darkness*. The study will trace the journey of Kurtz and investigate the reasons why Kurtz has changed, or rather regressed into a savage and primitive human being. As a white European, the current research paper will additionally shed light on the brutal and dehumanizing practices European colonialism has inflicted on the native Africans.

Keywords: Innate Savagery, Primitiveness, Evil, Black, White European, Dehumanization, European Colonization.

Introduction

Joseph Conrad through writing his novel *Heart of Darkness* would be supposed to have held the age-old traditional belief that the creation of the whole world was associated from its beginnings with darkness. As the center of this universe, man throughout the history of his race has as well manifested variant sides of darkness. The history of man has frequently consistently been observed to be obscure and amoral at times, and to be irrational and unjust at some other times. However, man throughout his history has also proved to be a source of light, illumination, and welfare. Through brave and universal efforts, man could disperse such clouds of darkness by bringing about civilization to this world, with some of its manifestations still standing today. Yet, man's perilous

**الوحشية والوحشية المضادة: دراسة التوحش، البدائية، والشر المتأصل في
النفس البشرية في رواية جوزيف كونراد (قلب الظلام) مع الإشارة إلى
الاستعمار الاوروبي**

*A Savage Dehumanizing a Fellow Savage: A Study of
Innate Savagery, Primitiveness, and Evil in Man with
Reference to European Colonialism in Joseph Conrad's
Heart of Darkness*

حسام طالب صالح^(١) Hussam Talib Salih

المخلص

تعد رواية جوزيف كونراد (قلب الظلام) من روايات القرن العشرين كونها كتبت في عام ١٨٩٩، وكذلك لأنها احتوت على عناصر ومواضيع رواية القرن العشرين كلها وقدمتها. وبالتالي عند قراءة رواية القرن العشرين فأنا تتطلب سرعة بديهية وعقلية متنبهة لإيجاد العوامل المشتركة بين الارتباطات المختلفة وكذا من أجل فهم المتناقضات والفوضوية وكذا تعقيدات العلاقات والتجارب الانسانية. ولذا يبدو جلياً أن رواية كونراد (قلب الظلام) كما في رواية وليام فولدنق (أمير الذباب) فإن الاهتمام الرئيس للسردية في هذه الروايات يتركز حول غرابة التجارب الانسانية وتعقيداتها، فهذه الروايات وغيرها من روايات القرن العشرين تؤمن بالفرضية القائلة أن التوحش والبدائية وكذا الميول للشر طبائع انسانية متجذرة واصيلة وفطرية بغض النظر عن كون الانسان صغيراً او كبيراً، ابيضاً او اسوداً، متحضراً او غير متحضر، وذلك لأن الانسان ذو فطرة تميل الى الشر ولديه القدرة على ممارسة هذا الشر ضد الآخرين كلما سنحت الفرصة. وفي ضوء ذلك فإن الورقة البحثية الحالية تنوي تسليط الضوء على ودراسة كيف ولماذا تميل النفس البشرية بشكل عام نحو الشر من واقع رواية كونراد (قلب الظلام)، ومن أجل ذلك ستقوم الورقة البحثية هذه في تحليلها بتعقب رحلة السيد كيرتز في افريقيا وتقصي طبيعة واسباب انحداره من انسان متحضر الى انسان بدائي شرير ومتوحش وكذا دراسة الاعمال البدائية والشريرة التي يقوم بها ضد السكان السود هناك، وستعرض الدراسة اسباب تحول السيد كيرتز من انسان اوروبي ابيض ومتحضر (او عودته) الى انسان بدائي ومتوحش، وذلك بمناقشة وتوضيح هل كان هذا التحول

^١ - المديرية العامة لتربية كربلاء.

Fourth: There are Iraqi private universities which are as competent as the state universities in terms of the qualifications required to establish post-graduate studies.

We mention this fact in the hope that the ministry will take this proposal into consideration, forming a ministerial committee to verify the preparations and capacities of the private universities to undertake these burdens, and then issue the order of establishment in line with the international standards.

Editorial's word

Post-graduate Studies

The Ministry of Higher Education and Scientific Research has withdrawn recognition of dozens of universities in Iran, Turkey and Lebanon which assimilated tens of thousands of Iraqi students who had to go to the neighbouring countries to complete their post-graduate studies due to the limitedness of post-graduate studies in the Iraqi universities.

The ministry should have taken the measures needed to assimilate the hundreds of the graduate students who had to study abroad despite the high costs and far from home.

As it is known to all, the potentials of Iraqi state universities are too limited to accept the large numbers of the graduates. Therefore, our proposal is that the ministry allows Iraqi private universities to do such a task through creating post-graduate studies in accordance with scientific grounds and standards. With this proposal, we have achieved the wish of hundreds of graduates who were forced to study abroad. If they were permitted to study at home, they would not study abroad.

While we provide this proposal, we are confident that the ministry will respond to us for the following reasons:

First: There is no legal barrier to establishing post-graduate studies by private universities.

Second: The process of establishing will definitely be supervised by the ministry, which is far much better than the students' studying abroad unsupervised by the ministry.

Third: The money which the students spend abroad will be expended at home, which contribute to developing the educational process in Iraq .

Ali A. Razaq Al-A'araji
Assist.Prof. Mustafa K. Najaf Abadi

The impact of innovative marketing on the quality of insurance service -practical study on the employees of the Iraqi insurance company Alforat Alawsat governorates (Babylon, Karbala, Najaf)- 629

Assist. Lect. Hanwah H. Ahmed

The impact of the developments of the structure of debt financing and its impact on the financial performance of commercial banks.....651

L. Dr. Haitham Abdel-Khalek Ismail
Salwan Jalel Janier

Measuring the Causality between Capital Adequacy Indicator and operational risks using BIA method.....674

Prof. Haider Y. Al-Mussawi
Wafa F. Al-Bakdali

The Bank Liquidity and Its Role in Developing Banking Sector 700

Assist. Prof. Sarmad A. Al-khair Allah
Zinah N. Hammadi

The Religious Tourism and basis of Sustainability in Holy Karbala.....718

Assist. Lect. Najiha H. Mahdi

Analysis Of Banking Risk And Its Reflection On Capital Adequacy Using The Altman Model (Applied study in a sample of banks listed in the Iraqi market securities for the period from 2005 to 2017).....	364
Zainab makee mahmood Albanaa Simaa Hassan M. Ali Al Shammarei	
Managing The Diversity of The Human Resource and its Role in Achieving The High Performance of A Sample of Private Hospitals in The Holy Province of Karbala	391
Assist. Lect. Riyadh H. Al-Murshdi Assist. Prof. Mahmood F. Al-Duleimi	
The Political Rights in Mamluks State (648-922 H./ 1250-1517).....	420
Assist. Lect. Fatin K. Shaheen	
The Role of Lending Strategy in Developing the Small and Medium Enterprises and Its Impact on the Development in Iraq.....	447
Assist. Lect. Salih M. Ibadi	
The Sectoral Distribution of the Bank Credit and Its Role in Addressing the Unemployment Problem.....	460
Assist. Prof. Kamal K. Jawad Al-Shemri Ammar A. Sha'alan	
Use of Cash Flow Indicators in evaluating Iraqi Banks' Performance.....	486
Hossein Sh. Abdallah Assist. Prof. Adel A. Abed Hossein Assist. Prof. Bilal N. Saeed	
The possibility of applying the requirements of the Basel III Committee in the banks of the Iraqi private sector	508
Dr. Ali Ahmad Alkabee Dheyaa Mohammed ALsharefi	
Analysis diversification range of the loan portfolio using the (Herschmann-Herfdal) Model and their impact on the Bank's returns	538
Qassim M. Humud Assist. Prof. Ali A. Faris	
The Strategy of Human Resources Development and Its Role in Building the Smart Organization (A Survey of Opinions of A Sample of Higher Managements in the Private Colleges and Universities in Holy Karbala).....	566
Ahmed S. Salih Fuad H. Al-Attar	
Impact of Liquidity at the Strategic Performance Level of Iraqi Commercial Bank & Middle East Bank is a model	603

A.M.D.Bushra Hanun Mohsen

The Crime of Aggression between the Jurisdiction of International Criminal Court and Security Council (An Analytic Study) 160

Lect. Abu –Talib H. Al-Talaqani

Saeed Ben Jubeir and His Role in the Revolution of Reciters (81-84 H.).... 183

Assist. Lect. Khalid M. Kadhum

Measure the relationship between deposits and credit and the degree of financial failure (Comparative study of a number of commercial banks) 200

Muayid M. Abd

prof.Dr. Abbas Kazem Jassem

The Jurisdictional Competence of Imposing Sanctions on the Contractual Administration (A Comparative Study) 219

Assist. Prof. Rafah K. Karbel

Assist. Lect. Khudeir A. Al-Khalidi

The Training Requirements of the Instructors of Social Subjects to Discover and Sponsor the Outstanding and Gifted Students..... 245

Lect. Hasan M. Kadhum Al-Judeili

The Role of Security in the Economic Development "Iraq as a Sample" ... 267

Assist. Lect. Abeer M. Hameed Al-Sa'adi

Lect. Hamad J. Mohammad

Contract guarantee and civil liability -Structural analysis Comparison between Islamic jurisprudence and civil law- 285

Dr. Saddam Khazal Yahya

Ahmed Mohamed Seddiq

Sustainable Environmental Awareness of the Iraqi Commercial Banks and its Impact on the Banking Value- An Applied Study of a Sample of Personnel in Baghdad Commercial Bank-..... 307

Lect. Mustafa S. Abd-Al-Ridha

Assist. Lect. Qassim H. Nassir

Assist. Lect. Shuhab A. Siwan

The Contract of Mobile Phone, Concept and Provisions (A Comparative Study) 325

Lect. Hawrah A. Hossein

Assist. Lect. Sundus Q. Mohamad

Measurement and Analysis of the Impact of Some Indicators of the Macroeconomy on the Gross Domestic Product (Iraq – A Case Study). 341

Muhi E. Kadhum Al-Wazni

Prof. Kadhum Al-Battat

Prof. Tawfiq A. Al-Massudi

Contents

A Savage Dehumanizing a Fellow Savage: A Study of Innate Savagery, Primitiveness, and Evil in Man with Reference to European Colonialism in Joseph Conrad's Heart of Darkness.....	8
Hussam Talib Salih	

Contents of Arabic Researches

International Responsibility Resulting from Attack on Cultural Property ..	10
Dr. Jawad Kazem Ajeel	

The role of governance in the development of the hotel sector: Karbala as a model.....	34
Mohsen Abdul-Hussein Mahdi Al-Sakhani	

AL- Mutazila and their effect in political thought in Islamic and contemporary history	53
Assist. Prof. Haider Kh. Murad	

The effect of total quality management in strategic flexibility -An analytical study of the opinions of a sample of employees of Al Furat State Company for Chemical and Pesticides Industries-	75
Assistant prof. Sahar Abbas Hussein'	
DR. assistant prof. Mahmoud Fahd al-Dulaimi	
DR. prof. Meithak Hatef Alfatlawy	

Legislative policy for local council elections according to the provincial and district council elections law no. (12) of 2018	106
Dr. Rawafid M. Ali Al-Tayar	

The Role of Illustrative Devices in the Activity of Parks (An Applied Research on Al-Zawra National Park- Baghdad).....	129
Assist. Prof. Abed Al-Ameer Zuain	

East meets West Between Al-Waleed bin Obaid Allah Bahtri Al-Sharq (206-284) And the Abu Bakr Yahya bin Jabr al-Fihri al-Muwahhid Bahtri al-Andalus (667-524 AH) model.....	148
A.M.D.Hashem Jaafar Qassem	

In The Name Of Allah Most Gracious, Most Merciful

ISSN 1819-2033

issue: 31

Ahlulbait

Refereed Journal (Quarterly)
Issued By Ahlulbait University

Chief Editor

Prof. Dr. Hamid Abed Jawad Al Najdy

Editorial Secretary

Dr. Baqer Jawad Al-Zajajy

Editors

Prof. Dr. Majed Hamze Al Khozaey

Prof. Dr. Hassan Hantoosh Al Hasnawy

Prof. Dr. Sadiq Abd-Al-Mottalib Al-Moosawi

Prof. Dr. Saleh Mahdi Al Shekarchy

Prof. Dr. Adel Khalil Al Zubaidy

Prof. Dr. Aziz Jabor Shaial

Prof. Dr. Hafodh Ibrahim Mahmood

Prof. Dr. Hassan Saeid Al Asadi

Karbala, Al-Hurr street, P.O.Box: 486
info@abu.edu.iq, www.abu.edu.iq
